

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي

(٧٩٠هـ)

الجزء السابع

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد

الأستاذ الدكتور السيد تقي

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠-٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠-٠٣-٨٤٠-٨ (٧ج)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠-٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠-٠٣-٨٤٠-٨ (٧ج)

حقوق الطبع محفوظة

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

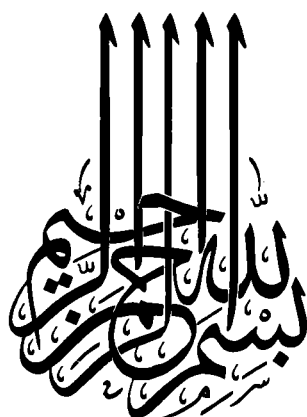
مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية



بين يدي التحقيق

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم .

وبعد ، يخرج هذا الجزء على غير ما خرجت عليه الأجزاء الأخرى من هذا الشرح المبارك ؛ إذ اشترك في تحقيقه ثلاثة من أساتذة الصرف في قسم الدراسات العليا من كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى ، هم :

أ . د . محمد بن إبراهيم البنا ، وقد أسند إليه تحقيق جمع التفسير .

أ . د . السيد تقى عبد السيد ، وقد أسند إليه تحقيق التصغير .

أ . د . سليمان بن إبراهيم العايد ، وقد أسند إليه تحقيق النسب .

ولهذا الجزء قصة مجملها أن بعض الزملاء الأعزاء كان التزم بتحقيقه ، ولم يمكنه إنجاز العمل لموانع أو صوارف أو شواغل شغلته ، لا تخرج عن باب العلم ، ونشاطه في التحقيق ، ووجد مجلس مركز إحياء التراث الإسلامي وإدارته نفسه في موقف غير حميد ؛ إذ حُقِّق الكتاب كله ، ولم يتبق منه إلا هذا الجزء ، والأمر يَخْتِمُ الْعَجَلَةَ والإسراع في أمر طال انتظاره ، وإسناد تحقيقه إلى واحد قد يمطل الأجل ، ويمطل الزمن . فكان الرأي أن يقسم بحسب أبوابه الثلاثة ، وأن يسند تحقيق كل باب إلى أستاذ ، فكان العمل على الصورة المثبتة في صدر الحديث ، ثم جدد بعد ذلك أمور ، فرجع الأستاذان : محمد البنا والسيد تقى إلى عملهما في مصر ، وأكملوا تحقيق ما أسند إليهما هناك ، وتمت إجراءات النشر من المراجعة ، والطباعة ، والتصحيح في غيبتهما ، وكان لي شرف تصحيح تجارب الطباعة ، وشاركني تلميذي د. محمد الدغري ، وأرجو أن تنال شيئاً من رضا الجميع ، وإن كانت الطباعة لا تأتي على جميع رغبات المحقق ، خاصة

الضبط ، فإن الكتبة عادةً يحاولون التخلص منه أو التخفيف ، لكن عمل أو بقي منه ما هو بالإمكان ، وما تدعو إليه الضرورة ، وليغفر لنا القارئ ترك ضبط أشياء واضحة ، أو السهو عن ضبط ما يحتاج إلى ضبط ، مما كان المحققون قد ضبطوه وأحكموه ؛ لأن مثل هذا الكتاب إنما تقرأه فئة من المختصين ، أو نبهاء الطلاب ومتقدميهم ، وإليهم يساق الكتاب ، وهؤلاء لا يخفى عليهم كثير مما يخفى على غيرهم .

وإن محققي هذا الجزء يشكرون كل من أسهم في هذا الجزء مراجعة أو طباعة أو نشرًا ، من القائمين على أمور معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ومركز إحياء التراث ، ولا سيما الزميل العزيز د. مطر بن مسفر الزهراني مدير المركز سابقاً ، الذي تابع مراحل هذا الكتاب في آخرها ، وأولاه كل اهتمامه ، مع أعمال أخرى غيره ، حتى بعد انتهاء فترة عمله ، وهو في سنة تفرغه العلمي ، وكان لمتابعته واهتمامه أكبر الأثر في تمام العمل وظهوره ، فله منا الشكر والعرفان ، وندعو الله أن يجزيه خير الجزاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه أجمعين .

أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد

أستاذ العلوم العربية (اللغويات)

قسم الدراسات العليا - كلية اللغة العربية

جمع التفسير

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا

جمع التكسير

أَفْعِلَةٌ الْفَعْلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ تُمَتْ أفعالٌ جَمْعُ قِلَّةٍ

وبعضُ ذي بكثرةٍ وضعاً يفي كأرجلٍ والعكسُ جاء كالصُّفَى

لما كانت الجموع على قِسْمَيْنِ : جمعُ سلامةٍ ، وجمعُ تكسيرٍ ،
وجمع السَّلامة: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد . وهو قِسْمان : جمعٌ بالواو
والنون ، وجمعٌ بالالف والتاء ، وأتمَّ الكلامَ على حكمهما - أَخَذَ في
ذكر الجمع المكسَّر ، وهو الباقي من قِسْمَي الجمع .

وجمعُ التكسير: ما تغيّر فيه بناء الاسم تَغْيِراً^(١) يدل على أنك تريد
مما يدل عليه ذلك الاسمُ دلالةً واحدةً ثلاثةً فأكثر ، أو ما أصله ذلك،
لكن استعمل في أقلِّ من الثلاثة مجازاً . ولما كان بناء الاسم يتغيّر فيه
عن حاله بخلاف جمع السلامة سُمي تكسيراً تشبيهاً بتكسير الآنية^(٢) ،
كما قال الفارسي^(٣) .

وهذا التغيّر على سبعة أقسام : تغيّرٌ بزيادةٍ وتبدّلٌ شكلٍ نحو :

(١) في (أ) : تَغْيِراً .

(٢) في الأصل : الأبنية .

(٣) التكملة : ١٤٧ .

(جمل و) ^(١) جمال ، أو بنقص وتبدل شكل نحو: رَغِيف ورُغِف ، أو بزيادة ونقص وتبدل شكل نحو : رَغِيف ورُغِفَان ، أو بزيادة مجردة نحو: صِنُو وصِنَوَان ، أو بنقص مجرد نحو: تُخَمَّة وتُخَم ، أو بتبدل شكل وحده لكن لفظاً نحو: وَرَدٍ وورُد ^(٢) ، أو بتبدل وحده في النية نحو : فُلْكَ في نحو قوله تعالى: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ ^(٣) ، وفُلْكَ في نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ ^(٤) . وهذا على جهة التقريب ، وإلا فالبنية هي المحوْلَة ^(٥) من أصلها ، ولم تجمع مثلاً فعلاً على فُعْلٍ بأن غيَّرت حركة الفاء فقط ، بل أزالَت ^(٦) البناء بجملته وصيرته إلى بناء آخر مستقلاً / بنفسه .

[٢٢٩]

ولما كانت جموع التكسير على نوعين ، أحدهما: ما كان جمع قلة يُراد به العشرة فما دونها ، والثاني جمع كثرة يُراد به ما فوق ذلك - أراد أن يبيِّنَ (ذلك) ^(٧) على عادة النحويين في أمثال هذا فقال :

أَفْعَلَةٌ أَفْعُلٌ ثُمَّ فِعْلَةٌ

-
- (١) سقط من الأصل ، و(أ) .
 - (٢) الورْدُ من الخيل بين الكميت والأشقر ، ويجمع على وُرْدٍ .
 - (٣) من الآية : ٤١ من سورة يس .
 - (٤) من الآية : ٢٢ من سورة يونس .
 - (٥) في الأصل و(أ) : المحمولة .
 - (٦) كذا في النسخ . وفي العربية ما يحمل عليه مثل هذا ، الضمير عائد على العرب .
 - (٧) عن (أ) و(س) .

إلى آخره ، يعني أن هذه الأبنية الأربعة من أبنية التكسير جموع
اختصت بالقلة ، يعني في الأصل ، فلا تطلق بحكم الأصل إلا على
العشرة فما دونها ، فتقول في جمع بُرْد إذا أردت القلة : أبراد . وفي
جمع عَبْد إذا أردت القلة : أعبد . وفي جمع بناء : أبنية . وفي جمع فتى
: فتية . وكأنَّ العرب أرادت التفرقة بين الباين كما فرقوا بين الثنية
وبين ما يراد به أكثر من ذلك ؛ وذلك لأن^(١) الثنية أول الأعداد ، لأن
الواحد ليس بعدد^(٢) ، فخصوه ببنية لا تكون لغيره من الجموع ، لأن
الثنية في المعنى جمع ، فكذلك لما كانت العشرة أول العقود خصوها
وآحادها بأبنية ، وهي هذه الأربعة ، خصوا اثنين منها في الأكثر
بالثلاثية ، وهما أفعلٌ وأفعل ، وخصوا الباقيين بالمزيد^(٣) ، وهما أفعلَةٌ
وفِعْلَةٌ ، وهذا في الأكثر أيضاً ، وإلا فالجميع قد يستعمل للكثرة ، كما
سيأتي إثر هذا إن شاء الله . فلا يُعْنَى بأنها للقلة أن ذلك لازمٌ فيها ،

(١) (س) : أنْ .

(٢) في تاج العروس مادة (عدد) : « العدد هو الكمية المتألّفة من الوحدات ، فيختص
بالمُتَعَدِّد في ذاته ، وعلى هذا فالواحد ليس بعدد ؛ لأنه غير مُتَعَدِّد ؛ إذ التعدد
الكثرة . وقال النحاة : الواحد من العدد ؛ لأنه الأصل المبني منه ، ويعد أن يكون
أصل الشيء ليس منه ، ولأن له كمية في نفسه ، فإنه إذا قيل : كم عندك ؟ صح
أن يقال في الجواب : واحدٌ ، كما يقال : ثلاثة وغيرها . »

(٣) أي : ما كان من المفردات على ثلاثة أحرف . والمراد بالمزيد ما زاد على الثلاثة .
وسياتي تفصيل ذلك في الشرح .

وأن ما عداها لازمٌ للكثرة ، فإن كلام العرب جاء فيه وضع القليل موضع الكثير وبالعكس .

فإن قلت : فما فائدة التنبيه على هذه المسألة إذا كان^(١) الأمران جائزين في النوعين ؟

فالجواب : أن فائدته ألا يخرج عن الوضع الأكثر^(٢) الأول إلا أن تخرجه العرب ، فتتبعها^(٣) حتى إذا لم تجد لها فيه عملاً أعملت كلاً في موضعه ؛ لأن الغالب في الاستعمال أن تستعمل هذه الأربعة في القلة وما عداها في الكثرة ، وأيضاً فلأحكام^(٤) أخرَ لفظية ، سيأتي ذكرها .

واقصر الناظم على ذكر هذه الأبنية الأربعة في جموع القلة فلم يذكر معها غيرها ، فدل على أن مذهبه في فَعَلَ وفَعَلْ وفِعْلَةٌ نحو: ظَلَمَ ونَعِمَ وقررة أنها جموع كثرة كما يقوله الجمهور ، لا جموع قلة كما يقوله الفراء^(٥). وسكت أيضاً عن ذكر الجمعَيْن السالمين ، وهما عند

(١) في (أ) : كانت جائزان ، ورسم فوقها : كذا . وفي (س) : كانت الأمران .

(٢) في (س) : الأكثر في الأول .

(٣) في (س) : فتتبعها حتى إذا لم تجد ... أعملت .

(٤) في (س) : فلأحكام .

(٥) نقل ذلك عنه ابن الدهان كما في شرح الأشموني ١٢١/٤ ، وانظر التسهيل :

سيبويه والمحققين جمعا قلّة في أصل الوضع ، فلم ينبه فيهما على شيء ،
 إما لأنه قصد السكوت عنها ؛ إذ ليس بضروري ذكر^(١) ذلك في باب
 التكسير ، وإما لظهور مذهب غير سيبويه عنده^(٢) ، وذلك أن / طائفة [٢٣٠]
 تزعم أن جمعي السلامة يستعملان في القلة والكثرة ، وهو رأي ابن
 خروف^(٣).

ومن استعملها^(٤) في الكثرة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ
 وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾^(٥) ، إلى آخر الآية ، وذلك في
 القرآن كثير ، ومن عادة المؤلف الأخذ بالظاهر في أمثال هذه الأشياء ،
 فلعلهما عنده كذلك ، والأظهر عنده مذهب سيبويه في المسألة ، قال
 ابن الضائع : هو أضبط^(٦) لما ينقل . واعتذر عما جاء منه للكثرة^(٧) بأن
 كثيراً من الأسماء لا سيما الصفات يُقتصر فيها على جمع السلامة ،
 وحُمِلت الأسماء عليها للأنس بذلك فيها ، ولذلك قال : ﴿ وَهُمْ فِي
 الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ ﴾^(٨) ، وفي شعر حسّان^(٩) :

-
- (١) في (س) : في ذكر .
 - (٢) الكتاب ٤٩١/٣ - ٤٩٢ .
 - (٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣٩٧/٣ .
 - (٤) أي : أمثلة جمعي السلامة .
 - (٥) من الآية : ٣٥ من سورة الأحزاب .
 - (٦) في الأصل و (أ) : ضبط .
 - (٧) في (س) : الكثرة .
 - (٨) من الآية : ٣٧ من سورة سبأ .
 - (٩) ديوانه : ١٣٣ ، والكتاب ٥٧٨/٣ ، والكمال للمبرد ٧٢٤/٢ ، والخصائص ٢٠٦/٢ .

لنا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلْمَعْنَ فِي الضَّحَى وَاسْبِافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا
وقد اعترضه النَّابِغَةُ فقال : لقد^(١) قَلَّتْ جَفَانُكَ وَأَسِيفُكَ ؟!
فقال : من كلامنا وَضَعُ الْقَلِيلِ مَوْضِعَ الْكَثِيرِ . وكلا الكلامين دليلٌ
على مذهب سيبويه ، والتطويلُ في هذا خارج عما نحن بسبيله .
وأما فَعَلٌ وَفِعَلٌ وَفَعْلَةٌ فَالصَّحِيحُ فِيهَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مذهب
الجماعة ؛ لوجود الدليل على ذلك دون الأبنية الأربعة .
فإن قيل : ما الدليل على أن هذه الأبنية الأربعة موضوعة للقلّة ،
وأنها المقتصر بها من جموع التكسير على ذلك ؟
فالجواب : أنهم استدلوا على ذلك بأمرين :
أحدهما : تصغير هذه الأبنية على ألفاظها دون سائر أبنية
الجموع^(٢) فقالوا في أثواب : أَثْيَابٌ ، وفي أكلب : أَكَيْلَبٌ ، وفي أرغفة :
أُرْيَغِفَةٌ ، وفي غلّمة : غُلَيْمَةٌ ، فصغروها على ألفاظها ، والجموع التي
بخلافها لا تصغر كذلك على ألفاظها ، وإنما ترد إلى الواحد ، وما
ذلك إلا أن^(٣) تصغير الجمع يدل على التقليل ، فهذه الأبنية المذكورة
لما لم تناقض التصغير دل على مناسبتها له ، بخلاف سائر أبنية الجمع
التي تدل على الكثرة لما كانت مناقضة للتصغير لم يصغروها . وأيضاً

(١) في (س) : عقد قالت ، تحريف .

(٢) في (أ) و(س) : الجمع .

(٣) في (أ) و(س) : لأنّ .

فإن تكسيها جائر كالأحاد ، فلولا تقاربها منها لما كانت كذلك .
 وثانيهما^(١) : أنه إذا كان للكلمة جمعان ، جمع مما ذُكِرَ ، وجمع
 من غيره ، ثم أردنا أن نفسر بها العدد من ثلاثة إلى عشرة ، لم نفسره
 في أكثر الكلام إلا بجمع من الجموع المذكورة دون سائر الجموع ،
 فدل على أنها عندهم موضوعة للقليل^(٢) دون الكثير ، وأن / غيرها [٢٣١]
 على العكس منها ، إذ لو ساوت غيرها لكانت مساوية^(٣) لها في
 التفسير للعدد^(٤) القليل ، فإذا لو كانت فَعَلٌ وفَعَلٌ وفَعَلَةٌ كما قاله
 الفراء لصُغِرَت على ألفاظها ، ولُفِّسَ^(٥) بها العدد من ثلاثة إلى عشرة ،
 فأن لم يفعلوا ذلك دليل على صحة ما ذهب إليه الناظم والجماعة ،
 وهذا ظاهر .

ثم أخذ يستدرك في هذه الأبنية حكماً لا بد من ذكره ، وهو
 مجيئها للكثرة في بعض المواضع ، كما أن جموع الكثرة قد يأتي بعضها
 مراداً به القلة فقال :

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفني

(١) في الأصل : وثانيتهما .

(٢) في الأصل : للتقليل دون الكثير ، وفي (أ) : للقليل دون الكثير .

(٣) في الأصل و (أ) : فكانت .

(٤) في (س) : في العدد .

(٥) في الأصل : ويُفَسَّرُ .

يعني أن هذه الأبنية الأربعة لا يقتصر فيها على القلة البتة حتى لا يجوز استعمالها لغيرها ، بل يأتي بعضها دالاً على الكثرة وضعاً وإن كان الأصل فيه القلة ، وأراد بالوضع الاستغناء به عن وضع جمع الكثرة كأرجل الممثل به ، وهو جمع رجل ، فإن العرب اقتصرت في جمعه على أَفْعَلْ في القلة والكثرة ، فلم تستعمل فيها غيره . ومثله كَفٌّ وأَكْفٌ ، ورَسَنٌ^(١) وأرسان ، وشبه ذلك . وقد يطرد هذا في بعض الأبنية كَفَعَلَ وفَعَلَ وفَعِلَ وفَعَال الممثل للام أو المضاعف نحو : عِنَبَ وأعناب ، وطُنَّبَ وأطناب ، وكَتِفَ وأكتاف ، وبناء وأبنية ، وعِنَانٌ^(٢) وأعنة . فإن العرب اقتصرت في هذه الأبنية على جمع القلة فلم تضع لها بناء كثرة .

وأما مجيء بعض أبنية الكثرة للقلة فنبه عليه بقوله :

... والعكسُ جاء كالصُّفي

يعني أنه قد جاء من كلام العرب عكس ما تقدم من الحكم ، وهو أن بعض أبنية الكثرة قد يفى بالقلة وضعاً ، أي : يجيء دالاً على القلة ، وحقيقة العكس أن تقول : وبعض جموع الكثرة قد يفى بالقلة ، لأن قوله : « وبعض ذي » في تقدير : وبعض ما وضع للقلة قد

(١) الرسن : الحبل الذي يقاد به البعير .

(٢) العنان : سير اللجام الذي تمسك به الدابة .

يفي بكثرة ، ف « ذي » إشارة إلى جموع القلة ، وفي قوله : « وبعض ذي » تنبيه على أنه لا يلتزم نقلاً أن كل بناء قلة يأتي للكثرة ، وإنما التزم^(١) أن بعضها يأتي كذلك من حيث السماع ، ولم يعين موضع السماع فبقي موقوفاً على النقل ، ولا شك في وجود النقل في البعض كما تقدم تمثيله ، ولو قال :

وهذه بكثرة وضعاً تفي^(٢)

لكان ملتزماً أن العرب / فعلت ذلك في كل بناء من الأبنية [٢٣٢] الأربعة ، وذلك يحتاج إلى تتبع النقل في ذلك ، ولعله يتعذر الوفاء بهذه الكلية فلم يرتهن^(٣) فيها .

مثال ما جاء من جمع الكثرة مراداً به القلة وضعاً : رجل ورجال ، إذ لم يقولوا : أرجال . ودرهم ودراهم ، وجميع^(٤) الرباعي والخماسي . ومثل الناظم هذا الضرب بالصُّفْيِّ ، والصُّفْيُّ جمع صفاء ، وهي الصخرة الملساء ، ومنها ما أنشده الفارسي وغيره^(٥) :

(١) في (س) : وأما التزم .

(٢) في النسخ : يفي بالياء .

(٣) أي : لم يجعل قوله بالكلية رهناً بالسماع ، إن سُمع كان قوله سليماً ، وإن لم يُسمع كان مردوداً .

(٤) أي : جمع الرباعي والخماسي . فالجميع يطلق ويراد به الجمع .

(٥) التكملة : ١٥٠ ، وسر الصناعة ٢٥٠/١ ، والخصائص ١١٢/٢ بلا نسبة . ونسباً في اللسان (صفا) إلى الأخيل ، وانظر البيتين في ملحق ديوان رؤية مع غيرهما :

كَانَ مَتْنِيهِ مِنَ النَّفْيِ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفْيِ

وفي هذا التمثيل نظر^(١) من وجهين، أحدهما : أنه قيد الوفاء بالوضع فقال :

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي

وعطف عليه العكس ، ولا شك في بقاء^(٢) التقييد والحكم بمقتضاه ، والصُّفْيِ إذا اعتبرته إنما هو مما يفي^(٣) استعمالاً لا وضعاً ، من حيث إن حقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البنائين استغناء بالآخر ، والاستعمال أن تكون وضعتهما معاً لكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر ، فمثال ذلك في الأول قول حَسَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا
فإنهم قد قالوا : جَفَنَةٌ وَجَفَانٌ ، وَسَيْفٌ وَسُيُوفٌ . ومثاله في الثاني قوله تعالى : ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾^(٤) مع أنهم قد قالوا : أَقْرَاءٌ ، وفي الحديث : «دَعِيَ الصَّلَاةُ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ»^(٥) ، ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع

(١) في (س) : نظر به من .

(٢) في الأصل : بناء .

(٣) في (س) : يفي به استعمالاً .

(٤) من الآية : ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب من قال تغتسل بين الأيام ٨٢/١ ، ولفظه : « تدع الصلاة أيام أقرائها » .

وجود جمع القلة ، فهذا من الوفاء الاستعمالي لا الوضعي ؛ إذ قد جعلهما في التسهيل^(١) متباينين فقال لما ذكر جموع القلة ، وأن ما عداها للكثرة : «وربما استغني بما لإحدهما عمّا للأخرى وضعاً أو استعمالاً اتكالا على قرينة» فالصُّفِيُّ من الضرب الاستعمالي لأن الفارسي^(٢) وغيره حكوا في جمع الصفاة : أصفاء وصُفِيّ ، فكان تمثيل الناظم على هذا غير مطابق لما قصد .

والنظر الثاني أن التقييد بالوضع قد أخرج أحد الضربين ، وهو الاستعمالي ، وكلاهما محتاج إلى التنبيه عليه كما فعل في التسهيل ، وليس أحدهما بأولى من الآخر ، فكان الأولى به أن يذكر الضربين معاً ، وذلك يحصل له إما بالنص عليهما معاً ، وإما بترك التقييد بالوضع ، لأنه إذا تركه أخذ الحكم على / إطلاقه في الوضع [٢٣٣] والاستعمال ، فصار هذا القيد زيادةً عادت بنقص ، وذلك مما لا ينبغي !

والجواب عن الأوّل أن الاستغناء الاستعمالي إما أن يكون مع كثرة ما استغني عنه كأسياف في بيت حسان ، وكلاب في قولهم : ثلاثة كِلابٍ^(٣) ، لكثرة استعمال سيوف وأكلب ، وإما أن يكون مع

(١) التسهيل : ٢٦٨ .

(٢) التكملة : ١٥٠ ، وسيبويه سبق الفارسي في حكاية هذا ، انظر الكتاب ٥٧٢/٣ .

(٣) انظر الكتاب ٥٦٩/٣ .

قلته كثلاثة قُرُوء ، فإن أقرأ قليل ، فأما الأول فلا شك في قلة وجوده في كلام العرب ، ولذلك اعترض النابغة حسان لأنه لو كان معتاداً عندهم الاستغناء في مثل أسياف لم يصح الاعتراض ، ولما كان قليلاً أهمل الناظم اعتباره فبقي الثاني ، وهو أن يكون المستغنى عنه قليل الاستعمال ، وإذا كان قليلاً فيما شأنه أن يشتَهَر استعماله فيه ، ويكثر دوره ، فهو جدير أن يكون مستغنى عنه بما يكثر استعماله في ذلك الباب ، وقلة المستغنى عنه مع كثرة المستغنى به دليل على صحة الاستغناء . وقد قال النحويون في « ترك » إنه مستغنى به عن « ودع » مع أنه قد سُمع ، وقرئ: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾^(١) لكنه نادر ، فلم يخرج ذلك الدور^(٢) عن أن يكون مستغنى عنه بترك ، فكذلك مسألتنا ، وهذا من باب الاستدلال بالأحكام ، فأصفاء في صفاة قليل ، والشهير في جمعها مطلقاً صُفِيٌّ ، وعلى هذا الترتيب يلحق هذا الضرب الاستعمالي بالضرب الوضعي إلحاقاً لما استعمل نادراً بحكم ما لم يستعمل .

وإذا ثبت هذا كان تمثيل الناظم بالصُفِيِّ حسناً من حيث كان

(١) قرأت العامة بتشديد الدال ، وبالتخفيف قرأ عروة بن الزبير وغير واحد ، وانظر

المختسب ٣٦٤/٢ ، والدر المصون ٣٦/١١ .

(٢) في الأصل : النذر ، وهو سهو .

داخلاً تحت التقييد بالوضع ، فالوضعيُّ إذاً عنده على وجهين ،
وضعيُّ حقيقة نبه عليه بأرجل ، ووضعيُّ حكماً ، وهو الاستعمالي ،
نبه عليه بالصُّفْي ، والله أعلم .

وقول الناظم: « أفعلُ ثم فعَله » منع فيه صرف أفعلُ إذ قد توفر^(١)
فيه موجب المنع ، وذلك الوزن والعلمية ، لأن الأمثلة الموزون بها
أعلام . وقوله: « أفعلُ » هو على حذف العاطف ، أي: وأفعلُ .
وقوله: « أفعله » وما بعده مبتدآت خبرها « جموع قله » . و « بعض
ذي » مبتدأ خبره « يفي » ، و « بكثرة » يتعلق به ، و « وضعاً » مصدر في
موضع الحال ، أي : ذا وضع .

* * *

لِفَعْلٍ اسماً صحَّ عيناَ أفْعَلُ وللرباعيَّ اسماً ايضاً يُجَعْلُ
إن كان كالعناق والذراع في مدً وتانيث وعَدُّ الأحرف

/ هذا ابتداء ذكر أبنية جموع التكسير وما يختص بها من أبنية
المفردات . وللناس في وجه ترتيب الكلام على جموع التكسير طريقان:
أحدهما : المتداول عند الجمهور ، وهو^(٢) أن تُجَعَلَ أبنية
المفردات موضوعات للحكم عليها فيقولون: فَعْلٌ يجمع على كذا

(١) في (س) : يتوفر .

(٢) في الأصل : وهي .

وكذا من أبنية الجمع ، وفُعَالٌ يُجمع على كذا ، وهي الطريقة الأولى في وضع النحر .

والثاني : طريقٌ أولٌ من مشى عليه - فيما علمتُ - ابن السراج^(١) ، وهو أن يجعل أبنية الجموع موضوعات للحكم عليها ، فيقال : أَفْعُلُ يُجمعُ عليه من أبنية المفردات كذا ، وأفعَالٌ يجمع عليه كذا ، وهو الذي جرى عليه الناظم في هذا النظم وفي سائر كتبه ، وكأن هذه الطريقة أقربُ إلى الضبط ؛ إذ كانت أبنية الجموع أقلَّ من أبنية المفردات بكثير ، فجعلها أصولاً للفروع المنتشرة أولى من العكس.

وجملة ما ذكر من أبنية جموع التكسير ستة وعشرون بناءً ، أربعة منها للقلة ، كما ذكر ، وسائرهما للكثرة . وابتدأ بذكر أبنية القلة وبأفْعُلَ منها فقال :

لِفَعْلٍ اسماً صحَّ عينا أَفْعُلُ

إلى آخره ، يعني أن أَفْعُلَ من أبنية جموع القلة يجمع عليه من الأسماء صنفان :

أحدهما : ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن فَعْلٍ ، بفتح الفاء

(١) انظر الأصول لابن السراج ٤٣١/٢ - ٤٣٨ ، وقد صنع ابن السراج ذلك المنهج في جموع الثلاثي ، فاما الرباعي والخماسي فقد جعل المفرد موضوع الحكم . انظر الأصول أيضاً ٤٤٨/٢ - ٤٥٠ ، ٥/٣ وما بعدها .

وإسكان العين، وكان اسماً لا صفةً ، وكان صحيح العين لا معتلها،
فهذه ثلاثة أوصاف ، أحدها: كونه على فَعْلٍ ، فإنه إذا كان على فَعْلٍ
صح له ذلك الجمع ، يريد في القياس ، إنما تكلم هنا في القياس المجرد
وما قاربه ، وأما المسموع فلم يرتبهن فيه ولا جعله من قصده في هذا
النظم ، وإن كان ربما يأتي به بالانجرار لا بالقصد ، وقد تقدم المعنى
المراد بالقياس في مثل هذا في باب أبنية المصادر . فأما إن لم يكن
الاسم على فَعْلٍ فإن له جمعاً آخر يذكره كأفعال في فَعَلَ ، وفَعْلَانِ في
فَعَّلٍ ونحو ذلك . وقد جمعوا غير الثلاثي على أفْعَلٍ ، قالوا في أنبوب:
أُنْبُ ، وقال الشاعر^(١):

أصهبُ هذا رُكْلُ لكل أركبٍ بغيلةٍ تنسلُ بين الأنُوبِ

يريد : الأنْبُ ، ففكَّ ضرورة ، وجمعوا الثلاثي غير فَعْلٍ على
أفْعَلٍ لكن قليلاً ، قالوا: رُكْنٌ وأرْكُنْ ، وزَمَنٌ وأزْمُنْ . وأنشد سيبويه
لذي الرمة^(٢):

[٢٣٥] أَمْنَرَلْتِي مِي سَلَامَ / عَلَيْكَمَا هَلْ الْأَزْمُنُ اللَّاتِي مُضِيْنَ رَوَاجِعُ
قال سيبويه: « وبلغنا أن بعضهم يقول: جَبَلٌ وأَجْبَلٌ^(٣) ، وقالوا:

(١) البيت غير منسوب في اللسان (نبت) عن أعرابي . والأنبوب هنا : واحد أنابيب
الرئة، وهي مخارج النفس ، وأرْكَبُ : جمع رَكْبٍ ، وهو ركاب الإبل خاصة ،
والغيلة : الخديعة والاختيال .

(٢) ديوانه ١٢٧٣/٢ ، مطلع قصيدة ، وانظر : الكتاب ٥٧١/٣ .

(٣) الكتاب ٥٧١/٣ .

ضَلَعٌ وَأَضْلَعٌ ، وَذُئِبٌ وَأَذُوبٌ ، وَضُبِعٌ وَأَضْبَعٌ ، وَقُرْطٌ وَأَقْرُطٌ ،
وَرِجْلٌ وَأَرْجُلٌ ، وكل هذا محفوظ ، إلا فيما ذكر الناظم .

والثاني : كونه اسماً لا صفة ، فإنه إذا كان صفة لم يجمع على
أفعل ، بل زعم سيبويه أنه لا يجمع جمع قلة رأساً^(١) ، وعلل ذلك
السيرافي بأن الأصل في الصفة أن تجمع جمع السلامة ، لأن الأصل فيها
جريانها على الفعل فتلحقها علامة التذكير والتأنيث كالفعل ، فيجب
أن تجمع جمع السلامة ليتبين في الجمع أيضاً علامة التذكير والتأنيث ،
ويكون الجمع منها نظير الضمائر أو العلامات ، فلما كان الأصل فيها
جمع السلامة وهو يقع للعدد القليل ، استغنوا به عن أبنية القلة ، قال
ابن الضائع : ويظهر من سيبويه تعليل آخر ، وهو أن الصفة الأصل
فيها جريانها على موصوفها ، فالعدد القليل لا يضاف إليها لقبح إقامة
الصفة مقام الموصوف ، وكان العدد القليل لما كان نصاً في القلة ، ولم
يكن يضاف إليها ، استغني فيها عن جموع القلة ، قال : غير أن
سيبويه أضاف إلى ذلك أنها لَمَّا كانت يوصف بهن فاستعملت على
غير الأصل في الأسماء ، خولف بهن الأسماء^(٢) .

وقال ابن خروف : قد تنفرد الصفة ببناء جمع كما قد ينفرد
الاسم أيضاً .

(١) الكتاب ٦٢٦/٣ .

(٢) انظر التعليق السابق .

والثالث : كون الاسم صحيح العين لا معتلها ، فإنه إن كان معتل العين بالياء نحو : بيت أو بالواو نحو : ثوب ، فليس القياس فيه أفعلٌ ، وإنما قياسه أفعالٌ كما سيذكره .
فإن جاء فيه أفعلٌ فمحفوظ نحو : سيف وأسيف ، قال الشاعر^(١):

كَأَنَّهُمْ أَسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَّةٌ عَضْبٌ مُضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ
وقالوا: ثوب وأثواب ، قال الراجز^(٢):
لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثْوَبَا
حتى اكتسى الرأسُ قناعاً أَشْهَبَا^(٣)
وقالوا: عَيْنٌ وأعين ، وأَيْرٌ وأَيْرٌ .

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة كان أفعلٌ في فَعْلٍ قياساً

- (١) البيت بلا نسبة في اللسان (أثر) ، (سيف) ، وشرح التصريح ٣٠١/٢ ، والأشمونى ١٢٣/٤ . وأثر السيف : فِرْنْدَه وروثقه .
- (٢) البيت الأول في الكتاب ٥٨٨/٣ ، والمقتضب ١٦٧/١ ، والمنصف ٢٨٤/١ ، ٤٧/٣ ، وهنا ذكر ابن جني سنده إلى الفراء في رواية الأرحوزة ومنها هذان البيتان ، ولم ينسبها إلى قاتل ، والأرحوزة أيضاً في مجالس ثعلب : ٣٧١ - ٣٧٢ ، والبيت موضع الشاهد في معاني الفراء ٩٠/٣ . هذا وقد نسب الشاهد في اللسان (ثوب) إلى معروف بن عبد الرحمن .
- (٣) في صلب الأصل و (أ) : أشيبا ، والمثبت عن حاشيتها و (س) ، ومجالس ثعلب ، والمنصف ٤٧/٣ .

جاريًا، سواءً أكان مذكراً أم مؤنثاً ، وسواءً أكان مضاعفاً أم غير مضاعف ، معتل اللام أم غير معتلها نحو : كلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، وفلس وأفلس / ، ونسر وأنسر ، وفرخ وأفرخ ، وبطن وأبطن ، وشبه ذلك . وكذلك ضَبُّ وأضَبُّ ، وصَكُّ وأصَكُّ ، وبَتُّ وأبَتُّ . وكذلك ظَبِّي وأظبِّي ، ونَذْيٌ وأنذِي ، ودَلْوٌ وأذِل . هذا كله قياسٌ ، وقد يأتي على أفعال ، وهو قليل كما سيذكر إن شاء الله .

ولم يذكر الناظم لأفْعَل من الثلاثي إلا فعلاً المذكور ، فدل على أن مذهبه مذهب سيبويه والجمهور أن فعلاً المؤنث إذا كان معتل العين فقياسه أفعالٌ كغير المؤنث والمعتل ، وليس أفْعَلُ فيه بقياس خلافاً ليونس القائل بأنه قياس فيه ، وذلك نحو نارٍ وأنورٍ ، ودارٍ وأدورٍ ، وساقٍ وأسوقٍ ، ونحو ذلك . قال سيبويه : « ونظنه إنما جاء على نظائره في الكلام نحو : جَبَلٌ وأجْبَل ، وزَمَنٌ وأزْمَن ، وعَصَا وأعص^(١) . يعني : أنه جاء على الندور ، ثم ألزمه على مذهبه أنه لو كان هذا الحكم إنما هو للتأنيث لما قال^(٢) : رَحَى وأرحاء ، وفي قفا : أقفاء ، في قول من أنث القفا ، وفي قَدَم : أقدام ، ولما قالوا : غَنَمٌ وأغنام^(٣) .

(١) الكتاب ٥٩١/٣ .

(٢) نص الكتاب : قالوا .

(٣) الكتاب ٥٩١/٣ .

وفرق ابن طاهر: بأن يونس إنما زعمه في المعتل العين ، قال:
وليس أرجاء بمنزلته لأنه معتل اللام ، فقد صار إلى فعلٍ وقياسه أفعال .
ورجّحه ابن خروف أيضاً بكثرة الاستعمال ، وسيبويه جعل ذلك
قليلاً فلم يقبل القياس فيه .

فـ « عيناً » من قوله: « صح عيناً » تمييز منقول من الفاعل ،
وأصله: صحت عينه . و « أفعلٌ » مبتدأ ، خبره « لفعل » .
والصنف الثاني من صنفَي ما يجمع على أفعلٍ قياساً ما كان من
الرباعي الذي نص عليه بقوله :

وللرباعي اسماً أيضاً يُجعل

إلى آخره . يعني أن بناء أفعلٍ يجعل أيضاً جمعاً قياساً لكل رباعي
كان اسماً لا صفة ، ويشبه العناق والذراع ونحوهما في كونه^(١) مؤنثاً
لا مذكراً بمدة قبل الآخر ، موافقاً في عدة الحروف ، فإنه إذا كان
على هذا الوصف يجمع في القلة على أفعلٍ قياساً . وقد اشتمل هذا
التعريف للرباعي على أوصاف باعتبارها يصح قياس هذا الجمع :

أحدها: كون ذلك الاسم غير صفة ، فإنه إن كان صفة لم يجمع
في القلة على أفعلٍ ، بل الغالب فيه ألا يجمع جمع قلة إلا بالواو
والنون، كقولك : ظريفون وشريفون . هذا إذا كان واقعاً على من
يعقل ، وإلا فالألف / والتاء لمؤنثه إن قبلهما ، والاستغناء يجمع
الكثرة في الباقي .

(١) في الأصل : وكونه .

والثاني : كونه يشبه العناق والذراع في المد قبل الآخر . وهذا الوصف فيه أمران : أحدهما : حصول المد فيه تحرزاً من نحو^(١) : جَعَفَرٌ وَدِرْهَمٌ وَضِفْدَعٌ ، فإنه رباعيٌّ مع أنه لا يُجمع على أَفْعَلٍ أصلاً ، لأن أَفْعَلَ بناء ثلاثي الأصول ، وجَعَفَرٌ ونحوه رباعيٌّ أو ملحوق به ، فلا يمكن أن يُجمع عليه ولا على غيره من أبنية القلة إلا أن يجمع بالواو والنون ، أو بالألف والتاء .

والآخرُ : كون المد فيه قبل الآخر كما في الذراع والعناق، تحرزاً من نحو : حَائِطٌ وَحَاجِزٌ وَجَانٌ^(٢) ، وما أشبه ذلك مما هو على فاعِلٍ . وكذلك فاعِلٌ نحو : تَابَلٌ وَطَابَقٌ ، فإن مثل هذا لا يجمع على أَفْعَلٍ أصلاً . وكذلك إن جاء مثل هذا اسماً لمؤنث فالحكم فيه واحد . وتحرز أيضاً من نحو فِعْلَى أو فَعْلَى اسماً نحو : ذِفْرَى وَأَرطَى ونحوهما ، فإن حرف المد فيه وهو الألف جاء آخرًا ، فمثل هذا لا يجمع على أَفْعَلٍ .

والوصف الثالث : كونه مؤنثاً لا مذكراً ، فإنه إذا كان مذكراً يجمع في القلة على أَفْعِلَةٍ لا على أَفْعَلٍ ، فإن جاء فيه أَفْعَلٌ فعلى غير قياس نحو : طِحَالٍ وَأَطْحَلٍ ، وقالوا : مكان وأمكنٌ ، وجنينٌ وأجنٌ ، وفكّه الشاعر ؛ إذ قال^(٣) :

(١) سقط من (أ) .

(٢) في (س) : وحاز .

(٣) الرجز لرؤبة ، وهو في ديوانه : ١٦٢ ، والتكملة : ١٤٠ ، وشرح شواهد الشافعية : ١٣٤ ، ونقل عن السخاوي في سفر السعادة أنه يروى : « بالأجن » بالباء على أنه جمع حبان ، وكذلك هي رواية الديوان .

إذا رمى مجهولُهُ بالأجنِ

وحكى الفارسي في قليبِ أَقْلِبَسَ ، وهو يذكر ويؤنث ، وجعله محتملاً أن يكون على القياس ، وأن يكون جُمع المؤنث جمع المذكر قليلاً، كما قالوا في سماء : أسمية ، وأرادوا التأنيث بدليل قولهم : ثلاث أسمية ، وقولهم : أصابتنا السماء .

والوصف الرابع : كون الاسم موافقاً للذراع ونحوه في عدة الأحرف ، تحزراً من أن يكون على أكثر من أربعة أحرف ، فإنه إذا كان كذلك لم يُجمع على أَفْعَلَ .

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف جُمع قياساً على أَفْعَلَ ، فتقول : ذراع وأذرعُ ، وشِمَالٌ وأشْمَلٌ ، ولسانٌ وألسُنٌ - فيمن أنث^(١) - وعَنَاقٌ وأعْنَقُ ، وأَتَانٌ وآتَنٌ ، وعُقَابٌ وأعْقَبٌ ، وكُرَاعٌ وأَكْرَعُ ، ويمِينٌ وأَيْمَنٌ . وقال أبو النجم أنشدته سيبويه^(٢) :

-
- (١) قال في تاج العروس (لسن) : « اللسان - بالكسر - : المقول ، ويؤنث ج السنة فيمن ذكر مثل حمار وأحمره ، ومنه : ﴿ أَلْسِنَةُ حِدَادٍ ﴾ ، وألسن فيمن أنث مثل ذراع وأذرع . ثم قال : واللسان : اللغة ، وتؤنث حيث لا غير . »
- (٢) الكتاب ٦٠٧/٣ ، والكامل للمبرد ١١٣/١ ، ١٤٣٢/٣ . وانظره في مصادر أخرى من فهارس الشواهد . وهو من أرجوزته اللامية المنشورة في الطرائف الأدبية : ٦٣ ، وأولها :

الحمد لله الوهُوبِ المَجْزَلِ
وللعجاج بيتٌ قريبٌ منه في لاميته التي أولها :
أما وربُّ البيت لو لم أُشْغَلِ
وفيها يروى : ١٩٥ :

تبري له من أَيْمَنٍ وأشْمَلِ

يأتي لها من أيمنٍ وأشملٍ

والعناق : الأنثى من ولد المعز .

وعلى كلام الناظم هنا سؤالان من وجهين ؛ أحدهما : أن تشبيهه المد بمد العناق والذراع يُوهِمُ أن ذلك مخصوصٌ بكونه ألفاً ؛ لأنه قال : / إن كان كالعناق في المد ، ومدُّ العناق بالألف ، وكذلك [٢٣٨] الذراعُ ، فقد يُتوهَّمُ أنه مخصوصٌ بذلك . ويرشِّحُ الإيهام تكراره في المثال الثاني وهو الذراع ، إذ يقول القائل : لو أراد غير الألف لأتى بالمثال الثاني مؤذناً بذلك ، كما لو قال : إن كان كالعناق واليمين في كذا وكذا . فاقصره على الألف يؤذن بقصر الحكم عليه ، وذلك غير صحيح .

والثاني : أن قوله : « وعدُّ الأحرف » تكرارٌ وحشوٌ لا فائدة فيه ؛ إذ كان قد قدم التعريف بأنه رباعي ، بقوله :

وللرباعي اسماً أيضاً يُجعل

ولا شك أن الموافقة للذراع في عد الأحرف هي كونه رباعياً مثله ، فصار قوله : « وعدُّ الأحرف » ضائعاً من الفائدة .

والجواب عن الأول : أن المثالين إنما أتى بهما تنويعاً لما فيه المد من الأبنية ، فإنه جاء بفعَالٍ وفعَالٍ ، ولم يأت بالمثالين على وزنٍ واحدٍ ، ولو أتى بهما على وزنٍ واحدٍ لكان ذلك موهماً ولا بدَّ ، فلم يدل المثالان معاً على التزام الألف . وأيضاً فلو كان القصد ذلك لقال عوض المد «الألف» ، فكان يقول مثلاً: إن كان كالعناق والذراع في

الألف قبل الآخر ، ونحو ذلك . فلما قال : « في مد » دل على أن المراد مجرد المد ، ولا شك أن المد غير مقتصر به على الألف ، فيدخل له يمينٌ وأيمنٌ ، ونحو ذلك .

والجواب عن الثاني : أن قوله : « وعدّ الأحرف » ليس بحشو ، بل هو محرز لفائدة حسنة ، وذلك أن الاسم قد يطلق عليه رباعي مع أن عدة حروفه أكثر من أربعة ، وذلك الرباعي الأصول ، وإن كان مزيداً فيه نحو : صلصال ، وقرطاس ، وقرَبوس . كما أنه يطلق ويراد به ما مثل به ، فكان قوله : « وللرباعي » محملاً^(١) ، فبينه بقوله : إن كان كالغناق والذراع في كذا وكذا . وإذا كان كذلك فلما اقتصر على قوله :

إن كان كالغناق والذراع في مد وتأنيث

لم يخرج عن كلامه ما كان من المؤنث على نحو قرَبوس أو قرطاسٍ مثلاً ، فاضطرَّ إلى قوله : « وعدّ الأحرف » ليخرج له الرباعي الأصول مزيداً فيه .

وليس قول الناظم : « والذراع في » مع قوله^(٢) : « الأحرف »

بسناده ، وإن كان قبل روي الأول الألف في موضع التأسيس ، وليس / [٢٣٩] في الثاني ألف ؛ لأن من شرط عدّ الألف تأسيساً أن يكون مع الروي

(١) في (س) : محتملاً .

(٢) في (س) : معنى قوله ، تحريف .

في كلمة واحدة، أو يكون الرويُّ بعض ضمير على ما هو مذكور في علم القوافي^(١).

* * *

وغيرُ ما أَفْعُلُ فيه مطرُذٌ من الثلاثي اسماً بأفعالٍ يَرِذُ
وغالباً أغناهم فِعْلانٌ في فَعْلٍ كقولهم : صِرْدانٌ

هذا هو البناء الثاني وهو من أبنية القلة ، وذلك أفعالٌ ، وجعله قياساً في كل ما كان من الأسماء الثلاثية التي لم يطرد فيها الجمع على أَفْعُلَ إلا في فَعْلٍ الذي يستثنيه فقال :

وغيرُ ما أَفْعُلُ فيه مطرُذٌ

إلى آخره ، يعني أن ما عدا ما ذُكر أن أَفْعُلَ فيه مطرُذٌ من الثلاثي يطرد فيه أفعالٌ في جمع القلة ، هذا بشرط أن يكون الثلاثي اسماً ، وذلك أن الأبنية الشهيرة من الثلاثي عشرة كما سيذكره في التصريف: (فَعْلُ) مثلث الفاء ، و(فَعْلُ) مثلث أيضاً، و(فَعْلُ) مثلث الفاء ما عدا فَعْلُ ، و(فَعْلُ) مثلثاً أيضاً ما عدا فَعْلُ ، تقدم له ذكر في فَعْلٍ الصحيح العين ، وأنه الذي يقاس فيه أَفْعُلُ ، فبقي له فَعْلُ المعتل العين وسائر الأبنية ، فإذا كانت أسماءٌ قلتَ في فَعْلٍ المعتل العين: بَيْتٌ وأبياتٌ ، وسَيْفٌ وأسيافٌ ، وخَيْطٌ وأخياطٌ ، وقَيْدٌ وأقيادٌ ، وفي

(١) انظر العيون الغامزة للدمامي: ٢٥٦ - ٢٥٧ .

ذي الواو: فَوْجٌ وأفْواجٌ ، وزَوْجٌ وأزْواجٌ ، وقَوْسٌ وأقْواسٌ ، وحَوْضٌ وأحْواضٌ ، وسَوَاطٍ وأسْواطٌ ، ونَوْعٌ وأنْواعٌ . هذا القياس فيه ، بخلاف الصحيح العين فإن أفعالاً فيه قليل نحو: زَنْدٌ وأزْنادٌ ، أنشد سيبويه للأعشى^(١) :

وُجِدَتْ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدُكَ أَلْقَبُ أَزْنَادِهَا
 وقالوا: فَرَخٌ وأفْراخٌ ، قال^(٢) :
 ماذَا تقولُ لأفْراخٍ بذي مَرَخٍ حُمِرَ الحَواصِلُ لا ماءً ولا شَجَرُ
 وقالوا: أَنْفٌ وآنافٌ ، أنشد سيبويه للأعشى^(٣) :
 إِذَا رَوْحُ الرَّاعِي اللَّقَاحَ مَعْزِباً وَأَمْسَسْتَ عَلَى آفَاتِهَا غَبْرَاتُهَا

(١) الكتاب ٥٦٨/٣ ، والمقتضب ١٩٤/٢ ، والأصول ٤٣٦/٢ ، وهو في الديوان من قصيدته التي مطلعها :

أَجْدُكَ لَمْ تَغْتَمِضْ لَيْلَةً فَتَرَقَّدَها مَعَ رَقادِها
 (٢) الخطيئة ، وهو صدر أبياته التي يخاطب بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
 والبيت في المقتضب ١٩٣/٢ ، والخصائص ٥٩/٣ .
 (٣) الكتاب ٥٦٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥ . وهو في ديوانه من قصيدته التي مطلعها :

أَجْدُ بَتِيًّا هَجَرها وَشَتَاتُها وَحَبَّ بها لو تُسْتَطاع طِيَّاتُها
 هذا وفي النسخ : معرباً بالراء . ومعزباً : مبعداً يابله يطلب الكلاء ، وفيها أيضاً :
 غبراتها ، ومثله في الكتاب ، وفي الديوان :
 معجلاً وأمست على آفاتِها غبراتها
 والغبرات : الدموع ، والغبرات : جمع غَبْرَةٍ ، وهو التراب .

وقالوا: فَرَدَّ وأَفْرَادٌ، وَجَدَّ وأَجْدَادٌ، وَرَأَدَّ وآرَادُ^(١)، وَعَمَّ وأَعْمَامٌ، وذلك قليلٌ محفوظٌ لا مقيسٌ مطلقاً. بمقتضى كلام الناظم، سواء كانت فاؤه همزةً أو واواً أم^(٢) لا تكون كذلك. ونقل عن الفراء^(٣) أنه يجعله قياساً فيما فاؤه همزة نحو: أَنْفٍ وَأَنَافٍ، وَأَهْلٍ وَأَهَالٍ، وَأَلْفٍ وَأَلَاْفٍ، وَأَثَرٍ وَأَثَارٍ، وهو الْفِرْنَدُ، وَأَرْضٍ وَأَرَاضٍ. وفيما / [٢٤٠] فاؤه واوٌ نحو: وَهْمٍ وَأَوْهَامٍ، وَوَقْتُ وَأَوْقَاتٍ. والذي يحتاج به الفراء أكثره ما جاء من هذا النوع فيقاس على ما جاء عملاً بالكثرة. ومذهب الجمهور أن ما جاء من ذلك لم يبلغ القياس، ولم يكن كثيراً تعتبر فيه.

وتقول في الصحيح من فِعْلٍ: حِمَلٌ وَأَحْمَالٌ، وَعِدَلٌ وَأَعْدَالٌ، وَجِدَعٌ وَأَجْدَاعٌ، وَعِرْقٌ وَأَعْرَاقٌ، وَبَثْرٌ وَأَبَارٌ. وفي المضاعف: زِقٌّ وَأَزْقَاقٌ. وفي المعتل: نَحْيٍ وَأَنْحَاءٌ، وَفِيلٌ وَأَفْيَالٌ، وَمِيلٌ وَأَمِيَالٌ، وَجِيدٌ وَأَجِيَادٌ، وَرِيحٌ وَأُرُوحٌ.

وتقول في الصحيح من فُعْلٍ: جُنْدٌ وَأَجْنَادٌ، وَقُرْطٌ وَأَقْرَاطٌ، وَبُرْدٌ وَأَبْرَادٌ، وَبُرْجٌ وَأَبْرَاجٌ. وفي المضاعف: خُصٌّ وَأَخْصَاصٌ،

(١) في الأصل: وأَرْدَادٌ، تحريف. قال سيبويه ٥٦٨/٣: «رَأَدَّ وآرَادَ. والرَّادُ: أصل اللّحين».

(٢) في (س): أو.

(٣) التسهيل: ٢٦٩.

وَعُشٌّ وَأَعشاشٌ ، وَخُفٌّ وَأَخفافٌ ، وَقُفٌّ وَأَقفافٌ . وفي المعتل :
 عُودٌ وَأَعوادٌ ، وَغُولٌ وَأَغوالٌ ، وَحُوتٌ وَأَحواتٌ ، ، وَكُوزٌ وَأَكوازٌ .
 وتقول في الصحيح من فَعَلٍ : جَبَلٌ وَأَجبالٌ ، وَجَمَلٌ وَأَجمالٌ ،
 وَأَسَدٌ وَأَسادٌ ، وَرَسَنٌ وَأَرسانٌ ، وَوَرَلٌ وَأورالٌ ، وَقَتَبٌ وَأَقتابٌ ،
 وَسَلَقٌ وَأَسلاقٌ^(١) . وفي المعتل : قَفًا وَأَقفاءٌ ، وَصَفًا وَأَصفاءٌ ، وَرَحَى
 وَأَرحاءٌ ، وَرَجًا وَأَرجاءٌ ، وَتاجٌ وَأَتِواجٌ ، وَقاعٌ وَأَقِواءٌ ، وَجارٌ
 وَأَجوارٌ . وفي المضاعف : لَبَبٌ وَالْبابُ ، وَطَلَلٌ وَأَطلالٌ ، وَفَنَنٌ
 وَأَفنانٌ .

وتقول في الصحيح من فَعَلٍ : قِمَعٌ وَأَقماغٌ ، وَضِلَعٌ وَأَضلاعٌ ،
 وَعِنَبٌ وَأَعنابٌ ، وَإِرَمٌ وآرامٌ ، وَنَطَعٌ وَأَنْطاعٌ . وفي المعتل : مِعَى
 وَأَمعاءٌ ، وَكَبَأٌ وَأَكْباءٌ^(٢) ، وَإِنَى وَأَناءٌ ، وَإِلَى وآلاءٌ .
 وتقول في الصحيح من فُعْلٍ : طُنْبٌ وَأَطنابٌ ، وَعُنُقٌ وَأَعناقٌ ،
 وَأُذُنٌ وَأَذانٌ ، وَعُمُرٌ وَأَعمارٌ .
 وتقول في الصحيح من فُعْلٍ : عَضُدٌ وَأَعْضادٌ ، وَعَجَزٌ وَأَعْجازٌ .
 وهذان المثالان قليلا الاستعمال .
 وتقول في فِعْلٍ : إِبِلٌ وآبال .

(١) السَّلَقُ : أُنثى دبيرة البعير إذا برأت وابتض موضعها ، والدبيرة : قرحة الدابة ،
 والصفاء : واحده صفاءٌ ، وهي الحجر الصلد الضخم ، وجمعه أصفاءٌ وصفني .
 (٢) الكَبَأُ : الكناسة .

وفي الصَّحِيح من فَعِلَ : كَبِدَ وأَكْبَادَ ، وَكَتِفَ وأَكْتافَ ، وَفَجِدَ
وأَفْحَازَ ، وَنَمِرَ وأَنْمَارَ ، وَوَعِلَ وأَوْعَالَ .

وهذا البناء مع ما قبله أيضاً قليل الاستعمال .

وأما فُعِلَ فهو في قياس الجمع مخالف لهذه الأبنية .

وأما فُعِلَ وَفُعِلَ فلا كلام عليهما هنا .

وقد تم تمثيل الاسم ، فلو كان صفةً فمقتضى كلام الناظم ألا

يجمع قياساً على أفعال ، وذلك صحيح ، وقد تقدم وجه امتناع

تكسير الثلاثي من الصفات على بناء أدنى العدد ، إذ لا يضاف إلى

أدنى العدد ، ولكنهم قد قالوا : حَدَثٌ^(١) وأَحْدَاثٌ ، وَخَلَقَ وأَخْلَاقٌ ،

وَسَمَلٌ وأَسْمَالٌ ، وَبَطَلٌ / وَأَبْطَالٌ ، وَعَزَبٌ وأَعْزَابٌ ، وَبَرَمٌ وَأَبْرَامٌ . [٢٤١]

وقالوا : جُنُبٌ وأَجْنَابٌ ، فيمن جمع جنباً ، وَحُرٌّ وأَحْرَارٌ ، وَيَقْظٌ

وَأَيْقَاطٌ ، وَنَكِدٌ وَأَنْكَادٌ ، وَجَلَفٌ وَأَجْلَافٌ . وهذا كله قليل يحفظ .

ثم ذكر ما هو مستثنى من هذه الأبنية عن الحكم المذكور ، وهو

فُعِلَ - بضم الفاء وفتح العين - فقال :

وغالباً أغناهم فِعْلَانِ في فُعِلَ

يعني أن العرب غلب في كلامها الاستغناء بـ(فِعْلَانِ) عن أفعال

(١) رجل حدث السن : فُتِي ، وثوب خَلَقَ وَسَمَلٌ : بالِ . والبرمُ : الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخله .

وغيره من جمع قلة أو كثرة في فُعَل ، فلم يقولوا في الغالب : أفعال ،
 في القلة ، بل قالوا في صُرَد : صيردان ، وفي نُغَرٍ : نِغْران ، وفي جُرَدَ:
 جِرْذان ، وفي جُعَل : جِعِلان ، وكذلك في المضاعف قالوا : خُرَزُ
 وخِرْزَانٌ^(١) . وقد جاء فيه أفعال على غير الغالب فقالوا : رُطَب
 وأرطاب ، ورُبَع وأرباع ، كأنهم أجروا^(٢) « فُعَل » مُجْرى فَعَلٍ
 فجمعوه جمعه .

وصيردان في كلام الناظم جمع صُرَد ، والصُرْدُ: طائر. وقال
 الشاعر، أنشد الفارسي^(٣) :

كَأَنَّ وَحَى الصُّرْدَانِ فِي جَوْفِ ضَالَةٍ تَلْهَجُ لَحْيِهِ إِذَا مَا تَلْهَجَمَا
 وبقي هنا نظر من جهة أن المؤلف زعم في التسهيل^(٤) أن أفعالاً في

(١) النُغَر : الببل ، والجُرْد : ضرب من الفأر . والجُعَل : دُوَيْة ، والرجل الأسود
 الدميم .

(٢) في (أ) : خَزاز ، تحريف ، والخُرَز : ذكر الأرنب .

(٣) كذا في النسخ ، وعليها في الأصل : كذا . وكثيراً ما يحكي الناظم أمثله على أول
 أحوالها من الإعراب دون أن يعربها . وليس فُعَل هنا ممنوعاً من الصرف ؛ لأنه غير
 معدول عن شيء .

(٤) في (س) : السيرافي . والبيت في التكملة : ١٥٢ ، وهو لحميد بن ثور ، وهو في
 ديوانه : ١٤ من قصيدة مطلعها :

سل الربع أنى يمت أم سالم وهل عادة للربع أن يتكلما

(٥) التسهيل : ٢٦٩ .

فَعَلَّ المَعْتَل العَيْن قَلِيل ، فَنَحَو مالٍ وَأُمُوالٍ ، وَحَالٍ^(١) وَأَحْوالٍ ، وَنابٍ وَأُنْيابٍ ، لَيْسَ بِكَثِيرٍ ، فَلَيْسَ إِذَا بَقِيَاسَ عِنْدَهُ ، لِأَنَّ الشَّانَ فِي هَذَا الباب أَن القَلِيل يوقِف على مَحَلِّهِ . وإِطلاقه فِي هَذَا النِّظْم يَقتَضِي أَنه قِيَاس فِي كُلِّ ما لَمْ يَطْرُد فِيهِ أَفْعُلُ ، وَمِنْ جَمَلَتِهِ فَعَلَّ المَعْتَل العَيْن ، فَلَا بَد مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ ، إِما فساد زَعَمه فِي التَّسْهِيل ، وإِما فساد إِطلاقه هُنا .

والجواب أَن ما قاله فِي التَّسْهِيل خِلاف ما يَقتَضِيهِ كَلام سَيِّبِيهِ^(٢) ، إِذ كان ظاهِرُه أَنه مَطْرُد فِي المَذْكَر إِذا أُريدَ (بِه)^(٣) القَلَّة ، هَكَذا قال شَيْخنا القاضِي^(٤) - رَحِمَهُ اللهُ - فِي عَرَضِ الجُمُوع لَه ، وَهَكَذا غَيرُه مِنْ النِّحْوَيْن يَطْلُقون القَوْل فِيهِ مِنْ غَيرِ تَقْيِيد بِقَلَّة ، فإِطلاقه هُنا أَوْفَق بِكَلَام النِّحْوَيْن ، وَكَثِيراً ما يَقف فِي هَذَا النِّظْم مَعَ مَذْهَب سَيِّبِيهِ وَالْجُمْهُور فِي مَسائِل يَخالِفُها فِي التَّسْهِيل ، وَالظَّاهِر مَذْهَبُه هُنا فَإِنَّه فِي السَّماع كَثِيرٌ ، وَمِنْ مُثْلِه : مالٌ وَأُمُوالٌ ، وَخالٌ وَأَحْوالٌ ، وَنابٌ / [٢٤٢]

(١) فِي الأَصْل : وَخانَ وَأَخوانَ ، تَحْرِيفٌ ، وَفِي (أ) : خالَ وَأَحْوالَ .

(٢) انْظُر الكُتاب ٥٧٠/٣ .

(٣) عَنِ (أ) وَ (س) .

(٤) هُوَ أَبُو القاسِم مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد الحَسَنِي . وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّعْرِيفُ بِهِ فِي صَدْرِ التَّحْقِيقِ وَفِي تَعْرِيفِنا بِالشارِحِ .

وَأَنْيَابٌ ، وتَاجٌ وأَتَوَاجٌ ، وَبَابٌ وَأَبْوَابٌ ، وَحَالٌ وَأَحْوَالٌ ، وَبَاغٌ وَأَبْوَاغٌ^(١) ، وَقَاغٌ وَأَقْوَاغٌ . وإذا كان كذلك فالقول بقياسه أَوْفَقُ بالسمع .

* * *

في اسمٍ مذكَّرٍ رباعيٍّ بِمَدَّةٍ ثَالِثِ الْفِعْلَةِ عَنْهُمْ أَطْرَدَ
وَالزَّمَّةُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ مَصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالٍ

هذا هو البناء الثالث ، وهو أَفْعَلَةٌ ، وهو من أبنية القلعة ، وجعله قياساً في كل اسم مذكَّرٍ رباعيٍّ فيه مدَّةٌ ثالثة . فهذه أربعة أوصاف معتبرة في هذا الجمع لا يكون قياساً إلا عند وجودها ، فأما كونه اسماً فمعتبر ، إذ لو كان صفة لم يجمع قياساً على أَفْعَلَةٍ ، فإن جاء عليه فمحفوظ لا يقاس عليه ، قالوا في فَعِيلٍ : شَحِيحٌ وَأَشِحَّةٌ ، وَظَنِينٌ وَأُظِنَّةٌ ، قال تعالى : ﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾^(٢) . وقال أبو طالب^(٣) :

وقد حالفوا قوماً علينا أُظِنَّةً يَعْصُونَ غِيظاً خَلَفْنَا بِالْأَنَامِلِ
وَحَبِيبٌ وَأَحِبَّةٌ ، وَعَزِيزٌ وَأَعِزَّةٌ ، وَذَلِيلٌ وَأَذَلَّةٌ ، وَعِيبٌ وَأَعِيبَةٌ

(١) الباع : مسافة ما بين الكفين إذا انبسطت الكفان يميناً وشمالاً . والقاع : أرض

سهلة مطمئنة ، وتجمع على قبة وقيعان ، وأقواع وأقُوع .

(٢) من الآية : ١٩ من سورة الأعراف .

(٣) السيرة النبوية لابن هشام ٢٧٢/١ .

وأعِيَّةٌ، ونَجِيٌّ وأنْجِيَّةٌ . ويكثر هذا كثرةً ما في المضاعف ، قال سيبويه :
« وقد يكسرون المضاعف - يعني في الصفة - على أفْعِلَة كما كَسَرُوهُ
على أفعلاء ، وإنما هذان البناءان للأسماء - يعني أفْعِلَة وأفعلاء - فلما
جاز أفعلاء جاز أفْعِلَة ، وهي بعد بمنزلتها في البناء ، وفي أن آخره
حرف تأنيث ، كما أن آخر هذا حرف تأنيث نحو أشحة^(١) » انتهى .
ومع هذا فلم يبلغ في المضاعف مبلغ القياس عليه ، فلذلك أخرجه
الناظم بقيد الاسمية .

وأما كونه مذكراً فلأنه إذا كان مؤنثاً فجمعه في القلة على أفْعُل
نحو: عقاب وأعقب، ويمين وأيمن ، وشمال وأشمل ، وقد تقدم ذكر
ذلك، وكأنهم أرادوا بذلك التفرقة بين المذكر والمؤنث . وإنما خصّوا
أفْعُلَ بالمؤنث؛ لأنه لما تنزلت زيادته منزلة تاء التأنيث في التحقير
فعاقبتها ، كسَرُوها تكسير ما فيه الهاء نحو نعمة وأنعم ، وأمة وآم .
وقد جاء شيء من المؤنث على أفْعِلَة ، قالوا : عقاب وأعقبة ، وسماء
وأسمية ، للسماء بمعنى المطر ، وهي مؤنثة . وقد نقل عن البغداديين
أنه مذكر ، ورد عليهم بقول العرب : أصابتنا سماء ، وقولهم : ثلاث
أسمية^(٢) .

وأما كونه رباعياً فتحرز من الخماسي والثلاثي ، أما الخماسي فله

(١) الكتاب ٦٣٤/٣ .

(٢) في (أ) : ثلاثة ، وهو خطأ .

طريقة مفاعيل ومفاعيل أو غيرهما كما سيأتي . وأما الثلاثي فغير
مجموع على أفعلة قياساً، بل / إن جاء فيه ذلك فمحفوظ لا يقاس ، [٢٤٣]
كما قالوا في وهي^(١) : أوهية ، قال الشاعر^(٢) :

حَالُ الرِّبَةِ شَهَادُ النِّجَةِ سَدَادُ^(٣) أوهية فَرَّاجُ أسَدَادِ

وقالوا : سَدُّ ، والجمع أسِدَّةٌ ، وهي العيوب مثل العمى والصمم
والبكم ، ومنه قولهم : لا تجعلنَّ لجنبك^(٤) "الأسِدَّةَ" ، أي : لا تضيق^(٥)
صدركَ فتسكت عن الجواب . وقال الكُميت^(٦) :

وما يجنبني من صفحٍ وعائدةٍ عند الأسيدةِ إن العيَّ كالعضبِ
وقالوا : خَالٌ وأخوَلَةٌ ، وقفاً وأقفِيَّةٌ ، وجِرَّةٌ^(٧) وأجِرَّةٌ ، وأنشد

-
- (١) الوَهْيُ : الشق في الأرض ، وجمعه : وَهْيٌ ، وحكى ابن الأعرابي في جمع وَهْيٍ :
أوهية ، وهو نادر . انظر اللسان (وهي) .
- (٢) البيت للفارعة بن شداد ترثي أختها مسعوداً ، وهو في الأغاني ٤٢٧٧ ، وأما
القالبي ٣٢٤/٢ ، والأمايلي الشجرية ٢٤٧/١ .
- (٣) في الأصل : سراد ، وهو تحريف .
- (٤) كذا في النسخ ، ونص الصحاح واللسان (سدَد) : يجنبك .
- (٥) في الصحاح واللسان أيضاً : « لا يضيقن صدركَ » .
- (٦) ديوانه : ١٤٠/١ ، والبيت في الصحاح واللسان (سدَد)، وفيهما بعده : « يقول
ليس بي عمي ولا بكم عن حوَاب الكاشع ، ولكني أصفح عنه ، لأن العيَّ عن
الجواب كالعضب ، وهو قطع يد أو ذهاب عضو . والعائدة : العطف » .
- (٧) الجرة - بالكسر - : ما يخرج البعير للاحتزار . واحتز البعير من الجِرَّة ، وكل ذي
كَرْشٍ يجترُ .

الفارسي في « التذكرة » :

وقطعنا مشارها وخفنا أجرتها لما اجترت بعور

وقد جاء أيضاً في الخماسي أفعلة نادراً ، قالوا : أخذود وأخيدة ،
ورمضان وأرمضة ، وخوان^(١) - وهو ربيع الأول - والجمع أخونة .
وأما كونه ذا مدّة فتحرز مما ليست فيه ، فإنه لا يجمع قياساً على
أفعلة نحو: جعفر ، ونحو: جوهر وسلّم ، ونحو ذلك .

وأما كون المدة فيه ثلاثة فتحرز مما كانت فيه ثانية نحو: طابق ،
وتابل ، وكاهل ، وغارب ، وحائط ، وخاتم ، فإنه لا يجمع على
أفعلة قياساً ، فإن جاء ذلك وقف على محله لقلته ، فمن ذلك قولهم :
جائز للخشبة المعترضة بين الحائطين ، وجمعه على أجوزة ، والمد هنا
لم يقيده بصورة ، فيؤخذ له فيه ما كان من الحروف فيه المد ، وذلك
الألف ، والواو إذا انضم ما قبلها ، والياء إذا انكسر ما قبلها ، لأنها
مدات ناشئة عن الحركات قبلها .

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الخمسة استتب القياس في الجمع
على أفعلة في الصحيح والمضاعف والمعتل ، فتقول في الصحيح^(٢) :

(١) في اللسان : والعرب تسمي ربيعاً الأول : خواناً وخواناً ، قال ابن سيده : وجمعه :

أخونة . وانظر التسهيل : ٢٧٠ .

(٢) الأمثلة الآتية لما كان على وزن فعال بكسر الفاء .

حمارٌ وأخْمِرَةٌ ، وخِمَارٌ وأخْمِرَةٌ ، وإِزَارٌ وإِزْرَةٌ ، ومِثَالٌ وأمثلةٌ ،
وفراشٌ وأفْرِشَةٌ . وفي المضاعف : جِلَالٌ وأَجَلَةٌ ، وعِنَانٌ وأَعِنَّةٌ ، وَكِينَانٌ
وأَكِنَّةٌ . وفي المعتل : بِنَاءٌ وأَبْنِيَّةٌ ، وَسِقَاءٌ وأسْقِيَّةٌ ، ورِشَاءٌ وأرْشِيَّةٌ ،
وخيوانٌ^(١) وأخْوَنَةٌ ، ورواقٌ وأرْوَقَةٌ ، وبوانٌ^(٢) وأبُونَةٌ .

فتقول في الصحيح من فَعَالٍ : قَذَالٌ وأَقْدِلَةٌ ، وزَمَانٌ وأَزْمَنَةٌ ،
ومكانٌ وأمَكْنَةٌ ، وفَدَانٌ^(٣) وأفْدَنَةٌ . وفي المعتل : عَطَاءٌ وأَعْطِيَّةٌ ، وقَضَاءٌ
وأَقْضِيَّةٌ ، وعَرَاءٌ^(٤) وأَعْرِيَّةٌ ، وَقَبَاءٌ وأَقْبِيَّةٌ . وتقول في الصَّحِيح من فُعَالٍ :
غُرَابٌ وأَغْرِبَةٌ ، وخُرَاجٌ^(٥) وأُخْرِجَةٌ ، وبُغَاثٌ وأَبْغَثَةٌ /، قال الهذلي^(٦) :

من فوقه أنسرٌ سودٌ وأغْرِبَةٌ وتحتُه أعنُرٌ كُلفٌ وأتْيَاسُ

وفي المضاعف : ذُبَابٌ وأَذْبَةٌ ، وزُقَاقٌ وأَزْقَةٌ . وفي المعتل : حُورَارٌ

وأحْوَرَةٌ .

-
- (١) في الأصل و (أ) : حوان ، وهو تصحيف .
 - (٢) البوان - بالضم والكسر - : عمود الخباء .
 - (٣) الفدان كسحاب وشَدَاد : الثور أو الثوران يُقَرَّن للحرث بينهما .
 - (٤) العراء : المكان الفضاء لا يستتر فيه شيء . وفي اللسان : يقال : وطلعتنا عراء الأرض والأعرية .
 - (٥) الخُراج كغُرَاب : ورمٌ يخرج بالبدن من ذاته .
 - (٦) مالك بن خالد الحناعي . والبيت في ديوان الهذليين ٢/٣ من قصيدة مطلعها :
يا مميُّ إن تفقدي قوماً ولدتهم أو تخلسهم فإن الدهر خلاصٌ
وانظره في التكملة : ١٦٥ .
- والكُلف : جمع أكلف وكلفاء ، والكُلف : لون بين السواد والحمرة .

وتقول في الصحيح من فَعِيل : رَغِيفٌ وأَرْغِفَةٌ ، وَقَلِيبٌ وأَقْلِبَةٌ ،
 وَكَثِيبٌ وأَكْثِبَةٌ ، وَجَرِيبٌ وأَجْرِبَةٌ . وفي المعتل : قَرِيٌّ^(١) وأَقْرِيَةٌ ،
 وَسَرِيٌّ وأُسْرِيَةٌ . وفي المضاعف : حَزِيزٌ^(٢) وأَحْزَرَةٌ ، وَسَرِيرٌ وأَسِيرَةٌ .
 وتقول في الصحيح من فَعُول : قَعُودٌ^(٣) وأَقْعُدَةٌ ، وعمود وأعمدة ،
 وَخَرُوفٌ وأَخْرِفَةٌ .

وقوله : « عنهم اطرَدَ » يعني عن العرب ، أي : اطرَد أفعلة في
 كلامهم جمعاً لكل اسم اتصف بتلك الأوصاف .
 ثم ذكر لبعض ما يحتوي عليه هذا العقد حكماً خاصاً فقال :

والزمه في فَعَالٍ أو فِعَالٍ

إلى آخره . يعني أن هذا الجمع لازم في بناءين من الأبنية التي
 تضمنها العَقْدُ ، وهما فَعَال - بفتح الفاء - وفِعَالٍ - بكسرها - وهذا
 بشرط أن يكون فيهما تضعيف أو^(٤) إعلال . فإذا كان واحدٌ منهما
 مضاعفاً أو معتلاً فهذا الجمع فيه لازم ، لا يعدل عنه إلى غيره ، بخلاف
 غيرهما من الأبنية المعلومة فإن أفعلة فيها ليس بـ لازم ، بل يدخل معه

(١) قَرِيٌّ الماء : مسيله من التلاع .

(٢) الحَزِيزُ من الأرض : الموضع تكثر فيه الحجارة وتَحْزُرُ كأنها السكاكين .

(٣) القَعُودُ : البَكْرُ إلى أن يصير في السادسة .

(٤) في الأصل : « وإعلال » .

غيره ، فتقول في بناء : أبنية ، وفي سِقَاء : أسقية ، وفي رِشَاء : أرشية ،
وفي إناء : آنية ، وجِوَاء^(١) : أحوية ، وِغِطَاء : أغطية ، وتقول في
عِطَاء : أعطية ، وفي قَضَاء : أقضية ، وعِرَاء وأعرية ، وقَبَاء وأقيية .
وتقول في المضاعف : عِنان وأعنة ، وسِنان وأسنة ، وكِنان وأكنة ،
وجِلال وأجلة . وما أشبه ذلك .

فإن قيل : ما المراد باللزوم هنا ؟

فالجواب : أن مراده أن العرب ألزمت هذين البنائين هذا الجمع
في إرادة القلة والكثرة ، فلا يجمع واحد منهما قياساً جمع كثرة إلا
على ما يجمع عليه جمع القلة ، لا يجاوزون بهما بناء أفعله إلى بناء
كثرة ، بل تقول : أسقية^(٢) ، وفي القليل والكثير ، وكذلك : أبنية
وأجلة ، ونحو ذلك مما تقدم ، بخلاف غيرهما من الأبنية فإن جمعها
للكثرة له بناء كثرة ، كما تقول في فِعَال في الكثرة : فُعَل ، نحو حمار
وحُمُر ، وإزار وأُزُر .

وكذا في فَعَال ، تقول : فَدَان وفُدُن ، وقَدَال وقُدُل ، وكما
تقول في فَعَال / : فِعْلَان ، نحو غُرَاب وغِرْبَان ، وبُغَاث وبُغْثَان . [٢٤٥]
وكما تقول في فِعِيل : فُعْلَان وفُعُل ، نحو : كَثِيب وكُثْبَان وكُثَّب ،

(١) الجِوَاء : المكان الذي يحوي البيوت .

(٢) في الأصل و (أ) : أسيفة .

وكذلك سائرهما.

أما فَعَال وفِعَال المذكوران فليس لهما جمع كثرة ، فمن ههنا التزمناه في القياس اتباعاً لالتزام العرب له ، كما التزموا جمع الكثرة في فَعَلَ حين قالوا فيه : فِعْلَان نحو صُرِدَ وصِرْدَان ، ولم يقولوا في القلة : أصراداً استغناءً ، فكذلك هنا . قال سيبويه في فَعَال : « وأما ما كان منه مضاعفاً فإنهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإن عنوا الكثير ، تركوا ذلك كراهية التضعيف ، إذ كان من كلامهم ألا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتل^(١) » . يعني أنهم اقتصروا على بناء القلة . لأجل أنهم لو جمعوا على فعل لقالوا في كِنَان : كُنُن ، فكان يجتمع^(٢) المثلاث ، وذلك مستثقل . وأيضاً فإن من كلامهم الاقتصار على بناء أدنى العدد في نحو: إِبِل وآبَال ، وفَحْذ وأفْحَاذ ، وقَمْع وأقْمَاع ، ونحو ذلك من غير سبب داع إلى ذلك من تضعيف أو غيره .

قال : « وأما ما كان منه من بنات الياء والواو فإنه لا يجاوز^(٣) به أدنى العدد ، كراهية هذه الياء مع الكسرة والضممة لو ثَقُلُوا ، والياء مع

(١) الكتاب ٦٠١/٣ .

(٢) في الأصل : يجمع .

(٣) في الكتاب : « فإنهم يجاوزون به أدنى العدد » وهو خطأ ، وأثبت المحقق في الحاشية نص (ط) ، وهو موافق لما أثبتناه .

الضمة لو خففوا . قال: « فلما كان كذلك لم يجاوزوا به بناء أدنى العدد ؛ إذ كانوا لا يجاوزون في غير المعتل بناء أدنى العدد »^(١) يعني أنهم لو جمعوا الرشاء على فُعْل لكان اللفظ به « رُشَوٌ » فيلزم أن يرجع إلى « رشٍ » . وكذلك في رداء رُدَّةً ، فتقلب الضمة كسرة فيقال : رديءٌ، فيعتل اعتلال عمٍ ، فكرهوا ذلك . ولو سكنوا العين للزم رُشِيٌّ ورُدِّيٌّ ، فكرهوا الضمة مع الياء وليس بينهما حاجز حصين ، فرفضوا ذلك ، بهذه فسرته ابن خروف .

وقال السيرافي : إن فُعْلاً لو بقي على أصله لوجب أن يكون آخره واواً لانضمام ما قبله ، فيكون كُسُوٌ وسُقُوٌ فيهما ، ثم تقلب الواو قبلها في أدُلُوٍ ، فلما أداهم إلى هذا التغير تجنبوا^(٢) ، ولم يخففوا إلا والتخفيف فرع عن التثقيب وفيه ما فيه . قال أبو الحسن : والدليل على أن الأصل التثقيب أن لغة من يقول : ظَرَفَ وَعَلَّمَ ، وهؤلاء إذا رُدُّوا / الفعل إلى المتكلم ضموا وكَسَرُوا^(٣) ، فدل ذلك على أنه [٢٤٦] الأصل. هذا ما علل^(٤) به هذا الموضع ، وهو راجع إلى باب الاستغناء،

(١) الكتاب ٦٠١/٣ - ٦٠٢ .

(٢) في (س) : تجنبوه ، وهو لفظ السيرافي في شرحه .

(٣) أي : قالوا عند إسناد ظرف المخفف إلى المتكلم : ظَرَفْتُ بالضم ، وعند إسناد

علم إلى المتكلم : عَلِمْتُ بالكسر .

(٤) ما تقدم هو معنى كلام السيرافي في شرحه على الكتاب .

وإليه رده سيبويه بعد التعليل بما ذكر^(١).

وقد بقي على الناظم في هذا الحكم الذي ذكره اعتراضان واردان على لفظه :

أحدهما : أنه حكم باللزوم على ذي الإعلال مطلقاً ، وذو الإعلال على وجهين ، معتل اللام ، ولا شك أن الحكم فيه ما ذكر ، ومعتل العين ، وليس حكمه كذلك ، بل هو جارٍ مجرى الصحيح مطلقاً ، قال سيبويه : « وأما ما كان فيه - يعني من فَعَالٍ - من بنات الواو التي الواوات فيهن عينات ، فإنك إذا أردت بناء أدنى العدد كسّرته على أَفْعَلَةٍ ، وذلك : خِوَانٌ وأَخُونَةٌ ، وَرِوَاقٌ وَأَرْوِقةٌ ، وَبِوَانٌ وأَبُونَةٌ » ، قال : « فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تثقل ، وجاء على فُعَلٍ كلغة بني تميم في الحُمُر^(٢) ، وذلك قولك : خُونٌ ، وَرُوقٌ ، وَبُؤْنٌ » ، ثم ذكر التعليل ، ثم قال : « وإذا كان في موضع الواو من خِوَانٍ ياءٌ ثَقُلَ في لغة مَنْ يثقل ، وذلك قولك : عِيَانٌ وَعَيْنٌ^(٣) » .

(١) يشير بذلك إلى قول سيبويه في آخر نصه المتقدم : « إذ كانوا لا يجاوزون في غير المعتل بناء أدنى العدد » أي : إنهم كانوا يستغنون أحياناً بجمع القلة عن جمع الكثرة .

(٢) في الكتاب : « في الخمر » بالخاء ، وأثبتها مخففة ، وفي نسختنا بالخاء ، وثقلت الميم في (أ) بالضم على الأصل ، وكلُّ صواب .

(٣) الكتاب ٦٠٢/٣ .

فأنت تراه قد طرد حكم الصحيح في بنات الياء والواو ، ثم ذكر فعلاً وأجرى فيه حكم فعالٍ من كل وجه ، فكلام الناظم فيه ما ترى من عدم تحرير العبارة .

والاعتراض الثاني : أنه قال : « **وَالزَّمُهُ فِي فَعَالٍ** » فذكر لفظ اللزوم ، فإما أن يريد به : الزمه مطلقاً قياساً وسماعاً ، فلا يجوز الانتقال عندنا^(١) عنه ، ولم تنتقل العرب عنه أيضاً . وهذا باطلٌ ، فإن العرب قد انتقلت عنه كما تقدم ذكره في أسوَاءٍ في سَوَاءٍ ، وأَحْيَاءٍ في حَيَاءٍ^(٢) ، وَأَجْنَانٍ في جَنَانٍ ، وَعُثْنٍ في عِنَانٍ . والقاعدة أنه لا بد من اتباع العرب في المسموع كله ، وترك القياس معه ، فإذا لم تلتزم العرب ذلك في هذه الألفاظ ، ولا نلتزمه نحن أيضاً ، وإن قلنا بالقياس في غيرها . وإما أن يريد القياس فقط ، فما الفرق بين هذا الموضع والموضع المتقدم في فُعَلٍ حيث قال هنالك :

وْغَالِباً أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ

فنبّه على السَّماع غير الغالب ، ولم ينبّه عليه هنا ، بل جعل حكم القياس لازماً ، فكان الوجه أحد أمرين : / إما أن يقول في [٢٤٧]

(١) في (أ) و(س) : عنه عندنا .

(٢) الحَيَاء : الفرج من ذوات الخف .

الموضعين غالباً، وإما أن يترك ذلك في الموضعين .

وَتَمَّ اعتراض ثالث ، وهو أن هذا الموضع نَبَّه فيه على استغناء العرب بأحد بناءَي الجمع عن الآخر ، وكذلك في فَعَلَ . وهذا التنبيه في غاية التأكيد ، لأن إطلاق القياس فيه خطأ ؛ إذ كان واجباً علينا أن نستغني عما استغنت عنه العرب ، وإن كان القياس يعطيه ، كما قالوا في: وَذَرَّ وَوَدَعَ ونحو ذلك ، فلا يجوز لنا نحن أن نتكلم بما تركته العرب مما عَلِمْنَا قصدها لَتَرْكِهِ ، وإذا كان كذلك كان من حق الناظم أن يلتزم التنبيه على هذا في مواضع الاستغناء في هذا الباب ، إذ كان فيه كثيراً جداً ، ولم يفعل هذا ، ألا ترى أن من أبنية الثلاثي التي تقدم له ذكرها ما يقتصر فيه على أفعال في القلة والكثرة ، وذلك خمسة أبنية .

أحدها : فَعَلَ نحو: كَبِدٍ وَأَكْبَاد ، قالوا : قَلَّمَا يجاوزُ به أدنى العدد، والذي خرج منه قولُ: وَعِلَّ وَوُعُولٌ ، وَنَمِرٌ وَنُمُورٌ ، قال سيبويه^(١) : «شبهوها بالأُسُود» . وعلى أن الناظم يظهر منه بعد أن فُعُولاً قياس فيه ، وسيأتي ذكره ، إن شاء الله .

والثاني : فَعَلَ نحو : قَمَعَ وأَقَمَاع . والذي خرج عن قولهم :

(١) الكتاب ٥٧٣/٢ .

ضَلَعٌ وَضُلُوعٌ، وَإِرَمٌ وَأَرْوَمٌ ، قال سيبويه^(١) : « كما قالوا النُّمور » .
والثالث : فَعَلٌ نحو : عَجَزَ وأعجازٌ . والذي خرج منه قولهم :
رَجُلٌ وَرِجَالٌ ، وَسَبَعٌ وَسِبَاعٌ ، قال سيبويه^(٢) : « جاءوا به على فِعَالٍ
كما جاءوا بالضَّلَعِ على فُعُولٍ » .

والرابع : فِعِلٌ ، قالوا : إِبِلٌ وآبَالٌ . ولم يجاوزوه .
والخامس : فُعُلٌ نحو : طُنِبَ وأطنابٌ . ولم يجاوزوه على ظاهرِ
نقلهم .

وإذا ثبت هذا كان تركه التنبيه على هذا إخلالاً ، مع أنه ربما
كان له في هذا الباب من هذا النوع مواضع لم ينبه عليها .
والجواب عن الأول لا أتحققه الآن ، وعن الثاني أنه أراد بقوله :
«الزمه»، أي : قياساً ، لا تتعدّه إلى غيره . ولا تناقض بين هذا الكلام
وبين ما تقدم له ، لأنه أمرٌ هنا بالتزام ما يجب التزامه ، وكونه وُجِدَ
في السماع شيءٌ ويخالفه نادراً لا يضرُّ عدم التعرض له . وأما قوله :

وغالبا أغناهم فِعْلَان

فهو لم يخبر بالقياس ، وإنما أخبر / بمحصول السَّماع فيه ، ولا [٢٤٨]
شك أن المحصول فيه ما قال من غلبة فِعْلَان على فُعَلٍ ، ووجود أفعال

(١) الكتاب ٥٧٣/٢ .

(٢) الكتاب ٥٧٣/٢ .

فيه قليلاً. ثم في هذا الإخبار ما يعطي أن القياس هو الاستغناء بفعلان مطلقاً، وأنه الملتزم لا غيره ، لأن القياس إنما يكون على الشائع دون النادر، فاتفق الموضعان في الحكم بالتزام القياس، وإن اختلف الإيرادان. وهذا^(١) ظاهرٌ .

وأما الثالث فإن الاستغناء فيما ذكره^(٢) وفيما لم يذكره أكيدٌ كما ذكر^(٣) ، فإنه محتاج إلى ذكره لعدم حصول المقصود عند عدم التعرض له، ولاسيما فيما إذا كان الاسم مما لا يُجمع جمع سلامة لا بالألف والتاء ولا بالواو والنون ، فإنه إن كان مما يُجمع جمع سلامة فبناء التكثير فيه لا يقوم مقام بناء القليل ، وإنما للقليل فيه التسليم لا التكثير^(٤). هذا ظاهر كلام النحويين ، وهو الذي يعطيه القياسُ أيضاً ، إذ لا يُعدل في إرادة القليل عما يدل عليه من الصيغ بخصوصه إلى ما لا يدل عليه بخصوصه إلا لموجب ، ولا موجب فيما يسوغ فيه جمع السلامة ، وهو دال على القليل ، أن يؤتى فيه ببناء التكثير إذا أريد

(١) في (س) : وهو .

(٢) في (س) : فيما ذكره هو فيما .

(٣) في (س) : ذكره .

(٤) في (س) : التكسير .

القليل إلا^(١) عند فهم الاستغناء ، فهأهنا يصير كلام الناظم مشكلاً جداً! والذي أوجب ورود هذا الإشكال أمران :

أحدهما : تركه ذكر موضع استعمال جمع السلامة ، وأن يستعمل للقليل إما في الأصل والغالب من الاستعمال على مذهب سيويه والأكثر، وإما على الاشتراك على مذهب غيرهم .

والثاني: عدم^(٢) ذكر التنبيه على جميع مواضع الاستغناء فيما ذكر من المجموع .

والضمير في^(٣) قوله : « الزمة » عائد إلى « أفعله » . و« في فعالٍ أو فعالٍ » على حذف مضاف ، و« مصاحي » حال من المثالين ، أي : الزم هذا البناء في جمع فعالٍ أو فعالٍ حالة كونهما مصاحين^(٤) للتضعيف أو للإعلال .

* * *

فَعَلٌ لَنَحْوِ أَحْمَرَ وَحُمْرًا وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بَنَقْلٍ يُذْرَى

أتى في هذين المزدوجين بيناءي جمع ، أحدهما للقلة وهو فِعْلَةٌ ،

(١) في الأصل و(أ) : لا عند .

(٢) في (س) : عدم التنبيه .

(٣) في (أ) : من .

(٤) في (س) : مصاحي التضعيف .

وهو رابع الأبنية التي للقلة ، والآخر «فُعِلَّ» ، وهو خامس / أبنية [٢٤٩] الجموع وأول أبنية الكثرة . وكان اللائق بحسن الترتيب أن يذكر «فُعِلَّة» أولاً ليضمه إلى أشكاله من جموع القلة ، ثم يذكر «فُعَلًا» . ولم يفعل ذلك ، ولعله أخر ذكره تنبيهاً على كونه لا يقاس عليه ، بل يوقف فيه على السماع ، فلم يحفل^(١) به أن يكون مرتباً في الذكر على أشكاله ، ولم يترك ذكره لشهرته على السنة المعربين المختصرين وغيرهم ، والله أعلم .

فأما فِعْلَةٌ فذكر أنه يُدرى بالنقل ، فقوله :

وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلِ يُدرى

يعني أن هذا البناء على فِعْلَةٍ - بكسر الفاء وسكون العين - إذا كان جمعاً فإنه إنما يدرى ، أي يعلم ، ما هو جمع له^(٢) من المفردات ، بالنقل من كلام العرب ، ولا يعلم بالقياس كما يعلم سائر ما ذكر بالقياس ، بل لم يطرد فيه حال يبنى عليه ، فوقف على محله . والذي استقرئ في السماع منه أن يكون جمعاً لفَعِيلٍ ، قالوا : صَبِيٌّ وَصَبِيَّةٌ ، وَعَلِيٌّ وَعَلِيَّةٌ ، وَجَلِيلٌ وَجِلَّةٌ ، قال النمر^(٣) :

(١) في (أ) : يجمع ، وفي (س) : يجعل .

(٢) في (س) : جمع أنه من .

(٣) في الأصل و(أ) : تحليل وخلة .

(٤) ديوانه : ٦٢ من قصيدته التي مطلعها :

صَرَمَتْكَ حِمْرَةٌ وَاسْتَبَدَّ بِدَارِهَا وَعَدَّتْ عَوَادِي الْحَرْبِ دُونَ مَزَارِهَا
وهو في الصحاح (جلل) .

أزمان لم تأخذ إليّ سلاحها (إيلي) ^(١) بِجَلَّتِهَا وَلَا أَبْكَارَهَا
 وَلَفْعَلْ ، (قالوا) : فَتَى وَفَتِيَّةٌ ، وَأَخٌ وَإِخْوَةٌ ، وَوَلَدٌ وَوِلْدَةٌ .
 على ^(٢) هذا حمل الفارسي في التذكرة وَلِدَةٌ وشبهه بأخ وإِخْوَةٌ . قال :
 وإذا كان كذلك فليس للإعلال عليه طريق ، لأنه ليس بمصدر . فأما
 وَلِدَةٌ فمصدر .

وَلَفْعَلْ ، قالوا : شَيْخٌ وَشَيْخَةٌ . وَلَفْعَالٌ - بضم الفاء - قالوا :
 غُلَامٌ وَغُلَمَةٌ ، وَشُجَاعٌ وَشِجْعَةٌ . وَلَفْعَالٌ - بفتح الفاء - قالوا : غَزَالٌ
 وَغَزْلَةٌ ، وَلَفْعَلٌ - بكسر الفاء وفتح العين - قالوا : ثَنَى وَثْنَةٌ ، وَالثَّنَى :
 الذي يكون دون السَّيِّد ، يثنى به في الأمور ، أنشد الفارسي في
 التذكرة ^(٣) :

طويل اليدين رهطُهُ غَيْرُ ثَنِيَّةٍ أَشْمُ كَرِيمٍ جَارُهُ لَا يُرْهَبُ

-
- (١) سقط من الأصل و(أ) .
 (٢) في (س) : وعلى .
 (٣) البيت للأعشى أبي بصير ، وهو في ديوانه ص: ٢٧٥ بالرواية الأخرى : لَا يُرْهَقُ ،
 من قصيدته التي مطلعها :

أرقتُ وما هذا السهاد المورق وما بي من سُقْمٍ وما بي مَعَثَقُ
 وهو في الصحاح واللسان (ثنى) بهذه الرواية ، وورد في المساعد ٤١٣/٣ بالرواية
 التي ذكرها الشارح عن شيخه : لَا يُرْهَبُ .

كذا قيدته من كتاب شيخنا القاضي . وفي الصحاح : « جَارُهُ لَا يُرَهَّقُ » ، ونسبه الجوهري للأعشى ، وجعل ثُنْيَةً جمع ثُنْيَان ، قال : « والثُنْيَان بالضم : الذي يكون دون السيد في المرتبة ، والجمع ثُنْيَةٌ » . وأنشد البيت . فلم يجعله الجوهري جمع ثُنْيٍ كما حكاه شيخنا القاضي عن بعض الشيوخ ، لكنه حكى إثر ذلك أنه يقال أيضاً : ثُنْيٌ وَثُنْيٌ ، بالكسر والضم ، ولم يذكر أن يجمع ذلك الجمع . فقد حصل من الجوهري أن فِعْلَةً جمع لفُعلَان .

ويكون أيضاً / جمعاً لفُعل بفتح الفاء وضم العين ، قالوا : رِجْلَةٌ [٢٥٠] في جمع رَجُل ، بمعنى راجل ، وهو الذي لا ظَهَرَ له يركبه في سَفَره . فهذه ثمانية أبنية جاء فيها الجمع على فِعْلَةٍ ، وكل ذلك سماعٌ لم يبلغ القياس عليه .

فإن قيل : لم قال : « وَفِعْلَةً جمعاً » فقيده بكونه جمعاً ؟ فإن الظاهر أنه فضل لا حاجة إليه ، إذ قد تقدم له أن هذا البناء جمع من جموع القلة ، ثم ذكره مع أمثاله ، ولا يقال : إنه تحرز من كونه بناء مفرد فخاف أن يلتبس به ، لأننا نقول : هذا فاسدٌ ، لأن أكثر أبنية الجموع مشتركة بينها^(١) وبين المفردات كفِعالٍ وفُعوْلٍ وفُعلٍ وفُعلٍ ،

(١) في الأصل : بينهما .

وما أشبهها ، فهذا القصد عنده مطَّرَحٌ ، فبقى الموضع وارد^(١) السؤال .
والجواب عن ذلك : أنه نبه بقوله جمعاً على مذهب من زعم أن
فعلة من أسماء الجموع مثل: صَحْب ورَهْط ونَفَر وجامِل وباقر ، ونقل
المؤلف^(٢) هذا المذهب عن ابن السراج .

ومذهب الجمهور أنه جمع حقيقة ، والحاكم بين الفريقين في هذا
جريان ضابط أسماء الجموع في هذا البناء أو عدم جريانه ، وذلك أن
اسم الجمع تحكم له العرب بحكم المفرد في أحكام كثيرة ، فتخبر عنه
إخبار المفرد المذكور فتقول : الصَّحْب جاء ، والرَّهْط أقبل . ومن ذلك
جريان نعت المفرد نحو قول الشاعر^(٣) :

أَخْشَى^(٤) رُكْبِيّاً أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا

وكذلك النسب إليه على لفظه ، وغير ذلك من الأحكام الخاصة
باسم الجمع ، دون حقيقي الجمع ، فإن كانت العرب قد عاملت فِعْلَةً

(١) في (س) : وأراد .

(٢) التسهيل : ٢٦٨ .

(٣) الرجز لأحيحة بن الجلاح ، وهو في التكملة : ١٧٨ ، والمنصف ١٠١/٢ ،
وشرح شواهد الشافعية ١٥٠/٢ .

(٤) في الأصل و(أ) : أخش ، وقبل البيت كما في شرح الشافعية :

بَنِيْتُ بَعْدَ مُسْتَظَلِّ ضَا حِيَا

بَنِيْتُهُ بَعْصِيَّةٌ مِنْ مَالِيَا

وَالشَّرُّ مِمَّا يَتَّبِعُ الْقَوَاضِيَا

هذه المعاملة في غير اضطرار شعري أو ندور فلا شك أنه اسم جمع ،
 وإلا فهو جمع بلا شك أيضاً ، فلأجل هذا المعنى نبّه الناظم على كونه
 جمعاً . وأيضاً فإنه حكم على هذا البناء بالحكم الموجود لأسماء الجموع
 القليل في الجموع الحقيقية ، لأن أسماء الجموع موقوفة على السماع لم
 تطرد في مستعملاتها ، ولا حصل فيها كثرة توجب القياس . وبهذا
 الحكم حكم على فِعْلَةٍ إذ قال : « بِنَقْلِ يُدْرَى » ولم يذكر أنه قياس في
 شيء . وهذا قليل في الجموع ، كما حكوا فِعْلَى في الجموع ، ولم يأت
 في كلام العرب جمعاً إلا لِحَجَلٍ وَظَرْبَانٍ ، قالوا : / حِجْلَى وَظَرْبَى ، [٢٥١]
 قال عبد الله بن حجاج التعلبي^(١) :

فَارْحَمَ أَصِيبَتِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حِجْلَى تَدْرَجُ بِالشَّرِئَةِ وَقَعُ
 وقال الفرزدق^(٢) :

وَمَا جَعَلَ الظَّرْبَى الْقَصَارَ أَنْوَفَهَا إِلَى الطَّمِّ مِنْ مَوْجِ الْبَحَارِ الْخَضَارِمِ
 فلما كان الموضع موهماً باسم الجمع احترز من ذلك بقوله :
 « جمعاً » وهو حال من ضمير « يدرى » أي : يُدْرَى بالنقل حالة كونه

(١) الشاهد في التكملة : ١٠٤ ، ١٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/٥ ، ١٣٤ .

(٢) ديوانه ٣١٩/٢ ، من قصيدته التي مطلعها :

وَدَّ حَرِيرُ اللُّومِ لَوْ كَانَ عَانِيَا وَلَمْ يَدْنُ مِنْ زَارِ الْأَسْوَدِ الضَّرَاغِمِ

وفيه : وما تجعل ، والبيت في اللسان (ظرب) .

جمعاً . ودَرَيْتُ الشيء ، ودريتُ به ، أي : علمتُ به .

وأما فُعِلَ فقال فيه :

فُعِلَ لنحو أحمرٍ وخَمْرًا

يعني أن هذا البناء من أبنية جمع الكثرة يكون لنحو أحمر حمراء ، وما كان (على وزنهما و) ^(١) على حالهما . وكونه خَصَّ هذين المثالين يدلُّ على أن جمع غيرهما من الأمثلة المعلومة للمفردات على فُعِلٍ إما معدومٌ أو محفوظٌ ، فمما هو فيه محفوظ قولهم في فُلُو : فُلُو ، قال الشاعر ^(٢) :

فُلُو تَرَى فِيهِنَّ سِرَّ الْعِتَى

بين كَمَاتِي وَخَوْبُنِي

وفي مَنِي : مَنِي ، قال الشاعر ^(٣) :

اسْلَمْتُمُوهَا فَبَاتَ غَيْرَ طَاهِرَةٍ مَنِي الرُّجَالِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ كَالْمَوْمِ

(١) سقط من الأصل و (أ) .

(٢) الرجز في الخصائص ٣٣٥/٢ من إنشاد الفراء ، وانظره في اللسان (كمت) (فلا) ، وكَمَاتِي : جمع كماء وإن لم يلفظ به بعد أن جعل اسماً كصحراء ، والمسموع : كميّت .

(٣) حسان بن ثابت ، والبيت في ديوانه : ١٧٧ آخر أبيات مطلعها :
نالت قریش ذری العلیاء فانخنتت بنو المغيرة عن مجدي اللهايم
وهو في الخصائص ٣٣٦/٢ ، والموم : الشمع .

وقالوا : سَقَفَ وَسُقُفَ ، وَفَرَسَ وَرَدَّ^(١) ، وَخَيْلٌ وَرَدٌّ ، وَعَائِدٌ
وَعُوذٌ ، وَحَاجٌّ وَحُجٌّ ، قال الشاعر^(٢) :

وَكَانَ عَافِيَةً^(٣) النَّسُورَ عَلَيْهِمْ حُجٌّ بِاسْفَلِ ذِي الْجَازِ نُزُولُ

وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ ، وَبَدَنَةٌ وَبُذْنٌ . وذلك ونحوه لم يكثر في قياس .

وهذان المثالان من باب أَفْعَلَ وَفَعَّلَا ، ولهما في مثاله أوصاف
لأجلها مثل بهما ، وباجتماعهما يحصل القياس في جمعهما على فُعِلَ ،
وذلك وصفان :

أحدهما : أن يكونا وصفين .

والثاني : أن يكونا متقابلين بالتذكير والتأنيث ، فيكون أَفْعَلُ
للمذكر ، وَفَعَّلَا للمؤنث .

فأما كونهما وصفين فلا بد منه ، فإن أَفْعَلَ إذا كان اسماً لم يجمع

(١) الورد من الخيل : ما بين الكميت والأشقر ، ويجمع كذلك على وِرَاد .

(٢) جرير في ديوانه : ٣٨٢ من قصيدته التي مطلعها :

وَدَّعْ أَمَامَةَ حَانَ مِنْكَ رَحِيلُ إِنْ الْوَدَاعَ إِلَى الْحَبِيبِ قَلِيلُ

وهو من شواهد التكملة : ٢١٣ وغيرها .

(٣) في النسخ : عاقبة بالقاف ، والمثبت عن الديوانه وغيره . والعافية : طلاب الرزق

من الناس والدواب والطير ، وفي اللسان (حجج) : « ويجمع - أي الحاج - على حُجٍّ

مثل : بازل وُبَزَل ، وعائد وعوذ ... والمشهور في رواية البيت حجج بالكسر ، وهو

اسم الحاج ، وعافية النسور : هي الغاشية التي تغشى لحومهم » .

قياساً على فُعل ، وإنما قياسه على أفاعِل نحو : أَفْكَلٍ وَأَفَاكِلَ ، وأَيْدِعَ
وأَيَادِعَ . وكذلك فَعْلَاءُ اسماً نحو : العَزْلَاءُ ، لفمِ المَزَادَةِ ، والعَوَصَاءُ^(١)
للشدة ، والحَرْجَاءُ للحاجة ، لا تُجمع على فُعلٍ . وأما كونهما
متقابلين بالتذكير والتأنيث فهو أن يكون أَفْعَلُ المذكرُ يقابله فَعْلَاءُ ،
وَفَعْلَاءُ المؤنث يقابله أَفْعَلُ ، وهو تحرز من الأفعال الذي يقابله الفُعْلَى ،
فإنه إذا كان يقابله الفُعْلَى لم يُجمع على فُعلٍ ، وإنما قياسه الأفعال / [٢٥٢]
في المذكر والفُعْلُ في المؤنث نحو الأفضل والأفاضل ، والفضْلَى
والفضَّل . وسيأتي ذلك في كلامه إن شاء الله .

وأيضاً فتحرز من أفعال وفعلاء اللذين لا يتقابلان أصلاً في كلام
العرب ، ، بل كل واحدٍ منهما في الاستعمال غير مقابل بصاحبه ،
فمثل هذا لا يُجمع على فُعلٍ قياساً ، وإنما لكل واحدٍ جمع يختص به
غير هذا إن كان نحو حُلَّةٍ شَوَكَاءَ ، وِدِيمَةٍ هَطْلَاءَ ، وامرأةٍ عَجْزَاءَ ،
ورجلٍ آلَى ، وما أشبه ذلك مما لم تستعمل العرب له مقابلاً بذلك
اللفظ ، فإن سمع في مثل هذا فُعلٌ فموقوف على السماع ، كقولهم :
حدائقُ غُلْبٍ ، ولم يقولوا : أغلب ، ونوقُ كُومٌ ، ولم يقولوا : جَمَلٌ

(١) في (س) : العرضاء ، تحريف .

أَكْوَمَ ، قال تعالى: ﴿وَحَدَّثْتُ غُلْبًا﴾^(١) . وقال الفرزدق أنشده
سيبويه^(٢) :

وَكُومٍ تُنَعِّمُ^(٣) الْأَضْيَافَ عَيْنًا وَتُصْبِحُ فِي مَبَارِكِهَا لِقَالًا

فإذا اجتمع الوصفان جمع أفعل وفعلاء على فعل نحو : أحمر
وحمرء ، وأصفر وصفراء ، وأبيض ويضاء ، تقول : حُمْرٌ وَصُفْرٌ
وَيَبِضٌ . وكذلك أَصْمٌ وَصَمَاءٌ ، وَأَبْكَمٌ وَبَكْمَاءٌ ، وَأَعْمَى وَعَمِيَاءٌ ،
تقول : صُمٌّ وَبُكْمٌ وَعُمِيٌّ . وكذلك سائر ما كان مثل ذلك . هذا
هو القياس ، وقد يُجمع على فعلان نحو : سُودَان ، وَحُمَرَان ،
وَبَيْضَان . وعلى فَعْلَى أيضاً نحو : أَجْرَبَ وَجَرَبِي ، وَأَحْمَقَ وَحَمَقَى .
وهو قليل أيضاً .

إِلَّا أَنَّ عَلَى النَّاظِمِ هُنَا دَرَكًا مِنْ أَوْجِهٍ :

أحدهما : أن قوله : « لنحو أَحْمَرٍ وَحَمْرٍ » يوهم عدم اشتراط
التقابل؛ لأنه إنما يؤذن أنه أتى جمعاً لهذين المثالين خاصة لعطفه
أحدهما على الآخر ، فصار كقولك : أفعال لنحو بَيْتٍ وَطَلَلٍ . فهذا
ليس فيه ما يُوهم تقابلاً البتة ، فكذلك أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ فسواء ما مثل به،

(١) من الآية : ٣٠ من سورة عبس .

(٢) الكتاب ٣٩/٤ ، وهو مطلع قصيدة يمدح بها سعيد بن العاص ، انظر ديوانه

. ٦٩/٢

(٣) كذا ضبط في الأصل و (أ) ، وفي الديوان : تُنَعِّمُ الْأَضْيَافُ ، وله وجه من العربية .

وقولك : أحمرُّ وأدماءُ . والذي يعطي التقابل المراد قولك : لنحو أحمر حمراء ، وحمراء أحمر . وإذا كان لا يعطي معنى التقابل مع أنه قد تقدم اشتراطه، وما تقدم من تفسير كلامه باعتبار الوصفين^(١) فغير متعين ، فأشكل إذاً وأوهم .

والوجه الثاني: أن ما مثَّلَ به لا يخلو إما أن يراعى فيه وصف التقابل على ما مضى أو لا يراعى ، فإن كان مُراعَى اقتضى أن كل ما ليس له مقابل من أفعال وفِعلاء وصفين فلا يجمع على فُعل قياساً^(٢) .

وقد مضى / هذا ، لكنه غير صحيح في إطلاقه ، لأن أفعال وفِعلاء^[٢٠٣] إذا لم يتقابلا فإنهما على قسمين ، أحدهما : أن يكون ذلك لمجرد السَّماع لا لمانع سواه، وهذا لا يجمع على فُعلٍ إلا سماعاً كما تقدم ، نحو: حُلَّةٌ شَوَكَاءٌ ولم يقولوا : ثَوْبٌ أَشَوَكٌ . وَدِيْمَةٌ هَظْلَاءٌ ولم يقولوا: سَحَابٌ أَهْطَلٌ . وامرأةٌ عَجْزَاءٌ ولم يقولوا : أعجز . وكذلك رجلٌ آلى ولم يقولوا : أَلْيَاءٌ . فكلام^(٣) الناظم في هذا القسم غير^(٤) صحيح .

والثاني : أن يكون عدم التقابل لمانع في الخلقة ، أي لعدم المعنى الذي اشتق له الوصف من أحدهما ووجوده في الآخر، كقولهم: عَذْرَاءٌ، ولم يقولوا : أَعْذَرٌ ، لعدم العُدرة في المذكَّر، وَعَفْلَاءٌ ، ولم

(١) في (أ) : الوجهين .

(٢) سقط من (س) .

(٣) في (س) : وكلام .

(٤) رسم فَوْقه في الأصل : كَذَا ، ولا وجه لما رسم .

يقولوا : أعفل^(١) . ورجُلٌ آدَرُ ، ولم يقولوا : أدَرَاءُ . فهذا ونحوه يجمع على فُعْلٍ قياساً ، ألا تراه قال في التسهيل^(٢) حين ذَكَرَ فُعْلاً : « وهو لأفْعَلٍ وفَعْلَاءٍ وصفين متقابلين أو منفردين لمانعٍ في الخِلقة ، فإن كان المانع الاستعمال ففُعْلٌ فيه محفوظٌ » . فأنت ترى^(٣) أنَّ ما أعطاه المثال من التقييد بالتقابل غير صحيح في هذا القسم ، فإن كان وصف^(٤) التقابل غير مراعى اقتضى أن كل ما كان على أفْعَلٍ أو على فَعْلَاءٍ من الأوصاف يجمع على فُعْلٍ في القياس ، وهذا باطلٌ لِمَا تقدّم في نحو : آلَى وشوْكَاءَ وهَطْلَاءَ وشبهه .

والوجه الثالث : أنَّ مِن أفْعَلٍ وفَعْلَاءٍ المتقابلين بالتذكير والتأنيث ما لا يُجمع على فُعْلٍ قياساً ، وذلك ما كان من نحو الأبرق والبرقاء ، والأجرع والجرعاء ، والأبطح والبطحاء ، ونحو ذلك ، فإنه إنما يُجمع المذكّر فيه على أفاعِل فتقول : أباطِحُ وأبارِقُ وأجارِغُ ، قال^(٥) :

(١) في الأصل : غفلاءُ أغفل بالغين للعجمة ، والغفل : شيء يخرج من قبل للرأه وحياء الناقة ، كالأنثرة للرجال .

(٢) التسهيل : ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٣) في الأصل : تراه ، تحريف .

(٤) في (س) : فإن كان القسم وصفاً التقابل ، وهو خطأ .

(٥) جرير في ديوانه : ٢١ من قصيدته التي مطلعها :

سَمِعْتُ من المواصلة العتابة وأمسى الشيب قد وَرَثَ الشَّبَابَا

وهو من شواهد الإيضاح للفارسي : ٢٤٣ ، وشرح شواهد الكافية للرضي . ٤٥٦/٢

وكانن بالأباطح من صديق يراني - لو أصيبت - هو المصائب
ويُجمع المؤنث على فِعَالٍ نحو: بطّاح وبرّاق . أما فُعْلٌ فلا يُجمع
عليه ، وإذا كان كذلك فإطلاقه المقتضى لجمع هذا النوع على فُعْلٍ
مفتقر إلى التقييد .

والجواب عن الأول : أن اشتراط التقابل مقصودٌ له ، وكلامه
يعطيه بالتمثيل ، لأن قوله : « لنحو أحمر » يتضمّن أنه مذكّرٌ حمراء ،
لأن من وصف أحمر أن يكون مؤنثه على حمراء ، وكذلك قوله :
« وحمرا » يتضمن أنه مؤنثٌ أحمر ، لأن ذلك من وصف حمراء . وإذا
كان / على هذا الترتيب لم يبق إشكالٌ في كلامه .

[٢٥٤]

والجواب عن الثاني : أن كلامه في أحمر وحمراء موافقٌ لكلام
سيبويه^(١) والفارسي وغيرهما ، إذ يُطلقون القول بذلك ، وأن أفعلَ
وفَعْلَاء يُجمعان على فُعْلٍ مطلقاً ، ويمثلون بنحو ما مثل به النّاطم ،
ولا يستثنون من ذلك شيئاً ، قال سيبويه : « وأما أفعلٌ إذا كان صفةً
فإنه يُكسّرُ على فُعْلٍ [كما كسّروا فَعُولاً على فُعْلٍ]^(٢) ، لأنَّ أفعلَ
من الثلاثة ، وفيه زائدةٌ ، كما أنَّ فَعُولاً فيه زائدةٌ ، وعدة حروفه
كعدة حروف فَعُول » . ثم قال : « وذلك أحمر وحمُر ، وأخضر

(١) الكتاب ٦٤٤/٣ ، والتكملة : ١٩٠ .

(٢) عن الكتاب وزدناه لحاجة النص إليه ، فسيذكر سيبويه شبه أفعلَ بفَعُول في تعليقه .

وَحُضِرَ .. إلى آخر التمثيل ، ثم حكى جمعه على فُعْلان ، ثم قال :
« والمؤنث من هذا يُجمع على فُعْلٍ ، وذلك حمراء وحمُرٌ ، وصفراء
وصُفُرٌ » انتهى .

فلم^(١) يتعرض لغير ذلك مما ذكره المؤلف في التسهيل ، وذلك -
والله أعلم - لقلة ما كان له مانع من الخِلقة ، فالقول بالقياس^(٢) لا
ينبغي أن يُقدم عليه ، والأحوط وقفه على السَّماع . وأما ما كان
المانع فيه الاستعمال فقد ثبت أنه محفوظٌ ، فكلام الناظم إذ ذاك لا
اعتراض فيه .

والجواب عن الثالث : أن الأبطح ونحوه من النظائر أصلها الصفة،
إلا أن العرب استعملتها استعمال الأسماء ، قال سيبويه في مسألة أفعل
فُعْلَى ، وأنه استعمل استعمال أَفْكَلٍ وَأَجْدَلٍ ، كما قالوا : الأساود
والأباطح حيث استعمل استعمال الأسماء^(٣) ، فلما كان كذلك لحق
بالأسماء حكماً ، فليس إذاً من الصفات ، فلا يدخل على كلام الناظم،
والله أعلم .

* * *

(١) في (أ) و(س) : ولم .

(٢) في (س) : بالقياس به لا .

(٣) الكتاب ٦٤٤/٣ .

وَفُعِلَ لِاسْمِ رَبَاعِيٍّ بِمَدَّةٍ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامِ اعْلَالاً فَقَدْ
 مَا لَمْ يَضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ^(١) وَفُعِلَ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفَ
 وَلَحُورٍ كُبْرَى ، وَلِفُعْلَةٍ فِعْلٌ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فِعْلٍ
 فِي لَحُورٍ ذُو اطْرَادٍ فُعْلَةٍ وَشَاعَ لِحَوْ كَامِلٍ وَكَمَلَهُ

هذا الفصلٌ يحتوي على ذكر^(٢) جموع من جموع الكثرة، وهي :
 فُعْلٌ ، وَفُعِلٌ ، وَفِعْلٌ ، وَفُعْلَةٌ ، وَفَعْلَةٌ .

فأما فُعْلٌ - بضم الفاء والعين - و(هو)^(٣) السادس من أبنية الجموع
 فذكرَ أنه يُجمع عليه قياساً ما كان اسماً غير صفة رباعياً بمدة زائدة
 قبل اللام ، ولم^(٤) تعتل لामه ، ولا ضوعف منه ذو المد بالألف . وهذا
 العقد من كلامه قد اشتمل على أوصاف بحصولها يقاس هذا الجمع .

/ أحدها : أن يكون اسماً غير صفة ، وذلك قوله : « وَفُعِلَ لِاسْمِ » ، [٢٥٥]
 فإنه إن^(٥) كان اسماً جرى فيه فُعْلٌ قياساً ، فلو كان صفةً لم يجمع على
 فُعْلٍ ، فلا تقول في كريم : كُرْمٌ ، ولا في قتيل : قُتْلٌ ، ولا في رَكُوبٍ :
 رُكْبٌ ، ولا في جبان : جُبْنٌ ، ولا في ضَنَّاكٍ - وهي المرأة المكتنزة :

(١) في (س) : ذُو أَلْفٍ .

(٢) سقط من (س) .

(٣) سقط من الأصل في (أ) .

(٤) في (أ) و(س) : لَمْ ، دون واو العطف .

(٥) في (أ) و(س) : إِذَا كَلَهُ .

ضُنْكَ ، ولا ما أشبه ذلك . وما جاء منه على فُعْلٍ فمسموعٌ ، كما قالوا : نذير ونُذُر ، قال تعالى : ﴿ هَذَا نَذِيرٌ مِنَ النُّذُرِ الْأُولَى ﴾^(١) . وقالوا : جديـد وجُدُد ، وسَدِيس وسُلُس ، وثَنِي وثَنٍ ، وفَصِيح وفُصْح . شَبَّهَ ذلك بالأسماء حيث استعملوه كما تستعمل الأسماء .

والثاني : أن يكون رباعياً ، وذلك قوله : « لاسم رباعي » فهنا يُجمع على فُعْلٍ ، فإن كان ثلاثياً لم يُجمع على فُعْلٍ إلا سماعاً ، نحو قولهم : رَهْنٌ ورُهْنٌ ، وقرئ : ﴿ فَرُهْنٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾^(٢) - وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو - وسَقْفٌ وسُقْفٌ ، قال تعالى : ﴿ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾^(٣) . وقالوا : نَمِرٌ ونُمُرٌ^(٤) قال الشاعر :

فيها عَيَّيْلُ أُسُودَ وَنُمُرٍ

وقالوا : ثَمَرَةٌ وثُمُرٌ ، قال تعالى : ﴿ وَكَانَ لَهُ ثُمُرٌ ﴾^(٥) .

(١) الآية ٥٦ من سورة النجم .

(٢) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة ، وانظر الإقناع لابن الباذئ ٦١٦/٢ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الزخرف .

(٤) سقط من (س) .

(٥) البيت من رجز لحكيم بن مقبة الربيعي التميمي من أبيات ذكرها البغدادي في شرح

شواهد الشافعية : ٣٨٠ ، وهو من شواهد الكتاب ٥٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٠١/٢ .

(٦) من الآية ٣٤ من سورة الكهف ، وبها قرأ حمزة والكسائي ، وشاركهما في

الكهف نافع وابن كثير وابن عامر . انظر الدر المنثور ٨١/٥ .

وَحْدُجٌ^(١) وَحْدُجٌ ، وَسِترٌ وَسُتْرٌ ، قَالَ :

وَالْمَسْجِدَانِ وَيَتَّى نَحْنُ عَامِرَةٌ لَنَا وَزَمْزَمُ وَالْأَحْوَاضُ وَالسُّتُرُ

والثالث : أن يكون بمدة زائدة ، فإنه إن لم يكن كذلك فليس له

فُعْلٌ ، وإنما له فعائل ، كَجَعَفَرٍ وَجَعَا فِر ، وَجَوْهَرٍ وَجَوَاهِر .

والرابع : أن تكون مزیدة قبل اللام فتقع ثالثة ، وذلك قوله :

« بَعْدُ قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ » ، أي : زيد ذلك المد قبل لام الكلمة ، تحرزاً

من زيادته قبل ذلك كفاعلي ، فإنه لا يُجمع على فُعْلٍ ، وإنما بابه

فواعل كحَائِطٍ وَحَوَائِطَ ، وَكَاهِلٍ وَكَوَاهِلَ .

والخامس : أن تكون اللام غير معتلة . وذلك قوله : « إِعْلَالاً

فَقَدْ » . فقوله : « فَقَدْ » فعلٌ ماضٍ ، فاعله ضمير اللام ، وإِعْلَالاً مفعول

(١) في الأصل: وَحْدُجٌ وَحْدُجٌ ، وهو تصحيف ، وفي اللسان : « الحِجْدج : الحمل ،

والحِجْدج من مراكب النساء يشبه المحفة ، والجمع أحْدَاجٌ وَحْدُوجٌ ، وحكى

الفارسي : حُدْجٌ ، وأنشد عن ثعلب :

قَمْنَا فَأَنْسَنَا الْحُمُولَ وَالْحُدْجَ

ونظيره : سِترٌ وَسُتُورٌ ، وأنشد أيضاً : « والمسجدان » إلى آخر البيت ، وهو الشاهد

التالي .

(٢) ذكرنا في التعليق السابق أن الفارسي استشهد به ، وهو أيضاً من شواهد ابن

مالك في شرح الكافية الشافية ١٨٣٥/٤ من حكاية الفارسي ، ولم تقع لنا نسبة

البيت .

به، والجملة في موضع الصفة أي : قد زيد قبل لامٍ فاقدة الإعلال .
 فإذا كان كذلك جمع على فُعْل ، تحرُّزاً من أن تكون اللام معتلةً ، فإنَّ
 الاسم إذ ذاك لا يجمع على هذا البناء ، نحو : عَدُوٌّ وَجِبَاءٌ وَسَمَاءٌ
 وَسَرِيٌّ لِلنَّهْرِ ، فلا تقول : عُدٍ ، ولا : حُبٍ ، ولا : سُومٍ ، ولا : سُرٍ ،
 ولا ما أشبه ذلك ، وإنما لم يجمعوه على فُعْلٍ كراهية اعتلال الياء
 والواو في هذه الأشياء .

/ والسادس : ألا يضاعف منه ما كانت المدة فيه ألفاً ، وذلك [٢٥٦]

قوله:

ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف^(١)

أي : هذا الحكم جارٍ ومستتبٌّ إذ لم يكن ذو الألف الزائدة قبل
 الآخر مضاعفاً ، فإنه إذا كان كذلك لم يجمع على فُعْل في الأغلب
 الأعم ، فلا تقول في نحو مداد : مُدَّد ، ولا في جَنَان : جُنُن ، ولا في
 رَبَاب^(٢) : رُبُب ، ولا ما أشبه ذلك كراهية التضعيف .

وقوله : « في الأعم » تنبيه على أن امتناع فُعْل في هذا النوع
 أكثر^(٣) ليس بممنوع البتة ، بل قد جاء في كلام العرب منه شيء ،

(١) في (س) : ذو ألف .

(٢) في (س) زناب ، وهو تصحيف .

(٣) في (س) : أكثر .

قالوا في عِنان : عُنن ، وقالوا : ذُبَابٌ وَذُبٌّ . فأما إذا اجتمعت هذه الأوصاف فيقتضى كلام الناظم إطلاق القياس في الجمع على فُعْل ، سواء أكان مضاعفاً أم غير مضاعف ، ألا ترى أنه استثنى نحو جَنان وعِنان من هذا ، فدل على قصده لدخول ما عداه . وكذلك أيضاً يقتضى إطلاقه القياس سواء أكان الاسم معتل العين أم ^(١) صحيحها ، لتقييده فقد الإعلال ^(٢) باللام . وكذلك يقتضى القياس سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً ، فتقول في الصحيح : قَضِيبٌ وَقَضُبٌ ، وَكُثِيبٌ وَكُثْبٌ ، وَرَغِيفٌ وَرَغُفٌ ، وَعَمُودٌ وَعُمْدٌ ، وَزُبُورٌ وَزُبُرٌ ، وَجَدَارٌ وَجُدْرٌ ، وَكِتَابٌ وَكُتْبٌ ، وَقُرَادٌ وَقُرْدٌ ، وَفَدَانٌ وَفُدُنٌ ، وَقَذَالٌ وَقُدْلٌ . وتقول في المضاعف : سَرِيرٌ وَسُرُرٌ .

وفي المعتلّ العين : خَوَانٌ وَخُونٌ ، وَرِوَاقٌ وَرُوقٌ ، وَعِيَانٌ ^(٣) وَعُيْنٌ ، وَسِوَارٌ وَسُورٌ . ونحو ذلك .

وتقول في المؤنث : شِمَالٌ وَشَمْلٌ ، قال الأزرق الغنيري ، أنشده سيبويه ^(٤) :

(١) في (س) : أو .

(٢) في (س) : الإعلام .

(٣) العيان : حديدة تكون في آلة الحرث ، ويجمع على أَعْيَنَةٍ وَعُيْنٍ ، وَشَدَدُوا عَيْنًا لَأَن الباء أخف عليهم من الواو .

(٤) الكتاب ٦٠٧/٣ ، وهو في شرح شواهد الشافية : ١٣٣ . يصف الشاعر طيراً ، فشبّه صوت طيرانها بسرعة بصوت أوتار انقطعت عند ضربها عن القوس .

طَرْنُ انْقِطَاعَةِ أوتارٍ مُحْظَرِيَةٍ فِي أَقْوَاسٍ نَازَعَتْهَا أَيْمَنُ شَمَلًا
وَأَتَانٌ وَأُتْنٌ ، وَقُلُوصٌ وَقُلُصٌّ . فهذا كله مما يتناول له لفظ الناظم
كما ذكر .

ثم قال : « وَفَعَلَّ جَمْعاً لَفْعَلَةٍ عُرِفَ وَنَحْوُ كُبْرَى » . هذا هو الجمع
الثاني من الجموع التي يحتوي عليها هذا الفصل ، وهو فُعَلٌ - بضم
الفاء (١) وفتح العين - وذكر أنه يكون جمعاً لنوعين :

أحدهما : ما كان من الأسماء على فُعْلَةٍ - بضم الفاء (وذلك
قوله : « جَمْعاً لَفْعَلَةٍ عُرِفَ » ، أي : عُرِفَ هذا الجمع لهذا النوع من
الأسماء . ويقتضي هذا الإطلاق / شُمُولَ ما كان منه صحيحاً ، أو [٢٠٧]
معتلاً ، أو مضاعفاً ، أو غير ذلك ، ومثال ذلك : غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ ،
وَحَصْلَةٌ وَحُصْلٌ ، وَحُقْرَةٌ وَحُقَرٌ ، وَنُقْرَةٌ وَنُقَرٌ ، وَسُورَةٌ وَسُورٌ ، وَدَوْلَةٌ
وَدُؤْلٌ ، وَتُومَةٌ (٢) وَتُؤْمٌ ، وَدُرَّةٌ وَدُرَرٌ ، وَصُرَّةٌ وَصُرَرٌ ، وَسُرَّةٌ وَسُرَرٌ ،
(وَجُدَّةٌ وَجُدَدٌ) (٣) ، وَقُوَّةُ الحبل والجمع قُؤَى ، وَكُؤَةٌ وَكُؤَى ، وَمُدْيَةٌ

والمحظرة : المحكمة القتل الشديدة ، ونازعتهما أيمن شمالاً أي : جذبت هذه إلى
ناحية ، وهذه إلى ناحية أخرى ، لأن جاذب الوتر تخالف يمينه شماله في جذبها
وتنازعها .

- (١) سقط من (س) .
- (٢) التومة : اللؤلؤة ، والقرط فيه حبة كبيرة ، وبيضة النعام .
- (٣) سقطت من (س) .

ومُدَى ، وخطوة وخطى . وتقييده بفُعْلة دليل على أن غيره مما لا يكون ثلاثياً مضموم الفاء مؤنثاً بالهاء لا يجمع على فَعْلٍ قياساً ، وما جاء كذلك فشاذ ، فمما جُمع على فَعْلٍ^(١) وهو فُعْلة قولهم : دَوْلَةٌ ودُوْلٌ ، ونوبة ونُوبٌ ، وقرية وقُرَى . أو على فِعْلة قولهم : حِلْيَةٌ وحُلَى ، وسيدكره . أو^(٢) مؤنثاً بالألف المقصورة نحو الرؤيا والرؤى ، والسُّقيا والسُّقَى ، وسيدكر ذلك أيضاً . وقالوا في غير الثلاثي: عُجَايةٌ وعُجَى ، وهي عصابة تتصل بالحافر - وعدُوٌّ وعدَى .

وفي هذا الكلام ما دل على مخالفة الناظم للفراء والمبرد . أمّا مخالفته للفراء فلأنَّ الفراء^(٣) يجمع ما كان على فَعْلة - بفتح العين - على فَعْلٍ قياساً إذا كان واويٍّ العين نحو ما ذكر من دَوْلَة ودُوْل ، ونوبة ونُوب . فيقول قياساً على ذلك في حُوبة - للفرجة^(٤) بين السحابة : حُوبٌ ، وفي حوبة : حُوبٌ ، وفي روثة الأنف : رُوْثٌ - وما أشبه ذلك . والسَّماع هذا الشاهد في هذه المسائل ، وقد علمت أن مثل هذا قليل لا يعتد بمثله في القياس .

(١) في النسخ على فُعْلة ، ورسم عليها في (أ) : كذا .

(٢) سقطت (أو) من (س) .

(٣) انظر التسهيل : ٢٧٢ .

(٤) في (س) : الفرجة .

وأما مخالفته المبرد^(١) فلأن المبرد يقيس على فُعْلة بالتاء ما كان مؤنثاً دون تاء نحو: جُمِّلَ ، فيقول في جمعه : جُمِّلَ ، قال في المقتضب : فإن سَمَّيْتَهَا جُمْلًا أو حُسْنًا قلت : حُسْنَاتٌ وَجُمْلَاتٌ ، كما تقول: غُرْفَاتٌ وَظُلُمَاتٌ. وإن شئتَ قلت: جُمْلَاتٌ^(٢) وَحُسْنَاتٌ، كما تقول: ظُلُمَاتٌ وَغُرْفَاتٌ . قال : فإن قلتَ في هِنْدَ : هِنْدَ كما تقول : كِسَرَ وَجُمِّلَ^(٣) وَحُسْنَ ، كما تقول : ظُلْمَ وَغُرْفَ - فجيد بالغ^(٤) » انتهى .
وكانه اعتبر في فُعْلة التانيث فقام عليه المؤنث وإن لم يكن بالتاء.

ولم يرتضِ غيره هذا ، بل اتبع السَّمَاعُ / كسيبويه وغيره . وظاهر [٢٥٨] كلام المبرد أن هذا الجمع في نحو: هِنْدٍ وَجُمِّلٍ مختصٌّ بالأعلام ، إذ لم يذكره إلا فيها ، وحين^(٥) ذكر نحو: بَيْتٍ وَرَجُلٍ وَأُذُنٍ وَغُولٍ ، أعني مما ليس بعَلَمٍ^(٦) لم ينبّه فيه على هذا الجميع^(٧) ، بل على طريقة الجمهور ،

(١) في الأصل و (أ) : مخالفة المبرد .

(٢) ضبط في (أ) بسكون العين : حُسْنَاتٌ كما تقول ظُلُمَاتٌ وَغُرْفَاتٌ ، وما أثبتته

الشيخ عضيمة في المقتضب هو الصواب ؛ لأن المبرد سوف يقيس صيغة جمع التكسير على جمع التانيث .

(٣) لفظ المقتضب : « فكَذَلِكَ جُمِّلٌ وَحُسْنٌ مِثْلُ ظُلْمٍ ... » .

(٤) المقتضب ٢/٢٢١ .

(٥) في الأصل و (أ) : حين ، دون وار .

(٦) في (أ) مضبوطاً : يُعْلَمُ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي (أ) و(س) : الجمع ، وكل صواب .

فانظر في ذلك، فإن المؤلف في التسهيل إنما حكى الخلاف عنه على الإطلاق.

وعلى الناظم في هذا النوع درك من وجهين :
أحدهما : أنه لم يقيده بكونه اسماً لا صفة ، بل أطلق القول بأن ما كان على فعلة فجمعه قياساً فَعَلَّ . وهو^(١) في الأسماء صحيح كما تقدم تمثيلاً ، وأما الصفات فقد نص في التسهيل^(٢) على كون هذا الجمع فيها نادراً محفوفاً فقال : « ويُحفظ أيضاً - يعني فعلاً - في نحو فعلةٍ وصفاً بعد ما قيّد أولاً أنه جمع لفعلة^(٣) اسماً . فيقتضي إطلاقه هنا أن يكون في الصفة أيضاً قياساً . وإنما هو محفوظ ، قالوا : بئمة وبُهم ، وسوقةٌ وسُوقٌ ، والبئمة : الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه .

والثاني : (أنه)^(٤) لم يقيده بكونه غير مضاعف ، فإنه إن كان مضاعفاً فالقياس فيه فعلاً نحو : قُبَّةٌ وقَبَابٌ ، وجُبَّةٌ وجَبَابٌ ، (وقُلَّةٌ)^(٥) وقِلَالٌ . كذا يقول ابن أبي الريع وغيره . وقد يظهر من كلام سيبويه

(١) في (أ) و(س) : وهذا .

(٢) التسهيل : ٢٧٢ .

(٣) في (س) جمع أفعلة ، تحريف .

(٤) عن (أ) و(س) .

(٥) سقط من (س) .

إذ قال : « المضاعف بمنزلة رُكْبَةٍ^(١) ، قال : « والفِعَالُ كثيرٌ في المضاعف نحو: جلالٌ^(٢) وقبابٌ وجبابٌ^(٣) » . وكذا قال الفارسي^(٤) .

والجواب أن يقال : أما الأول فالظاهر لزومه ، وأما الثاني فالذي يظهر من كلام سيبويه أن القياس فيه فُعَلٌ لا فِعَالٌ ، لأنه قال : « والمضاعف بمنزلة رُكْبَةٍ » يعني في اقتباسه ، ثم ذَكَرَ أنه يجمع أيضاً^(٥) على فِعَالٍ كثيراً ، ولا يلزم من ذلك كون فُعَلٍ غير كثير ، بل نقول : لو كان فِعَالٌ عنده قياساً لقال : إنه يُجمع أيضاً قياساً على فِعَالٍ . فليس في حكاية الكثرة دليل على قياسه ، وعبارة الفارسي كعبارة سيبويه .

والنوع الثاني مما يُجمع على فُعَلٍ ما كان نحو الكبرى ، وذلك قوله : « ونحو كُبْرَى » وهذا المثال يُنبئ^(٦) عما كان من الصفات على الفُعْلَى^(٧) أنثى الأفعال / فهو يُجمع وصفين :

(١) الكتاب ٥٨٠/٣ .

(٢) في الأصل : خلال .

(٣) الكتاب ٥٨٠/٣ .

(٤) التكملة : ١٥٦ .

(٥) في الأصل : « أنه يجمع أيضاً قياساً على فعال كثيراً » فزاد (قياساً) ، وبه يختلف المراد .

(٦) في (س) : ينبه .

(٧) في (س) : فعلى .

أحدهما : أن يكون وصفاً لا اسماً ، فإن كان اسماً لم يُجمع هذا الجمع نحو : أُبْلَى - اسم وادٍ - والحُمَّى ، وحُزْرَى^(١) ، والقُصْرَى^(٢) ، وسُعْدَى^(٣) ، وبُهْمَى . وما جاء على فُعَلٍ^(٤) من هذا فشاذ نحو الرؤيا والرُّؤَى ، والسُّقْيَا والسُّقَى ، وقال عبد الله بن حجاج^(٥) أبو الأقرع أنشده ابن الأعرابي :

وإن^(٦) أراد النوم لم يَقْضِ الكَرَى من همٍّ ما لاقَى وأهوالِ الرؤى
والثاني : أن يكون مؤنثَ الأفعال ، أي : إنَّ المذكر إذا كان على الأفعال والمؤنث على الفُعْلَى فإن فُعْلاً قياسٌ في هذا المؤنث ، فلو كان

-
- (١) حُزْرَى : موضع بنجد في ديار تميم .
(٢) القصرى : ما يبقى في المنخل بعد الانتخال ، أو القشرة العليا من الحبة .
(٣) سعدى : اسم امرأة ، قال ابن حني في الخصائص ٣٢٢/١ : ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى .
(٤) في (س) : فعلى ، تحريف .
(٥) في الأصل و (س) : بن الأقرع ، وفي (أ) : بن حجاج الأقرع ، وهو عبد الله بن الحجاج بن محسن ، من ثعلب بن سعد بن ذبيان ، يكنى أبا الأقرع . شاعر فاتك شجاع ، من فرسان مضر ، وكان من شيعة عبد الله بن الزبير ، فلما قتل جاء إلى عبد الملك بن مروان واحتال عليه حتى أمنه . توفي سنة ٩٠ هـ .
والبيت في الأغاني ٤٦١٣/١٣ من قصيدة نقلها الأصفهاني من كتاب ثعلب عن ابن الأعرابي ، وفيه : « وأهوال الردى » ، وكأن ما أثبت في الشرح أولى .
(٦) في (س) : فإن .

الفُعْلَى غير تَأْنِيث الأفعَل لم يُجْمَع على فُعْلٍ نحو: حُبْلَى وَأُنْثَى
وَأُخْرَى - أَنْثَى آخِرَ بَكْسَرِ الْخَاءِ - وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ الْقَالِي^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ :

وَعَادَرْنَا يَزِيدُ لَدَى خَوْيٍ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ أُخْرَى اللَّيَالِي

أَرَادَ : آخِرَ الدَّهْرِ . وَشَاةٌ رُبِّي^(٢) ، فَمِثْلُ هَذَا لَا يَجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ .
فَإِذَا اجْتَمَعَ الْوَصْفَانِ جَمَعْتَ عَلَى فُعْلٍ فَقُلْتَ فِي الْكِبَرَى : الْكُبْرُ ،
وَفِي الصَّغَرَى : الصَّغَرُ ، وَفِي الْأُولَى : الْأَوَّلُ ، وَفِي الْآخِرَى^(٣) - تَأْنِيثُ
الْآخِرِ - : الْآخَرُ^(٤) ، وَفِي الْفُضْلَى : الْفُضْلُ ، وَفِي الْعُلْيَا : الْعُلَى ، وَفِي
الدُّنْيَا - تَأْنِيثُ الْأَدْنَى - : الدُّنَى ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ هُنَا مُخَالَفَةُ الْفَرَاءِ فِي كَوْنِهِ يَجْمَعُ
الْفُعْلَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَأْنِيثُ الْأَفْعَلِ عَلَى الْفُعْلِ قِيَاساً كَالرُّوْيَا وَالرُّوْيَى ،
وَالسُّقْيَا وَالسُّقَى ، فَيَجُوزُ عِنْدَهُ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ فِي التَّسْهِيلِ أَنْ يَقَالَ
فِي أُبْلَى : أُبْلُ ، وَفِي حُمَى : حُمَمٌ ، وَفِي رُبَى : رُبَبٌ ، وَفِي حُبْلَى :
حُبْلٌ . وَخَالَفَهُ فِي التَّسْهِيلِ^(٥) فَقَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ : إِنَّهُ « يَحْفَظُ فِي نَحْوِ
الرُّوْيَا وَنُوبَةٍ^(٦) ، وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِمَا خِلَافاً لِلْفَرَاءِ » وَذَلِكَ لِقَلَّةِ السَّمَاعِ فِي

(١) الْبَيْتُ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ لِيَاقُوتَ فِي (خَوْيٍ) مَنْسُوباً إِلَى وَائِلِ بْنِ شَرْحِبِيلٍ .

وَخَوْيٍ : يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِهِمْ وَوَادٍ .

(٢) الرُّبَى : الشَّاةُ إِذَا وَلَدَتْ ، فَإِذَا مَاتَ وَلَدُهَا أَيْضاً ، وَالْحَدِيثُ التَّاجُ ، وَتَجْمَعُ عَلَى رُبَابٍ .

(٣) فِي الْأَصْلِ (أ) : وَفِي الْآخِرَى الْآخِرُ تَأْنِيثُ الْآخِرِ .

(٤) فِي (س) : آخِرٌ .

(٥) التَّسْهِيلُ : ٢٧٢ .

(٦) النُّوبَةُ - بِالضَّمِّ - : النَّازِلَةُ وَالْمُصِيبَةُ .

المسألة ؛ إذ لا يقاس إلا ما اشتهر وأطرَدَ في كلام العرب لاسيما في أبواب التكسير والمصادر ونحوها مما هو أدخل في نقل اللغة منه في القياس .

وفي كلامه شيء من جهة اللفظ والمعنى ، أما جهة اللفظ فإنه قال : « ونحو كبرى » فأتى دون ألف ولام ، وفُعَلَى الأفعال لا تُفارق الألف واللام ، فلا يقال : امرأة كبرى ولا صغرى ، وإنما يقال بالآلف واللام أو الإضافة ، ولذلك تأولوا قراءة مَنْ قرأ : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنً ﴾ "حكاها الأخفش أنها مصدرٌ كالبُشْرَى والرُّجْعَى / [٢٦٠] وقد لُحِّنَ ابن الرومي" في قوله :

كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصَبَاءُ ذُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ
وأما ما فيه من جهة المعنى فإن فعلى على ثلاثة أقسام : صفة محضة ، وهي الكبرى على مذهبه وسائر ما كان من فُعَلَى الأفعال .

(١) من الآية : ٨٣ من سورة البقرة ، وهي قراءة الحسن ، وتخريج الأخفش بالمصدرية عزاءها إليه ابن جني في المحتسب ٣٦٣/٢ عند قراءة الحسن آية الشمس ﴿كَذَبَتْ مُرُودٌ بِطُغْوَاهَا﴾ . هذا وانظر معاني القرآن للأخفش عند آية البقرة : ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) كذا في النسخ مع زيادة تحريف في (س) ، ففيها : ابن الروسي ، والبيت معروف النسبة لأبي نواس ، وهو في ديوانه : ٤٠ من قصيدة مطلعها :
سَاعَ بِكَاسٍ إِلَى نَاسٍ عَلَى طَرَبٍ كَلَاهُمَا عَجَبٌ فِي مَنْظَرٍ عَجَبٍ
وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦ ، ١٠٢ ، ومغني اللبيب : ٤٢٥ .

وهذا هو الذي مثل به . والثاني اسمٌ محضٌ كأُبْلَى ونحوه ، ومنه تحرز .
والثالث : صفةٌ جرت مجرى الأسماء كالدُّنيا لهذه الدار . فمثاله يُعطي
أنَّ الحكم المذكور مختصٌّ بالصفة المحضة ، فتخرج المستعملة استعمال
الأسماء عن ذلك .

فأما الأول فالجواب عنه أنه جعل كُبرى اسماً؛ إذ لم يقصد بها
معنى الصفة ، والصفة إذا استعملت استعمال الأسماء استعملت نكرة .
وهذا معروف من مذهب ابن مالك ، وسيأتي التنبيه عليه في
التصريف، إن شاء الله .

وأما الثاني فلعل الصفة الجارية مجرى الأسماء عنده لا تجمع على
فُعْلٍ قياساً ، ولذلك قال في التسهيل^(١) : « والفُعْلَى أنثى الأفعَل » فأخرج
ما ليس كذلك . ويحتمل أنه عاملها معاملة أصلها فجعل لها فُعْلاً
قياساً ، كما جعل لها إبدال الواو من يائها التي هي لام قياساً . وأنا
الآن لا أذكر في هذا نصاً لأحد ، فانظر فيه .

ثم ذكر الجمع الثالث في هذا الفصل وهو فَعَلَ فقال: « وَلِفِعْلَةٍ
فَعَلٌ » يعني أن فِعْلاً - بكسر الفاء وفتح العين - جمعٌ لما كان من
المفردات على فِعْلة - بكسر الفاء وإسكان العين - ويجمع هذا المثال في
اعتبار القياس شرطين :

(١) التسهيل : ٢٧٢ ، ولفظه : « وَلِفِعْلَى » .

أحدهما : كسر الفاء وإسكان العين نحو : قِرْبَة وقِرَب ، وعِصْمَة وعِصَم ، وإِثْرَة وإِثَر ، وعِبرَة وعِبر . وكذلك المعتل نحو : قِيَمَة وقِيَم ، ودِيَمَة ودِيَم ، وحِيلَة وحِيَل ، وسِيرَة وسِير . وكذلك رِشْوَة ورِشَى ، وفِرْيَة وفِرَى ، وبِنْيَة وبْنَى ، وفَذْيَة وفَذَى . وكذلك المضاعف نحو :^(١) عِدَّة وعِدَد ، وقِدَّة^(٢) وقِدَد ، ورِبَّة^(٣) ورَبَب .

فإن كان غير مكسور الفاء أو محرك العين فلا يُجمع قياساً هذا الجمع إلا بالسَّماع ، نحو : مَعِدَة ومِعَدٍ ، ونَقِمَة^(٤) ونَقَمٍ ، وضِيعة وضِيْعٍ . وقد قاس الفراء^(٥) على هذا فأجاز أن يقال مثلاً في ضَرْبَة : ضِرَب ، وفي صَحْفَة : صَحَف . ومنه في كلامهم أيضاً : طال طِيل^(٦) فلان ، والجمع الطَّيْلُ . وقالوا : هَضْبَة وهَضَبٌ ، للمطرة الدائمة / [٢٦١]

(١) سقط من (س) .

(٢) القِدَة : القطعة من الشيء المقدود ، والفرقة من الناس تختلف آراء أفرادها ، قال تعالى : ﴿ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا ﴾ .

(٣) الرِّبَة : كل ما اخضر في القيظ من جميع ضروب النبات ، وشجرة الخروب ، والجماعة الكثيرة .

(٤) النِّقْمَة بالفتح والكسر ، وكَفَرِحَة : المكافأة بالعقوبة .

(٥) التسهيل : ٢٧٢ ، وانظر المساعد ٤٢٤/٣ .

(٦) ظاهر عبارته أن الطيل الجمع ، وأن واحده طيلة ، وفي تاج العروس (طال) : « ويروى الطَّيْل جمع طيلة ، والطَّوْل جمع طولة ، فاعتل الطَّيْل وانقلبت ياءه واواً [كذا، وصوابه: وانقلبت واوه ياء] لاعتلالها في الواحد » .

العظيمة القطر، قال ذو الرمة^(١) :

قَبَاتٌ يُشْنِزُهُ^(٢) تَأَذُّ وَيُسْهَرُهُ^(٣) تَذَاؤُبُ الرِّيحِ وَالْوَسْوَاسُ وَالْهَضْبُ
وهذا كله نادرٌ .

ومن المسموع أيضاً (قامة)^(٤) وَقِيمٌ لِلْبَكْرَةِ بأداتها، ولقامة الإنسان
أيضاً ، وصورةٌ وصوَرٌ ، وَجْدَةٌ وَجْدًا للفأس ذات الرأسين .
والشرط الثاني : أن يكون مؤنثاً بالتاء كما تقدم في التمثيل ،
فإن كان غير مؤنث ، أو مؤنثاً بغير التاء ، لم يجمع كذلك إلا سماعاً ،
فمن الأول : قَشَعٌ^(٥) وَقَشَعٌ ، وَذُئْبٌ وَذِئْبٌ^(٦) ، وَهْدَمٌ وَهْدَمٌ - للشوب
الخلق - ومن الثاني : ذِكْرَى وَذَكَرٌ . وقد قاس عليه الفراء^(٧) كما قاس
على هَضْبَةٍ ونحوه ، فيجوز عنده أن يقال في السَّيْمَى : سَيْمٌ ، وفي
السَّعْلَى^(٨) : سَيْعَلٌ ، وفي الشَّعْرَى : شِعْرٌ . ولم يرتضِ الناظم هذا كله .

(١) ديوانه : ٩٠ ، والبيت في الصحاح .

(٢) في الأصل : يشنؤه ، وفي (س) : يشهره ، وهو تحريف . ويشنزه : يقلقه ، والتأذ :
التدني ، والهضب : جمع هضبة ، وهي المطرة الدائمة العظيمة القطر .

(٣) سقط من الأصل (وَأ) .

(٤) القشع بفتح القاف وكسرها : السحاب المنقش أي: المنجلي عن وجه السماء .

(٥) كذا ، ولم يقع لي حتى الآن جمع ذئب على فِعْلٍ ، وقد ذكر ابن مالك قَشَعاً
وهْدَمًا ، ولم يذكر ما هو قريب من رسم ذئب .

(٦) التسهيل / ٢٧٢ .

(٧) السَّعْلَى بمد ويقصر : وهي أحبث الغيلان .

ثم قال :

وقد يجيء جَمْعُهُ على فُعْلٍ

يعني أن فُعْلَةً - بكسر الفاء - قد يأتي جمعه في السماع على فُعْلٍ - بضم الفاء - كجمع فُعْلَةٍ ، لكنه قليلٌ ، ولذلك أدخل قد في الكلام ، ومثاله : إِسْوَةٌ وَأَسَى . وأنشد الأصمعي^(١) :

ولقد علمت وإن ضربت لي الأَسَى أن الرزِيَّةَ كان يوم ذَوَاب
وقال متمم بن نويرة^(٢) :

لَعَمْرِي وما دهري بتأينِ هَالِكٍ ولا جزع والدَّهْرُ يعثر^(٣) بالفتى
لِئِنْ مَالِكٌ خَلَى عَلَيَّ مَكَانَهُ لَفِي إِسْوَةٍ إِنْ كَانَ يَنْفَعُنِي الْأَسَى
يقال : أَسْوَةٌ وَإِسْوَةٌ . والعُدَى : جمع عُدْوَةٍ وَعِدْوَةٍ ، وقد قرئ :
﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾^(٤) بالكسر والضم .
والرُّشَى : جمع رِشْوَةٍ . قال أبو عبيدة : رِشْوَةٌ ورِشَى - بكسر الراء -
ورِشْوَةٌ ورُشَى - بضم الراء - قال : وقوم يَكْسِرُونَ أولها ، يقولون^(٥) :

-
- (١) البيت لرُبَيْعَةَ الْأَسَدِيِّ يرثي ابنه ذَوَاباً . انظر المِثْبُوتَةَ فِي أَمَالِي الْقَالِي ٧٠/٢ ، وخبرها في السَّمَط : ٧٠٦ - ٧٠٧ ، والعقد الفريد ٨٦/٦ - ٨٧ .
(٢) ديوان مالك ومتمم بن نويرة : ٨٣ ، والكمال للمبرد ١٤٤٧/٣ .
(٣) في (أ) و(س) : يعتز بالثناء المتناة ، ورواية الكامل : والموت يذهب بالفتى .
(٤) من الآية : ٤٢ من سورة الأنفال .
(٥) قرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو ، والباقون بالضم ، انظر الإقناع لابن الباذش ٦٥٤/٢ ، والدر المصون ٦٠٩/٥ .
(٦) في (أ) و(س) : فيقولون .

رِشْوَةٌ ، فإذا جَمَعُوا ضَمُّوا أَوَّلَهَا فَقَالُوا : رُشًى ، فيجعلونها باللغتين ،
 وقومٌ يضمون أولها فإذا جمعوا قالوا : رِشًى بكسر الراء .
 والصفى: جمع صِفْوَة وصُفْوَة و صَفْوَة ، والذُّرى : جمع ذِرْوَة .
 وأكثر ما يجيء هذا النوع في المعتل اللام . وعلى الناظم هنا نظر من
 أوجه :

أحدها : أن هذا الجمع مختص بالأسماء ، ولا تجمع الصفات عليه
 في القياس ، وإنما للصفة^(١) الجمع بالألف والتاء ، ولذلك قال في
 التسهيل^(٢) : « ومنها فَعِل ، وهو لفِعْلة اسماً » فأخرج الصفة عن ذلك
 نحو: نِقْضَةٌ^(٣) ونِضْوَةٌ ، وفلانٌ من كِبَرَةٍ^(٤) / وَلَدِ فلان ومن صِغَرَةٍ ، [٢٦٢]
 فلا يقال : نِضًى ولا نِقْض ، ولا كِبَر ولا صِغَر ، ولا نحو ذلك . وقد
 شذ من ذلك قولهم : ذِرْبَةٌ للمرأة الصَّخَّابة ، قال الراجز :

(١) في (س) : الصفة ، تحريف .

(٢) التسهيل : ٢٧٢ .

(٣) النِّقْض : المهزول من الإبل والخييل ، والأنثى: نِقْضَة ، والجمع أنقاض . وانظر
 الكتاب ٦٤٢/٣ .

(٤) أي : من أكبرهم ، ومن أصغرهم .

(٥) هو الأعشى المازني ، ويقال في نسبه : الحرمازي ، واسمه عبد الله بن الأعور ،
 وقيل غير ذلك . صحابي أتى رسول الله ﷺ فأنشده أبياتاً منها هذان البيتان .
 انظر: أسد الغابة ١/٢٢٢ - ٢٢٣ ، والرجز كذلك في اللسان (ذرب) .

يا سيّد الناسِ وذِيّانِ العَرَبِ

أشْكُو إِلَيْكَ ذُرْبَةً مِنَ الدَّرَبِ

وظاهر الناظم أن ذلك قياس ، إذ لم يقيد فعلة بكونه اسماً غير صفة.

والثاني : أن ما كان من الأسماء فاء الكلمة فيه ياء لم يجمع على فِعْلٍ ولا على فِعَالٍ على حالٍ ، لأن الكسرة في الياء أول الكلمة مستثناة ، ولذلك لم ييجئ منه إلا لفظان^(١) في فِعَالٍ وهما: يِعَارٌ - جمع يَعْرُ ، وهو الجَدْيُ يُرْبَطُ في زُبَّةِ^(٢) الأسد - ، وَيَقَاطُ جمعُ يَقْطِ وَيَقْطَان - ولم يستثن الناظم هذا ، وقد نبه على ذلك في التسهيل^(٣) فقال : « ولا يكون فِعْلٌ ولا فِعَالٌ لما فاؤه ياءٌ إلا ما ندر كيعار » .

والثالث : أن الاسم الناقص لا يُجمع هذا الجمع وإن كان على فِعْلةٍ إلا قليلاً غير مقيسٍ . وكذلك^(٤) قيّد الاسم المجموع هذا الجمع في التسهيل^(٥) بكونه تاماً تحرزاً من نحو: عِضَّةٌ وَعِدَّةٌ وَرِقَّةٌ وَفِئَةٌ ونحو ذلك ، فلا يقال فيه : عِدَّى ، ولا : رَقَّى ولا : فِئى ، وسواء أكان محذوف

(١) في (أ) و(س) : لفظتان .

(٢) الزُّبَّة : حفرة للأسد والصيد ، ويغطى رأسها بما يسترها ليقع فيها .

(٣) التسهيل : ٢٧٢ .

(٤) في (س) : وبذلك .

(٥) التسهيل : ٢٧٢ .

الفاء أم اللام . وقالوا : قِضَةُ - لضربٍ من الحمض - والجمع : قِضَى ،
وَلِثَةٌ وَلِثَى .

والجواب عن ذلك ، أما الأول فالظاهر وروده . وأما الثاني فغير
وارد ، لأن ما فاؤه ياء من الأسماء غير داخل عليه ، إذ كان إنما كان
من المفردات على فِعْلَةٍ ، وما كان هكذا فلا يوجد فاء الكلمة فيه ياء
أصلاً للصلة التي لأجلها امتنع الجمع على فِعْلٍ وفِعَالٍ ، وهو استئصال
الكسرة في الياء أول الكلمة ، وإنما توجد الياء فاء الكلمة إذا كانت
مفتوحة أو مضمومة ، وليس كلام الناظم فيه ، فلا اعتراض .
وأما الثالث فلم يحضرني الآن عليه جوابٌ ، فلو كان مثلاً
عِيَوْضَ « وفَعْلَ جمعاً » إلى آخره :

وفعلته اسماً فَعْلٌ له عُرفٌ

ونحو كُبْرَى ، وَلِفِعْلَةٍ فِعْلٌ اسماً مُتَعَمِّداً وأتى فيه فَعْلٌ

لكان أسلم مما اعترض به عليه . ثم ذكر الجمع الرابع في هذا
الفصل ، وهو فُعْلَةٌ فقال :

في نحو رام ذو اطرادٍ فُعْلَةٌ

إلى آخره . يعني أن ما كان من المفردات نحو رام ، وهو اسم
الفاعل من رمى يرمي ، فإن جمعه المطرد فيه فُعْلَةٌ - بضم الفاء وفتح
العين - وإنما قال : « ذو اطرادٍ » فقيد / بهذا المعنى لأجل أنه قياسٌ لا [٢٦٣]
ينكسر ، فكل ما أتى على هذا النوع فإن فُعْلَةٌ فيه سائغٌ . وقد يدخل

على هذا الجمع غيرُهُ ، لكنه نادرٌ وغير قادحٍ في الاطراد ، فإذا قلتَ مثلاً : غازٍ وغُزِي ، وعافٍ وعُفِي ، وداعٍ ودواعٍ ، قال الشاعر ، أنشده الفارسي^(١) عن أبي زيد :

أَلَا إِنَّ جِرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ دَعْنُهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوَى وَمَنَادُحٍ
وما كان نحو هذا فإن ذلك لا يصرفنا^(٢) عن جمعه على فُعْلَةٍ نحو
غزاةٍ وعُفَاةٍ ودُعَاةٍ ، وقلماً يطلق الناظم في هذا الباب لفظ الاطراد إلا
تنبيهاً على هذا المعنى ، كما قال :

في اسمٍ مذكّرٍ رباعيٍّ بَمَدٍّ ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ
فإن « أَفْعَلَةٌ » هناك^(٣) لا تكاد تجد غيره إلا مشاركاً له . فإذا تقرر
هذا فقد نبه الناظم بمثاله على أن الذي يجمع على « فُعْلَةٍ » باطّرادٍ كل
ما كان على فاعل (صفة لمذكر عاقل^(٤)) معتل اللام .
أما كونه صفة فتحرز من الاسم نحو كاهل وغارب ، فإن لهذا^(٥)
الصنف جمعاً سيذكره .

(١) حيان بن حلبة المحاربي ، جاهلي ، والبيت في النوادر : ٤٤٤ ، والتكملة : ١٨٥ .

(٢) في (س) : لا يضر هنا .

(٣) في (س) : هنالك .

(٤) سقط من (س) .

(٥) في الأصل و(أ) : هذا .

وأما كون الصِّفة لمذكَّر فلأنها إن كانت لمؤنث لم يجمع على «فُعْلَةٌ» كحائضٍ وطاهرٍ وطامثٍ ، وإنما يجمع على فُعِّلٍ أو فَوَاعِلٍ كما سيذكره. وكذلك إذا كان التأنيث بالتاء نحو: راميةٍ وقاضيةٍ وداعيةٍ لا يُجمع على «فُعْلَةٌ» ، وإنما بابه فَوَاعِلُ كما سيأتي ، إن شاء الله تعالى .

وأما كونها لعقل فمعتبر أيضاً ، فإن فاعلاً إذا كان لما لا يعقل لم يُجمع على فُعْلَةٍ إلا نادراً نحو: بازٍ وبُزَاةٌ ، وشذوذُهُ من جهة عدم العقل ومن جهة الاسمية .

وأما كون الصفة على فاعل فلأن غير فاعل لا يُجمع على «فُعْلَةٌ» إلا نادراً نحو: غُويٌّ وغُوَاةٌ ، وقال أبو الأسود الدؤلي :

دَعِ الخمرَ تَشْرَبْهَا الفَوَاةُ فإني رأيتُ أخاها مُغْبِيَاً لِمَكَانِهَا^(١)
وقالوا : عَدُوٌّ وَعُدَاةٌ ، أنشد سيبويه^(٢) :

مَسْقُونِي الخمرَ ثُمَّ تَكْنُفُونِي عُدَاةُ اللهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

ونصَّ سيبويه^(٣) على أن عُرَاةً جمع عُريَان . وهذا كله قليلٌ .

(١) ديوانه : ١٨٩ ، وانظر الإنصاف : ٨٢٣ ، واللسان (كدك) .

(٢) كذا في النسخ : لمكانها ، ورواية الديوان : مجزياً لمكانها .

(٣) البيت لعروة بن الورد في ديوانه : ١١ ، وهو في الكتاب ٧٠/٢ ، والكمال للمبرد . ٩٣٢/٣ .

(٤) الكتاب ٦٤٦/٣ .

وأما كونه معتل اللام فتحرزاً من الصحيحها نحو: قائم ونائم
وصائم وشارب ونحو ذلك ، فإن لها جمعاً أخرَ على ما سيذكره من
فُعْل وفُعَال وغيرهما ، فمثال ما اجتمعت فيه الشروط الخمسة : رام
ورُمَاة /، وغازٍ وغَزَاة ، وقاضٍ وقُضَاة ، وداعٍ ودُعَاة ، وبانٍ وبُنَاة ، [٢٦٤]
ورجلٍ سارٍ ، وقومٌ سُرَاة ، وهادٍ وهُدَاة . ومن ذلك كثير .
ثم ذكر الجمع الخامس فقال :

وشاع نحوٌ كاملٍ وكَمَلَة

يعني أن ما كان من المفردات صفة تشبه كاملاً فإن الشائع في
جمعه فَعَلَة - بفتح الفاء - ولم يقل : إنه مطرد ، كما قال ذلك في نحو
رام ؛ لأنه لم يطرد اطراده . وإتيانه بكامل يخرج وصف اعتلال اللام
من الأوصاف المذكورة في رام فيعوض منه وصف صحتها ، فنقول :
أشعر المثال بأن كل صفة لمذكر عاقل على فاعلٍ صحيح اللام فإنه
يُجمع على « فَعَلَة » ، فأما كونها صفة فلأن الاسم لا يجمع على
« فَعَلَة » ، وإنما بابه فواعل نحو كواهلٍ وغَوَارِب .

وأما كونها على فاعل^(١) فتحرز مما كان على غير هذا الوزن فإنه
لا يُجمع هذا الجمع إلا ما شذ من نحو: خبيثٍ وخَبَثَةٍ ، وسيئٍ

(١) في (س) : فواعل ، وهو سهو .

وسادة، وخَيْرٍ وخَيْرَةٍ ، حكى الفراء : قومٌ خَيْرَةٌ بَرَّةٌ^(١) . وهذا نادرٌ .
وأما كونها لمذكر فإنها إن كانت لمؤنث فجمعه على فواعل
وفُعِّل نحو: حائضٍ وطاهرٍ . وكذلك إن كان بالتاء نحو: ضاربةٍ
وخارجةٍ ، فإن جمعه على فواعِلَ لا على « فَعْلَةٌ » .

وأما كونها لعاقل فلأن غير العاقل يندر فيه هذا الجمع كما قالوا:
طائِطٌ للفحل الهائج ، وجمعه على طاطة . وكذا قال في التسهيل^(٢) :
« ويقل فيما لا يعقل » .

وأما كونه صحيح اللام فلأن المعتل اللام قد تقدم كيف يجمع .
فإذا توافرت^(٣) هذه الشروط جاز أن تجمععه على « فَعْلَةٌ » نحو : كافر
وكَفَرَةٍ ، وفاجر وفَجَرَةٍ ، وظالم وظَلَمَةٍ ، وبائع وباعة ، وحائك
وحَاكَةٍ وحَوَاكَةٍ ، وخائن وخَوَانَةٍ ، وكاتب وكتّبة ، وسافر وسَفَرَةٍ ،
وبارٌّ وبرَّةٍ ، وطالب وطلّبة ، وعائل وعائلة ، وما أشبه ذلك .

واعلم أن هذا المثال الذي هو كامل مع المثال الآخر الذي هو رام
قد نبّهنا أيضاً على شرط ربما يخفى على الناظر ، وهو ضروري
الاعتبار وذلك أنه دل على شرط الوصفية ، ويدل أيضاً في الوصفية

(١) هذا النقل ثابت في مستدرک تاج العروس (خير) ، على أن في المساعد ٤٤٠/٣ :
« قالوا : خارة ، وأصله : خَيْرَةٌ » .

(٢) التسهيل : ٢٧٤ .

(٣) في (أ) و(س) : توفرت .

على معنى ، لأن الصفة في هذا الفصل على ضربين ، أحدهما : ما لم يستعمل استعمال الأسماء ، وهو جميع ما تقدم ذكره في « فَعَلَّة » و « فَعَلَّة » .

والآخر: ما / استعمل استعمال الأسماء نحو : صاحب وشاهد [٢٦٥] الحكم - في هذا النوع - وراعٍ وناوٍ للسمين من الإبل - في النوع المتقدم - فهذا لا يدخل في الحكم تحت القسم الآخر المذكور ؛ لأن هذا لا يُجمع على « فَعَلَّة » إن كان معتل اللام ، ولا على « فَعَلَّة » إن كان صحيحها ، فلا يقال : صاحبٌ وصَحْبَةٌ ، ولا : شاهدٌ وشَهْدَةٌ ، ولا يقال أيضاً : ناوٍ ونُؤاة ، ولا راعٍ - لراعي الشاء - ورُعاة ، إلا مسموعاً . وقد قالوا هنا : رُعاة ، لكن لا يقاس عليه ، وإنما باب هذا « فُعْلان » و « فُعْال » ، كما سيأتي ، إن شاء الله . فلا بد من اعتبار هذا المعنى ، وهو ألا تجري الصفة مَجْرَى الاسم^(١) ، وقد أشار المثال إليه ؛ لأن « رام » و « كامل » مما لم يستعمل استعمال الأسماء . وهذا حسن .

وإنما فرقوا بين جمع « رام » وجمع « كامل » ، فضموا فاء المعتل ليخصوه بالتمييز من الصحيح ، وهو عند البصريين - أعني فَعَلَّة - من المثل التي اختصت بالمعتل كما اختص به فيعمل كسيّد وميّت^(٢) .

(١) في (س) : الأسماء .

(٢) قال ابن السراج في الأصول ٢٠/٣ : « وهذا البناء [يعني فِعْلاً] لا يكون إلا في

والكوفيون يزعمون أنه مخفف من فَعَّلَ^(١) ؛ لأنه أصل في فاعل نحو صائم وصوم ، وقائم وقوم ، وضارب وضرب ، لكن عوضوا من إحدى العينين التاء لما حذفوها تخفيفاً فقالوا : قضاة ورماة . قال البصريون : وهذا دعوى لا دليل عليها .

* * *

فَعَّلَى لوصف كقتيل وزَمِنَ وهالك ، ومُيتٌ به قَمِينٌ
فَعَّلَى - بفتح الفاء - من أبنية الجموع ، مختص بالآفات والمكاره التي يصاب بها الحمى وهو لها كاره ، ولذلك^(٢) أتى بهذه الأمثلة لتشعر بهذا المعنى ، وهو معنى قوله : « لوصف كقتيل » . وكذا يعني أن فَعَّلَى جمع لكل ما كان من الأوصاف يعطي من المعنى ما تعطيه هذه الأوصاف الأربعة ، وليس إلا ذلك المعنى المتقدم ، لكنه على نوعين : ما يعطي معنى آفة الموت ، وما يعطي معنى آفة الوجد ، وهو المرض ونحوه ، فأتى من النوع الأول بثلاثة أمثلة :
أحدها : قَتِيلٌ ، وجمعه قَتَلَى ، ومثله : عَقِيرٌ وعَقْرَى ، وصَرِيعٌ وصَرَعَى ، وشاة ذبيحٌ وشيأة ذَبْحَى ، حكاها السيرافي .
والثاني : هَالِكٌ ، وجمعه هَلَكَى .

المعتل .

(١) انظر شرح الفصل لابن يعيش ٥٤/٥ ، وشرح الشافية للرضي ١٥٦/٢ .

(٢) في الأصل : وكذلك .

والثالث : مَيِّتٌ ، وجمعه مَوْتَى . وأتى من النوع الثاني^(١) بمثال

واحد ، وهو زَمِنٌ ، وجمعه زَمْنَى . والزَّيْمُنُ : المبتلى ، زَمِنَ زَمَانَةً / [٢٦٦]
وهي الآفة في الحيوانات . ومثله : هَرِمَ وهَرَمَى ، وَضَمِنَ وَضَمْنَى ،
وَوَجَّ^(٢) وَوَجَّيَا ، وَوَجَّعَ وَوَجَّعَى . ومن هذا النوع في المثل الأول :
جَرِحَ وَجَرَحَى ، وَلَدِغَ وَلَدَغَى ، وَمَرِضَ وَمَرَضَى ، وَكَسِرَ
وَكَسَرَى ، وَرَهِيصَ^(٣) وَرَهِيصَى ، وَحَسِرَ وَحَسَرَى - من الكلال -
وكذلك مَاتَقَ وَمَوَقَى - وهو الأحق في غباوة - وَرَائِبَ وَرَوَّيَى - وهو
الذي أُنْخِنَ^(٤) السفر والوجع - وَسَاقَطَ وَسَقَطَى ، وَفَاسَدَ وَفَسَدَى .
وعلة هذا كله في الجمع على فَعْلَى أن هذه الأشياء أمور يبتلون بها ،
وهم لها كارهون .

وقوله : « وَمَيِّتٌ بِهِ قَمِنٌ » ، أي : هذا اللفظ أيضاً حقيق بهذا
الجمع لما فيه من معنى الآفة الداخلة على غير إرادة . ورجل قمن بكذا ،
(وَقَمَنَ بِكَذَا)^(٥) ، وقمين به ، أي : حقيق . ورجال قمنون ، فإذا

(١) في الأصل (أ) : النوع الأول ، وهو سهو .

(٢) وحى يوحى وَحْيًا : رَقَّتْ قَدَمُهُ أَوْ حَافَرَهُ أَوْ خَفَهُ مِنْ كَثَرَةِ الْمَشْيِ ، فَهُوَ وَجَّ .

(٣) يقال : رُهِصَ الْفَرَسُ فَهُوَ رَهِيصٌ وَمَرَهُوَصٌ : أَصَابَتْهُ الرُّهْصَةُ ، وَهِيَ وَقْرَةٌ تَصِيبُ
بَاطِنَ حَافَرِهِ .

(٤) في الأصل (أ) : نُخِنَهُ .

(٥) سقط من (س) .

فتحت الميم قلت : رجال قَمَنٌ ، فتفرد لا غير ، وكذا في الشبهة والتأنيث .

هذا تفسير كلام الناظم على الإجمال ، إلا أن فيه نظراً على التفصيل ، وذلك أنه لا يخلوا أن يريد بقوله : إن فعلى لكل وصف يشبه كذا أن يشبهه في البناء وحده دون اعتبار معنى الآفة الداخلة كرهاً ، أو في ذلك المعنى وحده ، أو فيهما معاً . وعلى كل تقدير يشكل كلامه ، أما إن قلت : إنه يريد ما أشبه قتيلاً وكذا في البناء المخصوص ففاسد ، إذ كان يعطي أن ما كان مثل قتيل في كونه على فعيل بمعنى مفعول مطلقاً يجمع على فعلى ، فكان يقال في لحية ذهين : دَهْنَى ، وخَضِيب : خَضَبَى ، وَلَسِيع : لَسَعَى ، وَلَدِغ : لَدَغَى ، وَسَتِير - بمعنى مستور^(١) - : سَتَرَى ، وَبَقِير - بمعنى مبقورة - : بَقَرَى . وكذلك كنت تقول في قلق : قَلَقَى ، وفي خَصِم : خَصَمَى ، وفي حَذِر^(٢) : حَذَرَى ، وأيضاً كنت تقول بالقياس في نحو : كَيْسٍ وَكَيْسَى كما قال^(٣) :

(١) في (أ) و(س) : مستورة ، وفي اللسان : « رجل مستور وستير ، أي : عفيف .
والجارية : ستيرة » .

(٢) في الأصل و(أ) : حدر وحدرى .

(٣) هو عقيل بن عُلْفَة المرِّي كما في حماسة أبي تمام ١٣/٢ ، ونسب في مجالس ثعلب :
٤٣٤ إلى ماجد الأسدي . وهو في البيان والتبيين ٢١/٤ بدون نسبة .

وَكُنْ أَكْيَسَ الْكَيْسَى إِذَا مَا لَقَيْتَهُمْ

وإن كنت في الحمقى فكن أنت أحقاً

وكل هذا فاسدٌ ، وكذلك سائر المثل .

وأما إن قلتَ : إنه يريد ما أشبه قتيلاً^(١) وإخوته في معنى الآفة الداخلة كرهاً دون اعتبار الأمثلة اللفظية - ففاسدٌ أيضاً ، إذ كان يجب على هذا أن يقال في دَامِرٍ^(٢) : دَمَرَى ، وفي سَقِيمٍ : سَقَمَى ، وفي ضَامِرٍ : ضَمَرَى ، وفي هَزِيلٍ : هَزَلَى ، وفي أهوج : هَوَجَى ، وفي عَمٍ : عَمِيَا ، وفي شَجٍ : شَجَوَى . وما أشبه^(٣) هذا المعنى . وهذا كله لا [٢٦٧] يقال سماعاً فضلاً عن أن يكون قياساً .

وأما إن قلتَ : إنه يريد ما أشبه الأمثلة في اللفظ والمعنى معاً .

فهو أيضاً غير صحيح من وجهين :

أحدهما : أن يوهم أن قتيلاً يعتبر فيه مجموع معناه - من كونه آفة داخلة عليه وكونه مثلاً قوياً على الخصوص ، فلا يدخل لنا^(٤) تحته ما كان مثل جريح وجرحى ، ومريض ومرضى ، ورهيص ورهصى ، ونحو ذلك . وكذلك يقال في هالك : إنه لا يدخل فيه إلا ما كان من

(١) في الأصل و(أ) : فعيلاً .

(٢) رجل دامرٌ : هالك ، وفعله من باب نصر .

(٣) في الأصل و(أ) : وما أشبه ذلك هذا المعنى .

(٤) في (س) : لما .

الإماتة فقط ، فلا يدخل تحته : رائب^(١) ورَوَّيَ ، ومائق^(٢) ومَوْقَى ، ولا نحو ذلك . وكذلك سائر الأمثلة . وكل هذا فاسد ؛ إذ ليس قصده إلا ما هو أعم من الإماتة والإيجاع . وعلى هذا يدل كلامه في التسهيل^(٣) وكلام غيره ، وليس في هذا النظم ما يمنعنا من اعتبار المعنى المخصوص في كل مثال من المثل الأربعة ، بل عادته أن يحيلك بالمثال على جميع ما يتصور فيه من الاعتبارات .

والثاني : أنَّ هذا الجمع على ما سلك في التسهيل لا يختص قياساً بهذه الأمثلة فقط ، بل ذكر معها أفعل نحو : أحق وحمقى ، كقوله :
وإن كنتَ في الحمقى فكُن أنتَ أحمقاً
وأنوكُ ونوكى .

وفعلان ، قالوا : كَسَلان وكَسَلَى ، وسَكْران وسَكْرَى ، ورَوَّبان ورَوَّيَ بمعنى المستغرق نوماً قاله الجوهري^(٤) .

فعلى كلِّ تقدير فكلام الناظم مشكِّلٌ في المسألة جداً ، وكلامه في التسهيل أقرب إذ قال^(٥) : « ومنها فَعَلَى لفَعِيلٍ بمعنى مصاب^(٦) أو

(١) راب الرجل : اختلط عقله .

(٢) المائق : الهالك حقاً وغباءً ، والجمع موقى . ذكره سيويه في الكتاب ٦٤٩/٣ .

(٣) التسهيل : ٢٧٥ .

(٤) الصحاح (روب) .

(٥) التسهيل : ٢٧٥ .

(٦) في التسهيل : بمعنى ممت .

موجع . ويُحْمَلُ عليه ما دلَّ على ذلك من «فَعِلَ»^(١) ، و «فَعِلَة» ،
و«فَعْلَان» ، و «فَعِيل» ، و «أَفْعَل» ، و «فَاعِل» . ومع هذا
فالكلامان معاً يُشْكِلَان من جهة أخرى ، وذلك أن حقيقة فَعَلَى في
القياس أن يكون جمعاً لفَعِيلٍ بمعنى مفعول ، وهو الذي يأتي فعله في
التصريف على فُعِلَ - مبنياً للمفعول - لكن إذا اختص بالآفات الداخلة
على الحِيَّ كَرُهَا فهذا هو الذي أطلق القياس فيه سيبويه وغيره من
النحويين ، قال سيبويه^(٢) : «وإذا كَسَرْتَهُ - يعني فَعِيلًا - بمعنى مفعول -
كَسَرْتَهُ على فَعَلَى» . ثم أتى بالمثل ، ووجه ما أتى قليلاً على خلاف
ذلك ، ثم أخذ يذكر ما جاء من «فَعِيلٍ» لا بمعنى «مفعولٍ» أو غيره
من الأبنية التي يأتي فعلها على «فَعَلٍ» المبني للفاعل قد جُمع / على [٢٦٨]
«فَعَلَى» ، وأن ذلك بالحمل على المعنى ، إذ كان معناه معنى المفعول ،
وإن لم يكن في الاستعمال كذلك ، وأنه مع ذلك قليلٌ ، وعلى غير
القياس والأكثر ، فقال : «وقال الخليل - رحمه الله - : إنما قالوا :
مَرَضَى ، وهَلَكَى ، ومَوْتَى ، وجَرَبَى»^(٣) ، وأشبه ذلك ، لأن هذا أمر

(١) كذا في النسخ ، وفي التسهيل : «ومن فَعِيل وفَعِل وفَعْلَان» .

(٢) الكتاب ٦٤٧/٣ .

(٣) في النسخ : وجرحى ، وهو تحريف ، والمثبت عن الكتاب ، وشرح السيرافي ، وفي
اللسان : حرب يجرب حرباً فهو جَرِبَ وجربان وأجرب ، والأنتى جرباء ،
والجمع جُرْب وجربى وجراب . وعلى هذا ففعله مبني للفاعل مثل أفعال الوصف

يُتَنَلَّونَ بِهِ ، وَأُدْخِلُوا فِيهِ وَهَمَّ لَهُ كَارِهُونَ وَأُصِيبُوا بِهِ ، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى مَعْنَى الْمَفْعُولِ كَسَّرُوهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى^(١) . يَعْنِي أَنَّهُمْ اعْتَبَرُوا فِي جَمْعِهِ عَلَى فَعَلَى كَوْنِ الْمَرَضِ وَالْهَلَاكِ وَالْمَوْتِ مِمَّا يَدْخُلُ الْإِنْسَانُ فِيهِ غَيْرَ مُخْتَارٍ وَلَا مَرِيدٍ لَهُ ، فَصَارَ كَمَنْ فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ ، أَيْ صَارَ كَالْجَارِي عَلَى فِعْلٍ كَقَتِيلٍ ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا جَرَى عَلَى فَعَلٍ^(٢) وَهُوَ مَرِضٌ ، وَهَلَكٌ ، وَمَاتَ ، وَلَمْ يَأْتِ عَلَى مُرِضٍ ، وَلَا هُلِكَ ، وَلَا مَيِّتٌ . هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ .

ثُمَّ قَالَ : « وَقَدْ قَالُوا : هُلَاكَ^(٣) وَهَالِكُونَ ، فَجَاءُوا بِهِ عَلَى قِيَاسِ هَذَا الْبِنَاءِ وَعَلَى الْأَصْلِ ، فَلَمْ يَكْسَرُوا عَلَى الْمَعْنَى ، إِذْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ جَالِسٍ فِي الْبِنَاءِ فِي الْفِعْلِ^(٤) » ، يَعْنِي أَنَّهُمْ جَمَعُوهُ عَلَى الْأَصْلِ وَالْقِيَاسِ ، وَهُوَ التَّسْلِيمُ أَوْ التَّكْسِيرُ عَلَى مَا يُكْسَرُ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ ، فَقَالُوا : هَالِكُونَ ، كَمَا قَالُوا : جَالِسُونَ وَقَائِمُونَ . وَقَالُوا : هُلَاكَ ، كَمَا قَالُوا : قَوَّامٌ ، لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ جَارٍ عَلَى فَعَلٍ ، لَا اسْمُ مَفْعُولٍ جَارٍ عَلَى فِعْلٍ . فَلَمْ يَعتَبَرُوا فِيهِ إِلَّا أَصْلَ مَعْنَاهُ وَبَابَهُ ، لَا الشَّبَهَ بِالْمَفْعُولِ . وَلَا شَكَّ أَنَّ

قَبْلَهُ ، وَهِيَ : مُرِضٌ ، وَهَلَكٌ ، وَمَاتَ .

(١) الْكِتَابُ ٦٤٨/٣ .

(٢) يَعْنُونَ بِـ « فَعَلَ » مَا كَانَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ ، وَإِنْ كَانَتْ صِبْغَتُهُ لَيْسَتْ عَلَى هَذَا الْبِنَاءِ ، فَقَدْ يَكُونُ عَلَى فِعْلٍ كَمَرِضٍ .

(٣) فِي (س) : هَالِكٌ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٤) الْكِتَابُ ٦٤٨/٣ .

هذا هو الأصل والقياس .

ثم قال : وهو على هذا أكثر في الكلام^(١) . يعني اعتبار الأصل من تكسيره على فُعَالٍ ، أو جمعه بالواو والنون على اطراد باب اسم الفاعل ؛ « ألا ترى أنهم قالوا : دَامِرٌ ودُمَارٌ ودَامِرُونَ ، وضَامِرٌ وضُمَرٌ ، ولا يقولون : ضَمَرَى . فهذا يجري مجرى هذا^(٢) . يعني أن «دَامِر» و«ضَامِر» عليه يجري هَالِكٌ في الحكم لا على المعنى .

ثم قال : « إلا أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى » . قال : ومثل الهَلَاك قولهم : مِرَاضٌ وَسِقَامٌ ، ولم يقولوا : سَقَمَى . قال : «فالجري الغالب في هذا النحو غير فَعَلَى» . يعني أن الغالب في هذا النحو كله أن يجري على حكم نفسه لا على حكم فَعِيل بمعنى مفعول الذي باب جمعه فَعَلَى . وهذا الكلام ظاهر الدلالة في أن غير فَعِيل بمعنى مفعول لا يجمع على فَعَلَى قياساً أصلاً . ثم أتى سيبويه في بقية الباب بنظائر تخدم هذا المعنى . وهكذا يقول غير سيبويه من النحويين .

/ ويقفون ما عدا فعلاً بمعنى مفعول على السماع . [٢٦٩]

وقد اتضحت المسألة والحمد لله ، وظهر منها إشكال كلام ابن مالك هنا وفي التسهيل ، وله في الفوائد أيضاً نحو مما في التسهيل ، والذي يظهر من قوة كلامه في كتبه أن ذلك قياس في فَعِيل بمعنى

(١) الكتاب ٦٤٨/٣ .

(٢) الكتاب ٦٤٨/٣ - ٦٤٩ .

مفعول وفيما حُمِلَ عليه للشَّبْه المعنوي ، وليس بمقتصرٍ به على السَّماع
إلا فيما ليس يُتصور فيه معنى الإمامة والإيجاع وشبه ذلك . وعلى
هذا المقصد نحاول في الجواب عن التخليط الذي وقع في المسألة في هذا
النظم فنقول:

إن هذه المثلَّ الأربعة المذكورة من حيث أتى بها مكررة المعنى
وغير مكررة ، يتحصَّلُ من معنى مجموعها معنى الإمامة والإيجاع في
أربعة أمثلة ، وهي: فَعِيلٌ بمعنى مفعول ، وأتى به مقدِّماً دلالةً على أنه
معنئى به ، وأنه أصل الباب . ثم فَعِلٌ ، ثم فاعِلٌ ، ثم فَعِيلٌ . وترك
ذَكَرَ أَفْعَلَ وفَعَّلان لقلة السَّماع فيهما بالنسبة إلى الأربعة التي ذكر ،
وهكذا الأمر في نفسه ، فإذا استقام كلامه على هذا التنزيل اتَّحدَ مع
كلامه في التسهيل وغيره ، ولم يبق عليه إلا مخالفتُهُ في القياس في غير
فَعِيلٍ بمعنى مفعول .

* * *

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فِعْلَةٌ والوضعُ في فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلِيلٌ

بَيِّنَ في هذين المزدوجين أن « فِعْلَةٌ » - بكسر الفاء وفتح العين -
بناءٌ يُجمع عليه من المفردات ثلاثة أبنية : فُعْلٌ - بضم الفاء - وفَعْلٌ -
بفتحها - وفِعْلٌ - بكسرهما ، إلا أنَّ فُعْلاً يطرُدُ هذا الجمع فيه بخلاف

(١) في الأصل : الذي .

الباقيين ، فإن جمعهما عليه قليل في الاستعمال . فقله : « فَعَلَّة » مبتدأ خبره المجرور أول البيت وهو « لفعل » ، أي : إن هذا البناء من الجموع مستقر لهذا البناء من المفردات ، وهو فعل ، لكن شرط فيه شرطين :

أحدهما : أن يكون اسماً لا صفة بقوله : « لفعل اسماً » ، أي : حالة كونه اسماً ، فلو كان صفة لم يجمع على فَعَلَّة قياساً ، وإنما جمعه على أفعال كما تقدّم ، وإن جاء فيه فَعَلَّة فشاذ .

والثاني : أن يكون صحيح اللام لا معتلّها ، فإن كان معتلّ اللام فلا يُجمع على فَعَلَّة قياساً أيضاً ، وإنما بابُه أفعال نحو : مُدِّي^(١) وأمداء . وهذا قليل أيضاً . فإذا اجتمع الشرطان جاز القياس ، فتقول : جُحِرَّ وجَحَرَة ، وقُرْطٌ وقِرْطَة ، وخُرْجٌ وخِرْجَة ، وقَلْبٌ^(٢) وقِلْبَة ، وصُلْبٌ^(٣) / [٢٧٠] وصِلْبَة ، وكُرْزٌ^(٤) وكِرْزَة . وفي المضاعف : عُشٌّ وعِشْشَة ، حكاة الجرْمِي^(٥) ، وحُبٌّ^(٦) وحِبَّة .

(١) المُدِّي : مكيال للشام ومصر يسع (١٥) مكوكاً ، والمكوك صاع ونصف ، ويبلغ بالمقاييس الحديثة ٣،٧٥ كيلة ، لأن المدي ٢٢،٢٠ : صاع ، والصاع سلس الكيلة .

(٢) القلب من الشجرة أو النخلة : قلبها ، والسّوار يكون نظماً واحداً .

(٣) الصُّلب : عظم من لدن الكاهل إلى العجب .

(٤) الكُرْز : خرج الراعي .

(٥) كذا في الأصل : حُبٌّ بالحاء ، وهي الجرة العظيمة ، وفي (أ) و(س) : حب بالجيم ، وهي البئر ، وكلاهما يجمع على فَعَلَّة .

فإن قيل : جمع فُعل على فِعْلَةٍ قليلٌ ، ولذلك قال سيبويه : « وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على فِعْلَةٍ »^(١). فأتى بعد المشعر بالتقليل ، وكذلك فَعَلَ غيره ، جعلها من المسموع ولم يُدخلها في القياس كابن أبي الربيع ، وكذلك ابنُ عصفور لم يعدُّه في قياس جمع فُعلٍ . وعلى نحو من طريقة سيبويه جرى الفارسي في الإيضاح^(٢) ، فكان حق الناظم أن يُلحِقَ فُعْلاً في هذا الجمع بأخَوَيْهِ ولا يجعله قياساً .

فالجواب : أن الناظم اعتمد على القياس فيه ثقة بشهادة سيبويه حيث أتى بِمُثْلِ فِعْلَةٍ في فُعلٍ ، ثم قال آخرًا : وذلك كثيرٌ^(٣). فاعتمد الناظم على الكثرة فقام ولم يحفل بدلالة « قد » في أول كلامه ، لأن هذا الكلام الأخير^(٤) أصرح دلالة في المقصود عنده ، وأيضاً فعلى القياس فيه بَنَى الجزولي في كراسته^(٥) ، فعلى هذا بَنَى والله أعلم .
ثم قال :

والوضع في فَعَلَ وفَعَلَ قَلَّة

الوضع ، يريد به وضع العرب ، والضمير البارز في « قَلَّه » عائِدٌ

(١) الكتاب ٥٧٦/٣ .

(٢) التكملة : ١٥٤ .

(٣) الكتاب ٥٧٧/٣ .

(٤) سقط من (أ) .

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين : ١١١١ - ١١١٢ .

على بناء فِعْلَةٍ، يعني أن جمع فَعَلَ - بفتح العين - وفِعْل بكسرها جاء
وضعه في كلام العرب قليلاً ، وإذا كان قليلاً فالنتيجة المقصودة أنه لا
يُقاسُ على ما جاء منه .

فإن قيل : هل ^(١) يكونُ هذان المثالان مقيدين بالاشتراط المتقدم ،
وحيثذ يكون هذا الجمع فيهما قليلاً ، أم يكون السَّماعُ فيهما مطلقاً
سواءً أكانا اسمين أم صفتين ، وسواءً أصحَّ لأيهما أم لا ؟

فالجواب : أنه لا بدُّ من اشتراط الشرطين في صحة نقل السماع
القليل فيهما، وعلى ذلك اعتمد في التسهيل حيث قال ^(٢) : « ومنها فِعْلَةٌ
لاسمٍ صحيح اللام على فَعْلٍ كثيراً ، وعلى فَعْلٍ وفِعْلٍ قليلاً » .
فإن قيل : ما الدليل على هذه الدعوى ؟

فالجواب : أنَّ السَّماع دون الشرطين إما معدومٌ وإما شاذٌّ ، وهو
إنما قال : إن ذلك قليل لا شاذٌّ ولا معدومٌ ، وفرقٌ عند الناظم بين
القليل والشاذ ، وقد مرَّ من ذلك في هذا التقييد مواضعٌ تدل على هذا
القصد ، وأيضاً فالصفة من فَعْلٍ المفتوح الفاء ^(٣) لم يذكر سيبويه فيه فِعْلَةٌ
بوجه ، ولا رأيتُ مَنْ حكى ذلك فيه / .

[٢٧١]

(١) في (أ) : « هذان المثالان هل يكونان ... » .

(٢) التسهيل : ٢٧٥ .

(٣) في صلب النص من (أ) و(س) : العين ، وفي حاشية (أ) : لعله الفاء ، ويبدو أنه
كان في صلب الأصل : العين ، ثم غير ، ففي حاشيته كذلك : صوابه الفاء .

وأما «فَعُلَّ» المكسورِ الفاء فلم يحك سبويه منه ولا غيره - فيما رأيت - إلا لفظةً واحدة ، وهي عِلَجٌ وَعِلَجَةٌ^(١) ، مع أن العِلَجَ جارٍ مَجْرَى الأسماء . وكذلك القول في صحة^(٢) اللام ، إذ المعتل اللام يقلُّ في نفسه فضلاً عن أن يكون فيه هذا البناء قليلاً . نعم إذا اجتمع الشرطان وَجَدَ من ذلك ألفاظ فقالوا في فَعُلَّ^(٣) : جَبَّءٌ وَجِبَاءٌ - وهي الكمأة - وَقَفَّعَ وَقَفَّعَةٌ ، وَقَعَبَ وَقَعْبَةٌ . وقالوا في المعتل العين : تَوَزَّ وَثَوْرَةٌ وَثِيرَةٌ ، وَعَوَّدَ وَعَوْدَةٌ ، وزَوَّجَ وزَوْجَةٌ .

وقالوا في فَعُلَّ : حِسَلٌ^(٤) وَحِسْلَةٌ ، وَقِرَدٌ وَقِرْدَةٌ ، وفي المعتل العين : دِيكٌ وَدِيكَةٌ ، وَفِيلٌ وَفَيْلَةٌ ، وَكَيْسٌ^(٥) وَكَيْسَةٌ . فهذا الذي أراد الناظم ، وهو كما قال قليل ، لكنه لا يُعَدُّ في حيز النادر^(٦) الشاذ ، ولذلك أطلق الجزولي^(٧) القول فيهما ، فلم يقيد جمعهما^(٨) على فَعَلَةٍ بِقَلَّةٍ ولا

(١) الكتاب ٦٣٠/٣ .

(٢) في (س) : فتحة ، وهو تحريف .

(٣) سقط من (س) .

(٤) الحِسل : ولد الضب حين يخرج من بيضته .

(٥) الكيس : وعاء الدراهم والدنانير .

(٦) في (س) : والشاذ .

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوين : ١١١١ .

(٨) في الأصل : جميعهما .

بوقوفٍ على سماع ، لكن في الأسماء لا في الصفات .

* * *

وَفُعِّلَ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفَيْنِ نَحْوَ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ

ومثله الْفُعَّالُ فيما ذُكِّرَا وذان في المَعْلُ لَما نَدَرَا

فُعِّلَ وَفُعَّالٌ بناءً من أبنية الجمع ، يشتركان في الغالب في أحكام الجمع ، ولذلك قال حين ذكر « فُعِّلَ » : « ومثله الْفُعَّالُ » لكنهما يفترقان في بعضها فلذلك فرقهما على ما ستراه إن شاء الله .

فقوله :

« وَفُعِّلَ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ »

إلى آخره ، يعنى أنَّ هذا البناء من أبنية الجمع يُجمع عليه ما كان من المفردات على بناء فاعِلٍ أو فاعِلَةٌ ، وحقيقة فاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ أنه فاعِلٌ وموئنه بالهاء . وإنما يَبَيِّنُ هذا المعنى ؛ لأنه ليس كل ما له مؤنث من الصفات بالهاء أو غيرها يُجمع على ما يُجمع عليه المذكر ، ألا ترى إلى ما تقدّم قبل هذا في « فَعَلَةٌ » و « فَعْلَةٌ » جمع فاعل كيف قيّده بالتذكير على ما سبق التنبيه عليه ؟ فلأجل هذا نبّه على التأنيث بالهاء هنا . وإلاّ فقد يقول مَنْ نظَرَ ببادئ الرأي : ما باله أتى بالمؤنث وكان ذِكرُ المذكر في الحكم يُجزئ عن المؤنث ؟ والجوابُ ما ذكر .

ثم قيّد كونَ فاعِلٍ وَفَاعِلَةٍ يُجمعان هذا الجمع قياساً بثلاثة أوصاف :

أحدها : كونهما وَصْفَيْنِ ، فَإِنَّ فاعلاً كما تقدم على قَسْمَيْنِ :
 اسم نحو : كاهل وغارب ، والعافية والعاقبة ، وليس مما يُجْمَعُ على
 فُعْلٍ ، وصفة / نحو ما مثَّل به من عاذل وعاذلة - والعاذلُ : اللائمُ ، [٢٧٢]
 يقال : عَذَلَهُ يَعْذِلُهُ عَذْلاً - بالإسكان - أي : لأمَّهُ ، والاسم العَذْلُ
 - بالفتح - فإذا كان فاعل وفاعلة وصفين فحينئذ يصلحان للجمع على
 فُعْلٍ .

والثاني : كون الصفة لم تستعمل استعمال الأسماء ، وإنما بقيت
 على أصلها من الوصفية ، فإن كان قد استعملت استعمال الأسماء لم
 تُجمع قياساً على فُعْلٍ كصاحب وصاحبة ، وفارس وامرأة فارسة .
 والذي دلَّ من كلام الناظم على هذا تمثيُّله بعاذلٍ وعاذلة ، فإن عاذلاً
 صفة محضة لم تجرِ الأسماء .

والثالث : ألا تكون الصفة معتلة اللام ، وسواء أكانت صحيحة
 العين أم معتلتها لا مبالاة بالعين ، وإنما المبالاة باللام ، فإنها إن كانت
 كذلك لم تُجمع على فُعْلٍ إلا نادراً ، وذلك قوله :
 وذاك في المعتلِّ لأمَّا نَدْرًا

أي : الجمعُ على فُعْلٍ أو فُعَّالٍ ، وإذا اجتمعت هذه الأوصاف
 الثلاثة جاز على مقتضى كلام الناظم أن يُجمع قياساً ، وذلك نحو
 قولك : شاهدُ المصرِ وشُهَدٌ ، وبازلٌ وبُزَلٌ^(١) ، وشاردٌ وشُرَدٌ ، وسابقٌ

(١) البازل من البعير : ما بزل نابه أي : طلع ، وذلك في السنة الثامنة أو التاسعة .

وسَبَقَ ، وقَارَحَ^(١) وقُرَّحَ ، وضَارَبَ وضُرِبَ .

ومثال المعتل العين : غَائِبٌ وَغُيِبَ ، وَصَائِمٌ وَصُومَ ، وَنَائِمٌ وَنُومَ ، وَعَائِدٌ وَعُوِدٌ ، وَنَائِحٌ وَنُوحٌ ونحو ذلك ، وكذلك فاعلة في ذلك كله ، قال سيبويه بعد ما ذَكَرَ حَكَمَ فَاعِلٍ فِي فُعْلٍ : « وَإِذَا لَحِقَتْ الْهَاءُ فَاعِلًا لِلتَّائِيثِ كُسِرَ عَلَى فَوَاعِلَ ، قَالَ : وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ صِفَةً لِلْمَوْثِ وَلَمْ تَكُنْ فِيهِ هَاءُ التَّائِيثِ وَذَلِكَ حَوَاسِرُ^(٢) وَحَوَائِضُ . قَالَ : وَيَكْسِرُونَهُ عَلَى فُعْلٍ نَحْوُ : حَيْضٍ ، وَحُسْرٍ ، وَمُخَضٍّ ، وَنَائِمَةٍ وَنُومٍ ، وَزَائِرَةٍ وَزُورٍ^(٣) .

ثم أخذ يُلْحَقُ فُعَلًا بِفُعْلٍ فِي هَذَا الْحَكْمِ ، فَقَالَ :

ومثله الفُعَالُ فِيْمَا ذُكِرَا

يعني أن الفُعَالِ من أبنية الجموع مثل الفُعْلِ في أنه يكون جمعاً لفاعل لكن للمذكر خاصة ، فيخرج عن ذلك الحكم فاعلة - بالهاء - فلا يكون فُعَالٌ جمعاً له قياساً . ولم يذكر سيبويه ذلك في المَوْثِ بالهاء ، وإنما ذكر فُعَلًا وفَوَاعِلَ خاصة بعدما ذَكَرَ للمذكر زيادة

(١) في الأصل و(أ) : فارح وفرح ، وهو تصحيف ، فلم نجد فُعَلًا في جمع فارح ، والقارح من ذي الحافر : ما استتم السنة الخامسة وسقطت سنة .

(٢) في النسخ : اللام ، وهو سهو .

(٣) في الأصل : حواسد ، وهو تحريف .

(٤) الكتاب ٦٣٢/٣ - ٦٣٣ .

عليهما فُعَلًا فقال : ويكسرونه أيضاً على فُعَال - يعني فاعلاً - وذلك قولك : سُهِدَ ، وَجُهِلَ ، وَرُكِّبَ ، وَغُرِّضَ ، وَزُوَّارٌ ، وَغِيَابٌ . قال : « وهذا النحو كثير^(١) » انتهى .

فإن جاء في المؤنث فُعَالٌ فقليل نحو: امرأةٌ صَادَّةٌ من نِسوةٍ صُدَّادٍ.

[٢٧٣]

/ قال القطامي^(٢) :

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِي غَيْرَ صُدَّادٍ

وإلى هذا أشار بقوله في التسهيل^(٣) : « وشاركه فُعَالٌ قياساً في المذكر وسماعاً في المؤنث .

هذا بيان كلامه على الجملة إلا أنَّ فيه شيئاً ، وذلك أنَّ فاعلاً الصِّفَّةَ المحضة على قسمين : صفةٌ لمذكر نحو: عاذِلٌ وضاربٌ ، وصفةٌ (للمؤنث . وصفة^(٤)) المؤنث على قسمين : ما كانت فيها الهاء ، وما لم تكن فيها الهاء ، فأما ما كانت فيها الهاء فكلامُهُ عليها صحيحٌ ، وإياها عني بمفهوم قوله :

(١) الكتاب ٦٣١/٣ .

(٢) ديوانه : ٧٩ من قصيدة مطلعها :

ما اعتاد حب سليمي حب معتاد ولا تقضى بوادي دينها الطادي

والبيت في المساعد ٤٣٧/٣ ، والأشعوني ١٣٣/٤ .

(٣) التسهيل : ٢٧٤ .

(٤) سقط من (أ) و(س) .

ومثله الفُعال فيما ذُكِّرا

أي فيما كان صفة بغير هاء ، و(الذي^(١)) دلّ على هذا القصد من كلامه قوله أوّلاً :

وفُعِّلَ لفاعلٍ وفاعِلَةٌ

فأتى بقسمي المذكر والمؤنث ، فلا بد أن يكون قوله هنا : «
وفيما ذُكِّرا » أي: فيما لم تكن فيها الهاء ، ويدخل إذا ما كان صفة
للمؤنث بغير هاء تحت فاعل المذكر ؛ لأنه مذكّر اللفظ ، فيقتضي أن
نحو: حائض ، وطامث ، وحاسر ، وماخض مما جاء للمؤنث بغير هاء
يُجمع على فُعِّلَ وفُعِّلَ قياساً . وذلك غير صحيح ؛ لأنّ هذا لا يُجمع
على فُعِّلَ أصلاً ، وإنما حكمه حكم المؤنث بالهاء ، وإن فُرِضَ هذا
القسم غير داخل تحت المذكر ، بقي حكم الصفة ناقصاً لسقوط قسم
من أقسامها ، وذلك إخلالٌ مع إيهامه الدخول في حكم مذكر^(٢) . ولا
يمكن أن يقال: إنه داخل تحت قسم المؤنث « اعتباراً بمعنى التأنيث فيه ،
وعلى ذلك يصحُّ ؛ لأن المؤنث إنما يُجمع على فُعِّلَ خاصّةً ؛ لأننا نقول:
هذا مخلٌ بتقسيمه الأول الذي دلّ عليه التمثيل ، لأن قوله :

وفُعِّلَ لفاعلٍ وفاعِلَةٌ

(١) سقط من (س) .

(٢) في (س) : ذكره .

في قوة أن لو قال : وفُعِّلَ لاسم الفاعل المذكر والمؤنث بالهاء ،
فلا يصح أن يرجع قوله : « فيما ذُكِّرَا » إلا إلى أحد القسمين
المذكورين ، وإلا تناقضَ نظم الكلام . وأيضاً فإن فاعلاً المراد به
المؤنث مذكَّرٌ عند سيبويه ، ألا تراه حين مثل قسم المذكر أتى
بحائضٍ وحِيضٍ ، ^(١) فقال : « ومثله من بنات الياء والواو التي هي
عينات : صائِمْ وصُومٌ ، ونائِمْ ونُومٌ ، وغائبٌ وغَيْبٌ ، وحائضٌ
وحِيضٌ ^(٢) » ، وذلك لأنه عنده جارٍ في التقدير على مذكَّر ، لأنه قدَّره
بقوله : شيءٌ حائضٌ ، لكنه قاصر عن المذكر المحض بكونه لا يُجمَعُ
على فُعَالٍ . فصار كلام الناظم هنا غيرَ محرَّر !
وقد يجاب عن هذا بأنه داخلٌ تحت حكم المؤنث إمَّا على أن
يكون قوله :

[٢٧٤]

/ وفُعِّلَ لفاعلٍ وفاعِلَةٌ /

لا يريد به خصوصية التأنيث بالهاء ، بل يُقدَّرُ كأنه قال :
للمذكَّر والمؤنث مطلقاً ، وإما على أن يريد خصوصية التأنيث بالهاء ،
لكن يكون قوله : « فيما ذُكِّرَا » لا يرجعُ إلى ما تقدَّم من التقسيم على
الخصوص ، بل يكون معناه : فيما كان مما تقدم لمذكَّر ، فيبقى ما

(١) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٢) الكتاب ٦٣١/٣ .

كان للمؤنث مما فيه الهاء أو لا هاء فيه منفرداً بفعلٍ . وأيضاً فإن حملنا قوله: « لفاعلٍ وفاعلةٌ » على وجه آخر من التفسير ، وهو أن يكون الأول يشمل ما جرى على المذكّر وما جرى على المؤنث بغير هاء ، والثاني ما جرى عليه بالهاء ، فكأنه قال : لفاعلٍ الذي ليس فيه هاء ، وفاعلة الذي فيه الهاء - لم يبق إشكالٌ ، لبقاء قوله : « فاعله » على أصله من التقييد بالهاء ، وهذا أولى ما يُحمل عليه كلامه .

وأما كون فاعلٍ المراد به المؤنث مذكراً عند سيبويه فذلك أمرٌ لفظيٌّ والمراد به المؤنث بلا شك ، فهو ذو وجهين ، ولذلك عومل معاملة المذكّر في الجمع على فُعَلٍ ؛ لأنه (جمع المذكور دون فواعل ، ومعاملة المؤنث في الجمع على فواعل لأنه ^(١)) (باب) ^(٢) فاعلة ، دون فُعَلٍ ، وإنما فُعَلٌ دخيلٌ فيه ، ولذلك يجعله بعضهم في حيزٍ القليل ، وإلى هذا المعنى أشار ابنُ الضائع في « شرح الجمل » ، وإذا ثبت هذا كان كلام الناظم صحيحاً مستتباً ، جارياً على ما ينبغي . وبهذا التفسير الأخير فسّر شيخنا القاضي أبو القاسم الشريف رحمه الله كلام التسهيل حيث قال ابن مالك ^(٣) : « وشاركه فُعَالٌ قياساً في المذكّر

(١) سقط من (س) ، ومكانه فيها : باب ، ونصها : لأنه باب فاعلة دون فُعَلٍ .

(٢) عن (س) .

(٣) التسهيل : ٢٧٤ .

وسماعاً في المؤنث ، بعد أن قال : « من أمثلة الكثرة فُعِلَ ، وهولفاعلٍ وفاعلةً وَصَفَيْنَ » . قال شيخنا : وقال : « قياساً في المذكر وسماعاً في المؤنث ، لأنه لو قال : « في الأول والثاني » فكان راجعاً إلى فاعلٍ وفاعلةً ، لأوهمَ أن فُعْلاً قياسٌ في فاعِلٍ سواء كان للمذكر أو للمؤنث . وليس كذلك ، فلذلك قيَّده بالتذكير والتأنيث » . هذا نصُّ كلامه في عرض المجموع ، وهو حسنٌ .

ثم قال الناظم :

وذا في المعلِّ لأمّا ندرا

ذان : إشارة إلى صيغ الجمعين ، وهما فُعِّلَ وفُعَّالٌ . يعني أن هذين الجمعَين قياسٌ في فاعِلٍ وفاعلةً مطلقاً ، سواء أكان معتلّ العين أم صحيحها أم مضاعفاً إلا المعتل اللام ، فإنهما فيه / نادران ، فلا [٢٧٠] يُجمع عليهما ولا على أحدهما قياساً ، وإنما القياس فيه ما تقدّم من فُعْلة نحو: غَزَاة ورُمَاة . وأشار بالنادر إلى ما جاء منه في السّماع على فُعِّلٍ أو فُعَّالٍ ، أما فُعِّلَ فقالوا : غَاَزَ وغُزِّي ، وعَاَفَ وعُفِّي ، قال تعالى : ﴿ أَوْ كَانُوا غُزًى ﴾ ^(١) . وقال ابن مقبل ^(٢) :

(١) من الآية : ١٥٦ من سورة آل عمران .

(٢) ديوانه : ١٥٣ ، وفيه :

ولا أشتكي العُفَى ولا يخدموني

وحده يجلبه : ذمه وعابه .

ولا أَشْنَيْتُمُ الْعُقَى وَلَا يَجْدِبُونِي إِذَا هَرَّ دُونَ اللَّحْمِ وَالْفَرْثِ جَاوِزَةً
والعافي هنا: الذي يُلْمَ بك، والعافي أيضاً: الدارس جُمِعَ (على)^(١)
عُقَى .

وحكى الشَّلوِّين عن المفضَّل بن سلمة^(٢): أنه لم يأت من فاعِلٍ
المعتل اللام على فُعَلٍ إِلَّا ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ: هَابٍ^(٣) وَهَبِي ، وَغَازٍ وَغَزَى ،
وَعَافٍ وَعُقَى . وزاد أبو علي القالي^(٤): الْجُلَّى جمع جَالٍ^(٥) .
وأما فُعَالٌ فقالوا: جانٍ ، للذي يَجْرُ الذَّنْبَ ، والجمعُ جُنَاءٌ^(٦) .
وغازٍ وَغَزَاءٌ^(٧) بالمد . قال تأبط شراً ، أنشده الجوهري^(٨):

-
- (١) سقط من الأصل .
(٢) لعل هذه الحكاية في كتاب المقصور والمدود للمفضل . انظر الإنباه ٣/٣٠٦ .
(٣) الهابي من النجوم : ما استتر بالهباء ، وهو التراب .
(٤) هذا في كتابه المقصور والمدود ، ولم ينشر بعد ، وراجع عققه الدكتور أحمد
هريدي، فأفادني بصواب ما أثبت .
(٥) هذا وفي الكتاب ٤/٤٨ جمع خامس وهو : بُدَّى جمع بادٍ .
(٦) ذكر سيبويه هذا الجمع في كتابه ٤/٤٨ .
(٧) في حاشية (أ) عنده : « ومثله صارٍ وهو الملاح ، والجمع صُرَاءٌ » . وانظر
الصحاح: صرى .
(٨) الصحاح (غزا) . والسُرَّةُ : الجماعة ينسَلُون من المعسكر فيغيرون ويرجعون .
والخشخاش : الجماعة عليهم سلاح ودروع . والرَّجُلُ : اسم لجمع الراحل
الماشي على رحليه . والهيفل : الجيش الكثير ، والجماعة المتسلحة .

فِيَوْمًا بَغْزَاءٍ وَيَوْمًا بِسُورَةٍ وَيَوْمًا بِخَشَاشٍ مِنَ الرَّجُلِ هَيَّضَلٍ

* * *

فَعَلَّ وَفَعَّلَهُ ، فِعَالٌ لهما وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ اليَا مِنْهُمَا
وَفَعَّلَ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ
أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلٍ ذُو التَا وَفَعَّلَ مَعَ فَعِلٍ فَاقْبَلِ
وَفِي فَعِيلٍ وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَزَذَ كَذَاكَ فِي أَثْنَاهُ أَيْضاً أَطْرَذَ
وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أَنْثَيْنِيهِ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا
وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ وَالزَّمَنَةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَقِي

بناء فِعَالٍ - بكسر الفاء - من الجموع التي كَثُرَ استعمالها وجمع عليها كثير من الأبنية كبناء مفاعل ومفاعيل في بابهِ . وقد ذَكَرَ الناظم هنا من أبنية المفردات التي تجمع على فِعَالٍ ثلاثة عشر بناءً ، وذلك مما يجمع قياساً أو قريباً من أن يكون قياساً لشهرته في السماع وكثرته :

البناء الأول : فَعَلَّ ، بفتح الفاء وإسكان العين .

والثاني : فَعَّلَهُ ، وهو الأول بزيادة هاء ، وذلك قوله :

فَعَلَّ وَفَعَّلَهُ فِعَالٌ لهما

أي : إن فِعَالاً من أبنية الجموع يجمع عليه هذان البناءان ، يعني قياساً ، لأنه إنما يطلق ، جواز الجمع إذا كان قياساً ، لكن شَرَطَ (في) ^(١)

(١) عن (س) .

كونه قياساً شرطاً واحداً ، وهو ألا يكون واحد منهما مُعْتَلَّ العين بالياء، فإنه إن كان كذلك لم يجمع قياساً على فِعَال ، ودل على هذا الشرط إخبارُهُ بقلَّة السماع في جمعهما على فِعَالٍ بقوله :

وقلَّ فيما عينه الياء منهما

أي : قلَّ السَّماع / فيما كان من فَعَلٍ أو فَعْلَةٍ معتل العين بالياء ، [٢٧٦]

فلا يجوز أن يقال في يَيْت : يَيْات^(١) ، ولا في غَيْب : غِيَاب ، ولا في غَيْث : غِيَاث إلا ما ندر ، فمما ندر في فَعَلٍ قولهم في ضَيْفٍ : ضِيَّاف .

أنشد الفارسي في التذكرة^(٢) :

أنا^(٣)رُ أبينا غير أن ضيَّافَهُ قليلٌ وقد يُؤوَى إليها فيكثُرُ

هكذا أنشده بالياء^(٤) ، ثم قال : أضمر ما دلَّ عليه الضياف لا الجمع الذي هو الضياف .

(١) سقط من (س) .

(٢) البيت لأبي دؤاد ، وهو في ديوانه : ٣١٤ ، وفي كتاب الشعر لأبي علي ٥٢٣/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٨٥٠ غير منسوب .

(٣) كذا في نسخنا : أنا^(٣)ر ، وفي كتب التخريج : أنا^(٣)ر . ولا غللك أن تعدل إلى ما أثبت فيها ، فبيت أبي دؤاد بيتٌ وحيد لم يشفع بسابق ولا لاحق .

(٤) وفي كتاب الشعر : « فأما قوله (يكثُر) ففاعله الضيف ، كأنه أضمر ما يدل عليه

الضياف ، لا الجمع الذي هو الضياف . وقد يكون ضيف للكثير . وفي التنزيل :

﴿هُوَ لَاَ ضَيْفِي﴾ ، فيجوز أن يكون رده إلى الواحد الذي هو الأصل ؛ لأن الأصل

مفرد ... » .

ومما قلَّ في «فَعْلَة» قولهم : ضَيَّعَ وَضَيَّاعٌ ، وَعَيَّيْتُ وَعَيَّابٌ . وهذا على ما قاله^(١) الناظم قليلٌ ، وإنما لم يستتب فِعَالٌ في فَعْلٍ اليائيِّ العين لأنه لما كان فِعَالٌ وفُعُولٌ شريكين في فَعْلٍ الصحيح العين ، كما سيذكره الناظم ، وانفرد فَعْلٌ من ذوات الواو بفِعالٍ ؛ لثقل فُعُولٍ فيه لو قلنا في ثوب : ثُرُوبٌ ، مثلاً - أفردوا - فَعَلًا أخاه من ذوات الياء بفُعُولٍ أخِي فِعَالٌ ؛ لأنهم لو أجازوا في بنات الياء البناءين معاً لَغَلَبَ أحد الأخوين على الآخر ولم يتعادلا ، فكأنهم عَوَّضُوا فِعَالًا في ذوات الواو من فُعُولٍ لمكان الثقل ، وعوضوا فُعُولًا في ذوات الياء^(٢) من فِعالٍ لضربٍ من الموازنة بينهما ، وهذا معنى تعليل سيبويه^(٣) ، وما عدا ما ذكره الناظم مما كان على فَعْلٍ أو فَعْلَة فإنه يجمع على^(٤) فِعَالٍ قياساً ، كان مضاعفاً أو معتل اللام ، أو غير ذلك ، سواء أكان اسماً أم صفة ، إذ لم يقيد بناء منهما باسمية ولا وصفية ، فتقول في فَعْلٍ في الاسم : كَعْبٌ وَكِعَابٌ ، وَكَلْبٌ وَكِلابٌ ، وَكَبْشٌ وَكِبَاشٌ ، وَفَرَخٌ وَفَرَآخٌ . والمضاعف : صَكٌّ وَصِكَآكٌ ، وَضَبٌّ وَضِبَابٌ ، وَبَتٌّ وَبِتَاتٌ . والمعتل العين بالواو : حَوْضٌ وَحِيَاضٌ ، وَسَوَاطٌ وَسِيَاطٌ ، وَثُوبٌ

(١) في الأصل : قلله .

(٢) في (س) الواو ، وهو سهو .

(٣) الكتاب ٥٨٩/٢ .

(٤) في (أ) و(س) قياساً على فِعالٍ .

(٥) في الأصل و (أ) : صب وصباب ، بالصاد المهملة ، وهو تصحيف ؛ لأن الحديث عن فعل الاسمية لا الوصفية .

وَيْثَابٌ . والمعتل اللام : ظبي وطيء ، ودَلَوْ ودِلَاءٌ ، وَحَقَرُوْ^(١) وَحِقَاءٌ .
وأَمَّا الصفة فنحو : فَسَلَّ وِفْسَالٌ ، وَصَعَبٌ وَصِعَابٌ ، وَعَبَلٌ وَعِبَالٌ ،
وَجَذَلٌ وَجَذَالٌ .

وتقول في « فَعْلَةٌ » : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ ، وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ .
والمضاعف نحو : سَلَّةٌ وَسِلَالٌ ، وَدَبَّةٌ^(٢) وَدِبَابٌ . والمعتل اللام : غَلَوَةٌ^(٣)
وَعِلَاءٌ ، وَطَبِيَّةٌ وَطِبَاءٌ ، وَحَظْوَةٌ^(٤) وَحِطَاءٌ ، قال أبو صغصعة
العامري^(٥) :

إلى ضَمَرٍ زُرْقٍ الْعُيُونُ كَانَهَا حِطَاءٌ غِلَامٍ لَيْسَ يُخْطِئِينَ / مُهْرًا^(٦)
وَعَجْوَةٌ وَعِجَاءٌ ، وَخَطْوَةٌ وَخِطَاءٌ ، قال امرؤ القيس^(٧) :
لَهَا وَثَبَاتٌ كَوَثِبَ الطَّبَاءُ فَوَادٍ خِطَاءٌ وَوَادٍ مَطَرٌ

(١) الحقو : ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخلف .

(٢) الدَّبَّة : الموضع الكثير الرمل .

(٣) الغَلَوَةُ : مقدار رمية سهم .

(٤) الحَظْوَةُ : ما لا ريش له من السهام .

(٥) البيت في اللسان عن ابن بري في رسم (حظا) .

(٦) في الأصل : مِرا ، ورسم في (س) : مِراء ، وفي (أ) : مَبْرَأ ، ولم يتبين لي المراد

منه، والمثبت عن اللسان ، وفيه في رسم هراً : « أهرأ فلان فلاناً : إذا قتله » ،

وكان المعنى : أن هذه العيون أو السهام لا تخطئ المقتل .

(٧) ديوانه من قصيدة مطلعها :

أحار بن عمرو كَأَنِّي خَمِيرٌ ويعدو على المرء ما يَأْتِيرُ

واللسان (خطا) ، وفيه : « قال ابن بري : أي تخطو مرة فتكف عن العدو ،

وتعدو مرة عدواً يشبه المطر » .

وأما الصفة فحَدَلَةٌ^(١) وخِدَالٌ ، وفَسَلَةٌ^(٢) وفَسَالٌ ، وعَبَلَةٌ وعِبَالٌ ،
وكَمْشَةٌ^(٣) وكِمَاشٌ ، وجَعْدَةٌ وجِعَادٌ .

البناء الثالث مما يجمع على فِعَالٍ : فَعَلٌ - بفتح الفاء والعين -
وذلك قوله :

وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ

أي : إنه جَمَعَ له في القياس ، ولم يقيد باسمية ولا وصفية ، فدل
أن عنده على إطلاقه في الأسماء والصفات ، لكن شَرَطَ فيه شرطين :
أحدهما : ألا يكون معتلاً اللام ، وذلك قوله :

ما لم يكن في لامه اعتلالٌ

فإنه إذا كان معتل اللام لم يجمع على فِعَالٍ قياساً ، فلا تقول في
فَتَى: فِتَاءٌ ، ولا في رَحَى: رِحَاءٌ ، ولا في قَفَا: قِفَاءٌ ، وإنما قياسه في
الكثير فُعُولٌ ، على ما سيذكر .

والثاني : ألا يكون فَعَلٌ مضاعفاً ، وذلك قوله : « أَوْ يَكُ
مُضْعَفًا » . و« يَكُ » معطوف على « يَكُن » الأول ، أي: ما لم يكن
مضاعفاً . وإذا أُطْلِقَ المضاعف في الثلاثي فإنما يطلق على ما تماثل عينه

(١) الخدل : الممتلئ التام ، يقال : غلام خدلٌ ، وامرأة خدلةٌ ، وساق خدلةٌ .

(٢) في (س) : وقيلة وقبال . وانظر الكتاب ٦٢٦/٣ .

(٣) الكمشة من الإناث : الصغيرة الضرع أو الثدي .

ولامه، فإذا كان كذلك لم يجمع قياساً على فِعَال ، فلا تقول في طلل: طلال ، ولا في لَبَب : لِبَاب ، ولا نحو ذلك ، إذ لم يجاوزوا به الأفعال نحو : طَلَلٍ وأَطْلَالٍ ، كما لم يجاوزوا الأقدام والأرسانَ بِقَدَمٍ^(١) وَرَسَنِ . فإذا اجتمع الوصفان قيس فِعَال على مقتضى كلامه ، فتقول في الاسم: جَمَلٌ وَجَمَالٌ ، وَجَبَلٌ وَجِبَالٌ ، وَحَجَرٌ وَحِجَارٌ ، وَدَارٌ وَدِيَارٌ . وفي الصفة : حَسَنٌ وَحِسَانٌ ، وَسَبَّطٌ^(٢) وَسِبَاطٌ .

البناء الرابع : فَعْلَةٌ - بالهاء - وذلك قوله : « ومثلُ فَعَلٌ ذُو التَّاء » ، يعني أنه مثله في الجمع على فِعَال قياساً ، كان اسماً أيضاً أو صفة ، فالاسم نحو : رَحْبَةٌ وَرِحَابٌ ، وَرَقَبَةٌ وَرِقَابٌ ، وَأَكَمَةٌ وَإِكَامٌ ، وَنَاقَةٌ وَنِيَاقٌ . قال^(٣) :

أَبْعَدُكُنَّ اللَّهُ مِنْ نِيَاقٍ

إِنْ لَمْ تُنَجِّنِي مِنَ الْوَنَاقِ

والصفة نحو : حَسَنَةٌ وَحِسَانٌ ، هو جار عند سيبويه مَجْرَى مَا لَا هَاءَ فِيهِ^(٤) .

(١) في (س) : لعدم ، وانظر الكتاب ٥٧١/٣ ، ٥٧٢ .

(٢) السَّبَّطُ من الرجال : الطويل ، وتسكن عينه وتكسر : سَبَّطٌ وَسَبِيطٌ .

(٣) في الأصل : وقال . والبيتان للقلّاخ بن حَزْنٍ ، وهما في النوادر : ٣٤٨ ، والتكملة : ١٥٦ .

(٤) قال سيبويه ٦٢٧/٣ عند حديثه عن فَعَلٌ : « وجميع هذا إذا لحقته الهاء كسّر فِعَالٌ » وقال في ٦٢٨/٣ : « وأما ما جاء على فَعِيل الذي جمعه فِعَالٌ فإذا لحقته الهاء للتأنيث كُسّر على فِعَالٍ ، كما فُعِلَ ذلك بفَعْلٍ » .

البناء الخامس : فُعْلٌ - بضم الفاء - وهو معطوفٌ على قوله :
« ذو التاء » ، أي : ومثل فَعَلٍ في الجمع على فِعَالٍ قياساً فُعْلٌ ، وذلك :
قُرْطٌ وقِرَاطٌ ، وَجُمْدٌ وِجَمَادٌ ، وفي المضاعف : عُشٌّ وعِشَاشٌ ،
وخصٌّ وخِصاصٌ ، وَقُفٌّ وقِفَافٌ ، وخُفٌّ وخِفافٌ .

البناء السادس : فِعْلٌ - بكسر الفاء - وذلك قوله : « مع فعل » ،
/ أي : هو مثل فَعَلٍ أيضاً في الجمع على فِعَالٍ أيضاً نحو : ذئب [٢٧٨]
وذئابٌ ، وبئر وبئارٌ ، وزِقٌ وزقاقٌ ، وريح ورياحٌ ، وجِرْوٌ وجِراءٌ ،
ونِهْيٌ ونِهْياءٌ .

وقوله : « فاقبل » ، أي : فاقبل^(١) هذا كله في القياس ، لا توقفه
على السماع .

(١) في النسخ : وحند وحناد ، ولم أحد هذا الجمع ، ولعله من التحريف الذي منشؤه
السمع . وقد ذكر سيبويه جمع حند ٥٧٦/٣ فقال : « أحناد وحنود » ، ثم مثل
لجمع فُعْلٍ على فِعَالٍ فذكر : « جمد وأجماد وجماد » ، وأحسب أن الشاطبي كان
ينقل من أمثلة الكتاب ، فما ذكره من الأمثلة بعد ذلك منقول عنه . والجُمْدُ :
الصلب المرتفع من الأرض .

(٢) القُفُّ : القصير .

(٣) الجرو - مثلثة الفاء - : الثمر أول ما ينبت ، والصغير من ولد الكلب والأسد
والسباع .

(٤) النُهْيُ : الموضع له حاجز يمنع الماء أن يفيض منه ، والغدير .

(٥) في (س) : اقبل .

البناء السابع : فَعِيل بمعنى فاعل ، وذلك قوله :

وفي فَعِيلٍ وصفٍ (فاعلٍ) ^(١) وَرَذَ

ضمير « ورد » عائد على فَعَالٍ ، يعني أن فِعَالاً ورد من كلام العرب في فَعِيلٍ وصف فاعل ، أي : في جمعه . وقوله : « وصفٍ فاعل » يريد الوصف الجاري على الفاعل في المعنى لا على المفعول كالطويل والقصير لا كالقتيل والجريح ، فإن ذلك لا يجمع على هذا قياساً ، فإن جاء كذلك فشاذ نحو : فَصِيلٌ وفَصَالٌ ، وَجَذِيذٌ وَجِذَازٌ ، وقرأ علي بن حمزة الكسائي : ﴿ فَجَعَلَهُمْ جِذَازًا ﴾ ^(٢) بكسر الجيم جمع جَذِيذٍ بمعنى مجذوذ . وهذا قليلٌ . فإذا كان بمعنى فاعل قلت في كريم : كِرَامٌ ، وفي طويل : طِوَالٌ ، وفي قصير : قِصَارٌ ، وفي كبير : كِبَارٌ ، وفي صغير : صِغَارٌ ، وفي مريض : مِرَاضٌ ، وفي شديد : شِدَادٌ ، وفي جديد : جِدَادٌ ، وفي بطيء : بَطَاءٌ ، قال بشر ^(٣) :

وقد أضحت جبالكم رثاءً بَطَاءُ الوصل قد خَلَقَتْ قُواها
وَبَرِيءٌ وَبِرَاءٌ ، قال الحطيئة ^(٤) :

-
- (١) سقط من الأصل و(أ) .
(٢) من الآية ٥٨ من سورة الأنبياء ، وانظر الإقناع لابن الباذش ٧٠٣/٢ .
(٣) هو بشر بن أبي خازم ، والبيت في ديوانه ص : ٢٢٢ من قصيدة مطلعها :
أُتَعَرَفُ مِنْ هَنِيْدَةٍ رَسْمِ دَارٍ بَخْرَجَى ذَرْوَةَ فُلْإِ لَوَاهَا
(٤) ديوانه من قصيدة مطلعها :
أَلَا أَبْلَغُ بَنِي عَوْفِ بْنِ كَعْبٍ وَهَلْ قَوْمٌ عَلَى خُلُقٍ سَوَاءٍ

فإن أباهم الأدنى أبوكم وإن صدورهم لكم براء

وقوله : « ورد » لا يُعطي زيادة على أن ذلك وارد من كلام العرب، مسموع منها ، فهو مسكوت عن جريان القياس فيه ، وقد أجرى فيه القياس في التسهيل^(١) ، وعلى ذلك جرى غيره من النحويين . ولعله يريد بقوله : « ورد » أنه ورد القياس فيه عن النحويين ، كأنه قال : ورد هذا الجمع قياساً في فعل . بمعنى فاعل عن النحويين . وهو بعيد ولكنه أولى من أن يكون أحال فيه^(٢) على السماع ، (إذ عاداته في الغالب أنه لا يحيل على السماع)^(٣) ، إلا فيما يكون عدم قياسه ممكناً أو متنازعا فيه ، وقد مضى من ذلك مواضع ، كما أنه إذا أطلق لفظ الشهرة فإنه توقف فيه عن القطع بالقياس . وهذا الموضع ليس من ذلك لكثرته في السماع ، ولتصريح النحويين بالقياس فيه ، قال سيبويه^(٤) : « وأما ما كان فعِلاً فإنه يكسر على فعلاء وعلى فعّال » . ثم مثل ذلك ، ثم قال : « فأما ما كان من هذا مضاعفاً / فإنه [٢٧٩] يكسّر على فعّال كما كُسّر غير المضاعف » . ثم مثله ، ثم قال :

(١) التسهيل : ٢٧٣ .

(٢) في (س) : به .

(٣) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٤) أقوال سيبويه في الكتاب ٣/ ٦٣٤ - ٦٣٥ .

«وأما ما كان من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات فإنه لم يكسّر على فُعلاء ولا أفعلاء ، استغنوا^(١) عنهما بفِعَال ، لأنه أقل مما ذكرنا » . ثم مثله ، وعلى هذا النحو جرى غيره .

البناء الثامن : فَعِيلَة بمعنى فاعلة ، وهو أنثى فَعِيل الذي أشار إليه بقوله :

كذلك في أنثاه أيضاً اطْرُدْ

فالضمير في « أنثاه » عائد على فَعِيل المذكور ، وضمير « اطرد » عائد^(٢) لِفِعَال ، أي : اطرد فِعَالً جمعاً لأنثى فَعِيل ، وذلك نحو كريمة وكرام ، وظريفة وظِراف ، وطويلة وطِوال ، وقصيرة وقِصار ، وصغيرة وصِغار ، ونحو ذلك . وكذلك المضاعف والمعتل العين ، قال سيبويه^(٣) : « وإذا لحقت الهاء فَعِيلاً للتأنيث فإن المؤنث يوافق المذكور على فِعَال ، وذلك صبيحة وصباح ، وظريفة وظِراف » .

البناء التاسع : فَعْلَان - بفتح الفاء - وذلك قوله :

وشاع في وصفٍ على فَعْلَانَا

يعني أن بناء فَعَال شاع فيه وكَثُرَ أن يجمع عليه بناء فَعْلَان إذا

(١) في طبعة الكتاب : « واستغنى عنهما » .

(٢) ليست في (أ) و(س) .

(٣) الكتاب ٦٣٦/٣ .

كان من الصفات ، ولذلك قال : « في وصف » فإنه إن كان من الأسماء نحو السَّعْدَانِ والضَّمْرَانِ^(١) لم يكن هذا الجمع قياساً . وإنما قال : « وشاع » مع أنه عنده في التسهيل^(٢) وعند غيره قياس^(٣) ، وعادته في مثل هذا الإطلاق ألا يَرْتَهِنَ في النقل فيه إذا كانت كثرته لا تبلغ أن يُقْطَعَ معها بالقياس ، لأنه - والله أعلم - رأى كثيراً من الصفات على فَعْلَان لا تجمعها العرب على فِعَال ، كسَكْرَان لا يقال فيه : سِكَار ، وَغَيْرَان وَحَيْرَان وَخَزَيْرَان ، لا يقال فيه : غِيَار ولا حِيَار ولا خِزَاء . فهذه وأمثالها ألفاظ مشهورة مع أنه لم يسمع فيها فعال . فقد يقصد التنبيه على هذا ، ولكن النحويين جعلوه قياساً كغيره ، ولا يبعد أن يطلق لفظ الشيعاء ويريد ما يستلزمه من إطلاق القياس ، لأن القياس أصله شيعاء السماع ، والله أعلم .

وفَعْلَان الذي ذكره مشترك لما كان له فُعْلَى ، ولما كان له فَعْلَانِيَّة ، فمثال الأول: عَجَلَان وَعِجَال ، وَعَطَشَان وَعِطَاش ، وَغَرْنَان وَغِرَاث . ومثال الثاني : نَدْمَان وَنَدَام ، وَخَمَصَان - بالفتح - وَخِمَاص ، والأشهر خُمَصَان بالضم .

(١) الضمران : واد ، ونبت من دِقِّ الشجر .

(٢) التسهيل : ٢٧٣ .

(٣) - في (س) : قياساً .

البناء العاشر والحادي عشر : فَعْلَانَة / وَفَعَلَى ، وهما مؤنثا [٢٨٠]

فَعْلَان، وذلك قوله : « أَوْ أَثْنَيْتُهُ » يعني أَثْنَيْتُ فَعْلَانَ ، لأن فَعْلَانَ يستعمل على وجهين ، مصروفاً وغير مصروف ، فالمصروف هو الذي مؤنثه بالهاء ، (جرى مجرى ضارب وضاربة ، وغير المصروف هو الذي مؤنثه فَعَلَى) ^(١) جرت ^(٢) الألف والنون فيه مجرى أَلْفِي حمراء . وكلا المؤنثين يجمع قياساً على فِعَال، قال سيبويه ^(٣) : « وَأَمَّا فَعْلَانُ إِذَا كَانَ صِفَةً ، وَكَانَتْ لَهُ فَعَلَى ، فَإِنَّهُ يَكْسَرُ عَلَى فِعَالٍ ، تَحْذِفُ ^(٤) الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي أَوَاخِرِهِ ، كَمَا حَذَفَتْ أَلْفُ إِنْثَاءٍ ^(٥) وَأَلْفُ رُبَابٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَجَلَانُ وَعِجَالٌ ، وَعَطَشَانُ وَعِطَاشٌ ، وَغَرَّثَانُ وَغِرَاثٌ » . قال ^(٦) : « وَكَذَلِكَ مُؤَنَّثُهُ » - يعني يجمع على فِعَالٍ أَيْضاً - « كَمَا وَافَقَ فَعِيلٌ فَعِيلَةً فِي فِعَالٍ » . انتهى . فتقول في عَطَشَى : عِطَاشٌ ، وفي عَجَلَى : عِجَالٌ . وكذلك سائر الأمثلة . وأما فَعْلَانَة فكذلك نحو : نَدْمَانَة وَنِدَامٌ ،

(١) سقط من (س) .

(٢) في (أ) : فجرت ، وفي (س) : فجرى .

(٣) الكتاب ٦٤٥/٣ .

(٤) كذا في الأصل و(أ) ، وفي (س) : بحذف ، ومثله في الكتاب .

(٥) في (س) : أنثاء ، وهو تصحيف ، يريد سيبويه أنهم حذفوا ألف رُبَى في جمعه

على رُبَابٍ ، وألف أنثى في جمعه على إِنْثَاءٍ . وانظر الكتاب ٦٠٩/٣ - ٦١٠ .

(٦) الكتاب ٦٤٥/٣ .

وَحُمُصَانَةٌ وَخِمَاصٌ ، حكمه أيضاً حكم المذكر ، قال سيبويه^(١) : «وقد قالوا في الذي مؤنثه تلحقه الهاء كما قالوا في هذا فجعلوه مثله» - يعني في فِعَالٍ - «وذلك قولهم : نَذْمَانَةٌ وَنَذْمَانٌ وَنَذَامٌ وَنَذَامِي» . ووجه هذا ما تقدم في فُعْلَانٍ فَعَلَى من الموافقة، كما وافق فَعِيلٌ فَعِيلَةٌ في فِعَالٍ أيضاً .

البناء الثاني عشر : فُعْلَانٍ - بضم الفاء - وذلك قوله : «أو على فُعْلَانَا» يعني أن فِعَالاً شاع أيضاً في فُعْلَانٍ إذا كان صفة ، فإن كان اسماً لم يجمع عليه نحو: دُكَّانٌ وَدُثْيَانٌ^(٢) ، فتقول في الصفة : خُمُصَانٌ وَخِمَاصٌ ، وكذلك في أنثاه ، ولا يكون إلا على فُعْلَانَةٍ نحو: خُمُصَانَةٌ وَخِمَاصٌ ، فلذلك قال : «ومثله فُعْلَانَةٌ» (وهو)^(٣) البناء الثالث عشر . واعلم أن فُعْلَانٍ هنا وجدته مضبوطاً بضم الفاء ، وهو محتمل أن يكون كذلك أو بكسرها ، والحكم في الجميع واحد ، لأن فِعْلَانٍ - بالكسر - يجمع على فِعَالٍ قياساً نحو : سِرْحَانٌ وَسِرَاحٌ ، وَضِبْعَانٌ وَضِبَاعٌ ، إلا أنه لم يقصده لأنه اسم غير صفة ، ولا مؤنث له على فُعْلَانَةٍ . وإنما ذكر هنا فُعْلَانٍ الصفة فيتعين الضم في الفاء بلا بُد .

(١) الكتاب ٦٤٦/٣ .

(٢) الذُبْيَان : بقية الوبر .

(٣) سقط من الأصل .

فإن قلت : إن الناظم منع صَرَفَ فَعْلان هنا وصَرَفَ^(١) فَعْلان أيضاً مع أن (فَعْلان)^(٢) هنا له اعتباران بحسب معناه ، اعتبار يصرف فيه موزونه كَنَدُمان ، واعتبار لا يصرف فيه كَسَكْران . وفُعْلان باعتبار موزونه / على وجه واحد ، وهو أن يصرف موزونه ، فلم [٢٨١] منع الصرف فيهما معاً ؟

فالجواب : أن ما فَعَل من منع الصرف هو الواجب ، وذلك أن الأمثلة الموزون بها إذا لم تنزل منزلة الموزون فهي أعلام مطلقاً ، ولذلك توصف بالمعرفة ، وتنصب بعدها النكرة حالاً ، وإذا كانت كذلك اعتبرت في أنفسها ، فإن كان فيها مانع من الصرف منعت ، وإلا فلا ، فلا تقول : فَعَلُ المعدول لا ينصرف . فتصرف فُعلاً وإن كان عبارة عن عُمَر مثلاً ، لأنه في نفسه لا مانع له إلا العلمية وحدها ، فكذلك فَعْلان في كلام الناظم وفُعْلان ، هما علمان مزيد آخرهما ألف ونون ، فصار حكمهما حكم سلمان وعثمان ، ولا اعتبار بفَعْلانة وفُعْلانة ؛ لأنهما ليسا بمؤنثيهما ؛ لأن ذلك إنما يكون في الصفات ، وقد صارت هذه أعلاماً .

(١) أي : ومنع صرف فَعْلان .

(٢) سقط من الأصل و(أ) .

وإنما تنزل الأمثلة منزلة الممثل بها إذا جعلت في موضعها ، كقولك :
هذا رجلٌ فَعْلان - إذا قصدت مذكر فعلى - وهذا رجل فَعْلان -
إذا قصدت مذكرٌ "فَعْلانة" - وهذا مبينٌ في أبواب ما لا ينصرف .
ثم قال :

... .. والزَّمَّةُ في نحو طويلٍ وطويلةٍ نفى

الضمير في « الزمه » عائدٌ على فَعَالٍ ، يعني أن فِعْلاً لازمٌ فيما
كان من الصفات على نحو طويلٍ وطويلةٍ ، مما هو صفةٌ معتل العين
بالواو على فَعِيلٍ أو فَعِيلَةٍ بمعنى فاعل وفاعلة . وقد تقدم له الكلام
على الصحيح العين وغيره . وإنما قصد ها هنا أن يتكلم على أن فِعْلاً
لازم في هذا النوع . ومعنى اللزوم فيه يحتمل أن يكون معناه أنه لا
يأتي لهما جمع تكسير على غير هذه البنية ، بخلاف ما تقدم من الأمثلة ،
فإنها قد يشارك فِعْلاً فيها غيره ، كما تقول في فَعْلٍ وفِعْلٍ : إنهما
يجمعان أيضاً قياساً على فُعُولٍ فتقول : كَعْبٌ وكُعُوبٌ ، وفُلُسٌ
وفُلُوسٌ ، وجِذْعٌ وجِذُوعٌ ، وعِرْقٌ وعُرُوقٌ . وكما تقول في فَعِيلٍ
الصفة ما عدا طويلًا وطويلة : إنه يجمع على فُعْلَاءٍ أيضاً نحو : حليم
وحُلَمَاءٌ ، وفقهه وفُقَهَاءٌ ، ونبيه ونُبُهَاءٌ ، وكريم وكُرَمَاءٌ ، وما كان

(١) في النسخ : مؤنث ، وهو سهو . ورسم عليها في الأصل : كذا .

نحو هذا فيشارك فِعَالاً فيها^(١) غيره ، فلهذا نَبَّه على هذا المعنى في طويل وطويلة ، ويعني أنه لا يتجاوز فِعَالٌ في كل فَعِيل وفَعِيلَة بمعنى فاعل وفاعلة إذا كانت / عينه وواً إلى جمع تكسير سواه . نَعَمْ يجوز أن [٢٨٢] يجمع جمع تصحيح إذا اجتمعت شروط التصحيح ، ولا كلام فيه هنا، بخلاف غيره مما هو من الصفات على فَعِيل فإنه يأتي أيضاً على فَعْلَاء أو أفعلاء ، كما يأتي في موضعه ، فلذلك نبه على اللزوم لفعال . ونظير طويل وطويلة قويم وقويمة تقول فيهما : قوام ، لا غير . وعلى هذا المعنى نبه أيضاً في التسهيل^(٢) بقوله : « ولم يجاوز^(٣) في نحو طويل وطويلة إلا إلى التصحيح » . وقال سيبويه^(٤) : « وأما من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات فإنه لم يكسر على فُعْلَاء ولا أفعلاء ، استغنوا عنهما بفعال ، لأنه أقل مما ذكرنا ، وذلك قولك : طويل وطوال ، وقويم وقوام » .

ويحتمل أن يكون مراد الناظم التنبيه على أن مثل طويل وطويلة لم تأت له العرب بجمع قلة إلا جمع التصحيح ، فيكون قصده مقصوراً

(١) في الأصل : فيهما ، وهو خطأ .

(٢) التسهيل : ٢٧٣ .

(٣) في (س) يجلوزه .

(٤) الكتاب ٦٣٥/٣ .

على التنبيه على جمع التكسير الموضوع للقلة ، وأنه لم يسمع في هذا النوع ، فلا ينبغي أن يجمع على غير فعال في القلة والكثرة إلا إن ذهبت مذهب جمع التصحيح بالواو والنون ، أو بالالف والتاء .

ويستشعر هذا من التسهيل ، وفي هذا النظم ما يدل عليه بقوله :
«تفي» ، أي : تَفِرُ^(١) بالمقصود حتى لا ينقصك منه مطلب ، لأن العرب وضعته للقليل والكثير ، فدلالته وافية بالغرض المقصود من القلة أو الكثرة ، ويكون هذا البناء من جملة ما نبّه عليه أول الباب بقوله :

وبعض ذي بكثرة وضعاً كُفي كارجلٍ والعكسُ جاء كالصُفي
فهذا من العكس الذي جاء . وقد تم الكلام على تفسير هذا الفصل على ظاهر كلامه فيه ، وبقي النظر فيه من جهة صحة ما قاله فيه :

فاعلم أن فيه - فيما يظهر - إخلالاً كثيراً بأحكام هذا الجمع الذي هو فعّال ، ومخالفة^(٢) لكلامه في التسهيل وكلام غيره من النحويين :
فأما البناء الأول ، وهو فعّل ، فلم يستثن من القياس فيه إلا يائي العين ، وأما في التسهيل^(٣) فاستثنى شيئين : اليائي العين ، واليائي الفاء

(١) في (س) : لقوله .

(٢) في (س) : تفي .

(٣) في (أ) : أو مخالفة .

(٤) التسهيل : ٢٧٢ .

نحو يَعْرِ^(١) ، قالوا : يَعَار ، وهو نادر ، فلا يقال^(٢) على قياسه في يَتَن^(٣) : يَتَان. بل نقول: لا يقال في كل ما كانت فاؤه ياء : على أي الأبنية كان ، فَيَقَاطُ في / جمع يَقُظ أو يَقْظَان نادر سماعاً ، وإنما ذلك لثقل [٢٨٣] الكسرة على الياء ، ولذلك يقول بعضهم : لم يأت في الكلام كلمة أولها ياء مكسورة إلا يَعَار وَيَقَاطُ خاصة .

فالحاصل أن اليائيَّ الفاء لا يجمع على فِعَال بوجه ، وكذلك لا يجمع أيضاً على فِعَل للعلّة المذكورة. وظاهر إطلاق الناظم الجواز فيهما .

وقد يجاب عنه بأن هذا لما كان نادراً وشاذاً في المفرد والجمع معاً لم يحتج إلى التنبيه عليه في الجمع لامتناعه لغة لا لامتناعه في الجمع خاصة .

وأما البناء الثاني ، وهو فَعْلَة ، فعليه فيه من الاعتراض أنه أخرج من القياس ما كان منه معتل العين بالياء ، لقوله بعد ما قدم فَعْلًا

(١) البعر : الشاة أو الجدي أو العناق - الأنثى من المعز والغنم من حين يولد إلى تمام الحول - يُشد ويربط عند زُبية الأسد أو الذئب ونحوهما ، ويغطي رأسه ، فإذا سمع الأسد صوته جاء في طلبه فوقع في الزُبية فأخذ ، والشاة أو الجدي ربط أو لم يربط .

(٢) في (أ) : فلا يقاس .

(٣) يَتَن في الأصل : أن تخرج رجلاً المولود قبل يديه . قال أبو علي : وربما سمي الولد يَتَنًا . انظر المخصص ١٩/١ .

وَفَعْلَةً:

وقلّ فيما عينه الياء منهما

وإخراجه عن القياس غير مستقيم ، وقد أدخله في القياس في التسهيل ، ونبه عليه بقوله ^(١) : « وَلَفَعْلَةً مطلقاً » يعني سواءً أكان معتل العين بالياء أم لا ، وكذلك يقول النحويون ، قال سيبويه ^(٢) : « وإذا كسّرتَ فَعْلَةً من بنات الياء والواو على بناء أكثر العدد كسّرتها ^(٣) على البناء الذي كسّرتَ عليه غير المعتل ، وذلك قولك : عَيْبة وعَيْبات وعِياب ، وضَيْعة وضَيْعات وضِياع ، وروضة وروضات ورياض ، وقوله : « على البناء الذي كسّرتَ عليه غير المعتل » يعني نحو صَحفة وصِحاف ، وقَصْعة وقِصَاع .

هذا (ما) ^(٤) قال في الاسم ، وكذلك ذكر في الصفة أن جميع ما لحقه الهاء من فَعْل يجمع على فِعَال نحو عِبْلة وعِبَال ^(٥) ، وغيره . ولم يستثن من ذلك يائي العين من غيره ، فالظاهر أن هذا التقييد من الناظم جرى على وَهْم لا على تحقيق ، والله أعلم .

(١) التسهيل : ٢٧٢ .

(٢) الكتاب ٥٩٣/٣ .

(٣) في (س) : كسرهما .

(٤) سقط من الأصل و(أ) .

(٥) الكتاب ٦٢٧/٣ .

وأما البناء الثالث ، وهو فَعَلٌ ، فالاعتراض عليه من وجهين :
أحدهما : أن ظاهر إطلاقه أن يكون قياس فِعَالٍ فيه في الاسم
والصفة معاً ، إذ^(١) لم يقيده باسمية ، ولأن ما قبله مطلقٌ في الاسم
والصفة . ولم ير ذلك في التسهيل ، بل قيد هذا الحكم بالاسمية فقال^(٢) :
« وَلِفَعْلٍ اسماً غير مضاعف ولا معتل اللام » .
فأخرج الصفة عن هذا الحكم ، وهنا أطلق القول ، فكلامه
منتقضٌ .

والجواب عن هذا : أن كلامه في هذا النظم أجرى على كلام
النحويين ، فإنهم (في ذلك)^(٣) يطلقون القول بالقياس في الاسم
والصفة على الجملة ، نص على ذلك سيويه وغيره ، وليس عندهم في
ذلك / خلاف فيما أذكر الآن ، وإنما الذي جاء مخالفاً لهم كلامه [٢٨٤]
في التسهيل ، ألا ترى كيف قال سيويه في الصفة^(٤) : « وأما ما كان
فَعَلًا فإنهم يكسرونه على فِعَالٍ كما كسروا الفعل ، واتفقا عليه كما
أنهما متفقان عليه في الأسماء » ثم مثل ذلك بحَسَانٍ وسِبَاطٍ وقِطَاطٍ .
وكذا قال غيره ، فلا اعتراض على الناظم هنا .

(١) في الأصل : إذا .

(٢) التسهيل : ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٣) سقط من (س) .

(٤) الكتاب ٦٢٨/٣ .

والوجه الثاني من الاعتراض : إطلاقه القول في استثناء المضاعف في الاسم والصفة معاً ، وأن فعلاً فيه قليلٌ فيهما أو معدوم ، وذلك ليس على إطلاقه ، وإنما يصح ذلك في الاسم خاصة ، حيث اقتصروا في تكسيره على أفعال نحو : فَنَنَ وأفنان ، وطلَّلَ وأطلال ، ولَبَّبَ^(١) وألباب . فلم يجاوزوه كما لم يجاوزوه في الأقدام والأرسان سماعاً من العرب . وأما الصفة فظاهر كلام سيبويه أن فعلاً قياسٌ فيه ، حيث أطلق في^(٢) أن فعلاً يجمع على فعال ، ولم يُقيِّدْهُ بعدم تضعيف^(٣) ، بل أتى بمثال منه في قاعدة الجواز ، وهو قَطَطٌ وقِطَاطٌ . فدلَّ بظاهره القريب من النص أن المضاعف مع غيره في فعال سواء في أنه قياسٌ ، وهو أيضاً لم يستثن معتلاً من غيره . فظاهره أنَّ فعلاً جارٍ في الجميع ، وعليه يدلُّ إطلاقه . وهو خلاف ما ذكره الناظم ، ومثل كلام سيبويه يأتي كلام النحويين ، وهو اعتراض ثالث على كلام الناظم . ووجه رابع من الاعتراض ، وهو أنه استثنى اعتلال اللام بقوله :

ما لم يكن في لامه اعتلال

ولم يستثن اعتلال العين ، فدلَّ أنه عنده مما يجمع على فعال قياساً . وليس كذلك . وفعلُ المعتل العين عند سيبويه وغيره على قسمين -

(١) اللب : موضع القلادة من الصدر .

(٢) في (س) : أطلق أن .

(٣) في (س) : التضعيف .

أعني الاسم دون الصفة - :

أحدهما : أن يكون مذكراً نحو: تاج وقاع . وهذا إنما يجمع في الكثير على فِعْلان نحو: قيعان وتيجان .

والثاني : أن يكون مؤنثاً كَنارٍ وساقٍ . وهذا أيضاً إنما يجمع في الكثير على فُعْل نحو: نُورٍ وسُوقٍ . ولم يذكر أحد منهم - فيما رأيت - أنه يجمع على فِعْال . وعلى هذا السبيل جرى في التسهيل . وهو مخالف لغيره كما ترى .

وأما البناء الرابع وهو فَعْلة ، فإنه جعله في الحكم مثل فَعَل العديم الهاء ، وقد تقدم له في فَعَلٍ حكمان ، أحدهما : عموم فِعْال له اسماً كان أو صفة ، والثاني : استثناء المعتل اللام والمضاعف .

فأما الحكم الأول فصحيح ؛ لأن « فَعْلة » في الصفة جمعها على فِعْال كَحَسَنَةٍ وَحِسَانٍ . وأما الحكم الثاني فغير صحيح ؛ لأنه لم / [٢٨٥] يستثن في كتاب التسهيل المضاعف ولا المعتل اللام ، بل جعل فِعْالاً جمعاً له على الإطلاق ، وسواءً " أكان مضاعفاً أم لا ، وسواءً أكان معتل اللام أم لا . وكذلك يقول غيره .

وأما البناء الخامس ، وهو فُعْلٌ ، فعليه فيه اعتراضان : أحدهما : أن ظاهره جريان القياس فيه في الاسم والصفة معاً ؛

(١) في (س) : سواء . دون واو .

إذ لم يقيد ذلك بالاسمية (ولا بالوصفية ، فيجري في ظاهره على حكم ما تقدم . وذلك غير صحيح ، وإنما يجمع قياساً الاسم لا الصفة ، وقد قيده في التسهيل^(١) بالاسمية^(٢)) ، ولا بد من ذلك ، لأن الصفة لا تجمع قياساً إلا بالواو والنون إن وجدت الشروط ، أو بالألف والتاء . وأما التكسير فلم يكسر إلا قليلاً ، حكى سيبويه^(٣) : مُرٌّ وأمرار . فلا يصح هذا الإطلاق على حال .

والثاني : أن الاسم أيضاً لا يقاس فيه فعلاً هكذا مطلقاً ، بل لا بد من اشتراط ألا يكون معتل العين ، وألا يكون معتل اللام ، فإنه إن كان معتل العين مثل: حوت وكوب وكوز لم يجمع على فعّال أصلاً ، وإنما يجمع على فعّالان في الكثرة نحو: حيتان وكيّزان . وإن^(٤) كان معتل اللام لم يجاوز أفعالاً نحو: مُدّي وأمداء ، نصّ عليه سيبويه وغيره ، بل المؤلف في التسهيل^(٥) في قوله : « ولاسم على فعّال أو فعّال ما لم يكن كمُدّي أو حوت » فهذا إخلال كما ترى .

وأما البناء السادس ، وهو فعّال ، فيردّ عليه مثل ما ورد على ما

(١) التسهيل : ٢٧٣ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٣) الكتاب ٦٣٠/٣ .

(٤) في (س) : فإن .

(٥) التسهيل : ٢٧٣ .

قبله من الاعتراضين :

أحدهما : أن ظاهره جريان القياس في الاسم والصفة . وليس كذلك ، لأنَّ سيبويه^(١) أخبر أنهم يقتصرون في الصفة على أفعال في القلة والكثرة ، نحو جَلَفَ وأجَلَفَ ، ونِضُو وأنْضَاء . هذا هو الغالب فيه إلا ما شذَّ مَّا جاء على غير فِعَال ، وأمَّا فِعَالٌ فمعدوم فيه رأساً فيما نقل . وقد تحرز منه في التسهيل فقيده بكونه اسماً كما تقدم نقله فوق هذا .

والثاني : أن الاسم لا يجتمع على « فِعَال » هكذا مطلقاً إلا الصحيح والمضاعف والمعتل اللام ، وأما المعتل العين فعلى وجهين : معتل بالواو ، ومعتل بالياء . فالمعتل بالياء بابه فُعُول لا فِعَال كَفُيُول وَدُيُوك وَجُيُود^(٢) . ولا يقال : فَيَال ولا دِيَاك ، إلا أن يُسمع . وقالوا في المعتل بالواو : رِيح ورياح . ولم يقولوا : رُؤُوح . / والعلة في ذلك [٢٨٦] أن العرب حكموا لهما بحكم فَعْلٍ ، حيث خصَّوا بنات الياء بفُعُول ، وبنات الواو بفِعَال كَبُيُوت وحيَاض . ولا أرتَهِنُ في المعتل بالواو أن فِعَالاً فيه فاش في السماع ، ولكنه قياسه . ولم يذكره سيبويه إلا في

(١) الكتاب ٦٢٩/٣ .

(٢) في الأصل و(أ) : وجنود ، وهو تصحيف . هذا ويجمع الجيد على أحياد وجيود .

مساق السماع فيما قد يظهر منه ، لأنه قال^(١) : « وقالوا في فعلٍ من بنات الواو : رِيح وأرواح ورياح ، ونظيره : أَبَارَ وبَارَ » ثم علل ذلك بمعنى ما تقدم آنفاً . وكلامه يحتمل^(٢) ، يمكن أن يُحمل محمل القياس ، فلا يبقى على الناظم إلا المعتلُّ العين بالياء ، فكلامه فيه على غير وجهه . فهذه الأبنية فيها ما ترى من النظر ، والله أعلم .

* * *

وبفُعُولٍ فَعِلٌ نحو كَبِدٌ يُخَصُّ غالباً كذاكَ يَطْرُدُ
في فَعِلٍ اسماً مطلقاً الفا وفَعِلٌ له وللْفَعَالِ فِغْلَانٌ حَصَلَ
وشاع في حوتٍ وقاعٍ مَعَ ما ضَاهَاهُمَا وَقُلٌّ في غيرهما
فُعُولٌ : بناءٌ من أبنية الجمع ، جعله في هذا النظم جمعاً لأبنية ،
قدم منه الكلام عل فَعِلٍ ، فقله : « وبفُعُولٍ » متعلق بـ « يُخَصُّ » ، و «
فَعِلٌ » مبتدأ خبره « يُخَصُّ » وقدم معمول الخبر على المبتدأ على ما
تقدم من عاداته . ويعني أن فُعُولاً يُخَصُّ^(٣) به من المفردات فَعِلٌ - بفتح
الفاء وكسر العين - فيكون فيه قياساً . ومعنى الاختصاص أنه لم يأت
له في الكثرة إلا فُعُول ، فلم يكسَّر على غيره كما كُسِّرَ غيره من

(١) الكتاب ٥٩٢/٣ .

(٢) في (س) : محتمل .

(٣) في الأصل : يختص .

الأبنية . وإنما له في القلة أفعال خاصة ، وفي الكثرة فُعُولٌ ، وذلك لقلته في الأبنية - أعني فَعِلاً - فلم يجاوزوا ذلك فيه . وقوله : « نحو كَبَلٌ تَمَثَّلٌ أَحْرَزَ بِهِ شَرْطاً فِي جَمْعِ فَعِلٍ عَلَى فُعُولٍ ، وهو أن يكون اسماً لا صفة ، فإنه إن كان صفة لم يجمع على فُعُولٍ أصلاً . وإنما اقتصر به على أفعال نحو: نَكِدَ وأنكاد ، هذا إن كُسِرَ ، وهو قليلٌ ، وإلا فالقياس فيه التصحيح لا التكسير . هكذا يقول سيبويه ^(١) ؛ لأنَّ باب الصفات ^(٢) التصحيح ، وباب الأسماء التكسير . فأما إذا كان فَعِلاً اسماً فحينئذ يجمع على الفُعُولِ قياساً عند الناظم ، وذلك قولهم : كَبِدَ وكُبُودَ ، ونَمِرَ ونُمُورَ ، ووَاعِلَ ووُعُولَ ، ونحو ذلك .

واعلم أن الناظم في قياس هذا الجمع في فَعِلٍ مخالف في ظاهر أمره للنحويين من وجهين :

/ أحدهما : جعله إياه قياساً فيه ، وليس كذلك عند غيره ، بل [٢٨٧] هو موقوفٌ على السماع لقلته ، وقَلَمًا يجاوزون به بناءً أدنى العدد ، وذلك أفعالٌ ، فيقولون : أكبادٌ ، وأنمارٌ ، وأوعالٌ ، وأكتافٌ . وهذا نَقْلٌ سيبويه ^(٣) ، والناظم صرَّح هنا وفي التسهيل ^(٤) بالقياس كما ترى .

(١) انظر الكتاب ٣/٦٣٠ - ٦٣١ .

(٢) في (س) : الصفة .

(٣) الكتاب ٣/٥٧٣ .

(٤) التسهيل : ٢٧٤ .

والثاني : أن كلامه يعطى أن فعلاً في الكثرة يُخصَّصُ بفُعُول ولا يجمع على غيره عند إرادتها . وهذا ليس كذلك ، لما نقله سيبويه من أن العرب يجمعونه على أفعال إذا أرادوا الكثرة ، ألا تراه كيف قال^(١) : «وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فلإنك^(٢) تكسّره من أبنية أدنى العدد^(٣) على أفعال^(٤) . ولم يقل : تُكسّره إذا أردت أدنى العدد ، أو في أدنى العدد . قال : «وقلما يجاوزون هذا البناء^(٥)» . ثم ذكر ما نقل من تكسيره على فُعُول ، وأن ذلك قليل . فأنت ترى بناء الأقل قد أغنى عن بناء الأكثر ، فلم يُخصَّصْ فُعُولٌ إذاً بالدلالة على الكثرة في فَعِلٍ لمشاركة^(٦) أفعال له في ذلك . وذلك خلاف ما يظهر من هذا النظم .

والجواب عن الأول أن يقال : لعل ابن مالك استقرأ فيه من كلام العرب كثرة أدّته إلى القول بالقياس ، وله^(٧) من هذا النحو في كتبه كثير .

(١) الكتاب ٥٧٣/٣ .

(٢) في الكتاب : فإنما .

(٣) سقط من (س)

(٤) نص الكتاب : (وقلما يجاوزون به) .

(٥) في (س) : (لمشاركته أفعالاً له في ذلك) .

(٦) في (س) : وليس له .

وعن الثاني : أن الخصوصية المقصودة هنا إنما هي بالنسبة إلى جمع آخر من جموع الكثرة، لا بالنسبة إلى ما يدل على الكثرة عند العرب، ولا شك أن فعلاً لم يأت له في الغالب مثال^(١) كثرة إلا^(٢) فُعُول، فكلامه صحيح .

وقوله : « يُخَصُّ غالباً » نَكَّتْ^(٣) بالغلبة على ما جاء من جموع الكثرة مشاركاً لفُعُول ، وهو غير غالب ، وذلك فِعَالٌ ، فإنه قد جاء في فِعِلٍ قليلاً ، قالوا : ظَرِبَ وِطْرَابٌ . (والظَرْبُ : ما نتأ من الحجارة وُحِدَ طَرْفُهُ ، ونظيره من الصفات : طَرِبَ وِطْرَابٌ^(٤)) أنشد سيبويه :

حتى شأها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ باتت طِرَاباً وبات الليل لم يَنِم
وشاركه أيضاً قليلاً : فُعَلٌ ، قالوا : نَمِرٌ ونُمُرٌ ، أنشد سيبويه :

فيها عَيَائِلُ أَسْوَدَ ونُمُرُ

وحرك الميم وأصلها السكون كَأَسَدٍ .

وتنبهه بالغلبة على هذا أحسن في التحرز من إطلاقه في

(١) في (س) : مثل .

(٢) في الأصل (وَأ) : ولا فُعُول .

(٣) أي : أشار. في مستدرک تاج العروس: « ونكت في العلم بموافقة فلان: أي أشار » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٥) الكتاب ١١٤/١ . والبيت لمساعدة بن حوية الهذلي ، وقد تقدم .

(٦) تقدم البيت وتخرجه في هذا الباب عند الحديث عن فُعَلٍ ص : ٦٨ .

التسهيل^(١)، إذ قال: «وانفرد - يعني فُعُولٌ - مقيساً بنحو كِبِدٍ». ولم يذكر المشاركة. فاعترض عليه شيخنا القاضي في عرض الجموع بأنه كان ينبغي له أن يذكر فَعِلاً فيما وقعت (فيه)^(٢) المشاركة، فإنه قد ذكر في فصل فِعَالٍ - يعني في التسهيل^(٣) - أن فَعِلاً يجمع عليه، / قال [٢٨٨] : فوجه الصواب أن يكون من جنس ما شارك فيه فُعُولٌ فِعِلاً، وهو قياسٌ في فُعُولٍ، وسماعٌ في فِعَالٍ. فعبارة ها هنا أحسن. ثم قال :

..... كذاك^(٤) يطرُد

في فَعْلٍ اسماً مطلق الفاء

ضمير « يطرُد » عائد على فُعُولٍ، يعني أنه يطرُد أيضاً الجمع على فُعُولٍ في فَعْلٍ ساكن العين، سواء أكان مفتوح الفاء أم^(٥) مضمومها أم مكسورها، وهو المراد بقوله: « مطلق الفاء » أي : مطلق الفاء بالنسبة إلى الحركات. وقد انتظم هذا الإطلاق ثلاثة أبنية : فَعْلٌ، وفِعْلٌ،

(١) التسهيل : ٢٧٤ .

(٢) عن (س) .

(٣) التسهيل : ٢٧٣ .

(٤) في الأصل : (كذا يطرُد) .

(٥) في الأصل و(س) : أو .

وَفُعِلَّ ، ولكن قَيِّدها بالاسمية في قوله: اسماً ، فخرج بذلك فَعَلَّ وفُعِلَّ وفُعِلَّ إذا كانت صفات. أما فَعَلَّ - بفتح الفاء - إذا كان اسماً فمثاله: نَسَرَ ونُسُورٌ، وفَهَّدَ وفُهُودٌ ، وَكَعَبٌ وَكُعُوبٌ ، وَفَحَلَّ وَفُحُولٌ . وفي المضاعف : صَكٌّ وَصُكُوكٌ ، وَبَتٌّ وَبُتُوتٌ . وفي المعتل : عَيْنٌ وَعُيُونٌ، وَبَيْتٌ وَبُيُوتٌ ، وَدَلَّ وَدُلٌّ ، وَتَدَّى وَتُدًى ، ونحو ذلك . لكن المعتل تارة يكون معتلاً اللام ، - وما قال فيه صحيحٌ - وتارة يكون معتلاً العين ، واعتلاها إما بالياء ، وكلامه فيه صحيحٌ أيضاً ، وإما بالواو ، وكلامه فيه غيرٌ صحيح ؛ لأن الواويَّ^(١) العين لا يجمع على فُعُولٍ قياساً ، لثقل الضم مع الواوات فعَوَّضُوا عنه فِعَالاً كَثُوبٌ وَثِيَابٌ ، وما جاء منه على فُعُولٍ شاذٌّ ، حكى سيبويه^(٢) : « فَوُجٌّ وَفُؤُوجٌ » ، قال : « كما قالوا : نَحَوٌّ وَنُحُوٌّ كثيرة » .

قال : « وهذا لا يكاد يكون في الأسماء ولكن في المصادر » . ثم بين علة ذلك بما تقدم معناه . فالناظم لم يستثن في فُعُولٍ ما عينه واو من فَعَلٍ ، فلزمه الاعتراض لذلك .

وأما إذا كان فَعَلٌ صفة ففُعُولٌ فيه غير قياس ، وذلك نحو: كَهْلٌ

(١) في الأصل و(أ) : الواو في العين .

(٢) الكتاب ٥٨٨/٣ .

(٣) رُسمت في طبعة الكتاب : فُؤُوج .

وكهُول ، وفَسَل وفُسُول ، وإنما بابه فَعَالٌ خاصة .

وأما فَعْلٌ - بكسر الفاء - فمثاله عِدْلٌ وَعُدُول ، وَجِمْلٌ وَحُمُول ، وَجِذْعٌ وَجُذُوع ، وَعِذْقٌ^(١) وَعِذُوق ، وَعِرْقٌ وَعُرُوق ، وفي المضاعف: لِصٌّ وَلُصُوصٌ . وفي المعتل نَحْيٌ^(٢) وَنُحْيٌ . وما أشبه ذلك .
وأما إذا كان صفة فلا يجمع على فُعُول ولا على غيره قياساً ، وإنما يقتصر به على أفعال في القليل والكثير ، قال سيبويه^(٣) : « جعلوه بدلاً من فُعُولٍ وفِعَالٍ » .

وأما فُعْلٌ - بضم الفاء^(٤) - فمثاله : بُرْدٌ وَبُرُودٌ ، وَجُنْدٌ / وَجُنُودٌ ، [٢٨٩]
وَبُرْجٌ وَبُرُوجٌ ، وَجُرْخٌ وَجُرُوحٌ . وظاهر هذا الكلام جريانه في المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام، أما^(٥) المضاعف فليس قياسه إلا فِعَالاً في الكثير ، وقد جاء : خُصٌّ وَخُصُوصٌ ، وَخُصٌّ^(٦) وَخُصُوصٌ ،

(١) في الأصل و(أ) : غدق ، بالغين المعجمة والبدال المهملة ، ورسمت دون نقط في

(س) . ولم أحده . والعِدْق : كل غصن له شعب ، وقنو النخلة ، وعنقود العنب .

(٢) في (س) : نحى ، وهو تصحيف . والنحي : زقُ السمن ، ونوع من الرطب ، وسهم عريض النصل .

(٣) الكتاب ٦٢٩/٣ .

(٤) في (س) : العين ، وهو سهو .

(٥) في (س) : وأما .

(٦) الحص : الورس يصبغ به ، والزعفران .

ولكنه نادر ، فكيف يجعله الناظم قياساً على ما اقتضاه إطلاقه . وقد استثنى في التسهيل^(١) المضاعف من فُعْلٍ فأخرجه عن كونه قياساً ، ثم جعله من قبيل الشذوذات ، وهو موافق هناك لغيره . وأما المعتل العين نحو حُوتَ ففُعُولٌ فيه معدومٌ أو شاذٌ إن كان ، وإنما جمعه في الكثير على فِعْلانٍ كما سيأتي إثر هذا ، قال سيبويه^(٢) : « فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تكسره على فُعُولٍ ولا فِعَالٍ ... » إلى آخره . وقد تقدم نقل هذا قبل . وأما المعتل فانفرد به أفعالٌ كمُدِّيٍّ وأمداء . وقد تقدم أيضاً . فإطلاق الناظم في هذه المسألة وَقَعَ على غير احتراز كالفصل قبله .

وأما إن كان صفةً فقد تقدم أنه قليل ، وأنهم إنما جمعوه على أفعالٍ ، فلذلك قيده الناظم بقوله : « اسماً » ليخرج الصفة .

ثم قال : « وفَعْلٌ له » . هذا البناء يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون راجعاً إلى حكم فِعْلانٍ ، كأن الكلام على فعول قد تم ثم ابتدأ الكلام على فِعْلانٍ ، ويعني أن بناء فِعْلانٍ - بكسر الفاء - من جموع التكسير يكون قياساً لأبنية أحدها فَعْلٌ - بفتح الفاء والعين - هكذا رأيتُه مضبوطاً هنا ، وفي التسهيل^(٣) تكلم عليه أيضاً

(١) التسهيل : ٢٧٣ .

(٢) الكتاب ٥٩٣/٣ .

(٣) التسهيل : ٢٧٦ .

وقاسه. وفيه من النظر ما أذكره إثر هذا إن شاء الله . ولم يقيد هذا النوع بقيد، ومثاله : خَرَبٌ^(١) وخِرْبَانٌ ، وَبَرْقٌ^(٢) وَبَرْقَانٌ ، وَشَبَثٌ وشَيْثَانٌ ، وَوَرَلٌ وَوَرِلَانٌ . وفي المعتل : فُتًى وَفُتْيَانٌ ، وَقَاعٌ وَقِيعَانٌ ، وَسَاجٌ وَسِيجَانٌ ، وَنَارٌ وَنِيرَانٌ ، ونحو ذلك . وسيدكر المعتل العين ، لكن إطلاقه في هذا النوع غير معترض ، وذلك أنه لم يقيده بكونه اسماً ، فيفهم له أن هذا الحكم عام في الاسم والصفة ، وليس كذلك ، وإنما هو مختص بالاسم ، وبذلك قيده في التسهيل^(٣) ، ولم يذكر غيره قياسه في الصفة أصلاً ، بل هو فيه إما معدوم ، وإما شاذ إن وجد . ووجه ثانٍ في هذا الإطلاق ، وهو اقتضاؤه جمع جميع أصنافه من صحيح ومعتل ومضاعف . وليس / كذلك ، بل هو في الصحيح [٢٩٠] وحده ، أما المضاعف فبابه أفعال خاصة ، وأما المعتل اللام فبابه فُعُولٌ لا فِعْلَانٌ ، وإنما فِعْلَانٌ فيه^(٤) قليلٌ ، وأما المعتل العين فقد ذكره إثر هذا، فهو الذي نبه على ما فيه وحده .

ثم إن الناظم على مقتضى هذا التفسير ينازع في كونه جعل فِعْلَانٌ قياساً في فَعَلٍ ، مع أن النحويين سيبويه وغيره إنما ظاهر

(١) الخَرَبُ : ذكر الحبارى ، والشعر المختلف وسط مرفق الطرس .

(٢) الْبَرْقُ : الْحَمَلُ ، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ ، ويجمع على أبراق وبرقان وبرقان .

(٣) التسهيل : ٢٧٦ .

(٤) في (س) : فهو .

كلامهم أنه سماع لا قياس ، لأنهم إنما يسوقونه مساق المنقول خاصة ، قال سيبويه^(١) : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنك إذا كسرتها لأدنى العدد بنيته على أفعال » . ثم مثله ، ثم قال : « فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على فِعَالٍ وفُعُولٍ » . ثم قال : « وقد يجيء إذا جاوزوا أدنى العدد على فُعْلَانٍ وفُعْلَانٍ » . فظاهر هذا المساق يقتضي أنه مسموع ، وبذلك صرح غيره . لكن يجاب عن هذا الأخير بأنه مذهب له ، ذكره في التسهيل ، ولم يقيد أنه سماع بل أطلق القياس فيه ، والخلاف في المسألة خلاف في شهادة بشهرة السماع فيه حتى يصح القياس أو عدم شهرته فلا يقاس . ولا شك أن قول الجمهور أولى . والله أعلم .

الاحتمال الثاني في تفسير كلام الناظم أن يكون فَعَلٌ في قوله : « وفَعَلٌ له » راجعاً إلى فُعُولٍ أولاً ، كأنه قال : وفَعَلٌ ثابتٌ لفُعُولٍ ، يُجمَعُ عليه قياساً ، فيقال : أَسَدٌ وأُسُودٌ ، وذَكَرٌ وذُكُورٌ ، والقياس في هذا ذكره النحويون ، إلا أن الاعتراض على إطلاقه^(٢) بالصفة وارد على هذا التفسير أيضاً ؛ إذ ليس فُعُولٌ في الصفة جمعاً لفَعَلٍ ، وإنما بابه فِعَالٌ كما تقدم بيانه .

(١) الكتاب ٥٧٠/٣ .

(٢) في الأصل : الإطلاق .

وأما الاعتراض بالمعتل فيرد أيضاً على نوع آخر ، وذلك لأنَّ المعتل العين بابه فِعْلان كما سيذكره إثر هذا عند تمثيله بقاع ، ففُعُولٌ غير داخل فيه . وكذلك المضاعف يرد عليه ؛ إذ لا يجمع على فُعُولٍ كما لا يجمع على فِعْلان ، وإنما يصح كلامه في المعتل اللام .

وأما الاعتراض عليه بمخالفة النحويين في التفسير الأول فلا يرد عليه في هذا التفسير ، لكن يرد عليه على وجه آخر من حيث خالف مذهبه التسهيل ، ولهذا لما كانت هذه الاعتراضات الثلاثة واردة عليه في كلا التفسيرين حملتهما كلامه ، ولم أقتصر في شرح كلامه على أحدهما .

ثم التحقيق في الموضع أنه إنما قصد هذا التفسير الثاني / لأنه قد [٢٩١] عد بعد ذلك فَعْلًا على وجهين ، معتل العين وغير معتلها ، فالمعتل شائع مقيس ، وهو الذي مثل بقاع ، والصحيح قليل ، وهو الذي أشار إليه بقوله : « وقل في غيرهما » ، على ما يذكر إن شاء الله ، وإذا كان كذلك تعيّن هذا الثاني ، وإنما ذكر الأول على حسب الفهم السابق لبإدبي الرأي ، وعلى الثاني حمّله ابن الناظم^(١) ، إلا أنه استشعر من قوله : « وفَعَلْ له » أيضاً حيث أطلق القول فيه ولم يقيده باطرادٍ أنه محفوظٌ فيه . وما قاله خلاف الظاهر من كلام أبيه ، فقد مر

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٧٧٧ .

له مواضع كثيرة ، وتأتي آخرُ ، لا يقيدُها باطراد مع أنها مطردة ، فما فسّرَ به ضعيفٌ ، والله أعلم .

ثم قال : « وللفعال فِعْلَانُ حَصَلُ » ... إلى آخره ، من ها هنا ابتداءً حكمُ فِعْلَانُ ، فذكر له ثلاثة أبنية :

البناء الأول : فُعَالٌ - بضم الفاء - يعني أنه يُجْمَعُ على فِعْلَانٍ قياساً ومثاله : غُرَابٌ وَغُرَبَانٌ ، وَعُقَابٌ وَعُقَبَانٌ ، وَغُلَامٌ وَغُلَمَانٌ ، وَبُغَاثٌ وَبُغَثَانٌ ، وَخُرَاجٌ وَخُرُجَانٌ . ولم يقيدَه بصحيح من غيره فيجري القياس ، فتقول في المضاعف : ذُبَابٌ وَذُبَابَانٌ ، وفي المعتل : حُورَانٌ^(١) وَحِيرَانٌ . وكذلك أيضاً لم يقيدَه بالاسم فيعطي أن الصفة كذلك أيضاً . وهو غير صحيح ، وإنما ذلك في الاسم لا في الصفة كما تقدم تمثيله ، وبذلك قيده في التسهيل^(٢) ، وإنما جمعُ فُعَالٍ الصفة على فُعَلَاءٍ أو أَفْعَلَاءٍ على تفصيلٍ يذكره الناظم بعد في فَعِيلٍ ، وإن كان لم يذكره في فُعَالٍ ولم ينبه عليه ، لأنَّ فَعِيلًا وفُعَالًا أخوان يجريان في الصفة مجرى واحداً .

البناء الثاني : فُعَلٌ إذا كان معتل العين ، وهو الذي نبه عليه بالمثال في قوله : « وشاع في حُوتٍ » ، أي : فيما أشبه هذا المثال ،

(١) في (س) : حور و حيران ، وهو تصحيف ، والحوار : ولد الناقة حين يولد .

(٢) التسهيل : ٢٧٦ .

وجمع ما جمع من الأوصاف ، ولذلك قال بعد ذكر « قاع » :
وماضاهاهما^(١) ، أي : وما أشبههما في أوصافهما . والذي جَمَعَ حوتٌ
من الأوصاف ثلاثة أوصاف : أن يكون معتل العين ، وأن يكون
اعتلاله بالواو ، وأن يكون اسماً لا صفة . وأما كونه اسماً فلأنه إن
كان صفة فهو قليلٌ ، ولم يتوسعوا في جمعه بغير الواو والنون ، وإنما
جمعوه على أفعالٍ ، وقد تقدم ذلك / . وأما كونه معتل العين فلأنه [٢٩٢]
إن كان صحيحها لم يجمع على « فَعْلان » قياساً ، وإنما جاء بالسَّماع
كما سيذكر إذا نبه عليه إن شاء الله . وأما كونه معتل العين بالواو
فلأنه إن كان معتلاً بالياء لم يجمع قياساً على ذلك .

فإن قيل : وأين يُتصور أن يكون فُعْلٌ عينه ياءٌ ؟

فالجواب : أن سيويه لما تكلم على فِعْلٍ - بكسر الفاء - وذكر فيه
المعتل العين من ذوات الياء نحو مِيلٍ وأميالٍ ، وفِيلٍ^(٢) وأفيالٍ ، وجِيدٍ
وأجِيادٍ ، وذكر أحكامه في الجمع على أنه فِعْلٌ ، جوز أن يكون فُعْلاً
بالضم ، لكن العرب قلبت ضمة الفاء كسرة لتصبح الياء التي هي ياء ،
كما فعلوا ذلك في يَيْضٍ جمع أبيض ؛ لأن أصله يَيْضٌ على فُعْلٍ
كحُمْرٍ وصُفْرِ ، فصُيِّرَ إلى يَيْضٍ . قال سيويه^(٣) : « فيكون فيقول

(١) نص الألفية : « مع ما ضاهاهما » .

(٢) في الأصل (أ) : وقيل وأفيال ، وهو تصحيف .

(٣) الكتاب ٥٩٢/٣ .

وَدُّيُوكَ بِمَنْزِلَةٍ - خُرُجٌ^(١) وَخُرُوجٌ ، وَبُرُجٌ وَبُرُوجٌ ، وَيَكُونُ فِيلَةً بِمَنْزِلَةٍ -
خَيْرَجَةٌ وَجِحْرَةٌ ، يَعْنِي فِي أَنْ الْجَمْعَ لِفُعْلٍ لَا لِفِعْلٍ . وَأَبُو الْحَسَنِ^(٢)
يُخَالِفُ فِي هَذَا ، وَيَأْبَى أَنْ يَكُونَ دِيكٌ وَفِيلٌ وَنَحْوُهُ إِلَّا فِعْلاً - بِكَسْرِ
الْفَاءِ - إِذْ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ ذَلِكَ الْاِعْتِلَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهٌ إِلَّا فِي الْجَمْعِ
خَاصَّةً كَبَيْضٍ ، فَلَوْ بَنَيْتَ فِعْلاً مِنَ الْبَيْعِ قُلْتَ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ :
بَيْعٌ ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ : بُوعٌ ، وَمَوْضِعُ بَسْطِ هَذَا التَّصْرِيفِ .
وَالْتَفْرِيعُ هُنَا عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ ، وَإِنْ بَنَيْتَ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ
وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنَ النَّاطِمِ فِي التَّصْرِيفِ فَيَكُونُ هَذَا الْقَيْدُ مَعِيناً لِحُلِّ
السَّمَاعِ لَا مَخْرَجاً لَشَيْءٍ . وَهَذَا أَيْضاً صَحِيحٌ مِنَ التَّقْيِيدِ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ
النَّاطِمَ تَحْرُزُ بِالْمِثَالِ مِنَ الْيَائِي الْعَيْنِ وَجَدَّ أَوْ لَا ، لِأَنَّ حُكْمَهُ عَلَى مَا
فَرَعَ عَلَيْهِ سَيَبَوِيهِ حُكْمُ فِعْلٍ ، وَفِعْلٌ لَا يَجْمَعُ قِيَاساً عَلَى فِعْلَانِ . فَإِذَا
اجْتَمَعَتِ الْأَوْصَافُ الثَّلَاثَةُ قِيسَ جَمْعِهِ عَلَى فِعْلَانِ نَحْوِ : حُوتٍ وَحَيْتَانِ ،
وَهُوَ مِثَالُهُ ، وَعُودٍ وَعِيدَانِ ، وَكُوزٍ وَكَيْزَانِ ، وَغُولٍ وَغِيلَانِ ، وَنُونٍ
وَنَيْنَانٍ^(٣) . فَرَقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ فُعْلٍ مِنَ الْيَائِي أَنْ جَمَعَ الَّذِي مِنَ الْيَاءِ عَلَى
فُعُولٍ ، وَجَمَعَ هَذَا عَلَى فِعْلَانِ ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ فِعْلٍ مِنَ الْيَاءِ وَفُعْلٍ مِنَ
الرَّوَا ، فَجَمَعُوا ذَا الرَّوَا عَلَى فِعْعَالٍ ، وَذَا الْيَاءِ عَلَى فُعُولٍ . هَذَا تَعْلِيلُ
سَيَبَوِيهِ ، وَهُوَ حَسَنٌ .

(١) فِي الْكِتَابِ : بِمَنْزِلَةِ بَرُوجٍ وَحُرُوجٍ .

(٢) انْظُرِ الْخَصَائِصَ لِابْنِ حَنِي ١٠٥/٢ ، وَشَرَحَ الشَّافِعِي لِلرُّضِيِّ ٨٦/٣ .

(٣) النَّونُ : الْحَوْتُ ، وَالنَّوَاءُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى أَنْوَانٍ كَذَلِكَ .

البناء الثالث : فَعَلَّ إذا كان معتل العين ، وهو الذي أشار إليه / [٢٩٣]

تمثيله بقاع - والقاعُ : المستوي من الأرض ، وعينه واو لقولهم في الجمع: أقواغ - ومعنى كلامه أنه شاع أيضاً بناء فَعْلان جمعاً لما كان نحو قاع ، والشياع هنا يريد به الشياع الذي يقاس عليه ، لا أنه يريد به التنبيه على الكثرة مع التوقف عن بلوغه مبلغ القياس ، لأنه كثير جداً بحيث لا يتوقف في القياس عليه . وَبَّهَ بالمثال على أوصاف إذا اجتمعت في فَعَلٍ كان الجمع قياساً ، وهي : أن يكون اسماً لا صفة ، وأن يكون معتل العين ، وأن يكون اعتلاله بالواو لا بالياء ، وأن يكون مذكراً لا مؤنثاً . أمّا كونه اسماً لا صفة فلأن الصفة لا تجمع على ذلك ، وقد تقدم التنبيه على هذا . وأمّا كونه معتل العين فلأنه إن كان صحيحها لم يجمع كذلك قياساً ، وسواء أكان معتل اللام أم مضاعفاً أم لا ، وما جاء بخلاف هذا فقليل ، كما نبه عليه إثر هذا . وأمّا كونه معتلاً بالواو فلأنه إن كان معتلاً بالياء لم يجمع على « فَعْلان » وإنما^(١) يجمع على فُعُولٍ ، أي ثبت له قياس نحو : نابٍ ونُيُوبٍ ، وكأنهم جعلوا « فَعْلانَ » في ذوات الواو عوضاً من فُعُولٍ لثقله ، كما فرّقوا في فُعُلٍ المتقدم . وأمّا كونه مذكراً فلأنه إن كان

(١) في (أ) : (وإنما لم يجمع) . وهو خطأ .

مؤثراً لم يكن ليجمع قياساً على فِعْلان ، وإنما كثر فيه فُعْلٌ نحو: دارٍ ودُورٍ ، وساقٍ وسُوقٍ ، ونحو ذلك . فإذا اجتمعت هذه الأوصاف شاع القياس فتقول في قاع : قِيعانٌ ، وفي تاج : تِيجانٌ ، وفي غار : غِيرانٌ ، وفي جار : جِيرانٌ ، وفي ساج : سِيجانٌ ، وما أشبه ذلك والمضاهاة معناها لغة : المشاكلة ، يقال : ضاهيت - بغير همز - وعليه كلام الناظم . ويقال : ضاهأت - مهموزاً أيضاً - وعليه القراءتان: ﴿ يَضَاهُونُ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(١) وهي قراءة مَنْ عَدَا عاصماً ، وقرأ عاصمٌ: ﴿ يَضَاهِيُونَ ﴾ . والمعنى واحد فيهما .

وقوله : « وقل في غيرهما » . الضمير راجع إلى حُوتٍ وقَاعٍ وشبههما . يعني أن « فِعْلان » قَلَّ في غير هذين المثالين المقيدتين وما كان مثلهما كالصحيح على فُعْلٍ أو فَعْلٍ أو مَعْتَلٍ^(٢) اللام ، أما في / [٢٩٤]

فُعْلٍ فقالوا: حُشٌّ^(٣) وحِشَّانٌ^(٤) . وأما في فَعْلٍ ففيه كثرة ، قالوا : شَبَّثُ

(١) من الآية ٣٠ من سورة التوبة ، وانظر القراءتين في كتاب القراءات السبعة لابن

بجاهد : ٣١٤ .

(٢) في (س) : المعتل .

(٣) الحُشُّ : الحشيش اليابس ، والبستان ، والنخل المجتمع ، ويجمع على حشوش ، وحشَّان ، بضم الحاء وكسرهما .

(٤) ضبط في الأصل بضم الحاء ، وهو صحيح لغة ، لكن الحديث عن فِعْلان بكسر الفاء .

وَشِبْثَانٌ ، وَخَرَبٌ وَخِرْبَانٌ ، وَبَرْقٌ وَبَرْقَانٌ ، وَوَرَلٌ وَوَرِلَانٌ ، وَفَتَى وَفَتِيَانٌ . وفي المونث : نَارٌ وَنِيرَانٌ ، وَدَارٌ وَدِيرَانٌ . وقالوا : حَائِطٌ وَحَيْطَانٌ^(١) ، وَظَلِيمٌ وَظِلْمَانٌ ، وَخَرُوفٌ وَخِرْفَانٌ ، وَصِنُوٌّ وَصِنَوَانٌ ، وَقَنُوٌّ وَقَنَوَانٌ .

وقد تحصيل من كلامه أنه وافق الجماعة في أن فِعْلَانٌ لا يقاس في فَعْلٍ مطلقاً ، وإنما يختص بقياسه بما خصّه به ، خلافاً لما ذكر في التسهيل من القياس مطلقاً ؛ إذ قال^(٢) : « ومنها فِعْلَانٌ لاسم على فُعْلٍ أو فُعَالٍ أو فَعْلٍ مطلقاً ، أو فُعْلٍ واوياً العين » فلم يقيد فعلاً بما قيده به هنا وجعله شائعاً ، ولا شك أن فيه كثرة ولكن لا تبلغ عندهم مبلغ غيرها ، فما ذهب إليه هنا أسد^(٣) مما ذهب إليه هنالك .

* * *

وَفَعْلَانٌ اسماً وَفَعِيلَانٌ وَفَعْلَانٌ غَيْرُ مُعَلٍّ الْعَيْنِ فَعْلَانٌ شَمَلٌ
فَعْلَانٌ : منصوب على المفعولية بقوله آخراً : « شَمَلٌ » ، أي : شَمَل
فَعْلَانٌ وَكَذَا وَكَذَا . ومعنى شَمَلٌ : عَمَّ ، تقول : شَمَلَهُم بِالْعِطَاءِ أَوْ
بِالدَّعَاءِ : إِذَا عَمَّهُمْ بِهِ . فلا يكون إلا في متعدّد . واللغة الشُّهْرَى فيه

(١) في الأصل : وحياط ، وهو تحريف .

(٢) التسهيل : ٢٧٦ .

(٣) في (س) : أشد بالشين ، وهو تصحيف .

شَمِلَ - بالكسر - يَشْمَلُ . وفيه لغة ثانية : شَمَلَهُمْ - بالفتح - يَشْمَلُهُمْ - بالضم - ولم يعرفها الأصمعيُّ فيما قالوا^(١) . ويحتمل أن يكون الناظم أتى بِشَمَلَ على هذه اللغة ، لأن الأخرى يلزم فيها السَّنادُ^(٢) على مذهب الخليل، وذلك باختلاف التوجيه ، وهي حركة ما قبل الرَّويِّ المقيد ، والمنع هنا أشدُّ ؛ لأنه فتح مع كسر ، وقد أجاز ذلك بعض أهل القوافي^(٣) ، فعليه يمشي كلام الناظم إن كان أتى بِشَمِلَ على اللغة الشُّهْرَى . ويعني أن فُعْلان - بضم الفاء - قد شَمِلَ من أبنية المفردات أن يجمع عليه قياساً ثلاثة أبنية : فَعْلٌ - بفتح الفاء - وفَعِيلٌ ، وفَعَلٌ - بفتح الفاء والعين - ، فأما فَعْلٌ فقيده بالاسمية فلا يكون عنده قياساً في الصفة ، فلا تقول في كَهْلٍ : كُهْلان ، ولا في صَعْبٍ : صُعْبان ، إلا ما ندر كقولهم : وَغَدٌ^(٤) وَوُعْدَانٌ . وإنما يجمع على فُعْلان الاسم فتقول في ظَهْرٍ : ظُهْرانٌ ، وفي بَطْنٍ : بُطْنانٌ ، وفي تَمَرٍ : تُمْرانٌ ، وفي عَبْدٍ : عُبدان . وهو أيضاً لم يقيده بصحة ولا اعتلال ، فيجري حكمه في الصحيح / (كما مثل ، وهو صحيح^(٥)) ، وفي المعتل [٢٩٥]

-
- (١) ذكر ذلك الجوهري في الصحاح (شمل) .
 - (٢) في (أ) : الفساد ، وفي (س) : سناد .
 - (٣) انظر العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدمامي : ٢٦٣ .
 - (٤) في الأصل و(أ) : وعد ووعدان ، بالعين المهملة ، والوعد هنا : الأحق الديء الرَّذْل .
 - (٥) سقط من (س) .

والمضاعف أيضاً ، وهو غير صحيح ؛ فإن المعتل العين بالواو بابه في الكثير فَعَالٌ ، وهو قليل^(١) في ذي الياء والكثير فيه فُعُولٌ . وقد تقدم ذلك . وكذلك في المضاعف ، ولم أر من ذكر في المعتل هنا فَعْلَان لا قياساً ولا سماعاً ، وإنما حُكي في ذي الواو فَعْلَان - بكسر الفاء - نحو: ثَوْرٍ وَثِيرَانٍ ، وَقَوْزٍ^(٢) وَقِيزَانٍ . فهذا الإطلاق فيه ما ترى ! .
وأما « فَعِيلٌ » فداخل تحت قيد الاسمية ، لأنه عطفه على فَعَلٍ ، وهو مقيد . وكذلك فَعَلٌ في التسهيل^(٣) - أعني أنه قيده بالاسمية - وهو صحيح ، فإنه إذا كان صفة لم يجمع على فَعْلَان قياساً ، فإن جاء منه شيء فمسموعٌ ، وذلك نحو: ثِنْيٍ^(٤) وَثْنِيَانٍ ، وَشَجِيعٍ وَشَجَعَانٍ ، وَبَعِيدٍ وَبُعْدَانٍ ، وَقَرِيبٍ وَقَرِيبَانٍ ، (يقال : فلانٌ من بُعْدَانِ الْمَلِكِ أو من قُرْبَانِهِ^(٥)) . فإذا كان اسماً جاز القياس ، سواء أكان معتلاً أم^(٦) مضاعفاً أم لا ، فتقول : رَغِيفٌ وَرُغْفَانٌ ، وَقَضِيبٌ وَقُضْبَانٌ ، وَكُتِيبٌ وَكُتْبَانٌ ، وَصَلِيبٌ وَصَلْبَانٌ ، وَعَسِيبٌ وَعُسْبَانٌ ، وَجَرِيبٌ وَجُرْبَانٌ . وفي المعتل:

-
- (١) في الأصل و(أ) : « وهو قليل وفي ذي ... » .
 - (٢) في (س) : نور ونيران ، والقَوْز : الكتيب العالي من الرمل .
 - (٣) التسهيل : ٢٧٦ .
 - (٤) الثني : كل ما سقطت ثنيته ، ويجمع كذلك على ثناء ، بضم الفاء وكسرها .
 - (٥) سقط من (س) .
 - (٦) في الأصل و(أ) : أو ، ورسم عليها في الأصل : كذا .
 - (٧) الجريب : المزرعة ، ومكيال قدر أربعة أقدرة ، والحصى فيه التراب .

سَرِيٍّ^(١) وسُرَيَّانَ ، وقَرِيٍّ^(٢) وقُرَيَّانَ . وفي المضاعف : حَزِيٍّ^(٣) وحُزَّانَ .
 وأما فَعَلٌ فداخل أيضاً تحت قيد الاسمية لعطفه على ما هو مقيد
 بها، ونص على ذلك في التسهيل^(٤) أيضاً ، فلو كان صفة لم يجر جمعه
 على فُعْلان ، فإن جاء من ذلك شيء فهو موقوفٌ على محله ، قالوا :
 ثوبٌ خَلَقَ وجمعه على خُلُقَان . وقالوا : جَدَعٌ وجُدْعَان . وأما
 الاسم فهو الذي له هذا الجمع لكن شَرَطَ فيه زيادة على الاسمية صحة
 العين ، وذلك بقوله : « غيرَ معتلِّ العين » . وهو حالٌ من « فَعَل »
 وحده ، أي : شَمِلَ هذا الجمع فَعَلًا حال كونه غيرَ معلِّ العين ، فلو
 اعتلَّت عينه فلا يجمع هذا الجمع ، لأنه إن كان مذكراً فقد ثبت له
 فُعْلان كما تقدَّم ، وإن كان مؤنثاً فإنما له فُعْلٌ^(٥) . وقد مر أيضاً هذا ،

(١) في (س) : شري وشريان ، وهو تصحيف ، والسري : النهر الصغير ، والجدول ،
 وذكره سيبويه ٦٠٥/٣ ، قال : « سري وأسرية وسريان » .

(٢) القري : مجرى الماء في الروض . وقد ذكر الجمع سيبويه أيضاً . انظر التعليق
 السابق .

(٣) في الأصل : حزي ، وفي (أ) : وحزاز ، وهو تحريف ، والحزيز : موضع تكثر فيه
 الحجارة ، وذكر سيبويه جمعه على فُعْلان أيضاً .

(٤) التسهيل : ٢٧٦ .

(٥) انظر شرحه لبيت الألفية :

وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالٌ

ونقده للناظم بعد الشرح .

فإذا صحت العين فحينئذ يسوغ القياس ، فتقول : حَمَلَ وَحُمِلَانَ ،
وَسَلَقَ^(١) وَسُلُقَانَ ، وَذَكَرَ وَذُكِرَانَ ، ونحو ذلك .

وما قاله في فَعَلٍ من القياس هو قوله في التسهيل، وغيره يجعله
سماعاً، وقد جعله / سيبويه^(٢) في طبقة فِعْلَانٍ في^(٣) الصحيح ، إذ قال [٢٩٦]
منبهاً على قلتها : « وقد يجيء إذا جاوز^(٤) أدنى العدد على فُعْلَانٍ
وفِعْلَانٍ ، فأما فِعْلَانُ فنحو: خِرْبَانٍ^(٥) وبرْقَانٍ وورْلَانٍ ، وأما فُعْلَانُ
فنحو : حُمْلَانٍ وَسُلُقَانٍ » . فمن الغريب كونُ الناضم فرَّقَ بينهما
فجعل فِعْلَانٍ سماعاً حين قال قبل هذا : « وقلَّ في غيرهما » وجعل
فُعْلَانٍ قياساً، فكان الأولى أن يعتمد على رأي واحد فيهما ، إما
إجراء القياس كما فعل في التسهيل، وإما بالوقوف عندما سُمِعَ
كالجماعة . فهذا اضطرابٌ ، إلا أن يكون استقرأ في فُعْلَانٍ كثرةً لم
يجدها في فِعْلَانٍ . وهذا بعيدٌ ، والله أعلم .

* * *

-
- (١) السَلَقُ : القاع المظمن من الأرض ، وقد ورد جمعه في الكثرة على فِعْلَانٍ ،
بالكسر أيضاً .
(٢) الكتاب ٥٧٠/٣ .
(٣) في (س) : وفي .
(٤) نص الكتاب : « جاوزوا به » .
(٥) في الأصل : جريان ، وهو تصحيف .

ولكريم وبخيل فعلاً كذا لِمَا ضاهاهُمَا قد جُعِلَا

وناب عنه أفعلاء في المعلّ لَاماً ومُضعِفٍ^(١) وغير ذاك قلّ

يعني أن فُعلاء الممدود بناءً جمع جُعِلَ لما كان من الصفات على شاكلة كريم وبخيل ونحوهما ، فهو جمعٌ لذلك في القياس ، وذلك أن هذين المثالين يعطيان بقوتهما التنبيه على ما كان من المفردات صفة لمذكر عاقل على فَعِيلٍ بمعنى فاعِلٍ . فهذه خمسة أوصاف ، وينضاف إليها كون تلك الصفة صحيحة اللام غير مضاعفة ، وذلك من قوله إثر هذا :

وناب عنه أفعلاء في المعلّ لَاماً ومضعِف

فالجميعُ سبعةُ أوصاف :

أحدها : أن يكون صفة ، فإنه إن كان اسماً فقد تقدّم حكمه قبل هذا الفصل ، وأنه فُعْلَانٌ .

والثاني : أن تكون تلك الصفة لمذكر ، فإن كانت لمؤنث نحو : كريمة وبخيلة ، فقياسها الجمع على فَعَالٍ وفَعَائِلَ ، كما تقدم ، وكما سيذكر إن شاء الله .

والثالث : أن يكون المذكر عاقلاً ، فإنه إن كان غير عاقل لم يجمع هذا الجمع ، فلا يقال في نحو كبشٍ سمين : سُمْنَاءُ ، ولا في

(١) في (س) : ومضعِفاً .

هزيل : هُزِلَ ، ولا نحو ذلك .

والرابع : أن تكون الصفةُ على فَعِيلٍ ، فإنها إن كانت على غير فَعِيلٍ لم يكن فيها فُعْلَاءُ قياساً ، كفَاعِلٍ مثلاً في قولهم : شاعِرٌ وشُعْرَاءُ ، وعَالِمٌ وعُلَمَاءُ ، هكذا يجمع مَنْ يقول : عَالِمٌ ، على ما نبه عليه سيبويه ، وأمثلة غير هذه ينه عليها إثر هذا إن شاء الله عند قوله : « وغير ذاك قَلٌّ » .

والخامس : أن يكون فَعِيلٌ بمعنى / فاعِلٍ ، وهو الذي يدل عليه [٢٩٧] المثالان ، فإنهما بمعنى فاعِلٍ ، فلو كان بمعنى مفعولٍ لم يجمع هذا الجمع ، بل قد تقدم حكمه في فصل فَعْلَى .

والسادس : كون الصفة صحيحة اللام ، فإن كانت معتلة اللام فبابها أفعلاء التي تذكر إثر هذا .

والسابع : كونها غير مضاعفة ، فإن ضوعفت لم تجمع على فُعْلَاءٍ قياساً .

ولا بدّ مع هذا من وصف ثامنٍ معتبر لم ينبّه عليه هاهنا ، وإنما نبه عليه قبل هذا ، وهو كون الصفة صحيحة العين ، فإن المعتلة العين مختصة بفِعَالٍ نحو : طَوِيلٍ وطَوَالٍ ، وقَوِيمٍ وقَوَامٍ . وذكر ذلك في

(١) قال سيبويه ٦٣٢/٣ : « وعالم وعلماء ، يقولها من لا يقول إلا عالم » . يريد ولا يقول : عليم .

فصل فِعَال فلم يحتج إلى التنبية عليه .

فإن قلت : هو وإن ذكره هناك فلا يبعد أن يفهم له حصول
الجمعين لمعتل العين : فِعَالٌ وفُعَلَاءٌ ، كما كان ذلك في أمثلة كثيرة
كفَعَلٍ وفَعَلٍ وفَعَلٍ ونحو ذلك .

وإذا كان هذا موهماً كان مشكلاً ، لأن المعتل العين مقتصر على
فِعَالٍ خاصةً ، نص على ذلك سيبويه وغيره .

فالجواب : أن الناظم قد بين اختصاصه بفِعَالٍ إذ قال :

..... والزَّمَّةُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

فلا اعتراض عليه ، فأما إذا استوفيت الأوصاف فيجوز الجمعُ
فتقول: كَرِيمٌ وَكُرَمَاءٌ ، وَظَرِيفٌ وَظُرَفَاءٌ ، وَشَرِيفٌ وَشُرَفَاءٌ ، وَفَقِيهٌ
وَفُقَهَاءٌ ، وَنَبِيهٌ وَنُبَهَاءٌ ، وَفَقِيرٌ وَفُقَرَاءٌ ، وَبَخِيلٌ وَبُخَلَاءٌ ، وَحَلِيمٌ
وَحُلَمَاءٌ ، ونحو ذلك . وقوله :

كَلِمَا لَمَّا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

يعني أن فُعَلَاءً قَدْ جُعِلَ أَيْضاً لَمَّا شَابَهُ كَرِيماً وَبَخِيلاً فِي أَوْصَافِهِ
المتقدمة ، وفسره ابن الناظم بمعنى آخر ، وهو أن قال : « وَكَثُرَ - يعني
فُعَلَاءً - فِيمَا دَلَّ عَلَى مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ كَعَاقِلٍ وَعُقَلَاءٍ ، وَصَالِحٍ وَصُلَحَاءٍ ،

(١) شرح الألفية : ٧٧٨ - ٧٧٩ .

(٢) قوله : (أَوْ ذَم) ليس في شرح ابن الناظم .

وشاعرٍ وشُعراءَ» . قال : « وإلى هذا الإشارةُ بقوله :

كذا لما ضاهاهما قد جُعلا »

يعني أن نحو صالحٍ وعاقِلٍ وشاعرٍ مشابهةٌ لنحو كريمٍ وبخيلٍ في الدلالة على معنى هو كالغريزة » . قال : « فهو كالنائب عن فَعِيلٍ فلهذا جرى مجراه » . (هذا ما قاله ابن الناظم ^(١)) ، فالمضاهاة عنده ليست في الأوصاف اللفظية ، وإنما هي من جهة المعنى .

وجرى بهذا التفسير على طريقة أبيه في التسهيل ^(٢) حيث قال : « وحمل عليه - يعني على فَعِيلٍ المذكور - خَلِيفَةٌ ^(٣) ، وما دل على سَجِيَّةٍ حَمْدٍ أو ذمٍّ من فَعَالٍ ^(٤) / أو فُعَالٍ أو فاعلٍ » ومثال ذلك : جَبَانٌ [٢٩٨] وجُبْنَاءٌ، وشَجَاعٌ وشُجْعَاءٌ ، وصَالِحٌ وصُلَحَاءٌ . وهو تفسيرٌ صالحٌ إلا أنه يبقى فيه صحة القياس في هذا المحمول . فإن أراد الناظم بقوله : « قد جُعلا » يعني قياساً ، فليس كذلك إلا في فُعَالٍ المضمومِ الفاء من

(١) سقط من (س) .

(٢) التسهيل : ٢٧٥ .

(٣) قال سيبويه ٦٣٦/٣ : « وقالوا : خليفة وخلائف ، فجاءوا بها على الأصل ، وقالوا : خلفاء ، من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر ، فحملوه على المعنى وصاروا كأنهم جمعوا (خليفة) ، حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير » . هذا وانظر المساعد ٤٤٤/٣ - ٤٤٥ .

(٤) لفظ التسهيل : ٢٧٥ : « من فُعَالٍ أو فاعلٍ » فسقط منه فَعَالٌ ، بالفتح ، ومثله في المساعد ٤٤٥/٣ ، وشفاء العليل ١٠٤١/٣ .

حيث هو مرادفُ فَعِيلٍ ، تقول : طويلٌ وطَوَّالٌ ، وخفيفٌ وخُفَّافٌ ،
وبعيدٌ وبُعَادٌ ، وشجيعٌ وشَجَّاعٌ ، وكبيرٌ وكُبَّارٌ ، وعجيبٌ وعُجَابٌ .
قال سيبويه ^(١) : « وفَعَالٌ بمنزلة فَعِيلٍ لأنهما أختان » .

وأما فاعِلٌ ففُعْلَاءٌ فيه قليلٌ عند سيبويه وغيره .

وأما فَعَالٌ فهو عندهم مما ندر فيه فُعْلَاءٌ ، فكيف يجعل مثل هذا
قياساً ؟! فالظاهر إن ^(٢) كان أراد ما قاله ابنه أنه يريد ما جاء مسموعاً ،
وإلا فيقع البحث فيما قال ، فلا يتخلص كلامه عن الاعتراض ،
فتأمل ذلك .

ثم ^(٣) في هذا التمثيل نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أنه أتى بمثالين مماثلين يفيدان مقصوداً واحداً ، وهو
متحرر للاختصار كما مر في أثناء الشرح ، فكان الأولى به أن يقتصر
على أحدهما لإفادته المقصود وحده .

والثاني : أنه ترك من فَعِيلٍ المجموع قياساً على فُعْلَاءٍ ما كان
بمعنى مُفَعِّلٍ ^(٤) وبمعنى مفاعِلٍ ، وكلُّ واحد منهما عنده يقاس فيه ، نص

(١) الكتاب ٦٣٤/٣ .

(٢) في (س) : « فالظاهر أنه إن كان » .

(٣) في الأصل : « ثم قال في هذا ... » .

(٤) كذا ضبط في الأصل بفتح العين ، وفي (س) : بمعنى مفعول . وضبط في التسهيل
مُفَعِّلٍ ، بكسر العين ، وسيأتي في كلام الشاطبي ما يرجح أنه بمعنى مُفَعِّلٍ — بفتح
العين . هذا والنحاة قد أحازوا أن يكون بمعنى مفعِلٍ بكسر العين وفتحها . ونقل
الزبيدي في التاج عن السنوسي أنه فعيل كـ (ما بعده لم يظهر في التصوير) .

على ذلك في التسهيل^(١)، فمثال مُفْعِلٍ : نَبِيٌّ - على لغة مَنْ هَمَزَ -
وجمعه : نُبَاءٌ ، قال الشاعر^(٢) :

يا خاتم النبأ إنك مُرْسَلٌ بالحق كلُّ هدى السبيل هَذَا
ومثال مُفَاعِلٍ : نَدِيمٌ وَنَدَمَاءٌ ، وَجَلِيسٌ وَجُلَسَاءٌ ، وَخَلِيطٌ وَخُلَطَاءٌ .
وهذان لا يدخلان تحت تمثيله بكريم وبخيل ، إذ ليس واحد منهما
بمعنى مُفْعِلٍ ولا بمعنى مُفَاعِلٍ ، وإذا كان كذلك كان تطويله بالمثال
الثاني تقصيراً .

وهذا الاعتراض الثاني إنما هو مبني على الأول في القصد ، فإن
كثيراً من المجموع يجمع عليها ما لم ينبّه عليه ، ويكون ذلك قياساً إما
عنده على ما نص عليه في التسهيل اختياراً له ، وإما عند غيره . وإذا
تَبَعْتَ ذلك في كلامه وجدته ، ولم أكن لأورد عليه الاعتراض بما
نقصه من ذلك لكون هذا المختصر لا يحتمله ، إذ لا يتأتى فيه
الاستيفاء ، ولا قصد الناظم^(٣) ذلك ، وإنما جيء بالاعتراض هنا / [٢٩٩]

بالنقص من جهة أنه كان قادراً على أن يأتي بـمثالٍ وكان المثال الثاني
يشير به إلى معنى مُفْعِلٍ أو إلى معنى مُفَاعِلٍ ، فيقول : « وَلِكَرِيمٍ

(١) التسهيل : ٢٧٥ .

(٢) هو العباس بن مرداس ، والبيت من قصيدة في سيرة ابن هشام ٤٦١/٢ ، وهو من
شواهد الكتاب ٤٦/٣ .

(٣) في (أ) و(س) : ولا قصد ذلك الناظم .

وَنَبِيٍّ ، أو يقول : « وَلِكَرِيمٍ وَجَلِيلٍ » فيعطى زيادةً معنًى وتَمَامَ فائدةٍ . ثم قال :

وناب عنه أفعلاء في المعلِّ لَاماً ومُضَعَّفٍ

يعني أن أفعلاء من أبنية الجمع نابَ عن فَعَلَاءٍ في موضعين :
أحدهما : حيث كان لَامُ فَعِيلٍ الصفة معتلاً ، وذلك قوله : « في المعلِّ لَاماً » ولَاماً : منصوبٌ على التمييز المنقول من الفاعل ، وأصله : المعلِّ لَامَةٌ . فتقول في وليٍّ : أولياء ، وفي نبيٍّ : - عند مَنْ لا يهْمزُ - : أنبياء ، وفي سَرِيٍّ : أسرياء ، وفي صَفِيٍّ : أصفياء ، وفي غنيٍّ : أغنياء . وفي غويٍّ : أغوياء . وما أشبه ذلك . وإنما نابَ أفعلاء هنا عن فَعَلَاءٍ لأنهم ممَّا يكرهون تحرك حروف العلة وقبلها فتحةٌ ، ولذلك كان حكمها ألا تبقى على حالها ، وأن تُقلب ألفاً على ما يتبيَّن في التصريف إن شاء الله ، مع أن لهم مندوحةً عن ذلك ، وهو الجمع على أفعلاء ، فاقترضوا عليه . هذا معنى تعليلٍ سيبويه^(١) ، ولأجل التنبية على هذه العلة أتى الناظم بلفظ النيابة ؛ إذ كانت النيابة تؤذن بعلّةٍ لأجلها تُركَ الأصل ، وهو ما ذُكِرَ .

الموضع الثاني من موضعي النيابة : المضاعف ، وهو الذي أراد

(١) أي : لأنهم ربما يكرهون . وانظر المقتضب ١٧٤/٤ ، وأمالى السهيلي : ٥٢ - ٥٣ .

(٢) الكتاب ٦٣٤/٣ - ٦٣٥ .

بقوله : « وَمُضْعَفٍ »^(١) . فأتى به من « أَضْعَفَ » . وعادة النحويين الإتيان به من « ضَاعَفَ » وإنما خلافهم للضرورة، مع أن المعنى فيهما واحد، يقال: ضَعَفْتُ الشيءَ وأضعفْتُه، وضاعفْتُه، بمعنى . فإذا كان فَعِيلٌ مضاعفاً - أي : متماثلٌ^(٢) العين واللام - فإنه ينوب فيه أفعلاء عن فعلاء، فتقول : شديدٌ وأشدُّاءٌ ، وشحيحٌ وأشحاءٌ ، وعزيزٌ وأعزَّاءٌ ، وليبٌ وألبَّاءٌ ، وحيبٌ وأحبَّاءٌ ، وطيبٌ وأطبَّاءٌ ونحو ذلك .

ووجه الهروب عن فعلاء أنهم كرهوا فعلاءً لاجتماع المثليين لو قالوا: شَدَدَاءُ وشُحَمَاءُ ، وعُزَزَاءُ ، ولا يمكن إدغامه ليخفَّ اللفظ به ، لأنه فَعْلٌ ، وفَعْلٌ ليس على وزن الفعل كذَرَرٍ وطَرَرٍ وقُلِّلٍ^(٣) .

فإن قيل : لعل هذا حكمٌ مختص بالثلاثي غير المزيد - أعني امتناع الإدغام - بخلاف المزيد فإنه يمكن فيه الإدغام ، وإنما المانع المحقق أنهم

لو قالوا في المضاعف / : فُعَلَاءٌ^(٤) لكان يصير إلى مثال ما ينصرف ، [٣٠٠] لأنه ليس في الكلام فُعَلَاءٌ إلا مصروفاً^(٥) ، فعدلوا عنه ، لأنهم لو^(٦)

(١) في النسخ : « أو مضعف » وهو سهو .

(٢) في (س) : مماثل .

(٣) انظر الكتاب ٦٣٤/٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢٤٠/٣ - ٢٤٣ .

(٤) ضبط في الأصل و(أ) : فعلاء ، بفتح العين ، ولا يستقيم عليه النص .

(٥) في الأصل و(أ) : معروف ، وهو تحريف ، ويسد أنها صححت في (أ) . ورسم

تحت العين (ص) .

(٦) في (أ) : لم .

جمعوه على فُعْلَاءَ للزم الإدغام وسكون الحرف الأول من الحرفين
فتقول : شُدَّاءٌ ، فيأتي على مثال ما ينصرف ، فيلزمُ صرفه .

فالجواب : أنَّ هذا التعليلَ علَّلَ به ابنُ خَرُوفٍ ، وليس بتعليل
سيبويه ، وإنما تعليلُ سيبويه ما تقدم من كراهية التضعيف . وكذلك
قال السيرافي: إنهم كرهوا فُعْلَاءَ لتكرير حرف غير مدغم ، وبه يلزم
لو جمع على شُدَّاءَ ، وهو مستثقلٌ . وردَّ ابنُ الضائع تعليلَ ابن
خروف وزعمه أن الإدغام يجب بأنه فُعَلٌ ، وفُعَلٌ لا يُدْغَمُ . وأجاب
عن الاختصاص بالثلاثي بأنَّ سيبويه^(١) قد نص على أنك لو بنيت
فُعْلَانٌ من رددتُ لقلتُ : رُدَّدَانٌ ولم تُدْغَمْ ، قال : لأنه فُعَلٌ زيدت
عليه الألف والنون . قال : والدليل على ذلك قولهم : خُشَّشَاءُ . قال
ابنُ الضائع : وهذا نصٌّ في محل النزاع . قال : فهذه سقطَةٌ من ابن
خروف ؛ لأنه خالف العرب والإمام . قال : وكأنه أراد أن يغرب
بذلك التعليل فوقع كما ترى .

ثم قال الناظم : « وغيرُ ذاك قُلٌّ » ذاك : إشارة إلى جميع ما تقدم
في أفعلاء وفُعْلَاءَ ، فنرجعُ^(٢) عليه بالتنقيح فنقول :

أما ما خالف قيد الوصفية فقولهم : نَصِيبٌ وأنصِبَاءُ . وقلته من

(١) الكتاب ٤/٢٧٧ .

(٢) في الأصل : فيرجع .

وجهين ، من هذا ، ومن كونه غير معتل السلام ولا مضاعف ، جُمِعَ على أفعلاء .

وأما ما خالف قيد الوزن فقولهم : هَيِّنْ وَأَهْوِنَاءُ ، وكذلك : سَمَحْ وَسَمَحَاءُ ، وَخَلِمَ - بالخاء المعجمة^(١) - وَخُلَمَاءُ ، وَرَسُولٌ وَرُسُلَاءُ ، وَوُدُودٌ ، وَدَدَاءُ ، وَحَدَّثَ وَحُدَّثَاءُ . وقد تقدم ما في نحو شاعر وشُعراء ، وعالم وعُلَمَاءُ ، وجبانٍ وَجُبْنَاءُ ، وَشَجَاعٍ وَشَجَعَاءُ ، وَبُعَادٍ وَبُعْدَاءُ .

وأما ما خالف قيد كونه بمعنى فاعلٍ فقولهم : أَسِيرٌ وَأَسْرَاءُ ، وَظَنِينٌ - بالظاء المشالة - وَأَظْنَاءُ . وفي هذا أيضاً ما يقتضي أن فَعِيلاً بمعنى مُفْعَلٍ أو مفاعل سماعٌ . وهو خلاف ما ذكر في التسهيل ، والظاهر أنه قياس كما قال هنالك . وقد يقال : إن الاعتراض بالذي

في معنى مفاعل لا يلزم ؛ لأنه راجع إلى معنى فاعل . / وأما إذا [٣٠١]

كان بمعنى مُفْعَلٍ فهو قليل فلم يعتبره ، ويكون تكراره للمثال أولاً في قوله : « وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ » تنبيهاً على أن الاختصار على ذلك المعنى وحده مقصود لرجوع ما كثر إلى معنى فاعلٍ ، وإخراج معنى مُفْعَلٍ

(١) سقط من (س) . والخِلْمُ : الصديق الخالص ، ويقال : هو خِلْمُ نِسَاءٍ وَتَبِعُهُنَّ ، والعظيم .

عن القياس، ويكون هذا حسناً من التوجيه لكلامه ؛ إذ قد تقدم في بعض مواضع من هذا الشرح التنبيه على أن الناظم يقصد الإتيان بما ظاهره التكرار أو الحشو لفائدة كما تقدم في باب الإضافة في قوله في الإضافة غير المحضة :

كَرُبْ راجينا عظيم الأملِ مُرَوِّغ القلبِ قليل الحِيلِ
وأما ما خالف قيد التذكير فقولهم : خليفة وخلفاء ، قال سيبويه^(١) : « من أجل أن لا يقع إلا على مذكّر ، فحملوه على المعنى ، وصاروا كأنهم جمعوا » خَلِيفٌ « حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير » . وقد جمع الشاعر بين خليفة وخليف ، أنشد الفارسي لأوس^(٢) :

إن من القوم موجوداً خليفته وما خليف أبي ليلى^(٣) بموجودٍ
لكن هذا في غير الخليفة المشهور . وقالوا : فقيرة وفقراء ، وسفينة وسفهاء .

وأما ما خالف قيد العقل فلا أعرف الآن له مثلاً .
وأما ما خالف قيد صحة اللام فقولهم : تقى وتُقواء ، حكاه

(١) الكتاب ٦٣٦/٣ .

(٢) التكملة : ١٨٦ ، والبيت في ديوانه : ٢٥ آخر أبيات من قصيدة مطلعها :
يا عين جودي على عمرو بن مسعود أهل العفاف وأهل الحزم والجود

(٣) في الديوان : أبي وهب .

السيرافي^(١) ، وهو نادر ، قال : « ولشذوذهِ غَيْرُهُ » ، والأصل : تُقْيَاءُ .
قال ابن الضائع : لأنَّهُ من وقيت . وحكى الفراء^(٢) : سَرِيٌّ وَسُرَوَاءُ ،
وقال : سَخِيٌّ وَسُخَوَاءُ .

وأما ما خالف قيد عدم التضعيف فلا أعلم الآن له مثلاً .
وكذلك ما خالف قيد صحة العين .

وأما ما خالف قيد اعتلال اللام في أفعلاء فقولهم : نَصِيبٌ
وأنصِبَاءُ - وقد تقدم - وصديقٌ وأصدقاءُ ، وهما أيضاً مثالان لما خالف
قيد التضعيف في أفعلاء ، فإن المثالين غير^(٣) مضاعفين ولا معتلي اللام ،

(١) قال السيرافي بعد أن شرح قول سيبويه ٦٣٤/٣ : « وأما ما كان من بنات الياء
والواو فإن نظير فعلاء فيه أفعلاء » . « وقد جاء حرف نادر من هذا الباب على
فُعلاء لا يعرف غيره وهو تقي وتقواء ، ولما شذَّ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وكان
حقه أن يكون تُقْيَاءُ . ولا يعلم غيره » .

(٢) قال السيرافي أيضاً : « ومما حكاه البصريون والفراء : سَرِيٌّ وَسُرَوَاءُ وأسرواء
وأسرياء » . ونقله عنه ابن بري ، ففي لسان العرب (سرو) : « وقد جمع فعيل المعتل
اللام على فُعلاء في لفظتين ، وهما تقي وتقواء ، وسري وسرواء وأسرياء » ، وفي
اللسان (وقى) عن ابن سيده : « ورجل تقي من قوم أتقياء ، وتقواء ، الأخيرة
نادرة ، ونظيرها سُخَوَاءُ وَسُرَوَاءُ ، وسيبويه يمنع ذلك كله » .

(٣) في الأصل : (لا مضاعفين » ، وفي (س) : فإن المثالين مضاعفين » ، والمثبت نص
(س) .

فحصلت النيابة لأفعلاء عن فعلاء لغير علة كما أنهم بقوا على الأصل من غير نيابة في المعتل اللام في نحو : تُقَوَّاء . وقد أنابوا أيضاً أفعلاء في الصحيح في قولهم : نبيء - بالهمز - (وأنبياء)^(١) وهي قراءة نافع ، وذلك مطرد في جميع القرآن ، ولكنه لفظ واحد ، فلا يخرج ذلك عن كون الجميع / على أفعلاء في الصحيح قليلاً .

[٣٠٢]

* * *

فَوَاعِلٌ لِّفَسْوَعٍ وفَاعِلٌ وفَاعِلٌ مَعَ نَحْوِ كَاهِلٍ
وحَائِضٍ وصَاهِلٍ وفَاعِلَةٌ وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مِثْلُهُ
ذكر هنا فواعِلٌ وما يجمع عليه من المفردات ، وذلك فَوَعِلٌ ،
وفَاعِلٌ المفتوح العين ، وفَاعِلٌ ، وفَاعِلٌ اسماً وصفة على تفصيل ،
يعني : أنَّ هذه الأبنية تجمع قياساً على فَوَاعِلٍ .
أما فَوَعِلٌ فهو عبارة عما كانت الواو فيه ثانية زائدة للإلحاق^(٢) ،
وإطلاقه إياه^(٣) يدل على أن ذلك فيه ثابت ، سواء أكان اسماً نحو
كوكَبٌ وتولَبٌ^(٤) ، أم صفةً نحو تَوَامٌ وَحَوْمَلٌ^(٥) ، فإن فَوَاعِلٍ فيه قياسٌ ،

(١) عن (س) ، وانظر كتاب القراءات السبعة لابن مجاهد : ١٥٦ - ١٥٧ ، والإقناع لابن الباذش ٤٠٣/١ .

(٢) في الأصل : زائدة الإلحاق .

(٣) سقط من (س) .

(٤) التولب : الجحش .

(٥) الحومل : السيل الصافي ، والسحاب الأسود .

فتقول في كوكب : كواكبٌ ، وفي تَوَلَّب : تَوَلَّب وفي عَوَسَج^(١) : عَوَاسِج ، وفي جَوَهَرَ : جَوَاهِر ، وفي حَوَمَل : حَوَامِل ، وفي تَوَام : تَوَائِم ، وفي هَوَزَب^(٢) : هَوَازِب . وما أشبه ذلك . لكن نَبَّه بالتمثيل على أن ذلك إنما يكون فيما كانت الواو فيه تلحق بنات الثلاثة بينات الأربعة ، فإن « فَوَعَلًا » هكذا حقيقته ، فلو كانت الواو تلحقها بينات الخمسة مثلاً لم يصح جمعها على فواعِلَ مثل : خَوَزَنَق^(٣) وَكَوَالِل^(٤) ، فإن الواو هنا لا بدَّ من حذفها للجمع فيصير الجميع^(٥) إلى فعَالِلَ لا إلى فواعِلَ .

فإن قيل : إن كلام الناظم في فَوَعَلٍ غير مطَّردٍ ، وذلك أن فَوَعَلًا على قسمين ، أحدهما ما يُجمع كما قال ، والآخَرُ ما تلحق الجمع فيه هاء التانيث ولا يجيء في الكلام دونها إلا قليلاً ، فالأول ما كان على فَوَعَلٍ من العربي الأصيل كما ذكر من الأمثلة .

والآخر ما كان أصله أعجمياً فَعُرَّبَ نحو : مَوَزَج^(٦) وَجَوَرَبٍ

(١) العوسج : جنس نبات شائك من الفصيلة الباذنجانية ، له ثمر مدور كأنه خرز العقيق ، واحدته عوسجة .

(٢) في (س) : هوزى وهوازى ، والهوزب : البعير القوي الجري .

(٣) الخورنق : نهر ، والمجلس الذي يأكل فيه الملك ويشرب ، فارسي معرب ، والكوالل : القصير .

(٤) في (أ) و(س) : الجمع ، وكلاهما صواب .

(٥) الموزج : الحُفُّ ، ويجمع على موازجة وموازج .

وصَوَّلَجٌ^(١) ، فإنك تقول : مَوَازِجَةٌ وَجَوَارِبَةٌ وَصَوَالِحَةٌ . وقد قالوا : جَوَارِبٌ ، كما قالوا في العربي المحض : صَيَّاقِلَةٌ^(٢) فألحقوا الهاء ، وكذلك صَيَّارِفَةٌ ، وهو نظير فَوَاعِلَةٍ لو سُمِعَ ، فقد صار كلام الناظم يوهم أنك لا تقول إلا جَوَارِبَ وَمَوَازِجَ وَصَوَالِجَ خاصةً ، وذلك غير مستقيم من الفهم .

فالجواب من وجهين ، أحدهما : أنَّ المَعْرَبَ في جنب العربي نادرٌ قليلٌ كالأشياء النادرة في العربي المحض ، ولا معتبر بها ، فلم يحتج إلى التنبيه عليها لذلك .

والثاني : أن فَوَاعِلَ حتمٌ فيه وإن^(٣) كان أعجمياً ، وإنما تلحق التاء بعد حصول الجمع بياناً لأنَّ العرب عَرَّبَتْه (وصيرته)^(٤) من كلامها بعد أن لم يكن . وأيضاً فإن لحاق التاء لا يخرج الجمع عن كونه / على فَوَاعِلَ ، بل هو فَوَاعِلُ لحقته الهاء ، فلم يخرج ذلك عما [٣٠٣] قرَّره الناظم من جمعه على فَوَاعِلَ .

وأما فاعِلٌ فهو بفتح العين ، وقد اجتمع في القافية مع كاهِلٍ

(١) الصولج : الفضة ، والصافي الخالص .

(٢) الصبقل : شحاذ السيوف وحلاؤها .

(٣) في الأصل و(أ) : إن ، دون واو .

(٤) في الأصل : « عربته على كلامها » ، وفي (أ) : « عربته من كلامها » ، والمثبت

نص (س) .

المكسور العين ، وقد أجازته الخليل^(١) ، وهو اختلاف الإشباع في حرف الدخيل ، وغيره يرى أن مثل هذا ممنوع ، إلا أنه قد جاء منه في كلام العرب شواهد تدل على تسويغه لمثل ابن مالك في هذا النظم وإن كان قليلاً ، وإنما أجازته الخليل حملاً على المجرد من الرّذف والتأسييس ، ومن ذلك في الشعر قول الشاعر^(٢) :

يا نخلَ ذاتِ السّدرِ والجراولِ^(٣)
تطاولي ما شئتِ أن تطاولي

وهو في الفتح أقبح من غيره ، ومثل هذا العيب موجود في الشطرين اللذين بعد هذين ، وذلك قوله^(٤) : « وفاعلة » و « مع ما مائله . ودلّ كلام الناظم على أنه يجمع على فواعل كان اسماً أو صفة ، إلا أن الصفة فيه غير محفوظة عن العرب ، ذكر سيبويه أنه لا يعلم أن فاعل^(٥) جاء صفة ، فبقي الاسم ، ومثاله : طابق وطوابق ، وخاتم وخواتم ، ودائق ودوائق ، وتابل وتوابل .

-
- (١) ذكر الدماميني في العيون الغامزة : ٢٦٣ أن الخليل كان يرى أن سناد التوجيه - وهو حركة ما قبل الروي المقيد - أفحش من سناد الإشباع ، وأن الأخفش كان يرى أن اختلاف الإشباع أفحش .
- (٢) الرجز في قوافي الأخفش : ٣٨ ، ولسان العرب غير منسوب .
- (٣) في الأصل و(أ) : والجداول ، والجراول : جمع حرول ، وهي الحجارة .
- (٤) في الأصل : قولك .
- (٥) فوقه في الأصل : كذا ، وانظر الكتاب ٢٤٩/٤ .

وأما فاعِلُءُ فإنه يجمع أيضاً على فَوَاعِلَ ، وظاهر كلام الناظم إطلاقه كان اسماً أو صفة ، ولم يأت صفة فلذلك لم يحتج إلى تقييده بكونه اسماً كالمثال الذي قبله ، ومثاله : قاصِعَاءُ وَقَوَاصِغُ ، وناقِقاءُ وَنَوَافِقُ ، وَسَائِيَاءُ وَسَوَابِ ، وَحَائِيَاءُ وَحَوَانِ ، وَدَائِءُ وَدَوَامٌ ، وَرَاهِطَاءُ وَرَوَاهِطُ ، ونحو ذلك . ووجه هذا الجمع الذي حذف فيه ألف التانيث أنهم شبهوها بالهاء وحكموا لها بحكمها ، ألا ترى أنها لا تحذف في التصغير كما لا تحذف الهاء ، وتحذف في التكسير كما تحذف الهاء ، فإذا كان ذلك كذلك فكأنهم إنما كسروا فاعلاً المؤنث بالهاء ، وبابه فواعل كما سيذكر إثر هذا بحول الله ومشيتته .

ثم قال : « مع نحو كاهلٍ وحائضٍ وصاهِلٍ » .. إلى آخره ، يعني أن هذه المثل وما أشبهها مما جمع أوصافها تجمع أيضاً على فَوَاعِلَ ، وأصلها كلها فاعِلٌ . ولا بد من تقديم مقدمة تكون كالشرح لمقصوده في افتراق مُثْلِهِ ، وذلك أنَّ بناءَ فاعل على قسمين اسم وصفة ، فالاسم نحو كاهل ، وهذا الذي أشار إليه بالمثال ، والصفة على

(١) القاصعاء : جحر اليربوع ، والناقعاء : إحدى حجرة اليربوع يكتمها ويظهر غيرها ، فإذا أتت من جهة القاصعاء ضرب الناقعاء برأسه فدخلها . والسايياء : المشيمة التي تخرج مع الولد . والدائماء : إحدى حجرة اليربوع ، وكذلك الراهطاء.

قسمين أيضاً ، مؤنثة بالهاء ومجردة من الهاء ، فالمؤنثة بالهاء نحو ضاربة وصاحبة ، وهي التي أشار إليها بـ « فاعِلَةٌ » .

والمجردة من الهاء على قسمين: واقعٌ على / مذكّر، وواقعٌ على [٣٠٤] مؤنث، فالواقع على المؤنث نحو: طامِثٍ وطاهِرٍ، وهو المشار إليه بجائِضٍ .

والواقع على المذكر على قسمين ، واقعٌ على مذكّر غير عاقل ، وواقعٌ على مذكّر عاقل ، فالواقع على المذكر العاقل هو المشار إليه بمثال الفارس ، ومثاله أيضاً: قائمٌ وقاعدٌ ، والواقع على المذكر غير العاقل نحو: ضامِرٍ وبازلٍ ، وهو المشار إليه بصاهِلٍ .

فهذه خمسة أقسام أشار إليها بخمسة أمثلة ، حكمها جميعاً جواز الجمع على فواعِلٍ إلا الأخير ، وهو ما كان صفةً لمذكّرٍ عاقلٍ ، فإن فواعِلَ فيه شاذ . فقلوه : « مع نحو كاهِلٍ » يعني أن ما كان من أمثلة فاعل اسماً غير صفة فيجمع قياساً على فواعِلَ ، فتقول: كاهِلٌ وكواهِلٌ . والكاهِلُ: الحاركُ ، وهو ما بين الكتفين ، وفي الحديث : « تميمٌ كاهِلٌ مُضَرٌّ » . وكاهِلٌ^(١) أيضاً أبو قبيلة من العرب ، وليس هو

(١) أخرجه البزار عن أبي الطفيل الكتاني ولفظه : « وأما كاهلها فهذا الحي من بني تميم بن مر » . انظر مجمع الزوائد ٤٥/١٠ .

(٢) هو كاهل بن أسد بن خزيمه بن مدركة بن إلياس بن مضر . انظر جهرة أنساب العرب لابن حزم : ١١ ، ١٩١ .

المراد هنا . ومثله : غَارِبٌ و غَوَارِبٌ ، وَحَائِطٌ وَحَوَائِطُ ، وَحَاجِزٌ وَحَوَاجِزٌ ، وَطَائِبٌ - بالكسر - وَطَوَائِبُ ، وَدَائِقٌ وَدَوَائِقُ ، وَخَاتِمٌ وَخَوَاتِمٌ ، وما أشبه ذلك .

وقوله : « وَحَائِضٌ » يعني أنه يجمع أيضاً على فَوَاعِلَ كل ما كان صفةً لمؤنث لم تلحقه التاء نحو: حائض ، فتقولُ : حَوَائِضُ . وفي القاعد عن الحيض : قَوَاعِدُ . وفي طامثٍ : طَوَائِثُ . وفي حاسِرٍ : حَوَاسِرُ . ووجهه أنه عُومِلَ معاملةً ما فيه التاء لما كان مؤنثاً مثله . ولذلك كان حائض وبابه له جهتان ، فجهة اللفظ إذا اعتبرت ، وهو مذكَّرٌ جُمِعَ على فُعْلٍ . وجهة المعنى إذا اعتبرت ، وهو مؤنثٌ جُمِعَ على فَوَاعِلَ . وأصل فَوَاعِلٌ^(١) في فاعِلٍ إنما هو للمؤنث ، وما عداه محمول عليه كما سيتبين آخر الفصل إن شاء الله .

فإذا كان كذلك ظهر وجه حَوَائِضَ ، إلا أن هذا المثال قاصِرٌ ، فإنه يشير إلى قصر هذا الحكم على ما كان لمؤنث عاقل ، وليس كذلك ، بل هو جارٍ قياساً في غير العاقل ، فتقول : نَاقَةٌ فَارِقٌ^(٢) ، وَنُوقٌ فَوَارِقُ ، وَرَاجِعٌ^(٣) وَرَوَاجِعُ ، وَفَاسِجٌ وَفَوَاسِجٌ^(٤) ، أنشد ابنُ

(١) في (س) : فاعل .

(٢) فَرَقَتِ الناقةُ أو الأتانُ فروقاً : أخذها المخاض فشردت ، فهي فارِقٌ .

(٣) الراجع من النوق : التي لقحت ثم أخلفت ؛ لأنها رجعت عما رُجِي منها .

(٤) الفاسج من الإبل : اللاقح ، وقيل : اللاقح مع سمنٍ .

الأنباري لهيمان^(١) بن قحافة :

يَظُلُّ يَدْعُو نَبِيَّهَا الصُّمَاعِجَا

وَالْبَكَرَاتِ اللَّقَحِ الْفَوَاسِجَا

وناقةٌ ماخِضٌ^(٢) ، ونوقٌ مواخِضٌ ، وعائِذٌ^(٣) وعوائِذٌ ، وريح

عاصِفٌ ورياحٌ عواصِفٌ . ومن ذلك كثير ، فليس بمختص بصفة

المونث العاقل ، وقد شرح / ابنه^(٤) هذا الموضع فأشار إلى ما يظهر منه [٣٠٥]

من الاختصاص ، والذي ذكر سيبويه^(٥) وغيره أن ذلك عام ، قال :

« وإذا لحقت الهاء فاعلاً للتأنيث كُسِّرَ على فَوَاعِلَ » . ثم قال :

« وكذلك إن كان صفة للمونث ولم تكن فيه هاء التأنيث ، وذلك

حواسيرٌ وحوائِضٌ » . فأطلق كما ترى ، ومثل بالعاقل وغيره ، لأن

الحاسر فسّروه بأنه من حَسِرَتِ العينُ والناقة : إذا أَعْيَتَا ، وكلتاها

حاسِرٌ . وكان الأولى بالناظم أن يأتي بمثال يشمل العاقل وغيره ، أو

(١) في الأصل و(أ) : لهيمان ، وهو خطأ . والرجز في المذكر والمونث لأبي بكر

الأنباري: ١٦٠ ، ولسان العرب : ضمعج . والرواية في اللسان (الفوائجا) ، وفيه

(فتج) : « ناقة فائِجٌ : سمينة حائل » ... « الأصمعي : الفائج والفاسج : الحامل من

النوق » . ونيب ضماعج : إبل ضخام تامة الخلق .

(٢) ناقة ماخض : ضربها المخاض .

(٣) وعائِذ : حديثة التناج .

(٤) قال ابن الناظم : ٧٨٠ : « وفواعل أيضاً لوصف على فاعل إن كان لمونث عاقل » .

(٥) الكتاب ٦٣٣/٣ .

بمثال يشمل العاقل وغيره ، أو بمثال لكل واحد منهما .

وقوله : « وصاهِلٌ » يريد : أن ما كان مثل صاهِلٍ أيضاً في كونه صفة لمذكر غير عاقل فإن فواعِلَ قياسٌ فيه أيضاً فتقول : صاهِلٌ وصواهِلُ ، والصاهِل : اسم فاعل من صَهَلَ الفرس : إذا صَوَّتَ ، ومثله : بازِلٌ وبوازِلُ ، وضامِرٌ وضوامِرُ ، وبعيرٌ حاسِرٌ وحواسِرُ . وإنما جُمِعَ جمع المونث وإن كان مذكراً لأنه لا يجوز فيه ما جاز فيما هو للمذكر العاقل من الواو والنون ، فأشبهه لذلك المونث ، ولم يَقَوَ قوَّةَ ما كان للعاقل . هذا تعليلٌ سيبويه^(١) ، وأيضاً فإنهم يعاملون غير العاقل معاملة المونث في التصغير وفي غيره ، كقولهم : دُرَيْهَمَاتٌ ودُنَيْنِيرَاتٌ ، وقولهم : حَمَامَاتٌ وسِجَلَاتٌ وسُرَادِقَاتٌ ، ونحو ذلك ، فلذلك جُمِعَ جمع المونث .

وقوله : « وفاعِلَةٌ » . وهذا^(٢) أيضاً يريد به أن ما كان من الصفات قد لحقته تاء التانيث فجمعه على فواعِلَ ، نحو : ضاربةٌ وضوارِبٌ ، وسائِبَةٌ وسوائِبٌ ، وقاطعةٌ وقواطِعٌ ، وراييةٌ وروابٍ ، وباكيةٌ وبَوَاكِ ، وعاملةٌ وعوامِلٌ ، ونحو ذلك . قال سيبويه^(٣) : « وإذا لحقت الهاء فاعلاً

(١) الكتاب ٦٣٣/٣ .

(٢) في (أ) و(س) : هذا ، دون وار .

(٣) تقدم النص وتخرجه من قريب .

للتأنيث كُسِّرَ على فواعِلَ . ثم مثله ، قالوا : وهو الأصل ، لأن الجمع هنا على فواعل للفرق بين جمع المذكر وجمع المؤنث ، فخصوا المؤنث بفواعِلَ ، ولم يجمعوا المذكرَ عليه ، وخصُّوا المذكرَ بفُعْلٍ وفُعَّالٍ كما تقدم في كلام الناظم ولم يجمعوا المؤنث عليه إلا قليلاً ، كقولهم : نائمةٌ ونوْمٌ ، وزائرةٌ وزُورٌ . وأما حِيَضٌ في حائضٍ ونحوه فلأنَّ له وجهين ، وقد تقدم بيان هذا ، ولذلك أتى به سيبويه - أعني إتيانه بحائضٍ ^(١) - في فصل المذكر وفصل المؤنث . ونظيرُ حائضٍ في اعتبار الوجهين فيه الصفةُ المستعملة استعمال الأسماء من هذا الفصل ، نحو صاحبٍ وشابٍّ وفارسٍ وراكِبٍ ، فمن حيث له مؤنثٌ على فاعلة يُجمع ذلك المؤنث على فواعِلَ ، لذلك لم يُجمع مذكَّرةٌ على فواعِلَ لأجل اللبس ، اعتباراً بأصله من الوصفية ، ولم يجمعوه / (أيضاً) ^(٢) [٣٠٦]

على فُعْلٍ ولكن على فُعْلانٍ اعتباراً بحاله من عدم الوصفية ، بل أخرجوه عن فُعْلٍ الذي هو للوصف إلى فُعْلانٍ الذي هو للاسم المبني على فَعِيلٍ إذ هو قريبٌ من فاعلٍ ، وفَعِيلٌ يجمع على فُعْلانٍ نحو: جَرِيْبٌ وجُرْبَان . هذا أصل الاختصاص ، وهو التفرقة بين المذكر والمؤنث وخوف اللبس في الجمع ، فلو جُمع المذكرُ على فواعِلَ

(١) انظر الكتاب ٣/٦٣١ ، ٦٣٣ .

(٢) عن (أ) و(س) .

لأوهم أنه فاعلة ، لكن اختص هذا بالذكر العاقل خاصة ، لأن غير العاقل في حكم المؤنث كما تقدم من كلام سيبويه وغيره . وكذلك ما ليس فيه الهاء من المؤنث محمول على ما فيه الهاء ، وهذا في الصفات ، وأما الأسماء فإنما جاز جمعها على فواعل على أصل هذا التعليل لعدم احتياجهم إلى التفرقة ؛ إذ لا فاعلة له ، فلم يكونوا ليفروا من فواعل ؛ إذ^(١) لا لبس ، بخلاف ماله فاعلة ، وهو الصفة .

ثم قال :

وشد في الفارس مع ما مأللة

قال ابن السكيت : إذا كان الرجل على حافر برذوناً كان أو فرساً أو بغلاً أو حمراً قلت : مرّ بنا فارس على بغل ، أو مرّ بنا فارس على حمار ، قال الشاعر :

وإني امرؤ للخيل عندي مزينة على فارس البرذون أو فارس البغل
وقال عُمارة بن عَقِيل بن بلال بن جرير : لا أقول لصاحب البغل: فارس ، ولكني أقول : بغال ، ولا أقول لصاحب الحمار : فارس ، ولكني أقول : حمار . نقل هذا الجوهري^(٢) .

ويعني الناظم أن فواعل شد وجوده فيما كان من الصفات لمذكر

(١) في (س) : إذ ليس .

(٢) الصحاح : فرس .

عاقِل كالْفارس وما أشبه ذلك مما اتصف بصفته ، وإنما شذ لمخالفته ما
تقدم من قصد التفرقة وارتفاع اللبس الواقع بين المذكر والمؤنث ،
على أنهم قد وجهوا ما جاء من ذلك ؛ إذ « ليس شيء يضطرون إليه
إلا وهم يحاولون به »^(١) وجهاً ، هذا في الاضطرار فما ظنك به في حالة
الاختيار ؟ فمما جاء من ذلك جمعهم الفارس على فوارس ، قال^(٢) :

لولا فوارس من نعيم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يُوفون بالجارِ

وهو في الكلام كثير ، ووجه هذا الجمع بعد أن يقال : إنه من
الصفات التي استعملت استعمال الأسماء ، فقربَ بذلك منها أن اللبس
فيه لا يكون لما ذكرَ سيبويه من أن الفارس لا يقع في كلامهم إلا
للرجال ، قال^(٣) : « وليس في أصل كلامهم (أن يكون) »^(٤) إلا لهم ، / [٣٠٧]
فلماً^(٥) لم يخافوا الالتباس قالوا : فواعِلَ ، كما قالوا : فُعَلان - يعني
لكونه استعمل استعمال الأسماء - « وكما قالوا : حوارِثُ ، حيث كان

(١) في هامش الأصل : لعله (له) ، يعني مكان (به) . وهذا نص سيبويه في الكتاب
٢٢/١ .

(٢) البيت بلا نسبة في المختص ٤٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٧ ، وشرح
الكافية للرضي ٨٢/٤ ، واللسان (صلف) .

(٣) الكتاب ٦١٥/٣ .

(٤) سقط من (س) .

(٥) في النسخ « فلم يخافوا » ولا يستقيم السياق عليه ، والمثبت نص الكتاب .

اسماً خاصاً كزيد» ، يعني بسبب اختصاصه وإن كان صفة بالذکور
 كزید ، وكحارث إذا سميت به ، وقوله : « في أصل كلامهم » ، تنبيه
 حسن ؛ لأنه قد كان في غير العرب نساءً يركبون^(١) الخيل ويحاربون ،
 على أن ذلك قليلٌ في الكل فلم يُعتدَّ به . ومن ذلك قولهم : « هالكٌ
 في الهوالك » جمعوا هالكاً وإن كان لمذكر على هوالك ، ووجهه أنه
 جرى عندهم مجرى المثل ، ومن عادة الأمثال أن^(٢) تُغَيَّرَ عن أصلها
 وعمّا تستحقه في الكلام ، أنشد السيراني^(٣) :

تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قتاله إلى مالكٍ أعشؤ إلى ذكر مالكٍ
 وأيقنتُ أني عند ذلك ثائرٌ غدائيدُ أو هالكٌ في الهوالكِ
 وأنشد سيبويه للفرزدق^(٤) :

-
- (١) كذا في النسخ : يركبون ويحاربون ، والقياس : يركبن ويحاربن .
 (٢) في الأصل و (أ) : « ألا تغير » ، وأرى والله أعلم أن الصواب ما أثبتته عن (س) .
 يريد أن يقول : إن هالكاً غيره عن أصله الذي يستحقه إلى الجمع على فواعل ،
 كما أن المثل يغير عن أصله الذي يستحقه في الكلام ، وإذا كانوا يقولون : الأمثال
 لا تغير ، فالمعنى أنها لا تغير عن موردها ، بل تقال على صورتها ، ولا تعدل
 بحسب مضرها ، فهي مغيرة بحسب مضرها ، وهي على أصلها بحسب موردها .
 (٣) البيت في شرحه على الكتاب ، وموضع الشاهد نسب إلى ابن جندل الطعان في
 مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٦٥/١ - ٢٦٦ ، وفي الصحاح : هلك ، وبلا نسبة في
 شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٥ ، وصدره فيها :
 فأيقنت أني ثائرٌ ابن مكرم
 (٤) الكتاب ٦٣٣/٣ ، والبيت في ديوانه من قصيدة يمدح فيها آل المهلب ٣٠٤/١ ،
 ومطلعا :

لأمدحن بني المهلب مِدْحَةً غراء ظاهرة على الأشعارِ

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يُزِيدَ رَأْيَهُمْ خُضَعَ الرُّقَابُ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

فجمع ناكساً على نواكيس ، والمراد الرجال ، وحمله سيبويه على اعتبار التأنيث في الرجال، قال^(١) : لأنك تقول: هي الرجال ، كما تقول: هي الجمال ، فشبهة بالجمال . وطريقة المبرد^(٢) في هذا النوع أن فواعِلَ هو الأصل في الجميع ، وإنما منع منه هنا هو خوف اللبس ، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعون في سائر الضرورات ، وكذلك حيث أمنوا الالتباس . وقد وجه « نواكيس » ابنُ الضائع على وجه آخر، وهو أن يكون صفةً للأبصار من جهة المعنى ، لأن الأصل قبل النقل : نواكسٌ أبصارُهُم ، والجمع في هذا قبل النقل على فواعِلَ سائغٌ لأنه غير عاقل ، فلما نقل تركوا الأمر على ما كان عليه ، لأن المعنى لم ينتقل ، قال : ونظير هذا توجيه الفارسي قوله^(٣) :

يَا لَيْلَةَ خُرْمَنِ الدَّجَاجِ سَهْرُتُهَا بِيغْدَاذَ مَا كَادَتْ عَنِ الصُّبْحِ تَنْجَلِي
عَلَى مَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْإِيضَاحِ^(٤) . وَذَكَرَ السِّيرَافِيُّ^(٥) أَنَّهُ وَجَدَ غَيْرَ

-
- (١) الكتاب ٦٣٣/٣ .
(٢) انظر المقتضب ٢٥٨/١ ، ٢١٦/٢ - ٢١٧ .
(٣) لم يرد البيت في الإيضاح ولا في التكملة ، وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري :
٤٧٦ غير منسوب ، والمخصص ١٦٣/١٦ .
(٤) يريد على التوجيه المذكور في كتاب الإيضاح ، انظر باب الصفة المشبهة باسم
الفاعل : ١٧٧ - ١٨٠ .
(٥) ذكر ذلك في شرحه على الكتاب ، ونصه كاملاً : « وقد وجدت غير ذلك في
كلام العرب وإن كان المستعمل الكثير ما قاله سيبويه » .

ذلك ، قال عُتَيْبَةُ^(١) بَنُ الحَارِثِ لَجَزءِ بن سعد :

أحامي عن ذمار بني أبيكم ومثلي في غوائبكم قليل

فقال جَزءُ : نعم ، وفي شواهدنا . قال : وهذا جمع غائب

وشاهد من الناس .

وقد نزع الشُّلُوبين في / هوالك ونواكس منزعاً يجري في جميع ما [٣٠٨]

جاء من هذا مما تقدم ذكره ، وهو أن قال : قد عُرفَ بقوله أولاً :

هالك أنه إنما يريد المذكر ، وكذا بقوله : « وإذا الرجال رأوا يزيد » ،

قال : فصار ذلك مما تقدم ذكره من قولهم : فارس ، في الفوارس ،

وإن لم يكن مثله بالجملة^(٢) ، لأن المعنى الذي يتضمنه نواكسُ يصلح

للمذكر والمؤنث ، والمعنى الذي يتضمنه الفوارس لا يصلح إلا

للمذكر . هذا ما قال ، وهو جارٍ في قوله :

ومثلي في غوائبكم قليل

لأنه إنما يريد فيمن غاب من رجالكم ، ولم يرد أن مثله في

نسائهم قليل ، أو فيمن إليهم من رجال ونساء . فتعين أنه يريد المذكر

من جهة قصده ، فصار كالفوارس بهذا اللفظ .

* * *

(١) نقل البغدادي البيت في شرح شواهد الشافعية عن الشاطبي . انظر ١٤٢ .

(٢) في (س) : في الجملة .

وبَفَعَائِلَ أَجْمَعْنَ فَعَالَةً وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَاَلَةً

يعني أن فعائل من أبنية الجمع ، يجمع عليه ما كان من المفردات على وزن فَعَالَةٍ ، وعلى وزن يُشْبِه ذلك ، وذلك قياس على ما يقتضي إطلاقه ، والذي يشبه فَعَالَةً هو كل ما كان من الأبنية ثلثه حرف مدٍّ ولينٍ زائِدٍ ، فيدخل له فيه خمسة أبنية : فَعَالَةٌ - مَثَلَتْ الفاء بالضم والفتح والكسر - فهذه ثلاثة ، وَفَعِيلَةٌ ، وَفُعُولَةٌ^(١) ، هذا الذي يُشْبِه فَعَالَةً ، (ولا يقال : إنما عنى بفَعَالَةٍ ما كان ثلثه ألفاً ، فلا يدخل له إلا ثلاثة أبنية : فَعَالَةٌ و) ^(٢) فَعَالَةٌ وَفَعَالَةٌ ؛ لأنَّ فُعُولَةً وَفَعِيلَةً لا يشبه فَعَالَةً لاختلاف ما بين الألف وبين الواو والياء ، ولاختلاف حركة ما قبلها . لأننا نقول كذلك أيضاً : فَعَالَةٌ المضموم الفاء أو المكسورُها لا يشبه المفتوحَها ، فقد حصل الاختلاف ، فيلزم ألا يقصد إليها ، فيبقى فَعَالَةُ المفتوح الفاء وحده ، فلا يكون لقوله : « وشبهُهُ » فائدة أصلاً . فإن قلتَ : ما^(٣) الفرق بين هذا وبين ما تقدم له في التشبيه كقوله :

وشاع في حوتٍ وقاعٍ مع ما ضَاهَاهُمَا

فحملتَ المضاهاة على أنها مع بقاء واو حوتٍ وألفِ قاعٍ ، ولم

(١) في الأصل : وفُعولا .

(٢) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٣) في (أ) و(س) : فما .

تحمل عليه ما أشبهه من نحو: فيل وميل ، وكذلك قوله :

ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلاً

فلم تجعل فعولاً ولا فعلاً نحو: ضرُوبٍ وجَبَانٍ مما ضاهى كريماً
وبخيلاً ، وغير هذا من المواضع .

فالجواب أن الفرق ظاهر ، وذلك أن مثال فعالة مثلاً أتى به
مطلقاً غير مقيد ، وليس له فيه ما يعتبر من الأوصاف المقصودة إلا ما

يكون فيه من حرف لين أو تحريك فاء أو / نحو ذلك مما اعتبر في [٣٠٩]
تفسير كلام الناظم ، ولو لم يعتبر فيه ذلك لم يكن له شبه ، إذ لا
يدخل تحته إلا أمثلة ليست في الحقيقة غيره . والممثل الذي هو مثلاً
كحمامةٍ ودجاجةٍ داخلٌ تحته سواء فرضته اسماً أم صفة ، صحيحاً أم
معتلاً ، فإذا قال القائل : حكمُ فعالة كذا . فقد دخل تحته كل ما يمثلُ
به على كلٍّ اعتبارٍ كان فيه ، فلم يبقَ لقوله : « وشبهه » معنى بالنسبة
إلى ما يدخل تحت المثال إلا أن يعتبر وصفه في نفسه من حيث هو
مثال من كونه ثلاثياً أو رباعياً أو مفتوح الفاء أو مكسورها ، أو ما
أشبه ذلك . وعلى ذلك يصح قول من قال : وشبه^(١) ذلك . وأما قاعُ
وَحُوتٍ وكريمٍ ونحوها في قوة الأمثلة المقيدة ، فكأنه قال في قاع : في

(١) سقط من (أ) .

(٢) في (س) : أو شبه .

اسم على فَعَلٍ معتلّ العين مذكراً . وكذا إلى آخر الأوصاف .
وكذلك حُوتٌ في ^(١) قوة أن لو قال : في اسمٍ على فَعَلٍ معتلّ العين
بالواو إلى آخر الأوصاف . فإذا لا يدخل له إلا ما كان مطابقاً لتلك
الأوصاف ، فامتنع أن يدخل تحتها نحو فيل وديك ، إذ لم يستوف
الأوصاف المذكورة ، فحصل الفرق بين إتيانه بالأمثلة الموزون بها ،
وإتيانه بنفس الموزون ، وهو فرق ظاهر ، والله أعلم ، فإذا لا بد من
التفسير بما تقدم من دخول فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ مع فَعَالَةٍ وفُعَالَةٍ ^(٢) .

وإذا تقرر هذا فنرجع إلى تمثيلها فنقول :

أما فَعَالَةٌ - بالفتح - فنحو : حمامةٌ ودجاجةٌ ، وبهما مثل سيبويه ^(٣) ،
فنقول : حمامٌ ودجاجٌ ، ومنه : سَحَابَةٌ وسَحَائِبٌ .
وأما فُعَالَةٌ - بالضم - فمثلُ ذُؤَابَةٍ وذَوَائِبَ ، وذبابة وذباب .
وأما فَعَالَةٌ - بالكسر - فنحو : كِنَانَةٌ وَكِنَانَيْنَ ، وَعِمَامَةٌ وَعِمَائِمَ ،
وَجِنَازَةٌ وَجَنَائِزَ ، وَرِسَالَةٌ وَرِسَائِلَ ، وَرِبَابَةٌ ^(٤) وَرَبَائِبَ ، (وَدِلَالَةٌ
وَدَلَائِلَ . وأما فَعُولَةٌ فنحو : حُلُوبَةٌ وَحَلَائِبَ ، وَرَكُوبَةٌ وَرَكَائِبَ) ^(٥) ،

(١) في الأصل (وَأ) : « وكذلك حوت وقوة » .

(٢) سقط من (س) .

(٣) الكتاب ٦١١/٣ .

(٤) الرِّبَابَةُ : جماعة السهام ، وخيط تشد به السهام ، والجلدة التي تجمع فيها السهام .

(٥) سقط من (س) .

وَحَمُولَةٍ^(١) وَحَمَائِلَ .

وَأَمَّا فَعِيلَةٌ فَنَحْوُ : كَتَبَتْ وَكَتَابَتْ ، وَسَفَيْنَةٌ وَسَفَائِنٌ ، وَصَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ ، وَقَبِيلَةٌ وَقَبَائِلَ ، وَحَدِيدَةٌ وَحَدَائِدٌ ، وَهُوَ كَثِيرٌ .

وَقَوْلُهُ : « ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ » ذَا : مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَعَالَةٍ ،
أَيُّ : حَالَةٌ كَوْنِ فَعَالَةٍ ذَا تَاءٍ ، أَيْ : مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ . وَقَوْلُهُ : « أَوْ مُزَالَهُ »
الهاءُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهَا (هَاءٌ)^(٢) ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى تَاءٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : ذَا تَاءٍ
أَوْ مُزَالِ التَّاءِ . وَالْحُرُوفُ تُذَكَّرُ / وَتُنْثَى وَمِنْ التَّذْكِيرِ قَوْلُهُ^(٣) :

[٣١٠]

كَافًا وَمِيمَيْنِ^(٤) وَمِيمًا طَاسِمًا

وَقَدْ تَقَدَّمَ لِذَلِكَ نِظَائِرٌ فِي هَذَا النِّظْمِ مِمَّا اسْتَعْمَلَهُ النَّاطِمُ فِيهِ ،
وَذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِهِ فَعَالَةً بِلا تَاءٍ تَأْنِيثٌ ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : هَذَا الْبِنَاءُ
يَجْمَعُ عَلَى فَعَائِلَ سِوَاءٍ كَانَ بِالتَّاءِ كَمَا وَقَعَ فِي الْمِثَالِ أَمْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ
تَاءٌ ، إِلَّا أَنَّهُ يَبْقَى النَّظَرُ فِي هَذَيْنِ الشُّطْرَيْنِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

(١) الْحَمُولَةُ : مَا احْتَمَلَ عَلَيْهِ الْقَوْمُ مِنْ بَعِيرٍ وَحِمَارٍ وَنَحْوِهِ ، كَانَتْ عَلَيْهِ أَثْقَالٌ أَوْ لَمْ
تَكُنْ .

(٢) عَنْ (س) .

(٣) مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٢٦٠/٣ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ لِابْنِ يَعِيشَ ٢٩/٦ ، وَلَمْ يَنْسَبْ .
وَالشَّاهِدُ فِي تَذْكِيرِ طَاسِمٍ ، وَهُوَ نَعْتُهُ لِلْسَّيْنِ ، وَالطَّاسِمُ الدَّارِسُ . شَبَهَ آثَارَ الدِّيَارِ
بِالْحُرُوفِ .

(٤) فِي (س) : أَوْ فِيمَا وَسَا ، مُحَرَفٌ .

أحدهما : أن ظاهر إطلاق هذا الحكم أنه جار في الاسم والصفة معاً لا في الاسم وحده ، ولا في الصفة وحدها .

والثاني : النص منه على أن الحكم جار مع عدم التاء في تلك الأمثلة الخمسة التي أشار إليها بفَعَالَة بقوله : « ذا تاء أو مُزَالَة » .

أما النظر الأول فإن ذلك الحكم إنما هو في الأسماء لا في الصفات في فَعِيلٍ كان أو في غيره على مذهب الجمهور أو فيما دون فَعِيلٍ على ظاهر التسهيل^(١) ، إذ أطلق في فَعِيلٍ الذي ليس بمعنى مفعول ، وقيد الأربعة الباقية بالاسمية ، وهو ظاهر كلام ابن أبي الريع . فعلى كل تقدير لم يوافق كلامه هنا واحداً من المذهبين ، فصار في محصله غير مستقيم ، قال سيبويه^(٢) في فَعِيلٍ الصفة إذا لحقته التاء كما ذكر له فِعَالاً في التكسير : « وقد يُكسَّرُ على فَعَائِلٍ كما كُسِّرَتْ عليه الأسماء » . قال : وذلك صَبَائِحُ وصَحَائِحُ وطَبَائِبُ ، يعني في جمع صبيحة وصحيحة وطبيبة ، قال : « وقالوا : خليفة وخلائف ، فجاءوا بها على الأصل » . فهذا يدلُّ على أنه عنده سماع . وقال ابن أبي الريع في القوانين في فصل فَعِيلٍ : وإذا لحقته التاء كُسِّرَ على فَعَائِلٍ ، قالوا : ظرائفُ . ثم ذكر أنه يجري مجرى المذكر في الجمع على فِعَالٍ .

(١) التسهيل : ٢٧٨ .

(٢) الكتاب ٦٣٦/٣ .

وأما النظر الثاني ، وهو الحكم لما ليس فيه تاء بحكم ما هي فيه ، فإن النحويين ينصون على خلاف ذلك ، وأنه موقوف على السماع إلا في فَعُول الذي هو صفة لمؤنث فإنه عند طائفة من العلماء قياس لكثرة ما جاء منه نحو: عَجُوزٍ وعَجَائِزَ ، وَجَدُودٍ^(١) وَجَدَائِدَ ، وَصَعُودٍ^(٢) وَصَعَائِدَ ، وَسَلُوبٍ^(٣) وَسَلَائِبَ ، وَفَرَسَ عَقُوقٍ^(٤) وَعَقَائِقَ . وإطلاق القياس مذهب ابن أبي الربيع . وكذلك الاسم عنده إذا كان مؤنثاً بغير تاء فهو على حكمه مع التاء ، يجري القياس فيه ، نحو: قَلُوصٍ وَقَلَائِصٌ^(٥) ، وَذُنُوبٍ^(٦) وَذَنَائِبَ ، وَقَدُومٍ^(٧) وَقَدَائِمَ . وقال / سيويوه^(٨) [٣١١] في الصفة : « وأما ما كان وصفاً للمؤنث فإنهم قد يجمعونه على فعائل كما جمعوا عليه فعيلة ؛ لأنه مؤنث مثله » ، قال : « وذلك

(١) الجدود : النعجة قلّ لبنها .

(٢) الصَّعُود : الناقة تُخدج - تجيء بولد ناقص وإن كانت أيامه تامة - فتعطف على ولد عام أوّل .

(٣) ناقة سلوب وامرأة سلوب : مات ولدها ، أو ألقته لغير تمام .

(٤) العقوق من البهائم : الحامل .

(٥) القلوص من الإبل : الفتية المجتمععة الخلق .

(٦) الذنوب : النصيب .

(٧) القَدُوم : آلة النجر والنحت .

(٨) الكتاب ٦٣٧/٣ .

عَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ» ، ثم أتى بالمثل^(١) . أما غير فعول فلا أعلم أحداً يقول
بكون فعائلٍ قياساً فيها ، إلا ما في هذا النظم ، لكن ينقل في بعضها
سماع ، قالوا في سماء « سمائي » قال^(٢) :

سماء الإله فوق سبع سمائيا

وقالوا : أفيل^(٣) وأفائل^(٤) ، وجزور^(٥) وجزائر^(٦) . ونقل شيخنا القاضي
- رحمه الله - عن شيخه^(٧) أبي عبد الله بن هاني ، أنه سمع سبائر^(٨) في
السَّبار^(٩) الذي يراد به المسبار . قال : ولا أحققه الآن عنه ، وذكر أثر
الدين أبو حيان بن حيان أنهم يقولون في رهين المذكور : رهائن . فهذا
في فَعِيل بمعنى مفعول . وقالوا : شِمَالٌ للريح المعروفة وشَمائل^(١٠) ،
وشِمَالٌ لليد وشَمائل ، وعُقَابٌ وعقائب^(١١) . قال شيخنا القاضي : ولا
أذكر الآن عقائبَ إلا عن بعض الشيوخ . هذه جملة من المسموع ،
وأشبهه المواضع بوجود هذا المسموع في هذه الأمثلة المؤنث منها ، وإن

(١) في (س) : بالمثل .

(٢) أمية بن أبي الصلت ، والبيت في ديوانه : ٥٢٨ ، وقد تقدم الاستشهاد بالبيت
وتخرجه .

(٣) الأفيل : الصغير من الإبل والغنم .

(٤) في (أ) : عن شيخنا .

(٥) السَّبار : ما يسر به غور الجرح أو الماء .

(٦) في الأصل و(أ) : شمائل ، دون واو العطف .

كان بغير تاء ، قال في التسهيل^(١) بعد ما ذكر الأمثلة المذكورة سوى فَعِيلَة : « وإن خلون من التاء مع انتفاء التذكير حُفِظَ فيهن ، وأحَقُّهُنَّ به فَعُولٌ ، وقد يثبت له وَلَفْعِيلٌ وَفَعَالٌ مذكرات » . فجعل ثبوت فعائل للمذكر أقلية بالنسبة إلى المؤنث ، وفي أمثلة مخصوصة دون الجميع ، وقد مرَّتْ أمثلتها آنفاً في الجملة ، ووجه ذلك ما ذكره سيبويه في فَعُولٍ من أن ما ليس فيه تاء مؤنث مثل ما هي فيه ، وهو تعليل المسموع خاصة . فأنت ترى ما في كلام الناظم من الشَّغْبُ الذي يضعُفُ^(٢) الاعتذار عنه ، وبالله التوفيق .

وحكم ما لاه من هذه الأمثلة حرفُ عِلَّةٍ حكمُ الصَّحِيحِ ، إلا أنه يلزمه الاعتلال كمطيَّةٍ ومطايا ، وَرَوِيَّةٍ وَرَوَايَا ، وأصله : مطائِيٌّ وَرَوَائِيٌّ إلا أنه دخله الإعلال على ما يذكره في التصريف ، فلم يحتج (إلى)^(٣) ذكره هنا ، لأنه ليس من الباب .

* * *

(١) التسهيل : ٢٧٨ .

(٢) في (س) : يصعب ، ووصف الاعتذار بالضعف مألوف في عبارة الشاطبي في غير

موطن . .

(٣) عن (س) .

وبالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِيعًا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعَا

يعني أنَّ هذين البنائين من أبنية الجمع ، وهما الفَعَالِي - بياء

خفيفة - وَالْفَعَالَى - بالألف - جُمع عليهما ما كان من المفردات / [٣١٢]

مثل صحراء والعذراء قياساً ، وهذان المثالان لا يدلان على ما كان

نحوهما من حيث التمثيل ، لأنه إنما ذَكَرَ أن ذلك الجمع ثابت لهذين

المثالين ، فلا " يعطي أنه يجري في سواهما إلا بقوله : « والقَيْسَ اتَّبَعَا »

والْقَيْسَ هو القياس ، فإذا ذاك نعتبر أوصاف المثالين فنقول :

كل ما كان على مثال فعلاء سواءً أكان اسماً أم صفة مما آخره

ألف التانيث فإنه يجمع على مثال فَعَالٍ وَفَعَالَى ، فالاسم يُشعر به مثال

صحراء ، تقول فيه : صحارٍ وصَحَارَى ، وفي العوصاء : عَوَاصٍ

وعَوَاصَى ، وفي الحرشاء : حَرَاشٍ وَحَرَاشَى ، وفي الحَوَجَاء : حَوَاجٍ

وَحَوَاجَى ، وفي الحَوَبَاء : حَوَابٍ وَحَوَابَى ، وما أشبه ذلك. والصفة

يُشعر بها مثال عذراء، تقول فيه: عَذَارٍ وَعَذَارَى، وفي الأرض المرداء :^(١)

(١) في (س) : ولا .

(٢) العوصاء : الشدة والحاجة .

(٣) الحرشاء : نبتٌ .

(٤) الحوجاء : الحاجة .

(٥) الحوباء : النفس .

(٦) المرداء : رملةٌ متسطة لا تنبت ، وفي اللسان (مرد) : « قال ابن سيده : وأراها

سميت مرداء بذلك لقلة نباتها ، قال الراعي :

فليتك حال الدهر دونك قلة ومن بالمرادي من فصيح وأعجم

وقد أورد صاحب اللسان البيت أيضاً في (ردى) ، ونقل عن الأصمعي : المرادى :

جمع مرداء بكسر الميم ، وهي رمالٌ منبطحة وليست بمشرفة » .

مَرَادٍ وَمَرَادَى ، قال ^(١) :

فَلَيْتَكَ حَالَ الْبَحْرِ دُونَكَ كُلَّهُ وَمَنْ بِالْمَرَادِي مِنْ فَصِيحٍ وَأَعْجَمٍ
وَوَحْفَاءٍ ^(٢) وَوَحَافَى وَوَحَافٍ ، وَوَجْنَاء وَوَجَانَى وَوَجَانٍ ، وَنَحْوِ
ذَلِكَ . لَكِنْ فِي الصِّفَةِ الَّتِي تُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ قَيْدٌ أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ
بِالْمَثَالِ ، وَهُوَ الْعِذْرَاءُ ، وَذَلِكَ فَعْلَاءُ تَارَةً يَكُونُ تَأْنِيثُ أَفْعَلٍ ، وَتَارَةً لَا
يَكُونُ كَذَلِكَ . وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْمَجْمُوعُ عَلَى فَعَالَى ، وَمِنْهُ عِذْرَاءُ
الْمُمَثِّلُ بِهِ ، إِذْ لَيْسَ لَهُ أَفْعَلُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ أَفْعَلُ كَحِمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ
وَعُسْرَاءَ وَخِرْسَاءَ وَعَمِيَاءَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَجَمَعَهُ عَلَى فُعْلٍ . وَقَدْ
تَقَدَّمَ ، وَفِي هَذَا الْإِطْلَاقِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَخَالَفَتِهِ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي
التَّسْهِيلِ ^(٣) مِنْ أَنَّ الصِّفَةَ لَا يُقَاسُ فِيهَا هَذَا الْجَمْعُ ، بَلْ هُوَ مُوقُوفٌ عَلَى
السَّمَاعِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ : « مِنْهَا فَعَالَى لِاسْمٍ عَلَى فَعْلَاءَ » . فَقَيْدٌ
بِالْأَسْمِيَةِ ، ثُمَّ قَالَ : « وَيُحْفَظُ فِي نَحْوِ حَبِطٍ ... » وَكَذَا وَكَذَا « وَعِذْرَاءَ » .
فَجَعَلَهُ فِي نَحْوِ عِذْرَاءَ مُحْفُوظًا ، كَمَا جَعَلَهُ مُحْفُوظًا فِي آيَمٍ وَبَيْتِيمٍ وَنَحْوِ
ذَلِكَ . وَظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبُويَهْ وَغَيْرِهِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ قِيَاسٌ لَا مَسْمُوعٌ
وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَوَّلَى .

وَكَانَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْجَمْعِ أَنْ يَكُونَ عَلَى فَعَالٍ - بِالتَّشْدِيدِ -

(١) ملحق ديوان الراعي : ٣١١ .

(٢) الوحفاء : أرضٌ فيها حجارةٌ سودٌ وليست بحرّة .

(٣) التسهيل : ٢٧٦ .

وقد سُمع كذلك ، لكنه قليلٌ ، ولذلك لم يعتبره الناضم ، ومنه قول الشاعر^(١) :

لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقَرِ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ

وإنما كان الأصلُ لأن ألف الجمع تقع في صحراء / بين الحاء [٣١٣] والراء، ثم تكسّرُ الراء كما تكسّرُ بعد ألف الجمع في كل موضع نحو مساجد ، فلا بدُّ إذ ذاك من قلب ألف المد ياءً للكسرة قبلها ، وتقلب ألف التانيث التي صارت همزة ياءً أيضاً ، فتدغم في الأخرى، فتقول: صَحَارِيٌّ . لكنهم حذفوا ألفَ المد ، وقلبوا الياء المنقلبة عن ألف التانيث ألفاً ، كما فعلوا في المقصورة في نحو: حُبْلَى وَحَبَالَى . وإنما حذفت ألفُ المد ولم تترك على ما يوجبهُ التصريف ليكون آخره كآخر ما فيه ألفُ التانيث المقصورة ، لأنهم لو قالوا : صحاريُّ - بالتشديد - لم يمكنهم القلب ، لأن الألف إنما تقلب من الياء الخفيفة، وأيضاً فليكون آخرُ صحراءٍ مخالفاً لآخر علباءٍ وحرباءٍ . لأن هذه للتانيث وهذه للإلحاق ، فإذا خففوا حصل الفرق بينهما ، فقالوا : عِلَابِيٌّ وَحَرَابِيٌّ - بالتشديد - على الأصل ، وخففوا في الآخر . قال ابن الضائع : وأيضاً فإذا كانوا يستثقلون الياء المشددة في آخر هذا

(١) الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . والبيت في سر الصناعة ٨٦/١ ، وشرح الفصل لابن يعيش ٥٨/٥ ، والخزانة ٤٢٤/٧ .

الجمع فيخففونها كَأَنافٍ فِي أَثْفِيَّةٍ ، فهذه أَحسرى بالتخفيف ، لزيادة ثقل التأنيث . قال : ويكون هذا تعليلاً لمن قال : صحارٍ وعَذَارٍ ، ولم يقلِبُ^(١) . قال السيرافي^(٢) : وقد يكملون على الأصل ، قالوا : صحاريُّ ، لكنه قليلٌ . وأما عِلْبَاءٌ وجِرْبَاءٌ فلا ينبغي أن يخفف لأنه ملحق بسِرْدَاحٍ ، والملحق به لا يخففُ ، فكذلك ما ألحق به ، قال السيرافي^(٣) : فكما لا يقال في الجمع : سَرَادِحٌ^(٤) ، دون ياءٍ ، وإنما يقال بالياء ، فكذلك ما^(٥) ألحق (به)^(٦) وهذا حسنٌ من التعليل :
والْقَيْسُ : التقديرُ ، قَسْتُ الشَّيْءَ قَوْساً وَقَيْساً وَقِيَّاساً : إذا قَدَّرْتَهُ .

* * *

واجعلنَ فَعَالِيٍّ لغيرِ ذي نَسَبٍ جُدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبَعِ الْعَرَبُ
جُدَّدَ : جملةٌ في موضعِ الصفة لَنَسَبٍ ، أي : لغيرِ ذي نسبٍ
مجدَّدٍ ، وغيرِ ذي النسبِ هو الاسمُ الذي تلحقه ياءُ النسبِ ، ومعنى
كونه جُدَّدَ أي : أُدخل في الكلمة بعد أن لم يكن فصار فيها جديداً ،
فَبَصْرِيٌّ وَقَيْسِيٌّ مثلاً كان أصله « بصرة » و « قيس » ، ثم ألحق بهما

(١) في الأصل و(أ) : تقلب .

(٢) في (س) : سرداح ، وهو تحريف .

(٣) في (أ) : كيما .

(٤) عن (أ) و(س) .

أداة النسب تجديدًا لمعناه ، فصار موجوداً فيهما بعد أن لم يكن ،
ويريد أن بناء فعاليّ المشدد الياء من أبنية الجموع يُجعل في الحكم جمعاً
لما كان من المفردات قد / لحقته ياء النسب غير المجدد، فإنه إنما نفى [٣١٤]
ذا النسب بقيد كونه مجدداً، فلا تقول في قيسي: قياسيٌّ ، ولا في
بصري: بصاريٌّ . وعلى هذا فقولهم: أناسيٌّ ليس بجمع لأنسي ، وإلاً
لقل في قيسي: قياسيٌّ . وإنما هو جمع إنسان ، وأصله أناسين ،
فأبدلت النون ياءً كما أبدلت في ظرابي جمع ظربان .

ويفهم منه أنه إذا لم يكن النسب مجدداً لكن ياءيه لحقتا من أول
الاستعمال أمراً لفظياً ، فهو الذي يُجمع هذا الجمع قياساً ، ومثل
ذلك بالكروسي ، فإن الياءين فيه لم تُفيدا معنى زائداً على الوضع
الأول ، إذ لم يستعمل كرسٌ ثم لحقته ، ومثال ذلك : كروسيٌّ
وكراسيٌّ ، وبُخَيٌّ وبُخَاتِيٌّ ، وقُمَرِيٌّ وقُمَارِيٌّ ، وبُرْدِيٌّ وبراديٌّ ،
وأُثْفِيَّةٌ وأُثَاثِيٌّ - على قول من جعلها فُعْلِيَّةٌ - على أنهم قالوا في هذا :
أثافٍ ، بالتخفيف أيضاً .

فإن قيل : ما فائدة تمثيله بالكروسي وقد حصل المقصود بقوله :
« لغير ذي نسب جُدَّد » ؟

(١) البُرْدِيٌّ : نوع من جيد التمر ، والبُرْدِيٌّ : بالفتح ضربٌ من النبات .

(٢) انظر سر الصناعة ١٧٣/١ .

(فالجواب : أن له فائدةً في الموضع ضرورية ، وذلك أن قوله : « لغير ذي نسبٍ جُدَّدَ » ^(١) يشمل بنفيه قسمين ، أحدهما : ما كان ذا نسبٍ مجدَّد ، وقد انتفى بلا شك . والآخرُ : ما لم يكن ذا نسبٍ أصلاً ، لأن زيداً وجعفرأ مثلاً يصدقُ عليهما أنهما غيرُ ذي نسبٍ مجدَّد ؛ إذ ليس لهما نسبٌ مجدَّد ولا غيرُ مجدَّد . فلما كان المفهوم محتَمِلاً هذين الاحتمالين صرَّح بمقتضى التمثيل بأحد الاحتمالين . وأيضاً فقد قيَّد في التسهيل ^(٢) ما كان ذا نسبٍ غير مجدَّد بقيدَين آخرين ، وهما كونه ثلاثياً ، وكونه ساكنَ العين ، فقال : « ومنها فعَالِيُّ لثلاثيُّ ساكنِ العين زائدٍ آخرُهُ ياءٌ مشددة لا لتجديد نسبٍ » . ولا أحقُّ الآن ما أراد بهذين القيدَين ، ولعله أراد بكونه ثلاثياً التحرُّز من الرباعي الذي لحقته ياءُ النسب ، كما إذا سميت رجلاً بجَعْفَرِيٍّ ^(٣) فإنه يصيرُ بالعلمية مثل كَرَسِيٍّ ، فإذا جمعت هذا قلت : جَعَاْفِرٌ . فتعاملُ الياءَين معاملةَ هاءِ التانيث في نحو فَعِيلَةٍ وَفَعَالَةٍ ، إذ كنت تقول : فعَائِلٌ فتحذفها . أو كما تحذف ألْفِي التانيث فيما زاد على الثلاثي نحو : قاصعَاء ، إذا قلت : قواصِغُ . وكثيراً ما يشبَّه سيبويه / ياءِي [٣١٥] النسب بهاءِ التانيث . وكما إذا سميت بجَعْفَرُونَ قلت : جَعَاْفِرٌ أيضاً .

(١) سقط من (س) .

(٢) التسهيل : ٢٧٧ .

(٣) في الأصل : بجعفر .

وأما كونه ساكن العين فلا يظهر لي وجهه ، إذ لو سَمَّيْتُ بنحو
شَرَفِيٍّ وَقَدَرِيٍّ وَنَدْسِيٍّ لَقَلَّتْ في الجمع : شَرَايِيٍّ وَقَدَارِيٍّ وَنَدَاسِيٍّ .
وكذلك ما أشبهه . فتأمل ذلك .

وإذا تقرر هذا ظهر لما مثَّلَ به فائدة لا بد منها ومن التنبيه عليها .
وقوله : « تَتَّبِعُ الْعَرَبُ » ، أي : تكن بذلك العمل مُتَّبِعاً للعرب ،
جارياً على قياس كلامها ، غير خارج عن ذلك .

* * *

وَبِفَعَالٍ وَشَبْهِهِ انْطِقَا في جمع ما فوق الثلاثة ارْتَقَى
من غير ما مضى ومن حماسي جُرْدَ الْآخِرَ انْفِرَ بِالْقِيَاسِ
وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

لما كانت أمثلة مفاعِلَ ومفاعيلَ وما أشبهها تختلف باختلاف
المجموعات ، والأسماء المجموعة كثيرة تختلف باختلاف الأصول
والزوائد ، وباختلاف الزيادات في أنفسها كمفاعيلَ وفعالِلَ وفِعالِلَ
وفواعِلَ وتفاعِلَ وفعاوِلَ وأفاعِلَ وفِفاعِلَ ، وغير ذلك من الأبنية التي
هي راجعة إلى مفرداتها ، وكانت لا تنضبط إلا بالمفردات ، أعطى
فيها حكماً كلياً يشمل جميعها بعد ما ذكر منها بعضاً مما^(١) تنتظم
ضابطاً كلياً كفواعِلَ وفِفاعِلَ فإنه يدخل تحتها أشياء ، أو كان فيها

(١) في الأصل : فما .

حكمٌ مخالف لصورة مفاعِلَ ونحوه كالفَعَالِي والفَعَالِي ، ثمَّ كرَّ على ما بقي بقوله :

وبفعالِلَ وشبهه انطفاً

إلى آخره ، يعني أن هذا المثال الذي هو على فعالل وما أشبهه مما هو على زِنْتِه خاصة كمفاعِلَ وتفاعِلَ وسائر ما ذكر من الأمثلة جمعٌ لكلِّ ما ارتقى فوق الثلاثة أي : زادت حروفه على ثلاثة أحرف ، فكان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً أو سباعياً . أما كونه أراد بما أشبه فعالِلَ ما هو على زِنْتِه^(١) فلا بد منه ، إذ لو أراد ما أشبه فعالِلَ في تعيين الحروف لم يكن ثمَّ غيره ، إذ لا شبيه له في تعيين الفاء والعين واللامين ، إلا^(٢) أن يقال : إنه أراد بالشَّبه الملحق بالتضعيف فإنه يقال فيه : فعالِلُ ، كما إذا بُنِيَتْ من ضَرَبَ مثل جَعْفَرٍ أو دِرْهَمٍ أو فَرَزْدَقٍ ثمَّ جمعته فإنك تقول : ضَرَابُ ، ووزنه فعالِلُ . / ولو أراد هذا لكان [٣١٦] قاصراً جداً ، إذ يبقى له من هذه الأمثلة أشياء كثيرة جداً ، كما تقدم تمثيل بعضه . فلا بد أن يريد بما أشبهه ما كان على زِنْتِه ، فيدخل تحته كل ما زاد على الثلاثة ، وهو المقصود .

وأما كونه جمعاً لما زاد على الثلاثة فلا بد منه ، لأنَّ الثلاثي لا

(١) أي : المساوي له في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

(٢) في الأصل : ولا .

يُجمع على فعالِلَ وشبهه ، فإن جاء يوماً ما فإنه نادرٌ غير مقيس ،
 كقولهم في أهل : « أهالي » ، وقد حكى المؤلف عن جعفر بن محمد
 أنه قرأ : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيَكُمْ ﴾^(١) . وقالوا : ليلة وليالي ،
 وكيككة - وهي البيضة - وكيكاكي . وهذه عند النحويين جمعٌ لمفرد لم
 يُنطق به ، كأنهم جمعوه على أهلاة وليلاة وكيكاكة . وعلى أنه قد
 سُمع ليلاة شاذاً ، وقد صُغِرَ على لَيْلِيَّةٍ على اعتبار ليلاة . وقالوا :
 أرضٌ وأراضٍ ، وحيقةٌ^(٢) وحقائقُ ، وصرةٌ^(٣) وصرائرُ . أنشد في
 التذكرة^(٤) :

(١) من الآية ٨٩ من سورة المائدة ، وانظر القراءة في الدر المصون للسمين الحلبي

٤٠٨/٤ - ٤٠٩ .

(٢) الحقة من الإبل : التي دخلت في السنة الرابعة .

(٣) الصرة : الشدة من الكرب والحرب ، وصرة القيظ : شدته ، وشدة حره ، وشدة
 العطش .

(٤) صدر بيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ٤٥٣/١ ، وعجزه :

وقَدْ نَشَخْنَ فَلَإِ رِيٍّ وَلَا هَيْمٍ

وهو في اللسان : صرر ، ونشخ ، وقصع .

وانصاعت اعتمدت على العدو ، ولم تقصع : لم تقتل صرائرها ، والصر : شدة
 العطش ، والحقب : جمع أحقب ، وهو الحمار الوحشي الذي في بطنه بياضٌ .
 يقول : لم ترو هذه الحمُر وقد شربت . ونشَخْنَ : شربن شرباً قليلاً ، فلا هي رواءٌ
 ولا هي عطاشٌ . والهيم : العطاش .

وانصاعَتِ الحُقُبُ لم تَقْصَعْ صَرَائِرَهَا

وكُتَّةٌ^(١) وكنائِنُ ، وضَرَّةٌ وضرائِرُ ، وحُرَّةٌ وحرائِرُ . وهذا كله نادرٌ ، فإنما المعتبر ما زاد على الثلاثة . قالوا : والأصل فيما زاد على ثلاثة أحرف في العدد أن يجمع هذا الجمع : يُفتح الحرفان الأولان منه^(٢) ، وتُزاد ألف الجمع ثالثة ، ويُكسَرُ ما بعدها . وما جاء على غير ذلك فمستثنى من هذا الأصل ، وهو الذي يستثنيه بقوله : « من غير ما مضى » .

وقوله : « انطقا » يعني أن النطقَ على هذا النوع يكونُ من كسر ما بعد^(٣) ألف الجمع وغير ذلك ، فيخرج له ما يُكسَرُ على فَعَالِي وما أشبهه مما لا يكون النطق به كالنطق بفعَالِلَ . فأما ما كان من نحو: مطِيَّة ومطايا ، وخطِيَّة وخطايا ، ورَوِيَّة وروايا ، فإنه في الأصل فعائِلُ^(٤) . وقد تقدم له الكلام عليه ، ولم يقل هنالك: انطقُ بفعائِلُ^(٥) ، وبينهما فرقٌ ، وقد قال هنا : « من غير ما مضى » ، فإن ما مضى قد يكون فيه ما النطق به على نحو فعَالِلَ ، وعلى غيره ، إلا أنه الأصلُ

(١) الكنة : امرأة الابن أو الأخ .

(٢) سقط من (س) .

(٣) في النسخ : ما قبل ، وهو سهوٌ .

(٤) في (س) : فعالل ، وهو خطأ .

(٥) سقط من (س) .

فيه . وأما ما ذكر في هذا الفصل فلا . ثم قوله : « من غير ما مضى »
إخراجاً مما تقدم ، لكنه يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يرجع إلى شبه من قوله : « وشبهه » ، فيكون
المخرج ما تقدم ذكره من مشبه فعالٍ^(١) ، إذ قد مضى بحكمه مفصلاً

فلا يعاد ، كأنه قال : / انطق بفعالٍ وما كان مثله من غير ما مضى [٣١٧]
ذكره .

الثاني : أن يرجع إلى « ما » من قوله :

في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى

يعني من المفردات ، فيكون المخرجُ كل رباعيٍّ تقدم الكلام على
جمعه كأفعل مؤنث^(٢) فعلى وفَعَالٍ ، وما كان مثله من المثل الخمسة ،
وهي فُعَالٌ وفِعَالٌ وفَعُولٌ^(٣) وفَعِيلٌ ، بالتاء كانت أو بغير تاء . وفُعَلَى
مؤنث أفعل ، وفاعِلٌ الصفة ، وفاعِلَةٌ وفُعْلَانٌ ، ومؤنثاه : فَعْلَى
وفُعْلَانَةٌ ، وفُعْلَانٌ ومؤنثه فُعْلَانَةٌ ، وفَوَعَلٌ وفَاعِلٌ ، وفَاعِلَاءٌ ، وفُعْلَاءٌ ،
وفُعْلَى . هذه^(٤) هي التي تقدمت مما فوق الثلاثي من الرباعي والخماسي
وغيره ، وقد تقدمت أحكامها ، فكأنه يقول : اجمع على فعالٍ ما

(١) في الأصل : فعائل .

(٢) في الأصل و(أ) : مؤنث .

(٣) سقط من (س) .

(٤) في (س) : هي .

عدا هذه الأبنية فإن مجموعها القياسية قد تقدمت ، فإن جاء منها ما جمع على فعالل وشبهه ولم يُذكر في خمسة^(١) الأبنية التي هي فواعل وفعائل وفعالي وفعالي وفعالي فليس ذلك فيه بقياس ، كان ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي^(٢) ، نحو قولهم في دخان: دواخن ، وفي حاج: حوائج ، قال الشاعر أنشدته صاحب الصحاح^(٣) :

نهارُ المرء أمثل حين يقضي حوائجَه من الليل الطويل
وأظنُّ المبرد^(٤) يخطئ الناسَ في حوائجٍ ويقول: إنه لحنٌ . وتابع في ذلك الأصمعي^(٥) ، وإنما جمعه الحاج ، وغيره يُثبت من كلام العرب ، وثواج وثوائج ، أنشد الفارسي في التذكرة^(٦) :

-
- (١) في الأصل : الخمسة ، وكان الألف واللام عارضتان على خط الناسخ .
(٢) في (س) : الثلاثة .
(٣) الصحاح (حج) ، وفي اللسان : تقضى حوائجه ، والبيت فيهما غير منسوب .
(٤) قال في الكامل ٣٦٨/١ - ٣٦٩ : « والحاج جمع حاجة ، وتقديره : فَعَلَة ، وفَعْلٌ ، كما تقول : هامة وهام ، وساعة وساع ... فأما قولهم في جمع حاجة : حوائج ، فليس من كلام العرب على كثرتة على ألسنة المعربين ، ولا قياس له » .
(٥) الرجز في اللسان (شوى) و(كلام) غير منسوب ، وقال في (كلام) : أنشدته ابن الأعرابي ، وبعده :

وكان من تحت الكلّى مناجيه
والشوي : جمع شاة ، والثواج : صياح الغنم ، يقال : ثأجت ثأج ثأجاً وثواجاً : صاحت . والمعنى : أن ثموت الغنم من شدة الجذب فتشق بطونها وتخرج منها أولادها .

إِذَا الشَّوِيُّ كَثُرَتْ نَوَائِجُهُ

وقد تقدم من ذلك أشياء نَبَّ عليها في أثناء الكلام على خمسة الأبنية المشبهة لفعَالٍ . فإذا ثبت هذا فنرجع إلى ما قصده الناظم من الجمع ، فالذي ارتقى فوق الثلاثة إما غيرٌ مزيد وإما مزيدٌ ، فأما غير المزيد فرباعي مجردٌ وخماسي مجردٌ كذلك . فأما الرباعي فمثاله جَعْفَرٌ وجَعَاْفِرٌ ، وَجَنْدَلٌ وَجَنْادِلٌ . هذا في الاسم ، والصفة أيضاً كذلك ، إذ لم يقيد الناظم ذلك باسم ولا غيره نحو: سَلْهَبٌ^(١) وسَلَاهِبٌ ، وَشَجْعَمٌ وَشَجَاعِمٌ . ومثل ذلك: زَبْرَجٌ وزَبَارِجٌ ، وَدِرْهَمٌ وَدِرَاهِمٌ ، وَفِطْحَلٌ^(٢) وَفِطَاحِلٌ ، وَجُنْدُبٌ وَجَنَادِبٌ . وفي الصفة عِنْفِصٌ^(٣) وَعِنَافِصٌ ، وَهَجْرَعٌ وَهَجَارِعٌ ، وَهَزَبَرٌ وَهَزَابِرٌ ، وما أشبه ذلك .

وأما الخماسي فنحو: سَفَرَجَلٍ وَفَرَزْدَقٍ / وَقِرْطَعِبٍ وَحَنْبَتِرٍ^(٤) ، [٣١٨] تقول : سَفَارِجٌ وَفَرَازِدٌ وَقَرَاطِعُ وَحَنَابِتٌ^(٥) . وكذلك الصفات أيضاً

-
- (١) السلهب : الطويل . والشجعم : الأسد ، والطويل ، وحسد الإنسان أو عنقه .
 - (٢) الفِطْحَل : دهرٌ لم يخلق فيه الناس بعدُ ، أو زمن نوح عليه السلام .
 - (٣) العِنْفِصُ : المرأة البذيئة القليلة الحياء . والهجرع : الأحمق والطويل . والهزير : المراد به هنا الغليظ الضخم أو الشديد الصلب .
 - (٤) في الأصل و(أ) : حنبتِر ، وفي (س) : حنبتِر . والمثبت عن الكتاب ٣٠٢/٤ ، وقد نبه المحقق إلى ما في النسخ من تصحيف . وفي تاج العروس : بتقديم الموحدة على المنثاة ، أهمله الجوهري ، وقال الصغاني : مثل به سيبويه ، وفسره السيرافي فقال : هو الشدة « وانظر اللسان (حنبتِر) .
 - (٥) في النسخ : وحنابِت .

كَجَحْمَرِشٍ^(١) وَقَهْلِسٍ وَخَزْعَبِلٍ ، تقول فيه: جَحَامِرُ وَقَهَابِلُ وَخَزَاعِبُ
أيضاً . وهذا لا يتأتى إلا بحذف الحرف الأخير كما ترى ، على ما
يتبين إذا تكلم عليه الناظم إثر هذا إن شاء الله .

وأما المزيد فعلى ثلاثة أقسام : ثلاثي مزيد، ورباعي كذلك ،
وخماسي كذلك أيضاً ، والحكم واحد ، فأما الثلاثي المزيد فممنه ما
لحقته زيادة واحدة للإلحاق بالرباعي ، ومنه ما ليس كذلك . فالأول
نحو: عُنْسَلٍ^(٢) وَعُنَاسِلَ ، وَبَلْغَنٍ وَبَلَغْنِ ، وَخَيْعَلٍ^(٣) وَخِيَاعِلَ ،
وَصَيْرَفٍ وَصِيَارِفَ ، وَشَامِلٍ وَشَامِلَ ، وَشَمَالٍ وَشَمَائِلَ ، وَجَدَوَلٍ
وَجَدَاوِلَ ، وَحَشُورٍ وَحِشَاوِرَ^(٤) .

والثاني نحو: سَلَمٌ وَسَلَامٌ ، وَأَفْكَلٍ^(٥) وَأَفَاكِلَ ، وَأَيْدَعٍ وَأَيَادِعَ ،
وَتُرْتَبٍ وَتَرَاتِبَ ، وَتَنْضُبٍ وَتَنَاضِبَ ، وَتَتْفَلٍ وَتَتَافِلَ ، وَيَرْمَعٍ وَيَرَامِعَ ،

(١) الجحمرش : المعوز الكبيرة ، والمرأة السمجة ، والقهلبس : المرأة الضخمة ،
والخزعبل : الباطل .

(٢) العنسل : الناقة السريعة كالعسل ، والبلغن : البلاغة ، والنام .

(٣) في النسخ : جيعل ، ولم أحده . وخيعل من أمثلة الكتاب ٢٦٦/٤ ، وهو الفرو ،
أو ثوب غير مخيط الفرجين .

(٤) في الأصل : وحشائر ، وهو خطأ . والحشور من الدواب : الملز الخلق ، ومن
الرجال العظيم البطن .

(٥) الأفكل : الرعدة ، والأيدع : صبغ أحمر . والترتب : الشيء الثابت . والتنضب :
شجر حجازي شوكة كشوك العوسج . والتتفل : الثعلب . واليرمع : الخذروف
يلعب به الصبيان . واليلمق : القباء المحشو ، وهو بالفارسية : يلمه .

وَيَلْمَقٌ وَيَلَامِقٌ . و ما أشبه ذلك . ومنه ما ألحق بالخماسي وما فوقه نحو: حِنْطَاوٍ^(١) ، تقول : حنَاطِيٌّ ، وفي عَقَنْقَلٍ : عَقَاقِلُ ، وفي ضَفَنْدَدٍ : ضَفَادِدٌ ، وفي خُنْفَسَاءٍ : خُنَافِسُ ، وفي عُصَلَاءٍ : عُنَاصِلُ . ونحو ذلك . وسيذكر حكم حذف بعض الحروف عند إقامة بنية التكسير بعد هذا . وكذلك الرباعي المزيّد حكمه هذا الحكم ، وكذلك الخماسي المزيّد فيه أيضاً ، نحو : عُدَاْفِرٍ تقول فيه^(٢) : عُدَاْفِرٌ ، وفي فَدَوَكْسٍ : فَدَاكِسٌ ، وفي جَحَنْفَلٍ : جَحَاقِلُ ، وفي كَنَهْوَرٍ : كَنَاهِرُ ، وفي فِرْدَوْسٍ : فَرَادِسُ ، وفي قَلَنْسُوَةٍ : قَلَانِسُ أو قَلَاسٍ . وفي قَبْعَثْرَى : قَبَاعِثُ ، وفي ضَبَّغَطْرَى : ضِبَاغِطُ ، وما أشبه ذلك . ثم في هذه الجملة نظر ، ذلك أنها قد صرّحت بأن فعَالِلَ وشبهه مما سوى الخمسة المتقدمة لِمَا زاد على الثلاثة مطلقاً ما عدا ما تقدم حكمه ،

(١) في النسخ : حنْطَاوٍ بالظاء المعجمة ، والْحِنْطَاوُ : العظيم البطن ، والعقَنْقَلُ : الوادي العظيم المتسع ، والكُتَيْبُ المتراكم . والضَفَنْدَدُ : الضخم الأحق . والعُنْصَلَاءُ بفتح وضم الصاد : البصل البري ، وضم الفاء في خُنْفَسَاءٍ لغة كما في اللسان .

(٢) ليست في (أ) و(س) .

(٣) العُدَاْفِرُ : الأسد ، والعظيم الشديد من الإبل ، والفدوكس : الأسد ، والرجل الشديد . والجَحَنْفَلُ : الغليظ الشفة . والكَنَهْوَرُ من السحاب : قطع كالجبال ، والضخم من الرجال ، والقبعثر : العظيم الخلق . والضِبْغَطْرَى : الرجل الشديد ، والطويل ، والأحق .

فيقتضي^(١) أن فوعالاً نحو طومار^(٢)، وفاعولاً نحو ساقور^(٣)، وفاعالاً نحو خاتام^(٤)، وفوعالاً نحو ساباط^(٥) تجمع على فعالل وشبهه مما عدا ما تقدم، وكذلك يقتضي أن فُعَلَى نحو حُبْلَى، وفِعْلَى نحو ذِفْرَى^(٦) يُجمع على فعالل وشبهه أيضاً أنها تخرج عن حكم الفعالي والفعالي . وأن فُعْلَاء وفِعْلَاء نحو قُوبَاء^(٧) / وعِلْبَاء وفُعْلَايَا نحو حَوْلَايَا لا تجمع على^[٣١٩] فَعَالِيٍّ - بتشديد الياء - وليس كذلك، بل الأمر على خلاف ما اقتضاه النظم ، فإنك إنما تجمع « طومار » على فواعيل ، و« ساقور » على سواقيرو « خاتام »^(٨) على خواتيم ، و« ساباط » على سوابيط . وقد نص على ذلك في التسهيل^(٩) في فصل فواعل^(١٠) لا في غيره، وهو الأولى . وليس بين^(١١) ما ذكره هنا من نحو كوكب وجورب وبين هذه الأشياء

-
- (١) في (س) : يقتضي .
 - (٢) الطامور : الصحيفة .
 - (٣) في النسخ : شاقور وشواقير . ولم أحده ، وفي تاج العروس : « والساقور : الحر ، قيل : وبه سميت سقر ، وقيل : الساقور الحديدية تحمى على النار ويكوى بها الحمار ، نقله الصاغاني » .
 - (٤) الذفري : الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن ، وهما ذفريان .
 - (٥) القوباء : داء في الجسد يتقشر منه الجلد ، وينجرد منه الشعر . والعلباء : العصبية الممتدة في العنق . وحولايَا : قرية بنواحي النهروان ، خربت الآن .
 - (٦) الخاتام : الخاتم ، حلي الإصبع ، والساباط : سقيفة بين دارين تحتها طريق .
 - (٧) التسهيل : ٢٧٦ .
 - (٨) في (س) فواعيل ، ولا فصل لها في التسهيل .
 - (٩) في (س) في .

فرق إلا في المد قبل الآخر، وسيدكره^(١) إثر هذا ، فلا يلتبس له بشيء، ولا يفوته فيه حكم . وكذلك أيضاً يقال في حُبَلَى: حَبَالَى وحِبَالِي ، لكن حِبَالِي^(٢) نادر . وجماعة من النحويين ينكرونه . وذِفَرَى وذِفَارَى وذِفَارِي، لكن ذِفَارِي قليلٌ فيمن لم ينون . وكذلك فُعَلَاءٌ نحو قُوبَاء ، وفِعَلَاءٌ نحو عِلْبَاءٍ وحِرْبَاءٍ لا يجمع إلا على فَعَالِيٍّ ككِرْسِيٍّ ، فتقول : قَوَائِي وَعَلَائِيٍّ ، وفي حَوَلَايَا : حَوَالِيٍّ وكذلك ما أشبهه . هذا وجه من الاعتراض .

وجه ثانٍ ، وهو أن كثيراً من الصفات الزائدة على الثلاثة دون ما تقدم لا يجمع على فَعَالِلٍ وشبهه ، وإن وجد فموقوفٌ على السماع ، وذلك الصفات مما عدا ما ذكر . وقد ضبطوا ذلك بأن كل ما كان من الصفات جارياً على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ، أو يكون مختصاً بالمؤنث فإن جمعه في الأمر العام يكون على فَعَالِلٍ وشبهه، كما ظهر من إطلاق الناظم ، وكل ما كان منها يؤنث بالتاء إذا أريد المؤنث ، ولا يؤنث إذا أريد المذكر ، فهذا بابُه التسليم بالواو والنون في المذكر ، والألف والتاء في المؤنث ، ولا يُجمع على مفاعِلٍ أو غيره إلا نادراً . ويتبين ذلك بالتفصيل ، فمن ذلك مُفْعَلٌ ومُفْعَلٌ

(١) في (س) وسيدكر .

(٢) كذا في النسخ : حِبَالِي ، ذِفَارِي ، وقد ذكره الشارح بحسب الأصل قبل الإعلال . وانظر الكتاب ٦٠٩/٣ .

نحو: مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ بابه الجمع المسلّم ، وشذ من ذلك : مُنْكَرٌ ومناكيرٌ، ومُفْطِرٌ ومفَاطِرٌ ، وموسِرٌ ومياسِرٌ . فإن كان مُفْعِلٌ للمؤنث بلفظ التذكير ، وأكثره مما يقع للمؤنث فما قال الناظم فيه صحيح ، ومنه مفعولٌ نحو : مضروبٍ ومقتولٍ ، لا يكسّرُ على بناء من أبنية التفسير قياساً فضلاً عن أن يكسّرَ على فعَالٍ وشبّهه ، وإنما بابه التسليم،/ لكنهم قالوا : مكسُورٌ ومكاسِرٌ ، وملعونٌ وملاعينٌ ، [٣٢٠] ومشتومٌ ومشائيمٌ ، قال الأخصر الرياحي^(١) أنشده سيبويه :

مشائيمٌ ليسوا مُصلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعباً إلاّ ببينٍ غُرَابِهَا

وقالوا : مسلوخةٌ ومساليخٌ . وهو نادرٌ ، وشبهوه بالأسماء التي تقربُ من هذا الوزن كمُغرودٍ^(٢) ومغاريذُ ، ومنه كل صفة على

(١) في النسخ : الأخصر بالحاء ، وصوابه بالخاء المعجمة ، وهو زيد بن عمرو التميمي، شاعر مخضرم ، أدرك الإسلام . انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٢٢٧ ، وانظر هذه المجموع في شرح الشافعية ١/١٨٠ - ١٨١ ، وفيه أيضاً « ميمون : ميامين ».

(٢) الكتاب ١/١٦٥ ، ٣٠٦ ، والبيت مشهور في كتب النحو ، وقد نسب في الكتاب ٢٩/٣ إلى الفرزدق .

(٣) المغرود : ضربٌ من الكمأة ، وهو فطر . وفي اللسان (غرد) : « قال الفراء : ليس في كلام العرب مُفعولٌ - بضم الميم - إلا مُغرود ومُغفور - واحد المغافر - وهو شيء ينضجه العرط ، حلو ، ويقال : مُغثورٌ ، ومُنخورٌ ، للمنخر ، ومُغلوّقٌ لواحد المغاليق ، والجمع : المغاريد » . وفي شرح الشافعية ١/١٨١ مع هـ ٤ (مُلمول) ومعناه : المكحال ، والحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر ، وانظر اللسان (ملل) .

مُتَفَعِّلٍ ، أو مُفْتَعِّلٍ ، أو مُسْتَفَعِّلٍ ، أو مُتَفَاعِلٍ ، أو مُتَفَعِّلٍ . وبالجملة : كل صفة جارية على فعلها فبابها أن تجمع جمع السلامة لأجل الجريان على الفعل . ومنه فَعِيلٌ نحو: سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وفَيْلٍ^(١) ونحوه ، وهو مما لا يجمع على فعائلٍ وشبهه أيضاً ، وإنما له التسليم أو الجمع على أفعالٍ نحو: أمواتٍ وأفِيالٍ وأَكْيَاسٍ ، إلا شاذاً نحو: (عَيْلٍ وعِيائِلٍ . ومنه فَعَالٌ فإن بابه التسليم ولا يجمع على ما قال الناظم ، وكذلك فُعَالٌ نحو:)^(٢) حُسَّانٍ وكُرَّامٍ^(٣) وقُرَّاءٍ ، إلا أنهم قالوا : عَوَّارٌ وعَوَّائِرٌ ، شبهوه بالأسماء ، لأنه قلما يصفون به (المونث)^(٤) ، لأن العَوَّار هو الجبان ، قال الأعشى^(٥) :

غَيْرُ مَيْلٍ وَلَا عَوَّائِرٍ فِي الْهَيْبِ — جَا وَلَا عُزْلٍ وَلَا أَكْفَالٍ
وَقَالَ الْكَمِيتُ^(٦) :

-
- (١) كذا ذكره سيبويه في فيعل على أن أصله فَيْلٌ ، قال ٦٤٢/٣ : « ومثل ذلك فَيْلٌ وأفِيالٌ ، وكَيْسٌ وأَكْيَاسٌ ، فلو لم يكن الأصل فيه فَيْعَلًا لما جمعوه بالوار والنون فقالوا : فِيلون وكَيْسون ولِينون ومَيْتون » . هذا ولم يقع لي (فَيْلٌ) بالتشديد . قلت: قد ذكر في القاموس (فيل) : فَيْلُ الرَّأْيِ ، وفَيْلُ الرَّأْيِ . (سليمان) .
- (٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .
- (٣) انظر الكتاب ٦٤١/٣ .
- (٤) عن (س) ، وهذه عبارة سيبويه ٦٤١/٣ .
- (٥) ديوانه : ١٦٨ من قصيدة يمدح بها الأسود بن المنذر اللحيمي ، ومطلعها :
ما بكاء الكبير بالأطلال وسوالي فهل ترد سوالي
والبيت في التكملة : ١٩٣ .
- (٦) الهاشميات : ٧ ، وشرحها لأبي رياش القيسي : ٢٢ ، وفيهما يروى :
لا معازيل في الحروب تنابيه ل ولا راثمين بؤ اهتضام

لا عواويزُ في الحروبِ تنايب — لُ ولا رائمونُ بُرُ اهتمام
وكذلك فُعِلَ نحو جَبَّ^(١) ، وفُعِّلَ نحو زُمَيْلٍ . هذه كلها مما بابه
التسليم لا التفسير ، وكلام الناظم - كما ذكر - يقتضي الجمع على
فعالٍ وشبهه ، وهو غيرُ صحيح . وأما مِفْعَلٌ ومِفْعَالٌ ومِفْعِيلٌ فإن
فعالٍ وشبهه قياس فيه ، إذ لا تدخله التاء ، فتقول : مِطْعَنٌ ومِطَاعِينُ ،
ومِهْذَارٌ ومِهْاذِيرُ . وقال^(٢) :

يَظُلُّ مِقَالِيْتُ النِّسَاءِ يَطَّانُهُ يَقْلُنُ أَلَا يُلْقَى عَلَى الْمَرْءِ مَنَزَرُ
فجمع مِقَلَاتًا^(٣) على مِقَالِيَتٍ ، لأن التاء لا تلحقه . فهذا كله فيه
ما ترى .

وروجه ثالث : وذلك من حيث شمل كلامه الخماسيَّ الأصول ،
يقتضي أنه يُكَسَّرُ قياساً لا مقال فيه ، ومطلقاً لا تقييد فيه . وليس
كذلك ، بل نص النحويون على أن الأولى فيه التصحيح إن أمكن
وَأَلَا يُكَسَّرُ ، (بل يقل تكسيره)^(٤) ، لما يلزم من حذف حرفٍ أصلي

(١) الجَبَّ : الجبان ، وكذلك الزُمَيْل .

(٢) بشر بن أبي خازم الأسدي ، والبيت في ديوانه : ١٢٠ ، من قصيدة مطلعها :

أَلَيْلَى عَلَى شَطِّ الْمَزَارِ تَذْكُرُ وَمِنْ دُونِ لَيْلَى ذُو بَحَارٍ وَمُنَوَّرُ

(٣) كذا في النسخ ، وفي الديوان : تَظَلُّ .

(٤) المقلات : المرأة لا يعيش لها ولد .

(٥) سقط من (س) .

من الكلمة ، وهو مستكرّة عندهم ، ولذلك يقول النحويون : لا يُكسّرُ إلا على استكراه ، وفسّر لنا شيخنا القاضي / - رحمه الله - [٣٢١] كيف وجه استكراههم ، وذلك أن يقال لهم : كيف تجمع سَفَرُجَلاً على حدّ ما تجمع جَعْفَرًا فتقول : جَعافِرُ ؟ فحينئذ يقول : سفارِجُ . فكأنّ العرب لا يُكسّرونه إلا كارهين لذلك ؛ لأنّ لهم عن تكسيره واقتطاع جزء من الكلمة مندوحة ، فيسلم إن كان فيه شرط جمع السلامة ، وإن كان اسم جنس لم يحتج إلى جمعه كـفَرزدق وسفرجل ، قالوا: ^(١) وعلى ذلك أكثر ما جاء من الخماسي ، فإذا حملوا عليه وأكبرهوا جمعه وحذفوا . وإذا كان كذلك ، وكان في جمعه هذا الشَّغْبُ ، ولم يكن في ^(٢) كلام العرب إلا قليلاً ، فكلام الناطم في إطلاقه جواز الجمع غير سديد .

فأما الاعتراض الأول فقد يجاب عن بعض ما فيه ، فأما فُوعَالٌ ^(٣) وفاعُولٌ وما ذكر معهما فحكمهما مأخوذ من كلامه ، وذلك أنه تكلم هنا على ما ليس قبل آخره حرف لين ، ثم استدرك الحكم بعد ذلك على أن ما آخره حرف لين فحكم ذلك الحرف أن يبقى مبدلاً منه الياء ، فإذا جمعت بين الموضعين جاء منه أن فاعَالٌ هو فاعِلٌ ، وقد

(١) في (س) : فالواو على .

(٢) في (س) : من كلام .

(٣) في (س) : فوعل .

ذكره ، وأن فوعال هو فوعِل وفي حكمه ، وقد ذكره أيضاً ، وكذلك فاعول في حكم فاعِل ، إذ هو يشبهه ، وفوعال هو فوعِل بزيادة اللين ، فقد حصل له حكمه من الجمع على فواعِل ، ولكن بزيادة قبل آخره ، فما ذكره من الأمثلة في فواعِل يشمل ما كان في حيزها .

وأما قُوباءٌ وحِرْباءٌ ونحوهما فليس فعاليّ فيه بأصل ، وإنما هي أصل في مثل كراسي^{*} ، وبيان هذا أن الياءين في كراسي^{*} ونحوه زيادتان زيدتا معاً في كراسي^{*} كياءي بَصْرِيّ^{*} ، ففعاليّ فيه على أصله ، بخلاف الياءين في قوابي^{*} فإنَّ المفرد على قُوباء ، وهو مما ثبت قبل آخره حرف لين ، فيثبت لذلك على ما يذكره بعد ، فإذا ثبت كان على شبه مفاعيل كطومار وطوامير ، لكن إذا قلت : قوايبي ، اجتمع ياءان فوجب إدغام إحدهما في الأخرى ، فصار فعاليّ ، فالإدغام هنا غير أصيل ، بخلاف الإدغام في كراسي^{*} فإنه أصيل ، فليس قوابي^{*} وعِلابي^{*} بفعاليّ في الحقيقة ، وإنما هو مثل مفاعيل ، فلذلك أخرج قُوباءٌ ونحوه عن فصل فعاليّ ، وما فعله في التسهيل^(١) من الجمع بينهما في فعاليّ فاعتباراً / بالظاهر ، وما فعله هنا فهو التحقيق . وعلى هذا يجري [٣٢٢] القول في حَوَلَايا ؛ إذ لا بدّ في هذا الجمع من حذف الألف الأخيرة ،

(١) التسهيل : ٢٧٧ .

فيبقى حولايّ ، فيجري مجرى علباء .

وأما الاعتراض الثاني فلا جواب عنه ، إلا أن يكون قائلًا بالقياس في جمع تلك الصفات على فعَالٍ وشبهه . وهذا بعيدٌ ومردودٌ على من قال به ، لأن العرب قد استغنت بالتصحيح^(١) ، وكونه في الأصل للجمع القليل^(٢) ، ثم اقتضت العرب عليه ، دليل قصد الاستغناء ، وحيث قصد الاستغناء فلا يجوز إجراء القياس ، لأنه نقض الغرض ، ونقض الغرض ممنوع على ما ثبت في الأصول . أو يقال : إن الصفات التي زادت على الثلاثة قد تقدم جواز التصحيح فيها في باب المعرب والمبني ، فنحمل قوله هنا : « من غير ما مضى » يريد به ما مضى في هذا الباب وغيره من هذا النظم . وعلى هذا يكون مُفْتَعِلٌ ومستفَعِلٌ ونحوهما مَّا تقدّم ، مقتصرًا به على ما قدم فيه من تصحيح فقط ، أو مع التفسير الذي قدم في فَعِيلٍ ونحوه . وهذا ممكن في الاعتذار عنه على ضعفه ، والله أعلم .

وأما الاعتراض الثالث فلا جواب عندي فيه أيضًا ، إلا أن يقول^(٣) بالقياس فيه كما تقدم قبل هذا ، ولو عين ما يجمع^(٤) بالواو والنون ،

(١) في الأصل (أ) : بالصحيح .

(٢) في (س) : والقليل .

(٣) في (س) : يقال .

(٤) في (س) : جمع .

أو بالألف والتاء ، لسَلِمَ من هذا كله .

ولما أتمَّ الكلام على هذا النحو ، وكان فيه ما لا بد من حذف بعض حروفه لتقوم بنية التكسير على فعَالِلَ وشبهه ، وهي رباعيَّة ، فلا بد في الخماسي وما فوقه من الحذف ، وسواءً أكانت الحروف أصولاً كلها أم فيها زوائد - أخذ يذكر ذلك ، وابتدأ بحذف الحرف الأصلي فقال : « ومن خماسي جُرَّدَ الآخر انف » ، من خماسي متعلق بقوله : « انف » ، والنفي ضد الإثبات ، أي : أزل الآخر واحذفه من الاسم الخماسي الذي جُرَّدَ . ومعنى كونه جُرَّدَ : أنه جُرَّدَ من لحاق الزوائد ، تحرُّزاً من الخماسي الذي أصله الرباعي نحو: عَذَافِرُ وفَدَاكِسُ ، أو الثلاثي نحو: صَمَحَمَحٌ وعَقَنَقَلٌ ، فإن هذه^(١) لا يُنفَى منها الآخر ، بل يبقى آخرها على حاله ثابتاً ويحذف غيره من الزوائد ، على ما يتبين إثر هذا إن شاء الله ، / فتقول : عَذَافِرُ وفَدَاكِسُ^[٣٢٣] وصَمَامِخٌ وعَقَاقِلُ ، ونحو ذلك ، ولا تقول : عَذَائِفُ ولا فَدَائِكُ ولا صَمَاصِمُ ولا عَقَائِقُ ، لما يؤدِّي إليه من حذف حرفٍ أصلي من غير حاجة .

فإن قلتَ : فيقتضي مفهومه أن الخماسي غير المجرد على الإطلاق

(١) الصمحمح : الرجل الشديد المجتمع الألواح ، والقصير ، والأصلح .

(٢) في الأصل : هذا .

(٣) انظر الكتاب ٤٣٢/٣ ، ٣٢٧/٤ .

لا ي حذف الآخر ، وليس كذلك ، فإن الخماسي الأصول إذا لحقته الزيادة حذف أيضاً آخره كَعَضْرُفُوطٍ^(١) وَعَرَطِيلٍ^(٢) وَقَبْعَثْرَى . تقول : عَضَارِفُ ، وَعَرَاطِبُ ، وَقَبَاعِثُ ، ولا تُبْقِي الآخر أصلاً ، لأنَّ بنية التكسير لا تقوم به .

فالجواب : أنه إنما يريد بالتجريد تجريد الأحرف^(٣) الخمسة خاصة من الزوائد ، فلا يكون فيها زائدٌ معدود منها ، فالخماسي المجرد عنده هو الذي جُردت حروفه الخمسة التي سُمي بها خماسياً من زائد فيها ، فعلى هذا فالخماسي^(٤) غير المجرد ما كان على خمسة أحرف لم يتجرد عن زائد^(٥) ، ولو كان يريد بالخماسي غير المجرد ما هو كَعَضْرُفُوطٍ وَعَرَطِيلٍ لم يكن خماسياً ، ولم يطلق عليه لفظ الخماسي ، إذ ليست حروفه خمسة ، وإذا أُطلق لفظ الخماسي أو الرباعي في كلامهم فالمراد به ذو الحروف الأصول وحدها أو مع غيرها ، فهو إطلاقٌ عام ، فإذا

-
- (١) العضر فوط : دوية بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجوارى .
(٢) كذا في النسخ : عرطيل ، ولم أحده ، والمثال القريب منه في الكتاب : عرطبيس ، وهو ثابت في بعض نسخه كما أشار المحقق ٣٠٣/٤ ولم نجده ، وفيه أيضاً : عرطليل ٢٩٤/٤ ، وقال الزبيدي في الاستدراك : ٣٢ : « وقد سمعت أن العرطليل الطويل » .
(٣) في (س) : الخمسة الأحرف .
(٤) ليست في (س) .
(٥) في الأصل : زوائد .

قِيْدَ فهو على ما قِيْدَ من انفراد بالأصول أو اشتراك مع الزوائد ،
فالحاصل أن نحو عَضْرَفُوطٍ من قبيل الخماسي المجرّد .

وقوله : « الآخر انفٍ بالقياس » ، أي : احذف آخره قياساً إذا
جمعه " فتقول في فرَزْدَق : فرازِدُ . وفي سَفَرَجَل : سفارِجُ ، وفي
قَدْغَمِل " : قَدَاعِمُ ، وفي جَرْدَحِل : جرادِحُ ، وفي صَهْصَلِق : صهاصِلُ ،
وتقول أيضاً في عَضْرَفُوطٍ : عضارِفُ ، وفي قَبْعَثْرَى : قباعِثُ ،
فتحذف الآخر من الأصول . فأما حذف الزائد " معه فيؤخذ له مما
يأتي إثر هذا .

وإنما قال : « بالقياس » لأنه هو القياس كما قال ؛ لأنّ الحذف
والتغيير موضعه الأواخر لا الأوائل ، لأنّ أوّل الكلمة أقوى من آخرها ،
ولذلك (لا) " تسهل فيه الهمزات ، بخلاف الآخر إذ هو محل الوقف
والتغيير والحذف بالترخيم وغيره ، فإن بنية التكسير قد كملت قبل
الآخر ، فلا حاجة إلى ما بعد ذلك . والناظم هنا على مذهب
البصريين في الحذف حتماً ، وقد أجاز الكوفيون بقاء الآخر في
التصغير ، ولا يبعد أن يقولوا به في التكسير ؛ لأنه جار مجراه ،

(١) في (س) : « إذا جمعت في » .

(٢) القَدْغَمِل : الضخم من الإبل ، ومثله الجَرْدَحِل ، والصَهْصَلِق : العجوز الصخابة .

(٣) في (س) : الزوائد .

(٤) سقط من الأصل و(أ) ، وانظر شرح الشافية للرضي ٣١/٣ .

وكلاهما ليس من كلام العرب كما قال الخليل في التصغير ، قال ^(١) :
لو كنتُ محقراً الخماسي / لا أحذف منه شيئاً لقلت: سُفِيرَجُلٌّ ، [٣٢٤]
ليكون بَزَنَةً دُنَيْنِيرٌ . قال : هذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب .
يعني أن هذا هو القياس لو قيل .

ووجه ما فعلوا من حذف الحرف الخامس ، وكانوا قادرين على
أن يأتوا ببنية تشمل الخمسة: أن التكسير والتصغير ضربٌ من
التصرف ، والتصرف أصله للأفعال وحدها ، وما دخل من التصرف
للأسماء فبالحمل على الأفعال ، والأفعال إنما تنتهي في أحرفها الأصول
إلى أربعة خاصة كقَرَطَسٌ ^(٢) وسَرْهَفٌ ، فإذا أرادوا أن يبنوا من خماسي
فِعْلاً ردوه إلى الرباعي ، ألا ترى إلى قوله ^(٣) :

وَدَرْدَبَتُ وَالشَّيْخُ دَرْدَبِيسُ

فَدَرْدَبَتُ مبني من دَرْدَبِيسٍ ، وليس على حد الاشتقاق مع ذلك ،
لأن الاشتقاق لا يدخل الخماسي ، فلما كان عامة التصرف إنما هو

(١) انظر الكتاب ٤١٨/٣ .

(٢) يقال : رمى فقرطس : أصاب القرطاس ، وهو كل ما ينصب للنضال ، وهو
الغرض . وسرهفتُ الصبي : أحسنت غداءه .

(٣) الرجز في الخصائص ٥٥/٢ غير منسوب ، وفيها : قد دردبت ، ومثله في اللسان
(دردب) (دردبس) ، وقبله في اللسان (دردبس) :

أُمُّ عِيَالٍ فَحْمَةٌ تَعُوسُ

والدردبيس : العجوز ، وتعوس : تطوف بالليل . ودردت : خضعت .

للفعل ، ولا ينتهي إلا إلى أربعة ، قصرُوا التصرف على ذلك ، فأتوا
بنية التفسير والتصغير رباعيةً رُجوعاً إلى بنية ما أصله التصرف .
ثم ذكر الناظم أن ما قبل الآخر قد (يحذف دون الآخر إن كان
شبيهاً بالحرف الزائد ، وإن لم يكن كذلك في الحقيقة ، فقال :
والرابعُ الشَّبه بالمزيدِ قَدْ يُحذفُ) " "

يعني أن الحرف الرابع من الاسم الخماسي قد يحذف في التفسير
لتقوم بنيته فيه ، لكن بشرط شَبَه ذلك الرابع بحرف من حروف
الزيادة التي يجمعها سألتمونيها ، فإذا^(١) كان كذلك جاز حذفه ،
فتقول في خَدَرْتُ : خُدَيْرُن^(٢) - على حذف الآخر - وخُدَيْرِ - على
حذف ما قبل الآخر وهو النون ، لأنه شبيهٌ بالمزيد ؛ إذ النون من
حروف الزيادة . وكذلك تقول في قُدْعِمِل : قُدَيْعِم - ، إن حذفت
الآخر ، وإن حذفت ما قبل الآخر قلت : قُدَيْعِل ، وما أشبه ذلك .
والشبه بالمزيد على وجهين ، شبه في نفس الصورة كما ذكر في
خَدَرْتُ ، ومثله لو جمعتَ صَهْصَلِقَ لقلتَ : صهاصِقُ ، وفي قَهَبَلِس :
قهايسُ ، ونحو ذلك . وشبه في الصفة ، كالدال الشبيهة بالتاء لأنها

(١) سقط من (س) .

(٢) في الأصل: وإذا .

(٣) كذا في النسخ ، وقد مثل المصنف بأمثلة التصغير ، لأن التفسير والتصغير من واد
واحد ، والخَدَرْتُ والخَدَرْتُق بالدال مهملة ومعجمة : ذَكَرُ العناكب .

من مخرجها ، وهي مثلها في الصفة التي هي الشدة ، فقالوا في فرزدق :
 فرازِقُ ، فحذفوا الدال ، قال ابن عصفور : إلا أن يكون الآخر حرفاً
 من حروف الزيادة ، فإنك لا تحذف غيره ، كقولك^(١) : شَمَرْدَل ، فإن
 اللام من حروف الزيادة . فكأنه يقول : إذا كانوا مما^(٢) يحذفون / [٣٢٥]
 ما^(٣) قبل الآخر لشبهه^(٤) حرف الزيادة في الصفة كالدال في فرزْدَق ،
 فأولى أن يحذفوا ما أشبهه في الصورة والحقيقة ، وذلك اللام ، فلا
 تحذف الدال من شَمَرْدَل وجَنَعْدَل . وما قاله ابن عصفور ظاهره
 مخالفة سيبويه^(٥) إذ أجاز في قُدْعِمِلٍ قُدْيَعِلٍ بحذف ما قبل الآخر ، مع
 أن الآخر من حروف الزيادة ، لكن له وجهٌ من القياس إن ساعده
 عليه السماع . ولم يأخذ الناظم بقول ابن عصفور هذا ، بل أجرى
 القاعدة على مذهب الجمهور . وعلى كل حال فحذف ما قبل الآخر
 قليلٌ ، وهو أقل من حذف الآخر على كل حال ، وحذف ما قبل
 الآخر إذا كان من حروف الزيادة أولى منه إذا كان يشبهها . ولم ينبه
 الناظم على هذا الترتيب ، بل أجاز الوجهين على قلة ، نَبَّهَ عليها بقَدُّ،

(١) في الأصل : كقولهم .

(٢) أي : ربما يحذفون .

(٣) في (س) : مما .

(٤) في (س) : يشبهه ، وفي الأصل : لشبهه .

(٥) الكتاب ٤٤٩/٣ .

مع أنهما غير متساويين في الجواز ، وذلك على عادته في بعض المواضع حيث يطلق الجواز في حكمين وإن كان أحدهما أولى من الآخر ، وهذا قريبٌ . واعتبار حقيقة التشبيه الذي نبه عليه يُبين^(١) أن ما قبل الآخر لا يحذف مطلقاً ، فلا يقال في سَفَرَجَل : سفارِلُ . ولا في هَمَرَجَل^(٢) : همارِلُ . وقد أجاز الكوفيون في التّصغير حذف ما قبل الآخر كيف كان ، فيقولون : سَفِيرَلَة في سَفَرَجَلَة . وكأنه قياسٌ على فَرِيزِق في فَرَزَدَق . وقد بان الفرق بينهما ، فالصحيح أنه لا يجوز في تصغير ولا تكسير . وأجاز الكوفيون^(٣) أيضاً والأخفش حذف ما قبل الحرف الرابع إن كان يشبه حروف الزيادة في الحقيقة أو^(٤) في الصفة ، فيقولون في جَحْمَرِش : جَحَارِش . وكذلك ما كان مثله ، وهو غير صحيح أيضاً ، إذ لا سماع معهم ، والقياس يأبى ذلك ؛ لأن الميم جَحْمَرِش ليست بطَرَف ولا تلي الطرف ، والتغيير إنما يلحق الطرف أو ما يليه ، قال سيبويه^(٥) : « ولا يجوز في جَحْمَرِش حذف الميم وإن كانت تُزاد ، لأنه لا يُسْتَكْرَر أن يكون بعد الميم حرف يُنتهى إليه في

(١) في (س) : بين .

(٢) الممرجل : الجواد السريع .

(٣) ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل : ٢٧٩ .

(٤) في (س) : والصفة .

(٥) الكتاب ٤٤٨/٣ - ٤٤٩ .

التصغير^(١) كما كان ذلك في جُعِيفِر ، وإنما يستنكر أن يجاوز^(٢) إلى الخامس. قال : « فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدِع ، وإنما حَذَفَ^(٣) الذي ارتدِعَ عنده حيث أشبه حروف الزوائد ، لأنه منتهى التحقير ، وهو يمنع الجاوزة » .

وقوله : « دون ما به تمَّ العَدَدُ » احترازٌ حسنٌ ، لأنه لما ذكر أولاً حَذَفَ الآخِرِ / ثمَّ عطف عليه حذف ما قبله ، خاف أن يُتوهَّم [٣٢٦] حذفه مع حذف الآخر أيضاً ، فرفع هذا الإيهام بقوله : « (دون) »^(٤) ما به تمَّ العَدَدُ » ، أي : إنهما في الحذف متعاقبان لا متلازمان . والعدد : أراد به الخماسي المذكور .

وإنما حذفوا ما قبل الآخر لأن حكمه في التصريف حكمُ الآخر ؛ إذ من عادتهم إيقاع الإعلال به كما يقع بالآخر ، بخلاف ما إذا بَعَدَ من الآخر ، كما قالوا في صائم وقائم : صِيَمٌ وقِيَمٌ . والأصل : صَوَمٌ وقَوَمٌ ، لكنهم قلبوا الواو ياءً لقربها من الآخر ، ولما قالوا : صَوَمٌ وقَوَمٌ بَعَدَ من الآخر ، فلم يقلبوا الواو أصلاً ، فكَذَلِكَ هنا^(٥) . وقال

(١) في الكتاب و(س) : التحقير .

(٢) في الأصل : يجاوزوا .

(٣) في الكتاب : حَذَفَ .

(٤) ليست في الأصل .

(٥) انظر الكتاب ٣٦٣/٤ .

السيرافي: مَنْ حذف الدال من فَرَزْدَق لم يحذف ميمَ جَحْمَرٍشٍ لُبْعِدِها من الطرف ، قال: والحرف الثالث يوتى به في التصغير ضرورة ، وقد يكون التصغير^(١) ولا حرف رابع ، قال : فلما جاز أن يوجد والاً يُوجد شُبّهً بالزوائد إذا كان من جنسها أو من مخرجها .

* * *

ولما أتم الكلام على حذف الحرف الأصلي أخذ في ذكر حذف الحرف الزائد فقال :

وزائد العادي الرباعي اخذفه ما لم يكن ليناً اثره اللذ ختما
العادي : اسم فاعل من عدا الشيء يعدوه: إذا جاوزَه ، وهو صفةٌ لموصوف محذوفٍ تقديره: وزائد الاسم العادي الرباعي. و«زائد»: منصوبٌ بفعل مضمر من باب الاشتغال مفسره قوله : اخذفه . و«الرباعي» : منصوب بالعادي ، أي : العادي الرباعي ، لكنه حذف إحدى ياءي النسب للضرورة ، ثم لم يُظهر الفتحة فيه أيضاً ، فارتكب ما هو في الشعر كثيرٌ ، نحو قول النابغة^(٢) :

-
- (١) في الأصل و(أ) : « وقد يكون تصغير الأحرف رابع » ، وعبارة السيرافي في شرحه: « وقد يكون في التصغير ما ليس له رابع » .
(٢) من معلقته ، انظر ديوانه صنعة ابن السكيت : ٤ ، وفيه يروى : « رُدَّت » بالبناء للمجهول ، ولا شاهد عليها ، ورواية الأصمعي : رُدَّت بالبناء للفاعل ، وعليها الشاهد .

هذا البيت في المقتضب ٢١/٤ ، والكامل للمبرد ٩٠٩/٣ .

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمَسْحَةِ فِي النَّادِ
 وَفِي الْكَلَامِ نَادِرٌ ، وَمِنْهُ الْقِرَاءَةُ وَهِيَ : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ
 أَهَالِيَكُمْ ﴾^(١) هَكَذَا يَأْسُكُنَ الْيَاءُ .
 وَضَمِيرُ « يَك » عَائِدٌ عَلَى الزَّائِدِ^(٢) . وَ « اللَّذ » لُغَةٌ فِي الَّذِي
 كَقَوْلِهِ^(٣) :

فَكَانَ وَالْأَمْرُ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَالَّذِ تَزَيَّيَ زُنْيَةً فَاصْطِيدَا
 وَمَعْنَى الْكَلَامِ : أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ زَائِداً عَلَى الْأَرْبَعَةِ ، وَذَلِكَ
 الْخَمَاسِي وَمَا فَوْقَهُ ، فَإِنَّ الزَّائِدَ^(٤) فِيهِ مِنَ الْحُرُوفِ يُحْذَفُ مَطْلَقاً ،
 سِوَاءَ كَانَ (زَائِداً وَاحِداً أَمْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، وَسِوَاءَ أَكَانَ فِي أَوَّلِ
 الْكَلِمَةِ أَمْ فِي وَسْطِهَا أَمْ فِي آخِرِهَا ، وَسِوَاءَ أَكَانَ^(٥)) الزَّائِدُ حَرْفَ لَيْنٍ
 أَمْ غَيْرِهِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ حَرْفَ اللَّيْنِ قَبْلَ الْآخِرِ فَإِنَّكَ لَا تَحْذِفُهُ / أَصْلًا [٣٢٧]
 ، بَلْ تَبْقِيهِ وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ بِهِ فَوْقَ الرَّبَاعِيِّ .

أَمَّا الرَّبَاعِيُّ فَقَدْ أَخْرَجَهُ عَنْ أَنْ يُحْذَفَ مِنْهُ شَيْءٌ بِوَجْهِهِ فَنَقُولُ فِي
 أَفْكَلٍ : أَفَاكِيلٌ ، وَفِي صَيْرَفٍ : صَيَارِفٌ ، وَفِي كَوَكِبٍ : كَوَاكِيبٌ ،

-
- (١) مِنَ الْآيَةِ ٨٩ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ، وَهَذِهِ قِرَاءَةُ جَعْفَرِ الصَّادِقِ . انْظُرِ الدَّرَجَاتِ الْمَصْنُوعِينَ
 لِلْسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ ٤/ ٤٠٨ - ٤٠٩ .
 (٢) فِي الْأَصْلِ وَ(س) : الزَّوَائِدُ .
 (٣) الرَّحْزُ لِرَجُلٍ مِنْ هَذِيلٍ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكَامِلِ لِلْمِيرِدِ ٢٦/١ - ٢٧ ،
 وَالْإِنْصَافُ : ٦٧٢ .
 (٤) فِي (س) : الزَّوَائِدُ .
 (٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (س) .

وفي تَنْضُبٍ : تناضِبُ ، وفي عُنْسَلٍ : عناسِلُ ، وفي أُرْطَى : أراطٍ ،
وفي جَدُولٍ : جداولُ . فقد قامت بنية التفسير مع وجود الزائد ، فلا
ضرورة تدعو إلى حذف شيء .

فإذا زاد على الأربعة فلا بد من الحذف ، لأن بنية التفسير لا
تقوم به ، لأنها رباعية كما تقدم ، لكن إنما يحذف الزائد إذا كان ثم
زائد لا الأصلي ، إذ كان حذف الأصلي هدماً لأصل الكلمة .
والمحذوف الزائد تارة يكون حرفاً واحداً ، وتارة يكون أكثر ،
وذلك داخل تحت إطلاقه وعموم قوله : « وزائد » لأنه اسم جنس
مضاف .

فإذا كان الاسم خماسياً حذف منه حرف واحد خاصة ، فتقول
في منطلقٍ : مَطَلَقُ ، وفي مقتديرٍ : مَقَادِرُ ، وفي مُسَلِّمٍ : مَسَالِمُ ، وفي
جَحْجَبَى : جَحَاجِبُ ، وفي جَحْنَفَلٍ : جَحَافِلُ ، وفي فَدَوَكَسُ :
فداكِسُ . فإن كان ما قبل الآخر حرف لين أبقى كما قال ، فتقول
في قنديل : قناديل ، وفي شِمَلالٍ : شَمَالِيلُ ، وفي كُرْشُوعٍ : كراسِيعُ ،
ولكن إن كان حرف اللين ألفاً قلبت ياءً ، وكذلك إن كان واواً
قلبته أيضاً ياءً . وإنما لم تحذف لأن بقاءها لا يُخِلُّ ببنية التصغير^(١)
بخلاف الحرف الأصلي والزائد غير اللين .

(١) الحديث هنا عن جمع التفسير ، ولكن التفسير والتصغير من واد واحد كما قال
الأوائل .

وإذا كان سداسياً حذف منه حرفان حتى يصير رباعياً، فتقول في مستكبر : مكابرٌ، وفي مستخرج : مخارجٌ ، وفي مُسْحَنَكِك : مساحِكٌ^(١) ، وفي مُغْدَوِدِن : مغادِنٌ^(٢) ، وفي مُقْشَعِرٌ : قشاعِرٌ . وما أشبه ذلك . فتحذف حرفين إلا أن يكون الثاني من الزائدين^(٣) قبل الآخر فإنك لا تحذف إلا واحداً لقيام بناء التكسير مع وجوده ، فتقول في منجنيقٍ : مجانيقٌ ، وفي عَيْطُمُوسٍ : عطاميسٌ ، وفي عنتريسٍ : عتاريسٌ ، وفي عَيْضُمُوزٍ : عضاميزٌ .

وإذا كان الاسم سباعياً حذفت ثلاثة إلا أن يكون الرابع من الحروف حرف لين فإنه يبقى لحصوله في بنية التكسير قبل الآخر ، فمثال ما عَدِمَ اللين رابعاً: بَرْدَرَايا ، فإنك تقول فيه : برادرٌ . ومثال ما رابعه اللين: اشْهِيَابٌ ، تقول فيه : شهايبٌ ، وفي احرْنَجَامٍ : حراجيمٌ ، وفي اقْشِعْرَارٍ : قشاعيرٌ . وما أشبه ذلك .
وقد ثبت في بعض النسخ هنا عوض قوله :

/ وزائِدُ العَادِي الرباعي اِخْدَفُهُ مَا

قوله :

وزائِدُ الرباعي اِخْدَفُهُ مَا

(١) في الأصل و(أ) : مسانك .

(٢) سقط من (س) .

(٣) في (س) : الزائد .

وهو يريد ذلك المعنى إلا أن الأول أحسن ، لأن هذه الأخيرة
موهمة أن يكون أراد بزائد الرباعي ما كان نحو صيرفٍ وكوكبٍ
وقدال. وهذا المفهوم غير صحيح ، مع ما فيه من تحريك ياء « الرباعي »
بعد تخفيفها ، وذلك من الضرورة نحو قول ابن قيس الرقيات^(١) :

لا بَارَكَ اللهُ في الغواني هَلْ يُصْبِخُنْ إِلَّا لَهْنٌ مُطَلَّبُ

فما تقدم هو الأصح . ثم في قوله :

..... ما لم يَكُنْ لِيناً إثرُهُ اللَّذْ خِيَمًا

مسائل :

إحداها : أن هذا الحكم منسحب على كل ما كان على فعالٍ
وشبهه مما تقدم أو تأخر ، فيدخل تحته : فواعِلُ ، وفَعَائِلُ ، وفَعَالٍ ،
وغير ذلك ، فيكون جمعُ خاتامٍ وطُومارٍ وجاسوسٍ وتَوَرابٍ ونحو ذلك
داخلاً تحت حكم فواعِلِ المتقدم ، فتقول : خواتيمٌ وطواميرُ
وجواسيسُ وتواريبُ ، بمقتضى كلامه في فواعل ، لكن لا^(٢) من أمثله
ثَمَّةٌ ، ولكن من هذا الموضع ومن هناك معاً كما تقدم التنبيه عليه .
فإن قلتَ : ويظهرُ أن الحكم جارٍ في « فَعَالِيٍّ » ، وهو جمع

(١) ديوانه : ٣ ، من قصيدة مطلعها :

عاد له من كثرة الطرب فعينه بالدموع تنسكب

وهو من شواهد الكتاب ٣١٤/٣ ، وغيره من كتب النحو .

(٢) في (س) : لكن لأن أمثله .

صحراء المتقدم ؛ لأنه خماسيٌ ، ما قبل آخره حرف لين ، فيقتضي الأُّ يحذف حرف اللين منه ، فيقال : صحاريُّ . ولم يحكه الناظم ، فهو نقض عليه به .

فالجواب أن نقول : نعم ، كان الأصل ذلك ، وعليه جاء صحاريُّ بالتشديد ، لكنه لما خصه الناظم بحكم غير ما تقتضي هذه القاعدة ، كان موضعاً مستثنى منها ، من غير أن يحمل على تناقض ، والدليل على أنه استثناء نصه على الحكم فيه ، إذ لو كان داخلاً لم يحتاج إلى ذكره ، وقد مرَّ في التوجيه أن المحذوفة هي الألف الزائدة لا ألف التانيث . وكذلك تبين من هذا أن علباءً وجرباءً وقوباءً تجمع على فعاليٍّ ، لأنه وإن كان خماسياً فقد وقع حرف اللين فيه قبل الآخر ، فلا يحذف ، فإذا جمع قيل : عَلايِيُّ ، فتجتمع ياءان ، فتدغم إحداهما في الأخرى فيقال : عَلايِيُّ . ففعاليُّ فيه بالعَرَض كما تقول في حَوَلايَا: حَوَالِيُّ ، كذلك أيضاً .

المسألة الثانية : أن حرف اللين المبقَى^(١) لا بد أن يكون زائداً ، ويدل على ذلك من كلامه قوله : « ما لم يكُ ليناً » أي : ما لم يكن ذلك الزائد . فإذا لا بد من كونه زائداً ، فلو كان أصلياً - ويتأتى ذلك في الألف بكونها منقلبة عن أصل ، وهو سهل في الياء والواو لكونهما

(١) في (س) : المنفي .

يكونان أصليين بأنفسهما - فلا يجوز إثباته مدة (كمختار / فلا [٣٢٩]
تقول: مخاتيرٌ ، ولا في منقادٍ : مناقيدٌ . بل تحذف تاء مُفْتَعِلٍ ونون
مُنْفَعِلٍ ، وتقول: مخايرٌ ومقايدٌ^(١) . هذا إن لم تعوض . وكذلك تقول
في مستزاد: مزاید ، ولا تُبْقَى الألف ؛ لأنها أصلية لا زائدة ، وذلك
لأن بنية التكمير التي هي مفاعيل الياء فيه زائدة ، فلا يجوز أن يُحكم
للأصلي بحكم الزائد .

المسألة الثالثة : أن قوله : « ليناً » ، يريد به حروف اللين الثلاثة ،
ولكن لم يقل : « ما لم يكن مدّاً » ليدخل له ما كان من الواو والياء
قبلهما مفتوح نحو قولك : كَنَهْوَرٌ^(٢) وَقَلُوبٌ وَسِنُورٌ وَعُلَيْقٌ وَسُكَيْتٌ
وسُرَيْطٌ ، وشبه ذلك ، فإنك كما تقول في قنديلٍ وبُهْلُولٍ^(٣) وشِمَالِلُ :
قناديلٌ وبهاليلٌ وشماليلٌ ، كذلك تقول في كَنَهْوَرٍ : كناهيرٌ ، وفي
قَلُوبٍ : قلاليبٌ ، وفي سِنُورٍ : سنانيرٌ ، وفي عُلَيْقٍ : علاليقٌ ، وفي

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٢) كذا ، وليس ما قبل الواو في كنهور مفتوحاً ، بل ساكن ، والواو هي المفتوحة ،
وانظر حديث الشاطبي عن كنهور فيما يأتي .

والكنهور من السحاب : قطع كالجبال ، أو المتراكم منها ، والقُلُوب : الذئب ،
والعُلَيْق : نبتٌ يتعلق بالشجر ويتلوّى عليه . والسُكَيْت : الكثير السكوت ، وقالوا
في أمثالهم: الأخذ سُرَيْطٌ ، والقضاء سُرَيْطٌ ، أي : يأخذ الدين ويتلعه ، فإذا
طولب به أضرب به ، أي : عمل بفيه كالضراط .

(٣) البهلول : السيد الجامع لكل خير ، وناقة شمالال : سريعة .

سُكِّنَتْ: سكاكيت ، وفي سُرَيْطٍ : سراريط . فلا تحذف حرف اللين لأنه زائد وإن كان غير حرف مد ، لأنه إذا حذف منه الحركة إذا^(١) كان متحركاً^(٢) وكُسِرَ ما قبله ؛ على ما يقتضيه بناء التكسير ، صار كحرف المد ، فصح إبقاؤه ؛ إذ لم تخرج البنية عن حقيقتها وأصلها^(٣) من فعاليل وشبهه . وعلى هذا تقول إذا كسَّرت مثل مغدودٍ قلت: مغادينُ - بالياء - إن قدَّرت أنك حذفت الدال الثانية ، قال سيبويه^(٤) : « كأنك في التصغير^(٥) حَقَّرت مُغْدُونٌ » ، قال : « لأنها تبقى خمسة أحرف رابعها الواو ، فتصير بمنزلة بُهلولٍ وأشباه ذلك » . وأما إذا قدَّرت حذف الدال الأولى فتقول : مغادِنُ ، بمنزلة عُدَافِرٍ ، إذ لم تقع الألف رابعة قبل الآخر . لكن إطلاق الناظم يقتضي أن حرف اللين هذا حكمه ، سواء أكان مدغماً إدغاماً أصلياً أو غير أصلي أم كان غير مدغم ، أما غير المدغم فقد مر ، وأما المدغم إدغاماً أصلياً فكعَطَوْدٌ ، وهَبَيْخٌ^(٦) - والإدغام الأصلي هو الذي ليس أصله الفك - فواو عَطَوْدٍ زيادتان زیدتا معاً كياءِي النسب ، وكذلك ياء هَبَيْخٍ ،

(١) في (أ) و(س) : إن .

(٢) في (س) : أو .

(٣) في (س) : وأصله .

(٤) الكتاب ٤٢٨/٣ .

(٥) كذا في النسخ ، ولعل صواب العبارة : قال سيبويه في التصغير : كأنك حَقَّرت... .

(٦) العَطَوْدُ : السريع السير ، والهَبَيْخُ : الأحمق .

بـخلاف واوَي^(١) مُقَوِّل إذا بَنِيَتْ^(٢) من القول مثل مُسَرَّوِّلٍ ، فإن الواوين ليستا بزائدتين ، بل الأولى أصلية ، وهي في مقابلة الراء في مُسَرَّوِّلٍ ، والثانية هي الزائدة للإلحاق بِمُدْخَرَجٍ ، فإحدى الواوين مفصولة إحداهما من الأخرى ، فليس الإدغام فيها / إدغاماً أصلياً ، فـكـلا [٣٣٠] المدغمين داخل تحت كلام الناظم ، أما إذا كانت الواو والياء مدغمة إدغاماً غير أصلي فاتفقوا على أن اللين لا يُحذف لأنه كواو كَنَهْوَرٍ ، فتقول في مُقَوِّل المذكور : مقاوِيلُ ، بالياء من غير حذف ، وفي مُبَيِّع - إذا بنيت من البيع مثل مُرْهِيٍّ ، على مَنْ قال : إِنَّ رَهِيّاً^(٣) فَعِيلٌ - تقول : مباييع ، فلا تحذف وإن كانت مدغمة ، إذ ليست الياءان بمزيدتين معاً ، بل الياء الأولى أصلية في مقابلة الهاء من مُرْهِيٍّ ، والثانية هي الزائدة وحدها كمَقَوِّلٍ من كل وجه . وأما المدغمة إدغاماً أصلياً كَعَطَوْدٍ وَهَبِيخٍ فتقول على مقتضى النظم : عطاويدُ وهبايخُ ليس إلا ، وهو مذهب المبرد ، قال : لأن رابعه واوٌ زائدة ، يعني في عَطَوْدٍ كواو كَنَهْوَرٍ ، فكما لا يجوز في كَنَهْوَرٍ إلا أن يقال : كناهيرُ ، كذلك لا يجوز في عَطَوْدٍ إلا عطاويدُ . وكذلك الياء على مذهبه ، والمنقول من

(١) في النسخ : واو .

(٢) في (س) : بنيته .

(٣) رهياً السحاب : تهيأ للمطر .

هذا عنه إنما رأيت في التصغير^(١)، ولا شك في جريانه في التكسير، لأن أحدهما عند الجميع محمولٌ على الآخر. ومذهب سيبويه^(٢) أن الواو لا تبقى، وإنما تقول: عَطِيْدٌ، في التصغير بحكم التعويض، ويجوز عَطِيْدٌ. والفرق بين المدغمة إدغاماً أصلياً على مذهبه والمدغمة إدغاماً غير أصليٍّ أن الواوين في عَطَوْدٍ، والياءين في هَبِيْخٍ ونحوهما، زيدا معاً فلا يقع مع الواو الثانية والياء الثانية غيرهما، وليست واو مُقَوِّلٍ ومُبَيِّعٍ كذلك، بدليل وقوع الراء قبل الواو في مُسَرَّوْلٍ، والهاء قبل الياء في مُرَهْيَاً، فلهذا كان قولُ سيبويه أولى. ومع هذا فإنَّ الشَّلَوِيْنَ يرى أن سيبويه مستندٌ في ذلك إلى السماع لأنه قال في التصغير: « وإذا حَقَّرْتُ^(٣) عَطَوْدًا قلت: عَطِيْدٌ وعَطِيْدٌ، لأنك لو كسَّرتَه للجمع قلت: عَطَاوِدٍ. قال الشَّلَوِيْنَ: قوله: « لأنك لو كسَّرتَ للجمع قلت: عَطَاوِدٍ » توقيفٌ، وجعل قول سيبويه أخيراً: « وكذلك قول العرب والخليل » راجعاً إلى المسائل المتقدمة. والذي رجح الناس قول سيبويه، وهو الذي ذهب إليه في التسهيل^(٤)، وهو راجحٌ؛ لأن الأصل في

(١) ذكر ذلك السيرافي في شرحه على الكتاب، باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٣ - ٤٣٠.

(٣) في (س): صغرت، وانظر الكتاب ٤٢٩/٣ - ٤٣٠.

(٤) التسهيل: ٢٧٨، وانظر المساعد ٤٦٢/٣.

حرف اللين الذي يثبت هو أن يكون زائداً ساكناً ، فإذا تحرك فينبغي أن يبقى بحركته ، وإذ ذاك يخرج به البناء عن أبنية التكسير/ ، فإذا [٣٣١] كان متحركاً ومنفرداً^(١) سهل عليهم حذف حركته فيثبت ؛ لأنه ساكنٌ زائدٌ، فإذا كان ملحقاً بالأصل وزيد مع ذلك أن ضوعف كما تضاعفُ الأصول زيادةً إلى كونه متحركاً ، بُعدٌ كثيراً عن حرف اللين الزائد ، فوجب لذلك حذف الحرف المدغم فيه .

وما قاله الشلوبين محتَمِلٌ ، فإن كان كما قال فلا مَعْدَلَ عنه ، وإلاّ فما ذهب إليه الناظم يظهُرُ وجهه ، لأن حرف اللين لا ينبغي أن يحذف بإطلاق إذا أمكن إبقاؤه ، وقد أمكن هاهنا ، وأصالة الإدغام لا تمنع .

المسألة الرابعة : أن قوله : « ما لم يَكُ ليناً » يقتضي أن الحذف فيه لا يجوز . وذلك صحيح ، إذ لا يقال في سِرْبَالٍ : سَرَابِلٌ ، ولا في قِنْدِيلٍ : قَنَادِلٌ ، ولا في سُرُحُوبٍ : سَرَا حِبٌ ، إلاّ أن يُضْطَرَّ شاعرٌ ، نحو ما أنشده سيبويه من قوله^(٢) :

وَكَحَلَّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ

أراد : العواويرَ ، فحذف ضرورةً . وسيأتي التنبيه عليه إن شاء

(١) في (س) : متحركاً منفرداً .

(٢) الرجز لجندل بن المثنى الطهوي ، وهو في الكتاب ٣٧٠/٤ ، وسر الصناعة : ٧٧١ ، والخصائص ١٩٥/١ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٧٤ .

الله في الباب بعد هذا ، وهو باب التصغير .
المسألة الخامسة : أن قوله : « إثره اللذ خُتمًا » فيه إشكالٌ لفظيٌّ وإشكالٌ معنويٌّ ، فأما الإشكال اللفظي ففقْدُ الضمير العائد على الذي ، لأن الضمير في « ختم » إما أن يكون هو العائد على الذي ، وكأنه يريد : إثره الحرف المختوم ، وهذا غير مستقيم ، لأن الحرف ليس هو المختوم ، وإما أن يكون عائداً على غير الحرف ، فإذا ذاك يبقى الذي دون ضمير ، وكأن حقيقة المعنى إنما هو : إثره الذي ختم به ، أي : الذي ختم اللفظ (به) ^(١) ، ولا يقال أعجبني الذي مررت !
والجواب : أنه حذف الضمير المحرور بالباء وإن لم تتوفر شروطه ضرورة ، والمعنى على : ختم به . ومثل ذلك قد ورد في الشعر ، مثل ما أنشده الفارسي في الشيرازيات ^(٢) :

فقلت له لا والذي حجّ حاتمٌ أخونك عهداً إنني غيرُ خَوّانٍ
أي : حج حاتم له ، فحذَفَ ضرورة . ومثل ذلك في النظم

(١) عن (س) .

(٢) البيت للريان بن سهلة الجرمي ، جاهلي ، وهو في نوادر أبي زيد : ٢٧٢ ، من أبيات ثلاثة ، صدره فيه :

فقال مجيباً : والذي حج حاتمٌ

وانظره في كتاب الشعر لأبي علي : ٣٩٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥/٣ ، والخزانة ٥٦/٦ .

مَغْتَفَرٌ^(١) ، هذا كله إن كان « خُتِمَ » مبنياً للمفعول ، وأما إن كان مبنياً للفاعل ، ومرفوعه ضمير الحرف الذي خَتَمَ الكلمة فلا إشكال . ولم يأت إلى بلادنا من هذا الرجز نسخة مروية ، فالعذر في نحو (هذا)^(٢) مقبول .

وأما الإشكال المعنوي فإن ظاهره أنه يريد بضمير « خُتِمَ » العود على ما عدا الرباعي من الأسماء ، وهو مراده بالعادي ، فكأنه يقول: [٣٣٢] إثره الحرف الذي ختم اللفظ الخماسي به . وإذا كان كذلك فحرف اللين الذي يثبت لا يلزم أن يكون إثره الحرف الآخر ، بل قد يكون بعده أكثر من حرف واحد ، وذلك نحو حولايا ، فإن اللين الذي يثبت فيه ليس قبل الآخر ، وإنما هو قبل ما قبل الآخر ، وكذلك : هَجِيرَى^(٣) ، وَحِيثَى ، وإِهْجِيرَى ، وَمُغْدُوْدِنَ ، وَلُغَيْرَى ، وَبُقَيْرَى^(٤) ، وَخُضْرَى ، وَشُعْرَى ، ومعلوجاء ، ومشيوخاء ، فإنك تقول : حوالي ، وهججير ، وأهاجير ، ومغادين - إن حذفت الدال^(٥) الثانية -

(١) في الأصل و(أ) : مفتقر ، وهو تحريف .

(٢) سقط من الأصل و(أ) .

(٣) يقال : هذا هَجِيرَاهُ وإِهْجِيرَاهُ ، أي : دأبه وشأنه . والحِيثَى : الحث أو كثرته .

واللُغَيْرَى : ما يُعْمَى به . والخُضْرَى : نبت . والشُعْرَى : الكذب . ومعلوجاء :

جمع عِلج : وهو الحمار ، والرجل من كفار العجم ، ومشيوخاء : جمع شيخ .

(٤) في الأصل : بغيرى ، وفي (أ) : بغرى ، وبُقَيْرَى : لعبة .

(٥) في الأصل وفي (أ) : الواو الثانية ، وهو سهو .

ولغاغيزُ ، وبقاقيرُ ، وخضاضيرُ ، وشقاقيرُ ، ومعاليحُ ، ومشايخُ .
وكثيرٌ من ذلك ، فليس اللين الثابت فيه ما قبل الآخر ، فقول الناظم :
« إثرُهُ الَّذِي خُتِمَا » فيه ما ترى .

والجواب : أن جميع ما ذكر في السؤال من الأسماء أَقْلِيٌّ بالنسبة
إلى ما اللين فيه قبل الحرف الآخر . وأيضاً فإنه قبل الآخر بالنسبة إلى
صيغة جمع التكسير ، لأنك إنما تكسر الاسم الخماسي فما فوقه بعد
أن تحذف ما يحتاج إلى حذفه تقديراً وتصيره اسماً تقوم به بنية
التكسير ، وهكذا يقرَّرُ الأمر فيه سبويه ، فهَجَّيرَى وَحِثِّيٌّ وما ذكر
معه يقدر أولاً محذوفاً منه ما يفتقرُ^(١) فيه إلى الحذف ، وهو الألف فيما
آخره ألف^(٢) ، وحذف الدال الثانية من مُغْدَوِدِن حتى تصير في التقدير «
مُغْدَوِن » ، وسيتبين شيءٌ من هذا إثر هذا بحول الله ، وقاعدةُ بيانه
الأصولُ ، فإذا لا اعتراض بذلك والله أعلم .

* * *

ثم ذكر ما يحذف من الزوائد إذا اجتمع منها اثنان فأكثر ،
وكانت الحاجة في حذف البعض فقال :

(١) في (س) : يغتفر ، وهو تحريفٌ .

(٢) انظر الكتاب ٤٣٩/٣ .

والسُّين والتا من كُـمُسْتَذَعِ أَزِلْ إِذِ بِنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلْ^١
 والميمُ أولى من سِوَاهُ بِالْبَقَا والهمزُ والياءُ مثلهُ إن سَبَقَا
 والياءُ^(٢) لا الواوَ احذفِ إن جَمَعْتَ مَا كَحَيَزُونِ فَهُوَ حُكْمٌ حُتِمَا
 هذا الفصل يستدعي تمهيدَ أصلي ، وذلك أنَّ الخماسي إن كان
 فيه زائدٌ واحدٌ ليس قبل الآخر فلا بد من حذفه ، فإن كان فيه
 زيادتان فلا بدَّ من حذف إحداهما ، وكذلك السداسي إن كان فيه
 زيادة أو زيادتان فلا بدَّ من حذفهما معاً ، فإن كان فيه ثلاثُ زوائدٍ
 فإنك تحذف زيادتين وتُبقي الثالث. وإذا ثبت أن بعض الزوائد
 يُحذف دون بعض فلا بدَّ لبقاء المبقَى وحذف / المحذوف من علة [٣٣٣]
 ترجبُ ذلك وترجح أحدهما على الآخر في الإثبات إن كان ثَمَّ
 مرجحٌ ، أو يقع التخيير إن امتنع الترجيح أو تقابلت المرجحات .
 والأوجه المذكورة في الترجيح سبعة : التقدم ، والتحرك ،
 والدلالة على المعنى ، ومقابلة الأصول - وهو كونه للإلحاق - والخروج
 عن حروف سألتمونيها ، وأن يكون لا يؤدي إلى مثال غير موجود ،
 وألاً يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف .
 فأما التقدُّم فنحو أَلْنَدِدُ^(٣) وَأَلْنَجَجُ ، وكذلك يَلْنَدْدُ وَيَلْنَجَجُ ،

(١) في (س) : والياء والواو .

(٢) الأَلْنَدْدُ واليَلْنَدْدُ : الخصم الشحيح الذي لا يميل إلى الحق . والأَلْنَجَجُ واليَلْنَجَجُ :

عود البخور ، والأَرْنَدَجُ : جلد أسود ، معرَّب رنده .

فالهمزة والياء هنا المثلثان لأجل تقدّمهما ، فتقول : أَلَا جُ^(١) وألَا دُ^(٢) ، وكذلك : يَلَا جُ^(٣) وَيَلَا دُ^(٤) ، ولا تقول : لَنَادُ دُ^(٥) ، ولا : لَنَاجِ جُ^(٦) ، لتقدّم الهمزة والياء . ومثل ذلك : أَرُنْدَجُ^(٧) ، تقول فيه : أَرَادِ جُ^(٨) ، فتثبت الهمزة لتقدمها .

وأما التّحرُّكُ فمثل ما ذكر من المثل ، ومن ذلك : كَوَأَلِلُ^(٩) ، الظاهر على ما يأتي أن تُحذف الواو وتبقى اللامان ، فتقول : كَأَلِلُ^(١٠) على مثال : كَعَالِلُ^(١١) ، لأنّ الواو من حروف سألتمونيها ، بخلاف اللام^(١٢) ، فلو حذفت إحدى اللامين فقلت : كَوَائِلُ^(١٣) ، كنت قد آثرت ما هو من سألتمونيها على ما هو بخلاف ذلك ، وهو مخالف لما سيذكره في عَفْنَجِجٍ^(١٤) ونحوه ، لكن لما كانت الواو في كَوَأَلِلٍ^(١٥) قد قويت بالتحرك جعلها سيبويه^(١٦) مكافئة للام فخيرَ فيهما .

وأما الدلالة على المعنى فنحو منطلق^(١٧) ، فالميم دالّة على اسم الفاعل بخلاف النون ، فكانت أولى ، مع الترجيح أيضاً بالتقدم والتحريك ،

-
- (١) انظر سيبويه ٤٣٠/٣ في توجيه إدغام المثلين في الجمع (ألاد) ، والفك في (لنَادد) ، وكان أبو العباس المبرد يخالف سيبويه في إدغام المثلين ، ورجح السيرافي مذهب سيبويه في شرحه على الكتاب .
- (٢) الكَوَأَلِلُ : القصير .
- (٣) يريد أن الزيادة هنا ليست من حروف سألتمونيها ، وإنما هي زيادة بالتضعيف ، وأن مثل اللام مثل الجيم في عَفْنَجِجٍ للإلحاق بأصل .
- (٤) العَفْنَجِج : الضخم الأحق ، والناقصة السريعة .
- (٥) الكتاب ٤٣٦/٣ .

فتقول : مَطَالِقُ . وكذلك مصطبر تقول : مصابِرُ . وفي مقتدر :
مقادر . وكذلك تقول على مذهب سيويه^(١) في مُحَلِّبٍ : مَجَالِبُ ؛
لأن الميم زائدة لمعنى ، وإحدى الباءين زائدة لغير معنى . والمبرد
يفضل الحرف الملحق بالأصل على حرف المعنى فيقول : جلايبُ ،
قال : لأن مجلياً ملحق بمدحرج ، ولا يجوز في مدحرج إلا حذف
الميم ، فكذلك ما ألحق به . فعنده أن ما كان في مقابلة أصل فهو
كالحرف الأصلي . قالوا : ومذهب سيويه أولى ؛ لأن إحدى الباءين
زائدة ، وقصارها في الفضل أن تفضل ما ليس بملحق إذا لم تكن فيه
صفة أخرى تقابل الإلحاق . وأيضاً الإلحاق ليس بمعنى بالحقيقة ، وإنما
هو أمر لفظي ، فالميم أقوى ، قالوا : وأيضاً فتزید الميم بالتقدم ، وغاية
الإلحاق أمر لفظي فيرجح به / إذا لم يكن غيره . ولهذا الوجه التزم [٣٣٤]
المبرد^(٢) في حُبَارَى أن يقال في التصغير : حُبَيْرَى . فأثبت ألف التانيث
لأنها لمعنى ، وكذلك يقول في التكسير : حَبَارَى : حُبَارَى ، فيحذف
الألف الأولى دون ما جاء لمعنى كميم منطلق ، هذا إن أجاز^(٣) القياس

(١) انظر الكتاب ٤٢٩/٣ ، والمقتضب ٢٥١/٢ - ٢٥٢ ، والخصائص ٤٧٨/٢ .

(٢) المقتضب ٢٥٩/٢ .

(٣) قال سيويه ٦١٧/٣ : « أما ما كان على فعلى فإنه يجمع بالناء ، وذلك حبارى
وحباريات ... ولم يقولوا : حباير ولا حبارى ، ولا حبار ، ليفرقوا بينها وبين
فعلاء وفعالة وأخواتها ، وفعيلة وفعالة وأخواتها » .

في التكسير ، إذ لم يكسروا فعَالِي . وأما سيبويه فيخيرُ في التصغير ،
 والتخيير على مذهبه جارٍ في التكسير لو قيل بقياسه . ووجهوا قول
 سيبويه في حذف ألف التانيث أنَّ كونها للتانيث أمرٌ لفظي ، قال ابن
 الضائع : لأنَّ التانيث لا يحتاج إلى علامة ، بل جاء منه بغير علامة في
 أسماء الأجناس أكثر مما جاء بعلامة ، والحذف إلى الأواخر أسرع ،
 فلذلك تساوت هنا الزيادتان ، لاسيما على التعويض من الألف تاء ،
 وهو مذهب أبي عمرو ، قال سيبويه^(١) : لما كان هاتان الزيادتان ليستا
 للإلحاق فاستوتا في ذلك كما استوتا في حَبْنَطَى في كونهما^(٢) للإلحاق
 سُويَ بينهما في خيار الحذف كما سوَّوا بين الملحقتين . قال ابنُ
 الضائع : وهو تشبيهٌ جيّدٌ . وأما الترجيح بكون الحرف^(٣) للإلحاق
 فمثاله قولك في قمارصٍ : قَمَارِصٌ^(٤) ، وفي دَلَامِصٍ : دَلَامِصٌ ، تُحذف
 الألفُ وتبقى الميم ؛ لأنها ملحقةٌ بعُذَافِرٍ ، بخلاف الألف .

وأما الترجيح بالخروج عن سألتمونيها فمثاله : خَفَيْدَدٌ^(٥)
 وَعَفَنْجَجٌ ، تُحذف الياء والنون في الجمع فتقول : خَفَادِدٌ وعَفَاجِجٌ ؛

(١) انظر الكتاب ٤٣٦/٣ - ٤٣٧ .

(٢) في الأصل : وكونهما .

(٣) في الأصل : و(أ) : بكون الألف ، وهو خطأ .

(٤) القمارص : الحامض من ألبان الإبل ، والدلامص : البرأق .

(٥) الحَفَيْدَد : السريع .

لأنهما من حروف سألتمونيها ، ولا تُحذف الدال ولا الجيم ؛ لأنهما خارجان عن حروف سألتمونيها ، فكان ما^(١) هو من جنس ما يُحذف أولى بالحذف من غيره . ومن ذلك على رأي قولهم : عَثُولٌ^(٢) ، يجمعه سيبويه^(٣) على عثاول ، فيحذف إحدى اللامين ، قال ابن خروف : لأنها^(٤) ليست للإلحاق ، والواو للإلحاق . وأما الميرد فيحذف الواو دون اللام فيقول : عثائل ، لأنهما معاً - الواو واللام - للإلحاق ، فيرجح إثبات اللام بأن زيادتها ليست زيادة سألتمونيها ، وإنما هي تضعيفٌ أصلي ، وهو المرجح الآتي إثر هذا . قال ابن الضائع مرجحاً لما قاله ابن خروف : ويظهر من سيبويه أن إلحاق الثلاثي لا يكون بالخماسي دفعةً ، بل ينبغي أن يُلحق بما يليه ، فجعل عَثُولاً ملحقاً بقرشَب^(٥) ، وجعل الواو بإزاء الشين ، وضوعفت اللام كما وضوعفت في قرشَب^(٦) ، فليست للإلحاق بقرشَب^(٧) ، والواو للإلحاق بقرشَب^(٨) قال : فيكون / ملحقاً بما يليه^(٩) أولى من أن يكون ملحقاً بالخماسي وهو [٣٣٥] جَرَدَحِل^(١٠) ، فحذفت اللام من عَثُول^(١١) كما حذفت الباء من قرشَب^(١٢) .

(١) في (س) : بما .

(٢) العَثُولُ : الأحمق .

(٣) الكتاب ٤٣٠/٣ ، وانظر المقتضب ٢٤٥/٢ - ٢٤٦ .

(٤) في (س) : لأنهما .

(٥) أي : يكون ملحقاً بالرباعي المزيد ، وهو أولى من إلحاقه بالخماسي المجرد .

فعلى هذا مذهب سيبويه يكون هذا من باب الترجيح بكون الحرف للإلحاق .

ومنه أيضاً ما رجح به سيبويه^(١) حذف الياء والنون من خَفِيدٍ وَعَفَنَجٍ ، إذ قال : خَفَادٌ وَعَفَاجٌ ، بأن الجيم والdal ليسا من حروف سألتمونيها ، بخلاف الياء والنون . وكذلك غَدَوْدَنٌ وَعَثَوْتُلٌ ، تقول : غَدَادِنٌ وَعَثَائِلٌ ، وما أشبه ذلك .

وأما الترجيح بكونه لا يؤدي إلى مثال غير موجود فمثال استضراب واستخراج ، تقول : تضاربٌ وتخرابٌ ، فتُحذف همزة الوصل ، لأن ما بعدها لا بد أن يتحرك ، وتُحذف السين أيضاً وتبقى التاء ، لأنك لو أبقيت السين وحذفت التاء فقلت : سخرابٌ ، وسضاربٌ ، لكان على مثال سفاعيلٌ ، وسفاعيلٌ مثال غير موجود . أما إذا أثبت التاء دون السين فإنه يكون على مثال تفاعيلٌ ، وتفاعيلٌ مثال موجود نحو: تمائيلٌ وتجايفٌ . وإلى نوع من هذا النحو ذهب المازني في تصغير انطلاق ، فيحذف الهمزة والنون فيقول : طلائقٌ ، وفي التصغير : طَلِيقٌ ، لأن نطاليقَ نفاعيلٌ ، ونفاعيلٌ غير موجود ، بخلاف طلائقَ فإن مثاله موجودٌ . ومذهب سيبويه^(٢) أن يقال : نطاليقٌ ،

(١) انظر كلامه في باب التصغير ٤٢٨/٣ - ٤٢٩ .

(٢) الكتاب ٤٣٤/٢ .

والتزمه وإن كان غير موجود . وفرَّق ابن الضائع بين الموضعين بأن استضراب استوت فيه السين والتاء في جواز الحذف في كل واحدة منهما ، فكان حذف السين أولى . قال : فغاية هذا المعنى أن يكون مرجحاً . قال : وأما أن تحذف ما لا تَضُمُّ^(١) الضرورة إلى حذفه فلا ، لأن بناء التصغير ليس أصلاً بل هو فرع لا يُلْتَفَت إليه ، كما أن الترخيم يجوز في جميع الأسماء على شروطه على اللغتين وإن أدى في اللفظ إلى مثال غير موجود ، كتخيم طَيْلَسَان^(٢) بالكسر . ثم احتج عليه بما في كتاب التصغير من شرحه للجمل ، وليس هذا موضع بسط ذلك على وجهه .

والحاصل أن تحامي المثال غير الموجود مرجح على الجملة ، لكن مع اعتبار جواز الحذف في كل واحد من الزائدين . وذكر الفارسي في التذكرة مما علّقه إسماعيل بن نصر ، عن أبي العباس قال : حدثني أبو العباس قال : سألت أبا عثمان عن تصغير انطلاق فقال : طَلِيقٌ ،

(١) تقول العرب : ضمنت فلاناً إليّ إذا استصحبته ، فكأن الضرورة تستصحب ما تدعو إليه من حذف أو غيره .

(٢) في الصحاح (طلس) : والطَيْلَسَان بفتح اللام واحد الطيلاسة ، والهاء في الجمع للجمعة لأنه فارسي معرب ، والعامّة تقول : الطَيْلَسَان بكسر اللام ، فلورحمت هذا في النداء لم يجز ؛ لأنه ليس في كلامهم فَيْعَلٌ إلا معتلاً نحو : سَيْدٌ ومَيْتٌ . هذا وقد ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ١٢٠/٢ - ١٢١ هذه المسألة ، ونصها غير محرر .

لأنه ليس في الكلام نِفْعَالٌ ، وكذلك في افتقار : فُتْقِيرٌ ، لأنه ليس في الكلام فِتْعَالٌ /، فحكيتُ^(١) ذلك للرياشي فعجبَ من ذلك ، وجاء [٣٣٦] بأعظم من خطأ المازني فقال : قولك : اقْتَبَلْتُ إذا أدغمت قلت : قِتَّالٌ فِتْعَالٌ . وقول المازني غَلَطٌ كبير ، وقول الرياشي كذلك ، ألا ترى أنك إذا قلت نُطِيلِيْقُ فلسنا نريد نِفْعَال ، وإنما أردنا « انفعال » ، فحذفنا منه لما تحرك الساكن ونحن نقدر ما حذفنا ، ألا ترى أنك إذا صَغُرْتَ سَفَرَجَلًا قلت : سَفِيرِجُ ، لم أقل^(٢) : إني صغرت « سَفَرَج » ، فكذلك فُتْقِيرٌ^(٣) ، ليس تصغير فِتْعَال ، وإنما هو تصغير الاسم الذي حَذَفْتَ .

وقول الرياشي : قِتَّالٌ فِتْعَالٌ ، ليس كما ذكر ، لأن المدغم أيضاً يقدر فيه الأصل وإظهاره ، ألا ترى أنك لو قيل لك : ما وزن رد قلت : فَعَلَ . ولكن الإدغام صيره كذا . وكذلك أَصَمُّ أَفْعَلُ ، ولو كان كما قاله الرياشي لكان أَصَمُّ أَفْعَلُ^(٤) ، ورَدُّ : فَعَلٌ . وهذا لا يقوله أحد ، لأن الأشياء تُردُّ إلى أصولها . انتهت الحكاية .

قال الفارسي : كل هذا يقوله أبو الحسن على اللفظ الذي هو

(١) في (س) : فحكيت له ذلك .

(٢) في (س) : لم نقل .

(٣) في النسخ : « افتقار » ، ورسم عليه في الأصل و(أ) : كذا ، وفي حاشية الأصل : لعله فتقير .

(٤) في النسخ : لكان أصم فعل .

عليه ولا يفسرُ الأصل . انتهى . وهذا الكلامُ من أبي العباس ردُّ في وجه سيبويه حيث يمنع سفاعيلَ ونحوه .

وأما الترجيحُ بالألا يؤدي حذف المحذوف إلى حذف المثبت أيضاً فمثاله: عَيْطُمُوسٌ^(١) وعَيْضُمُوزُ ، فالمحذوف الياء دون الواو ، لأنك لو حذفت الواو لم يكن بد من حذف الياء ، إذ لا تقوم بنية التكمير دون حذفها ؛ إذ كان يبقى الاسم معها على خمسة أحرف ليس ما قبل الآخر حرف لين ، وبنية التكمير رباعية ، فلا بد من الحذف ، ولو حذفت الياء لم يحتج إلى حذف غيرها ؛ إذ كانت الواو واقعة قبل الآخر ، فتستقيم بنية التكمير معها . وكذلك خَنْشَلِيلٌ^(٢) ، فإنك تحذف النون فتقول: خَشَالِيلُ ، فيُغني حذفها عن حذف الياء لقيام بنية التكمير ، ولو حذفت الياء لم يكن بدُّ بعد من حذف النون ، فلذلك أوثرت الياء بالإثبات دون النون ، ومن هذا كثيرٌ . ولسيبويه^(٣) ترجيحاتٌ أُخرُ ذَكَرَها في كتابه ، وهذه هي المشهورة عند المتأخرين ، والذي ذكر في التسهيل^(٤) ثلاثة ؛ المزية من جهة المعنى ، أو من جهة

(١) العيطموس : التامة الخلق من الإبل والنساء ، والمرأة الجميلة ، والعيضموز : العجوز ، والناقاة الضخمة ، منعها الشحم أن تحمل .

(٢) رجل خَنْشَلِيلٌ : مسن قوي .

(٣) انظر الكتاب ٤٤٤/٣ وما بعدها .

(٤) التسهيل : ٢٧٩ .

اللفظ ، أو من كونه لا يعني حذفه عن حذف غيره . وأما في هذا
النظم فذكر أربعة :

أحدها : الترجيح بكونه لا يؤدي إلى الإخلال بالبنية ومثال^(١) غير
موجود ، وذلك قوله :

والسين والتا من كُـمُـسْتَدْعِ أَزِلْ

إلى آخره ، يعني أنك إذا كسرت ما هو على مثال مُسْتَفْعِلٍ مثل
مُـسْتَدْعٍ فإنك تحذف حرفين لا بدَّ من ذلك ؛ لأنه سداسي ، وقد
أخبر أن ما عدا الرباعي يحذف زائده حتى يصير إلى مثال الرباعي ،
وذا^(٢) أنك الحرفان هما السين والتاء على التعيين^(٣) دون الميم ، لأنك إذا
حذفتهما صار إلى مثال مدعى فتقول : مَدَاعٍ ، فصَحَّتْ معه بنية
التكسير ، لأن مفاعِلَ موجودٌ في الكلام كَمَغَازٍ وَمَرَامٍ ، فلو تركتهما^(٤)
لقلت : مساتِدْع . وهذا بناءٌ فاسدٌ لا يوجد مثله ، وهذا معنى قوله :

إذ بينا الجمع بقاها مُخِلٌ

وعلى هذا يجري ما لو حذفنا الميم مع التاء فقلت : سَدَاعٍ ،
لكان وزنه سَفَاعِلَ ، وذلك بناءٌ غير موجود . ولو قلت : تَدَاعٍ ،

(١) في (س) : مثال ، دون وار العطف .

(٢) في (س) : وذلك .

(٣) في (س) : على اللغتين .

(٤) في الأصل و(أ) : تركتها .

فحذفت الميم والسين ، لكان على مثالٍ موجودٍ وهو تفاعلٌ نحو
تَنَاضَبٌ^(١) ، لكن الميم ذهبت وهي دالة على بنية الفاعل أو المفعول ،
فإذا حُذِفَتْ اختلت بنيته من حيث هي لاسم فاعل أو مفعول ، وأيضاً
فإنها حرف معنى ، وقد قال :

والميمُ أولى من سِوَاهُ بِالْبَقَا

وهو المرجحُ الثاني ، لكون الميم دالة على معنى اسم الفاعل أو
المفعول ، وما دل على معنى أولى بالإثبات مما ليس كذلك .
فإن قلت : لِمَ قال : « والميمُ أولى من سِوَاهُ » ، وقد فهمَ له ذلك
من تعيينه ما يحذف من مُسْتَدْعٍ ؛ إذ قال :

والسينَ والتَا مِن كَمُسْتَدْعٍ أَرَلْ

أن الميم تثبت ولا بدَّ ، فالظاهر أن هذا الكلام فضلٌ لا يُحتاج
إليه؟

فالجواب : أن ذلك ليس بحشوٍ ، بل هو مفيدٌ لفوائد :
إحداها : التنصيص على بقاء الميم بخصوصها ، إذ لو لم يذكر
ذلك لفهم من العلة جواز حذف الميم مع السين وإبقاء التاء ، لأن
ذلك أيضاً لا يخل ببناء الجمع لبقائه على تفاعلٍ ، وذلك موجودٌ ،
فكان يكون قوله : « والسينَ والتَا أَرَلْ » غير مقصودٍ في نفسه . وهذا

(١) التناضب : جمع تَنَاضَبٍ ، وهو شجر ينبت بالحجاز .

خطأً في نفسه ، إذ زوالهما يتعين لِمَا قال من الإخلال بالبنية ، ولوجهٍ آخرَ وهو حذف حرف المعنى من غير فائدة ولا ضرورة ، فلذلك نص على إثبات الميم .

والثانية : التنبيه على الترجيح بالدلالة على المعنى ، لأننا لو فرضنا أنه يُفهم مما تقدم بقاء الميم لم يُعَيَّن لابقائها معنى زائد على ما ذكر من الإخلال ، بخلاف ما إذا نص عليها فإن الفهم يتصرف إلى وجه خلاف ما تقدم ، وهذا هو / الدلالة على المعنى، وقد تقدمت أمثلة [٣٣٧] ذلك .

والفائدة الثالثة : أنه نصَّ على ذلك ليدخل له بالمعنى كلُّ ميم موجودة أول الكلمة دالة على معنى ، فتقول في مُقْتَدِرٍ : مقادِرٌ ، وفي منطَلِقٍ : مطالِقٌ ، وفي متكاسِلٍ : مكاسِلٌ ، ونحو ذلك ، ولا تعكس الأمر .

والفائدة الرابعة : الإشارة إلى قَصْرِ حرف المعنى على الميم رداً لاختيار الميرد في ألف التأنيث في حُبَارَى ، إذ زعم أنها لمعنى^(١) فتثبت دون الألف الأولى ، فكأنه يَرُدُّ على الميرد إما بكون^(٢) ألف التأنيث ليست بحرف معنى ، وإما بكون معناها لا يعتبر أخذاً^(٣) بقياس

(١) سقط من (س) .

(٢) في الأصل و(أ) : إما كون .

(٣) في الأصل و(أ) : أخذ .

سيبويه^(١) للألفين على حرفي الإلحاق في حَبْنَطَى ونحوه .

المرجح الثالث : السبقية ، وذلك قوله :

والهمزُ والياء مثلهُ إن سَبَقَا

يعني أن الهمزة والياء مثل الميم في كونهما^(٢) أحقَّ وأولى بالبقاء من غيرهما ، كما كانت الميم أولى بالبقاء من غيرها ، إن كانت الهمزة والياء قد سبقتا غيرهما من الزوائد ، ومثال ذلك ما تقدم من أَلْنَدَدٍ وَيَلْنَدَدٍ ، وَأَلْنَجَجٍ وَيَلْنَجَجٍ ، فالهمزة والياء أولى بالإثبات لمرجِّح السبقية .

فإن قلت : لِمَ عَيَّنَ هذين الحرفين والترجيحُ بالسبقية عام في كلام النحويين ، إذ لا يُعينون ذلك في همزة أو ياء ولا غيرهما ، بل يطلقون القول إطلاقاً ، فكلام الناظم مخالف لكلامهم .

فالجواب : أن ما قاله الناظم صحيحٌ ، وذلك لأن الترجيح بالتقدم لا تكاد تجده إلا في هذين المثالين ، لاتفاق حرفي الزيادة في كونهما في الكلمة للإلحاق ، وليس في أحد الموضعين مرجِّحٌ إلا التحرك ، وهو مرجِّحٌ ضعيفٌ ، وأما غير هذين فقد يقع السبقُ ولا يحصل الترجيح به ، كما قالوا في خَفَيْدَدٍ ، فعينوا إبقاء الدال مع إمكان ترجيح الياء

(١) الكتاب ٤٣٦/٣ - ٤٣٧ .

(٢) في الأصل و(أ) : كونها .

بالتقدم ، ولا أقل من أن يكون التقدم مكافئاً لكون الدال ليس من حروف سألتمونيها ، فكان يكون محل تخير كما خيروا بين نون حنطى وألفه ، إذ تكافأ^(١) بسبقية النون وتحرك الألف ، فكون النحويين لم يقولوا ذلك في خَفِيدٍ دليل على عدم اعتبار السبقية وحدها اعتباراً مطلقاً كغيرها ، أو لا ترى إلى تخيرهم في عَفَرُنِي بين حذف النون والألف ، وكلاهما ملحق ومتحرك ، وانفردت النون بمزية السبق ، ثم لم يجعلوا ذلك مؤثراً ، بل قالوا : العَفَارَى / [٣٣٨] والعفارين^(٢) على الجواز . وإذا استقرأت أكثر مسائل الباب وجدت الترجيح بالتقدم تابعاً لغيره ، وأما هذان الحرفان فيظهر للتقدم فيهما مزية ، فلذلك عينهما . ووجه ذلك - والله أعلم - أن مجرد سبقية أحد الحرفين للآخر ليست هي المعترة وحدها ، بل السبقية أول الكلمة ما لم يعارض معارض أقوى ، لأن أول الكلمة محلّ لوقوع حروف المعاني كهمزة التعديّة ، وحروف المضارعة ، وكالميم الدال على الفاعل والمفعول ، ولذلك قالوا في إستبرق : أبارق وأُبرِق ، وهو داخل تحت نظم الناظم ، لموافقته أفاكِـلَ مع وقوعه موضع الميم من اسم الفاعل ؛ لأن أصله الفعل . وهذه السبقية هي التي أراد الناظم ، إذ لم يرد مجرد

(١) في (س) : إذ تكافأ السبقية النون ، وتحرك الألف بكون ...

(٢) انظر الكتاب ٤٣٨/٣ .

السبقية على الزائد الآخر ، وإنما أراد التقدم أول الكلمة ، فهذا ممكن في توجيه هذا الموضع .

المرجّح الرابع : كون أحد الزائدين لا يُغني حذفه عن حذف غيره ، وهو قوله :

والياء لا الواو اُحذف ان جَمَعْتَ مَا

كَحَيِّزُونَ

« الياء » : مفعولٌ بـ « اُحذف » ، و « ما » : موصولة صلتها المحرور بالكاف . يريد أن ما كان من الأسماء مثل حيزبون في كونه سداسياً ذا زائدين ، أحدهما لين قبل الآخر ، فإنك إذا أردت جمعه حذفت الياء الأولى ، ولا تحذف الواو أصلاً ، فتقول : حزابينُ. ومثله عَيْطُمُوسٌ تقول فيه : عطاميسُ ، فتحذف الياء ، وفي عَيْضَمُوزٍ : عضاميزُ ، وفي عَيْسَجُورٍ^(١) : عساجيرُ ، وفي خَيْسَفُوجٍ : خسافيجُ ، وفي خَيْتَعُورٍ : ختاغيرُ . وكذلك تقول في خَنْفَقِيَّتٍ : خفافيقةٌ فتحذف النون ، وفي خَنْشَلِيلٍ : خشاليلُ ، وفي مَنْجَنِيْقٍ : مجانيقُ ، وفي عَنَتَرِيْسٍ : عتاريسُ. وكذلك تقول في الجَحْنَبَارِ : جحابيرُ. فتحذف النون أيضاً ،

(١) العيسجور : الناقة الصلبة والسريعة ، والخيسفوج : حَب القطن ، والخشب البالي .
والخيتعور : السراب ، والسيفة الخلق . والخنفقيت : السريعة جداً من النوق ،
وحكاية حري الخيل ، وهو مشي فيه اضطراب . والعنتريس : الناقة الغليظة الوثيقة .
والجحنبار : الرجل الضخم . والجعنبار : القصير الغليظ . والفرنناد : شجر .

وفي جَعْنَبَارٍ: جعابيرٌ ، وفي فِرْنَدَادٍ : فراديدٌ .

ولا يجوز : حذف الحرف الذي قبل الآخر ويترك الأول لقوله :
«فهو حكمٌ حُتِمًا» ، أي حذف الأول . ووجه هذا الانحتمام ما تقدم
من أنه لو حذف الثاني لم يُغْنِ حذفه عن حذف الأول ، إذ كانت
بنية التكسير لا تقوم بحذف الثاني وحده ، وتقوم بحذف الأول وحده .
والحيزبون في كلامه معناه : العجوز .

هذه ^(١) جملة ما ذكر من المرجحات ، وعليه فيها نظر ، وهو أنه
وقع له فيما ذكر تكرار لا يحتاج إليه ، وترك ذكر ما يحتاج إليه . أما
وقوع التكرار فلأن هذا المرجح الأخير إنما / اعتبر لعدم قيام بنية ^[٣٣٩]
التكسير كما ذكر آنفاً ، وهذا المعنى راجع إلى ما ذكر أولاً ، ألا
ترى أنك لو حذفته واو « حيزبون » وحدها لقلت : حيازِبُنٌ ^(٢) ، فوقع
بعد الألف ثلاثة أحرف ليس ثانيها مدة ، كما أنك لو تركت السين
والتاء من مُسْتَدْعٍ أو حذفته واحداً لم تقم بنية التكسير ، فلا فرق
بين هذا وذاك في محصول الأمر .

وأما تركه ما يحتاج إليه فإنه ترك من مشهور ما ذكر الناس ثلاثة
أشياء: التحرك ، ومقابلة الأصول ، والخروج عن حروف سألتمونيها،

(١) في (س) : هذا .

(٢) في (س) : حيزاين ، وهو تصحيف .

وترك ذلك يوهم القول بأشياء لا يقول بها من عدم اعتبار هذه الأمور في التفسير ، وقد اعتبروها على ما تقدم في بيانها .

والجواب عن الأول : أنَّ النوعين ، وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد ، قد ذكرهما النحويون على انفراد كل واحد منهما ، فاتبعهم في ذلك .

وعن الثاني : أن هذا النظم ليس قصده الاستيفاء ، وإنما قصده الإتيان بالتحليل من الأحكام ، والمشهور منها ، والتنبيه على جملة من المسائل . وأيضاً فالتى ذكرَ هي الضروريات في الموضع أو ما يقرب منها ، وأما ما ترك فليس مثل ذلك ، والله أعلم .

وقوله : « والسينَ والتا من كَمُسْتَدْعٍ » ، أدخلَ حرف الجر على الكاف ، وذلك لا يكون إلا في الضرورة ، إذ لا يقال : مررت بكالأسد ، ولا : ركبت على كالطير . ولكن لما كانت الكاف تعطي معنى مثل عوملت معاملته ، كأنه قال : من مثل مُسْتَدْعٍ ، ومثله في الشعر قول ابن عادية السلمي^(١) :

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ٨٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ ، والمقرب لابن عصفور ١٩٦/١ غير منسوب . وفي الضرائر لابن عصفور : ٣٠٣ منسوباً إلى ابن غادية السلمي ، وفي اللسان (ثوب) (وئب) (شمعل) منسوباً إلى ربيعة بن مرقوم الضبي .

يصف الشاعر فرساً كريماً منسوباً إلى أعوج الأكبر ، فحلَّ كان لغني بن أعصر ، ووزعتُ : كفتُ .

وَزَعْتُ بِكَاهِرَ وَاقٍ أَغْوَجِي إِذَا وَنَتْ الرِّكَابُ جَرَى وَتَابَا
 وقال امرؤ القيس ، ويروى لعمر بن عمار الطائي^(١) :
 وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطُنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي
 وقال خِطَامُ الْمُحَاشَعِيِّ أَنشده سيبويه^(٢) :
 وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ

وفيه كثرة في الشعر .

وقوله : « إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ » ، أراد « بَيْنَاءَ » فَقَصَرَ . وهذه عادته في
 أكثر هذا النظم ، ومنه في هذين الشطرين ثلاثة مواضع ، وهو قياس
 في الشعر .

والحرف الجار متعلق بـ « مَحِلٌّ » . وقد مرَّ له من هذا النوع من

(١) في الأصل : الطلي . والبيت في ديوان امرئ القيس : ١٣٧ من قصيدة مطلعها :

أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الرِّبْعُ وَانْطَقْ

وحدث حديث الركب إن شئت واصلدق

وهو في الأمالي الشجرية ٢٢٩/٢ .

وابن الماء : طائر طويل العنق ، شبه الفرس في خفته وطول عنقه . وَجَنَّبَهُ : قاده
 إلى جنبه . ويقول : إن العين تنظر إلى أسفله وأعلاه إعجاباً .

(٢) الكتاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ ، والمقتضب ٩٥/٢ ، وهو كثير الورد في

كتب النحو . والصاليات : الأحجار التي توضع عليها القدر ، وهي الأثافي ، لأنها
 صليت بالنار ، أي : أحرقت حتى اسودت ، يقول : إن هذه الأحجار على حالها
 حين أنفيت ، أي : جعلت أثافي ، يصف الراجز آثار الديار .

تقديم معمول الخبر على المبتدأ مواضع كثيرة .

وقوله : « من سواه » بإدخال الجار على سوى / على رأيه في [٣٤٠] تصرف سوى^(١) . وهاء « سواه » عائد على « الميم » ، وهو يذكّر ويؤنث . وكذلك الضمير في « مثله » للميم أيضاً . والألف في « سَبَقاً » ضمير التثنية عائد على الهمز والياء .

* * *

ثم ذكر موضع التكافؤ بين الزيادتين فقال :

وخيروا في زائدي سرندي وكل ما ضاهاه كالعلندي

يعني أن النحويين جعلوا الحرفين الزائدين في هذا الاسم الذي هو سرندي مخيراً فيهما ، فيجوز لك حذف النون دون الألف ، ويجوز حذف الألف دون النون ، فتقول على الأول : سرائد ، وتقول على الثاني : سراي ، وكذلك ما ضاهاهما وأشبهه مثل العلندي ، فلك أن تقول فيه : علانيد وعلاد ، ومثله حبنطي^(٢) ، تقول : حبانط إن شئت وحباط . وكذلك العكنبي ، والقرنبي ، والدلنطي ، والسبندي ،

(١) انظر مغني اللبيب : سواء .

(٢) الحبنطي : الممتلئ غيضاً أو بطنه . والقرنبي : دويّة شبه الخنفساء طويلة الرجل ، وأما العكنبي فلم أحده ، وفي المنتخب لكراع : ١٢٦ : « يقال للأثنى من العناكب : العكنابة » . والدلنطي : الجمل السريع ، والسبندي : الطويل والجريء ، وهو السبتي .

والسببتي، وما أشبه ذلك. وهذه الأسماء كلها مما وقعت النون والألف فيهما ملحقتين معاً فاستوتا في هذا الوصف ، قالوا : لكن رَجَحَتْ النون بالتقدم ، وَرَجَحَتْ الألف بتقدير الحركة فتكافأتاً^(١) ، فصارتا في الحذف والإثبات سواء ، فصار الحاذف مخيراً . فالوصف الخاص بهذين المثالين اللذين مثل بهما الناظم^(٢) أن الحرفين معاً فيهما لقصد واحد وهو الإلحاق ، وليس أحدهما خارجاً عن حروف «سألتُمُونِها» ، فاستويا في ذلك ، ولم يرجح أحدهما على الآخر بوجه من الترجيح إلا والآخر قد ترجح بوجه آخر ، فيلحق بهما ما كان في معناه ، فمن ذلك قَلَنْسُوَّةُ ، أنت مخير في أن تقول : قَلَنْسُ فتحذف الواو ، أو قلاس فتثبتها ، ومع أن النون ترجح بالتقدم والواو بالتحرك . ومن ذلك عند سيبويه جُبَارَى كما تقدم ، ووجه التخيير في الألفين بأنهما^(٣) زيادتان متساويتان في أنهما ليسا للإلحاق ، كما استوت الزيادتان في حَبْنَطَى في أنهما للإلحاق تساويا في حكم التخيير . ويلحق بهذه المسائل غيرها ، والحكم فيها موكولٌ إلى نظر الناظر في الترجيح ، ولكن أكثر ما يكون التخيير فيما أشار إليه الناظم .

(١) في (س) : فتكافأت .

(٢) سقط من (س) .

(٣) في (س) : لأنهما .

والسَّرَنْدَى من الرجال : الشديد ، ويقال : الجريء ، والأنثى
سَرَنْدَاةٌ . وأنشد يعقوبُ عن أبي عمرو لأبي مُساورِ الفَقْعَسِيِّ^(١) :
سَرَنْدَاةٌ وَفِينَا صَارِمٌ مُتَغَطِّرِمٌ

سَرَنْدَى خَشُوفٌ فِي الدُّجَى مُؤَلِّفُ / الْقَفْرِ [٣٤١]

وقال رؤبة^(٢) :

كُلُّ سَرَنْدَاةٍ السُّرَى نَعُوفٌ

بَوَاعِيَةٍ أَوْ بَشَكِي زُيُوفٌ

والْعَلَنْدَى : الجمل الضخم ، والأنثى عَلَنْدَاةٌ . وقال الأصمعيُّ :

الْعَلَنْدَى الْغَلِيظُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، وَقَالَ ذُو الرِّمَةِ^(٣) :

فَعَاجَا عَلَنْدَى نَاجِيًا ذَا بُرَايَةٍ وَعَوَّجْتُ مِذْعَانًا لَمُوعًا زَمَامُهَا

والْعَلَنْدَى أَيْضًا : نَبْتُ . قَالَ عَنَزَةُ^(٤) :

(١) البيت في اللسان (خشف) منسوباً إلى أبي المساور العبسي . هذا والخشوف :
الذاهب في الليل أو غيره بجرأة .

(٢) لم نجد في ديوانه ، وفيه أرجوزة على قافيته .

(٣) ديوانه ١٣٢٧/٣ من قصيدة مطلعها :

خَلِيلِيَّ عَوْجَا حَيِّيًا رَسْمَ دَمْنَةٍ مَحْتَهَا الصَّبَا بَعْدِي فَطَارَ ثَمَامُهَا

عَاجَا : عَطَفَا ، ذَا بُرَايَةٍ : تَبَقَّى مِنْهُ بَعْدَ الْجُهْدِ بَقِيَّةٌ . مِذْعَانٌ : مُنْقَادَةٌ سُلْسَلَةٌ .
لَمُوعًا : يَضْطَرِبُ زَمَامُهَا .

(٤) شرح ديوانه : ٤٧ ، مِنْ أَيْيَاتِ مُطْلَعِهَا :

هَدِيْكُمْ خَيْرًا أَبَا مِنْ أَيْيَكُمْ أَعَفُّ وَأَدْنَى بِالْجَوَارِ وَأَحْمَدُ

ستأتيكم مني وإن كنْتُ نائياً دُخانُ العَلَنْدى دون يَتَّى مِذودُ
وقد انتهى كلامه في الجموع ، وسقط له منه معنى ضروريُّ
التنبية عليه ، وهو بيان التعويض قبل الآخر مما حذف من الاسم لإقامة
بنية التفسير ، لكن سيأتي التنبية على ذلك بعد هذا في باب التصغير ،
فَثمَّ ذِكر هذا الحكم ، وبالله التوفيق ^(١) .

* * *

وهو في المنصف ٢٩/٣ ، واللسان (علد) .
والعلندى : ضربٌ من شجر الرمل يهيج له دخان شديد . يقول : إن بيني وبينكم
منابت العلندى ، يقول : سيأتي مذود يذودكم ، يريد الهجاء .
(١) بعده في (س): « نجز هذا السفر الرابع من المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية
بحمد الله وحسن عونه . وصلى الله على مولانا محمد نبيه وعبدته وعلى آله
وصحبه وسلم » .

التصغير

تحقيق

أ . د . السيد تقي عبد السيد

التصغير

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغُرَتْهُ نَحْوُ قُدَيْ فِي قُدَى
فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعَلِ دِرْهَمَ دُرَيْهَمًا

التصغير عند النحويين عبارة عن تغيير ما يلحق الاسم ، يدل به على أحد ثلاثة معان : تحقير ذات ما يتوهم عظيماً ، أو تقليل ما يتوهم كثيراً ، أو تقريب ما يتوهم بعيداً ، وهو فيه بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني ، فإذا قلت : رُحِيل فهو بمنزلة قولك : رجلٌ صغيرٌ ، وإذا قلتَ : دُرَيْهَمَات ، فهو بمنزلة قولك : دراهمٌ قليلةٌ ، وإذا قلتَ : دُوَيْنَ السَّمَاءِ ، فهو بمنزلة قولك : بمكان قريبٍ من السماء ، إلا أنه لما كان هذا التغيير أخصراً^(١) عدلوا إليه .

وابتداً الناظم - رحمه الله تعالى - بالإشارة إلى مسائل :
إحداها : أن أبنية التصغير ثلاثة ، لا مزيد عليها ، وذلك ظاهر

(١) في الأصل : أخص .

من كلامه ، وهي : فَعِيلٌ ، وفُعَيْلٌ ، وفُعَيْعِلٌ ، وإنما أراد بهذه الأبنية الصور والأشكال ، كأنه يريد مقابلة المتحرك بالمتحرك ، والساكن بالساكن ، لا أنه يريد مقابلة الزائد بالزائد ، والأصلي بالأصلي كما فعلوا في التصريف ، ألا ترى أن (أَحْمِرَ) في التصغير وزنه ومثاله (فُعَيْعِلٌ) ومثاله في التصريف (أَفْعَيْلٌ) ؛ لأنهم إنما يريدون في التصريف بيان الزائد من الأصلي ، فتركوا الزائد في البناء — إذا لم يكن بالتضعيف — على لفظه ، وعبروا عن الأصلي بالفاء والعين واللام ، وأما ههنا فلم يريدوا ذلك ، وإنما أرادوا ما ذُكِر .

ومثل التصغير في هذا المعنى ما تقدّم لنا فيما / لا ينصرف مما هو [٣٤٢] على زنة (مفاعِل) أو (مفاعيل) ؛ إذ لم يُرِدْ هنالك هو ولا غيره إلا مقابلة الساكن بالساكن والمتحرك بالمتحرك خاصة .

الثانية : بيان كيفية التصغير ، وذلك — على مقتضى ما مثل به — أن يُضَمَّ أوَّلُ الاسم ويُفْتَح ثانيه ، ويُزَادَ ياءٌ ساكنةٌ تقع ثالثة ؛ ويُكسَرُ ما قبل الآخر إن كان المصغَرُ فوق الثلاثي . هذا الذي يُعطيه كلامه إذ قال :

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثلاثي

ثم قال :

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ

يعني لما فاق الثلاثة فكان رباعياً ، أو خماسياً ، أو أكثر ، فما عدا

(فُعَيْلاً) يُكْسَرُ ما قبل آخره على هذا ، فتقول في (رجل) : رُجَيْل ،
وفي (زَيْد) : زَيْيد ، وفي (قُفْل) : قُفَيْل ، وفي (جَعْفَر) : جُعَيْفَر ، وفي
(هَجْرَع) ^(١) : هُجَيْرَع ، وفي (سَفَرَجَل) : سُفَيْرَج ، وفي (قُنْدِيل) :
قُنْدَيْلٌ ، وفي (تمثال) : تُمَيْثِيل ، وفي (بُهْلُول) ^(٢) : بُهَيْلِيل .

ومثل الناظم الثلاثي بـ(قَذَى) ، وأنت تقول فيه : (قَذَى) كما
يقتضي الحكم ؛ فإنك لما ضَمَمْتَ القاف ، وفتحت الذال ، وزدت
ياء التصغير ثلاثة زالت الألف ، ورجعت إلى أصلها من الياء ؛ لزوال
ما أوجب قلبها ألفاً وهو تحرك ما قبلها ، فالتقت مع ياء التصغير
الساکنة ، فوجب الإدغام ، فقليل : قُذَى .

والقَذَى في العين وفي الشراب : ما يسقط فيه ، يقال : قَذِيتَ
العينَ تَقْذِي : إذا سقط فيها ذلك ، وقذت العين تَقْذِي : إذا رمت
بالرَّمَصِ وما فيها من القَذَى .

ومثل ما فوق الثلاثي بـ (درهم) ، تقول فيه : دُرَيْهِم .
وهذا كله حكمٌ جُمْلِيٌّ حتى يتبين في تفصيل الأحكام ؛ إذ ليس
كل ما فوق الثلاثي يُكْسَرُ ما بعد ياء التصغير فيه كجُبْلَى ، وصَحْرَاءَ ،
وسَكَرَانَ ، وأَطْلَالَ مَسْمًى به ، وما كان نحو ذلك مما سيبين الناظم .

(١) الهجرع : الطويل المشقوق .

(٢) البهلُول : الحييُّ الكريم .

الثالثة : أن مراده - هنا - بالثلاثي المحرّد من الزوائد كما مثل به ،
 لا أنه يريد الثلاثيّ الأصول وإن كانت فيه زيادة كأحمر وأرطى ؛ لأن
 مثل هذا رباعيّ ، لا ثلاثيّ ، وقد تقدّم مثل هذا في التفسير ، وأيضاً
 فإنما يريد - ههنا - ما كان ثلاثياً باعتبار اللفظ والأصل ، وهو الذي
 يعطيه المثال . وأما غير ذلك مما خرج عن أصله بالحذف فله حكم
 يستدرّكه بعد . وكذلك القول في الرباعيّ هو مقصور على ما كان^(١)
 نحو مثاله ، وما فوق الرباعيّ على ذلك السبيل إلا ما يستثنى فيه من
 الأحكام العارضة .

الرابعة : أن مثاله قد يعطي الاختصار / بالتصغير (على ما كان)^(٢) [٣:٤٣]
 متمكناً مثله ؛ فـ(قذى) و (دِرهم) متمكانان ، أصلهما الإعراب ، فما
 كان كذلك فهو الذي يصح تصغيره ، فلو كان الاسم غير متمكن
 فلا يصح تصغيره نحو: (حيث^(٣)) ، وكيف ، وأين ، وأيان ، ولذُن) وما
 أشبه ذلك وإن كان ثلاثياً ، ومن باب أولى خروج ما كان من غير
 المتمكن ثنائياً نحو: (مَن ، وما ، وكم) ونحو ذلك، فلا يجوز أن تقول:

(١) في الأصل و(ز) : «على ما كان كذلك فهو الذي يصح تصغيره ، فلو كان

الاسم» ، وهو خطأ ، والتصحيح من (س) .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) في (س) : كيت .

حَيْثُ ، ولا كَيْفُ ، ولا نحو ذلك ؛ لتوغلها في شبه الحرف ،
والتصغير نوع من التصرف^(١) ، وهو قد قال في باب التصريف :

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي

فتحرّز هنا بالمثال مما عسى أن يُعترض به على إطلاقه .

وما جاء من التصغير في أسماء الإشارة ، و(الذي) و(التي) من
الموصلات فعلى خلاف الأصل ، وسيأتي وجه ذلك فيه إن شاء الله
تعالى حيث يذكره الناظم .

الخامسة : أن التصغير إنما يكون فيما يقبل معناه ، ودلّ على هذا
قوله :

فَعِيلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَفَرْتَهُ

ويريد إذا أردت تصغيره ، وإرادة التصغير إنما تكون حيث يكون
ذلك المعنى جائزاً فيه ، وحيث يكون الاسم قابلاً لمعنى التصغير ؛ لأنه
المطلوبُ تصغيره ، وما لا يقبل التصغير لا يمكن أن يراد تصغيره . وما
لا يقبل التصغير على وجهين :

أحدهما : أن يكون ذلك من جهة^(٢) معقولية معناه كالمضمن
معنى الحرف من الأسماء مثل : (مَنْ ، وكم ، وما) ونحو ذلك ؛ لأن

(١) في (س) : وللتصغير نوع من التصريف .

(٢) في (س) : من غير .

وضع هذه الأشياء لقصد الإبهام والعموم ، والتصغير يناقض ذلك ؛
لأنه تخصيصٌ بوصف من الأوصاف التي يمكن أن تكون عليها ،
فمعنى التخصيص يناقض لوضعها من جهة المعنى ، وكذلك هو
مناقض من جهة اللفظ ؛ لأن وضعها وضع الحروف ، والحروف لا
تقبل التصغير .

ومثل هذا الظروف المضمنة معاني الحروف كمتى وأين ، يمتنع
تصغيرها من جهة مناقضة اللفظ والمعنى كما ذكر؛ لأنها تشبه
الحروف، ووُضعت على الإبهام .

ومثل ذلك (عند) . قال سيبويه : «لأنك إذا قلت : (عند) فقد
قللتَ ما بينهما ، وليس يُراد بالتحقير إلا مثل ذلك»^(١) .
يعني أن التحقير في الظروف إنما يراد به التقريب ، وإذا قلت :
(زيد عندك) فقد قرَّبته منه ، فلا معنى للتصغير فيه . وكذلك (بين)
(وسط) مما يقتضي التقريب .

ومنه (غير) لا يقبل معناه التحقير ؛ بخلاف (مثل) فإن المماثلة تقل
وتكثر بخلاف / (غير) ، فإنه ليس في كون شيء ما غير شيء آخر [٣٤٤]
معنى يكون أنقص من معنى آخر، تقول : هذا أكثر مماثلةً لهذا من

(١) الكتاب ٣/ ٤٨٠ - ٤٨١ ، ونصه : «ولا تحقر (عند) كما تحقر (قبل) و(بعد)
ونحوهما ؛ لأنك إذا قلت : عند فقد قللت ما بينهما ، وليس يراد من التقليل أقل
من ذا» .

غيره وأقل، ولا تقول : هذا أكثرُ مغايرةً لذا^(١) ، قال السيرافي : « ويعني بالمغايرة كونه ليس به » ، وأيضاً فإنه كـ(سوى) في المعنى ، و(سوى) غير متمكن فلا يُحَقَّرُ .

وكذلك (حَسْبُكَ) لا يُحَقَّرُ ؛ لأنه في معنى (كفاك) ، و(كفاك) فعلٌ لا يصح تحقيره ، فكذا ما في معناه ، ومن هذا النحو اسم الفاعل الذي بمعنى الحال أو الاستقبال النائب مناب الفعل ، فإنه لا يُحَقَّرُ ؛ لأنه بمنزلة الفعل ، فلا يجوز : (ضَوِّرْبُ زيداً) ، فإن كان بمعنى الماضي جاز ؛ لأنه اسمٌ من الأسماء ليس في معنى الفعل .

ومن ذلك الأسماء المختصة بالنفي كأحد وعَرِيب ، وكَتِيع ودُبَيّ وطُورِيّ^(٢) ونحوها ؛ لأن معناها التعميم في النفي ، والتصغير يناقض التعميم .

ومن ذلك أيضاً جموع الكثرة . قال ابن عصفور : «لأنه لا فائدة في تصغيرها ، ألا ترى أن دَرَاهِمَ تقع على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرة ، فإن صَغُرَتْها فإنك تقصد تَقْلِيلَها ، وليس ذلك مما يعطي ذلك ؛ لأن كل عدد يقلُّ ويكثرُ بالإضافة إلى غيره ، بخلاف

(١) في (س) : كذا .

(٢) في الصحاح (كسع) : « يقال : ما بالدار كتيع ، أي : أحد ، حكاه يعقوب ، وسمعتُه أيضاً من أعراب بني تميم » . وفيه أيضاً (دبب) : « ويقال : ما بالدار دُبَيّ ودُبَيّ ، أي : أحد . قال الكسائي : هو من دَبَيْتَ ، أي : ليس فيها مَنْ يدب ، وكذلك ما بها دُعُويٌّ ودُورِيٌّ وطُورِيٌّ ، لا يتكلم بها إلا في الجحد » .

جموع القلة ؛ لأنها تقع على العشرة فما دونها ، فإذا قللت عُلِمَ أن العدد أقل من العشرة ، ولا يتصور ذلك في جموع الكثرة .
والثاني : أن يكون ذلك من جهة أمر خارج عن معقولية المعنى ، وهو على ثلاثة أنواع :

أحدها : ما امتنع تحقيره شرعاً كأسماء الله وأسماء الأنبياء وكتب الله تعالى ، وغير ذلك مما هو معظم شرعاً ، ولذلك لما أراد سيبويه تصغير (النبيء) قصد عند ذلك ما يَقْبَلُ التصغير فقال : « كان مُسَيِّلِمَةً نَبِيٌّ سَوٌّ » ، و « كان مُسَيِّلِمَةً نُبُوَّتُهُ نُبِيَّةٌ سَوٌّ »^(١) وذلك ظاهر .
والثاني : ما فهم منه استغناء العرب عن تصغيره بتصغير غيره كالأسماء^(٢) الأعلام وما أشبهها في أسماء الأوقات ، وذلك كالسبت والأحد والمحرم ، وما أشبه ذلك ، والمشيبة للأعلام (أمس) و(أول من أمس) و (غد) و(بعد غد) و(البارحة) ونحو ذلك ، استغنوا عن تصغيرها بتصغير الأيام والشهور . قال ابن الضائع : ظاهر كلام سيبويه فيما زعم أنه لا يحقر السماع ؛ لأنه قال : « فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا يُحَقَّرُ ، إنما يُحَقَّرُ الاسم غير العلم »^(٣) .

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) ، وانظر الكتاب ٤٦٠/٣ .

(٢) في (س) كأسماء الأعلام . وانظر كلام سيبويه عما لا يحقر في الكتاب ٤٧٨/٣ -

. ٤٨١

(٣) الكتاب ٤٨٠/٣ .

قال ابن الضائع : يعني / أنهم استغنوا عن تحقير العلم بتحقيق [٣٤٥]
الاسم الذي يقع عليه وعلى غيره وذلك يوم الجمعة ، وشهر المحرم ،
قال : وكان هذه الأسماء لما كانت أعلاماً لأيام تتكرر صارت شبيهة
بالمضمرات وأسماء الإشارة ؛ لأنها تقع على كل من هو بتلك الصفة ،
فقل تمكنها لذلك ، فاستغنوا عن تصغيرها بتصغير الاسم النكرة
المضاف إليها .

وأما (أمس) و(غد) فأقوى في ذلك ؛ لأن تعريفها بالإشارة .
وهذا التعليل الذي علل به امتناع تصغيرها والانصراف إلى الاستغناء
بتصغير غيرها من اليوم والشهر ونحوه يعطي أن المانع في هذا النوع هو
المانع في النوع الأول من عدم قبول هذه الأسماء للتصغير ، لكن لما
كان ذلك فيها ليس في قوته في (مَنْ) و(متى) ونحو ذلك عدل سيبويه
وغيره إلى الوقوف مع السماع ، وادعاء^(١) الاستغناء ، فهو قسم قائم
برأسه .

والثالث : أن يكون الاسم المراد تصغيره لا يتأتى ذلك في لفظه
كما كان متأثراً في أمثلة الناظم ونحوها كالمركب تركيب إسناد ،
واللازم للحكاية ، فإنه ليست له صيغة ثلاثي ولا غيره ، فلا يصح أن

(١) في (س) : لادعاء الاستغناء . والصواب ما في الأصل ، وقد قال سيبويه عن أمس
وغد : «واستغنوا عن تصغيرها بالذي هو أشد تمكناً وهو اليوم واللييلة والساعة ...»
الخ . الكتاب ٤ / ٤٨٠ .

يُصَغَّرُ ، وكذلك الاسم المصغر لا يصح تصغيره ثانية ، وإن قلت : إنه يُصَغَّرُ بعدما تُزال بنية التصغير الأول ، فهو تصغيرٌ ما ليس بمصغر تقديرًا ، فقد حصل هذا القيد الذي أعطاه تمثيل الناظم من كون الاسم قابلاً للتصغير فوائد كثيرة جداً . وقوله :

فُعِيلاً اجعلِ الثلاثيَّ^(١)

(اجعل) وهنا يتعدى^(٢) إلى اثنين بمعنى التصيير : أولهما (الثلاثي) ، والثاني هو (فُعيل) المقدم ، أي : صير الاسم الثلاثي فُعِيلاً .

وقوله : (... إذا صَغَّرْتَهُ ..) أي إذا أردت تصغيره ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾^(٤) .

وقوله : (فُعِيْلٌ مَعَ فُعِيْعِيْلٍ ...) أي هاتان الصيغتان ثابتتان لما فاق ، يريد لما فاق الثلاثي ، فحذف المفعول وهو الضمير العائد على الثلاثي .

وقوله :

... .. كَجَعَلِ دِرْهَمٍ دُرِّيْهَمًا

-
- | | |
|-----|-------------------------------|
| (١) | في (س) : الثلاثي إذا . |
| (٢) | في (ز) و(س) : هنا مما يتعدى . |
| (٣) | الآية : ٦ من سورة المائدة . |
| (٤) | في (س) : وقوله تعالى . |
| (٥) | الآية : ٩٨ من سورة النحل . |

الجعل أيضاً هنا بمعنى التصيير ، وهو مصدر مقدر بأن والفعل
أضيف إلى أحد مفعوليه وهو الأول ، و(دُرِيهما) هو الثاني . ثم على
الناظم هنا سؤلان :

أحدهما : أن أبنية التصغير بحسب الاستقراء غير منحصرة في
هذه الأبنية الثلاثة وما كان على شاكلتها ، بل هي أكثر من هذا
بحيث لا يتأتى فيها دعوى / الرد إلى هذه الثلاثة ؛ وذلك أنك تصغر [٣٤٦]
على (فُعَيْلَى) نحو : حُبَيْلَى ، وعلى (فُعَيْلَاء) نحو : حُمَيْرَاء ، وعلى
(فُعَيْلَان) (وفُعَيْلَيْن) نحو : سَكَيْرَان وسُرَيْجَيْن ، وعلى (أَفْعَيْعَال) نحو :
أَجِيمَال ، وعلى (فُعَيْعِلَان) نحو : زُعَيْفِرَان ، وعلى (فُعَيْعِلَاء) نحو :
خُنَيْفِسَاء ، وعلى (فُعَيْلُون) و(فُعَيْلَات) و(فُعَيْعِلُون) و(فُعَيْعِلَات) نحو :
زُيْدُون وجُعَيْفِرُون وهُنَيْدَات وزُيْنَبَات ، وكثير من ذلك جداً ، فكيف
يتأتى ههنا الرد إلى "أحد الثلاثة؟

وإن سُلِّم في الجميع لم يُسَلِّم في (أَفْعَيْعَال) ، ولذلك قال السيرافي:
«لو ضَمَّ سيبويه إلى ثلاثة أمثلة التصغير رابعاً وهو (أَفْعَيْعَال) لَعَمَّ
التصغير» . يعني أنه قد كان يمكن الاعتذار فيما عداه ، وأما فيه فبعيد
الاعتذار عنه .

والثاني : أنه أطلق القول في جعله البناءين الأخيرين لما فاق

(١) في (س) : على .

الثلاثي، فيقتضي أنهما معاً يصحان لكل رباعي ، ولكل خماسي ،
ولكل ما فرض مما عدا الثلاثي ، فيصح مثلاً في جَعْفَر جُعِفِر وَجُعِفِر
ليحصل فُعِيل وفُعِيل، وكذلك في (بُهْلُول) يصح أن يقال : بُهِّلِل
على فُعِيل^(١) ، وبُهِّلِل على فُعِيل ، وذلك كله غير مستقيم، فكلامه
فيه إجمال كما ترى .

والجواب عن الأول: أنَّ هذه الأبنية الثلاثة هي أصول التصغير
كما ذكر ، وما خرج عن ذلك في اللفظ فإنما خرج لسبب طارئ
أوجب خروجه ، مع أن الأصل فيه أحدُ هذه الثلاثة ، فمن ذلك أن
ما فيه تاء التأنيث المصغر^(٢) ما قبلها ، وذلك لأنها عندهم ليست زيادة
في الاسم قد بُني عليها ، والدليل على ذلك أنها تحيى ثامنة نحو :
اشْهِيَابَة ، وَاخْرَنْجَامَة^(٣) ، وليس في الكلام اسمٌ على أكثر من سبعة
أحرف ، وأيضاً فإنه لا يُحذف في التصغير لإقامة بنائه حرفٌ أصلي
وفي الكلمة حرفٌ زائد ، وهم يقولون : (سُفَيْرَجَة) فيحذفون اللام
والتاء باقية ؛ لأنها عندهم ليست من الكلمة ، ف(تَمِيرَة) ونحوه لا
يخرج عن فُعِيل ؛ لأن مثال التصغير ما قبل التاء ، وكذلك أَلْفُ
التأنيث الممدودة حكموا لها بهذا الحكم فصغروا ما قبلها ، فقالوا :

(١) في (س) : وكذا يصح أن يقال : بُهْلُول على فُعِيل .

(٢) خبر (أَنْ) .

(٣) في (ز) : اِخْرَنْجَامَة ، وهو خطأ .

(خَنِيفَسَاء) فهذا راجعٌ إلى فُعْيِيل كَفُعْيِيلَةَ بالثناء ، وكذلك ما أُجري مُجرى هذه الألف مما في آخره الألف والنون الزائدتان نحو : سكران

وعثمان على ما يتبين في موضعه حيث يتعرض / له الناظم . [٣٤٧]

وأما (فُعْيَلَى) فراجع أيضاً إلى (فُعْيِيل) ، لكن لم يكسروا ما بعد ياء التصغير لعلّة تُذكر بعد إن شاء الله تعالى .

(وكذلك (أُفْيَعَال) هو راجع إلى (فُعْيِيل) لكنه لم يُكسر لعلّة تُذكر بعد إن شاء الله^(١) فليس قول السيرا في فيها بموافق^(٢) لمذهب النحويين .

وأما ما لحقته علامتا الجمع المذكّر أو المؤنث فمن ذلك القليل أيضاً ؛ إذ الكلمة لم تبنَ عليهما وإنما المصغّر هو الصدر ، والصدر لا يكون إلا على [أحد]^(٣) الثلاثة على ما يذكره الناظم في ذلك كله ، وهذا كله ظاهر .

والجواب عن الثاني : أن البيت الذي يلي هذا فيه يتبين أنّ موضع (فُعْيِيل) ليس هو موضع (فُعْيِيل) ، وإنما ذكر هنا حكماً جُملياً لا يتبين منه حكمٌ مستوفى ، لأنه كالمقدمة لما يأتي تفصيله في الباب ، فلا اعتراض عليه .

* * *

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٢) في الأصل و(ز) : موافق ، والتصحيح من (س) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

وما به لَمْ تَهَيَّ الْجَمْعُ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ
هذه قاعدةٌ شاملةٌ مختصرةٌ تحتها تفصيلٌ كثيرٌ لم يبينه لذكره له في
باب التفسير .

وبناؤه حكم التصغير على حكم التفسير موافقٌ لما فعل سيبويه ؛
إذ كانت عادته أن يبيِّن أحكامه على أحكام التفسير فيقول : يُصْغَرُ
هذا على كذا^(١) ؛ لأنه كُسِّرَ على كذا ، ولا يعكس الحكم فيجعلُ
التصغيرُ أصلاً للتفسير ، وكان الناظم لما رأى هذا قدَّم باب التفسير
أولاً ثم عطف عليه باب التصغير ، وأحال في أحكامه على باب
التفسير تنبيهاً على أن التفسير هو الأصل .

وقد قال ابن جني : سألتُ مرةً أبا عليٍّ (رحمه الله تعالى) عن رد
سيبويه كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التفسير وحمله إياها
عليها، ألا تراه قال : تقول : سُرَّيْحِينَ ؛ لقولك : سَرَّاحِينَ ، ولا تقول :
عُثْمِينَ ؛ لأنك لا تقول : عَثَامِينَ ، ونحو ذلك قال .

فقال : إنما حمل التحقير في هذا على التفسير من حيث كان
التفسير بعيداً عن رتبة الآحاد ، فاعتدَّ بما يعرض فيه لاعتداده بمعناه ،
والمحقَّر هو المكبر ، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة ، فكأنه لم يحدث

(١) الكتاب ٤٢٠/٣ - ٤٢٢ .

بالتحقيق أمرٌ يُحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكمٌ يُحمل عليه الأفراد^(١) .

هذا ما نقله ، وإنما يشير إلى أن ما عرض في الجمع أصلٌ فيه ، والجمع مستقلٌ بنفسه ؛ لتكسير بناء الأفراد ، فكلُّ حكمٍ لحقه من حيث هو جمع معتدٌّ به ومستندٌ إليه ، والمفرد كأنه متناسى فيه ، بخلاف / التحقيق ، فإن العرب حافظت فيه على أحكام المفرد ؛ ألا [٣٤٨] تراهم يحقرون ما حُذف منه حرفٌ على حاله إذا قامت بما بقي^(٢) منه بنية التصغير ، ويقولون^(٣) في قائم : قُوَيْمَ^(٤) بالهمز اعتداداً بحكم المفرد ، فكأنَّ التحقيق لم يكن ، وأنت لو كسَّرت لَرَدَدْتَ^(٥) ما حذفت ولا بد ، ولَرَدَدْتَ^(٦) همزة (قائم) إلى أصلها فقلت : قُوِّمَ وقُوِّمَ اعتداداً ببنية التكسير ، فلما كان الأمر على هذا جعلوا التكسير أصلاً ، وجعلوا التحقيق فرعاً . وهذا التفاتٌ حسنٌ .

ومعنى كلام الناظم : أنَّ ما يتوصل به إلى إقامة بنية الجمع المتناهي من حذف^(٧) أصليٍّ وزائدٍ واحد ، أو اثنين ، أو أكثر من ذلك ، فإنك

(١) الخصائص ٣/٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٢) في الأصل : بنى ، وفي (ز) : يفي ، والتصحيح من (س) .

(٣) في الأصل : فيقولون ، وما أثبتته من (ز) و(س) .

(٤) في (س) : قِيِّمَ ، وهو تحريف .

(٥) في (س) : لوحدت .

(٦) في الأصل و(ز) : ولو رددت ، وهو تحريف وما أثبتته من (س) .

(٧) في (ز) : من حرف ، وهو تحريف .

بذلك تصل إلى إقامة أبنية التصغير باتفاق أو باختلاف ؛ فإن الكلام في الموضوعين واحد ؛ ولذلك ذكرتُ في الباب قبل هذا من مسائل التصغير أشياء لكون أحدهما على حكم الآخر ، لا يختلف عنه ، فكل ما مر هنالك فانقله إلى هنا حسبما ينبه عليه .

وإنما قال : (المنتهى الجمع) ليخصّ بذلك الجمع المتناهي ، وصيغة (فعالِل) وشبهه تسمى صيغة منتهى الجموع ، وهو معنى كلامه ، فكأنه يقول : ما يوصل به إلى الجمع على (فعالِل) وشبهه فبمثل ذلك يتوصل إلى بنية التصغير ؛ وذلك لأنَّ^(١) بنية التصغير على (فُعِيل) أو (فُعِيلِيل) رباعيّة ، فلا بد أن يُردَّ ما زاد على الأربعة إلى الأربعة ، فتقول في الخماسي الأصول : (سُفِيرَج) في سفرجل ، و (قُذَيْعِم) في قُذَعِيل^(٢) .

وما ذكر في التفسير من حذف ما قبل الآخر إذا كان مضاهياً للزائد في حقيقة أو صيغة فهو ههنا كذلك ، فتقولُ - إن شئت - : قُذَيْعِيل ، وفُرَيْزِق^(٣) .

(١) في (س) : وذلك أن ...

(٢) القُذَعِيل : القصير الضخم من الإبل .

(٣) الميم في (قُذَعِيل) حرف أصلي ، ولكنه مشابه للحرف الزائد في لفظه لكونه من حروف (هنا وتسلم)، والـ (دال) في (فرزدق) حرف أصلي ، ولكنه مشابه للحرف الـ (زائد) في مخرجه ؛ لأن الـ (دال) من مخرج التاء .

وخلاف الكوفيين في جواز إبقاء الحرف الخامس جارٍ هنا^(١) ،
وكذلك خلاف من خالف فأجاز حذف ما كان ثالثاً^(٢) ، وغير ذلك
مما تقدم الخلاف فيه .

وكذلك تقول فيما فيه من الخماسي زوائد: إن كانت زيادة
واحدة حذفته نحو: (عُذَيْفِر) في عُدَا فِر^(٣) ، و (فُدَيَكِس) في فَدَو كَس^(٤) ،
وإن كانت زيادتان^(٥) نظرت إلى الترجيح ، فتقول في عَقَنَّقَل^(٦) :
(عُقَيَّقِل) ، وفي عَفَنَجَج^(٧) : (عُفَيَجَج) ، وعلى هذه^(٨) السبيل في
السداسي والسباعي.

وعلى هذا إذا احتيج إلى حذف أحد الزائدين نظرت في أوجه

-
- (١) أجاز الأخفش والكوفيون تصغير (سفرجل) على سُفَيْرِجَل ، بإبقاء الحرف الخامس وهو اللام مع بقاء فتح الجيم . (شرح الرضي للشافية ٢٠٥/١) .
 - (٢) أجاز الأخفش والكوفيون حذف الحرف الثالث فيقولون في (فرزدق) : فرادق ، بحذف الزاي.
 - (٣) العُدَا فِر : الجمل الصلب العظيم الشديد .
 - (٤) الفَدَو كَس : الأسد ، والرجل الشديد .
 - (٥) في (س) : زيادتين . (على أن كان ناقصة ، أما ما هنا فعلى تمامها) .
 - (٦) العَقَنَّقَل : الكتيب العظيم المتداخل الرمل .
 - (٧) العَفَنَجَج : الضخم الأحمق .
 - (٨) في (ز) : هذا السبيل .

الترجيح المتقدمة^(١) في التكسير ؟ فرجّحت ، ثم حذفت المرجوح وأثبت الراجح :

/ فرجّحت بالتقدم ، فتقول في (الْئَدَد) و(يَلْنَدَد)^(٢) : أَلْيَدَّ وَيُلْيَدَّ ؛ [٣٤٩] لأنك تقول : أَلَادَّ وَيَلَادَّ .

وبالدلالة على المعنى فتقول : مُطَلِّق في (منطَلِق) ؛ لأنك تقول : مَطَلِّق . وبكون الإثبات يؤدي إلى مثال غير موجود ، أو إلى كسر بنية التصغير كـ(مُدَّيْع) في (مستدع)^(٣) ، وامتناع (سُدَّيْع) و(مُسَيَّدَع) ؛ لأنك تقول : مَدَّاع ، ولا تقول : سَدَّاع ، ولا مَسَاتِدُّع . وبكونه لا يغني حذفه عن حذف غيره ، فتقول في (حَيَزَبُون)^(٤) : حزيين ، كما تقول : حزاين .

وهذه الأربعة هي التي ذكر الناظم هنالك من المرجحات ، وهو الذي أشار إليه ، وفيه أيضاً الإحالة على القيد المعتبر في هذا الحذف ، وهو ألا يكون الزائد حرف لين زائداً قبل الآخر ، فإن كان كذلك لم تحذفه ، بل تثبته ؛ لأنه يوصل به إلى أبنية التصغير كما يوصل به إلى

(١) في (س) للفرقة . وهو تحريف .

(٢) الأَلَدَد واليَلَدَد : الشدِيد الخصومة ، وتصغيرها على ما ذكر مذهب سيبويه ، والميرد يقول : أَلِيدَد بالفك . شرح الشافية ٢٥٤/١ .

(٣) في الأصل و(ز) : (مستودع) ، وما أثبتته من (س) وهو الصواب .

(٤) الحيزبون : العجوز .

بنية التكسير ، فكما تقول : (فعاليل) كذلك تقول: (فُعيعيل) وهذا هو الموضع الذي يتعين فيه (فُعيعيل) بالياء ، وما عدا ذلك فلفُعيعيل، فإذا قد زال الإجمال في قوله ^(١) «أولاً» :

فُعيعِلٌ مَعْ فُعيعِلٍ لِمَا فَاقَ فاقَ فاقَ

فإن قلتَ : إنَّ هذا الحكم لا يُؤخذ من هنا ؛ (لأنه) ^(٢) إنما قال :

وما به لمتهى الجمع وُصِلَ فاقَ فاقَ

يعني أن البنية إن كانت لا تقوم بالمراد تصغيره لكثرة حروفه فاحذف منه ، وهذا ^(٣) الذي قلتُ ليس من أحكام الحذف ، بل من أحكام الإثبات ، فلم يدخل تحت مراده .

فالجواب : أن مراده أعمُّ من هذا ؛ لأنه قد بين في الباب قبل هذا ما يحذف منه ومالا ؛ إذ بين أن زائد ما عدا الرباعي يحذفُ ، لكن إذا لم يكن ليناً بعده ^(٤) الحرف الآخر (فإنك لا تحذفه ، بل) ^(٥) تتركه بحاله، لكن تكسِرُ ما قبله فينقلب ياء ، فإنه على هذا الوصف يُتوصل إلى إقامة بنية التكسير ، فكذلك ^(٦) تقول هنا ، وعليه أحوال « أن » زائد ما

(١) في (س) : قولك .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) في الأصل : وهو الذي قلت .

(٤) في (ز) : بعد الحرف .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٦) في (س) : فكذا .

عدا الرباعي يحذف إن لم يكن ليناً بعده الحرف الآخر فإنه يترك على حد ما ترك في التكسير ، وقد بين في هذا الباب أن (فُعَيْل) يُكْسَرُ فيه ما بعد ياء التصغير ، فلا بد أن ينقلب حرف اللين ياءً إن لم يكن كذلك.

وفيه أيضاً أن حرف اللين قبل الآخر يعتبر فيه من الأوصاف ما اعتبر في التكسير من كونه زائداً ، لا أصلاً ، ولا منقلباً عنه ، وكونه حرف لين ، لا حرف مد ، فتقول : / في (كَنْهَوْر) ^(١) و(قَلَوْب) ^(٢) [٣٥٠] و(عُلَيْق) ^(٣) : كُنْهِيْر ، وَقَلِيْلِب ، وَعُلَيْلِيق ، وأنه لا يُعتبر اللين المدغم إدغاماً أصلياً ، بل يثبت ، فتقول : (عُطَيِّد) ^(٤) و(هُبَيْيْخ) ^(٥) على مذهبه ^(٦) وهو رأي المبرد كما تقدم .

هذا كله محالٌ عليه بهذا القول من الناظم ^(٧) : إلا أن في عبارته

-
- (١) الكَنْهَوْر : السحاب المتراكم .
 - (٢) الْقَلَوْب : الذئب في لغة أهل اليمن .
 - (٣) الْعُلَيْق : نباتٌ يتعلق بالشجر ويلتوي عليه .
 - (٤) تصغير عَطَوْد وهو الشديد الشاق من كل شيء .
 - (٥) تصغير هَبَيْيْخ وهو الغلام (بلغة حمير) ، والهَبَيْيْخ - أيضاً - الرجل الأحق .
 - (٦) في (ز) و(س) : على مذهبه لا غير .
 - (٧) أما سيبويه فيقول : عطيدٌ (يحذف الواو الأولى ، ثم قلب الواو الثانية وإدغامها في ياء التصغير ، ويجوز أيضاً عطيدٌ) . انظر الكتاب ٤٢٩/٣ - ٤٣٠ ، وشرح الرضي على الشافية ٢٥٣/١ ، والارتشاف ١٧٢/١ .
 - (٨) في (س) : فهذا كقول ابن الناظم ، وهو تحريف .

بعض إشكال من جهة قوله :

به إلى أمثلة التصغير صيل

فجمع الأمثلة ، فيظهر أنه أراد جميع الأمثلة : فُعَيْلاً وفُعَيْعِلاً وفُعَيْعِلاً ، فإذا كان كذلك فهم منه أن الحذف قد يجوز ليوصل به إلى بناء (فُعَيْل) ، وهذا غير صحيح ؛ لأنَّ كلَّ ما يتأتَّى فيه فُعَيْعِل أو فُعَيْعِل لا يجوز أن يحذف منه شيء حتى يصير إلى مثال فُعَيْل ؛ لأنه حذف من غير فائدة ، كما أنهم لم يحذفوا من نحو (قُنْدِيل) الياء ليتوصلوا به إلى فُعَيْعِل ، بل تركوها ، وأتوا بها على فُعَيْعِل ، فهذا الجمع للأمثلة من الناظم غير سديد .

والجواب : أن هذا كله إحالة على ما تقدم ، وهو قد قال هنالك :

وزائد العادي الرباعي احذفه ...

فاقتضى أن زائد الرباعي لا يحذف أصلاً ، وذلك ثابت هنا ، ورجوع الرباعي إلى فعيل لا يكون إلا بحذف زائده حتى يصير ثلاثياً ، فقد حصل أن (فُعَيْلاً) لا حظ له فيما عدا الرباعي فما فوقه ، وإنما يبقى في كلامه أنه أطلق لفظ الأمثلة - وهو جمع - على اثنين منها وهما ما عدا (فُعَيْلاً) ، وقد جاء منه في القرآن : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾^(١) ، المراد عند العلماء أخوان^(٢) ، فسامح الناظم نفسه في مثل هذا؛ لأن المراد حاصل .

(١) الآية : ١١ من سورة النساء .

(٢) انظر التفسير الكبير للفخر الرازي ١٧٤/٩ - ١٧٥ .

و(به) في الشطر الأول ، و(لنتهى) متعلقان بـ(وَصِلَ) .
و(به) في الثاني، و(إلى) متعلقان بـ (صِلَ) أي : صِلَ إلى أمثلة
التصغير بما وُصِلَ به إلى منتهى الجمع ، و(ما) بمعنى (الذي) واقعة
على الحذف المقيد في باب التكسير .

* * *

ثم أخذ يذكر حكم التعويض مما حُذف فقال :
وجائز تعويضُ يا قبلَ الطرفِ إن كان بعضُ الاسمِ فيهما انْحَدَفَ
هذه تنمة لحكم ما ذكر في التصغير والتكسير ، فالضمير في
(فيهما) عائدٌ إلى التصغير والتكسير المذكورين في قوله :
وما به لنتهى الجمع وُصِلَ

إلى آخره . و(يا) مقصورٌ من ياء ، وهو حذفٌ في الحقيقة نادر
في الكلام ، وإنما حُكي منه : (شربت ماءً^٣ يا هذا) ، وعادة الناطم
ارتكاب هذا الشذوذ بعينه في مواضع كثيرة : منها ما تقدم ، ومنها ما
يأتي .

ويعني أن الاسم المصغر أو المكسر إن كان قد حُذف منه شيء
حرفٌ واحد فأكثر ، زائداً كان المحذوف / أو أصلياً - وهو مقتضى [٣٥١]
إطلاقه - فإنه يجوزُ أن تعوضَ من ذلك المحذوف ياءً قبل الطرف ،

(١) في الأصل: (ماء) وهو تحريف .

أي: قبل آخر الاسم ، ويجوز ألا تعوض ، فأنت مخيرٌ في ذلك ،
ولذلك قال : (وجائزٌ ...^(١) ولم يقل : ولازمٌ ؛ لأن العرب أتت به
على الجواز لا على اللزوم ، فتقول في (فرزدق) : فرَيزِد و(فُريزِد)^(٢) ،
وفي (جَحَنفَل)^(٣) : جُحَيْفِل وجُحَيْفِيل ، وفي (سَرَنَدَى)^(٤) : سُرَيِنْد
وسُرَيْنِيد ، وفي (خَفَيَدَد)^(٥) : خُفَيِدِد وخُفَيِدِيد ، وفي (عَضْرُفُوط)^(٦) :
عُضْرِيْف وعُضْرِيْف ، وما أشبه ذلك ، ومنه قول يزيد الغواني^(٧) :

وما زال تاجُ الملك فينا وتاجُهُم قلاسيُّ فوقَ الهام من سَعَفِ النَّخْلِ^(٨)

وإنما أتى بالياء جَبْراً لما حذف ، كأنه عوض منه لكن على وجه
لا يخل ببنية واحدٍ من التصغير والتكسير ، بل بحيث يمكن بقاء البنية
مع وجود العوض ، ولا يمكن مع بقاء المعوض منه ، وليس ذلك إلا

(١) في الأصل و(ز) : يجوز ، وما أثبتته من (س) وهو الصواب .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) الجَحَنفَل : الغليظ .

(٤) السَّرَنَدَى : الجريء ، وقيل : الشديد .

(٥) الخَفَيَدَد : السريع ، وقيل : الظليم الخفيف .

(٦) عَضْرُفُوط : دويّة بيضاء ناعمة ، وقيل : هو ذكر العطاء .

(٧) في الأصل و(ز) : القرايى ، وهو تحريف .

(٨) هذا بيت من الطويل والشاهد فيه قوله : (قلاسيُّ) فإنه جمع قلنسوة ، وقد حذف

النون من الجمع وعوض عنها الياء ، وأدغمها في الياء المنقلبة عن الوار ، ولو لم

يعوض لقال : قلاسي . انظر سر الصناعة : ٧٧٠ .

في المدة قبل الآخر ، ولذلك أبقوا الحرف الزائد إذا كان في ذلك الموضع ، إذا كان حرف لين ولم يحذفه وإن كان خامساً ، ولا تقوم بنية تصغير أو تكسير بخمسة أحرف ، لأنَّ (فَعَالِلَ) ^(١) و(فُعَيْلِلَ) وشبههما لا يخل بها بقاء ذلك الحرف .

وفي قوله : (فيهما) فائدة حسنة ، وذلك أنه متعلق بـ(انحذف) ، أي: إن كان حذف بعض الاسم بسبب التصغير أو التكسير ، تحرزاً من أن يكون محذوفاً قبل ذلك ، ثم يأتي التصغير أو التكسير بعد استقرار الحذف ، فإن العرب ^(٢) لا تعوّض في هذا الموضع ، وذلك أنك لو سميتَ بِسَفَرَجٍ المحذوف من (سَفَرَجَلٍ) لقلت في التكسير: سَفَارِجٌ ، وفي التصغير: سَفِيرِج لا غير ، ولا يجوز أن تقول: سَفَارِيج ، ولا سَفِيرِيج إلا على من قال ضرورة :

نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنقَاذُ الصَّيَارِيفِ ^(٣)

(١) في (ز) : فاعل .

(٢) في الأصل : بأن العرب .

(٣) هذا عجز بيت من البسيط للفرزدق في وصف ناقته بالسرعة ، وصدره :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة

والشاهد فيه زيادة الباء في (الدراهم) و(الصياريف) للضرورة . والبيت في الكتاب

١٠/١ ، والكامل : ١٤٣ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والمختضب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ،

٧٢/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٦ ، والخزانة

٢٥٥/٢ ، وغيرها من كتب النحو .

وعلى هذا تقول في تحقير^(١) (سِنين) في لغة مَنْ أعربه في النون على تقدير أنَّ أصله (فِعْلين) وأنه محذوفٌ : (سُنَّين) لا غير ، ولا تقول : (سُنَّين) إلا على قول مَنْ يرد المحذوف في التصغير^(٢) ، لا أن الياء عوض مما حذف .

وقد زعم ابنُ خروف أنه يجوز أن تقول : (سُنَّين) بالياء على أنها عوضٌ ، لا على رد المحذوف كما يقال : سُفِيرِج . قال ابن الضَّائع : وهذا عندي خطأ ؛ لأن هذه الياء إنما تعوِّضُ من المحذوف بسبب التصغير ، أمَّا إذا كان الاسم محذوفاً قبل التصغير فلا ينبغي أن تكون عوضاً ممَّا حذف في غير التصغير ، قال : ثم إن / [٣٥٢] هذه الزيادة للعرض إنما ينبغي أن تقاس حيث ثبتت ، وما قال هذا القائل وهو أن يعوض في التصغير مما حذف قبل التصغير لم يثبت ، فلا ينبغي أن يقال به أصلاً .

وعلى هذا يجري القول في تكسير (سِنين) هذا . فما تحرز به الناظم من قوله : (فيهما انْحَذَفُ) حسنٌ من التحرز جداً ، إلا أن فيه نظراً من جهة أخرى ، وذلك أنه أطلق القول بجواز

(١) في الأصل (في التكسير تحقير سِنين) ، وما أثبتته من (ز) و(س) .

(٢) وهو يونس. انظر في هذه المسألة الكتاب ٤٩٥/٣ - ٤٩٦ ، والارتشاف ١٨٥/١ ، والأشْمُوني ١٧٦/٤ .

إلحاق الياء عوضاً قبل الآخر ، وليس على إطلاقه ؛ لأن ما حذف منه
لأجل إقامة بنية التصغير على وجهين :

أحدهما : ما يصح فيه ذلك وهو جميع ما تقدم من الأمثلة .

والثاني : ما لا يصح ذلك فيه كالذي آخره ألف التانيث مثل
(جُبَارِي) إذا حذفت ألفه فإنك تقول: جُبَيْرِي كما ذكره بعد، ولا
سبيل إلى تعويض الياء قبل الألف ؛ لأن الألف تَطْلُبُ أن يُفْتَحَ ما
قبلها ، والياء ساكنة أبداً ، فلا يصح أن تقع قبلها ، فالتمزوا ترك
التعويض لعدم تأتية .

وكذلك ما كان نحو : (جَلُولَاء)^(١) على مذهب سيبويه حيث
[لا]^(٢) تحذف الألف ، فتقول : جليلاء ، فلا يصح أن تعوض الياء قبل
همزة التانيث ؛ لأن همزة التانيث كآلف التانيث .

ومن الحذف الذي لا تعوض منه حذف الزوائد في تصغير
الترخيم؛ لأن الغرض بتصغير الترخيم الاقتصار على الأصول وحذف
الزوائد كلها، والتعويض ينافي ذلك. فهذه أشياء تقتضي قاعدته فيها
خلاف حكمها .

والجواب : أن التعويض لما كان فيما آخره ألف التانيث أو همزته

(١) جلولاء : ناحية من سواد العراق .

(٢) زيادة يتطلبها السابق .. وانظر الكتاب ٤٢٣/٣ .

لا يتأتى نطقاً أتكل على ذلك فيه فلم يحتج إلى النص عليه ؛ لأن
لألف التانيث في عدم قلبها حكماً تختص به سيأتي ذكره ، وهمزة
التانيث معدودة في المنفصل ، وأيضاً فليس مذهبه في (جَلُولاء) ونحوه
إلا مذهب المبرد^(١) على ما يظهر من كلامه بعد ، فلا اعتراض به .

وأما تصغيرُ الترخيم فليس الحذف فيه لأجل إقامة بنية التصغير
فيعوض منه ، وإنما هذا الحكم فيما حذف لإقامتها ، لا فيما حذف
مطلقاً ، ألا ترى أن (عطاءً) و (سماءً) على مذهب سيبويه لم يعوّض
فيها من المحذوف حين قلت : عُطِيَ و سُمِّيَ ؛ إذ لم يكن الحذف فيه
إلا من أجل اجتماع الياءات . فكلامه صحيح .

ومفهوم كلام الناظم أنه إذا لم يحذف من الاسم شيء في البابين
فلا يلحق حرف اللين ، وهذا ظاهر ؛ لأنه / إنما يوتى [به]^(٢) جبراً^[٣٥٣]
وعوضاً ، وليس ثم ما يجبر ولا ما يعوض منه . وهذا الذي قرر هنا
هو مذهب أهل البصرة .

وقد ذكر في التسهيل^(٣) في التكسير منه أنه يجوز أن يماثل مفاعيلَ

(١) مذهب المبرد عدم حذف الواو ؛ لأن ألف التانيث الممدودة كتاء التانيث في نية

الانفصال ، فيقول : جُلُولاء ، بقلب الواو ياء وإدغامها في ياء التصغير .

(٢) زيادة يتطلبها السياق .

(٣) التسهيل : ٢٧٩ .

وشبهه لمفاعل وشبهه مطلقاً فتحذف الياء مما يستحق أن تثبت فيه ،
وأن يماثل مفاعل لمفاعيل فتزاد فيه الياء لغير عوض إلا في فواعِلَ، فإنه
لا يجوز فيه فواعيلُ إلا أن يشذ ذلك ، فيجوز عنده أن تقول في
قنديلٍ: قنادِلُ ، وفي بُهلُولٍ : بهالِلُ ، وفي انطلاقٍ : نَطالِقُ ونحو ذلك،
وسواءً كان على فواعل أو غير ذلك .

ويجوز أيضاً أن تقول في جعفر : جعافير ، وفي درهم : دراهيم
إلا في فواعل^(١) فإنك لا تقول في هالكَة : هواليك ، ولا في سابعة :
سوايغ إلا أن يشذ . نحو ما أنشده الفراء^(٢) :

عليها أسود ضاربات لبوسهم سوايغ ييض لا تحرقها النبلُ
وقال الأخطل^(٣) :

وإن تركبوا إحدى الدواهي تركب

(١) في الأصل : في فواعيل . وما أثبتته من (س) .

(٢) هذا بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى . والشاهد فيه زيادة الباء في (فواعل)
شذوذاً ، والقياس (سوايغ) .

وهو في ديوانه : ١٠٣ ، والممع ١٨٢/٢ ، والأشموني ١٥٢/٤ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل ، صدره :

فإن ترَبَعوا ترَبَعُ فوارسُ مُعَرَضٍ

والشاهد قوله : (... الدواهي) حيث زاد الياء في فواعل ، وهذا شاذ . ويروى

البيت (إحدى الغواية) ولا شاهد في البيت حينئذ . انظر شرح ديوان الأخطل :

. ٦٦٣

وأما ما كان من نحو ما أنشده سيبويه :

وكحل العينين بالعوار^(١)

بحذف الياء ، وواحد (عوار) ، وكذلك ما أنشده من قوله :

والبكرات الفسج العظاميس^(٢)

يريد (العطاميس) ، ومنه أيضاً :

وغير مُفَعٍ مُثَلٍ يَحَامِمِ^(٣)

جمع (يحموم) ، وقول أبي طالب :

ترى الودع فيها والرُخام وزينةً بأعناقها معقودة كالعناكيل^(٤)

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ينسب لجندل بن المثنى الطهوي ، وقبله :

جنى عظامي وأراه ثاغري

وهو في الكتاب ٣٧٠/٤ .

(٢) من الرجز ، وقبله :

قد قربت ساداتها الروائسا

أنشده سيبويه في الكتاب ٤٤٥/٣ ، وهو لذي الرمة ، وخرجه هارون في هامش الكتاب .

(٣) في الكتاب ٤٣٩/٤ ، وتخريجه هناك .

(٤) في اللسان (عشكل) :

يرى الودع فيها والرجائز زينة

والرجائز : مراكب أصغر من الهودج ، وهي للنساء ، واحدها الرّجاجة . انظر

اللسان (رجز) ، ولعل الرخام في البيت تحريف الرجائز .

يريد (العثاكيل) ، وقول عبيد الله بن الحرّ :
وَبُدِّلْتُ بَعْدَ الزُّغْفَرَانِ وَطَيْبِهِ

صَدَا الدَّرْعِ مِنْ مُسْتَحْكِمَاتِ الْمَسَامِيرِ^(١)

يريد (المسامير) فجائز عنده في الكلام ، وكذلك ما أنشده
سيبويه من قول الفرزدق^(٢) :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّنَائِرِ تَنْقَاذُ الصَّيَارِيفِ
فمد الصياريف جمع صيرف ، ويروى أيضاً : (نفى الدراهم)
كذلك بزيادة الياء . وقال أبو النجم^(٣) :

مِنْهَا الْمَطَافِيلُ وَغَيْرُ الْمَطْفِيلِ

وهذا كله غير مذهب البصريين في التكسير .

ولم ينص ابن مالك في التسهيل على هذا الحكم في التصغير ، فلا
أدري هل هو قائل بالجواز فيه أم لا ؟ وإن ذهب النظر فيه إلى
السماع فلا شك أن أكثر ما سمع فيه هذا التكسير .

وقد قالوا - مما هو عنده في التسهيل شاذ - : طَابَقَ^(٤) وطوايقت ،

(١) من الطويل ، وهو في المختص ٩٥/١ ، ٣٠٠ .

(٢) سبق تخريجه ص : ٢٨٨ .

(٣) هذا بيتٌ من مشطور الرجز ، وهو في الخصائص ١٢٣/٣ . والمطافيل : ذوات
الأطفال . والشاهد فيه (المطافيل) حيث زاد الياء ضرورة ؛ لأنه جمع مُطْفِل ،
فقياسه مطافل .

(٤) الطابَق : العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل . اللسان (طبق) .

وخَاتَمَ وخَوَاتِيمَ ، ودَانَتْ^(١) ودَوَانَتْ .

وأما التصغير فقلما سمع ذلك فيه ، وحكى سيبويه : خُوَيْتِمَ
وخَوَاتِيمَ ، لكن حكى عن أبي الخطَّاب : خَاتَامَ ، فيكون (خُوَيْتِمَ)
مصغراً^(٢) عليه ، وقالوا: درهم / ودُرَيْهِيمَ ، وصَغِيرٌ وصُغَيْرٌ^(٣) ، وفي [٣٥٤]
عكسه قال الراجز^(٤) :

قَدْ شَرَبْتُ إِلَّا دُهَيْدِيهِنَا

قُلَيْصَاتٍ وَأُبَيْكِرُنَا

وهو تصغير (دَهْدَاه) فقياسه (دُهَيْدِيهِ) .

والمعتمد من هذا كله ما^(٥) ذهب إليه هنا من أن ذلك كله

(١) الدَانَتْ : سلس الدرهم .

(٢) انظر الكتاب ٤٢٥/٣ ، قال سيبويه : « والذين قالوا : دَوَانِيقَ وخَوَاتِيمَ وطَوَابِيقَ
إنما جعلوه تكسير فاعال ، وإن لم يكن من كلامهم » ، ثم قال : « غير أنهم قد
قالوا: خَاتَامَ ، حدثنا بذلك أبو الخطَّاب ، سمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب :
خُوَيْتِمَ ، فإذا جمع قال : خَوَاتِيمَ » .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٢٥/٣ : « ومن العرب من يقول : صُغَيْرٌ ودُرَيْهِيمَ فلا
يجيء بالتصغير على صغير ودرهم ، كما لم يجيء دَوَانِيقَ على دَانَتْ ، فكأنهم حقروا
درهماً وصغياراً » .

(٤) لم يعرف قائل هذا الرجز ، وهو في وصف الإبل ، وانظره في الخزانة ٥٠-٥٥ .
وفي شرح الشافية ٢٧٠/١ :

قَدْ رَوَيْتُ إِلَّا الدُهَيْدِيهِنَا

(٥) في الأصل (بما) ، والتصحيح من (ز) و(س) .

مسموعٌ لا يقاس عليه ، وهو مذهب سيبويه ومن انتمى إليه ، لضعفه من جهة القياس ، وقلته من جهة السماع . وإلى هذا المعنى^(١) أشار الناظم بقوله :

وحائذٌ عن القياس كلُّ ما خالف في البابين حكماً ومِماً

يعني أن كل ما جاء عن العرب مخالفاً لما ذكر في البابين معاً : باب التكسير وباب التصغير من الحكم فهو حائد عن القياس ، موقوف على محله ، والحائد عن الشيء هو الذي مال عنه ، وعدل عنه ، يقال : حاد عنه يحيد حَيْدَةً وحَيُوداً وحَيْدُودَةً .

وإنما قصد بهذا الكلام التنبيه على ما خالف ما تقدم من الحذف لإقامة بنية التصغير ، والتعويض عن المحذوف خاصة ، وهو الفصل الذي ختم به باب التكسير ، والفصل الذي افتتح به باب التصغير ، لا أنه يعني كل ما خالف جميع ما ذكر في البابين من أولهما إلى آخرهما ؛ لأنه لو عني ذلك لكان فاسداً ؛ لأننا نعلم قطعاً أنه إنما ذكر من أحكام التكسير وقياساته ما هو الأشهر والمحتاج إليه ، وكذلك في باب التصغير لم يورد فيه من الأحكام إلا جملأً ضرورية على مقدار ما نصب إليه نفسه في هذا المختصر ؛ إذ لم يقصد فيه استيفاء أحكام النحو فكان يكون هذا الكلام منه يردّ جميع ما ترك ذكره من

(١) في (س) : (هذا المعنى ونحوه) .

أحكامهما إلى السماع ونفى القياس ، وذلك باطل قطعاً بحسب الأمر
في نفسه ، وبحسب قصده هو ، والله أعلم .

ويمكن أن يكون قصده بهذا الكلام التنبيه على ما جاء من
التصغير والتكسير على غير بناء واحده ، فيحفظ ولا يقاس عليه .

فمن ذلك في التصغير قولهم في المغرب : مُغْرِبَان ، وفي العشية :
عُشَيْشِيَّة ، وفي إنسان : أنيسيان ، وفي ليلة : لَيْلِيَّة ، وفي رجل :
رُؤَيْجِل ، وفي صَبِيَّة ^(١) : أَصْبِيَّة ، وقد بَوَّب على ذلك سيبويه وغيره ^(٢) .

ومن ذلك في التكسير قولهم : رَهْطٌ وأَراهط ، وَكَرَاعٌ وأَكَارِع ،
وحديث وأحاديث ، وَعَرُوضٌ وأَعَارِيض ، ومكان وأَمَكُن ، وناقَة
وأَيْنُقٌ ونُوق / ومَوَانِيق ، وبهذا المعنى فسَّر كلامَ الناظم ابنُه ، وهو [٣٥٥]
صحيحٌ إذا انضم إلى المعنى المذكور أولاً .

فعلى هذا يدخل تحت هذا النوع من السَّماع وقوع (مفاعل)
موقع (مفاعيل) وبالعكس كما ذكره ، ويدخل أيضاً تحته مثل ذلك في
التصغير كما تقدم ذكره .

ويدخل تحته ما نقل من تكميل ما يحتاج إلى الحذف في البابين

(١) في الأصل : صَبِيَّة (بفتح الصاد وتشديد الياء) ، والصواب ما أثبتته .

(٢) انظر الكتاب ٤٨٤/٣ - ٤٨٦ ، والمقتضب ٢٧٨/٢ ، والأصول ٦٢/٣ - ٦٣ ،

وانظر شواذ التصغير في شرح الشافية ٢٧٣/١ - ٢٧٨ .

معاً. نحو قولهم: عناكيت في عنكبوت^(١).

ومن هذا يفهم أنه لم يرتض مذهب الكوفيين في التصغير والتكسير حيث أجازوا التكميل في نحو: سَفَرُ جَلٍّ وَكُمُثْرَى وَبَاقِلَى وَجَرَجَرَايَا، وأشياء ذكرت عنهم لا يقول بها أصلاً، إذ^(٢) أجازوا في (سفر جلة): سَفِيرِ جَلَّةٍ وَسَفِيرِ جَلَّةٍ وَسَفِيرِلَّةٍ، وفي (كُمُثْرَى): كُمُثْرِيَّةً وَكُمُثْرَى^(٣)، وفي (بَاقِلَى)^(٤): بُوقِلَّةً وَبُوقِيلِيَّةً، وفي (جَرَجَرَايَا)^(٥): جَرَجَرِيَّاً وَجَرَجَرِيَّايَا، وهذا كله كما ترى.

* * *

(١) حكى الأصمعي: عناكيت وعُنِكَيْت. انظر شرح الرضي للشافية ٢٠٢/١ -

٢٦٣.

(٢) في كل النسخ: (إذا أجازوا).

(٣) في الأصل وفي (ز): كُمَيْثِر، وما أثبتته من (س)، وفي اللسان (كمثر) أن تصغيرها كُمَيْثِرَة، وحكى ثعلب: كميثرَة، ونقل عن التهذيب أن تصغيرها كُمَيْثِرَى، وكُمَيْثِرَة، وكُمَيْثِرَة. وفي القاموس (الكُمثرَة): «والكُمثرَى منه ... ويصغر كُمَيْثِرَة، وكُمَيْثِرِيَّة، وكُمَيْثِرَة وكُمَيْثِرَة» ا.هـ.

(٤) بتشديد اللام وتخفيفها: الفول.

(٥) في حاشية القاموس في مادة (جرجر): «وجرجرايا بلد بالمغرب، وكتب عليها الشارح: وقد سقطت هذه العبارة من بعض النسخ، والذي نعرفه أنه مدينة بالنهر وان الأسفل بين بغداد وواسط».

لِتَلُوْا بِاَلتَّصْغِيْرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيْثٍ اَوْ مَدِّيَةِ الْفَتْحِ الْمَحْتَمِّ

كَذَاكَ مَا مَدَّةُ اَفْعَالٍ سَبَقَ اَوْ مَدَّ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

لما كان الناظم (رحمه الله تعالى) قد قدم أول الباب أن الرباعي وما فوقه له فُعْيِيل وفُعْيِيل، وأن ما بعد ياء التصغير يُكْسَرُ كما أعطاه مثاله، وكان ذلك حكماً جُملياً لا بد من تفصيله ، أراد أن يبين أن ذلك ليس في كل ما زاد على الثلاثي ، بل قد يكون ثمَّ أمرٌ آخرٌ وهو عدم الكسر، وإن كان الكسر هو الأصل مثلاً ، وكذلك ما كان من الثلاثي قد لحقته تاء التأنيث فصار بسببها على أربعة على الجملة .

و(التلو) هو التالي أي: التابع ، و(علم التأنيث) هو علامته .

و(انحتم) معناه وجب ، وهو مطاوع حتمته فانحتم .

ومعنى كلامه أن الفتح يجب للحرف الذي يلي ياء التصغير ، وهو العين الثانية في (فُعْيِيل) واللام في (فُعْيِل) في مثال التصغير إذا وقع ذلك الحرف قبل أحد خمسة أشياء وهي : تاء التأنيث ، وألف التأنيث، والمدة الزائدة قبل ألف التأنيث التي صارت بسببها همزة ، وألف أفعال الذي هو جمع ، وألف فعْلان .

فأمَّا تاء التأنيث فداخل تحت قوله قبلُ: (علم تأنيث) فلإن علم التأنيث في كلامه جنسٌ يدخل تحته جميع علاماته ومنها التاء ، ومثال

(١) في (س) : والتابع .

الفتح لأجلها قولك في طلحة : طليحة ، وفي ضربة : ضريبة ، وفي
عُلبة: عُلبة ، وفي سِدرة : سُديرة. / ووجه لزوم الفتح ظاهر ؛ لأن [٣٥٦]
التاء ليست من أصل الكلمة ، ولا بنيت الكلمة عليها ، فهي إنما
دخلت لمعناها من التأنيث ، والمصغر هو صدر الاسم ، لا التاء ، وهي
لا بد من فتح ما قبلها ؛ إذ لا يكون ما قبل تاء التأنيث ساكناً ما عدا
الألف ، ولذلك جعلوا تاء (أخت وبنت) للإلحاق بقُفل وعِذْل ، لا
للتأنيث على ما ذكر سيبويه وغيره^(١) ، فعاملوا التاء معاملة الثاني من
المركبين فصغروا الصدر وألحقوها .

وأما ألف التأنيث فداخلة أيضاً تحت قوله : (علم تأنيث) والفتح
لأجلها أيضاً لازم ، فتقول في حُبلى : حُبلى ، وفي بُشرى : بُشرى ،
وفي ذُكرى : ذُكرى ، وفي دِفلى : دِفلى ، وفي سَلَمى : سَلَمى ،
وفي عُلُقَى : عُلُقَى ، وفي غَرثى : غَرثى ، وما أشبه ذلك . وإنما
فتح ما قبلها ، وكان الأصل أن تقلب ياءً كما هو قياس التكسير حملاً

-
- (١) انظر الكتاب ١٦٦/٤ ، وشرح الكتاب للرماني ١٩١/١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ،
والخصائص ٢٠٠/١ - ٢٠١ .
(٢) الدَفلى : نبتٌ مر .
(٣) العُلُقَى : نبات قضبانة دقاق يتخذ منه مكانس ، وألفه تختمل التأنيث والإلحاق ،
فإذا نون كانت للإلحاق .
(٤) الغرثى : الجائعة .

لألف التأنيث على تائه^(١)؛ إذ كانت الألف علامة له كتاء فعاملوها معاملةً، وأيضاً فليفرقوا بين ألف الإلحاق وألف التأنيث؛ إذ كانوا يقولون في أرطى^(٢): أريط، وفي ذفرى^(٣) - منوناً -: ذفير، وفي علقى - منوناً -: عُليقي، وما أشبه ذلك، فلو قلبوها إذا كانت للتأنيث لالتبست بهذه الألف فتركوا ما قبلها مفتوحاً.

وعلى هذه القاعدة يجري الحكم في (حُبَارَى) على مذهب سيبويه إذا حذفنا الألف الأولى فإنه يصير من قبيل: ذَكَرَى وبُشِرَى، فتقع الألف التي للتأنيث تلي الحرف التالي لياء التصغير، فنقول: حَبِيرَى فيلزم فتح الراء.

وأما مدة التأنيث فيعني الناظم بها الألف الزائدة قبل همزة التأنيث، وذلك أن الأصل في ألف التأنيث القصر والسكون، فزيد قبلها هذه المدة المذكورة، فوجب لها المد والهمز على ما تقرر في التصريف، وصار الحرفان كالحرف الواحد، وهذه المدة تطلب فتح ما قبلها، وهو ما بعد ياء التصغير؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فيقول في (حمراء): حُمِراء، وفي (صفراء): صُفِراء، وفي

(١) في الأصل وفي (ز): على بابه، والتصحيح من (س).

(٢) الأرطى: شجر واحد أرطاة، وألفه للإلحاق.

(٣) الذفرى: العظم النائي خلف الأذن، وألفه تحتل التأنيث والإلحاق، فإذا نون كانت ألفه للإلحاق.

(سوداء) : سُوداء ، وفي (صحراء) : صُحراء ، وفي (عذراء) : عُذراء .

وكان الأصل أن تنقلب هذه المدة ياء مع الهمزة كما فعلوا في التفسير ، فقالوا: صحار ، لكنهم لم يفعلوا ذلك لأن همزة التأنيث شبيهة بالتاء من جهة التأنيث / وكون الكلمة غير مبنية عليها ، [٣٥٧] وأيضاً فأرادوا أن يفرقوا بين الألف الممدودة المنقلبة عن ألف التأنيث وبين الألف الممدودة المنقلبة عن غير ألف التأنيث ، كما فرقوا بين الألف المقصورة التي للتأنيث والتي ليست للتأنيث ؛ لأنك تقول في (علباء) ^(١) : عُلبى ، وفي (قُرباء) ^(٢) : قُويى ، وفي (حِرباء) : حُريى ، فلو قلت : حُميرى لالتبس الأمر في الألفين ، فرأوا الفرق أولى ^(٣) .
وأما مدّة أفعال فهو قوله :

كذلك ما مدّة أفعالٍ سَبَقَ

(مدّة) مفعولٌ بسبق ، و(سَبَقَ) صلة ما ، و(أفعالٍ) هنا هو الجمع كأجمال وأعدال ^(٤) وأطمار ^(٥) يعني أن الحرف الذي قبل ألف (أفعال)

(١) العلباء : عصب العنق .

(٢) القُرباء : داء يصيب الجلد .

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٢٠ - ٣٢١ .

(٤) جمع عدل : وهو النظير والمثيل .

(٥) جمع طمر : وهو الثوب الخلق .

وهو عين الكلمة حكمه أيضاً لزوم فتحه ، فتقول في (أجمال) :
أجيمال ، وفي (أُعِيدال) : أُعِيدل ، وكذلك إذا سميت به تقول :
أُفيعال أيضاً ، لا أُفيعيل ، وإن كنت تقول في تكسيه : أفاعيل ،
فتقلب الألف ياء . ولأجل أن (أفعالاً) جمعاً ومفرداً لمسمًى به
حكمهما واحد أطلق الناظم القول فيه ، فلم يقيده بكونه جمعاً ، فقد
نصوا على أن الحكم كذلك : كان جمعاً على أصله ، أو مسمى به .

وإنما لم يكسروا ويقلبوا الألف ياء ليفرقوا بينه وبين (إفعال) المفرد
المكسور الهمزة ؛ إذ كنت إنما تقول في (إسكاف) ^(١) : أُسَيَكيف ، على
قياس أساكيف ، بخلاف الجمع ؛ إذ كانت صيغة (أفعال) لا تكون إلا
جمعاً ، ولا تغير بعد التسمية به عن حاله قبل أن يكون اسماً علماً ، كما
لا يغير (سرحان) عن تحقيره إذا سميت به .

فإن قلت : إنهم قد قالوا : (أفاعيل) في (أفعال) فيلزم على قياسه
أن يقال : (أُفيعيل) كما قيل في (سرحان) : سُرَيحين ؛ لأنهم قالوا :
سَراحين .

فالجواب أن هذا لو كان كما قلت لقلت في (جَمَّال) : جُمَيْمال ؛
لأنهم لم يقولوا : جَمَاميل ، وفي (حَمَّال) : حُمَيْمال ، وفي (نَجَّار) :
نُجَيَّجار ، ونحو ذلك ؛ لأنهم لم يجمعوها على (فعاعيل) . فإنما وجه

(١) الإسكاف : الصانع أيّاً كان .

(أفعال) هنا الفرق كما تقدم بين المفرد والجمع ، وهذا معنى تعليل
سيبويه وغيره ^(١) .

وأما مد سكران فهو قوله : « أو مد سكران وما به التحق » يعني
أنه يلزم أيضاً فتح الحرف التالي لياء التصغير إذا كان قد سبق ألف
سكران وما لحق به في وصفه المعتبر ، فتقول في سكران : سُكِرَان ،
وفي غضبان : غَضِيَّان ، وفي عطشان : عَطِشَان ، وما أشبه ذلك ،
ومثل بسكران الذي هو من باب / « فَعْلَان فَعْلَى » تنبيهاً على أصل [٣٥٨]
العلة في الباب ، وذلك أنه لما وجب لفُعلاء ما تقدم من لزوم فتح ما
قبل الألف فيه بناء على تحقير صدره وجب أيضاً ذلك لفعْلان فَعْلَى ،
الذي مثل الناظم بمثال منه لما تقدم في باب ما لا ينصرف من أن
حكمهما واحد للشبه الحاصل بينهما حتى قيل : إن النون بدل من
الهمزة ، ففتحوا ما قبل الألف والنون بناء على تحقير الصدر كما فعلوا
ذلك في فعلاء ، قالوا : سُكِرَان ، ولم يقولوا : سُكِرِينَ ^(٢) ، كما لم
يقولوا في حمراء : حُمَيْرَى ^(٣) ، ثم أرادوا أن يلحقوا بنحو سكران غيره

(١) قال سيبويه في ٤٩٦/٣ : « وتحقير أفعال مطرد على أفعال ، وليست أفعال وإن
قُلْتُ فيها أفعال كإنعام وأناعم تجري مجرى سرحان وسراحين ؛ لأنه لو كان
كذلك قلت في حَمَال : حُمَيْمَال ؛ لأنك لا تقول : جَمَامِيل ، وإنما جرى هذا
ليفرق بين الجمع والواحد » . وانظر المقتضب ٢٧٨/٢ .

(٢) في الأصل و(ز) : سُكِرَى ، والتصحيح من (س) .

(٣) في الأصل و(ز) : حميرا ، والتصحيح من (س) .

مما^(١) لم تُكسّرهُ العرب تكسيراً يخالف^(٢) به فعْلان فعْلى ، فحكموا له بحكمه في التصغير ؛ لأنه شبيه به ، كما حكم له أيضاً بحكمه حيث امتنع دخول تاء التأنيث عليه ، وذلك في حال العلمية والتكسير الذي يخالف به فعْلان فعْلى هو فعالين .

هذا هو الوصف المعتبر في فعْلان فعْلى الذي أشار إليه الناظم بقوله: (وما به التحق) [أي التحق به]^(٣) في كونه لا يجمع على فعالين، فكل ما كان على (فعْلان)^(٤) فانظر : فإن جمعتُ العرب على فعالين فاذهب به مذهب القياس في كسر ما (بعد)^(٥) ياء التصغير على ما أعطاه كلامه أولاً، فتقول في (حَومان)^(٦) : حُومين ، ولا تقول : حويمان ؛ لأن العرب لم تلحق (فيه)^(٧) الألف والنون بالألف والنون في سكران .

-
- (١) في الأصل : ما لم ، والتصحيح من (ز) .
 - (٢) في الأصل : بخلاف ، والتصحيح من (ز) و(س) .
 - (٣) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل .
 - (٤) في (س) : فعالين ، وهو خطأ .
 - (٥) في جميع النسخ : (ما قبل ياء التصغير) ، وهو خطأ .
 - (٦) الحَومان من السهل : ما أنبت العرفج ، وقيل : الحَومان نبات بالبادية . اللسان (حوم) .
 - (٧) في الأصل و(ز) : به ، والتصحيح من (س) .

وإن لم تجمععه العرب على فعالين فاذهب به مذهب سكران
فتقول : دُحيمان في (دَحمان) ^(١) كما قلت : سُكيران في سَكَران .
ولا يقتصر بهذا الإلحاق على (فَعْلان) المفتوح الفاء ، بل يكون
في المكسور الفاء والمضمومها ، وأيضاً يكون في كل ما كان ثلاثي
الأصول آخره ألف ونون زائدتان فإن حكمه أيضاً حكم سكران إذا
كان مثله ، فتقول في (عثمان) : عُثيمان ؛ لأنهم لم يقولوا : عثامين ،
وتقول في سلطان : سُليطين ؛ لأنهم قالوا : سلاطين ، وتقول في
(عمران) : عُميران ؛ لأن العرب لم تجمععه على فعالين ، وتقول في
(سرحان) : سُريحين ؛ لأنهم قالوا : سَراحين ، وفي (ضُبَّعان) : ضُبَّيعين ؛
لأنهم قالوا : ضباعين ، وكذلك لو سميت بـ (نَزْوان) ^(٢) لقلت : نُزَيَّان ؛
لأنهم لم يكسروه على (فعالين) ^(٣) ، فإن صغرت (وَرَّشان) ^(٤) قلت :
وَرِيشين ؛ لأنهم قالوا : وَرَّاشين .

قال سيبويه : «واعلم ^(٥) أن كل شيء كان / آخره كآخر «فَعْلان» [٣٥٩]
الذي له «فَعْلَى» وكان عدة حروفه كعدة حروف «فَعْلان» الذي له

-
- (١) دَحمان : اسم رجل . اللسان (رحم) .
 - (٢) النَزْوان : الوثوب . اللسان (نزو) .
 - (٣) في (س) : فعاليل ، والصواب ما هنا .
 - (٤) الوَرَّشان : طائر يشبه الحمامة . اللسان (ورش) .
 - (٥) في (س) : اعلم . بدون واو .

« فعلى » : توالى فيه ثلاث حركات أو لم يتوالى ، اختلفت حركاته ، أو لم يختلفن ، ولم تكسره للجمع حتى يصير على [مثال] ^(١) مفاعيل فإن تحقيره كتحقير فعلان الذي له فعلى ^(٢) .

ثم ذكر وجه الشبه بينه وبين ألفي التأنيث ، ثم ذكر نحو ذلك آخر الباب ، ثم نص على أن أحد هذه الأشياء إذا سميت به فحكمه حكم ما سُمِّيَ به ، لا تخرجه عن أصله إلى غيره (فلذا) ^(٣) سميت بسكران قلت : وكذلك أيضاً إذا سميت بسكران قلت : سكران ، فالحكم واحد قبل التسمية وبعدها ، وذلك كله هو معنى قول الناظم : (وما به التحق) ^(٤) .

وقد ظهر منه أن (كل) ^(٥) ما [لم] ^(٦) يجمع على فعالين سواء أكان علماً أو غير علم فحكمه هذا الحكم كما ظهر [من سيبويه] ^(٧) ومما نص عليه الفارسي في الإيضاح من أن (سعدان ومُرجان) يصغران ببقاء الألف ، فتقول : سُعِيدَان ومُرِيحَان ، قال : سميت بذلك شيئاً ،

(١) ساقط من الأصل . وهو في الكتاب (ز) و(س) .

(٢) انظر الكتاب ٤٢٠/٣ .

(٣) في (س) : وإذا .

(٤) في الأصل : (وما به لنتهى الجمع التحق) ، وهو خطأ .

(٥) ساقط من (س) .

(٦) ساقط من الأصل .

(٧) ساقط من الأصل و(ز) .

أو لم تنقله من اسم الجنس إلى مسمى به، إلا أنك إذا سميت به شيئاً لم تصرفه. وقال السيرافي بعد ما ذكر معنى كلام سيبويه : وإن جاء شيء فجهلت جمعه لم تقلب الألف في التصغير كـ (مُرِّيَّان) و(رُغَيَّان) في مَرَوَان ورَغَوَان^(١)، وعلى هذا جمهور النحويين .

والجامع الذي به التحق هذا كله بسكران هو شبه الألف والنون لألفي التأنيث ، والشاهد على ذلك الشبه كون العرب لم تجمععه على (فعالين) استدلالاً بالأثر على المؤثر . وقد زعم الشلوين - على ما حكى عنه ابن الضائع - أن هذه الألف والنون لا تثبتان في التصغير إلا (في) ^(٢) فَعْلَان (فَعْلَى)^(٣) أو ما يشبهها مما يمتنع صرفه وهو العلم ، فاعتبر في الأثر الحاصل من الشبه منع الصرف ، ولم يعتبر امتناع جمعه على فعالين ، وهو الذي اعتبره سيبويه وغيره .

قال ابن الضائع : ونصبت على الأستاذ أبي علي ما تقدم - يعني ما ذكره سيبويه من اعتبار التكسير - فلم يقبله ، ولَجَّ فيه ، وزعم ما تقدم . قال : وهو خلاف نص سيبويه وغيره ، ألا ترى أنك تقول في تصغير (ظَرَبَان) : ظُرَبَان . قال : فإن قال : قد تمحض الشَّبه في هذا

(١) في القاموس (رغا) : (ورغوان لقب مجاشع لفصاحته) .

(٢) ليست في (ز) .

(٣) في الأصل : (فعلان فعلا) .

أكثر من منع الصرف بقولهم في الجمع : ظَرَائِيّ ، فقد حكم لها بحكم (صحارى) قيل : فقد قال / سيبويه : «إن جاء شيء كسِرْحان ولم [٣٦٠] تعلم العرب كسَّرَتْهُ فتحقيقه كتحقيق فعلان الذي له فعلى» ، ثم حكى ما ذكر الفارسي في الإيضاح في (سَعْدان) و(مُرْجان) ، وأن سيبويه قد نص على أنك تقول في (زعفران) : زُعْفِرَان^(١) .

قال : فلو كان ثبوتها في (فَعْلان) حيث يترك صرفه فقط لما ثبتت في مثل (زعفران) . قال : وهذا ظاهر جداً .

واعلم أن كلام الناظم فيه احتمال في دخول العلم تحته ، وذلك أن العلم يمتنع صرفه للحاق الألف والنون مع العلمية ، وقد مر أن سبب ذلك شبه الألف والنون بالفي التانيث ، وإذا كان كذلك وكان (فَعْلان) إذا سُمي به يمتنع صرفه لشبه (فَعْلان) بالفي فعلاء فينبغي ألا يعتبر بأصله في جمعه على (فعالين) أو عدم جمعه ، بل يقال في (سِرْحان) إذا سمي به : (سُرْيحان) كما يقال في (عثمان) : عُثِمَان .

وهذا رأيُ ابن الطراوة في المسألة ، ولم يرتض مذهب سيبويه وغيره ، فقد يفهم هذا من كلام الناظم ؛ لقوله : (وما به التحقق) ، يعني ما كان من نحو (عثمان) وما سُمي به من فَعْلان ونحوه ، ووجه اللحاق اجتماعهما في شبه الألف والنون فيهما بِالْفِي فعلاء ، ألا ترى

(١) انظر الكتاب ٤٢٤/٣ .

أن التاء لا تلحق في حال العلمية ، وأيضاً امتناع صرف العلم دليل على تحقيق الشبه، بخلاف ما قبل التسمية فإن الشبه لا يتحقق إلا إذا امتنعت العرب عن جمعه على (فعالين)، فحينئذٍ يظهر للشبه وجه فيكون على (فُعيلان)، ونحن لم نجد العرب جمعت العلم على (فعالين)، فلم تقل في (عمران) : عمارين ، ولا في (سلمان) : سلامين ، ولا في (عثمان) : عثمانين .

قال ابن جني : «سألت الشجري يوماً فقلت له : كيف تجمع دُكَّاناً ؟ قال : دكاكين . قلت : فسِرْحاناً ؟ قال : سَراحين . قلت : فقُرْطاناً ؟ قال : قراطين . قلت : فعُثماناً ؟ قال : عثمانون . قلت : فهلا قلت أيضاً : عثمانين ، فقال : أيش عَثَّامين ؟ أرايت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته ؟ والله لا أقولها^(١) أبداً^(٢) .

فأنت تراهم لم يجمعوا العلم على فعالين ، فندعي نحن ذلك في سرحان بعد التسمية ، وأنه لا يجمع على سراحين ، فكَذلك لا يصغر على سُريحين ما لم يكن سماع عن العرب ، وهو معدوم .

وكما أن سكران حين أشبه « فعلاء » لم يصغر على سُكيرين ،

فكَذلك / أيضاً سرحان حين أشبه فعلاء بالتسمية لا يصغر على [٣٦١]

(١) في الأصل : (لا أقرأها) ، والتصحيح من (س) ومن الخصائص .

(٢) انظر الخصائص ٢٤٢/١ .

سُريحين^(١) وإلا وجب أن ينصرف سِرْحان مسمًى به ، وهو باطل اتفاقاً .

ويبعد أن يريد الناظم بقوله : (وما به التحق) وما التحق به في كونه لا يجمع على فعالين من غير أن يعتبر منع الصرف أيضاً ، وكلاهما ناشئ عن ثبوت الشبه بفعلاء ، ولو كان المراد هذا لم يفهم له ، بل السابق إلى الذهن في وجه ذلك ما تقدم من الشبه ، وعنهما ينشأ عدم الجمع على فعالين ، وامتناع الصرف .

وإذا ثبت هذا كان هذا النظم موافقاً للشلويين في اقتصاره على امتناع الصرف فيما فيه الألف والنون ، ومخالفاً لسيبويه ومن وافقه في الاقتصار على عدم الجمع على فعالين . لكن هذه الطريقة قد اعترضها سيبويه وغيره :

أما سيبويه فقال : «ولو قلت : سُريحان - يعني بعد ما سُمي به - لقلت : في رجل يُسمى علقى : عُلقى ، وفي معزى : مُعزى ، وفي امرأة اسمها سِرْبَال : سُربال ؛ لأنها لا تنصرف ، قال : فالتحقير على أصله وإن لم ينصرف الاسم^(٢) .

ورده الشَّلويين بوجه آخر ، وهو أنه لو كان كذلك للزمه إذا

(١) في جميع النسخ (على سراحين) ، وهو سهو .

(٢) انظر الكتاب ٤٢٣/٣ .

نكر سِرْحان اسمَ رجل أن يصغره بالقلب ، قال : وليس في (الكلام) اسم يفترق^(١) تصغيره ويختلف بحسب تعريفه وتنكيره .

وقد يعتذر ابن الطراوة عن هذين : أما عَلَّقَى وَمُعِزَّى فبينه وبين سِرْحان فرقٌ هو أن باب عَلَّقَى وَمِعِزَّى أصله قبل التسمية التحقير على (فُعِيلِل) تقول : عَلَّقِي وَمُعِيزٍ ، فإذا سَمِيتَ بهما حملتهما على الأكثر في الباب ، بخلاف سِرْحان فإن الأكثر فيه قبل التسمية أن يحقر على (فُعِيلان) إلا أن يكسره العرب ، فتحقَّره على (فُعِيلين) وأما مع عدم العلم بالتكسير ف(فُعِيلان) هو الأصل ، فإذا سمى به أو بغيره فالأصل فيه فعيلان ، ولا يعتبر فيه تكسيره قبل التسمية ؛ لأن باب الأعلام منع التكسير .

قال سيبويه في باب جمع الرجال والنساء : «وأما عثمان ونحوه فلا يجوز فيه أن تكسره ؛ لأنك توجب في تحقيره عثيمان ، فلا تقول : عثمانين [فيما يجب له عثيمان]^(٢) ولكن عثمانون كما يجب له عُثيمان؛

(١) من هنا إلى قوله : «كذا المزيد آخراً للنسب» في ص : ٣٦٧ من صفحات الأصل ساقط من (س) .

(٢) في (ز) : يفتقر ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل و(ز) : فُعِيل ، وهو تحريف .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، والتصحيح من الكتاب .

لأن أصل هذا أن يكون الغالب عليه باب غضبان ، إلا أن تكسر العرب منه شيئاً على مثال (فعاعيل) ^(١) / فيجىء التحقير عليه ^(٢) . [٣٦٢]
فحاصل الأمر أن كل واحد من باب (عَلَقَى) وباب (سِرْحَان) رُدَّ بعد التسمية إلى الأكثر والأصل فيه ، مع أن الباب في نحو (عثمان) ألا يكسر .

وأما إلزامه (سُريال) فلا يلزم ؛ إذ لم يعتبر مجرد منع الصرف ، وإنما اعتبر الشبه المؤثر لمنع الصرف ، وهو الشبه بألفي التأنيث ، فلا اعتراض به .

وأما ما قاله الشلوين فلا يلزم ؛ لأنَّ تحقيره بعد (التسمية) ^(٣) والتذكير إنما يكون على اعتبار وجود التعريف ، فاعتبر أصله من العلمية ، وليس بوصف في الأصل فيعتبر أصله قبل التسمية ، كما لا يعتبر الأصل إذا سميت بمصدر من المصادر ، فيمتنع من الجمع فيه ، بل يعتبر الانتقال إلى الاسمية وإن نُكِّر ^(٤) بعد التسمية .

هذا أقصى ما وجدته في الاحتجاج عن ظاهر مفهوم كلام الناظم. والذي رآه في التسهيل موافقة الجماعة ، فهو الذي يغلب على

(١) في الأصل : فعاليل ، وما أثبتته من الكتاب .

(٢) انظر كتاب سيبويه ٤٠٦/٣ .

(٣) ساقط من (ز) .

(٤) في (ز) : نكن .

الظن في مثل ابن مالك، وإن كان اللفظ أظهر فيما تقدم ، والله أعلم.
وفي قوله : (أو مدَّ سكران) تنبيهٌ على كون النون بعد الألف لا
بد من زيادتها: أما في (سكران) فظاهراً . وأما في غيره فكذلك أيضاً؛
لأن الشَّبه إنما يحصل بين الألف والنون وألفي التانيث إذا كانت
[النون] "زائدة" ، لا أصلية ، فلو صغرت (حسَّان) أو (تَبَّان) أو نحو
ذلك على اعتقاد أصالة النون لقلت: حُسَيْسِينَ ، وَتُبَيْيُنَ لا غير؛ لأنه
إذ ذاك بمنزلة سِرْبَالٍ وقِرْطاسٍ، فلا يمكن فيه بقاء الألف ، وسبب
ذلك فقد الشبه بين الألف والنون وألفي التانيث .

وقد بقي عليه مما يلزم فتحه بعد ياء التصغير أن يكون قبل الاسم
الثاني من المركبين ، فإن حكمه حكم تاء التانيث في لزوم الفتح ،
فتقول: حُضَيْرَموت ، وَبُعَيْلَبك ، ونحو ذلك فتفتح ولا يجوز غير ذلك،
فتركُّ الناظم له مُشْعِرٌ بأنه ليس كذلك ، وذلك غير صحيح .
وقد ذكر الناس فيما لا يكسَّر بعد ياء التصغير على الجملة عشرة
مواضع وهي :

أن يكون حرفَ إعراب ، أو يكون بعده ألف تانيث، أو همزته،
أو تاؤه ، أو علامة تنثية ، أو واو جمع على حدِّها ، أو ألف جمع

(١) ساقطة من الأصل ، وهي في (ز) .

المؤنث السالم ، أو ألف أفعال مطلقاً ، أو ألف ونون إلا فيما كسر على (فعالين) ، أو الثاني من المركبين .

هكذا ضبط الناس هذا ، وهو أحسن مما / ذكره الناظم ، وماعدا [٣٦٣] هذه العشرة المواضع فلا بد فيما بعد ياء التصغير فيه من الكسر .

* * *

وَأَلْفُ التَّائِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ مِنْفَصِلَيْنِ عُدًّا
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمَرْكَبِ
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعَفَرَانَا
وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَشْبِيهِ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلَا
لَمَّا قَدَّمَ أَوَّلَ الْبَابِ أَنَّ (فُعَيْلًا) لِلثَّلَاثِي ، وَأَنَّ (فُعَيْعِلًا) وَ (فُعَيْعِلًا)
لَمَّا فَوْقَ ذَلِكَ مِنْ رِبَاعِيٍّ أَوْ خَمَاسِيٍّ أَوْ غَيْرِهِمَا ، وَكَانَتْ أَلْفُ التَّائِيثِ
الْمَمْدُودَةُ ، وَتَاءُ التَّائِيثِ ، وَيَاءُ النَّسَبِ ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ وَسَائِرُ مَا
ذَكَرَهُ هُنَا مِمَّا يَلْحَقُ بِالْكَلِمَةِ فَيَعْدُ مِنْ حُرُوفِهَا ، أَوْ يَتَوَهَّمُ [أَنَّهُ] ”
مَعْدُودٌ فِي حُرُوفِهَا ، وَكَانَ مِنْ مَقْتَضَى مَا قَدَّمَ أَنَّ أُبْنِيَةَ التَّصْغِيرِ تُقَامُ
مِنْ حُرُوفِ الْأَسْمِ ، خَافَ أَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْمَذْكُورَةَ مِنْ
جُمْلَةٍ مَا يَدْخُلُ فِي بَنِيَةِ التَّصْغِيرِ ، فَأَخَذَ فِي نَفْيِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى نَفْيِهِ مِنْ
ذَلِكَ ، وَعَدَ مِنْ ذَلِكَ ثَمَانِيَةَ أَشْيَاءَ :

(١) ساقطة من الأصل ، والتصحيح من (ز) .

أحدها : ألف التانيث الممدودة ، وذلك قوله :

وألفُ التانيث حيث مُدًّا

وقوله : (حيث مُدًّا) إخراج لألف التانيث المقصورة ، فإنه يذكر حكمها ، وأنها ليست مما يُعد منفصلاً عن الكلمة ، ويعني أن هذه الألف الممدودة لا يعتدُّ بها في التصغير ، بل يقع التصغير فيما قبلها كأنها لم تكن ثمَّ بعد ، كأنها لحقت بعد استقرار التصغير ، وهذا معنى انفصالها، أي أنها لم تبُن عليها الكلمة، وذلك قولك في حمراء : حُمِراء، وفي صحراء : صُحِراء ، وفي طُرُفَاء : طُرُيفَاء ، وكذلك تقول في (خنفساء) : خُنِيفَسَاء ، وفي (عُنْصَلَاء)^(١) : عُنِيفَلَاء ، وفي (قَرَمَلَاء)^(٢) : قُرَيْمَلَاء ، وما أشبه ذلك .

وإنما كان ذلك لأن ألف التانيث الممدودة لما قويت بالحركة فصارت متحرّكة بعد أن كانت ساكنة ، وعَضَدَها الحرف الذي قبلها في ذلك كرهوا حذفها ؛ إذ أشبهت بذلك التاء ، والتاء لا تُحذف لما يذكر .

والفرق بينها وبين الألف المقصورة أن الألف المقصورة حرفٌ ميت لا حظ لها في الحركة ، فلم يَقُورْ أن يثبت إذا وقع بعد أربعة أحرف . وسيأتي لذلك ذكرٌ إذا تكلم على الألف المقصورة إن شاء الله تعالى .

(١) العُنْصَلَاء : البصل البري . اللسان (عصل) .

(٢) القَرَمَلَاء : - على وزن كَرَبَلَاء - اسم موضع . القاموس (قرم) .

فإن قيل : قد تقدّم أن التصغير أصله ^(١) أن يكون على قياس التفسير ، وهم يحذفون هذه الألف في التفسير فيقولون في (خُنُفساء) : خَنَافَس .

فالجواب / : أن تاء التأنيث ليس حكمها أن يكسر ما قبلها ثم تلحق ، فيحمل عليها الجمع في ذلك ، بل متى صح كسر ما فيه ^(٢) تاء التأنيث حُذفت ، فلم يكن وجهٌ لثبوت ألف التأنيث في التفسير ؛ إذ حكم التاء كذلك بخلاف التصغير .

وقد ظهر من كلام الناظم ظهوراً بيناً - حيث أطلق القول في عدّه الألف الممدودة منفصلة على الإطلاق - أن مثل (جُلُولاء) و(بَرَاكاء) ^(٣) و(قَرِيَّاء) ^(٤) يُصغر منه الصدر ، كأن الألف لم تكن ، وأنت لو حققت مثل : جُلُول ، وبَرَاك ، وقَرِيث فإنك تقول : جُلِيلٌ وبُرَيْكٌ وقُرَيْثٌ ، ثم تلحق الألف ، فيجيء منه : جُلِيلاء ، وبُرَيْكاء ، وقُرَيْثاء ، وهذا هو مذهب المبرد ، واحتج لما ذهب إليه بأن ألف التأنيث إما أن يعتد بها فيلزم على ذلك أن يقال : جُلِيلِيّ ، وبُرَيْكِيّ ، وقُرَيْثِيّ ، كما يقال في التفسير : جَلَالِيّ وبَرَاكِيّ وقَرَانِيّ . وإما ألا يعتدّ بها ، فيصغر ما

(١) في (ز) : أن أصله التصغير ، وهو تحريف .

(٢) في (ز) : ما كسر فيه .

(٣) البراكاء : الثبات في الحرب . اللسان (برك) .

(٤) القرِيَّاء : ضرب من أجود التمر بَسْراً . القاموس (قرث) .

قبلها ، فيقال : جُلَيْلاء وُبُرِيكَاء وُقُرَيْثَاء ، ثم صحَّح هذا الثاني ؛ لأنه قد ثبت أن حكم هذه الألف أن يصغر ما قبلها ، وحينئذ يلحق^(١) ، وبهذا المعنى ردُّ على سيبويه مذهبه في أنه يقول : جُلَيْلاء وُبُرِيكَاء وُقُرَيْثَاء فيحذف المدة الثالثة .

وقد حكى ابن الضائع عن الشلوين أنه ذهب في بعض الأوقات إلى أن قياس المبرد صحيح ، وأنه لا يمكن أن يكون سيبويه خالف ذلك القياس الظاهر إلا بسماع من العرب .

قال ابن الضائع : ولو كان سيبويه سمع شيئاً من ذلك وهو مخالف القياس للسمع لنصَّ على السماع^(٢) ، وإنما أتى به سيبويه بصورة القياس^(٣) ، وقد رجح الناس مذهب سيبويه ، وهو الذي ارتضى في التسهيل^(٤) .

ووجهه عند السيرافي وغيره أن ألف التأنيث الممدودة لها شبهة بالتاء من جهة التأنيث ، وقوتها بالحركة بعد ما كانت حرفاً ميتاً ، ولذلك لا تثبت المقصورة في التصغير إذا زادت على مثال التصغير كما تقدم ، ولها أيضاً شبهة بما هو من نفس الحرف ، بدليل قولهم :

(١) انظر المقتضب ٢/٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) في (ز) : نص السماع على السماع .

(٣) انظر قياس سيبويه في ٣/٤٤٠ - ٤٤١ .

(٤) انظر التسهيل : ٢٨٥ - ٢٨٦ .

صحاريّ وعذرايَّ ، فأجريت مُجرى ما هو ملحق بالأصل كجرباء
وحرّابيَّ ، فلمّا كانت هذه الألف ذات وجهين ، وكثُرَت الزوائد
استعمل في تحقيرها ضربٌ من تحقير الترخيم ، فلما لم يجوز حذف ألف
التأنيث صارت المدة الأخرى كألف مبارك ، فحذفوا هذه الزوائد
كألفٍ / مبارك .

[٣٦٥]

والذي ارتضى ابن الضائع في التوجيه أن باب التصغير محمول
على باب التكسير ، وهم قد قالوا : (بَرَآكِيُّ) فحذفوا الألف الثالثة في
التكسير ، فكَذلك يكون الأمر في التصغير .

وإنما وقع الفرق في ألف التأنيث فإنها قلبت في التكسير لضرورة
كسر ما بعد ألفه ، ولم تقلب في التصغير لما استقر فيه من الضرورة
لذلك ، ولشبه تاء التأنيث ، فما قاله سيبويه جارٍ على القياس دون
قول المبرد ، وإليه أشار ابن خروف بقوله : «حُذفت في التصغير كما
حُذفت في التكسير» .

وهذا التوجيه مقتضِبٌ من كلام ابن الضائع لطوله ، فإن أردته
مستوفىً فعليك به في « شرح الجمل » ففيه شفاء .

الثاني : من الأمور التي عُدَّت في التصغير منفصلة^(١) تاء التأنيث ،
وذلك قوله :

(١) في الأصل : مفصلة .

وتأوه منفصلين عُذًّا

أي عُدت التاء مع ألف التأنيث الممدودة منفصلين من الكلمة تقديرًا ، وإن كانا موجودين حِسًّا ، ولذلك قال : (عُذًّا) ، ولم يقل : حُذِّفاً ، ولا فُصِّلَا ؛ ليدل على أن ذلك الانفصال إنما هو في التقدير ، كأنهما لحقا بعد كمال بنية التصغير ، كذلك ما بعدُ: من ياء النسب وعجز المضاف والمركب ، وسائر ما ذكر .

وذكرهما ، ولم يقل : مُدَّت ، ولا منفصلتين ، وذلك جائز .

فتقول في طلحة : طُلِيحة ، وفي دجاجة : دُجِيَّجة ، وفي حلوبة : حُلِيَّية ، وفي سقيفة : سُقِيَّفة ، وفي قَمَحْدُوَّة^(١) : قُمِيَّحْدَة ، وفي سلحفاة : سُلِيَّحْفَة ، فلا تحذف التاء كما تحذفها في التكسير حين قلت : سقائف ، وقماحد ، ودجائج ، وإنما كان ذلك يخالف التصغير في لحاقها التكسير^(٢) ؛ لأن التكسير لم يميزوا فيه زيادة على أمثلته ؛ لأن لهم مندوحة عن ذلك ، وذلك أنهم إذا أرادوا جمع ما فيه التاء كان لهم مثال آخر من الجمع تظهر فيه التاء إذا أرادوا ظهورها ، وهو الجمع بالألف والتاء ، فكان الاستغناء به إذا قصدوا ذلك أولى من التكسير وحذف التاء ، فتفتوت فائدتها ، أو يكسروا الصدر ويزيدوا التاء ،

(١) انظر الكتاب ٤١٩/٣ ونصه : « وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة لأنها تضم

إلى الاسم كما يضم (موت) إلى (حضر) و(بك) إلى (بعل) » .

(٢) أي : في عدم عدها منفصلة عنه .

وكذلك اختلف في أمثلة التكسير . وضمتهم الضرورة في التصغير لذلك ؛ إذ لم يريدوا حذف التاء وهي دالة على معنى ، وليس للتصغير بناء آخر يستغنى به كما كان ذلك للجمع ، فلما جاز في التصغير أن يصغر الصدر ، ويزاد بعده حرف المعنى ، ولم يحجز في التكسير فرقوا بينهما في تاء التانيث ، وكذلك في ألفه الممدودة ، وفي / ياء النسب مع أن الياء كعجز المركب من صدره ، قال سيبويه : [٣٦٦] «والهاء بمنزلة اسم ضُمَّ إلى مثله فجعلوا اسماً واحداً»^(١) ، فالآخر لا يحذف أبداً ؛ لأنه بمنزلة اسم مضاف إليه ، والتاء لا خلاف في معاملتها معاملة عجز المركب من صدره ، لا يخالف في ذلك سيبويه ولا غيره ، كما لا يخالفون في الثاني من المركبين ، بل يقولون في حلوبة : حُلِّيَّة ، وفي سقيفة : سُقَيْفَة ، بخلاف ألف التانيث فإن لها شبهاً بما هو من نفس الحرف كما تقدم .

الثالث : ياء النسب وذلك قوله :

كذا^(٢) المزيد آخراً للنسب^(٣)

يعني أن ما زيد في الكلمة من الأدوات لمعنى النسب فهو معدود

(١) الكتاب ٤١٩/٣ .

(٢) في الأصل : كذلك .

(٣) في الأصل : آخر النسب .

أيضاً فيما هو منفصل عن الكلمة ، فيصغرُ الصدر ، وتلحق الياءان ،
فتقول: في جعفريّ : جُعْفِرِيّ ، وفي فاطميّ : فُؤَيْطُمِيّ ، وفي زَيْديّ:
زُيَيْدِيّ ، وفي فرزدقيّ^(١) : فُرَيْزِدِيّ ، وما أشبه ذلك .

وعلة ذلك ما تقدم في تاء التانيث حرفاً بحرف من أن بناء
التكسير لم يميزوا فيه زيادة على أمثله ؛ لأن لهم مندوحة عن ذلك ؛
إذ يمكنهم الانصراف عن التكسير إلى التصحيح كجعفريون
وجعفريات بخلاف التصغير ، وأيضاً ما تقدم من شبه ياء النسب
بتاء التانيث .

وقوله : (آخرأ) يظهر أنه لافائدة فيه ؛ لأن ياء النسب لا تزداد إلا
آخرأ ، فما الذي احترز [منه]^(٢) بهذا اللفظ ؟

فلعله أراد التحرز من نحو (تَهَامٍ وَيَمَانٍ وَشَامٍ) ؛ لأن الذي يعد
كالمنفصل حقيقة الياء المشددة اللاحقة آخرأ ، فأما إذا عوض من
إحدى الياءين ألف فقدم إلى وسط الاسم فإنه^(٣) لا يحكم له بحكم ما
لحقه ياء النسب ، بل يصير بمنزلة بناء على (فعالٍ) كصَحَارٍ وَمَلَاوٍ ،
فإنك تقول : صُحَيْرٍ وَمُئِيلٍ ، فكذلك تقول هنا ، لأنه إن كانت
الألف تدل على النسب فقد صارت البنية كأنها هي الدالة على

(١) في جميع النسخ : فرزدق ، بدون ياء النسب .

(٢) زيادة يتطلبها السياق .

(٣) في الأصل و(ز) : وإنه ، والتصحيح من (س) .

النسب ، لا الياء ، فتقول على هذا في (يمان) : يُمَيْنِ ، وفي (شَام) : شُوَيْمِ ، وفي (تَهَام) : تَهِيمِ ، فتحذف الألف وإن كانت عوضاً من إحدى الياءين ، لما صارت في غير موضعها ، وأيضاً ليست ياء النسب ، (بل) ^(١) هي شيء آخر عوض منها ، والعوض لا يكون هو المعوض منه .

وانظر في هذا مع النقل فلإني لم أجده منقولاً ، ولا منصوفاً لأحد ممن رأيت كلامه من النحويين .

الرابع : عجز المضاف ، وهو المضاف إليه ، وذلك قوله :

وعجز المضاف والمركب

يعني أن المضاف إليه حكمه مع المضاف / حكم تاء التأنيث وياء [٣٦٧]

النسب وغير ذلك في أنه لا يصغر إلا الصدر ، ويلحق المضاف إليه بعد تمام بنية التصغير في الصدر ، فتقول في (غلام زيد) : غُلَيْمُ زيد ، وفي (صاحب عمرو) : صَوَيْجِبُ عمرو ، وفي (فرس بكر) ^(٢) : فُرَيْسُ بكر ، وفي (عبد الله) : عُبَيْدُ الله ، وما أشبه ذلك .

وسمي المضاف إليه عَجْزاً ؛ لأنه آخر الاسم ، وعجز كل شيء مؤخره ، وفي مقابلة الصدر ، وصدر كل شيء أوله ، فغلام زيد ، أو

(١) ليست في (ز) .

(٢) في (ز) : فريس بكر .

امرؤ القيس قد تركب الاسم فيه من كلمتين : أولى وأخرى ، فسميت الأولى صدرًا ، والثانية عجزاً ؛ لحصول معنى التسمية^(١) فيهما . وإنما صُغِرَ الصدر ؛ لأنه المقصود بالتصغير ، وهو الاسم المراد تصغيره ، وأما المضاف إليه فإنما هو معرّف أو مخصّص ، فقولك : غلام زيد (غلام) هو المقصود بالمعنى ، و(زيد) مزيدٌ لتعريف الغلام ، وكذلك (عبدالله) و(امرؤ القيس) . وإن كان علماً فإن الأصل فيه ما ذكر ، وأيضاً فإن أبنية التصغير مفردات ، والعرب لا تبني المفردات من الجمل إلا شذوذاً ، نحو ما جاء في النسب من قولهم : عَبْشَمِيّ ، وَعَبْقَسِيّ^(٢) ، ونحو ذلك فهو من القلة بحيث لا يُلتفت إليه ، ولا يُبنى عليه .

هذا الذي ذهب إليه هو مذهب البصريين . وقد ذهب الفراء - على ما نقله ابن الأنباري عنه - أنه أجاز أن يقال في (بعلبك) على لغة من أضاف : بَعْلُ بُكَيْكَةَ إن لم يصرف (بَكْ) ، فإن صرفه قال : بَعْلُ بُكَيْكِ ، وقال في (حضر موت) على لغة الإضافة : أَحَبُّ إِلَيَّ^(٣) أن تقول : حَضَرَ مُوَيْتَةَ ، قال : لأن العرب إذا أضافت مؤنثاً إلى مذكّر ليس بالمعلوم جعلوا الآخر كأنه هو الاسم ، ألا ترى الشاعر قال^(٤) :

(١) في (ز) : الشبيهة .

(٢) انظر الأشموني ١٩٠/٤ .

(٣) في الأصل : التي .

(٤) هذا بيت من الكامل ، لم أحد من نسبه لقائل معين . والشاهد : أنه أضاف الاسم

وإلى ابنِ أمِّ أناسَ تَعَمِدُ ناقتي عمرو لَتُنَجِّحَ حاجتي أو تلتفُ
قال : فلم يُجِرِ (أناس) والاسم هو الأول ، ثم ذكر نحواً مما تقدم
في (بعلبك) ، فأجاز كما ترى تصغير العجز دون الصدر ، والعربُ لا
تقول هكذا ، وإن قالته فعلى غايةٍ من الشذوذ لا يُعتمد عليه .
الخامس : عجز المركب وهو الاسم الثاني من المركبين ، وذلك
قوله :

وعجزُ المضافِ والمركَّب

أي : وعجزُ المركب ، يعني أن الثاني من المركبين حكمه في
التصغير الانفصال ، فيصغُرُ الصدر ، ثم يلحق العجز ، فتقول في
(حضر موت) : حُضَيْرُ موتٍ ، و(بعلبك) : بُعَيْلُك ، وفي (رَأْمُهُرْمُز) :
رُؤَيْمُهُرْمُز ، وفي (بلال أباد) : بُلَيْلُ أباد ، وما أشبه ذلك ، وكذلك / [٣٦٨]
تقول في (خمسة عشر) : خُمَيْسَةُ عشر ، وكذلك أخواته .
ووجهُ الخليل ذلك بأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف ، والآخر
بمنزلة المضاف إليه ؛ إذ "كانا شيعتين ، ثم قال : كأنك حَقَّرْتَ

المونث وهو (أم) إلى اسم مذكر غير معلوم وهو (أناس) ، فجعله كأنه الاسم
الأول المونث ، ولذلك منعه من الصرف .

والبيت في المذكر والمونث لابن الأنباري : ٧١٦ ، والمخصص لابن سيده
٩٥/١٧ .

(١) كل النسخ (إذا) والتصحيح من الكتاب ٤٧٥/٣ .

(عبد عمرو) و(طلحة زيد) ^(١) .

وأيضاً فما تقدم في المضاف من أن العرب لا تبني اسماً من اسمين حتى تصيره بنية مستقلة ، إلا ما شذ .

وما ذهب إليه هو المذهب المختار ، والرأي الموافق لكلام العرب .
ومن الكوفيين من يميز حذف العجز رأساً ، فيقول : (هذه بُعَيْلة)
وهو مذهب الفراء ^(٢) ، قال : وبعضهم يقول في التصغير : (بُكَيْكة) ^(٣)
يُحذف (بعلاً) يعني مع اعتقاد التركيب ، وأجازوا أيضاً أن تقول :
(هذه بُعَيْلب) فيبنى من الاسمين ، وكذلك قالوا في تصغير
(حضر موت) : حُضَيْرَم ، وحُضَيْرَة ، ومُؤَيَّتَة ، فأجازوا ثلاثة أوجه :
تركيب البنية من الاسمين ، وتصغير الصدر مع حذف العجز ،
وتصغير العجز مع حذف الصدر ولحاق تاء التأنيث أيضاً كما وقع
تمثيله ^(٤) .

وهذا كله لا تقوله العرب ، ولذلك أعرض عنه الناظم هنا وفي
التسهيل ، فلم يحك خلافهم فيه خلافاً .
وعلى كلامه اعتراض ، وهو أن المركب على وجهين : مركبٌ

(١) الكتاب ٤٧٥/٣ .

(٢) انظر الارتشاف ١٨٢/١ . تحقيق د/ مصطفى النماس .

(٣) في الأصل و(ز) : بكيكت ، والتصويب من (س) .

(٤) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٧١٥ - ٧١٦ .

تركيب مزجٍ و خلطٍ كبعليك ، و مركّبٌ تركيب إسناد نحو : (تأبط
شراً) و (برق نحره) فكلاهما مركّبٌ ، إلا أن أحدهما هو الذي يجري
فيه ما قال^(١) ، وهو المركب تركيب مزج ، وقد تقدم مثاله .

وأما الآخر وهو المركب تركيب إسناد فلا يجري ذلك فيه^(٢)
أصلاً ، بل يمتنع تصغيره مطلقاً ، فلا يصغر في صدر ولا عجز ، وأولى
ألا يبنى من الجميع مثال تصغير .

وكلام الناظم يُوهم تصغير الصدر مثل هذا ، وليس كذلك ؛
لأنه حكاية ، والمحكي باقٍ على أصله ، و (تأبط) هنا فِعْلٌ ، وكذلك
[(برَقَ) مِن]^(٣) (برق نحره) ، و (ذَرَى) من (ذَرَى حَبّاً) وما أشبه
ذلك ، والأفعال لا تصغر .

وأيضاً فالاسم الأول ليس بالذي تريد أن تصغره ؛ لأن الجميع
هو الدال على المراد تصغيره فلا يصح تصغير بعض ذلك دون بعض
على كل تقدير .

والجواب : أن^(٤) المركب عنده إنما أراد به المركب تركيب مزجٍ
وخلطٍ ؛ لأن ذلك ليس في الاصطلاح إلا محكياً ، لا مركباً ، وإنما

(١) في الأصل وحده : (ما تقدم قال ...) .

(٢) في (س) : (...) فيه ذلك) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(ز) .

(٤) في (ز) : عن المركب .

يسمى مركباً ما كان مثل : بعلبك ، ورامهرمز ونحوه ، هكذا قال النحويون .

فإن قيل : ما الذي يدل / على ذلك من كلام الناظم ؟ ولعل [٣٦٩] ذلك ليس باصطلاح له .

فالجواب أن في نظمه ما يدل على ذاك مما تقدم له ، ألا ترى إلى قوله في باب العلم حين تكلم على أقسام الأعلام :

ومنه منقول كفضلٍ وأسَدٌ وذو ارتجالٍ كسعادٍ وأدَدٌ

ثم قال :

وجملةٌ وما بمنزجٍ رُكْباً

فلم يطلق على المحكي لفظ التركيب ، وأبين من هذا قوله في باب الترقيم :

والعجزُ احذف من مركَّبٍ وقلْ ترقيم جملةٌ وذا عمرو نَقْلٌ

وقد تقدّم التنبيه على هذا هناك .

وإذا كان كذلك فإطلاقه التركيب غير مغل بمقصود ؛ لأنه مختص

بما أراده ، فيخرج المحكي إذن من كلامه .

فإن قيل : يبقى عليه أنه لم يذكره ، ولا تعرّض لحكمه هنا ،

والواجب ذكره .

فالجواب : أنه قد تقدّمت الإشارة إلى إخراجهِ عن حكم التصغير ؛

لكونه غير قابل لصيغته .

السادس : الألف والنون الزائدتان في آخر الاسم إذا كان قبلهما^(١) أربعة أحرف، وذلك قوله :

وهكذا زيادتا فَعَلَانَا مِن بَعْدِ أَرْبَعٍ

يعني : أن الألف والنون الزائدتين في (فَعَلَان) حكمهما^(٢) حكم ما تقدم من تقدير الانفصال ، فيصَغُر الصدر ، ثم تلحقان بعد ذلك تقديرًا ، لكن إذا كانتا بعد أربعة أحرف كزَعْفَرَان الممثل به ، فتقول على هذا : زُعَيْفَرَان ، كأنك صَغَرْتَ (زُعَيْفَر) كجُعَيْفَر ، ثم لحقت الألف والنون ، وإلا فلو لم تعدا^(٣) منفصلتين لحذفتا لإقامة بنية التصغير ، كما يحذفان في التكسير ، فكنت تقول : زُعَيْفَر ، كما تقول : زَعَا فَر ، لكنهم تركوهما ، وعدوهما منفصلتين .

ومثل ذلك (عُقْرُبَان)^(٤) تقول في تصغيره : عُقَيْرْبَان ، وفي (عُنْظُوان)^(٥) : عُنَيْظِيَان ، وفي (أُقْحُوان)^(٦) : أُقَيْحِيَان ، وما أشبه ذلك . واشترطه أن تكون الزيادة بعد أربع ؛ لأنها إن كانت بعد ثلاث

(١) في كل النسخ : قبلها ، والصواب ما أثبتته .

(٢) في الأصل و(ز) : حكمها ، والتصحيح من (س) .

(٣) في الأصل و(ز) : فلو لم تُعَدَّ ، والتصحيح من (س) .

(٤) العُقْرَبَان : ذكر العقارب .

(٥) العُنْظُوان : الشرير المسْمُوعُ الفَحَّاش .

(٦) الأقحوان : نبت طيب الرائحة من نبات الربيع .

فقد تقدم حكمها قبل هذا ، وإن كانت بعد خمس فلا بد من حذفها ،
لو وجد نحو: (سَفَرُجَلَان) ، فإنك كنت تقول : سُفِيرَج ، فتحذف^(١)
الحرف الآخر ، وتحذف بحذفه ما بعده بلا بد ، كما كنت تقول لو
كانت ألف تأنيث ممدودة ، ألا ترى أنك تحذف الحرف الخامس وما
بعده في مثل: (عَرَطِيل)^(٢) ، فتقول : عَرِطِب ، و(عَضْرَفُوط) فتقول :
عُضِيرَف ، فكذلك هذا ، مع أنَّ هذا الفرض غير موجود في الكلام ،
فتحرَّزَ عن هذا كله .

ولا يريد بالمثال أن تكون الأربع أصولاً ، بل يدخل تحته ما تقدم
من نحو: (عُنْظُوان) / وكذلك فِعْلِيَان كـ(عِنْظِيَان)^(٣) ، وفَيْعَلَان [٣٧٠]
كـ(قَيْقَبَان)^(٤) ، وما كان من ذلك النحو ، ووجه عدُّ الألف والنون هنا
منفصلتين تشبيه الألف والنون بالألف الممدودة . قال سيبويه : «وإنما
وافق (عَقْرَبَان) خُنُفُساء كما وافق تحْقِير (عُثْمَان) تحْقِير حمراء ، جعلوا
ما فيه الألف والنون من بنات الأربعة بمنزلة ما فيه ألف التأنيث من
بنات الأربعة ، كما جعلوا ما هو مثله من بنات الثلاثة مثل ما فيه

(١) في الأصل و(ز) : فتحرك .

(٢) الذي عثرت عليه في المعاجم (عَرَطِيل) ، ومعناه : الطويل ، وذكر سيبويه
(عَرَطْبَيْس) . انظر الكتاب ٣٠٣/٤ .

(٣) العِنْظِيَان والعُنْظُوان بمعنى واحد ، وقد تقدم .

(٤) القَيْقَبَان : خشب تعمل منه السروج .

ألف التأنيث من بنات الثلاثة ، ؛ لأن النون من بنات الأربعة لما تحركت أشبهت الهمزة في (خنفساء) وأخواتها ، ولم تسكن فتشبه بسكونها^(١) الألف التي في (قَرَقَرَى) و(قَهَقَرَى)^(٢) و[قَبَعَثَرَى]^(٣) وتكون حرفاً [واحدًا]^(٤) بمنزلة قَهَقَرَى^(٥) .

يعني : أن النون لم تشبه ألف قَرَقَرَى في السكون والضعف المؤدّي إلى الضعف الذي يطرق إليها الحذف ، بل أشبهت الهمزة القويّة بالحركة المؤدّي إلى إثباتها كما ثبتت الهمزة .

وقوله : (من بعد أربع) فأنت الأربع والمراد الحروف ؛ لأنها تذكر تارة ؛ لأن الحرف مذكر ، وتؤنث تارة ؛ لأن اللفظة مؤنثة ، فبهذين الاعتبارين حصل التذكير والتأنيث .

السابع : الألف والنون أو الياء والنون الدالّان على التثنية ، وذلك قوله :

وقدّر انفصال ما دلّ على تثنية

-
- (١) في الأصل و(ز) : سكونها .
 - (٢) اسم موضع .
 - (٣) مصدر قهقر : إذا رجع على عقبه .
 - (٤) ساقطة من النسخ كلها وقد أثبتتها من الكتاب .
 - (٥) ساقطة من النسخ كلها وقد أثبتتها من الكتاب .
 - (٦) في النسخ كلها (قبعثرى) بدل (قَهَقَرَى) . والتصحيح من الكتاب ٤٢٤/٣ .

أي قدر هاتين العلامتين كأنهما منفصلتان من الكلمة ، فتحقر الكلمة كأنهما لم يكونا فيها ، ثم تلحقهما ، فتقول في (زيدان) : زَيْدَان ، وفي (جعفران) : جُعْفِرَان ، وفي (قنديلان) : قُنْدِيلَان ، وفي (حَبْنَطَيَان) : حُبَيْطَيَان ، أو حُبَيْنَطَان ، وفي (سَفَرُجَلْتَان) : سُفَيْرِجَتَان ، وبالجملة تفعل ما كنت فاعله قبل التثنية ، ثم تلحق العلامتين بلا إشكال .

وكذلك إن كان مُما يردّ إليه في التصغير شيء ، فإنك ترده كذلك ، فتقول في : (ابنان) : بُنَيَّان ، وفي (بتنان) : بُنَيَّتَان ، وفي (أختان) : أُخَيَّتَان ، وفي (دَمَان) : دُمَيَّان ، وكذلك مع الياء والنون في النصب والجر .

هذا كله يدل عليه قوله :

وقدّر انفصال ما دلّ على تثنية

واشتراطه الدلالة على التثنية ، ولم يقل : وقدّر انفصال علامتي التثنية يقتضي أنك إذا صغرتَ المثنى قبل أن تسمّي به فإن حكمه ما قال ، يُعدُّ كأن العلامتين إنما لحقتا بعد تصغيره ، فلذلك تقول في تصغير (جَدَارَيْن) : جُدَيْرَان بتشديد الياء ، فلا تحذف شيئاً ؛ لأنك لو صغرتَ (جِدَاراً) لقلت : جُدَيْرٌ ، فعلى هذا دل كلامه / ؛ لأن [٣٧١]

الدلالة على التثنية باقية .

(١) الحَبْنَطَى : الممتلئ غيضاً ، أو المنتفخ البطن .

فإن سُميتَ بالثنى حكمتَ له بحكم آخر على مقتضى المفهوم ؛
لأن الألف والنون إذ ذاك [لا] ^(١) تدل على ثنية ، فلم تعتبر إلا على
حد ^(٢) اعتبار الألف والنون في (زَعفران) فتقول في تصغيره : جُدَيْرَان
بتخفيف الياء ؛ لأن الألف والنون كالألف الممدودة ، فصار كتصغير
(بَرَاكاء) على مذهب سيبويه ، فلا تقول إلا بُرَيْكَاء .

قال سيبويه : «ولو سُميتَ رجلاً (جَدَارَيْن) ثم حَقَرْتَهُ لقلت :
جُدَيْرَان ، ولم تثقل ؛ لأنك لست تريد معنى الثنية ، وإنما هو اسم
واحد ^(٣) .

وعلى هذا الحد لو سُميتَ بِحَصِيرَيْن أو قُبُولَيْن ^(٤) لقلت : حُصِيرَان ،
وقُبِيلَان ، إلا في ثنية ما فيه التاء ، فإن سيبويه والمبرد يتفقان على
التشديد ، فيقولان في (دَجَاجَتَان) : دُجِيجَتَان ، سُميتَ أو لم تُسَمَّ ،
كأن الاسم إذ ذاك مما آخره التاء ، وقد تقدم أن التاء لا يعتد بها
كياء النسب ، فهذا داخل في ذلك الموضع ، لا ههنا .

فإن كان الناظم أراد هذا المعنى لم يتفق مع ما ظهر من كلامه
فيما تقدم ؛ إذ ظاهرُ كلامه التزام مذهب المبرد في قوله :

(١) ساقط من الأصل ومن (ز) .

(٢) ساقط من (ز) .

(٣) انظر الكتاب ٤٤٣/٣ .

(٤) في الأصل : قمولين ، وهو تحريف .

وَأَلَفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ "مَنْفَصِّلَيْنِ عُدًّا"

وقد نقل أن المبرد يخالف سيبويه في هذه المسائل كلها ، فإنما يصغر هنا - وإن سُمي به - على حدّه قبل التسمية به ؛ لاعتقاده الانفصال في الجميع ؛ لأنه يخالف في الألف الممدودة وفي الألف والنون الشبيهتين بها، وقد نص على ذلك في المقتضب^(١).

فتثبت بهذا التفسير التعارض بين المنطوق هنالك ، والمفهوم (هنا)^(٢) ؛ إذ المفهوم هنا ليس إلا على مذهب سيبويه ، فلا بدّ من التأويل لأحد الموضعين ، وذلك بأن يقال : إنّ الموضع الأول لم يقصد فيه إلى^(٣) بيان حكم جُلُولَاء ونحوه ، بل ذَكَرَ كون الهمزة الممدودة تُعَدُّ كالمنفصلة ذِكْرًا مجملًا .

ولا شك أن نحو : جُلُولَاء ، وَبَرَاكَاء ، وَقَرِيشَاء أَقْلِيٌّ بالنسبة إلى ما فيه همزة التأنيث ، فأهمَلَ اعتباره رأساً .
وأيضاً فالألف الممدودة في جُلُولَاء لا يصدق عليها على مذهب سيبويه أنها في تقدير الانفصال ، فإنها ذات وجهين كما تقدم تقديره من كلام السيرافي .

(١) في الأصل وحده : وتارة ، وهو تحريف .

(٢) انظر المقتضب ٢/٢٦٠ - ٢٦٣ .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) في الأصل و(ز) : إلا .

فإذا كان كذلك ، وأمكن أن يكون مقصوده هنالك الحكم الإجمالي [صح] " هنا احترازه ، إلا أن احترازه هنا لا يعطى دلالة مفهوم / بل يعطى أن ما آخره علامتا تثنية دالتان على معناهما [٣٧٢] حكمهما حكم مالو كانتا معدومتين ، فإن كانتا غير دالتين على معناهما فليس الحكم معهما كذلك ، ويبقى ذلك مسكوتاً عنه ؛ لأنه (ليس) " من الأحكام المهمة بحسب قصده .

هذا أقصى ما وجدته في الحال في الجمع بين كلاميه ، والله أعلم بمراده .

وقد يمكن أيضاً التأويل في هذا الموضع على بقاء الموضع الأول على ما فسر به ، وهو أن يكون قوله : (ما دلّ على تثنية) لا يريد به الدلالة في الحال ، بل يريد ما شأنه الدلالة على التثنية ، فيصير الكلام مرادفاً لقولك : (علامتا التثنية) ، فيدخل إذن تحت لفظه المثني المسمى به وغيره بناءً على ظاهر كلامه هنالك من ارتكابه مذهب المبرد ، ولعل هذا يكون أقرب متناً من التأويل (الأول) " ، والله أعلم .

الثامن : الواو والنون أو الياء والنون الدالّان على الجمع ، وذلك قوله : (أو جمع تصحيح) أي: وقدّر انفصال ما دل على جمع

(١) ساقط من الأصل و(ز) .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) ساقطة من (س) .

التصحيح، فلا تحذف الزيادتين، بل يُصَغَّر ما قبلهما على أنه دونهما ،
ثم تلحقهما، فتقول في: زيدون : زَيْدُون ، وفي عامرون : عَوَيْمَرُون ،
وفي مسلمون: مُسَيْلِمُون ، وفي جَعْفَرُون : جُعَيْفَرُون ، وفي فَرَزْدَقُون :
فُرَيْزِدُون ، وفي حَبْنَطَى: حُبَيْنَطُون أو حُيَيْطُون ، وكذلك تقول في :
ظُرَيْفُون : ظُرَيْفُون، وما أشبه ذلك ، ويجري هنا ما جرى في التثنية
فيما إذا سميتَ بجمع المذكر السالم ، هل تحمله محمَل (قَرِئَاء وجُلُولاء)
على مذهب سيبويه ، فتقول : ظُرَيْفُون بالتخفيف ، أو ظُرَيْفُون
بالتشديد على مذهب المبرد على ما تقدّم من النظر ؟

ولا فرق بين الموضعين في هذا المعنى ، ويدخل تحت كلامه على
التأويل الثاني ما إذا صغرتَ (ثلاثين) وإن لم تسمَّ به فإنك لا تقول :
ثُلَيْثُون على مذهب سيبويه ، كما قيل في جُلُولاء ؛ لأن (ثلاثين) وإن
كان ليس جمعاً لثلاث وإنما [هو] ^(١) اسمٌ واحدٌ جرى مجرى الجمع في
الإعراب ^(٢) ، وإنما تقول : ثُلَيْثُون كما يقوله المبرد جرياً على مفهوم
كلام الناظم ، إلا أنه مخالف لكلام العرب ؛ إذ زعم الفارسي أن
(ثُلَيْثِين) في ثلاثين - بالحذف - قولٌ لجميع العرب ^(٣) . فيبقى في دخول
هذا تحت كلام الناظم نظر .

والتاسع : الألف والتاء الدالتان على الجمع، وهو داخلٌ تحت / [٣٧٣]

(١) ساقط من الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٤٤٢/٣ .

(٣) انظر المسائل البصريات : ٢٧٧ - ٢٧٨ ، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد .

قوله: (أو جمع تصحيح) ، فتقدير الانفصال فيهما كما تقدّم في جمع التصحيح بالواو والنون ، فتقول في طلحة : طُلُيْحَات ، وفي فاطمة : فُؤَيْطِمَات ، وفي اشهيّابات^(١) : شُهَيْيَبَات^(٢) ، وفي دجاجة : دُجِيَّجَات بالتشديد إن لم تُسمَّ به ، فإن سُمِّتَ به جرى على ما تقدم في الواو والنون ، لا فرق بينهما .

قال سيبويه : « وإذا حَقَرْتَ ظَرِيفَيْنِ غير اسم رجل ، أو ظريفات أو دجاجات غير اسم رجل قلت : ظُرَيْفُون ، وظُرَيْفَات ، ودُجِيَّجَات » .

ثم علّل بأن تلك الزوائد لم تبين الكلمة عليها، ولا صُغرت عليها، كما صُغرت على أَلْفِي جَلُولَاء ، ولكن هذه الزوائد إنما تلحق إذا أريد الجمع بعد كمال تحقير الاسم وتغييره عن شكله ، وتزيلها إذا لم ترد الجمع كيأَي الإضافة ، حيث تلحقهما إذا أردت النسب ، وتخرجهما إذا لم ترد ذلك ، فلما كانت الزوائد للجمع كذلك ، شبهوها بتاء التأنيث. هذا معنى كلامه^(٣) . ثم إنك إذا سميت بها تخفف كما ذَكَر .

(١) جمع (اشهيابة) اسم مرة من اشهاب الزرع : إذا قارب الهيجَ فابيض . اللسان (شهب) .

(٢) في (س) : (اشهييات : شهييات) وهو تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٤٤٢/٣ .

وقول الناظم : (جلا) جملة في موضع الصفة لـ (جمع) ، أي لجمع
تصحيح جلي^١ . بمعنى ظاهر . فإن قيل : فما فائدة هذا الوصف ؟
فالجواب : أن له فائدة حسنة ؛ وذلك أن جمع التصحيح على
قسمين : جمع تصحيح قياسي على أصل بابه ، كزيدون وعمرون ،
وهذا هو جمع التصحيح الجلي^٢ الظاهر ، وهو الذي قصد ذكره .
وجمع تصحيح هو في الحقيقة جمع تكسير جار مجرى جمع
التصحيح ، وهو كل ما حذف منه حرف فعوض منه الواو والنون
كسنين وعِضين وعِزِينَ ومِثِينَ ، ونحو ذلك فإنه جار مجرى جمع
التصحيح ، وليس كذلك في الحقيقة ، والحكم فيه أن الواو والنون لا
تُعدان كالمنفصلة من الكلمة ، فتكون ثابتة بعد تصغير الصدر ؛ لأنهما
عِوضٌ من المحذوف ، فإذا صُغِرَ الاسم فلا بدَّ من ردِّ المحذوف ، فإذا
رُدَّ زال العوض وهو الواو^(١) والنون ؛ إذ لا يجتمع العوض والمعوَض
منه ، ترجع من جمعه إلى ما كان القياس فيه ، وهو الجمع بالألف
والتاء ، فتقول في : سنين : سُنَيَّات ، وفي عِضين : عُضَيَّات ، وفي
مِثِينَ : مُؤَيَّات .

(١) في جميع النسخ : وهو الألف والنون .

فإن لم تُبقِ الواو والنون ، بل حذفتهما بسبب التصغير ، فصار حكمهما " كحكم ما ليس بالمنفصل من الكلمة ففارقت / حكم [٣٧٤] الواو والنون في جمع التصحيح الجليّ ، فلأجل هذا احترز بقوله : (جلا) أن يدخل عليه (سنون) وبابه ، لكن لم يبين الحكم فيه ؛ لأنه ليس من المهمات الأكيدة في باب التصغير بالنسبة إلى هذا المختصر ، ولأنه إذا تحرز من مثل ذلك فهو قد نبّه عليه ، فكأنه يقول للناظر في نظمه : انظر أنت ما حكمه فقد نبهتكَ على خروجه مما ذكرته^(١) ، فلم يخلُ من التنبيه عليه ، وهذا من المقاصد الحسان اللاتفة بابن مالك رحمه الله تعالى^(٢) ، ولم يذكر هذه المسألة في التسهيل فيما أظن ، وذكرها ههنا .

* * *

وَأَلَفُ التَّائِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا
وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ بَيْنَ الْحُبَيْرِ فَاذِرِ وَالْحُبَيْرِ
لما ذَكَرَ أَوَّلًا أَنَّ أَلْفَ التَّائِيثِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِنِهَا
تَثْبُتْ كَمَا ثَبَتَتْ تَاءُ التَّائِيثِ ، وَأَلْفُهُ الْمُدَوْدَةُ ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ ، ثُمَّ
ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ الْمُدَوْدَةَ وَالْأَلْفَ وَالنُّونَ أَيْضًا تَثْبُتْ بَعْدَ

(١) في الأصل (ز) : حكمها .

(٢) في (س) : مما ذكرت .

(٣) ساقطة من (س) .

أربعة أحرف كما تقدم ، خاف أن يتوهم أن الألف أيضاً تثبت كذلك تلافى الحكم فيها ، وأنها مخالفة للألف الممدودة والألف والنون فقال :

وألف التانيث ذو القصر ...

إلى آخره ، يعني أن هذه الألف المقصورة إذا وقعت زيادة على أربعة أحرف فكانت خامسة أو سادسة فالحكم ألا تثبت أصلاً ، بل تحذف ، فتقول في قَرَقَرَى : قُرَيْقِر ، وفي جَحَجَبَى : جُحِجِج ، وفي عَرَقَلَى : عُرَيْقِل ، وفي قَهْمَزَى : قُهِمِز ، وفي عِبْدَى : عُيَيْد .

وقوله : (متى زاد على أربعة) على إطلاقه فيما كانت فيه خامسة أو سادسة ، فتقول في حَبْرَكَى : حُبَيْكِر ، وفي شَفْتَرَى : شُفَيْتِر ، وفي مِرْعَزَى : مُرْيِعِز ، وفي شُقَارَى : شُقَيْقِر ، وفي لُغِزَى : لُغَيْز ، وما

-
- (١) حِيٌّ من الأنصار . اللسان (جحجب) .
 - (٢) مشية فيها تبخر . اللسان (عرقل) .
 - (٣) القهمزى : الإحضار وهو ارتفاع الفرس في عدوه عن الثعلبية . اللسان (قهمز - حضر) .
 - (٤) العِبْدَى : قيل هم جماعة العبيد الذين ولدوا في العبودية . اللسان (عبد) .
 - (٥) الحَبْرَكَى : الطويل الظهر القصير الرجلين . اللسان (حبرك) .
 - (٦) في اللسان (شفت) : الشفّة : التفرق ، والمشتَفَتِر : المتفرق .
 - (٧) الرغب الذي تحت شعر العنز . اللسان (رعز) .
 - (٨) الشُقَارَى : نبت . اللسان (رعز) . وانظر شرح الشافية ٢٤٥/١ .
 - (٩) اللغز . اللسان (لغز) .

أشبه ذلك .

وإنما حُذفت الألف هنا ؛ لأن بناء التصغير قد انتهى قبلها ، وفارقت هذه الألف تاء التأنيث والألف الممدودة لمزيتهما عليها بالحركة ، فجعلنا كاسم ضُم إلى اسم آخر ، وأما المقصورة فحرفت ميت ، فحذفت ؛ لأنها لم تشبه الاسم الذي يضم إلى الاسم . هذا تعليلُ السيرافي^(١) ، وهو راجع إلى تعليل سيوييه حيث قال : « وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجوالق ؛ لأنها ميتة مثلها) ، قال : « ولأنها لو كسّرت الأسماء للجمع لم تثبت » ، قال : « فلما اجتمع فيها / ذلك صارت عند العرب [٣٧٥] بتلك المنزلة »^(٢) .

وقول الناظم : (ذو القصر) و (زاد) و (لن^(٣) يثتا) على اعتبار تذكير الألف ، ثم قال :

وعند تصغير حبارى خَيْرٍ

إلى آخره . يعني أنك إذا صغرتَ هذا اللفظ فأنت مخيّر بين أمرين : أحدهما : أن تحذف الألفَ الأولى لتقيم بنية التصغير ، وتبقى ألف التأنيث ، فتقول : حُبيري .

(١) انظر حاشية الكتاب ٤١٩/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٤١٩/٣ .

(٣) في الأصل : لم .

والثاني : أن ترك الألف الأولى على حالها ، فتصير ألف التأنيث بعد أربعة أحرف ، فتحذف على ما تقرر آنفاً ، فتقول : حُبِير ، كما قلت في (قَرَقَرَى) : قُرَيْقِر .

فإن قلت : لأي شيء وقع التخيير هنا بخلافه فيما تقدم ، فإنه أطلق القول في حذف الألف حتماً ؟

فالجواب : أن ذلك لأجل أنه لا بد هنا من حذف إحدى الزائدين لإقامة بنية التصغير : إما الألف الأولى ، وإما الثانية ، فهما زائدان قد تكافأ : هذا بالتقدم ، وهذا بالتحرك ، وذلك يقتضي التخيير ، فلأجل ذلك اختلف الحكم فيها مع ما تقدم^(١) .

فإن قلت : فإن [هذا]^(٢) الكلام منه إذن فضل لا فائدة فيه ؛ إذ كان قدم هذه القاعدة في أخريات التكسير ، وبينها بياناً شافياً ، وشرح وجوه الترخيم ، ووجوه^(٣) التخيير ، وهذا داخل تحتها ، ثم ذكر في هذا الباب أن ما وصل به إلى (فعالِل) وشبهه من الحذف فإنك تصل به إلى أبنية التصغير ، فشمّل هذه المسألة أيضاً ، فحصل من ذلك أن هذه المسألة قد تقدم حكمها ، فكانت إعادتها على نقيض ما قصده من الاختصار المناقض لل تكرار ، وهذا كما ترى .

(١) في (س) : ما قدم .

(٢) ساقط من الأصل وهو في (ز) و(س) .

(٣) في (س) : وبعده .

فالجواب : أن ابن مالك قد عُلِمَت عادته في هذا النحو أنه لا يأتي بما يوهم تكراراً أو حشواً إلا لمزيد فائدة . والذي حصل بهذا الكلام أربع فوائد :

إحداها : أنه لما قَدِّمَ آنفاً في ألف التأنيث حكماً لازماً وهو الحذف خاف أن يتوهم أن هذه المسألة مستثناة مما تقدم من التخيير ، فأخذ يبين أن لزوم الحذف في ألف التأنيث إنما هو حيث لا يعارضه حكم التخيير ، بل يبقى المخير فيه على بابه ، واللازم الحذف على بابه . فلو لم ينبه على هذا المعنى لعد هذا الحكم المذكور ناسخاً لما تقدم من التخيير.

والثانية: أن ألف التأنيث هنا وإن كان حكم التخيير قد ثبت لها، فقد تقدم له ما يعطي الحكم بإثباتها لزوماً، وذلك أن ألف التأنيث/ [٣٧٦] حرف معنى ، وقد تقدمت إشارته إلى أن حرف المعنى مرجح على ما ليس بحرف معنى على ما شرحته هنالك ، وثبت أيضاً لألف حبارى التخيير على ما نص عليه سيبويه وغيره ، فصارت القاعدة الثانية في ترجيح حرف المعنى منخرمة في حبارى ، إذ أجمعوا على إثبات ميم مستفعل؛ لأنه حرف معنى ، ونحوه مما هو مثله، وهنا خيروا حتى افترق^(١) الناس في حبارى ثلاث فرق :

(١) في الأصل : أفرق الناس ، وهو تحريف .

فزعم ابن عصفور وغيره^(١) أن مذهب سيبويه أن إحدى الزيادتين إذا كانت لمعنى ، والأخرى ليست لمعنى فإنك تحذف أيتهما شئت ، فأطلق على سيبويه القول بالتخيير^(٢) بين ما هو ليس بمعنى ، وما ليس كذلك .

وخالف قوم سيبويه في التخيير فألزموا حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث اعتباراً بمزىة الدلالة على المعنى ، منهم المبرد^(٣) .

وقال ابن السراج : حذفُ الأولى أجود^(٤) ، واختاره ابن عصفور ، وهو ظاهر على قاعدتهم ، إلا أن من انتصر لسيبويه ردُّ على المبرد بأنه لو كان كما يقول : للزم أن يقول في (جُلُنْدَى) : جُلَيْدَى ، فيحذف النون ، وفي (عُبَيْدَى) : عُبَيْدَى .

لكن العرب لم تقل إلا : عُبَيْدٌ ، وجُلَيْنْدٌ ، فحُذِفَت الألف رأساً ، فدل على أنَّ كون الألف لمعنى التأنيث غير معتبر : إما لأن ذلك أمر لفظيٌّ ، وإما لغير ذلك من التأويلات . ولم يخالف المبرد إلا فيما نالته مدةٌ كحُبَارَى ، فما ألزموه لازم له .

(١) في الأصل و(ز) : أو غيره .

(٢) في (ز) : بالتخيير القول .

(٣) المبرد يقول بالتخيير غير أنه يرى حذف الألف الأولى أقيس . انظر المقتضب ٢٥٩/٢ .

(٤) انظر الأصول ٤٧/٣ .

(٥) اسم رجل .

وجنحت فرقة ثالثة إلى التأويل ، فقال بعضهم : إنما حذفت الألف وإن كانت لمعنى ؛ لأن التأنيث يفهم من البناء ، وأيضاً فهي عند سيبويه بمنزلة ألف مبارك ، يعني أن العرب تتلاعب بها في الحذف كما تتلاعب بألف مبارك التي هي زائدة لغير معنى .

وقال بعضهم : إنها - وإن كانت لمعنى - لما تطرقت وكان موضعها الآخر ضعفت رتبته ، فتجرعوا عليها بالحذف لأجل ذلك . وقال السيرافي : إنما جاز حذف ألف التأنيث ؛ لأنها بمنزلة ما هو من نفس الحرف فيما كان على خمسة أحرف .

وقال ابن الضائع : كون الألف للتأنيث أمرٌ لفظي ؛ لأن التأنيث لا يحتاج إلى علامة ، بل جاء منه بغير علامة في أسماء الأجناس أكثر مما جاء بعلامة ، والحذف إلى الأواخر أسرع ؛ فلذلك تساوت هنا ، لاسيما على التعويض من الألف تاء ، وهو مذهب أبي عمرو^(١) ، ثم ذكر علة سيبويه ، وقد تقدم ذلك .

فأنت ترى ما في (جباري) من النزاع والإشكال ، فأراد أن يبين أن هذه الألف / مما يخير في حذفها بناءً على دخولها تحت قاعدة [٣٧٧] التخيير بناءً على أحد هذه التأويلات ، وأيضاً ليبين أن مذهبه مذهب سيبويه لا مذهب المبرد ومن وافقه ؛ إذ لو سكنت عن هذا للدخل في حكم لزوم الحذف المذكور قبل هذا ، وهذه فائدة ثالثة .

(١) انظر الكتاب ٤٣٧/٣ .

والرابعة : بيان كونه غير مرتضى لمذهب أبي عمرو في حذف^(١) الألف وتعويض التاء منها ؛ وذلك لأنه خير في وجهين ، وترك الثالث وهو أن تقول : حُبيرة ، فتحذف^(٢) ألف التأنيث^(٣) (على شرط العوض قال سيبويه : «فأما أبو عمرو فكان يقول : حُبيرة ، ويجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت للتأنيث) إذ لم تصل إلى أن تثبت^(٤) .

ولم يرد عليه سيبويه ، لكن الفارسي قال : (حُبيرة ليست تصغير حُبارى ، وإنما هي كلمة أخرى)^(٥) . قال ابن خروف : هذه^(٦) دعوى ، ويلزم ذلك في نظائرها ، يعني أن تكون التاء حيث عوضت من حرف كزنادقة أن تكون كلمة أخرى غير الأولى ، وهذا غير صحيح .

والذي عليه الجمهور مذهب سيبويه في التخيير ، فأراد الناظم أن يحقق مذهبه فيها . وقول الناظم : (وعند تصغير حبارى) لا يريد هذا اللفظ فقط ، بل هو مثال كلي يعطي دخول ما كان نحوه من نحو :

-
- (١) في (س) : في هذه الألف .
 - (٢) في (س) : فتترك .
 - (٣) ما بين القوسين ساقط من (س) .
 - (٤) الكتاب ٤٣٧/٣ .
 - (٥) لم أعثر على هذا القول في كتبه التي اطلعت عليها ، والذي قاله في المسائل البصريات: ٢٧٦ موافق لقول سيبويه .
 - (٦) في الأصل و(ز) : هذا . وما أثبتته من (س) .

أَرَأَيْتَ^(١) وَأَرَأَيْتَ^(٢) وَحَلَاوَى^(٣) وَخَزَامَى^(٤) وَنُعَامَى^(٥) وَمَا أَشْبَه
ذلك ، فيتخير في تصغيره بين الوجهين .

وكذلك ألحقوا بالباب أيضاً ما إذا كان المد غير ألف نحو :
عَشُورَى^(٦) ، تقول : عَشِيرَى - إن شئت - وعُشِيرٌ - إن شئت - وإنما
نقل خلاف المبرد وأبي عمرو فيما كان ثالثة مدَّةً ، لا في غير ذلك .
وقوله : (فادر) تنبيه منه لِيُعْلِمَكَ بموقع المسألة عنده ، وأنها مما لا
ينبغي أن يترك التنبيه عليها ؛ لما فيها من الفوائد المحصنة لكلامه ،
والمكملة لمقصده .

و(الحَبَارَى) : طائرٌ معروف . أنشد القالي^(٧) ، ونسبه إلى أبي
ذؤيب^(٨) :

تَرَقَّى بِأَطْرَافِ الْقِرَانِ وَعَيْنُهَا كَعَيْنِ الْحَبَارَى أَخْطَأَتْهَا الْأَجَادِلُ

-
- (١) الأَرَأَى : جمع الأَرطى ، وهو شجر ينبت في الرمل . اللسان (أرط) .
 - (٢) الأَرَانِي : حب بقل يطرح في اللبن فَيُجَبُّهُ . اللسان (أرن) .
 - (٣) الحَلَاوَى : ضرب من النبات يكون بالبادية . اللسان (حلام) .
 - (٤) الخَزَامَى : نبت طيب الرائحة . اللسان (خزم) .
 - (٥) الرُّعَامَى : نبت تجذبه السائمة ، وهي بقلة غبراء تضرب إلى البياض وهي حلوة لها أصل أبيض إذا انتزع حلب لبناً . اللسان (رخم) .
 - (٦) النُّعَامَى : من أسماء ريح الجنوب . اللسان (نعم) .
 - (٧) في القاموس (عشر) : والعاشوراء والعشوراء ويقصران : عاشر المحرم .
 - (٨) البيت في شرح أشعار الهذليين : ١٦٠ من قصيدة مطلعها :
وسائلة ما كان جذوة بعلمها غداً تَمْلِكُ مِنْ شَاءِ قَرْدٍ وَكَاهِلِ
مكسورة الروي ، وفي الشاهد إقواء ، والرواية فيه : (تَوَقَّى ... وطرّفها كطرف) .

وَارْدُذْ لِأَصْلِ ثَانِيَا لَيْنَا قَلْبُ فَقِيْمَةُ صَيْرُ قُوَيْنَمَةِ تُصِبُ
وَشَدَّ فِي عَيْنِدِ عُيْنِدَ وَحْتِمَ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمِ

هذا الفصل يذكر فيه الناطم بعض ما يعرض في الاسم المصغر من الإعلال بالقلب وغيره ، وما حكم ذلك في التصغير ، وما يردّ من المحذوف في المكبر ، وما لا يردّ . وجملة ما ذكر فيه من المسائل ثلاث :
إحداها : حكم الحرف الثاني إذا كان حرف لين قد قلب في

[٣٧٨]

المكبر / الموجب فزال في التصغير .

الثانية : حكم الألف إذا وقعت ثانية غير منقلبة : زائدة كانت ، أو مجهولة .

الثالثة : حكم الاسم المنقوص إذا اضطر في التصغير إلى ردّ ما حذف منه ، أو لم يضطر .

هذه هي المسائل التي اعتنى بذكرها ، واقتصر من سائر وجوه الإعلال على هذه الأوجه ، فنذكرها على حسب ما قصد فيها بحول الله تعالى .

المسألة الأولى : قال فيها :

وَارْدُذْ لِأَصْلِ ثَانِيَا لَيْنَا قَلْبُ

يعني أنّ الاسم المصغّر إذا وقع ثانيه حرف لين ، وكان قد قلب في المكبر ، ويريد ما عدا الألف المذكورة بعد فإن الحكم في التصغير

أن ترد ذلك اللين إلى أصله الذي دل عليه الاشتقاق والتصريف في ذلك المكبر . هذا معنى كلامه على الجملة .

وقوله : (قَلْبُ) شرطٌ في اللين ، وهو في موضع الصفة ، أي لينا قلب في المكبر عن أصله إلى نحو آخر .

وإنما قال : (ثانياً) ولم يقل : عيناً ، وإن كان الحرف الثاني في مكان عين الكلمة على الجملة ؛ لأنه قد يكون الأول زائداً ، فيكون الثاني فاءً كميزان وميعاد ، ولا بد من رده إلى أصله على ما يتبين إن شاء الله تعالى ، فلاجل ذلك لم يقيده بعين دون غيره ، بل عين رتبته في العدد ؛ لأن ذلك هو المعتبر في بنية التصغير .

وأما التفصيل فحرف اللين الذي قلب وكان ثانياً في الكلمة على أنواع :

أحدها : أن يكون اللين في الأصل واواً فيُقلب ياءً لكسرة قبله ، وعلى هذا جاء مثاله وهو (قيمة) ؛ إذ أصله الواو ؛ لأنه من التقويم ، فمادته [ق و م] ^(١) بلا شك ، فتقول : قُوَيْمَةٌ ؛ ولذلك قال :

فَقِيْمَةٌ صَيَّرَ قُوَيْمَةً تُصِيبُ

أي ردَّ الياء إلى أصلها - وأصلها الواو - تُصِيبُ ؛ لأن العلة التي

(١) في الأصل و(ز) : شرط شرط ... ، والتصحيح من (س) .

(٢) ساقط من الأصل و(ز) .

لأجلها صارت الواو ياء ، وهي الكسرة قبل الواو قد زالت في التصغير، فترجع إلى أصلها لزوال ما أوجب قلبها .

وكذلك تقول في (دِئمة) : دُوَيْمة ، وفي (قيل) : قُوَيْل ، وفي (ريح) : رُوَيْجة ؛ لأنه من الواو ؛ لقولهم : أرواح . قال^(١) :

فَفَ بِالذَّيَارِ الَّتِي لَمْ يُعْفَها الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالذَّيْمُ

ومثل هذا: ميزان ، وميعاد ، وميثاق ، هو من الوزن والوعد والوثوق ، فتقول فيه : مُوَيِّزِينَ ومُوَيِّعِد ومُوَيِّثِيق ، وكذلك ما أشبهه. الثاني : أن يكون اللين واواً ، فيقلب ياءً لإدغامه في ياء بعده ،

فتقول في (طي) : طُوَيّ ، وفي (شي) : شُوَيّ ، وفي (لَي) : لُوَيّ ، [٣٧٩] ومثله طُوَيَّان في (طَيَّان) ورُوَيَّان في (رَيَّان) ، وما كان نحو ذلك ، تردُّ ذلك كله إلى أصله ، وأصله الواو ؛ لأنه من طَوَيْتُ وشَوَيْتُ ولَوَيْتُ ؛ لأن الواو إنما قلبت لاجتماعها مع الياء ، وسبقها بالسكون ، فلما صغرت وقعت ياء التصغير بينهما فوجب رجوع الواو إلى أصلها ؛ لزوال موجب الإعلال .

الثالث : أن يكون اللين ياءً في الأصل لكنه قلب واواً لسكونه مع الضمة قبله ، فإذا صغرته فلا بدَّ من الرجوع إلى الأصل ، فتقول

(١) هذا بيت من البسيط من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى في مدح هرم بن سنان المرِّي .
والشاهد فيه جمع ربح على أرواح ؛ لأن الياء أصلها الواو . والبيت في شرح ديوانه صنعة ثعلب : ١٤٥ .

إذا صَغُرَتْ (مُوقِن) : مُيَقِّن ، وفي (مُوسِر) : مُيَسِّر ، وفي (مُودِع) من أَيْدَعِ الحَجَّ على نفسه^(١) : مُيْدِع ، وفي (مُونِع) من أَيْنَع : مُيْنِع ، وكذلك ما كان نحوه .

قالوا : ولا يجوز غير ذلك ؛ لأن الياء لم تقلب واواً إلا لضعفها بالسكون ، والسكون بالتصغير قد زال ، فيزول بلا بدُّ القلب ، فترجع إلى الأصل .

قال سيبويه : « وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة ، قال : فإذا تحركت ذهب ما استثقلوا^(٢) » ، وقال : « وليس البديل هنا لازماً ، كما لم يكن ذلك في (ميزان) ، ألا ترى أنك تقول : مياسير^(٣) » .

الرابع : أن يكون اللين ياء أو واواً في الأصل لكنه قلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله ، وذلك نحو : باب ودار ومال وحال ، فتقول : بُوب ، ودُؤيرة ، وكذلك : مُوَيْلٌ وحُوَيْلٌ ، وشبه ذلك ؛ لأنها من الواو ؛ لقولهم : أبواب ، وأدُور ، وأمُوال ، وأحوال .
وتقول في (ناب) : نُيِّب ؛ لقولهم : أنياب ، وفي (خال) الخنثولة ، و(خال) المخيلة : خُيِّل^(٤) ؛ لأنه من قولهم : رجلٌ أخْيِلٌ ، أي : كثير

(١) أَيْدَعِ الحَجَّ على نفسه : أوجهه ، وذلك إذا تطيب لإحرامه . اللسان (يدع) .

(٢) انظر الكتاب ٤٥٩/٣ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) كذا في جميع النسخ ، ولست أدري كيف يصغر الخال (من الخنثولة) على خُيِّل مع أنه واوي بدليل جمعه على أحوال ؟ فلعل في الكلام نقصاً ، وأصله : (وفي خال الخنثولة : خُوَيْل ، وفي خال المخيلة : خُيِّل ...)

الخيَّلان" ، ولقولهم : الخيلاء .

وإنما رددت ذلك كله إلى أصله ؛ لأنَّ موجبَ القلب ألفاً هو تحركها وانفتاح ما قبلها ، والتصغير يزيل الفتح الذي قبلها ، فلا بد يزول معلوله وهو القلب ، فترجع تلك الألفات إلى أصولها . واعلم أن قول الناظم :

واردُذْ لأصلٍ ثانياً لينا قلب

يحتمل وجهين من التفسير :

أحدهما : أن يكون قوله (لينا) حالاً من الضمير في (قلب) كأنه قال: واردُذْ لأصلٍ حرفاً ثانياً قلبَ حالة كونه لينا ، ويكون حالاً مقدرة، كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً ﴾^(١) ، والمعنى أن الحرف الثاني من الكلمة كائناً ما كان من لين أو غير ذلك إذا كان قد قلب لينا ، أي : صيّر حرفاً لينا فإنك إذا صغرت الاسم ترده إلى أصله . هذا وجه صحيح.

الثاني : أن يكون قوله (لينا) / بدلاً ثانياً ، كأن المعنى: واردُذْ^[٣٨٠] لأصلٍ حرف اللين الثاني إذا كان قد قلب إلى غيره، وصيّر حرفاً آخر، سواء كان ما صيّر إليه لينا أو غير لين، وهذا أيضاً وجه صحيح.

وكلا الوجهين يشمل جميع ما تقدم من أنواع القلب ، فإن

(١) جمع خال : وهو الشامة السوداء في البدن . اللسان (خيال) .

(٢) الآية : ١٢ من سورة القمر .

(قِيَمَة) حين كان أصله الواو ثانيه حرف قُلِبَ حرف لين وهو الياء ،
فالواجب كما قال أن تقول : قُوَيْمَة . هذا على التفسير الأول .
وتقول أيضاً : (قِيَمَة) أصله حرف لين وهو الواو دخله القلب ،
فوجب أن ترده إلى أصله أيضاً ، وكذلك سائر الأنواع . لكن يختلف
الحكم فيهما في حال أخرى ، وذلك حيث يكون الثاني غير لين ،
فيقلب إلى اللين ، أو يكون ليناً فيقلب إلى غير اللين .

فعلى التفسير الأول يشمل كلامه نوعين زائداً على ما تقدم :
أحدهما : ما كان أصل الحرف الثاني فيه مضاعفاً لكنه قلب
حرف لين استثقلاً للتضعيف نحو : (دينار) و(قيراط) ، فإن أصلهما
دِنَارٌ وَقِرَاطٌ ، لكنهم قلبوا النون الأولى والراء الأولى ياء لثقل
التضعيف ، والدليل على ذلك قولهم في الجمع : قَرَارِيطٌ وَدَنَانِيرٌ ، فهذا
إذا صغر اقتضى كلامه أنك ترده إلى أصله فتقول : قُرَيْرِيطٌ وَدُنَيْنِيرٌ ؛
لأن التضعيف الموجب للإبدال قد زال بفصل ياء التصغير بين
المضاعفين ، فزال الثقل ، وكذلك تقول في (ديماس) ^(١) : دُمِيمِيسَ على
لغة مَنْ قال في الجمع : دَمَامِيسَ ، وفي (ديباج) : دُبَيْبِجَ على لغة مَنْ
قال : دَبَابِيجَ ، وأما من قال : دَيَامِيسَ ، ودَيَابِيجَ فالياء عنده غير منقلبة
عن غيرها ، بل هي كياء جَرِيَالٍ ^(٢) ، وواو جِلْوَاخٍ ^(٣) . كذلك قال

(١) الديماس : الحمام .

(٢) الجريال : الخمر الشديدة الحمرة . اللسان (جرل) .

(٣) الجِلْوَاخ : الواسع الضخم الممتلئ من الأودية . اللسان (جلخ) .

سيبويه والخليل ويونس^(١) .

والثاني : ما كان أصل الحرف الثاني فيه همزة ، فقلبت ياء أو غير ياء تخفيفاً نحو: (ذئب) و(بئر) إذا خففت فقلت : ذيب وبير . قال الأستاذ (رحمه الله تعالى) : تقول فيه - فيمن خفف - : ذُؤَيْب وُؤَيْرَة ، يعني بغير تخفيف ، قال : لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لسكونها بعد الكسرة . قال: فلما زال ذلك بالتصغير رجعت إلى الأصل . ومثل ذلك لو سميت رجلاً (ذوائب) لقلت : ذُؤَيْب^(٢) بالهمز، فترد الهمزة إلى أصلها ؛ لأن أصل الواو الهمز ، لكن قلبت واواً في الجمع استثقلاً لاجتماع همزتين بينهما ألف ، وهي شبيهة بالهمزة، وكان هذا من شذوذ الجمع الذي لا يطرد ، فإذا صغر رد إلى القياس، فجعل مكان الواو الهمزة على ما كانت في الأصل / . [٣٨١]

وعلى التفسير الثاني يشمل كلامه نوعاً من البدل فيما كان أصله اللين ، ثم قلب إلى غير لين ، وذلك نحو : مُتَّعِد ، ومُتَّسِر ، أصله مفتعل من الوعد واليسر: مَوْتَعِد ومَوْتَسِر ، فأدغمت الواو من مَوْتَعِد، والياء في مَوْتَسِر - إذ أصله مُيْتَسِر - في التاء الذي في بنية مفتعل بعد قلبهما^(٣) تاء، فقليل : مُتَّعِد ومُتَّسِر ، وهذا في لغة غير الحجازيين ،

(١) انظر الكتاب ٣/٤٦٠ - ٤٦١ .

(٢) في الأصل : ذويب ، والصواب ما أثبتته .

(٣) في الأصل : قلبها . وما أثبتته من (ز) و (س) .

فسبب هذا القلب في الواو والياء طلب الإدغام للمجاورة ، فإذا حالت ياء التصغير بينهما لم يبق لقلب الواو والياء تاءً موجباً ، فراجع الأصل ، فتقول فيهما : مُوَيَّعِدٌ ومُيَسَّرٌ . وإلى هذا ذهب الزَّجَّاجُ^(١) ، وعليه عوّل الفارسي في الإيضاح، ووجه ذلك ما ذكر من زوال موجب القلب تاء .

وذهب سيبويه إلى إبقاء الأمر في المصغر على ما كان عليه في المكبر من ترك التاء غير مردودة إلى أصلها ، فتقول : متيعد ومتيسر ، وكذلك (مُتَلَج) و(مُتَخِم) و(مُتَهِم) ونحو ذلك^(٢) . واحتجّ لسيبويه بأمرين :

أحدهما : الفرق بين اللغتين ؛ لأن لغة أهل الحجاز عدم القلب ، إذ يقولون : مُوَيَّعِدٌ ، ومُوتَسِّرٌ ، ولا شك أن التصغير على هذه اللغة مُوَيَّعِدٌ ومُيَسَّرٌ ، فلو قالوا في اللغة الأخرى كذلك ، وردت الواو والياء لالتبست اللغتان .

والثاني : وهو الأقوى عندهم في الاحتجاج^(٣) أن الواو والياء ليستا من الحروف التي تدغم في التاء^(٤) ، فقلبهما هنا تاءين^(٥) كالقلب

(١) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢١٦/١ .

(٢) انظر الكتاب ٤٦٤/٣ .

(٣) في الأصل : الاحتجاج . وهو تحريف .

(٤) في جميع النسخ (... في الياء) . وهو تصحيف .

(٥) في جميع النسخ : (ياءين) . وهو تصحيف .

في (تُكَأَة) ونحوه ؛ لأن هذه الواو لما كانت في هذا يجب لها تغيير كثير وهو الثابت في لغة أهل الحجاز ، فتقول : ايتَعَدْ ياتَعَدُّ ايتَعَاداً ، وهو مُوتَعِدٌ ، واوتَعَدَ فلان ، فصارت أحوالها تختلف فتكون ألفاً تارة ، وواواً أخرى وياء أرادوا أن يقلبوها حرفاً يثبت في جميع الأحوال ، وهي مما نقل إليه كثيراً ، وذلك التاء ، ورأوا ذلك أولى ، قالوا : فليست التاء التي بعدها هي الموجبة للقلب فيلزم أن ترجع إلى أصلها عند زوال تلك التاء ، وإنما الموجب ما ذكر .

هذا ما احتجوا به لسيبويه ومن تبعه ، وللزجاج ومن تبعه .
وقد ألزم ابن خروف سيبويه أن يقول في الجمع : مَتَاعِدٍ وَمَتَاسِرٍ وَمَتَالِجٍ ، والإلزام [صحيح] ” .

وعلى الجملة فإن كانت العرب قد قالت : مَوَاعِدٍ وَمَوَازِنَ لزم إبطال مُتَيَعِدٍ ومُتَيِّزٍ ، والرجوع إلى مُوَيَعِدٍ ومُؤَيِّزٍ ، وإن كانت قد قالت : / مَتَاعِدٍ وَمَتَازِنَ لزم أن يقال هنا : مُتَيَعِدٍ ومُتَيِّزٍ ، وبطل [٣٨٢] مذهبُ الزَّجَّاجِ . وإن كانت لم تقل هذا ، ولا هذا فهي في موضع الاجتهاد .

والظاهر أن التصغير فيها غير مسموع ، فالنظران متقاربان .
والله أعلم .

ثم إن كلام الناظم يرشد إلى معنيين :

(١) ساقط من الأصل وحده .

أحدهما : بيان أن ما كان من اللين غير منقلب عن شيء ، ولا منقلب إليه شيء يبقى^(١) على ما كان عليه ، وذلك أن ما تقدم من الأنواع إنما يأتي فيما كان ليناً قلب إلى غيره ، أو قلب إليه غيره على التفسيرين ، وبذلك قيد في قوله : (ليناً قلب) فيفهم أن ما لم يقلب حكمه ما تقدم من ظهور البقاء على أصله ، فما كان ثانيه واواً أو ياء لم ينقلب إلى حرف آخر، ولم ينقلب إليها حرف آخر بقي على حاله، فتقول في (حَوْل) : حَوِيل ، وفي (عُود) : عُويد وفي (قَوْل) : قُويل، وفي (سَوَط) : سُويط ، وفي (دَيْر) : دَيْر ، وفي (زَيْد) : زُييد ، وفي (بَيْت) : بُييت ، وفي (شَيْخ) : شُيخ . هذا ما يقتضيه نظمه ، وهو صحيح على مذهب البصريين ، خلافاً لما ذهب إليه الكوفيون^(٢) من تجويزهم أن تقلب الياء واواً ؛ للضمة ، فيقولون في (بَيْت) : بُويت ، وفي (شَيْخ) : شُويخ، وفي (عَيْن) : عُينة ، وفي (سَيْر) : سُوير ، ونحو ذلك . وإنما قالوا ذلك لأنهم سمعوا في (نَاب) وأصله الياء: نُويب ، وقالوا : شُويخ وبُويت ، وهي عند البصريين ألفاظٌ شاذةٌ وعلى غير القياس ؛ لأن الثاني في بنية التصغير وهو الياء يجب لها التحرك بالفتح، والضمة لا تقوى على قلبها إلا إذا كانت ساكنة كمُوقِن ونحوه ،

(١) في الأصل : (فبقى) . والصواب ما أثبتته من (ز) و (س) .

(٢) في (ز) و (س) : الكوفيين .

بخلاف المتحركة فإنها قوية بالحركة ، فلم تقوَ الحركة عليها ، بل قويت الياء على الضمة حتى قلبتها كسرة ، لكن على الجواز ، فقالوا: شَيْخٌ وَبَيْتٌ وَنَيْبٌ. ولم يحك^(١) الناظم هنا هذا الكسر، وقال سيبويه: «ومن العرب من يقول في ناب: نُؤَيْبٌ ، فيجيء بالواو ؛ لأن هذه الألف [مبدلة]^(٢) من الواوات أكثر» يعني أن الواو على العين أغلب ، قال: «وهو غلط منهم»^(٣) .

وقد حكى السيرافي أنها لغة لبعض العرب .

قال ابن الضائع : وهاتان اللغتان نظيرتا (قِيل) و(يَع) ، و(قُول) و(بُوع) فيما بُني للمفعول ، قال : وعلى هذا يجوز في (الناب) نُيَّب بالضم والكسر ، قال : ولو حفظ سيبويه هذه اللغة في (نُؤَيْب) لحمل عليها هذا .

قال : ويقوّي توجيه سيبويه ضمُّ الأول ، ألا ترى أن الضم هو المرجب للواو في تصغير (بَيْت) فقط ؟ انتهى .
وعلى كل تقدير فهو نادر ، والنادر لا يعتد به ، فلذلك لم يبن عليه الناظم .

والمعنى الثاني في كلام الناظم أن هذا / الرد الذي يحكم به في [٣٨٣]

(١) في (ز) : ولم يحط الناظم .

(٢) ساقط من جميع النسخ ، وقد أثبتته من كتاب سيبويه .

(٣) انظر الكتاب ٤٦٢/٣ .

التصغير إنما هو حيث يزول موجب الخروج عن الأصل ، وهذا^(١) مأخوذ من تمثيله ؛ لأن (قيمة) أصله : قِوْمَةٌ ، والواو الساكنة لا تثبت بعد الكسرة ، فقلبوها ياء ، فلما زالت الكسرة حين ضمت القاف للتصغير لم يبق لبقاء الياء موجب ، فرجعت إلى أصلها ، فقيل : قُويْمَةٌ ، فكذلك جميع ما يرد في التصغير إلى أصله ، وقد تقدم تمثيله .

قال السيرافي : ما كان من بدل الحروف لحركة أوجبت قلب ما بعده ، أو لحرف على حال يوجب قلب حرف بعده ، ثم صغرت ذلك الاسم أو جمعته ، فزالت العلة الموجبة للقلب في التصغير أو في الجمع رددته إلى أصله ، ثم مثل ذلك بما تقدم^(٢) .

فأما إذا كان موجب القلب باقياً في التصغير فإن المصغر لا يرد إلى أصله ، بل يبقى على حاله ، وهو مقتضى ما يعطيه حاصل المثال من المفهوم ؛ لأنه في قوة أن لو قال : واردة لأصل كذا إن زالت علة القلب في التصغير ، فلا شك أن مفهومه أن العلة إذا^(٣) لم تزل فالحال يبقى كما كان قبل التصغير .

ومثال ذلك مسألة سيبويه إذ سأل الخليل عن (فُعِلَ) مبني من (وَأَيْتُ) فقال : وُؤِيَّ ، قال فسألته عنها فيمن خفف فقال : أُوِيَّ ،

(١) في (ز) و (س) : وذلك .

(٢) في الأصل : ما تقدم . والتصحيح من (ز) و (س) .

(٣) ساقطة من (س) .

ولا بدّ من الهمزة ؛ لاجتماع الواوين ^(١) .

فعلى هذا إذا صغرت هذا بناء على التخفيف فلا بد أن تقول :
أُوَيّ ، فتبقى الواو الأولى على إبدالها همزة ، وتبقى الهمزة بعدها على
تسهيلها كما كانت ، ولم يفعل التصغير شيئاً ؛ لأن ما لأجله وقع
الإعلال بالقلب باقٍ بعد التصغير ، وذلك أن الهمزة الساكنة لما أبدلت
واواً اجتمع واوان في أول الكلمة ، فلزم همزُ الأولى على مقتضى
القاعدة التصريفية .

وكذلك إذا سميت بـ (فُعَلٍ) من الواِدِ جمع (وَعُود) كصَبُور ، ثم
خففت فإنك تقول : أُوُد ، فإذا صغرت قلت : (أُوَيْد) ولا بدّ .
وكذلك إذا سميت بـ (أَوَادِم) جمع آدم على أنه (أَفْعَلُ) من الأدمة
فإنك تقول في تصغيره : أُوَيْدِم ، لبقاء موجب قلب الهمزة الثانية واواً ،
وهو اجتماعها مع الهمزة الأولى . وكذلك إذا بنيتَ (أفعل) من الأمن
فقلت : (آمَن) ثم جمعته على (أفاعِل) فقلت : (أَوَامِن) ثم سميت به
فإنك تقول في تصغيره : أُوَيْمِن . ومن هذا كثيرٌ .

ومثله لو بنيتَ من الأَمْنِ ، أو من الأُدْمَةِ مثل (شامِل) لقلت :
آمِن ، وآدِم ، ثم تجمع / على (أَوَامِن) و (أَوَادِم) ، ثم تصغر كما [٣٨٤]
تقدم . وهذا كله ظاهرٌ .

(١) نقل الشارح كلام سيويه بتصرف فيه . انظر الكتاب ٣٣٣/٤ .

وكذلك تعتبر كل ما كان ثانيه ليناً مبدلاً ، أو مبدلاً منه ، ولم تزلْ علة الإبدال في التصغير فتبقي الأمر كما كان عليه .

ومعنى ثالث : مستفاد أيضاً من المثال وهو ألا يبقى بعد تصغيره علةٌ أخرى تخلفُ الأولى في الإخراج عن الأصل ، وذلك أنه إذا زالت العلة التي أخرجت الحرف في المكبر عن أصله ، ثم خلفتها علةٌ أخرى من جنسها ، أو من غير جنسها فالحرف لا يرجع إلى أصله ؛ لمعارضته هذه العلة الحادثة فلا بد أن تعطى حكمها ، وذلك أنك تقول : إيمان وإيلاف وإيتاء ، وسائر ما كان على (إفْعَال) مما فاؤه همزة ، فلا بد من إبدال تلك الهمزة (للهمزة) ^(١) المتقدمة ، وتكون ياءٌ للكسرة ^(٢) ، فقد خرجت عن أصلها إلى الياء ، فإذا صغرْتَ ذلك قلت : أوْيمِين وأوْيلِيف وأوْيتِيء ، فيزول كون الهمزة ياء ؛ لزوال الكسرة ، ولا يزول ^(٣) إبدالها لثبوت الهمزة الأولى ، وإنما تصير واواً للضممة الحادثة في التصغير ، فقد اختلف البدلان ولم ترجع إلى أصلها ؛ إذ لا سبيل إلى ذلك مع وجود علة الإبدال . وفي هذا المثال نوعٌ مما قبله .

ثم ذكر ما شذَّ من هذا فقال :

وشذَّ في عِيدٍ عُيِيد

(١) ساقطة من (س) .

(٢) في الأصل وحده : وتكون بالكسرة .

(٣) في (س) : ولا يزِيل .

يعني أن هذا الاسم الذي هو (عيد) قالوا فيه : عُيِدَ على لفظه ، لا على أصله ؛ لأن أصله الواو من العَودة ؛ لأنه يعود في كل سنة فكأنهم التزموا فيه البدل ، ألا تراهم قالوا : أعياد ، فإذا كانوا قد التزموا الياء فلا بدَّ من التزامه في التصغير كما كان في التكسير .

قال سيبويه : « وأما عيد فإن تحقيره عيسد ؛ لأنهم ألزموا^(١) هذا البدل ، قالوا : أعياد ، ولم يقولوا : أعوَاد ، كما قالوا : أقوال ، قال : فصار بمنزلة همزة قائل^(٢) » . يعني في أنها تثبت في التصغير حين تقول : قَوَيْل^(٣) .

ونحو من هذا الذي ذكر الناظم ما أجاز ابن جني في الخصائص من تصغير (ميثاق) على مُيْثِيق على قول مَنْ قال : مِثَاقِيق ، وأنشد أبو زيد :

جَمَى لَا يَحِلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِثَاقِ^(٤)

ورجَّه ترك الرد إلى الأصل بكثرة استعمالهم لميثاق حتى كأنهم تناسوا أصله ، وأنه الواو ، فتوهموا أنه في الأصل على ظاهر لفظه غير

(١) في الأصل وحده : التزموا .

(٢) انظر الكتاب ٤٥٨/٣ .

(٣) في جميع النسخ : قويل .

(٤) هذا بيت من الطويل لعياض بن أم درة . والشاهد فيه قوله : (الميثاق) حيث لم يرد الياء إلى أصلها وهو الواو ، وقياسه الموائيق . وهو في الخصائص ١٥٧/٣ وابن يعيش ١٢٢/٥ وشرح شواهد الشافعية ص ٩٥ والعيني ٥٤٧/٤ والأشموني ٦٦/٤ واللسان (وثق) ، ومعجم شواهد العربية ٢٥٠/١ .

مسبب عن علّة ، كبنائك (مفعلاً) من اليُسْر ، ثم تكسيرك إيّاه على
 (مفاعيل) فتقول : مَيْسَار ومياسير ، فَأَنْسُوا بمِشاق أَنْسَهُمْ .ممثل / [٣٨٥]
 مَيْسَار، فقالوا : مَيَّاثِيق ، قال ابن جني : « وكذلك عندي قياسٌ تحقيره
 على هذه اللغة أن تقول : مُيَّثِيق »^(١) .

وما قاله ابن جني ليس بمصادم لما ادعى ابن مالك هنا من
 الشذوذ؛ لأن الميائيق نادرة في اللغات أن تثبت لغة ، وما قاله ابن جني
 من القياس بناءً عليها ، وابن مالك إنما تكلم على اللغة المشهورة ، ولا
 شك أن عَيْيْدًا^(٢) شاذٌّ فيها وعند أهلها^(٣) ، لا أنها اختصّ بها قومٌ دون
 قوم ، فمن هذا الوجه شدت .
 ثم قال :

..... وَحُتِمَ للجمع من ذا ما لتصغيرِ عِلِمِ
 [حُتِمَ]^(٤) معناه : أَوْجِبْ وَأُلْزِمْ ، و(ذا) إشارة إلى الحكم^(٥) المقرر
 للتصغير ، وهو رد الثاني الذي هو لين إلى أصله ، فيريد أن ما ثبت
 من هذا للتصغير فإنه ثابت للجمع ، ويريد به الجمع المكسّر ، فإذا
 كانت علّة القلب في المفرد قد زالت في الجمع فلا بدّ من ردّ الثاني

(١) انظر الخصائص ١٥٧/٣ - ١٦٠ .

(٢) في الأصل و(ز) : عبيد .

(٣) في الأصل : وعمد أهلها .

(٤) ساقط من الأصل وحده .

(٥) في الأصل و(ز) : (إلى أن الحكم) .

اللين إلى أصله ، فتقول في (ريح) : أَرْوَّاح . قال :

قِفْ بِالذَّيَارِ الَّتِي لَمْ يَغْفُهَا الْقَدَمُ بَلَى وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالذَّيَمُ

وفي (رَبَّيَا) و(رَبَّيَان) : رِوَاء ، وفي (مِيزَان) : مَوَازِين ، وفي (مِيعَاد) : مَوَاعِيد ، وفي (مِيقَات) : مَوَاقِيت ^(١) ، وكذلك تقول في (مُوسِر) و(مُوقِن) لو كَسَّرْتَه : مَيَاسِر ^(٢) ، ومِيقِن ، وتقول في (مَال) : أَمْوَال ، وفي (حَال) : أَحْوَال ، وفي (بَاب) : أَبْوَاب ، وفي (نَاب) : أَنْيَاب ، وما أشبه ذلك ؛ لأن موجب الإعلال في هذه الأشياء قد زال حالة الجمع ، فراجع الأصل بلا بد .

وكذلك تقول في (قِرَاط) : قَرَارِيط ، وفي (دِينَار) دَنَانِير ، وفي (دِيْبَاج) : دَبَابِيج ، وفي (دِمَاس) : دَمَامِيس في أحد الوجهين ، وهذا على التفسير الأول .

وعلى التفسير الثاني تقول : مَوَاعِد ومَيَاسِر في (مُتَعِد) و(مُتَسِر) ، ومَوَالِج في (مُتَلِج) ، ونحو ذلك ، وقد تقدم بسط هذا قُبِيل .

وأما إذا كانت على الإعلال باقية فلا بد من بقاء الثاني على ما كان عليه قبل ذلك ، فتقول في (قِيَمَة) : قِيَم ، وفي (دِيَمَة) : دِيَم ، وفي (حِيلَة) : حَيْل ؛ لأن موجب قلب الواو ياء وهو الكسرة قبلها باق في الجمع ^(٣) فيبقى موجبه .

(١) في الأصل وحده : مِثَاق : مَوَاتِيق . وهو مثال الخصائص ١٥٩/٣ مع سابقه .

(٢) في (س) : مِياسِر .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

وكذلك إذا بنيت من الهمزة مثل (سَفَرَجَل) فقلت : أوأيا ، ثم جمعته فإنك تقول : أوأءٍ فتبقى الواو على حالها بسبب بقاء موجب إبدالها على حاله ، وهو اجتماع الهمزتين ، وكذلك إن خلفت في الجمع علة أخرى فإنك لا ترد حرف اللين إلى أصله لما عرض في الجمع من المانع ، ومثاله : (إيمان) و(إيلاف) / تقول في جمعه : [٣٨٦] أوأمين وأواليف ، وكذلك كل (أفعال) مما الفاء فيه همزة ، فالأصل : إِلَاف وإِمان ، أبدلت ياءً لأجل الهمزة ، فلما جمعوها لم تُردَّ إلى أصلها ؛ لبقاء موجب الإبدال وهو اجتماع الهمزتين^(١) .
وبالجملة فكل ما تقدم في التصغير جارٍ مثله في التكسير ، فلذلك قال :

..... وَحْتِمٌ للجمع من ذا ما لتصغيرِ عِلْمٍ

أي هذا الحكم لازم في الجمع ، لا انفكاك له عنه .
ويشمل كلام الناظم ما كان من ذلك مقيساً ، وما كان سماعاً ، ألا ترى أنهم قالوا : أعياد في جمع (عِيد) ، وأصله الواو ، وكذلك قالوا : ميائيق في جمع (مِشاق) ، وأصل هذا أن التصغير جارٍ على التكسير ، ولا سيما فيما كان على مثال (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) ؛ إذ هو مُسَاوِقٌ^(٢) في بنائه^(٣) لبناء التصغير ، ولذلك حَمَلَ سيبويه (عُيَيْد) على

(١) في الأصل وحده : الهمزة .

(٢) في الأصل : موائيق . وهو خطأ .

(٣) في النسخ كلها : بقاءه .

أعياد ، وحمل ابنُ جني (مُشَيِّق) على ميثاق .
إلا أن في ظاهر كلام الناظم شيئاً يُشَاح فيه ، وهو أنه أحال في إعطاء حكم التفسير على التصغير^(١) ؛ إذ ذكر أن كلَّ ما ثبت من هذا الحكم للتصغير فهو ثابتٌ للتفسير ، والذي بنى عليه النحويون العكس من حمل التصغير على التفسير ، كما تقدم عن سيبويه وابن جني وابن خروف ، وثبت ذلك عن غيرهما^(٢) ، وقد تقدم أيضاً سؤال ابن جني للفارسي في هذا ، فصارت عبارة الناظم مخالفةً لهذه القاعدة ، وإن كان المعنى والمحصل صحيحاً .

فالجواب : أن مراد الناظم ليس الحمل القياسي وهو الذي ذكره النحويون ، بل التعريف بالحكم مجرداً ، فكأنه يقول : الحكم في التفسير في هذه المسألة كالحكم في التصغير ، ولا يلزم من هذا الحمل القياسي ، فلا مُشَاحَة عليه في عبارته .

وقوله : (من ذا) يريد من هذا الحكم المذكور قريباً ، فحرر عبارته وقيدها ؛ لئلا يُتوهم أن جميع الأحكام الثابتة للتصغير ثابتة كلها للتفسير ، وهذا فاسد .

وقوله : (ما لتصغيرٍ عُلِمَ) يعني عُلِمَ من كلامه فيها وتقريره .

* * *

(١) في (س) : (... حكم التصغير على التفسير) . والصواب ما هنا .
(٢) كذا في جميع النسخ ، ولعله يقصد بضمير المثني في (غيرهما) ابن جني وابن خروف فقط

والمسألة الثانية من المسائل الثلاث التي ذكر الناظم في هذا الفصل
في حكم الألف إذا كانت زائدة أو مجهولة الأصل ، وذلك قوله :
والألفُ الثاني المزيْدُ يُجْعَلُ واواً كذا ما الأصلُ فيه يُجْهَلُ
يعني أن الحرف [الثاني] ^(١) إذا كان ألفاً مزيّدة غير منقلبة عن
أصل فإنك تقلبها عند التصغير واواً فتقول في (ضارب) : ضَوْرِب ،
وفي / دَابَّة: دُورِيَّة ، وفي (آدم) على أنه فاعل : أُوَيْدِم ، وكذلك ما [٣٨٧]
كان نحوه .

ووجه ذلك أن أول الكلمة لا بد من ضمه في التصغير ، وإذا ضم
لم تثبت بعده الألف؛ إذ لا يمكن بقاؤها بعد ضمة ، فلا بد من القلب
فيها، وقلبها إما إلى الواو، أو إلى الياء، والقلب إلى الواو أولى لمناسبتها
للضمة، ولذلك إذا سهّلت الهمزة المفتوحة بعد الضمة صُيِّرَتْ واواً ،
وأما الياء فهي أبعد من الواو في هذا الموضع ، ولذلك إذا حَقَّرُوا مثل
(شَيْخ) فَرُّوا في أحد الوجهين إلى كسر الأول ، فقالوا في (شَيْخ) :
شَيْيْخ ، وقال بعضُ العرب في (ناب) : نُورِب ، فلم يعتبروا الأصل ،
وهو واجبُ الاعتبار ، بل اعتبروا الضمة فأتوا لها بالواو ، وهو مذهب
الكوفيين .

فلما كان الأمر على هذا ذهبوا مذهب الاستخفاف ، فقلبوا
الألف واواً ، فقالوا : ضَوْرِب ، وقُورِيْم ، ونُورِمِيس في ناموس .

(١) ساقط من الأصل ومن (ز) .

وإنما قيّد الألفَ بكونه مزيداً ؛ ليخرج الألف الأصلي عن هذا الحكم ، أي المنقلب عن أصل كألف (مال) و(ناب)، فإن هذا الألف قد دخل في حكم الثاني اللين في المسألة الأولى .

وأما الألفُ الثالث فهو الذي نبّه عليه بقوله :

كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

(ما) واقعة على الألف الثاني ؛ لأنه جعل الألف إذا كانت ثانية على وجهين : زائدة ، ومنقلبة عن أصل مجهول ، وأما المنقلبة عن أصل معلوم فقد تقدّم ذكرها ، فيريد أن الألف الثانية إذا جهل أصلها، فلم يُدرْ أصلها الواو أم الياء ، فحكمها أن تُقلَبَ واواً .

وقد يُشعر قوله : (ما الأصلُ فيه يُجهَلُ) بأن المسألة عنده مفروضة فيما كان له أصل ثابت ، لكن لم يدلّ دليلٌ على كونه واواً أو ياء ، فيخرج عنه ما ليس له من الألف أصل انقلبت عنه، بل هي أصولٌ بأنفسها، كما إذا سُمّيت بـ(ما) و (لا) و(ها) "على مذهبه في التسهيل ، وقد تقدم التنبيه عليه .

وعلى هذا المحمل يشمل كلامه ضربين :

أحدهما : ما كان من الأسماء المعربة المتصرف فيها مجهول الأصل نحو : (صاب) و(عاج) ، وأظن أن ابن سيّده جعل من هذا (البان) الشجر المعلوم ؛ إذ لم يدلّ عنده دليلٌ على أصل الألف فيه .

(١) ساقطة من (س) .

ويجري مجراه على مذهب الجماعة ما إذا سميت بـ (ما) أو (لا) أو (ها) التنبيه ، فأنت تقول : هذا ماءً ولأءً وهاءً ، فتحكم على الألف بالانقلاب ، لكن تكون مجهولة الأصل يمكن انقلابها عن الواو أو عن الياء ، فمثل هذا تقول في تصغيره : بُوَيْنَ / ومُؤَيِّ ولُؤَيِّ وهُؤَيِّ ، [٣٨٨] وكذلك إذا سميت بـ(غاق) أو غيره من أسماء الأفعال والأصوات .

والثاني : أسماء الحروف الموقوفة الجارية مجرى الأصوات نحو : كافٌ ، لامٌ ، زايٌ ، صادٌ ، ضاؤٌ ، قافٌ ، ونحو ذلك ، فهذه الألفات من المجهول الأصل إذا جعلتها أسماءً للحروف فقلت : كافٌ ولامٌ وزايٌ ونحو ذلك كانت مجهولة الأصل فتقول فيها عند التصغير : كُؤَيْفٌ ، وَلُؤَيْمٌ ، وَزُؤَيٌّ ، وَصُؤَيْدٌ ، وَضُؤَيْدٌ ، وَقُؤَيْفٌ ، وإن شئت أنثت بالهاء اعتباراً بتأنيث الحروف . وإنما كان القلب فيها إلى الواو دون الياء لوجهين :

أحدهما : أن الواو أقرب تناسباً للضمة المتقدمة من الياء وأخفُ نطقاً ، فكان القلب إليها أولى كما تقدم فوق هذا ^(١) .

والثاني : أن القاعدة المعتمدة عن المحققين أن الواو أغلبُ على العين من الياء . ذكر ذلك سيبويه واعتمده غيره ^(٢) .

(١) لأن الثنائي وضعاً المعتل الثاني إذا سمي به وجب تضعيفه ، فيجتمع في هذه الأمثلة التي ذكرها ألفان فتقلب الثانية منهما همزة ، فإذا صغرت قلبت الألف واواً ، ثم تقلب الهمزة ياء ، وتدغم فيها ياء التصغير .

(٢) انظر الكتاب ٤٦٢/٣ ، وشرح الرضى للشافية ٢٠٩/١ .

قال ابن جني: لأنك إذا استقرأت اللغة وجدتها في أكثر الأمر كذا، ألا ترى إلى بابٍ ودارٍ وساقٍ وغارٍ وتاجٍ وصاعٍ فهذا كله من الواو ، والياء في هذا الموضع قليلة^(١).

وإذا ثبت هذا فالألف المجهولة الواقعة ثانيةً هي في موضع العين ، فهي داخلة تحت حكم ذلك الغالب ، وهو كونها واواً في الأصل ، فترجع إلى أصلها .

وعلى هذا التقرير^(٢) يَرِدُ على الناظم هنا سؤالان :
أحدهما: أن نصه على ما الأصل فيه مجهولٌ حشوٌ لا فائدة فيه^(٣) ، وذلك أن النحويين حكموا على ما كان هكذا لم يعرف له أصل بأنه من الواو ، لا من الياء ، فإذا أصله عندهم معلومٌ ، وإن لم يكن معلوماً باشتقاق ولا تصريح فهو معلومٌ بالكثرة ، أو بالحمل على النظر ، أو بغير ذلك من الأدلة المذكورة في علم التصريف الدالة على الأصالة والزيادة ، وغير ذلك من الأمور التي هذا منها ، وإذا كان كذلك فقد دخل له تحت قوله أولاً :

واردُّ لأصلٍ ثانياً لينا قلب

فإنه لم يُحل الناظم على الأصل إلا وهو معلومٌ بطريقٍ من الطرق

(١) انظر سر صناعة الإعراب ص ٧٩٩ بتصرف .

(٢) في الأصل : (وعلى هذا التقدير فيرد ..) وما أثبتته من (س) .

(٣) في (س) : له .

المعرفة^(١) بذلك ، وهذا النمط معلوم الأصل أيضاً بطريق من تلك الطرق فشمله^(٢) الكلام ولا بد ، فصار هذا النوع غير مفيد .

والثاني : على تسليم عدم دخوله تحت ما قدّم فليس الحكم فيه مطلقاً كما يقتضيه نظمه ، بل الألف المجهولة تنقسم قسمين : مُمالة ، وغير مُمالة .

فغير الممالة هي التي يستتب فيها ما ذكر من الحكم^(٣) .

وأما الممالة فليس الحكم / فيها ما قال ، بل تعد كأن أصلها [٣٨٩] الياء ، فتقلب ياءً كما قال ابن جني في (ما) إذا سُميت به ، فإنك تقضي على الألف بأنها ياء ، قال : لأجل الإمالة فيه ، فجعل الألف كالمنقلبة عن الياء كما ترى^(٤) ، فتقول إذن في تحقيره : مُيِّ ، كما تقول في ناب : نُيَّب ، وكذلك كل ما كان من الألفات الثواني مُمالاً ، والإمالة سبب^(٥) في قلب الألف ياءً والحكم عليها بذلك ، ولذلك تقول في تثنية (متى) مسمًى به : مَتَيَّان لأجل الإمالة ، وقد تقدم ذكر ذلك في باب التثنية .

وقد أمالوا الباء والتاء والشاء ونحوه بعدما أعربوها ، وعاملوها

(١) في الأصل : المعرفة .

(٢) في الأصل : يشمله .

(٣) في (س) : (ما ذكرها) مع إسقاط (من الحكم) .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ص ٧٩٦ . تحقيق هنداي .

(٥) في (س) (سبباً) .

معاملة ما ثانيه ياءً بحق الأصل لما كانوا قد أمالوها قبل الإعراب حين قالوا : با، تا^(١) ، ثا ، ثم بنوا ذلك على أن قالوا : يئيتُ باءً حسنةً ، وتئيتُ ، وحئيتُ^(٢) ، ونحو ذلك ؛ لأجل ما تقدم لهم فيها من الإمالة ولم يحكموا للألف بحكم ما أصله الواو ، فيقولون : بَوَّيتُ ، وتَوَّيتُ ، وحَوَّيتُ ، وإذا كان كذلك كان الواجب على مقتضى القاعدة أن يقولوا في التصغير : بُيِّ ، وتُيِّ ، وحَيِّ ولا يقولوا^(٣) : بُويّ ، وتُويّ ، وحُويّ .

وظهر أن إطلاق كلام الناظم مشكلاً ومعتزلاً .
والجواب عن السؤال الأول أن الألف المجهولة عند أهل العربية هي ما لم يَقم دليلٌ عليه من اشتقاق أو تصريح ؛ لأن الاشتقاق والتصريف هما أصلاً جميع الأدلة ، وإليهما يُرجعُ ، على ما بينتهُ في كتاب الاشتقاق .

فإذن كل ما لم يَقم دليلٌ على تعيين أصله من الألفات يسمى مجهول الأصل اصطلاحاً منهم ، ثم بعد ثبوت هذا الأصل^(٤) نظرُوا إلى الأكثر في تلك الألفات ، فعاملوا المجهولة تلك المعاملة ، فقضوا عليها بأنها [من الواو مع أنها]^(٥) لم تخرج عن حقيقة كونها مجهولة ؛ إذ

(١) في الأصل و(ز) : (با ، ما ، ثا) . وما أثبتته من (س) .

(٢) أي كتبت حاء .

(٣) في الأصل : ولا يقولون .

(٤) ساقطة من (س) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

دليلُ الكثرة شَبْهِيٌّ ، وعلى هذا السبيل جرى الناظم فسَمَّاهَا مجهولة الأصل اعتباراً بفقد أحد الدليلين الأصليين ، وحكم بمقتضى ما أصْلُوهُ فيها ، فبنى على حكم الواو فيها ، فقلبها في التصغير واواً ؛ لأن هذا حكم ما أصله الواو من الألفات الثواني ، فلم يخرج عن طريقهم .

والجواب عن السؤال الثاني أن اعتبار الإمالة غير متفق عليه في الحكم بكون الألف ياء ، بل أطلقوا القول في القاعدة ، ولم يستثن سيبويه منها ممالاً من غيره^(١) ، وكذلك فعل الفارسي^(٢) ، فلذلك لما

ذكر ابن جني / فيما تقدم قال : وقياس قول أبي علي أن يكون من [٣٩٠] الواو ، يعني لأجل أن الواو على العين أغلب ؛ لأن باب (طَوَّيْتُ) كثير جداً ، وباب (عَيَّيْتُ) قليلٌ ، والحمل على الأكثر واجب ، لكن لما كانوا قد أمالوا هذه الحروف تصرفوا فيها على ذلك الحكم فقالوا : بَيَّيْتُ وَحَيَّيْتُ ، فلما كانت الإمالة ليست إلا للإعلام بأنَّ تلك الألفات كانت قبل النقل ممالاً، لا لأن أصلها الياء لم يبق فيها دلالة على الياء ، كما لم يكن فيها دلالة عليها في (بَلَى) و (لا) في قولهم : (إمَّا لا)^(٣) ونحو ذلك ، فتصح إذن دعوى الانقلاب عن الواو بهذا النظر .

على هذا المعنى اعتمد ابن جني في ترجيح قياس أبي علي ، وهو

(١) انظر الكتاب ٤٦٢/٣ .

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ص ٧٨٩ .

(٣) انظر الكتاب ٢٩٤/١ ، ١٢٩/٢ .

مبسوطٌ في سر الصناعة^(١) ، فقضى الناظم بذلك أيضاً ، وترك اعتبار ذلك التصرف ، وهو جوابٌ مقدوح فيه ؛ لمصادمته السماعَ وكلام النحويين في اعتبار الإمالة في التثنية ونحوها .
وعلى الجملة فالسؤال هنا قويُّ الإيراد ، والله أعلم .

* * *

المسألة الثالثة : في حكم الاسم المنقوص في التصغير ، وما يردُّ لأجله من المحذوف وما لا يردُّ ، وذلك قوله :

وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخُورْ غَيْرَ النَّاءِ ثَالِثًا كَمَا
إنما تكلم في المنقوص وترك غير المنقوص ؛ لأنه لا إشكال فيه .
قوله : (في التصغير) متعلقٌ بـ(كَمِّلِ) أي: كَمِّل في التصغير
المنقوص إلى آخره ، ويعني بهذا الكلام أن الاسم المصغر على ضربين:
أحدهما : ما كان منقوصاً منه حرف ، ولم يحو حرفاً ثالثاً ، أي
هو بعد النقص على حرفين فقط ، لم يبق بعد النقص على أكثر من
حرفين .

والثاني : أن يحوي ثانياً ، وإن كان منقوصاً منه .
فأما الضرب الأول وهو الباقي على حرفين فلا بد من تكميله
وتصويره على ثلاثة أحرف كما كان قبل النقص ؛ لأن بنية التصغير لا
تقوم بأقل من ذلك ؛ إذ كانت يأؤه لا تقع إلا ثالثة ، وبعدها حرف

(١) انظر سر صناعة الإعراب ص ٧٩٦ .

يقع عليه الإعراب ، ولا يمكن ذلك في أقل من ثلاثة أحرف دونها ؛
إذ لو وقع الإعراب على الياء لاعتلت واختلت دلالتها ، فلا بد من
الرد لذلك .

وأما الضرب الثاني وهو الذي بقي بعد النقص على أكثر من
حرفين فلا يرد إليه شيء ؛ لأن الرد إنما هو للضرورة المتقدمة ، ولا
ضرورة مع وجود حرف ثالث يقع عليه الإعراب ، وتسلم به ياء
التصغير ، فلذلك قال الناظم : (ما لم يحوِ ثلثاً أي : فإن حوى ثلثاً فلا
تُكمَلُ .

هذا ما أراده على الجملة ، وإذا رجعنا / إلى تفصيل ما أراد^(١) [٣٩١]
بهذا الكلام فنقول : النقص المراد عنده يحتمل في بادئ الرأي أحد
وجهين :

أحدهما : أن يريد النقصَ العرفي المشهور عند النحاة ، وهو
حذف الحرف الآخر خاصةً كيدٍ ودمٍ وهنٍ ، ونحو ذلك ، وقد يُرشد
إلى هذا تمثيله بما في آخر الشطر الثاني ، وعلى هذا الوجه لا إشكال
في صحة ما قال ، فتقول على هذا في الثنائي الذي لا بدّ من الرد فيه :
في (يدٍ) : يُدَيَّةٌ ، وفي (دمٍ) : دُمَيٌّ ، وفي (سنة) : سُنَيَّةٌ على مَنْ قال :
سَانَيْتُ ، وسُنَيَّةٌ على مَنْ قال : سَانَهْتُ ، وكذلك عُضَيَّةٌ ، أو
عُضَيَّةٌ ، وكذلك ما أشبهه .

(١) في (س) : ما أفاد .

والثاني: أن يريد ما هو أعمُّ من ذلك وهو النقص اللغوي مطلقاً: كان "النقص [من]"^(٣) الآخر أو من غيره . وكلامه أيضاً على هذا المنزع صحيح ؛ لأن الحكم واحد في المحذوف الفاء أو العين أو اللام ؛ لأن الضرورة داعية إلى الرد كما تقدم .

ولا يقدح في هذا الوجه تمثيله بـ « ما » ؛ لأنها مثال من أحد أقسامه ، لكن حملُ كلامه على هذا الثاني أولى ؛ لاشتماله على ما هو ضروري الذكر ، بخلاف الأول فإنه قاصرٌ عن ذلك ، إلا أنه على غير إطلاق العرفي ، وهذا قريبٌ .

وعلى هذا الإطلاق الثاني جرى في التسهيل ؛ إذ قال: «وَيُتَوَصَّلُ إلى مثال (فُعِيل) في الثنائي برَدْ ما حُذِف منه إن كان منقوصاً» ، ثم قال: «وإن تَأْتَى (فُعِيلٌ) بما بقي من منقوص لم يُرَدْ إلى أصله» ، وأشار إلى نحو (ناسٍ) و(هَارٍ) إذ أصله: (أناسٌ) و(هائِرٌ)^(٤) فحُذِف منه غير الأخير .

وأما ما نقص من أوله حرفٌ فنحو: (عِدَّة) و(زِنَة) و(رِقَة)^(٥) وبابه تقول فيه: وُعَيْدَةٌ^(٥) ، ووزينة ، ووريقة^(٦) ، وفي (شيئة) : وُشْيَةٌ ،

(١) في الأصل وفي (ز) : كالتقص . والتصحيح من (س) .

(٢) هذا الحرف ساقط من الأصل .

(٣) في (ز) : وهارٍ . ونصوص التسهيل فيه ص ٢٨٥ . ولم أجد إشارته إلى أصل « ناس » « وهار » في باب التصغير .

(٤) الرقة : الدراهم . (اللسان : ورق)

(٥) في الأصل وفي (ز) : وعيد . والتصحيح من (س) .

(٦) في الأصل وفي (ز) : ورقيقة ، وهو خطأ . والكلمة ساقطة من (س) .

وفي (خُذْ) و(كُلْ) مسمًى بهما : أُخِذْتُ ، وأُكِلْتُ ، وما أشبه ذلك .
وأما ما نقص من أوسطه حرفٌ فنحو (سَه) تقول فيها : سَتِيهَةٌ ،
وفي (مذ) مسمًى به : مُنِيذٌ ؛ لأنه عند سيوييه محذوفٌ من (منذ) (١) ،
وكذلك إن سَمِيتَ بـ(سَلْ) ثم صَغَرْتَه قلتَ : سُوَيْلٌ ، على أن (سل) أصله من الهمز ، لا من الواو .

وهذا التكميل الذي ذكره الناظم يحتمل وجهين أيضاً :
أحدهما : ما فسَّرْتُهُ به من تكميله بالحرف المحذوف الذي من أصل الكلمة ، وهو صحيحٌ جارٍ على كلامه في التسهيل وكلام غيره .
الثاني : أن يريدَ به أنه يُؤْتَى بحرفٍ مكمل على الجملة من غير اعتبار بكونه من أصل الكلمة أو لا ، وإنما القصد أن تصير به الكلمة ثلاثيةً ، فإن كانت الكلمة محذوفاً منها فذاك ، وإلا أتى بحرف مكملٍ لا ينسب / إليها كالأسماء المبنية والحروف التي على حرفين ، ولا [٣٩٢] شكٌ أن مثل هذا مرادٌ له ، ولذلك مثل بـ(ما) في قوله :

..... ما لم يخو غير التاء ثالثاً كما

حسبما يأتي التمثيل فيه إن شاء الله تعالى .

وإذا كان كذلك ففي إطلاقه التكميل نظر ؛ فإنه لم يقيد ذلك ، فيقتضي أنك تكملُ الاسم بمكملٍ ، أي مكملٍ كان ، لا يعتبر فيه كونه من أصل الكلمة أو من غيرها ، فيجيء من ذلك نحو " ما حكى

(١) انظر الكتاب ١٩٤/٤ .

(٢) في الأصل : (نحوها) وفي (ز) : (نحوما) وما أثبتته من (س) .

الأخفش عن حماد بن الزبرقان النحوي أنه قال في النسب إلى (شَيْئَةٍ) :
شَيْئِيٌّ ، فقياسه في التصغير شُؤْيَةٌ^(١) ، فيؤْتَى إذن بحرفٍ أجنبي من
الكلمة تكْمَلُ به ، ويَطْرُدُ هذا في جميع ما تقدم ، وهو غير صحيح ،
فإن ما حكى في النسب لا يقاس عليه .

قال ابن الضائع : لاختصاص النسب بتغيير كثير لا يجوز في غيره
، فالوجه أن يقال : وَشَيْئٌ ، وكذلك تقول في النسب : وَشَوِيٌّ ، أو
وَشِييٌّ ، وقد أشار إلى هذا الرأي سيبويه في النسب ، واحتجَّ على
فساده بأشياء منها التحقير^(٢) .

فهذا المذهب واردٌ على عبارة الناظم أن يؤخذ منها ؛ إذ يقال :
لو قصد ما عليه الناس لقيد الحرف المكْمَل بكونه هو المحذوف في
الأصل ، ولم يفعل ذلك ، فكان فيه إشكالٌ .

والعذر عن هذا أنه قصد إدخال الضربين معاً ، وهما المكْمَلُ بما
هو من أصل الكلمة ، والمكْمَلُ بحرف خارجي إذا لم يكن لها أصلٌ
سوى ما ظهر ، فلم يقيد ذلك ليدخلا معاً ، وكأنه أحال في التكميل
من أصل الكلمة على ما هو المعروف المتداول عند النحاة ، أو ترك
ذلك اتكالاً على بحث الباحث وإفادة المعلم .

(١) قياس تصغيره على هذا الرأي شَيْئَةٌ ، ويجوز : شُؤْيَةٌ على منذهب الكوفيين الذين

يقولون في (ناب) نويب .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٦٩ .

وأما الثلاثي المنقوص منه حرف كـ (ناس) و (هار) أصله: أناسٌ ، وهائرٌ ، فقد أعطى كلامه بمفهومه حكمه ؛ إذ قال : (مالم يحو غير التاء ثالثاً) مفهومه أنه إن حوى ثالثاً فلا تكمله بما حُذف منه ، وعلى هذا تقول في (ناس) : نُؤَيِّسُ ، وقد رواه الفراء هكذا عن الكِسائي ، لكنهم استدلوا به على أنه ليس بمحذوف من (أناس) ، خلاف ما ذهب إليه سيبويه من أنه محذوف منه ^(١) .

وتقول في (هار) : هُوَيْرٌ ، وفي (مَيْت) : مَيْتٌ ، وفي (هَيْن) ^(٢) : هُوَيْنٌ ، وفي (يَضَعُ) (وَيَعِدُ) مسمًى بهما : يُضَيِّعُ وَيُعِيدُ ، وفي (خير منك) و(شرُّ منك) : خَيْرٌ منك ، وشرُّرٌ منك ، وكذلك في (كَيْنُونَة) ^(٣) و(قَيْدُودَة) ^(٤) : كُيِّنِيَّةٌ ، وقُيِّدِيَّةٌ ، ولا تردُّ المحذوف فتقول : كُؤَيِّنِيَّةٌ ^(٥) ، وقُؤَيِّدِيَّةٌ ، وكذلك كل ما / كان منقوصاً [٣٩٣] وبقي منه ثلاثة فأكثر . وما ذهب إليه هو مذهب سيبويه والجماعة ، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه لا بدُّ من الرد ، فتقول في (ناس) :

(١) انظر الكتاب ٤٥٧/٣ .

(٢) مخفف هين . انظر اللسان (هون) .

(٣) أصلها : كيونونة ، فقلبت الواو الأولى ياء وأدغمت في الياء فصارت كَيْنُونَة ، ثم خففت فصارت كَيْنُونَة .

(٤) مصدر قاد الفرس يقوده قيدودة ، والكلام في أصلها وما حدث فيها كالكلام في كَيْنُونَة .

(٥) في (س) : كوينية . وهو تحريف .

أُنَيْسٌ، وفي (هارٍ) : "هُوَيْثَرٌ"^(١) ، وكذلك تقول في (يَرَى) - مسمًى به :-
يُرَيَّعٌ ، وله من الحجة أمران :

أحدهما : أن من شأن التصغير أن يردَّ الأشياء إلى أصولها كما
تقرر باتفاق في الثنائي كـ(يَدٍ) و(دَمٍ) ، فكذلك ينبغي فيما كان
منقوصاً مثله.

ورُدَّ هذا الاحتجاج بأن ردَّ الشيء إلى أصله في التصغير ليس
لأجل التصغير من حيث هو كذلك ، بل لأجل الضرورة الداعية إلى
الرد ، وذلك في الثنائي لكمال بنية التصغير كما تقدم ، وأيضاً فإن
العرب لم تردَّ حين قالت : نُؤَيْسٌ في ناس حسبما حكاه^(٢) الفراء عن
الكسائي .

والثاني : ما حكاه سيبويه عن يونس عن العرب أنهم يقولون في
(هارٍ) : هُوَيْثَرٌ على مثال (هُوَيْعِرٍ)^(٣) . وهذا نصٌّ في موضع الخلاف ،
فيقاس عليه ما عداه .

ورُدَّ هذا الاحتجاج بثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا السماع غير متفقٍ عليه عند العرب ، وإنما هو
شيءٌ منقول عن ناس منهم ، قال سيبويه : وزعم يونس أن ناساً

(١) ساقطة من (س) .

(٢) في الأصل : هوير .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) انظر الكتاب ٣ / ٤٥٦ .

يقولون: هُوَيْرٌ عَلَى مِثَالِ (هُوَيْرٍ) . فلم ينقله إلا عن بعض العرب ، وذلك لا يكون حجةً على جميع العرب .

والثاني : أنَّ ما سُمِعَ من ذلك نادرٌ شاذٌّ لا يبلغ مبلغ القياس عليه، فلا يُنَبِّئُ عليه قاعدةً ، وأيضاً فهو مُؤَوَّلٌ . قال سيبويه - بعد الحكاية - : « فهو لاء لم يحقروا هاراً ، وإنما حقروا هائراً ، كما قالوا : رُوَيْجِلٌ كأنهم حقروا راجلاً ، وكما قالوا : أُيُنُونٌ وأُنَيْسَانٌ ، قال : إلا أن تسمع شيئاً من العرب فتؤدِّيه ” ، وتجيء بنظائره مما ليس على القياس ”^(٣) .

وأينون وأنيسان تصغير لابن وإنسان على غير قياس ، لكن على تقدير واحد غير مستعمل ، كأنهم صغروا (أَبْنَى) و(إِنْسِيَان) ، فكذلك القول في (هُوَيْرٍ) . وإذا احتمل هذا التأويل لم يكن فيه دليلٌ .
والثالث : المعارضة بقول العرب في (ناس) : نُؤَيْسٌ ، فهو إما أن يقول فيه : أُئَيْسٌ ، فيخالف العرب ، وإما أن يقول : نُؤَيْسٌ ، فيخالف قاعدته ، ومن هنا ردُّ عليه سيبويه حين حكى عنه هذا المذهب قال : فهو ينبغي له أن يقول : مُئَيْتٌ يعني في (ميت) مخففاً ، وينبغي له أن يقول في (ناس) : أُئَيْسٌ ؛ لأنهم إنما حذفوا ألف (أناس)^(٣) . فقد ظهر وجه ما ذهب إليه الناظم / .

[٣٩٤]

(١) في (س) : فترويه .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٥٦ - ٤٥٧ .

(٣) الكتاب ٣/٤٥٧ .

ثم استثنى من القسم الثاني الذي لا يُرَدُّ فيه المحذوف إلا أن يكون الحرف الثالث الذي يكملُّ به الاسم المصغر تاء ، وذلك قوله : (ما لم يحو غير التاء ثالثاً) وهو استثناء من ثالث مقدّم عليه ، فكأنه يقول : " : إن حَوَى ثالثاً فلا تكملُّه ، إلا أن يكون الحرف الثالث تاء ، ويعني تاء التأنيث فإنه لا بد من التكميل برَدِّ المحذوف . والتاء المستثناة تاءان :

إحداهما : التي تسمى الهاء نحو: ضاربَة، وقائِمة، فهذه التاء لا يُعتدُّ بها، فتقول في (شِيَّة) و(عِدَّة) : وُشِيَّةٌ، ووُعِيْدَةٌ، فتردُّ المحذوف؛ لأنها في تقدير المنفصل عن الكلمة ، ولذلك تشبّه بالاسم الثاني من المركّبين ، وتعامل بتلك المعاملة، وقد قرر الناظم هذا المعنى أول الباب إذ قال :

وَأَلْفُ التَّائِثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ مِنْفَصِلَيْنِ عُدًّا

والثانية : التاء اللاحقة لأخت و بنت وهنّت^(١) فإنها وإن كانت قد بُنيت الكلمة^(٢) عليها ، وصارت مُلْحَقَةً لبنات الاثنين بينات الثلاثة أصلها أن تكون للتأنيث ، ولذلك يُطْلَقُ عليها سيبويه في بعض المواضع أنها للتأنيث ، وإن كان ذلك تجوّزاً منه اعتباراً بأصلها ، وقد

(١) ساقطة من (س) .

(٢) كناية عما يستقبح ذكره .

(٣) في (ز) : الكلام .

بين حقيقتها في غير موضع من كتابه ، وأنها كساء (سَنَبْتَة) " وتاء (عِفْرِيت) " .

لكن الناظم اعتبر أصلها ، وأنها كانت قبل الحذف للتأنيث ، وإطلاق لفظ الإمام عليها أنها للتأنيث فشملها لفظه هنا ، وكذلك في قوله :

وتأوه منفصلين عُدًا

فتقول هنا في التصغير : أُخْيَة ، وَبُنْيَة ، وَهَيْيَة ، فترد المحذوف ، ولا تجتزئ بها اعتباراً ببناء الكلمة عليها ؛ لأن ذلك غير معتبر عندهم ، وكذلك سكون ما قبلها غير معتبر في هذا المعنى ، نظراً إلى أصلها ، وإلى أنها لا تثبت في نسب ولا جمع بالتاء ، فلها عندهم حالان مختلفان ، واعتبر الناظم أحدهما وهو الحال القبلي .

ولو قال كما قال في التسهيل : « ولا اعتداد بما فيه من هاء تأنيث أو تائه » " ففصل إحداهما من الأخرى لكان أبين .

لكن حين جعل التاء للتأنيث في التسهيل اجتزأ بهذا الاشتراك كما تقدم .

وعليه في إيراد هذا الحكم سؤال وهو أنه يقتضي أن ما كان من

(١) السنبطة : الحقة من الدهر . وهي في الأصل (سنسنة) ، وهو تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٢/٢١٣ .

(٣) انظر التسهيل ص ٢٨٥ .

الأسماء منقوصاً ، وكان له في اللفظ ثالثٌ هو ألفُ الوصل فإنه [لا]”
يُرَدُّ إليه ما حُذِفَ منه ، بل يُجْتَرَأُ بذلك الثالث في إقامة بنية التصغير ،
فكُنْتُ” تقول في (ابن) : أُبَيِّنُ ، وفي (اسم) : أُسَيِّمُ ، وفي (است) :
أُسَيِّتُ ، وفي (ابنة) : أُبَيِّنَةُ ، وكذلك ما أشبهه ، وهذا حكمٌ فاسدٌ ؛
لأن ألف الوصل / لا حكم لها في الكلمة من حيث كان الإتيان بها [٣٩٥]
لأجل الابتداء بالساكن ، فلما كان أوَّلُ المصغَّرِ وثانيه يتحرك كان
من الضرورة سقوط ألف الوصل ، فيبقى على حرفين ، فلا بدُّ من رد
اللام، فكان من الواجب كما استثنى التاء أن يستثنى ألف الوصل
أيضاً .

والجواب أن سقوط ألف الوصل مأخوذٌ من بابه ، لا من ههنا ؛
إذ هو حكمٌ من أحكامها ، فذكرُهُ مختص بباب ألف الوصل فلا
اعتراض عليه بذلك .

وأما تمثيله بـ (ما) في قوله :

ما لم يحوِ غير التاء ثالثاً [كما]

فإنه راجعٌ إلى المنقوص الذي لم يحوِ ثالثاً وهي كلمةٌ ثنائية :
حرفٌ ، أو اسمٌ ، وقصد التمثيل به أن ما يكمل من الأسماء الثنائية
على قسمين :

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) في الأصل : فكيف . وهو تحريف .

أحدهما : ما كان محذوفاً منه في الأصل الاستعمالي ، وأصله الأول القياس التام^(١) ، ثم حُذِفَ منه كَيْدٌ ، وَدَمٌ ، وَثُبَّةٌ^(٢) ، وَشَيْعَةٌ ، ونحو ذلك مما تقدم ، فإن الأصل القياسي فيها أنها ثلاثية ، ثم استُعملت محذوفة ، وهذا الذي تقدّم التمثيل به .

والثاني: ما لم يكن محذوفاً منه في أصله القياسي، ولا الاستعمالي، بل كان في الأصل ثنائياً نحو مثاله المذكور ، لأنَّ (ما) موضوعة في الأصل وضع الحرف ، فليس لها أصل ، فإذا سُمِّيَ بها ثم أريد التصغير فلا بد من تصغيرها إلى القسم الأول تقديراً ؛ لأنها قد صارت في حزب الأسماء المعربة ، وليس في الأسماء المعربة ثنائيٌّ إلا وهو محذوفٌ منه في الأصل ، فيقدَّرُ هذا كذلك منقوصاً ، فيرد إليه ما قدر حذفه منه، وهو ياءٌ في الآخر ، أو واوٌ ، والياء أولى ؛ لأنها أكثر فيما حذفت لامه من الأسماء .

فإلى هذا أشار بمثاله ؛ وذلك لأن التصغير لا يصح في (ما) وهي على حالها ، فلا بد أن يحمل على حالة يصح فيها التصغير ، وذلك لا يكون إلا بعد التسمية بها ، فأطلق عليها لفظ المنقوص اعتباراً بصيرورتها عند التسمية إلى حكمه ، وأتى في التمثيل^(٣) بها اتكالا على

(١) في (ز) و (س) : التمام .

(٢) في (ز) : سنة ، وفي (س) ثبة ، وفي الأصل كلمة غير واضحة . والثبة : الجماعة .

(٣) في الأصل : في التسهيل ، وما أثبتته من (س) .

فهم هذا المعنى، وهو من المواضع المشكلة على المشتغلين بهذه الأرجوزة، وقد نبه في التسهيل على هذا المعنى إذ قال : « يُتوصل إلى مثال فُعِيل في الثنائي بردّ ما حُذِف منه إن كان منقوصاً »^(١) يعني في أصله الاستعمالي عن كماله في الأصل القياسي ، قال : « وإلا فإلحاقه بدم أولى من إلحاقه بسأب »^(٢) اهـ أي: وإن لم يكن منقوصاً في أصله الاستعمالي عن أصله القياسي ، فلم يُعلم له أصلٌ حُذِف منه فإلحاقه بما حُذِف لامه وهو ياء أولى مما حُذِف لامه / ، وهو واوٌ ؛ لأن الياء [٣٩٦] على ما حُذِف لامه أغلب. فأطلق^(٣) الناظم على مثل هذا المثال لفظَ المنقوص ؛ لأنه صار بعد التسمية كالمنقوص ، وذلك ظاهرٌ . فتقول — إذن - في (ما) : مُوَيٌّ ، وفي (مَن) : مُنَيٌّ ، وكذلك في (مِن) ، وفي (عَن) : عَنَيٌّ ، وفي (كَم) : كُمَيٌّ ، وما أشبه ذلك .

بخلاف (إِن) المخففة من إِنَّ ، أو (أَنَّ) المخففة من أَنَّ ، أو (قَطْ) أو (رُبَّ) ” أو نحو ذلك ، فإنها من القسم الأوّل الذي له أصل يُردُّ إليه بعد التسمية إذا صُغِّرَ ، فتقول : : أُنَيْنٌ ، وَقُطَيْطٌ ورُيَيْبٌ ؛ إذ أصلها التضعيف وإن كان في حال الحرفية ، فترد إليه ، وهذا ظاهرٌ .

إلا أن على كلام الناظم بهذا التفسير اعتراضاً وهو أن (ما) الممثل

(١) التسهيل ص ٢٨٥ .

(٢) في الأصل والتسهيل : بأف . وما أثبتته من (س) و(ز) . وانظر التسهيل ص ٢٨٥ .

(٣) في (س) : فإطلاق .

(٤) قَطْ : مخففة من (قَطْ) ، ورُبَّ : مخففة من رُبَّ .

بها لا يصلح التمثيل بها فيما قصّد ؛ وذلك لأنها كلمة على حرفين آخرهما حرف لين ، والقاعدة: أنّ ما كان مثل هذا لا يبقى في التسمية على حالته الأولى ، بل يُزاد على الألف مثلها ، فتقلب همزة بسبب اجتماعها مع الألف الأولى ، والتقاءهما ساكنين ، على ما هو مقرّر في موضعه ، وإذا ثبت ذلك فإذا اعتقد في (ما) أنها اسمٌ لشيء ما لزم مدّها ، فتقول : (هذا ماءٌ يا فتى) وحينئذ يقع عليه التصغير ؛ إذ لا يكون مبنياً على التكبير^(١) ، والاسم حالة التكبير^(٢) غير منقوص ، لأنه على ثلاثة أحرف ؛ لقولهم : ماءٌ لاسم الماء المعلوم ، وكقولك : ثاءٌ وباءٌ وطاءٌ أسماء الحروف ، فإذا صُغّر لم يحتج إلى التكميل ؛ لأنه في المكبر كامل ، فصار التمثيل غير صحيح على هذا التقدير ، وإنما كان يطابق المسألة أن يمثلها بهلّ وبَلْ وأمّ ومِنْ وعنّ ، ونحو ذلك مما إذا سُمّيَ به بقي على لفظه ثنائياً ، كما كان قبل التسمية ، فثبت أن هذا التمثيل في غاية الإشكال ، ولا يسوغ أن يعتذر عنه بأنه لم يقصد إلا مجرد الثنائي من غير نظرٍ إلى خصوص (ما)، بل يكون كأنه قال : كالأدوات التي جاءت على حرفين ، فيشمل هل وبَلْ ومِنْ وعن وغير ذلك من المثل التي يصحُّ الكلام على فرضها ؛ لأننا نقول: هذا بعيدٌ عن طريقته في التمثيل ، إذ قد تقرر غير ما مرة أنه يأتي بالمثل عوضاً من التقييدات ، ويذكرها في معرض الاشتراط ؛ لاشتغال المثل على

(١) في الأصل : التكثير . وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : التكثير . وهو تصحيف .

تلك الشروط ، وتأمل ما تقدم له في المعرب والمبني من قوله :

[٣٩٧]

كالشبه الوضعي^(١) / في السمي جئتنا

وقصده الإتيان بـ(نا) التي هي على حرفين أحدهما لين .

وإذا كان من طريقته ما ذكر لم يسع حمل كلامه على خلافه .

ثم إن سلمنا ذلك فيقال له : هل يدخل لك في جملة المثل ما
مثلت به أو لا يدخل ؟

فإن قال : لا يدخل كان ذلك فاسداً أن يأتي بمثال غير مطابق
لمسألته ، وإن قال : نعم كان تسليماً ، للإشكال .

فعلى كل تقدير لا يصح هذا التمثيل .
فلو قال - مثلاً - :

وكمل المنقوص في التصغير إن لم يحو غير التاء ثالثاً كمين
لاستقام ولم يكن فيه إشكال ولا مقال .

* * *

ومن بترخيم يُصَغَّر اكتفى بالأصل كالعُطْفِيفِ يعني المُعْطَفَا
هذا هو الكلام في تصغير الترخيم ، وذلك أن التصغير على
وجهين :

تصغير على اعتبار حروف الكلمة : أصولاً كانت أو زوائد ،
وهو عام التصغير ، وهو الذي تكلم عليه من أول الباب إلى هنا .

(١) في (ز) : اللفظي .

وتصغيرٌ على اعتبار أصول الكلمة ، وعدم اعتبار زوائدها ، وهو
تصغير الترخيم الذي شرع في الكلام عليه .
وإنما سُمِّيَ تصغير الترخيم لما فيه من الترخيم اللغوي وهو
التسهيل ؛ لأن حذف الزوائد تسهيلٌ للكلمة على النطق بها ، ومن
الترخيم الاصطلاحي وهو جعل الاسم المزيد فيه مجرداً من الزيادة ،
كأنه لم يستعمل إلا دون زيادة .
وقوله :

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يَصْغُرُ اكْتَفَى

(مَنْ) فيه شرطية ، (ويصغرُ) مجزومٌ ، والجواب (اكْتَفَى) ، وهو
جوابٌ بالفعل الماضي بعد كون فعلِ الشرط مضارعاً ، وهو جائز عند
الناظم نحو :

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّ كُنْتُ مِنْهُ كَالشُّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ^(١)

ويحتمل أن تكون (من) موصولة ، و(اكْتَفَى) خبرها ؛ لأنها في
موضع رفع على الابتداء ، وهي واقعة : إما على العرب الذي يفعلون
ذلك ، فكأنه يقول : والذي لغته من العرب أن يصغرُ تصغير الترخيم

(١) هذا بيت من الخفيف لأبي زيد الطائي .
والشاهد فيه (من يكدني .. كنت منه) حيث جاء فعل الشرط مضارعاً ، وجاء
الجواب ماضياً .
وهو في المقتضب ٥٩/٢ والمقرب ص ٥٩ ، والخزانة ٦٥٤/٣ ، والعيبي ٤٢٧/٤ ،
والأشموني ١٧/٤ ، وجمهرة أشعار العرب للقرشي ص ٢٦٣ ، وديوانه ص ٤٤ ،
ومعجم شواهد العربية ١٢٩/١ .

فإنه يكتفي بالأصل ، وهذا لأن بعضهم يحكي أن ذلك لغة لبعض العرب ، وأن منهم مَنْ يحذفُ الزوائد كلها ، ويردُّ الاسم إلى أصله .
وإمّا على مريد التصغير ، وهو الأظهر ، فكأنه يقول : مَنْ أراد أن يصغّرَ تصغيرَ الترخيم ، فإنه يفعل كذا وكذا ، وكأنه جعل ذلك إلى خيرة المصغّر : فإن أراد تصغيره على الوجه الأعمّ فعَل ، وإن / [٣٩٨] أراد على هذا الوجه الأخص فذلك أيضاً جائز .

وعلى طريقة التخيير^(١) أتى به سيبويه إذ قال : « اعلم أن كل شيء [زيد] ^(٢) في بنات الثلاثة فهو يجوز لك ^(٣) أن تحذفه في الترخيم حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف ؛ لأنها زائدة فيها ، وتكون على مثال (فُعِيل) ^(٤) ، ثم مثل ذلك ، ثم ذكر أن بنات الأربعة بمنزلة بنات الثلاثة في ذلك .

وأما الوجه الأول وهو أن تكون (مَنْ) واقعة على العرب فهو سائغ ، ويكون قوله : (اكتفى) بياناً لكيفية ترخيمهم للاسم المزيد فيه .
ثم إن قوله : (بالأصل) يشتمل على مسائل ثلاث^(٥) :
إحداها : ما أعطى صريحه ومفهومه وهو أنك تحذف في هذا

(١) في (س) : التصغير . وهو خطأ .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) في النسخ كلها : (.. يجوز له أن يحذفه) . وما أثبتته من كتاب سيبويه .

(٤) انظر الكتاب ٤٧٦/٣ .

(٥) في (س) ثلاثي .

التصغير الزوائد ، وتبقى الحروف الأصول وحدها ، فتقول في تصغير (حارث) : حُرَيْث ، كأنك تصغر (حَرْنًا) ، وفي (أَسُود) : سُؤَيْد ، وفي (خارج) : خُرَيْج ، وفي (استضراب) : ضُرَيْب ، وفي (تكرم) : كُرَيْم ، وكذلك ما أشبهه ، وسواء في هذا الحكم أكان الاسم ثلاثي الأصول أم رباعيا . الحكم في الجميع واحد ، فتقول في (دِحْرَاج) : دُحَيْرِج ، وفي (قَرَبُوس) : قُرَيْيس^(١) ، وفي عصفور : عُصَيْفِر ، وفي (قنديل) : قُنَيْدِل ، ونحو ذلك .

والثانية : إطلاق القول في كل زائد حُكِمَ بزيادته على الإطلاق ، وهذا يشمل نوعين من الاعتبار :

أحدهما : شموله ما كان : مما يدل على معنى ، أو لا يدل عليه ، فالحكم سواء في مقتضى كلامه ، فتقول على [هذا] في (حبلى) : حَبِيل^(٢) ، وفي (زكرياء) : زُكَيْرٌ ، ونحو ذلك ، فتحذف الألف وإن كانت دالة على التأنيث ؛ لأنها زائدة على أصول الكلمة .

(١) في (س) : قرييس .

(٢) لم يلحق بها تاء التأنيث لأنه لم يسم بها . قال المبرد في المقتضب ٢/٢٩٢ : (وكذلك لو حقرت عجوزاً لقلت : عجيزة ؛ لأنك إذا حذفت الواو بقيت على ثلاثة أحرف فسميت بها المؤنث ، والمؤنث إذا كان اسماً علماً على ثلاثة أحرف لحقته الهاء في التصغير) ثم قال : (فإن لم تسم بعجوز وتركتها نعتاً قلت : عجيز) اهـ وهذا خلاف ما عليه الجمهور .

والمسألة مختلف فيها على ما أشار إليه ابن هانئ^(١) في « شرح التسهيل » :

فمن النحويين من ذهب إلى ما ذهب إليه الناظم هنا من جواز حذف الزوائد مطلقاً . ومنهم من منع ذلك .

والذي يقوله ابن أبي الريع : أنه يستثنى من حذف الزوائد تاء التانيث ، وهذه^(٢) متفق عليها ، وألف التانيث وهمزته ، وعلامتا التثنية والجمع المسلم ، وألف (أفعال) في جمع التكسير .

فإن كان الخلاف على ما أشار إليه ابن هانئ فليمن يحتج لمذهب الناظم أن يقول : إن القصد المفهوم من العرب في تصغير الترخيم لا يتم إلا بشمول حذف الزوائد من غير استثناء ؛ إذ لم يقصدوا إلى حذف بعضها دون بعض ، وإنما قصدوا إلى خلوص الأصول عما عداها ، وهذا القصد إنما يحصل بحذف كل زائد في الكلمة من غير استثناء شيء ، وانظر إلى محافظتهم على هذا الغرض حيث حذفوا في

/ هذا التصغير بعض الأصول الشبيهة بالزوائد ، وذلك قولهم : بُرْيَةٌ [٣٩٩] / وَسُمِيعٌ في إبراهيم وإسماعيل فاعتبروا بمجرد الاشتراك اللفظي ، فحذفوا ميم إبراهيم ، ولام إسماعيل لما اشتركتا لفظاً مع حروف الزيادة ، وإن لم تكونا هنا زائدتين .

(١) هو محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي أحد أعلام العلماء . له شرح التسهيل وغيره . توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة (البغية ١/١٩٢) .
(٢) في الأصل وفي (ز) : وهذا . وما أثبتته من (س) .

فإن قال صاحب المذهب الآخر : إن حذف حرف المعنى إخلالاً^(١) بالكلمة كما أنَّ حذف الحرف الأصلي إخلالاً^(٢) بالكلمة ، بخلاف الزائد الذي لا يدل على معنى فإنه غير مخل .

فالجواب : أنَّ هذا غير لازم ؛ إذ لو اعتبر هذا لم يصح تصغير ترخيم ، من حيث كانت الأبنية قد تدل على معنى مع الزيادة ، ولا تدل عليه دونه ، فتحذف الزائد فيكون ذلك (إخلالاً)^(٣) . بمعنى البنية ، ولم يمنع ذلك من جواز هذا التصغير كضارب وقائم ومستخرج ، ونحو أسماء المصادر والزمان والمكان نحو : مَضْرِب ، ومَخْرَج ، وما أشبه ذلك .

وإذا ثبت هذا وأنه غير معتبر باتفاقٍ مع ثبوت الإخلال . بمعنى ما متعلقٍ بالزوائد فكذلك ما ذكرتم .

والنوع الثاني : شموله ما كان من الزوائد من سألتمونيها ، أو من الزائد^(٤) بالتضعيف . الحكم واحدٌ أيضاً ، فتقول في (ضَفْنَدَد)^(٥) : ضَفْنَيْدٌ ، فتحذف النون وإحدى الدالين ، وكذلك في (خَفَيْدَد)^(٦) :

(١) في الأصل : (إخلالاً) .

(٢) في الأصل : (إخلالاً) .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) في (س) : الزوائد .

(٥) يقال : رجل ضفندد : أي كثير اللحم ثقيل مع حق . (اللسان : ضفد) .

(٦) الخفيدد : السريع ، والظليم . (القاموس : خفد) .

خُفَيْدٌ ، وفي (مُقْعَنْسِسٍ) ^(١) : قُفَيْسٌ ، وفي (مُسْحَنَكِك) ^(٢) : سُحَيْكٌ ، وما أشبه ذلك. حكى إجازة هذا الوجه ^(٣) سيبويه عن الخليل ^(٤) .

والمسألة الثالثة : منع حذف الحرف الأصلي ؛ لقوله : (اكتفي بالأصل) أي فهو الباقي ^(٥) الذي تقوم به بنية التصغير ، وهذا إنما يتصور في الرباعي فنقول في (فَقْعَس) : فُقَيْعَس ، وفي (جَعْفَر) : جُعْفِر ، ولا تحذف منه شيئاً ؛ لأن العرب لا تتجرأ على حذف الأصلي فراراً من الإخلال بالبنية من غير ضرورة ، اللهم إلا أن يكون الاسم خماسياً لا تقوم مع كماله بنية التصغير فإنه يحذف ، وليس بمخصوص بالترخيم ، بل يجري في التصغير كله ، وقد تقدم ذلك .

فإن جاء ما حذف منه الأصلي فشاذاً محفوظاً ، نحو ما حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل بُرْيَةٌ وَسُمَيْعٌ ^(٦) ، والقياس على مذهب سيبويه في هذا التصغير : بُرْيَهُيمٌ وَسُمَيْعِيلٌ ، حكماً منه على الهمزة بالزيادة ، وعلى مذهب المبرد : أُبَيْرِيَّةٌ ، وَأُسَيْمِيْعٌ بناءً منه على أنها أصلية ^(٧) .

(١) اقعنسس البعير : تأخر ورجع إلى خلف . (القاموس : قعس) .

(٢) مسحكك : شديد السواد . (القاموس : سحكك) .

(٣) في الأصل وفي (ز) : هذا النوع . وما أثبتته من (س) .

(٤) انظر الكتاب ٤٧٦/٣ .

(٥) في الأصل وفي (ز) : فهو الثاني . وهو تحريف .

(٦) انظر الكتاب ٤٧٦/٣ .

(٧) انظر الأصول ٦١/٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢٨٣/١ ، والارتشاف ١٩١/١ .

ووجه الترخيم في ذلك تشبيه الحرف الأصلي بالحرف الزائد ؛ إذ كان على لفظه ، فكأنه توهم زيادته فحذفه^(١) .

وتمثيله بالمُعْطَف / وتصغيره عَطِيفاً تنبيهاً على مسألة رابعة ، [٤٠٠] وذلك أنه مثل باسم نكرة ، وهو المعطَف ، فدل على أن هذا الترخيم عنده جائز فيها ، لا يختص بالأعلام ، فتقول في (أَسْوَد) : سَوَيْدٌ ، وفي (قَائِم) : قُوَيْمٌ ، وفي (أَكَل) : أُكَيْلٌ ، كما تقول في (حَارِث) : حُرَيْثٌ ، وفي (فَاطِمَة) : فُطَيْمَةٌ ، وفي (عَامِر) : عُمَيْرٌ . هذا مذهب البصريين .

ونُقل عن الفراء أن العرب إنما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام خاصة ، وأما غيرها فلا يُصَغَّرُ إلا على غير الترخيم . وهذا الذي قاله البصريون يفتقر إلى سماع .

وقيل : إن قول الفراء هو المشبه والقياس ، قال ابن الضائع : بل لا ينبغي أن يُعَدَّلَ عنه إلا بسماع يَبِينُ ، ألا ترى أن الترخيم في النداء لا يكون إلا في الأعلام ، ثم ذَكَرَ ما نُقل من قولهم : (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ)^(٢) وهو تصغير (أَحْمَقُ)^(٣) ، وليس بعَلَم ، وحُكِيَ أيضاً في مثل : (يجري بُلَيْقٌ وَيُدَمُّ)^(٤) وهو كالأول .

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢٨٣/١ ، والممع ١٩٢/٢ .

(٢) أي : عرف هذا القدر وإن كان أحمق . انظر مجمع الأمثال للميداني ٤٠١/١ . تحقيق محمد محي الدين .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) بليق : اسم فرس ، وهو تصغير أبلق تصغير ترخيم ، والمثل يضرب لمن يحسن ويعاب .

ومن حجة الفراء أن يقول : هذا مثلاً فلا يقاس عليه .
ولكن زعم سيبويه عن الخليل أنه جائزٌ في كل اسمٍ مَزِيدٌ^(١) ، فإن
كان قياساً منه على ما ورد في الأعلام فضعيفٌ ، ويعد أن يكون
ذلك قياساً منهم مع كثرة محافظتهم على الوقوف مع السَّماع ، بل لا
بد لهم في هذا من أصل سَماعٍ يرجعون إليه مما لم يحفظه الفراء . والله
أعلم .

والضمير في (يعني) عائد على (مَن) في قوله : (وَمَن بترخيم
يُصَغِّرُ) . والمعطَف في اللغة العِطْفُ ، وهو الجانبُ من كل شيء ،
وعِطْفاً الرجل جانباه من لدن رأسه إلى وِرْكَيْهِ .

* * *

واخْتِمَ بِنَا التَّائِيثِ مَا صَغُرَتْ مِنْ مُؤْنِثٍ عَارٍ ثَلَاثِي كَسِينِ
مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيثِ ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْسِ
وَشَدَّ تَرَكُّ ذُونِ لَبْسٍ وَنَدَرَ إِلْحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَثُرُ
قد تقدم أن المؤنث بالتاء لا تحذف منه في التصغير ، بل يبقى على
حاله قبل التصغير ، وإنما ذَكَرَ الآن حكم ما كان من المؤنث عارياً من
التاء ، هل تلحقه التاء في التصغير أم لا ؟
و(ما) في قوله : (ما صَغُرَتْ) واقعةٌ على المصغر ، وهي تفيد

(مجمع الأمثال ٢/٤١٤) .

(١) انظر الكتاب ٣/٤٧٦ .

العموم، فكل ما صُغِرَ من ثلاثي يدخل له في العبارة ، فالمصغَرُ تصغير الترخيم كزنب وسعاد وغلاب^(١) حكمه ما قال ، وذلك لأنه في الحكم ثلاثي ؛ إذ التصغير إنما ورد على ثلاثي في التقدير ، كأنك صغرتَ زنب وسعد وغلب .

ويعني الناظم أن كل ما (صُغِرَ مما) ^(٢) اجتمعت فيه ثلاثة أوصاف وهي : كونه مؤنثاً ، وكونه عارياً من العلامة / وكونه ثلاثياً ، فالتاء ^[٤٠١] تلحقه علامة على تأنيثه .

فأما وصف التأنيث فلقوله : (من مؤنث) ؛ لأن المذكر لا حاجة له بعلامة ، وإنما يحتاج إليها المؤنث .

واعلم أن التأنيث المراد في كلام الناظم هو التأنيث للكلمة بأصل وضعها ، أو بالنقل المحض ، وذلك أن الاسم المؤنث على وجهين : تارة يكون مؤنثاً بأصل وضعه كزنب وسعاد وشمس ويد ورجل ونحو ذلك ، فهذا تأنيث لا إشكال فيه ، ويجري فيه الحكم المذكور ، فتلحق التاء عند التصغير .

وكذلك إذا نقل إلى المؤنث نقلاً محضاً ، كالمرأة تسميها بزيد ، أو أكلٍ أو غير ذلك من الألفاظ ، فهذا نقل محض أيضاً ، فتلحقه التاء في التصغير بلا بد ؛ لأنه اسم مؤنث حقيقة ، ولا يراعى أصله ؛ لأنه مهمل مطرَحٌ ^(٣) ، وهذا مذهب الجمهور .

(١) اسم امرأة على وزن (قطام) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٣) في (س) : فيطرح .

ونقل ابن الأنباري عن الكسائي أنَّ ما كان من أسماء النساء على ثلاثة أحرفٍ منقولاً من المصدر فإنَّ فيه وجهين :
لحاق التاء اعتباراً بالحال ، وعدم اللحاق اعتباراً بالأصل ، وهو مذكَّر .

وما كان غير منقول فإنه بالتاء في الأكثر ، فتقول في : بَرَقَ " ،
وَلَهُو ، وَخَوْد ، وَجُمْل ، وَرِيمُ أسماء نساء : خُوَيْدٌ وَخُوَيْدَةٌ ، وَبُرَيْقٌ
وَبُرَيْقَةٌ ، وَلَهْيٌ وَلَهْيَةٌ ، وَجُمَيْلٌ وَجُمَيْلَةٌ ، وَرُوَيْمٌ وَرُوَيْمَةٌ^(١) .
وتقول في شمس : شُمَيْسَةٌ ، وفي عين : عَيْنَةٌ ونحو ذلك .

فاعتبر الكسائي الأصل في النقل المحض ، كما اعتبره الجميعُ البتَّة
في الوجه الثاني، وهو أن يكون مؤنثاً لا بأصل الوضع ، ولا بالنقل
الحقيقي، ولكن بالجريان على المؤنث وإطلاقه عليه مع أن أصله
المذكَّر، واعتباره باقٍ لم ينتسخ حكمه ، فهذا حكمه خلاف حكم
الأول ، وذلك كالصفات الجارية على المؤنث بغير تاء كامرأة حائضٍ
وطاهرٍ ونَصَفٍ ، وكذلك الوصف بالمصادر نحو : امرأةٌ عَدْلٌ وَرِضاً
وَزَوْرٌ وَفَطْرٌ ، فالأصل في هذه الأشياء التذكير ، والصفات عند
سيبويه جارية على المذكر تقديراً ، والمصادر باقية على أصلها ؛ لأن
الوصف بها وصف بالجنس وهو مذكَّرٌ ، فلم تخرج إذن عن أصلها

(١) في الأصل : (برق نخره) . وما أثبتته من (ز) و (س) والمذكر والمؤنث .

(٢) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ص ٧٠٣ ، تحقيق د/ طارق

عبد عون الجنابي . بغداد سنة ١٩٧٨ .

من التذكير ، فليست بمؤنثة في الحقيقة وإن كانت جارية على المؤنث في اللفظ ، فلم تدخل تحت كلام الناظم ؛ إذ لم يثبت كونها مؤنثة بعد ، فيقتضي ألا تلحقها التاء في التصغير وإن جرت على المؤنث ، فتقول في عدل / : عُدَيْلٌ ، وفي رِضًا: رُضِيٌّ وفي زَوْرٍ : زُوَيْرٌ ، وفي صَوْمٍ : صُوَيْمٌ ، وكذلك تقول في حائضٍ وطاهرٍ وطامِثٍ ونحوها إذا صَغُرَتْهَا تصغير الترخيم : حُوَيْضٌ وطُهِيرٌ وطُمَيْثٌ ، وفي نَصَفٍ : نُصَيْفٌ ، فلا تلحق تاء أصلاً .

وهذا التقرير في الوجهين أصله سيبويه قال : (وسألته - يعني الخليل رحمه الله (تعالى) ^(١) - عن تحقير (نَصَفٍ) نعتِ امرأة ، فقال : تحقيرها نُصَيْفٌ ، وذلك لأنه مذكَّرٌ وَصِفَ به مؤنث ، ألا ترى أنك تقول : هذا رجلٌ نَصَفٌ ، قال : ومثل ذلك أنك تقول : هذه امرأة رِضًا ، فإذا حَقَّرْتَهَا لم تدخل الهاء ؛ لأنها وصفت بمذكَّر ، شاركت المذكر في صفته ، فلم تغلب عليه ، ألا ترى أنك لو رحمتَ (الضامر) لم تقل : ضُمَيْرَةٌ . قال : وتصديق ذلك فيما زعم الخليل رحمه الله (تعالى) ^(٢) في الخلق: خُلُقٌ ، وإن عَنَوَا المؤنث ؛ لأنه مذكَّرٌ يُوصَف [به] ^(٣) المذكر فشاركه فيه المؤنث ^(٤) .

(١) الكلمة ساقطة من (س) .

(٢) الكلمة ساقطة من (س) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٤) انظر الكتاب ٤٨٢/٣ - ٤٨٣ .

وما ذهب إليه الناظم من تقسيم الاسم المؤنث إلى القسمين هو المذهب الذي عليه كلام العرب ، ولم يتحرر كلام الكسائي في ذلك ، فلا ينبغي أن يؤخذ به في المسألة .

وما تقرر في المؤنث هو بعينه جارٍ في المذكر ، فتارة يكون مذكراً بأصل وضعه كرجلٍ وزيدٍ وعمرو ونابٍ^(١) ، ونحو ذلك ، فهذا لا إشكال فيه في عدم لحاقه التاء ، وذلك بمقتضى تقييده ، ومثله ما نقل نقلاً حقيقياً إلى المذكر وإن كان أصله المؤنث كرجلٍ يُسمى بعينٍ أو أذنٍ أو (يدٍ) أو نحو ذلك (فلا تلحقه التاء)^(٢) عند الناظم ؛ لأنه ليس بمؤنث ، وأصله من التأنيث منسوخ بالتذكير ، غير معتبر ولا ملحوظ . وتارة يكون مذكراً لا بأصل الوضع ، ولا بالنقل الحقيقي ، وإنما يكون مذكراً باعتبار ما مع أن أصل اللفظ من التذكير معتبر ، وذلك كالعين المراد به الربيطة^(٣) فإنك تقول في تصغيره : عَيْنَةٌ ، لأنه إنما سمي عيناً استعارة من العين المبصرة ؛ لأن المقصود منه عينه ، فصار كالناب في نوعه ، فلم يطرح أصله ، فلا بد أن يقال : عَيْنَةٌ بالتاء ؛ لأن العين للربيطة ليس بخالص النقل ، فلم يكن ليترك أصله . وهذا كله داخلٌ تحت كلام الناظم .

(١) وهو السن .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٣) الربيطة : الطليعة .

وبهذا التقدير يظهر أنه مخالف ليونس في اعتبار الأصل بعد النقل الحقيقي ، فيقول في (قَدَم) و(يَد) اسمي رجلٍ : قُدَيْمَةٌ وَيَدِيَّةٌ اعتباراً بأصله ، وهو أيضاً مذهب الفراء ^(١) .

وحجته في ذلك ما جاء من قولهم : أُذَيْنَةٌ في اسم الرجل / مع أنه [٤٠٣] منقولٌ نقلاً محضاً ، ولكنهم اعتبروا أصله .

وأجاب سيبويه عن هذا أنه إنما سُمِّيَ الرجل بالأذن محقَّرةً ، لا بها مكبرةً ثم صغروه فقالوا : أذينة ^(٢) .

قال ابن الضائع : والدليل على ذلك أن الرجل الذي اسمه (أُذَيْنَةٌ) لا يقال فيه : أُذُن .

ونظير مذهب يونس ههنا مذهب الكسائي فيما تقدم .

وأما وصف العُرُو ، وهو التجرد عن العلامة فلقوله : (عارٍ أي: متجرد عن علامة التأنيث ، فإنه إن لم يكن عارياً عنها فذلك هو المقصود ، فلا يحتاج إلى علامة أخرى .

والعلامة التي هو عارٍ منها هي كل علامة تأنيثٍ : سواءً كانت تاءً أو ألفاً أو همزةً ، فإنه إن كان في الاسم واحداً منها استغني عن الإتيان بعلامةٍ أخرى نحو : عَمْرَةٌ وَحُبْلَى وَحَمْرَاء .

فإذن إذا عَرِيَ عن كل علامةٍ فهو الذي يفتقر إلى التاء إحرازاً

(١) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري أبي بكر ص ٧٠٣ .

(٢) الكتاب ٤٨٤/٣ .

لمعنى التأنيث ودلالة عليه .

وأما وصفه بكونه ثلاثياً فذلك قوله : (ثلاثي) وهو احتراز من الرباعي ، فإن الرباعي لا تلحقه إذا صُغِرَ ، إلا ما نبّه عليه من الشذوذ بعد ، فإذا صُغِرَ (زينب) و(سعاد) و(غلاب) و(رقاش) ونحو ذلك قلت : زَيْنَبُ وسُعَيْدٌ ورُقَيْشُ ، ولا تأتي بتاء ؛ لأنه ليس بثلاثي ، ولا فرق في هذا الحكم بين كون الرباعي ذا وجهين "كذراع وكراع، أو ذا وجه واحد ، وهو مقتضى كلامه ، وهو مذهب الجمهور .

وزهب ابن الأنباري إلى أن ما كان ذا وجهين فإنه يُصَغَّرُ بالتاء عند قصد التأنيث ، فإذا صَغُرَتْ كُراعاً على مَنْ أَنْتَ قلت : كُرَيْعَةٌ ، وكذلك في ذراع : ذُرَيْعَةٌ ، ولا تقول : كُرَيْعٌ ، ولا ذُرَيْعٌ وإن كان رباعياً ؛ لئلا يلتبس بتصغيره على مَنْ ذَكَرُ^(١) .

وماقالاه يفتقر إلى سماع مخصص .

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة لزم لحاق التاء في التصغير إلا ما استثنى ، فتقول في : (يَدٍ) : يُدَيَّةٌ ، وفي (رِجْلِ) : رُجَيْلَةٌ ، وفي (أُذُنٍ) : أُذَيْنَةٌ ، وفي (هِنْدٍ) : هُنَيْدَةٌ ، وفي (دَعْدٍ) : دُعَيْدَةٌ .

وكذلك تقول في تصغير الترخيم إذا حذفت الزوائد من الثلاثي ، فتقول في (سعاد) : سُعَيْدَةٌ ، وفي (غلاب) : غَلَيْبَةٌ ، وفي (زينب) :

(١) أي يذكر ويؤنث .

(٢) وهذا أيضاً مذهب الفراء وثعلب . انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٧٠٦ .

زُنَيْيَةٌ^(١) ، وما أشبه ذلك ؛ لأنه ثلاثي بعد دخول التصغير .

وحقيقة الأمر فيه أنهم إذا أرادوا التصغير / عَرَّوْهُ عن الزوائد [٤٠٤]
تقديراً، وصَيَّرُوهُ كأنه ثلاثي في الأصل ، فكأن (سعاد) صار إلى
سَعْد، و(غلاب) صار إلى غَلَب ، و (زينب) إلى زَنَب ، هكذا القياس
فيه ، وإذا كان كذلك فلم يرد التصغير إلا على اسم على ثلاثة
أحرف ، وهو مؤنث ، عارٍ ، فتلحقه العلامة .

وكذلك تقول على هذا القياس في (سماء) : سُمَيَّة ، وفي (قضاء)
و(عطاء) و (بقاء) . ونحو ذلك - اسم مؤنث - : قُضَيَّة وَعُطَيَّة وَبُقَيَّة ،
فتأتي بالهاء ، وذلك أن أصله : عُطِيَّ ، وقُضِيَّ ، وسُمِّيَّ على بناء
فُعَيْل ؛ لأنه رباعي ، لكن استقلوا الياء لكثرتها ، فحذفوا الآخر ،
فصار في التحصيل ثلاثياً ، فلزم لحاق التاء .

قال سيبويه : « قلتُ : فما بال (سماء) قالوا : سُمَيَّة ؟ يعني : أنهم
ألحقوا التاء مع أنه رباعي ، قال : من قَبْلِ أنها تحذف في التحقير ،
فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف . قال : فلما
خَفَّت^(٢) صارت بمنزلة دَلُو ، كأنك حَقَرْتَ شيئاً على ثلاثة أحرف^(٣) .
فإن قيل : هذا الذي تقرر صحيح ، فكيف يتنزل عليه كلام

(١) في الأصل وفي (ز) : زينة .

(٢) في (ز) : خفف .

(٣) انظر الكتاب ٤٨١/٣ - ٤٨٢ .

الناظم؟ فالجواب أن تنزيله على هذا المعنى ظاهر ؛ لأنه قال :
 واختتم بتا التانيث ما صَغُرَتْ مِنْ مَوْنَتْ عَارِ ثَلَاثِي (كَسِنْ)^(١)
 وما ذكر من سماءٍ وعطاءٍ وزينبٍ يَصْدُقُ عليه أنه ثلاثيٌ صُغُرُ ؛
 لأنه ما وقعت عليه بنية التصغير إلا وهو كذلك .
 فالثلاثي المراد على قسمين : ثلاثي في التحقيق^(٢) وهو المستعمل ،
 وثلاثي في التقدير وهو هذا .

والجميع في القياس ثلاثي ، ويشمل كلام الناظم القسمين .
 ومثل ما أراد بقوله : (كَسِنْ) تقول فيه : سُنَيْةٌ ، والسِّنُّ واحدة
 الأسنان ، وهي معلومة ، والسِّنُّ من الكِبَرِ أيضاً^(٣) ، يقال : كَبِرَتْ
 سِنِّي .

ووجه لحاق هذه التاء في التصغير أن الأصل في كل مؤنث أن
 يكون بعلامة التانيث ، فكان ما جاء منه دون علامة كأنه محذوف منه
 العلامة ، ولما كان الحرف الثالث إذا حُذِفَ يُرَدُّ في التحقيق ، حَكَمُوا
 لهذه العلامة بحكمه ، فردُّوها في تحقير الثلاثي كما رُدُّوا اللام ، ألا
 ترى أنهم قد حكموا في بعض المواضع للتاء المحذوفة بحكم اللام ،
 قالوا : (أَرْضُونَ) فجعلوا هذا الموضع الذي هو على طريق جمع

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ومن (ز) .

(٢) في (س) : في التحقيق .

(٣) في الأصل وحده : من المكبر .

السَّلامَة عوضاً من التاء المحذوفة ، كما جعلوه عوضاً من اللام في (سِنين) و (تُبِين) ونحو ذلك ، هذا مع [أن] " التصغير عندهم كأنه يردُّ الشيء إلى أصله . وأما الرباعي فقد كان الأصل فيه أيضاً أن تلحقه الهاء تنبيهاً على أنه مؤنث ، كما لحقت الثلاثي ، قال الخليل : لكنهم لما زاد العدد / استقلوا الهاء ، فكانهم صيَّروا الحرف الرابع [٤٠٥] عوضاً منها^(٢) .

وقد علَّلَ سيبويه اللِّحاق في الثلاثي بالفرق بين المذكر والمؤنث^(٣) . ثم استثنى الناطم من هذا الحكم المذكور ما كان من الثلاثي مؤدياً لحاق التاء فيه إلى اللبس ، فقال :

ما لم يكن بالتأويَرى ذا لبسٍ

الضمير في (يكن) "عائدٌ على المؤنث الثلاثي المتقدم ، يعني أن حكم اللحاق إنما يكون إذا لم يؤدَّ إلى لبسٍ في الكلام ، فإن كان مؤدياً لللبس كان اللحاق مجتنباً ، وصُغِرَ بغير تاء كما يُصَغَرُ الرباعي المؤنث والثلاثي المذكور .

وظاهر هذا الاستثناء أنه قياسٌ لا سماعٌ ؛ إذ لم يقيد ذلك بشيء ، بل عين للسمع شيئاً آخر بقوله : « وشذَّ تركُّ دون لبسٍ » فأعطى كلامه أن مثل هذا قياس .

(١) هذا الحرف ساقط من الأصل ومن (ز) .

(٢) انظر الكتاب ٤٨١/٣ . والنقل بالمعنى .

(٣) انظر الكتاب ٤٨٣/٣ - ٤٨٤ .

(٤) في الأصل وحده : يكون .

وما قاله ظاهر ، لكنه جعله في التسهيل شاذاً في الجملة حيث قال: (تلحق تاء التأنيث في تصغير ما لم يشذ من مؤنث ، بلا علامة ، ثلاثي) ” إلى آخره، ولم يُجَرِّ للفرقة ذكراً .

وكذلك عده غيره من الأشياء الخارجة عن مقتضى القياس على ما سيأتي إثر هذا إن شاء الله تعالى .

وأتى بأمثلة ثلاثة مما يقع اللبس فيها إن أتى بالتاء ” في التصغير ، وذلك قوله : (كشجرٍ وبَقَرٍ وخَمْسٍ) .

أما (شجرٌ وبَقَرٌ) فلأنك لو قلت في شجر : شَجِيرَةٌ ، وفي بقر : بُقِيرَةٌ ، وذلك إنما يكون على لغة مَنْ أَنْتَ فقال : هي الشجر ، وهي البقر ” ، لالتبس بتصغير الواحد من الجنس وهو شجرة وبقرة ، فلا يُعلم أهو تصغير شجرة أم شَجَر ؟ فتركوا التاء في الجنس وألحقوه في الواحد ، وكذلك ما أشبهها من أسماء الأجناس .

وأما (خَمْسٍ) فلأنك لو قلت : خُمَيْسَةٌ لالتبس بتصغير خَمْسَةٍ بالتاء ، فُتَرِكَتِ التاء في تصغيره وإن كان مؤنثاً لذلك ، وكذلك سائر أسماء العدد الثلاثية ” كسِت ”^(٥) وسبع وتسع وعشر ، تقول : سُدَيْسٌ وسُبَيْعٌ وتُسْبَيْعٌ وعُسَيْرٌ ، دون تاء كذلك .

(١) انظر التسهيل ص ٢٨٦ .

(٢) في الأصل : بالياء .

(٣) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٥٤٧ .

(٤) في الأصل وفي (ز) : الثلاثة .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من (س) .

فإن قيل : إنه أتى بثلاثة أمثلة لنوعين مما يقع فيه اللبس ، فأتى
لاسم الجنس مع واحده بمثالين وهما : شَجَرٌ وَبَقَرٌ ، وكان الواحد
كافياً فيما أراد ، فما فائدة التكرار ؟

فالجواب أن التكرار في مثل هذا قريبٌ ، لكن يمكن أن يقصد
بذلك التنبيه على معنى زائدٍ على ظاهر المفهوم ، وذلك أن اسم
الجنس يستعمل على وجهين :

أحدهما : على أصل وضعه من الدلالة على حقيقة ذلك الجنس ،
يصدق على الواحد منه فأكثر .

والثاني : أن يستعمل نائباً عن جمع الكثرة ، كأنك أردتَ / أن [٤٠٦]

تجمع الواحد من الجنس فاستغنيت عن جمع الكثرة باسم الجنس
باعتبار إطلاقه مراداً به كثرة آحاده ، وفي القلة تستغني بجمع التصحيح ،
وهو في كلا الاستعمالين اسمٌ مفرد يذكّر ويؤنث ، والتأنيث
للحجازيين ، والتذكير للتميميين والنجديين ، والفرقة فيهما بين ذي
التاء وغيره محتاجٌ^(١) إليها ، فلعله أراد التنبيه على كلا القسمين ، وأن
كل واحد منهما يجري فيه ذلك الحكم المذكور ، والله أعلم .

ثم إنه نبّه على ما شذّ عن القاعدة دون ما ذكر من خوف اللبس
بقوله : (وشذ تركٌ دون لبسٍ) يعني: أنه جاء من كلام العرب تركٌ
التاء في تصغير المؤنث الثلاثي العاري مع عدم اللبس ، لكنه شاذٌّ

(١) في (س) : يُحتاج .

يُحَفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُخَلُّ بِمَا تَقْدُمُ مِنَ الْقَاعِدَةِ .

والذي خرج عن القاعدة على الجملة على ما جمعه المتأخرون
عشرون لفظاً ، منها ما تقدم من اسم الجنس كَشَجَرٍ وَنَخْلٍ وَعِنَبٍ
وَبُرٍّ وَتَمْرٍ وَبَقَرٍ ونحو ذلك ، وأسماء العدد الثلاثية بلا تاء وهي :
خَمْسٌ وَسِتٌّ وَسَبْعٌ وَتِسْعٌ وَعَشْرٌ ، فهذه ستة ألفاظ .

والسابع : (النَّابُ) للناقة المسنة ، قالوا في تصغيره : نُيَّبٌ ، لما
سموها بنابها الذي بَزَلَ ، وهو مذكَّر راعوه في التصغير ^(١) .

والثامن : (الحرب) قالوا في تصغيره : حُرَيْبٌ ، وهي مؤنثة ، لما
كان مصدرأ وهو السَّلْبُ سُمِّيَتْ به لكثرة السَّلْب فيها ، فراعوا
أصلها ، فلم يأتوا بالتاء ، كما فعلوا في (الناب) ^(٢) .

والتاسع : (الفرس) قالوا : فُرَيْسٌ ، وذكر سيبويه في وجه ذلك
شيء مذكَّر في الأصل أوقعوه على المؤنث ، وشبهه بقولك للمرأة :
ما أنتِ إِلَّا رُجَيْلٌ ، وللرجل : ما أنتِ إِلَّا مُرْيَةٌ ، قال : وإنما حَقَّرَتْ
الرجل والمرأة ، فكذلك عنده الفرس ^(٣) .

وقال ابن أبي الربيع : يمكن أن يراعى فيها الصفة ، كأنها من
الفرس وهو الدَّقُّ ، ثم ذكر معنى كلام سيبويه ، وهذا هو المشهور
المعروف .

(١) انظر الكتاب : ٤٨٣/٣ .

(٢) انظر اللسان (حرب) .

(٣) انظر الكتاب ٤٨٣/٣ .

ونقل ابن هانئ في شرح التسهيل عن بعض من قَيَّدَ على المفصل للزخشي قال : إن أردت بالفرس المذكَّر قلت : فُرَيْسٌ ، وإن أردت المؤنث قلت : فُرَيْسَةٌ ، قاله الشيخ يعيش والتبريزي ^(١) ، قال ابن هانئ : ولم أرَ هذه التفرقة لغيره . هذا ما قاله .

والجوهري يحكي عن ابن السَّراج أن تصغير الفرس فُرَيْسٌ ، فإذا أردت المؤنث على الخصوص قلت : فُرَيْسَةٌ ^(٢) ، وهو نقلٌ أثبتُ ممَّا ذَكَرَهُ ابن هانئ عن أولئك / . [٤٠٧]

والعاشر : (الدَّرع) ذَكَرَ الجرمي أنهم صَغَّرُوهُ بغير هاءٍ مع أنه مؤنث ، وهي دِرْعُ الحديد فقالوا : دُرَيْعٌ . قال الأستاذ (رحمة الله تعالى) ^(٣) عليه) : راعُوا فيها معنى الملبوس أو الثوب .

والحادي عشر : (العرب) قالوا في تصغيرها : عُرَيْبٌ ، وهي مؤنثة ، قال [أبو الهندي] ^(٤) "عبد المؤمن بن عبد القدوس : وَمَكْنُ الضَّبَابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ وَلَا تَشْتَهِيهِ نَفُوسُ الْعَجَمِ" ^(٥)

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٥ .

(٢) نقله عنه ابن منظور في اللسان (فرس) .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ومن (ز) .

(٥) هذا بيت من المتقارب .

اللغة : مكن الضباب : يبيضها . والشاهد فيه قوله : (العُرَيْب) حيث صغر (العرب) بدون تاء ، وهي مؤنثة ، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه . والبيت في المخصص ٨٣/١٦ ، ١٠/١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٥ ، ومعجم الشواهد العربية ٣٢٧/١

وكانهم لخطوا فيه معنى (قوم ورهط) ؛ إذ^(١) كانت من أسماء
الجموع .

والثاني عشر : (القوس) قالوا في تصغيره : قُوَيْسٌ ، قال الشاعرُ:
تَرَكْتَهُمْ خَيْرَ قُوَيْسٍ مِّنْهُمَا^(٢)

وكانهم لخطوا أنها في الأصل مصدرٌ: قاسَ يَقُوسُ قَوْسًا^(٣) ،
وانظر في الصحاح فإن الجوهري زعم أن (القوس) يذكر ويؤنث ،
فمن أنث قال : قُوَيْسَة ، ومن ذكر قال : قُوَيْسٌ على القياس^(٤) ،
والذي ينقله النحويون ما تقدم .

والثالث عشر : (العُرس) قالوا : عُرَيْسٌ وعُرَيْسَة بالوجهين مع
التأنيث . ذكر ذلك الفراء ويعقوب^(٥) وقد حكي أنها تذكر وتؤنث ،
وإنما صغروها بغير هاء ؛ لأنهم لخطوا فيها معنى الغناء واللهو ، وعلى
القول بأن (العُرس) يراد بها الطعام رُوِيَ مدلولها وهو مذكور .

والرابع عشر : (العُرس) وهي الزوجة ، قالوا : عُرَيْسٌ ، كأنهم
لخطوا فيها معنى العشير والصاحب ، أو الطعام .

(١) في الأصل وفي (ز) : (إذا) ، والتصحيح من (س) .

(٢) لم أجد من نسب هذا الرجز لقائل معين .

(٣) انظر اللسان (قوس) . حيث لم يصغره بالتاء مع أنه مؤنث ، وهذا يحفظ ولا يقاس
عليه .

(٤) الصحاح ولسان العرب (قوس) .

(٥) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٤٤ ، وإصلاح المنطق ليعقوب : ٣٥٨ ،
والمختصص ١٩/١٧ .

والخامس عشر : (الذودُ) قالوا : ذُوَيْدٌ ، وهي مؤنثة ، قال ^(١) :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ

كَأَنَّهُمْ (رَأَوْا) ^(٢) أَنْ أَصْلَهَا الْمَصْدَرُ مِنْ ذَادَ يَذُوذُ ذَوْدًا .

والسادس عشر : (الضْحَى) قالوا : ضُحَيٌّ ، مع أنها مؤنثة .

قال الفراء : كرهوا أَنْ يَصْغُرُوا بِالْهَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَشْبَهُ تَصْغِيرَهَا تَصْغِيرَ ضَحْوَةٍ ^(٣) ، وعلى هذا التأويل تدخل في القسم المطرود إن كان الناطم راعى ذلك هنا .

والسابع عشر : (الطُسْتُ) زاده بعضهم ، وحكى أنهم (قالوا) ^(٤) :

طُسَيْتٌ ، وكذلك (الطُسُ) قالوا : طُسَيْسٌ فرقاً بينه وبين تصغير (طُسَّة) ؛ لِأَنَّ فِيهَا لَغْتَيْنِ ^(٥) ؛ إِذْ يُقَالُ : طُسَّةٌ ، وَتَصْغِيرُ هَذِهِ طُسَيْسَةٌ

(١) هذا صدر بيت من الوافر للحطيفة . عجزه :

لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي .

والشاهد قوله (وثلاث ذود) حيث ذُكِرَ العدد، فدل ذلك على أن (الذود) مؤنث، والبيت في الكتاب ٥٦٥/٣ ، ومجالس ثعلب ص ٣٠٤ ، والخصائص ٢١٤/٢ ، والإنصاف ص ٧٧١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٠٦ ، والخزانة ٣٠١/٣ ، والعيني ٤٨٥/٤ ، والتصريح ٢٧٠/٢ ، والمجمع ٢٥٣/١ ، ١٤٩/٢ ، ١٧٠ ، والدرر ٢٠٩/١ و ٢٠٤/٢ ، ٢٢٤ ، والأشعوني ٦٣/٤ وديوانه ص ١٢٠ ومعجم الشواهد ٣١٥/١ .

(٢) في (ز) : أرادوا .

(٣) انظر المذكر والمؤنث للفراء ص : ٨٤ . تحقيق رمضان عبد التواب ، و المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٤٢٣ .

(٤) ساقطة من (س) .

(٥) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص : ٣١٦ ، واللسان (طسس) .

على الأصل ، فعلى هذا تنضم إلى الضابط الأول .
والثامن عشر : (الشَّوْلُ) يقال فيه : شَوَّلَ . كذا ذكر ابن
الأنباري عن الكسائي^(١) .

والتاسع عشر : (الغنم) نقل ابن الأنباري أنها تصغرُ بالهاء وبغير
هاء ، فتقول : غَنِيمٌ وَغَنِيمَةٌ^(٢) ، مع أن الغنم مؤنثة لا غير ، كأنهم
لحظوا فيها وفيما قبلها معنى الجمع .
والعشرون : (القَدْرُ) ، قالوا في تصغيرها : قُدَيْرٌ .

حدثنا شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبد الله بن / الفخار (رحمة الله [٤٠٨]
(تعالى)^(٣) عليه) قال : لقيتُ بعض أصحابنا في سوقٍ من أسواق سبَّة
زمان قراءتي بها ، فسألني : كيف تصغرُ (قَدْرًا) ؟ فقلتُ : قُدَيْرَةٌ ،
فقال : كذا كنتُ أقول ، ولكن هَلُمَّ معي ، فمضيتُ معه ، فإذا شيخنا
الأستاذ أبو عبد الله بن عبد المنعم (رحمة الله تعالى^(٤) عليه) يقول
لفخارٍ كان يساومه : بكم هذه القُدَيْرُ ؟ فقلتُ له في ذلك ، فقال :
كذا هو النصُّ عن الخليل في العين . قال الأستاذ : ثم رأيت ذلك في
الصحاح للجوهري . انتهت الحكاية .

وعلى أن الزمخشريُّ قال : تقول في (قَدْرٍ) : قُدَيْرَةٌ ، وهو الذي

(١) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٧٠٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكلمة ساقطة من (س) .

(٤) الكلمة ساقطة من (س) .

ذكر ابن الأنباري في كتاب المذكر والمؤث ، فجاء بها على القياس^(١) ،
وروجه إسقاطها أنهم لحظوا فيها معنى الإناء ، قاله الأستاذ (رحمه الله
تعالى)^(٢) .

هذا أقصى ما رأيته في جمع هذه الألفاظ الشاذة عن القياس ، وقد
عد منها الأبدي^(٣) (النعل) وأنه يقال فيها : نُعِيلٌ ، ورأيت ذلك بخطه ،
والذي ذكر الجوهري وغيره في (النعل) : نُعِيلَةٌ بالتاء على القياس
والأصل^(٤) ، فانظر من أين نقل الأبدي^(٥) ما نقل .

وعد أيضاً من هذه الألفاظ (النادرة)^(٦) بعض ما تقدم التنبيه عليه
من نحو : امرأة عَدْلٌ وحائضٌ ، وهذا ليس منها على ما تقدم للناظم .
وكذا ينبغي أن يكون الأمر في اسم الجنس ، (والأ^(٧)) يعد منها ،
لكونه قياساً على ما ظهر من كلام الناظم .

وأما أسماء العدد المذكورة فسائق أن تُعدَّ في الألفاظ الشاذة ؛
لأنحصارها بالعدد . والله أعلم .

ثم قال :

..... ونذر لحاقاً فيما ثلاثياً كثر

(١) انظر المذكر والمؤث لابن الأنباري : ٣١٨ .

(٢) الكلمة ساقطة من (س) .

(٣) انظر الصحاح : (نعل) والمذكر والمؤث .

(٤) ليست في (س) .

(٥) في الأصل : (ولا يعد) .

(تا) ههنا قد قصر حتى صار مثل قولهم : (شربتُ ما يا هذا) ،
 و(كثّر) فعلٌ مفتوح العين ، لا مضمومها ؛ لأنه من أفعال المغالبة ،
 كقولك : ضاربته فضربته أضربه ، أي فغلبته في الضرب ، وشأتمته
 فشتمته ، أي غلبته في الشتم ، فكذلك تقول : كاثرتُه فكثرتُه أكثرُه ،
 أي غلبته في الكثرة .

و(ثلاثياً) مفعولُه ، كأنه قال : وندر لحاقها فيما كَثَرَ الثلاثيُّ ،
 يعني أن ما زاد على الثلاثي قد جاء فيه لحاق التاء في التصغير نادراً ،
 وأشار بذلك إلى ما جاء من قولهم : (قُدَيْدِيْمَة) في قُدَّام^(١) ، و(وَرِيْثَة)
 في وراء . قال الشاعر وهو علقمة :

وقد علّوتُ قُتودَ الرّحلِ يسفّعني يومَ قُدَيْدِيْمَة / الجوزاءِ مسموم^(٢) [٤٠٩]
 وقال القطامي^(٣) :

قُدَيْدِيْمَة التجريبِ والحِلْمِ إنني أرى غَفَلاتِ العيشِ قبلِ التجاربِ^(٤)

(١) في الأصل وفي (ز) : وقدام .

(٢) هذا البيت من البسيط لعلقمة بن عبدة .

اللغة : قنود : جمع قند ، وهو خشب الرحل ، يسفّعني : يلفحني ، الجوزاء : برج
 من أبراج السماء ، مسموم : ذو السموم . والشاهد قوله : (قديديمة) حيث ألحق
 به تاء التأنيث في التصغير مع أنه زائد على الثلاثة ، وهذا نادر . والبيت في
 المقتضب ٢٧٢/٢ ، و٤١/٤ ، والمخصص ٩٠/٩ و ٨٣/١٦ ، والمفصليات
 ص ٤٠٣ ، واللسان (سمم) وديوانه ص ١٣١ .

(٣) في الأصل : القلطامي . وهو تحريف .

(٤) البيت من الطويل ، والشاهد فيه إلحاق تاء التأنيث بتصغير (قدام) مع أنه زائد على

وقالوا : (وُرَيْثَةٌ) أيضاً في لغة مَنْ جعل همزة (وراء) أصلية ، فقال : وَرَأْتُ بكذا . وعلى ظني أو البتّة : أنَّ ابن جني حكى في (أمام) أُمَيْمَةٌ ، وقد حكى ذلك ابن الأنباري عن الفراء قال : يقولون في تحقير (أمام) : أُمَيْمَةٌ ، وكذلك حكى الوجهين أيضاً في (قدّام) (١) .

ووجه هذا الإلحاق في الرباعي أن هذه الظروف المصغرة التي يراد بها التقريب قليلة الاستعمال استعمال الأسماء في أن يكون مخبراً عنها ، أو تقع فاعلة أو مبتدأة ، فلما لم تتصرّف تصرف الأسماء وصغروها قوَّوا فيها التذكير ، فلم يدخلوا في تصغيرها التاء حملاً على تغليب التذكير وهو الأكثر ، ونوَّوا في (قدّام) و(وراء) التأنيث ، لكن لما لم يخبر عنهما ، ولم يتصرفا تصرف الأسماء التي يتبين فيها الفرق بين المذكر والمؤنث كالوصف والإشارة وغيرهما ، أدخلوا التاء في تصغيرهما وإن كانا على أكثر من ثلاثة أحرف حرصاً على التنبيه على التأنيث ؛ إذ لو لم يفعلوا ذلك لم يتبين قصدهم لتأنيثهما . وهذا توجيه ظاهرٌ .

فإن قيل : إن الناظم قال هنا: (ندر) فأتى بلفظ يُشعر بسهولة ماءً ،

أربعة ، وهذا نادر . وهو في المقتضب ٢/٢٧٢ و٤/٤١ ، والمذكر والمؤنث للمبرد ص ١٥ ، والمذكر والمؤنث للفراء ص ١٠٩ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣٧٧ ، وجمل الزحاجي ص ٢٥١ ، والأمالي الشجرية ٢/١٥٥ ، والصحاح (قدم) واللسان (قدم) وديوانه ص ٥٠ ، ومعجم الشواهد ١/٥٧ .

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٧٧ .

وعدم الشذوذ لا يشعر بها أن لو قال: (وشذ) ، وقال فيما قبل هذا :
(وشذ) فأتى بلفظٍ يُشعر بضيقٍ في الباب لا يُشعر به (ندر) ، مع أن
الاستقراء قد ظهر منه أن ما تُركت فيه الهاء من الثلاثي أكثر وأوسع
في السماع مما لحقته من الرباعي ، وأن ما لحقته من الرباعي أقل وأندر
مما تُركت فيه من الثلاثي ، ألا ترى أن النحويين حكوا في الأول
ألفاظاً صالحة ، ومنها ألفاظ لها وجهٌ من القياس ، ولم يحكوا في الثاني
إلا لفظتين أو ثلاثة ، ولم يذكرُوا غير ذلك ، ولو وجدوا لذكروا ،
فكان الأحق أن لو عكس العبارة ، فأتى بلفظ الندور في الأول ،
فكان يقول فيه : (وندر تركٌ دون لبس) ؛ وأتى بلفظ الشذوذ في
الثاني ، فكان يقول فيه : (وشذ لحاق التاء فيما زاد على الثلاثي) فما
وجه ما قال ؟

فالجواب أن لفظ الندور لا يقتضي سهولةً ، وإنما يقتضي غاية
القلة على الجملة ، وأما (شذ) فهو مقتضى للانفراد^(١) عن الجمهور ؛
لقولهم : شذت الشاة / عن الغنم إذا خرجت عن جملتهم ، وإذا^[٤١٠]
كان كذلك فمحصول الحال توافقهما في المعنى ، إلا أن لفظ الشذوذ
مُشعر بخروج عن جنسه مخصوص ، وذلك موجود فيما قال فيه
شذوذ ، وذلك أن الأصل القياسي أن تلحق التاء في المصغر مطلقاً ،
كما مرَّ بيانه أول الفصل ، فكل ما لحقته من المصغر فهو على القياس ،

(١) في (ز) : مقتضى الانفراد .

وما لم تلحقه خارج عن مقتضى ذلك القياس .
والشدوذ هو الخروج والانفراد عن الجملة ، فكأنه أشعر بأن ما
لم تلحقه التاء شاذ عن القياس خارج عنه .
وأما الدور فراجع إلى معنى القلة من غير إشعار بخروج عن
القياس ، وكذلك (قُدَيْدِيْمَة) وأخواته غيرُ خارجة عن مقتضى القياس
من لحاق التاء ، فكان لفظ الدور الذي لا يُشعر بخروج عن القياس
أنسبَ فيه ، ولفظ الشدوذ المشعر بذلك أنسب في (ناب) وبابه .
والله أعلم .

* * *

وصغروا شدوذاً الذي التي وذا مع الفروع منها تآ وتي
نَبَّه في هذين المزدوجين على ما جاء في كلام العرب من التصغير
في غير الممكن ، وذلك أنه قدم الإشارة إلى أن المبني بحق الأصل لا
يُصَغَّرُ ، ومر التنبيه عليه أول الباب ، فألحق هنا ما خرج عن ذلك
الحكم ، ونسب ذلك إلى العرب فقال : (وصغروا) فالضمير للعرب ،
ثم نَبَّه على أن ذلك شاذٌ خارج عن القياس .
ولما قال : (وصغروا شدوذاً) دلَّ ذلك من كلامه على أنه لا يقال
منه إلا ما سمع ؛ إذ ليس على أصل القياس ، ولا واقعاً في ممكن ،

(١) في الأصل وفي (ز) : (في ناب وباب) . والتصحيح من (س) .

لكن عَيِّنَ للتصغير^(١) من غير المتمكن بابين : أحدهما: باب الموصول،
والآخرُ : باب اسم الإشارة ، وعَيِّنَ من باب الموصول لفظين وهما :
الذي والتي ، وعَيِّنَ من باب الإشارة ثلاثة ألفاظ وهي : ذا وتا وتي ،
ثم بين أن فروع هذه الألفاظ لاحقة بها .

فقوله : (وصغروا شذوذاً الذي الذي التي) أي الذي والتي ، فحذف
العاطف ، فهذا من باب الموصول ، فخرج عنها (ما) و(من) و(أي)
و(ذا) مع ما أو مَن الاستفهامية ، ونحو ذلك من الموصولات .
وقوله : (وذا) هذه من باب الإشارة .

وقوله : (مع الفروع منها) يعني الفروع من (الذي والتي وذا)
كالتثنية والجمع على ما سيذكر بحول الله .

ثم قال : (تا وتي) وهو^(٢) على حذف / العاطف ، أي (وتا وتي) [٤١١]
كأنه قال : (وذا وتا وتي مع الفروع منها) لكن لما تأخرت (تا وتي)
وجب أن يقدر لهما مثل ما تقدم لـ(ذا) ، والتقدير: وذا مع الفروع
منها، وتا وتي مع الفروع منها أيضاً .
هذا وجه الكلام في هذا النظم .

ولا يقال : إن قوله : (منها) راجعٌ إلى الفروع، كأنه قال :
والفروع المذكورة (تا وتي) ، لأن (تا وتي) ليست من فروع (ذا) ،

(١) في الأصل وفي (ز) : عين التصغير . وما أثبتته من (س) .

(٢) في (ز) : هو على حذف .

بل كل لفظ مستقل بنفسه ، وإنما الفروع التثنية والجمع فـ (تا) مع (ذا) كالتى مع الذى ، ليس أحدهما فرعاً عن صاحبه ، وأيضاً فإنه كان يوهم أن غير ذلك أيضاً من الفروع الداخلة فى الحكم كذى وذه ونحو ذلك ، وهو فاسدٌ ؛ إذ لا يصغرُ منها إلا ما ذكره ، كما ستراه إن شاء الله (تعالى) ^(١) ، فإنما يستقيم المعنى المقصود على ما ذكرته من التنزيل ، والذى ذكر فى التسهيل من التصغير فى هذه الأشياء وما لحق فيها من فروعها هو ما أذكره ^(٢) .

أما الذى فقالوا فيه : اللّذا ، وفى تثنيته : اللّذيان ، وفى الذين : اللّذيون – على رأى سيبويه ^(٣) – واللّذيون – على رأى الأخفش . والمبرد : اللّذيون فى الأكثر ^(٤) .

وأما (التي) فقالوا : اللّتيا . أنشد سيبويه للعجاج :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللّتْيَا وَالَّتْيَا ^(٥)

وفى اللتان : اللّتيان ، واللّويتا فى اللاتي ، واللّويتا فى اللاتي ، هذا

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س) .

(٢) انظر التسهيل ص ٢٨٨ .

(٣) انظر الكتاب ٤٨٨/٣ ، وشرح الرضى على الشافية ٢٨٨/١ .

(٤) انظر المقتضب ٢٨٩/٢ .

(٥) الشاهد فى هذا الرجز تصغير (التي) على (اللّتيا) . وهو فى كتاب سيبويه ٢٤٧/٢ و ٤٨٨/٣ ونوادى أبى زيد ص ١٢٢ والمقتضب ٢٨٩/٢ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٧٣ والأمالى الشجرية ٢٤/١ ، ٢٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٥ ، والمغنى ص ٦٩٢ تحقيق د/ مازن المبارك وآخرين ، واللسان (لتا) .

على مذهب الأخفش ، فيحذف الآخر خوفاً من بقاء الكلمة بعد التصغير على خمسة أحرف لو قال : اللَوَيْيَا واللَوَيْيَا ، وذلك غير موجود .

ومذهب المازني أن تحذف الألف الثانية ؛ لأنها زائدة ، وحذف الزائد أولى ، فيقول في (اللاتي) : اللتَيَا^(١) .

وأما سيبويه فعنده أن هذا لا يقال ، وإنما اقتصروا على اللتَيَات جمع التي ، ولم يصغروا غير ذلك^(٢) . وأما (ذا) فقالوا فيه : ذَيَا وفي تننيته : ذَيَان ، وفي (أولَى) : أَلَيَا ، وفي (أولاء) : أَلَيَاء . قال :
يا مَا أَمِيلَحْ غَزَلَانَا شَدَنَ لَنَا مِنْ هَوَلَيَانَكُنْ الضَّالِ وَالسُّمْرِ^(٣)
وأما (تا) و (تي) فقالوا : (تَيَا) فيهما . قال الأعشى :

(١) انظر شرح الرضى على الشافية ٢٨٨/١ .

(٢) انظر الكتاب ٤٨٩/٣ .

(٣) هذا بيت من البسيط ينسب للعرجي ، وينسب أيضاً للمجنون .

اللغة : شدن : شدن الظبي : إذا قوي وطلع قرناه . الضال : السدر البري . السمر : جمع سَمرة ، وهي شجرة الطلح .

والشاهد فيه (هو لَيَانَكُن) حيث صغر اسم الإشارة (هولاء) . والبيت في الأمالي الشجرية ١٣٠/٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، والإنصاف ص ١٢٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/١ ، ١٣٤/٣ و ١٣٥/٥ ، ١٤٣/٧ ، والخزانة ٤٥/١ ، ٩٥/٤ ؛ والعيني ٤١٦/١ ، ٤٦٣/٣ ؛ والهمع ٧٦/١ ، ١٩٠/٢ ، ١٩١ ؛ والدرر ٤٩/١ ، ٥٠ ، ١١٩/٢ ، ٢٢٩ ؛ والأشمونى ١٨/٣ ، ٢٦ ؛ واللسان (شدن) وديوانه ص ١٨٢ وديوان المجنون ص ١٦٨ ؛ ومعجم الشواهد ١٧٩/١ .

الْأَقْلُ لَيْتَا قَبْلَ مِرْيَتِهَا^(١) اسْلَمِي تَحِيَّةَ مُشْتَقٍ^(٢) إِلَيْهَا مُتِمِّمٍ^(٣)
وقال الأعشى أيضاً :

الْأَقْلُ لَيْتَاكَ مَا بَالُهَا أَلَلْبَيْنِ^(٤) تُحْدَجُ أَجْمَالُهَا^(٥) ؟
وقال أيضاً :

تَذَكَّرُ^(٦) تَيًّا وَأَنَّى^(٧) بِهَا وَقَدْ أَخْلَفْتَ بَعْضَ^(٨) مِيعَادِهَا^(٩)
وفي (تان) : تَيَّان . هذا ما نُقِلَ في التسهيل من ذلك ، إلا أنه
معتزض عليه هنا من أوجه :

(١) في الأصل (مدتها) بالدال وهو تحريف .

(٢) في الأصل (مشتقاق) وهو تحريف .

(٣) هذا بيت من الطويل ، والشاهد فيه تصغير (تا) على (تيا) ويجوز أن يكون تصغير (تي) ، وهو في جمل الزحاجي ص ٢٥١ تحقيق د. علي توفيق الحمد ؛ ورصف المباني ص ١٢٢ تحقيق د. محمد أحمد الخراط ؛ واللسان (مرر) وديوانه ص ١٨٠ دار صادر بيروت .

(٤) في الأصل : اللتين . وهو تحريف .

(٥) هذا البيت مطلع قصيدة من المتقارب ، قالها الأعشى في مدح إلياس بن قبيصة الطائي .

اللغة : البين : الفراق ، تحدج : تشد عليها الحدوج وهي مراكب النساء .
والشاهد قوله : (لتياك) حيث صغر (تا) أو (تي) على (تيا) . والبيت في ديوانه ص : ١٥٩ . دار صادر بيروت .

(٦) في الأصل : (وتذكر) .

(٧) في الأصل : (وأنا) .

(٨) في الأصل : (ميعادها) . وهو تحريف .

(٩) هذا بيت من المتقارب من قصيدة في مدح سلامة ذي فائس الحميري .
والشاهد فيه كالذي قبله . والبيت في ديوانه ص ٥٧ . دار صادر بيروت .

أحدها : أنه لم يبين كيفية التصغير / مع أنه مخالف لما تقدم له [٤١٢]
من التصغير في المعربات ؛ فإن تصغير هذه الأسماء المبهمة حكمه ألا
يضم أوائلها ، بل تترك على حالها من الفتح فرقاً بينها وبين المتمكن ،
غير أنهم خصّوها بزيادة ألف في أواخرها فقالوا في (الذي) : اللّذّيّ ،
وفتحوا ثانيه ؛ لأنّ ياء التصغير لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وزادوا
ياء التصغير ثالثة على ما ينبغي ، وأدغموها في الياء ، وزادوا ألفاً لتدل
على التحقير ، وكأنها عوضٌ من الضمة في أول الكلمة ، وفتحوا ما
قبل الألف كما يجب ، فقالوا : اللّذّيّ واللّتيّ .

وأما (أولاء) فتركوا الهمزة على ضمها ، وألحقوا الألف لما ذكر ،
وقلبوا الألف ياء ، وأدغموها في ياء التصغير فقالوا : أوليّاء على
القياس المذكور .

وأما (ذا) فكان الأصل^(١) فيه: ذَيّا عند التصغير ؛ لأن الاسم
الثنائي^(٢) إذا صُغِرَ رُدَّ له ثالث^(٣) لإقامة بناء التصغير على الجملة ،
فكان ينبغي أن تقلب ألفه ياءً وتفتح ، وتزاد ياء التصغير بعدها ، وترد
إليه ياء أخرى لتمام حروف المصغر ، تدغم فيها [ياء] " التصغير ، ثم

(١) في (س) : (القياس فيه) .

(٢) في الأصل : (الثاني) . وهو تحريف .

(٣) في (س) : ثلاث ، وهو تحريف .

(٤) ساقطة من الأصل .

تلتحق الألف التي تزداد في آخر المبهمة^(١) المصغر ، ويفتح ما قبلها فكان يقال : ذَيَّياً ، لكنهم حذفوا الياء المنقلبة عن الألف كراهية لاجتماع ثلاث ياءات ، مع قَلَّةِ تَمَكُّنِ هذه الأسماء ، ولأنهم قد يفعلون ذلك في المتمكن كراهية الاجتماع ، فهذا أولى .

وأما (تَيَّاً) فحكمها حكم (ذا) فيما تقدم .

وأما (ذَيَّان) و(تَيَّان) فكالمفرد منهما ، وكذلك (اللَّذَيَّان) و(اللَّتَيَّان) حذفوا الألف منهما ، ثم ألحقوا العلامتين ، وهذا الحذف عند سيبويه كالحذف في المفرد حين حذفت الياء من (الذي) و(التي) والألف من (ذا) و(تا) . وعند الأخفش إنما حُذفت الألف لالتقائها ساكنة مع علامة التننية ، لا أنها حذفت قبل لحاقها .

ولا يظهر لاختلافهما^(٢) في التننية ثمرة ، وإنما تظهر في الجمع : فسيبويه يقول: اللَّذَيُّون ، واللَّذَيَّين بضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء . والأخفش يقول : اللَّذَيُّون واللَّذَيَّين بفتح ما قبلهما كالمقصور في المعربات . هذا كله مما ذكره أهل النحر في كيفية التننية وما يتعلق بها ، ولم يشر الناظم إلى شيءٍ من ذلك ، ولا عرَّجَ عليه ، ولو بالمثل، فكان ذلك موهماً لتصغيرها على تصغير المعربات، أو مبهماً^(٣)

(١) في الأصل : الميم . وهو تحريف .

(٢) في الأصل : (لاختلافها) .

(٣) كذا في الأصل وفي (ز) ، ولكن في (س) كلمة غير واضحة بعد كلمة (مبهماً) .

لحكم محتاج إلى ذكره حين / ذكر أن المبهمات تصغر .

والثاني : أنه خص ذلك بالنقل ، وردّه إلى السماع ، ونفى عنه القياس ، وظاهر كلامهم أنه قياسٌ فيما ذُكر هو وفروعه على حسب ما نصوا عليه ؛ إذ لم يقفوا ذلك على ما سُمع ، وقد رأيت خلاف الناس في تثنية اللاتي واللاتي وغيرهما ، فأين وقوفهم على السماع ؟

والثالث : على تسليم أنه سماعٌ ، لم يعين مواضعه ، بل ظاهره أن هذه الأشياء التي ذكر وجميع فروعها يدخلها التصغير سماعاً ، وليس كذلك ؛ إذ من الفروع التي لم تصغر (اللاتي) و(اللاتي) عند سيبويه ، واستغنوا عن تحقيرهما بقولهم اللّتيّات ، وما ذكر من قولهم : (اللّويّا) و(اللّويّتا) فالظاهر أنه قياسٌ ، ولا شك أن القياس في مثل هذا الباب ممنوع ، لأنه خارج عن أقيسة كلام العرب ؛ إذ المبني بحق الأصل لا يصغر ، فما خرج عن هذا فموقوفٌ على محله ، وكذلك (اللّويّون) في (اللاتي) لم يذكره سيبويه ، وإنما يظهر من غيره القياس كما ذكر .

وأيضاً أسماء الإشارة لم يصغر منها إلا (ذا) و (تا) - وأعني من المفرد - استغنوا بذلك عن تصغير^(١) (ذي) و(تي) ، كما استغنوا في التثنية بتثنيتهما عن تثنية ما سواهما ، والناظم قد أدخل (تي) فيما

(١) في الأصل : (تثنية ذي وتي) وهو سهو .

صَغُرَ سَمَاعًا، وذلك لا يتعيّن فيه سَمَاعٌ أصلاً ؛ لأنهم قالوا : تَيَّان ، وهذا أولى أن يُدعى فيه أنه تننية (تا) ، لا تننية (تي) ، بل قد يقال : لو كانوا تُنَّوا (تي) لقالوا : (تَيَّان) بكسر أوله ، لكن يجاب عن هذا بأنهم لما حذفوا الحرف الثاني الذي قبل ياء التصغير، وجب فتح التاء؛ لأن ياء التصغير لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، فهذا كله فيه من النظر ما ترى .

والرابع : أنه قال : (وصغُرُوا شذوذاً كذا ..) وظاهر هذا أنه لا يقال به إلا في محله الذي سُمِعَ فيه ، فكنت مثلاً تقتصرُ في (اللَّتْيَا) على موضعه المنقول وهو قوله :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتْيَا^(١)

ولا تقول أنت : (رأيتُ فلانة اللَّتْيَا فَعَلْتُ) ، وكذلك تقتصر في^(٢) (أولَيَاء) على قوله :

مِنْ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنَّ الضَّالِّ وَالسُّمُرُ^(٣)

ولا تقول : (رأيتُ أولَيَائِكَ النساء) أو (السُّمُر) أو نحو ذلك ؛ لأنَّ هذا مقتضى الشذوذ أنه يوقَفُ فيه على موضع السماع ، كما أنك لا تقول : (أطولَ زَيْدٌ المدَّة) من حيث قالوا :

(١) سبق تخريجه ص : ٤١٧ . والشاهد هنا أن تصغير (التي) شذوذ لا ينبغي أن يتجاوز به موطن السماع .

(٢) في (س) : (على) بدل (في) .

(٣) سبق تخريجه ص : ٤١٨ . والشاهد فيه كالذي قبله .

صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ^(١)

ولا تقول : (مررتُ بَعْنِيزَةَ) مثلاً قياساً على قوله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحِذْرَ حِذْرَ عُنَيْزَةَ^(٢)

ومن ذلك ما لا يحصى ، بل تقتصر / في ذلك على نفس المنقول ، فإذا أتيتَ باللفظة الشاذة في غير ذلك الموضع المسموع أتيت بها على القياس ، فتقول : (أطالَ زَيْدُ المَدَّة) ، و(مررتُ بَعْنِيزَةَ) وما أشبه ذلك ، فكلام الناظم يشعر بالاقتصار في هذا على موضع السماع ، وليس كذلك ، بل هو في نفسه قياسٌ تقوله أنت في كل موضع تحتاج إليه فيه ، وعلى ذلك أتى به سيبويه والنحويون^(٣) .

(١) هذا جزء بيت من الطويل ينسب للمرار الفقعسي . والبيت بتمامه :

صددتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
والشاهد فيه أن تصحيح (أطولت) شذوذ ينبغي أن يقتصر به على موطن السماع .
والبيت في الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ ، والمقتضب ٤٨/١ والمنصف ١٩١/١ ،
٦٩/٢ ، والمحتسب ٩٦/١ ، والأمالى الشجرية ١٣٩/٢ ، ١٤٤ ، والإنصاف
ص ١٤٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٤ ، ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨ ، ٧٦/١٠ ،
ومغني اللبيب ص ٣٣٩ ، ص ٦٤٤ ، ص ٦٥٢ ؛ والتصريح ٢٦٩/١ ، والمجمع
٨٣/٢ ، ٢٢٤ ، والدرر ١٠٧/٢ ، ٢٤٠ ، وملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة
ص ٤٩٤ ؛ ومعجم الشواهد ٣٤٣/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس وعجزه :

فقال : لك الويلات إنك مُرْجَلي

والشاهد فيه أن صرف (عنيزة شاذ لا ينبغي أن يتجاوز به موطن السماع .
فالبيت في المغني ص ٣٧٩ ؛ والعيني ٣٧٤/٤ ؛ والتصريح ٢٢٧/٢ ؛ والأشمونى
٢٧٤/٣ ؛ وشرح السبع الطوال ص ١٣٦ ؛ وديوانه ص ١٤٦ .

(٣) في الأصل وحده . والنحويين .

وأيضاً فليس في طبقة الشذوذ الذي ذكر ، بل هو في السَّماع كثيرٌ، ألا ترى أن كبار النُّحويين كأبي الحسن والمازني وغيرهما ، قد قاسوا على ما سمع منه غيره ، كما تقدم ذكره ، وما كان في رتبة ما يقال بالقياس فيه لا يوصف بالشذوذ .

والجواب عن الأول أنه إنما لم يبين الكيفية من جهة أنه أحال على السَّماع ، فلم يحتاج إلى تبينه لأن السماع بعين الكيفية إذا بحث عن موضعه فلا يقع فيه إشكالٌ من هذا الوجه ، وإنما كان يقع الإشكال أن لو قال به قياساً ؛ وهو لم يفعل ذلك .

والجواب عن الثاني أن سيبويه لم يقل بالقياس فيه ، وإنما اقتصر على المنقول ، وإياه ذَكَرَ ، وإنما قاس الأخفش ومَن تقدم ذِكْرُهُ ، فالناظم اتبع سيبويه ، ونعم ما فعل ؛ فإن القياس كما تقدم في مثل هذا غيرٌ سائغ ، فلا اعتراض عليه في اتباعه أحد المذهبين إذا كان راجحاً عنده .

والجواب عن الثالث : أن المؤلف يظهر منه أنه حمل ما ذَكَرَهُ الأخفش وغيره على أنه سماعٌ ، لا قياس ، وذلك أنه قال في التسهيل : (لا يصغرُ) ^(١) من غير المتمكن إلا (ذا) و(الذي) وفروعهما الآتي ^(٢) ذكرها) ، ثم ذَكَرَ ما تقدم ذكره أول الفصل ، فدل ذلك من كلامه

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٢) في الأصل : اللاتي . وهو تحريف .

على أنه مسموع من حيث قال : (الآتي^(١) ذكرها) فقيدها بما ذكر ، ولم^(٢) يطلق القول فيما ذكر وما لم يُذكر ، ثم قال في هذا النظم : (مع الفروع) ويريد ما ذكر في التسهيل ، ولم يقيد كما قيّد في التسهيل ؛ لأنه أحال على كلام العرب ، وإذا حُصِرَ المسموع وُجِدَ على ما ذكر في التسهيل ، وليس فيما نقل عن الأخفش وغيره ما يقطع بعُروِّه عن السماع .

ولذلك قال ابن الضائع : (إن كان قول أبي^(٣) الحسن في اللّويّتا واللّويّا مسموعاً قيل : ولا مجال للقياس في هذه الأسماء) . فلم يقطع بنفي السماع فيهما ، وإن كان الأظهر / نفيّه ، فلذلك قال : وإلا [٤١٥] فالصّحيح ما نقل سيبويه من الاستغناء .

وأما قول الناظم : (تا وتي) فإن كون (تّيّا) تصغير (تا) ليس لنا ما يعينه دون (تي) كالثنية أيضاً إذا قلت : (تان) و(تّيّان) غير أن (تا) أولى به من (تي) ؛ لأنها الأكثر .

وفي قوله : (تا وتي) ما ينفي عن (ذي) أن يكون مصغراً ، وهذا صحيح ؛ لأنهم لو صغروه لالتبس بتصغير (ذا) ، فهذا الاعتراض ليس ببيّن الورود عليه .

والجواب عن الرابع: أنّ الشاذّ في كلام العرب على وجهين :

(١) في الأصل : اللّاتي . وهو تحريف .

(٢) في (س) : فلم .

(٣) في الأصل وحده : (في الحسن) .

شاذٌّ عما ثبت من القياس في نوعه ، وشاذٌّ عما ثبت من القياس فيه نفسه .

فأما الشاذ عما ثبت في نوعه فنحو قولهم : استَحَوَذَ ، واستَنَوَقَ ، فإنه قد شذ بالتصحيح عما ثبت في نوعه من الإعلال ، وهو ما كان على (استفعل) معتل العين نحو : استقام واستطال ، ونحو ذلك ، ولم يثبت له في نفسه قياسٌ ، فهذا شاذٌّ في نوعه ، يتبع السماع فيه مطلقاً حيث استعمل وحيث لم يستعمل ، فلا تقول : استحاذا ولا استناق ؛ لأن العرب لم تقله ، بل اقتصرَتْ فيه على التصحيح فلا بد من اتباعها في التصحيح مطلقاً ، وإن كان شاذّاً ؛ لأنها اعترمت^(١) فيه ذلك الحكم .

ونظير هذا في باب التصغير قولهم : قُدِيرٌ في (قذر) ، وضَحِيٌّ في (ضحّا) ، وعُريْسٌ في (عُرس) فإن العرب قد اعترمت^(٢) فيها طرح التاء وإن كان ذلك خارجاً عن قياس الثلاثي الموث ، فلا يقتصر من ذلك على موضع السماع ؛ لأن العرب لم تستعمل فيها غير ذلك . ومسألتنا من هذا القبيل ؛ إذ لم يصغّر الموصول والمبهم إلا على ذلك ، فلا بدّ من العمل به والاتباع له ، ولم يخرج في ذلك عن اتباع السماع ؛ لأنها لم تعتمد في المبهم والموصول غير ذلك .

(١) في الأصل : اعترضت . وهو تحريف .

(٢) في (س) : اعترضت . وهو تحريف .

وأما الشاذُّ عمّا ثبت في الكلمة نفسها فهو الذي اعترض به السائل، وحكمه ما تقدم ، وذلك أن (أطولتِ الصدود) ثبت فيه نفسه أطلتِ "الصدود" ، وأطلتِ السَّفَرُ هكذا مُعَلًّا ، وهو قياسه ، فلو قلنا : أطولتِ السَّفَرُ قياساً على (أطولتِ الصدود) لكننا قد خرجنا عن كلام العرب في هذه الكلمة ؛ إذ لا تقول العرب فيها : (أطولتِ) إلا ضرورةً ، بخلاف الوجه الأول ، فإن العرب اعتمدت فيه ذلك الشذوذ، فلم تُعْمِلْ فيه قياس نوعه ، وكذلك (عُنِيزَة) في بيت الكندي، /إنما استعملته العرب غير منصرفٍ إلا في هذا الموضع مثلاً ، فلا بدَّ [٤١٦] أن نستعمله على ما استعملته من القياس في غير هذا الموضع ، فليس شذوذ التصغير (في هذا الموضع) "بالذي يُخرجه عن استعماله كذلك في غير محل السَّماع ؛ لأنه سماعٌ متَّبَعٌ ، فكل ما كان من الشاذِّ خارجاً عن قياس نوعه ، فلا يلزم الاقتصارُ به على محل السَّماع ، وكل ما كان خارجاً عن قياسه في نفسه فهو الذي يلزم الاقتصار فيه (على محله) ^(٣) .

وهذه قاعدةٌ محلُّ ذكرها في الأصول . وكلامُ الناظم صحيحٌ ، وبالله التوفيق .

(١) في (ز) : أطولت . وهو تحريف .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (س) .

النَّسَبُ

تحقيق

أ . د . سليمان بن إبراهيم العايد

النَّسَبُ

يَاءُ كَيْمَا الْكَرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ
الإضافة والنسبة: لفظان اصطلاح النحويون على إطلاقهما على
نسبة الشيء إلى الشيء بنوع من أنواع النسبة ، لكن على ترتيب
مخصوص ، وقد أتى الناظم بكلام يُشعر بتعريفه عند النحويين ، وذلك
قوله :

« يَاءُ كَيْمَا الْكَرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبِ »

ف « ياء » منصوبٌ على المفعولية بـ « زادوا » يعني: أنهم زادوا في
آخر الاسم ياءً مشددةً لتدلّ على نسبةٍ معنى ما لذلك الاسم ، هذا
معنى قوله : « للنسب » أي : لتنسب إلى ذلك الاسم ، فالنسب في
كلامه على معناه الأصلي ؛ لأنه تعريفٌ للنسب الاصطلاحي ، فلا
يمكن أن يكون النسب في لفظه إلا على أصل اللغة ، وإلا كان تعريفاً
للشيء بنفسه ، ويلزم منه الدور المحتنب في الحدود والتعريفات ،
فكأنه يقول : النسب الاصطلاحي هو : أن تزيد في آخر الاسم ياءً
مشددةً علامةً على أنك تنسب لذلك الاسم معنى ما لتعلقه به ضرباً
من التعليق ، وهذا تعريف بعض المتأخرين .

فقوله : « أن تزيد في آخر الاسم ياءً مشددةً » قيدان دل عليهما

قول الناظم: «كيا الكرسي» ؛ لأن ياء الكرسي في آخر الاسم هي ياء مشددة.

وقوله : « علامة على أنك تنسبُ لذلك الاسم إلى آخره » دلّ عليه قوله : « للنسب » ؛ أي : لتنسب إليه معنى من المعاني ، فقولك : تيمي أصله : تيم ، فألحقته الياء لتنسب إليه الرجل لتعلقه به من حيث هو منهم ، وكذلك بصري وزيدي ، ونحو ذلك ، وقوله : « ياء كيا الكرسي زادوا » فقدّم المفعول إشعاراً بالحصر ؛ أي : أن هذه الياء هي الدالة في كلامهم / على النسب ، والمشهورة عندهم لا غيرها . [٤١٧]

وهذا تنكيث على أن ما دلّ على النسب من غير الياء فهو قليل بالنسبة إلى دلالة الياء ، وذلك كدلالة (فاعل) نحو : حائض ، وطامث ، أي : ذات حيض وطمث عند القائل به ، وكذلك لابن وتامر ، و(فعل) نحو : فكاه ونجار ، ونحو ذلك ، و(فعل) نحو : نهر ، وسيذكر ذلك كله ، فالياء هي المعتدة في الباب لا غيرها ، ثم قال :

« وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ »

هذا ذكر بعض التغيرات اللاحقة للاسم المنسوب ، وذلك أن هذه الياء المشددة يلزمها أيضاً في الكلام أربعة تغيرات مطردة لا بد منها :

تغيران لفظيان وهما :

كسر ما قبل هذه الياء ، وهو الذي ذكره الناظم ، ولا بد من ذلك ، فالكسر هنا نظير الفتح قبل تاء التأنيث فتقول : زيدي ،

وعمرِيّ ، وغَرْناطِيّ ، فتكسر ما قبل الياء .

ونَقْلُ الإعراب إلى الياء ؛ لأنها صارت في الكلمة كهاء التانيث .

وتغييران معنويان وهما :

صيرورة الاسم صفة ، يرفعُ الفاعل كما ترفعه الصفةُ المشبهةُ باسم الفاعل تقول : مررتُ برجلٍ تميميٍّ أبوه ، و تميميٍّ الأب ، و تميميٍّ الأب ، وجميع ما ذكر في باب (الصفة المشبهة) من الأحكام جارٍ هنا في المنسوب .

وصيرورته واقعاً على غيره ؛ إذ كان قبل لحاق الياء واقعاً على المنسوب إليه ، فلماً لحقت صار واقعاً على المنسوب ، فغَرْناطَةُ اسمٌ واقعٌ على المدينة المعروفة ، وغَرْناطِيٌّ واقعٌ على الرجل المنسوب إليها . ولَمَّا كانت هذه التغيرات الأربعة لا يتعلق منها بيباب (النسب) إلاّ الأوّل ، اقتصر الناظم عليه ، فلم يذكر غيره ، ويعني أن ما يليه الياءُ المشدّدة ، وهو آخرُ الكلمة كسرُهُ معها واجبٌ ، كان الاسمُ صحيحاً أو معتلّاً ، أو على أيِّ وجهٍ كان ، لا بدّ من ذلك ، وإنّما أطلق الناظم عليها ياءً واحدة ، وهما ياءان في الحقيقة أدغمت إحداهما في الأخرى ؛ توسعاً في العبارة لارتفاع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة ، وذلك في باب التغير قريبٌ ، والضمير المرفوع بـ « يليه » عائدٌ على الياء ، والهاء في « يليه » عائدةٌ على « ما » ومدلولها آخر الاسم المنسوب.

* * *

وَمِثْلُهُ لَمَّا خَوَّاهُ اخْدَفَ وَتَا تَابِثٌ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُفْبِتَا

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ مَكَّنْ فَقَلْبُهَا وَأَوَّا وَخَذَفُهَا حَسَنٌ

/ لَمَّا ذَكَرَ أَوَّلًا التَّغْيِيرَ الْإِلَازِمَ لِلْأَسْمِ الْمُنْسُوبِ فِي كُلِّ حَالٍ ، [٤١٨]

أردف ذلك بما يلحقه من التغيرات التي لا تلزم إلا للموجب ، وذلك أن الأصل فيه ألا يتغير عما كان عليه إلا ما تقدم من التغير ، فكلُّ تغيير زاد على ذلك فإنما هو لعلَّة ، فيُسأل عن سببه ، لكنَّ هذا التغير على ضربين :

أحدهما : تغييرٌ عُلِمَ من استقراء كلام العرب اطرأة وقياسه .
والآخر : تغييرٌ لم يُعَلَم له اطرأ ، بل عُلِمَ قصره على السَّماع ، وأنَّ غيره هو المطرَّد .

فأما الأول : فهو الجزء الذي يجب على النَّحْوِيِّ التَّعَرُّضُ له من حيث هو نحويٌّ ، وهو الذي أخذ النَّاطِمُ في الكلام عليه ، وأما الثاني فليس للنَّحْوِيِّ من حيث هو نحويٌّ ، وإنَّما هو للُّغَوِيِّ ؛ إذ كان شأن النَّحْوِيِّ أن يتكلَّم فيما اطرَّد لا فيما خرج عن باب الاطراد ، فإذا تكلم على المطرَّد عُلِمَ أنَّ ما خرج عنه مقصورٌ على السَّماع ، فلذلك لم يتعرَّض له النَّاطِمُ لا سيَّما في هذا المختصر ، وإنَّما أشار إليه آخر الباب إشارةً على عادته في الإشارة إلى الشُّذُوذات ، وقد تعرَّض النَّحْوِيُّونَ لذكر بعض هذا الذي لم يطرَّد ، وأولهم في ذلك سيبويه^(١) ،

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٠ .

واتبعه أرباب المطولات ، واقتدى بهم بعض أرباب المختصرات كأبي القاسم الزجاجي^(١) وغيره ، وهم في ذكر ذلك لغويون لا نحويون ، فالناظم بقي على طريقته لم يتعدّها ، وغيره أنس بذكر بعض المسموع على جهة التمثيل والتوجيه لِمَا سُمِعَ ، وكلٌّ في طريقته على صواب . وبدأ الناظم بذكر التّغيير بالحذف فقال : « ومثله » ، الضمير في « مثله » عائذ على الياء المشدّدة ، وذكّر اعتباراً بالحرف ، و « ما » الموصولة واقعة على الاسم الذي فيه الياء المشدّدة ، والضمير العائد على « ما » هو الفاعل بـ « حوى » ، وهاء « حواه » عائذ على الياء أيضاً ، ونصب « مثله » بـ « احذف » ، يعني : أن الاسم إذا كان في آخره ياءً مشدّدة على وجهين :

أحدهما : أن تكون الياء المشدّدة في أصلها زائدة أي : أن أصلها ياءان زيدتا معاً كما زيدت ياء النسب معاً ، وهو الذي أراد هنا ، وإليه أشار بمثاله ، فهو قد أعطى قيداً وهو الثاني من القيود ؛ إذ قال : « ومثله مما حواه » فقيّد بالمماثلة ، فيقتضي أنهما زائدتان زيدتا / معاً ، [٤١٩] وذلك نحو : كرسى ، وبُخْتِي^(٢) ، وقُمُريّ ، فالحكم الذي أعطاه فيه

(١) الجمل في النحو : ٢٥٢ .

(٢) البُخْت بالضم : الإبل الخراسانية ، عن ابن دريد : عربية صحيحة . ينظر الجمهرة ١٩٣/١ ، ومعجم مقاييس اللغة (بخت) ٢٠٨/١ ، واللسان (بخت) ، وقصد السبيل :

أنك تحذف الياء المشددة، ثم تلحق ياء النسب، فتقول في النسب :
 كرسى ، وبُخَيٌّ ، وقُمَرِيٌّ^(١) وكذلك إذا لحقته ياء النسب لا بد أن
 تحذفها ؛ إذ صارت بالتسمية مستهلكة المعنى ، فأشبهت كرسياً
 فتحذفها وتلحق ياء النسب، إلا أن اللفظ في ذلك كله قبل النسب
 وبعده واحد، لكن يقع الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أن الاسم بعد النسب من قبيل الصفات المشبهة باسم
 الفاعل ، وجارٍ على أحكامها بخلاف ما قبل النسب ، فإنه اسم جامد
 لا عمل له .

والثاني : أن الاسم بعد النسب مصروف على كل حال ، وإن
 كان قبل النسب غير مصروف ، فكراسيٌّ ، وبُخَاتِيٌّ إذا سُمِّيَتْ بهما ،
 ثم نسبت إليهما قلت : بُخَاتِيٌّ ، وكراسيٌّ ، فصرفت كما تصرف :
 مدائنيًّا ومَعَاْفِرِيًّا^(٢) ؛ لأن الياءين الآن غير الياءين اللتين كانتا قبل
 التسمية ، بهذا المعنى استدلل سيبويه على أن الياءين بعد النسب غير
 الياءين قبله ، وهو من الأدلة الحسان^(٣) .

وأما الوجه الثاني : وهو ألا تكون الياء المشددة بمنزلة ياء النسب

(١) القُمَرِيٌّ : طائر يشبه الحمام القُمَر : البيض ، أو هو ضرب من الحمام . اللسان (قمر) .

(٢) المعافريُّ : نسبة إلى معافر ، قبيلة بمانية ، أبوه المعافر بن يعفر بن مالك . انظر جمهرة

أنساب العرب : ٤١٨ ، ٤٨٥ .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٤٠ .

فلم يُرَدِّه هنا ، وسيذكره بعد ، وإنما حُذِفَ الياءُان معاً لزوماً ، ولم يُفْعَلْ بهما ما فُعِلَ بمرميٍّ وبابه ؛ لأنَّهما زيادتان زيدتا معاً ، فيجب أن يُحذفَا معاً ، بمنزلة كلِّ زيادتَيْن زيدتا معاً ، ولا يجوز أن يقال : كُرْسَوِيٌّ ، ولا بُخْتَوِيٌّ ، على مَنْ قال في « مرميٍّ » : مَرْمَوِيٌّ ؛ لِما ذكر ، وقد وقع لابن خروفٍ في هذا الموضع من شرح الكتاب أنَّ قياس مَرْمَوِيٍّ : بُخْتَوِيٌّ^(١) ، وقال في موضعٍ آخرَ : ومَنْ قال : مَرْمَوِيٌّ قال : بُخْتَوِيٌّ وكُرْسَوِيٌّ ؛ لأنَّهما ليسا بنسبٍ^(٢) . وما قاله غير صحيح ، وياء مرميٍّ منفصلتان في الحقيقة ؛ لأنَّ إحداهما أصليَّةٌ ، والأخرى زائدةٌ ، فالقياس يقتضي ألاَّ تُحذفَا معاً ، وإنما حُذِفَا معاً تشبيهاً بكرسيٍّ : معاملةً للأصليِّ معاملةً الزائد ، فكيف يُعكَّسُ الأمرُ في المسألة ، ويلزم عليه أن يفعلَ مثل هذا في كلِّ زيادتَيْن زيدتا معاً كعلامتي التثنية والجمع ونحو ذلك ، فالصَّحيح ما حَتَمَ به الناظم من لزوم الحذف ، وهو مذهب النحويين ، ثمَّ قال الناظم :

..... وتا ثانیٹ او / مدّتہ لا تثبتا [٤٢٠]

« تا » مقصورٌ على حدِّ قولهم : شربتُ ما يا هذا ، وهو منصوبٌ بـ « لا تثبت » ، وقوله : « أو مدته » معطوفٌ عليه ، يريد : أنَّ تاء التَّائِثِ ومدَّتُه لا يجوز إثباتُها في النسب ، بل تُحذفُهما فيه بلا بد .

(١) تنقيح الألباب : ٤٠٥ ، وانظر : ٣٩٩ .

(٢) تنقيح الألباب : ٤٠٥ .

فأما التاء : فإنها تحذف كما قال ، فتقول في النسب إلى طلحة :
 طَلَحِي ، وإلى بصرة : بصري ، وإلى غرناطة : غرناطي ، ولا تقول :
 طَلَحِي ، ولا بصرتي ، ولا غرناطي ، وذكر النحويون في توجيه
 حذف التاء هنا وجوهاً منها : أنَّ تاء التانيث مع ما لحقته بمنزلة الثاني
 من المركبين ؛ لأنه زيادة على ما قبله مع عدد حروفه ، فكما أنَّ ياء
 النسب لا تلحق بعد الثاني من المركبين ، فكذلك لا تلحق بعد تاء
 التانيث ، وإذا كانوا ممّا يحذفون في النسب الحرف الأصلي إذا كان
 خامساً على ما سيأتي - إن شاء الله تعالى - فهذا أولى بالحذف .
 ومنها : أنَّ ياء النسب تجتمع مع تاء التانيث في أنَّ كل واحد
 منهما يُفرَّق به بين الجنس والواحد ، فتقول : يهودي ويهود ، وزنجي
 وزنج ، كما تقول : ثمرة وتمر ، وشجرة وشجر ، وأيضاً فتجتمعان في
 الدلالة على معنى النسب كمهلي ومهالبة ، وبربري وبرابرة ، لَمَّا
 زالت ياء النسب بالجمع صارت التاء عوضاً منها على معناها ، وأيضاً
 - فكل واحد منهما علامة تلحق آخر الاسم ، تنقله عن معناه إلى
 معنى آخر ، وينتقل الإعراب إليها ، فلَمَّا اشتبهتا من هذه الأوجه
 حُكِمَ للتاء بحكم الياء ، فلم يجمعوا بينهما ؛ لأنَّ الجمع بينهما كان
 يكون كالجمع بين حرفين لمعنى واحد . قال ابن الضائع بعد ما ذكر
 بعض هذه الأوجه من المشابهة : وهذا كما ترى (يعني في الضعف) ،
 قال : وإذا لا بد من تعليل فالأولى ما قال بعضهم : إنَّ الاسم المنسوب

يصير بياء النسب صفةً ، فتدخله تاءُ التَّائِيثِ إذا جرى على مؤنثٍ ، تقول : امرأةٌ تَمِيْمِيَّةٌ ، وَقَيْسِيَّةٌ ، قال: فلو لم تحذف من الاسم المنسوب إليه علامةُ التَّائِيثِ ، فقل في النسب إلى فاطمة: فاطمِيٌّ لَوْجَبَ إذا جرى على مؤنثٍ [أن يقال]: فاطمِيَّةٌ ، فيجمع بين علامتي تَأْنِيثٍ في كلمةٍ واحدةٍ ، فتجنَّبوه ، مع أنَّ تاءَ التَّائِيثِ إن كانت للتَّائِيثِ في الاسم المنسوب إليه فيصيرُ وزنه يقعُ على المنسوب زال ذلك التَّائِيثُ له ، فيصيرُ حكمُ الاسم حكمَ المنسوب لا حكم المنسوب إليه ، قال : وحذفُ تاءِ التَّائِيثِ / من الاسم مطَّردٌ لم ينكسر ، ولم يشذَّ منه [٤٢١] شيءٌ ، ولذلك وجب في أختٍ وبنتٍ حذفُ التَّاءِ لشبههما بها ، وتركهم الجمعَ بينهما البتَّةُ^(١).

وقول النَّاظِم: « وتا تَأْنِيثٌ » يدخلُ له من حيث العبارة تاءُ التَّائِيثِ في: أختٍ وبنتٍ كما تقدَّم له ذلك في باب (التَّصْغِيرِ)، إلَّا أنَّه قد خصَّهما بالذكر بعد هذا، وحكى خلافَ يونس^(٢) فيهما ، فيصيرُ هذا الموضع مقيِّداً بذلك ، فيريد هنا التَّاءَ التي هي على أصلها .

وأما مدَّةُ التَّائِيثِ: فهي الألف التي للتَّائِيثِ ؛ لأنَّ حقيقة الألف مدَّةٌ صوتٌ ناشئةٌ عن الفتحة ، فيريد: أنَّها لا تثبتُ في النسب أيضاً ، بل يجب حذفها على الإطلاق إلَّا ما يُستثنى من ذلك إثر هذا ، وألف

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٦ ب .

(٢) الكتاب ٣/٣٦١ ، وانظر ما يشير إليه الشارح ص ٥٦ من هذا الشرح .

التأنيث لا تكون إلا رابعةً فصاعداً ، ولا تقعُ ثالثةً أبداً ، وإذا كانت كذلك فهي في الأسماء إما رابعةً وإما خامسةً وإما سادسةً وإما سابعةً ، وهي الغاية .

فالخامسة لا بدّ من حذفها ، كما ذكر ، فتقول في النسب إلى جَحْجَبِيٍّ^(١) : جَحْجَبِيٌّ ، وفي سُمَّهِيٍّ^(٢) : سُمَّهِيٌّ ، وفي حُبَارِيٍّ : حُبَارِيٌّ ، وفي سِبْطَرِيٍّ^(٣) : سِبْطَرِيٌّ ، وما أشبه ذلك .
وكذلك السادسة لا بدّ من حذفها ، فتقول في شُقَّارِيٍّ^(٤) : شُقَّارِيٌّ ، وفي فَيْضُوْضِيٍّ^(٥) : فَيْضُوْضِيٌّ ، وفي يَهْيَرِيٍّ : يَهْيَرِيٌّ^(٦) ، وفي حَوْلَايَا : حَوْلَايِيٍّ^(٧) .

-
- (١) حيٌّ من الأنصار . شرح أبنية سيويه : ٦٠ .
(٢) الهواء بين السماء والأرض . شرح أبنية سيويه : ١٠٠ .
(٣) ضربٌ من المشي . شرح أبنية سيويه : ٩٧ .
(٤) الشُقَّارَى : نبتٌ . شرح أبنية سيويه : ١٠٤ .
(٥) أمرهم فَيْضُوْضَى بينهم وفيضُوْضَاء بينهم ، وفيضِيْضَى وفيضِيْضَاء وفَوْضُوْضَى وفَوْضُوْضَاء بينهم ، كلها عن اللحياني : إذا كانوا مختلطين ، يتصرف كل منهم فيما للآخر . انظر اللسان (فيض) ، والقاموس (فوض) .
(٦) اليَهْيَرِيٌّ واليَهْيَرِيٌّ : حجر صغير ، وهو من أسماء الباطل ، والماء الكثير . اللسان (هار) ، وانظر : الكتاب ٣/٣٥٥ ، وقد ضُبِط فيه بتخفيف الراء « يَهْيَرَى » .
(٧) بقلب الياء همزة . انظر الكتاب ٣/٣٥١ ، وحولايَا : قرية بنواحي النهروان من العراق . معجم البلدان ٢/٣٢٢ .

وكذلك السابعة ، فتقول في أربعاًوى^(١) : أربعاًوي ، وفي
 حَندُقوى^(٢) : حَندُقوى ، وفي بَرَدَرَايا^(٣) : بَرَدَرَايى ، وما أشبه ذلك ،
 ولا تثبت الألف ، وإنما لم يثبتوا الألف هنا استئقلاً لثبوتها ، لوقالوا
 مثلاً: شُقَّاروي ، وفيضُوضوي ، ونحو ذلك ، وأيضاً فإذا كان الحذف
 في نحو : حُبلى أحسنَ على ما نص عليه سيبويه ، فمن باب أولى أن
 يكون فيما فوق ذلك أوجب ، قال سيبويه : وإنما ألزموا ما كان على
 خمسة فصاعداً الحذف ؛ لأنه حين كان رابعاً في الاسم بمنزلة ما ألفه
 منه ، كان الحذف فيه جيّداً ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من
 نفسه ، فلما كثر العدد كان الحذف لازماً ؛ إذ كان من كلامهم أن
 يحذفوه في المنزلة الأولى ، فإذا ازداد الاسم ثِقلاً كان الحذف ألزماً^(٤) .
 فأما إذا كانت الألف رابعة ، فقد أعطى كلامه فيها تقسيماً ،
 وهو أن الاسم الذي هي فيه على وجهين :

أحدهما : أن يكون محرّك الثاني .

والآخر : أن يكون ساكنَ الثاني ، فقله :

(١) يقال: تعد الأربعاء والأربعاًوى بضم الهمزة والباء منهما ، أي : متربعاً . القاموس (ربيع).

(٢) الحندقوق والحندقوى : بقلة يقال لها : الذُرْق ، والرجل الطويل المضطرب ، والأحمق .

القاموس (حندق) .

(٣) موضع بالنهر وان من أعمال بغداد . معجم البلدان ١/٣٧٧ .

(٤) الكتاب ٣/٣٥٥ .

وإن تَكُنْ تَرَبُّعٌ / ذا ثَانٍ سَكَنَ

دالٌّ على أنَّ الحكم المذكور إنما هو ثابتٌ فيما لم يكن كذلك ، فإذا ما كان منه محرك الثاني ، فحكمه حكم ما كانت ألفه فيه خامسة فصاعداً ، وهو وجوبُ الحذف ، فتقول في بَشَكِيٍّ ^(١) : بَشَكِيٍّ ، وفي مَرَطِيٍّ ^(٢) : مَرَطِيٍّ ، وفي جَمَزِيٍّ ^(٣) : جَمَزِيٍّ ، ولا يجوز أن تقول : جَمَزَوِيٍّ ؛ وذلك لاستثقال توالي أربع متحركات ، وإذا كان الحذف في نحو : حُبَلِيٍّ جيداً كما سيأتي ، فالواجب أن يلتزم الحذف في نحو : جَمَزِيٍّ ، وهذا مما جعل النحويون الحركة فيه تنزُلُ منزلة الحرف ؛ إذ عاملوا نحو : جَمَزِيٍّ معاملة نحو : حُبَارِيٍّ في لزوم حذف الألف .

والوجه الثاني : أن يكون الحرف الثاني ساكناً ، وذلك قوله : «وإن تَكُنْ تَرَبُّعٌ ذا ثَانٍ سَكَنَ» إلى آخره ، ترَبُّعٌ : معناه تصيرُهُ ذا أربعة أحرف ، ولا يكون الاسم إذ ذاك إلا ثلاثياً ، تقول : رَبَعْتُ الثلاثةَ : إذا صيرتَهُم أربعة ، فيريد : أنَّ الألف التي للتأنيث إذا كانت رابعةً في اسم ساكنٍ الثاني فإنَّ لك فيه وجهين حسنين عنده :

أحدهما : قلب الألف واواً في حُبَلِيٍّ : حُبْلَوِيٍّ ، وفي بُشْرِيٍّ : بُشْرَوِيٍّ ، وفي ذِكْرِيٍّ : ذِكْرَوِيٍّ ، ونحو ذلك ، ووجهُ هذا العمل

(١) ناقةٌ بَشَكِيٍّ : سريعة . شرح أبيه سيويه : ٤٧ .

(٢) مشيٌّ فيه سرعة . شرح أبيه سيويه : ١٥٢ .

(٣) ضربٌ من السير . شرح أبيه سيويه : ٦٥ .

إلحاق الألف الزائدة بالمنقلبة عن أصل ؛ إذ حكمها القلبُ في الوجه المختار لا الحذف ، كما سيذكره إثر هذا ، فكما قالوا في مُلْهَى : مُلْهَوِيٌّ ، كذلك قالوا في حُبْلَى : حُبْلَوِيٌّ ، وفي حقيقة التدرّيج إنما قُلبت حملاً على ألف الإلحاق المحمولة على الألف المنقلبة عن الأصل ، ولكنَّ سيبويه إنما ذَكَرَ ما تقدم ، إذ كانت ألفُ التأنيث قد بُنيت عليها الكلمة^(١) ، والكلمة شبيهة بملْهَى ونحوه ، في الحركة والسكون وعدة الحروف ، فحملوها عليه لذلك .

والثاني: حذف الألف رأساً كالخامسة والسادسة، فتقول: حُبْلِيٌّ، وبُشْرِيٌّ، وذِكْرِيٌّ في: حُبْلَى، وبُشْرَى، وذِكْرَى، ومن السَّماع في ذلك قولهم في سِلَى^(٢): سِلِّيٌّ ، وأنشد سيبويه لساعدة بن جُوَيْهَةَ :

كَأَنَّمَا يَقَعُ الْبُصْرِيُّ بَيْنَهُمْ مِنْ الطَّوَائِفِ وَالْأَغْناقِ بِالْوَدَمِ^(٣)

وأنشد أبو عُبيد لأوس بن حجر :

-
- (١) الكتاب ٣/٣٥٣ .
- (٢) سُلَى بضم السين : موضع بالأهواز . معجم البلدان ٤/٢٤٤ ، وفي شرح السيرافي ٤/١٢٦ ب : « سِلَى (بكسر السين) : قبيلة من جرم ، وهم باليمامة مع بني هِرْآن من عنزة » .
- (٣) الكتاب ٣/٣٥٤ ولم ينسبه ، وهو من شواهد الخمسين . انظر : التبصرة والتذكرة : ٥٩١ - ٥٩٢ ، وشرح أشعار الهذليين : ١١٣٤ منسوباً إلى ساعدة . والشاهد فيه : « البصري » ، وهي سيوف منسوبة إلى « بُصْرَى » .
- الطوائف : النواحي : الأيدي والأرجل ، والوَدَمَة : السير بين العَرْقُوقَةِ وأُذُن الدلو . انظر شرح أشعار الهذليين .

يَقْلُونَ بِالْقَلْعِ الْبَصْرِيِّ هَامَهُمْ وَيَخْرُجُ الْفَسْوُ مِنْ تَحْتِ الدَّقَارِيرِ^(١)
 فنسب إلى بَصْرَى بالحذف ، ووجه الحذف أَنَّ الألف زائدة غير
 أصلية ، ولا ملحقة بأصل ، فأرادوا أن يفرّقوا بينهما ، ويجعلوا الحذفَ
 حظَّ الزائد على الإطلاق ؛ لأنه أولى به من / الأصلي ؛ إذ كان في [٤٢٣]
 حذف الأصل خرمُ البنية . هذا تعليل سييويه^(٢) بالمعنى ، وأيضاً
 فحُمِلَتْ أَلِفُ التَّأْنِيثِ فِي الحذف على التاء ، وقد تقدم وجوب حذفها
 لاختصاصها بعلّة تناسب الوجوب بخلاف هذه ، فكان الحذف فيها
 جائزاً لا واجباً ، وقوله :

فَقَلْبُهَا وَاوَأَ وَحَذَفُهَا حَسَنٌ

تسوية منه بين الوجهين ، وليس في تقديم ما قُدِّمَ ما يُشعر
 برجحانه، بل الظاهر فيه التسوية بينهما في الاستحسان ، إلا أنه
 معترَضٌ عليه من أوجه: أنه ذكر وجهين من ثلاثة ، وكان من حقّه
 إذا أراد الاختصار على بعضها أن يقتصر على ما هو أشهر من غيره ،
 ويترك الأقلَّ في الاستعمال ، وهو لم يفعل ذلك ، بل ذكر الأقلَّ ،
 وترك ما هو أكثر وأشهر منها، وذلك أَنَّ في النسب إلى نحو: حُبْلَى

(١) ديوانه : ٤٥ ، واللسان (دقر) ، وفيه « الهندي » بدل « البصري » ، ولا شاهد فيه .
 والقَلْع : نوعٌ من السيوف منسوب إلى القلعة ، موضع بالبادية . اللسان (قلع) .
 والدقاريرُ : جمع دقارة ، وهو السُرّوال الصغير الذي يسرّ العورة وحدها . اللسان
 (دقر) .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٢ - ٣٥٤ .

ثلاثة أوجه :

أحدها: الحذف، كما تقدم ذكره .

والثاني: إثباتها وزيادة ألف قبلها، فتقول: حُبْلَاوِيٌّ ، ودِفْلَاوِيٌّ ، وقالت العرب في النسب إلى دهننا: دَهْنَاوِيٌّ^(١)، وإلى دنيا: دُنْيَاوِيٌّ، ففرّقوا بزيادة هذه الألف بين هذه الألف والألف المنقلبة عن أصلٍ ، كذا قال سيبويه^(٢)، وأيضاً فعاملوه معاملة الممدود كما سَوَّوا بينهما في الجمع ، إذ قالوا في صحراء: صَحَارَى ، كما قالوا في حُبَلَى : حَبَالَى.

والثالث: قلبها واواً من غير زيادة ألفٍ ، كما تقدم .

وهذه الأوجه الثلاثة في الجودة والكثرة على هذا الترتيب ، فالأول أجودها، ثم يليه الثاني ، ثم الثالث ، وبهذا الترتيب رتبها سيبويه في الذكر^(٣)، وأشار المؤلف إلى هذا الترتيب في التسهيل فذكر الحذف في ألف التأنيث مطلقاً في الرابعة فما زاد ، ثم قال: « وربما حُذفت الألف الرابعة كائنة لغير التأنيث ، وقُلبت كائنة له فيما يسكنُ ثانيه ، وقد تَزَاد ألفٌ قبل بدلها وبدل الرابعة التي للإلحاق »^(٤)، فجعل

(١) في الأصل والأزهري: « يهنى » وهو تصحيف . والدهنا : رمالٌ معروفة في شمال الجزيرة العربية ، يمد ويقصر . انظر اللسان (دهن) .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٣ .

(٣) الكتاب ٣/٣٥٣ .

(٤) التسهيل : ٢٦١ - ٢٦٢ .

القلب [في] نحو: حُبْلَى نادراً ؛ إذ أتى فيه بـ « ربّما » ، وجعل زيادة الألف مع القلب أكثر قليلاً من القلب وحده ؛ إذ قال: « وقد » ، والتعبير بـ « ربّما » يعطي من الدور والقلّة ما لا يعطيه التعبير بـ « قد » ، فهو موافقٌ لِمَا ذكره غيره ، فالدَّرَكُ عليه في هذا الموضع من وجهين: أحدهما: أنه جعل الأقلّ مساوياً في الحسن للأكثر .

والثاني: أنه ترك ذكرَ ما هو أكثر من ذلك الأقلّ /، على أن [٤٢٤] كلام السيرافي يشعر بأنّ القلبَ مع إلحاق ألفٍ وعدم إلحاقها متساويان ؛ إذ قال: إنّ الأجودَ حُبْلَى ثُمَّ حُبْلَاوِيٌّ^(١) ، وقد يعتذرُ عنه بعذرٍ بعيدٍ ، وإن كان ممكناً ، وهو أنّ ما ذُكر من الوجهين مسموعٌ مقيسٌ ، وإن كان أحدهما أكثرَ وأشهرَ من الآخر ، لكنّ ذلك لا يُخرج الآخرَ عن كونه مقيساً ، فأطلق عليهما لفظ الحسن بهذا الاعتبار ، وأيضاً فهما في النظر القياسيُّ كما قال ؛ لأنّ كلّ واحد من الحذف والقلب على نظر مستقيم اعتباراً بالشبّه بالأصلية ، فلا تحذف بل تقلب ، أو إلحاقاً للرابعة بما فوقها بخلاف زيادة الألف من غير موجب ، فإنه على غير قياس ، بل هو شبيهة بتغييرات النسب السّماعيّة ، كقولهم في زَيْنَةٍ^(٢): زَبَانِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، ومن هنا يخرج الجواب عن الاعتراض الثاني ، فإنه لمّا خرج عن الحكم القياسيِّ لم يعتبره ،

(١) شرح السيرافي ٤/ ١٢٦ ب .

(٢) زينة: قبيلة من باهلة . انظر الكتاب ٣/ ٣٣٥ ، وشرح المفصل ١١/ ٦ ، واللسان (زين) .

وجعله داخلاً تحت قوله :

وغير ما أسلفته مقررًا على الذي يُنقل فيه اقتصرًا

ثم أخذ يذكر باقي أقسام الألف ؛ لأن الألف في آخر الاسم على ثلاثة أقسام: زائدة للتأنيث ، وهي التي فرغ من ذكرها ، وزائدة للإلحاق ، ومنقوبة عن أصل ، وضمهما في كلامه فقال :

لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُغْتَمَى

وَالْأَلِفُ الْحَائِزُ أَرْبَعًا أَزَلْ كَذَلِكَ يَا الْمَقْصُودُ خَامِسًا غَزَلْ

وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحْتَمَ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِ

الضمير في « شبهها » عائدٌ على الألف التي تربع الكلمة ، وهي

التي قال فيها:

وإن تكن تربع ذا ثانٍ سكن

فيعني أن ما كان من الألفات الزائدة للإلحاق ، أو التي هي أصلية غير زائدة شبيهة بالألف المتقدمة الذكر قريباً ، فإن حكمها في الحذف أو القلب في النسب حكم تلك الألف ، إذا وجد الشبه المشار إليه ؛ وهو كون الألف رابعة ، وقد تقدم هنالك أن فيها وجهين: حذف الألف ، وقلبها واواً ، فكذاك يكون الأمر هنا ، فأما الأصلية فنحو: ملهى ، ومغزى ، ومدعى ، ومرمى ، تقول في الحذف: ملهى ، ومغزى ، ومدعى ، ومرمى ، فتعاملها معاملة الزائدة للتأنيث ، تشبيهاً لها بها ؛ لأنها رابعة مثلها ، قبلها ثلاثة أحرف ، وهي أيضاً غير أصل

بنفسها ؛ لأن حقيقتها أنها منقلبة عن أصل ؛ إذ لا تكون / الألف [٤٢٥]
أصلاً بنفسها ، في معرّب أصلاً ، ولذلك يكون قول الناظم :
«والأصليُّ» مجازاً ؛ إذ ليس بأصليُّ ، بل هو منقلب عنه ، لكنّ مثل هذا
التوسّع قريب / ، وتقول في القلب : مَلْهُوِيٌّ ، وَمَغْزَوِيٌّ ، وَمَدْعَوِيٌّ ،
وَمَرْمَوِيٌّ ، فتقلب الألف واواً مطلقاً ، وسواء في هذا القلب ما كان
أصله الواو أو الياء ، كما تقدم تمثيلاً لاستثقال توالي الياءات ، لو قلت
في مرمى : مَرْمِيٍّ ، وكذلك إذا عاملت في مدعى ومغزى أصلها
القريب ، وهو الياء ؛ لأن حقيقة الألف فيها الانقلاب عن الياء المنقلبة
عن الواو لوقوعها رابعة بعد فتحة في اسم على مثال الفعل ، كما سيأتي
في التصريف ، إن شاء الله تعالى .

فالواو في : مَلْهُوِيٌّ بدل من ألف بدل من ياء بدل من واو ، وفي :
مَرْمَوِيٌّ بدل من ألف بدل من ياء ، وترك الحذف هنا هو الأصل ؛
لأن الألف من أصل الكلمة ، فالحذف فيها على غير الأصل ، قال
سيبويه : « فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف ، وكان آخره
ألفاً مبدلة من حرف من نفس الكلمة ، نحو : حصى ، ورعى »^(١) ،
وحكى من هذا في أعيا^(٢) : أعْيَوِيٌّ ، وفي أخوى : أخْوَوِيٌّ .

(١) الكتاب ٣/٣٥٢ وفيه : « بنو أعيا : حي من جرم » .

(٢) في الكتاب ٣/٣٥٢ : « بنو أعيا : حي من جرم » ، وفي شرح السيراني ٤/ ١٥٦ أ :

« والمعروف عند أهل النسب : بنو أعيا من بني أسد ، وهو أعيا بن طريف بن عمرو بن

قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دوحان بن أسد » .

وأما الألف التي للإلحاق فنحو: مِعْزَى ، وأَرْطَى على من قال: أديمَ مأروطاً، وتقول في الحذف: مِعْزِيٌّ ، وأَرْطِيٌّ ، وإنما حُذفت لشبهها بألف التانيث من الوجه الذي أشبهتها الألفُ الأصلية ، وتزيد عليها ألفُ الإلحاق بالاجتماع في الزيادة ، فتمكن وجه الحذف ، وتقول في الإثبات والقلب : مَعْزَوِيٌّ ، وأَرْطَوِيٌّ، وهو الأجودُ عندهم، ووجههُ معاملتها معاملة ما هو منقلبٌ عن أصل ؛ لأنَّ الألف هنا في مقابلة الأصل، كما أنَّ الهمزة المنقلبة عن الملحق بالأصل كعِلْبَاءٍ، بمنزلة الألف المنقلبة عن الأصل ككسَاءٍ ، على ما سيأتي ذكره ، إن شاء الله . وهذا معنى تعليل سيبويه على ما نقل عن يونس قال: « ولا يكون أسوأ حالاً في ذا من حُبَلَى^(١) » يعني أن حُبَلَى قد أثبتت فيها الألفُ وهي زائدة زيادة محضة لا في مقابلة أصلٍ في أحد الوجهين ، فلو لم تثبتْ ألفُ الإلحاق مع أنها في مقابلة أصل لكانت أسوأ حالاً منها ، وهو تعليلٌ ظاهرٌ ، ولَمَّا ذَكَرَ حكم هذين الألفين ، وأحال بذلك على ألف التانيث ، وكان قد قَدَّمَ في ألف التانيث / [٤٢٦] وجهين على تساويهما كما تقرر قبلُ ، خاف أن يُتوهمَ مثلُ ذلك هنا ، فبيِّنَ ما أراد من تفضيل أحد الوجهين على الآخر ، فقال : « وللأصليِّ قلبٌ يُعْتَمَى » أي: يختار ، يعني : أنَّ الألف الأصليَّة أي : المنقلبَ عن

(١) الكتاب ٣/ ٣٥٢ .

الأصل ، يُخْتَارُ فيه من الوجهين القلبُ . وأما الحذفُ فليس مُخْتَارِ ، وما اختاره هو المختار عند غيره^(١)؛ وذلك أن سيبويه قرّر أولاً في مثل هذا القلب ، ثم قال بعد ذلك: « فإن قلت في مَلْهَى : مَلْهِيٌّ لم أر بذلك بأساً »^(٢)، فجعل الحذفَ تابعاً لِمَا تقدم أولاً أنه الباب وهو القلبُ، وكذلك نصّ غيره^(٣) على أنه الأجود ، ووجهه ظاهرٌ من جهة كونه أصلاً ، بخلاف الزائد؛ فإن الحذفَ فيه أجودٌ من جهة كونه زائداً ، وقد تقدم هذا المعنى، وهذا في الأصليّ .

وأما الملحق فلم يختَر فيه هنا شيئاً ، فالظاهر أن الوجهين فيه عنده متساويان أو مسكوتٌ عنهما كما تقدم تفسيره عند قوله:

فَقَلْبُهَا وَأَوَّاءُ وَحَذْفُهَا حَسَنٌ

ولا شك أن الحذف في ألف الإلحاق أمثلُ منه في الأصليّة ، والإثباتُ فيها أجودُ منه في ألف التأنيث ، وإحالاته في الألفين معاً على ما تقدم من الوجهين في ألف التأنيث ، يؤدّن بأن الوجهَ الثالثَ فيهما غيرُ معتبرٍ عنده ، أما في ألف الإلحاق فلأنه لم يَحْك فيه سيبويه أرطاويّ ، وإنما حكاه أبو عليّ^(٤) عن أبي زيد الأنصاري ، فهو على

(١) كالمبرد في المقتضب ١٤٧/٣ وابن السراج في الأصول ٦٧/٣ ، ٧٥ ، والزخشي وابن

يعيش في شرح المفصل ١٤٩/٥ - ١٥٠ ، والرضي في شرح الشافية ٣٥/٢ ، ٣٩ .

(٢) الكتاب ٣٥٣/٣ .

(٣) كالمبرد في المقتضب ١٤٧/٣ .

(٤) التكملة : ٢٤٣ .

الجملة قليلٌ ، وأما في الألف الأصلية فلم يُسمع ، وإنما قاسه السيرافيُّ على مسألة حُبْلَاوِيٍّ ، فأجاز: مَلْهَآوِيٍّ^(١) ، قالوا: وهو قياسٌ ضعيفٌ^(٢) ، فلم يتعرض الناظم لهذا الوجه لِمَا فيه من مخالفة القياس ، ولقلته أو عدمه سماعاً ، ويقال: اعتَمَيْتُ الشَّيْءَ بمعنى: اخترتُه^(٣) ، قال الجوهريُّ: وهو قلبُ الاعتِيَامِ^(٤) ، فيقال: اعتام الرجلُ : إذا أخذ العِيَمَةَ بالكسر ، وهو خيارُ المال ، ورجُلٌ عِيْمَانٌ أَيْمَانُ أي : ذهبَ إِبِلُهُ ، وماتت امرأَتُهُ^(٥) .

ثمَّ يتصدَّى النظر^(٦) إلى كلام الناظم هنا من جهة أن ما تقدّم من الحكم في هذه الألف الأصلية والملحقة هو غَيْرُ مَقِيدٍ عند النحويين بشيءٍ ، غير كون الألف رابعةً خاصةً ، وقد نصَّ عليه ، والناظم قد أحال به على ما يعطي بنصه قيداً ثانياً زائداً إلى الأول ، وذلك أنه أحال على قوله أولاً :

وإن تَكُنْ تَرْبَعُ ذا ثَانٍ سَكَنُ

وهذا له قيدان : /كون الألف رابعةً ، وكون الاسم الذي هي فيه [٤٢٧]

(١) شرح السيرافي ٤/١٥٦ ب وعبارته: « وينبغي أن يجوز أيضاً ملهآوي »

(٢) هذا من كلام لابن الضائع في شرح الجمل ١/١١٨ ب .

(٣) الصحاح (عمي) ٦/٢٤٣٩ .

(٤) الصحاح (عمي) ٦/٢٤٣٩ .

(٥) الصحاح (عام) ٥/١٩٩٥ .

(٦) في التونسية « للنظر » .

ساكنَ الثاني ، وإذا كان كذلك فهو قد قال بعدُ :

لَشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيَّ مَا لَهَا

والشَّبهُ إنما يكون مع استيفاء كلا القيدَين ، لكن قيد سكون الثاني غير معتبر في المشبَّه أصلاً ، بل الحكم كذلك ، ولو فرضتُه مُحَرَّكَ الثاني ، فظهر الخلل في هذه الإحالة التي أحالها .

والجوابُ : أن يقال: إنما نلتزم أولاً القيدَين معاً ، ونقول: لا بدَّ منهما وإن لم يذكر النحويون الثاني منهما ، وذلك أن ما فيه الألف رابعةٌ إذا كانت للتأنيث فإنَّ سكون الثاني وتحريكه موجودٌ فيه ، كما تقدَّم ، نحو : مرطى ، وحُبْلَى ؛ إذ لا يلزم على ذلك محذورٌ بخلاف ما إذا كانت أصليةً أو ملحقةً ، فإن تحريك الثاني غير موجودٍ في كلام العرب لِمَا يلزمُ عليه من توالي أربع حركات في كلمةٍ واحدةٍ ، وقد حصر الناظمُ أبنيةَ الرباعيِّ في أول التصريف ، فلم يذكر فيها نحو: جَعَفَرٍ ، وإنما يأتي ذلك لعارض حذفٍ كَعُلبَطٍ^(١) وذَلَّلٍ^(٢) ، أو زيادةً في تقدير الانفصال كشجرةٍ ، وأمّا أن يأتي في أصل بناءٍ فلا ، فنحو:

(١) العُلابط ويخفف إلى العُلبط : اللبن الخاثر ، وهو الغليظ ، وقيل : الكثير . انظر شرح أبنية سيويه : ١٢٥ ، وفي القاموس (علبط) : الضخم والقطيع من الغنم ، وثقل الشخص ونفسه .

(٢) الذَّلَازِل والذَّلِيل : أسافل القميص الطويل . القاموس (ذلل) .

مَلْهُى، الألف فيها منقلبة عن حرف متحرك، وألف أرطى في مقابلة متحرك، فلو قدرنا تحريك الثاني منهما، لكان تقديرًا لوجود أربع حركات متوالية في بناء أصلي.

فإن قلت: قد توالى أربع حركات في نحو: مَرَطَى؛ لأن ألف التأنيت لا بد من تقدير الإعراب فيها فتساوياً، فلم نفيت ذلك عن الوجود؟ فهذا ليس من المعاني المرادة في هذا الباب، وإنما موضعها التصريف، وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى.

فإذا ثبت ذلك لم يضرنا التقييد بسكون الثاني، إذ ليس ثم متحرك يُتَوَهَّمُ مخالفة حكمه لهذا الحكم، وعلى هذا نقول ثانياً: إن ذلك القيد في كلامه غير معتبر؛ إذ ليس ثم ما يتحرز به منه بنص كلامه في حصر الأبنية في التصريف، فكلامه مفسر بكلامه، فرجع الأمر إلى ما ذكره النحويون من إهمال قيد سكون الثاني، والاختصار على اعتبار القيد الآخر، وكل ما تقدم إنما هو فيما إذا كانت الألف رابعة، فإن زادت الأحرف قبلها بأن تكون خامسة، فذلك قوله:

وَالْأَلِفَ الْحَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ

الألف منصوبٌ بأزِلْ، أي: / أزيل الألف الحائز أربعاً، والأربع [٤٢٨] أتى به مؤنثاً، والمراد الأحرف؛ لأن ذلك جائز، وقد تقدم مثله، والاستشهاد عليه، والحائز للشيء هو الذي يضمه إلى نفسه، وكل من ضم إلى نفسه شيئاً فقد حازه حوزاً وحيازة واحتازه أيضاً، وأصله

الجمع ، فالألف الحائز في كلامه هو الذي جمع إليه أربعة أحرف ، فيكون هو الخامس ، يريد: أنَّ الألف إذا كانت خامسةً في الكلمة ، فإن حذفها في النسب واجبٌ مطلقاً ؛ لقوله: « أزل » ، ولم يقيد ذلك بقيدٍ ، ولا ذَكَرَ وجهاً آخرَ من الإثبات ، والألف في كلامه هي: ما عدا ألف التانيث ، فإن ألف التانيث قد تقدم ذكرها ، فلا وجه لإعادة ذكرها ، فبقي ما كان من الألفات دون ذلك ، فالأصلية نحو: مُرَامِي ، ومُشْتَرِي ، ومُقْتَنِي ، تقول في النسب إليه: مُرَامِيٌّ ، وفي مُشْتَرِيٍّ: مُشْتَرِيٌّ ، وفي مُقْتَنِيٍّ: مُقْتَنِيٌّ ، ونحو ذلك ، والملحقة نحو: حَبْرَكِي^(١) ، وجَلْعَبِي^(٢) ، وحَبْنَطِي^(٣) ، تقول فيه: حَبْرَكِيٌّ ، وجَلْعَبِيٌّ ، وحَبْنَطِيٌّ ، فتحذف ولا تثبتها أصلاً ، وإنما حُذفت ، وقد كان لإثباتها وجهٌ لمكان الأصلية ، أو مقابلة الأصلي ، استثقلاً للكلمة مع ثبوتها ؛ إذ كانوا قد حذفوا الرابعة جوازاً في مَلْهُيٍّ وحَبْلَسِيٍّ ، فليجب هنا ؛ لأنها خامسةٌ ، فالثقل مع إثباتها أكثر ، وأيضاً فشبهوا هذه الألفات بألف التانيث فحذفوها ، كما حذفوها ، وعلةُ الحذف في ألف التانيث متمكنةٌ وحَمَلُوا هذه عليها ؛ إذ كان من شأنهم تشبيه الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء ، وأيضاً فقال يونسُ

(١) حَبْرَكِيٌّ : طويل الظهر ، قصير الرجلين . شرح أبيه سيويه : ٦٨ .

(٢) الجَلْعَبِيٌّ : الجمل العظيم . شرح أبيه سيويه : ٦٤ .

(٣) الحَبْنَطِيٌّ : المممتلئ غيضاً أو بطنه ، ويهمز . القاموس (حط) .

وسأله سيويه عن المسألة: لو قلت: مُرَامَوِيٌّ لقلتَ في حَبَارَى: حُبَارَوِيٌّ^(١)، يعني: أنه كان يجب أن تحمل ألف التانيث على الأصلية في الإثبات كما أجازوا في حُبَلَى: حُبَلَوِيٌّ، حملاً على قولهم في مَلْهَى: مَلْهَوِيٌّ، ثم قال: ولو قلتَ ذا لقلتَ في مُقْلَوَلَى: مُقْلَوَلَوِيٌّ، وهذا لا يقوله أحدٌ؛ إنما يقولون: مُقْلَوَلِيٌّ كما تقول: في يَهِيرَى: يَهِيرِيٌّ^(٢)، يعني: لو لم تستثقل الخامسة، فأثبتها لم تستثقل السادسة، ولا يقول هذا أحدٌ من العرب قال: فإذا سُويَّ بين هذا رابعاً وبين ما الألف فيه زائدة، نحو: حُبَلَى، لم يجز إلا أن تجعل ما كان من نفس الحرف إذا كان خامساً بمنزلة حَبَارَى^(٣)، ثم يتعلق النظر هنا في مسألتين:

إحدهما: / أن ما ذكر من الحكم في الألف الخامسة حكم [٤٢٩]

مطلق لم يقيده بشيء، وهذا مذهب الجمهور، وذهب يونس إلى التفرقة بين أن يكون ما قبل الألف مشدداً أو لا^(٤)، فإن لم يكن كذلك فالحكم ما تقدم، وإن كان ما قبلها مشدداً نحو: مُثْنَى ومُعَلَّى

(١) الكتاب ٣/٣٥٥.

(٢) الكتاب ٣/٣٥٥، وفيه «يقال» بدل «يقولون».

(٣) الكتاب ٣/٣٥٥.

(٤) الكتاب ٣/٣٥٦ وفيه: «وزعم يونس أن (مثنى) بمنزلة يعزى ومُعَلَّى، وهو بمنزلة مُرَامَى؛ لأنه حمسة أحرف».

وَمُعْدَى ، وما أشبهه مَّا الألف فيه أصليَّة ، فحكمه عنده حكم ما الألف فيه رابعة ، نحو: مِعْزَى ، وَمُعْطَى ، فيجوز فيه الوجهان على ما تقدَّم ، ولا يلزم الحذف^(١) ، أما إن كانت الألف فيه زائدة نحو: زِمَكِي^(٢) ، وَعِبْدَى^(٣) ، فإن السيرافي قد أشار إلى أن مذهب يونس فيها كمذهب غيره^(٤) ، ولذلك ألزمه سيبويه أن يقول في عِبْدَى : عِبْدَوِيّ ، كما جاز في حُبَلَى : حُبْلَوِيّ^(٥) ، وذلك أن يونس اعتبر الصورة في الدال وهي صورة لحرف واحد ، وأن اللسان يرتفع بالمدغم ارتفاعاً واحدة فأجرى مُحَرَّى الحرف الواحد^(٦) ، قال سيبويه : « ينبغي له أن يجيز في عِبْدَى : عِبْدَوِيّ ، كما جاز في حُبَلَى : حُبْلَوِيّ^(٧) ، ثم ألزمه أيضاً أنه إن سُمِّي رجلاً باسم مؤنث على وزن مَعْدٌ مدغم أن يصرفه كما يصرف قَدَمًا اسم رجل ، فيجعل المدغم كحرف واحد^(٨) ، وهو

(١) انظر الكتاب ٣/٣٥٦ .

(٢) الزيمكي والزيمحي : أصل ذنب الطائر . شرح أبنية سيبويه : ٩٥ .

(٣) عِبْدَى : جمع عبد . شرح أبنية سيبويه : ١٨ ، ويقصد أنه اسم جمع ؛ لأنه ليس من

أوزان الجمع المعدودة .

(٤) شرح السيرافي ٤/ق ١٥٧ ب .

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٦) انظر الكتاب ٣/٣٥٧ .

(٧) الكتاب ٣/٣٥٦ - ٣٥٧ .

(٨) الكتاب ٣/٣٥٧ ، وانظر شرح السيرافي ٤/ق ٢٥٧ ب ، وشرح الرضي للشافية ٢/٤٢ .

إلزام من سيبويه صحيح ، ثم بين سيبويه أن الحرف المدغم حرفان لا حرف واحد ، وكذلك هو في بناء الشعر محسوب بحرفين^(١) . وقد انتصر الفارسي لـيونس ، وأجاب عما ألزمه سيبويه^(٢) ، فانظر فيه ثمة . فالناظم كما لم يفرق في هذه الألف اقتضى أن مذهبه مذهب الجماعة ، وكذلك مذهبه في « التسهيل »^(٣) .

والمسألة الثانية : فيما يقتضيه هذا النظم في الألف السادسة والسابعة ، والذي يظهر أولاً أنه سكت عن حكم ذلك اتكالا على فهم حكمه مما تقدم ؛ لأنه إذا كان حكم الخامسة وجوب الحذف ، فمن باب أولى أن يكون الحذف ثابتاً للسادسة والسابعة ، وهذا المنزع ظاهر ، وقد يقال : إن حكم السادسة والسابعة منصوص عليه بحسب مقتضى اللفظ ، وذلك أن الألف الحائزة للخمسة فصاعداً حائزة للأربعة ، وهو قد قال :

والألف الحائز أربعاً أو زناً

فاقتضى محمول هذا اللفظ الحذف في الحائز للخمسة لأنه ما كان حائزاً لها إلا وهو حائز لما تحتها ، فهذا أيضاً قد يقال ، وهو منزع لفظي ، / والأول منزع معنوي .

[٤٣٠]

(١) الكتاب ٣٠٧/٣ .

(٢) لم أقف على انتصار أبي علي لـيونس فيما بين يدي من كتبه .

(٣) ٢٦٢ ، ونصه : « ولا تقلب ألف فعلى ونحوه من المضاعف العين خلافاً لـيونس » .

والمسألة الثالثة: وهي أن لفظه يدخل له تحته ألف التكثير ،
 فيكون حكمها الحذف ، وذلك أنه قال: « والألف الحائز أربعاً » ،
 فدخل تحته كل ألف إلا ما قدم من ألف التانيث . والألفات أربع
 أنواع : ألف التانيث ، وألف الإلحاق ، والألف الأصلية ، وألف
 التكسير ، نحو: قَبَعَثَرِي^(١) ، وَضَبَّعَطَرِي^(٢) ، فنقول فيه: قَبَعَثَرِي^١ ،
 وَضَبَّعَطَرِي^٢ بمقتضى لفظه ، وهو صحيح ، ووجه الحذف ما تقدم من
 الاستثقال مع أنها زائدة ، فهي أولى بالحذف من الأصلية كألف
 التانيث ، ثم لَمَّا أتمَّ الكلام على الألف انتقل منها إلى حكم الياء فقال:

كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً غُزِلَ

إلى آخره . المنقوص في كلامه المراد به ما كان آخره ياء قبلها
 كسرة ، وهو عند المتأخرين المنقوص بقياس ، وذلك لنقصان يائه إذا
 التقت ساكنة مع التنوين ، نحو: قاضٍ ، وغازٍ ، وإذا ثبت هذا عَلِمَ أَنَّ
 النحويين يقسمون الاسم ههنا إلى أربعة أقسام :
 أحدها : ما كانت الياء فيه ثانية ، نحو: في^(٣) زيدٍ ، وذئبٍ ،
 وشيبةٍ ، وما أشبه ذلك .

والثاني : ما كانت الياء فيه ثالثة ، نحو: عَمٍ ، وشَجٍ .

(١) قَبَعَثَرِي : الجمل الضخم ، والأنثى : قَبَعَثَرَاه . شرح أبيه سيويه : ١٣٨ .

(٢) الضَّبَّعَطَرِي : الطويل من الرجال . شرح أبيه سيويه : ١١١ .

(٣) اسم من الأسماء الستة ، ولا يقصد بها حرف الجر .

والثالث : ما كانت فيه رابعةً نحو : قاضٍ وغازٍ وداعٍ .
 والرابع : ما كانت فيه خامسةً فصاعداً ، نحو : مُشترٍ ، ومُهتدٍ ،
 ومُستدعٍ ، ومتقاضٍ ، وما أشبه ذلك ، ولكل واحد من هذه الأقسام
 حكمٌ مختصٌّ به ذكره ، والناظم إنما ذكر هنا ثلاثة أقسام ، وهي : ما
 كانت الياء ثالثة وما بعده ، ولم يذكر الأول هنا ، بل ذكره قريباً من
 آخر الباب في قوله :

وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلَانِي

إلى آخر المسألة .

وكان من حقه أن يذكره هنا ، كما فعل غيره من هؤلاء
 المتأخرين ، لكن اتبع الناظم في ذلك لفظ المنقوص ، وذلك أن ما الياء
 فيه ثانيةٌ ليس في الحقيقة من المنقوص الذي آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ ، بل
 من قبيل ما حُذف منه حرفٌ فصار لذلك ثنائياً كشيبةٌ ، أصله : وشيبةٌ ،
 وفي زيدٍ ، أصله : فوزيدٍ ، وفنا زيدٍ ، وذو مال ، وذما مال ، فكأن
 الناظم لم يأت هنا إلا بما دخل تحت لفظ المنقوص ، ثم ذكر الثنائي
 على حدة ، وأما مَنْ أتى / من النحويين بأربعة الأقسام ، فإنما أتى [٤٣١]
 بها من حيث قسَمَ ما آخره ياءٌ ، لا المنقوص المصطلح عليه ، فكلُّ
 اتبع طريقاً صحيحاً .

وبدأ الناظم بالخماسي ، وهو الذي الياء فيه خامسةٌ فقال :

كَذَاكَ يَا الْمُنْقُوصِ خَامِساً غَزَلْ

وقد دخل له بالمعنى ما فوق الخماسي ؛ لأنه إذا كان الحذف

يتوجّه على الياء خامسةً للاستثقال ، فأولى أن يتوجّه إذا كانت سادسةً ، ويعني: أنَّ الياء التي قبلها كسرة إذا كان قبلها أربعة أحرف فوقعت خامسةً ، فإنها تُعزل في النسب ؛ أي: تحذف وجوباً ، فتقول في مشترٍ: مُشْتَرِيٌّ ، وفي مُعْتَدٍ: مُعْتَدِيٌّ ، وفي منقُضٍ: منقُضِيٌّ ، ونحو ذلك ، ولا تقول : مُشْتَرَوِيٌّ ، ولا مُعْتَدَوِيٌّ ، ولا مُنْقَضَوِيٌّ ، وفي صحارٍ: صحاريٌّ ، وفي ثمانٍ: ثمانِيٌّ ، وفي يمانٍ: يمانِيٌّ ، إذا سميتَ بذلك كله، إلا أن الحذف في ثمانٍ ويمانٍ على غير جهة الحذف في صحارٍ ومشترٍ ، كما سيذكر ، وكذلك تقول في مستدعٍ: مستدعيٌّ ، وفي متقاضٍ: متقاضِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، ولا تبقى الياء ؛ لِمَا في بقائها من الثقل ، وَلِمَا في الياء من السكون مع سكون ياء النسب الأولى فيلتقي ساكنان ، والقلب لا يمكن ؛ لأنه لا يكون إلاً مع فتح ما قبلها ، وهو غير جائزٍ ؛ إذ لا موجب له ، وأما الفتح في تغلبيٍّ فله وجهٌ ، على أنه مسموعٌ على ظاهر كلام الخليل^(١) ، كما سيذكر بحول الله تعالى ، ولا يمكن أيضاً تحريك الياء بالكسر ؛ لِمَا في ذلك من الثقل ، كذلك لم يجيزوا في رَحَى: رَحِيٍّ ، فلم يبق إلا الحذف فحذفوها ، وأما ياء يمانٍ فهي ياء نسب ، فوجب أن تحذف لدخول ياء النسب الطارئة ، كما تقدم ذكره ، وياء ثمانٍ لاحقة في الحكم

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ - ٣٤١ .

ييمان ، وكلامه شامل لهما من جهة أنهما كالاسم المنقوص فدخلوا في حكمه ، و « عَزَلَ » معناه: نُحِّي وأزِيل ، يقال: عزَلْتُهُ عن العمل والولاية أي: أزلْتُهُ ونَحَيْتُهُ ، ثم قال:

والحذف في الياء رابعاً أحقُّ من قَلْبٍ

وهذا هو القسم الثاني من أقسام المنقوص ، وهو ما كانت الياء فيه رابعة ، فيعني: أن المنقوص إذا كان رباعياً وقعت الياء فيه رابعة ، فإن لك فيه وجهين :

أحدهما : حذف الياء وجعله أحق وأولى ، فتقول في قاضٍ: قاضيٌّ، وفي غازٍ: غازيٌّ ، وفي داعٍ: داعيٌّ ، وحكى سيبويه أنهم قالوا في رجل من بني ناجية: ناجيٌّ^(١)، ومثل ذلك لو / سميتَ بَيْرَمِي [٤٣٢] ويقضي لقلتَ : يرمي^(٢) ويقضيٌّ ، وأنشد سيبويه لعلقمة بن عبدة :
كأسُ عزيزٍ من الأعنابِ عتَقَها لِبعضِ أربابِها حائِثُةٌ حَوْمُ^(٣)

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٠ .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٤٠ .

(٣) ديوانه : ٦٨ ، والكتاب ٣/ ٣٤١ ، والمختسب ١/ ١٣٤ ، والمقرب : ٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٥٢ ، وشرح المفضليات للشريري : ١٣٤٢ ، وقد ذكر أن النسب إلى «حانة» وهذا لا إشكال فيه ؛ لأنه نسب قياسيٌّ ، وفي الكتاب ما يقهم أنه منسوب إلى «حانية» ؛ لأنه قال: ... أضاف إلى مثل ناجية ، وقاضي . وقال ابن حني في المختسب ١/ ١٣٤ : « منسوب إلى حانية : فاعلة ... فأما الحانة فمحدوفة من الحانية ، ومثلها قاعة ... » .

وذكر أنه أضاف إلى مثل: ناجية وقاض^(١)، قال السيرافي: ذكر بعض أصحابنا أنه يقال: حائِية للموضع الذي تباع فيه الخمر كناحية، قال السيرافي: والمعروف حانة^(٢)، كما قال الأخطل:

وَحَمْرَةٌ مِنْ جِبَالِ الرُّومِ جَاءَ بِهَا ذُو حَانَةٍ مَاجِدٌ أَكْرَمَ بِهَا حَانًا^(٣)
ووجه هذا الحذف ما تقدم من سكونها فتلتقي ساكنة مع ياء النسب، وذلك لا يجوز، وأيضاً تحريكها بالكسر لا يجوز لثقله، فحذفوا لأجل ذلك.

والوجه الثاني: وهو الوجه المرجوح قلب الياء واواً، ولا يدفع ذلك من تحويل كسرة ما قبل الياء فتحة فتقول: قَاضِيٌّ، ودَاعِيٌّ، وَأَمَوِيٌّ، وما أشبه ذلك، وكذلك تقول في يرمي: يَرْمَوِيٌّ، ونظيره ما أنشده سيبويه من قول الشاعر:

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا ذَوَاتِقُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ^(٤)
وهذا الوجه محمول على مَنْ قال في تَغْلِبُ: تَغْلِبِيٌّ، وفي يَثْرِبُ:

-
- (١) الكتاب ٣/٣٤١ .
(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٥٠ ب، وقد أورد بيت الأخطل .
(٣) ليس في ديوان الأخطل، وهو في شرح السيرافي ٤/ق ١٥٠ ب، ونسبه للأخطل، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٥٣ .
(٤) البيت يعزى للفرزدق، وليس في ديوانه، وعُزِّي لأعرابي، ولذي الرمة (ملحقات ديوانه: ٦٦٥)، والمحتسب ١/١٣٤، وابن يعيش ٥/١٥١، وعُزِّي لتميم بن أبي بن مقبل العجلاني، وهو في ملحق ديوانه: ٣٦٢ .

يُثْرِبِيٌّ ، فكأن قاضياً وغازياً مثل: يثرب وتغلب ، وهم قد فتحوا ما قبل الآخر لتوالي الكسرات مع عدم الاعتداد بالساکن ، فصار كَنَمَرِيٍّ وَشَقَرِيٍّ فِي نَمِرٍ وَشَقِيرٍ ، فكذلك قاض ونحوه ، تُغْلِب كسرتة فتحة ، فتنقلب ياؤه واواً ، وقولهم: تَغْلِبِيٍّ لیس بكثير ولا بلغ عند سبويه مبلغ القياس ، ولذلك قال فيه: إلا أن ذا ليس بالقياس اللازم ، وإنما هو تغيير^(١) ، يعني بالتغيير: التغيير الشاذ كسُهْلِيٍّ ونحوه^(٢) ، وهو عند المبرد قياسٌ ، لأنه لا يعتد بالساکن^(٣) ، ولما كان قاضوي مفرعاً على ذلك كله ، كان وزانه في القلة وعدم الاطراد ، فلذلك صار مرجوحاً عند الناظم.

وبعد فهاننا نظران :

الأول: أن الناظم جعل الحذف في المنقوص المذكور هو الأجود على الإطلاق ؛ إذ لم يستثن من ذلك شيئاً ، وليس كذلك عند غيره ؛ لأنهم يقولون: إذا تحولت كسرة ما قبل الياء فتحةً قياساً على تغلبي ، انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيصير في التقدير: قاضِيٍّ وغازِيٍّ ، فمن قال في ملهَى وبابه: ملهَوِيٍّ ، قال في هذا: قاضَوِيٍّ

وغازَوِيٍّ ، وهو أحسن الوجهين ، ومن قال في ملهَى: ملهِيٍّ / [٤٣٣]

(١) الكتاب ٣/٣٤٣ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤١ .

(٣) لم أقف على هذا الرأي في المقتضب ، وعزاه إليه السيرافي في شرح الكتاب ٤/ق ١٥١ أ فقال: « وقال أبو العباس : جواز ذلك مطرد » ، وهو في شرح الرضي ١٩/٢ .

فحذف حملاً على باب (حُبلى)، قال في هذا: قاضيٌ وغازيٌ ، وهو أضعفُ الوجهين ، قالوا: فقد صار قاضيٌ على وجهين - أحدهما أحسن الأوجه الثلاثة وهو الأصل - : الأول والثاني ، والوجه الثالث وهو أضعفها ، وهو فرع الفرع ، والوجه الثاني فرعٌ باعتبار الوجه الأول الأصيل فرعٌ باعتبار الوجه الثالث ، فهو فرعٌ بين أصل وفرع ، هذا ما قالوه ، فيأذن ليس قولهم: قاضيٌ بأحقَّ على الإطلاق من قاضٍ ، والناظم قد أطلق القولَ بأنه أحقُّ ، فهو مشككٌ ، والجواب: أنَّ هذه الطريقة جرى عليها ابن أبي الربيع وبعض المتأخرين ، وإنما قالوا ذلك بالقياس ، وأما غيرهم فعلى ما قاله الناظم من إطلاق القول براجحية الحذف ، وقد يقال: لا يلزم من كون قاضٍ إذا صار بعد التحويل على قاضٍ تقديراً أن يجري مجرى ملهًى في جميع وجوهه ، وإنما ذكر سيبويه جريانه مجرى تغلبي في القلب لا في الحذف^(١) ، فلنقتصر عليه حتى يقوم دليل على غير ذلك .

والنظر الثاني: أن المنقوص في باب النسب على وجهين : أحدهما: أن يكون مستعملاً قبله ، وهذا هو الباب والأعم كقاضٍ وغازٍ ومستدعٍ ، ونحو ذلك ، وحكمه ما تقدم . والثاني: أن يكون مقدراً في باب النسب خاصة لم يستعمل في

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ - ٣٤١ .

غيره، وذلك يتصور في كل اسم كان آخره واواً قبلها ضمةً ، إلا أنه لم يرفض لبناء الكلمة على تاء التانيث كقَلَنْسُوَّةٍ ، وقَمَحْدُوَّةٍ^(١) ، وقَرْنُوَّةٍ لَنْبَتٍ يُدْبَغُ بِهِ ، وعَرْقُوَّةٍ^(٢) ، ونحو ذلك ، فهذا إذا أرادوا النسب إليه فلا بدَّ من حذف التاء كما تقدم ، فيصير اسماً آخره واواً قبلها ضمةً فلا بدَّ أن يرجع إلى القياس من قلب الضمة كسرة والواو ياء فيصير في التقدير قَلَنْسِيٍّ ، وقَمَحْدِيٍّ ، وقَرْنِيٍّ ، وعَرْقِيٍّ ، كما قالوا: أدلِّ ، وأَجْرِ ، وإذا صار كذلك كان حكمُهُ حكمَ المنقوص في الاستعمال ، إن كانت الياء خامسةً ، فلا بدَّ من حذفها ، فتقول: قَلَنْسِيٍّ ، وقَمَحْدِيٍّ ، وإن كانت رابعةً فالوجهان ، فتقول في الأجود: عَرْقِيٍّ ، وقَرْنِيٍّ^(٣) ، وفي غيره : عَرْقَوِيٍّ ، وقَرْنَوِيٍّ ، وقد نص السيرافي على جواز ذلك في: عَرْقَوِيٍّ ، وحكاه سماعاً في قَرْنَوِيٍّ^(٤) ، وإذا ثبتَ هذا وأنَّ المنقوص / تقديراً كالمنقوص تحقيقاً ، فقد يقال: إن الناظم [٤٣٤] لم يتعرض له ، وإنما تكلم في المنقوص المستعمل ، وترك غيره لبعده فهمه من كلامه ، إذ لا يسبق الذهن في المنقوص إلا إلى المستعمل ،

(١) القَمَحْدُوَّةُ كما قال أبو زيد : ما أشرف على القفا من عظم الرأس والهامة فوقها ، والقذال دونها مما يلي المقد . اللسان (قمحد) .

(٢) العَرْقُوَّةُ : خشبة معروضة على الدلو . اللسان (عرق) .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٤٠ .

(٤) شرح السيرافي ٤/ ق ١٥٠ أ .

وقد يقال: إنه قصد ما هو أعمُّ من المستعمل؛ إذ كان المقدَّرُ النقص منقوصاً ، وعليه يجري حكمه ، والقياس مؤدِّ إليه ، ويطلق عليه لفظ المنقوص ؛ لأنه ممَّا آخرُهُ ياءٌ قبلها كسرةٌ ، أعني : عند النسب إليه ، وإذا حملناه على هذا ، كان أكثرُ فائدةً وأقربَ إلى مقاصد الناظم في الحصر والاستيفاء للقوانين مع الاختصار ، والله أعلم .

ثم قال :

... وَحَتْمُ قَلْبٍ ثَالِثٍ يَعْنِي

هذا هو القسم / الثالث من أقسام المنقوص وهو ما كانت الياء فيه ثالثة ، فيريد أن الياء إذا وقعت في المنقوص ثالثة ، فإنَّ القلب فيها واواً حتمٌ لازمٌ لا يجوز غيره ، فلا تُحذفُ فيه الياءُ كما حُذفت فيما تقدَّم ، فتقول في شَجٍ وعمٍ ورَدٍ: شَجَرِيٌّ ، وَعَمَرِيٌّ ، وَرَدَرِيٌّ ، وكذلك ما أشبهه ، ووجهه أنه لما كان هذا القسم من باب نَمِرٍ وشَقِيرٍ يجب أن تحوَّلَ كسرتهُ في النسب فتحةً وياؤه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما سيأتي ، صار من باب المقصور الذي الألف فيه ثالثة ، فقد تقدم منعُ الحذف فيه ووجوب القلب ، فكَذلك هذا ، وتقول عن الشيء لي يعنُّ بالكسر ، وَيَعْنُ بالضم عناً ، أي: اعترض لي ، يقال: لا أفعله ما عنَّ في السماء نجمٌ ، أي: ما عرَضَ ، ورجلٌ مِعْنٌ ، وامرأةٌ مِعْنَةٌ من ذلك .

واعلم أن الثلاثي المقصور ، نحو: عصي ورخي لا يدخل له هنا ،

ولا يشمله لفظ ثالث ، وإن كانت الألف ثالثة ؛ لأن « ثالثاً » في كلامه على حذف الموصوف ، فإما أن يقدر الياء حتى كأنه قال : وحتّم قلب ياء ثالث ، وإما أن يقدر الحرف المعتل كأنه قال : قلبُ معتلّ ثالث ، أمّا الأول فصحيحٌ ، ومما يدل عليه ما قبله ؛ إذ قال :

والحذفُ في الياءِ رابعاً أحقُّ من قلبٍ

فهذا حكم الياء الرابع ، وقد تقدم حكم الخامس ، فلم يبق إلا الثالث فذكره ، وأما الثاني فلا دليل عليه ، فوجب اطّراحه ، وعلى هذا يبقى له حكم المقصور الذي ألفه ثالث ، فانظر من أين يؤخذ له الحكم فيه ، وإلا فمسألته ناقصة ، / والله أعلم .

[٤٣٥]

ولمّا حكم على الياء الثالثة بوجوب القلب واواً ثم ما يلزم عن ذلك من فتح ما قبل ذلك المنقلب ؛ إذ لا يمكن بقاء الواو مع كسر ما قبلها ، فقال :

وأوّلُ ذا القلبِ انْفِتَاحاً وَفَعِلٌ وَفَعِلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعِلٌ

ذو القلب هو الياء الذي حكم عليه بالقلب أي : اجعل الفتح والياء للياء المنقلب واواً ، وقد تقدم تمثيله ، إلا أن في كلامه ما يظهر منه عكسُ القياس الصناعي ، وذلك أنه حكم أولاً بقلب الياء واواً ، ثم ذكر أن الحرف المنقلب إلى الواو لا بدّ من إيلائه الفتح ، فحصل من كلامه أن القلب كأنه سابقٌ على الفتح لاحقٌ بالحرف المقلوب ، هذا ظاهر ما يفهم من كلامه ، وهو مفهوم على غير وضع الصناعة

وغير ممكن فيها ، ؛ لأنَّ القلب إذا فرض حصوله قبل الفتح لم يمكن استقراره لمكان الكسر قبل الواو ، والواو لا تثبتُ معه ، فلا بدُّ من رجوعها إلى أصلها من الياء ؛ لأنها المناسبة للكسرة . فحصل نقض الغرض من القلب واواً ، بل وضع الصناعة فيه ما قالوه من أنَّ « شَجَّ وقَاضٍ » ونحوهما لما عُلِمَ أنَّ الياء تلحقه أعني : ياء النسب ، فتصير ياؤُهُ مكسورةً في التقدير ، فتتوالى كسرتان ، فيُلحَقُ بباب نَمِرٍ ونحوه، عملوا على إزالة هذا العارض من النقل ، فحوّلوا كسرتَه الأولى فتحةً، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار في التقدير : شَجَّيْ كَفَتَيَّ وَرَحَى وما أشبه ذلك ، ومن شأن النسب إلى مثل هذا أن تقلب الألف فيه واواً لا ياءً ، لما يلزم من الثقل باجتماع الياءات والكسر ، فكَذلك العمل في شَجَّ ، هذا وجه الصناعة عندهم ، وهو سبق تحويل الكسرة فتحةً لقلب الياء واواً ، وهو الجاري على الأمر المعقول والمتعارف لا ما ظهر من كلامه — وأيضاً — فليس القلب في هذه الياء كما قال ، بل انقلبت الياء ألفاً لوجود موجب القلب ، ثم انقلبت الألف واواً ؛ لأنهم إنما يغيرون ما يغيرون في الاسم قبل لحاق ياء النسب في التقدير ، فكل ما أمكن لحاقُهُ من الإعلال قبل لحاقها فلو استعمل كذلك دون ياء ، فهو الذي يلحقونه في الاسم المنسوب، ألا ترى إلى ما تقدم من كلامهم في عَرُوقَةٍ، وَقَمَحْدُوءَةٍ، ونحوهما ، وقد نصوا على أن النسب إلى عَبَايَةٍ ، وَهَرَاوَةٍ، ونحوهما، / مما يبنى [٤٣٦]

على التاء : عَبَائِيٌّ وَهَرَائِيٌّ^(١) بالهمز لَمَّا كانوا يقدرّون حذف التاء قبل لحاق ياء النسب ، واستعماله على ذلك وتقدير الاستعمال كذلك موجبٌ لقلب الواو والياء همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، هذه قاعدةٌ معلومةٌ لسيبويه وغيره في باب النسب^(٢) ، وفي باب جمع التكسير ، وغير ذلك ، ولا أحد يمنعها فيما أذكره ، فكيف يجعل الواو هنا منقلبة عن الياء من غير ذلك التدرّج المذكور ، فهذا أيضاً عدم اعتبار لقوانين الصناعة ووجوه التعليم .

والجواب عن الأول: أنه لا يتعيّن من كلامه سَبْقِيَّةُ قلبِ الياء واواً لتحويل الكسرة فتحةً ؛ لأنه معطوفٌ عليه بالواو التي لا تقتضي ترتيباً ، كما نصّ هو عليه في باب العطف ، وأما قوله : « وأوّلِ ذا القلب » فلا يقتضي أيضاً حصول القلب إلى الفتحة ، إذ لم يمكن أن يسمّى ذا القلب مع عدم حصوله في الوقت ؛ لأنه سيحصل بعد

(١) ظاهر كلام سيبويه ألاّ تقلب الواو همزة ، فنقول في النسب إلى هراوة : هراوي ، كما تفعل في شقاوة وغبّوة ؛ لأنهم قد يدلّون مكان الهمزة الواو لثقلها ، ولأنها مع الألف مشبهة بآخر حمراء حين تقول : حمراوي وحمراوان ، ثم يدلّون الواو مكان الهمزة فيما كانت همزة منقلبة عن أصل ، مثل غداء ورداء ، فيقولون : غداوي ورداوي ، ولا يفعلون ذلك في الياء . ٣٤٩/٣ باختصار ، ففرّقوا بين الياء والواو ، فقلبوا الياء همزة ، وأبقوا الواو . انظر شرح السراي في ٤/ق ١١٥٥ - ١١٥٦ .

(٢) ٣٤٨/٣ - ٣٤٩ ، وهي قاعدة معروفة ، إذا تطرّفت الواو أو الياء أو الألف بعد ألف زائدة قلبت همزة .

ذلك، كما لو قلت : وأوّل الياء التي ستقلب واواً فتحاً ؛ ليكون هو المسوَّغ لقلبها ؛ وإذا أمكن حملُه على هذا لم ينبغ حملُه على غير تحصيل .

والجواب عن الثاني:

إنَّ انقلاب الواو عن الألف المنقلبة عن الياء مسوَّغ لأن يقال : انقلبت عن الياء ، وإلغاء الواسطة في اللفظ وإن كان الأصل النطق بذلك، اختصار تلك لا يضر ، وأيضاً فذلك تقديريٌّ ، والظاهر عدم الواسطة ، ومن عادة الناظم اعتبار الظاهر في كتبه ، والبناء على ذلك ، ولا شك أن الظاهر قلب الواو عن الياء وأن لا واسطة ، ثم قال :

..... وَفَعِلَ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفَعِلَ

يعني أن هذه الأبنية الثلاثة وهي (فَعِلَ) على كَيْفَ ، و(فَعِلَ) على وزن إِبِلَ، و(فَعِلَ) على وزن دُئِلَ ، إذا نسبتَ إلى ما كان من الأسماء على وزنها فلا بد من فتح عينها ، فيصير (فَعِلَ) إلى (فَعَلْ) كطَلَلْ ، و(فَعِلَ) إلى (فَعَلْ) كَعَنَبَ، و(فَعِلَ) إلى (فَعَلْ) نحو صُرِرَ ، فتقول في نَمِر: نَمَرِي ، وفي كَيْف: كَتَفِي ، وفي شَقِير: شَقْرِي^(١) ، كأنك نسبتَ إلى نَمَر وكتَف ، وتقول في إِبِل: إِبِلِي ، كأنك نسبتَ إلى إِبِلَ ،

(١) الشَّقِير: شقائق النعمان ، ويقال : نبتٌ أحمر ، واحدتها شَقرة . اللسان (شقر)، وفي

شرح أبنية سيويه : ١٠٥ : « الشَّقِران : شقائق النعمان » .

وتقول في دُئِل: دُؤَلِي ، ومن ذلك: أبو الأسود الدؤلي، وفي رُؤم: رُؤَمِي^(١)، كأنك نسبتَ إلى دُؤَل ورُؤَم ، وكذلك إذا سميتَ بضَرْبٍ أو قُتِلَ ، تقول فيه : ضَرْبِي وقُتْلِي ، ووجه ذلك أنها لو تركت كسرتها غير محوَّلة / لكان الثَّقُلُ أغْلَبَ على الكلمة من حيث توالى فيها [٤٣٧] الحركات ، واجتمع فيها كسرتان متواليتان ، وياءان ، ولم يبق من الكلمة غير مكسور إلا حرفٌ واحدٌ ، فكان ذلك أثْقَلَ عليهم ، ولذلك حوَّلوا الكسرة فتحةً ، وأما (فَعُل) و(فُعُل) فلم يذكر الناظم فيهما ، ولا فيما كان نحوهما تغييراً ، فدل بذلك على بقائها على أصلها ، فتقول في سَمُر: سَمُرِي ، وفي طُنْب^(٢): طُنْبِي ، قال سيبويه : «وإن أضفتَ إلى (فَعُل) لم تغيره؛ لأنها إنما هي كسرةٌ واحدة ، كلهم يقولون : سَمُرِي»^(٣) ، يعني: يبقونه على حاله ، وهنا مسألتان :

إحداهما : أنه إنما ذكر في هذا التحويل والقلب ما كان على ثلاثة أحرف ، وترك ما كان على أكثر من ذلك ، ولم ينصَّ على حكمه مع تأكيدِ النظر فيه ، فدل ذلك من قصده على أنه يبقى على أصله دون تغيير ، وإن توالى فيه كسرتان مع الياءين وذلك إذا كان

(١) الرُّؤم : الاست ، ولا نظير لها إلا الدُّئِل ، وهي دويَّة . اللسان (رأم) . والوَعِل لغة في الوَعِل : تيس الجبل .

(٢) الطُّنْب والطَّنْب : جبل الخباء والسُّرادق . اللسان (طنب) . وانظر شرح أبيه سيبويه : . ١١٥ .

(٣) الكتاب ٣/٣٤٣ .

الاسم رباعياً نحو: تَغْلِب ، فإنه يقتضي أنك تبقيه على أصله ، وإن توالى الكسرتان فتقول فيه : تَغْلِبِي ، وكذلك إذا سميت بتَضَرِبُ تقول فيه: تضربي ، وهذا أحد الوجهين فيه ، وهو أجودهما ، بل هو القياس والأصل عند سيبويه والخليل^(١) والجمهور ، ووجه ذلك: أن الثقل بتوالي الكسرات لم يغلب على الكلمة لمكان الساكن الموجود، والساكن معتد به فلم يكن كنَمِر وشَقِير، في غلبة الكسرات، فلم يلحق به .

والوجه الثاني: - وتركه الناظم - فتح اللام وهو مسموعٌ من كلامهم في تَغْلِب ، فإنهم قالوا: تَغْلِبِي ، وجعله سيبويه والخليل موقوفاً على السماع كالـتَغْيِير اللاحق في نحو: سَهْلِي^(٢) وأُمُوِي في: أُمِيَة ، وما أشبهها ، مما هو معدود غير مقيس، فلذلك لم يذكره الناظم ، ولا نبّه عليه ، ولا ارتضى مذهب المبرد فيه أن يجعله مقيساً^(٣)، فالفتح والكسر عنده وجهان جائزان ، ووجه ذلك عنده عدم الاعتداد بالساكن لضعفه، فصار كالعدم ، فأشبه ذلك نَمِر وشَقِير ، كما لم يعتدوا به في

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ - ٣٤١ ، ٣٤٣ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤١ .

(٣) لم أقف على هذا الرأي في المقتضب (باب النسب) ولا في كتبه الأخرى ، وقد عزي إليه في شرح الرضي للشافية ١٩/٢ ، والتوطئة للشلوين : ٣٢٧ ، وانظر هامش ص : ٢٦ من هذا الباب .

قولهم: صَبِيَّةٌ وَقِنِيَّةٌ ، فقلبوا الواو ياءً لأجل الكسرة مع وجود الحاجز،
فلولا أنه كالعدم لم يفعلوا ذلك .

قال الشلوين: ألا يعتدّ بالسّاكن ليس بالأصل ، بل هو توجيه
شدوذ ، فكيف يجعل قياساً، وإنما هو كقول العرب في البصرة:
بَصْرِيّ، كما قال الخليل^(١).

ورقع للجزولي / في تغليب مذهب ثالث لم يرتضيه أيضاً الناظم ، [٤٣٨]
وهو أنه يجعل البناء على الكسر هو المختار مع جواز الآخر قياساً^(٢).
قال أبو علي الشلوين: هذا مذهب ثالث غير مذهب المبرد وسيبويه ؛
لأن المبرد يميز الوجهين، ولا يختار الكسر كما اختاره أبو موسى،
وسيبويه لا يميز الفتح إلا فيما سُمع كتغليي ، قال: وهذا المذهب
مذهب مَنْ توسط بين القولين ، ولا أحفظه لغير أبي موسى^(٣). وتقول
على هذا في مكتسب ومتماذك وما أشبه ذلك: مكتسبي
ومتماذك، ولا تغير شيئاً عن حاله، وهو أولى بعدم التغير لعدم
الثقل ؛ إذ فيه ثلاثة أحرف غير مكسورة ، فخفف الأمر فيه في توالي
الكسرتين ، فلم يكن ثقله مثله في نَمِر ونحوه ، ولا خلاف في هذا ،

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢١ .

(٢) انظر شرح المقدمة المقدمة الجزولية : ١٠٢٥ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية : ١٠٢٦ . وأبو موسى هو الجزولي (ت ٦٠٧هـ) صاحب المقدمة
الجزولية .

وإنما الخلاف في الرباعي كما تقدم .

والمسألة الثانية : أن كلامه يقتضي في النسب إلى صَعِق^(١) بفتح الصاد أن تقول: صَعَقِي بفتحهما معاً ، كما تقول في نَمِر: نَمَرِي ، وعلى مَنْ كسر الصاد إتباعاً فقال: صَعِق أن تقول: صَعَقِي بكسر الصاد وفتح العين كما تقول في إِبِل: إِبْلِي ؛ لأن الناظم أطلق القول في تلك الأبنية ، وهذا فيه نظران :

أحدهما: أن يقال: أمّا النسب إلى صَعِق المفتوح الصاد فظاهر لا إشكال فيه، وأما النسب إلى المكسور الصاد فإنه إتباع لكسرة العين ، فالقياس إذا زالت كسرة العين في النسب أن تزول كسرة الصاد لا أن تبقى ، فتقول إذن فيه: صَعَقِي بفتحهما إلا أن تقول: صَعَقِي كإِبْلِي ، ويدلك على ذلك قول سيويه لما حكى الإتباع في النسب سماعاً . قال بعد ذلك : « والوجه الجيد: صَعَقِي^(٢) » يعني: بفتحهما لما تقدم من ارتفاع علة الإتباع ، هذا نظر .

والنظر الثاني في كلامه: اقتضاؤه للقياس في ذلك كغيره مما هو على مثاله ، وذلك غير سديد ؛ لأنه عنده على السماع ، ولذلك لما قال

(١) الصُّعِق : الشديد الصوت ، والرُّجْل تصيبه الصاعقة ، وَمَنْ يُغْشَى إِذَا سَمِعَ صَوْتاً شديداً ، واسم رجل . اللسان (صعق) .

(٢) ونصه ٣/٣٤٣ : « وقد سمعنا بعضهم يقول في الصعق : صَعَقِي^٢ ، يدعه على حاله وكسر الصاد ؛ لأنه يقول : صَعِق ، والوجه الجيد فيه صَعَقِي^٢ ، وصَعَقِي^٢ جيد » .

سيبويه: « وصَعَقِي جيداً^(١) » اعتذروا عن هذا الكلام فقالوا: ليس في قوله: « إنه جيد » نص على أنه مقيسٌ ، بل يمكن أن نقول ذلك بالنظر إلى السماع ، قاله ابن الضائع^(٢) .

والجواب عن الأول : أنا لا نسلّم أن الناظم تعرض لما كانت صورة البناء فيه / إتباعاً ؛ لأن ذلك عارض في الكلمة ، وإنما تكلم [٤٣٩] على ما هو أصل بناء كإيل ، وعلى هذا يزول الإشكالان معاً ، نعم لو سُمِّيتَ بذلك المتَّبَع لقلَّت في النسب إليه: صِعَقِي ، ودخل تحت كلامه ؛ لأنه الآن أصلُ بناء زال فيه حكم الإتباع بالتسمية ، ثم إنه يجابُ عن الثاني بأن كون ذلك سماعاً غيرُ مسلّم ، بل هو قياسٌ ، وإن ذهبَ ذاهبٌ إلى القول بكونه سماعاً ، فقد ذهب ابن خروف إلى جواز القياس فيه ؛ لأنَّ الفتح في العين عارضٌ^(٣) ، فلا يعتدُّ به كالكسر في قولهم: أدْعِي ، في خطاب الموث ، ألا ترى أن ضمَّ الهمزة باقٍ ، وإن كان موجباً قد زال ، وهو ضم العين ، ثم ذكر أن مَنْ فتح الصاد فعلى مراعاة العارض ، والاعتداد به ، وكذلك جعل العلة صاحب الترشيح أبو بكر الماردي^(٤) صِعَقِي بكسر الصاد وفتح العين هو

(١) الكتاب ٣/٣٤٣ ، وانظر الحاشية السابقة .

(٢) شرح الجمل ١/ق ١٢٠ ب .

(٣) لم أحده في تنقيح الألباب ، وهو في شرح الجمل لابن الضائع ٢/ق ١٢٠ ب .

(٤) هو خطاب بن يوسف الماردي ، من أهل قرطبة من ماردة ، ثم سكن بَطْلَيْوس ، عاش في

النصف الأول من القرن الخامس الهجري ، له شعر فيما يذكر ويؤنث ، وكتاب

الأقيس تفرعاً على لغة مَنْ قال: صِعْقِي بالإتباع ، وهو ظاهر؛ لأنها لغة ثانية ، فلا يبعد فيها مراعاة العارض ، إن سلم أنه عند أهلها عارضٌ . ويرشد إلى قول ابن خروف قول سيبويه: « وصِعْقِي جيدٌ » ، ولم يقل: إنه نادرٌ ، ولا شاذٌ ، ولا موقوف على السماع ، كما قال أولاً في : صِعْقِي المكسور الصاد والعين ؛ إذ قال: وقد سمعنا بعضهم يقول: في الصَّعِق: صِعْقِي ، يدعه على حاله وكسر الصاد ؛ لأنه يقول: صِعْق ، فأحال فيه على السماع ، بخلاف الوجهين الأخيرين ، وهذا كله على رواية مَنْ روى صِعْقِي ، وهو الذي اعتمد السيرافي في شرحه لكلام سيبويه^(١).

وفي المسألة كلامٌ متعلق بلفظ الكتاب لا حاجة بنا إليه ، وإنما يتكلم في لفظ سيبويه في هذا الشرح إن اتفق ذلك لتعلقه بكلام ابن مالك في هذه الخلاصة ؛ إذ الشرط أن لا يتعرض إلى غير الشرح لها ،

«الترشيح» في النحو ، قال عنه ابن الأثير : كان من حلة النحاة ومحققهم ، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، روى عن أبي عبد الله بن الفخار ، وأبي عمر أحمد ابن الوليد ، وهلال بن عريب ، وروى عنه ابنه عبد الله وعمر وغيرهما ، تصدر لإقراء العربية طويلاً ، نقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً ، توفي بعد سنة خمسين وأربعمائة. انظر ترجمته في إشارة التعمين : ١١٢ ، والبلغة : ٧٧ ، وبغية الوعاة ٥٥٣/١ ، والتكملة لابن الأثير ٤٢/١ ، وكشف الظنون : ٥٠٧ ، ٩٤٨ ، ومعجم المؤلفين ١٠٣/٤ ، والدراسة التي كتبها عنه أ. د. حسن بن موسى الشاعر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة عدد ٧٩ - ٨٠ سنة ١٤٠٨ هـ .

(١) شرح السيرافي ٤/١٤٩ .

والكلام مع الناظم في ألفاظها ، والله المستعان .

* * *

وقِيلَ في المَرْمِيّ : مَرْمَوِيٌّ واختيرَ في استِغْمَالِهِم مَرْمِيٌّ

ونحوُ : حَيٌّ فَتَحُ ثَانِيَهُ يَجِبُ وَاَرْدُدُهُ وَاَوَّأَ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلْبٌ

هذا الفصل من تمام مسألة ما آخره ياءٌ مشددة ، وقد تقدم أنه على قسمين، وتقدم الكلام على القسم الأول فيهما ، وهو ما كانت الياء المشددة فيه زائدة وهي: ياء النسب ، وما أشبهها ، وأخذ الآن في الكلام على القسم الثاني ؛ وهو ما لم تكن الياء المشددة فيه كذلك، وهذا على نوعين :

أحدهما: ما كانت إحدى الياءين / فيه زائدة والأخرى أصلية . [٤٤٠]

والآخر: ما كانتا فيه أصليتين . والأول على نوعين أيضاً :

أحدهما: ما كان على (فَعِيل) أو (فُعِيل)، وهذا سيذكر إثر هذا.

والآخر: ما ليس كذلك ، وهو الذي شرع فيه فقال:

وقِيلَ في المَرْمِيّ : مَرْمَوِيٌّ

إلى آخره . يريد : أن العرب تنسب إلى مرميٍّ ، وما كان نحوه

ما آخره ياءٌ مشددة إلا أن إحدى الياءين فيه أصلية على وجهين:

أحدهما: أن تقول: مرميٌّ فتحذف الياءين معاً كما تحذفها من

كرسي^(١)، فصورة اللفظ بعد النسب كصورته قبله ، إلا أنه يفرق

(١) الكتاب ٣/٣٤٦ .

بينهما بما تقدم ، وهذا هو المختار عند الناظم ؛ إذ قال :

واختيرَ في استِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٌّ

أي: في استعمال العرب ، وحذف الياءين هنا ليس على قياس حذف ياء كرسِيٍّ ، وإن وقع الحذف فيهما معاً على صورة واحدة ، بل حذفتَ هنا الياء الساكنة كما حذفتَهَا في عَدِيٍّ ، وعليٍّ ، وهذا أولى بالحذف منه من عَدِيٍّ وعليٍّ؛ إذ كان هذا حماسياً ، وذلك رباعياً ، فإذا حذفتَهَا بقي اللفظ على وزن (مَرْمٍ) بمنزلة قاضٍ .

والثاني: أن تحوّل الكسرة فتحة كما حولتَهَا في تغليبٍ ، فتقول: قاضِيٍّ ، كما تقول في مَرْمِيٍّ: مَرْمِيٍّ ، كما ترى ، وعلى الثاني تقول: مَرْمَوِيٍّ ، وهذا الذي قال فيه الناظم:

وليسَ في المَرْمِيٍّ: مَرْمَوِيٍّ

وليس بالمختار ، كما لم يكن في قاضٍ: قاضِيٍّ هو المختار ، بل هذا أولى ألا يكون مختاراً لزيادة حروفه على حروف قاضٍ ، قال سيبويه: « وَمَنْ قَالَ : حَانَوِيٍّ قَالَ: مَرْمَوِيٍّ^(١) » ، ومن ذلك: مَقْضِيٍّ ، وَمَعْنِيٍّ ، وَمَذْجِيٍّ ، تقول فيه: مَقْضِيٍّ ومَقْضَوِيٍّ ، وَمَعْنِيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ ، وَمَذْجِيٍّ وَمَذْجَوِيٍّ ، وكذلك ما أشبهه ، ثم ذكر النوع الثاني فقال :

ولحُوْحِيٍّ فَتَحَ ثَانِيهِ يَجِبُ

يعني: أن ما كان آخره ياء مشددة أصلية ، حكمه إذا نسبتَ إليه أن يفتحَ ثانيه مطلقاً وهي الياء المدغمة ، فإذا فعلت ذلك رددتَهَا إلى

(١) الكتاب ٣/٣٤٦ .

أصلها ، فإن كان أصلها الياء تركتها على حالها ، وإن كان أصلها الواو رددتها واواً ، ولا تتركها ياءً كما كانت حالة الإدغام ، وذلك معنى قوله :

وارددة واواً إن يكن عنه قلب

وضمير « اردده » المنصوب عائذ على الثاني في قوله : « فتح ثابته يجب » ، وكذلك ضمير « يكن » و « قلب » ، وأما ضمير « عنه » / [٤٤١] فعائذ على الواو ، والتقدير : واردد ثاني نحو : حي واواً إن يكن ذلك الثاني منقلباً عن الواو ، ومفهوم هذا الشرط أن الثاني إن لم يكن منقلباً عن الواو لم يُردد واواً ، بل يبقى على حاله ، وأما رد الياء الثالثة واواً فقد تقدم ذكره ، فلم يحتج إلى إعادته ، وإنما ردت الياء إلى أصلها من الواو في النسب ؛ لأن الموجب قلبها ياءً ، وهي : واو في الأصل ، إنما كان اجتماعها مع الياء الثانية ، وسبق إحداها بالسكون ، فلما زال الموجب زال الموجب ، وهو القلب فرجعت إلى أصلها ، وأما الياء الثانية فلا بد من قلبها واواً لأجل ياء النسب في حي : حيوي ؛ لأنه من حيي ، وحكى سيبويه عن العرب في حية بن بهدلة : حيوي^(١) ، وتقول في طي : طوي ؛ لأنه من طويت ، وقالوا في لية : لوي ، وكذلك تقول : في شي : شوي ، وفي كي : كوي ، ونحو ذلك ، وإنما فتحوا وأصله السكون ؛ إذ كانوا في الصحيح قد يفتحون

(١) الكتاب ٣/ ٣٤٥ .

من غير ضرورة ، وذلك قولهم في الحمض: حَمَضِي ، وفي الرمل: رَمَلِيٌّ، فلما لم يمكنهم أن يجمعوا بين أربع ياءات لثقل جمعها ، ولا أن يردوا الواو إلى أصلها مع بقاء السكون في لَوِيٍّ مثلاً ونحوه ، فتحوا ليتوصلوا إلى التخفيف بذلك التحريك ، ثم على الناظم هنا سؤال: وهو أنه حَتَمَ هنا بوجه واحدٍ ، وهو ما ذَكَرَهُ ، والناس قد ذكروا فيه وجهين: أحدهما: هذا ، والثاني: إبقاؤه على حاله ، والجمع بين أربع ياءات ، فتقول على هذا: حَيِّيٌّ ، وَلَيِّيٌّ ، وَطَيِّيٌّ ، وما أشبه ذلك ، وعليه طائفة من العرب ، وهو قول أبي عمرو بن العلاء ، قال سيبويه: « ومن قال: أُمَيِّيٌّ قال: حَيِّيٌّ ، وكان أبو عمرو يقول: حَيِّيٌّ وَلَيِّيٌّ^(١) ، فأنت ترى كيف ذكر الناس الوجهين على الجواز ، فحَتَمَ الناظم بأحدهما ، ولم يجز غيره ، وهذا خلاف ما عليه العرب والنحويون ، ولا يقال: إن ما ذكره هو القياس ؛ لأن عادة العرب الفرار من اجتماع الياءات في هذا الباب ؛ لأننا نقول : التعليل إنما يكون من وراء السماع ، ولا سيما على عادته في التمسك بالسماع كيفما كان.

والجوابُ عن ذلك: أن نحو: حَيِّيٌّ وَلَيِّيٌّ - وإن أجازته غيره - شاذٌّ عنده ، لم يبلغ في السماع مبلغ القياس ، ولا ما يقرب من ذلك ، ألا

(١) الكتاب ٣/٣٤٥ .

تراه قال في التسهيل : « وشذ نحو: حيي وأميي^(١) » ، وفي كلام سيبويه / ما يشعر بقلته في الموضعين ، فقال في: أمية لَمَّا ذكر حكمه وأنه [٤٤٢] أموي: « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: أميي فلا يغيرون لَمَّا صار إعرابها كإعراب ما لا يعتلّ شبهوه به^(٢) » . فهذا الكلام مشعرٌ بالقلّة بلا بدّ ، وقد جعل بعد ذلك حيي قياساً على أميي^(٣) ، فالمسألان من باب واحد ، ولذلك لما ذكر الناظم هنا حكم (فُعيلة) لم يذكر فيها إلا (فُعلي) خاصة ، وألزم ذلك ، فقال: « وفُعلي في فُعيلة حُتِمَ » ، فلا اعتراضَ إذن عليه ، إذ كانت طريقته هذه ، وقوله:

وارذذهُ واوَأَ إِن يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبُ

فيه من الضرورة إتيانه بفعل الشرط مضارعاً مع تقدم ما يدل

على الجواب، نحو:

قَلَمَ أَرْقِيهِ إِن يَنْجُ مِنْهَا وَإِن يَمُتْ فَطَغَنَةُ لَا غُسٌّ وَلَا بِمُغْمَرٍ^(٤)
وقد تقدم له شيء من هذا ، وتقدم التنبيه عليه .

* * *

(١) التسهيل : ٢٦٢ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٣) الكتاب ٣/٣٤٥ .

(٤) استشهد المؤلف بهذا البيت في باب عوامل الجزم ، ونسبه هناك لقيس بن مسعود ، وهو له في نوادر أبي زيد : ٢٨٣ ، والخصائص ٢/٣٨٨ ، والإنصاف : ٦٢٦ ، واللسان (غسس).

والغُسُّ : الضعيف اللثيم ، والمغمَر : الجاهل الذي لم يجرب الأمور .

وَعَلَّمَ التَّثْنِيَةَ اخْدِافَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ
كلامه هنا فيما يُحذف من المثني والمجموع على حدّه أو بالألف
والتاء ؛ لأن جمع التصحيح شامل الجمعين معاً ، وأما جمع التكسير
فسيدكر بعد هذا ، فقله :

وَعَلَّمَ التَّثْنِيَةَ اخْدِافَ لِلنَّسَبِ

« علم » منصوب بـ « اخذف » ، يعني: أنك تحذف العلامتين
اللاحقتين للاسم المثني ، فتقول في النسب إلى رَجُلَانِ أو رَجُلَيْنِ:
رَجُلَيْنِ ، فتحذف الألف والنون والياء والنون أيضاً ، وكذلك إذا
نسبتَ إلى أي مثني كان ، ويجري مجراه في هذا الحكم كلُّ ما جرى
مجراه في الإعراب كاثنتين واثنتين ، وكما إذا سُميتَ بالمثني ، فإن
العلامتين إذ ذاك علمٌ للمثني في الأصل كالمسمّى به ، أو في الحكم
كاثنتين ، فكأنهما هما ، فصَحَّ دخول ذلك تحت إطلاق الناظم ، وأفرد
الناظم العلامة وإن كانتا علامتين ؛ لأنهما زادتان زيدتا معاً فكانتا
كالزيادة الواحدة ، وأيضاً فهما كالعلم على التثنية في الحقيقة الواحدة
لا إحداهما ، كما أن ياء النسب هما العلم على النسب لا
إحداهما ، ثم قال :

وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ

يعني : أن مثل هذا الحكم الذي هو حذف العلامتين معاً للنسب
واجبٌ في جمع التصحيح ، يريد في قسميه معاً ، فأما جمع المذكر

فتقول في مسلمين : مسلِمِيّ ، وفي زيدون : زَيْدِيّ ، وما أشبه ذلك ، ويجري هذا المجرى ما كنا نحوه من الأسماء الجارية مجرى الجمع ، وليست / بجمع في الحقيقة ، كأسماء العدد ، تقول في عشرين : [٤٤٣] عِشْرِيّ ، وفي ثلاثين : ثَلَاثِيّ ، وكذا إلى آخرها ويدخل تحت كلام الناظم كلُّ ما لحقته هاتان علامتان بحكم الأصل ، وكل ما جرى مجراهما من واو ونون ، أو ياء ونون ، كما إذا سُمِّيتَ بالمجموع فتقول في مسلمين مُسَمَّى به : مُسْلِمِيّ ، كما تقول : لو لم تُسَمَّ ، وكذلك تقول في قِنْسَرُونَ وَيَبْرُونَ^(١) فيمن أجراه مجرى الجمع : قِنْسَرِيّ ، وَيَبْرِيّ ، قال :

أَطْرَباً وَأَنْتَ قِنْسَرِيّ^(٢)

وأما مَنْ جعل الإعراب في النون فلا إشكال في جريانه مجرى

(١) يبرون أو يبرين : واحد على بناء الجمع ، وحكمه : يكون في الرفع بالواو ، وفي الجر

والنصب بالياء ، وربما أعربوه ، وهو رملٌ لا تدرك أطرافه في جزيرة العرب . قال جرير :

فقلتُ للركب إذ جدَّ الرحيلُ بنا ما بُعْدُ يبرينَ من باب الفرداسِ

معجم البلدان ٤٢٧/٥ ، وديوان جرير : ٣٢٢ ، ومعجم ما استعجم : ١٣٨٧ ،

واللسان (ير) .

(٢) للعجاج ، وبعده :

والدهرُ بالإنسان دَوَّارِيّ

ديوانه : ٣١٠ ، والكتاب ٣٣٨/١ ، وأما لي ابن الشجري ٤٠٠/١ ، والمخصص ٤٥/١ .

والقِنْسَرِيّ : المسنُّ الكبير القديم .

غُسْلِينَ وَحِينَ وَبَابِهِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ وَالنُّونُ فِيهِ عَوْضاً نَحْوُ:
سَنِينَ ، وَمِيعِينَ ، وَقِلِينَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، هَذِهِ كُلُّهَا حُكْمُهَا هُنَا
وَاحِدٌ ، تَحْذِفُ الْعَلَامَتَانِ مِنْهُمَا فِي النَّسَبِ وَإِنَّمَا حُذِفَتِ الْعَلَامَةُ ؛ لِأَنَّهَا
لَوْ لَمْ تُحْذَفْ لَاجْتِمَاعِ عَلَى الْأَسْمِ الْوَاحِدِ إِعْرَابَانِ: إِعْرَابٌ بِالْوَاوِ أَوْ
الْأَلْفِ أَوْ الْيَاءِ ، وَإِعْرَابٌ فِي يَاءِ النَّسَبِ ، لِأَنَّ تِلْكَ الْحُرُوفَ فِي الْجَمْعِ
حُرُوفُ إِعْرَابٍ ، وَإِنْ سُمِّيَ بِهِ ، فَكِرْهُوا ذَلِكَ . هَذَا فِي الْأَلْفِ وَالْوَاوِ
وَالْيَاءِ ، وَأَمَّا النُّونُ فَإِنَّمَا حُذِفَتْ ؛ لِأَنَّهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تُثَبَّتَ إِذَا ذَهَبَ مَا
قَبْلَهَا ، لِأَنَّهُمَا زِيَادَتَانِ زِيدَتَا مَعاً ، مِثْلُ: أَلْفِي التَّأْنِيثِ ، وَيَاءِي النَّسَبِ ،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَهَذَا مَعْنَى تَعْلِيلِ سَيَبَوِيهِ^(١) ، قَالَ السِّيرَافِيُّ: لَوْ ثَبَّتَتْ
عَلَامَتَا التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ مَعَ يَاءِ النَّسَبِ لَجَازَ أَنْ تُثَنِّيَ الْمُنْسُوبُ وَتَجْمَعَهُ ،
وَذَلِكَ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ فِي التَّنْثِيَةِ إِعْرَاباً فِي التَّقْدِيرِ بِلَفْظِ الْأَلْفِ ، وَكَذَلِكَ
الْجَمْعُ ، فَكَانَ يَجْتَمِعُ فِي التَّقْدِيرِ إِعْرَابَانِ^(٢) . انْتَهَى . وَكَأَنَّهُ فَسَّرَ بِهَذَا
تَعْلِيلَ سَيَبَوِيهِ . وَأَمَّا الْجَمْعُ الْمُؤَنَّثُ فَتَقُولُ فِي مُسْلِمَاتٍ: مُسْلِمِيٌّ ، وَفِي
هِنْدَاتٍ: هِنْدِيٌّ ، وَإِنَّمَا حُذِفَتِ هَاتَانِ الْعَلَامَتَانِ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ لِأَمْرَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَةَ قَدْ صَارَتْ كَالْتَاءِ فِي الْمَفْرَدِ ، وَالتَّاءُ لَا
تَجْتَمِعُ مَعَ يَاءِ النَّسَبِ ، فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَهَا .

(١) الْكِتَابُ ٣/٣٧٢ .

(٢) شَرْحُ السِّيرَافِيِّ ٤/١٦٤ ب .

والثاني: تشبيه هاتين العلامتين بعلامتي جمع المذكر ، فحذفوهما هنا كما حذفوهما هناك ، ألا ترى الشبه بينهما في الإعراب من حيث جعل النصب والجر فيهما سواء ، كأن الألف والتاء حُمِلَت في الإعراب على الواو والنون^(١). وقال السيرافي: « لو قيل: أذرعاتيُّ لجاز أن تنسب إليهما مؤنثاً ، فتقول: أذرعائيَّة، وذلك ممتنع ، ألا / ترى [٤٤٤] امتناع تمرنات^(٢) ».

ثم في عبارة الناظم نظر ، وهو أنه ذكر أن علَمَ التثنية هو المحذوفُ في النسب ، وكذلك علَمُ جمع التصحيح ، ولا يخلو أن يريد ظاهر الكلام من أنه يحذف العلامتين من التثنية والجمع ، وهما على أصلهما لا مسمًى بهما ، وإما أن يريد أن ذلك بعد ما سُمِّيَ بهما ، فإن كان المرادُ الأولَ فغير صحيح؛ إذ ليس هذا حكمَ المثنى والمجموع، وإنما حكمهما الرَّدُّ إلى الواحد ، كما سيذكره بعد ، فليس العمل فيه إزالة العلامتين ، وإنما ذلك في المسمًى به ، وما جرى مجراه فقط، وهو إنما قال: إنك تحذف العلامتين من التثنية والجمع ، والتثنية والجمع مردودان إلى الواحد، ففي هذا الحمل ما ترى ، وإن كان المراد الثاني فهو صحيحُ المعنى لكنه غير مفهومِ الدخول تحت لفظه ؛ لأنه إنما أضاف العلامتين للتثنية والجمع ، ولفظ التثنية إنما يطلق على ما كانت

(١) انظر الكتاب ٣/٣٧٣ .

(٢) شرح السيرافي ٤/١٦٥ ق .

حقيقتهما فيه ، لا على ما خرج عن ذلك ، فلفظه يأبى هذا التفسير .
 فإن قيل: إنَّ عِلْمَ التثنية والجمع قد يضاف إليهما وإن كان في
 غيرهما من مسمًى بهما أو محمولٍ عليهما في الإعراب ، فتقول في
 «رجلان» مسمًى به: إنه قد تضمن عِلْمَ التثنية ، وفي «مسلمون»
 مسمًى به كذلك ، إنه قد تضمن علم الجمع المسلم ، وكذلك في
 قُنُسرين وما أشبهه من الأسماء الجارية بحرى الجمع السالم ، وإنما
 صحت إضافة العِلْمَ لغير التثنية والجمع اعتباراً بأصل التسمية ؛ إذ كان
 قبلها علماً على التثنية والجمع ، ولغلبته عليهما واختصاصه بهما في
 أكثر الأمر ومحصول الكلام ، وأيضاً فالمسمى بهما يجري عند العرب
 بحرى الأصل ، وأما قُنُسرين فعلى تقدير النقل ، أو اعتباراً بالشبه ،
 فإذا ثبت هذا لم يكن في قوله: «وعِلْمَ التثنية» ما ينفي دخولَ المسمًى
 بالتثنية مع التثنية الحقيقية ، ولا المسمى بالمجموع مع المجموع الحقيقي ،
 وكذلك ما جرى مجراهما ، فيؤخذ له الحكم على أعم من ذلك حتى
 كأنه يقول: احذف العلامتين من المثني والمجموع كانا على حقيقتهما،
 أو مسمًى بهما ، أو جارياً بحرى ذلك ، وأما قوله في السؤال: إنما
 حكم التثنية والجمع الردُّ إلى الواحد لا حذف العلامتين ، فلا يلزم ؛
 لأن الصورة في ردهما إلى واحدهما في النسب أو حذف علمهما / [٤٤٥]
 واحدٌ ؛ إذ لا فرق في ذلك بين المفرد وغيره إلا بالعلامتين ، فإذا
 أزلتهما رجع إلى صورة المفرد، فيستوي عند ذلك قولنا: إنهما رُدَّا إلى

الواحد ، وقولنا: حذف منها العلامتان فقط ، كل ذلك صحيح ، ألا ترى أنك إذا نسبتَ إلى « رجلان » وهو على أصله قلتَ: رَجُلِيٌّ ، فإن نسبتَ إليه مسمًى به قلتَ: رَجُلِيٌّ ، فالصورة واحدة ، وإن كان العمل في الحكم مختلفاً ، فالأول على أنك ردَدْتَهُ إلى المفرد ، والثاني على أنك حذفتَ علامتيه ، واختلاف العمل لا يوجب اختلاف الصورة ، وهذا في التثنية والجمع إذا كانا على أصلهما ، أو بعد التسمية اعتباراً بالأصل ، أو حملاً عليهما ، كما حُمِلَ عليهما في الإعراب حُمِلَ عليهما في توابعه ، وهذا من توابعه ؛ لأنه متعلق بالعلامتين ، فإذا كان كذلك حصل منه حكم النسب إلى التثنية والجمع على أصلهما أو مسمًى بهما ، وكان ما ذكر في آخر الفصل مختصاً بجموع التكسير، وما جرى مجراها من جمع التصحيح ، وذلك ذو الألف والتاء، وإلا لزم من ذلك التكرارُ ، وحُمِلَ كلامه على كلامه، وتفسير بعضه ببعض هو الواجبُ .

فالجواب: أن في هذا المحمل ارتكابَ سوء التعليم ، والجري على غير طريق مستقيم ؛ لأن ذلك موهمٌ أن يكون النسبُ إلى الجمع أو إلى التثنية مع اعتقاد بقاء معناهما ، وإن زالت العلامة ؛ لأن هذا شأن النسبِ في المختلفين في الأصل إذا اتفقت صورتُهُما في النسب ، ألا تراهم إذا نسبوا إلى (خمسة عشر) قالوا : خَمْسِيٌّ ، وإلى (خمسة) قالوا: خَمْسِيٌّ ، وكذلك إذا نسبوا إلى (عبدٍ) قالوا : عَبْدِيٌّ ، وإذا

نسبوا إلى (عبد القيس) قالوا: عَبْدِي ، وهم مع ذلك معتقدون للأصل ، فيقولون : هذا منسوبٌ إلى خمسة عشر ، وهذا منسوبٌ إلى خمسة ، وكذلك النسبُ إلى عبدٍ ، أو عبد القيس ، ولا يعتقدون ما هو ظاهر الحال في النسبين من أنهما معاً منسوبان إلى خمسة فقط ، أو إلى عبدٍ فقط ، هذا لا يعتقدونه ولا يقولون به ، وكذلك مسألتنا إذا قيل لك : إذا نسبتَ إلى التثنية حذفتَ عَلَمَهَا ، لم يحصل لك من ذلك إلا أنك تعتقدُ بناءها على أصلها من التثنية في المعنى ، وكذلك في النسب إلى الجمع /، وهو خلاف ما يقول الناس ، فليس ما اعتذر به [٤٤٦] عن الناظم باعتذارٍ يُسَلَّم .

والجواب عن ذلك : من وجهين: أحدهما: أن ما ذكر من الإيهام غيرُ مخلص ، فقد يمكن أن يكون القصد بالنسب إلى المفرد على حقيقته كما قال ، وقد يمكن أن يكون على خلاف ذلك ، وهو موضع نظر يبحثُ فيه عما يُفهم من كلام الأئمة المتقدمين .

والثاني: إذا سلّمنا ذلك فهذا الموضعُ لا يؤخذ منه للناظم حقيقة النسب إلى المثني والمجموع ، وإنما يؤخذ منه ما نصَّ عليه من حذف العلامتين فقط ، ويبقى اعتماد البناء على الأصل من معنى التثنية أو الجمع ، أو عدم البقاء ، لم يتعرض إليه هنا فاستدركه بقوله:

والواحدَ اذْكَرُ ناسِياً للجمع

إلى آخره ، حسبما يأتي ، إن شاء الله تعالى .

وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفَ وَتَسَدُّ طَائِفٌ مَقُولًا بِالْأَلِفِ

يعني: أنَّ ما كان من الأسماء مثل: طَيِّبٍ وعلى صفته ، فالنسب إليه أن تحذف ثالث حروفه وهو الياء المتحركة بالكسر المدغم فيها ، فتقول: طَيِّبِي ، واعتبر هنا في هذا الحذف أن يَقَعَ قبل الحرف المكسور لياءِي النسب ، وهو آخر الاسم ، ياء مدغم فيها ، وأن تكون مكسورة ، وأن تكون غير مفصولٍ بينها وبين آخر الاسم ، فهذه ثلاثة أوصاف .

فأما الأول: فلا بد منه ؛ لأن الحذف موجبُهُ كثرةُ الأمثال ، ولا يكون ذلك مع كون الياء غير مدغمٍ فيها ، فإذا نسبتَ إلى يَيْتٍ وَحُمَيْدٍ قلتَ : يَيْتِي وَحُمَيْدِي ، وكذلك إذا نسبتَ إلى (أَفْعِل) من البيع قلتَ: أَيْعِي ، ولا تحذف شيئاً ، ومثله ما إذا لم يكن ما قبل الآخر ياءً نحو : عَطَوْد ، وَمُهَوِّم ، فإنك تقول: عَطَوْدِي ، وَمُهَوِّمِي ، من غير حذف ؛ إذ لا موجب له ، وإنما الموجب في الياء المدغمة كانت واواً في الأصل كهَيْين ومَيْت وسَيْد ، فانقلبت ياءً للعلّة التصريفية ، أو لم تكن كذلك كَبَيْن من بَانَ يَيْنُ ، وطَيِّب من طاب يطيبُ .

وأما الثاني: فمعتبرٌ أيضاً في علة الحذف ؛ لأن الكسرة مع الياءات كياءٍ أخرى ، فكثرت الأمثال فلو كانت الياء المدغم فيها

مفتوحة ، لم ينهض اجتماع المثال علةً في الحذف ، فتقول في هَبَّيْخ :
هَبَّيْخِي ، ، ولا تحذف شيئاً .

وأما الوصفُ الثالث: وهو أن تكون الياء غير مفصول بينها وبين
/ الطرف فمعتبر أيضاً ، فإن لم يكن كذلك لم يجب الحذف ، ومن [٤٤٧]
ثم قالوا في النسب إلى مُهَيِّم تصغير مُهَيِّم أو مُهَوِّم : مُهَيِّمِي ، ولم
يحذفوا شيئاً لوجهين :

أحدهما: أن سبب الحذف في طَيِّب ونحوه : ما فيه من الثقل
باجتماع أربع ياءات وكسرتين ، ففروا من ذلك الحذف ، فحذفوا
إحدى الياءات وكسرتها فحفف ، ولم يحذفوا الياء الساكنة ؛ لأنهم لا
يصلون بحذفها إلى ما يريدون من التخفيف ، كما لم يخففوا قبل
النسب إلا بحذف المتحرك حين قالوا: هَيِّنْ، وَلَيِّنْ، وَمَيِّتْ ، فإذا كان
كذلك فذلك الثقل لا يكون في مُهَيِّم ؛ لأنَّ الفصل بين الياءات بالمدِّ
يزيل الثقل ؛ إذ المدُّ في الحرف بمنزلة الحركة ، أو هو أكثر من
الحركة، كما سيذكرُ في الإدغام^(١)، إن شاء الله تعالى .

فسهّل الأمرُ بسببه كما سهّل بسببه اجتماع الساكنين كدأبة ،
وتُمودُ الثوبِ، ونحوه، وهذا هو المقصودُ هنا في اشتراط وقوع
المحذوف قبل آخر الكلمة الذي يلي ياء النسب .

(١) انظر ٤٣٠/٩ من هذا الكتاب .

والثاني: خارجٌ عن هذا ، وهو أنهم لو حذفوا ، فإما أن يحذفوا الياءَ الأخيرة التي للمدِّ ، وهذا لا ينجيهم من حذفٍ آخرٍ ؛ إذ تصير الكلمة على مثال: أُسيِّدُ ، والحذف فيه واجبٌ ، كما تقدم ، فلو قلتَ : مُهَيِّمِيٌّ لكان إخلالاً لكثرة الحذف ، وإمّا أن يحذفوا المتحركة المحذوفة من أُسيِّدِ ، وهذا لا يصحُّ ؛ لما يلزم من التقاء الياءين ساكنين ، وذلك مرفوضٌ ، وإمّا أن يحذفوا الأولى الساكنة ، وهو أيضاً غير سائغ ؛ لوجوب قلب ما بعدها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك إعلالٌ وتغييرٌ غير محتاج إليه ، فأروا أن بقاء الكلمة على حالها أيسر من هذا كله ، فصاروا إليه واجتنبوا ما عداه ، فإذا اجتمعت هذه الأوصافُ الثلاثة لزم حذف تلك الياءات ، فقلت في طَيِّبٍ : وهو مثاله : طَيِّبِيٌّ ، وفي مَيْتٍ : مَيْتِيٌّ ، وفي هَيْنٍ : هَيْنِيٌّ ، وفي سَيِّدٍ : سَيِّدِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، ويدخل له في هذا العقد ما إذا نسبتَ إلى أُسيِّدِ ، وأُيِّضِ ، ولُبَيْدٍ ، وحُمَيْرٍ مصغراتٍ ، فتقول على مقتضى كلامه: أُسيِّدِيٌّ ، وأُيِّضِيٌّ ، ولُبَيْدِيٌّ ، وحُمَيْرِيٌّ ، ونحو ذلك ، وقد تقدمت الإشارة إلى تعليل الحذف . ثم قال :

وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلْفِ

يعني: أن قولهم في النسب إلى طَيِّئٍ /: طَائِيٌّ شاذٌّ عما تقدم من [٤٤٨] القاعدة ، يُحفظُ ولا يقاسُ عليه ، ووجه شذوذه بجيئُهُ بالالف ، ولذلك قال : « مقولاً بالالف » أي : شذَّ في هذا الحال ، فشذوذه من

أجل إتيانه بالألف ؛ لأن طيئاً مثل: طيَّب ، فكان قياسه ان تقول :
 طَيَّيْتُ كَطَيَّيْتُ ، لكنَّ العرب قلبت الياء ألفاً على حد ما قلبتها ألفاً في
 (يَنجَل) ؛ إذ قالوا : يا جَلْ ، وهذا بابٌ محفوظٌ ليس بقياس ، وكذلك
 طائيُّ ، وطيئٌ أبو قبيلة من اليمن وهو طيئ بن أدد بن زيد ابن كهلان
 بن سبأ بن حمير.

* * *

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ التَّزِمِ وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةِ حَتَمِ
 وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا مِنْ الْمَثَلَيْنِ بِمَا التَّاءُ أُولَيَا
 وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

اعلم أنَّ النحويين المتأخرين يذكرون في هذا الفصل أبنية أربعة:
 البناءان المذكوران وهما: (فَعِيلَة) على وزن قَبِيلَة ، و(فُعِيلَة) على وزن
 جُهَيْنَة ، ويزيدون بناءين آخرين: (فَعُولَة) على وزن حَلُولَة ، و(فُعُولَة)
 على وزن خُفُولَة ، ولا يقتصرون على ما ذكره الناظم ؛ إذ كان
 الحكم فيها واحداً عندهم ، فما ثبت في (فَعِيلَة) و(فُعِيلَة) فهو ثابتٌ في
 (فَعُولَة) و(فُعُولَة) ، وقد ذكر (فَعُولَة) في «التسهيل»^(١) ولم يذكر
 (فُعُولَة) فكان من حقه أن يتمَّ الفصل ، ويأتي على أمثلته، أو يذكر
 (فَعُولَة) فقط، كما فعل في «التسهيل» ، وهو الذي ذكر سيبويه^(٢)

(١) التسهيل : ٢٦٣ .

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩ .

وغيره من المتقدمين .

والجواب: أن ما ذكر الناظم هو أصل الباب المتفق عليه ، وهو الذي ذكر غيره ، حتى قال بعض من عقد في المسألة عقداً كلياً من حذاق المتأخرين^(١) : « إذا كان اسمٌ على أربعة أحرفٍ ثلثه ياءٌ زائدةٌ ساكنةٌ ، وفي آخره تاء التأنيث ، وليس قبل الياء حرفٌ علةٌ ، ولا ما قبل الياء من جنس ما بعدها ؛ فإن الياء تُحذفُ قياساً مطرداً ، ويفتح الحرف الذي قبلها إن لم يكن مفتوحاً » ، فتأمل كيف لم يأت فيه إلا بالياء ، وترك الواو التي في (فَعُولَة) و(فُعُولَة) بناءً على الإلحاق؛ إذ ليس الحكم فيهما على القياس الأصلي كما سيتبين عند ذكر التعليل، إن شاء الله تعالى ، مع أن غير ذينك المثالين مختلفٌ فيهما ، فالمراد يجعل (شنوءة) في (فَعُولَة) شاذاً ؛ إذ لم يُسمع غيره^(٢) ، وأيضاً فهو ضعيفٌ في القياس بدليل أن / (فَعُولاً) لم يجوز فيه ما جاز في (فَعِيل) ، [٤٤٩] كما لم يجوز أيضاً في (فَعُل) كسَمُر ما جاز في (فَعِل) كَنَمِر ؛ لأن

(١) يقصد ابن الضائع ، وهذا القول في شرح الجمل ١/ق ١١٦ أ .

(٢) لم أقف على قول المراد في كتبه ، وقد جاء في شرح الشافية للرضي ٥٢١/٢ : وقال المراد: شتقي في شنوءة شاذ لا يجوز القياس عليه ، وقال: بين الواو والياء ، والضم والكسر في هذا الباب فرق . ألا ترى أنهم قالوا : نَمَرِي بالفتح في نَمِر ، ولم يقولوا : في سَمُر : سَمُرِي اتفاقاً .

وفي المقتضب ١٣٧/٣ : « ... ألا ترى أنك قد سوّيت بين (فَعِل) و(فَعُل) فلو كان مكان الكسرة ضمة لم تغیره ؛ لأنه لم يتوال ما تكره ، وذلك قولك في « سَمُرَة » : سَمُرِي لا غير .

المستثقل مع ياءِي النسب الياءات والكسرات فقط ، فهذا شاذٌ سماعاً وقياساً .

وأما (فُعُولَة) فلم يذكره المتقدمون ، وإنما يظهر من الفارسي في « الإيضاح » ظهوراً ما لا نصاً ؛ إذ قال في باب ما يطرد فيه الحذف في النسب : وكلُّ اسمٍ ثالِثه ياءٌ أو واوٌ ساكنةٌ وآخِرُهُ هاءُ التانيث^(١) ، ثمَّ مثلٌ ولم يأت بمثال لـ(فُعُولَة) ، وإنما مثلٌ لـ(فَعُولَة) كما فعل سيبويه^(٢) ، وأما ابنُ أبي الربيع ومن تبعه فإنهم اعتمدوا على إلحاق البناء الرابع^(٣) ، فانظر كيف أهمل ذكره المتقدمون ، فلم يعتنوا به ، فلذلك ترك ذكره هنا ، وفي « التسهيل » ، ونعمَ ما فعلَ هنا ، فإنه على فرض إثباته محمولٌ على (فَعُولَة) ، وهو أخرى به ، فقد يحتملُ أن يكون الناظمُ تركَ (فَعُولَة) ؛ لأنه قائلٌ بمذهب أبي العباس المبرد ، وإن لم يكن رأيه في «التسهيل»^(٤) ، وقد تقدم لذلك نظائر ، ويكون وجه ما ذهبَ إليه ما تقدم ذكره للمبرد ، وهو ظاهرٌ من التعليل في نفسه ، حتى إن السيرافي لم يصحِّح هنا مذهبَ سيبويه ، ومن عادته تصحيحُه ، وترك النظر في قياس المبرد بعد إirاده له ، وما ذاك إلاً لظهوره عنده ، وإن

(١) النكمة : ٢٤٥ .

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٣) الملخص في ضبط قوانين العربية ١٠١/٢ .

(٤) التسهيل : ٢٦٣ .

كان قياسُ سيبويه أولى عندهم ، ونظرُهُ أدقُّ^(١) ، ويَحْتَمِلُ أن يكون تَرَكُّ ذكرِ (فَعُولَةٍ) محلاً للنظر ؛ إذ كانت المسألة اجتهاديةً ، وللنظر فيها مجالٌ ؛ فلم ير في الوقت فيها مذهباً بعينه ، فأضرب عنها لتكون للنظر في كتابه في محل الاجتهاد؛ إذ هي محمولةٌ على ما نصَّ عليه ، وليس لها قياسٌ بخصوصها - والله أعلم - .

فإذا ثبتَ هذا فترجعُ إلى بيان لفظه فنقول : قوله :

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيلَةٍ التَّرْمِ

يعني: أن كلَّ ما كان من الأسماء على وزن (فَعِيلَةٍ) بفتح الفاء وكسر العين، فإن النسب إليه بحذف الياء التي بعد العين ، وفتح العين المكسورة ، فتقول: (فَعَلِيٌّ) ، وذلك قولهم في ربيعة: رَبْعِيٌّ ، وفي جَذِيمَةَ: جَذَمِيٌّ ، وفي حنيفة: حَنْفِيٌّ ، وفي قبيلة: قَبْلِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، ومن هنا يكون قولُ العامة في النسب إلى المَرِيَّةِ^(٢): مَرِينِيٌّ أو مَرْنِيٌّ ، وفي النسب إلى الجزيرة : جَزِيرِيٌّ خطأً إلا أن يسمع من ذلك شيء فيكون / محفوظاً ، وكذلك قول الحكماء في النسب إلى الطَّبِيعَةِ: [٤٥٠] طَبِيعِيٌّ ، وإنما القياسُ في ذلك : مَرَوِيٌّ ، وَجَزَرِيٌّ ، وَطَبَعِيٌّ ، إلا أنهم

(١) ينظر شرح السيرافي ٤/ق ١٤٩ أ ، وشرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١١٦ .

(٢) المَرِيَّةُ : بلد بالأندلس ، أحدثه المسلمون في خلافة الناصر ، انظر: الروض المعطار في خير الأقطار : ٥٣٧ - ٥٣٨ ، وذكر في معجم البلدان ٥/١٢٠: مَرِيَّةٌ بَلَش في الأندلس ، ومَرِيَّةٌ واسط في العراق .

قالوا في معنى طبيعي: سَلِيْقِيُّ ، في النسب إلى السَلِيْقَة وهي: الطَّبِيعَة ،
فهذا مؤنس بعض تأنيس، وهو مع ذلك لا يقاس .

وقوله: « التزم » خبر المبتدأ الذي هو « فَعَلِيٌّ » أي: أن هذا البناء
وهو (فَعَلِيٌّ) ، التَزَمَ في بناء (فَعِيلَة) ، فلا يتعدى إلى غيره ، ويعني
بذلك في القياس ، وهو التزامٌ متَّفَقٌ عليه فيما أعلم .

وأما [في] السماع فقد جاء ما يخالف هذا الحكم ، لكنه نادرٌ لا
يعتد به ، وذلك بالبقاء على الأصل من غير تغيير ، قال سيبويه: وقد
تركوا التغيير في مثل حنيفة ، ولكنه شاذٌ قليلٌ ، قالوا في سَلِيْمَة:
سَلِيْمِيٌّ ، وفي عَمِيْرَة كلب يعني بخصوصها: عَمِيْرِيٌّ ، وقال يونس: هذا
قليلٌ حيثُ ، قال: وقالوا: سَلِيْقِيٌّ للرجل يكون من أهل السَلِيْقَة^(١) ،
يعني من أهل الطبيعة ، وهو الذي يتكلم بطبعه ، فهذه ألفاظ نادرةٌ
يوقف على محلها .

ثم قال :

وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمَ

يعني: أن كل ما كان أيضاً من الأسماء على وزن (فُعَيْلَة) بضم
الفاء وفتح العين على بنية التصغير ، فإن النسب إليه بحذف الياء ،
فتقول: (فُعَلِيٌّ) نحو: جُهَيْنَة: جُهْنِي ، وفي قُتَيْبَة: قُتْبِيٌّ ، وفي أُمَيَّة :

(١) الكتاب ٣/٣٣٩ .

أُمَوِيٌّ ، وما أشبه ذلك . وقوله : « حُتِمَ » كقوله : « التزم » ، أي : أن هذا هو الواجب في القياس ، فلا قياس إلا عليه ، فإن جاء ما يخالف ذلك فموقوفٌ على السماع ، نحو ما حكى سيبويه من قولهم : خُرَيْبَةٌ : خُرَيْبِيٌّ^(١) بالإتمام ، وقالوا أيضاً : رِمَاحٌ رُدَيْنِيَّةٌ منسوبة إلى رُدَيْنَةٍ^(٢) ، وقالوا في أُمِيَّة : أُمِّيٌّ ، وهذا كله شاذٌّ ، ووجه ما فعلوا في ذلك أن هذه الياء قد تحذف ، وإن لم تكن في الكلمة تاء التأنيث ، كما حذفوها في قرشيٌّ ، وثقفِيٌّ ، فلما لزم الحذف إذا كان في آخره التاء لزم حذف التاء أيضاً ؛ لأن الحذف لما يتغيَّر في كلامهم ألزم منه لما لا يتغيَّر ، ألا ترى لزوم الترخيم لما فيه الياء ؛ لأنها حرف تغيير ؛ إذ تبدل في الوقف هاءٌ ، ثم إنهم استثقلوا حَنيفِيٌّ ؛ لأن الكلمة كلها كسر إلا حرفاً واحداً ، وفي جُهَنِيٍّ إلا حرفين ، فحذفوا الياء ؛ لأجل ذلك ، هذا معنى تعليل سيبويه^(٣) ، وفتحوا عين (فَعِيلَةٌ) ؛ لأنه صار إلى (فَعِلَةٌ) وليسأكل / (فَعِيلَةٌ) ، ولما قرر حكم هذين البناءين على [٤٥١] الجملة عقب بالكلام على شروط تقرر ذلك الحكم المذكور ، وهي ثلاثة تضمنها قولُهُ :

(١) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٢) رُدَيْنَةٌ : زوجة سمير المنسوب إليها الرماح . شرح الرضي للشافعية ٢/٢٩ ، واللسان (ردن) .

(٣) الكتاب ٣/٣٣٩ .

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا

إلى آخر الفصل .

الشرط لأول : كون البناءين يلزمهما التاء .

الشرط الثاني : ألا يكونا مضاعفين .

الشرط الثالث : ألا يكونا معتلي اللام .

فأما الشرط الأول فدل عليه من كلامه أمران :

أحدهما : نفس التمثيل بـ (فَعِيلَة) و (فُعِيلَة) ؛ إذ لم يأت بهما دون

تاء .

والثاني : مفهوم قوله :

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا

إذ مفهومه : أن ما ليس بمعلٍ اللام مما هو معرّي من التاء فغير

لاحقٍ بما تقدم في الحكم ؛ لأن شرطه لحاق التاء ، وهو الذي أردنا ،

وهذا ظاهر ، وإذا كان كذلك فقوله : « وألحقوا » الضمير عائد إما

على العرب ، أي : أن هذا معدود في كلامهم الشهير ، وإما على

النحويين ، يريد : أنهم قاسوا ذلك ولم يقفوه على السماع ، والمعلّ

اللام ما كانت لامه حرفَ علة ، وقوله : « عريا » جملة في موضع

الصفة لمعلّ ، ولم يذكر المعرّي منه اختصاراً لفهم المعنى ، وأنّ المعرّي

منه التاء المذكورة في المثالين ، وقوله : « بما التا أوليا » يدل على ذلك

أيضاً ، والتعرية بمعنى : التجريد ، أي : جرّد منها ، وقوله : « من

المثالين « متعلق بـ « مُعلِّل » لا بـ « عريا » ؛ لفساد المعنى ، أي : ما يُعلل من المثالين المتقدمي^(١) الذكر . وقوله : « بما التا أوليا » المحرور متعلق بـ « ألحقوا » ، والتاء منصوب على المفعول الثاني لـ « أولي » ، أي : ألحقوا هذا بما أولي التاء ، ومعنى هذا الكلام : أن العرب أو النحويين القائسين ألحقوا بما لحقته التاء من المثالين ما لم تلحقه التاء إذا كان ذلك المعرّى عن التاء معتلّ اللام ، أي : آخره حرفُ علة ، ولا يكون إلا الياء ، فأجازوا فيه ما أجازوا في المثالين من الحذف والتغيير ، فأما (فَعِيل) فنحو: عَلِيٍّ ، وَقَصِيٍّ ، وَنَبِيٍّ ، وَوَلِيٍّ ، تقول فيه: عَلَوِيٍّ ، وَقَصَوِيٍّ ، وَنَبَوِيٍّ ، وَوَلَوِيٍّ ، وما أشبه ذلك .

وأما (فُعِيل) فنحو: قُصَيٍّ ، وَرُحَيٍّ ، تقول فيه: قُصَوِيٍّ ، وَرُحَوِيٍّ ، ونحو ذلك ، هذا القياس على ما قال ، وهو حكمٌ عنده منحتمٌ ؛ لأنه منحتمٌ بما تقدم ، فعلى هذا إن جاء شيءٌ على خلافه فمحفوظٌ غير مقيس ، وإن قال بقياسه أحد فالناظم مخالفٌ له في ذلك القياس ، فمما جاء أن بعضَ العرب يقول في عليٍّ : عَلِيٌّ^٢ ، وفي عديٍّ : عَدِيٌّ^٣ ، فيتركه على حاله وإن اجتمعت الياءات^(٢) ، ولا يعتبر الثقل ،

وكذلك منهم من يقول: / قُصَيٌّ^٣ ، ولكن قلَّ من يقولهما من [٤٥٢]

(١) في الأصل: « المتقدمين » .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٤٥ .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٥١ .

العرب، فأخذ الناظم بعدم قياسه ، ومن النحويين من يقيس ذلك على قلة ، ومنهم من يجيزه هكذا مطلقاً ، وهو مستشعرٌ من كلام الفارسي في الإيضاح^(١)، لذا قالوا: ولا يخلو كلامه من إشعارٍ بالقلة ؛ لأنه ذكر أولاً الوجه الشهير ، كما ذكره سيبويه مقدماً على غيره ، ثم قال: ويجوز كذا ، فدل على أنه دون ما تقدم ، ووجه هذا العمل أنه لما ثقلَ عليهم اجتماع الیاءات مع الكسر عدلوا إلى الیاء الساكنة وهي الزائدة ، لضعفها بالسكون والزيادة فحذفوها ، فلما حذفوها بقي (عل) على مثال: عم ، فوجب فتح عينه فصار إلى: علا نحو: عصاً ، وبقي قُصِيٌّ على مثال: قُصِيْ نحو: هُدِي ، ففعلوا بهما في النسب مثل ما فعلوا بعضاً وهُدِي ، فقالوا: عَلَوِيٌّ، وقُصَوِيٌّ ، كما قالوا: عَصَوِيٌّ، وهُدَوِيٌّ ، فأما إن كان الاسم على أحد هذين المثالين فمفهومُ قوله أنه غير لاحقٍ بما تقدّم في ذلك الحكم ، وهذا معنى اشتراط التاء .

فالحاصل أن ما كان على (فَعِيل) أو (فُعِيل) إما أن يكون صحيحَ اللام أو معتلّها ، فإن كان معتلّ اللام كان (فَعَلِيٌّ) و(فُعَلِيٌّ) فيه قياساً ، وإن كان صحيحَ اللام لم يكن قياساً فيه ، فإن جاء منه شيءٌ فموقوف على السماع ، وإن قاسه أحدٌ فالناظم مخالفٌ فيه ، فمما جاء من ذلك في (فَعِيل) قولهم: ثَقَفِيٌّ في ثَقِيف ، وفي (فُعِيل) قولهم: قُرَشِيٌّ في

(١) لم أقف على هذا الرأي في باب النسب من كتاب التكملة .

قَرِيش ، وكذلك سُلَيمي في: سُلَيم ، وقُرَمي في: قُرَيم ، وهُنْذَلِي في: هُنْذَل ، وخُثَمِي في: خُثِيم ، وخُرَبِي في: خُرَيب ، وفُقَمِي في: فُقِيم ، ومُلَحِي في: مُلِح خُزاعة ، وهذه أَلِفَاظٌ لا تجعل الباب قياساً لورود القياس في أكثرها وهو الإتمام ، وفي نظائرها مما قصدوا فيه الفرق بينهما ، على ما فسرهُ السيرافي^(١) وغيره ، وقد جعل المبرد ذلك قياساً^(٢) ، فأجراه^(٣) في كل ما كان على أحد البناءين للقياس والسماع ، أما القياس فلا استئقال باجتماع الياءات ولم يعتبر ما اعتبره سيبويه^(٤) في تاء التأنيث ، وأما السماع فما تقدم ، وهو عنده مما يبلغ مبلغ القياس عليه ، وهو في ذلك ذاهبٌ مذهب الكوفيين ؛ إذ قالوا بالقياس أيضاً فيهما ، قال ابن خروف: « وتكوّف المبرد في حذف (فَعِيل) و(فُعِيل) وجعله قياساً كما فعل الكوفيون^(٥) ، قال: وهو قول فاسدٌ ؛ لعدم اطرادِه / ولقلته^(٦) .

[٤٥٣]

ومذهب الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور ، وللسيرافي مذهبٌ ثالث ، وهو جعل ذلك قياساً في (فُعِيل) وحده ؛ إذ قال حين ذكر

(١) شرح السيرافي ٤/ ١٤٦ أ .

(٢) المقتضب ٣/ ١٣٣ .

(٣) في التونسية : « فأجري كل ما كان ... » .

(٤) إذ يفهم من كلام سيبويه اشتراط ختمه بتاء التأنيث . انظر ٣/ ٣٣٩ .

(٥) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٣٩٦ .

(٦) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٣٩٦ .

نقل سيبويه في هذيل: هذليّ جاءت على هذا أسماء كثيرة ، ثم عدد أشياء على (فُعِيل) مما تقدم ، ثم قال: وهذا يكثر حتى يخرج عن الشذوذ عندي^(١)، والناظم لم يرتض من ذلك كله إلا مذهب سيبويه والجمهور . وكذلك فعل في « التسهيل »^(٢).

وأما الشرط الثاني: وهو ألا تكون العين معتلة ، فهو الذي أراده بقوله:

وَتَمَّمُوا مَا كَانُوا كَالطَّوِيلَةِ

يعني: أن العرب لم تحذف الياء من (فَعِيلَة) إذا كانت العين معتلة، كما كانت في طويلة ، بل تَمَّمَتْه ، أي : أتت به على تمامه ، فتقول فيه: طَوِيلِيٌّ ، وقالت العرب في بني حَوِيزَةَ : حَوِيزِيٌّ ، فلم يُغَيَّرْ ، وإنما أتت به على ذلك ؛ لأنهم يكرهون تحريك هذه الواو لو قالوا : طَوِيلِيٌّ ، كما يكرهون ذلك في (فَعَلٍ) ، ولذلك لا يبقونها متحركة بل يعملونها بقلبها ألفاً ، فتركوا طويلياً على أصله لذلك . هذا معنى ما علّل به الخليل^(٣) .

وأما الشرط الثالث: ألا يكون مضاعف العين واللام ، فهو المراد

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٤٦ أ .

(٢) التسهيل : ٢٦٣ .

(٣) الكتاب ٣٣٩/٣ وفيه: « وسألته - يعني الخليل - : كيف تقول في بني طويلة ؟ فقال :

لا أحذف ؛ لكرهتهم تحريك هذه الواو في (فَعَلٍ) ... الخ ، والمعروف أن سيبويه إذا قال: سألته ، وإنما يعني الخليل .

بقوله :

وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

يعني : أنهم تَمَمُوا أيضاً كُلَّ اسم على (فَعِيلَة) كان مضاعفاً كهذا المثال فتقول فيه : جَلِيلِيٌّ ، وفي شديدة : شَدِيدِيٌّ ، وإنما ذلك كراهية لاجتماع مِثْلَيْنِ لو قلتَ : جَلَلِيٌّ وشَدَدِيٌّ ، قال سيبويه : وسألتُهُ - يعني: الخليل - (رحمه الله) عن شديدة فقال : « أَحْذِفُ ؛ لاستثقالهم التضعيفَ ، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف »^(١) ، ثم سأله عن مسألة (طويلة) وأجاب بمعنى ما تقدم^(٢).

هذا تمام ما ذكر من الشروط ، وهي وافية بالمقصود ، إلا أنه يبقى في كلامه نظرٌ في اقتصاره في الشرطين الآخرين على ما كان على (فَعِيلَة) دون ما كان على (فُعِيلَة) ، وكان الأولى أنْ لو ذكر الشرطين مضافين إلى المثالين معاً ، وقد جعل ابن أبي الريح^(٣) وغيره ذلك كذلك ، فعندهم أنه يقال في نحو: لُوَيْزَة : لُوَيْزِيٌّ ، وتقول في هُرَيْرَة : هُرَيْرِيٌّ ، كما تقول في طَوِيلَة : طَوِيلِيٌّ ، وفي شديدة : شَدِيدِيٌّ ؛ لأنَّ الحكم فيهما واحدٌ ، مع صحة العين وعدم التضعيف ، فكذاك ينبغي أن يكون الحكم فيهما مع إعلال العين ووجود

(١) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٣) الملخص في ضبط القوانين : ١٠١/٢ .

التضعيف، وإلا فما الفرق؟

والجواب: أن مسألة (فَعِيلَة) في المضاعف والمعتلّ العين لم

يذكرها المتقدمون من النحويين ، ولا تعرّضوا للنظر فيها ، وإنما / [٤٥٤]
تكلم سيبويه وغيره في (فَعِيلَة) خاصّةً ، فأما المعتلّ العين فقد حكى
شيخنا الأستاذ - رحمه الله تعالى - عن شيخه أبي إسحاق الغافقي^(١)
أنه قال: لا أذكر في هذا نصاً^(٢)، يعني للمتقدمين، والمتأخرون قد
اختلفوا فيها ، وذلك أن السبب الموجب لإبقاء نحو: طويلة على أصله
، ما يلزم عليه من الثقل وموجب القلب لو قيل: طَوِيٌّ كما تقدم ،
وذلك مفقود في (فَعِيلَة) ؛ إذ لا موجب لقلب الواو ألفاً لو قلت في
لُوزِيّة: لُوزِيٌّ ، فلما كان الأمر على هذا اختلفوا ؛ فمنهم مَنْ أجرى
(فَعِيلَة) مجرى (فَعِيلَة) كأنه حمل ما ليس فيه موجب على ما فيه
موجبٌ ليجري الجميع على أسلوب واحد، وإلى هذا ذهب ابن أبي
الربيع وشيخ شيخنا أبو إسحاق الغافقي، حكى عنه الأستاذ أنه قال :
« الوجه عندي أن تجرّيا مجرى أختيهما ، يعني: مجرى فَعِيلَة وفَعُولَة
ليجري الكلّ على أسلوب واحد كما فعلوا في باب « يعلد » وفي باب

(١) إبراهيم بن أحمد بن عيسى الإشبيلي ، نزل سبتة ، وصار شيخها ، وساد أهل المغرب ،
وأخذ عنه ابن الفخار ، وشرح كتاب الجمل ، وله كتاب في قراءة نافع ، توفي سنة
٧١٥ هـ أو ٧١٦ هـ . ترجمته في : الدرر الكامنة ١٣/١ - ١٤ ، وغاية النهاية ٨/١ ،
وبغية الوعاة : ٤٠٥٧/١ ، ودرة المحال ١٧٦/١ - ١٧٧ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الفخار : ١١٣٢ .

«أكرم»^(١)؛ إذ حذفوا واو «يوعد» لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم حملوا عليه أعد ، ونعد ، وتعد ، ليجري الباب مجرى واحداً ، وكذا حذفوا همزة أأكرم لاجتماع الهمزتين ، ثم حملوا عليه يكرم ونكرم وتكرم ، فلذلك حملوا (فُعُولَة) و(فُعَيْلَة) على (فَعُولَة) و(فَعِيلَة) ليجري الجميع مجرى واحداً ، ومنهم مَنْ ذهب إلى أن لـ(فُعَيْلَة) حكمَ نفسها لما نفدت العلة التي لأجلها لم يقع في الكلمة تغيير رجع بها إلى الأصل القياسي من حصول التغيير ، فيقال عنده في لَوَيْزَة: لَوَزِي ، وفي خُثُولَة: خُثَلِي ، كما تقول في قُتَيْبَة: قُتَبِي ، وفي سَبُوطَة: سَبَطِي ، وهذا مذهب ابن عبيدة^(٢) ، قال (رحمه الله تعالى): وهي من المسائل التي خالف فيها شيخه أبا الحسين^(٣) يعني: ابن أبي الربيع .

وأما المضاعف فلم يقع فيه بين هؤلاء المتأخرين اختلافٌ لوجود العلة ، لو قيل في هُرَيْرَة: هُرَرِي ، فيحتمل أن يكون الناظم لم يتكلم على ذلك اتباعاً لمن تقدم ووقفاً لها في محل النظر ، وعلى أن ظاهر كلامه في التسهيل أنه على طريقة ابن عبيدة إذ قال : « يقال في

(١) شرح الجمل لابن الفخار : ١١٣٢ .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عبيدة الإشبيلي (ت ٧٠٦هـ) ، أستاذ مقرئ ، أديب نحوي بارع ، من شيوخه أبو الحسن الدباج ، وابن أبي الربيع ، وأخذ عن الوادي أشي . ترجمته في : برنامج الوادي أشي : ١٢٦ ، وغاية النهاية ١٨٢/٢ ، وبعية الوعاة ١٧٠/١ .

(٣) شرح الجمل لابن الفخار : ١١٣٢ .

(فَعِيلَة): فُعَلِي ، وفي (فَعِيلَة) و(فَعُولَة): فَعَلِيٌّ ، ما لم يضاعفن أو تعدم الشهرة أو تعتلَّ عين (فَعِيلَة) أو (فَعُولَة) صحيحة اللام^(١)، فيترك (فَعِيلَة) المعتلة العين على الحكم الأول ولم يستثنها ، وهذا هو القياس. وهو / الذي جرأ ابن عبيدة على مخالفة شيخه ، والله أعلم . [٤٥٥]

ويحتمل أن يكون المثالان وهما: الطويلة والجليلة منبهاً بهما على علة التصحيح ، فأما الطويلة فقد مر قبيل هذا أن العلة في تصحيحه خوف الإعلال بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فكأن الناظم يقول : صححوا ما كان مثل: الطويلة مما يلقي فيه مع الحذف الإعلال ، فعلى هذا لا يدخل فيه نحو: لُوَيْزَة لفقد سبب الإعلال ، وهو: انفتاح ما قبل الواو ، وأما الجليلة فقد مر أيضاً أن العلة في تصحيحه ثقل اجتماع المضاعفين ، ولا شك أن هذا موجود في نحو : هُرَيْرَة لو حذفت ، فقلت: هُرَري ، فكأنه يقول: ما كان كالجليلة مما يلقي فيه مع الحذف ، التقاء المثليين فواجب تصحيحه ، فإذاً ليس الحكم بمقتصرٍ به على (فَعِيلَة) فقط ، وهذا أولى ما يُجابُّ به ، والله أعلم .

* * *

وهمزُ ذي مدٍّ يُنالُ في النسبِ ما كان في تشيةٍ له انتسبِ
ذو المد هو الاسم الممدود ، والاسم الممدود يطلق اصطلاحاً على

(١) التسهيل : ٢٦٣ .

ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة ، وهو في كلامه على حذف الموصوف ، كأنه قال: « وهمز اسم ذي مد » والنيل: الإصابة ، يقال: نال فلان خيراً يناله : إذا أصابه ، وينال في موضع خبر المبتدأ الذي هو « همز » ، و « ما » مفعول « ينال » ، وهي واقعة على الحكم ، أي: ينال في النسب حكم التثنية ، أو على التغير اللاحق للكلمة ، أي: ينال في النسب التغير اللاحق للتثنية ، وضمير « كان » عائد على « ما » ، وفي « له » عائد على الاسم « ذي مد » ، و « له » متعلق بـ « انتسب » ، وكذلك قوله: « في تثنية » ، و « في النسب » متعلق بـ « ينال » ، والتقدير: همز اسم ذي مد ينال في النسب الحكم أو التغير الذي كان انتسب لذلك الاسم في التثنية ، وجملة المعنى أن الممدود حكمه في النسب حكم التثنية ، فحيث لزم التغير في التثنية لزم في النسب ، وحيث امتنع امتنع ، وحيث جاز جاز ، هذا محصوله وهو (ظاهر إلا أنه ينظر)^(١) في التفصيل على ما تقدم له في التثنية ، فإنه أحال عليه ، وبكلامه يفسر كلامه ، وقد تقدم له في باب (كيفية التثنية) أن الممدود على ثلاثة أقسام: ما همزته أصلية ، وما همزته للتأنيث ، وما عداهما ، فأما القسم الأول: فالإثبات حتماً ، وأما القسم الثاني: فالإبدال وأواً وجوباً ، وأما القسم الثالث: فالوجهان ، ويشتمل على

(١) في الأصل : « لا أنه ينظر » ، وفي الأزهري: « ظاهر دالاً على أنه ينظر » ، والمثبت عن التونسية .

قسمين :

[٤٥٦]

أحدهما: ما الهمزة / فيه بدل من الأصل .

والثاني: ما هي فيه بدل من حرف زائد للإلحاق ، وفي كلا القسمين الوجهان ، إلا أنه يترجح القلب في المبدلة من زائد الإلحاق ، ويترجح الإثبات في المبدلة من أصل على رأي المؤلف ، كما تقدّم ، فكَذلك يكون الحكم هنا ، وقد تقرر في التنبيه أن الهمزة لا تحذف أصلاً، فكَذلك لا تحذف هنا ، فهي هنا بخلاف ألف التانيث من حيث كان حكمها الحذف كما تقدم ، فالفرق بينهما نظير ما تقدم من الفرق بينهما في التصغير، وذلك أن آخر الاسم في حمراء لما تحرك على خلاف ما عليه الألف ، وكان حياً يظهر في الرفع والنصب والجر صار بمنزلة ما آخره ألف ونون نحو: سلامان ، وزعفران ، وغير ذلك من الأواخر التي هي من أصل الكلمة كاشهيباب ، فصارت الهمزة كالأصلية كما صارت ألف معزى كآلف مرمى بخلاف الألف، فإنها مِيتَةٌ^(١) لا يظهر فيها وجهٌ من وجوه الإعراب ، فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيقة ، هذا تعليل سيبويه^(٢).

ولنرجع إلى التمثيل فأما الهمزة الأصلية فنحو: قُرَاء^(٣) ووضَاء^(٤)،

(١) في الأزهريّة : « مبنية » .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(٣) القراء بضم القاف وتشديد الراء : الناسك . اللسان (قرأ) .

(٤) الوضَاء بضم الواو وتشديد الضاد : صار وضياً ، من الوضاءة : الحسن والبهجة =

تقول فيه: قُرَائِيَّ وَوُضَائِيَّ ، وَأَمَّا الَّتِي لِلتَّائِيثِ فنحو: حمراء ،
وصحراء ، وزكرياء ، تقول فيه: حمراوي وصحراوي وزكرياوي ،
وكذلك ما أشبهه ، وأما المبدلة من أصل فنحو: كِسَاء ورِدَاء وحَيَاء ،
تقول فيه: كِسَائِي ورِدَائِي وحَيَائِي إذا أثبت ، وكِسَاوِي ورِدَاوِي
وحَيَاوِي إذا قلبت ، وأما المبدلة من زائد الإلحاق فنحو عِلْبَاء وجِرْبَاء ،
تقول إذا قلبت : عِلْبَاوِيَّ وجِرْبَاوِيَّ ، وإذا أثبت: عِلْبَائِيَّ وجِرْبَائِيَّ .
هذا جملة ما ذكر هنالك ، وما يترتب عليه هنا ، ووجه القلب أن
أصله في همزة التائيث ، وذلك أن الهمزة مستثقلة ، وهي بعد ألف
قريبة من همزة ، ولذلك كانت بين ألفين كهمزتين وبعدها ياء
مشددة وهي مستثقلة أصلاً ، والتائيث مستثقل في المعنى والأحكام ،
هذا مع أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الهمزة المنقلبة عن ألف التائيث
وغيرها ، كما فرقوا بين ألف التائيث المقصورة وغيرها فيما تقدم ،
فألزموا هذه الهمزة القلب واواً ؛ لأنه لا يمكن أن تقلب ياء ، ألا
تراهم يفرون من الياء إذا كانت أصلية ، فيقولون: رَحَوِي ، لثقلها مع
ياء النسب ، فهذا الوضع بذلك أخرى ، وعِلٌّ ابن جني القلب بأن
الهمزة لو أقررت على حالها لوقعت علامة التائيث حشواً^(١) إذا قلت :
حَمْرَائِي ، فكروها ذلك: أن موضع / علامة التائيث الأطراف لا [٤٥٧]
الأوساط ، ثم إنَّ القلب في عِلْبَاء بالحمل على الهمزة التي للتائيث ،

= اللسان (وضو) .

(١) الخصائص ٢١٣/١ - ٢١٤ .

لشبهها بها في الصورة والزيادة ، وفي كِسَاء بالحمل على عِلْبَاء لشبهها بها في الصورة ومقابلة الأصل ، وقد حكى قُرَّأوي شاذاً ، حملوه على كِسَاء لاجتماعهما في الأصالة على الجملة^(١).

وهذا التدرج وجه الصناعة في هذه الأقسام ، وهو الذي اعتمده ابن جني وبوب عليه وعلى أمثاله في الخصائص^(٢) ، وكما لم يراع الناظم في حكاية الوجهين في القسم الثالث الترجيح لأحد الوجهين على الآخر في التثنية، كذلك ههنا ، وقد تقدم وجه الترجيح ، والخلاف فيه ، وهو جارٍ هنا ، بلا بد .

فإن قلتَ : فإن النحويين حكوا هنالك أشياء - أعني في التثنية - من قلب همزة التأنيث ياء ، ومن قلب همزة نحو: كسَاء ياءً ، ومن إثبات همزة التأنيث على حالها ، ومن حذفها رأساً كأنها لم تكن ، ومن غير ذلك ، ولم يحكوا في النسب من ذلك شيئاً ، وحكوا في النسب قُرَّأوي^(٣) ، ولم يحكوا في التثنية: قُرَّأوان ، وإنما قاسه الفارسيُّ على قُرَّأوي^(٤) ، وقد تقدم التنبيه عليه في باب التثنية ، على أن ابن جني يظهر من كلامه أن قُرَّأوان سماعٌ وليس بنصٍّ منه فيه^(٥) ، والفارسيُّ لم يعرفه، فالأظهر أنه لم يُسمع، وأيضاً فمن الأشياء التي

(١) الخصائص ٢١٤/١ .

(٢) في باب حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطي الأول ذلك الحكم ٢١٣/١ .

(٣) التكملة : ٢٢٧ .

(٤) الخصائص ٢١٤/١ .

وقع التنبيه عليها ما في كونه قياساً خلافاً ؛ كمذهب الكسائي في جواز حمراءان بإثبات الهمزة^(١)، وكذلك مذهب الكوفيين في جواز حذفها رأساً إذا طال الممدود^(٢)، وأجازوا أيضاً قياس إبدالها ياءً^(٣)، وهكذا عادتهم في الشذوذ أن يقيسوا عليها ، ولم يُحك عنهم في النسب شيء من ذلك فيما علمت ، وإذا كان كذلك فكان من حق الناظم ألا يُطلق قوله في مضاهاة النسب للتثنية؛ إذ يوهم الجريان والمضاهاة في القياس ، والشذوذ، والمختلف فيه ، وليس كذلك كما ظهر لك .

فالجواب : أن مقصد الناظم إنما هو مضاهاة المقيس عليه خاصة ، وهو الذي بنى عليه في المختصر ، بل هو الذي بنى عليه جميع النحويين، وإنما حكوا الشذوذات احترازاً منها وتنبيهاً على عدم القياس فيها ، وذكرها عندهم تكميلٌ وزيادةً على الحاجة ، لم يقصد الناظم الشذوذ في هذا التقرير ، وأما المختلف فيه فهو راجع إلى الشذوذ أيضاً ؛ لأنَّ كلَّ ما قاس عليه الكوفيون أصله الشذوذ ، فلم يحفل به ، فلم يبق إلا أنه / عنى المقيس خاصة ، والمضاهاة فيه [٤٥٨] ظاهرة لا إشكال فيها .

* * *

(١) ارتشاف الضرب ٢٥٩/١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢٥٩/١ .

(٣) هي لغة فزارة . انظر ارتشاف الضرب ٢٥٩/١ .

وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجاً ولشان تمماً

إضافة مبدوءة بابن أو اب أو ماله التعريف بالثاني وجب

فيما سوى هذا انسب للأول ما لم يخف لبس كعبد الأشهل

هذا فصلٌ يذكر فيه النسب إلى المركب ، وقد مر أن المركب من الأسماء على ثلاثة أقسام : مركب تركيب إسناد كتابتاً شراً ، ومركب تركيب مزج كعبلبك ، ومركب تركيب إضافة كامرئ القيس ، وهذه الأقسام الثلاثة هي التي تكلم عليها .

فأما القسم الأول: وهو المركب تركيب الإسناد ، فهو الذي قال فيه: «وانسب لصدر جملة» يعني أنك إذا أردت النسب إلى اسم مركب من جملة فإنك لا تنسب إلى جميعها ، ولا إلى الآخر منها ، وإنما تنسب إلى صدرها ، وهي الكلمة الأولى من تلك الجملة ، فتقول في: برق نحره: برقي ، كأنك إنما نسبت إلى برق خاصة من أول الأمر ، وفي تأبط شراً: تأبطي ، وكذلك إذا نسبت إلى نحو: «ضربت» و«ضربك» ، فإنك تقول فيهما: ضربتي ، أو نسبت إلى «قلت» فإنك تقول: قولي ، ترد الفعل إلى أصله ؛ لأنك صيرت الاسم: قل ، وأنت إذا سميت بـ«قل» رددته إلى أصله ، فقلت: هذا قولٌ يا فتى ، وكذلك ما أشبهه ، وحكى سيبويه في النسب إلى «كنت» : كوني^(١) ، وهو موافق لـ«قولي» ، هذا وجه القياس كما قال الناظم ، فما خالفه

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٧ .

فمسموعٌ ، فقد قالت العرب في النسب إلى « كنتُ » : كنتيُّ ، حكى
ابن خروف عن أبي زيد أنه قال: يقال رجلٌ كنتيُّ ؛ أي : كبيرٌ ، قال
رجل حرمازيُّ مذ مائة سنة فيما حدثني ابنه :

إذا ما كنتَ ملتَمِساً لِفَوْثٍ فلا تصرُخْ بِكُنْتِيَّ كَبِيرِ

فليسَ بِمَدْرِكٍ شَيْئاً بِسَعِي ولا سَمْعٍ ولا نَظَرٍ بِصِيرِ^(١)

وكنْتُيُّ يحكى بزيادة نون بعد التاء ، قال السيرافي: زادوا النون
ليسلمَ لفظ « كنت » ، وأنشد عن ثعلب :

ولستُ بِكُنْتِيَّ ولستُ بِعَاجِزِ وشرُّ الرجالِ الكُنْتِيَّ وَعَاجِزُ^(٢)

هكذا وقع بالزاي^(٣)، والشلوين^(٤) ينشده عاجزٌ بالنون^(٥)، وهذا
كله نسبٌ إلى « كنتُ » ؛ لأن الشيخ كان كثيراً ما يقول: كنت
و كنت ، فنسب إلى لفظه وهو نسب على غير قياس ، ولذلك قال ابن
ولاد^(٦) على ما وقع له في كتاب سيبويه: ليس يقول: كنتيُّ إلا غلطاً؛

(١) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٣٨ .

(٢) شرح السيرافي ٤/١٦٧ ب ، وشرح المفصل ١٤/١ ، ٧/٦ ، وشرح شواهد الشافية
١١٨/٤ ، واللسان (كون ، عجن) ، وهو غير منسوب .

(٣) شرح السيرافي ٤/١٦٧ ب .

(٤) في الأزهرية : « والبعض » .

(٥) شرح الجمل لابن الضائع ١/١٢٨ ب .

(٦) أبو الحسن محمد بن الوليد المعروف بابن ولاد ، نحوي مصري ، قرأ كتاب سيبويه على
المبرد ، وهو أول من أدخل الكتاب مصر ، له كتاب « المنمق » في النحو ، توفي سنة
٢٩٨ هـ . ترجمته في : طبقات الزبيدي : ١٤٧ - ١٤٨ ، وتاريخ بغداد ٣/٣٣٢ ، وإنباه
الرواة ٤/٢٢٤ ، ومعجم الأدباء ١٩/١٠٥ - ١٠٦ .
ولم أقف على قول ابن ولاد في كتابه « الانتصار لسيبويه على المبرد » .

لأنه فعلٌ واسم ، ويلزم من قاله أن يقول: تَأَبَّطَ شَرِيٌّ ، والغلط الذي أراد هو أن يتكلَّم العربيُّ بالشَّيء على قياسٍ ما /، ثمَّ يعرض له في [٤٥٩] تَوَهُُّمٍ أمرٍ آخرَ فيعتبره ، ويترك الأولَ لضرب من التوسع؛ لأنَّهم ليست لهم أصول يرجعون إليها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربما استهواهم الشَّيء فأخرجوه عن القصد ، هذا معناه، ووجه الغلط هنا جعلهم فاعل الفعل كالجُزء منه ، وبه استدل ابن جني على شدة اتصال الفاعل بفعله^(١)، وقد خالف في المسألة الجرمي^(٢) على ما نقل عنه المؤلف ؛ إذ أجاز النسب إلى العجز في تركيب الإسناد قياساً على تركيب المزج حيث جاء فيه النسب إلى العجز ، فأجاز أن تقول: تَأَبَّطِيٌّ^(٣)، وأن تقول: شَرِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، وهو مذهبٌ مرفوضٌ عند غيره ؛ لأن النسب إلى عجز مثل بعلبك نادرٌ غير شائع ، فكيف يُقاس عليه ، وهو بعدُ لم يبلغ مبلغ أن يقاس عليه ، ووجه النسب إلى الجملة وإن امتنعت التثنية فيها والجمع ونحو ذلك ، أن النسب يُزيل الاسم عن مسماه ، فيصير المنسوب غير المنسوب إليه، ألا ترى أن البصريَّ مدلوله غير مدلول البصرة ، فسَهِّلَ عليهم

(١) الخصائص ١/ ١٠٠ - ١٠٤ باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع .

(٢) أبو عمر صالح بن إسحاق ، انتهت إليه والمازني رئاسة نخاة البصرة ، وله في النحو كتاب «المختصر» و«الفرخ» و«الأبنية» و«العروض» و«غريب سيويه» ، توفي سنة ٢٢٥ هـ. ترجمته في أخبار النحويين البصريين للسرياني : ٨٣ - ٨٥ ، ونزهة الألبا :

١٤٣ - ١٤٥ ، وإنباه الرواه ٢/ ٨٠ - ٨٣ .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٢/ ٧٢ ، وارتشاف الضرب ١/ ٢٧٩ .

تغييره ، وإن كان جملةً ، ولأنَّ المنسوب قد ينسب إلى بعض حروف المنسوب إليه ، فلذلك نسبوا إلى بعض الجملة ، ووجه النسب إلى الصدر شبهه بالمضاف ؛ لأنه عامل فيما بعده ، كما أن المضاف عاملٌ فيما بعده ، قال سيبويه: « ويدلُّك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، [قال]^(١): فكذلك تفرده في الإضافة^(٢) ، يعني في النسب ؛ لأن الياءين معاً بابا تغيير ، والتغيير بالنسب أحق ؛ لأن النسب يخرج الاسم عن مسماه ، وذلك لا يكون في النداء ، فهو^(٣) أولى بالتغيير من النداء .

وأما القسم الثاني: من المركَّب وهو المركب تركيب مزج ، فهو الذي قال فيه :

... .. وصدر ما رُكِّب مزجاً

وهو معطوف على « صدر » في قوله: « وانسب لصدر جملة » ، فكأنه في التقدير وانسب لصدر ما رُكِّب مزجاً ، و « مزجاً » منصوب على المصدر بفعل مضمر على حد قولهم: تبسَّمتُ وميضَ البرقِ ، كأنه على تقدير: مزَجَ مزجاً ، ومعنى الكلام ظاهر ، وهو أن الاسم المركَّب تركيب مزج إذا نسبت إليه حذفت العجز ونسبت إلى الصدر ، لا يجوز غير ذلك ، فتقول في معدي كرب: معديٌّ ومعديٌّ ،

(١) زيادة في الأصل .

(٢) الكتاب ٣٧٧/٣ .

(٣) في الأثرية « فهذا » .

وفي رامهرمز: رامِيٌّ ، وفي بلال أباد^(١): بلالِيٌّ ، وفي مارَسَرَجِس^(٢) :
مارِيٌّ ، وكذلك ما أشبهه ، وكذلك تقول في خمسة عشر مسمًى به:
خَمْسِيٌّ ، وفي إحدى عشرة : إِحْدِيٌّ وإِحْدَوِيٌّ ، وكذا القياس فيما / [٤٦٠]
أشبه ذلك من المركبات، وهو مذهب الجمهور ، وما جاء على
خلاف ذلك فمسموعٌ، نحو قول الشاعر:

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بفضل الذي أعطى الأميرُ من الرُّزْقِ^(٣)
فنسب إلى الاسمين معاً، ولم يقتصر على الصدر فيقول: رَامِيَّةً،
وهو القياس؛ إذ نسبها إلى رامهرمز ، وقد بنوا من الاسمين اسماً واحداً،
ونسبوا إليه فقالوا: حضرميٌّ في النسب إلى حضرموت ، ومثل هذا في
هذا القسم نادرٌ ، وإنما يكثر في المضاف نحو: عبشميٌّ في عبد شمس ،
على ما سيأتي ، إن شاء الله تعالى .

ووجه ما ذهب إليه الناظم والجمهور أن الاسم الثاني من المركبين
مشبَّهٌ بتاء التأنيث ، وهذا تشبيه الخليل^(٤)، ووجه التشبيه أن كل واحد
منهما - أعني من العجز والتاء - ليست الكلمة مبنية عليه ، ألا ترى أنه

-
- (١) موضع كما في اللسان (بلل) ، ولم يرد في معجم البلدان .
(٢) موضع ورد في شعر جرير والأخطل . الصحاح (مار) ٨٢٠/٢ ، واللسان (سرجس) ،
مار) ، ولم يرد في معجم البلدان .
(٣) من شواهد ابن عصفور في المقرب ٥٨/٢ ، وهو في شرح الشافية للرضي ٧٢/٢ ،
وشرح شواهد الشافية للبغدادي ١١٥/٤ ، والتصريح ٣٣٢/٢ ، والأشعوني ١٩٠/٤ ،
وهو شاهد لا يعرف قائله ، ولا يعرف له ثان .
(٤) انظر الكتاب ٣٧٤/٣ .

لا يتوالى في اسم واحد أربع متحركات ، وتتوالى مع التاء كشجرة ، ومع العجز كـ « شَغَرَ بَغْرٌ »^(١) ، وأيضاً فلا يكون اسمٌ على أكثر من سبعة أحرف ويكون ثمانية بناء التأنيث كاشهيبابة ، وكذلك بالعجز نحو: « أيادي سبا » ، فلما كانا على هذا النحو حذف العجز كما حذفت التاء ، وأيضاً فهذا المركب شبهه سيويوه بالمضاف والمضاف إليه ، حيث كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر ، وليس بزيادة في الأول ، كما أن المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف ، ولما تقدم آنفاً قال ابن الضائع : « وهو جيّد ؛ إذ لا يجوز فيه الإضافة ، وهو أوقع في التشبيه »^(٢) ، وحكم المضاف أنه لا يمكن فيه النسب إلا إلى الأول كما سيأتي إن شاء الله ، فلذلك يكون الحكم هنا أيضاً ، قال سيويوه بعد ما قرر أوجه التثنية: « فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع »^(٣) ، وقد خالف الناظم بارتكابه هذا المذهب مذهبين آخرين: أحدهما مذهب الجرمي، حكاه عنه السيرافي: أنه يميز النسب إلى العجز منهما إو إلى الصدر: إلى أيّ ذلك أحببت فتقول في حضرموت: حَضْرِيٌّ إن شئتَ ، وموتيٌّ إن شئتَ ، وكذا في بعلبك: بعلبيٌّ أو بكبيٌّ^(٤) ، وفي بلال أباذ: بلالي أو أباذي ، وكأنه اعتبر

(١) ذهب القوم شَغَرَ بَغْرٌ ، أي : متفرقين في كل وجه . اللسان (بغر ، شغر) .

(٢) في الأزرية : « واقع في التشبيه » .

(٣) الكتاب ٣٧٤/٣ .

(٤) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٥ ب ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ .

في هذا الحكم الإضافة من حيث كان كل مركب مجوز الإضافة ،
 والمضاف قد يجوز حذف الصدر منه والنسبة إلى العجز ، فحمل
 المركب تركيب مزج على / ذلك^(١) ، قال ابن الضائع : « وهو [٤٦١]
 ضعيف ؛ لأنه إذا أُضيف لا يجوز فيه إلا حذف الثاني^(٢) » كما سيأتي
 ، فقله ومذهبه مرجوح .

والمذهب الثاني من المذهبين مذهب أبي حاتم السجستاني في
 النسبة إلى خمسة عشر ونحوه وهو : أنه أجاز النسب إلى الاسمين
 مفردين لأجل اللبس ، فتقول : هذا ثوب أحديّ عشريّ ، وإحدويّ
 عشريّ ، وإحدويّ أو إحدويّ عشريّ ، كل ذلك في النسب إلى
 إحدى عشرة ، يريد : أنّ هذا ثوبٌ طوله إحدى عشرة ، وفتح الشين
 في عشري على لغة من قال : عشر فكسر الشين ، وكذلك سائر المثل
 إلى تسع عشرة أو تسعة عشر ، فتقول : هذا الثوب ثلاثيّ عشريّ ، أو
 عشريّ في ثلاثة عشر ، أو ثلاثة عشر وتسعيّ عشريّ ، أو عشريّ ،
 وكأنّه قاس هذا على من قال :

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً

مع أنّه لا يمكن حذف الثاني لوقوع اللبس بالنسب إلى ثلاثٍ أو
 ثلاثةٍ ، ونحوهما غير مركّب ، فإذا كانوا قد ينسبون إليهما معاً حيث

(١) انظر شرح السيوافي ٤/ق ١٦٥ ب ، وشرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ .

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ .

لا يراعى اللبس ، وذلك في الأسماء الأعلام ففي العدد حيث يقع اللبس أولى أن ينسب إليهما معاً^(١)، وهذا المذهب مخالف للجمهور في مسألتين:

إحداهما: في النسب إلى الاسمين معاً .

والأخرى: في أصل النسب إلى العدد المركب ، وهو عدد غير مسمّى به ، ولأجل المسألة الأولى أتيتُ به عند ذكر المسألة الأخرى إثر هذا بحول الله .

وأما القسم الثالث: وهو المركب تركيب إضافة فإنها عنده على أربعة أقسام: ثلاثة منها يكون النسب فيها إلى الثاني المضاف إليه ، ويحذف الأول ، وواحد يكون فيه النسب إلى الأول .

فالنوع الأول: يكون النسب فيه إلى الثاني، وهو كل مضاف كانت فيه إضافة الابن أو الأب وذلك قوله:

..... وَلِثَانِ تَمَّامَا

إضافةً مبدوءةً بابنٍ أو أبٍ

يعني : أنك تنسب للاسم الثاني الذي تمَّ الإضافة ، أي: كان فيها مضافاً إليه، وكانت تلك الإضافة مبدوءةً بابنٍ أو أبٍ ، أي: كان المضاف لفظَ الابن أو لفظ الأب ، كابن فلانٍ وأبي فلان ، فالنسب يمثل هذا إنما هو للثاني ، ويحذف الأول ، فتقول في ابن زيد: زيدي ،

(١) ينظر شرح السيرافي ٤/ ١٦٦ أ ، وشرح الجمل لابن الضائع ١/ ١٢٦ ب - ١٢٧ أ .

وفي ابن كراع: كُرَاعي ، وفي ابن الزبير وابن عباس وابن عمر: زَبِيرِيٌّ
وَعَبَّاسِيٌّ وَعُمَرِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، وتقول أيضاً في أبي زيد: زَيْدِيٌّ ،
وفي أبي بكر وأبي مسلم: بَكْرِيٌّ ومُسْلِمِيٌّ / ، وكذلك قالت العرب [٤٦٢]
في ابن دعلج: دَعْلَجِي ، وفي أبي بكر بن كلاب: بَكْرِي ، وهذا كله
لا يقع فيه النسب إلا على الثاني ، ويحذف الأول ؛ لأنهما إضافة قد
بدأت بـابن وبأب ، فحيث كان أبو فلان أو ابن فلان فعلى هذا
الحكم يجري ، ويدخل في معناه بنت فلان وأم فلان ، فتقول في
النسب إلى بنت غيلان: غِيلَانِيٌّ ، وفي بنت قيس: قَيْسِيٌّ ، وكذلك في
أم السعد: سَعْدِيٌّ ، وفي أم الوليد: وَلِيدِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، فهو
داخلٌ تحت كلام الناظم بمعناه لا بلفظه ، ووجه حذف الأول هنا أن
الثاني هو المقصود ، ولم يوثَ بالأول إلا ليتعرف به ، فلو حذف
الثاني هنا مع أنه المقصود وبه الشهرة والمعرفة لكان ذلك نقضاً
للغرض في الإتيان به ، فلم يكونوا ليحذفوا ما كان مقصوداً في
التعريف به ، فلم يبق إلا أن يحذف الأول .

فإن قيل: هذا ظاهر في ابن فلان ؛ لأن ابن كراع لم يوضع لمن
ليس بابن كراع ، بل هو ابن له تعرف أولاً بالإضافة إليه حتى صار
غالباً عليه ، فلم يجز حذف الثاني ؛ لأن العلمية من حيث جاءت
بالغلبة ، وأما أبو فلان وسائر الكنى فليس فيها تعريف بالثاني أصلاً ؛
إذ ليس بموجود فضلاً عن أن يتعرف به الأول .

فالجواب: أن العرب قصدت بالكنى التفاؤل فصيرته كأنه
يتعرف بالثاني تفاؤلاً له أن يكون له ابنٌ يتعرف به فهو داخلٌ بالحكم
في ذلك بالقصد ، وقد علل أيضاً باللبس ؛ لأنك لو نسبت إلى الأول
وهو ابن أو أب ، فقلت: أبوي أو ابني، لم يتميز أبو بكر من أبي
عمرو ، ولا ابن كراع من ابن عمر ، وما أشبه ذلك ، فنسبوا إلى
الثاني ليرتفع اللبس ويبين المراد .

والنوع الثاني: يكون النسب فيه للثاني المضاف إليه ، وذلك
قوله:

أو ماله التعريف بالثاني وجب

« ما » معطوفٌ على « ابن » في قوله: « بابتن أو أب » ، والضمير في
« له » عائد على « ما » وصلة ما الفعل الذي هو « وجب » إن جعلتها
موصولة ، وإن جعلتها نكرة فصفته وجب ، و « له » متعلق به وبـ
« الثاني » متعلق بالتعريف ، والتقدير: ولشان تم إضافة مبدوءة بما
وجب له التعريف بالثاني ، والثاني هو المضاف إليه ، يعني: أن النسب
يجب أيضاً للثاني إذا كان التعريف للأول ، إنما جاء من إضافته إليه^(١) ،
ومثال / ذلك ما إذا نسبت إلى دار زيد وصاحب عمرو و غلام بكر [٤٦٣]
وما أشبه ذلك ، وهي باقية على ما وضعت له لم تنتقل بالتسمية إلى
غير ما دلت عليه بالوضع فإنك تقول: زيدي ، وعمري ، وبكري ،

(١) في الأزهرية: « إضافة النسب إليه » .

فتحذف الأول وتنسب إلى الثاني ، ويتأتى النسب إلى مثل هذا بأن يكون الأول قد كثر تعريفه بالثاني ، حتى صار غالباً عليه ، وصار في حيز الأعلام بالغلبة كابن عمر وابن عباس في النوع الأول ، وقد تقدم بيان كون هذا المعرف بالغلبة مما حصل له التعريف بالثاني في أصله ، وأن أصله ملحوظ ، فإن غلب فلا يعترض به عليه ، وأما إذا كان على أصله لم يغلب عليه الاسم حتى صار علماً له ، فقد ينسب أيضاً لكن ليس في تمكّن النسب إليه هناك . ولكن الشلوبيين قد فرض النسب إلى كل منهما^(١) ، وهو ظاهر كلام الناظم ، ولا مشاحة في مثل هذا ، ولكن ابن عصفور فصل بين القسمين في الحكم ، فقال في شرح الجمل فيما إذا كان نحو غلام زيد باقياً على أصله لم ينتقل إلى علمية بغلبة أو بتعليق: فإنك مخير في النسب إلى ما شئت ، فإن شئت قلت: غلامي^٢ ، وإن شئت قلت: زيدي^٣ ، وإن كان قد انتقل إلى التعريف بالغلبة ، فحكمه ما تقدم^(٤) ، ولم أر هذه التفرقة لغيره ، ولكن

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب الشلوبيين .

(٢) الذي في شرح الجمل لابن عصفور ٣١٠/٢ يتفق مع المثبت هنا في حكم القسم الأول ، ويفصل في القسم الثاني إذا كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد ، فجعل النسب إلى الثاني إذا كان المضاف يتعرف بالمضاف إليه في الأصل ، ثم غلب بعد ذلك ، فصار كالعلم ، مثل ابن كراع ، وابن عمر .

وإن كان المضاف والمضاف إليه علّق في أول أحواله علماً على مسمّاه ، نسبت إلى الأول إلا إذا خفت اللبس ، فتقول في امرئ القيس : امرئ^٥ ، وفي عبد مناف : منائي^٦ ، وفي عبد القيس : قيسي^٧ . انتهى باختصار .

الأبدي^(١) وجه ذاك ، وذهب إليه ، وذلك أنه حين شرع في الكلام على المضاف قال: « والكلام في هذا الباب في النسب إلى المضاف ، وهو علمٌ أو غالبٌ لا في العلم على الإطلاق نحو: غلام زيد الذي ليس علماً ولا غالباً ، فإنه لا يقصد بالنسب إليه ولا النسب إلى مفرداته ، وليس لمجموع الاسمين معنى مفردٌ فينسب إليه كابن الزبير ، وامرئ القيس ، قال: فإن قال قائل: كيف تنسب إلى غلام زيد إذا لم يكن علماً ولا غالباً ؟

فيقال له: هذا سؤال فاسد ؛ لأنك إن كنت قاصداً السؤال عن النسب إلى مفرداته فما الفائدة في قولك: كيف تنسب إلى غلام زيد ، وهلاً قلت: إلى زيد أو إلى غلام ؟ ، وإن كان قصدك السؤال عن مجموع الاسمين فقد تقدّم - يعني في المركب تركيب مزج ، هذا والأمر أيسر ممّا قال ؛ لأنّ النسب إلى غلام زيد ، وهو غير علم ولا غالب متأّت من حيث كان هذا اللفظ واقعاً على الغلام ، وهو المراد بالكلام حين أخبرت عنه / مثلاً بالقيام في قولك: قام غلام زيد ؛ لأنك [٤٦٤] أردت مدلولي الاسمين معاً في إخبارك ؛ إذ ليس إتيانك بـ « زيد » لأجل أنك تخبر عنه بشيء ، وإنما أتيت به تخصيصاً للغلام من بين

(١) شرح الجزولية للأبدي ٢٨٩/٢ .

والأبدي هو علي بن محمد الخشني ، ينسب إلى أبدة في وسط الأندلس ، نشأ بإشبيلية ، ولازم الشلوين ، وأبا الحسن الدباج سنين ، وأملى تقايد على كتاب سيبويه ، والإيضاح ، والجمال ، وغيرها ، توفي سنة ٦٨٦ هـ . ترجمته في : إشارة التعيين : ٢٣٣ - ٢٣٤ ، والبلغة : ١٦٨ ، وبغية الوعاة ١٩٩/٢ .

سائر الغلمان ، فصار كالألف واللام جزءاً من الكلمة ، وإذا كان كذلك ، وكان بينك وبين مخاطبك عهدٌ فيه ، فما الذي يمنع من أن تنسب إليه ، لا فرق بين النسب إليه في هذا الحال والنسب إليه إذا صار الاسم غالباً عليه ، وهم يقولون : إنما نسب إلى الثاني في الذي غلبت عليه الإضافة ؛ لأنه المقصود ، وبه الشهرة ، أي : المقصود في جهة التعريف الغالب ؛ لأنه ما غلب إلا تعريفه بالثاني ، فكذلك أيضاً يكون الحكم فيما إذا لم يغلب ؛ لأن الثاني أيضاً مقصود ، وبه الشهرة والتعريف ، اللهم إلا أن يقال : إن النسب إلى مثل هذا يقلّ لبعده عن شهرة الأعلام ؛ إذ هو مفتقر إلى عهد ، وتقدم معرفة به بينك وبين مخاطبك ، فهذا الذي يقال ، لكن ذلك غير مانع من صحة النسب إليه ، فما قاله الأُبْذِي فيه ما ترى ، وعلى هذا التقرير نقول : إنه يدخل تحت كلام الناظم في النوع الأول أبو فلان وابن فلان وإن لم يغلبا ، وكذلك بنت فلان وأم فلان ، وهو ظاهر ، ووجه النسب إلى الثاني في النوع ما تقدم في النوع الأول من أن الثاني مقصود ، وبه الشهرة والتعريف ، فلم يمكن حذفه لفقد ذلك المقصود بحذفه .

والنوع الثالث : يكون النسب فيه إلى الأول لا إلى الثاني ، ويحذف الثاني ، وهو ما عدا ما تقدّم إذا لم يوقع لبساً ، وذلك قوله :

فِيما سِوَى هَذَا انْسَبِنَ لِلأَوَّلِ

هذا إشارة إلى النوعين الأولين ، و « فيما » متعلّق بـ « انسبن » ، يعني : أن ما سوى ما تقدّم ذكره من النوعين المذكورين يكون النسب فيه إلى الاسم الأول من المضافين ، وتحذف الثاني ، ويجري على ما تقدّم

في أقسام المركب من حذف عجزه ، والنسب إلى صدره ، ولم يبين هذا النوع بياناً يخصه في نفسه كما فعل في الأولين ، وإنما عرفه بنفي ما عداه ، وهو تعريف جملي ولكنّه موفٍ بالمقصود؛ إذ معناه: كل مضاف لم يتعرف فيه الأول بالثاني ولا كان مبدوءاً بابن أو أب ، وحقيقته أنّ كلّ مضاف وقع علماً لشيء بالتعليق والوضع الأول ، ولم يُرد به معنى غير ذلك ، هذا هو التعريف الخاص به كامرئ القيس ، وعبد / القيس ، وما أشبه ذلك ، فمثل هذا تقول فيه: امرئ ومرئي [٤٦٥] في امرئ القيس ، وعبد في عبد القيس ، قال سويد بن أبي كاهل :
هُم صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَدِّهِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْئاً إِلَّا بِأَجْدَعًا^(١)
وقال ذو الرمة في النسبة إلى امرئ القيس :

تُبَيِّنُ نَسَبَةَ الْمُرْنِيِّ لَوْماً كَمَا يُبَيِّنُ فِي الْأَدَمِ الْعَوَارَا
إِذَا الْمُرْنِيُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَصَبَنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا
إِذَا الْمُرْنِيُّ سَقَى لِيَوْمٍ فَخْرٍ أَهْيَنَ وَمَدَّ أَنْوَاعاً قَصَارَا
إِذَا مَرْتِيَّةٌ وَلَدَتْ غُلَاماً فَالْأُمُّ نَاشِي نَشِيغٍ اغْحَارَا

وفي هذه القصيدة في رواية بعضهم :

(١) البيت في تأويل مشكل القرآن : ٥٦٧ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والصاحي : ٢٣٩ ،
والصاحح (شمس) ٩٣٧/٢ ، والحماسة البصرية ٢٦٣/١ ، وأمالي ابن الشجري
٦٠٦/٢ ، والمخصص ٦٤/١٤ .

وقد نسب البيت إلى امرأة من العرب ، ونُسب إلى قُرَاد بن حنش الصاردي .

وَيَهْلِكُ وَسَطَهَا الْمَرْنِيُّ لَغَوًّا كَمَا الْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارِ^(١)

ويروى هذا البيت لجرير رَفَدَ به ذا الرمة في قصيدته هذه مع بيتين قبله فانتحلها ذو الرمة^(٢)، نقل ذلك البكري في صلة الموصول^(٣)، وكذلك إذا سميت رجلاً بـ « غلام زيد » تعليقاً أوّلياً ، تقول فيه : « غلامي » ، وفي صاحب عمرو علماً ، كذلك صاحبي ، وأمثال ذلك ، والنسب إلى الأول الذي هو الصدر وحذف الثاني هو القياس والوجه ، لأنّ الثاني بمنزلة تمام الأول ، وواقع موقع التنوين منه ، حيث لم يكن له تأثير في تعريف الأول فصار الاسم الأول بمنزلة « زيد » ، والثاني : بمنزلة التكملة له كـ « التنوين » ، فهذا أولى بالحذف ، ولكن عوض فيما تقدّم شيء أوجب ألاّ يحذف الثاني ، فإذا زال ذلك العارضُ فلا بُدَّ من الرجوع إلى الأصل ، ما لم يقع لبس كما سيأتي ،

(١) هذه الأبيات من قصيدة في ديوانه ١٣٧٩/٢ - ١٣٩٣ مطلعها :

نبت عيناك عن طللٍ يَحْزَوِي عَفْتَهُ الرِّيحُ وَامْتَنَحَ الْقَطَارَا

وهي أبيات مفرقة في القصيدة .

(٢) في الأزهرية: « ونقله ذو الرمة في قصيدته هذه مع بيتين قبله وانتحلها » .

(٣) أبو عبيد عبد الله بن أبي مصعب البكري بكر بن وائل، أندلسي لغوي متعدد المعارف،

أجازاه ابن عبد البر ، ولي القضاء بلبله ، له مؤلفات منها: معجم ما استعجم ، والتنبيه على أبي علي القالي في أماليه ، وشرح فصل المقال في شرح كتاب أبي عبيد في الأمثال ، وصلة المفصول (الموصول) . ترجمته في : كتاب الصلة لابن بشكوال : ٢٨٧ - ٢٨٨ ،

ومقدمة كتاب معجم ما استعجم ص - ش ، والأعلام ٢٣٣/٤ .

فإنه يرجع إلى النسب إلى الثاني ؛ لأنَّ اللبس عارضٌ يجب اعتباره عند الناظم .

والنوع الرابع : يكون النسب فيه إلى الثاني على غير الأصل ، ويحذف الأول لظروء لبسٍ فيما قبله ، وذلك قوله « ما لم يُخَفْ لبسٌ » ، يعني : أن الحكم المذكور في ذلك النوع المتقدم ، إنما هو إذا لم يقع بحذف الثاني لبسٌ ، فإن وقع لبسٌ فالمفهوم أن النسب لا يكون للأول ، وإنما يكون للثاني ، ثمَّ مثل ما يقع فيه اللبس فينسب إلى الثاني بـ « عبد الأشهل » ، وذلك أنك لو نسبت إليه على القياس فقلت : عبدي لالتبس بعبد القيس أو عبد الدار ، أو غير ذلك من العباد المضافة ، فيطرح الأصل لذلك ، فيقال فيه : أشهلوا ؛ إذ يفهم منه النسب إلى عبد الأشهل ، وعلى هذا قالوا في « عبد مناف » : منافيٌّ ، قال سيبويه : وسألت الخليل (رحمه الله) عن قولهم في « عبد مناف » : منافيٌّ ، فقال : أما / القياس فكما ذكرتُ لك إلا أنَّهم قالوا : منافي مخافة [٤٦٦] الالتباس^(١) ، يعني : الالتباس بعبد الدار ، إلا أنَّ النحويين في مراعاة هذا اللبس على فرقتين ، فمنهم من يقف ذلك على السماع كابن أبي الربيع ، ويجعل منافيًّا وما جاء نحوه شاذًّا^(٢) ، ومنهم من يقيسه وهو مذهب الناظم ، كما رأيت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنَّه لما ذكر

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٦ .

(٢) الملخص في ضبط القوانين ٢/ ١٢٤ - ١٢٥ .

كلام الخليل في منافي قال هو أو الخليل : ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز كراهية الالتباس^(١). هذا نصه ، وإليه ذهب السيرافي^(٢) والشلوبين^(٣) وابن عصفور^(٤) وغيرهم.

واعلم أنه قد تقرر من هذه الأنواع أنه لا ينسب إلى الاسمين معاً المضاف والمضاف إليه ، بل إلى أحدهما ، وإنما كان ذلك ؛ لأن الأول من الاسمين إعرابه بحسب العامل ، والثاني مخفوض بلا بد^٥ بالإضافة إليه ، وإذا كان كذلك لم يكن أن تزداد ياء النسب في آخر الاسم بالحقيقة ، وهو آخر الثاني مع بقاء الأول ؛ إذ لو قلت في غلام زيد: غلام زيدي ، وياء النسب لا بد أن ينتقل إليها الإعراب . فإن نقلت إليها الإعراب الأول مع أنه مضاف إلى الثاني لم يمكن الجمع بين إعرابين ، وإن أزلته عن الإضافة إلى ما بعده تغير عما كان عليه قبل ، ولا يمكن أيضاً أن ينتقل إلى الياء إعراب الاسم الثاني ، فيلتبس بمضاف إلى منسوب ، قال سيبويه^(٥): كما لا تقول في تثنية أبي عمرو: أبو عمرين ، فالأول هو الذي ينبغي أن تجري الأحكام عليه؛ لأن الثاني من تمامه ، ولا يجوز أيضاً أن تلحق ياء النسب الأول، ثم تضيفه

(١) الكتاب ٣/٣٧٦ .

(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٨ أ .

(٣) لم أقف على رأيه في شرحه على المقدمة الجزولية .

(٤) شرح الجمل ٢/٣١٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٧٦ .

إلى الثاني، فيلتبس بمنسوب مضاف إلى ما بعده. هذا مع أن النسب قد يحذف بسببه من الاسم الواحد إذا طال، فهذا أولى بالحذف؛ لأنه أطول مع أن الضرورة تضم إلى ذلك، كما تقدم تقريره. فثبت أنه لا بد من حذف أحدهما: إما الأول، وإما الثاني. وما جاء على خلاف ذلك فشاذ ومسموع، يحفظ ولا يقاس عليه، والذي نقل في مخالفة أنهم بنوا من الاسمين اسماً واحداً على زنة الأسماء، فقالوا في عبد شمس: عبشمي، قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وَتَضَحَّكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَشْمِيَّةٌ كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيًّا^(١)

وفي عبد القيس: عبقيسي، وإلى عبد الدار: عبدري، وهو كثير، وكذلك^(٢) جعله الجوهري قياساً على ما يظهر منه في الصحاح^(٣). وقال ابن خروف: إنه كثير غير مقيس^(٤)، والجمهور على أنه لم

(١) عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي، فارس، شاعر، جاهلي، أسير في يوم الكلاب الثاني، وقتلته الرباب بفارسهم النعمان بن حساس، ورثى نفسه بقصيدة من عيون الأدب، منها هذا البيت. وهو في ذيل أمالي القالي ١٣٢/٣، والعقد الفريد ٢٢٨/٥، ٢٣٠، والصحاح (شمس) ٩٣٨/٢، وشرح المفصليات للبربري: ٦١١، والخزانة ٢٠١/٢.

(٢) في المصرية زيادة: «لعله».

(٣) الصحاح (شمس) ٩٣٨/٢.

(٤) تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب: ٤٣٥.

يبلغ مبلغ القياس، وقد نصَّ سييويه على عدم القياس فيه^(١)، وهو الأصح، وإليه ذهب الناظم، حيث قصر النسب على أحد ذينك الوجهين: إمَّا النسب إلى الصدر وحده، أو إلى العجز وحده، ثم يبقى النظر مع الناظم في هذا الفصل في مواضع:

أحدها: قوله: «وانسب لصدر جملة» فإنه يقتضي جواز النسب إلى نفس الجملة من حيث هي جملة، وهذا لا يعقل، وإنما ينسب إلى الجملة إذا صارت في حكم المفرد وذلك عند التسمية بها، فعند ذلك يصح النسب إليها؛ لأنه كالنسب إلى زيد وعمرو، وأما غير ذلك فممتنع لا يصح؛ إذ لا يعقل أن يسأل أحدًا: كيف تنسب إلى قولك: قام زيد، فإن هذا لا ينسب إليه، كما لا يصح أن ينسب إلى الفعل أو الحرف، وهو فعلٌ أو حرفٌ؛ إذ كان النسب مختصاً بالأسماء، والناظم لم يبيِّن كونه مختصاً بالأسماء، فصار كلامه في ظاهره غير محصل.

والثاني: على تسليم أنه أراد الجملة المسمَّى بها لم يبين إلام ينسب؟ وذلك أن النسب إنما هو إلى الجملة نفسها، لكن لا ينسب إليها إلا بالنسب إلى صدرها، وهو قد قال: «وانسب لصدر جملة»، وهذا الكلام إنما يفيد جواز النسب إلى صدر الجملة لا إلى الجملة، وهذا غير مطلوب؛ لأنَّ صدر الجملة إذا كان اسمًا كزيد قائم، فوجه

(١) الكتاب ٣٧٦/٣ - ٣٧٧.

السؤال: كيف تنسب إلى زيد ؟ إذ لا فائدة في إضافته إلى الجملة إذا أردت النسب إليه ، وإن كان صدرها فعلاً لم يصح من أصله ؛ إذ لا ينسب إلى هذا الصدر ، وإنما مطلوبنا هنا هو كيفية النسب إلى الجملة لا جواز النسب إلى صدرها ، فهو أراد أن يبين معنى فخرج إلى معنى آخر غير محتاج إليه.

هذا وإن كان قصده معلوماً عند العارف بالمسألة ، فإنما الكلام معه في لفظه بالنسبة إلى تعلم العربية منه، فوجه الكلام هنا أن لو قال: وأنسبُ لجملة ، بأن تنسب إلى صدرها ، أو تحذف عجزها ، أو ما يعطي هذا المعنى .

والثالث: إذا سلمنا ما ذكر ، فهو لم يبين كيفية هذا النسب ؛ لأنه إنما قال: « وأنسب لصدر جملة » ، وهذا الكلام غاية ما يعطي: أن تُلحقَ الصدرَ بآء النسب، فيبقى حذف العجز مسكوتاً عنه ، فقد يتوهم بقاؤه، وكذلك قوله:

... .. وصدر ما رُكِبَ مزجا

[٤٦٨]

/ وقوله:

فيما سوى هذا السُيْنِ للأوّل

وقد تقدم أنه لا بدّ من حذف غير المنسوب إليه من الجزئين ، فكان حقاً على الناظم أن ينبّه على حذف ما لم ينسب إليه ، فتركه لذلك إخلالٌ كبيرٌ .

والرابع: إتيانه بعبارة قاصرة غير موفية بأطراف المسألة ؛ لأنه

قال: «وانسب لصدر جملة» فقصر ذلك على الجملة ، وهذا الحكم ليس بمقصودٍ عليها، بل هو عام في كل ما يحكى في الكلام ، ولذلك لما بَوَّبَ سيوريه على المسألة قال: « هذا باب الإضافة إلى الحكاية^(١) » فدخل تحته الجملة المسمَّى بها ، وكل ما يحكى مما يُسمَّى به ، وكذلك بـ « حيثما » و « لولا » و « إنما » ، وما أشبه ذلك ممَّا إذا سُمِّيَ به بقي على حاله ، وذكر أنَّ حكمه حكم الجملة ، فكما تقول: تَأَبَّطِي وَبَرَّقِي في : تأبط شرّاً وبرق نخره ، كذلك تقول في الإضافة إلى « حيثما » مسمَّى بها : حيثي ، وفي الإضافة إلى « لولا » : لوي ، وإلى « إنما » : إنني ، فتحذف العجز وتنسب إلى الصدر^(٢) ، وهذا عام في كل مركَّب يُحكى .

فكان من حق الناظم أن يَعْمَ ولا يُخَصَّ ؛ إذ كان يروهم تخصيصه أنه لا يفعل ذلك إلا بالجملة وحدها ، وهو مفهومٌ مُخِلٌّ ، وكلامه في التسهيل شاملٌ ؛ إذ قال: « ويحذف لها (يعني لياء النسب) عجز المركب غير المضاف^(٣) » ، فإن المركب يشمل ما تقدم ، فلو قال: «وانسب لصدر ما حُكي» أو ما يعطي هذا المعنى ، لكان أعم وأولى .

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٧ .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٧ .

(٣) التسهيل : ٢٦١ .

والخامس: أن قوله:

... .. وصدر ما رُكِبَ مزجاً

عامٌّ في كل مركب تركيب مزج ، سواء أكان علماً أم غير علم، وذلك غير صحيح ؛ لأنَّ النحويين إنما أجرّوه على عمومهِ في الأعلام خاصة ، فكل ما سميت به من مركّب تركيب مزج ، فالنسب إلى صدره قياساً ، فإن سميت بـ«شَغَرَبَغَر» قلت: شَغَرِيٌّ ، وإن سميت بـ«خمسة عشر» قلت: خَمْسِيٌّ ، وكذلك سائرهما ، أما ما كان مركباً غير مسمّى به ، فإنهم قالوا: لا يجوز النسب إلى «خمسة عشر» وهو عدد على أصله، ولا إلى أحد عشر وأخواتهما من المركّب ؛ لأنه يلتبس بمثل صدره من المفرد؛ إذ لا يعرف إذا قلت: خَمْسِيٌّ أو أَحَدِيٌّ، هل نسبتَ إلى خمسة عشر أو إلى خمسة ، أو إلى أحد عشر أو إلى أحد، فلما كان ذلك يوقع اللبس تحامّوه ولم يتكلموا به ، وقد أجاز أبو حاتم النسب إلى العدد المركّب وهو عدد ، ولكن ألحق الياء الاسمين معاً مفردين فتقول: هذا ثوب أحديّ عشريّ ، وخمسيّ عشريّ^(١)، وقد تقدّم تمثيل ذلك ، وإنما فعل ذلك خوف اللبس ؛ إذ كانوا إنما تركّوه للبس ، فهذا العمل لا يقع به لبسٌ ، فلا يجتمع ، وقد / تقدّم وجه قياسه على قوله:

[٤٦٩]

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً

(١) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٦ أ ، وشرح الرضي على الشافعية ٧٤/٢ .

وأنه لا يمكن حذف الثاني لأجل اللبس ، وإذ كانوا قد ينسبون ، وإن وقع اللبس ، كالأعلام ، ففي العدد حيث لا يقع لبس أولى بالجواز ، قال ابن الضائع: «وهو وجه ، غير أنه لا يوجب إلا طرح النسب إلى الأول ، وحذف الثاني ، فيستغنى عن النسب إليهما بما يعطي معناه ، كما استغنوا عن إضافة اثني عشر اسم عدد ، وقد بنت العرب من الاسمين اسماً واحداً ، فقالوا: [في حضر موت]: حضرمي ، ولم يطردوه كما لم يطردوا النسب إليهما » ، وقال: « ولا شك أنه لا يجوز أن يبنى من خمسة عشر اسماً واحداً ، فكذلك لا ينسب إلى الاسمين^(١) » .

فإن قيل: كيف هذا مع أنكم أجزتم النسب إلى خمسة عشر: خمسي، وهو يلتبس بالنسب إلى المسمى بخمسة أو خمس ، ولم تراعوا اللبس ، فلم راعيتموه في العدد قبل التسمية ولم تراعوه بعد التسمية ؟ فالجواب: ما قاله السيرافي من أن اللبس لا يراعى عند التسمية ؛ لأن الأسماء الأعلام ليست تقع لمعانٍ في المسمين ، فيكون التباسهما يوقع فصلاً بين معنيين ، يعني بخلاف ما قبل التسمية ، فإن الأسماء واقعة لمعانٍ في مدلولاتها يوجب اللبس فيها الفصل بين المعنيين ، وقد يقع في المنسوب إليه لبس لا يحفل به لعلم المخاطب بما نسب إليه كقولنا: حنفي ورعبي في النسب إلى: حنيفة وربيعة ، وإن كنا نجيز أن

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ .

يكون في الأسماء: حَنَفٌ وَرَبْعٌ ، وذلك لعلم المخاطب بما ينسب إليه ؛
إذ هو اسمٌ علمٌ بخلاف العدد ؛ فإنه لا يعرف بما ينسب إليه إلا بما
يدل عليه ، فامتنع الوقوع في اللبس ؛ لأجل ذلك^(١) انتهى .

وأيضاً فإن اللبس في الأعلام قليل النسبة إلى كثرته في غيرها ،
فاغتفر فيها لقلته ، ولم يغتفر في غيرها لكثرته ، وإذا ثبت هذا فإطلاق
الناظم القول بالنسب إلى الصدر ، ولم يقيده بالعلمية ، فيه ما ترى ،
ولا يقال: لعله ارتكب في ذلك مذهب أبي حاتم في جواز النسب إلى
خمسة عشر ونحوه ، وهو عدد ؛ لأننا نقول: مذهب أبي حاتم من
الشدوذ بمكان مكين ، وقليل ما ينقله أرباب المطولات فضلاً عن أهل
المختصرات ، وهو خارجٌ عن القياسات ، فبعيد أن يرتكبه غير مَنْ
نقل عنه ، وعلى هذا فلا يستقيم الحمل على مذهب أبي حاتم ؛ لأنه
إنما أجاز النسب إلى الاسمين مفردين ، والناظم لا يقول بهذا ، ولا / [٤٧٠]
يقتضيه كلامه ، وإنما يعطي كلامه النسب إلى الصدر خاصة وحذف
العجز ، فكان هذا مذهباً ثالثاً لم يقل به أحد من النحويين .

والسادس: أنه أطلق القول في الإضافة بابن أو أب ، فالنسب
هنالك يكون للثاني لا للأول ، والإطلاق غير صحيح ؛ لأن ما كان
مبدوءاً بابن أو أب على قسمين :

(١) شرح السيرافي ٤/ ١٦٦ ، وشرح الجمل لابن الضائع ١/ ١٢٧ ، وقد تصرف
المؤلف في النص .

أحدهما: أن لا يكون مسمًى به ، فلا شك أن حكمه ما قال ، وكذلك ما كانت كنية تجري ذلك المجرى ؛ لأن الكنية معتبرة الأصل؛ إذ هي غير معلقة وضعاً على شخص بعينه ، بل مرادهم بـ « أبي فلان » أن يكون أباً لفلان فصار كقولك: هذا ابنُ فلان تريد: ولده ، وهذا أبو فلان تريد: والده .

والثاني: أن يكون مسمًى به معلقاً على رجل بعينه بالوضع الأول لا يراد به معنى غير التعليق على المسمًى ، كما كان امرؤ القيس معلقاً على رجل بعينه ، لا يراد به معنى سوى التعليق على المسمًى ، فهذا حكمه حكم امرئ القيس ، فلا ينسب إليه إلا بحذف العجز ، فتقول في « ابن زيد » علماً: ابنيُّ أو بنويُّ ، وفي أبي زيد علماً كذلك: أبويُّ لا بد من هذا^(١)؛ إذ العلة التي لأجلها نسب إلى العجز هناك هي: قصد الثاني للتعريف به ، وليس ذلك هنا بل حاصله حاصل امرئ القيس ، فدخل تحت حكم امرئ القيس في أن العلميّة وقعت بهما معاً، ولم يتعرف الأول بالثاني ، كما أنه لو كان رجل غلاماً لزيد ، فكثير تعريفه به حتى غلب وصار في حيز الأعلام ، وأردت أن تنسب إليه لوجب أن تقول: زيديُّ ؛ لأنّ التعريف هنا بالغلبة لا بالتعليق ، هذا ما في هذه المسألة ، وهي ممّا قرّر ابن الضائع^(٢)، وذكر أنه القياسُ عنده ، وهو قياسٌ لا مدفع فيه ، قال: ولم

(١) انظر تقرير ابن الضائع وقوله في شرح الجمل له ١/ق ١٢٧ ب .

(٢) شرح الجمل له ١/ق ١٢٧ ب .

أَرَّ أَحَدًا تَتَبَعُهُمَا كَذَا ، بَلِ اقْتَصَرُوا عَلَى ابْنِ فُلَانٍ وَأَبِي فُلَانٍ^(١) .
فَالنَّاطِمُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى هَذِهِ التَّفَرُّقَةِ هُنَا ، وَهِيَ ضَرُورِيَّةٌ ، وَكَلَامُهُ فِي
«التَّسْهِيلِ»^(٢) صَالِحٌ لِهَذِهِ التَّفَرُّقَةِ الْحَسَنَةِ الَّتِي تَرْكُهَا إِخْلَالٌ .

والسابع: أَنَّهُ أَتَى بِنَوْعَيْنِ أَحَدُهُمَا دَاخِلٌ فِي الْآخَرِ ، فَكَانَ مِنْ
حَقِّهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِمَا نَوْعًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الْإِيتْيَانَ بِهِمَا نَوْعَيْنِ تَطْوِيلٌ بَلَا
فَائِدَةٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ نَوْعَ الْإِضَافَةِ الْمَبْدُوءَةِ بِالْإِبْنِ أَوْ الْأَبِ دَاخِلٌ فِي
الْإِضَافَةِ الَّتِي يَعْرِفُ بِهَا الْأَوَّلُ بِالثَّانِي ؛ لِأَنَّ ابْنَ فُلَانٍ أَوْ أَبَا فُلَانٍ إِنَّمَا
وَجِبَ فِيهِ النَّسَبُ إِلَى الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ مَقْصُودٌ ، وَبِهِ التَّعْرِيفُ
وَالشَّهْرَةُ ، فَلَوْ حُذِفَ لَكَانَ نَقْضًا لِلْغَرَضِ ، كَمَا تَقْدُمُ بَسْطُهُ ، وَهَذَا
بَعِينُهُ هُوَ الَّذِي عُرِفَ بِهِ النَّوْعُ الثَّانِي ، فَصَارَ النَّوْعُ الْأَوَّلُ حَشَوًّا ؛
لَأَنَّهُ لَوْ سَكَتَ عَنْهُ لَمْ يَسْقُطْ لَهُ مِمَّا / أَرَادَ شَيْءٌ ، وَحَيْثُ اكْتَفَى فِي [٤٧١]
التَّسْهِيلِ بِهَذَا الثَّانِي فَقَالَ: وَيُحْذَفُ لَهَا عَجَزُ الْمَرْكَبِ غَيْرِ الْمُضَافِ
وَصَدَرَ الْمُضَافُ إِنْ تَعَرَّفَ بِالثَّانِي تَحْقِيقًا ، وَإِلَّا فَعَجَزَهُ ، وَقَدْ يُحْذَفُ
صَدْرُهُ خَوْفَ اللَّبْسِ^(٣) .

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الِاعْتِرَاضَاتِ أَنْ يَقَالَ :

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ لَا يَنْسَبُ
إِلَيْهَا ؛ إِذْ لَا يَتَأْتِي فِيهَا ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ إِلَى الشَّيْءِ

(١) التَّسْهِيلُ : ٢٦١ .

(٢) التَّسْهِيلُ : ٢٦١ .

إضافة إليه في المعنى ، والإضافة مختصة بالأسماء ، فإنما قصد الناظم ما يصح قصده ، وذلك الجملة المسمى بها .

وأما الثاني: فإن القصد يفهم من كلامه ، وإن كان كلامه إنما وقع جواباً لسؤال كيف تنسب إلى الجملة ، وذلك أن قصده بيان ما يعرض في الاسم المنسوب من التغيير ، فهاهنا لا بد أن يحمل كلامه على هذا القصد ، فإذا حملناه ذلك لاح لنا أنه يريد: أن الجملة ينسب إلى صدرها؛ أي: تلحق ياء النسب صدرها ، وإما أن يريد ما صدر في الاعتراض فذلك لا يسأل عنه من عنده أدنى مُسَكَّةٍ من العريية ، فأطلق العبارة اتكالا على ما يفهم العاقل المتدبر فيها ، وقد تضيق على الناظم العبارة حتى يأتي بها في غاية من التثبيح^(١) فيسمح له لمكان ضرورة النظم ، ولذلك سومح الشعراء في الضرورات ، وأجيز ارتكابها قياساً على ما هو مبسوط في مظانه ، وهذا الجواب جارٍ في قوله :

رُكِبَ مزجا ولثانُ تُمَمًا وصدِرَ ما

إلى آخره .

وأما الثالث: فإن الكيفية مفهومة من كلامه ، وذلك أنه قد تقدم^(٢) له الإشارة إلى أن ياء النسب موضعها الآخر ، أي: آخر

(١) التثبيح : الاضطراب والتخليط ، يقال : ثَبَّحَ الكتاب والكلام تثبيحاً: لم يبيّنه ، وقيل : لم يأت به على وجهه . انظر اللسان (تبيح) .

(٢) انظر ص : ٤٣١ .

الكلمة فلا تلحق وسطاً ، ولما قال هنا: « وانسب لصدر جملة » كان معناه ألحق ياء النسب آخر الصدر ، وآخر الصدر إن كان آخر الاسم على ما اقتضاه كلامه أول الباب فهو المراد ، ويفهم منه أنه لا يكون بعد الياء شيء ، وهو معنى الحذف ، وإن لم يكن آخر الاسم لم يصحّ كلامه الأول ، لكنه صحيح ، فلا بد من اختتام الحذف للعجز حتى يكون آخر الصدر هو آخر الاسم ، والاسم هو الجملة كلها لا بعضها ، فلا يقال: إن الياء قد وقعت آخر الصدر ، فهي واقعة آخرها؛ إذ ليس آخر الصدر آخرها ، وكذلك القول في قوله :

... .. وصدر ما رُكِبَ مزجاً

وغیره ، فأما قوله : « ولثانٌ تُمَمًا إضافة » فإن معناه: ألحق الياء آخر الاسم الثاني من المركبين ، وحقيقة الاسم / المركب مركبة من شيئين: فكان من حقه لو لم يُرَدُّ حذف الأول أن يقول: وانسب للمركب بلحاق الياء آخره ؛ لأن آخر الكلمة الثانية آخرٌ للأولى بسبب المزج ، لكن لما قال: « ولثانٍ » أي: وانسب لثانٍ دلّ على أن مراده النسب إلى الكلمة الأخيرة فقط مع اطراح الأولى وزوال المزج؛ إذ لا يظهر للكلمة الثانية آخرٌ إلا بذلك ، فإذا حذف قد تضمنه كلام الناظم بإشارة خفية.

وأما الرابع: فإننا لا نقول: قد يدخل له ما سوى الجملة من الحكاية في تركيب المزج ؛ لأنَّ « حيثما » و « لولا » ونحوهما من قبيل ما ضُمَّ صدره إلى عجزه وصيّر شيئاً واحداً ، ولا يقتصر بتركيب

المرج على الأعلام ، وأما الإبهام بالمفهوم فلا يتجه ؛ لأن ذلك مفهوم اللقب ، وهو مردود .

وأما الخامس: فإن النسب إلى الأعلام المركبة كثير وشهير فتكلم عليه ، وأما النسب إلى غير الأعلام فنادرٌ بالنسبة إلى باب (المركب) فلم يحفل بالتنبيه على المنع فيه ، وأيضاً فإن النسب إلى ما رُكِبَ ممّا ليس يعلم موقعٌ في اللبس كما تقدّم في السؤال ، بخلاف العلم فإنه لا يوقع في الغالب لبساً ، وقد عرف من حال الناظم اجتنابه اللبس في مسائل كثيرة وأبواب عدة ، ومن جملتها هذا الفصل ؛ إذ قال فيه:

ما لم يُخَفَّ لَبْسٌ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

فاقتضت هذه القاعدة عنده ألا ينسب إلى نحو: خمسة عشر غير علم لالتباسه بما ينسب إلى غير المركب ، فلذلك - والله أعلم - أطلق العبارة إطلاقاً .

وأما السادس: فإن الناظم إنما أراد القسم الأول ، وهو ما لم يكن مسمّى به ، والحكم المذكور فيه صحيح ، وأما المسمّى به فهو نادر ومرفوض قلما يأتي من كلام العرب ابن فلان وأبو فلان علماً بالتعليق، وإنما يأتي علماً بالغلبة، والعلم بالغلبة حكمه غير العلم كما تقدم ، ويكفيك عذراً عنه أن النحويين لم يذكروا فيه إلا قسم التعريف بالغلبة ، وأهمّلوا التعريف بالتعليق حتى عدّ ابن الضائع أنه لم ينبه عليه أحد إلا هو^(١). وما ذاك إلا لفقده في كلام العرب ، فالناظم

(١) شرح الجمل ١/ق ١٢٧ ب .

في تركه غير ملوم من جهتين:

إحدهما: أن المتقدمين لم يذكروه نصاً ولا تحرزوا منه، فاتبعهم هو في ذلك.

والثانية: فقداه أو قلته في السماع.

وأما السابع: فتقول: إن ما بدئ بآب أو أب على قسمين: أحدهما: ما ظهر منه وجه التعريف بالثاني، كما إذا قلت: هذا ابن زيد، هذا ولد زيد، وما / أشبهه مما لم يغلب عليه الاسم. [٤٧٣]

والثاني: ما لم يظهر فيه وجه التعريف وإن كان أصله ذلك، وذلك الكنى بالنسبة إلى الأب كأبي فلان، والتعريف بالغلبة بالنسبة إلى ابن فلان، وهذا هو الغالب في الأب والابن المنسوب إليهما، وعلى إرادته هذا الثاني، لا يكون عليه اعتراض؛ لأن وجه تعريف الأول بالثاني فيه غير ظاهر، وإنما ظاهر الأمر فيه تعريف العلمية، وكذلك يعدون من أقسام العلم المعروف بالغلبة والكنية، وقد تقدم له ذلك في باب (العلم) إذ قال:

واسماً أتى وكنية ولقباً

وقال في آخر الباب:

وقد يصير علماً بالغلبة مضافاً أو مصحوباً كالعقبة

لكن الفرق بين هذين وبين العلم بالتعليق أن هذين يظهر فيهما القصد الأصلي من التعريف بالثاني؛ إذ كان هو أصل العلمية فيهما كما تقدم، فالثاني هو المحرز لعلمية الغلبة فيهما، فلو فرضنا زواله

والنسب إلى الأول ، لذهب التعريف المكتسب بالغلبة ، فأما هنا فإن التعريف بالثاني غير ظاهر ولا يبين .

ولذلك حرّر العبارة في التسهيل في هذا المقصد ؛ إذ قال: وصدر المضاف إن تعرف بالثاني تحقيقاً أو تقديرًا^(١) ، وأشار بالتقدير إلى الكنى والمعرف بالغلبة ، فلما كان التعريف بالثاني أمراً تقديرياً لم ير أن يكتفي بالنوع الثاني دون الأول، وهذا يمشی في القسم الثاني ، وأما الأول وهو ما ظهر فيه وجه التعريف فهو قليل في النسب إليه ، وأيضاً فإنما يريد بالنوع الثاني ما عدا ما تقدم ، فكأنه يقول: انسب لثانٍ تُمَمَّ إضافة مبدوءة بابن أو أب أو ما وجب له التعريف بالثاني من غير الابن والأب، ولو لم يرد هذا لداخل التقسيم ، والحمل على عدم التداخل أولى .

* * *

واجبُ بردِّ اللام ما منه حُذِفَ جوازاً إن لم يك رُدُّهُ أُلِفَ
في جمعي التصحيح أو في التثنية وحقُّ مجبورٍ بهذي تَوْفِيَةٍ
هذا الفصل يذكر فيه حكم الاسم المحذوف منه إذا نُسِبَ إليه ،
وما يرد إليه المحذوف وجوباً أو جوازاً ، وما لا يرد إليه ، وما يلحق
مع ذلك من التغيير الحادث في النسب .
واعلم أن ما حذف منه حرف على ثلاثة أقسام :

(١) التسهيل : ٢٦١ .

أحدها: ما كان المحذوف منه الفاء كشيء وعدة ، ونحو ذلك .
والثاني: ما كان المحذوف منه العين كسَه ومُذ إذا سُمِّيَ / به ، [٤٧٤]
فإنَّه عند سيبويه محذوفٌ من (منذ) ، فلذلك تقول في تصغيره :
مُنِذ^(١).

والثالث: ما كان المحذوفُ منه اللام كيدٍ ودَمٍ وابنٍ واسمٍ ونحو ذلك ، وهو كثير ، والناظم أخذ يتكلَّم على حكم كلِّ واحد من هذه الأقسام إلا القسم الثاني ، وهو ما حذفت منه عينه ، فإنه لم يتعرض لحكمه ولا أشعر به ، فرمما ينقدح للسائل سؤال عن هذا فيقول: كان من حقه إذا تكلم عن القسمين أن يذكر القسم الثالث، كما فعل غيره من النحويين، والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن ما حُذفت عينه قليلٌ جداً في كلام العرب ، حتَّى إنه لم ينقل إلا اللفظة أو اللفظتان ، وما لا يعتد به فاختصر الناظم ذكره لذلك .

والثاني: على تسليم أنه كثير ومحتاج إلى ذكر ، لم يذكره ؛ إذ لا زيادة فيه على ما ثبت له ، وذلك أنه لما ذكر القسمين وما يغير منهما دل على أن ما سكت عنه لا يغير عن حاله ، ويدل على هذا المقصد من كلامه: أنه لما ذكر منه ما حذف منه الفاء ، لم يذكر منه إلا ما يجب فيه الرد وهو « شَيْءٌ » ونحوه ، وسكت عما الحكم فيه أن يترك

(١) الكتاب ٤٥٠/٣ .

على حاله كزنة ، ورقة ، وعدة ، وما أشبه ذلك ، فليس قصده إلا ذكر ما فيه تغييرٌ ينه عليه ، وأما ما ليس فيه من التغيير إلا كسر آخره لياء النسب ، فقد تقدم ذلك أول الباب في قوله :

وكلُّ ما تليه كسرة وجب

فهذا المعنى معتمد عليه في تفسير كلامه ، وهو ظاهر جلي ، فإذا ثبت هذا فكأن الناظم قد استوفى الكلام على ثلاثة أقسام .

ووجه عدم الرد فيما حذفت عينه أن الرد من باب تغيير الاسم ، ولا يرد في النسب من بنات الحرفين إلى أصله إلا ما يقع عليه تغيير النسب وهو اللام ، وأما العين والفاء فلا يقع عليهما تغييرٌ لبعدهما من ياء النسب الموجب للتغيير ؛ لأنهما لو ظهرا لم يلزمهما ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير ، ثم نرجع إلى تفسير المتن .

والناظم قد بدأ بما حُذفت منه اللام فقال : واجبر برد اللام ، أصل هذا الجبر الإصلاح وإزالة الآفة اللاحقة ، يقال : جبرتُ العظم أجبره : إذا أصلحته ، وجبرتُ الفقير : إذا رقيته من فقره وأزلت عنه ، وهذا المعنى في مسألتنا ظاهر ؛ لأنَّ المحذوفَ منه قد دخله نقص من حروفه ، وفاته بعضها فأتى بلفظ الجبر عبارة عن رد محذوفه ، و « ما »

واقعة على الاسم / المحذوف منه ، وضمير « منه » عائد على « ما » ، [٤٧٥]

و« منه »^(١) حذف عائد على اللام ، و « جوازاً » مصدر على حذف

(١) في المصرية : « وقد » .

المضاف أي: ذا جواز، ومعنى كلامه أن ما حذفت لامه فحكمه عند النسب إليه أنه ينقسم قسمين :

أحدهما: أن ترجع إليه اللام في التثنية أو أحد جمعي التصحيح ، وهذا الجمع بالواو والنون أو بالألف والتاء ، وسميًا جمعي تصحيح لصحة المفرد فيهما وسلامته من التغيير .

والثاني: أن لا ترجع إليه اللام في واحدٍ منهما ، فأما إن لم ترجع اللام في واحدٍ منهما فإن في النسب إليه وجهين : إن شئت تركته على حاله فلم تجره بردّ لامه ، وإن شئت رددت إليه اللام ونسبت إليه مجبوراً وذلك قوله :

واجبر بردّ اللام ما منه حذِف جوازاً إن لم يك رُدُّه أَلِف

في كذا: يعني أن الحكم الرد على الجواز بهذا الشرط ، وهو ترك التثنية أو الجمعين ، ومثال ذلك: يد ، دم ، وغد ، لك في هذه ونحوها وجهان: إن شئت رددت المحذوف فقلت: يَدَوِيٌّ ، وإن شئت لم تردّها فقلت: يَدِيٌّ ، وكذلك تقول: دَمِيٌّ ودَمَوِيٌّ ، وكذلك: غَدِيٌّ وغَدَوِيٌّ ، وهذا الأخير مسموعٌ للعرب حكاه سيبويه^(١) ، وذكر أن التمثيل كله عربيٌّ ، وكذلك تقول في شَفَاة: شَفِيٌّ إن شئت وشَفَهِيٌّ ، فترد اللام وهي هاء لقولهم: شفاةٌ ، وكذلك بُة^(٢) فتقول

(١) الكتاب ٣/٣٥٨ .

(٢) الثبة: الجماعة ، وأصلها بُيٌّ ، والجمع : ثباتٌ وثُبُونٌ وأثابِيٌّ . الصحاح (ثي)

. ٢٢٩/٦

فيه: تُبَيِّ وتُبَيِّرُ ، وما أشبه ذلك ، وكان هذا كله ذا وجهين ؛ لأنه لم يرد منه في التثنية ولا في جمعي التصحيح محذوفٌ ، بل ترك فيها على حاله ، فتقول في التثنية: يدان ودمان وشفتان وما أشبه ذلك ، وكذلك تقول في جرٍ: جرِيٌّ وجرَجِيٌّ فتزد اللام وهي حاءٌ بدليل أحراح وحُريج ، وجاز الوجهان ؛ لأنك تقول في التثنية: حِران لا غير ، وقول الناظم: « إن لم يك ردُّه ألفٌ » يعني: إن لم يكن ردُّ المحذوف في التثنية والجمعين مألوفاً ، وفي قوله: « ألفٌ » تنبيهٌ حسنٌ ، وذلك أنه أثبت الحكم المتقدم من جواز الوجهين لما يُؤلف ردُّ لامه في التثنية وجمعي التصحيح ، ومعنى المؤلف أن يكون معتاداً مشتهراً ، فكأنه يقول: إن لم يشتهر رده جاز الوجهان ، فعلى هذا يدخل تحت ما لم يرد فيه اللام أصلاً ، ويطلق على مثل هذا أنه لم يشتهر ردُّه ، أي: ليس له رد فيشتهر على حد قولهم:

على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ^(١)

ويدخل له أيضاً ما ردُّ ، لكن الرد لم يشتهر فيه ، ولم يعتد^(٢)

(١) صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :

إذا سافَهُ العَوْدُ الدِّيَابِيُّ جَرَجَرَا

وهو في ديوانه : ١٧٢ ، وفيه: « لمناره » و « النباطي » ، والعمدة ٨٠/٢ ، والخصائص ١٦٥/٣ . واللاحب : المهزول ، والدِّيَابِيُّ : الضخم الجليل من الإبل ، نسبة إلى دياب من قرى الشام . اللسان (ديف ، سوف ، نسا ، لحف) .

(٢) في الأصل : « ولم يتعد » .

بكل ما وقع في التثنية والجمع من الرد / النادر الشاذ فليس بمعتد به ، [٤٧٦]
 بل الحكم في النسب جواز الوجهين ، فتقول في يدٍ: يَدِيٌّ وَيَدَوِيٌّ ،
 وإن كانت العرب قد قالت: يَدَيَّان ؛ لأنَّ « يَدَيَّان » شاذٌّ نادرٌ ، ونحو
 قوله :

يَدَيَّان بِيضَاوَان عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُفْهَرَا^(١)
 وفي دمٍ: دَمِيٌّ وَدَمَوِيٌّ ، وإن قالوا: دَمَيَّان نحو قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَّان بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ^(٢)
 وكذلك ما جاء من هذا النحو ، فقوله: « إن لم يكُ رُدُّهُ أُلْفٌ »
 حسنٌ من التثنية ، لم ينبّه عليه في « التسهيل » ، وكان من حقه أن ينبّه
 عليه فهذا من المواضع التي أرى فيها هذا النظم على « التسهيل » ،
 وأما إن اشتهر رُدُّ اللام في التثنية وجمعي التصحيح واعتيد وأُلْفَ ، فإن
 الرُدَّ في النسب أيضاً لازم ، فلا بد ، وذلك قوله:

وَحَقٌّ مُجْبُورٌ بِهِذِي تَوْفِيَّةٌ

وهذي إشارة إلى التثنية والجمعين ، يعني: أن الواجب فيما جبر

(١) مجالس العلماء للزجاجي : ٣٢٧ ، وأما ابن الشجري ٢/٢٣١ ، والمنصف ١/٤ ،
 ١٤٨/٢ ، والخزانة ٧/٤٧٦ ، وقافيته تروى بثلاثة أوجه: أحدها المثبت في النص ،
 والثانية: (تضهدا)، والثالثة: (تهضما) . ومحلّم : من ملوك اليمن .

(٢) للمثقب العبدى ، ديوانه: ٢٨٣ ، والمنصف ٢/١٤٨ ، والإنصاف : ٣٥٧ ، وشرح
 المفصل ٤/١٥١ ، ٥/٨٤ ، ٦/٥ ، ٩/٢٤ ، وأما ابن الشجري ٢/٢٢٨ ، ٣/١٢٧ .
 ونسب لعلي بن بدال ، وللفرزدق ، وللأخطل ، كما في ديوان المثقب : ٢٨١ - ٢٨٣ .

في هذه المواضع برد ما حذف منه أن يوفى حقه في النسب أيضاً ،
 فيجبر كذلك ، مثاله : أخ ، وأب ، وحَم ، وسنة إذا قلنا : إنها من
 الراو ، وضَعَة^(١) ، وعِضَة ، تقول : أخوي وأبوي وحموي وسنوي ،
 وضَعوي ، وعِضوي ؛ لأنك تقول فيها : أخوان وأبران وحموان ،
 وقالوا : سنوات وضَعوات ، وقالوا : عِضوات ، أنشد سيبويه :

هذا طريق يَأْزِمُ الْمَآزِمَا

وعِضَوَاتُ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا^(٢)

وهذه الألف المنبّه عليها تحتمل وجهين : أحدهما : أن تكون أَلْفَة
 السماع ، فيريد : أن ردّ اللام في الثنية إذا كان مألوفاً من كلام
 العرب مستعملاً كثيراً ، وكذلك في الجمع بالتاء فإن الحكم في النسب
 الرد ، وإن لم يكن مألوفاً فالحكم الخيار في الرد ، وهذا ظاهر ،
 والثاني أن تكون الإحالة في الألف على القياس ، فيريد أن ردّ اللام إذا
 كان مألوفاً قياساً في الثنية والجمع بالتاء ، فإن الحكم في النسب الرد ،
 وإلا فالخيار . فإن قلت : لم حمل الناظم النسب في هذه المسألة على
 الثنية وجمعي التصحيح .

فالجواب : أنه في ذلك مقتدٍ بالأئمة المتقدمين ؛ إذ فعلوا ذلك
 الفعل ، قال سيبويه : « اعلم أن كل اسم على حرفين ذهب لأمه ولم

(١) الضعة : شجر أو نبت . اللسان (ضعا) .

(٢) رجز لأبي مَهْدِيَةَ الأعرابي ، الكتاب ٣/٣٦٠ ، والخصائص ١/١٧٢ ، والإنصاف :
 ٣١٥ ، وابن يعيش ٥/٣٨ ، واللسان (أزم ، عضه) .

والمآزم : جمع مآزم ، وهو المضيق بين جبلين ، والعضة : شجرة من شجر الطلع .

يردّ في تشيته إلى الأصل ولا الجمع بالتاء كان أصله (فَعَلَ) أو (فَعَل) أو (فَعُل) فإنك فيه بالخيار^(١) ، ثم مضى في التقرير ، وقال في القسم الآخر حين مثل بأبويّ وأخويّ: « لا يجوز إلا ذا، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن / إلى الأصل ما لا يخرج أصله في [٤٧٧] الثنية ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت الثنية الأصل لزم الإضافة أن تُخرج الأصل^(٢) » إلى آخره ، وكذلك فعل غيره ، وإنما فعلوا ذلك ليضبطوا ما يُردّ من المحذوف وجوباً وما لا يُردّ ، وليبان وجه الرد أيضاً وذلك أن الثنية وجمعي التصحيح بابهما ألا يغير الاسم معهما عن حاله التي كان عليها قبل ذلك لا بزيادة ولا بنقصان ، بخلاف باب النسب فإنه على الضد من ذلك مبني على التغير ، فإذا كانوا يردون المحذوف في الثنية والجمعين مع أن الأصل معه السلامة ، فإنه برده في النسب الذي الأصل معه عدم السلامة أولى ، وأما إذا لم يردوا في الثنية والجمعين ، فإنهم قد يردون في النسب ؛ لأن النسب أقوى على الردّ منهما ؛ إذ هو باب تغير ، وكان التغير بالردّ لقلّة الحروف ، كما كان التغير بالحذف حين كثرت نحو: حُبلى وحنيفة ، واعلم أن قوله:

واجبر بردّ اللام ما منه خُلف

(١) الكتاب ٣٥٧/٣ .

(٢) الكتاب ٣٥٩/٣ ، وفي الأصول الخطية : « لزم الإضافة أن تخرج إلى الأصل » ، وقد

أسقطت « إلى » كما هو حالها في كتاب سيبويه .

أتى فيه بـ « ما » المفيدة للعموم ، فاقترضى بظاهره أن كل ما حذفت منه اللام سواء أكان ثلاثياً أم رباعياً أم على أكثر من ذلك تُردُّ إليه على ذلك التفصيل ، فسأل السائل عن المنقوص هل يدخل له هنا أم لا ؟ فإن دخل له هنا كان فاسداً ؛ إذ ليس حكمه ما قُدِّم في الثلاثي ، بل هو على حكم آخر ، وإن لم يدخل له كان الكلام صحيحاً ، لكن يبقى الدليل على عدم دخوله .

والجواب: أن المنقوص قد تقدم له حكمه ، وتفصيل القول فيه ، وإذا كان قد تقدم ولم يمكن أن يقال: إنه يريد هنا وإن كان ظاهر هذا الكلام العموم ، فكلامه يخص كلامه فلم يُردُّ هنا إلا ما عداه ، وما عداه هو الثلاثي المحذوف اللام استقراء ؛ إذ ليس ثمَّ غيره في مستعمل كلام العرب ، فتعين هذا الموضع له .

وإذا ثبت هذا بقي النظر في كلام الناظم من أوجه خمسة :

أحدها: أنه ذكر ما يُردُّ إليه المحذوف في الثنية وأخويها مطلقاً ، وما لا يرد مطلقاً ، وبين حكمها ، وترك حكم ما فيه في الرد وجهان شهيران ، أو لغتان مستعملتان تساوتا أو لم تتساويا ، والناس قد تكلموا في هذا ، وهو من ضرورات المسألة ، والخطب في هذا قريب ؛ إذ حكمه خارج من القسمين ؛ لأن ما فيه لغتان ينظر في كل منهما ،

فتلحق بأحد القسمين ، فمن لغته أن يردَّ / في الثنية أو جمعي [٤٧٨] التصحيح ، فلا بد أن يردَّ في النسب حتماً ، ومن لغته عدم الرد ، فحكمه في النسب جواز الوجهين ، ومثال ذلك: هنوك ، فيه للعرب

لغتان قد تقدمتا في باب المعرب والمبني^(١)، وأن منهم من يقول: هنوك كأخوك ، وهؤلاء يقولون في التثنية: هنوان ، وفي الجمع بالألف والتاء: هنوات ، أنشد سيبويه :

أرى ابنَ نِزارٍ قد جفاني وملني على هَنَواتٍ كُلِّها متابعٍ^(٢)
فهؤلاء يقولون في النسب: هَنَويٌّ لا غير ، ومن العرب مَنْ يقول:
هَنَكَ كَيْدَكَ ، وهؤلاء يقولون في التثنية: هنان ، وفي الجمع أيضاً:
هنات ، كقوله عليه السلام: « أسمعنا من هَناتِكَ »^(٣) ، فهؤلاء بالخيار ،
فتارة يقولون: هَنيٌّ ، وتارة يقولون: هَنَويٌّ ، وهكذا سائر ما جاء مما
فيه لغتان في الرد في التثنية والجمع وعدم الرد ، فاحمل كل لغة على
قسمها كأنها منفردة بنفسها ، وعلى هذا الترتيب لا يحتاج الناظم إلى
التنبية على قسم ثالث ؛ لاكتفائه بما تقدّم له عنهما .

والوجه الثاني من أوجه النظر: أنه أحال في المسألة على التثنية
وجمعي التصحيح ، أما إحالته على التثنية والجمع بالألف والتاء
فصحيح مقيد^(٤) ، وأما إحالته على الجمع بالواو والنون فلا فائدة له
فيما يظهر ؛ لأن ما حذف لأمه لم يستعمل في كلام العرب علماً ،
وإنما وجد في النكرات كيدٍ ودمٍ ، وما كان نحو ذلك ، وأيضاً فإنما

(١) ١٥٣/١ من هذا الكتاب .

(٢) الكتاب ٢٦١/٣ ، والبيت في المقتضب ٢٧٠/٢ ، والنصف ١٣٩/٣ ، وقائله مجهول .

(٣) من حديث سلمة بن الأكوع . النهاية ٢٧٩/٥ (هنا) ، واللسان (هنا) .

(٤) في المصرية : « مغير » .

وُجد في الجوامد لا في الصفات ، فإذا لا سبيل إلى جمعه بالواو والنون
لفقد شروطه ، وأيضاً فإذا فرضنا وجود الشروط أو استعمال بعضها
استعمال الصفات كأخٍ وحمٍ وهنٍ ونحوها مما اعتبر فيه الأصل من
الصفة ، فجمع بالواو والنون لم يكن فيه دلالة ؛ إذ لا يظهر فيه ما يرد
مما لا يرد . ألا ترى أن المنقوص المتقدم الذكر يظهر المحذوف منه في
التثنية والجمع بالتاء إذا رُدَّ ، فيقول: شَحِيان وشَحِيات ، وقاضيان
وقاضيات ، ولا يظهر في الجمع إذا قلت: شجون وقاضون وشجين
وقاضين بسبب الإعلال ، فلا يعلم فيه هل رجعت اللام أم لا ، وإنما
يستدل على رجوعها ثم حذفها للإعلال برجوعها في غيره ، فكَذلك
أيضاً في مثل هذا ، حتَّى إنا لو سمينا بيدٍ أو دمٍ أو غدٍ قلت: يَدون
ويَدِين، ودمُون ودمِين /، وغدُون وغدِين ، هذا فيما لم يُردَّ فيه في [٤٧٩]
التثنية ، وكذلك ما رُدَّ فيه في التثنية نحو: أخ وأب ونحوهما ، إذا
استعملتها كما استعملتها العرب ، فإنك تقول: أبون وأبين ، كما قال
الكميت :

فَلَمَّا تَعَرَّفْنَا أَصَوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْنَا^(١)

فلا يظهر فيه رُدُّ المحذوف مع أنك تقول في التثنية: أبوان بلا بد ،

(١) هذا البيت لزباد بن واصل السلمي ، وهو شاعر جاهلي ، وليس كما قال المصنف ،
وهو في الكتاب ٤٠٦/٣ ، والمقتضب ١٧٤/٢ ، والخصائص ٣٤٦/١ ، وأمالى ابن
الشرحي ٢٣٦/٢ ، والخزانة ٤٧٤/٤ . وليس البيت في ديوان الكميت .

وكذلك الأخ نحو ما أنشده الفراء من قول الشاعر :

فقلنا: اسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ وقد برئت من الإْحَنِ الصُّدُورِ^(١)

وما كان نحو ذلك فلا فرق في الظاهر بين ما يُردُّ فيه المحذوف وما لا يُردُّ فيه .

فالحاصل أن الجمع بالواو والنون لم يظهر له فائدة ، وغير الناضم من النحويين لم يحك في هذا الردَّ إلا على التثنية والجمع بالتاء وترك الجمع بالواو والنون غير ملتفت إليه في هذا الغرض . وقد تقدم نص سيبويه^(٢) في هذا ، وقوله اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ، ولم ترد في التثنية إلى الأصل ولا الجمع بالتاء وأن أصله « فَعَلْ أو فَعِلْ أو فَعُلْ » فإنك فيه بالخيار^(٣)، فلم يعرَّج على الجمع بالواو والنون ، ونِعَمًا فَعَلَ ، وكذلك فَعَلَ المؤلف في « التسهيل »^(٤) اتباعاً لغيره ، وإنما وقع له هذا النوع في هذا الكتاب فكان الواجب أن يحقق عبارته ، ويسقط عنها هذا الجمع، فيقول مثلاً: « في الجمع بالتاء ولا في التثنية » فيكون قد أتى من ذلك على المحتاج إليه ، كما فَعَلَ غيره ، ولا أجد الآن جواباً عن هذا السؤال .

(١) هو العباس بن مرداس ، ديوانه : ٧١ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٨٥ ، والمقتضب ١٧٤/٢ ، والخصائص ٤٢٢/٢ ، وأسالي ابن الشجري ٢٣٦/٢ ، والخزانة ٤٧٨/٤ - ٤٧٩ .

(٢) ص : ١٢١ .

(٣) ص : ٩٥ . وانظر رأي سيبويه في الكتاب ٣٥٧/٣ .

(٤) التسهيل : ٢٦٣ .

والوجه الثالث: أن كلامه يشمل - كما تقدم - كلَّ محذوفٍ فيشمل ما حذف منه ، وعوض من المحذوف ألف الوصل ، نحو ابن وابنم واسم واست ، ونحو ذلك ، ولما كانت هذه الأسماء لا يرد إليها المحذوف في التثنية كان لها فيها وجهان ، إذ كنتَ تقول: ابنان وابنمان واسمان واستان ، وأنت إذا قلتَ في النسب : ابْنِيَّ أو اسْمِيَّ فليس لك إلا ذلك ما دامت ألف الوصل ثابتة ، فلا تقول: ابْنَوِيَّ أو اسْمَوِيَّ ، ولا نحو ذلك ، لكن إذا أزيلت ألف الوصل ردت اللام ، فقلت: سَمَوِيَّ وَبَنَوِيَّ ، وهذه حالة أخرى غير تلك ، والتثنية إنما تقع عليها ألفات الوصل ثابتة فيها ، فالتخيير إذاً لا يقع عليها إلا وألفات الوصل ثابتة فيها على مقتضى كلامه. وهذا مخالف لِمَا تَقَرَّرَ من أنها مع ألفات الوصل على وجه واحد، وهو عدم الرد ، فهذا من كلامه مشكلٌ .

والجواب عن هذا: أن ألف الوصل / قد ثبت بالدليل أنها عوض [٤٨٠] من اللام ، فلا تجمع معها ، لما يلزم من اجتماع العوض والمعوّض منه ، وهما جاريان مجرى الضدين على المحل الواحد ، وإذا كان كذلك فما دامت ألف الوصل، فإنما تنسب إليها دون رد اللام ، فإذا أردت ردّ اللام اضطررت إلى حذف ألف الوصل لأجل المعاقبة ، فقلت: بَنَوِيَّ وَسَمَوِيَّ وما أشبه ذلك ، وليس لك إلا ذلك ، فالوجهان معاً جاريان على مقتضى كلام الناظم لكن عرض في هذه الأسماء التعويض ، فلا بد من اعتباره من خارج ، وإن لم ينبه عليه .

والوجه الرابع: أنَّ هذه المسألة لم يبين فيها إذا رُدَّت اللام ما حكم العين ، ولا شك أن العين في المحذوف اللام تارة تكون ساكنة قام الدليل على ذلك فيها كيِّد ، أصله: يَدْي بالسكون استدلاً على ذلك سيبويه بقولهم أَيْدٍ في الجمع ، وأَيْدٍ يكون في القياس جمعاً لـ(فَعَلَ) أو (فُعِل) ، وغَدَّ أيضاً غَدَوٌ بدليل قول بعض العرب آتِيكَ غَدَواً ، وأنشد سيبويه للبيد :

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلُّوها وغَدَواً بلاقع^(١)
ودمَّ أصله دَمِيٌّ ؛ لأن الأصل في الدعوى السكون ، ولا يُدْعَى
التحريك إلا بدليل ، ولا دليل ، وقولهم:
« يَسْدَيَان يَبْضَاوَان ... »

و:

« جرى الدَّمَيَان بالخبر اليقين »

ضرورة^(٢). وتارة تكون متحركة ، قام الدليل أيضاً على ذلك كَأَخ أصله: أَخَوٌ بدليل الجمع على آخَاء ؛ إذ (أفعال) لا يكون في القياس لـ(فَعَلَ) صحيح العين ، وإنما يكون جمعاً لـ(فَعَلَ)، وكذلك أَبٌ وَحَمٌ لقولهم: آبَاءٌ وأَحْمَاءٌ ، وابن لقولهم: أبناء ، وما كان نحو ذلك ، فأماً ما كان متحرك العين فلا إشكال فيه ، وأماً ما كان

(١) الكتاب ٣/٣٥٨ ، وديوان لبيد : ١٦٩ ، والمنصف ١/٦٤ ، ٢/١٤٩ ، وأمالى ابن السكيت ٢/٢٢٩ .

(٢) انظر ما تقدم ص: ٥٤٧ ، وهما من بيتي شعر .

ساكن العين فهو^(١) في موضع الإشكال ، إذ مذهب سيبويه أن يحرك النسب فيقول: دَمَوِيٌّ وَيَدَوِيٌّ وَغَدَوِيٌّ ، وإن كان أصلها السكون ، ودليله القياسُ والسماعُ .

أما القياسُ فإن العين لما تحرَّكت بحركة الإعراب وأنست بذلك التحريك بقوا عليه حكمَ التحريك ، فحركوها؛ لأنهم أرادوا تقويتها، فلو حذفوا الحركة لكان كالمناقض لقصدهم ، وهذا أولى من أن يجعل غَدَوِيٌّ وَيَدَوِيٌّ شاذاً مع أنه لم يأت من كلامهم ما يناقضه .

وأما السماع فإن العرب قالت: غَدَوِيٌّ في غَدٍ ، وزعم سيبويه أن يَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ عربيٌّ كله^(٢)، يعني: أن العرب تقولن ، ومذهب [٤٨١] الأخفش أن الرد إلى الإسكان ، فيقول: يَدِيٌّ وَغَدَوِيٌّ ، وهو عنده القياس ، وكذلك يقول في دم: دَمِيٌّ ، وكذلك ما أشبهه^(٣)، ومذهب المبرد كمذهب الأخفش إلا أن دماً عنده (فَعَلٌ) ، فيوافق سيبويه فيه^(٤)، والذي رجح الناس مذهب سيبويه ، قال السيرافي: وقول سيبويه أولى ؛ لأن الشين في « شِيَّة » متحركة ، ولم يُحتج إلى تغيير البناء [كما لم يُحتج في عِدَّة] ، إنما احتجنا إلى زيادة حرف ، فيترك الباقي على حاله ، يعني أن البناء قبل النسب اقتضى تحريك العين ، ولم

(١) في المصرية « في » .

(٢) الكتاب ٣٠٨/٣ .

(٣) شرح السيرافي ٤/١٦٣ ب .

(٤) شرح السيرافي ٤/١٦٣ ب .، والمقتضب ٣/١٥٢ - ١٥٣ .

يحتج فيه من التغيير إلا إلى رد حرف لا إلى تغيير البنية عما كانت عليه^(١)، وذلك يقتضي بقاء العين على تحريكها، وترك ردها إلى أصلها كما يقول الأخفش ؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك ، فإذا كان الأمر في العين على ما ذكر ، فكان الواجب عليه أن يُبينَ الحكم فيها على مذهبه إن كان له فيها مذهب ، وهو الظاهر إذ بين بعد هذا في شَيْء أنك تحرك الشين بالفتح ، وهذا مذهب سيبويه ، والخلاف في الموضوعين واحد ، وهذا السؤال متجه ، إلا أنا نقول في الجواب عنه: إن مذهبه فيها ندَّعي أنه مذهب سيبويه ، مثل المسألة الثانية في شَيْء ، وذلك أن تَرَكَ التنبيه على التحريك أو خلافه مشعر بهذا القصد ؛ إذ العين قبل رد اللام متحركة بحركة الإعراب ، فقد ثبت لها في الاستعمال التحرك ، وحين عرف برد اللام ، ولم ينبه على الرجوع إلى الأصل دل على تركه على ما هو عليه ، وإلحاق اللام ثم الياء ، وهذه عادته ، كما تقدم ذكره: أنه إذا لم ينبه على شيء في الاسم المنسوب دل ذلك على أنه عنده على ما كان عليه قبل النسب ، فكذلك ههنا ، ولا يبقى في الموضوع إلا تعيين الحركة ، وذلك قريب ؛ لأن الكسرة لا تنوهم ، والضممة بعيدة في الموضوع ، فلم يبق إلا الفتح. فإن قيل: لو كان هذا مقصوداً للناظم لفعل مثله في شَيْء ، فكان يسكت عن حكم تحريك الشين بالفتح لكنه لم يفعل ذلك ، بل قال:

(١) شرح السراي ٤/ ١٦٣ ب ، والزيادة عنه .

فَجَبْرُهُ ، وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّزِمُ

فدل هذا على إغفاله التحريك بالفتح في مسألتنا .

فالجواب : أن كلامه في شَيْءٍ بخلاف مسألتنا ، ومسألتنا قد تبين

فيها استقرار التحريك من / كلامه . وأما شَيْءٌ فلو سكت عن التنبيه [٤٨٢] عليه لكان يُسْتَقَرُّ له منه مذهبُ الأخفش ، وهو لم يذهب مذهبه ، ويبان ذلك أن شَيْءٌ أصلها وشَيْءٌ ، لكن لما حُذفت الفاء نقلت حركتها إلى العين ، فإذا أرادوا الرد فلا بد من رد الحركة إلى موضعها ، وهو الفاء إذ لا تحرك بغير حركتها ، وإذا رُدَّتْ حركتها بقيت العين على سكونها الأول ، هذا الذي كان يُفهم له لو لم ينبه على تحريكها بخلاف المسألة الأولى . فإن اللام إذا أُتِيَ بها ثبت لها تحريكها بحركة الإعراب بعد ما ثبت لما قبلها التحريك أيضاً إذ حلَّ محلَّ اللام ، فيبقى على حاله ، فلما تفاوتت الموضعان في فهم المراد نبّه على ما يحتاج إلى التنبيه فيه ، وترك التنبيه إلى ما استغني فيه عن التنبيه ، فتأمله .

وفي هذا الجواب نظر .

والوجه الخامس من أوجه النظر بناء على صحة ارتضائه مذهب

سيبويه أنهم استغنوا من ذلك المضاعف فلم يحركوه ، كما إذا سُمِّيت بـ « رُبَّ » المخففة ، ثم نسبت ، فإن شئت لم ترد المحذوف ، وإن شئت رددت الباء ، وإذ ذاك لا بد من الإدغام ، فتقول: رُبِّي ، وعَلَّل سيبويه ذلك بكراهية التضعيف ، ونظره بمسألة شديدي حيث لم يحذف الياء كراهية التضعيف ، واستدلَّ على صحة دعواه بقول

العرب في قُرّة ، وهم قومٌ من عبد القيس: قُرَيٌّ ، ولم يقولوا: قُرَيٌّ ، وأصله قُرّة ، فخفف^(١) ، فالناظم لم يستثن هذا ، فأوهم جريان حكم التحريك فيه ، وهو غير صواب .

والجواب أن التحريك ثابت قياساً لكن عرض فيه فك المضعف ، وهو ثقيلٌ ، فخفف بالإدغام ، فالإدغام ثانٍ عن التحريك بلا بُد ، ألا ترى إلى قول سيبويه في التعليل ، وإنما أسكنت كراهية التضعيف ، فجعل الإسكان ثانياً عن ثبوت التضعيف ، فإذا كان التحريك فيه ثابتاً قياساً لم يلزم الناظم أن يأتي بحكم الإدغام هنا ؛ لأنه يذكره في بابه ، ولما كان أختٌ وبنتٌ من المحذوف اللام قد عرض فيها أمر آخر خلاف ما ثبت في بابهما ، وخرج حكمهما عن الحصول تحت القاعدة [المذكورة] خصّهما بالذكر ، فقال :

وَبَاخِ أَخْتًا وَبَابِنِ بِنْتًا أَلْحَقِ وَيُؤَسُّ أَبَى حَذَفَ التَّاءِ

يعني: إذا نسبتَ إلى / أختٍ وبنتٍ جعلتَ أختاً كأخ ، وبنتاً [٤٨٣] كبنت ، ونسبتَ إليهما كما تنسب إلى أخ وابن ، فتقول في أخت: أَخَوِي ؛ لأن ذلك حكم أخ ، وفي بنت: بَنَوِي ؛ لأن ذلك حكم ابن ، وهذا مذهب سيبويه والخليل^(٢) ، وذلك أن التاء في أخت وبنت عوض من لام الكلمة ، وأصلها أن تكون للتأنيث ، لكنهم بنوا الكلمة عليها

(١) انظر سيبويه ٣/٣٥٩ ، وفيه « قرة » بالتشديد كل مرة ، وصوابه تخفيف الأولى منها ،

كما نص عليه في شرح السيرافي ١٥٨/٤ ب .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٠ - ٣٦١ .

والحقوا أختاً بقُفْلٍ وبتناً بعِدْلٍ ، فإذا نسبتَ إليهما فلا بدّ من حذف التاء لشبهها بتاء التأنيث ، ووجه الشبه اختصاصها بالمؤنث وحذفها في الجمع بالألف والتاء اعتباراً بأصلها ؛ إذ قالوا: أخوات وبنات ، ولم يقولوا: أختات ولا بنتات ، فلم لم يعتبروا أصلها لتركوا التاء على حالها في الجمع، فإذا حذفوا التاء ردوا اللام من حيث كانت عوضاً ، ولأنهم قالوا في أخت: أخوات ، فردّوا في الجمع بالتاء ، ولم يقولوا في بنت إلا بنات ، وفي الثنية: بنتان فلم يردوا شيئاً ، كما أنهم لم يردوا في ابن في الثنية ، بل قالوا: ابنان، فوجه الرد أنهم لما حذفوا العوض وهو التاء في بنت ، لزم رجوع المعوض عنه ، كما أنهم لما حذفوا همزة الوصل في ابن لزم رجوع المحذوف كما تقدم. هذا وجه ما قال، وأيضاً فإن النسب قد ثبت له جواز رد اللام المحذوفة فلا بد من جواز أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ كما جوزوا في النسب إلى أبْنُم بنويٍّ ، لكن يبقى النظر في جواز أُخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ ، ولا شك أن هذه التاء شبيهة بتاء التأنيث ؛ إذ لم تزد قط إلا في مؤنث كأخت وبنت وهنت وهنتان وكلتا وكيّت وذيت في كَيّْة وذِيّة، ولا بد إذن من حذف التاء لذلك ، ولما ثبت من حمل النسب على الثنية والجمع .

وذهب يونس إلى تركهما على حالهما ، والنسب إليهما كذلك فتقول: أُخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ^(١)، وهو قول الناظم : « ويونسُ أبى حذفَ التاء »

(١) الكتاب ٣/٣٦١ ، وشرح السمراني ٤/١٦١ ، وليست عبارة الناظم بدقيقة ؛ لأن ما في شرح السمراني « وكان يونس يميز بنتي وأختي على ما ذكرناه من إلحاقهما بمجدع وقفل ، وإجراء الملحق بمنزلة الأصل .

أي: أن التاء عنده ثابتة بلا بدّ ، وقد احتجّ له بأشياء ، منها: أن هذه التاء ليست للتأنيث بدليل سكون ما قبلها ، وتاء التأنيث لا يسكن ما قبلها ، وأيضاً قد جعلها سيبويه كتاء سنّبة^(١) وتاء عِفريت ، وذلك يدلُّ على بناء الكلمة عليها ، وتاء التأنيث لا تُبنى عليها الكلمة^(٢) ، وأيضاً قد اتفقوا على صرف أخت و بنت إذا سَمُوا بهما^(٣) رجلاً ، ولو كانت للتأنيث لم يصرف كما لو سُمِّي / رجلاً بطلحة .

[٤٨٤]

وبهذين الأخيرين استدلّ الفارسي في « التذكرة » لصحة قول يونس ، وأيضاً فإن ابن الضائع ذكر أن ليونس أن يقول في أخوات وبنات الذي احتج به سيبويه: ليسا بجمع أخت و بنت . ألا ترى أنه ليس قياسُ المؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث أن يجمع بالألف والتاء، فلا يقال في قِدر : قِدرات ، ولا في قِدم: قِدمَات إلا شنوداً ، قال: فالأولى أن يقال في أخوات وبنات: إنه جمع لمؤنث لم ينطق به ، ويتعين ذلك في أخوات ، كأنه جمع أخت مؤنث أخ ، وأما بنات فلا ضرورة تدعو لذلك؛ لأنه جمع ابنة ، كما هو جمع ابن . قال: وهذا ظاهر في توجيه قول يونس^(٤) ، وقد أُجيب عن هذه الحجاج انتصاراً لمذهب سيبويه الذي اختاره الناظم.

(١) هي البرقة من الزمن . اللسان (سنب) .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٢ ، وانظر ٣/٢٢١ .

(٣) الكتاب ٣/٢٢١ .

(٤) انظر كلام ابن الضائع في شرح الجمل ١/ق ١٢٥ أ، ب .

أما كون التاء سكن ما قبله وما بعده ، فلا شك أن التاء هنا لها شبهان: شبهة بتاء التأنيث ، وهو ما تقدّم . وشبه بما هو من نفس الكلمة . قال ابن خروف: هذه التاء عوملت معاملة تاء التأنيث من حيث كانت زيادة في الاسم لا تدخل عليها علامة أخرى في الأفراد ، ولا تصحب هذه في الجمع [شبهت بها] ، قال: ومن حيث سكن ما قبلها ، ولم تبدل منها الهاء في الوقف فارقتها ، فجعلت عوضاً كهزمة الوصل وغيرها، وحذفوها في الجمع لما صارت عوضاً ، فلزم ردُّ الأصل فقالوا: أخوات على القياس ، قال: والتغيير في بنات قياس ، وترك الرد غير قياس^(١).

وأما اتفاقهم على صرفها اسم رجل فلأن شبه هذه التاء لتاء التأنيث شبهة معنوي لا لفظي ، ولأنها لما لزمت المؤنث صارت كأنها دالة على التأنيث ، وعلى هذا لا بدّ من الصرف ؛ لأن المراعى في باب ما لا ينصرف الشبه اللفظي ، ولأنه لما سُمِّيَ بها رجل صار ذلك التأنيث لا حكم له .

وأما كون أخوات وبنات ليسا بجمع لأخت و بنت فلا ينبغي أن نقول بذلك، فإن العرب تقول في تثنية أخت: أختان ، وفي الجمع: أخوات ، فليس لنا أن نقول إلا أنه جمعه ، كما أنه ليس لنا أن نقول في عُرُسات إلا أنه جمع عُرُس حقيقة ، فلا نقول: إنه جمع لمقدر هو

(١) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٩ .

عرسة مثلاً ، ويزيله عن الشذوذ أن هذه التاء شبيهة بتاء التأنيث ، فعوملت معاملةً لها ، وهو أولى من دعوى شذوذين: أحدهما: أن أختاً لم يجمع؛/ فإنه شذوذ، والآخر: أن أخوات جمع لشيء لم ينطق به ، [٤٨٥] وهو شذوذ أيضاً ، وكذلك نقول في بنات: إنه جمع ابنة ، واستغني به عن جمع بنت، أو هو جمع لهما ، وهو الأولى . هذا معنى ما أجاب به ابن الضائع^(١)، والكلام في المسألة أوسع من هذا ، وإنما ذكرت منه جملة يتبين منه رجحان ما اختاره الناظم .

يونس الذي ذكر هو يونس ابن حبيب الضبي مولى لهم ، يكنى أبا عبد الرحمن ، وكان من أهل جبا ، أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء البصري ، وعن حماد بن سلمة ، وحكى ابن عائشة أن يونس قال: أول من تعلمت منه النحو حماد بن سلمة ، وكان النحو أغلب عليه ، وكان كثير البذل له ، قال أبو زيد النحوي: ما رأيت أبذل للعلم من يونس ، وقيل: لم يكن عند يونس علم إلا ما رآه بعينه كأنه يعني به الميل للتحقيق في المسائل ، وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائة ، أو ثلاث وثمانين ومائة ، الشك مني ، وكان حين مات ابن ثمان وثمانين سنة ، ويقال: إنه جاوز المائة ، ويقال: قاربها ولم يتجاوزها ، وهو من ثقات العلماء المعتمد عليهم في اللسان العربي^(٢).

-
- (١) انظر كلام ابن الضائع في شرح الجمل ١/ق ١٢٥ ب .
(٢) ترجمة يونس في: أخبار النحويين البصريين : ٥١ - ٥٤ ، ومراتب النحويين : ٢١ - ٢٣ ، والفهرست : ٦٣ ، وطبقات النحويين للزبيدي : ٥١ - ٥٣ ، ونزهة الألبا : ٥٩ - ٩٤ ، وإنباه الرواة ٤/٦٨ - ٧٢ ، ومعجم الأدباء ٢٠/٦٤ - ٦٧ ، وسر أعلام النبلاء ١٧١/٨ .

وقد دل أيضاً كلام الناظم على عدم ارتضاء مذهب أبي الحسن في النسب إلى أخت ، وذلك أنه يجيز بقاء الهمزة على ضمها ، فيقول: أَخَوِيَّ ليدل على أنه منسوب إلى أخت^(١)، لا إلى أخ رفعاً للالتباس ، ورده الفارسي بأن « أخت » عرض له الضم لأجل التاء ، فإذا زالت التاء رجع إلى أصله في الجمع والنسب^(٢)، وألزمه ابن خروف أن يقول في الجمع: أخوات ؛ لأنه بناءً يسلم فيه الواحد . ولما غيَّروا في الجمع غيَّروا في النسب ، قال: وهذا الذي ذكر من اختراع اللغة لا سبيل إليه^(٣)، ثم قال:

وضاعِفِ الثَّانِي من ثَنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَئِنْ كَلَّا وَلَائِي

اعلم أن الثنائي من الأسماء المتمكنة على قسمين :

أحدهما: ما كان الحرف الثاني منه وهو (العين) حرفاً صحيحاً نحو: يدٍ ودمٍ وأخٍ وأبٍ ، وهو الذي تقدم ذكره ؛ إذ لا بد أن يكون محذوف الثالث إذا كان متمكناً، كسائر الثنائيات من الأسماء المتمكنة. والثاني: ما كان الحرف الثاني منه حرف علة ، وهذا على قسمين:

أحدهما : ما كانت لامه معلومة الأصل نحو : (ذي). بمعنى صاحب، و(في). بمعنى الفم ، وشاة ، وما أشبه ذلك ، وهذا لا يوجد

(١) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٠ .

(٢) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٠ .

(٣) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٠ .

في كلام العرب مستقلاً / إلا بقاء التأنيث نحو: شاة ، أو لازماً [٤٨٦]
للإضافة كفي زيدٍ ، وذئ مال ، ولا يوجد على غير ذلك .

والثاني: ما ليس له أصلٌ معلومٌ ولا لامٌ معيّنة ، وهذا إنما يوجد في الأسماء غير المتمكنة والحروف إذا سُمِّي بها ، وأما في المعربات فلا، على أن سيبويه جعل من المجهول الأصل (لات) من قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾^(١) فحكم لها بحكم غير المتمكن^(٢)، قال السيرافي: لما لم يُدرَ ما الذاهب منه فُعلَ به ما يُفعل بما لا يُدرى أصله^(٣)، وإذا ثبت هذا فظاهر الناظم أنه إنما تكلم على هذا القسم الآخر، فهو الذي يثبت فيه ما ذكر ، وأما ما قبله وهو المعلوم الأصل، فليس حكمه إلا أن يرد إلى أصله ، كان حرف لين أو غيره ، فليس بداخل تحت قوله: « وضاعف الثاني من ثنائي » ؛ لأنَّ « شاة » مثلاً إنما تقول فيه: شاهيُّ على رأي سيبويه^(٤)، وشوهيُّ على رأي الأخفش^(٥)، فكذلك سائر الأمثلة ، فأين التضعيف في مثل هذا ؟ فهو غير داخل له هنا أصلاً ، وليس بداخل أيضاً في قوله: « واجبرُ برء اللام » إلى آخره؛

(١) آية : ١٩ من سورة النجم .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٨ .

(٣) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٢ أ .

(٤) الكتاب ٣/٣٦٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ١/٢٨٦ .

لأن النظر فيه مع التثنية والجمع بالتاء غير ملتزم كما كان ملتزماً في الصحيح العين ، بل الحكم فيه أن يكمل مطلقاً رجعت اللام في التثنية والجمع بالتاء أو لم ترجع ، لا بدّ من ردّ اللام ضرورةً بسبب أن الاسم لا ينسب إليه حتى يقدر مستقلاً بنفسه مختزلاً التاء إن كان ذا تاء ، ومقتطعاً من الإضافة إن كانت فيه ، وإذا كان كذلك لم يمكن أن يبقى ماثنيه حرف علة على حاله ؛ إذ لا نظير له في كلام العرب كما تقدم ، فلا بدّ إذن من الرد ، ومن هنا تقول في « ذي مال » : ذَوِيٌّ ، وفي « شاه » : شاهيٌّ أو شَوَهِيٌّ ، وأمّا فو زيد : فقد عوضت العرب الميم في العلمين ، واللام في الأفراد فكفتنا العرب مؤنثته ، فالحاصل أنّه لم يتكلم على هذا القسم رأساً ، وهو ممّا نقضه من الضروريات ، وممّا يوهّم كلامه دخوله تحته ، وهو فاسدٌ ، كما تقدم ، ثم نرجع إلى كلامه ، فقوله : « وضاعف الثاني من ثنائي » يعني : أن الاسم الذي على حرفين وثانيهما حرف لين ، وهو الألف أو الياء أو الواو ، إذا نسبتَ إليه فإنك تضاعفه أبداً ، وحينئذ تلحقه ياء النسب ، وإنما عبر باللين ولم يقل : ذو مدّ ؛ لأنه أعم ؛ إذ يدخل تحته ما كان من تلك الأحرف الثلاثة حركة ما قبله من جنسه نحو : « لا ، وما ، ويا ، وإي ، وفي » وما لم يكن كذلك نحو : « كي ، ولو ، وأو » ، [٤٨٧]

وكذلك يدخل تحت عمومه ما إذا كان متحرّكاً نحو : (هو ، وهي) فكل هذا إذا سُمّيَ به ثم نسبتَ إليه تضاعف الثاني منه حتى يصير على ثلاثة أحرف ، ومثل الناظم من ذلك مثلاً وهو قوله : « كلا ولائي

« ، فـ » لا « إذا نسبتَ إليه ولا يكون ذلك إلا في التسمية تقول: لائيُّ لأنك إذا سميتَ بـ(لا) قلتَ: (لاء) على وزن: شاء وماء ، وشاكلته ، فـ(لائيُّ) في كلامه مثال للنسب إلى (لا) مسمًى به ، لكنه خفف ياء النسب كما يخفف المشدد في الوقف على الروي المشدّد ، نحو:

أَصْحَوْتَ اليَوْمَ أَمْ شَأَقْتُكَ هِرَّ^(١)

وكذلك تقول في (ما ، ويا ، وها): (مائيُّ ويائيُّ وهائيُّ) ، وكذلك ما أشبهه وكذلك تقول في « لو » : لوِّيُّ ، وفي « أو » : أوِّيُّ ، وكذلك ما أشبهه ، وإنما وجب التضعيف فراراً من بقاء اسم متمكنٍ على حرفين ثانيهما حرف لين ، وذلك معدومٌ في كلامهم ، وتعيّن التضعيف دون ادّعاء حرفٍ آخر ؛ لأنَّ حرفاً غير مناسب للعين محتاجٌ إلى دليل ، فلم يكونوا ليجعلوا الذّاهب من « لو » غير الواو إلا بدليل ، وأيضاً فقد فعلته العرب في كلامها ، قال أبو زُبيد :

لَيْتَ شَعْرِي وَأَيْنَ مَنِّي لَيْتُ إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوْاً عَنَاءُ^(٢)

فضاعف العين ، فكذلك تقول فيما أشبهه .

(١) صدر بيت لطرفة بن العبد ، وعجزه :

ومن الحب جنون مستعرٌ

ديوانه : ٥٠ ، والأصول ٤٤٨/٣ ، والخصائص ٢٢٨/٢ .

(٢) ديوان أبي زُبيد : ٢٤ ، والكتاب ٢٦١/٣ ، والشعر والشعراء ٣٠٤/١ ، والمقتضب

٤٣ ، ٣٢/٤ ، والخزانة ١١١/١ ، ٢٧٥/٦ ، ٣٨٨ ، ٣١٩/٧ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ .

وأبو زُبيد هو المنذر بن حرمة الطائي ، شاعر مخضرم ، اختلف في إسلامه . ترجمته في

الشعر والشعراء ٣٠١/١ .

ثم ننظر في هذا الكلام في ثلاث مسائل :

إحداها : في الاسم إذا نُسب إليه ، وكان ثانيه ياء فضعفت ، فإن الناظم إنما ذكر في مثله أنك تضاعف الثاني خاصّة ، ولم يبين هنا غير ذلك ، وهذا يظهر فيما كان التضعيف فيه واوياً نحو: « لو وأو » ، فإنك تقول: لَوِيٌّ وَأَوِيٌّ ، كما تقدّم ، كما إذا نسبتَ إلى « جو » ، فإنك تقول: جَوِيٌّ ، وإلى « دَو » فإنك تقول: دَوِيٌّ ودَوِيَّةٌ منسوبة إلى الدَّو ، لحقت ياء النسب كقولهم: دَوَّار ودَوَّارِيٌّ، قال الشاعر وهو من أبيات سيبويه :

ودَوِيَّةٌ قَفَرٌ تَمْشِي نَعَامُهَا كَمْشِي النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْأَرَنْدَجِ^(١)

فمثل هذا في النسب ظاهرٌ ، وأمّا ما الثاني منه ياء فكان تضعيفه يائياً ، فإن ظاهره هنا أنك تقول: كَيِّيٌّ وَأَيِّيٌّ ، وليس كذلك إذ لم يبيّن هنا أكثر من مضاعفة الثاني ، لكن ترك ذلك إحالة على ما تقدم له قبل هذا في حيّ ونحوه ؛ إذ قال: « ونحو حيّ فتحُ ثانيه يجب ... إلى آخره » ، فالحكم في مثل هذا مأخوذ له من الموضعين ، فتقول على هذا في النسب إلى (كي): كَيَوِيٌّ ، وفي النسب إلى (أي): أَيَوِيٌّ ، وإلى (إي) بمعنى نعم: إِيَوِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، وهذا ظاهرٌ .

والمسألة الثانية: في فائدة / تمثيله بـ(لا) وإن كان جائزاً له أن [٤٨٨]

(١) البيت للشماخ بن ضرار ، وهو في ديوانه : ٨٣ ، والكتاب ١٠٤/٣ . والأرنـدج

والبرندج: روايتان ، وهما : الجلد الأسود. وتُكثِرُ المشي .

يمثل بما شاء ، لكن لا بد من فائدة قصدها بذلك المثال ، وذلك أن التضعيف في هذا الفصل على ثلاثة أوجه: تضعيف واوي ، ولا إشكال في أخذ حكمه من هذا الموضع ، كما تقدم . وتضعيف يائي ، وهو مأخوذ الحكم من موضعين ، كما تقدم أيضاً . وتضعيف الألف وهو الذي مثل به ، ولا شك أنك إذا ضاعفت الألف فلا تبقى الثانية على حالها ؛ لما يلزم من التقاء الساكنين ، والحكم فيها أن تنقلب همزة على ما هو مقرر في التصريف ، فلو ترك التمثيل فيه لم يفهم له وجه التضعيف ؛ إذ لا يشعر بقلب الألف الثانية همزة ، ولذلك قال في « التسهيل » : وإن كان حرف لين آخر الشائي الذي لم يُعلم له ثالث ضعّف ، وإن كان ألفاً جعل ضعفها همزة^(١) ، فكان تمثيله بقوله: « كَلَّا ولائي » مبيناً لذلك على اختصار.

والمسألة الثالثة : أن تمثيله بقوله: « لائي » بالهمزة ، واقتصاره عليه يدل على أنه إنما ارتضى هذا الوجه خاصة ، وهو بقاء الهمزة على حالها، ولا شك أن ما كان من باب « شاء وماء » مُسمًى به ، ففيه وجهان جائزان: ما ذكر ، وقلبها واواً ، فيجوز هنا : لاوي على قولهم في شاء: شاوي ، أنشد سيبويه:

فَلَسْتُ بِشَاوِيٍّ عَلَيْهِ دَمَامَةٌ إِذَا مَا غَدَا يَغْدُو بِقُوسٍ وَأَسْهُمٍ^(٢)

وأنشد السيرافي وغيره لمبشر بن هذيل الشمخي :

(١) التسهيل : ٢٦٤ .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٧ ، واللسان (قرش، شوه)، وهذا معدود من الأبيات الخمسين ، وقد

نسب ليزيد بن عبد المدان في شرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢ .

لا يَنْفَعُ الشَّائِيَّ فِيهَا شَأْنُهُ
ولا جِمَارَاهُ ولا عَلاَتُهُ^(١)

وذكر سيبويه أنك إذا سميتَ بشاءٍ ففيه الوجهان^(٢): هذا ، وإن كان ما ذكر هو الأولى ، فاقْتصار الناظم على أحد الوجهين اقتصاراً على أحد الجائزين ، وهو موهَّم للوجوب ، لكن هذا أيضاً ينضاف إلى موضع آخر، فيؤخذ منه كلا الوجهين ، وهو أنه ذكر في الممدود في الهزمة المنقلبة عن أصل الوجهين ، ولا شك أن هذا من ذلك ، وإنما فرع سيبويه « شايي » على قول من قال: عطاوي في عطاء ، فلا إشكال في كلامه .

ثم أخذ في القسم الثالث من الأقسام الثلاثة ، وهو ما كان المحذوف منه الفاء فقال :

وإن يكنْ كَشِيَّةٌ ما الفَا عَدِمَ فَجَبْرَةٌ وفتحُ عَيْنِهِ التَّرَمُّ

اعلم أن المحذوف الفاء على قسمين:

أحدهما: أن تكون اللام حرفاً صحيحاً كَعِدَّةٍ وَزِنَةٍ وَرِقَّةٍ ، وهذا لم يذكر الناظم حكمه على الخصوص ؛ لأنه ليس فيه تغييرٌ خاصٌّ به ، بل حكمه حكم زيدٍ وعمرو في النسب / إليه ، فلم يحتج إلى ذكره [٤٨٩]

(١) لم أقف على ما عزاه المؤلف إلى السيرافي في مظنته من شرحه . والبيتان في المنصف

١٤٦/٢ ، ٧١/٣ ، والمختص ٢٥٨/١٢ ، وابن يعيش ١٥٦/٥ ، واللسان (شوا) .

ومبشر بن هذيل الشمخي من فزارة . ينظر زهر الآداب .

(٢) الكتاب ٣٦٧/٣ .

لذلك ، فتقول في رقة: رِقِي ، وفي عِدَّة: عِدِّي ، وفي زنة: زِنِي ، وما أشبه ذلك، ووجه عدم الرد قد تقدّم^(١).

والثاني: أن تكون اللام حرف علة كمثاله الذي مثل به ، وهو: شِيَّة فهو الذي نصّ عليه ، فإنما أراد بقوله: « كشيَّة » هذا القيد ، وهو اعتلال اللام ، ويعني: أن حكم مثل هذا أن يُجبرَ ، وجبرُهُ الذي ذكره يكون بأحد وجهين: إما بإتمامه بحرف ثالث آخرًا ، فتقول: شَيَوِي ، وهذا هو الذي حكى أبو الحسن عن حماد بن الزبير^(٢) ، وإما برّد ما حُذف منه وهو الفاء ، وهذا الثاني هو الصحيح ، والأول لم يرتضه النحويون ، وقد رده سيبويه بالتصغير^(٣)؛ لأنهم لما احتاجوا إلى حرف ثالث لإقامة بنية التصغير ردّوا الفاء ، فقالوا في عِدَّة: وُعَيْدَة، فكذلك إذا احتاجوا إلى الرّدّ ، فإنما يردّون ما هو الأصل ، وأيضاً إذا احتيج إلى ثالث فلا يكون الحرف الذي ليس من الكلمة أولى ممّا هو منها ؛ لأن ما ليس منها أجنبي ، فهو أولى بالاجتناب منه،

(١) انظر ص: ٥٥١ .

(٢) هذه الحكاية في نزهة الألبا لابن الأنباري: ٤١ - ٤٢ ، وحماد بن الزبير من نخاة

البصرة ، كان يونس ابن حبيب يفضلّه ، وكان حلّو المحاضرة ، لطيف العبارة ، ظريف المفاكهة والمداعبة ، وقد عاصر ابن أبي إسحاق ، وروى عنه الأخفش الأوسط. ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: ٦٠ ، ونزهة الألبا: ٤٠ - ٤٢ ، وإنباه الرواة ١/ ٣٣٠

- ٣٣٢ ، ٤١/٢ ، ٢٦٢/٣ .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٦٩ .

بأن يختارَ ، وحكاية مَن حكى شَيَوِيَّ شاذةً، ووجهها كثرة ما جاء في النسب من التغيير ، فهو من جملة تغييرات النسب ، فإن كان أراد الوجه الأول فليس رأيُه بسديد ، وإن كان أراد الثاني فهو الذي يقتضيه، والذي عليه جمهور النحويين ويظهر من كلامه ؛ إذ قال: « فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التُّزْمُ » ؛ لأن لفظ الجبر أظهر في ردِّ ما حذف منه ، وإذا جبر برَدِّ ما حذف منه ، فلا بد أن تُفْتَحَ عينه كما قال ، والعين في « شية » هي الشين ، فتقول فيه: وَشَوِيٌّ ، وهذا ظاهر في اختيار مذهب الخليل وسيبويه^(١) من تحريك العين ، وإن كان أصلها السكون اعتباراً بأنها الحركة قبل الرَّدِّ ، ولأنَّ ردَّ المحذوف تقوية للكلمة ، وسلبها ما أُنِسَتْ به من تحريك العين تضعيفٌ لها ، وهما متدافعان ، فوجب البقاء على التحريك ، وما ذهب إليه الأخفش من قوله في شِيَّة: وَشِيٌّ ، كَطَبِيٍّ في ظبية، وَحِمِيٍّ في حِمية^(٢) ، لم يرتضه الناظم، وقد تقدم الاحتجاج به على ذلك ، ثم يبقى في مذهب الناظم نظراً في وجه تحريك العين بالفتح لم يتعرض له ؛ إذ هو وجه صناعة لا ثبوت حكم تركه للناظر^(٣) في المسألة ، وقد ذكر شيخنا الأستاذ (رحمة الله عليه) في ذلك وجهين :

(١) انظر الكتاب ٣/٣٦٩ - ٣٧٠ .

(٢) المقتضب ٣/١٥٦ - ١٥٧ ، وشرح السراي ٤/ق ١٦٣ .

(٣) في المصرية « للناظم » .

أحدهما: أن تكون حركة العين نقلت إلى الفاء ؛ لأنها هي التي كانت حركة الفاء قبل النقل ، فردت إلى موضعها .

/ والثاني : أن تكون العين حُرِّكت بالكسر على الوجه [٤٩٠] المستعمل، لكن لما صارت « وِشْيَة » على صفة إِبِل فعلوا بها ما فعلوا بإِبِل من فتح العين ، هذا ما ذكره الأستاذ محمياً عن شيخه أبي إسحاق الغافقي ، وأنهما وجهان مقولان له، قال الأستاذ: والأوّل أولى على طريقة قولهم :

رأى الأمرُ يُفْضِي إلى آخِرٍ فصيرَ آخِرَهُ أوْلاً^(١)

والوجهان معاً منقولان عن غير الشيخ أبي إسحاق بذكر السيرافيّ الوجه الثاني^(٢)، وأن العين بقيت على كسرها ، وحركت الفاء لما ردت بمثل حركتها ، وهو الذي خرج ابن خروف على قول سيبويه^(٣) . وقياس سيبويه أن يلحق الواو متحركة بمثل حركتها في الأصل ؛ إذ حركتها في العين .

قال : ولا يمتنع أن تُردَّ إليها حركتها ، وتحرك العين بمثل حركة الميم من دَمَوِي^(٤)، فليس الوجهان بمختصين بنظر الشيخ ، كما يظهر

(١) ينسب إلى علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وهو في ديوانه : ١٠٢ مع أبيات أخرى ، والعقد الفريد ٢٥٣/٢ ، والخصائص ٢٠٩/١ ، ٣١/٢ ، ١٧٠ ، والمحتسب ١٨٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٥ ، والخزانة ١٠٩/٨ .

(٢) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٣ أ .

(٣) تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب : ٤٣٠ .

(٤) تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب : ٤٣١ .

من كلام الأستاذ (رحمه الله) .

وقوله: « التزم » خبر قوله: « فجبره » ، وفتح عينه أي: التزم هذان الحكمان، وإنما لم يقل: التزما وهما شيئان ؛ لأنهما في حقيقة النسب وكيفيته شيء واحد ، أي: التزم هذا الحكم المركب من شيئين ، ووجه التزام فتح العين قد تقدم ، وأما وجه الجبر فقد ذكر أن الاسم المنسوب يقدر قبل لحاق ياء النسب كالمستقل ، وعليه يبني النسب ، وإذا كان كذلك وحذفت التاء من شَيْء ، بقي الاسم على حرفين ، ثانيهما حرف لين ، وذلك لا يكون في معربات الأسماء ، فافتقروا إلى جبره لذلك ، كما افتقروا إلى الجبر في التصغير ؛ إذ لا يمكن في الموضعين إلا ذلك، وإلى هذا المعنى أشار الجرمي في طرة الكتاب بقوله: « الرد في شَيْء لا بد منه ؛ لأنه يُبقي الاسم على حرفين أحدهما حرف لين .

والشَيْءُ : كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره ، وقوله : ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾^(١) أي: ليس فيها لونٌ يخالف سائر لونها ، ويقال: وشيت الثوبَ وشياً وشَيْئاً : إذا زَيَّنْتَهُ بِالْوَانِ تخالف لونه، والفاء في قوله: «ما الفاعل» مفعولٌ بـ«عَدِمَ»، والجملة صلة «ما» ، و«ما» اسم كان ، وخبرها المجرور قبلها ، وضمير «فجبره وفتح عينه» عائد على مدلول «ما» ، وهو الاسم المحذوف الفاء .

(١) من الآية (٧١) من سورة البقرة .

والواحد اذكرُ ناسباً للجمع ما لم يشابه واحداً بالوضع

الواحد مفعول بـ « اذكر » / ، و « ناسباً » حال من فاعل « اذكر » [٤٩١]

أي: اذكر الواحد في حال كونك ناسباً للجمع ، ويريد : أنك إذا أردت النسب إلى الجمع فإنك لا تأتي بالجمع نفسه فتنسب إليه ، بل تأتي بالواحد منه فتنسب إليه ، ولم يبين هذا المعنى كلَّ البيان ، وإنما محصول كلامه أنك إذا نسبت للجمع فاذكر الواحد ، وهذا لا يتحصّل منه المراد صريحاً ، وإنما يُعطي المعنى المراد من قوة الكلام ، فكأنه يقول : اذكر الواحد ناسباً له حالة كونك مريداً النسب إلى الجمع ، والجمع في كلامه محمول على عموم أنواعه ، فجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير في هذا الحكم على حد سواء ، وما تقدّم له في المثني والمجموع جمع سلامة إنما كان حكم العلامتين ، وسكت عما عدا ذلك إلى أن ذكره هنا ، وحكى سيويه عن العرب « في رجل من القبائل: قَبْلِيُّ وقَبْلِيَّةٌ للمرأة ، وفي أبناء فارس: بنويُّ ، كأنهم نسبوا إلى قبيلة وإلى ابن ، وقالوا في الرباب جمع رُبّة وهي القبيلة من الناس: رُبِّيُّ^(١) ، ومن ذلك قولهم في الفرائض: فَرَضِيُّ ، وكذلك لو نسبت إلى المساجد قلت: مُسْجِدِيُّ ، أو إلى الجمع قلت: جَمْعِيُّ ، أو إلى العُرفاء لقلت: عَرِيفِيُّ ، قال سيويه بعد

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٨ .

ما ذكر هذه المثل: « وهذا قول الخليل رحمه الله ، وهو القياس على كلام العرب »^(١)، فهذا كله مما ظهر فيه الرد إلى الواحد، كما قال. فإنما تنسب إلى الواحد منها ، وهو مسلمٌ وزيدٌ وضاربٌ، وكذلك تقول في مسلمات: مسلميٌ ، وفي هندات: هنديٌ ، وفي زينبات : زينيٌ فتنسب إلى الواحد أيضاً ، لكن لا يظهر الفرق بين النسب إلى الواحد والنسب إلى الجمع فيما تقدم من المثل ، وإنما يظهر الفرق في بعض المواضع كما إذا نسبت إلى تمرات ، أو إلى دَعَدَات ، أو إلى هِنْدَات ، إذا حركت العين فإنك لا تبقي العين على تحريكها ، بل تردها إلى السكون كما تكون في المفرد فتقول: تمرِيٌ ودَعْدِيٌ وهِنْدِيٌ ، ولا تقول: تمرِيٌ ، ولا دَعْدِيٌ ، ولا هِنْدِيٌ إلا إذا سميت بها، وإذا نسبت إلى قاضين أو داعين جمع قاضٍ وداعٍ فإنك تقول: قاضيٌ وقاضِيٌ ، وداعيٌ ودَاعِيٌ ، ولو نسبت إلى ذلك مسمًى به لم تقل إلا قاضيٌ خاصةً ، ولو نسبت إلى سنين لقلت: سَنَوِيٌ ففتحت السين ،/ ولو سميت به لقلت: سِنِيٌ فتركت السين على كسرهما، [٤٩٢]

ففي مثل هذه المواضع يظهر الفرق، كما أنه قد يخفى في جمع التفسير في بعض المواضع، وذلك حيث يكون تغيير التفسير مقدراً كقُلُوك وهِجَان^(٢)، ونحو ذلك ، وإنما نسبوا إلى المفرد ولم ينسبوا إلى الجمع

(١) انظر الكتاب ٣/٣٧٨ ، وليس فيه فرائض وفرضي .

(٢) الهجان من الإبل : البيض . الصحاح (هجن) ٦/٢٢١٦ .

على حاله ليحصل لهم الفرق بين النسب إليه على حاله وبين النسب إليه مسمى به . هذا تعليل سيبويه وغيره^(١)، وشرح هذه التفرقة ما قاله الأستاذ (رحمه الله) من « أن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة، وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب إليه جمعاً وبينه مسمى به^(٢) .

ثم استثنى من هذا الحكم ما كان من المجموع يشبه الواحد فقال:

ما لم يشابه واحداً بالوضع

يعني: أن الرد إلى الواحد في النسب إلى الجمع إنما يكون بشرط ألا يشبه الجمع الواحد بوجه من وجوه الشبه ، وقوله : « بالوضع » راجع إلى « الواحد » ، أي: ما لم يشابه الاسم الموضوع على الأفراد فإنه إذا كان مشبهاً له لم ينسب إلى مفردة ولم يرد إلى واحده بل ينسب إليه على حاله ، والجمع الذي يشبه الواحد على خمسة أنواع: وذلك أن الاسم الواحد بالوضع الذي أراد الناظم هو أن يكون مفرد اللفظ أي: محكوماً له بحكم المفرد في تصرفات الكلام ، مفرد المعنى ، أي: ليس مدلوله متعدداً ، والاسم المجموع بالوضع الحقيقي أن يكون على ضد المفرد ، فإذا خرج المجموع عن حقيقته إلى أن يعلق به حكم من أحكام المفرد اللفظية أو المعنوية ، نُسب إليه على حاله .

(١) الكتاب ٣/٣٧٨ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار : ١١٧٩ .

فالنوع الأول: اسم الجمع سواء أكان من لفظ مفردة أم لا ، كصحبٍ وركبٍ ورهطٍ ونفرٍ ، فإن مثل هذا لا ينسب إليه إلا: صحبيٌّ وركبيٌّ ورهطيٌّ ونفريٌّ ولا تردُّه إلى المفرد فتقول: صاحبيٌّ ولا راكبيٌّ ولا رجليٌّ ؛ لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد يُخبرُ عنه إخبار المفرد ، كقول الشاعرة^(١):

أخشي رجلاً أو ركباً عادياً^(٢)

وصغروه على لفظه ، فهو في اللفظ على حكم المفردات ، وإن كان المعنى معنى الجمع ، قال سيبويه: « ولو قلتَ رجليٌّ في الإضافة إلى نفرٍ لقلتَ في الإضافة إلى الجمع: واحديٌّ ، وليس يقال هذا »^(٣).

النوع الثاني: اسم الجنس فإنه يصغر / على لفظه وإن كان جمعاً [٤٩٣]

في المعنى ، لمعاملته في اللفظ معاملة المفرد ، قال الله : ﴿ كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾^(٤) فتقول هنا في تمر: تمرِّي ، وفي نخل: نخليٌّ ، وفي شعير: شعيريٌّ ، وكذلك سائرهِ.

فإن قيل: لا يتعين في هذا النسب إلى اسم الجنس ؛ لاحتماله أن

(١) كذا في الأصول الخطية ، وفي شرح المفصل ٧٧/٥ وغيره نسبته لأحيحة بن الجلاح ، وهو شاعر جاهليٌّ .

(٢) المنصف ١٠١/٢ ، وابن يعيش ٧٧/٥ ، والمقرب ١٢٦/٢ ، وشرح الشافية ٢٠٢/٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٠٣ .

(٣) الكتاب ٣٧٨/٣ .

(٤) من آية (٢٠) من سورة القمر .

يكون النسب إلى المفرد ، فتمريٌّ منسوب إلى تمرة ، ونخليٌّ منسوب إلى نخلة ، وكذلك البواقي ، فلعله من المنسوب إلى المفرد .
 فالجواب: أن الأمر ليس كذلك بل هو منسوب إلى الجماعة ، والدليل على ذلك قولهم في الشعر: شعيري ، فلو كان مردوداً إلى الواحد لقالوا: شَعْرِيٌّ ؛ لأن شعيرة (فَعِيلَة) ، وقياس (فَعِيلَة) (فَعْلِي) كَفَرَضِيٍّ في فريضة ، وقبليٍّ في قبيلة ، ونحو ذلك ، وهو استدلال صحيح ، ذكره الماردي في « الترشيح »^(١).

والنوع الثالث : الجمع المسمى به ، فإنك تنسب إليه على حاله فتقول إذا سميتَ برجال: رجاليّ ، أو بهنود: هنوديّ ، أو بمساجد: مساجديّ ، وكذلك تقول في تمرات: تَمَرِيّ ، فتزكّه على حاله ، وفي دَعَدَات: دَعَدِيّ ، وفي قاضون: قاضيّ لا غير ، وقد قالوا في أنمار: أنماريّ ، لأنّ أنمار اسم رجل ، وقالوا في كلاب: كلابيّ ، قال سيبويه: « ولو سُمِّيتَ رجلاً ضَرَبَات لقلت: ضَرَبِيّ لا تغيّر المتحرك ؛ لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد^(٢) » ، وإنما كان النسب هنا على لفظ الجمع ؛ لأنه صار دالاً على واحد ، كما كان زيد ومنصور ونحوهما دالاً على الواحد ، وقصد معنى الجمعية منتفٍ فلا معنى لردّه للواحد .

(١) سبقت ترجمة الماردي وكتابه الترشيح ص : ٤٧٧ .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٧٩ ، وفيه: « المتحركة » ، وفي النسخة التونسية من شرح الشاطبي «

التحريك» بدل « المتحرك » .

والنوع الرابع: الجمع الذي لا واحد له من لفظه في الاستعمال ، سواء أكان له مفرد في الاستعمال غير جارٍ عليه أم لم يكن له مفرد أصلاً، نحو : عباديد، ومشابه، ومحاسن ، ومذاكير ، فإنها جموع جاريةٌ عليها أحكام الجموع الحقيقية التي استعملت مفرداتها ، لكنها لما لم يكن لها مفرد مستعمل فأشبهت من أجل ذلك المفرد فتقول: عباديدي ، ومشابهي ومحاسني ومذاكيري ، وفي ملامح: ملاحي ، وكذلك ما أشبهه، والعباديد: الفِرَقُ من الناس الذاهبون في كل وجه، لا واحدَ له أصلاً ، وما عداه استعمل له شِبْهُ ، وحُسْنٌ ، وذِكْرٌ ، وَلَمْحَةٌ ، ولم يتغيّر في النسب شيءٌ من ذلك فينسب إلى الجمع . قال سيبويه : « فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ، فهذا أقوى من أنْ أُحْدِثَ شيئاً لم تكلم به العرب^(١) » ، ومن هذا / قولهم في [٤٩٤] الأعراب: أعرابيٌّ ليس له مفرد مستعملٌ إلا عربٌ ، وعرب أعمُّ من الأعراب ، فليس في الحقيقة بمفرد له^(٢).

فإن قيل: ولمَ رددت هذه الجموع في التحقير إلى واحدٍها المستعمل أو المشهور ولم يرد إليه في النسب ، فتقول في التحقير: عُبيدِيدون في عباديد ، فتصغر عبداً أو عبديداً أو عبوداً ، ولا تفعل ذلك في النسب ، وكذلك سائر المثل^(٣) ، فيقول سيبويه هنا: هذا أقوى

(١) الكتاب ٣/ ٣٧٩ .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣٧٩ .

(٣) انظر ما تقدم قبل أسطر ، وهو في سيبويه ٣/ ٣٧٩ .

من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب ، ويقول في التصغير ، وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعملٌ في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ، ولا غير ذلك ، فتحقيقه على واحد هو بناؤه إذا جُمع في القياس ، ثم مثل بعباديد^(١).

فما الفرق بين النسب والتصغير ؟

فالجواب: أنه لما كان التحقير يناقض جمع الكثرة من جهة المعنى عدلوا عنه حتماً. هذا مع أن التصغير يغير لفظ الجمع ولا بد ، فبقوا فيه على القياس . وأما النسب فليس فيه شيء ، بل قصدهم التفرقة ، فلم يهتموا لذلك التكلم بما لم ينطق به ، وأما محاسن ومشابهه ، فلو قالوا: حُسْنِيٌّ وشَبْهِيٌّ لم يُعلم مرادهم من النسب إلى محاسن ومشابهه ، ولذلك قال سيبويه: « فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب » يعني: عباديد^(٢). هذا جواب ابن الضائع في المسألة^(٣).

والنوع الخامس: الجمع الذي صار علماً بالغلبة ، وإن كان غير مسمًى به ، فإن حكمه حكم ما لو كان علماً بالتعليق ، ومثاله: الأنصار، قالوا فيه: أنصاريٌّ؛ لأنه اسم وقع لجماعتهم ، ولم يستعمل منه واحد يكون هذا تكسيره ، وكان واحده لو استعمل ناصر ، وفاعلٌ قد يُكسر على أفعال ، وإن كان قليلاً قالوا: صاحبٌ

(١) الكتاب ٤٩٣/٣ .

(٢) انظر ما تقدم قبل أسطر ، وهو في سيبويه ٣٧٩/٣ .

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١/١٢٩ .

وأصحابٌ وشاهدٌ وأشهادٌ ، وبانٌ وأبناءٌ^(١) ، وجانٍ وأجناءٍ ، ومثل الأنصار قولهم في المدائن اسم بلد: مدائني^(٢) ، كأن المدائن صار اسماً لبلد غلب عليه، قال سيبويه: « وسألته - يعني الخليل (رحمه الله) - عن قولهم: مدائني فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد، ومن ثم قالت بنو سعد في أبناء: أبناوي^(٣) ، كأنهم جعلوه اسم الحي والحي كالبلد ، وهو واحدٌ يقع على الجميع^(٤) ، والأبناء هم: ولد سعد بن زيد مناة بن تميم إلا كعباً وعمراً، فإنهم لا يقال لهم: الأبناء ، قاله أبو عبيد^(٥) . هذا أصله ، ثم غلب / عليهم الاسم حتى صار كالعلم ، فنسبوا إليه على [٤٩٥] لفظه ، ومن هنا يكون قولهم في النسب إلى الأصول: أصولي صحيحاً في قياس العربية ؛ لأن لفظ الجمع قد غلب على اسم ذلك العلم حتى صار كالعلم له ، فلا ينبغي تخطئة من نسب إلى الجمع فقال: أصولي، هذا جملة ما أشار إليه الناظم بقوله:

ما لم يشابه واحداً بالوضع

وهو من اختصاره الحسن ، إذ أتى فيه بأمرين: أحدهما: جمع هذه الأنواع في هذا اللفظ اليسير وهو أخصر بكثير من لفظه في التسهيل ؛ إذ قال: « وينسب إلى الجمع بلفظ واحد إن استعمل وإن

(١) في اللسان (بنو) في المثل: « أبناؤها أجنأوها » جمع بانٍ وجانٍ ، والمثل متداول في كتب

الأمثال ، انظر أمثال أبي عبيد : ٣٠٢ .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٠ .

(٣) انظر شرح السيرافي ٤/ ١٦٩ أ ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٢١٥ ، ٢١٨ .

لا فيلفظه^(١)» ثم قال: وحكم اسم الجمع والجمع الغالب والمسمى به حكم الواحد^(٢).

والثاني: إتيانه بلفظ مشعر بالعلة التي لأجلها نسب إلى الجمع بلفظه، وهي مشابهته للواحد بالوضع؛ إذ هي العلة لذلك الحكم، ولم يأت في التسهيل بشيء من ذلك.

فهذا الكلام من محاسن اختصاره في هذا النظم إلا أنه نقصه من هذا الفصل حكم التثنية وكيفية النسب إليها، ولا مِرْيَةَ في أن حكمها حكم الجمع بالوار والنون فتقول في الزَيْدَيْن: زَيْدِيٌّ، بِالرَّدِّ إلى الواحد، وفي رَجُلَيْن: رَجُلِيٌّ كذلك، فكان من حَقِّه أن يذكر حكمها هنا، كما ذكر حكمها مسمى بها قبل، والاعتذار عنه بأنه أطلق لفظ الجمع شاملاً للتثنية وغيرها على مقتضى اللغة اعتذاراً ضعيفاً.

* * *

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعِلٌ فِي نَسْبِ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلَ

الغالب على النسب أن يكون بالياء المشددة اللاحقة آخر الكلمة، وقد يأتي على غير ذلك، وهو الذي أخذ في ذكره، «مع» ظرف متعلق بـ «أغنى» و«فَعِلٌ» مبتدأ خبره «أغني»، والتقدير: فَعِلٌ أَغْنَى

(١) التسهيل: ٢٦٥.

(٢) التسهيل: ٢٦٥.

عن الياء في النسب مع فاعلٍ وفَعَّال ، وقد يكون « مع » في موضع الحال أي: حال كونِ فَعِلٍ مع فاعل وفَعَّالٍ ، ويعني: أن هذه الأبنية الثلاثة وهي (فاعل) و(فَعَّال) و(فَعِل) تأتي في كلام العرب مغنية عن إلحاق ياء النسب ، ومؤدّية معناها ، فقوله: « أغنى عن اليا » يريد: في النقل والسماع ، وقوله: « فَعْبِل » يريد: أنَّ النَحْوِينَ قبلوه ، كما جاء وبنوا عليه من حيث هو ، فنقول: فأمّا نيابة (فاعل) فنحو: لابنٍ ، وتامرٍ ، ودارعٍ ، لصاحب التمر والدَّرْع ، ولصاحب النُّبْل: نابل ، ولصاحب النُّشَاب: ناشب ، ولذي الفرس: فارسٌ ، ولذي الطعام: طاعم ، ولذي / النعل: ناعل ، ومن ذلك كثير ، ومما جاء في الكلام [٤٩٦] المنقول ما أنشده سيبويه للحطيئة :

فَفَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٌ^(١)

وأنشد أيضاً للنابعة :

كَلْبِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبٌ وَلِيلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءُ الْكَوَاكِبِ^(٢)

وأنشد أيضاً لذي الرمة :

إِلَى عَطْنٍ رَحْبٍ الْمَبَاءَةُ أَهْلٌ^(٣)

(١) الكتاب ٣/٣٨١ ، وهو في ديوانه : ٣٣ ، والمقتضب ٣/١٦٢ ، والخصائص ٣/٢٨٢ .

(٢) الكتاب ٢/٢٠٧ ، ٢٧٧ ، ٣/٣٨٢ ، وديوانه : ٤٠ ، مطلع قصيدة مشهورة ، وابن

يعيش ٢/١٢ ، ١٠٧ ، وأمالى ابن الشجري ٢/٣٠٦ ، والخزانة ٢/٣٢١ .

(٣) الكتاب ٣/٣٨٢ ، والشتتري : ٩٠٥ ، وهو في ملحقات ديوان ذي الرمة : ٦٧٢ ،

ولم تذكر هذه المصادر صدره ، وللحطيئة بيت هو :

إِلَى مَا حِدِ الْآبَاءِ قَوْمٍ عَثْمُومٍ إِلَى عَطْنٍ يَوْمَ التَّفَاضُلِ أَهْلٌ

في ديوانه : ٢١٦ .

وعلى ذلك حملوا قولهم: عيشة راضية^(١)، وقال الشاعر الحطيئة :
دَعِ المَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُعَيْتِهَا وَأَقْعُدْ لِأَنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي^(٢)
وقال امرؤ القيس :

نَطَعْنُهُمْ سُلُكِي وَمَخْلُوجَةٌ لَفَتَكَ لِأَمِينٍ عَلَى نَابِلٍ^(٣)
وأما نيابة (فَعَال) فنحو قولك لصاحب الثياب: ثَوَّابٌ ،
ولصاحب العاج: عَوَّاجٌ ، ولصاحب الجمل: جَمَّالٌ ، ولصاحب
البتوت: بَتَّاتٌ ، وكذلك: لَبَّانٌ وَتَمَّارٌ وَنَبَّالٌ وما أشبه ذلك ، قال امرؤ
القيس ، أنشده سيبويه :

فليس بلدي رمح فيطعنني به وليس بلدي سيفٍ وليس بنَبَّالٍ^(٤)
وهو كثيرٌ أيضاً ، وأما (فَعِل) فمثال نيابته عن (فَعِيل)^(٥) قولك:
رَجُلٌ عَمِلٌ ، وَرَجُلٌ طَعِنٌ ، وَلَبَسٌ ، وقالوا: رَجُلٌ نَهَرَ ، نقله

(١) في القرآن : ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ في آيتين : (٢١) من سورة الحاقة ، و(٧) من
سورة القارعة .

(٢) ديوانه : ١٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافعية : ١٢٠ ، وابن يعيش ١٥/٦ ، ودلائل
الإعجاز : ٤٧١ ، ٤٨٧ .

(٣) ديوانه : ٢٦٠ ، ومجالس ثعلب ١٤٣/١ ، والخصائص ١٠٣/٣ - ١٦٦ ، ولفتك : ردك
وعطفك . والألمان : سهمان . والسلكى : الطعنة المستقيمة . والمخلوجة : غير
المستقيمة بمئة ويسرة .

(٤) ديوانه : ١١١ ، والكتاب ٣٨٣/٣ ، والمقتضب ١٦٢/٣ .

(٥) المقصود: أنه يفيد النسبة ؛ لأن المبالغة تكون في النسب وفي الصنائع ؛ لأنه لزوم لشيء ،
واللازم : المدارم بمنزلة من قد كثر منه ذلك الشيء ، وأدخل في المبالغة رجل عَمِلٌ وطَعِمٌ
ولَبَسٌ ... الخ « شرح السيرافي ٤/١٧٢ أ .

سيبويه^(١)، وأنشد عليه :

لستُ بليلىً ولكني نَهَزُ لا أدلجُ الليلَ ولكنْ أبتكرُ^(٢)
وأنشد الجوهري :

إن كنتَ ليلياً فأني نَهَزُ حتى أرى الصبحَ فلا أنتظرُ^(٣)

وقالوا: رجلٌ حَرِحَ ، وَسَتَ ، وطَعِنَ ، فهذه الأمثلة نائية كما قال
عن ياءِ النسب^(٤)، فقولك: لابنٌ وتامرٌ نائب عن قولك: لَبَنِيٌّ
وَتَمْرِيٌّ ، وكذلك سائر المثل؛ إذ ليس على معنى الفعل ، ولا فعل له
هنا يجري عليه ، وكذلك قولهم: نَبَّالٌ وثَوَّابٌ نائب عن: نبليٌّ وثوبِيٌّ
إذ ليس بجارٍ على فعلٍ أيضاً، قال السيرافي: واستدل سيبويه على أن
فعلاً بمنزلة المنسوب بقولهم البتي في الذي يبيع البتوت ، واحدها:
بتٌّ، وهي الأكسية ، قال: وإليه ينسب عثمان البتي^(٥) من كبار
الفقهاء^(٦) ، وكذلك قولهم عَمِلَ ونَهَرَ في معنى عَمَلِيٌّ ونَهْرِيٌّ ،
والدليل عليه ما تقدّم من قوله:

-
- (١) انظر الكتاب ٣/٣٨٤
(٢) الكتاب ٣/٣٨٤ ، ونوادِر أبي زيد : ٥٩٠ - ٥٩١ ، والمخصص ٩/٥١ ، والمقرب
٢/٥٥ ، واللسان (نهر) .
(٣) الصحاح (نهر) ٢/٨٤٠ .
(٤) الكتاب ٣/٣٨٥ .
(٥) أبو عمرو عثمان بن مسلم البتي ، تابعي ، فقيه البصرة ، حدث عن أنس بن مالك ،
روثقه أحمد وغيره . ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٦/١٤٨ - ١٤٩ .
(٦) شرح السيرافي ٤/١٦٩ ب ، وانظر قول سيبويه في الكتاب ٣/٣٨١ .

لستُ بليلى ولكني نَهْرٌ

قال سيبويه: وقالوا: نَهْرٌ ، وإنما يريدون نهاري فيجعلونه بمنزلة عَمِلَ ، ثم أنشد البيت^(١) ، ثم قال: فقولهم نَهْرٌ في نهاري يدلُّك على أن عَمِلاً كقولك: عَمَلِي ؛ لأن في عَمِلَ من المعنى ما في نَهْرٍ^(٢) ، قال: وقالوا رجل حَرِحَ ، ورجل سَتَّهَ ، كأنه قال: حَرِيٌّ واسْتِي^(٣) ، وإنما كان ذلك لعدم جريانه على الفعل ، وإن كان منها ما له فعل فهو على عدم الجريان . هذا شرح كلام الناظم / على الجملة، ثم يقع [٤٩٧] النظر في مسائل :

إحداها: أنه يحتمل التعاقب ، وأنتك إن شئت أتيت بياء النسب ، وإن شئت أتيت بأحد هذه الأبنية ؛ لأنه قال: إنها أغنت عن الياء ، فتأتي بالياء إن شئت أو بالبناء إن شئت ، ويحتمل أن يكون على غير هذا، بل على أن لهذه الأبنية موضعاً يغني [فيه]^(٤) عن الياء ويقوم مقامها على غير معاقبة ، وإلى هذا الاحتمال الثاني يشير لفظ « أغنى » كما قال في موضع آخر :

وأولُ مبتدأ والثاني فاعلُ أغنى في أسارِ ذانِ

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٤ ، ويقصد بالبيت :

لستُ بليلى ولكني نَهْرٌ

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٥ .

(٣) الكتاب ٣/ ٣٨٥ .

(٤) ساقطة من المصرية والأزهرية .

إذ ليس معناه إلا أنَّ الفاعل انفرد بذلك الموضع مغنياً عن خبر
المبتدأ، وكذلك هاهنا أي: يغني عنه بحيث لا يقع في ذلك الموضع إلا
أحد الأبنية ، وهذا معنى كلامه في التسهيل ؛ إذ قال: « ويستغنى عنها
(يعني عن ياء النسب) غالباً بـ(فَعَّال) من لفظ المنسوب إليه إن قصد
الاحتراف، وبصوغ (فاعل) إن قصد صاحبُ الشيء^(١)، وهو ظاهر
من كلام سيبويه^(٢)، فهو أولى ما يُحمَلُ عليه هذا النظم . وأمَّا
الاحتمال الأول فهو مذهبٌ أيضاً ، وإليه ذهب ابن عصفور ؛ إذ خير
في صوغ أحد الأبنية أو إلحاق ياء النسب، نص على ذلك في
«المقرب»^(٣) و « شرح الجمل »^(٤)، ويظهر من كلام المارديي ؛ إذ قال:
تقول لبائع اللؤلؤ: لؤلؤي، ولألّ ، ولصاحب العاج: عاجي وعوّاج ،
ولصاحب الزُّجاج: زجاجي وزجّاج . هذا ما قال . وهو مذهبٌ
مرجوحٌ، وظاهر كلام العرب الاستغناء ، كما أشار إليه كلام الناظم،
وكلام سيبويه على ذلك يدلّ ؛ لأنّه لما أتى بمثال من فَعَّال ، وبين أنه
أكثر من أن يحصى، قال: وربما ألحقوا ياءِي الإضافة كما قالوا: البتّيّ،
فأتى بـ « ربّما » المقتضية للتقليل ، وإنما هو ناقلٌ ، فباء النسب في هذا
الموضع نادرة ، والنادر لا يقاس عليه .

(١) التسهيل : ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ٣/٣٨١ - ٣٨٣ فأشار إلى أنهم قد يعكسون .

(٣) ٥٤/٢ - ٥٥ .

(٤) شرح الجمل ٢/٣٠٩ - ٣١٠ .

والمسألة الثانية: أن في كلامه ما يدل على أنه قياس ، وذلك أنه أغنى عن الياء ، فقيل : ولا شك أن قوله : « أغنى » يريد به أن ذلك قد جاء في السماع على ذلك الوصف ، وقوله : « فقبل » إمّا أن يعني : أن النحويين قبلوه من حيث هو سماعٌ ولا يقاس عليه ، وإمّا أن يعني أنهم قبلوه وأخذوا بمقتضاه ، وقاسوا عليه ، فلو أراد الأول لم يكن فيه فائدة ؛ إذ الأخبار عن الشذوذات بأنها قبلت نقلاً ، كما جاءت لا محصول تحته بالنسبة إلى صنعة النحويين أهل القياس كما / لو قال [٤٩٨] قائلٌ : إن العرب قد قالت :

صددت فاطولت الصدود^(١)

فقبله النحويون ، فإنّ هذا الكلام لا يحصل معنى يُعتد به بخلاف ما إذا أراد أنهم قبلوه في القياس وأخذوا به ، فإن في هذا أجل فائدة لهم للإخبار بأن مثل هذا ليس عندهم من السماع المهمل الذي لا يعتمدون عليه ، بل هو معتمد عليه مبني على محصولة ، وأصرح من هذا في كلامه قوله بعد :

وغير ما أسلفته مقررًا ...

إلى آخره .

(١) هذا صدر بيت أورده ابن جني في الخصائص ١/١٤٣، ٢٥٧، وتماه :

صددت فاطولت الصدود وقلما وصائل على طول الصدود يدوم

وقد نسب إلى عمر بن أبي ربيعة أو إلى المزار الفقعسي ، وهو في ديوان الأول ص : ٥٠٢ ، القسم الثالث : الشعر المنسوب إليه ، وهو غير موجود في أصول ديوان شعره .

فهذا نص بأن جميع ما ذكر في الباب مقيسٌ ليس فيه ما يوقف على السماع، وإذا كان كذلك كان الناظم قد ارتضى رأي من قال بالقياس، وكذلك فعل في « التسهيل »^(١) ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ إذ قال بعد ما أتى بأمثلة منه : « وذا أكثر من أن يحصى »^(٢) ، ولا شك أن ما كان هكذا فهو أخرى بالقياس عليه . وهذا الكلام هو الذي اعتمد الشلوين في القول بالقياس^(٣) ، وذهب جماعة إلى وقفه على السماع ، وإليه ذهب ابن خروف^(٤) ، واعتمده ابن عصفور^(٥) ، واعتمد ابن خروف في ذلك على كلام سيبويه ، حيث قال : وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته : لبَّانٌ ، وتَمَّارٌ ، ونَبَّالٌ ، قال : وليس في كل شيء من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البز : بزَّاز ، ولا لصاحب الفاكة : فكَاه ، ولا لصاحب الشعير : شعَّار ، ولا لصاحب الدقيق : دَقَّاق^(٦) ، هذا كلامه ، وظاهره عنده عدم القياس ، وقد تأول غيره هذا الكلام على الاستغناء في بعض المواضع ، فذكر الشلوين أنه لا ينبغي أن يؤخذ من هذا الكلام عدم القياس ، بل هو مقيسٌ عنده ، ألا ترى إلى قوله : « وهو أكثر من أن يحصى » ، لكن

(١) التسهيل : ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ٣/٣٨١ .

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٩ ب .

(٤) انظر رأي ابن خروف في تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٤٢ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٠٩ .

(٦) الكتاب ٣/٣٨٢ .

يُبين أن العرب قد ترك القياس في بعض المواضع ، وتستغني بغيره عنه فتحفظ تلك المواضع ، ويبقى مقيساً فيما عداها^(١).

وبعد ، فأصل الخلاف في المسألة لفظ سيبويه ، فمن ترجّح عنده أحد الموضعين قال به .

المسألة الثالثة: فيما على الناظم من الدركِ وذلك من وجهين :
أحدهما: أنه ذكر الاستغناء ولم يبين أنه في موضع مختصٍّ ومحلٍّ معيّن ، وإنما ذكر أن هذا آتٍ في الكلام على الجملة ، ومثل هذا لا يحصل معنى في النحو ، كما لو قال: إن الضمير يأتي متصلاً ، ويأتي منفصلاً من غير أن يذكر موضع الاتصال ولا الانفصال ، فإن مثل هذا لا يبين في المسألة حقيقة ؛ إذ الضمير لا يأتي متصلاً مطلقاً ، ولا منفصلاً مطلقاً ، فكذلك كلامه هنا ، وهذه الأبنية / الثلاثة إنما [٤٩٩]
يستغني بها في مواضع مخصوصة ، فأماً (فاعل) فيؤتى به لمن كان صاحب شيء وليس فيه علاج ، ولا محاولة كـ « لابن » لمن كان له لبنٌ ، و« تامرٌ » لمن كان له تمرٌ ، وكذلك سائر المثل . وأماً (فعّال) فلمن كان صاحب شيء له فيه علاج ومحاولة كـ « جمال » و « حمّار » لصاحبي الجمال والحمير اللذين يعملان عليها ، وكذا سائر الأمثلة ، هذا هو الغالب في المثالين ، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر كقولهم: سيّافٌ للذي السيف الذي لا يحارل فيه شيئاً ، ويقال للذي البغل: بغّالٌ ، ونابلٌ للذي يعالج النبل ، وقد أطلق امرؤ القيس النبال

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٩ ب .

في موضع النابل ، والنابل في موضع النَّبَال ، فقال في الأول :

وليس بلدي رمح ليطعنني به وليس بلدي سيفٍ وليس بنابل^(١)

فإنما يعني صاحب النبل خاصة ، وقال في الثاني :

نطعنهم سُلْكِي ومخلوَجَةٌ لَفْتُكَ لِأَمِينٍ عَلَى نَابِلٍ^(٢)

فإنما يعني المعالج للنبل على ما حكى أنه قال: مررتُ بنابلٍ وصاحبه يناوله الريش لواماً وظُهاراً ، فما رأيتُ شيئاً أحسن منه ، فشبهت به^(٣) ، وأما (فَعِل) فللملازم للشيء ، كذا قال ابن عصفور^(٤) ، نحو: عَمِلَ للملازم العمل ، ونَهَرَ للملازم للشغل بالنهار ، وسائر المثل كذلك ، وغيره يجعل (فَعَالاً) و(فَعِلاً) من باب واحد ، وذلك ملازمة العمل والعلاج ومداومته ؛ لأنهما معاً من أمثلة المبالغة ، فهذا مما فات الناظم تفسيره ، وهو ضروري ؛ إذ لا تَرِدُ هذه الأمثلة على محلٍّ واحد كما رأيت ، ولا بدُّ من الاختصاص ، وهو لم يذكره فيوهم كلامه حكماً لم يقل به أحدٌ ، ولا جواب لي عن هذا الدَّرَكِ الآن .

الوجه الثاني: من وجهي الدَّرَكِ أَنَّ النَحْوِيَّينَ إِنَّمَا عَادَتُهُمْ أَنْ يذكروا من هذه الأبنية (فاعلاً) و(فَعَالاً) ، وأما (فَعِل) فلا يجعلونه من ذلك ، وعلى المثاليين اعتمد في « التَّسهيل »^(٥) و « الفوائد »^(٦) ، وهو

(١) انظر ما تقدم ص : ٥٨٧ .

(٢) تقدم ص : ٥٨٧ .

(٣) اللسان (نبل) .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٢ .

(٥) التسهيل : ٢٦٦ .

(٦) الفوائد المحوية في المقاصد النحوية : ١٢٩ رسالة ماجستير ، تحقيق وداد يحيى لال ، كلية

اللغة العربية ، جامعة أم القرى .

الذي ينبغي .

فإن قلت: إن (فِعْلاً) قد ذكره سيبويه وكثيرٌ من النحويين كما
ذكروا (فاعلاً) و(فِعْلاً) .

فالجواب: أنهم إنما ذكروه على جهة الشذوذ والقلة ؛ إذ لم يَلْحَقْ
(فاعلاً) و(فِعْلاً) ولا قاربهما ، وقد أشار إليه إشارة القلة في الجملة في
كتاب « التسهيل » إذ قال: « وقد يقام أحدهما مقام الآخر وغيرهما
مقامهما »^(١) ، فالغير يريد به (فِعْلاً) وما كان نحوه ، وأيضاً فحين بنى
على ما ذكروه فلنذكر (فعولاً) و(مفعلاً) و(مِفْعَلاً) ، وقد ذكر هذا
سيبويه^(٢) ، وزاد غيره^(٣) (مِفْعِلاً) و(فِعْلاً) و(فِعِلاً) بمعنى مفعول ، بل
كلّ صفة جرت على المذكر والمؤنث بلفظ واحد فهي من هذا الباب ؛
/ لأنها غير جارية على فِعْلٍ أصلاً ، فهي عند البصريين على معنى [٥٠٠]
النسب ، فكان من حقّه حين أراد أن يستدرك على غيره أن يذكر ما
ذكره الناس من هذه الأشياء ، ويقول حين لم يُرد الاستيفاء ، فلا حاجة
به إلى ذكر (فِعْل) ، بل كان يسكت عنه كما سكت غيره عنه .

وقد يجاب عن هذا الثاني بأن يقال: يمكن أن يكون ارتضى
القياس على (فِعْل) إذ قد جاء منه أشياء لها كثرة وإن كانت أقليةً
بالنسبة إلى كثرة (فاعل) و(فِعْال) ، فذلك لا يمنع القياس ، وخصه

(١) التسهيل : ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٤ .

(٣) زاد ابن عصفور « مِفْعِلاً نحو : ناقة مِفْعِطير » شرح الجمل ٢/ ٣١٠ .

بذلك دون سائر الأمثلة المتقدّمة ؛ لأنه الذي ظهرت فيه المشاركة في معنى النسب حقيقة، وذلك أن المثالين المتقدمين استعمالاً على غير النسب أصلاً؛ إذ لم يقولوا من التمر: تَمَرٌ ، ولا من النبل: نَبَلٌ ، ولا من اللبن : لَبِنٌ ، ولا من الحمار: حَمِرٌ ، ولا غير ذلك ، فظهر فيه معنى النسب ظهوراً بيّناً ، حين قالوا: لَابِنٌ وَتَامِرٌ ، وشبه ذلك ، وهذا هو الأصل في الباب ، وهو الذي جعله سيبويه^(١) أكثر من أن يحصى ، ثم ذكر ما وجد فيه معنى النسب مما استعمل له فعلٌ ، فألحقه بما ليس له فعلٌ مستعملُ الفاء لاستعماله كقولهم: « عيشةٌ راضيةٌ » ، وطاعم ، وكاسٍ ، وما أشبه ذلك ، فإنهم استعملوا رَضِيََ وَطَعِمَ وَكَسِيَ على الجملة ، لكنهم ألغوا فيه ذلك المعنى ، فألحقوا بلابِنٍ وتَامِرٍ ، ولأجل أنَّ الباب مبنيٌّ على إهمال الفعل استشكل بعض المتأخرين^(٢) جعل سيبويه تَامِراً من صلب الباب ، مع أن ابن القطاع حكى : تَمَرَ القوم: إذا كان عندهم تَمَرٌ^(٣) ، واعتذر بأن قال: لعل هذا لم يحفظه سيبويه ، ثم استشكل إدخاله أهلاً مع قولهم: أَهْلَ المكان أهولاً ؛ إذا كثر أهله ، ذكره ابن القوطية^(٤) ، قال: وإذا ثبت ففي هذا إشكال عظيم . هذا ما

(١) انظر ما تقدم ص : ٥٩٠ .

(٢) لم أتف عليه .

(٣) الأفعال لابن القطاع ١١٦/١ .

(٤) الأفعال لابن القوطية ص : ١٠ ، وانظر الأفعال لابن القطاع : ٣١/١ نقلاً عن ابن القوطية .

قاله: ، ولا إشكال فيه ، على ما تقرر في طاعم وكاسٍ ونحوهما ،
وإنما جلبتُ هذا الكلام استشهاده على اعتمادهم في تقررٍ معنى
النسب على إهمال الفعل ، وأن فاعلاً وفِعْلاً غير جارَّين على فِعْل .
فإذا تقررَ هذا فـ(فَعِل) قد وُجد ، وليس له فعلٌ أصلاً ، وذلك
قولهم: نَهَرُ ؛ إذ لم يستعملوا نَهَر ، فصار بهذا النقل في نمط فاعل
وفِعْال هذا ، وإن كان نادراً فإنهم قد استعملوا عليه ماله فعلٌ على
تقدير الغاية، وذلك قولهم: طَعِمَ وَسَيَّةٌ وَحَرِحَ ونحو ذلك ، بخلاف
جميع ما ذكر في السؤال من فَعول ومِفْعَال وغيرهما ، فإنها إنما
استعملت / على معنى النسب إلحاقاً لها بغيرها لا بحق الأصل؛ إذ [٥٠١]
ليس فيها ما استعمل ، وليس له فعل البتة ، بل كل واحد منها فعل
مستعمل، فلم يلحقها الناظم بما ذكر ، ويا حُسْنَ ما ذهب إليه لولا
قلته في السماع ، وذلك لا يضر إذا كان عنده يبلغ مبلغ القياس ،
وإنما ذكر سيبويه فِعْلاً مع فَعُول ومِفْعَالٍ ونحوها ؛ لأن الجميع عنده
غير قياس .

ثم أشار الناظم إلى أن ما عدا ما ذُكر موقوفٌ على السماع ،
وهو القسم الثاني من قسمي المنسوب ، فقال :

وغيرُ ما أسلفته مقررًا على الذي يُنقل فيه اقتصر

أسلفته معناه: قدمته ، ومنه: سَلَفُ الرجل ، وهم آباؤه
المتقدمون، يعني: أنَّ ما عدا ما قَدَّمَ من الأحكام المقررة في هذا الباب
يُقتصر منه على المنقول المسموع، ولا يقاس عليه ما سواه ، وحينئذٍ

على قسم الشاذ، فلا بد من التنبيه على أمثلة منه ، يتبين بها مقصوده،
ويستريح إليها الناظر في نظمه .

فاعلم أن ما خرج عن القياس في باب النسب ثلاثة أقسام :
أحدها: ما كان قياسه أن لا يُغيّر بغير زيادةٍ على ما اقتضى
القياسُ فيه من التّغيير ، فغيّرتُه العرب شذوذاً .
والثاني: ما كان قياسه أن يغيّر فلم يغيّر شذوذاً على عكس
الأول.

والثالث: ما كان قياسه أن يغيّر تغييراً ما ، فغيّر تغييراً آخر
شذوذاً كذلك ، وكل واحد من هذه الأقسام لا بدّ لما فعلته العرب
فيه من علة.

وجملة علل الباب ثلاثة أنواع:

أحداها: التفرقة بين نسبتين إلى لفظٍ واحدٍ قصداً إلى إزالة اللبس.

والثانية: المعدول عن الثقل إلى الخفة .

والثالثة: تشبيه الشيء بالشيء .

وثمّ نوعٌ رابعٌ استقرائيٌّ وهو: الاستغناء عن النسب إلى الشيء
بالنسب إلى ما في معناه أو ما يلابسه .

القسم الأول: مثاله قولهم في قريش: قُرَشيٌّ ، وفي هذيل: هُذَليّ،
وفي ثقيف: ثَقَفِيّ ، ووجهه إما تشبيه ما ليس فيه التاء بما هي فيه ؛
لأن الوزن واحد ، ولا بد للتاء أن تزولَ في النسب ، وإما لثقلِ

اجتماع اليايات في الكلمة إذا قالوا: قُرَيْشي .

ومن ذلك قولهم: سُهْلِيٌّ بالنسب إلى السَّهْل خلاف الجبل، فرقوا بينه وبين النسب إلى سَهْلٍ اسم رجل ؛ إذ قالوا فيه: سَهْلِيٌّ ، وكذلك دُهرِيٌّ للرجل المسنُّ منسوب إلى الدهر ، فرقوا بينه وبين الدَّهْرِي ، وهو القائل بالدهر من الملحدة ، وكذلك أُمويٌّ بفتح الهمزة في أُمِيَّة ، والقياس: أُمويٌّ ، لكنهم كأنهم نسبوا / إلى المكبِّر [٥٠٢] وهو: أمةٌ استغناءً ، ومثله في الاستغناء قولهم في البصرة: بصريٌّ ، ووجهه بعضهم بأنه نسب إلى البصر وهي حجارةٌ بيضٌ توجد في الموضع المسمَّى بَصْرَة، فنسب إليها ، والمراد الموضع شذوذاً ، وقالوا: عُبْدِيٌّ بضم العين في بني عبيدة، حيٌّ من بني عَدِيٍّ ، فرقوا بينهم وبين عبيدة من غيرهم، ومثله قول بعضهم في بني جَذِيمة : جَذَمِيٌّ ، قال السيراقي: لأنَّ في قریش جَذِيمة ابن مالك بن حسل بن عامر بن لؤي ، وفي خزاعة جذيمة ، وهو المصطلق ، وفي الأزد جذيمة بن زهير^(١)، والأمثلة أكثر من هذا .

والقسم الثاني: مثاله قولهم في عليٍّ: عليٌّ ، وفي قصيٍّ: قُصَيٌّ ، وهذا مذهب الناظم حيث جعل ذلك شذوذاً ، وإلا فهو عند طائفة قياس، كما تقدَّم^(٢)، ووجه التشبيه بظبيٍّ حيث لم يحفلوا فيه باليايات،

(١) شرح السيراقي ٤/ ١٤٧ أ ، وفيه « زهران » بدل زهير .

(٢) ص : ٥٠١ .

فلذلك لم يحفلوا بها في ذلك، ومن ذلك قولهم في البحرين اسم موضع:
بحراني بإثبات الألف والنون اللتين^(١) هما علم للتثنية في الأصل ، فرقوا
بذلك بينه وبين البحرين الذي هو تثنية حقيقية لم يسم به بعد، فبنوا
اسم الموضع على (فعلان) ثم نسبوا إليه كذلك .

والقسم الثالث: مثاله قولهم في زينة: زباني ، كأنهم أرادوا إبقاء
الحروف على حالها ، فاستثقلوا الياء في زيني فردوها إلى الألف ؛ لأن
الألف أخف من الياء هنا لما في بقائها من اجتماع الياءات في كلمة .
ومن ذلك قولهم: طائي ؛ إذ لو قالوا على القياس: طيئي لثقل
باجتماع الياءات وبينهما همزة هي من مخرج الألف، وهي أيضاً
تناسب الياء ، فقلبوا الياء ألفاً .

ومنه سليقي في السليقة، قياسه: سَلَقِي ، لكنهم شبهوه بـ(فعيل)،
فتركوا الياء على حالها .

وقالوا في صنعاء: صنعاني ، وفي بهراء: بهراني ، وفي دَسْتَوَاء:
دَسْتَواني ، أبدلوا الهمزة نوناً لشبهها بها ، ألا تراهم قالوا: ظرابي في
ظَرَبَان ، وأناسي في إنسان ، شبهوا النون بالهمزة ، فكذلك شبهوا هنا
الهمزة بالنون على العكس من ذاك .

وقالوا في جَلُولَاء وحروراء: جَلُولِي وحروري فحذفوا الهمزة
تشبيهاً للممدود من الألفات بالمقصود .

(١) في الأصول الخطية « اللتان » بالألف .

وكذلك قالوا في خراسان: خراسيٌّ ، كأنَّهم شبهوا الألف والنون
بعلَم التثنية ، فحذفوا لذلك .

والمثل في الباب كثيرةٌ ، فلنقتصر منها على هذا القدر فهو كافٍ .

/ ويلحق بهذا الفصل مسألة تتعلق بكلام الناظم ، وذلك أن هذه [٥٠٣]

الأشياء التي شذت في النسب إليها إذا سُمِّيَ بها فإنما ينسب إليها على
القياس المطرد ، ويترك ذلك الشذوذ المسموع فيها ، فلو نسبتَ إلى
رجل سُمِّيَته زينة لم تقل: زبانيٌّ ، وإنما تقول: زبنيٌّ على القياس ،
وكذلك إذا سميتَ رجلاً بدهر فنسبتَ إليه لم تقل إلا: ذهريٌّ بالفتح ،
أو جذيمة لم تقل إلا: جذميٌّ بفتح ، وكذلك سائر ما تقدم ، وكذلك
الحكم في التصغير ، وإذا ثبت هذا فكلام الناظم قد يشعر بأن ما جاء
شاذاً يقتصر فيه على النقل سواء أكان ذلك قبل التسمية أم بعدها ؛ إذ
لم يقيّد ذلك بما قبل التسمية فصار الإطلاق مشعراً بالتسويغ في
الجميع ، وذلك غير صحيح ، بل الحكم الفرق بين الحالين كما ذكر .
والجواب: أن كلام الناظم يشعر بذلك ؛ لأنه إنما قال:

« على الذي ينقل فيه القصر »

والذي نقل شاذاً إنما نقل غير مسمًى به ، فإذا سمي به فقد خرج
بالتسمية عن المسموع ؛ إذ كنتَ تصرفتَ فيه بالتسمية ، ألا ترى إلى
قولهم: سهليٌّ إنما قالوه في النسب إلى السَّهل خلاف الجبل ، ليفرقوا
بينه وبين النسب إلى سهْل الرجل ، فإذا سُمِّيَ بالسهل خلاف الجبل
فقد صار غير محلّ التفرقة ، فيلزم فيه اتباع القياس ، وعلى هذا النحو

يجري سائر ما في الباب ، قال الشلوبين: « إنما رجع سيبويه في النسب إلى القياس ؛ لأنه وجد العرب كثيراً ما تغيّر الاسم المنسوب إليه فرقاً بين معنيين كقولهم في النسب إلى السَّهل: سُهليٌّ ، وفي النسب إلى اسم رجل: سَهليٌّ بالفتح ، فلما كان أكثر تغييرهم للفرق صار ذلك الشذوذ مختصاً بذلك المعنى المغيّر ، فوجب عند زوال ذلك المعنى زوال ذلك التغيّر ، فكان الوجه الرجوع إلى القياس ، وكذلك التصغير وجدوا أكثر الشذوذ فيه مختصاً بالظروف ، وهي في كلامهم قد اختصّت بأشياء لا تكون في غيرها من الأسماء ، هذا مع أن التصغير في الظروف لمعنى ليس في غيرها ، فوجب الرجوع إلى القياس^(١) هذا وجه ما قالوا ، بخلاف الجمع فإن الحكم فيه بعد التسمية كحكمه بعدها ، فتقول في ابن : بُنَوْنٌ على غير القياس ، فإذا سَمَّيْتَ به قلت: بنون أيضاً ، وكذلك (أُمٌّ) تقول فيه: أمّهاتٌ وأمّاتٌ / [٥٠٤] قبل التسمية وبعدها ، وإن كان أمّاتٌ شاذّاً ، ووجه الفرق أن الجمع على بنون أو أمّهات لم يكن لأجل معنى يزول ذلك المعنى بالتسمية ، فيزول موجبُه لذلك ، بل أمره بعد التسمية وقبلها أمرٌ واحدٌ ، وأما النسب فالشذوذ لمعنى يزول بالتسمية كما تقدم فيزول موجبُه ، ونظيره قولهم في جمع أحمر الصفة: حُمْرٌ ، فإذا نقلته بالتسمية زال موجب ذلك الحكم ؛ لأن الوصفية هي الموجبة للجمع على (فُعْل)،

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١١٦ .

فإذا زالت زالت موجبها ، فالحاصل أن الاسم قبل التسمية بالنسبة إلى النسب الشاذّ مخالف له بعد التسمية ، فليس هو المنقول نفسه بعد التسمية ، فلم يشمله كلام الناظم هنا ، فلا بد من رجوعه إلى القياس المقرر قبل ، وهو ما أردنا أن نبين ، وينظر هنا هل فاتة ذكر مسألة من تغيير النسب مطردة لم تدخل له تحت ما ذكر ، وقلما يخلو من ذلك ، فيردّ عليه الاعتراض ؛ لأنه قال: « وغير ما أسلفته مقررًا » إلى آخره ، فأعطى أن ما لم يذكر له تغييراً مطرداً في هذا النظم فهو شاذّ محفوظ .

كمل النسب ، يتلوه الوقف إن شاء الله تعالى
تم السّفَرُ الرابع بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين ،
وحسبنا الله ونعم الوكيل^(١)

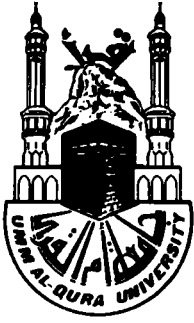
* * *

(١) هكذا في النسخة المصرية ، وفي الأزهرية: « كمل النسب والحمد لله ، يتلوه الوقف ، إن شاء الله تعالى . تم الجزء المبارك في سابع الحرم سنة اثنتين وسبعين ومائمائة على يد الفقير إلى الله (تعالى) عمر بن عبد الله المنطراوي (غفر الله له ولوالديه ، ولمن دعا له بالتوبة والمغفرة، ولجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، الأحياء منهم والأموات ، آمين ، آمين، وحسبنا الله ، ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . يتلوه الوقف » .

وفي التونسية عنوان « الوقف » .

فهرس موضوعات الجزء السابع

الصفحة	الموضوع
٩	جَمْعُ التَّكْسِيرِ
٢٦١	التَّصْنِيفُ
٤٢٩	النَّسَبُ



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القرى
معهد البحوث العلميّة
مركز إحياء التراث الإسلاميّ

المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٧٩٠هـ)

الجزء الثامن

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح الفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٤١-٦ (ج٨)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٤١-٦ (ج٨)

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

لمعهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ

جامعة أمّ القرى

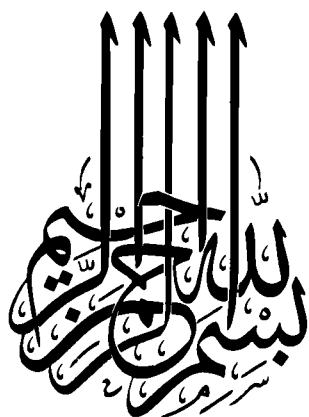
مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية



الوقف

اعلم أن الوقف نظيرُ الابتداءِ ، أى مُقابِلُهُ ، والابتداءُ عملٌ ، فالوقف^(١) استراحةٌ عن ذلك العمل ، فإذا أصلُهُ أن يكون على السكون ، كما أن الابتداء أصلُهُ أن يكون بالحركة . ثم إنه يتفرعُ عن قصدِ الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصدَ ، فيكون لتمام الغرضِ من الكلام ، وتمام النظم في الشعر ، وتمام السجع في النثر . ثم إن الوقف إنما يكون على الآخر ، والأوخر محلُّ التغيير ، فغيروا الأواخر عند الوقف على حسب المقاصد اللفظية أو^(٢) المعنوية . وجملَةُ أنواعِ التغيير الحادثة في الوقف المشهورة^(٣) في كلام العرب ثمانية أنواع ، وهي : السكونُ والرُّومُ ، والإشمامُ ، والتضعيفُ ، والنقلُ ، والإبدالُ ، والحذفُ ، وإلحاق هاءِ السكت . وهذه الأنواعُ كُلُّها قد ذكرها الناظم ، وذكر مواضعها ، وابتدأ بما يتعلّقُ بالنون^(٤) منها ، فقال :

تَنْوِينًا أَنْزَرَ فَتَحَ أَجْعَلَ أَلِفًا وَقَفًا ، وَتَلَوَ غَيْرَ فَتَحَ أَحَذَفَا

تنويناً : مفعولٌ (أولٌ)^(٥) لا جعلَ التي بمعنى صيرَ ؛ إذ هي تتعدى إلى

(١) الأصل : بالوقف .

(٢) س : والمعنوية .

(٣) الأصل : المنثورة .

(٤) المراد بالنون هنا : التنوين .

(٥) سقط من س .

مفعولين كما تقدّم في باب^(١) . وإثر فتح : ظرف متعلّق به . وتلّو بمعنى تال ،
أي : تابع – وهو مفعولٌ باحذف ، على حذف الموصوف ، أي : احذف تنوياً
تالي غير فتح .

ويعني أنّ التّنوين اللاحق لآخر الاسم إمّا أن يكون بعد فتحٍ أو بعد غيره،
وهو الضمّ والكسر ، والفتح في كلامه ليس مُقتصراً به على فتح البناء فقط ،
وإن كانوا إنما يطلقون ا لفتح والضمّ والكسر على حركات البناء ، كما يطلقون
الرفع الصّب والجر^(٢) على حركات الإعراب^(٣) ، لكنهم قد يُعبرون عن حركة
الإعراب بالفتحة والضمّة والكسرة ، فأطلقها الناظم على ما تنطّل على من
حركة بناءٍ أو حركة إعراب .

فإن كان التّنوين بعد فتح فإنّك تُبدّله ألفاً فتقول في رأيت زيدك : رأيت
زيدا ، وفي أكرمت عمرن : أكرمت عمرا . وكذلك فتحة البناء إذا تبعها التّنوين،
وذلك في أسماء الأفعال ، نحو : حيّهْلن ، وإيهنْ ، ووِيَهْنْ ، تقول في الوقف :
حيّهْلأ ، وإيهأ ، ووِيَهأ . وكذلك ما أشبهه .

وإن كان التّنوين بعد غير فتح فإنه يُحذف رأساً ، وذلك إذا وقع بعد
الضمّ نحو : هذا زيدنْ ، فإنّك تقفُ عليه : هذا زيْدْ ، فتحذف التّنوين ، وفي
الجرّ : مررت بزيْدْ . فتحذف أيضا . وكذلك تقول في صِهْ ومِهْ إذا نوّنته ثم

(١) أي في باب (ظن وأخواتها) والتي أشار إليها ابن مالك بقوله « والتي تعبيراً أيضاً بها العين مبتدأ وخبراً .

(٢) س : والخفض .

(٣) انظر الكتاب ١ / ١٣ - ١٧ ، ونتائج الفكر للسبيلي ٨٣ - ٨٥ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٦٩ - ٧١ .

وَقَفَّتْ : صَةً وَمَةً ، وفي إِيهِ : إِيَهُ ، وفي هِيَهَاتٍ : هِيَهَاتٍ وَكَذَلِكَ (في) ^(١) : يَوْمَنْذٍ وَحِينَئِذٍ ، وما أشبه ذلك . وشَذُّ من ذلك حرف واحدٌ فَوْقِفَ ^(٢) عليه على التنوين ، وذلك : (كَأَيِّنْ) ^(٣) ، وَقَفَ عليها بالنون من القراء مَنْ عدا أبا عمرو ، اتباعاً للمصحف ، إِذْ وَقَعَ كَتَبُهَا بالنون ^(٤) .

وجه عدم إثبات التنوين على حاله أنه حرفٌ زائدٌ أتى به للفرق بين ماينصرف وما لاينصرف في المعرب وفي المبني أتى به بمعنى آخر ، وهو كالحركة ؛ لأنه يتبعها ، فلا يوقف عليه عليه بحاله ، وأيضاً أرادوا الفرق بينه وبين / النون الأصلية ، نحو : حَسَنٍ ، وما أشبه الأصلية نحو : رَعَشَنٍ ^(٥) ، / ٣ / هذا وجهٌ عدم بقائها على حالها في الوقف .

وأما إبدالها مع الفتح وحذفها مع غيره فوجهه أن النون تُشَبِّه الألف من حيثُ كان اللينُ في الألف يقاربه الغنةُ في النون ، فأبدلوا أَلْفاً لما بينهما من المقاربة . وكذلك كان الأصلُ في الرفع أن يُبدَلَ واواً ، وفي الجر أن يُبدَلَ ياءً ، وهي لغةٌ لبعض العرب أن يقولوا في الوقف : قام زيدو ، ومررت بزيدي ^(٦) ، كما يقول الجميع : رأيت زيدا . ولم يُنبَّه عليها الناظم لِقَلَّتْهَا ، لكنَّ اللُّغَةَ

(١) عن س .

(٢) س : فَيُوقِف .

(٣) ورد هذا الحرف في سبعة مواضع من القرآن ، أولها الآية ١٤٦ من سورة آل عمران .

(٤) انظر الاقتناع في القراءات السبع لابن الباذش ٥٢٥ .

(٥) الأصل : عثمان . والرَّعَشُ : المرتعش ، والنون مزيدة فيه للإلحاق ، ومن أجل ذلك قال المؤلف : إنها

أشبهت الأصلية ، لأنها تثبت في تصاريف الكلمة كما تثبت الأصلية ، انظر شرح الشافية للرضي

٨ / ٥٩ ، والكتاب ٤ / ٢٢٠ ، واللسان : رعش .

(٦) الكتاب ٣ / ٥٢٢ ، ٤ / ١٦٧ ، وهي لغة نسبها الأخفش الكبير إلى أزد السراة .

الفُصْحَى حذفها في هاتين الحالتين لكان ثَقُلَ الواو والياء في أنفسهما بخلاف الألف فإنها خفيفة . فإذا اجتمعت الضمة أيضاً مع الواو ، والكسرة مع الياء ، كان ذلك أثْقَلَ . ولم يكن في الفتحة مع الألف ثَقُلٌ فتركوها على حالها . على أن بعض العرب يعامل الألف معاملة الواو والياء في الحذف فيقول : رأيتُ زيداً^(١) ، كما يقول : هذا زيدٌ ، ومررت بزيدٌ . ولم ينبّه على ذلك الناظم لقلته ، ثبت نَقْلُ هذه اللغة في كتاب سيبويه ، في النسخة الشرقية (منه)^(٢) ، عن أبي الحسن ، وحكاها الفارسي عن قطرب ، عن أبي عبيدة ، وأنشد بيت الأعشى^(٣) :

إلى المرءِ قيسٍ أطيلُ السرى وأخذُ من كلِّ حيٍّ عُصمٌ

وأبياتاً أخر ، ومنه أيضاً ما أنشده قطربٌ ، من قولِ عديّ بن زيد^(٤) ، ونسبَه البكريُّ لطرفة :

شَنَزَ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَءُ

(١) شرح الشافعية للرّضي ٢/ ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، وفي حاشية كتاب سيبويه ٤ / ١٦٧ - ١٦٨ نص منسوب إلى أبي الحسن الأخفش في ذلك ، وهي لغة لربيعية .

(٢) ليس في س .

(٣) ديوانه ٣٧ ، والبيت في المسائل العسكرية ١٣٠ ، والخصائص ٢/ ٩٧ ، والروض الأنف ٢/ ٢٣٤ ، وابن يعيش ٩ / ٦٩ - ٧٠ ، وشرح الكافية للرّضي ٢ / ٢٦٨ ، والخزانة ٤ / ٤٤٥ ، وشواهد الشافعية ٢ / ٢٧٩ ، واللسان : ينرق .

وعُصْمٌ ، ضبط بضمّتين جمعاً لعصام ، وهو وكاء القرية وعروتها . يريد به العهد ، ويكسر ففتح جمع عصمة ، وهي الحبل والسبب . والأول مروى عن ابن جني في المبهج ٤٧ ، والثاني ع ابن هشام في شرح السيرة .

(٤) ديوانه ٩٩ والبيت في الخصائص ٢/ ٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٣١ ، وابن يعيش ٩/ ٦٩ ، واللسان : هدأ .

شَنَزَ الرجل : قلق من مرض أو همّ ، والمهدأ من اهدأت الصبي : إذا جعلت تضرب عليه بكفك وتسكنه لينام والدَّف : الجنب . والقين : الحداد .

وقال أبو عمرو الفقهسي^(١) :

أعددت للورد إذا الورد حفز غريباً جروداً وجلالاً خزز

ثم قال :

كأن جوف جلده إذا احتفز في كل عضو جرذين وخز

أراد : كأن في جوف جلده في كل عضو منه جردين وخز

ثم إن ظاهر هذا الكلام يشمل زائداً إلى ما تقدم التمثيل به نوعين :

أحدهما : المنقوص ، إلا أن الناظم أخرجه ، وذكر حكمه ، لما فيه من

الأحكام المخالفة لما ذكر هنا .

والثاني : المقصور : وهو لم يخصه في هذا الباب بذكر ، فالعبرة شاملة

له ، وهي تقتضي فيه ما تقتضي في الصحيح الآخر ، من أنك تحذف التنوين

في الرفع والجر ، وتقف عليه في النصب بعد^(٢) إبداله ألفاً ، فإذا قلت : هذا

فتى ، ووقفت عليه ، أو : مررت بفتى ، فتلك الألف هي الأصلية ، نظير الدال في

زيد .

وإذا قلت : رأيت فتى ، فالألف هي المبدلة من التنوين ، نظير الألف في :

رأيت زيدا ، وحذفت الألف الأصلية لاجتماع الساكنين . ، فالناظم لما رأى الحكم

المقرر غير ظاهر في المقصور حملة على ما ظهر فيه وهو الصحيح الآخر ، وهو

(١) البيتان الأولان في المنصف ٢٧/١ ، وسر الصناعة ٤٧٧ ، واللسان : خزز

الورد : القطيع من الطير ، والجيش على التشبيه والحفز : حثك الشيء من خلفه ، وفرس غرب : كثير

العنق . واحتفز في مشيه : اجتهد . والخز : ولد الأرنب ، وجلال : ضخم . ويعير خزز : قوي غليظ

كثير العضل .

(٢) في الأصل : مع إبداله .

قياسٌ واضح إن ساعده الدليل . وما ذهب إليه (هنا) ^(١) هو الذي اختار في التسهيل ^(٢) ، وهو مذهب الفارسي في الإيضاح ^(٣) ، والمسألة ذات أقوال ثلاثة ، هذا أحدها .

والثاني : مذهب ^(٤) المازني أن الوقف على ألف التنوين في الأحوال الثلاثة ^(٥) .

والثالث : مذهب الكسائي أن الوقف / على ألف الأصل ^(٦) مطلقاً في /
الأحوال الثلاثة .

ولا نصٌ لسيبويه في المسألة يُؤخذُ له منه مذهبٌ ، فَرَعَم ابنُ عصفورٍ ، وهو يظهر من ابن جنى ^(٧) ، أن رأيه رأيُ الفارسي ^(٨) . وزعم السيرافي أن رأيه رأيُ الكسائي . ولسنا لتحقيق ذلك هنا .

وحجة ما ذهب إليه الناظم ما تقدّم من حمل المعتلّ على الصحيح ، والخفيّ على الجليّ .

وأيضاً فإن ما روي عن العرب من إبدال ألف مُثْنِيٍّ ياءً في الوقف ، فيقولون : مُثْنِيٌّ ^(٩) ، يوقوم يبدلونّها واواً ، ولم يردْ ^(١٠) ذلك في ألف التنوين ، في

(١) عن س .

(٢) التسهيل ٢٢٨ .

(٣) التكملة ٢٦ حيث قال الفارسي : « إلا أن الألف في حال النصب إذا كان الاسم منصرفاً بدل من التنوين . وفي الجر والرفع هي التي تكون حرف الإعراب ، وقال أبو عثمان : هي في الأحوال الثلاثة التي هي بدل من التنوين يعني إذا كان الاسم منصرفاً » ، وشرح الشافعية للرضي ٢٨٣/٢ ، والإقناع لابن الباذش ٢٥٤/١ - ٣٥٥ .

(٤) الأصل ، ت : ذهب .

(٥) التكملة ٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٢٩ .

(٦) ص ، ت : الوصل ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٤٣٠ .

(٧) الخصائص ٢ / ٢٩٦ .

(٨) انظر شرح الشافعية للرضي ٢ / ٢٨٣ .

(٩) الكتاب ٤ / ١٨١ .

(١٠) ص ، ت : يروا .

نحو : رأيت زيدا ، فلم يقولوا : رأيتُ زيدى ، ولا زيدو . فلو كانت ألف الأصل^(١) مطلقا لم يمتنعوا من إبدالها حيث كانت . وأيضاً فإن العرب تُميلُ : هذا فتى ، ولو كانت ألف التنوين لم تُمل ، كما لا تُمالُ الألف في : رأيت دما . واستدل ابن عصفور (أيضاً)^(٢) بأن هذه الألف تُمالُ في حالة الرفع ، ولا تمال في حالة النصب ، وبأنها تقعُ قافية في الرفع والجر ولا تقعُ قافية في حالة النصب . وهذا - لو صحَّ - دليل^(٣) ، لكنهم قد نقلوا عن القراء إمالة هذه الألف حالة النصب ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَانُوا غُرَى ﴾^(٤) ، و ﴿ سَمِعْنَا فَتًى ﴾^(٥) ، وما أشبه ذلك ، مع أنهم لم يميلوا : ﴿ وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا ﴾^(٦) ، ولا ما كان نحوه أصلاً . فهذا يردُّ ما^(٧) ذكره ابن عصفور^(٨) ، وهو دليلٌ للكسائي على الناظم .

وقد اعتذر بعضهم عن هذا بأن المنصوب الممال قليل في القرآن ، مع أن العرب تُشَبِّه الأَصْلِي بالزائد (والزائد بالأصلي)^(٩) ، فيجرى حكمُ أحدهما على الآخر ، فلا دليل في الإمالة على هذا . إلّا أن ابن الأنباري^(١٠) حكى أن العرب تقول : رأيت فتى ، فَتَمِيلُ الألف^(١١) إلى الياء مع أن ألف التنوين لا

(١) ص ، ت : الوصل .

(٢) عن س .

(٣) ص ، ت : الدليل .

(٤) الآية ١٥٦ من سورة آل عمران .

(٥) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء .

(٦) الآية ٩٩ من سورة طه .

(٧) انظر الإقناع لابن الباناش ١ / ٣٥٢ - ٣٥٣ ، ٣٥٥ .

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٤٣٠ .

(٩) عن س .

(١٠) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤١٨ .

(١١) الأصل : بالألف .

تُمَالُ، فلا يُقال : رأيتَ عَمْرِي^(١) في : رأيتَ عَمْرَنَ^(٢) ، يعني بالإمالة ، وأما كونها لم تقع قافية ، فقد نقل غيرُ ابن عصفور أنها وقعت كذلك ، وأنهم وجدوا في كلمة مقصورة :

فَلَا تُرَى أَمْرًا سُدَى

وبعد ذلك :

لكل حمد يُشْتَرَى

وأنشد الزَّجَاجِي^(٣) :

وَرُبُّ ضَيْفٍ طَرَقَ الْحَيِّ سُرَى صَادَفَ زَادًا وَحَدِيثًا مَا اشْتَهَى
وقد يُعْتَذَرُ عن هذا أيضا بأنه نادرٌ ، ونحن ما اعتذر ابن الباذش في الإمالة^(٤) واستدل للمازني على مذهبه بأن ما آخره أَلَفٌ قبل التنوين فيه فتحة في الأحوال كلها^(٥) ، فصار في جميع أحواله كزيدا في حالة النصب ، فلما ساوى الصحيح المنصوب جميع (أحواله)^(٦) ، أبدل من التنوين الألف ، كما أبدلوا^(٧) في المنصوب الصحيح ، وأيضا اتفق البصريون على أنها في النصب بدلٌ من التنوين ، على (ما)^(٨) نقل ابن جني ، وصورة المرفوع والمجرور كصورة المنصوب ، فليكن (الحكم)^(٨) كذلك في الجميع ، وهو^(٩) استدلالٌ فيه ضعف .

(١) النَّسَخ : عَمْرًا ، بالالف . وأثبتها بالياء لتبين الإمالة ، وهي كذلك في إيضاح الوقف والابتداء .

(٢) انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤١٧ .

(٣) الشماخ ، ملحقات ديوانه ٤٦٤ - ٤٦٥ ، والحماسة ٢ / ٣٦٩ ، والبيان والتبيين ١ / ١٠ ، وابن يعيش

٧٦/٩ . وشرح والشافعية للرضي ٢ / ٢٨٣ ، وشرح شواهد ما ٢٠٢ .

(٤) انظر الإقناع ١ / ٣٥٥ .

(٥) في س : ثلاثة وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ص / ٤٢٩ .

(٦) سقط من س .

(٧) الأصل ، ت : أبدلها .

(٨) عن س .

(٩) الأصل : وهذا .

واستُدِلُّ^(١) للكسائي أن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي ، فلذلك كانت أَلَفُ التنوين هي المحذوفة في كل حال^(٢) .

* * *

وَاحْذِفْ لَوْقِفْ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ
 الْإِضْمَارُ ، يريدُ به الضمير ، أي : في الاسم ذي الإضمار ، يعني أن الضمائر إذا وَقَفَتْ عَلَيْهَا فَإِنْ صَلَّتْهَا - وهي / ما يتبع حركاتها^(٣) من حروف المدّ - على وجهين :

أحدهما : أن تكون تابعة لغير الفتح ، وذلك إذا تبعت الضمّ ، ولا تكون هناك الا واواً ، أو الكسر ولا تكون إذ ذاك إلا ياءً ، فهذه لا بدّ من حذفها عند الوقف لا عند الوصل ، ولا في الضرورة ، وذلك قوله : « واحذف لوقف في سِوَى اضْطِرَارٍ » ، إلى آخره ، فتقول في رأيتُهُو : رأيتُهُ ، وفي لهو : له^(٤) ، وضربُهُو : ضربة . وكذلك تقول في عليُّهُو ، ولديُّهُو - على من وصل الهاء - : عليُّه ولديُّه ، وكذلك مِنْهُو وعَنْهُو وتقول : مِنْهُ وعَنْهُ . وكذلك تقول في بهي وضربتْهِو وعليهِ واليهي : به ، وضربتْهُ ، وعليُّه ، وإليُّه . وفي هُمُو : هُم ، وفي اكرمكمُو : اكرمكم وفي خرجتمُو : خرجتم . وفي أنتمُو : أنتم . وكذلك ما أشبهه .

(١) س : واستدل الكسائي ، ت : واحتج للكسائي ، الأصل : واحتج الكسائي .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٤٣٠ .

(٣) س : حركاتها .

(٤) الأصل : وهي كقوله .

والثاني : أن تكون الصلّة تابعة للفتح ، ولا يكون إلا ألفاً ، فمفهومُ كلامه أنها لا تُحذفُ أصلاً ، بل تتركُّها على حالها ، فتقولُ : ضربتُها ، ولها ، ومنها (وعنها) ^(١) ، وفيها ، وهما ، وأنتما ، وضربتُما ، وأكرمكما . هكذا وصلأ ووقفأ ؛ ووجهُ ذلك أن من شأن العرب أن يحذفوا الآخر في الوقف وإن كان من أصل الكلمة كالقاضي والرامي ، فيقولون : القاض والرام ، وكذلك ما كان إذهابه في الوصل إخلالاً نحو : ضربني وغلّامي ، فإن ^(٢) يحذفوا ما ليس من أصل الكلمة بل هو زائدٌ عليها أحقُّ وأولى ، أما الألف فلخفتها لم يحذفوها ، بل تركوها على حالها ، بخلاف الواو والياء فإن لها ثقلأ في الكلام ، وقد تقرّر هذا قبلُ وأيضاً فإن الألف عندهم من أصل الاسم بخلاف الواو والياء ^(٣) فإن فيهما خلافاً على ما ترى ^(٤) إن شاء الله تعالى .

ثم يتعلّق بكلام الناظم مسائلُ :

إحداها : أن لقائل أن يقول في قوله « لَوْقَفِ » : إنه فضلٌ لا زيادة فائدة فيه ، لأن كلامه إنما هو في أحكام الوقف ، وقد (تقدم) ^(٥) قبل هذا (قوله) ^(٦) : « تنويناً اثر فتح اجعل ألفاً ^(٧) ، وقفاً » .

(١) عن س .

(٢) الأصل ، س : بأن

(٣) سقط من س .

(٤) س : يأتي .

(٥) س : قدم .

(٦) ليس في س .

(٧) في النسخ : تنويناً اجعل قبل فتح ألفاً وهو خطأ .

فكان يستغنى بذلك عن تكرار ذِكْرِ الوقف ، لكنه لم يفعل ذلك ، فما

وجهه ؟

والجواب : أنه أتى به لفائدة حَسَنَةٍ ، وذلك أنه لو قال : واحذف في سوى
الاضطرار كذا ، لاقتضى حكماً لم يَقْصِدْهُ ، وهو أَنَّ الحذف إنما يكون في غير
الاضطرار ، وأما حالة الاضطرار فلا تحذف تلك الصلة ، وهذا كلام لا معنى
له ، لأن ترك الحذف لا يختص بالضرورة ، بل الحذف هو المختصُّ بها ، لكن
حالة الوصل لا حالة الوقف ، فقلوه : « لَوْقَفٍ » (هو) ^(١) علة للحذف لا بيان
لموضعه ، كأنه قال : احذف هذه الصلة في غير الاضطرار لأجل الوقف ، أي :
إن الوقف هو العلة في الحذف حالة الاختيار ، وأما في حالة الاضطرار فليست
العلة الوقف ^(٢) . فَيُؤْخَذُ من هذا الكلام الحكم المتقدم في الوقف ، ويؤخذ منه
أَنَّ الحذف قد يقع اضطراراً لا لعلّة الوقف ، ^(٣) وما ذاك إلا الحذف في
الوصل . وهذا صحيح ، فإن الضرورة قد قادت إلى حذف صلة الضمير في
الوصل في مواضع منقولة ، فمنها ما حُذِفَت الياء أو الواو منه مع بقاء الحركة ،
ومنها ما حذفتا منه مع الإسكان ، فمن الأول ما أنشد سيبويه (من) ^(٤) قول
مالك بن خريم ، بالخاء المعجمة ، وفي الشرقية: ابن خريم ، بالخاء المهملة ^(٤) :

فإن يك غثاً أو سميماً فأبني سأجعل عينيه لنفسه مَقْنَعاً

(١) ليس في س .

(٢) س : فليست العلة في الحذف .

(٣) س : للوقف .

(٤) سقط من س .

(٥) الكتاب ١ / ٢٨ ، والمقتضب ١ / ١٧٦ ، ٤٠١ ، والإنصاف ٥١٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن

عصفور ٢ / ٥٨٦ .

والشاهد في نفسه ، حذف صلة الضمير .

وأنشد أيضا / لحنظلة بن فاتك (١) :

وأيقن أنَّ الخيل إن تَلْتَبَسُ به يكن لغسيل النخل بعده أبر
وأنشد أيضا للشماخ (٢) :

له زجلُ كأنه صوتُ حادٍ إذا طلب الوسيقة أو زَميرُ
وأنشد أيضا لرجل من باهلة (٣) :

أو مُعَبِّرُ الظهر يُنْبِي عن وليته ما حَجَّ رَبَّهُ في الدنيا ولا اعتمرا
وأنشد أيضا للأعشى (٤) :

وماله من مجدٍ تليدٍ وماله من الريح حظَّ لا الجنوبُ ولا الصَّبَا
ومن الثاني ما أنشده ابن جني وغيره : (٥)

(١) الكتاب ١ / ٣٠ ، وفرحة الأديب ٦٢ ، والإنصاف ٥١٧ .

الفَسِيلُ : جمعُ فَسِيلَة وهي صغار النخل ، وأبر النخل : مصلحه .
والشاهد في : بعده .

(٢) ديوانه ٣٦ . والبيت في الكتاب ١ / ٣٠ ، والمقتضب ١ / ٤٠٢ ، والخصائص ١ / ١٢٧ ، ١٧ / ٢ ،

٣٥٨ ، والإنصاف ٥١٦ ، والضرائر لابن عصفور ٥٢ ، ١٢٣ .

يصف حماراً وحشياً . والوسيقة : أنثاه ، والزَمير : الغناء في القصبة وهي الزمارة شَبَّه تطريبه إذا
طلب أنثاه بصوت الحادي أو الغناء .
والشاهد في : كأنه .

(٣) الكتاب ١ / ٣٠ ، والمقتضب ١ / ١٧٦ ، والمسائل العسكرية ١٩٧ ، والإنصاف ٥١٦ ، وشرح الجمل لابن

عصفور ٢ / ٥٨٦ ، واللسان : عبر .

وجمل مُعَبِّر : كثير الوبر في امتلاء الولية : البرذعة . وينبى عن وليته : يجعلها تنبوعه لسمنه وكثرة
وبره . وقد قلب الشاعر اللفظ ، وكان عليه أن يقول : ينبى وليته عن ظهره .
والشاهد في ربه ، حذف صلة الضمير .

(٤) ديوانه ١١٥ والبيت في الكتاب ١ / ٣٠ والمقتضب ١ / ١٧٦ والإنصاف ٥٣٦ .

والشاهد في : له ، حيث حذف صلة الضمير .

(٥) البيت ليعلى الأحوال الأزدي وهو ابن مسلم بن أبي قيس ، أموي . والبيت في المقتضب ١ / ١٧٧ ، ٤٠٢ ،

، والمسائل العسكرية ١٩٨ ، والخصائص ١ / ١٢٨ ، والمنصف ٣ / ٨٤ ، والمحتسب ١ / ٢٤٤ ، وشرح

الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٨٦ ، والرضى على الكافية ٢ / ٤٢١ ، والخزانة ٥ / ٢٦٩ .

أخلت السحابة : إذا رأيتها مخيلة للمطر ، أي يخيل من رآها أنها ممطرة ، ومطوي : مثني مطو ،
وهو صاحب والضمير في أخيه وله للبرق .

والشاهد في له ، حيث حذفت الصلة مع الاسكان .

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ وَمِطْوَايَ مَشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ
وَأَنْشُدُ أَيْضَا (١) :

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لَأَن عَيُونَهُ سِيلُ وَاذِيهَا

قالوا : وهذا الثاني أحسنُ من الأول ، لأنه من إجراء الوصل مُجَرِّى الوقف على الكمال ، بخلاف الأول ، والناظم إنما تكلم هنا على الضرورة بالنسبة إلى اللغة المشهورة ، إذ حَذَفُ الواو والياء مع بقاء الحركة أو حذفها لا يكون فيها إلا ضرورة ، فلا يُعْتَرَضُ عليه بأنَّ من العرب من يحذفها في الوصل إذا تحرك ما قبلها على الوجهين ، وهم بنو عُقَيْل وبنو كلاب ، نقل ذلك المؤلف في الشرح عن الكسائي ، ونقل ابن جني عن (أبي) (٢) الحسن التسكين بعد الحذف في الوصل لغة لأزد السراة (٣) ، فإن الناظم إنما تكلم على اللغة المشهورة ، إلا أنه يُعْتَرَضُ عليه من وجه آخر ، وهو أن الضمير قد تحذف صلتة (في الوصل) (٤) في حالة السعة لا في الاضطرار ، وذلك إذا كان قبل الضمير ساكن (٥) ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف ، فتقول : عليه وعليه ، ومنه ومنه . وكذلك : ارمه وارمهي (٦) ، وادعه وادعهو (٧) ، ونحو ذلك ، فيقال

(١) الخصائص ١/ ١٢٨ ، ٣٧١ ، ١٨/ ٢ ، والمحتسب ١/ ٢٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٨٧ ، والهمع ١/ ٢٠٣ .

والبيت مجهول القائل .

والشاهد في قوله : عيونُهُ ، حيث حذفت صلة الضمير مع الاسكان .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الخصائص ١/ ١٢٨ .

(٤) سقط من س .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ١٨٩ - ١٩٠ .

(٦) س : وارمهُو .

(٧) الأصل : وادعو .

مثلاً : إن الناظم قد حصر حذف صلة الضمير في شيئين وهما الوقف والاضطرار في الوصل . وهذا غير صحيح ، بل تُحذف أيضاً اختياراً في الوصل بعد الساكن . وإنما يصح ما زعم من الحصر في الضمير الذي قبله متحرك بالأصل خاصة ، فهناك لا تُحذفُ صلته في المشهور إلا في الوقف أو في الاضطرار فاقترضى كلامه أن الضمير إذا سكن ما قبله لفظاً أو أصلاً فإنما يُحذفُ لأحد هذين الأمرين ، وليس كذلك ، ولا أجد الآن عن هذا جواباً ! والضرورة هنا إنما تعلقت (منه)^(١) نصاً بالواو والياء لأنه قال : « واحذف (لوقف)^(١) في سوى اضطرار صلة غير الفتح » فخرجت صلة الفتح عن دعوى الضرورة (فيها ، وهكذا ينبغي أن يكون ، فإنه لم يأت حذفُ صلة الفتح في ضرورة ولا غيرها ، وإنما)^(١) جاء في لغة طيءٍ حذفها ، ونقل حركة الضمير إلى ما قبله ، قال خطيب وفد طيء : « بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامة ذات أكرمكم الله به »^(٢) ، أراد بها ، وهذا ليس بضرورة . ولا اعتراض بها^(٣) - أيضاً - على الناظم لِقَلَّتْهَا

والمسألة الثانية : إطلاقه لفظ الصلة ، قد يفهم أنها زائدة على الضمير لا جزءٌ منه ؛ لأن حقيقة الصلة ما وُصِلَ بالشيء ، ولا يكون ذلك إلا من انفصال ، والمسألة مختلف فيها على الجملة ، على ما أذكره لك .

(١) عن س .

(٢) أمالي ابن الشجرة ٢ / ٣٠٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٧٧ .

(٣) س : به .

فقال السيرافي : اختلف أصحابنا في هذه ^(١) الواو والياء ، فزعم الزجاج أن مذهب سيبويه أنهما كالآلف في المؤنث هما من نفس الاسم ، قال الزجاج : والصحيح أنهما ليسا من نفس الضمير ، بدليل حذفهما في الوقف ، ولا يحذف / الألف ، قال السيرافي : ولا حجة له في ذلك ، فقد يُحذف ما هو / ٧ / من نفس الاسم كقاض ^(٢) .

وقال الفارسي في التذكرة مثل ذلك ، بأنه غير قاطع ، قال : لأنهم قد حذفوا في الوقف الواو في : ضربكم ، وهذا لكم ، والياء في : عليهم ، مع أنها من نفس الكلمة ، ^(٣) وليست بزيادة ، بدليل أن المؤنث الذي بحذائه ليست النون الثانية فيه بزيادة ، ولكن إنما حُذفتا في الوقف لأنهما حرفا علة قد حُذفا في الوصل في : عليه ومنه ، ونحوه ، والوقف موضع يُحذف فيه ^(٤) ما يحذف في الوصل ، نحو : (المتعال) ^(٥) ، و (يسر) ^(٦) ، فإذاً يكون ما حُذف في الوصل أولى أن يلزم الحذف في الوقف لأنه موضع تغيير .

قال السيرافي : ومن أصحابنا من ينسب لسيبويه أنهما ليستا من نفس الاسم ، ولعله يشير إلى الفارسي .

(١) الأصل ، ت : هذا .

(٢) انظر التكملة لأبي علي ٢٧ ، ففيها ما يفهم منه أنه يرى أن الصلة زائدة .

(٣) الأصل : بل ليست .

(٤) الأصل ، ت : منه .

(٥) من الآية ٩ من سورة الرعد .

(٦) من الآية ٤ من سورة الفجر .

قال ابن الضائع : كذا قال الأستاذ أبو علي - رحمه الله تعالى - وزعم أن تشبيهه سيبويه ^(١) هذه الواو بالآلف مع ضمير المؤنث تشبيه لفظي ، يعني به أن الواو ثابتة في الوصل كالآلف . ثم رجح ابن الضائع أنها من نفس الاسم بأن ضمير المذكر ينبغي أن يكون كضمير المؤنث ، وذلك أنا لم نجدهما يختلفان في موضع بحيث يكون أحدهما على حرف ، فالآخر (يكون كذلك و) ^(٢) كذلك فيما زاد ، ولذلك حكمنا في ميم جمع المذكر أن الأصل فيها الميم والواو معاً وإن كانت الواو تحذف في الوقف ، لأن ضمير المؤنث على ثلاثة أحرف ، فكذلك ينبغي أن يكون ضمير المذكر مثله .

فأنت ترى أن الخلاف في كون الصلة زائدة أو غير زائدة إنما هو في الواو والياء ، وأما الآلف فقد سلم جميعهم أنها من نفس الاسم ، كما أن الواو في ميم ^(٣) جمع المذكر من نفس الاسم ، وإشارة الناظم تقتضي القول بالزيادة في الآلف مطلقاً ، ولذلك وجه ؛ فإنه من حيث قيل بزيادة غيرها فجائز أن يقال بزيادتها أيضاً ليستوي الجميع في (حكم واحد ، وثبوت الآلف في الوقف وحذف الواو والياء لا يدلّ على فرق واضح بينهما ، وقد نبه على ذلك ^(٤)

(١) الكتاب ٤ / ١٨٩ .

(٢) عن س .

(٣) ليست في س .

(٤) من هنا ساقط من الأصل .

(أيضا)^(١) السيرافي . فإن كان الناظم يذهب (في مسألة ^(٢)) (الالف)^(١) إلى

مذهب ثالث فليس ببدع من وجهين :

أحدهما : أن إحداث قول ثالث في مسألة ليس بخرق إجماع عند طائفة من أهل الأصول ، هذا ^(٣) ، إن ^(٤) كان في هذه المسألة (إجماع)^(١) على دينك القولين ، ولا أتحقق ذلك الآن .

والثاني : على تسليم أنه خرق إجماع ، ليس إلا من قبيل إحداث تأويل آخر ، إذ الحكم بزيادة الألف أو أصالتها ليس بخلاف في أصل حكم ، وإنما هو خلاف في تأويل ومجمل ، وأكثر الأصوليين على جواز هذا ، وقد تقدم لهذا نظير في باب أسماء الأفعال ، على أنني قد وجدت ذلك منصوحا للفراسي أن سيبويه نص على أن الياء بعدها ليست من نفس الكلمة ولا بمنزلته ، فقال في التذكرة: (قد نص)^(١) - يعني سيبويه - علي أن الزيادة التي تلحق الياء ليست من نفس الكلمة كما ترى . ثم استدل على ذلك بأشياء منها (أنها)^(٥) نظيرة التاء للمتكلم ، والكاف للمخاطب ، فكما أن كل واحد من ذلك على حرف واحد فكذلك ينبغي أن يكون الأمر في الهاء ^(٦) وأن الواو والياء لاحقتان / ٨ /

(١) سقط من س .

(٢) إلى هنا انتهى السقط الذي في الأصل .

(٣) ت : فهذا .

(٤) الأصل بت : وإن .

(٥) عن س .

(٦) الأصل ، ت : التاء .

لخفاء الهاء . ثم قال : فإن قلت فلم لا تستدل بلحاق الألف للمؤنث أن^(١) الواو والياء بحذاء الألف ؟ قيل : تكون الألف لاحقاً لتبين المؤنث من المذكر ، كما لحقت في أعطيتها لذلك ، وكما أن الشين - في قول من قال : أكرمتكش - كذلك ، فكما أن الكاف حرف مفرد ، وإنما لحقه ما لحقه ليتبين المؤنث من المذكر ، كذلك يكون لحاق الألف الهاء للمؤنث ، إلا أن الهاء لزمها الألف في سائر اللغات .

واقترض أيضاً كلامه زيادة الواو بعد ميم الجميع ، وظاهر كلامهم الأصالة^(٢) ولم أر من نص على زيادتها ، فلعل الناظم رأى في ذلك خلافاً ، ولذلك وجه أيضاً نحو ما تقدم ، ولا يعدّ خارقاً للإجماع على تقدير عدم الخلاف ، لأنه خلاف في تأويل ، كما مرّ .

المسألة الثالثة : أن الصلّة إنما تُطلق على ما كان من حروف اللين تابِعاً لمناسبة من الحركة ، وناشئاً عنه ، وذلك الواو مع الضمة ، والألف مع الفتحة ، والياء مع الكسرة ، وأيضاً فلا بدّ من السكون فيها لأنها ناشئة عن الحركات ، فمثّل : ضربَهُ ، وضربها ، ومررت بهي ، هو الذي شمل كلامه ، فيخرج له عن ذلك بمقتضى لفظه : هُوَ ، وهي ، فالواو والياء فيهما ليستا بصلة للهاء ، بل هما من نفس الاسم ، ولا يخالف في هذا ، وليستا بناشئتين عن الحركات لتحركه ، فالوقف^(٣) على هُوَ أو هي لا يذهب بالواو والياء ، بل تقول في الوقف : هُوَ ، وهي ، بالسكون . وهذا مفهوم من كلامه إذ قال : واحذف صلة كذا ، كأنه

(١) في النسخ : أو .

(٢) الأصل ، ت : الإمالة .

(٣) الأصل : في الوقف .

قال : احذف ما كان صلة ، فمفهوم الصلة^(١) فيه أن ما ليس صلة لا يحذف ،
فإذاً إن جاء الحذفُ فيهما يوماً^(٢) ففي الشعر ضرورة ، ومنه ما أنشده
سيبويه في حذفِ واو هو^(٣) :

بيناهُ في دارِ صدقٍ قد أقام بها حيناً يُعلِّنا وما نُعلِّه

وأنشد أيضاً أبو الحسن في الكتاب للعجير السلولي^(٤) :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخُو المِلاطِ نجيب ؟

ومن حذف ياء هي ما أنشده سيبويه^(٥) :

دارُ لسُعدى إذْهُ من هَواكَا

(١) في النسخ : الصفة .

(٢) س : يوماً ما .

(٣) الكتاب ١ / ٣١ ، والإنصاف ٦٧٨ ، والبيت مجهول القائل .

(٤) نفي الفندجاني أن يكون البيت للعجير ، وذكر أنه للمخلب الهلالي ، وكان ابن السيرافي قد نسبته
للعجير ، ورواية القافية عنده : « رخو المِلاط طویلُ » ، وذكر البيت في عدة أبيات أنكر الأسود
الفندجاني نظامها ، ثم أورد القصيدة ، وقافية البيت عنده : « رخو المِلاط ذُلُولُ » .
انظر فرحة الأديب ٧٨ - ٧٩ .

هذا والبيت في الأصول ٢ / ٦٩٧ ، والتكملة ٣١٠ ، والخصائص ١ / ٦٩ ، وأمالى ابن الشجري
٢ / ٢٠٨ ، والإنصاف ٥١٢ وابن يعيش على المفصل ١ / ٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٨٧ ،
والرضى على الكافية ٢ / ١٩ ٢٧٧/٤ ، والخزانة ٤ / ٢٥٧ .

ويشري : يبيع . والمِلاط : الجنب .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٧ ، والخصائص ٨٩/١ ، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٢٠٨ ، والإنصاف ٦٨٠ ، وشرح
الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٣ ، ٥٨٨ ، والرضى على الكافية ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ٤١٩ ، ٣ / ٤١٢ .

ويقول البغدادي : « من الأبيات الخمسين التي لم يعلم قائلها ، ولا يعرف له ضميعة ، ورأيت في
حاشية الباب أن ما قبله :

هل تعرف الدار على تبراكَا

وتبراك - بكسر التاء - : موضع في ديار بني فقعس .

وقوله: « في سوى اضطرار » . أدخل فيه حرف الجرّ على « سوى » وقد تقدم أن ذلك مذهبه ، وأنه ليس بضرورة ، خلافاً لما يقوله سيبويه ^(١) من اختصاصه ^(٢) بالضرورة .

* * *

وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّنًا نُصِبَ فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبَ

ذكر هنا حكم الوقف على إذا ، وكان غير لازم له ذكر الأحرف المفردة التي لا نظير لها في الحكم المذكور ، ولا يشمل الحكم جملة منها ، كما جرى من عادته ؛ إذا لا يذكر المختصر إلا القواعد الكلية والمسائل الشهيرة لا الشواذ والحروف المنفردة إلا بالتبّع . وهذا ليس كذلك ، بل ذكر إذا ذكراً مقصوداً ، لكن وجه ذلك - والله أعلم - أن إذا من الأدوات الشهيرة الكثيرة الاستعمال جداً ؛ إذ هي حرف جواب وجزاء فقلما يخلو كلام بين متخاطبين فيه طول منها وأيضاً هي مع ذلك تستلزم كثيراً الوقف عليها ، كما إذا أردت جواب مخاطبك فقلت له : فلا إذا ، أو : فنعم ^(٣) إذا ، كما قال النبي - عليه السلام - : أينقص الرطب إذا / جف ؟ قالوا : نعم . قال : فلا إذا ^(٤) . حين سأله عن / ٩ / بيع الرطب بالتمر . وفي كلام العرب من ذلك كثير تقع فيه إذا موقوفاً عليها ،

(١) الكتاب ١ / ٣١ .

(٢) س : اختصاصها .

(٣) س : نعم .

(٤) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، ومالك ، في كتاب البيوع ، وابن ماجه في التجارات . انظر سنن أبي داود باب في التمر بالتمر ٢٥١/٣ ، والترمذي باب ما جاء في النهي عن المحاقلة المزبنة ٥٢٨/٣ ، والنسائي ، باب اشتراء التمر بالرطب ٢٣٦/٧ ، وابن ماجه باب النهي عن بيع الرطب بالتمر ٧٦١ ، والموطأ ، باب ما يكره من بيع التمر ٦٢٤ .

فلمّا كانت بهذه الحال كان ذكرها في باب الوقف أكيداً ، فلذلك نصّ على حكمها . وقد ^(١) حصل كلامه فيها مسألتين :

إحدهما : حكم الوقف عليها ، وذلك قوله : « فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلْبٌ » ، يعني أنك إذا وقفت على إذا ، فلا تقف على النون وإن كانت أصلاً ليست بزيادة كنون التوكيد الخفيفة ، ولا كالتنوين ، وإنما تقف عليها بإبدال نونها ألفاً فتقول : إذا ، كما تقول في اضربن : اضربا ، وفي زيدن : زيدا . وعلى حكم الوقف كتبت بالألف في الرسم السلفي ^(٢) ، وعلى القول الصحيح في رسمها .
والثانية : السبب الذي لأجله لم تكتب إذا على القياس الأصلي ، إذ كان الأصل فيها أن يوقف عليها بالنون ؛ إذ النون أصلية كنون حسن ، وَرَسَنٍ ^(٣) ، وَفِرْسِنٍ ^(٤) ، ونحو ذلك ، بل ^(٥) كنون مِنْ وَعَن وما أشبهها من حروف ^(٦) المعاني التي النون فيها أصل ، فأخبر ^(٧) الناظم بالعلّة التي لأجلها خرجوا عن قياسها الأصلي فوقفوا عليها بالألف ، وهو شبهها بالمنصوب المنون من الأسماء ، وذلك قوله :

وأشبهت إذا منونا نُصِبَ

(١) الأصل ، ت : فقد .

(٢) انظر المقنع للداني ٥٠ .

(٣) الفرسن من البعير بمنزلة الحافر من الدابة .

(٤) الأصل : ووسن . الرّسن : الحبل .

(٥) الأصل ، ت : قبل .

(٦) الأصل : حرف .

(٧) الأصل : فأخذ .

يعني أَنَّ هذا الشبه حصل في إِذَا ، فحكم لِإِذَا بحكم ما شبهت به ، كما تقول في رأيت زيدن : رأيت زيدا ، فكذلك تقول في أكرمك إِذَنْ : أكرمك إِذَا .
 ووجهُ الشبه بينهما من جهة اللفظ ومن جهة الاستعمال ، فأما من جهة اللفظ فإن كل واحد منهما آخره نون ساكنةٌ لحقت الكلمة فاصلة لها عن غيرها ، لأنها آخر في كل منهما ، وأما من جهة الاستعمال فلأن كلا منهما يصح الوقوفُ عليه مع تمام الكلام ، فتقول : أكرمك إِذَا ، كما تقول : أكرم زيدا . وبهذا المعنى خالفت ^(١) سائر الحروف إِذْ ^(٢) كانت لا يوقف عليها استقلالاً إِلَّا ^(٣) ما ليس آخره النون كبلى ونعم ولا ، فلما كانت كذلك عُمِلَتْ في الوقف معاملة ما أشبهته ، وهذا هو الذي اعتبر الناظم ، وقد اعتبر ابن جني أيضاً شبيهها بما آخره نون التوكيد الخفيفة ، كقوله : « لنسفعا بالناصية » ^(٤) وهو صحيح أيضاً . ولابن جني في « سر الصناعة » ^(٥) في هذا المعنى كلامٌ طويل ، من أحبه طالعه هُنَاكَ .

* * *

وَحَذَفُ ^(٦) يا المنقوصِ ذي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ أُولَى مِنْ ثُبُوتِ فَاعِلَمَا
 وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي نَحْوِ مُرْ لُزُومٍ رَدُّ الْيَا اقْتِصَى

(١) الأصل ، ت : خالف .

(٢) الأصل ، ت : إِذَا .

(٣) الأصل ، ت : لازما ليس .

(٤) الآية ١٥ من سورة العلق .

(٥) سر الصناعة ٦٧٨ .

(٦) من هنا يبدأ نص مخطوطة الاسكوريال ، ورمزها : ك .

الاسمُ المنقوصُ في أحكام الوقف على أربعة أقسام ، ذكرها الناظم كلها ، إذ لا يخلو الاسم المنقوصُ أن يكون بعد النقص لا يبقى من حروفه الأصول إلا^(١) حرفٌ واحدٌ ، أو يبقى أكثرُ من ذلك ، وإن بقي أكثرُ من ذلك فلا يخلو أن يكون منصوباً أو لا ، وإن لم يكن منصوباً فلا يخلو أن يكون منوناً أو لا ، فهذه أربعة أقسام ، يترتبُ الكلامُ عليها على حسب ما رتبته بعد أن نقول :
المنقوص الذي أراده إنما هو : ما كان آخره ياءً قبلها كسره ، نحو : قاضٍ وغاز (ومستدع ونحو ذلك ، فأحد الأقسام المنقوصُ المنون^(٢) (غير المنصوب ، وغير الباقي على حرفٍ واحدٍ نحو : قاضٍ وغاز)^(٣) فهذا القسم في الوقف عليه وجهان :

أحدهما : / « أن تحذف الياء وتقف على ما قبلها ، فتقول : هذا قاضٌ ، / ١٠ / وهذا رامٌ ، ومررت بقاضٍ ، ومررت برامٌ ، وكذلك : هذا داعٌ ، وهذا^(٤) مستدعٌ ، وهذا عمٌ - تريد العمى - وهذا شَجٌ ، ونحو ذلك . وهو أرجحُ الوجهين واللغة الفصيحةُ ، قال سيبويه : « فهذا الكلام الجيد الأكثر »^(٥) . وجهه أن الياء المكسور ما قبلها لما كانت تُسَنَّقَلُ ، وكانت محذوفة^(٦) في الوصل ، والوقف عارض ، والعارض لا يعتد به في الأمر الكثير ، تركوها محذوفة^(٦) في الوقف

(١) الأصل : ولا .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) س : « المنقوص المنصوب وغير المنصوب الباقي ... » .

(٤) س : « ورأيت مستدع » .

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٣ .

(٦) الأصل : مجزومة .

أيضاً . وعلى هذا الوجه قراءة الجماعة إلا ابن كثير^(١) : « ولكل قوم هاد »^(٢) ، « وما عند الله باق »^(٣) ، « وما لهم من الله من واق »^(٤) .

والوجه الثاني: ثبوت الياء ، وهو وجهٌ جيدٌ أيضاً ، فنقول : هذا قاضي ، وهذا غازي ، ومررت بمستدعي ، ومررت بشجي . وما أشبه ذلك ، وعليه قراءة ابن كثير : « ولكل قوم هادي »^(٢) ، « وما عند الله باقي »^(٣) ، « وما لهم من الله من واق »^(٤) . قال سيبويه : « وحدثنا أبو الخطاب^(٥) أن بعض من يؤثّق بعربيته من العرب يقول : هذا رامي وغازي وعمي ، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين ، لأنهم لم يُضْطَرُوا هنا إلى مثل ما اضطَرُوا إليه في الوصل من الاستثقال »^(٦) . يعني أن الموجب لحذف الياء إنما كان ملاقة التنوين لها ، إذ كان الأصل : قاضي وغازي ، فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت من اللفظ ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فوجب حذف الياء لذلك ، وأما في الوقف فقد زال ما أوجب حذفها ، فوجب رجوعها إلى حالها من الإثبات ، اعتداداً بعارض الوقف .

وهذان الوجهان في هذا القسم هما المراد في قول الناظم : « وحذف يا المنقوص ذي التنوين » إلى آخره . وقد حكى ابن الأنباري عن الكسائي والفراء إبطال الوجه الثاني ، وزعما أن لا يوقف إلا بحذف الياء ، واحتجا بأن الكلام

(١) الإقناع ٥٢٠ - ٥٢٢ .

(٢) الآية ٧ من سورة الرعد .

(٣) الآية ٩٦ من سورة النحل .

(٤) الآية ٣٤ من سورة الرعد .

(٥) في الكتاب : ويونس .

(٦) الكتاب ٤ / ١٨٣ .

بنى وقفه على وصله (١) ، فلا يحدث (٢) في الوقف (٣) ما لا يكون في الوصل (٣) وما قالاه ردُّ على كلام العرب ، فهو رد مريد على أنه قد حكى الكسائي الوقف على قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِي النَّمْلِ ﴾ (٤) بالياء (٥) ، ويقول : اسمه (٦) وادي فلا يتم إلا بالياء (٥) . وظاهر هذا النقل أنه تناقض في مذهبه ، لأن هذه العلة موجودة في قاضٍ وغازٍ ، لأن الاسم قاضي وغازي ، فيجب على هذا أن يقف بالياء . والصحيح مذهب أهل البصرة .

ومعنى كلام الناظم أن المنقوص الذي نُونٌ ، وذلك إذا لم يكن فيه ألف ولام ولا إضافة ، إذا وقِفَ عليه في غير النصب (٧) ، فحذفُ تلك الياء أولى من إثباتها ، فاستثناؤه المنصوب يدلُّ على أن مراده المرفوعُ والمجرورُ ، ويدلُّ على أن مراده ما زاد على حرفٍ واحد أصلي قوله بعد ذلك : « وفي نحو (٨) مُرٍ لزوم رد اليا اقتفى » فذكر هذا أخيراً صريح في عدم إرادته إياه في سائر الأقسام .

(١) الأصل : أصله .

(٢) في النسخ : يحذف : وهو تحريف ، والمثبت عن إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري .

(٣) الأصل : في الوصل . انظر إيضاح الوقف ٢٣٥ .

(٤) الآية ١٨ من سورة النمل .

(٥) الإقناع ٥٢٣ ، والنشر ٢ / ١٣٩ - ١٤٠ ، وإيضاح الوقف ٢٤٠ .

(٦) الأصل ، ت : اسم .

(٧) س : المنصوب .

(٨) سقط من س .

ويشمل ^(١) هذا القسم بإطلاقه وعمومه كل منون ، سواء أكان تنوينه / / ١١ / تنوين صرف أم لا ، فجوارٍ وغواشٍ ، ويرمٍ - مسمى به على مذهب الخليل ^(٢) - وأعيم ، وقاضٍ - اسم امرأة - كله داخل تحت هذا الحكم ، فتقول في الأجود : هذه ^(٣) جوارٌ ، وغواشٌ ، ويرمٌ . وعلى الوجه الآخر ^(٤) : جوارى ، وغواشي ، ويرمي . والعلة في هذا هي العلة في المنصرف .

والقسم الثاني : المنقوصُ المنصوب مطلقاً ، كان منوناً أو غير منونٍ ، ولا يكون على حرف واحد أصلاً ، فحكم هذا ظاهرٌ من ^(٥) كلامه ، فإن المنصوب المنونُ تظهر فيه الحركة كما تظهر في الصحيح ، فإن كان منوناً فقد حصل تحت قوله أول الباب : « تنويناً إثر فتح اجعل ألفاً » ، وإن كان غير منونٍ فقد دخل له فيما دخل بعد ، لأن الياء لتحركها قد أشبهت غير المعتلّ ، فصار كقولك : رأيت الرجل ، فلم يحتج الناظم هنا إلى ذكر الإثبات فيه ، فتقول : رأيت القاضي ، والغازي ، والمستدعى ، ورأيت الجوارى ، وكذلك الشجى والعَمى ، والمُرَى - اسم الفاعل من ^(٦) : أَرَى يُرَى - . فإذا المنصوب هنا مستثنى من جميع الأقسام ، لكنه لم يذكره بعدُ نصّاً ، لدلالة القسم الأول على ذلك ، ولأنّ علة الاستثناء في القسم الأول موجودة في كل قسم ، وذلك الجريان مجرى الصحيح .

والقسم الثالث : المنقوصُ غير المنون ، ولا الباقي على حرف واحدٍ ، فهذا القسم فيه وجهان :

(١) الأصل : ويتمثل .

(٢) الكتاب ٣ / ٣١٠ - ٣١٢ .

(٣) الأصل : هذا .

(٤) وهو قول يونس ، انظر التعليق قبل السابق .

(٥) الأصل : في .

(٦) الأصل : في .

أحدهما: إثبات الياء في الوقف كما تَبَيَّنَ^(١) في الوصل، لأن حذف الياء، إنما كان لعلّة التقاء الساكنين، أحدهما التنوين، ولاتنوين هنا، فلا موجب للحذف، فتقول: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، وهذا الشجّي، ومررت بالشجّي والثاني: حذفها، فتقول: هذا القاضي، ومررت بالقاضٍ. وهذا الشجّ ومررت بالشجّ، وما أشبه ذلك؛ قال سيبويه: «ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شَبَّهوه بما ليس فيه ألفٌ ولا مٌ؛ إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن فيه الألف واللام» - يعني لمعاقبة الألف واللام للتنوين^(٢)، والعرب تحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه - قال: «وفعلوا هذا^(٣)؛ لأن الياء مع الكسرة تُسْتَقِلُّ كما تستقل الياءات»، قال: «فقد اجتمع الأمران^(٤)» - يعني التشبيه^(٥) بما ليس فيه ألف ولا م، والاستئصال^(٦) - ومن الحذف في هذا الوجه ما روى عن نافع وأبي عمرو في بني إسرائيل والكهف: ﴿من يهد الله فهو المهتد﴾^(٧)، من إثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف^(٨). وهذان الوجهان هما المرادان بقوله: «وغير ذي التنوين بالعكس». يعني أن ما ليس فيه تنوين من المنقوص حكمه في حذف الياء وإثباتها على العكس مما فيه التنوين، وحقيقة العكس أنه قال أولاً: إن الحذف أولى من الإثبات، فإذا حولت هذا الكلام على وجه يَصْدُقُ قلت: إن الإثبات أولى من الحذف. فالوجهان على هذا جائزان.

وقوله: «وغير ذي التنوين» يشمل ما فيه الألف واللام - كما تقدم تمثيله - وما كان مضافاً يُوقَفُ^(٩) عليه دون المضاف إليه، نحو: هذا قاضي في:

(١) الأصل: ثبت.

(٢) الأصل، ت: التنوين.

(٣) الأصل: ذلك،

(٤) الكتاب ٤ / ١٨٣.

(٥) الأصل: التثنية.

(٦) الأصل: ولا ستئصال.

(٧) الآية ٩٧ من سورة الإسراء، ١٧ من سورة الكهف.

(٨) الإقناع ٦٨٧، ٦٩٤.

(٩) الأصل، ت: فوقف.

قاضي بلدتنا . ووجه اختيار الإثبات نحو مما تقدم في ذي الألف واللام ، لأن الإضافة تعاقب التنوين ، فصارت كالألف واللام ، إلا أن الإضافة تزول إذا وقفت على المضاف ، ولكن هذا عارضٌ فلا يعتدُّ به ، ويبقى آخر الاسم في الوقف على حده في الوصل . وجه الحذف بقاءه في الوقف على هيئة ما كان منوناً في الأصل ، فقف عليه .

ويشمل أيضاً ما زال تنوينه بالنداء نحو : يا قاضي ، ويا غازي ، فالوجه الجيدُ الإثباتُ وقفاً ، ويجوز على غير الأجود : يا قاضٍ ، ويا غازٍ .

وهذا (الذي)^(١) ظهر من الناظم هو مذهب الخليل (٢) ، فإثبات (٣) الياء عنده هو المختار . وقال السيرافي : واختار بعض أصحابنا مذهب الخليل ، رأيت ذلك في كلام نسب أوله إلى المبرد ، حكاه محمد بن علي مبرمان^(٤) . واختاره أيضاً ابن طاهر وتلميذه ابن خروف . وخالف (٥) في ذلك يونس (٢) ؛ إذ الحذف عنده هو الأقوى ، فقولك : يا قاضٍ ، أحسنٌ عند يونس من : يا قاضي . وهو الراجح عند سيبويه (٢) . ورجَّح ما اختاره الناظم من مذهب الخليل بوجهين .

أحدهما : ما ذكره السيرافي (٦) من أن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وقف ولا وصل ، والذي يُسقط الياء إنما هو التنوين ، ولا تنوين ، فوجب إثبات الياء ، كما تنبَّأت في « القاضي » بالألف واللام .

(١) سقط من س .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٣) الأصل : بإثبات .

(٤) في النسخ : عن مبرمان وليست في شرح السيرافي ٥ / ١٦٤ ، ومبرمان هو أبو بكر محمد بن علي ابن اسماعيل . أخذ عن المبرد والزجاج من بعده ، وعنه الفارسي والسيرافي ، توفي رحمه الله سنة ٣٤٥ ، انظر البغية ١ / ١٧٥ - ١٧٧ .

(٥) س : وخالفه .

(٦) شرح السيرافي ٥ / ١٦٤ - ١٦٥ .

والثاني : ما قال ابن طاهر من أن ياءَ قاضي لو حُذِفَتْ في النداء في الوصل لكان قولُ يونس هو الصحيح ، ولكنهم لا يقولون إلا : يا قاضي ، بإثبات الياء فصار بمنزلة « القاضي » فالجيدُ ثبوتها ، وكلُّ قد حُذِفَ منه التنوين . فقوى قول الخليل عنده . قال ابن خروف : وهو ظاهر .

ورَجَّحَ سيبويه مذهبَ يونس بأن النداء موضع حذف ، فيحذف فيه^(١) ما لا يحذف في غيره ، كالترخيم ، والتنوين ، وياء المتكلم^(٢) فإن يُحذف فيه ما يجوز أن يحذف في غيره أولى . وبَسَطَ هذا ابنُ الضائع فقال : الصحيح قولُ يونس لما تقدم من قُوَّة الحذف ، والتغيير في النداء ، فقد اجتمع في هذا الموضع بابا حذف ، وهما^(٣) النداء والوقف ، فَقَوِيَ فيه الحذف ؛ ألا تري أن ياء المتكلم في غير النداء يجوز حذفها في الوقف وان لم يجر حذفها في الوصل ، فكذلك الوقف مع الوصل هنا في النداء .

وقد أجاب ابن خروف عما رَجَّحَ (به)^(٤) سيبويه ، بأن حذف الترخيم وياء الإضافة على قياس ، وليس حذف الياء من قاضي في النداء بقياس . وأما « يا صاح » فشاذ ، لأنه محذوف يا الإضافة^(٥) على لغة يا حار^(٦) ، ثم رُخِمَ^(٧) بعد ذلك ، ومثل هذا لا يَرُخَم ، فلا ينبغي القياسُ عليه^(٨) .

(١) غير س : منه .

(٢) قال سيبويه ١٨٤/٤ : « وقول يونس أقوى ، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء ، كانوا في النداء أجدر ، لأن النداء موضع حذف يحذفون التنوين ، ويقولون : يا حار ، ويا صاح ، ويا غلام أقبل » . يريد : يا غلامي .

(٣) س : وهي .

(٤) عن س .

(٥) الأصل ، ت : بالإضافة .

(٦) أى : على لغة من لا ينتظر .

(٧) في النسخ : « ثم جمع بعد ذلك » . ولعل الصواب ما أثبتناه ، وفي الارتشاف ١١٤٧/٢ ولا يَرُخَم في غير ضرورة منادى عارٍ من الشروط إلا ما شذ من قولهم : يا صاح ، ولم يسمع ترخيمه إلا على لغة مراعاة المحذوف ... ومذهب ابن خروف أن أصله : يا صاحبي ، ثم قالوا فيه على أحد اللغات : يا صاحب ، ثم رخموه ، ومذهب الأستاذ أبي علي أنه نكرة مقبل عليها .

(٨) س : « مثل هذا لا يَرُخَم ، لا يجوز القياس عليه .

والقسم الرابع : المنقوص الباقي على حرفٍ واحدٍ أصليٍّ ، فهذا لا يجوز الوقف عليه إلا بإثبات الياء ، وذلك قولك : مُرٍ^(١) ، تقول في الوقف : مُرِيْ ، ولا تقول : مُرْ ، قال سيبويه : « كرهوا أن يُخلَّوا بالحرف فيجتمع عليه ذهابُ الهمزة والياء ، فصار عوضاً^(٢) » . يعني مما حذف ، وذلك أن الهمزة قد حُذِفَتْ بالتسهيل ، فلو لم ترد الياء في الوقف لأدَّى إلى أن يبقى من أصول / ١٢ / الكلمة حرفٌ واحدٌ ساكن . قال ابن الضائع : وإذا كانوا في مثل هذا يجيئون بحرفٍ لئلا يبقى من أصول الكلمة حرفٌ واحدٌ ساكن ، نحو : لِتَقَهْ ، فإنهم يقفون عليه بالهاء ، فأنَّ يردوا إلى الكلمة ما قد حُذِفَ منها – مع أنَّ مُوجِبَ الحذفِ قد زال – أُحْرِى .

وهذا القسم هو الذي أراد بقوله : « وفي ، نحو مُرٍ لزومُ ردِّ اليا اقتفى » ، يعني أن هذا اللفظ وما كان نحوه مما لم يبق من أصوله إلا حرفٌ واحدٌ ، لا بدَّ فيه من ردِّ ما نقص منه في الوقف ، كان في نداء نحو : يا مريْ ، أو في غيره نحو : هذا مُرِيْ ، ومررت بِمُرِيْ . والذي (هو)^(٣) نحو مُرٍ قولك : مُشٍ^(٤) من أشأيت زيدا القوم ، إذا جعلته يسبقهم ، منقول^(٥) من شأوتهم : إذا سبقتهم .

(١) الأصل ، ت ، س : مري . والمثبت عن ك .

(٢) الكتاب ١ / ١٨٤ ، وفيه : « فيجمعوا عليه » .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : « قولك من مشى من أشأيت » وانظر اللسان : شأد .

(٥) الأصل : فتقول .

وَمِنْ (١) ، من أنأيتَه : أى أبعدته ، وَمُثِّ (٢) ، من أثأيتُ القوم : إذا جرحتَ فيهم. وَمُبِّ (٣) ، من أبأيتَه : أى أفخرته (٤) . وكذلك ما أشبهه ، إذا بنيت فيه على تسهيل الهمزة بحذفها ونَقْلَ حركتها إلى ما قبلها ؛ إِذَا أَصَلَ اسمُ الفاعل فيها : مُشَّءٌ ، مُنَّءٌ ، وَمُثَّءٌ ، وَمُبَّءٌ ، فَإِذَا سَهَّلْتَ صَارَتْ (٥) إلى : مُشٍّ ، وَمُنٍّ ، وَمُثٍّ ، وَمُبٍّ ، فَإِذَا وَقَفْتَ فَلَا بَدَّ مِنْ رَدِّ الْيَاءِ فَتَقُولُ : مُشِّىً ، وَمُنِّىً ، وَمُبِّىً ، وَمُثِّىً ، كَمَا قُلْتَ : مَرِّىً . وَمَرِّ أَصْلُهُ اسمُ فاعلٍ مِنْ أَرَيْتَهُ الشَّيْءَ .

واقْتَفَى ، معناه اتَّبَعَ ؛ قَفَوْتُ أَكْثَرَهُ واقْتَفَيْتُهُ : أى اتَّبَعْتَهُ . يريد أن لزوم الرد أمرٌ متَّبِعٌ معمولٌ به غير مُخَالَفٍ .

* * *

وغيرها التانيث من مُحَرَكٍ	سَكَنُهُ أَوْقِفْ رَأَيْمَ التَّحْرِكِ
أو أَشْمَمِ الْفَتْحَةَ أَوْقِفْ مُضْعِفًا	مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا
محركا وحركات أنقلا	لساكن تحريكه لَنْ يُحْظَلَ

هذا الفصل يذكر فيه أنواعاً خمسةً من تَغْيِيرَاتِ (٦) الْوَقْفِ ، وما تلحق فيه

(١) انظر اللسان : ثأى .

(٢) انظر اللسان : ثأى .

(٣) انظر اللسان : بأى .

(٤) س : حركته .

(٥) الأصل : صار .

(٦) الأصل ، ت : تَغْيِيرِ .

من الكلم . وأخذ يُبين أولاً أن ذلك التغير ^(١) إنما يلحق المحرك الذي ليس بهاء تانيث ، وذلك في قوله : « وَغَيَّرَ هَا التَّانِيثَ مِنْ مُحَرَّكَ » ، يريد أن هذه الأشياء إنما تلحق الآخر المحرك الذي ليس بهاء تانيث ^(٢) . وأراد بالمحرك الآخر الموقوف عليه ، ودل على ذلك سياق كلامه من أول الباب إلى هنا ، فلذلك لم يحتج إلى التنصيص عليه فيقول مثلاً : وغير هاء التانيث من آخر محرك ، بإظهار الموصوف ^(٣) . أما اختصاص هذه الأنواع بالمحرك فلأن الآخر إذا كان ساكناً في الوصل فهو إما صحيح الآخر وإما معتل ، فالصحيح الآخر لا إشكال في بقاءه على سكونه ، ولا يدخله غير ذلك ؛ إذا لا يقبل روما ولا إشماما ، ولا تضعيفا ، ولا نقلاً ؛ لأن هذه الأشياء مختصة بالمحرك كما سيتبين إن شاء الله ، والمعتل إما بالالف ، وإما بالواو ، وإما بالياء ، أما الألف فاللغة الشهيرة فيها بقاءها على أصلها في الوقف من غير تغيير ، وما جاء من إبدالها ياءً أو واواً أو همزةً في نحو : أفعى ، وأفعو ، وحُبلاً - نادرٌ أو لغةٌ قليلة ^(٤) / لم يعتمد على ذكرها في هذا المختصر . هذا إذا كان اسماً معرباً ، / ١٤ / وكذلك إذا كان فعلاً نحو يخشى ، أو اسماً مبنياً ، أو حرفاً ، فالوقف عليه على

(١) الأصل ، ت : التغير .

(٢) س : التانيث .

(٣) الأصل ، ت : الوصف .

(٤) وهي لغة فزارة وناس من قيس فإنهم يلقبون كل ألف ياء ، وبعض طيء يلقبونها واوا .

الكتاب لسبويه ٤ / ١٨١ ، والتكملة ٢٠٠ وشرح الرضى على الشافية ٢ / ٢٨٥ .

حاله ، وما جاء على خلاف ذلك فنادر وقليلٌ نحو قولهم في يا مثنى ^(١) : يا
مثناه ، وهذاه في هذا ، وهناه في ههنا ^(٢) ، وأما الياءُ فالإثباتُ فيها هو الشهير
الفصيح ^(٣) ، وما جاء من قولهم : غلام في غلامي ، وضربن في ضربني ،
فقليل أو مختص ^(٤) بالقافية أو الفاصلة . وكذلك قولهم : لأدر ^(٥) في لا أدري ،
وقفا ، وهو نادر أيضا ، وكذلك ^(٦) حيث يبدل منها الجيم في نحو قول الشاعر ،
أنشده أبو زيد ^(٧) :

يا رب ، إن كنت قبلت حجَّتِجْ فلا يزالُ شاحجٌ يأتِكِجْ
أقمرُ نهاتُ يَنْزِي ^(٨) وفَرَّتِجْ ^(٩)

يريد : حجتِي ، وبِي ، ووفرتي وعلى هذا الحكم يجري ما آخره وأو في
المبنى نحو : ذو ، أو في الفعل المعرب نحو : يغزو ، وكذلك يرمي . وقد يجوز
حذفها (لكن) ^(١٠) في القوافي والفواصل ، أو في نادر الكلام ، وهو قوله في
التسهيل : « ولا حذف في نحو يقضي ، افعلي ، ويدعو ، وافعلوا ، غالباً إلا في
قافية أو فاصلة ^(١١) » . انتهى . فذلك كله لا يقدر فيما أصل الناظم . وقد

(١) الأصل ، ت : يا مشى ، : يا مشاه .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ١٦٥ ، والتكملة ٢٦ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٣٠ .

(٣) س : الصحيح .

(٤) الأصل : مختصر .

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٦) الأصل : وذلك .

(٧) الرجز نسبه أبو زيد لبعض أهل اليمن ، وهو في نواذره ٤٥٥ - ٤٥٦ ، والمحتسب ١ / ٧٥ ، وشرح

المفصل لابن يعيش ١٠ / ٥٠ ، وشرح شواهد الشافية ٢١٥ .

والشاحج : البفل والحصار ، من شحج شحيجا وشحاجاً : إذا صوت . قيل : شبه ناقته أو جملة

بالعير . والأقمر : الأبيض ، والنهات : النهاق . وينزى : يحرك . والوفرة : الشحم إلى شحمة الأذن .

(٨) الأصل ، ت : يقرى .

(٩) في النسخ : زفرتج ، وزفرتي ، بالزاي .

(١٠) عن س ، ك .

(١١) التسهيل ٣٢٩ .

أُشرتُ إلى بعض ما ورد منه إشارة مختصرة ، والكلامُ فيها يطولُ . ولو كان في لفظ الناظم ما يشير إلى شيء من ذلك لا ستوفيت النظر فيه ، على حسب ما يحتمله الشرحُ ، ولكنه سكت عنه اتكالا على فهم بقائه على أصله ، فمن هذه الجهة أُشرتُ إلى ما أُشرتُ إليه ، والله الموفق .

وأما استثناء هاء التانيث فلاختصاصها بحكم يأتي وهو إبدالها في الوقف هاء ، والهاء لا يصحُّ فيها رومٌ ولا إشمام ولا غيرهما ؛ إذ كان ذلك بيانا لحركة الحرف الآخر ، والمحرك تاءٌ لا هاءٌ ، فلا تصحُّ إشارة إلى حركة فيما لم يبق فيه على تحريك ؛ لأن الهاء إنما أُبدِلَتْ في الوقف ، والسكون لازم للوقف ، فلا يمكن فيها التحريك .

وإنما عبّر عنها بالهاء ولم يقل : تاء التانيث ، لحكمة ظاهرة ، وفائدة حسنة ، وذلك أنه إذا عبر (عنها)^(١) بالهاء خرج (له)^(٢) عن حكم الاستثناء ما لا يسمى من التاءات هاء ، إذ تاء التانيث لا تسمى هاء إلا اعتبارا بمآلها في الوقف ، فما كان منها لا يُبدَلُ هاء فلا يقال فيه : هاء التانيث ، فتاء بنت وأخت قد يعبر عنها بتاء التانيث ولا يعبر عنها بالهاء ، لأنها لا تبدل هاء وكذلك تاء جمع المؤنث السالم نحو : هندات يعبر عنها بتاء التانيث لا بها التانيث ، فخرجت إذاً هاتان التاءان عن حكم الاستثناء ، ودخلت في المحرّك الذي ليس بهاء تانيث ، فيجوز إذاً في أخت وبنت وهندات الروم والإشمام وغير ذلك مما توفرت فيه شروطه ، ولا يقتصر بها على السكون فقط كما يكون ذلك في هاء

(١) ليست في س ، ك .

(٢) ليس في س .

التأنيث نحو طلحة وحمزة . ثم عبر عنها بعد هذا بالتاء لا بالهاء في قوله :
« في الوقف تا تأنيث الاسم ها جُعِلْ » ، لأن ^(١) قصده هناك الاتيان بجنس
التاء وما يبدل منها الهاء في الوقف وما لا ، فتمكن ^(٢) هنالك ذكر / التاء ؛ إذ / ١٥ /
لم [يقصد] ^(٣) إلا ما هو أعم من الهاء . وأيضاً فإنه لو قال هناك : « في
الوقف ها تأنيث الاسم ها جُعِلْ » ، لم يكن فيه بيان ؛ إذ لا تسمى هاء إلا ^(٤)
بعد ثبوت إبدالها هاء ، وذلك بعد لم يتم ، بل هو آخذ في التعريف به ، فلا
يمكن إلا أن يذكر أصلها من التاء حتى يذكر إبدال ما يبدل منها .

وهنا مسألة هي مقدمة لما يذكره من الأوجه ، وذلك ^(٥) أنه قال : « وَغَيْرَ
ها التأنيث من محرّك » . وهذه العبارة تؤذن بعموم الحكم في كل محرّك ؛ إذ
قوته قوة أن لو قال : وكل محرك سوى الهاء فحكمه كذا . وإذا كان كذلك دخل
له فيه كل ما تحرك آخره ، سواء أكان اسماً أم فعلاً أم حرفاً ، وسواء أكان
معرباً أم مبنياً ، كل ذلك يدخله التغير بما دون السكون من هذه الأنواع التي
من الروم والاشمام والتضعيف والنقل ، أو ما توفرت فيه شروطه منها ، فكل
مبني علي الضم نحو : يا زيد ، ويا حكمٌ ، وقبلُ وبعدُ ، ومنذ وحيث ، أو على
الفتح نحو : أين وكيف ، وقام وقعد ، وخمسة عشر ، وليت وسوف ، وإن وأن ،

(١) الأصل ، ت : لا قصده .

(٢) الأصل : « وما لا يتمكن » .

(٣) سقطت من هذا الموضع في الأصل ، وثبت في نهاية الجملة بعد قوله : من الهاء .

(٤) الأصل : ولا .

(٥) س : لأنه قال .

وَلَا تَ ، أَوْ عَلَى الْكَسْرِ نَحْوُ : أَمْسَ (١) وَجَبَر ، وَيَوْمئِذٍ ، وَكَذَلِكَ : ضَرَبْتُ
وَضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتُ وَضَرَبْتُ ، وَأَنْتَ وَأَنْتِ ، وَضَرَبَهُ وَضَرَبَتْهُ ،
وَضَرَبْتُمْ (٢) وَضَرَبْتُنَّ ، وَضَرَبَكُمْ (٣) وَضَرَبَهُمْ ، وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ ، وَكَذَلِكَ : مِنْهُ وَعَنْهُ ،
وَالِيهِ وَلَدِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا كُلَّهُ فِدَاخُلُ تَحْتَ مَا ذَكَرَ ، وَهَذَا مِمَّا يَجِبُ (أَنْ
يَحْقُقَ) (٤) النَّظَرُ فِيهِ ، فَقُلْ مَنْ يَتَكَلَّمُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ عَلَى هَذِهِ التَّفَاصِيلِ كُلِّهَا ،
وَلِنَمَّا لَهُمْ فِي إِجَازَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَطْلَاقَاتٌ لَا تُؤْفَى بِالْمَقْصُودِ . فَأَمَّا الْقِرَاءُ
فَأُجَازُوا مَا لَهُمْ أَنْ يَجِيزُوا مِنَ الرُّومِ وَالْإِشْمَامِ فِي كُلِّ مَتَحَرِّكٍ مَا عَدَا أَرْبَعَةَ
أَشْيَاءٍ أَوْ خَمْسَةً :

أحدها : هاء التانيث ، وهي التي استثنى الناطم .

والثاني : ميم الجميع (٥) في المضمرات ، نحو : لَهُمْ ، وَلَكُمْ ، وَعَلَيْهِمْ
وعَلَيْكُمْ وذلك عند من يصلها في الوصل بالواو أو بالياء ، فلا يجوز هنا رُومٌ ولا
إِشْمَامٌ ، ولا غيره ؛ لأنَّ الميم إنما تستعمل عند حَذْفِ الصلة ساكنة ، فصارت
في الحكم كالهاء التي للتانيث ، لا يصح فيها إشارة لمحركة ؛ إذ ليست من
الحركات في شيء إلا (٥) مع الصلة ، وهي قد زالت هذا على الاستعمال
المشهور ، وأما (٦) من لغته من العرب التحريك في الوصل مع حذف الصلة ،
وقد قُرِئَ بذلك - حكاه ابن مجاهد - (٧) فَإِنَّ الرُّومَ وَالْإِشْمَامَ وَغَيْرَ ذَلِكَ يَجُوزُ

(١) الأصل : أَمِير .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٤١٣ ، ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٣) سقط من س .

(٤) س ، ك : الجمع .

(٥) الأصل : ولا .

(٦) س : فأما .

(٧) انظر كتاب السبعة ١٠٨ - ١٠٩ .

فيها ، إذ صارت كهاء الإضممار ، نحو : منه وعنه وعليه ، يجوز ذلك فيها من حيث جاز فيها التحريك مع حذف الصلة ، أما في اللغة المشهورة فلا بدّ من السكون ، هذا هو المشهور المعمولُ به عندهم ، وأصله لسيبويه إذ نص على أن الميم الجميع ^(١) إذا حذفت بعدها الواو ^(٢) والياء سكنت ، وبين أن وجه الحذف الاستئصال باجتماع الضمتين مع الواو في نحو : عليكمو مال ، أو الكسرتين مع الياء في نحو بهمي داء ^(٣) ، وقرر ^(٤) هذا المعنى ثم قال : « وأسكنوا الميم لأنهم لما حذفوا الياء والواو كرهوا أن يدعوا بعدها ^(٥) شيئا منهما ، إذ كانتا تحذفان استئصالا ، فصارت الضمة / بعدها نحو الواو ، ولو فعلوا ذلك لاجتمع / ١٦ / في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن ، نحو : رسلكم ^(٦) ، وهم يكرهون ^(٧) هذا : ألا ترى أنهم ليس من كلامهم اسمٌ على أربعة أحرف متحرك كله . قال : « فأما الهاء فحركت ^(٨) في الباب الأول لأنه لا يلتقي ساكنان » ^(٩) يعني أن الهاء لا تسكن كما تسكن الميم في رسلهم ونحوه ^(١٠) ، لأن الميم لا يكون ما قبلها إلا متحركا ، فإذا سكتها لم يلتق ساكنان بخلاف الهاء ، فإن ما قبلها قد يكون ساكنا فيلتقي الساكنان .

(١) س : الجمع .

(٢) الأصل : بعدها الهاء والواو .

(٣) الأصل ، ت : بهمي ما .

(٤) الأصل ، ت : وقدّر .

(٥) س : بعدهما . ونص سيبويه : « بعد الميم » .

(٦) في الكتاب : رسلكمو .

(٧) الأصل : يكرمون .

(٨) الأصل : محركة ، ت : فحركة .

(٩) الكتاب ٤ / ١٩٢ .

(١٠) الأصل : ونحوهم .

وخالف في هذه المسألة مكِّي ، فأجاز الروم والإشمام في ميم الجميع ، وزعم أن ذلك مما أغفل القراء الكلام عليها ، وأن الذي يجب فيها على قياس شرطهم جواز الإشارة ، قال : « لأنهم يقولون : لا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء في جواز الروم والإشمام » . (١) ثم قال : « فالذي يروم ويشم حركة الميم على النص غير مفارق له ، والذي لا يروم حركة الميم خارج عن النص بغير رواية ، اللهم إلا أن يوجد الاستثناء فيها منصوفاً فيجب الرجوع إليه إذا صح » . قال : « وليس ذلك بموجود » . ثم قال : « ويقوى جواز ذلك فيها نصُّهم على هاء الكتاب فيما ذكرنا بالروم والإشمام ، فهي (٢) مثل الهاء ، لأنها تُوصَل بحرفٍ بعد حركتها كما تُوصَل الهاء ، ويحذف ذلك الحرف في الوقف كما يحذف مع الهاء ، فهي مثلها في هذا » (٣) . ثم بسط ذلك بسطاً كافياً في كتابه التَّبصرة ، ثم قال : « فأما من حركها لالتقاء الساكنين فالوقف بالسكون لا غير » (٤) .

قال أبو جعفر بن الباذش : قال لي (أبي) (٥) - رضي الله عنه - : بل مجيز الروم والإشمام في ميم الجميع هو المفارق للنص ، لأنَّ سيبويه نصَّ على أن ميم الجميع (٦) إذا حذفت بعدها الواو والياء سكنت ، ثم أتى بنص الكتاب المتقدم ، ثم قال : فجمع سيبويه بهذا (٧) الكلام حكم الميم وهاء الكناية ،

(١) ليست في س ، ك .

(٢) س : فإنها .

(٣) في التبصرة : « في غير هذا » .

(٤) التبصرة ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) س ، ك : الجمع .

(٧) الأصل ، ت : هذا .

وانبَنَى على ذلك جوازُ الروم والإشمام في الهاء وامتناعُه في الميم ؛ ألا ترى أن من حذف الياء والواو في الوصل سَكَّن الميم أبداً ، فإنما يكون الوقف لجميعهم على الحدِّ الذي استعمله بعضهم في الوصل » (١) .

هذا ما قيل في المسألة ، وظاهر إطلاق الناظم (أنه) (٢) في هذه المسألة على مذهب مكِّي ؛ إذ لم يستثن ميم الجميع (٣) كما استثنى هاء التانيث ، وبعيدُ غاية البعد أن يترك مذهب الكتاب وظاهر كلام سيبويه ويتبع مكياً في رأيه ، فهذا فيه ما ترى .

والثالثُ من المستثنيات : الآخر المتحرك بحركة عارضه ، كالمتحرك لالتقاء الساكنين نحو : ﴿ قُلِ الْحَقُّ ﴾ (٤) ، و ﴿ ابْتَغُوا الْفِتْنَةَ ﴾ (٥) . (وقالت العرب ، عَلَتْ الأصواتُ ، وما أشبه ذلك) (٦) ، وكذلك إذا نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها من كلمة أخرى ، نحو : لو أنك فعلت ، فمثل هذا لا يجوز فيه الإسكان كما كان قبل عروض الحركة ، لأن أواخرها ساكنةٌ ، وإنما حركت لعارضٍ في الوصل زائلٍ في الوقف ، فلا يصح فيها دُوم ولا إشمام ولا غيرهما ، اللهم إلا أن تكون الحركة العارضة كاللزمة بالحكم ، فإن حكمها حكم اللازمة يجوز فيها مايجوز فيها ، وذلك نحو : مَلءٌ ، ودِفءٌ ، والخبءٌ ، والوطءٌ ،

(١) الإقناع ٥٣١ - ٥٣٢ .

(٢) سقط من س .

(٣) س : الجمع .

(٤) الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٥) الآية ٤٨ من سورة التوبة .

(٦) ما بين القوسين وقع في النسخ بعد المثال الآتي لنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وهو : لو أنك فعلت .

إذا وقفت على مذهب من يسهل الهمزة من العرب ، فإنك تشم هنا أو تروم أو تضعف إن / شئت من حيث صار ما قبل الهمزة بعد حذفها هو حرف / ١٧/ الإعراب، وحرف الإعراب على الجملة ، لازم للحركة ، فلا بد أن يحكم له هنا بحكم حرف الإعراب الأصلي ، وأيضاً فإن سكون لام ملء ، وفاء دفء بعد التسهيل إنما هو وارد على الحركة المنقولة ، فالسكون للوقف هو العارض بالنسبة إلى الحركة المنقولة في الوصل أو في تقدير الوصل ، وهذا بخلاف قولك مثلاً : قيد إبلك ، لأن الهمزة هنا لازمة لكونها ^(١) في كلمة ، فالحركة إذاً لازمة ، وهي في قيد إبلك غير لازمة ، فالحركة فيه غير لازمة ^(٢) وعلى هذا الأصل يتوجه الخلاف في (يومئذ) ^(٣) و (حينئذ) ^(٤) ، فذهب مكي إلى أنه لا يتجاوز بها السكون ، قال : « لأن التنوين الذي من أجله تحركت الذال يسقط في الوقف ، فترجع الذال إلى أصلها وهو السكون ، فهو بمنزلة (لم يكن الذين) ^(٥) وشبهه » قال : « وليس هذا مثل غواش وجوار ، وإن كان التنوين في جميعه دخل عوضاً من محذوف ، لأن التنوين دخل في هذا على متحرك ، فالحركة ^(٦) أصلية ، والوقف عليه بالروم حسن ، والتنوين في (يومئذ) و (حينئذ) دخل على ساكن فكُسِرَ لالتقاء الساكنين ، وصار التنوين في الوصل تابعاً للكسرة ، فتقف على الأصل ^(٧) » .

(١) س : لأنها .

(٢) انظر الإقناع ٥٢٨ - ٥٢٩ .

(٣) من الآية ١٦٧ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ٨٤ من سورة الواقعة .

(٥) الآية الأولى من سورة البينة .

(٦) الأصل : والحركة .

(٧) التبصرة ٣٣٩ - ٣٤٠ .

وذهب أبو الحسن ابن الباذش إلى جواز ذلك في (يومئذ) و (حينئذ) ، قال : « لأن الحركة قد لزمته في الوصل في الاستعمال ، فيكون الوقف عليها كالوقف على كل متحرك وإن كان أصلها - إذا لم يدخلها التنوين عوضا - السكون^(١) وكانت مع التنوين في حكم ما بنى على الكسر ، وحركات البناء تشتم وترام كحركات الإعراب^(٢) .

فعلى الجملة لا بد من هذا الاستثناء ، إذ هو ضروري ، ولا يقول أحدٌ باعتبار حركة (قل الحق)^(٣) في الوقف ، فكان من حق الناظم أن ينبه على ذلك ، وإلا^(٤) كان إطلاقه خطأ .

والرابع من المستثنيات : هاء الضمير إذا كانت مكسورة وقبلها كسرة أو (ياء)^(٥) ساكنة ، نحو : به ، أو : فيه وإليه وعليه ، أو كانت مضمومةً وقبلها ضمة أو واو نحو : يضربُه ويكرمُه ، وضربُوه وأكرمُوه . فاختلفوا في جواز الروم والإشمام في هذا النحو ، فحكى مكى عن القراء أنه لا يجوز فيه إلا السكون ، وذلك لخفائها وبعد مخرجها ، واحتياج الواقف لأجل الروم إلى تكلف إظهارها ، هذا مع ما في الكلام من ثقل خروج من ضم إلى ضم ومن كسرٍ إلى كسرٍ ، فكان ذلك كله مستثقلا ومتكلفا^(٦) في النطق . وحكى عن النحاس جواز الروم والإشمام في هذا ، قال : وليس هو مذهب القراء قال^(٧) وذكر

(١) الأمل : « من السكون ، فكأنها » .

(٢) الإقناع ٥٢٩ .

(٣) الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٤) الأصل : وإن كان .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الأصل : أو متكلفا .

(٧) عن س .

الداني^(١) الخلاف عن أهل الأداء وأن منهم من يأخذ بالإشارة ، قال : وهو أقيس^(٢) .

قال أبو جعفر ابن الباذش : « وهو كما قال » ، يعني كونه أقيس^(٢) ، قال : « وإنما نزل سيبويه الهاء منزلة الساكن في كونها وصلاً للرّويّ في قوله^(٣) :

عَفَتِ الديار محلّها فمقامها

لا في امتناع الروم والإشمام » قال : « فالواجب الأخذ فيها بالإشارة ، وفي ميم الجميع بغير إشارة على ما ذكرنا من نص سيبويه »^(٤) .

هذا ما قالوا ، وليس على الناظم في عدم استثنائه هذا دَرَكٌ ، لإمكان حمل كلامه على ما قال النحاس ، وهو أقيس الوجهين على ما قال / ابن / ١٨ / الباذش . على أن ما قاله القراء من إلزام الإسكان له وجه وذلك أن العلة التي لأجلها منع سيبويه الإشارة في ميم الجميع من استئقال^(٥) توالى الكسرات أو الضمات وتوالى المتحركات موجودٌ هنا ، ولأجل ذلك كان من منع هنا مجيزاً فيما إذا لم يكن قبل هاء الضمير إلا فتحة ، كقولك : أَكْرَمَهُ ، لفقد الاستئقال الموجود في مسألتنا . فما قاله سيبويه في وجه المنع يصح أن يكون مستندا في المنع هنا .

(١) الأصل : الرازي .

(٢) الأصل : أنيس .

(٣) ليبد ، من مطلع معلقته ، وتمامه

بمعنى تَابَهُ غولها فرجامها

انظر شرح القصائد السبع ٥١٧ ، وأمالى ابن الشجري ٣٩/٢ ، واللسان : منى .

(٤) الإقناع ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٥) الأصل : الاستئقال .

وهذا التوجيه تلقيته من بعض أصحابنا المحققين - نفعه الله - وعليه يجري أيضا منع الإشارة فيما إذا تحرك^(١) ما قبل الهاء ، بالكسر نحو قوله تعالى : ﴿ وما أنسانيه إلا الشيطان ﴾^(٢) ونحوه عند من ضمّ الهاء بعد الكسرة ، وهو خلاف ما رواه مكي ، فافهمه .

والخامس من المستثنيات : الهمزة المسهلة^(٣) بينَ بين ، إذا وقف عليها نحو ، ذرّاً ، وتبرّاً ، ومن الخطأ^(٤) ، وامرؤ ، ولؤلؤ ، ويبيدي (وتبرى)^(٥) ، فالهمزة هنا تسهيلها بين بين ، فإذا وقفت عليها فالقياس أن لا روم فيها ولا إشمام ، لأنها قد سكنت^(٦) في الوقف ، وصار^(٧) التسهيل فيها إذ ذاك بالإبدال ، فالف قرا^(٨) كالف الرحي ، ويا بيدي كياء يرمي ، وواو لؤلؤ كواو يغزو ، فلا يصح فيها غير التسكين كحروف المدّ واللين . وقد ذكر الداني ومكي عند قوم الإشارة والتسهيل بينَ بينَ ، وتعقب ذلك أبو الحسن ابن الباذش بأن الحرف الموقوف عليه ساكن ، وطروء الروم عليه لا يُوجب له حركة ، وإذا كان كذلك سكنت الهمزة في الوقف كما يجب في كل حرف موقوف عليه ، ثم تبدل ألفا أو واوا أو ياء على حسب حركة ما قبلها ، ولا يتأتى في هذه الحروف رومٌ ، وسبيلها في ذلك سبيلُ تاء التانيث المبدلة في الوقف هاءٌ ، فلا يكون فيها رومٌ ولا إشمامٌ ، لأن الحرف الساكن في الوقف غير الحرف المتحرك^(٩) في الوصل^(١٠) .

(١) الأصل : تحرى .

(٢) الآية ٦٣ من سورة الكهف .

(٣) الأصل : المسألة .

(٤) كذا في النسخ ، وفي الإقناع ٤١٦ - والشاطبي قد أخذ أمثله منه - : (من ملجأ) فلعله محرف عنه .

(٥) ليست في الأصل .

(٦) الأصل : سهلت .

(٧) الأصل : وجاز .

(٨) في الإقناع : ذرّاً .

(٩) الأصل : المتمري .

(١٠) الإقناع ٤١٧ .

هذا ما قال ، وقد نصَّ على هذا (المعنى)^(١) من أنه لا روم فيها ولا إشمَام الفارسي في الإيضاح ، حين تكلم على الوقف على الهمزة المتحرك ما قبلها ، كالخطأ والرشأ فقال : « وأما الذين يخففون الهمزة - يريد بين بين - من أهل الحجاز فيقولون : رعيت الكلا بهذا الكلا ، وبالكلا ، فيقلبونها ألفاً ، لأنها قد سكنت في الوقف وقبلها فتحة فصارت بمنزلة الألف في راس وفاس إذا خُفِّفت » . قال : « ولا تشم ولا تروم ، كما لا تفعل ذلك بألف الرحي والعصا » قال : « ولو كان ما قبل الهمزة مضموماً لانقلبت على قولهم في التخفيف واوا ، نحو قولهم : هذه أكمو ، إذا وقفت على هذه أكمو يا فتى . وإن كانت كسرة انقلبت ياء ، نحو : أنا أهني^(٢) قال : ولا إشمَام في هذه الواو ، ولا هذه الياء ولا رَدَم ، كما لا إشمَام ولا روم في واو يغزو ، ولا (ياء)^(٣) يرمي »^(٤) .

وعلى هذا المعنى الذي قرره الفارسي نصَّ سيبويه في باب الوقف في الهمز، غير أنه نفى الإشمَام^(٥) ولم يتعرض للروم بنفي ولا اثبات ، فهو محتمل ، إلا أنه قد فسّر بكلام الفارسي^(٦) ، والظاهر من قول^(٦) الفارسي ما قاله ابن الباذش من أن الروم واردٌ على السكون ، وإلا فكانوا يذكرون جواز / الوقف بالروم ابتداءً ثم ينصّون على المنع فيما إذا وقفوا أولاً بالسكون / ١٩

(١) ليست في الأصل .

(٢) يقال : هنائي الطعام ، وهنائي يهنئي - ويهنئوني أيضاً - : صار هنئاً - وقد ورد الفعل كذلك من باب فَعَلَ يفعل ، وفَعَّل .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) التكملة ٢٥ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٧٩ .

(٦) سقط من س .

وأيضاً لو لم يكن الأمر كذلك لم يمنع إبدال الهمز، عند وجود الروم، لأنه نطقٌ ببعض الحركة ، والسكون بعدُ لم^(١) يكن، فكيف تُبدَلُ مع بقاء التحريك؟ هذا مشكل ، وعند هذا قد يصح ما قاله مكى وغيره^(٢) ، وهو ظاهر من حال الروم، فإنه إبقاء لبعض الحركة في الحس فيظهر أن تقدير تقدم السكون دعوى، اللهم إلا أن يُنقل عن العرب المخففين^(٣) الامتناع من الروم إذا وقفوا ، فحينئذ يصح هذا التقدير ، والله أعلم ، وأما الإشمام^(٤) فظاهر المنع على كل تقدير لما تقدم .

وإذا تقرر هذا حصل أن همزة بين بين لا يصح فيها روم عند الفارسي وابن الباذش ، ولا إشمام مطلقاً مع أنها متحركة ، إذ هي بزنة المتحرك في الشعر ، وهذا مذكور في موضعه ، فصار نقضاً على إطلاق الناظم المتقدم ، حيث قال :

وغيرَها التانيثُ من مُحَرَكٍ سَكَنَهُ أَوْ قَفَ رَائِمُ التَّحَرُّكِ

ولم يستثن من ذلك الهمزة المسهلة بينَ بينَ ، فاقترضى ذلك جواز الروم فيها، وهو ممنوع، إلا أن يكون رأى في ذلك رأى من حكى عنهم الداني ومكي ، وهو بعيد أو^(٥) يقول : إنَّ الوقف^(٦) بالروم ليس ثانياً عن السكون ، بل هو إبقاء لبعض الحركة في الوصل على ما هو الظاهر ، فإذا عُرِمَ على الروم أمكن إبقاء الهمزة على حالها في الوصل ، إذ^(٧) لم تذهب الحركة جملة .

(١) الأصل : كم .

(٢) انظر النشر ١ / ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٣) الأصل : المحققين .

(٤) الأصل : بالاشمام .

(٥) الأصل : أن ..

(٦) الأصل : الوقفة .

(٧) س : إذا .

فالحصل أنم القيود المحتاج إلى ذكرها في جواز^(١) تلك التغيرات^(٢) لم يذكر منها إلا أن لا يكون الآخر هاء التانيث ، وأغفل ذكر البواقي كما رأيت ، وكذلك فعل في التسهيل فلم يستثن فيه إلا ما استثنى هنا ، وعذره في ذلك مقبول ؛ إذ أكثر النحويين لا ينتبهون على هذه الأشياء ، ولا يشيرون إلى شيء منها ، وذكرها ضروري .

ولنرجع إلى ما كنا بسبيله ، فقوله : « سَكَنَهُ » هو أحد الأوجه الخمسة في الوقف على المحرك ، أي قِفْ عليه بالسكون ، فتقول في جاءني زيدٌ : جاءني زيدٌ ، وفي قام الرجلُ : قام الرجلُ ، وما أشبه ذلك وإنما قدم السكون لأنه الأصل في الوقف ، وذلك لأن الوقف موضع استراحة ، والإبتداءُ شروع في عمل ، وقد تقرر أن الابتداء إنما يكون بالحركة فصدّه الذي هو استراحة وفراغ من العمل إنما يكون بضد الحركة وهو الكسـون . وأكثر العرب على الوقف بالسكون على ما نقله السيرافي ، قالوا : ومن استعمل^(٣) الروم والإشمام والتضعيف والنقل فإنه على مذهب غيره في السكون ، إلا أنه زاد الفرق بين ما يعرض سكونه في الوقف ، وبين ما يلزمه السكون في الوصل والوقف ، على مذهب العرب في التنبيه على الأصول .

وعلامـة السكون في الخط خاءٌ فوق الحرف المسكن نحو : هذا زيد غ^(٤) ، وهي مقتطعة من قولك : خفيف ، لأن الروم والإشمام فيهما إشارة إلى الحركة ، فليس الوقف بهما إسكاناً خالصاً .

(١) س : في زوال .

(٢) الأصل : التغيرات .

(٣) الأصل ، ت : استعمال .

(٤) انظر التكملة لأبي علي ١٩ .

ثم قال : « أوقفَ رائمَ التحرك » / هذا هو الوجهُ الثاني ، وهو الرومُ ، / ٢٠ /
أتى باسم فاعله ، أي : قف حالة كونك دائماً الحركة ، أي : مشيراً لها إشارة
الروم ، وأقام التحرك مقام الحركة لقرب معناهما ، والروم هو النطق ببعض
الحركة ، فلا بد من الصوت معها ؛ لأن الحركة صوتٌ فلذلك كان الروم مما
يدركه الأعمى بخلاف الإشمام ، وإنما أتوا بالروم حرصاً على بيان الحركة ،
وهو أكد من الإشمام في بيانها ، لأنه نطق ببعضها بخلاف الإشمام .
وعلامته خط أمام الحرف، فنقول : هذا زيد - ، ومررت بخالد - ، ورأيت
الحارث - (١) .

وإطلاق الناظم في هذا يدلُّ على أن الروم يكون في الأحوال كلها من (٢)
الرفع والنصب (والجر) (٣) كما مر تمثيله ، لأنه صوت ضعيف بالحركات
الثلاث يتبع ذلك (٤) الصوت الحرف الذي تَقَفُ عليه .

وفي المسألة ثلاثة أقوال ، (هذا) (٥) أحدها ، وعليه سيبويه والجمهور (٦) .
والثاني : استثناء المنصوب ، وهو مذهب القراء أجمعين (٧) ، وذهب إليه

(١) انظر التكملة لأبي علي ١٩ .

(٢) الأصل : في

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : بذلك .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الكتاب ٤ / ١٧١ .

(٧) انظر التبصرة لمكي ٥ / ٣٣٥ - ٣٣٦ .

أبو حاتم من المتقدمين ، وأطلق العبارة به ابن عبيدة ^(١) من القريبي العهد المتأخرين ، أخذاً منه لذلك عن شيخه ابن أبي الربيع حيث جعل الروم في المنصوب قليلا ، ولذلك لم يقرأ به أحد من القراء ، واحتجوا بخفة الفتحة وبأنها ضعيفة ، فإذا نطقت ببعضها نطقت بجميعها وهذا لم يرتضه الناظم وقد رد بأن الروم لا يرفع حكم السكون بما فيه من جري بعض الحركة في الوقف ، فلا يمتنع أن يكون الفتح كغيره . وإنما فرق سيبويه ^(٢) بين النَّصْب وبين الرفع والجر في الوصل ، فذكر أنهم يشبعون الضمة والكسرة ويمططون ^(٣) فيقولون : هو يضربها ، ومن مأمُك ، قال : وعلامتها واو وياء ، ويختلسها بعضهم اختلاسا فيقولون : يضربها ومن مأمُك ، يسرعون اللفظ . قال : « ولا يكون هذا في النصب ، لأن الفتحة أخف عليهم » ^(٤) . يعني أن خِفَّتْها مشبعة (تغنى) ^(٤) عن تخفيفها بالاختلاس . وروم حركة النصب ليس للتخفيف ، إنما هو للدلالة ، على تحرك الحرف في الوصل ، فالحركات كُلُّها يمكنُ النطقُ بجميعها وببعضها ، غير أن الفتحة لما كانت خفيفة مع الإشباع لم تختلس في الوصل في : لن يضربها ؛ إذ لا حاجة إلى ذلك ، واختُلست رِيْمَتٌ بسبب الحاجة إلى ذلك في حالة الوقف ، وهذا ظاهر .

(١) هو أبوبكر محمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي مقرر أديب ، أكثر عن ابن أبي الربيع ، وقرأ القراءات على ابن الديباج ولد سنة ٦٢٧ وسكن سبته ومات بها سنة ٧٠٦ .

انظر غاية النهاية ٢ / ١٨٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٠٢ .

(٣) الأصل : ويطلقون .

(٤) سقط من الأصل .

والقول الثالث : الاقتصار بالروم على المرفوع والمضموم خاصة ، وهو قولٌ ينسبُ إلى ابن كيسان وهو ^(١) ظاهر كلام الزجاجي في الجمل حيث قال : والإشمامُ ورومُ الحركة إنما يكونان في المرفوع ^(٢) ، ثم قال حين بيّن الروم : وهو أن تلفظ بآخر الكلمة وأنت مشير إلى الحركة ليُعلم أنه مضموم ^(٣) . فخصّه بالضم ، وهو كالنصّ ، على أن الشلوّيين تأوّلوه على أن مراده بقوله : إنما يكونان في المرفوع ، أى : إنما يجتمعان معاً في المرفوع ، ويكون قوله : لتعلم أنه مضموم تمثيلاً فقط ، لا لأنه مختصّ به . وأياً ما أراد فهذا مذهبُ مردودُ ، مخالفٌ لما يحكيه سيبويه وغيره عن العرب ، وهم الحجة على الجميع ، ولم يحفل به / الناظم ، مع أن عمل الروم ممكن ^(٤) في الحركات كلها ، لأنه /٢١/ عمل اللسان ، فيلفظ ^(٥) بها لفظاً خفيفاً مسموعاً .

ثم قال : « أَوْ أَشْمَمِ الضَّمَّة » .

هذا هو الوجهُ الثالثُ وهو الإشمامُ ، أتى بفعله ، أى : أَشْمَرُ ^(٦) إلى الضمة إشارة الإشمام ، وحقيقة الإشمام ضمُّ الشفتين بعد الإسكان بحيث لا يُحسّهُ الأعمى ، وإنما هو لرأى العين ، على هذا جمهور ^(٧) النحويين . ولبعضهم هنا مخالفة في أربعة مواضع :

(١) الأصل : فهو .

(٢) الجمل ٣٠٩ - ٣١٠ ، وقد زيد فيه عن إحدى النسخ : والمجرور .

(٣) الجمل ٣٠٩ ، وزيد بعده أيضاً : أو مجرور .

(٤) الأصل : يمكن .

(٥) س : يلفظ .

(٦) الأصل : أشار .

(٧) التكملة ١٩ ، وانظر الكتاب ٣ / ٥٩٥ عند قول الراجز :

متى أنام لا يؤرقني الكرى ليلا ، ولا أسمع أجراس المطي

ولسان العرب : شمم .

فالأخفش حكى عنه (أن الإشمام) ^(١) يفهم بالسمع دون النظر . قال ابن خروف : وهي حكاية فاسدة .

وقطربُ يقول : الإشمام وضع النحويين ، وليس بمسموع من العرب . وهذا فاسدٌ لأنه وإن لم يُسمع مأخوذاً بالأبصار من أفواه العرب ، وقد قال سيبويه بعد كلامه في الإشمام : « وهذا قولُ العرب (ويونس والخليل ^(٢)) » فعزاه إلى العرب ، وهو الثقة فيما ينقل فلا يسمع كلامُ غيره في ذلك ^(٣) .

وابن خروف يقول : إن الإشمام على وجهين : إشمامٌ في الوقف ، وهذا هو الذي لا يُحسُّ به الأعمى ، وإشمامٌ في وسط الكلمة ، وهذا لا يمكن إلا أن يكون له صوتٌ ، فهو مما يسمع كالروم .

وينقل القراء عن ثعلبٍ وابنِ كيسان أن الإشمام أتم في البيان من الروم ، وكأنه نطقٌ ببعض الحركة بخلاف الروم ، فإنه تناولُ إلى الحركة من غير وصولٍ إليها ، وحجة هذا الرأي ما ذكروا من أن القائل إذا (قال) ^(٣) : رمت الشيء ، فهو عبارة عن محاولة أخذه من غير وصولٍ إليه بعدُ ، وإذا قال : أشممتُ الفضة الذهب ، فالمعنى أنه خلطها بشيء منه ، فالروم والإشمام منقولان من هذا . وما قالاه اعتراضٌ على الاصطلاح ؛ إذ غايته أن سَمُوا الروم إشماماً والإشمام روما ، وإذا فُهِمَت المعاني فلا مشاحة في الألفاظ .

وعلامَةُ ^(٤) الإشمام نقطةٌ أمام الحرف ، كقولك : هذا زيد . ومررت بخالد . ^(٥)

(١) سقط من س .

(٢) الكتاب ٤ / ١٧٢ .

(٣) سقط من س .

(٤) س : وعلامته نقطة .

(٥) الكتاب ٤ / ١٦٩ ، والتكملة ١٩ ، والتبصرة للصيمري ٧١٦ .

وتخصيصه الإشمام بالضمة في قوله : « أو أَشْمِمِ الضُّمَّة » ، ولم يطلق ،
ظاهر في أنه لا يقع عنده في المفتوح والمكسور . وهذا مذهب غيره ، وإنما
اختص بالرفع والضم دون غيرهما لأنه إذا وضعت لسانك أو حلقك موضع
الحروف^(١) استطعت أن تضم شفّتيك حتى تُعَلِّمَ الذي يبصرك أنك تنوي الرُّفْعَ
في الحرف . وإذا تكلمت بالحرف فأردتَ أن تُعَلِّمَ أنك تنوي فيه^(٢) الفتح أو^(٣)
الكسر ، كما فعلت في المرفوع ، لَمْ تَقْدِرْ أن تُرَى مَنْ يَنْظُرُ إليك ما في فيك
وحَلَقِكَ كما أَرَيْتَهُ مَا فِي شَفَّتَيْكَ ؛ لأن ما في الشفتين يظهر للنّاظر ، وما في
الفم لا يظهر . إلى هذا المعنى أشار سيبويه في تعليل الاختصاص بالمرفوع
والمضموم^(٤) . وعَلَّلَ الصيمريّ منع الإشمام في المكسور بأنه تشويه للفم^(٥) .
قال ابن ملكون : هذا لا معنى له ، ولو امتنع الإشمام في المكسور لأنه تشويه
للفم لوجب أن يمتنع في المرفوع والمضموم مخافة التشويه . قال : وأى تشويه
في الإشارة بالشفّتين قليلاً إلى الضمّ للدلالة على الحركة المفقودة في الموقف ؟
ثم علل ذلك بأن ضَمَّ الشفتين لا يكون دلالة على الجر والكسر كما كان دليلاً
على الرفع والضم .

وقول الناظم : « أو أَشْمِمِ الضُّمَّة » ، أطلق الضمة على حركة الإعراب
وحركة البناء معاً ، لأن حركة الإعراب يقال لها : الضمة ، كما يقال / ذلك / ٢٢ /
لحركة البناء ، فأطلقه صحيحاً على الاصطلاح ، بخلاف ما لو قال : الضم ،
من غير تخصيص بهاء التانيث ، فحينئذٍ كان يُحتاج إلى الاعتذار عنه في ذلك
الإطلاق . ويريد بالضمة ضمّة آخر الكلمة ، وهو بيّن .

(١) س : الحرف .

(٢) س : به .

(٣) الأصل ، ت : والكسر .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧١ .

(٥) التبصرة ٧١٧ .

ثم قال : « أَوْ قَفْ مُضْعِفًا » .

هذا هو الوجه الرابع وهو التضعيف ، أطلق عليه لفظ الإضعاف ، فبنى منه مُضْعِفًا ، اسم فاعل من أضعَفَ ، والاصطلاحُ على ضَعَفَ تَضْعِيفًا فهو مَضْعُفٌ ، لا على أضعَفَ إضعافًا فهو مُضْعِفٌ . لكن لما كان المعنى واحداً تساهل في العبارة عنه . ومعنى كلامه أنك مخيرٌ أيضاً في أن تقف على الحرف الآخر مضعفاً له ومشدداً ، فتقول في خالد : خالدٌ ش ، وفي فرج : فرج ش ، وفي يجعل : يجعلُ ش ، فتشدد الآخر ومنه ما روى عن عاصم أنه كان يقف على قوله تعالى : (وكل صغيرٍ وكبيرٍ مستطرة ش)^(١) ، بتشديد الراء^(٢) . قال الأهوازي^(٣) : « ولم يذكر من جميع القرآن إلا هذا الحرف فقط ، ويلزمه أن يقف كذلك على جميع ما أشبه ذلك إذا تحرك ما قبل آخر حرفٍ من الكلمة ، إلا أن القراءة ستة ليست بالقياس^(٤) .

وعلمة التشديد : ش^(٥) ، وهي مقتطعة من شديد ، كما أن الخاء مقتطعة^(٥) من خفيف .

قال سيبويه : « هم أشدُّ توكيداً »^(٦) يعني أن من وقف بالتضعيف زاد في التوكيد في الدلالة على أن الموقوف عليه متحرك لا ساكن ، « فأرأوا أن يجيئوا^(٧) بحرف لا يكون الحرف الذي بعده إلا متحركاً »^(٦) ، لأنك لو قلت : خالدٌ ، فخففت^(٨) ، لتوهم أنه كان ساكناً في الوصل ، فلما ثقلت

(١) الآية ٥٣ من سورة القمر .

(٢) الإقناع ٥١١ - ٥١٢ .

(٣) أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز ، شيخ القراء في عصره . ولد بالأهواز سنة ٣٦٢ ، وقدم دمشق واستوطنها ، وتوفي بها سنة ٤٤٦ . انظر غاية النهاية ٢٢٠/١ - ٢٢٢ .

(٤) الكلمة ١٩ ، التبصرة ٧١٦ .

(٥) الأصل ، ت : منقطعة .

(٦) الكتاب ١٦٨/٤ .

(٧) الأصل ، ت : يجمعوا .

(٨) الأصل : فخففت .

ذهب (١) ذلك التوهم ، لأنه لا يكون المدغم فيها ساكناً أبداً ، لما (٢) في ذلك من اجتماع ساكنين على غير شرطه .

ثم أخذ يذكر شروط الوقف بالتضعيف فأتى بشروط ثلاثة :

أحدها : ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة ، وذلك قوله : « ما ليس همزاً » ، ما : منصوبة على المفعول باسم الفاعل الذي (٣) هو مُضعِفٌ ، يعني أنه لا يجوز التضعيف في الهمزة لأنها لثقلها لا تضاعف (٤) ، على ما هو مذكور في باب الإدغام ، فلا تقول في الخطأ والرشأ : الخطأ ش ، الرشأ ش .

والثاني : أن لا يكون الحرف عالياً ، وذلك قوله : « أو عالياً » ، وهو معطوف على « همزاً » ، والتقدير : أوقف مُضعِفاً ما ليس عالياً ، أي : معتلاً ، فإنه إن كان معتلاً لم يصح تضعيفه . وحروف العلة الألف والواو والياء (فأمّا الواو والياء) (٥) فتضعيفهما (٦) يؤدّي إلى الثقل المهروب عنه ، فلا تقول (٧) في يغزو : يغزو ش ، ولا في يرمي : يرمي ش . وأما الألف فأولى أن لا يصح فيها التضعيف (٨) فيستثقل أو يستخف .

(١) الأصل : خف .

(٢) الأصل : لها .

(٣) الأصل : التي .

(٤) س : تتضاعف .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الأصل : فتضعيفها .

(٧) الأصل : يقال .

(٨) الأصل : تضعيف .

والثالث : أن يَقْفُو مُحْرَكًا ، وذلك قوله : « إن قفا مُحْرَكًا » ، والضمير في « قفا » عائد على مدلول « ما » وهو الحرف الموقوف عليه . وأتى به في مساق الشرط المدلول عليه بأن بعد ما جمع الوصفين المتقدمين ، كأنه يقول : ما جمع الوصفين المذكورين يجوز فيه التضعيف إن كان قد قفا مُحْرَكًا ، ومعنى قفا : تبع ، قفوت أثره / واقتفيته : إذا اتبعته وأتيت في قفاه . أي : إن / ٢٣ / تبع الآخر محركا ، وذلك نحو ماتقدم من قولك : فرج وخالد وجعفر ، ففي مثل هذا ^(١) تقول: فرجٌ ش وخالدٌ ش وجعفرٌ ش . فإن قفا ساكناً فمفهوم الشرط أن لا يقف بالتضعيف ، لأنه لا يمكن الجمع بين ثلاثة سواكن .

فإن قيل : فهل يجوزُ التضعيفُ إن كان ما قبل الآخر ساكناً بمنزلة المتحرك ، وذلك حروف المدّ واللين ، لأنّ مدّها يقوم مقام الحركة ، فكما تقو : دوابّ ، وثوبك ثُمُودٌ ، وهذا أصيّمٌ ، فتقف عليها ^(٢) بالتضعيف الأصلي فذلك كان ينبغي أن تقول في حمارٍ إذا وقفت: حمارٌ ، وفي بعيرٍ : بعيرٌ ، وفي كفورٍ : كفورٌ ش .

فالجوابُ أن ذلك لا ينبغي أن يجوز في الوقفِ (على الألف ، لأن الجمع بين ساكنين على الإطلاق مستثقلٌ ، فلا يجوز أن يُؤتى به في الوقف) ^(٣) الذي هو موضع استراحة ، فإذا استثقل الساكنان في الوقف كما ذكر فاستثقال

(١) الأصل : هذه .

(٢) الأصل : عليهما .

(٣) سقط من الأصل .

ثلاثة سواكن أولى ، مع أن هذا لم ينقل عن العرب ، فالقول بجوازه قولٌ باختراع اللغة ، وإذا امتنع في الألف فهو في الياء والواو أولى بالامتناع ، قاله ابن الضائع .

ثم قال : « وحركات انقلا » .

هذا هو الوجه الخامس ، وهو النقل . وحركات : مفعول بانقل . والنقل : عبارة عن نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف الذي قبله حتى يوقف عليه بخالص السكون ، فتقول في قولك هذا النقر : هذا النقر ، وفي قولك انتفعت بالنقر : انتفعت بالنقر ، وفي منه وعنه واضربه : منه وعنه واضربه . وكذلك ما أشبهه . فمن نقل الضمة ما ذكره ^(١) خلف عن الكسائي (من) ^(٢) أنه كان يستحب الوقف على منه وعنه ، يُشَمُّ النون الضمة ، حكاه ابن مجاهد ^(٣) . وحكى ابن الأنباري عن خلف قال : سمعت الكسائي يقول : الوقف على (فَلَاتُكَ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ) ^(٤) ، مِنْهُ بالتخفيف وَجَزَمَ النون في الوقف كما يصل « (قال) ^(٥) : « ويجوز : مِنْهُ برفع النون في الوقف ، وكذلك : عَنْهُ برفع النون في الوقف . قال خلف : والتخفيف فيهما أحب ^(٦) إلى الكسائي » ^(٧) . ومن ذلك أيضا ما أنشده سيبويه من قول عُبَيْدِ بْنِ

(١) س : نقله .

(٢) عن س .

(٣) الإقناع ٥١٢ .

(٤) الآية ١٠٩ من سورة هود .

(٥) ليس في س .

(٦) الأصل ، ت : أوجب .

(٧) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤٣٢ - ٤٣٣ ، والإقناع ٥١٢ .

ماوية الطائي (١) :

أنا ابنُ ماويّةٍ إذْ جدُّ النُّقْرِ

يريد: جدُّ النُّقْدِ وأنشد أيضا لزياد الأعجم (٢) :

عَجِبْتُ والدهر كثيرُ عَجْبِهِ مِنْ عَنَزَى سَبَنِي لم أَضْرِبْهُ

يريد : لم أَضْرِبْهُ . وأنشد أيضا لأبي النجم (٣) :

فَقُرْبَيْنِ هَذَا ، وَهَذَا أَزْجَلُهُ

يريد : أَزْجَلُهُ . وقال طرفة (٤) :

حابسي رَسْمٌ وَقَفْتُ بِهِ لو أَطِيعَ النَّفْسَ لم أُرِمُهُ

وعلى ذلك حمل ابن جني ما أنشده ابن الأعرابي :

فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْدَمُهُ (٥)

قال : أراد : لا نَعْدَمُهُ ، على جه الدعاء له .

ومن نَقْلِ الكسرة قولُ امرئ القيس ، أنشده ابن الأنباري شاهدا (٦) .

لعمري لقوم قد نَرَى أُمْسٍ فِيهِمْ مَرَّابِطٌ لِلأَمْهَارِ وَالْعَكَرِ الدُّثْرِ

(١) الكتاب ١٧٣/٤ ، ونُسب فيه إلى بعض السعديين وهو في الجمل للزجاجي ٣١٠ ، والتكملة ٨ ، والإنصاف ٧٣٢ ، والمغنى ٤٣٤ ، وشرح أبياته للبغدادي ٣٢١/٦ . والصحاح : نقر وروى بعده في بعض هذه المراجع .

وجاءت الخيل أثابي زُمُرُ .

والنقر : صويت تسكّن به الفرس عند اشتداد حركته يقول : أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب . وأثابي جمع أثبية بالتشديد وهي الجماعة .

(٢) الكتاب ١٨٠/٤ ، والتكملة على المفصل ٧١/٩ ، والتبصرة ٣٣ وابن يعيش على المفصل ٩ / ٧٠ ، ٧١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٦١ .

وعنزي : نسبة إلى عنزة بن أسد بن ربيعة ، وزياد الأعجم من عبد القيس ، وسمي الأعجم للكنة كانت فيه

(٣) الكتاب ١٨٠/٤ وابن يعيش

وأزحله أبعده .

(٤) ديوانه ٧٥ .

(٥) الرجز لأبي محمد الحذلي أو الفقعسي كما يقول البغدادي انظره في مجالس ثعلب ٢٣٥ ، والضرائر لابن عصفور ٢٥٩ ، والمغنى لابن هشام ٥٨٥ وشرح أبيات المغنى للبغدادي ٢٢٦/٧ .

(٦) ديوان امرئ القيس ١١٢ ولم أجده في هذا الموضع من كتاب إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري

٤٣٣ ، العكرة من الإبل : ما بين الستين إلى السبعين والجمع عَكَرَ والدُّثْرُ : الكثير ، ويقال : مال دُثْرُ .

أراد : الدثر . وهو الكثير . وأنشد ^(١) أيضاً لجريز بن عبد الله البجلي
رضي الله عنه :

أنا جريز كنيتي أبو عَمْرُ
أضرب بالسيف وسَعْدُ في القَصْرِ
أراد : أبو عَمْرُو ، وفي القَصْرِ ومنه أيضاً على التأويل قول طرفة بن
العبد ^(٢) : /

٢٤/٢

بجفان تعترني نادِينَا من سَدِيف حين هاج الصَّنْبِرُ
أصله : الصَّنْبِرُ ، وكان حقه في النقل أن يقول : الصَّنْبِرُ ، بضم الباء ،
لكن حملة ابن جني على أنه من باب الحمل على المرادف ، كأنه قال : حين هَبِجِ
الصَّنْبِرُ ، من باب قولهم :

هشائِمُ ليسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولاناعِبِ إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا
أنشده سيبويه ^(٣) :

وجهُ النقل عند من يقفُ به أمران :

أحدهما : كراهيةُ التقاءِ الساكنين إذا قلت : النَقْرُ ، ومنَّةٌ ، وعنَّةٌ ،
فحركوا الحرف الأول بحركه الثاني ليزول التقاءُ الساكنين ، ولهذا جاء الفارسيُّ

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٤٣٣/١ ، وهو من شواهد الإنصاف ٧٣٣ .

(٢) ديوانه ٦٦ . والبيت في الخصائص ٢٨١/١ ، ٢٥٤/٢ ، ٢٠٠/٣ ، والمحتسب ٨٣/٢ ، واللسان ،
مادة : صنبِر .

والسدِيف : قطع السنام ، والصنبِر أشد ما يكون من البرد .

(٣) الكتاب ٣٠٦/١ ، ٢٩/٣ ، والبيت في الخصائص ٣٥٤/٢ ، والأنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ وأما السهيلي
٨٥ وابن يعيش على المفضل ٥٢/٢ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ، ٦٩/٨ ، والمغنى ٤٧٨ ، ٥٣٣ ، وشرح الكافية
للرضي ١٩١/٢ ، ١٩٢ ، والخزانة ١٥٨/٤ ، ٢٩٥/٨ ، ٦١٣ ، وينسب إلى الأصوص الرياحي أو
الفرزدق .

في الإيضاح بهذا الوجه في باب التقاء الساكنين في كلمة (١) .

والثاني : أنهم أرادوا بيان حركة الحرف الموقوف عليه ، كما أرادوا ذلك في الروم والإشمام والتضعيف .

وإنما قال : « وحركاتٍ انقلا » ، فجمع الحركات بياناً أن النقل يكون على الجملة في الحركات كلها ، فالضمة والكسرة مثالهما ما تقدم ، والفتحة في الهمز لا في غيره ، على ما يُذكر من مذهب البصريين ، مثالها قولهم : رأيت الدَفَّاءُ (٢) في : رأيت الدَفَّاءَ ، فالحركات الثلاث تنقل على الجملة ، فلذلك جَمَعَهَا .

(وقوله : « انقلا » ، أراد : انقلُ ، بنون التوكيد) (٣) .

ثم أتى بالشروط المعتمدة في هذا الوجه وهي أربعة :

أحدها : أن يكون ما قبل الآخر - وهو الحرفُ المنقولُ إليه (٤) الحركة - ساكناً لا متحركاً ، وذلك قوله : « لساكناً » ، وهو مجرور متعلق بانقل ، أى : انقل الحركات لساكناً ، فلو كان الحرفُ المنقولُ إليه متحركاً لم يَجْزِ النقلُ ، فلا تقولُ في هذا خالدٌ : هذا خالدٌ . ولا في مررتُ بجعفرٍ : مررتُ بجعفرٍ ، لوجهين ، أحدهما : ما تقدم من أن سبب النقل عند الناقلين هو التقاء الساكنين ، فإذا تحرك ما قبل الآخر زال السببُ الموجبُ ، فيزول موجبُه . والثاني : أن الساكن

(١) التكملة ٨ - ٩ .

(٢) كذا في النسخ ، وأخشى أن يكون الدَفَّاءُ والدَفَّاءُ ، محرفاً عن الرَدَّاءِ والرَدَّاءِ ، والرَدَّاءُ هو الصاحب .

انظر الكتاب ٤ / ١٧٧ .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل ، ت : إليه هو . بزيادة : هو .

هو الذي يقبل حركة غيره لعروءه^(١) من الحركة ، فإذا كان متحركاً فالمحلُّ مشغول بحركته ، فلا ينبغي أن تُتْرَكَ حركته ويُحرَّك بحركة غيره . وهذا الثاني فيه نظر ، وقد نقل إلى المتحرك في الضرورة ، أنشد الفارسي في التذكرة لأبي النجم^(٢) :

وَيْلُ لَه ، وَيْلُ لَه ، وَيْلُ لَه إِذَا غَدَا قَائِدُهُ يَتْلُوهُ

فنقل ضمة الهاء من « لَه » إلى اللام ، وهي متحركة ، على هذا حمله الفارسي .

والشرط الثاني : أن يكون ذلك الساكن يصحّ أن يتحرك ، وذلك قوله : « لساكنٍ تحريكه لن يحظلا » ، أى : النقل إنما يكون لساكنٍ لا يحظُل تحريكه ، أى : لا يُمنَع تحريكه بل يجوز . ومعنى الحَظْل لغةً : المنع من التصرف والحركة^(٣) ، وقد حظّل عليه يحظّل ، بالضم ، قال الشاعر ، أنشده الجوهري^(٤) :

فَمَا يُعِدِمُكَ لَا يُعِدِمُكَ مِنْهُ طَبَانِيهِ فَيَحْظُلُّ أَوْ يَغَارُ

وقد تضمّن هذا الشرط شرطين اثنين : أحدهما : أن لا يكون حرفاً من حروف العلة ، لأنه إن كان كذلك حَصَلَ فيه بتحريكه مع تحرك ما قبله الاستثقال ، لو قلت في هذا زيدٌ : هذا زَيْدٌ ، أو في بَرِيدٍ : بمزيدٌ ، وكذلك في زَوْرٍ : زَوْرٌ ، أو : زَوْرٌ . هذا إن لم يكن حركة ما قبلها من جنسها ، فإنها إن كانت كذلك زاد

(١) الأصل : لعروءه .

(٢) لم أجده في ديوانه .

(٣) الصحاح : حظّل .

(٤) البيت في الصحاح حظّل ، واللسان : حظّل ، وطبن . ونسب في اللسان إلى البُخْتَرِيِّ .

الجبدي . والطبانة : أن ينظر الرجل إلى حليته ، فإمّا أن يحظّل أي : أن يكفها عن الظهور - وإمّا

أن يغضب ويغار . نكر ذلك ابن بري .

النَّقل / أو تعذرُ النطقُ كما يتعذرُ في الألف نحو : عماد ، فكذلك يتعذرُ في ثَمُودٍ وَسَعِيدٍ ، لأنَّ الياء والواو هنا مدَّاتٌ مطلقة كالألف . ووجه ثانٍ وهو أنَّ الألف والواو والياء حروفُ مدٍّ ، وحروفُ المدِّ تحتلُ التقاء الساكنين ولا يحتمله غيرها^(١) ، فساغ الوقف على الساكن مع سكون ما قبله - وهو حرف اللين - لاحتماله ذلك بما فيه من المدِّ المُشَبَّهِ^(٢) للحركة ، ولذلك جمعوا بين الساكنين^(٣) في الوصل إذا كان الثاني مدغماً ، (إلى نحو هذين الوجهين أشار سيبويه في تعليل^(٥) هذا الموضع .

والشرط الثاني : أن لا يكون مدغماً^(٤) فإنه إن كان كذلك لم يجز النقلُ لما يلزم به^(٦) من تحريك الحرف المدغم ، وذلك قولك : رَدَّ وجَدٌ ، لو قلت : رَدَدٌ ، أو^(٧) انتفعتُ بِجَدِّ ، لكان فيه من الكراهة ما في قولك : رَدَدَ يَرُدُّ فهو رادِدٌ ، وذلك ممنوع عندهم .

والشرط الثالث : أن لا تكون الحركة المنقولة فتحةً في غير المهموز . وهذا الشرط يختصُّ باشتراطه البصريون ، وذلك قوله :

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصَرِيٌّ وَكُوفٌ نَقْلًا

(١) س ، ك : غيرهما .

(٢) س : بالحركة .

(٣) الأصل : الساكن .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الكتاب ٣ / ٥٢٥ .

(٦) الأصل : فيه من تلك .

(٧) الأصل : وانتفعت .

يعني أن النقل الجائز إنما هو نقل الضم أو الكسر كما تقدم تمثيلاً في نحو : هذا النقر ، ومررت بالنقر ، وأما نقل الفتح فمذهب البصريين أن النقل على وجهين : جائز وممنوع ، فالممنوع النقل من غير المهموز الآخر ، فلا يجوز أن تقول في سمعت النقر : سمعت النقر ، ولا في رفعت العدل : رفعت العدل ، ولا في كسرت القفل : كسرت القفل ، ولا ما كان نحو ذلك ، وإنما لم ير هذا البصريون لأنه لما كان المنصوب أكثر ما يوقف عليه بالالف المبدلة من التنوين صار مجيئه غير مئون كانه عارض ، مع أن الألف واللام معاقبة للتنوين ، والعرب قد تحكم للمعاقب بحكم المعاقب ، فلم يجيزوا النقل لذلك . مع أن السماع معدوم في نقل الفتحة : إذ لم ينقلوا ذلك في الكلام ، وما جاء منه فشاذاً لا يقاس عليه ومنه قول العجاج (١) :

الحمد لله الذي أعطى الشبر

أراد : الشبر ، وهو النكاح . وقد تؤول على أنه جاء على لغة من قال : رأيت زيد (٢) ، وقد قالوا : إن النقل في المفتوح على تلك اللغة جائز لفقد علة

(١) ديوانه ٤ ، وفيه : أعطى الحبر . وهو في الصحاح واللسان ، مادة : شبر . يقول الجوهري : الشبر - بالفتح - مصدر شبرت الثوب أشبره وأشبره .. إلا أن العجاج حركة فقال : الحمد لله الذي أعطى الشبر . كانه قال : الذي أعطى العطية . ويرى : الحبر . ويقول ابن برى : « صواب إنشاده :

فالحمد لله الذي أعطى الحبر

قال : وكذا روته الرواة في شعره ، والحبر : السرور . وقوله : إن الأصل فيه الشبر ، وإنما حركه للضرورة وهم ، لأن الشبر - بسكون الباء - مصدر شبرته شبراً إذا أعطيته ، العطية ، ومثله الخبط والخبط . وكذلك جاء الشبر في شعر عدي لم أخنه والذي أعطى الشبر والشبر - بفتح الباء - اسم في قوله :

ولم يقل أحد من أهل اللغة : إنه حرك الباء للضرورة ، لأنه ليس يريد به الفعل ، وإنما يريد به اسم الشيء المعطى .

(٢) تقدم التعريف بهذه اللغة ، عند شرح البيت الأول من أبيات الوقف ، انظر :

المنع ؛ إذ صار المقترح حين عُدِّمَ التثوين كالمضموم والمجرور ، فليس فيه شاهد على وجود النقل في المفتوح ، فوجب المصير الى المنع منه .

وأما النقل الجائز فالنقل من المهموز ، (وعليه دلّ مفهومُ قوله : « من سوى المهموز » ، أى : (أَنْ) ^(١) البصرى يرى النقل من المهموز) ^(٢) ويجوز ذلك عنده ، فتقول في رأيت الخَبَّ : رأيت الخَبَّ ، وفي أحببت الدَّفَّ : أحببت الدَّفَّ ، وفي كَرِهْتُ البُطَّ : كرهْتُ البُطَّ ، كما تقول باتفاق في هذا الوَثَّ ^(٣) : هذا الوَثُّ ، وفي نظرت إلى الوَثَّ : نظرت إلى الوَثِّ . وإنما احتملوا نقل الفتحة من الهمزة دون غيرها لأن الهمزة لما كانت أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حَرَّكُوا ما قبلها ليكون أبين لها ، بخلاف سائر الحروف ، فلذلك كان التحريك مع الهمز أقوى . هذا مع أن السماع في ذلك موجود ، قال سيبويه / ٢٦ / : « واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأسد ، يريدون بذلك بيان الهمزة ، قال : وهو أبين لها إذا وُلِّيت صوتاً ، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت ، لو رفعت بصوت حَرَّكْتَهُ » ، قال : « فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حَرَّكُوا ما قبلها ، ليكون أبين لها » ، قال : « وذلك قولهم : هذا الوَثُّ ، ومن الوَثِّيَّ ، ورأيت الوَثَّ » ^(٤) . فانظر إلى تعليل سيبويه ما سمع ، فذكر فيه النصب ، فالسماع فيه محقق .

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) أوْثَّ : توجَّع في العظم من غير كسر . وقيل : هو الفَكَّ .

(٤) (٤) الكتاب ٤ / ١٧٧ .

ومذهبُ الكوفيين وابن الأنباري جوازُ النقل في غير المهموز^(١) ، فيقولون : رأيت النَّقْرَ ، وحملتُ العِدْلَ ، وكسرتُ القُفْلَ ، كما يقولون ذلك في المهموز ، ويوافقون البصريين على ذلك ، وتؤخذ موافقتهم في المهموز من كلام الناظم من قوله أولاً : « وحركاتٍ انقلا » ولم يخص مهموزاً من غيره ، ولا خص بصرياً من كوفي ، فيؤخذ له من إطلاقه هناك أن الكوفيين داخلون في الحكم .

فإن قلت : فهذا لازم في كل مسألة يذكرها ، وأن يكون الكوفيين فيها موافقين للبصريين إذا لم يُعَيَّن لها قائلًا . وليس ذلك بصحيح ، لأن أكثر ما نقله هنا^(٢) إنما هو على مذهب البصريين ، ومن راجع النظر في هذا النظم وجده كذلك ، فلا (بد)^(٣) أن يكون (المسكوت عن ذكره من الكوفيين) في المسألة^(٣) مسكوتاً عنه في حقيقتها ، وإذ ذاك لا يلزم في كلام الناظم أن يكون^(٤) مذهبهم الجواز في المهموز ، فيبقى النقل عنهم في المسألة^(٥) منقولاً بعضه دون بعض .

فالجواب أن تفصيله ثانياً مذهب أهل البصرة وأهل الكوفة يُشعرُ بأن إجماله أولاً هو على كلا المذهبين ، لأن عادة المؤلفين إذا أجملوا الحكم في مسألة ثم فرّقوا^(٦) في بعض تفاصيلها بين المذاهب ، فذلك دالٌّ دلالة قوية على أن ما لم يفصلوا فيه قد اجتمعت فيه تلك المذاهب ، وكذلك مسألتنا ، أجمل أولاً

(١) ذكر ذلك ابن الناظم في شرحه على الألفية ص ٨١٠ .

(٢) الأصل : إما .

(٣) سقط من س .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : الأمثلة .

(٦) ك : فَصَّلُوا .

جواز النقل ثم بين الخلاف في بعض وجوهه ، فدلّ على أن ما لم يفصل فيه تفصيلاً قد اتفق عليه هؤلاء المخالفون ، وفي مثل هذا نلتزم أن الحكم المجمل مطلق في كل مذهب ، بخلاف ما إذا لم يُفعل ذلك فإننا لا نلتزمه . وعلى هذه الطريقة جرى كلام الناظم ، وربما مضى من ذلك مسائل وقع التنبيه عليها في مواضعها . فإذا ثبت هذا فالكوفيون متفقون مع البصريين في المهموز ، وأما قولهم في غير المهموز فحجته عندهم أن الجميع اتفقوا أن النقل إنما جاز في المرفوع والمجرور ليزول اجتماع الساكنين حالة الوقف ، ولا شك أن هذه العلة موجودة حالة النصب ؛ فإنك لو قلت : رأيت النكر ، فوقفت ولم تنقل لاجتماع الساكنان كما اجتماعاً في المجرور والمرفوع ، فَقَصُرُ^(١) النقل على بعض أنواع الإعراب دون بعض تحكم وترجيح من غير مرجح ، وإعمال للعلة في موضع وإهمال لها في موضع آخر ، وذلك كله فاسدٌ ، فالقول بما يؤدي^(٢) إليه فاسدٌ أيضاً .

والجواب عن هذا أن المتبع في ذلك السماع ، والتعليل إنما يأتي من وراء ذلك ، فنحن رأينا / العرب فرقت بين المرفوع والمجرور ، وبين المنصوب في غير / ٢٧ / المهموز ، فلا بد من القول به ، على أن البصريين فرقوا بين الحالتين كما تقدم ، فلا يلزم الجمع مع وجود الفارق ، والناظم لم يُشر إلى ترجيح أحد القولين على الآخر ، بل قال : « لا يراه بصريّ وكوفيّ نقلاً » . وقد اختار في التسهيل^(٣) مذهب البصريين .

(١) س : بعض .

(٢) الأصل : يوحى .

(٣) التسهيل .

وقوله : « وكُوفٍ نَقْلا » ، لا يريد به نقل المسموع عن العرب ، وإنما يريد (به)^(١) النقل الاصطلاحي المتكلم فيه ، أى : إن الكوفي نقل الفتحة .

وقوله : « لا يراه بَصْرِيٌّ » ، أتى بالمفرد والمراد الجمع ، وَيَسْهَلُ^(٢) هنا أن يريد به عموم البصريين لأنه في سياق النفي ، كأنه قال : لا يراه أحدٌ من البصريين ، لكن هذا العموم ينكسر عليه بابن الأنباري فإنه قد رآه مذهباً ، وهو بصريٌّ .

والجواب : أن كونه بصرياً غير ثابت ، فقد كان مجتهداً لنفسه في المذهبين ، فليس ببصريٍّ محقق ، وأيضاً فإن الزُّبَيْدِيَّ^(٣) إنما عدّه في الكوفيين في الطبقة السادسة منهم ، عدّه فيها مع هارون بن الحائك وابن كيسان ونفطويه ، وغيرهم .

وقوله : « وَكُوفٍ نَقْلا » ، أراد : وكُوفِيٌّ ، لكن حذف إحدى الياعين للوزن ، كما يحذفونها في^(٤) القوافي للضرورة ، وهو واقع على مفرد لقوله « نقل » ولم يقل : نقلوا ، وهو على حذف الموصوف ، كأنه قال : وجنسٌ كوفي (أو جمع كوفي)^(٥) نقل ، وذلك المفرد بمعنى الجمع ولم يُردّ واحداً منهم ، لأنهم كلُّهم مخالفون في المسألة .

وقوله : « إن قفا .. محرّكاً » ، ارتكب فيه التضمين القبيح في القوافي ، وهو تعلّق قافية البيت بما بعده ، ومثله من كلام العرب قول النابغة^(٦) :

(١) عن س .

(٢) الأصل : ويشمل .

(٣) طبقات النحويين واللغويين ١٧١ - ١٧٢ .

(٤) س : للقوافي .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) ديوانه ١٢٧٠ - ١٢٨ والأول في الكتاب ١٨٦/٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٦٠ .

وهما في العيون الغامزة ٢٧٠ .

وهم وَرَنُوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إنّي
شهدت لهم مواطن صادقات شهدن لهم بصدق الودّ منى
وأحسن التضمين تعلّق أول البيت بالبيت الثاني (١)، وكثيراً ما يستعمل
الناظم هذا التضمين القبيح للضرورة .

ثم قال :

وَالنُّقْلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُّمْتَنِعٌ وَذَآكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ
هو الشرط الرابع من شروط النقل ، وهو أن لا يؤدي إلى عدم النظير ،
يعني أن النقل إذا كان يؤدي في الكلمة إلى صورة معدومة النظير امتنع النقل
رأساً ، وعدم النظير يكون على ضربين :

أحدهما : أن يُعْدَمَ جملةً فلا يوجد في الأسماء ولا في الأفعال ، وذلك إذا
وقع قبل الضمة المنقولة حرف مكسور ، كقولك في هذا العدلُ : هذا العدلُ ،
وفي هذا الحملُ : هذا الحملُ ، فجاء في النقل على صورة فعلٍ ، وفعلٌ غير
موجودة في أبنية الأسماء ولا في أبنية الأفعال .

والثاني : أن يُعْدَمَ في الأسماء خاصةً ، ويكون في الأفعال كثيراً ، وذلك
إذا وقع قبل الكسرة المنقولة مضموم ، كقولك في مِنَ البُسْرِ ، مِنَ البُسْرِ ، وفي
القُفْلِ : القُفْلُ ، فجاء في النقل على صورة فعلٍ ، وهو غير موجود في أبنية
الأسماء وإنما يوجد في أبنية الأفعال ، نحو : ضُرِبَ وأُكِلَ وعُلِمَ .

(١) هذا النوع يدعى التعليق المعنوي ، وقد نقل الدماميني أنه ليس بتضمين ، ومثّل له بما نسب إلى ذي
الرمّة من قوله :

وما شئتَا خرقاءَ واهية الكلى سقى بهما ساقٍ تَبَلَّلَا
بأضيع من عينيك للدمع كلما تذكرت ربعا أو توهمت منزلا
يقول الدماميني : « وربما عدّ بعض أهل البيان مثل هذا من فن البديع ، وسموه بالتفريع »
انظر العين الغامرة ٢٧١ - ٢٧٢ .

فهذان^(١) البناءان / لما عُدِمَ نظيرهما في الأسماء كرهوا أن يأتوا في / ٢٨

النقل بصورة غير موجودة . وأيضا فعلة امتناع البناعين موجودة في هذا النقل ، وهو استئصال الخروج من ضم إلى كسر ، أو من كسر إلى ضم ، من غير فاصل بينهما .

كان هو الجار^(٢) هو في النقل من غير الهمزة ، وأما النقل من الهمزة فقد نصَّ على أنَّ وجود عدم النظير فيه لا يمتنع ، وذلك قوله : « وذاك في المهموز ليس يَمْتَنِعُ » والإشارة بذاك إلى عدم النظير ، واسم « ليس » ضمير عائد عليه أيضا ، أو ضمير الشأن ، وضمير « يمتنع » عائد على عدم النظير أيضا كانه قال : وعدم النظير في النقل من الحرف المهموز لا يمتنع ، فتقول على هذا في هذا الردء : هذا الردءُ ، وفي قولك (من)^(٣) البطءُ : من البطيءُ ، وإن أدّى ذلك إلى فعل وفعل المعدومين في الأسماء . ووجه ذلك ما تقدم ذكره لسيبويه من أن الهمزة لما كانت أبعد الحروف وأخفاها في الوقف ، حركوا ما قبلها ليكون أبينَ لها ، ثم مثل بقولك : من البطيءُ ، وهو الردءُ ، وقال : سَمِعْنَا ذلك من تميم وأسد^(٤) .

ثم يقع النظر في كلام الناظم في النقل من أوجه :

أحدها : أنه قال : « إنَّ يُعَدَمَ نظيرُ » ، وهو يريد - بلا شك - ما كان على فعلٍ أو فعلٍ ، أما فعلٌ فكونه معدوم النظير صحيحٌ ، وما جاء من قراءة :

(١) الأصل : جهل ان البناءان .

قول : يا زبيده ، ويا حكماً

(٢) الأصل : من . وهي ساقطة من س .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٧ .

« والسماء ذاتِ الحَبْكِ »^(١) فمؤولة على ما سيأتي ذكره في موضعه إن شاء الله تعالى وأما فَعِلَ فليس بمعدوم لقولهم : دُنِّلْ ورئِمُ ، وما جاء فيه في السماع شيءٌ ثابت وإن كان قليلاً ، فلا يقال فيه : إنه معدومٌ ، ولا فيما أشبهه في الصورة : إنه معدومٌ النظير .

فإن قيل : إن الإمام سيبويه لم يثبت عنده فَعِلُ (البتة)^(٢) ، فبنى الناظم هـل : أحمايـه

فالجواب : أن هذا باطل ، لأنه قد أثبت فَعِلًا في الأسماء قليلاً ، ألا ترى إلى قوله في التصريف .

فَعِلُ أَهْمَلُ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفَعْلٍ

فذكر أنه موجود قليلاً ، فأحد الأمرين لازم ، إما بطلان كلامه هنا ، وإما بطلانه هناك ، أو^(٣) يقال : إنه لم يرد بقوله هنا « إن يُعَدَمَ نظير » إلا فَعِلًا خاصة ، فيلزم أن يكون النقل جائزاً في غير المهموز وإن أدى إلى مثل فَعِلٍ ، وذلك فاسدٌ .

والثاني : أنه لم يوف بالشروط على الكمال ، فقد شرط الناسُ زائداً على ما ذكر شرطين :

(١) الآية ٧ من سورة الذاريات . ورويت هذه القراءة عن ابن مالك الغفاري ، والحسن البصري . انظر

المحتسب ٢ / ٢٨٦ ، والبحر المحيط ٨ / ١٣٤ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل ، ت : إذ .

أحدهما : ألا يكون الحرفُ الموقوف عليه حرفَ علة ، فلا يجوز النقل في نحو : غَزَوْا وَظَبْيِي ، لأنه يؤدي إلى استتقال ، وأيضاً فإنه يؤدي إلى تغيير ، لأنك لو قلت : هذا ظَبْيٌ ، لوجب بالحكم التصريفي أن تنقلب الضمة كسرةً لتصح الياء ، إذ لا تثبت الياء مع الضمة قبلها ، وإذا فعل ذلك بها وجب حذفُ الياء للوقف . وكذلك لو قلت : هذا غَزَوْ ، لوجب قلبُ الضمة كسرةً ، والواو ياءً ، إذ لا يُوجد مثل ذلك في الكلام ، ثم يفعل ما فعل في ظبي (١) ، وذلك تغيير كثير . هذا إن اعتدَّ بعارض الوقف ، وإن لم يُعتدَّ به كان قولك : هذا ظَبْيٌ ، ومررت بِظَبْيِي ، وهذا غَزَوْ ، ومررت بِغَزْيٍ - مستثقالاً أيضاً فمنع ما يؤدي إلى ذلك (و) (٢) هو النقل .

والثاني : ألا يكون ما قبل الساكن المنقول إليه ضمة ولا كسرة / ، وإنما /٢٩/ ينقل إليه إذا كان (ما) (٣) قبله مفتوحاً ، فإذا قلت : مررت بِعَدِلٍ أو بِحِمْلٍ ، في عَدِلٍ وَحِمْلٍ ، فهو عند سيبويه إِتْبَاعٌ لا نَقْلٌ . وكذلك إذ قلت : هذا البُسْرُ ، وهذا القُفْلُ ، في البُسْرِ والقُفْلِ ، قال سيبويه : « ولا أراهم إذ قالوا : مِنَ الرِّدْيِ ، وهو البُطْقُ إلا يتبعونه الأول ، وأرادوا أن يسووا بينهما إذ أجرين مجرى واحداً ، وأتبعوه الأول ، كما قالوا : رُدُّ وَفِرٌّ » (٤) . يعني أنهم (٥) لما لَزِمَهُم (٦) في هذا

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٧ - ١٧٨ .

(٥) س : أنه .

(٦) كذا في ك . وفي غيرها : ألزمهم .

الردي ، ومن البطؤ الإتياع فرارا من عدم النظير لو نقلوا ، أرادوا أن يجروا ما لا يلزم المحذور فيه مع ما يلزم فيه مجرى واحدا ، حتى يكون الإتياع في الأحوال كلها مستتباً . فمن الإتياع في الضم قول امرئ القيس (١) :

لعمرك ما أن ضرني وسط حمير
وأقولها إلا المخيلة والسكر
وقال طرفة بن العبد (٢) :

حين نادى الحي لما فزعوا ودعا الداعي وقد لجّ الذعر
أيها الفتيان في مجلسنا جردوا منها وراداً وشقراً
ثم قال :

جافلات فوق عوج عجل
ركبت فيها ملأطيس سمر
ومن الإتياع في الكسر قول الشاعر (٣) :

علمنا أخواننا بنو عجل
شرب النبيذ واصطفاقاً بالرجل

(١) ديوانه ١١١ .

(٢) ديوانه ٦٨ - ٦٩ .

ولجّ الذعر : دام . والوراد : جمع ورد . وهو ما بين الكمية والأشقر . وجردوا منها : أي ألقوا عنها جلالها وأسر جوها للقاء . وجافلات : ماضيات سراع وفوق عوج ، يريد أن قوائمها فيها انحناء ، وذلك مما تمدح به . والمراطيس : جمع ملطاس ، وهو مفعول يكسر به الصخر . شبه الحوافر بها في صلابتها ووصفها بالسمة : لأن ذلك أشد لها وأصلب .

(٣) الرجز في النوادر ٢٠٥ والتكملة ٩ ، والخصائص ٣٣٥/٢ والإنصاف ٤٣٤ ، والمخصص ١١/٢٠٠

واللسان : مسك . ويروي عجزه :

والشغزبي واعتقالاً بالرجل

والشغزبي ضرب من المصارعة .

هذا وقد ذكر العيني أن أبا عمرو سمع أبا سوار الغنوي ينشد هذا البيت . انظر هامش الخزانة ٥٦٧/٤ .

وقال الآخر: (١)

أرتني حَجَلًا على ساقها فَهَشَّ الفؤاد لذاك الحَجَلِ
فقلت - ولم أخف عن صاحبي - : ألا بأبي أصلُ تلك الرُّجُلِ
فهذا كله مما نَقَصَ الناظم ، ونقصه مغل بما أصلُ

والثالث : أنه حين منع ما يؤدي إلى عدم النظر لم يبين ماذا يفعل من لغته النقل ، وإنما ذكر أن النقل هناك ممتنع ، فيبقى محتملا لأن يرجع فيه إلى الأصل من الوقف بالسكون وإن أدَّى إلى التقاء الساكنين ، وذلك لا يصح ، أو إلى حكم آخر (٢) ولم يذكره ، فبقى الموضع ناقصا ، ونقص مثل هذا لا يليق بمثل ابن مالك ولا شك أن الحكم عندهم الانتقال إلى الإتياع ، فيقولون : هذا عدلٌ ، ومن البُسرُ قال سيبويه : « وقالوا : هذا عدلٌ وفِسلٌ فأتبعوها (٣) الكسرة الأولى ، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول - يعني من النقل - لأنه ليس من كلامهم فعلٌ ، فشبهوها بِمُنْتَنٍ أتبعوها الأول . قال : « وقالوا في البُسرُ ، ولم يكسروا في الجر ، لأنه ليس في الأسماء فعلٌ ، فأتبعوها الأول ، وهم الذين يخفُّون في الصلة البُسرُ » (٤) قال ابن الضائع في الإتياع : هذا يدل على رعي التقاء الساكنين ، لأنهم لما كرهوا ذلك عدلوا إلى ما يزيل التقاءهما ، وإن لم يكن فيه بيان حركة الموقوف عليه .

(١) مجهول . البيتان في مجالس ثعلب ٩٧ - ٩٨ ، والمنصف ١٦١/٨ ، والإنصاف ٧٣٣ ، وابن يعيش

٧١/٩ ، واللسان ، مادة : رجل والحجل : الخلال .

(٢) س : لم . دون واو .

(٣) س : فأتبعوها . وفي غيرها : فأتبعوها . والمثبت عن الكتاب .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٣ - ١٧٤ .

ونقص الناظم أيضاً بيان كيفية الوقف لمن منع النقل في المنصوب ، فلم يعرّج عليه . وقد يتوهم فيه الرجوع إلى الأصل وإن ^(١) التقى الساكنان ، وليس كذلك ، والحكم فيه مثل ما تقدم أنفاً من لزوم الإتيان ، فتقول : رأيت العدل ، ورأيت البُسْرَ ، قال سيبويه : « لما جَعَلُوا ما قبل الساكن في الرفع والجر مثله بعده ، صار ^(٢) في النصب كأنه بعد الساكن » . وهذه عبارة فيها إشكال مأ ، وقد بينها ابن الضائع .

والرابع : أنه لم يذكر في المهموز في نحو : هذا الرِدْءُ ، ومن البطيْ إلا وجهها واحداً من أوجهٍ للعرب فيه متعددة / : إذ ليس كل العرب يحتملُ / ٣٠ ارتكاب ^(٣) المعدوم النظير (في الهمزة) ^(٤) بل لهم في المهموز ^(٥) وجهان زيادة على ما ذكر من النقل :

أحدهما : أن من بني تميم من يتبع حيث أدى النقل الى فِعْلٌ أو فُعِلْ ، كما تقدم في غير الهمز ^(٦) ، فيقولون : هذا الرِدْيُ ، ومن البَطُوءُ ، وكذلك في حالة النصب أيضاً ، فيقولون : رأيت الرِدْيُ ، ورأيت البَطُوءُ . فهؤلاء وجدوا مندوحة عن ذلك النقل بأن أتبعوا .

(١) س : وإلى .

(٢) س : صارت .

(٣) الأصل : ارتكاب كل المعدوم .

(٤) ليس في الأصل .

(٥) س : المعدوم .

(٦) س : المهموز .

والثاني : أن من العرب من يُبدلُ من الهمزة حرف لين من جنس حركتها ، ويبقى ما قبلها ساكناً على حاله ، هكذا (حكى)^(١) سيبويه هذا الوجه ، فيقول في الرفع : هذا الجرّ ، وفي الوثو : من الوثي ، وفي النصب : رأيت الوثأ ، قال : « الثاء ساكنة »^(٢) في الرفع و الجرّ^(٣) ، وهو في النصب بمنزلة القفا «^(٤) ، يعني أنه لا ضرورة تدعو لتحريك الثاء في حال الرفع والجرّ ، لأن الواو والياء يصح أن يكون ما قبلهما^(٥) ساكناً بخلاف الألف ، فإنه لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، قال : فهولاء قلبوها حرف لين حرصاً على البيان ، فعلى هذا تقول في البطاء في الرفع : البُطو ، وفي الجرّ : البُطى ، وفي النصب : البُطا . وكذلك في الردء في الرفع : الرُدو ، وفي الجرّ : الرُدّي ، وفي النصب : الرُدّا ، فإذا ثبت هذا فكلّام الناظم في غاية التقصير .

لكن قد يُجابُ عن الأول بأن نحو دُئِل ورُئِم لا يعتدّ به في إثبات بناءٍ جديد في الأسماء ، والدليل على ذلك أن من لم ينقل من العرب فراراً من فعلٍ ، قد^(٦) ظهر منه أنه لم يعتبر ما جاء من ذلك . ومن هنا قال ابن الضائع : وامتناعهم من النقل هنا دليلٌ على صحة مذهب سيبويه ، يعني (في

(١) سقط من س .

(٢) نصّ الكتاب : « يسكن الثاء في .. » .

(٣) الأصل : وفي الجر .

(٤) الكتاب ٤ / ١٧٨ .

(٥) الأصل : قبلها .

(٦) الأصل : فقد .

كونه^(١) لم يثبت فعلاً ، فإذا لما كان ما جاء في فعل غير معتبر عدّه كأنه معدوم ، فجعل نظيره معدوم النظر . وأما في التصريف فتكلم على حقيقة الأمر في البناء وما جاء فيه سماعا .

وعن الثاني بأن الاعتراض بالشرط الأول من الشرطين لازم له ، وأما الشرط الثاني فيمكن أن يكون الناظم جعل ذلك من قبيل (النقل لا من قبيل)^(١) الإتياع ، إذ ليس ثم ما يعين أحدهما دون الآخر ، إلا^(٢) مارجح به^(٣) سبويه من التسوية بين الأحوال كلها ، وذلك غير قاطع ؛ إذ لقائل أن يقول : إن الأصل إنما هو النقل فيتعذر (في)^(٣) في بعض الصور لما منع ويبقى سائر الصور على الأصل الأول ، فليس ترجيح سبويه بأولى من هذا الترجيح ، بل هذا أولى ، لأنه وقوف مع حقيقة أصل لغة النقل ، وهذا ظاهر الفارسي في الإيضاح^(٤) ، لأنه لما ذكر النقل أنشد على الجرّ فيه قول الشاعر :

شُرِبَ النبيذِ واصطفافاً بالرجلِ

وأما السيرافي فأجاز الوجهين ، وهذا كلّ فيما عدا المنصوب نحو : رأيت العِدْلَ ورأيت الحَجْرَ ، فإنّ مثل هذا لا يكون إلا إتياعاً ؛ إذ حركة المنصوب لا تنقل ومنه قول طرفة :

جردوا منها وراداً وشُقُرُ

وأما الثالث فيظهر لزومه .

وعن الرابع أن ما ذكر هو أشهر الوجوه المستعملة عند العرب ، فاقترصر عليه ولم يذكر سواه

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : ولا .

(٣) الأصل : لبعض .

(٤) التكملة ٩ .

في الوقف تاء تأنيث الاسم ها جعل إن لم يكن بساكن صَحَّ وَصِلَ / / ٢١ /
 وَقَلَّ ذا في (جَمْع) (١) تصحيح وما ضاهي وغير ذين بالعكس انتمى
 هذا نوع من أنواع (٢) الإبدال في الوقف ، وهو إبدال تاء التأنيث هاء ،
 ويريد أن تاء التأنيث تبدل في الوقف هاء في أشهر الوجهين ، وإنما قلت في
 أشهر الوجهين لقوله بعد ذلك : « وغير ذين بالعكس انتمى » .

وقوله : « تا تأنيث الاسم » ، يريد التاء اللاحقة للاسم ، فهي التي يلحقها
 هذا الحكم ، أما التاء اللاحقة للفعل الدالة على تأنيث الفاعل فلا تبدل هاء
 أصلاً ، نحو : ضربت وقامت ونعمت من قولك : نعمت المرأة هند ، وبئست ،
 وليست ، وعست ، ونحو ذلك ، فلا تقول : ضربة ولا قامة ، وإنما تقول ذلك إذا
 سميت به خالياً من ضمير ، إذ يصير ضربة كشجرة ، فلا يكون إذ ذاك إلا
 اسماً ، فتبدل تاؤه (هاء) (٣) وكذلك تاء التأنيث اللاحقة للحرف نحو : ربت وثمت ،
 تبقيها على أصلها وجوبا ، إلا أنه خرج عن هذا الأصل لات في قوله تعالى :
 (ولات حين مناص) (٤) ، فإن من القراء من يقف عليها بالهاء (٥) ، مع أنها
 حرف لحقته (٦) التاء ، فيقول القائل : هذا يكسر عليه قاعدة الحرف . ويجاب
 بأن هذا الحرف إنما وقف عليه بالهاء الكسائي (٥) وحده ، والناظم لا يلتزم
 مذهب الكسائي دون مذهب الجماعة الذين لم ينقل عنهم في لات إلا الوقف

(١) سقط من س .

(٢) س : نوع .

(٣) سقط من الأصل ، وانظر الكتاب ٣ / ٢٢٢ .

(٤) الآية ٣ من سورة ص .

(٥) الإقناع ٥٢٠ .

(٦) ك : لحقتها .

بالتاء على الأصل ، وهو الشائع ^(١) وما عداه نادرٌ ، فالسمع والقياس معا عاضدان لمذهب الناظم ، ومن هاهنا أيضا ينبغي الوقف بالتاء على اللات من قوله تعالى : (اللات والعزى) ^(٢) على مذهب سيبويه لا على اعتبار المرسوم ، بل على مقتضى القياس ، لأن اللات جعله سيبويه ^(٣) من المجهول الأصل كالحرف ، الاسم المبني (بحق الأصل) ^(٤) ذكره في النسب وجعل حكمه كحكم ما ولا إذا نسبت إليه ، فعلى هذا القياس يترجح الوقف بالتاء ، ولأجل ذلك لم يقف عليه بالهاء إلا الكسائي من جملة القراء السبعة ، وسيأتي شيء من الكلام على هذا المعنى إثر هذا بحول الله تعالى .

وقوله : « ها جُعِلْ » ، وأطلق ولم يفرّق بين حالٍ وحالٍ ، فدلّ على أن التنوين لا اعتبار له عنده في حالة النصب ، فلا يُقال في النصب : رأيت شجرتا ، وقفا على التنوين ، كما قلت : رأيت زيدا ، وإنما تقول : رأيت شجرةً ، كما تقول : هذه شجره ومررت بشجره ؛ فأما ما أنشده ابن جني مما قرأه على محمد بن الحسن ^(٥) :

إذا اغْتَزَلْتَ مِنْ بُقَامِ الْفَرِيرِ فَيَا حُسْنَ شَمَلْتَهَا شَمَلْتَا

(١) الأصل : التابع .

(٢) الآية ١٩ من سورة النجم .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٦٨ .

(٤) سقط من س .

(٥) سرّ صناعة الإعراب ١/١٦٦ - ١٦٧ والبيت في شرح شواهد الشافية ٢٢٠ ، واللسان ، مادة : بَقَمَ .

والبقامُ : واحده بقامة ، وهي الصوفة يغزل لبها ويبقى سائرُها .

والفرير : الحمل إذا فطم وأخصب وسمن . والشملة : كساء دون القطيفة يشتمل به .

فإنه شَبَّه التاء بتاء الأصل وما أشبهه ^(١) الأصل نحو : رأيت فتى ، ورأيت عفريتاً ، فعامل تاء التانيث معاملتها ، وهو (بعد) ^(٢) شاذٌ يحفظ ولا يقاس عليه .

وإنما أُبدلت التاء هنا فرقاً بينها وبين التاء التي (هي) ^(٣) من نفس الحرف وما لحق بها . وهذا تعليلٌ سيبويه ^(٤) . وقيل : أُبدِلَتْ فرقاً بينها وبين تاءِ التانيث اللاحقة الفعل ، نحو : ضربتُ وقامتُ .

وما ذكره هنا من الإبدال لا بدُّ له من شرطين / ذكرهما الناظم : / ٢٢ /

أحدهما : أن لا يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً ، وذلك قوله : « إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلُ » . يعني أن هذا الحكم من الإبدال إنما يكون إذا لم يقع قبل التاء ساكن صحيح ، فقوله « صَحَّ » في موضع الصفة لساكن ، و « وَصِلُ » هو خبر « لم يكن » و « بساكن » ^(٥) متعلق بـ « وَصِلُ » . وذلك أن يكون ما قبل التاء متحركاً ، ولا يكون إلا مفتوحاً أو ساكناً معتلاً ، ولا يكون إلا ألفاً ، فالمتحرك نحو : شجره وثمره وطلحه وحمزه ، ويا أبه ويا أمه في يا أبتِ ويا أمتِ ، وما أشبه ذلك . والساكن نحو : شاة ، وعلقة ^(٦) ، ومعانة ، وناقة حَلَبَاة ^(٧) ، وناقة رَكْبَاة ، و(ناقة) ^(٨) مَلْقَاة ، ورحمة مُهْدَاة ، وما أشبه ذلك .

(١) يعني به تاء الإلحاق كما في عفريت . انظر الكتاب ١٦٧/٤ ، ٢٣٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) عن ك .

(٤) الكتاب ٤ / ١٦٦ .

(٥) الأصل ، ت : ساكن .

(٦) العلقى : شجر تنوم خضرته في القيط ، واحدته علقاة . وانظر الكتاب ٢١١/٣ - ٢١٢ .

(٧) ناقة حَلَبَاة ركباة ، أي : ذات لبن تحلب وتركب ، ويقال لها أيضاً : الحلبانة والركبانة .

(٨) ليست في الأصل .

فإن وقع قبل تاء التانيث ساكن صحيح فمفهوم كلامه أنها لا تُبَدَّل ، بل تبقى على حالها ، فتقول : بِنْتُ وَأُخْتُ ، ولا تبدل أصلاً ، لأن هذه التاء لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتانيث ، وإنما جيء بها لتلحق بنات الاثنتين ببنات الثلاثة نحو : عِدْلٌ وَجُمْلٌ ، فهي ^(١) كتاء سَنَبْتَةٍ ^(٢) حيث كانت ملحقة ببناء جعفر ، فعولمت في ترك ^(٣) الإبدال معاملة سَنَبْتَةٍ ^(٤) .

فإن قلت : فإذا ^(٥) كان سكون ما قبلها يَمْنَعُ الإبدال ، فهلا منع فيما إذا كان الساكن ألفاً ؟

فالجواب أن ذلك الساكن في تقدير المتحرك لأنه في موضعه ومنقلب عنه ، وأيضاً فإن الألف من الفتحة ، وهي بمنزلة الحرف المتحرك ، ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو : دوابٌّ ^(٦) بخلاف ما إذا كان الساكن صحيحاً .
ثم يبقى النظر في هذا الشرط في شيئين .

أحدهما : ما كان من تاء التانيث قبلها أَلْفٌ وما هي فيه لم ^(٧) يتمكن في الأسماء تمكن غيره ، وذلك قولهم : اللات ، وذات مؤنث نو بمعنى صاحب ، فأصل الناظم يقضي فيهما بترجيح الإبدال كغيرهما ، فتقول : اللاه ، وذاه . وهذا هو القياس الأصلي فيهما ، إلا أن لقائل أن يقول في اللات ما تقدم

(١) س : « وجمل وتاء سنته .

(٢) الأصل : نسبته والسنبطة : الدهر .

(٣) الأصل : لك .

(٤) هذا كلام سيبويه في الكتاب ١٦٦/٤ ، ويقول السيرافي في شرحه ١٥٣/٥ : « وفي كلام سيبويه سهو ، لأنه مثل بناء سنبطة ، ولا يقع عليها وقف ، وإنما ينبغي أن تكون تاء سنبت وما أشبهه مما يوقف على التاء فيه » .

(٥) س : فإذا سكن ما قبلها .

(٦) س : دابة .

(٧) الأصل : ثم

(وكذلك)^(١) في ذات ، لأنه اسم لازم للاضافة لم يتمكن تمكن الأسماء ،
ولذلك^(٢) جاء على حرفين أحدهما لين ، وذلك لا يوجد في معربات الأسماء ،
فكان ينبغي أن يكون الأجودُ فيه الوقفُ بالتاء على الأصل ، تشبيهاً له بغير
المتمكن كما تقدم في اللات ، فهذا لا يبعدُ ، وهو قياس صحيح ، ولذلك لم يقف
عليه من القراء بالهاء إلا الكسائي^(٣) . وإذا ثبت هذا فيحتمل أن يكون الناظم
قصد إدخال اللات وذات تحت قانونه اعتباراً بالاسمية والإعراب ، فيكون ذلك
النظر الذي ذكرته مطرحاً^(٤) فيهما . ويحتمل أن لا يكون قصد ذكرهما نظراً
إلى ما ذكرته ، بل أبقاهما في محلّ النظر بأي القسمين يلحقان ، بألأسماء
المتمكنة أو^(٥) بما أشبهها من الحروف ، فترك لك النظر في ذلك والاحتمال الأول
أقوى وأولى أن يُحمَل عليه كلامه .

والنظر الثاني فيما كان من الأسماء المؤنثة بالتاء وقبلها ساكن صحيح ،
لكنه يوقف عليه بالهاء ، نحو : هُنْتُ ومُنْتُ ، فإنك تقول في الوقف : هُنَّ ومُنَّ ،
ولا تترك التاء (على)^(٦) حالها سماعاً من العرب ونصاً من النحويين^(٧) ،
فيمكن أن يكون / هذا لم يعتبره المؤلف لقلته ولخروجه عن القياس ، لأن التاء / ٣٣ /

(١) عن ك .

(٢) الأصل : ولهذا .

(٣) انظر ص ٧٩ :

(٤) الأصل : مصرحاً .

(٥) س : أم .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) المسائل البصريات ٧٩١ .

الساكن ما قبلها إنما تسمى تاء تأنيث مجازاً ، بل التأنيث بنفس البنية كما قالوا في أخت وبنت ، لا بالتاء ، إذ لو كانت التاء للتأنيث حقيقة للزم انفتاح ما قبلها ، فصارت كآلف الأصل وآلف الإلحاق ، فالقياس اثباتها تاءً ، فقولهم : هَنَّهُ وَمَنَّهُ ليس بوقفٍ على هَنَّتْ وَمَنَّتْ نفسه^(١) ، بل هو وَقَفٌ على مردود إلى الأصل ، ولذلك صار ما قبلها مفتوحاً .

ونظرٌ ثالث ، وهو أن يُقال : هل يدخلُ له في قوله : « إن لم يكن بساكن صَحٌّ وَصِلٌ » كَيْتَ وَذَيْتَ ، فيكون الوقف عليهما بالهاء على مقتضى كلامهم أو لا يدخل له ؟ والذي يظهر أن كلامه قابل لدخوله ، لكن لم يُردْهُ أصلاً ؛ لأنه وإن وَقَفَ عليهما بالهاء فليس إلا بعد رَدٍّ ما حُذِفَ ، فتقول في الوقف : كَيْتَ وَذَيْتَ ، وكلامه لا يشعر بهذا الردِّ ، مع أن سائر ما يُوقف عليه بالهاء - وقبله ساكن معتلٌ - لا يحتاج إلى زيادة تغيير غير الإبدال . وأيضا فالوقف عليهما على غير القياس ، فالظاهر أنه لم يُنبَّهْ عليهما ولا أرداهما ، وإن صلح كلامه لهما^(٢) .

والشرط الثاني من الشرطين المتقدمين : أن لا تكون التاء في جمع تصحيح ولا ما أشبه جمع التصحيح ، بل تكون في المفرد نحو ما تقدّم من الأمثلة ، فإن كانت في جمع تصحيح - وهو الجمع بالآلف والتاء - فاللغة الفُصْحَى أَلَّا تُبْدَلَ فيه ، وإنما تبدل فيه في لغة قليلة ، وذلك قوله : « وَقَلُّ ذَا فِي جَمْعٍ » (تصحيح) فذا إشارة إلى الإبدال ، أى : قَلُّ الإبدال في هذا الجمع وما ضاهاه ، وكثير إثباتها على حالها ، فأما الكثير في جمع^(٣) التصحيح ، فتقول: هذه هنداتٌ ، وزينباتٌ ، وطلحاتٌ . ولم يحك سيبويه إلا هذه اللغة .

(١) الأصل : بنفسه .

(٢) الأصل : لها .

(٣) سقط من الأصل .

وَوَجَّهْ ترك إبدالها أن الألف والتاء علامة الجمع والتأنيث ، فكأنَّ التاء إنما دخلت على الألف لا على الاسم المجموع ، فصارت متصلة بالاسم ليست في تقدير الانفصال ، فأشبهت تاء الإلحاق نحو : سَنَبْتَهُ (١) ، فعاملوها معاملتها بتركها على حالها وصلأ ووقفأ ، بخلاف التاء في المفرد فإنها إنما لحقت الاسم وحدها ، فهي منفصلة مما (٢) قبلها انفصال الثاني من المركبين ، وبذلك شبهوها ، فَبَعُدَتْ من مشابهة تاء الإلحاق ، فأبدلوها في الوقف . بهذا المعنى علَّل السيرافي (٣) ، وهو معنى تعليل سيبويه .

وأما القليل - وهو الإبدال - فلم يذكره سيبويه ، وذكره غيره ، فحكى ابن جني عن قطرب أن طينأ تقول : كيف البُنُونُ والبناءُ ؟ وكيف الإخوة والأخوهُ ؟ قال : « وذلك شاذ » (٤) ووجه ذلك تشبيهه مسلمات بعلقة من حيث كانت التاء للتأنيث على الجملة (٤) .

وأما قوله : « وما ضاهى » ، يريد : ما ضاهى جمع التصحيح ، أي : أشبهه ، وحقيقة المضاهاة المشاكلة ، يقال : ضاهأتُ وضاهيت ، بالهمز وبغير هَمْز . والظاهر أن هذا من (٥) غير المهموز ، والذي يضاهاى جمع التصحيح ما سُمِّيَ به منه نحو : عرفاتٍ وأذرعَاتٍ ، تقول : عرفاتٌ وأذرعَاتٌ ، بالتاء في اللغة الفصيحة ، وكذا ما سُمِّيَ به من هذا الجمع لأنه جارٍ مجرى الجمع الحقيقي

(١) الأصل : نسبته .

(٢) الأصل : بما .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٥ / ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤) سرُّ صناعة الإعراب ٥٦٣ .

(٥) الأصل : في .

في الإعراب ، فيجري مجراه في كل شيء . ومن ذلك : هيهات / في لغة من / ٢٤ /
كسر التاء فقال : هيهات ، فتقول في الوقف : هيهات ، بالتاء كجمع التصحيح
، لأن من بناها على الكسر يقدّرُها تاء الجمع كبيضات ، ولذلك بناها على
الكسر ، لأن تاء الجمع لا تفتح أصلاً .

وأما القليل - وهو الإبدال - فعلى ما مضى في الجمع الحقيقي ، تقول :
عرفاه ، وأذرعاه ، كما قلت الأخواه والبناء . وأما هيهات فنقول فيه : هيهاه ،
لكن ^(١) على لغة من بناها على الفتح فقال : هيهات ، أجزاها مجرى علقاه ،
كان ^(٢) الأصل فيها هَيْهَيْة ، وقد سأل سيبويه الخليل عنها اسم رجل ، فقال :
أما من فتح فهي عنده كعلقاء (لأنه يقف بالهاء) ^(٣) ، ومن كسر فكبيضات ^(٤) ،
لأنه يقف بالتاء ^(٥) . ويجيء من هذا أن من فتح فهي عنده كالمفرد ، ومن كسر
فهي عنده كالمجموع ، فالوجهان في كل واحدة جريان في القياس على ما
يقتضيه إطلاقه ، فإن ساعد ^(٦) النقل فصحيح .

ثم قال : « وغير ذين بالعكس انتَمَى » ، ذان : إشارة إلى جمع التصحيح
وما ضاهاه ، وهما أقرب مذكور ، وغيرهما هو الاسم المفرد المتقدم ، يعني أن
الإبدال في المفرد على العكس من هذين ، وقد ذكر في هذين أن القليل هو

(١) الأصل : مذكر .

(٢) س : لأن .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : كبيضاه .

(٥) هذا معنى كلام سيبويه . انظر الكتاب ٣ / ٢٩١ ، والمسائل العسكرية ١١٤ - ١١٥ .

(٦) الأصل : ساعد .

الإبدال ، والكثير ^(١) هو البقاء على الأصل ، فعكسُ هذه القضية أن الكثير هو الإبدال ، وأنَّ القليل هو البقاء على الأصل ، أما الإبدال فقد تقدّم تمثيله ، وأما البقاء على الأصل من التاء فحكاها (سيبويه) ^(٢) عن أبي الخطاب - وهو الأخفش الأكبر - أن ناساً من العرب يققون بالتاء ^(٣) . قال ابن خروف : هي لغة يمنية فيقولون : طلحتْ وحَمَزَتْ وشجرتْ وأنشد الفارسي لأبي النجم ^(٤) :

بل جَوَزَ تيهاءَ كَظْهَرِ الجَحَفَتِ

وأنشد قُطْرِب ^(٥) :

الله نجاكَ بِكْفَى مَسَلَمَتِ من بَعْدِما ، وبَعْدِما ، وبَعْدِمَتِ

صارت نفوس القوم عند الغُلُصَمَتِ وكادت الحرة أن تُدعى أَمَتِ

والقُرأُ يحكون هذا لغةً لطىً ، وأنهم تتادوا يوم اليمامة : يا أهل سورة البقرتُ . فقال طائي منهم : ما معى منها آيت ^(٦) . وكل ما حكى ههنا وحكاها

(١) الأصل : والقليل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) س : بالتاء . وانظر الكتاب ٤ / ١٦٧ .

(٤) التكملة ١١٤ ، والمسائل العسكرية ٢٢٥ ، والخصائص ٣٠٤/١ ، ٩٨/٢ ، والمحتسب ٩٢/٢ ،

والإنصاف ٣٧٩ ، وابن يعيش على المفضل ١١٨/٢ ، ٦٧/٤ ، ١٠٥/٨ ، ٨٠/٩ ، ٨١ وأما ابن

النجري ١٩٨ وشرح الشافعية للرضي ٢٧٧/٢ ، وبعده :

قطعتُها إذا مها تَجَوَّفتُ مارنا إلى ذراها أهدفتُ

جوز التيهاء : وسطها . والجحفة : الترس من الجلد . وتجوفت : دخلت في جوفها . والمادن أصلها :

المارين ، جمع المثران ، وهو كناس الوحش . وذراها : ظلّها . وأهدفت : لجأت .

(٥) الرجز لأبي النجم . وهو في الخصائص ٣٠٤/١ ، وابن يعيش على المفضل ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، وشواهد

الشافعية ٢١٨ ، والخزانة ١٧٧/٤ عرضاً .

يقول البغدادي في شرح شواهد الشافعية ٢٢٢ : « ومسلمة - بفتح الميم واللام - الظاهر أنه مسلمة

ابن عبد الملك بن مروان . الغلصمة : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتئ في الحلق » .

(٦) الهمع ٦ / ٢١٥ .

النحويون إنما حَكَّوه على حسب ما سَمِعُوا من العرب ، وللقراء طريقةٌ أخرى أصلها أنهم يَقْفُونَ بالهاء البتَّة ، إلا ما رُسِمَ بالتاء فإنهم اختلفوا فيه على حسب ما استحسنوا (١) .

وانتمى معناه: انتسب، وهو مطاوع نَمِيتُ الحديثُ إلى فلان : رفعته إليه ، ونَمِيتُ الرجل إلى أبيه : نسبتهُ إليه ، من ذلك ، فكأنه يقول : وغير هذين بالعكس انتمى إلى العرب ، ونُقِلَ عنهم (٢) .

وَقَفَ بِـ « هَا » السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَعْلَى بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَمِ أَوْ كَيَّعَ مَجْزُومًا فَرَاغَ مَارَعَوْا

هذا أيضا نوعٌ من أنواع التغيير اللاحق للكلمة في الوقف ، وذلك إلحاق هاء السكت، وإنما سُمِّيَتْ هاءُ السكت لأنها يُسَكَّتُ عليها (أى : يوقف عليها) (٣) دون آخر الكلمة ، وفائدتها الأولى بيانُ حركة الآخر ؛ إذ لم يريدوا أن يُسَكَّنَ ، بل أرادوا أن يَبْقَى على حاله في الوصل ، ويكون الوقف والاستراحةُ على الهاء، فيحصل / المقصدان ، لكن بيان الحركة يتبعها فوائد بحسب المحال (٤) ، / ٣٥ /
ففائدته في هذا الفصل تركُ الإجحاف بالكلمة الحاصل بسبب الوقف ؛ لأن الكلمة هنا قد حُذِفَ لامها ، فَصَّارَ الإسكان بعد ذلك كإلخلال بها ، قال

(١) انظر الإقناع ٥١٦ - ٥٢٠ .

(٢) الأصل : منهم .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : المحلل .

سيبويه : « كرهوا ذهاب (١) اللامات الإسكان جميعا ، قال : « فلما كان ذلك إخلالا بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك » (٢) .

ويريد الناظم أن الفعل الذي دخله الإعلال بحذف آخره يوقف عليه بهاء السكت ، ومثل ذلك بقوله : « أعط من سأل » فأعط فعل (قد) (٣) حذف آخره وهو الياء ، فتقف عليه : أعط . وكذلك تقول في ارم : ارمه ، وفي اغز : اغزه ، وفي اقض : اقضه . وما أشبه ذلك .

والألف واللام في الفعل لتعريف الجنس المقتضى للعموم ، فكل فعل أُعلِلَ ذلك الإعلال فحكمه ذلك الحكم ، كان المحذوف الياء كأعط ، أو الواو كاغز (٤) ادُع ، أو الألف كاخش وارض ، فتقول : اغزه ، وادعه ، واخشه ، وارضه . وسواء أيضاً أكان الحذف للجزم أم للوقف ، والحذف للوقف كما تقدم ذكره ، ومنه قوله تعالى : « أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده » (٥) . والحذف للجزم كقولك : لم يخشهُ ، ولم يقضه ، ولم يغزه . الحكم سواء في الجميع .

وقوله : « بحذف آخر » ، بيان للإعلال ، ما هو ؟ . ثم قال : « وليس حتماً في سوى ما كع أو كيّع مجزوماً » ، يعني أن الوقف على الفعل بهاء السكت كما ذكر ليس بحتم ، أي : لازم ، حتى لا يجوز تركه ، بل (٦) هو غير لازم ، فيجوز لك أن تقول : ارم ، واخش ، واغز ، ولم يخش ، ولم يغز ، ولم يرم . وهي لغة

(١) في الكتاب : إذهاب .

(٢) الكتاب ٤ / ١٥٩ .

(٣) عن ك .

(٤) الأصل : أو .

(٥) الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٦) الأصل : ما .

لبعض العرب ، قال سيبويه : « وقد يقول بعض العرب : اَرُم وفي الوقف ، واغزُ ، واخشُ ، حدثنا بذلك عيسى بن عُمَر ويونس »^(١) واعلم أن الوجه الأول - وهو الوقف بالهاء - هو الأجود والأكثر في الكلام ، وأما الوجه الثاني فهو أضعف الوجهين وأقل اللغتين ، قال سيبويه : « جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يحذف منه شيء ، لأن من كلامهم أن يشبّوها الشيءَ بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء »^(٢) التي هي فيه « والناظم لم ينص على الترجيح بين الوجهين ، ويمكن أن يكون في تقديمه إياه واعتماده أولاً عليه في المسألة مشعراً بالترجيح ، ولا يضر بعد ذلك قوله : « وليس حتماً » ؛ إذ لا ينتفى بذلك الترجيح ، وإنما ينتفى به اللزوم خاصة .

ثم قوله : وليس حتماً في سوى كذا إلى آخره ، يعني به أنه إلحاق هاء السكت لا ينحتم الا في الفعل الذي يشبهه عه ، أو يعه إذا كان (يعه)^(٣) ، مجزوماً . ووجه الشبه في الفعلين أن يبقى الفعل بعد الحذف على حرف أصلي لا حرفين فاكتر ، وكأنه يقول : الفعل المحذوف الآخر على قسمين : أحدهما : أن يبقى بعد الحذف على أكثر من حرف واحد ، فهذا الذي فيه الوجهان المتقدمان ، وعليه دلّ مثاله .

والثاني : ألا يبقى منه إلا حرف واحد أصلي كعه الذي مثّل به ، وهو فعل أمر من وعى يعى ، أصله الثلاثة ، فحذف الأول لأنه وأو وقعت في المضارع بين

(١) الكتاب ٤ / ١٥٩ .

(٢) في الكتاب : في جميع ما هو فيه .

(٣) ليس في س .

ياءٍ وكسرةٍ ، ثم حُمِلَ فعلُ الأمرِ عليه ، وحُذِفَ الآخرُ بالحملِ على / المضارع / ٣٦ /
المجزوم ، فلم يبق من الفعل إلا حرفٌ واحدٌ ، وَيَعْبَهُ الممثلُ به أيضاً أصله
الثلاثة ، فحذف الأول لما ذكر ، وحذف الآخر للجزم ، فبقى على حرف واحدٍ ،
وياءِ المضارعة ، وهي زائدة ليست من أصل البناء ، فلما كان كذلك أرادوا ألاَّ
تبقى الكلمة على أصلٍ واحدٍ ساكنٍ ، فإنك لو وقفت بغير هاءٍ لقلت في الأمر :
يا زيدُ ، ع ، وفي المضارع : إن تَشِ أشِ ، من وشيتُ ، وإن تَقِ أقِ ، من وقيتُ ،
فكروها هذا الإجحاف لأنه إخلالٌ بالكلمة ، فالزم الهاء من يقف في ارم بلا
هاء ، وصار هذا الفعل في الوقف نظير : يا (مُري) ^(١) في الأسماء ، حيث
ألزموه الياء خوفاً أن يبقى على أصلٍ واحدٍ ساكن . وعلى هذا تقول في « ق ^(٢)
يا زيد أق (أنا) ^(٣) : قَه (وأقَه) ^(٤) ، وفي ش ^(٢) يا عمرو أش (أنا) ^(٤) . شِه
وأشه ، وكذلك ما أشبهه ^(٥) .

فإن قلت : ما فائدة قول الناظم : « أو كَيْع مجزوماً » ، فقيده بكونه
مجزوماً ، وكان يكفيهِ أن يقول : أو كيعة ، لأن اللفظ لفظ المجزوم ؟
فالجواب أن اللفظ لا يكفيهِ هنا ؛ إذ لو لم يقيدَه بالجزم لتوهم أنه أراد
غير المجزوم ، لكنه حذف ياءه لضرورة الوزن ؛ إذ يمكن هذا في النظم .

(١) سقط من لأصل .

(٢) في النسخ : قه يا زيد أقَه ، وشه يا عمرو أشِه .

(٣) زدنا ما بين القوسين ليستقيم المراد .

(٤) سقط من س .

(٥) ا نظر الكتاب ٤ / ١٥٩ - ١٦٠ ، والتكملة ٢٢ .

فإن قلت : إنَّ هذا التوهّم لا يصحُّ ، لأنَّ الهاء قد حصل من قوة المسألة أنها تثبتُ في الوقف جَبْراً للكلمة الموقوف^(١) عليها لتثبت فيها الحركة ، لنأخذ^(٢) تنحذف^(٣) فيجتمع على الكلمة حذف الحرف وحذف الحركة ، وههنا ليس كذلك ، إذ لو قُدِّرَ يَعه غير مجزوم لم^(٤) يكن ثمَّ ما يؤتى بالهاء لأجله ، وهو الحذف الحاصل في الكلمة ، وإذا لم يصح هذا التوهّم كان قوله « مجزوما » فضلاً !

فالجواب : أنَّ الكلمة وإن فَرَضْتَ أَنَّ آخرها غير محذوفٍ ، فأولها محذوف إذ أصلها يَوْع ، فقد يذهب الوهم إلى لزوم الهاء هنا لما ثبت فيها من حذف أولها ؛ لأن حذف الأول قد يُجَبَّر كحذف الآخر ، ألا ترى^(٥) قولهم في شَيْبَةٍ وَعِدَةٍ وَزِنَةٍ : إنَّ الهاء لَزِمَتْ^(٥) آخراً عوضاً من الحرف المحذوف أولاً وهو فاء الكلمة ، فإزال الناظم هذا الشُّغْبَ كُلَّهُ بقوله : « مجزوما » وهو حال من « يَعه » ، أى : وليس حتماً في غير الفعل الذي يشبهه عه مطلقاً ، أو يشبهه يَعه حالة كونه مجزوماً ، إذ هو فعل مضارع بخلاف عه فإنه أمرٌ ، والأمر لا يدخله الجزم على مذهب الناظم وجماعة أهل البصرة .

وقوله : « فَرَأَع ما رَعَوْا » ، المراعاة : الملاحظة للشيء ، تقول : راعيت^(٦) كذا^(٧) ، أى : لاحظته واعتبرت^(٨) أمره . والمراعاة أيضاً : المحافظة على

(١) الأصل : للوقوف .

(٢) الأصل : يتحوف .

(٣) الأصل ، ت : ولم .

(٤) الأصل ، ت : ألا ترى إلى قولهم .

(٥) الأصل : لزمته .

(٦) الأصل ، ت : راعيت .

(٧) الأصل : هذا .

(٨) عبارة اللغويين في تفسير هذه المادة راقبته وتأملت فعله ونظرت الام يصير ؟

الحقوق . وكلاهما سائغ في هذا الموضع ، أى : لاحظ ما لاحظوا - يعني العرب - أو حافظ على ما حافظوا عليه . والظاهر أن هذا الكلام تنمة لبقية الشعر لا فائدة فيه ، والله أعلم . وكان الأولى أن لو قال : فارُع ، أو فرَاع ما راعوا^(١) ، لأن « فراع » من راعى ، و « مارَعُوا » من رعى ، فلو وَفَّق^(٢) بين الفعلين لكان أولى ، مع أنه لا يمتنع ما قال وعكسه .

* * *

وَ « مَا » فِي الاستفهام إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلْفُهَا وَأُولُهَا هَا إِنْ تَقَفَ

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اقْتَضَاءُ^(٣) مَ اقْتَضَى

/ هذه المسألة من تمام الفصل الأول مما أثبت فيه هاء السكت خوفًا من / ٣٧

الإجحاف بالكلمة ، وهي مسألة ما الاستفهامية إذا حُذِفَتْ أَلْفُهَا ، فالعربُ ألحقها مع الحرف هاء السكت في الوقف ؛ إذ لو لم تفعل ذلك ووقفت على « ما » لوجب^(٤) إسكان الميم مع حذف الألف ، وذلك إخلال ، فجبروها^(٥) بأن ألحقوا الهاء^(٦) لتبقى الميم محركة . والناظم ابتدأ بالكلام على حَذَفِ أَلْفِ « ما » قبل الكلام على (حكم)^(٧) الوقف عليها . وليس الكلام في حذفها من أحكام باب الوقف ، لكن لا ينبغي حُكْمُ الوقفِ إلا بعد تقرر الحذف ، فلذلك ابتدأ بذلك فقال:

(١) الأصل : رعاوا وواضح أن التوفيق بين الفعلين يكسر الوزن .

(٢) الأصل : وقف .

(٣) في النسخ : مة .

(٤) الأصل : وجب .

(٥) س : فجبرها بأن ألحقوها .

(٦) الأصل : التاء .

(٧) سقط من س .

« وما » في الاستفهام إن جُرَتْ حُذِفَ أَلْفُهَا ، يعني أن ما الاستفهامية يحذف أَلْفُهَا إذا وقعت في الكلام مجرورة ، وذلك أنها تقع تارة في موضع رَفْعٍ ، وتارة في موضع نصبٍ ، وتارة في موضع جَرٍ ، فمثال وقوعها في موضوع رفع قولك: ما يُعْجِبُكَ ؟ وما صُنْعُكَ؟ فهي ههنا في موضع رفع على الابتداء ، وخبرها ما بعدها - ومثال وقوعها في موضع نصب قولك : ما صَنَعْتَ ؟ وما أخذت ؟ فما في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المفعولية بالفعل الذي بعدها ، ومثال وقوعها في موضع جرّ قولك : لِمَ قمت ؟ وَعَمَّ تسأل ؟ وعلام تبحث ؟ وما أشبه ذلك . ومنه قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ (١) ؟ ﴿ فليُنْظَرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ (٢) ؟ ﴿ لم تقولون ما لا تفعلون ﴾ (٣) ؟ ﴿ فيم أنت من ذكراها ﴾ (٤) ؟ ومنه قولُ ربيعة ابن مقروم الضبي : (٥) .

فَدَعَوْا : نَزَالَ فَكَنتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وعلام أركبُه إذا لم أنزل ؟
وهذه المواضع كلّها لا تُحَذَفُ (أَلْف) (٦) « ما » فيها إلا في موضع الجر ، وهو قوله : « إن جُرَتْ حُذِفَ أَلْفُهَا » ، ولم يقيّد الجرّ هنا ، فهو مُطْلَقٌ (٧) في الجرّ بالحرف ، نحو ما تقدّم ، وفي الجر بالاسم نحو : مجيء مَ (٨) جئْتَ ؟ ومثل مَ (٨) أنت ؟ ونحو ذلك .

(١) الآية ١ من سورة النبأ .

(٢) الآية ٥ من سورة الطارق .

(٣) الآية ٢ من سورة الصف .

(٤) الآية ٤٣ من سورة النازعات .

(٥) الحماسة بشرح المرنزوقي ٦١ ، وأمالى ابن الشجري ١١٠/٢ ، والإنصاف ٣٦ هـ ، وابن يعيش على

المفصل ٢٧/٤ ، والخزانة عرضاً ٤٩/٥ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) الأصل : فهو في مطلق الجرّ .

(٨) في النسخ : مه بالهاء .

وَيُسْأَلُ هُنَا فَيَقَالُ : لِمَ حُذِفَتْ أَلِفُهَا ؟ وَلِمَ اخْتَصَّ حَذْفُهَا بِحَالَةِ الْجَرِّ ؟
وبهذا يتبين ما قال الناظم .

فأما حذفها على ا لجملة فللفرق^(١) بينها وبين الخبرية ، وهي التي بمعنى
الذي ، واختص الحذف بالاستفهامية دون الخبرية لأن ألف الاستفهامية طَرَفٌ
فكان أولى بالتغيير ، بخلاف الخبرية فإن ألفها يقع وسطاً للزومها الجملة صلة
لها ، وهي كالجزء منها ، فلم يسغ حذفها . وأيضاً فاختصت الاستفهامية
بالحذف لأن لها صدر الكلام ، فلما تقدمها هذا العامل الذي هو الخافض دون
سائر العوامل حذفوا ألفها تنبيهاً على أنها كالكلمة الواحدة ، كأن لم يتقدمها
شيءٌ بخلاف ما عدا الخافض من العوامل فإنه ليس كذلك ، وقد حصل جواب
السؤال الثاني وهو (سؤال)^(٢) اختصاص الحذف بحالة الجرّ .

فإن قيل : فإن ما الجزائية هي مثل الاستفهامية فيما ذكرتُ فكان ينبغي
أن تحذف ألفها أيضاً ؟

فالجواب أن يقال : الفرقُ بينهما أن ما الجزائية قريبة من التي بمعنى
الذي ، وهي / الخبرية : ألا ترى أنك تقول: بمن تمرُّ أُمُرُّ ، وبالذي تمرُّ أُمُرُّ ، / ٢٨ /
والمعنى واحدٌ ، ولهذا دخلت الفاء في خبر الذي كما تقدّمت الإشارة إليه في
أنواع المبتدأ الذي يلزم تقديمه على الخبر حيث قال الناظم : « أو لازم الصدر
كمن لي منجدا » . فلما كانت بينهما هذه المشاكلة جعلوها مثلاً في عدم
الحذف .

(١) الأصل : فالفرق .

(٢) ليس في س .

وقوله : « حُذِفَ أَلِفُهَا » ، ظاهره أن الألف حذفت البتة ولم تجيء ثابتة ، وهذا صحيح في المجزورة بحرف ، وإن جاء إثباتها ففي الضرورة نحو قول حسان بن ثابت (١) .

على ما قام يَشْتُمْنِي لَنِيْمٌ كَخَنْزِيرٍ تَمْرَغٌ فِي رَمَادٍ

فإن قيل : لا ضرورة في هذا ، لأن حذفها لا يكسر الشعر ، وإذا كان كذلك ثبت أنه اختيار على مذهب الناظم .

فالجواب أن إثباتها أكمل في الوزن من حذفها ، وأيضاً ليس معنى الضرورة أنه يضطر الشاعر حتى لا يمكنه أن يعوّض منه غيره مما لا ضرورة فيه ، وإلا فما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوّض منها لفظ آخر لا ضرورة فيه ، لكن كان يكون فيه تضيق كثير وقد اعتمد الناظم في عريبته على ذلك التوهم ، وبَيَّنْتُ بطلانه في « الأصول » ، ومرّ من ذلك طرف في هذا الشرح .

وأما المجزورة باسم فليس ذلك بلازم فيها ، بل يجوز أن تقول : مجيء ما جئت ؟ ومثل ما أنت ؟ نصّ على ذلك سيبويه ، إلا أن الأجود الحذف ، وهذا هو العذر له في أن لم ينبه على ترك الحذف . وإنما كان الحذف هنا غير لازم ولازماً في المجزور بحرف ، لأن الحرف لا يستقل بنفسه دون أن يتصل بغيره ،

(١) ديوانه ٧٩ / ٢٣٣ والمحتسب ٢ / ٣٤٧ ، ورواية قافيته فيه :

كخَنْزِيرٍ تَمْرَغٌ فِي دِمَانٍ

وأمال ابن الشجري ٢ / ٢٣٢ وابن يعيش على المفضل ٤ / ٩ والرضى على الكافية ٣ / ٥٠ ، والخزانة ٦ / ٩٩ ، ويقول البغدادي : « وهذا البيت من أبيات دالية لحسان بن ثابت الصحابي ، وقد حرف الرواة قافيته فبعضهم رواه .

كخَنْزِيرٍ تَمْرَغٌ فِي دِمَانٍ

وهو ابن جنى في المحتسب ، وتبعه جماعة منهم ابن هشام في المغنى . والبيت في المغنى ٢٩٩ ، ويقول ابن هشام : « والدمان كالرماد وزنا ومعنى » .

فصار مع ما كالشيء الواحد ، فصار^(١) اعتماداً ما على ما اتصلت به من ذلك الحرف ثابتاً ، فلزم فيها الحذف للفرق المذكور وأما الاسم إذا كان هو الجار فليس بمفتقرٍ إلى ما بعده افتقار الحرف ، بل هو مستقلٌ بنفسه ، فلم يكن لما معه ذلك الاتصال ، لكن شبهوه بالحرف فحذفوا معه كما حذفوا مع الحرف ، والمشبّه^(٢) لا يقوى قوة المشبّه به ، فلم يكن هذا الحذفُ لازماً مع الاسم كما لزم مع الحرف لئلا يتساوى المشبّه والمشبّه به^(٣) وعلى هذا التعليل ينبغي لزوم الهاء في الوقف أو عدم لزومها .

ثم أخذ يبين حكم لحاق الهاء في الوقف فقال : « وَأُولَها إِنْ تَقِفْ » . معنى أُولَها : أتبعها الهاء إِنْ وَقَفْتَ ، يعني على ما المحذوفة^(٤) . وكان حقه أن يقول : إِنْ وَقَفْتَ ، فيأتى بالماضي لأن الجواب محذوف دلّ عليه قوله : « أُولَها إِنْ تَقِفْ » لكن ارتكب الوجه النادر الذي لا يوجد إلا في الشعر ، نحو^(٥) :

فلم أَرْقِه إِنْ يَنْجُ مِنْها

وقد تقدم التنبيه على نظائرٍ من ذلك ، وتركتُ التنبيه على آخر لكثرة تكرارها ، كقوله قبل هذا : « والنقل^(٦) إِنْ يُعَدَمَ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ » . وكثيراً ما أخطُرُ^(٧) في هذا النظم على ضرائر شعرية فلا أُنبّه عليها لكوني قد قدّمتُ التنبيه عليها مراراً والعذرُ في (مثل)^(٨) هذا مقبولٌ .

(١) الأصل ، ت : فحصل . س : فجعل .

(٢) الأصل : وفي المشبه .

(٣) الكتاب ٤ / ١٦٤ - ١٦٥ .

(٤) الأصل ، ت : المحذوف .

(٥) البيت لزهير بن مسعود ، وهو في نوادر أبي زيد ٢٨٣ والخصائص ٢/ ٣٨٨ ، والإنصاف ٦٢٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦١١ ، وانظره في اللسان مادة : غسس .

(٦) في النسخ : والحذف .

(٧) أي : أقع .

(٨) ليس في الأصل .

ويعني أنك إذا وقفت على « ما » بعدما^(١) حُذِفَتْ أَلْفُهَا فَإِنَّكَ تَقِفُ عَلَيْهَا
 بِالْهَاءِ فَتَقُولُ : عَلَامَةٌ ؟ وَإِلَامَةٌ ؟ وَمَجِئَ مَءٌ ؟ وَمِثْلُ / مَءٌ ؟ وَهَذَا حُكْمٌ جَمْلِيٌّ ؛ إِذْ / ٣٩ /
 لَمْ يَبَيِّنْ هُنَا : هَلْ هُوَ عَلَى الْجَوَازِ أَوْ عَلَى اللِّزُومِ ، لَكِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدُ وَإِنَّمَا
 أَوْلَيْتَهَا الْهَاءَ لِأَنَّهَا لَمَّا حُذِفَ آخِرُهَا أَشْبَهَتْ مَا حُذِفَ آخِرُهُ مِنَ الْأَفْعَالِ نَحْوُ :
 اخْشَ وَارْمَ ، فَتَاكَّدَ الْإِتْيَانُ بِالْهَاءِ لِأَجْلِ ذَلِكَ .

ثُمَّ قَالَ : « وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَ بِاسْمٍ » ، اسْمٌ لَيْسَ هُوَ
 ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْإِيلَاءِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ : « وَأُولَٰهَا الْهَاءُ إِنْ تَقَفَ » ، عَلَى حَدِّ
 قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ)^(٢) ، (فَالْهَاءُ)^(٣) فِي يَرْضُهُ عَائِدٌ عَلَى
 الشُّكْرِ الْمَفْهُومِ مِنْ (تَشْكُرُوا) . وَيَعْنِي أَنَّ الْحَاقَّ الْهَاءَ لَمَّا^(٤) يَكُونُ غَيْرُ لَازِمٍ
 وَيَكُونُ لَازِمًا ، فَأَمَّا لَزُومُهُ ففِيمَا إِذَا انْخَفَضَتْ بِاسْمٍ ، (كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَيْسَ
 الْإِلْحَاقُ حَتْمًا إِلَّا فِي مَا الَّتِي انْخَفَضَتْ بِاسْمٍ)^(٥) ، فَتَقُولُ إِذَا وَقَفْتَ : مَجِئَ مَءٌ
 ؟ وَمِثْلُ مَءٌ ؟ وَاقْتِضَاءُ مَءٌ ، فِي قَوْلِهِ : « اقْتِضَاءُ مَ اقْتَضَى » . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :
 مَجِئَ مٌ ؟ وَلَا : مِثْلُ مٌ ؟ وَلَا اقْتِضَاءُ مٌ ؟ وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ مَعَ الْحَذْفِ ، أَمَّا مَنْ
 أَثْبَتَ الْأَلْفَ فَلَا إِشْكَالَ أَنَّهُ يَقِفُ عَلَى الْأَلْفِ . وَأَمَّا عَدَمُ لَزُومِ الْحَاقِّ الْهَاءِ فِيمَا
 خُفِضَ بِغَيْرِ اسْمٍ نَحْوُ : لِمَ ؟ وَفِيمَ ؟ وَعَمَّ ؟ فَإِنَّكَ تَقُولُ : عَمَّةٌ ؟ وَفِيمَةً ؟ وَلِمَةً ؟
 وَبِمَةً ؟ وَعِلَامَةً ؟ وَإِلَامَةً ؟ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : عَمٌّ ؟ وَفِيمٌ ؟ وَلِمٌ ؟ وَبِمٌ ؟ وَعِلَآمٌ ؟ وَإِلَآمٌ
 ؟ وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَجُودُ لِأَنَّ « مَا » لَمَّا حُذِفَ آخِرُهَا أَشْبَهَتْ مَا حُذِفَ آخِرُهُ مِنْ

(١) الْأَصْلُ : بَعْدَهَا .

(٢) الْآيَةُ ٧ مِنْ سُورَةِ الزَّمْرِ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) سَ : إِنَّمَا .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، ت .

الأفعال ، فكما اختير هنالك إلحاق^(١) الهاء اختير هنا أيضا والوجه الثاني
دُونِ الأولِ ، قال سيبويه : « وقد قال قومٌ : فيم ؟ وعَلَمْ ؟ كما قالوا : اخش^(٢) »
وقد يظهر من كلام الناظم جودة الوجه الأول كما ظهر في اخش ، لأنَّ عبارته
هنا مثلُ عبارته هنالك .

وجه لزوم الهاء مع الاسم مبنئ على ما تقدّم من أن الاسم مستقل
بنفسه قد ينفصل مما بعده ، لأنك قد تقول : جِئْتُ مجيئاً حسناً ، وكنت لزيد
مثلاً ، واقتضيت منك اقتضاءً جميلاً ، فليست هذه الأسماء بلازمة للإضافة
كما كانت حروف الجر لازمة لمجرواتها ، بل هي وإن كانت مضافاتٍ - في حكم
الاستقلال ، فلم تكن^(٣) « ما » معها كالجزم منها ، فلما وقفوا أتوا بهاءِ
السكت ، لأن « ما » من أجل انفصالها حكماً مما قبلها تبقى على حرفٍ واحدٍ ،
فكان الوقف عليها بالسكون غاية الإخلال ، فلزمت الهاء عنده بخلاف الحرف
إذا كان هو الجار فإنه لا يستقل بنفسه ، فكان اتصاله بمجروده اتصالاً تاماً
حتى صار^(٤) كالكلمة الواحدة التي على أكثر من حرف واحد ، فلم يلزمها
إلحاقُ الهاء . وهذا نظيرُ المنقوص الذي بقي بعد الحذف على حرف واحد أو
على أكثر ، نحو : مرٍ^(٥) وعمٍ ، وقد تقدم^(٦) فإثباتُ الياء هنالك نظيرُ إلحاق الهاء
هنا .

(١) س : حذف الهاء .

(٢) الكتاب ١٦٤/٤ .

(٣) الأصل : فليكن .

(٤) ما عدا س : صار . دون ألف التثنية .

(٥) ت ، ك : مرى .

(٦) الأصل : تقرر بإثبات .

ثم إن كلام الناظم يقتضى أن الجار إذا كان اسماً كيفما كان ، فإن^(١) الحكم لزوم الهاء ، والأسماء الداخلة على ما (على)^(٢) قسمين ، قسم متمكن - ومنه مثاله وسائر الأمثلة المذكورة - وقسم غير متمكن وشبيهه بالحرف نحو : عن ، وعلى ، والكاف على قول الأخفش وغيره ممن قال باسميتها ، أو حيث تثبت^(٣) . أما القسم الأول فلا إشكال فيه . وأما الثاني ففيه إشكال ما من حيث دخوله على الناظم / فَإِنَّكَ إِذَا أَخَذْتَ عِبَارَتَهُ عَلَى إِطْلَاقِهَا لَزِمَ فِي هَذَا الْهَاءِ / ٤٠ / في الوقف ، فلا يجوز لك أن تقول إِلَّا كَمَّةً ؟ وَعِلَامَةٌ ؟ وَعِمَّةٌ ؟ وهذا قد يَنَازَعُ فيه ، لأن^(٤) هذه الأسماء موضوعةٌ وَضَعُ الحُرُوفِ مَفْتُقَةٌ إِلَى غَيْرِهَا غَيْرُ مُسْتَقَلَّةٍ بِنَفْسِهَا ، وَلَا يُمَكَّنُ انفصَالُهَا كَالْحُرُوفِ . فقد يقال : حكمها حكم الحروف ، وهو الظاهر على ما مضى من التعليل ، فإما أن يكون الناظم إنما تكلم على الغالب في الأسماء ، (لأن)^(٥) مثل عن وعلى في الأسماء قليلٌ ويؤنس بهذا تمثيله بما هو متمكن ، وهو الغالب في الباب ، فيخرج عن كلامه ما ليس بمتمكن ، وإما أن يكون ارتكب مذهب الشلوبيين في تغليب حكم الأسماء عليها ، قال ابن الضائع : سألتُ الأستاذ أبا على وقت قراءتي عليه هذا الموضع من^(٦) الكتاب عن كاف التشبيه إذا دخلت على ما الاستفهامية ،

(١) س : كان .

(٢) ليست في ك .

(٣) أى : حيث تثبت اسميتها ، وذلك بدخول الجار عليها وهو مذهب سيويوه والمحققين كما قال ابن هشام ولا يكون ذلك إلا في الضرورة كقوله :

يضحكن عن كالبَرْدِ المنهَم

انظر المغنى ١ / ١٨٠ .

(٤) س : أن .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) س : من هذا الكتاب .

على مذهب أبي الحسن الأخفش في تجويز كونها اسماً في الكلام ، فقال : ينبغي أن يكون حكمها حكم الأسماء. قال ابن الضائع : وكذا يلزمه في «على» اسماً أيضاً ، قال : والأولى عندي جواز الوقف دون هاء ، لأن اسمية هذه لا تجعلها مستقلة ، بل الأغلب^(١) عليها الحرفية وعدم الاستقلال .

والاقتضاء : طلب القضاء ، يقال : اقتضيت ديني وتقاضيته ، وقد يكون بمعنى الأخذ في القضاء لأنه اكتساب واعتمال ، فقلوه : « اقتضاء م^(٢) اقتضى » تقديره : اقتضاء أي شيء اقتضى ؟ وجوابه : اقتضاء يسر ، أو عسر ، أو تعجيل ، أو مطل ، أو نحو ذلك مما تقع عليه ما . وقد يكون جوابه : اقتضاء زيد أو عمرو ؛ فقد وقع في حاشية نسخة أبي نصر^(٣) من كتاب سيبويه حين مثل بمثل م أنت^(٤) ؟ ما نصه : جواب قولهم : مثل م^(٥) أنت ؟ ابن كذا وكذا سنة ، قال ابن خروف : وقال غيره : يجوز في جوابه : مثل زيد وعمرو ، لأن « ما » تقع على من يعقل .

* * *

(٦) ووصلها بغير تحريك بنا أديم شد ، في المدام استحسننا

(١) سقط من س .

(٢) س ، ك : مه .

(٣) الأصل : « نسخة في نص » وأبو نصر ، لعله : هارون بن موسى بن صالح النحوي القرطبي ، سمع

من أبي علي القالي وغيره ، وله كتاب : تفسير عيون كتاب سيبويه . توفي في سنة ٤٠١ هـ .

انظر الإنباه ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٦٤ وفي الأصل ، ت : بمثل ما . بالالف وفي س ، ك : مه . بالهاء .

(٥) في النسخ : مه ، بالهاء .

(٦) وقع في بعض نسخ الألفية قبل هذا البيت بيت لم يثبت في النسخ الأربع ، وهو :

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزمنا

وقد نبّه على ذلك الصبان في حاشيته ٢١٧/٤ ، وقال : فيكون البيت الذي يليه ، وهو قوله « ووصلها

بغير .. » الخ تفصيلاً لإجمال هذا البيت .

يعني أن وَصَلَ الهاء بحركة بناءٍ مُدَامٍ - أَى : مُسْتَدَامٍ - مُسْتَحْسَنٌ عند العرب والنحويين ، ووصلها بحركة بناءٍ غير مُسْتَدَامٍ شَاذٌ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه . هذا ما قال على الجملة . وهذا الكلامُ منه يَشْتَمِلُ على أربع مسائل : ثنتان منصوصٌ عليهما ، وثنتان مأخوذتان من قُوَّةِ الكلام .

فأما المسألة الأولى فهي مسألة البناء غيرالمستدام ، ومعنى المستدام البناء الذي لا تنتقل عنه الكلمة إلى الإعراب في حال من الأحوال . وغير المستدام هو الذي تنتقل عنه الكلمة في بعض الأحوال ، فيكون معرباً مرةً ومبنياً مرةً .

و « أديم » في كلامه ^(١) : جملة في موضع الصِّفَةِ لِبْناءٍ ، و « شَذَّ » : جملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو « وَصَلَهُ » ، كأنه قال : ووصل الهاء بغير تحريك بناءٍ مُسْتَدَامٍ شَاذٌ . وكان حقُّه أن يقول : ووصلها بتحريك ^(٢) بناءٍ غيرمدامٍ شَذَّ . فَيُدْخِلُ النفي على الدوام لأن هذا المعنى هو المراد ، وهو أن دخولها على البناء العارضٍ شَاذٌ ، وظاهرُ عبارته يُعْطِي ما هو أعمُّ من هذا ، لأنَّ غير تحريك البناء المدام أعمُّ من أن يكون تحريكاً غير مدام أو / تحريك / ٤١ / غير بناء بل تحريك إعراب ^(٣) لأن حركة الإعراب يصدق عليها أنها غير تحريك بناءٍ مدام ، مع أنَّ القصد إنما هو في الكلام على حركة البناء المدام وغير المدام خاصة ، لا في حركة البناء والإعراب ؛ إذ حركة الإعراب لا تلحقها الهاء في

(١) الأصل : كلامهم .

(٢) الأصل : بغير تحريك .

(٣) الأصل ، ت : الإعراب .

الوقف ، ولا يُحتاج إلى التنبيه عليها ؛ لأنَّ تخصيصه حركة البناء بالذكر يُعطى خروجَ حركة الإعراب عن هذا الحكم ، فإذا وجَّه العبارة أن لو قال : ووصلها بتحريك بناءٍ غير مدام . لكن يُعْتَذَرُ عنه بعُذْرَيْن :

أحدهما : أنا^(١) نزعُ أنه قصد بغير تحريك البناء المستدام الحركتين ، حركة الإعراب^(٢) وحركة البناء غير المدام ، فيريد أن وصلها بحركة الإعراب وحركة البناء غير المدام شاذُّ ، ويكون ذلك نصًّا على أن الهاء لا تلحق حركة الإعراب ، وهي من المقاصد في هذا الفصل ، فالنصُّ عليها أولى من أخذها من قوة الكلام .

فإن قيل : فأين الشذوذ الحاصل بلحاق الهاء حركة الإعراب ؟

فالجواب : أن ذلك موجود ، حكى سيبويه : « أعطنى أبيضُه » . قال : « أراد أبيض ، فالحق الهاء - يعني هاء السكت - كما ألحقها في هُنَّ وهو يريد هُنَّ »^(٣) . فأنت ترى حركة الإعراب قد ألحقوها هاء السكت مع التشديد الخاص بالوقف أيضا . قال السيرافي : هو^(٤) من أقبح الشذوذ . قال : « وبعض أصحابنا يقول : هو^(٥) غَلَطُ من قائله » . ووجَّه القُبْحُ فيه من وجهين ، أحدهما : أن هاء السكت لا تلحق حركة الإعراب وإنما تلحق حركة البناء . والثاني : أن التشديد إنما يلحق الحرف الموقوف عليه ، والوقف هنا إنما هو على الهاء لا على الضاد^(٦) .

(١) س : ألا نزع .

(٢) الأصل : حركة البناء ، وحركة الإعراب غير المدام .

(٣) الكتاب ٤ / ١٧٢ .

(٤) س : هذا .

(٥) ص ، ت : هذا .

(٦) شرح السيرافي على الكتاب ٥ / ١٥٦ - ١٥٧ .

قال ابن الضائع : وجهه (عندي) ^(١) أنه لما وقف على أبيض بالتشديد وهو خاص بالوقف ، والوقف يذهب معه الإعراب ، أشبه التشديد الذي ليس بمحل إعراب كهـ . قال : ولذلك أشار سيبويه – يعني بقوله : كما ألحقها في هـ ، وهو يريد هـ . فقد ثبت لحاق الهاء شذوذاً لحركة الإعراب ، فيدعى أنه من جملة ما نبّه عليه الناظم بقوله : « ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ » .

والعذر الثاني – على تسليم أنه (إنما) ^(٢) قصد تحريك البناء غير المستدام ، وأنه معنى كلامه – فقد تدخل العرب النفي على أول الكلام قصداً لنفي ما بعده ، ولا تقصد نفي ما دخلت عليه ، ومن ذلك ما أنشده الفراء من قول الراجز ^(٣) :

من كان لا يزعم أني شاعرُ فيدنُ مني تنهـ المزاجرُ

فلم يرد أن يقول : من انتفى عنه الزعم بأنني شاعر فيدنُ مني ، وإنما أراد : من كان يزعم نفي الشعر عني ، أي من كان يزعم أنني غير شاعر فيدنُ مني تنهـ المزاجرُ . وقال الآخر ^(٤)

ولا أراها تزال ظالمـ تحدثُ لي قرحةً وتتكوُّها

(١) الأصل : على .

(٢) ليست في س .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ١٦٠ ، والخصائص ٣ / ٣٠٣ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي عرضاً

٣٣٤ / ٤ ، واللسان ، مادة : زجر .

(٤) إبراهيم بن هرمة ، ديوانه ٤٨ ، والبيت في معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٥ والمغني ٣٩٣ ، وشرح أبياته

للبيدادي ٢٢١ / ٦ .

أراد : وأراها لا تزال ظالمة . ولم يرد نفي الرؤية : إذ لا يصح ذلك (١) .
فكذلك أدخل هنا « غير » على التحريك وهو يريد المدام . وإذا كان مثل
(هذا) (٢) مستعملاً فلا إشكال في كلامه . والله أعلم .

ثم نقول بعد : إن لحاق الهاء لتحريك البناء غير المدام شاذ ، كما قال ،
وكلام العرب على عدم اللحاق ، لأن حركة البناء غير المدام شبيهة بحركة
الإعراب لانتقالها / وعدم بقائها على حالة واحدة ، فصار حكمها كحركة / ٤٢ /
الإعراب ، وحركة الإعراب لا تلحقها الهاء أصلاً فكذلك ما كان مثلها . وبعد
فحركة البناء التي على هذا الوصف توجد في أنواع من الكلم ، وقد عد منها
في التسهيل أربعة أنواع :

أحدها : الاسم المبني مع لا في قولك : لا رجل في الدار . فحركة اللام
بنائية ولا بد على مذهبه ، إلا أنها لا تلحقها الهاء ، فلا تقول : لا رجُلُهُ ، ولا :
لا غلامُهُ ، في : لا غلام ، لشبهها بحركة الإعراب : ألا ترى أن العرب تتبّع فيها
على اللفظ كما تتبّع في حركة الإعراب ، فتقول : لا رجُلٌ عاقلاً ، كما تقول : رأيت
رجلاً عاقلاً ، ولأجل هذا زعم قوم أنها حركة إعراب ، وقد تقدّم الكلام على ذلك
في باب لا .

والثاني : المنادى المضموم نحو : يا زيد ، ويا حكم ، ويا رجل ، فالوقف
هنا بالإسكان خاصة ، ولا يجوز أن تلحق الهاء فتقول : يا زِيدُهُ ، ويا حَكْمُهُ ،
ويا رَجُلُهُ ، لما تقدّم في اسم لا من أن الحركة هنا شبيهة (٣) بحركة الإعراب ،
ولذلك جاز الإتيان فيها على اللفظ فتقول : يا زِيدُ الظريف ، ويا عمرو الفاضل

(١) س : هنا .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : تشبه .

ولإنما يختص هذا بالمضموم لا بما ليس بمضموم ، لأن الضمة هي التي أشبهت حركة الإعراب ، فأما إن كانت الحركة التي في آخر المنادى غير ضمة - أعني ممّا^(١) ليس بإعراب - فيجوز لحاق الهاء لها وقفاً ، فإذا وقفت على المنادى المرخّم فإنه يجوز أن تقف على الهاء فتقول في يا جعف : يا جعفه ، وفي يا عام : يا عامه ، وفي يا منص : يا منصه ، وإنما قلت ذلك وإن لم أجده منصوباً عليه بخصوصه لأنهم قالوا في طلح إذا وقف^(٢) عليه : يا طلحه ، بالهاء ، نصّ على ذلك سيبويه^(٣) وغيره ، وهو الأكثر في كلامهم ، ولا يقال : ياطلح ، إلا قليلا ، لأنه قد صار في درجة ارمه ، والأكثر في ارم الوقف بالهاء كما تقدّم ، وذلك لأنهم لما ألزموه الترخيم في الأكثر ألزموه الهاء في الوقف . ونصّ سيبويه على أن هذه الهاء هي هاء السكت لا غيرها ، وإن كان محتملاً أن تكون كذلك ، أو تكون هاء الأصل ردت للوقف كما ردت ياء « يا مري » ، فقال : « وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء »^(٤) ، يريد في ياسلمه ويا طلحه ، قال : « فصارت هذه الهاء لازمة في الوقف كما لزمت الهاء في وقف ارمه »^(٥) . وعلل ذلك بنحو ما علّل به في ارمه وبابه . وإذا ثبت هذا فكل مرخّم قد لزمت (فيه)^(٦) تلك العلة ، وصارت الحركة التي في آخر المرخّم ليست بضمة نداء ، بل هي حركة بناء كحركة لم يرمه ، فلا بد من القول بجواز^(٨)

(١) الأصل : ما .

(٢) الأصل : وقفت .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٤٢ .

(٤) في النسخ : والهاء .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٤٢ .

(٦) عن ك .

(٧) الأصل : الترخيم .

(٨) الأصل : بجواز أن الترخيم .

الترخيم فيه ، وكذلك تقول في نحو : يا مسلمان ويا مسلمون ، يجوز أن تلحق الهاء ، لأن حركة النون ليست بإعراب ولا شبيهة بحركة إعراب ، كما يقال ذلك فيه غير منادى ، كما سيأتي إن شاء الله .

فالحاصل في ذلك أن المنادى المضموم هو المختص بمنع اللّحاق دون غيره من المنادى الذي ليست حركة آخره حركة إعراب ولا شبيهة بها ، اتباعاً لعقد الناظم .

والثالث : المبنى لقطعه عن الإضافة كقبل وبعْد ، وقدام وخلف وأمام ، وعلْ وأوّل ، وغيرُ ، وما أشبه ذلك ، فإنه أيضاً لا تلحقه الهاء لشبه هذه الحركة بحركة الإعراب ، من حيث كانت في آخر اسم يدخله الرفع والنصب والجرّ ، فصار كالمعرب حقيقةً ، إذ هو اسمٌ متمكّن فلا تقول : قبله ولا بعده ، وإنما تقف عليه على حدّ الوقف على المعربات .

والرابع : الفعل الماضي ، فلا تقول / في قامَ : قامه ، ولا في خرجَ : / ٤٣ / خرجةً ، ولا (نحو)^(١) ذلك ، لأن حركته شبيهة بحركة الإعراب من جهة أنها أشبهت حركات الأسماء المبنية - على الحركات لتمكنها نحو قبلُ وبعْدُ ويا حكمُ ، وعلل سيبويه كون الفعل الماضي لا تدخله الهاء بأن^(٢) آخره هو الذي يُعربُ في المضارع ، لأن الماضي يتصرف حتى يصير مضارعاً فيعربُ آخره . قال ابن خروف : وكذلك ^(٣) كلّ حركة بناءً للمزية لا تدخلها الهاء ، لأن علتها علّة حركة الماضي .

(١) الأصل : ولا كذلك .

(٢) س : لأن .

(٣) الأصل : وكذا .

وبقى بعد هذا بيان الشذوذ الذي أشار إليه في المحرك بحركة بناءٍ غير مُبدَأٍ ، وقد ألحقوا الهاء في الوقف « عَلٌ » فقالوا : مِنْ عَلَّةٍ حكاة في التسهيل^(١) ، ولم أَسْتَظْهِر عليه بشاهدٍ فعليك البحث عنه ، وقد وجدتُ له شاهداً في شرح ابنه لهذا (النظم)^(٢) ، ولكني لم أَقَيِّدُهُ كما أَحَبُّ فتركته^(٣) .

وأما المسألة الثانية فهي مسألة البناء المستدام ، وذلك قوله : « في المدام استَحْسِنَا » وهو على حذف العاطف ، والدام على حذف الموصوف ، وضمير « استَحْسِن » عائد على « وَصَل » ، والتقدير : وفي تحريك البناء المدام استحسن وصلُ هاء السكت . والمُسْتَحْسِنُ لذلك إما العربُ أو النحويُّون واعلم أنَّ ما فيه حركة البناء المدام على ثلاثة أقسام :

أحدها أن يكون آخره^(٤) محذوفاً ، فلحقت الهاء جبراً لما حُذِفَ ، وصوناً عن تسكين ما قبله .

والثاني : ألا يكون محذوفاً منه إلا أن ما قبل آخره ساكن^(٥) والآخر خفيٌّ في نفسه ، وهو النون أو ما أشبهها ، وهو الأكثر فيما قبله ساكن ، فألحقوا الهاء تبييناً^(٦) للنون ولحركتها ، وكراهة لالتقاء الساكنين .

(١) التسهيل ٣٣١ .

(٢) عن ك : وفي الأصل : « شرح ابنه فهذا » .

(٣) البيتان من الرجز وهما :

يَا رَبُّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ ، وَأُضْحَى مِنْ عَلَّةٍ

وينسبان إلى أبي ثروان ، وأبي الهجنجل . انظر شرح ابن النازم ٨١٢ ، والمغنى ١٥٤ .

(٤) س : آخرها .

(٥) الأصل : ما قبله ساكن .

(٦) الأصل : تنبيها .

والثالث : ألا يكون محذوفاً منه أيضاً إلا أن الآخر حرفٌ خفيٌّ أو ما ألحق به ، فأرادوا أن يبينوا بلحاق الهاء ، ويقووا^(١) ما كان منها اسماً على حرفٍ واحد .

وهذه الأقسام في القوة والضعف على هذا الترتيب ، فلحاق الهاء للأول أقوى ، ثم يليه لحاقها للثاني ، ثم لحاقها للثالث . والقسمان الأخيران^(٢) هما المشار إليهما في كلام الناظم .

وأما الأول فقد تقدّم ، فمن^(٣) أحد القسمين قوله : هما ضاربانه ، وهم مسلمونه ، وهم قاتلونه ، ومنه أيضاً : هُنة ، وضربتُته ، وأعلمُته ، وأينُته ، وإنُته في إن بمعنى نعم ، قال ابن قيس الرقيات^(٤) :

بَكَرْتُ عَلَى عَوَازِلِي يَلْحَيْنَنِي وَأَلُو مُهْنَسَةٍ
وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كَبُرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ

أنشد البيت الثاني سيبويه ، وأنشد قطرب لامرأة فقَعَسِيَّةٍ في الهاء اللاحقة للمثنى^(٥) .

فَعَلَّتُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنَهُ شَهْرَيَّ رَبِيعَ وَجَمَادَ يَيْنَهُ

(١) ت ، ك : ويقوا .

(٢) س : الآخران .

(٣) الأصل : في .

(٤) ديوانه ٦٦ . والكتاب ١٥١/٣ ، وأمالى ابن الشجري ٣٢٢/١ وابن يعيش على المفصل ١٣٠/٣ ،

٦/٨ ، ١٢٥ ، واللسان ، مادة : أنن .

ولاح الرجلُ الرجلَ لحوا : شتمه . وحكى أبو عبيد لحيته ألحاه لحواً . وهي نادرة وإن بمعنى : نعم .

(٥) سر الصناعة ٤٨٩ ، الإنصاف ٧٥٥ ، وشرح الكافية للرضى ٣ / ٢٥٠ ، والخزانة ٤٥٦/٧

والمخصص ١١٤/١٥ .

وأنشد ابن جنى (١) :

أَهْكَذَا يَا طَيِّبَ تَفْعَلُونَهُ أَعْلَا وَنَحْنُ مِنْهُلُونَهُ ؟

وأنشد أيضا (٢) :

أَكْسُ بُنْيَاتِي وَأُمَّهُنَّ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّهُ

هذه كلها لحقتها الهاء لخفاء النون لضعفها ولالتقاء الساكنين . والميم في ذلك كالنون لأنها مثلها في الخفاء ، فقد قالوا : ثَمَّة ، وهَلْمَّة ، وأنشد سيبويه قول الراجز (٣) :

يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، أَلَا هَلْمَّة

وقالوا : كَيْفَه ؟ وَلَيْتَه ، وَلَعَلَّه . أجاز / ذلك سيبويه ، وقال : « لما (٤) لم / ٤٤ / يكن حرفاً يتصرف للإعراب وكان ما قبلها ساكناً جعلوه بمنزلة ما ذكرنا » . قال : « وزعم الخليل أنهم يقولون : انطلقتُ ، يريد : انطلقت (٥) وهكذا ينبغي في انطلقت وانطلقت ، فتقول : انطلقتُ ، وانطلقته . وأبى ذلك المبرد ، ورد على من أجاز هذا من وجهين : أحدهما : أن التاء فاعلة فهي في موضع الفاعل

(١) سر الصناعة ١٦٣ ، والخزانة ١٧٧/٤ عرضاً ، والبيت الثاني في اللسان ، مادة : نهل يقال : نهل بالكسر ، وأنهلته أنا .

(٢) الرجز لأعرابي يخاطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وأوله :

يَا عُمَرُ الْخَيْرُ جَزِيَتْ الْجَنَّةُ

وهو في الخصائص ٧٣/٢ ، وسر الصناعة ٤٥٥ ، وابن يعيش ١ / ٤٤ .

(٣) الكتاب ١٦١/٤ ، والخصائص ٣٦/٣ ، وابن يعيش ٤٢/٤ . وهو مجهول القائل .

(٤) كذا في ك . وفي غيرها : ولما .

(٥) الكتاب ٤ / ١٦٢ .

المعرب . والثاني : أنه يلتبس بالمضمر ، إن كان الفعل لا يتعدى فبضمير^(١) المصدر ، وإن كان يتعدى فبضمير^(١) المفعول به . قال : ويقوى ذلك جواز : ضاربانه ومسلمونه ، وامتناع : يضربانه ويسلمونه ، لأن هذه تلتبس وتلك لا تلتبس . قال السيرافي : والقول عندي ما قال الخليل وسيبويه ، لأن سيبويه قد حكى : ضَرَبْتُهُ .. ، وكذلك : اعلمته^(٢) . ولو امتنع هذا لامتنع : ليتَه ولعله ، لأنه يلتبس باسمها^(٣) ، وقد حكاه سيبويه عن العرب^(٤) . وأما امتناع يضربانه ويضربونه فسيذكر إثر هذا إن شاء الله تعالى .

ومن ذلك أيضا قولك : غلامية ، وعصاية ، وبُشراية^(٥) ، وقاضية وقع هذا في نسخة ابن السراج^(٦) وقال : هذا كله فاسد . قال ابن خروف : أراد للبس بالضمير ، قال : وليس فيه لبس بضمير ، لأن ضمير الغائب لا يقع هنا مع ضمير المتكلم .

ومن القسم الثاني قولهم : غلامية ، وجاء من بعدية ، وضربية . وهذا على من حرَّك الياء في الوصل ، أما من سكَّنْها فإنما يَقِفُ بالسكون ، لأن الهاء لا تلحق إلا المتحرك . قال سيبويه : « كرهوا أن يسكنوها إذ لم تكن حرف الإعراب وكانت خفيةً فيبينوها »^(٧) وحسن أيضاً لحاق الهاء هنا أن الياء اسم

(١) الأصل ، ت : فيضم . وفي س : بضمير .

(٢) الكتاب ٤ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) الأصل : باسمها .

(٤) شرح السيرافي على الكتاب ٥ / ١٥٠ . وقد تصرف الشاطبي في النص .

(٥) الأصل : وبشراياه . وانظر الكتاب ٤ / ١٦٣ .

(٦) أشار محقق الأصول لأبي بكر بن السراج إلى تمييز نسخة ابن السراج ، وأحال في ذلك على شرح

السيرافي ٥ / ٥٩ ، وشرح الروماني . انظر الأصول ١ / ١٨ .

(٧) الكتاب ٤ / ١٦٣ .

فكرهوا أن تكون على حرفٍ واحدٍ ثم يضعفوها^(١) بالإسكان . ومما أُجْرِي مجرى الياء قولهم : هِيَّةٌ وهُوَّةٌ ، شبهوا ياء هي بياء بعدي وكرهوا في واو هو أن يلزموها الإسكان في الوقف فجعلوها بمنزلة الياء ، كما جعلوا كَيْفَهُ^(٢) كمسلمونَهُ أيضاً . وقالوا : خُذْهُ بِحُكْمِكِهِ^(٣) ، ومن المسموع في ذلك قولُ الله تعالى : (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَّةً إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةً)^(٤) و (يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَّةً وَلَمْ أُدْرِ مَا حِسَابِيَّةً)^(٥) وقال : (مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهَ هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةً)^(٦) ، وقال : (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةً)^(٧) ، وأنشد السيرافي^(٨) :

إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِينَا الْغَلَامُ فَلَيْسَ يُقَالُ لَهُ : مَنْ هُوَ ؟

وقال ابن قيس الرقيات^(٩) :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعْوَلَةٌ وَتَقُولُ سَلْمَى : وَارْزَيْتِيَهْ

إلى هذا النحو أشار الناظم بقوله : « فِي الْمَدَامِ اسْتَحْسِنَا »

أما المسألة الثالثة فإن هذه الهاء لا تلحق ساكناً وإنما تلحق المتحرّك ، وذلك مستفادٌ من هذا الكلام ؛ إذ قال : ووصلها بغير تحريك بنا ، (أي :

(١) الأصل : يضعفونها .

(٢) الأصل : كيفيه .

(٣) الأصل : بحكمة . وانظر الكتاب ٤ / ١٦٣ .

(٤) الأيتان ١٩ ، ٢٠ من سورة الحاقة .

(٥) الأيتان ٢٥ ، ٢٦ من سورة الحاقة .

(٦) الأيتان ٢٨ ، ٢٩ من سورة الحاقة .

(٧) الآية ١٠ من سورة القارعة .

(٨) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٩٧ ، وهو من شواهد ابن يعيش ٩ / ٨٤ ، والتصريح ٢٤٥/٢ .

(٩) ديوانه ٩٩ ، والكتاب ٢/٢٢٢ ، والمقتضب ٤/٢٧٢ ، والتصريح ٢/١٨١ .

بتحريك بناءٍ) ^(١) غير مدام ، كما تقدم تقريره في المسألة الأولى . ووجه ذلك ظاهر مما تقدم ؛ إذ كانت الهاءُ إنما لحقت لبيان الحركات ، والساكنُ لا حركة فيه . وأيضاً فَلَحِقَتْ لئلا يلتقى ساكنان ، وهذا يقتضي أن لا تلحق إلا المتحركُ ، فإذا ما جاء من لحاقها لما ^(٢) آخره ساكنٌ فقليل ، ولا يكون الساكنُ مع قلته إلا الألف ، وذلك قولهم : هؤلاء ، وههنا ، قال / سيبويه : « واعلم أنهم لا يتبعون الهاء ساكناً سوى هذا الحرف الممدود - يعني الألف - لأنه خفيٌّ فأرادوا البيان كما أرادوا أن (يُحرِّكوا) ^(٣) ، ولا يجوزُ أن) ^(٤) تلحق ما في آخره ياءٌ أو واوٌ وغيرها من السواكن إلا ما تقدم ذكره في الندبة من لحاقها الألف والواو والياء ، لما أرادوا هنالك من مدِّ الصوت .

فإن قيل : إن لحاق الهاء مدَّة الندبة قياس مُطَرَّد ^(٥) ، وهو مُختصٌّ بالوقف كهذا الموضع ، فَلِمَ أشعر هنا بأنها لا تلحق إلا المتحرك ، فظهر أن باب الندبة يدخلُ الاعتراض عليه .

فالجواب : أنه إنما تكلم هنا على غير الندبة ؛ إذ قد تقدَّم الكلام عليها ، فهو لا يريدُها هنا أصلاً وإلا ^(٦) كان تكراراً .

المسألة الرابعة : أن هذه الهاء لا تلحق حركة الإعراب ، وإنما هي مختصةٌ بحركة البناء المستدام كما أخبر أولاً ، وأشعر بهذا من كلامه

(١) سقط من الأصل .

(٢) س : ما .

(٣) الكتاب ٤ / ١٦٥ .

(٤) ما بين القوسين سقط من س .

(٥) الأصل : مفرد .

(٦) س : وإن .

تخصيصه حركة البناء باللاحق المذكور، فدلّ على أن غير حركة البناء عنده على خلاف ذلك ، وإلا لم يكن لتخصيصه حركة البناء دون غيرها فائدة ، وأيضا إذا كان ينفي لاحقا عن حركة البناء غير المستدام فأن^(١) ينفيه عن حركة الإعراب أخرى وأولى . وأيضا قد يُقال : إن حركة الإعراب قد دخلت له تحت قوله : غير تحريك بناء أديم . وقد تقدم تقريره ، وإذا كان كذلك بقي علّه عدم لاحقا لحركة الاعراب . ووجه ذلك أن المعرب يتصرّف بوجه الإعراب ، ويوقف على التنوين منه حالة النصب ، فجعلوا هذا كالعوض من الهاء مع أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الحركتين .

واعلم أن معنى قول من يقول : إن هاء السكت لا تلحق معربا ، أنها لا تلحق حركة إعراب فقد يكون الاسم معربا والهاء تلحقه مع ذلك ، لأن الحركة التي في آخره ليست حركة إعراب ، كمسلمان ومسلمون ونحوهما^(٢) مما تقدم، فإنه معرب مع أن الهاء تلحقه ، فتقول : مسلما^{نه} ومسلمو^{نه} . وقد توهم ابن خروف خلاف هذا ، وذلك أن المبرد أجاز في بيتي^(٣) سيبويه^(٣) ، وهما :

هُمُ الْقَاتِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ إِذَا مَاخَشَوْا مِنْ مَحْدَثِ الْأَمْرِ مَعْظَمًا
وقوله^(٤) :

(١) الأصل ، ت : بأن .

(٢) الأصل ، ت : ونحوها .

(٣) الكتاب ١/ ١٨٨ ، قال سيبويه : « وزعموا أنه مصنوع » ، وابن يعيش على المفضل ٢/ ١٢٥ ، والرضى على الكافية ٢/ ٢٣٢ ، والخزانة ٤/ ٢٦٩ ، وفيها : هم القاتلون . والصاح ، مادة : ها . وفيه : « من معظم الأمر مَقْطَعًا » .

(٤) الكتاب ١ / ١٨٨ ، وابن يعيش على ١ لمفصل ٢ / ١٢٥ ، والرضى على الكافية ٢/ ٢٣٢ ، والخزانة ٤/ ٢٧١ .

ولم يرتفق والناس محتضرونهُ جميعاً ، وأيدى المعتفين رواهقه

أن تكون الهاء هاء السكت ثم شبهت بهاء الضمير فوصلت وحُرّكت ، لأنه لا يُجمَع بين هذه النون وهاء الضمير . فردّ عليه ابن خروف بأن هاء السكت لا تُلحقُ معرباً بوجه ، وإنما تُلحقُ الأسماء المبنية . فنسى ^(١) قول سيبويه أن هذا الهاء تُلحقُ هذه النون وإن كان الاسم الذي قبلها معرباً ، قال ابن الضائع : وغلّطه في ذلك اطلاقُ النحويين أن هذه الهاء لا تُلحقُ معرباً ، قال وإنما يريدون لا تُلحقُ حركة إعراب ، وليست حركة هذه النون حركة إعراب .

فإن قيل : فلمِ امتنعَ في « يضربان » لحاقُ الهاء ^(٢) وفي ^(٣) يضربون ، وجاز في ضاربان وفي ضاربون ، مع أن النون فيهما لم تتحرك بحركة إعراب ؟

فالجواب : ما قاله ابن / الضائع من أن النون في يضربان ويضربون / ٤٦ /

علامة الرفع كالضمة في يضربُ ، وهذه الهاء لا تُلحقُ علامة إعرابٍ ، قال : ولذلك ^(٣) قال سيبويه : إن الهاء إنما تُلحقُ هذه النون التي ليست بحرف إعراب ^(٤) ، ليس يعني بحرف الإعراب أن فيها حركة إعرابٍ ، بل يعني أنها نفسها الإعراب .

وقد تمّ النظرُ في المسائل الأربع بتمام النظرِ في كلام الناظم ، والله

المستعان

(١) الأصل : فينى .

(٢) الأصل : في دون واو .

(٣) الأصل : وكذلك .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ١٦١ .

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْرًا ، وَفَشَا مُنْتَظِمًا

يعني أن العرب قد تُجرى الوصل مجرى الوقف ، فتعامل الكلمة في الوصل بما تعاملها به لو وقفت عليه من إسكان آخر الكلمة أو تضعيفها أو غير ذلك من الأحكام المختصة بالوقف ، لكن هذا قد يأتي في النثر كما قال وقد يأتي في النظم ، وإتيانه في النثر قليل ، لأنه على خلاف الأصل . وأكثره ضرورة ، والضرورة إنما تختص بالشعر ، ولذلك أتى الناظم فيه برُبَّمَا المفيدة للتقليل والندور ، وأما إتيانه في النظم فكثير ، لأن النظم محل الخروج عن القياس ومحل ارتكاب الضرورات .

وأما ^(١) إجراء الوصل مجرى الوقف في النثر فمنه قراءة البرزى ^(٢) : وجئتكَ من سبأً بنبأً يقين ^(٣) ، بإسكان همزة (سَبَأً) إجراءً للوصل مجرى الوقف . هذا هو الظاهر ^(٤) في هذه القراءة . وقد قيل مثل ذلك في قراءة من قرأ : (يُوَدُّهُ إِلَيْكَ) ^(٥) و (نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ) ^(٦) و (نُؤْتِيهِ مِنْهَا) ^(٧) .

(١) ك : فأما .

(٢) الأصل : الذي .

والبرزى هو : أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة ، مقيء مكة ، ومؤذن المسجد الحرام . أستاذ محقق ضابط متقن . روى عنه قنبل . ولد سنة ١٧٠ ، وتوفي سنة ٢٥٠ . انظر غاية النهاية ١ / ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) الآية ٢٢ من سورة النمل .

(٤) الأصل : هي .

(٥) الآية ٧٥ من سورة آل عمران .

(٦) الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٧) الآية ١٤٥ من سورة آل عمران .

وهي قراءة حمزة وأبي عمرو وأبي بكر في هذه الألفاظ المذكورة^(١) .
وكذلك قراءة من قرأ : (فَاَلْقَهُ إِلَيْهِمْ)^(٢) ، (يَتَّقُهُ)^(٣) ، (وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا)^(٤) .
وسائر هذا الباب حمّله بعض الناس على أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف ،
والأشهر في هذه الأشياء غير هذا التعليل .
ومن ذلك قراءة من قرأ : (مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهٗ هَلِكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهٗ)^(٥) .
وقوله : (وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهٗ)^(٦) بإثبات الهاء وصلًا ووقفًا ، وهم من عدّوا
حمزة^(٧) ، وما ذاك إلا إجراء الوصل مجرى الوقف . وحكى سيبويه من كلامهم
: ثلاثة أربعة^(٨) ، بإبقاء^(٩) هاء ثلاثة هاء على حالها في الوقف ، ونقل حركة
همزة أربعة إليها .

ومنه أيضا في الأظهر قراءة حمزة : (ومكر السيِّء ولا يحيق)^(١٠) ،
باسكان الهمزة في الوصل ، وذلك إنما يكون في الوقف ، لكنه أجرى الوصل
مجرى الوقف . وبعض العرب يُبدل ألف المقصور في الوقف واوًا ، ومنهم من
يبدلها فيه ياءً ، حكى ذلك سيبويه ، ثم حكى أن طيئًا يدعون الألف في الوصل
كما كانت في الوقف فيقولون : أفعى في الوقف ، فإذا وصلوا فعلوا ذلك أيضا
فقالوا : هذه أفعى يا هذا ، وبعضهم يقولون : هذه أفعو يا فتى ، بالواو في
الوصل أيضا^(١١) فزعم المؤلف أنه من إجراء الوصل مجرى الوقف ، قال في

(١) الإقناع ٤٩٩ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة النمل ، انظر الإقناع ٤٩٩ .

(٣) الآية ٥٢ من سورة النور وانظر الإقناع ٥٠١ .

(٤) الآية ٧٥ من سورة طه . وانظر الإقناع ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٥) الآيتان ٢٨ ، ٢٩ من سورة الحاقة .

(٦) الآية ١٠ من سورة القارة .

(٧) أسقط حمزة الهاء في هذه الآيات وصلًا ، انظر الإقناع ٤٩٥ .

(٨) الكتاب ٢٦٥/٣ .

(٩) الأصل : « بإبقائها ثلاثة ما على... » .

(١٠) الآية ٤٣ من سورة فاطر ، وانظر الإقناع ٧٤١ .

(١١) الكتاب ١٨١ / ٤ .

كتاب التسهيل : « ومنه إبدال بعض الطائين في الوصل ألف المقصور واوا وعلى هذه اللغة يمشي ما روي عن الحسن أنه قرأ : (يَوْمَ يُدْعَوُ كُلُّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ)^(١) ، ببناء (يُدْعَوُ) للمفعول ، والواو ساكنة . قال ابن جني : « هذا على لغة من أبدل الألف في الوصل واوا ، نحو : أَفْعَوْ / وَحَبَلَوْ » . قال : « وأكثر / ٤٧ / هذا القلب إنما هو في الوقف ؛ لأن الوقف من مواضع التغيير » قال : « وهو أيضا في الوصل محكى على حاله في الوقف »^(٢) ، وعلى هذا أيضا حملة ابن خروف .

ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر (وعاصم)^(٣) : (وتَظُنُّونَ بالله الظنونا)^(٤) و (الرسولا)^(٥) و (السبيلا)^(٦) ، بالألف في الوصل إجراء له مجرى الوقف^(٧) . وكذلك قِرَاءَةُ^(٨) ابن عامر : (لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)^(٩) ، بإثبات الألف وصلا ، وهيَ عند البصريين ألف « أنا » لأن الأصل : لَكِنَّا أَنَا^(١٠) ، وكذلك قراءة نافع : (أَنَا أُحْيِي)^(١١) ، (فَأَنَا أَوَّلُ)^(١٢) ، بإثبات الألف في الوصل^(١٣) .

(١) الآية ٧١ من سورة الإسراء .

(٢) المحتسب ٢ / ٢٢ .

(٣) ليس في ك ، وأحسب أن ما فيها هو الأضبط ، فهذه القراءة رويت عن عاصم عن طريق أبي بكر . انظر الإقناع ٧٣٦ ، والنشر ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٤) من الآية ١٠ من سورة الأحزاب .

(٥) من الآية ٦٦ من سورة الأحزاب .

(٦) من الآية ٦٧ من سورة الأحزاب .

(٧) انظر الإقناع ٧٣٦ .

(٨) في الأصل ، ت : « وكذلك قراءة نافع وابن عامر » ، وهو خطأ ، انظر الإقناع ٦٨٩ ، والنشر ٢ / ٣١١ .

(٩) الآية ٢٨ من سورة الكهف .

(١٠) كذا في النسخ : أنا ومذهب البصريين أن الألف والنون هو الاسم ، والألف الأخيرة أتت بها في الوقف لبيان الحركة . وذهب الكوفيون إلى أنها بكاملها الاسم . انظر شرح المفضل لابن يعيش ٩٣ / ٩٤ ، والكشف لمكي ٦١ / ٦٢ وإيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤٠٨ - ٤١١ .

(١١) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .

(١٢) الآية ٨١ من سورة الزخرف .

(١٣) انظر الإقناع ٦١٠ .

وقد يكون من هذا القبيل قراءةٌ نافع : (ومحيائٌ ومماتي لله)^(١) ،
 بإسكان الياء من (محيائى) وصلًا^(٢)، وقراءة أبي عمرو والبيزى^(٣) (اللاى)^(٤) ،
 بالياء ساكنة في الوصل أيضا^(٥) وقراءة الحسن : (حاشُ لله)^(٦) ، بإسكان
 الشين وصلًا^(٧) .

وقد جاء من هذا النحوشيء صالح يكفي هذا منه ، إلا أن مع الناظم فيه
 متكلمًا ، وذلك أنه أتى في كلامه برِيبا المقتضية للتقليل النّدر ، وأنت قد رأيت
 أن الذي جاء من ذلك ليس بنادر ، إذ أكثره قد قُرِيءَ به ، ومنه ما هو لغةٌ
 لبعض العرب ، وقد مرَّ من عاداته أن ما قُرِيءَ به لا بد أن يستنبط له قياسا
 جاريا في أمثاله ، وإن كان قليلا أجرى القياس فيه على قلته ولم يجعله
 مسموعًا نادرا . وقد جعل في التسهيل تحقيق الهمزتين مع الاتصال^(٨) لغةً ،
 ولم ينقلها أحدٌ لغةً وإنما نُقِلَ من ذلك ألفاظٌ^(٩) شاذةٌ ، نعم جاء في القرآن
 (أئمة) بتحقيق الهمزتين^(١٠) قراءةً عن الكوفيين وابن ذكوان .

(١) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

(٢) انظر الإقناع ٦٤٥ .

(٣) الأصل : والذي .

(٤) من الآية ٤ من سورة الأحزاب .

(٥) الإقناع ٧٣٤ - ٧٣٥ وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعظيمة ٢١٤/١/٣ .

(٦) الآية ٣١ ، ٥١ من سورة يوسف .

(٧) المحتسب ٣٤١/١ .

(٨) التسهيل ٣٠٠٢ .

(٩) الأصل : ألفاظا شاذًا .

(١٠) اجتماع الهمزتين مختلف فيه ، فأجازه الكوفيون وبعض البصريين كأبي إسحاق الزجاج ، ومنعه ابن
 جني حيث قال « وكذلك قراءة أهل الكوفة (أئمة) بتحقيق الهمزتين شاذ عندنا » اهـ . سر
 الصناعة: ٧٢ .

قال شيخنا القاضي^(١) رحمه الله : جعل ذلك لغة للقران أدباً مع القران أن يجعل ما نُقل فيه قراءة شاذة أو مخالفة لكلام العرب فكيف يجعل هذا الذي تقدم ذكره - مع كثرته ، وأن أكثره من القرآن ، ومن المنقول عن الأئمة - نادراً ؟! هذا خارج عن مقتضى طريقته كما تقدم . وأيضاً إن أجرينا طريقته هنا في جعله لغة الطائيين جارية في الوصل على طريقة وقف غيرهم ، انفسح لنا في ذلك مجال من السماع رَحْب ، وذلك أن قراءة من قرأ : (نوله)^(٢) و(نُصِلْ)^(٣) و (يرضَه)^(٤) وما أشبه ذلك ما قَبِلَ الهاء فيه ساكن في الأصل حُذِفَ للجزم أو للوقف ، جارية على طريقة بعض العرب في ذلك ؛ إذ هـ الهاء^(٥) فيها للعرب ثلاثة أوجه : التحريك باختلاس وبإشباع ، والتسكين^(٦) ، ولا شك أن التسكين أقلها ، فنحملها على إجراء الوصل مجرى الوقف ، ولا يصادمنا في هذا التأويل تعليلهم بأن الهاء وقعت موقع ساكن محذوف فأُسكنت كإسكانه^(٧) ، كما لم يصادمه هو في لغة الطائيين ما علل به سيبويه من أنهم أبدلوا الألف واواً وياً لخفاء الألف ، فأرادوا بيانها إذ كانت الألف خفية ؛ فإن هذه التعليلات يصح أن يعلل بها إجراء الوصل مجرى الوقف، إذ هو على خلاف القياس ، فيقال^(٨) : لم أُجرى الوصلُ مجرى الوقف في مسألة كذا ؟ فيجاب بعلّة يقتضيها الموضع ، على هذه الطريقة يجرى أيضاً ما حكاه

(١) هو محمد بن أحمد بن الحسن السبتي الفرناطي .

(٢) من الآية ١١٥ من سورة النساء .

(٣) من الآية ٧ من سورة الزمر وانظر الإقناع ٥٠٢ .

(٤) الأصل : التاء .

(٥) الكتاب ٤ / ١٨٩ ، والإقناع ٤٩٨ - ٥٠٣ .

(٦) الأصل : بإسكانه .

(٧) الأصل ، ت : فنقول .

السيرافي أن^(١) من العرب من يقول : اشتر ثوبا ، واتق زيدا ، وأنشد على ذلك^(٢) / :

/ ٤٨ /

ومن يتَّق فإنَّ الله معه ورزقُ الله مؤتابٌ وغادر
وأنشد أيضا^(٣)

قالت سُلَيْمى : اشترُ لنا دقيقا

ومن ذلك هاء الضمير بعد متحرّك نحو : به ، وله ، يسكنها قوم من العرب ، حكاها الأخفش لغة عن أزدِ السراة ، وحكاها المؤلف في « التسهيل » عن بني عُقيلِ وبني كلاب^(٤) ، وعلى ما حكى الأخفش حكى ابن جني^(٥) :
وأشرب الماء ما بى نحوه عطشٌ إلا لأن عيونه سيلٌ وأديها
وقول الآخر ، وهو رجلٌ من أزدِ السراة^(٦) :

فَظَلْتُ لدى البيت العتيق أخيله ومطواى مشتاقان له أرقان

(١) الأصل : من أن .

(٢) البيت في المحتسب ٣٦١/١ ، والخصائص ٣٠٦/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٣٩ ، والمنصف ٢٣٧/٢ وشواهد الشافية ٢٢٨ ، والصاح : أوب ، وفي .
أب : رجع . وأتاب مثله .

يقول البغدادي في شرح شواهد الشافية : « ولم أقف على تتمته ، ولا على قائله . ولم يكتب ابن بري ولا الصفدي عليه شيئا في الموضوعين » .

(٣) البيت للعذافر الكندي . وهو في نوادر أبي زيد ١٧٠ ، والمحتسب ٣٦١/١ ، والخصائص ٣٤٠/٢ ، ٩٦/٣ ، والمنصف ٢٣٧/٢ ، والضرائر لابن عصفور ٩٧ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٦ ، ويرى : « اشتر لنا سويقا » .

(٤) التسهيل ٢٤ .

(٥) تقدم البيت وتخريجه أول باب الوقف انظر ص ١٧ .

(٦) تقدم البيت وتخريجه أول باب الوقف ، انظر .

هذه اللغة لا مانع من ادعاء إجراء الوصل فيها مجرى الوقف ، بل
الظاهر على ما قال أنها كذلك ، وكذلك تسكين واو هُوَ ويا هي في الوصل ،
حكاها المؤلف عن قيس وأسد ، وحمل على ذلك قول الهذلي (١) :

إِنْ سَلَّمَى هِيَ الْمُنَى لَوْ تَوَاتِي حَبْذَا هِيَ مِنْ خَلَّةٍ لَوْ تُخَالِي
وأنشد المؤلف : (٢)

وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا فأصبحت قد جاوزت قوماً أعاديا
وقال متمم بن نويرة (٣)

أَدْعُوْتَهُ بِاللَّهِ ثُمَّ غَرَرْتُهُ لَوْ هُوَ دَعَاكَ بِذِمَّةٍ لَمْ يَغْدُرْ

وقرأ أبو جعفر والزهري (٤) : (ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُمْ جُزْأً) (٥)،
بتشديد الزاي من غير هَمْزٍ (٦) ، قال ابن جنى (٧) : خفف الهمزة على قولك :
الخبُّ في الخبء ، وإذا خُفِّفَ فلك الوقف بالتشديد ، فتقول : الجُزُّ ، ثم إنه
وَصَلَ على وقفه فقال : جُزْأً . فهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف على
قولهم (٨) :

(١) البيت في اللسان ، مادة : خلل . وفيه : « أراد : لو تخال ، فلم يستقم له ذلك فأبدل من اللام الثانية
ياء » .

(٢) البيت في الهمع ١ / ٢١٠ .

(٣) ديوانه ٩١ .

(٤) الأصل : وأنشدني ، وسائر النسخ : والسدى . وهي في المحتسب ١ / ١٠٢ ، ١٣٧ ، ٢٧٦ منسوبة إلى
الزهري . وفي النشر ١ / ٤٠٦ قال : « هي قراءة الإمام أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب
الزهري » .

(٥) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٦) انظر النشر ١ / ٤٠٦ .

(٧) انظر المحتسب ١ / ١٣٧ .

(٨) الرجز لمنظور بن مرشد الأسدي . وهو في الكتاب ٤ / ١٧٠ ، والتكملة ١٩ ، ٢٨ ، والبغداديات ٤٢٧
والمسائل العسكرية ١٨٦ ، والمحتسب ١ / ١٠٢ ، ١٣٧ ، ٢٧٦ ، والخصائص ٢ / ٣٥٩ ، وشرح المفصل
لابن يعيش ٩ / ٦٨ ، والخزانة ٤ / ٤٩٤ ، وشواهد الشافية ٢٤٦ .

والبازل : الداخل في السنة التاسعة من الإبل ذكراً كان أم أنثى ، والوجناء : الناقة الشديدة ،
العيل : الناقة الطويلة .

ببازلٍ وجنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

كما سيُذكر ، إلى أشياء من هذا النحو لا أقدر على حصرها ، وقد جرى في التسهيل على هذا السبيل فأتى برّما في هذه المسألة فقال : « ويجرى الوصلُ مجرى الوقفِ اضطرارا ، وربما أُجرى مجراه اختيارا »^(١) والجميع مشكل لما ثبت في المسألة من السماع الفاشي الذي لا يقال في مثله ولا فيما قاربه : إنه نادرٌ ، ولا يُقلَّلُ برّما ، وللنظر في المسألة مجال واسعٌ مضاف إلى كلام الناظم هنا وفي التسهيل وغيرهما من كتبه ، لا أقدر على استيفائه الآن .

وأما إجراء الوصل مجرى الوقف في النظم ، وهو الذي ذكر فيه أنه فاشٍ كثير ، فمنه جميع ما تقدم من الأبيات فإنها محمولة في النظم على إجراء الوصل مجرى الوقف ، منصوص عليها أو على أكثرها في ذلك الحكم ، ومن ذلك أيضاً قولُ امرئ القيس^(٢) :

فاليوم أشربُ غير مستحبٍ إثما من الله ولا وَاغِلِ
أنشده سيبويه^(٢) ، وأنشد ابن جني^(٣) :

فاحذرْ ولا تَكْثُرْ كرياً أعوجا

وأنشد سيبويه^(٤) :

-
- (١) التسهيل ٣٣١ .
(٢) ديوانه ١٢٢ ، والكتاب ٤ / ٢٠٤ ، والنوادر لأبي زيد ١٨٧ ، والخصائص ١ / ٧٤ ، ٢ / ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٩٦ / ٣ ، والمحاسب ١ / ١٥ ، ١١٠ ، وابن يعيش على المفصل ١ / ٤٨ ، والرضى على الكافية ٤ / ٢٥ ، والخزانة ٨ / ٣٥٠ .
والمستحب : المكتسب . والواغل : الذي يدخل على الشاربين من غير أن يدعوه .
(٣) المحاسب ١ / ٣٦١ ، والخصائص ٢ / ٣٤٠ ، ٣ / ٩٦ ، والمنصف ٢ / ٢٣٧ ، ٣ / ٩ ، والضرائر لابن عصفور ٩٧ وشرح شواهد الشافية ٢٢٥ .
(٤) الكتاب ٤ / ٢٠٣ ، والخصائص ١ / ٧٥ ، ٢ / ٣١٧ ، واللسان : عبو .
والرجز لأبي نخيلة ، ويعني باعوججن الإبل والدوّ : الصحراء .

إذا اعوجَجْنَ قلتُ : صاحبُ قَوْمٍ بالدوِّ أمثالَ السفّين العوْمِ
وقال وضاح اليمن (١)

إنما شعري شُهد قد خلطَ بِجُلْجُلانٍ
ومنه إثبات ألف « أنا » في الوصل ، قال الأعشى : (٢)
فكيفَ أنا وانتحالَ القوافيَ بعدَ المشيب ، كفى ذاكَ عارا
وقال آخر (٣) :

أنا سيفُ العَشيرةِ فاعرفُوني حميداً قد تدرّيتُ السَّنما
وقال أبو النجم (٤) /

أنا أبو النجم وشعري شعري
ومن ذلك ما أنشده سيبويه من قول رؤية (٥) :

لقد خشيتُ أن أرى جدباً في عامنا ذا بعدما أخصباً

(١) الضرائر لابن عصفور ٨٧ - ٨٨ ، وبعث الوليد ١٤٩ ويروى :

إنما شعري قند قد خلط بالجلجلان

ويقول أبو العلاء : وبعضهم يروى : قد حُشِي . وهو أقل ضرورة القند : غسل قصب السكر والجلجلان : حب السمسم .

(٢) ديوانه ٥٣ والتكملة ٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٥ ، ٨٤/٩ .

(٣) هو حميد بن بحدل الكلبي . والببيت في إيضاح الوقف والابتداء ٨/٤١١ ، والمنصف ١٠/١ وابن يعيش ٩٣/٣ ، ٨٤/٩ والرضى على الكافية ٢/٤١٧ ، والخزانة ٥/٢٤٢ وشواهد الشافعية ٢٢٣ .

(٤) ديوان أبي النجم ص ٩٩ . والخصائص ٣/٣٣٧ ، والمنصف ١٠/١ ، وأمالى ابن الشجري ١/٢٤٤ ، وابن يعيش ٩٨/١ ، ٨٣/٩ ، والرضى على الكافية ٨/٢٥٥ ، ٣٢٥ ، والخزانة ٨/٤٣٩ .

(٥) ملحقات ديوانه ١٦٩ ، والكتاب ٤/١٧٠ ، والجمل للزجاجي ٣١٠ ، والمحتسب ٨/٧٥ ، ١٤٨ ، وفرحة الأديب ٢٠٧ ، وابن يعيش ٩/٦٩ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٥٤ .

يريد : جَدْبًا ، وأخَصَبَتْ ، وأنشد غيره بعده (١) :

إِن الدُّبَّ فَوْقَ المَتَانِ (٢) دُبًّا وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورِهِبًا
تَتْرَكَ مَا أَبْقَى الدُّبَّاسِ سَبَبًا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا اجْلَعَبَا (٣)
أَوْ الحَرِيقُ وَافِقَ القَصْبَا (٤)

يريد : سَبَسَبًا ، والقَصَب . وأنشد سيبويه أيضاً لرؤية (٥) :

ضَخَمُ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمَا

يريد : الأَضْحَمَ . وأنشد الفارسي ، ومنه ما أنشده سيبويه لرجل من بني

أُسْدٍ (٦) :

فَسَلَّ وَجَدَ الهَائِمَ المَعْتَلَّ بِيَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلَّ
كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الكَلْكَلِّ مَوْقِعَ كَفَى رَاهِبٍ يُصَلِّي

يريد : العَيْهَلِ ، والكَلْكَلِ . أنشد أحمد بن يحيى (٧) :

-
- (١) ملحقات ديوانه ١٦٩ ، وفرحة الأديب ٢٠٧ ، وانظر المسائل العسكرية ١٨٥ ، وابن يعيش ٦٨/٩ ، ٨٢ .
(٢) كذا في النسخ ، وفي مصادر التخریج : المتن . وكلاهما جمع متن ، وهو ما صلب وارتفع من الأرض .
(٣) كذا في النسخ ، وفي مصادر التخریج : اسلحبًا .
(٤) يقول القندجاني معقبا على ابن السيرافي : « توهم ابن السيرافي أن الأراجيز كلها لرؤية لأجل أن رؤية كان راجزا . وهذه عامية فيه ، وليست الأبيات لرؤية ، بل هي من شوارد الرجز لا يعرف قائلها ، والدُّبَّ - بفتح الدال - : الجراد قبل أن يطير . ودبٌ : تحرك . والمور : الغبار . والسببسب : القفر والمفازة . واسلحبٌ : امتد امتدادا . واجلعبٌ في السير : مضى وجدٌ .
(٥) ملحقات ديوانه ١٨٢ ، والكتاب ٢٩/١ ، ١٨٠/٤ ، والمنصف ١٠/١ ، ١٧٠ ، والمحتسب ١٠١/١ .
(٦) تقدم تخریج البيت الثاني في ص ١٢٢ ، وانظر أيضا النوادر ٢٤٨ ، والمسائل العسكرية ٢٢١ - ٢٢٢ ، والمنصف ١١/١ ، والانصاف ٧٨٠ .
(٧) من قصيدة منظور بن مرثد أيضا . والأبيات في مجالس ثعلب ٦٠١ - ٦٠٣ ، والمسائل العسكرية ٢١٨ - ٢٢٣ ، وانظر الخصائص ٢٦٢/٢ ، والمحتسب ١٣٧/١ ، ٢٧٦ ، ١٧٨/٢ ، وابن يعيش ٨٢/٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢٤٨ - ٢٤٩ ، واللسان : طول ، خلل ، نطق .

مَنْ لِي مِنْ هِجْرَانٍ لَيْلَى مَنْ لِي والحبل من حبالها المنحلّ
تَعَرَّضْتُ لِي بِمَكَانٍ خَلَى^(١) تعرض المَهْرَة في الطَّوْل
يريد : الطَّوْل^(٢) . وأنشد ابن جني مما أنشده أبو علي وغيره :
والحبل من حبالها المنحلّ

يريد : المنحل^(٣)

تَرَى مَرَادَ نِسْعِهَا الْمُدْخَلُ بين رَحَى الحيزوم والمَرَحَل^(٤)
مِثْلُ الزَّحَالِيفِ^(٥) بَنَعْفِ التَّلِّ
يريد : الْمُدْخَلُ وَالْمَرَحَلُ . وفيها :

وَمُقْلَتَانِ جَوْنَتَا^(٦) الْمُكْحَلُ

أثبت الشاعرُ التشديد مع دخول ألف الإطلاق^(٧) ، وكان حقه أن يخفف
لأن التشديد من شأن الوقف ، ليعلم أن الحرف في الوصل متحرك ، فإذا

(١) في النسخ : « خَلَّ » ، بالخاء المعجمة مضمومة . وفي مصادر التخريج : حل ، بالخاء المهملة مكسورة
وفي اللسان ، مادة خلل : « ورد بعضهم هذا البيت :

تعرضت لي بمكان خلّى

فخلّى هنا مرفوعة الموضع بتعرضت ، كانه قال : تعرضت لي خلّى بمكان خلّو أو غير ذلك « ومن رواه
بمكان حلّ ، فحلّ - ههنا - من نعت المكان ، كانه قال : بمكان حلال » .

(٢) الطَّوْل : الحبل الذي يطول للدابة فترعى فيه .

(٣) على هذا يكون اسم مفعول من أنحل ، يصف دقة هذا الحبل ورقته ، ويقول أبو علي الفارسي في
المسائل العسكرية ٢١٨ : « فالمنحل لا يخلو من أن يكون محمولاً على الحبل أو على الحبال ، وكلا
الأمريين قبيح » . وقبح الأول الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو : من حبالها . وقبح الثاني
وصف المؤنث بالذكر .

(٤) المراد : موضع المجيء والذهاب ، يقال : راد يرود : إذا جاء وذهب ولم يطمئن والنسع : سير يضفر
على هيئة أعنة النعال تشدّ به الرجال . ورعى الناقة : صدرها أو كركرتّها والحيزوم : الصدر أو
وسطه والمرحل : موضع الرجل .

(٥) في النسخ : الزعالييف بالعين والمثبت عن مصادر التخريج المتقدمة ، واللسان ، مادة : نعف .
والزحالييف : جمع زحلوفة ، وهي آثار تزلج الصبيان من فوق التل إلى أسفله . والنعف : ما ارتفع
عن الوادي إلى الأرض .

(٦) ك : جَوْنَتَا . والجونة : السوداء ، هنا .

(٧) هذا عائد على قول رؤية : سبسيًا ، والقصبًا ، والاضخمًا .

اتَّصل الحرف بحرفٍ بعده فظهرتِ الحركةُ وَجَبَ زوال^(١) التشديد ، لكنهم أبقوه إجراءً للوصلِ مجرى الوقف . وعلى هذا المعنى يجري القول في بيتي سيبويه ، وهما قوله^(٢) :

هُمُ الْقَاتِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونُ

وقوله^(٢) :

ولم يرتفق والناس محتضرونهُ

على أن الهاء للسكت وهو مختصٌ بالوقف ، لكن ألحق الهاء حرف اللين ، كما ألحق المشدّد حرف الإطلاق فيما تقدم . وكذلك قول الآخر^(٣) :

يا مرحباً بهُ بَحْمَارٍ نَاجِيَةٍ إِذَا دَنَا قَرْبُهُ لِّلْسَانِيَةٍ

وقول امرئ القيس^(٤) :

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَا هُ وَيَحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرِّ

هو من هذا عند طائفة^(٥).

والذي يُرجَع إليه في هذه المسألة أن جميع ما تقدّم من المنتثر لا يتعيّن فيه ما تقدّم من إجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما يثبت ذلك في

(١) الأصل : بيان التشديد .

(٢) تقدم البيتان في ص ١١٤ - ١١٥ .

(٣) مجهول القائل ، والرجز في الخصائص ٣٥٨/٢ ، والمنصف ١٤٢/٣ ، وابن يعيش ٩ / ٤٦ ، ٤٧ ، والرضى على الكافية ١ / ٤٢٠ ، ٣ / ٢٦١ ، والخزانة ٢ / ٣٨٧ .

ناجية : اسم شخص .

(٤) ديوانه ١٦٠ ، والجمل للزجاجي ١٦٣ ، والمنصف ١٣٩/٣ ، وأما ابن الشجري ١٠٢/٢ ، وابن يعيش ١ / ٤٨ ، ١٠ / ٤٢ - ٤٣ .

(٥) انظر المنصف ١٤٢/٣ .

بعضها مما^(١) يعدُّ نادراً كما قال ، ولئن سلّمنا جميع ما تقدّم فإنه يبعدُ القياس على مثله لانتشار قياسه وعدم ضبطه ، ولم يزل النحويون يذكرون ذلك ويعدّونه نادراً ، فليس يبدع ما قاله الناظم هنا .

وقول الناظم : « وربما أُعطي لفظُ الوصلِ » إلى آخره ، لفظُ الوصلِ ، أى : اللفظ الذي هو مختصٌّ بالوصلِ ، فأضافه إليه لاختصاصه به . و « ما » مدلولها الحكم ، وللوقف : صلة « ما » ، كأنه قال : / وربما أُعطي اللفظُ الذي يختصُّ بالوصلِ الحكم الذي استقرُّ للوقف . و « نثراً » : مصدرٌ في موضع الحال ، وهو حال من « لفظ » ، أى : حالة كونه ذا نثرٍ ، أى : واقعاً في النثر . وقوله : « وفشا » ، الضمير فيه عائد على الإعطاء المفهوم من « أُعطي » ، على حدٍّ : (وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ)^(٢) . و « منتظماً » : حال منه ، أى : فشا إعطاء لفظ الوصلِ حكم الوقف حالة كونه منتظماً . ولا يعود على « لفظ » ، ولا على « الوصل » ، ولا على « الوقف » ، إذ لا يصحُّ له معنىٌ يستقيم . والعبارة الجارية في النظم أن يُقال : منظوماً لا مُنتظماً ، لكن المعنى حاصلٌ منه .

* * *

(١) الأصل : بما .

(٢) الآية ٧ من سورة الزمر .

الإِمَالَةُ

الألفَ المبدلَ من يا في طَرَفٍ أَمِلْ ، كَذَا الواقعُ مِنْهُ الياءُ خَلَفَ

دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ وَلِمَا يَلِيهِ^(١) هَا التَّائِيثُ مَا لَهَا عَدِمَا

الإِمَالَةُ اصطلاحاً : أن تنحو بالآلف نحو الياء وبالفتحة نحو الكسرة ، طلباً لتناسب الصوت بينهما ، أو إشعاراً بما هو طالبٌ بالتناسب ، وذلك أنه قد يكون بين بعض الحروف تناسبٌ ، وقد يكون بينهما تباعد فيزيلون^(٢) من ذلك التباعد بعضه ليتناسب الصوت ؛ فالآلف والياء متباعدتان في الصوت لانفتاح الآلف وانسفال^(٣) الياء ، فالآلف تطلب أعلى الفم ، والياء تطلب أسفله ، فَنَحَوَا بالآلف نحو الياء ليكون ذلك أقرب لما بينهما وأنسب وكذلك الفتحة والكسرة هما كالآلف والياء ، فأمالوا الآلف نحو الياء ليجري الصوت على تناسب . ونظير هذا الصادُ والدالُ ، هما من حروف طرف اللسان فهما متقاربتان^(٤) في المخرج إلا أنهما متباعدتان في الصفات ، فالصاد حرفٌ مستعملٌ مطبق مهموس رخو ، والدال بخلاف ذلك ، فكرهو التباعد في جميع هذه الصفات مع تقاربهما في المخرج فأشربوا الصَّادَ صوت الزاي ليكون وَسَطاً بينهما في التناسب ، لأن الزأى توافق الدال في الانسفال^(٥) والانفتاح والجهر ، وتوافق الصاد في المخرج^(٦) . فالآلف والياء متقاربتان أيضاً في اللين وفي المخرج لأن

(١) كذا في النسخ بالياء وفي مطبوعة الألفية بالتاء .

(٢) الأصل ، ت : فيلزمون .

(٣) الأصل : وانتقال .

(٤) الأصل : متقاريان .

(٥) الأصل : الانتقال .

(٦) الكتاب ٤/ ١١٧ ، ١٩٦ ، ٤٧٧ - ٤٧٨ .

الياء من الفم ، والألف تشارك حروف الفم من حيث كانت هوائية ، ولذلك قال بعضهم : إن الألف ليس لها مخرج معين ، فأرادوا أن يناسبوا بينهما في الصوت ، وكذلك قصدوا أن يشعروا بالأصل في الألف في نحو : رمى وبنى^(١) والفتى ، وبأن فاء^(٢) فَعَلَتِ المَعْل^(٣) العين يكسر في بعض الأحوال .

ولما كان الممالُ قسمين ، أحدهما : الحرفُ الذي هو الألف ، وهو الأكثر في الكلام نحو : رَمَى وَبَنَى . والثاني : الحركة التي هي الفتحة نحو : من الكِبَرِ ومن الصَّغَرِ ومن البَعَرِ - ابتدأ بالقسم الأول لكثرتة ، وإن كانت إمالة الفتحة فيه غير مفارقةٍ لأن الألف ناشئة عنها^(٤) ، ولا يمكن إمالة الألف إلا بإمالتها ، إلا أن المقصود بالإمالة الألف ، فقال : « الألف المبدل من يا في طَرَف ، أَمِلْ » الألف / : منصوب بِأَمِلْ . وقوله : « مِنْ يا » ، أراد : من ياءٍ ، فقصرَ ضرورةً ٥١ / وقد تقدم له من هذا كثير . وس في طَرَفُ : متعلق باسم فاعل محذوف حال من الألف . والتقدير : أَمِلِ الألف المبدل من ياء حالة كونه مستقرّاً^(٥) في طرف ، أى : طَرَفِ الكلمة .

ويعني أنك تُمِيلُ الألف إذا اجتمع فيها وصفان : أن تكون من الياء لا من الواو ، وأن تقع في طرف الكلمة لا في وسطها .

(١) س : ومتى .

(٢) الأصل ، ت : تاء .

(٣) س : المعتل .

(٤) س : منها .

(٥) الأصل ، س : مفتقراً .

أما الوصفُ الأوَّلُ وهو كونُها مبدلةً من الياء ، فلا بدُّ منه ، فإنَّه الموجِبُ للإمالة في الموضع ، وسواءُ أكانَ^(١) ذلك في اسمٍ أم^(٢) في فعلٍ ؛ إذ لم يُفَضَّلْ ، فالاسم نحو : الفتى والهوى والعَمَى ، والهُدَى والنُّهى ، والغنى والزنى ، ونحو ذلك . والفعلُ نحو : رَمَى وسَعَى وهَدَى وَحَمَى وَجَنَى ، وهَمَى المطرُ ، وسَبَى ، وما أشبه ذلك فهذه الأمثلة كُلُّها الألفُ فيها مبدلةً من الياء ، لأنك تقولُ من الفتى : فتِيان ، ومن الهوى : هويتُ ، ومن العَمَى : عَميتُ ، ومن الهدى : هَدَيْتُهُ ، ومن النُّهى : نُهِيتُهُ ، ومن الغنى : غَنَيْتُهُ^(٣) ، ومن الزنى : زَنَيْتُهُ . وكذلك الأفعالُ لأنها من رميت ، وسعيتُ ، وهديتُ ، وحميتُ وجنيتُ ، وهَمَى المطرُ يَهْمَى ، وسبيتُ أُسْبَى . فتُمالُ هذه الألفات إشعاراً بأنَّ الأصلَ الياءُ ، وذلك أن الإمالة يُرادُ بها أمران ، أحدهما : التناسُبُ اللفظيُّ ، وهي التي تقدَّم شرحُها . والثاني : أن يُرادَ بها أمرٌ تقديريٌّ وهو الدلالة على ياءٍ أو كسرة . وهذه المسألةُ من هذا الثاني . وينتظم في هذا السلك ما كانت ألفه ثالثةً ، وهو المتقدِّمُ الذَّكْرُ ، وما كانت الألفُ (فيه)^(٤) رابعةً فأكثر نحو : المرمى والمسعى ، والأعمى ، والمهتدى والمستبى ، وكذلك : رامى ، واهتدى ، واستهدى واجتنى واحتمى ، وترامى ، وما أشبه ذلك ؛ لأنَّ هذه الألفات أصلُها كلها الياءُ ، فتُمالُ لذلك . وكذلك ما كانت الألفُ فيه أصلُها الواو إلا^(٥) أنها وقعت رابعةً فصاعداً ، نحو : استدعى ، وأضحى ، وأعطى ، وتدانى ، ورَضَى^(٥) ، وما أشبه ذلك ، فإن

(١) س : « وسواء كان ذلك في اسم أو في فعل » .

(٢) س : بهيته .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) س : « لأنها » .

(٥) الأصل ، ت : ووضى .

الألف هنا إنما انقلبت عن الياء لا عن الواو ، فشملَه قوله : « الألفُ المبدلُ من يا في طَرَفِ أَمِلٍ » . وكذلك الألف في آخر الاسم أيضاً مثلها كمستدعى ، ومدعى ، ومَرْضَى ، ونحو ذلك ، لأنها من الدعوة ، والضحوه ، وعطا يعطو ، والدنُو ، والرضوان ، إلا أنهم قلبوها ياءاتٍ لما صارت رابعةً ، فقالوا : استدعيتُ ، وأضحيتُ ، وتدانيتُ ، وأعطيتُ ورضيت . وعن ذلك انقلبتِ (١) الألفُ فإن كانت الألفُ ، منقلبةً عن الواو فمقتضى كلام الناظم أنها لا تُمالُ ، وذلك نحو : العصا ، والفَنَّا (٢) ، والضُّحَى ، والقفا ، والقطا (٣) والصفاء . وكذلك يقتضى في الأفعال نحو : دنا ، ودعَا ، وقفا ، إلا أن هذا الثاني قد دَخَلَ له في حكم الإمالة بمقتضى قوله : « كذا الواقعُ منه اليا خَلْفُ » ، كما سيذكر إن شاء الله تعالى . فبقى ما كان كذلك من الأسماء مستثنىً من حكم الإمالة ، فلا / يجوز أن تُميل أَلَفُ العصا والصفاء ونحوه ، وما جاءَ من ذلك / ٥٢ / مما لا فموقوف على محله ، نحو قولهم : الكِبَا ، والعَشا ، والمكا (٤) ، فإنهم

(١) الأصل ، ت : تنقلب .

(٢) الأصل ، س : الفتا والفنا : واحد أفناء الناس ، ولامه واو . وإي قال ذلك ابن جني ، كما في اللسان .

يقال : هو من أفناء الناس إذا لم يعلم من هو ؟

(٣) الأصل ، ت : والعطا ، والقطا : طائر ، والجمع قطوات وقطيات ؛ قال الكسائي : « وربما قالوا في

جمعه قطيات ولهيات في جمع لهاة الانسان لأن فعلت منهما ليس بكثير ، فيجعلون الألف التي أصلها

واو ياءً ، لقلتها في الفعل » قال : « ولا يقولون في غزوات : غزيات ، لأن غزوت أغزو كثير معروف في

الكلام » . ذك ذلك في اللسان ، وانظر الكتاب ٣ / ٣٨٨ .

(٤) الكتاب ٤ / ١١٩ .

والكبا : الكناسة والعشة : سوء البصر : الليل والنهار ، والمكا والمَكُو : جحر الشعلب والأرنب ونحوهما .

أمالوا هذه الأشياء وأصلها الواو ، لقولهم : الكَيَّان ، وَعَشَوَان^(١) ، والمَكْوُ .
وهذه طريقة النحويين أن يفرّقوا بين الأسماء والأفعال في الإمالة ، فيطردون
الإمالة في الفعل ويجعلونها في الاسم شاذّة . وظاهر كلام سيبويه خلاف هذا ،
لأنه لم يفرّق بين الاسم والفعل ، بل أطلق القول بأنهم^(٢) يميلون كل شيء من
بنات الياء والواو ، وكانت عينه مفتوحة . غير أنه قال : « وقد يتركون الإمالة
فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو : قفا ، وعصا ، والقنا ، والقطا ،
وأشباههنّ من الأسماء ، قال : وذلك أنهم أرادوا أن يثبتوها^(٣) مكان الواو
 ويفصلوا بينها وبين بنات الياء ، وهذا قليل يُحفظُ ، وقد قالوا : الكِبَا والعِشَا
والمَكَا - وهو جُحْر الضَّب - يعني بالإمالة - كما فعلوا ذلك في الفعل »^(٤) قال :
« والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت : غزا وصفا^(٥) ودعا^(٤) فيظهر من
كلامه أن الأصل الإمالة في الألف التي هي لامٌ في اسم كانت أو في فعل ، وإن
كانت من الواو . وقد تأوّلوا كلامَ سيبويه وردّوا كلامه إلى طريقتهم ، فردّوا
الخلافَ وفاقاً ، فلذلك اتّبع الناظم مذهبهم دون ظاهر كلام سيبويه^(٦) .

وأما الوصفُ الثاني وهو كونُ الألفِ طرفاً ، فإنَّ الموجِبَ الذي هو
الإشعارُ بأنَّ الألفَ منقلبةً عن الياء ، إنما أعملوه فيما إذا كانت الألف طرفاً ،
كما مُثِّل ، فإن كانت وسطاً فمفهوم كلامه أن ذلك الموجِبَ غير مُعتبر ، وإنما

(١) الأصل : والعشوان .

(٢) س : لأنهم .

(٣) في الكتاب : « يبيّنوا أنها مكان » .

(٤) الكتاب ٤ / ١١٩ .

(٥) في الكتاب : « وصفا » بالفاء .

(٦) التكملة ٢٢٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١١ - ١٢ .

يُعتبر إذا كان طرفاً ، فلا تمال الألف إذا كانت عينا كانت منقلبةً عن الواو أو عن الياء ، في اسم كانت أو في فعل إلا ما كان من الأفعال مكسور الأول في فَعَلْتُ فإنه سيذكره . وليست الإمالة في يَأْتِيهِ لأجل الياء نحو : طاب وهاب ، وإنما هي (فيه)^(١) لأجل الكسرة في فُلْتُ^(٢) ، فنوات الواو والياء فيه سواء . وأما ما لم يُقَلْ فيه : فُلْتُ ، نحو : زال وثاب وحام ، فلا يمال^(٣) ، والأسماء أولى بعدم الإمالة من الأفعال ، فلا تُميل نحو : مال وباب ، من الوادي^(٤) ، ولا نحو : ناب ، من اليائي ، إلا أن يكون مجروراً ، فإنَّ من العرب من يُميلة نحو : مررتُ بمالٍ ، ونظرت إلى بابٍ . وسببُ الإمالة هنا كسرةُ الإعراب وإن كانت عارضةً لا غيرُ ذلك . وأما في غير الجرِّ فلا إمالة وإن كانت الألف منقلبةً عن الياء إلا شاذاً عن بعض العرب نحو : هذا مالٌ ، وهذا نابٌ . نصُّ^(٥) على ذلك سيبويه وقلَّه ، ثم وجَّه ذلك فيما أصله الياء بالحمل على الفعل اليائي ، وفيما أصله الواو بالحمل على الفعل الواوي . قال « فتبعت الواو الياء في العين كما تبعتها في اللام ، لأن الياء قد تَغْلِبُ على الواو هنا - يعني في اللام / - وفي مواضع » ثم قال : « والذين لا يُمِيلُونَ في الرفع والنصب أكثر العرب ، وهو أعمُّ في كلامهم »^(٥) فلأجل هذا تحرَّز الناظم بقوله : « في طَرَفٍ » ووجهُ اللغة العامَّة أن الإمالة نوع من التغيير ، والعين أقوى وأبعد عن التغيير من^(٦) اللام ، ولذلك ثبتت الواو عيناً فلا^(٧) تنقلب إلى الياء فتقولُ في نحو فَعَلْتُ : قَوْلْتُ ، وفي

(١) سقط من س .

(٢) الأصل ، ت : فِلْتُ . وفي س : بعت .

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٢٠ - ١٢١ .

(٤) الأصل : الواو .

(٥) الكتاب ٤ / ١٢٨ .

(٦) الأصل : باللام .

(٧) س : فانقلبت .

فاعلت : قاوت ، وفي أفلت : ما أقوله . وكذلك في البناء للمفعول ، فلا تنقلب
الواو إلى الياء بخلاف ما لو كانت لاماً . فلما كانت كذلك لم يميلوها إذا كانت
عيناً إلا ما كان منه يؤول إلى قلت^(١) اعتباراً بالكسرة ، مع أن الإمالة فيما
ألت إلى قلت^(١) ضعيفة إنما يميلها بعض أهل الحجاز ، وأما عامة العرب فلا
يميلون ما كانت الواو فيه عيناً مطلقاً . نص عليه^(٢) سيبويه فأنت ترى ما في
إمالة العين من الضعف .

واعلم أن الناظم لم يأت في كلامه نص صريح على العلة الموجبة للإمالة،
وكذا في سائر ما ذكر ، إلا أن فيه بعض إشعار . بل الذي صرح به بيان
الألفات الممالة ومواضعها وذكر الشروط المحتاج إليها في تلك المواضع . وقد
ذكر ابن السراج^(٣) أسباب الإمالة وعدمنها ستة أسباب :

أحدها : الياء المنقلبة عنها الألف ، وهي التي تقدم ذكرها آنفاً ، إذ
(الياء)^(٤) هي السبب في الإمالة .

والثاني : الكسرة تتقدم على الألف كعماد ، وتتأخر عنها كعابد .

والثالث : تقدم الياء على الألف كشيبان .

والرابع : التشبيه بالألف المنقلبة عن الياء كحبلى وأرطى وأدنى .

والخامس : الكسرة تعرض في بعض الأحوال كخاف وطاب .

والسادس مناسبة الممال كرايت عمادا .

وما عدا ذلك من الأسباب شاذ .

(١) الأصل : قلب .

(٢) س : على ذلك .

(٣) الأصول ٣ / ١٦٠ - ١٦٣ .

(٤) ليست في س .

وقد يقال : إن الإبدال من الياء وصفٌ من أوصافِ الألفِ ، فذكره في معرض الحكم عليه مُشعرٌ بأن ذلك الوصف هو العلةُ لذلك الحكم ، فكأنه قال : أملِ الألفِ المبدلة من ياءٍ لكونها مبدلة من ياء ، كما إذا قال الشارع : (اقتلوا المشركين)^(١) ، فإن ذلك الإشراك مشعرٌ بأنه علةُ الأمر بالقتل . ثم ذكر من بعد ذلك شرطَ إعمال ذلك السبب ، وهو كون الألفِ طرفاً ، وذلك واضح ، فنَبه هنا على سببٍ من الأسباب الستة ، وإذا اعتبرت هذا المعنى وَجَدْتَهُ مُتَأْتِياً في كلامه فقلوه : « كذا الواقعُ منه الياء خَلْفُ » ، (يمكن فيه هذا الاستنباط ، إذ معناه أن الألف التي تخلفها الياء في بعض المواضع تمال أيضاً . فهذا يؤخذ منه أن وقوع الياء خلفاً منها هو الموجب ، لأنه وصف اقترن بالحكم بالإمالة .

وقوله : « كذا » على تقدير العاطف ، والواقعُ منه الياء خَلْفُ^(٢) هو الألف ، وهو مدلول الألف واللام ، والصفة واقعةٌ على الياء ، و « منه » متعلق بخَلْفُ . و « خَلْفُ » منصوب على الحال من الياء ، واستعمله على لغة^(٣) :

وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ

وفَصَلَ بين « منه » وبين ما تعلّق به بأجنبي ، وهو غير جائز لكنه هنا أسهل ، لكون المعمول حرف جر ، والتقدير : وكذا الألف الذي وقعت الياء خلفاً منه .

(١) الآية ٥ من سورة التوبة .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) تقدم البيت في باب الوقف وخرجناه هناك ، انظر : ص ٨ .

والخَلْفُ : ما استخلفته من شيء . وهو أيضا : ما جاء من بعد غيره ، يقال : هو خَلْفُ سَوْءٍ من أبيه ، أو خَلْفُ صِدْقٍ من أبيه / يعني أنه يمال أيضا . و (معنى) ^(١) وقوعها خلفاً منه أن تكون (الياء) ^(١) تستعمل في بعض تصارييف الكلمة ، لا أنها أصلُ ذلك الألف ؛ إذ قد تقدّم ذلك ، فإذا ظهرت الياء في (بعض) ^(١) وجوه تصرف الكلمة – وإن كانت في الأصل غير منقلبة أو كانت منقلبة عن الواو – فالإمالة أيضاً ثابتة . وهذا العقد يشمل ثلاثة أنواع من الألفات :

أحدها : أَلِفُ الأفعال التي لاماتها واوٌ نحو : غزا ، ودعا ، وقفنا أثره ، ودنا ، وما أشبه ذلك ، فمثل هذا تُمَالُ أَلْفُهُ وإن انقلبت عن الواو ، لأن الياء تقع خلفاً منها في بعض تصارييفها ، وذلك إذا بُنِيَت للمفعول إذ كنت تقول : غَزَيْ ، ودُعِي ، وقَفِي ، ودُنِي منه . وما أشبه ذلك ، فاعتبرت العربُ هذا المقدارَ فأمالَت لأجل تلك الياء الظاهرة في بعض المواضع . وكذلك تقول : هو يغزو ، ثم تبنيه للمفعول فتقول : يُغَزَى ^(٢) به ، فتصير ياءً بدليل : لِيُغَزَيْنَ به . بهذا ^(٣) النحو علل سيبويه ^(٤) ، وإياه أراد الناظم . وهذا هو الفرق بين الأفعال التي لاماتها واوٌ وبين الأسماء إذ ^(٥) كانت الأسماء لا تصيرُ إلى الياء في بعض تصارييفها .

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) الأصل ، ت : غَزَى .

(٣) الأصل : هذا .

(٤) الكتاب ٤ / ١١٩ .

(٥) الأصل ، س : إذا .

والنوع الثاني : ما كانت أَلْفُه للتأنيث نحو : حُبْلَى وَذِكْرَى وَذِفْرَى^(١) —
 فيمن منع الصرف^(٢) — والدنيا والعُلْيَا والبُشْرَى ، وحبَارَى ، ونحو ذلك . فهذه
 الألف لا أصل لها من وَاوٍ ولا يَاءٍ ، وإنما هي أصلٌ بنفسها ، لكنهم أمالوها ،
 لما أشار إليه الناظم من أَنَّ الياء تخلفها في بعض المواضع ، فتقولُ في التثنية
 : حُبْلَيَانِ وَذِكْرَيَانِ ، وَحَبْلَيَاتٍ وَحَبَارِيَّاتٍ ، وكذلك ما أشبهه إجراءً لها مُجْرَى ما
 كان أصلُها الياء ، فحكموا لها أيضاً في الإمالة بحكمها .

والنوع الثالث : ما كانت أَلْفُه للإلحاق ، أو للتطويل نحو : مِغْزَى وَأَرْطَى
 وَذِفْرَى^(٣) — عند من صرف^(٤) — وَعَلَقَى^(٥) ، وكذلك نحو : قَبْعَثْرَى^(٥)
 وَضَبْغَطْرَى^(٦) . هذه أيضاً تقع الياء خلفاً منها في بعض التصارييف ، كقولك :
 ذَفْرَيَانِ وَقَبْعَثْرَيَانِ ، فحكم لها بحكم ما كان مثلها مما الألفُ فيه منقلبة عن
 الياء وإن لم تكن كذلك على مذهب سيبويه ، [قال سيبويه] : « ومما يميلون
 أَلْفُه كلَّ اسم كانت في آخره أَلْفٌ زائدة للتأنيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما
 هو من بنات الياء ، ألا ترى أنك لو قلت في مِغْزَى وفي حُبْلَى : فَعَلْتُ ، على عِدَّةِ
 الحروف ، لم تُجَرِّ واحدةً من الحرفين ، إلا مجرى بنات الياء ، فكذلك كلَّ ما
 كان مثلهما^(٧) مِمَّا يصير في تثنيةٍ أو فعلٍ ياءً » . قال : « فلما كانت في حروف

(١) الذِفْرَى : الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن .

(٢) انظر الكتاب ٢١١/٣ ، والتكملة ١٠٢ ، وشرح الشافية للرضي ١٩٥/١ ، واللسان : ذفر .

(٣) س : وظفْرَى .

(٤) علقى : شجر تدوم خضرته في القيظ .

(٥) القبعثرى : العظيم الشديد .

(٦) الضبغطرى : كلمة يفرّج بها الصبيان ، الضبغطرى : الشديد والأحمق .

(٧) س : مثلها .

لا تكون من بنات الواو أبداً صارت عندهم بمنزلة - رمى ونحوها « (١) .

وقد ذهب طائفة إلى أن أَلِفَ الإلحاق منقلبة عن الياء وهو مذهب المؤلف في التسهيل (٢) ، فعلى هذا المذهب لا تدخل في هذا النوع ، بل تدخل تحت قوله : « الألف المبدل من يا في طرف » .

ولما كان هذا العقد من النازم يتوهم فيه أمران يقتضيان حكيم غير صحيحين ، أراد أن يخرجهما عنه فقال : « دون مزيد أو شنوذ » ، وذلك أن الياء تقع في الثلاثي خلفاً من الألف التي / أصلها الواو في موضعين : /٥٥/

أحدهما : مع زيادة على الثلاثة ، وذلك أنك (تقول) (٣) من العصا : عَصَوْتُهُ بالعصا ، أى : ضربته بها . وتقول منه أيضاً : اعتصيتُ على عصاً ، إذا توكأت عليها ، واعتصيتُ بالسيف ، أى : جعلته عصاً ، أى : يقوم مقامها . وفلان أعصى من فلان : إذا كان أضرب بالعصا منه . فأعصى ههنا يثنى على أعصيان ، لأن الألف رابعة ، فقد وقعت الياء خلفاً من أَلِفِ العصا في بعض تصارييفها . وتقول من الرحا : رحوتُ الرحا : إذا أدركتها . ثم تقول : ترحتُ الحيةُ : إذا استدارت كالرحا . وفلان أرحى من فلان ، كقولك في العصا : أعصى منه ، فهذه الياء أيضاً قد خَلَفَتِ الألف في بعض التصارييف وأيضاً فالقنأ : احديداب في الأنف ، وهو من الواو لقولهم في المرأة : قنواء ، والرجل أُنقى . ولا شك أن تثنية أُنقى : أُنقيان ، فقد خَلَفَتِ الياء أَلِفَ القنأ في بعض

(١) الكتاب ٤ / ١٢٠ .

(٢) التسهيل ٢٩٨ . وانظر شرح الشافية للرضي ١ / ٥٧ .

(٣) سقط من س .

تصاريفها ، وكذلك أيضاً تنقلب الواو (١) ياءً في التصغير نحو : عُصِيَّةٌ في عصاً ، وقُنِيَّةٌ في قناة ، وفي التفسير أيضاً نحو : القُنْيَ والعُصِيَّ ، لما صارت الكلمة مَزِيداً فيها . وكذلك غير هذه الألفاظ مما له تصاريف بالزيادة . فإذا ثبت هذا فلو سكت الناظم بعد ذلك العقد لاقتضى دخول مثل هذا وأنتك تُمِيلُ عصاً ورحاً - إذا قدرت أن أصله الواو (٢) - وقنأ ، ونحو ذلك . وهذا غير صحيح ؛ إذ قد تقدم أن مثل هذا الإيغال ؛ إذ لا يعتبر من التصاريف في مثل هذا (إلا) (٣) ما ظهرت فيه الياء مع عدم الزيادة ، لكنه لما قال : « دون مَزِيد » زال ذلك الاقتضاء . و « دون (٤) مزيد » متعلقٌ بالواقع ، أى : التي وقعت الياء خلفاً منه دون زيادة لحقت الكلمة . ولا شك أن عصا لا تقعُ منه الياء خلفاً دون زيادة ، بل تقولُ : عصوته وعصوان ، وكذلك : رحوتُ الرحا ورحوان . وإنما وقعت الياء بدل الألف بعدما صارت رابعةً فصاعداً ، ومثل هذا من التصرفات غير مُعْتَبَرٍ ، ولذلك لا ينبغي أن يقال في غزا ودعا وبابه : إنه أُمِيلَ ، لأن الياء ظهرت في الرباعي في : أُغْزِيَتْهُ وأدْعِيَتْهُ (٥) ، ونحو ذلك . وإنما اعتبر سيبويه من التصرفات ما كان دون زيادة وذلك الفعلُ المبني للمفعول ، كما تقدم تقريره . قال : « وإنما كان - يعني حُكْمُ الإمالة - في الفعل مُتَكَنِّباً (٦) ، لأنَّ الفعل لا

(١) الأصل : الألف .

(٢) في اللسان : « الرحا : معروفة ، وتثنيتهما رحوان ، والياء أعلى ، ورحوتُ الرحا : عملتها ، ورحيت أكثر » .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) الأصل : ومثل مزيد .

(٥) في النسخ : « وأدعيتة » . ولم أجد : أدعى ، بالهمزة في أوله ، ويمكن حمل كلامه على الرباعي فما فوقه ، وكلامه فيما تقدم محمولٌ على ذلك .

(٦) أى : مستقيماً . ومادة هذه الكلمة : تَلَّاب . انظر اللسان .

يثبت على هذه الحال ، ألا ترى أنك تقول : غزا ، ثم تقول : غزى ، فتدخله الياء وتغلب عليه عدة الحروف على حالها «^(١) . ثم مثل بأمثلة تظهر فيها الياء ويقول إثرها : « وعدة الحروف على حالها »^(١) . فهذا يدل على اعتبار عدم الزيادة ، وهو الذي أراد الناظم بقوله : « دُون مَزِيدٍ » .

الموضع الثاني مما تقع فيه الياء خلفاً من الألف التي أصلها الواو : أن تقع خلفاً على غير القياس المطرد ، بل على جهة الشذوذ ، وإن كان ذلك بغير مزيد ، كما حكوا في تثنية رِضاً : رِضَيان^(٢) ، بالياء ، وهو من الواو لقولهم : الرُّضَوَانِ ، فهذه / التثنية قد وقعت فيها الياء خلفاً من ألف الرُّضَا ، فلو سكت / الناظم عن التنبيه^(٣) على أن الإمالة إنما تتبع ما أطرد فيه خلف الياء لا ما شذ فيه ، لاقتضى أنك تُميل الرضا لقولهم : رِضَيان ، وذلك فاسد ؛ لأن الشذوذ غير مؤثر حكماً ، وإنما المؤثر قولهم : « الرُّضَوَانِ ، في تثنية الرضا ، وهو المطرد ، فَنَبَّه بقوله : « دُون مَزِيدٍ أَوْ^(٤) شُذُوزٍ » على رِضَيان ونحوه من الشاذ ، وأنه غير مُعتبر .

وقد فسّر بعضُ الشيوخ الشذوذَ هنا بأنه تنبيهٌ على ما أُميل من^(٥) الأسماء شذوذاً نحو : الكِبَا ، والعِشَا ، والمَكَا . وكأنَّ هذا التفسير راجع إلى

(١) الكتاب ٤ / ١١٩ .

(٢) في اللسان : « وتثنية الرضا : رضوان ورضيان ، الأولى على الأصل ، والأخرى على المعاقبة » وفي الصحاح : « وسمع الكسائي رِضَوَان وِجَمَوَان ، في تثنية الرضا والحمى . قال : والوجه حميان ورضيان . وفي شرح الكافية للرضي ٣ / ٣٥٣ - ٣٥٤ : « وقال الكسائي : أن كان الألف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الأول كالضحى ، أو مكسورة كالربا ، وجب قلبه ياءً [يعني في التثنية] ، لئلا تتأقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة أو الكسرة في الصدر » .

(٣) س : التثنية .

(٤) في النسخ : وشذوذ .

(٥) س : في .

مفهوم العبارة لا إلى صريحها ، كما كان قوله : « دون مزيد » راجعاً إلى صريح العبارة ، لأنّ صريحها يقول : أَمِلْ كَذَا إِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْقَيُودُ دُونَ شَذُوذٍ فَلَوْ رَجَعَتْ إِلَى صَرِيحِهَا لَكَانَ قَوْلُهُ : « دُونَ شَذُوذٍ » يَعْطِي أَنَّهُ غَيْرُ مِمَّا لَكِنِ الْكِبَا وَالْعَشَا وَالْمَكَا مِمَّا لَمْ تَجْتَمِعْ فِيهِ هَذِهِ الْقَيُودُ فَلَا يُمَالُ دُونَ شَذُوذٍ ، فَهَذَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْتَى بِالْكِبَا وَالْعَشَا وَالْمَكَا ، لِأَنَّ الشَذُوذَ مُسْتَثْنَى مِنَ الْحُكْمِ بِعَدَمِ الْإِمَالَةِ ، فَهُوَ إِذَا مِمَّا ، وَلَا خَفَاءَ بِضَعْفِ هَذَا التَّفْسِيرِ ، فَالصَّحِيحُ هُوَ التَّفْسِيرُ الْمُتَقَدِّمُ ، وَهُوَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنَ التَّسْهِيلِ إِذَا تَدَبَّرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ووقع هنا تفسيران آخران لهذا الشذوذ ، فقال ابن الناظم : احترز بعدم الشذوذ من مصير الألف إلى الياء في الإضافة إلى ياء المتكلم نحو : قَفَى وَهْدَى^(١) . وفيما قال نظراً ، لأن قلب الألف ياءً (هنا)^(٢) ليس بشاذ ، بل هو شهيرٌ في لغةٍ شهيرةٍ يصحُّ لنا القياسُ عليها ، وقد نبّه الناظم على ذلك في باب الإضافة ، وإنما يُستعمل لفظُ الشذوذ حيث لا يُوجد في السماع منه إلا لفظٌ أو لفظان أو شيء نادرٌ لما تقدّم في التفسير الأول ، فكيف يصحُّ أَنْ يُطْلَقَ لَفْظُ الشاذِّ على لغةٍ شهيرةٍ في الاستعمال مقروءٍ بها في القرآن . وأولى من ذلك ما كتب^(٣) به إلى بعضُ الشيوخ من أنه أشار إلى نحو وقوف (بعض)^(٤) طيء على نحو عصا بإبدالِ الألفِ ياءً (قال)^(٥) ، فيصدقُ على الألف أنها آلت إلى

(١) الأصل : وهوى ،

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : ثبت به .

(٤) سقط من س .

(٥) عن س .

الياء ، ولكن هذا شذوذاً فلا يعتد به ، فهذا أقرب ، لأنها لغة قليلة نادرة ذكرها
سيبويه^(١) وغيره ، وأنشد عليها ابن جني في حرف الألف من سر الصناعة « .
وقول الرّاجز^(٢) :

إِنْ لَطَى نِسْوَةٌ تَحْتَ الْغَضَى يَمْنَعُهُنَّ اللَّهُ مِمَّنْ قَدْ طَغَى

بِالْمَشْرِفِيَّاتِ وَطَعْنٍ بِالْقَنَى

ثم قال : « ولما يليه ها التانيث ما الها عديماً » . هذا الكلام قد يُظنّ
(به)^(٣) أنه ليس على ظاهره وإنما هو على^(٤) حذف المضاف ، كأنه قال : ولما
يليه هاء التانيث حكم ما الهاء عديماً . وعلى هذا يُفهم له معنى ، ويكون مراده
أن ما كان من الألفات المذكورة في الطرف إذا لحقتها هاء التانيث تليها ،
فحكمها في الإمالة حكم ما (لو)^(٥) لم يكن ثم هاء ، فإن كانت الألف مماله
بقيت مع الهاء ، مماله ، وإن كانت غير مماله فهي مع الهاء كذلك . فقولك : فتاة ،
مُمال لأن فتى ممال ، وقولك : قنأة ، غير ممال ، (لأن)^(٣) القنا غير مُمال ،
وقولك : مدعاة ، مُمال / ، لأن مدعى مُمال . وكذلك يُمال مَرَضاة ومُزْجاة ، /و٥٧/
وهداة جمع هادٍ ، ورُمأة ، وما أشبه ذلك على ذلك السبيل ، فكأنه يقول : كل
ألف وقعت طرفاً ووليها هاء التانيث فإنها في الإمالة وعدمها على حد ما لو لم
تلحق هاء . وهذا معنى صحيح ، وهو معنى لم يُنبّه عليه في التسهيل ،
والتنبيه عليه حسن .

(١) الكتاب ٤ / ١٨١ .

(٢) سر الصناعة : ٧٠٢ ، والأبيات في المحتسب ٧٧/١ ، والمنصف ١٦٠/١ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : من .

(٥) سقط من س .

ويبقى بعدُ في كلام الناظم شيءٌ ، وهو أنه أطلق الحكم بالإمالة في هذه الأشياء التي ذكرها فقال : أَمِلْ كَذَا وكَذَا إلى آخره ، وظاهره يقتضى لزوم^(١) حكم الإمالة على عادته في إطلاق^(٢) مثل هذه العبارة ، لكن هذا اللزوم غير صحيح ، بل الإمالة على الجواز لا على اللزوم ، لأن من العرب من يُميل ومنهم من لا يُميل ، غير أن الإمالة في بعض المواضع قد تترجح على الفتح ، وقد يكون الأمر بالعكس ، وقد يتساويان أو يتقاربان ، وذلك على حسب قوة الموجب وضَعْفِهِ . فأمَّا (أَنْ)^(٣) تتفق العرب على الوجه الواحد وهو الإمالة ، فلا ، ويكفيك من هذا اختلافُ القراء في الإمالة والفتح ، وأن منهم من يُميل بإطلاقٍ ، ومنهم من لا يُميل باطلاق ، أعنى فيما لم يَشِدْ ، ومنهم من يجمع بينهما بحسب الاختيار في محل الإمالة والفتح . وقد حرَّرَ عبارته في التسهيل والفوائد فأتى بلفظ الجواز ، إذ^(٤) قال في الإمالة وهي : « أَنْ يُنْحَى جَوَازاً »^(٥) إلى آخره . فقيده بلفظ الجواز احترازاً عن فَهْمِ اللُّزُومِ .

* * *

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُوَلُّ إِلَى فَلَتْ كَمَا ضَبِي خَفَ وَدِنْ

هذا أيضاً سببُ ثالث أشار إليه كما تقدَّم ، وهو الكسرة العارضة في بعض الأحوال ، كأنه يقول : حكم الإمالة أيضاً ثابتٌ إِنْ عَرَضَتْ كسرةٌ في

(١) الأصل : حكم لزوم .

(٢) الأصل : إطلاقه .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : إذا .

(٥) التسهيل ٣٢٥ .

فَعَلْتُ ، ويعني أن الألف الواقع بدل عين الفعل إذا كان بحيث إن أسند إلى التاء في فَعَلْتُ صار إلى وزن فِلْتُ فظهرت الكسرة فيه ، فإن الألف إذ ذاك يُمال لأجل تلك الكسرة التي ظهرت في فِلْتُ ، ومثال ذلك : خافَ ، ودان . وبهذين المثالين مثلاً إذ قال : « كماضي خَفَ وَدِنَ » فهنا تميلُ ^(١) خاف ودان ، لأنك تقول فيهما : خِفْتُ وَدِنْتُ فيجىء فَعَلْتُ فيهما على فِلْتُ كما ذكر ، فلو كان فعلت منهما لا يجىء على فِلْتُ ^(٢) ، ولكن على قُلْتُ - بضم الفاء - فمفهوم كلامه أنه لا يمالُ ، فنحو ^(٣) : قال ، وطال ، وجاز ، وحاز ، وحر - لا يمالُ ، لأن فَعَلْتُ منهما لا يجىء على فِلْتُ ، وإنما تقول : قُلْتُ ، وطلْتُ ، وجُزْتُ ، وحُزْتُ ، وحُرْتُ ، من قوله تعالى : (إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ) ^(٤) ، فيأتي على قُلْتُ ، بضم الفاء . وإنما كان هذا لأن السبب الذي لأجله ^(٥) جازت الإمالة مفقود في قُلْتُ وموجود في فِلْتُ ، وهو الكسرة الموجودة (في فِلْتُ) ^(٦) ، قال سيوبه : « ومما يُميلون ألفه كلُّ شيء كان من بنات الياء والواو (مما) ^(٧) هما فيه عين إذا كان أولُ فَعَلْتُ مكسوراً ، نَحَوْ نَحَوَ الكسرة كما نَحَوْ نَحَوَ الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء » قال : « وهي لغة لبعض أهل الحجاز » . ثم مثل بخاف وطاب وهاب . ثم حكى من ذلك عن العرب قول كثير عزة : « صار مكان كذا وكذا » ،

(١) الأصل ، ت : تمال .

(٢) الأصل ، ت : فعلت .

(٣) الأصل : نحو .

(٤) الآية ١٤ من سورة الانشقاق .

(٥) س : من أجله .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) سقط من س .

بالإمالة^(١) ، قال : وقرأها بعضهم (خاف)^(٢) والبعض هو حمزة الزيات ومن وافقه .

وتمثيل الناظم / المثال^(٣) بِفَلْتُ ولم يقل مثلاً إذا كان الماضي على فَعَلٍ / ٥٨/ كما قال في الفوائد^(٤) ، تحقيقاً^(٥) لوزن الكلمة بعد اتصال الضمير بها لأن وزنها الآن فِلْتُ ، وهي في الأصل خَوِفْتُ وَهَيْبْتُ ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فانقلبتا^(٦) أَلِفًا ، ثم (حَذَفَا لالتقاء الساكنين ، وهي العين)^(٧) ، ثم نُقِلَتْ حركة العين إلى الفاء فَصَارَ خِفْتُ وَهَبْتُ ، فلم يَبْقَ من الكلمة إلا الفاء واللام ، فوزنهما الآن فِلْتُ . وأيضاً فللاختصار لأن هذا المثال يُغْنِي عن كلام كثير ، إذ لو قال : وهكذا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إذا كان أول فعلتُ مكسوراً فيها - لكان أطول .

(١) أى : إمالة الألف في صار . وانظر الكتاب ٤ / ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) من الآيات ١٨٢ من سورة البقرة ، و ١٠٣ من سورة هود ، ١٤ من سورة إبراهيم ، ٤٦ من سورة الرحمن ، ٤٠ من سورة النازعات .

وهي عشرة أفعال وردت في القرآن الكريم ، كلها تجيء مكسورة الفاء في فعلت ، اختلف القراء فيها بين الفتح والإمالة ، وإن اتصل بها ضمير ، وألف هذه الأفعال كلها عن ياء إلا ألف خاف ، وهي : (جاء وشاء ، وزاد ، ران ، وخاف ، وطاب ، وخاب ، وحاق ، وضاق ، وزاغ) ، وقد أمال حمزة هذه الأفعال . انظر الإقناع ٣٠٢ - ٣٠٦ ، والاستكمال في الإمالة لابن غلبون ص ١١٠ وما بعدها تحقيق : د . عبد الفتاح بحيري إبراهيم نشر الزهراء للأعلام العرب ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

(٣) الأصل ، ت : المال .

(٤) تسهيل الفوائد ٣٢٥ .

(٥) الأصل ، ت : تخفيفا .

(٦) الأصل : فانقلبت .

(٧) عن ك .

وأيضاً فإن من جُملة الأمثلة : بعْتُ ، وطبت نفساً ، وهذا ليس في الأصل على فَعَلَ ، وإنما هو ^(١) (على) ^(٢) فَعَلَ مفتوح العين لقولهم : يَبِيع وَيَطِيب ، لكنهم قبل إعلال العين يَرُونُهُ إلى فِعَلَ على ما هو مُقَرَّر في التصريف، وسيأتي إن شاء الله ، فإذا نقلوه إلى فَعَلَ انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حُذِفَ للساكنين ، ونقلت حركتها إلى الفاء ففعل : بَعْتُ . فالذي قال في الفوائد من كون الماضي على فَعَلَ صحيح ، لكن منه ما هو بحق الأصل ، ومنه ما هو بمقتضى الإعلال ، وفي ذلك شَغْبٌ ونَظَرٌ ، فأزال الناظم هذا بأن قال : إذا آلَ إلى فِلْتُ . وعلى هذا النحو ^(٣) جرى سيبويه إذ قال : « إذا كان أول فَعَلْت مكسوراً » . وهو أحسن من جهة التعليم من قوله في الفوائد : أو عين فَعَلَ فَعَلًا ^(٤) ، فإنه يشبه اللغز ، ولا شك أنه صحيح من جهة الصناعة .

ثم أعلم أن إشارته إلى أن عِلَّةَ الإمالة إنما هي ظهورُ الكسرة في فعلت ، تُعْطَى أَنَّهُ العلة فيما عينه الواو أو ^(٥) الياء ، كما مثل ، أما (ما) ^(٦) عينه واو فلا شك (في) ^(٧) أن علة الإمالة هي الكسرة المذكورة ، وأما ما عينه الياء فقد

(١) س : « هو على بفتح العين على فعل » .

(٢) ليست في ك .

(٣) س : المخرج .

(٤) تسهيل الفوائد : ص ٣٢٥ .

(٥) الأصل ، ت : والياء .

(٦) سقط من س .

(٧) عن س ، ك .

يقال : إن العلة هي (الياء)^(١) التي انقلبت الألف عنها ، كما كانت هي العلة المتفق عليها في رمى ، ورحى ، لكن الناظم إنما يظهر من إشارته أن العلة فيها الكسرة لا الياء . وهذا المذهب قد يظهر من سيبويه إذ قال في التعليل : « نَحَوًا نَحَوَ الكسرة » ، يريد في المسألة على إطلاقها « كما نَحَوًا نَحَوَ الياء » . يعني (في)^(٢) نحو : رمى وسعى ، أو ما كان نحو : أغزى واستدعى . وهو في نفسه مذهبٌ صحيح ، وذلك أن إمالة هذه الألف يتجاذبها سببان قويان ، أحدهما الياء التي انقلبت الألف عنها ، والآخر الكسرة الموجودة أول فعلت . وكلاهما ثابت الحكم ، أما الياء فثبت اعتبارها (في ألف رمى واستدعى ونحوه ، وأما الكسرة فثبت اعتبارها)^(٣) أيضاً في خاف وما أشبهه ، واجتمعا في باع ونحوه ، فاحتمل أن تكون الإمالة فيه للياء^(٤) أو للكسرة ، لكن الكسرة عند سيبويه وغيره هي المعتبرة لما تَقَدَّمَ من أن^(٥) الألف إذا كانت عينا ليست بمحلّ للإمالة إلا لأجل الكسرة كما تقدم لا لأجل انقلابها عن الياء ، فإن انقلابها عن الياء غيرُ معتبر لقوة العين بخلاف اللام فإنها ضعيفة قابلةٌ للتغيير والانقلاب إلى الياء كما تقدم ، فلما كان الأمر كذلك تَعَيَّنَ أن الكسرة هي الموجبة للإمالة ، وأيضاً فإن الكسرة لا تقوى الياء قُوَّتَها بل الكسرة عند سيبويه أقوى ، لأنه بدأ بالكسرة قبل الياء ، فلما أن ذكر الياء قال : « لأنها

(١) عن ك .

(٢) الأصل : « يعني كونها نحو » .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل ، ت : الياء أو الكسرة .

(٥) س : « من أن الإمالة في نحو هذا للكسرة العارضة ، الألف » ! .

بمنزلة الكسرة»^(١) . وأيضاً فذكر في إمالة الألف للكسرة أن أهل الحجاز هم الذين / لا يميلون^(٢) ، وذكر في الياء أن كثيراً من العرب وأهل الحجاز لا / يميلون^(٣) . قالوا^(٣) : فهذا السماع يدلُّ على أن الكسرة أقوى ، وأيضاً فالاستثقال^(٤) في النطق بالكسرة أظهرُ منه في النطق بالياء التي ليست بمدة، فإن كانت مدَّةً فالكسرة معها أثقل ، فلا شكَّ أن إمالة دِيْماس^(٥) أقوى من إمالة سربال ، وإنما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة . فلهذه الوجوه اختار الناظمُ - والله أعلم - نسبةَ الإمالة في باع وهاب إلى الكسرة لا إلى الياء . وذهب ابنُ السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة لأنها حرفٌ والكسرة ليست بحرفٍ . وقد تقدَّم أن السماع يدلُّ على خلاف ذلك .

وقد^(٦) كان من حقِّ الناظم أن يقول : إنَّ آلَ إلى^(٧) فِلْت ، فيأتي بالفعل الماضي بعد إنَّ ؛ لأنَّ الجواب متقدِّمٌ ، وليس عليه فيه ضرورة ، ولكنه لما اعتاد ذلك المنزع في هذا النظم جرى على ذلك النهج^(٨) الذي ركبه . وهذا^(٩) قريبٌ .

* * *

كَذَاكَ تَالِيِ الْيَاءِ وَالْفَصْلِ ^(١٠) اغْتَفِرْ	بِحَرْفِ آلٍ مَعَ هَا كَجَبِيَّهَا أُدِرْ
كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِيْ	تَالِيِ كَسْرٍ أَوْ سَكُونٍ قَدْ وَلِيْ
كَسْرًا وَفَصْلُ الْهَاءِ كَلَّا فَصْلٌ يُعَدُّ	قَدَرُهُمَاكَ مَنْ يُمْلُهُ لَمْ يُصَدِّ

(١) قال ذلك سيبويه ١٢١/٤ وهو يذكر إمالة نحو : كيَال وتَبَاع .

(٢) الكتاب ٤ / ١١٧ - ١١٨ .

(٣) س : فقالوا .

(٤) الأصل : فالاعتصار .

(٥) الأصل : ديتس والديماس - بكسر الدال وفتحها - : الحَمَام ، والسَّرْبُ .

(٦) الأصل : وكان .

(٧) الأصل : الذي .

(٨) الأصل : الفتح .

(٩) س : وهو .

(١٠) يفهم من الشرح أن « الفصل » مفعول لاغْتَفِرَ فِعْلٌ أَمْرٌ ، وكذلك ضبط في ذلك .

قوله : كذاك تالي اليا « هو سببٌ رابع من الأسباب المذكورة ، وهو تقدُّمُ الياء على الألف ، فكأنه يقول : إنَّ الياء المتقدِّمة سببٌ في وجود الإمالة في الألف ، ويعني أن الألف الوالي - أى : التابع - للياء يُمال أيضا ، وحقيقة التالي أنه التابع مطلقاً وليس فيه دلالةٌ قطعية أنه الملاصق ، وإن كان ذلك ظاهراً في استعماله واستعمال غيره ، فإن كان أراد الملاصق فيكون قوله : « والفصل اغتفر » استدراكٌ قسم^(١) ثانٍ ، وإن كان أراد ما هو أعمُّ من ذلك كان قوله : « والفصل اغتفر » تفصيلاً للجملة المتقدِّمة ، وتبييناً لقدَّر الفصل . فمثالُ الياءِ السابقة التي تتبَّعها الألف قولك : الكيَّالُ والبيَّاعُ والميَّالُ^(٢) ، وكذلك « شوكُ السَّيَّالِ »^(٣) والضَّيَّاحُ^(٤) ، وما أشبه ذلك يُمال هذا كُلُّه لأجل الياء . ولا تكون الياءُ هنا إلا مفتوحةً لاتِّصالها بالألف .

ثم قال : « والفصل اغتفر » ، اغتفرتُ الشيء : إذا لم تَعْتَدْ به ، وهو من الغفر وهو السترُ والمحو ، يُقالُ : غَفَرْتُ الذَّنْبَ واغْتَفَرْتُهُ^(٥) ، فكذلك قوله : اغتفرِ الفصلَ ، أى : اطرحه ولا تَعْتَدْ به . يعني^(٦) أنَّ الفصل بين الياء الموجبة . للإمالة وبين الألف الممالة إذا وُجِدَ في الكلام - مُغْتَفَرٌ ، لكن إذا كان على أحد وجهين :

(١) س : حكم ثان .

(٢) س : والسيال .

(٣) السَّيَّال : شجرٌ له شوك أبيض ، سبط الأغصان ، يقول الأعشى :

باكرتها الأعرابُ في سِنَّةِ النورِ م فتجرى خلال شوكِ السَّيَّالِ

(٤) الأصل : ت : الصياح ، بالصاد ، والضَّيَّاحُ والضَّيَّحُ : اللبن الرقيقُ الكثير الماء . وانظر الكتاب ١٢٢/٤ .

(٥) الأصل : وغفرته .

(٦) الأصل ، ت : ويعني .

إما أن يقع الفصل بحرفٍ واحدٍ كائناً ما كان ، أعنى سواءً أكان^(١) هاءٌ أم غيرها ، فتميلُ ألفُ شيبانَ ، وغيلانَ ، وقيسَ عيلانَ ، وهيمان^(٢) ، ونحو ذلك . وهو قوله : « والفصلَ اغتفرَ بحرفٍ » .

وإما أن يقع بحرفين لكن بشرط أن يكون (أحدهما)^(٣) هاءٌ نحو قولك : جَيِّبُها ، (وهو مثاله^(٥)) ، فقد وقع بين الياء وبين الألف حرفان أحدهما هاء ، ولكن الياء موجبة فتميلُ ألفُ جيبها^(٤) ، وكذلك : عَيْئُها وغَيْبُها^(٦) وسَيْبُها^(٧) وسيلُها ، وهذا بيني وبينها . ويريدُ أن يكيلها وأن يُعَيِّنَها / وما أشبه ذلك . / ٦٠ / وهذا أراد بقوله : « أو مع ها » . وهو معطوفٌ على « حرف » ، لكن على تقدير : أو حَرَفٍ مع هاء ، كأنه قال : بحرفٍ واحدٍ أو حرفٍ مع هاء . وهنا مسألتان :

إحداهما : أن ظاهر إطلاق الناظم في الياء يقتضى أن الإمالة ثابتةٌ بها ، سواءً^(٨) أكانت ساكنةً أم متحركةً ، فالساكنة ما تَقَدَّمُ ، والمتحركة نحو : الحيوان ، والهِيمان^(٩) ، وقطع الله يَدَها ، وما أشبه ذلك . وهو إطلاقٌ صحيح^(١٠) على الجملة ، غير أن الياء الساكنة أقوى في الإمالة لأن الانخفاض

(١) س : « كان هاءٌ أو غيرها » .

(٢) الأصل : وهيمان .

(٣) سقط من س .

(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل .

(٥) أى : مثال ابن مالك في قوله : « كجيبها أدِر » .

(٦) الأصل ت : عينها غينها .

(٧) الأصل : وسببها .

(٨) س : سواءً كانت ساكنة أو ... » .

(٩) الأصل : والهميان .

(١٠) الأصل : « وهو إطلاق صحيح أما المتحركة على الجملة » .

فيها أقوى لقربها من حروف المدّ ، فإذا كانت حرف مدّ فأولى بالإمالة نحو :
يَكِيلُهَا ، وأما المتحركة فأشبهُ بالحروف الصّحاح المنتفحة فلذلك كانت الإمالة
معها أضعفَ ، ومع ذلك فكلُّ جائزٌ .

والثانية : أنه يظهر منه جوازُ إمالة الألفِ سواءً أكانت لازمةً أم^(١)
عارضةً ، فاللازمة كما ذكر ، والعارضة ألف التثوين نحو : رأيتُ زيدا ، نصّ
سيبويه^(٢) على جواز الإمالة فيه ، لكن إمالة الألف العارضة ضعيفةً^(٣)
لعروضها ، وهي مع ضعفها جائزةٌ ، فلذلك أطلق الناظم القول في إمالة الألف .
وإنما اغْتَفِرَ الفاصلُ ، أما^(٤) إذا كان واحداً فلأنه فاصلٌ ضعيفٌ من
حيث كان واحداً ، فلم يَقَوْ أن يمنع الياء من الإمالة لأجلها ، وأما إذا كان
(الفصل)^(٥) بحرفين أحدهما هاءُ فإنه في حكم الفصل بحرفٍ واحدٍ لأنّ الهاء
خفيةٌ فحين قلت : جَبِيْهَا ، كأنك^(٦) قلت : جيبا ، فرجع إلى حكم الفصل بالواحد ،
وأنس^(٧) سيبويه خفاء الهاء بأنّ المُتَّبِعِينَ في رُدٍّ وَعَضُّ إذا اتصل بها هاء
الضمير قالوا : رُدُّهَا ، للمؤنث ، ففتحوا الدال ، إذ الدال كأنها واقعةٌ قبل الألف
من غير فصلٍ ، كأنك قلت : رُدَّا^(٨) . وقالوا : عَضُّهُ ، فَضَمُّوا الضاد ، لأنه في
حكم عَضُّوا ، لخفاء^(٩) الهاء ، فكذلك فعلوا في الإمالة .

(١) الأصل ، ت ، س : أو .

(٢) الكتاب ٤ / ١٢٢ .

(٣) الأصل ، ت : ضعيف .

(٤) س : فأما .

(٥) سقط من س .

(٦) س : فكأنك .

(٧) المراد أن سيبويه يأتي بحكم واضح لخفاء الهاء من الإتياع، ليؤنس به في حكم خفاء الهاء من الإمالة.

(٨) الكتاب ٤ / ١٢٤ .

(٩) الأصل : بخلاف .

هذا تفسيرُ مراده ، إلا أن عليه دَرْكًا من وجهين :

أحدهما : أن الناس لم يقتصرُوا في جواز الفصل على حرفين أحدهما هاءٌ ، بل أجازوا الإمالة إذا فصل حرفان (أحدهما)^(١) ساكن ، نحو : أغلينا ، وعينًا ، وبيئًا ، وما أشبه ذلك . ووجهُ ذلك ضعف الساكن ، إذ ليس بحاجز حصين فَقَرَبَ^(٢) الفاصل أن يكون حرفًا واحدًا ، والناظم لم يذكر هذا ، بل اقتصر على نحو : بينها ، ولم يُدْخِلْ نحو : أغلينا ، وهو موهَمٌ عدم الإمالة فيه كما لا تمال ألف غَيْبِنَا وَبَيْنَنَا وَيَدُنَا ، للفصل بحرفين ليس أحدهما هاءٌ ، لكن الناس فرقوا بأن المتحركين قويان في الفصل بخلاف ما إذا كان أحدهما ساكنًا ، لأن الساكن حاجزٌ غير حصين ، فساغت الإمالة مع كون أحدهما ساكنًا ، ولم يَسْغُ^(٣) مع كونهما معًا متحركين .

والثاني : أنه أطلق القول في الحاجز ولم يُقَيِّدْ حركته ، وقد شرط الناس في ذلك أن لا يقع بين الألف الممالة وبين الياء ضمة . وهذا إنما يشترط في الفاصل المتعدد^(٤) . بل تكون حركةُ الفاصل إما فتحةً كقولك : بَيْنَهَا أو غيرها ، أو يكون ساكنًا نحو : لم يَتَبَيَّنْهَا ، فإن كانت ضمةً مُنْعَتٍ / الإمالة رأسًا ، لأنك / ٦٠ / إذا أملت جِيْبَهَا فلا بُدَّ من إمالة الحركتين معًا قبل الألف ، أما فتحة الهاء فلا بد منها لأن إمالتها بها تحصل إمالة الألف ، وأما الفتحة الأخرى فكذلك أيضًا لأن الهاء^(٥) خَفِيَّةٌ في حكم الذاهبة ، وذهابُها بحركتها ، فصارت الحركة كأنها

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) الأصل : وقرب .

(٣) الأصل : يمنع .

(٤) الأصل : للتعديل .

(٥) الأصل : الياء .

والية للألف فلا بُدَّ من الإمالة . فلو قلت : هذا جَبِيها ، لم تُمل ، لأن الضمة قد حالت بين المال والسبب ، قال سيبويه : « وقالوا : بيني وبينها ، فأمالوا في الياء كما أمالوا في الكسرة ، وقالوا : يريد أن يكيلها ولم يكلها » . ثم قال : « وليس شيء من هذا تُمالُ ألفه في الرفع إذا قال : هو يكيلها^(١) ، وذلك لأنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة^(٢) ، فصارت حاجزاً ، فمنعت الإمالة ، لأن الياء في قولك يضربها^(٣) ، فيها إمالة ، فلا تكون في المضموم إمالة إذا ارتفعت الياء ، كما لا يكون في الواو الساكنة إمالة » . يعني لأن الضمة فيها ارتفاع فهي تُضادُّ الياء وتضادُّ ما يُنحَى به نحو الياء . قال : « وإنما كان في الفتح لَشَبَه الياء^(٤) بالألف » . هذا ما قال^(٥) ، وليس كلامه مختصاً بإمالة الكسرة وحدها ، بل هو عامٌ فيها وف إمالة الياء كما وقع تمثيله أولاً ، وإنما قال : « لأنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة » ، على جهة المثال ، لا أن ذلك مختصٌّ بالكسرة دون الياء .

واعترض ثالثٌ ، وهو أن الناظم لم يُفرِّق في الحكم بالإمالة بين وَصَلٍ ووقفٍ ، فظاهره أن الإمالة في الحالين معاً على الإطلاق ، وليس كذلك ، بل المُميلون من العرب على فرقتين منهم من يُميل في الوصل والوقف معاً ، ومنهم من يُميل في الوقف دون الوصل ، فإذا قال : بيني وبينها ، فوقف ، أمال . وإذا قال : بيني وبينها مال ، لم^(٦) يُمل . ووجه هذه اللغة أن

(١) في النسخ : يقيها . والمثبت عن الكتاب .

(٢) الأصل : كالضمة .

(٣) يحيل سيبويه في هذا على مثاله الذي ذكره أول الباب ، وهو : يريد أن يضربها .

(٤) الأصل : الهاء .

(٥) الكتاب ٤ / ١٢٤ .

(٦) الأصل : مالم يمل .

الطرف^(١) أولى بالإعلال والتغيير وبقلب الألف واوًا أو ياءً ، كأفَعَى وأفَعَوْ ، عند من وقف^(٢) كذلك .

وأيضاً الألفُ خَفِيَّةٌ إذا وَقِفَ عليها لا تَتَبَيَّنُ كُلُّ التَّبَيُّنِ «^(٣) ، والياءُ أبَيَّنُ منها ، والإمالة إنما هي تقريب إلى الياء ، فإذا وصلت الألف بشيء صار ذلك الشيء مبيناً لها واستغنى عن الإمالة وبعد عن التغيير كما بعد أفَعَى منه حين قلت : أفَعَى زيد . إلى هذا المعنى نحا سيبويه في تعليلها ، ونصُّ على التفرقة مع الكسرة ومع الياء . فهذه التفرقة مع أنها مشهورة ليس في كلام الناظم إشارةٌ إليها ، بل فيه ما يقتضى خلافها ، وهذا الاعتراض والذان قبله واردةٌ عليه في التسهيل والفوائد؛ إذ لم يتحرَّزْ من ذلك فيهما . ومثلُ الاعتراضين الأخيرين يَرِدُ عليه في المسألة بعد هذا على ما أذكره إن شاء الله تعالى .

والجيبُ : جيبُ القميصُ . ومعنى « أَدْرَ جَيْبَهَا » : أَقْطَعَهُ وَقَوَّرَهُ . ويقال في هذا المعنى : جُبْتُ القميصُ أَجُوبُهُ ، وَجِبْتُ أَجِيْبُهُ : إِذَا قَوَّرْتَ جَيْبَهُ . وَجَيْبَتُهُ : إِذَا جَعَلْتَ لَهُ جَيْبًا . وقال الراجز^(٤) :

بَاتَتْ تَجِيبُ أَدْعَجَ الظَّلَامِ جَيْبَ الْبَيْطَرِ مَدْرَعَ الْهَمَامِ

ثم أخذ في ذكر السبب / الخامس ، وهو أن تتقدَّم الكسرة على الألف أو / ٦٢ / تتأخَّر عنه ، وابتدأ بِذِكْرِ تَأْخُرِ الكسرةِ عن الألفِ فقال : كذاكَ ما يليه كسرٌ ..

(١) الأصل : العرب .

(٢) س : يقف .

(٣) في غير « ك » : التبيين .

(٤) الصحاح ، واللسان : جيب البيطر : الخياط .

إلى آخره ، كانه يقول : كلُّ ما تقدّم عليه كسرٌ أو تأخر عنه فإنه ممالٌ أيضاً ،
فأشعر بأن الكسر^(١) هو السببُ الموجبُ . وقدّم ذكر الكسر المتأخّر عن الألف ،
يعني أن الألف إذا وليه - أى تبعه بعده - كسرٌ ، فإنّ ذلك الألف يُمال لأجله .
وقوله : « ما يليه كسرٌ » يقتضى ملاصقة الكسر له . وهذا هو المشهور في
الكسرة البعدية ، ومثال ذلك : مررت بمالك ، وعابدٍ ، ومساجدٍ ، وعالمٍ ،
وعذافر^(٢) ، ومفاتيح ، وهابيل . وما أشبه ذلك . ووجهُ الإمالة أنهم أرادوا تقريب
الألف من الكسرة التي بعدها ، كما قرّبوا الصاد من الدال (حين قالوا)^(٣) :
صدر ، لما بعدت الصاد من الدال ، فأرادوا أن يقرّبوها منها فجعلوها بين
الصاد والزاي التي هي أقرب إلى الدال^(٣) ، والصاد مُتقدّمة على الدال ، فكذاك
فعلوا ههنا . فإن كانت الكسرة لا تلى الألف فيقتضى منع الإمالة ، فقولك :
مررت بتابل^(٤) ، فإن كانت الكسرة لا تلى الألف فيقتضى منع الإمالة ، فقولك :
مررت بتابلٍ ، وأجرٍ ، وأدمٍ ، وعالمٍ ، وما أشبه ذلك يُفتَح لبعده الكسرة عن
الألف^(٥) وكذلك نحو : جادٍ ، وعادٍ ، وسادٍ ، يقتضى أنه لا يُمال على حال ،
إن^(٦) لم نعتبر كسرة الدال المدغمة . وهذا فيه نظر ، فإن من العرب من يقول :
مررت بجادٍ ، فيميل ، فإذا كان في موضع الرفع والنصب لم يَمِل . فهؤلاء
اعتدوا كسرة الدال الثانية مع وقوع الفصل بالأولى لكن يعتذر عن الناظم بأن

(١) الأصل ، ت : « الكسرة » .

(٢) جمل عذافر وعذافرٌ : صلبٌ عظيم شديد

(٣) الكتاب ٤ / ١١٧ .

(٤) يقال فيه أيضاً بكسر الياء كصاحب ، وتَوَيْلٌ كذلك ، والجمع توابل .

(٥) الكتاب ٤ / ١١٨ ، ١٢٢ .

(٦) الأصل : إذ .

هذه اللغة قليلة الاستعمال فلم يحفل بها ، وأيضاً لما كان الحرف المدغم والمدغم فيه يرتفع اللسان بهما ارتفاعاً واحدة ويعمل فيهما عملاً واحداً ، شَبَّها بالحرف الواحد ، نحو : مررت بمالك ، إذا جعلت الكاف ضمير المخاطب ، وبهذا وجهه سيبيويه ^(١) ، فقد ينهض هذا عذراً عن الناظم .

ثم إطلاقه القول بالإمالة هنا ولم ^(٢) يقيد بشيء يقتضى معنيين :

أحدهما : أنه يريد أن حكم الإمالة منسحب كان الكسر ظاهراً ملفوظاً به أو مقدراً ، فالظاهر ما تقدم التمثيل به ، والمقدر على وجهين : مقدر لأجل الإدغام (ومقدر لأجل الوقف ، فالمقدر لأجل الإدغام) ^(٣) نحو قولك : هذا ماد ، وهذا جاد ، وجواد ، ومواد ، وعاد ، وكال ، ومررت بكاف . وما أشبه ذلك ، فأصل هذه : ما دد وجادد ، وجوادل ، وكذلك سائرهما . فالكسرة في الأصل موجبة ، فلما أدغمت أميلت أيضاً اعتباراً بأصلها ، هذا ما يعطى كلامه ، وأما النقل في مثل هذا فالمشهور من كلام العرب الفتح ، لأن الكسرة قد زالت ، والإمالة إنما سيقّت لأجل تقريب صوت الألف من صوت الكسرة ، فإذا قد ارتفع الموجب ، قال سيبيويه : « ومما لا تمال ألفه فاعل من المضاعف ومفاعل وأشباههما ، لأن الحرف قبل الألف مفتوح ، والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه ، فليس هنا مايُمِيلُهُ » . ثم أتى بالمثل . ثم قال : « فلا يُمِيل ، يكره أن

(١) قال السيرافي في شرح ذلك ١٢٩ - ١٣٠ : « وجه احتجاج سيبيويه بمالك لإمالة ماد وجواد أن الكسرة في مالك كسرة إعراب لا تثبت ولا يعتد بها ، وقد أميل الألف من أجلها ، فكذاك أيضاً كسرة جواد وجاد المقدرة ، تمال من أجلها وإن ذهب في اللفظ » .

(٢) س : لم . دون واو العطف .

(٣) سقط من الأصل . وفي س : فالمقدر لأجل الوقف .

ينحو نحو الكسرة فلا / يميل لأنه فَرَّ مما يُحَقِّق فيه الكسرة «^(١) يعني أنه فَرَّ / ٦٣ / من قوله : جادِدٌ ومادِدٌ ، لأجل التضعيف ، فلما فَرَّ من ذلك وجب أن تمتنع الإمالة ، إذ لا موجب لها . ثم حكى عن قوم الإمالة على الإطلاق حالة الجرِّ وغيره ، كأنهم أرادوا أن يُبَيِّنُوا بالإمالة الكسرة في الأصل . فأنت ترى أن الإمالة ضعيفة هنا ، والناظم قد أطلق القول في إعمالها ، وقد جعلها في التسهيل نادرة فقال : « وربما أثرت الكسرة منوية في مُدْغَمٍ أو موقوفٍ عليه »^(٢) لكن لما حكاها سيبويه عن طائفةٍ من العرب كانت جائزةً على الجملة ، فَصَرَّحَ بالجواز فيها مع غيرها على الجملة . وقد أطلق ناس من المتأخرين القول بالجواز كما فَعَلَ هنا فلا ينبغي أن يُعْتَرَضَ عليه .

وأما المقدَّرُ لأجل الوقف فقول : هذا ماشٌ ، وهذا داغٌ ، وهذا سابٌ ، ومررت بماشٍ ، وما أشبه ذلك إذا وَقَفْتَ على هذه الأسماء المنقوصة زالت الكسرة ، ولكن الأصل معتبر على إطلاق الناظم فتُميل ذلك كُلُّه في حال الجرِّ وغيره ، لأن الكسرة إنما هي مقدرةٌ فيما يلي الألف ، وهذا ما يظهر منه . وأما النقل فعلى نحوٍ من النقل في المضاعف أو قريب منه ، وقد ذكر سيبويه الإمالة في : مررت بمالٍ وبالمال ، كما أمالوا في ماشٍ وداغٌ ، ثم حكى أن من المُمِيلِينَ من يبقى على حكم الإمالة في الوقف رعيًا للأصل ، ومنهم من يفتح لذهاب الكسرة^(٣) ، فعلى هذا التقدير تضعفُ الإمالة في الوقف ؛ إذ كان بعضُ من يُميل في الوصل لا يُميل هنا ، والقرأء في هذا النحو على ما يظهر من الناظم

(١) الكتاب ٤ / ١٣٢ .

(٢) التسهيل ٣٢٦ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٢٢ - ١٢٣ .

من الإمالة كوقوفهم على (الناس)^(١) ، فالذي يُميله في الوصل يُميله في الوقف ، وهو أبو عمرو^(٢) والعلة في الإمالة وتركها واحدة ، والكلام مع الناظم فيهما واحد ، وقد شبه سيبويه أحدهما بالآخر فقال في جاد وبابه : « وقد أمال قومٌ على كلِّ حالٍ ، كما قالوا : هذا ماشٌ ، لِيُبَيِّنُوا الكسرة في الأصل »^(٣) إلا أنَّ الناس قد أجازوا الإمالة هنا ، وإن جعل المؤلف ذلك نادراً في التسهيل^(٤) . ويمكن أن يكون أراد الكسر الظاهر فيوافق التسهيل ، لأن الإمالة مع تقديره قليلة ، ويكون من أطلق الجواز من النحويين في غير الكسر الظاهر^(٥) ، يريد به مع اعتقاد قلته .

والثاني : أن يُريد الناظم أنَّ الإمالة معاملةٌ كانت الكسرة لازمةً أو عارضةً (فاللازمة نحو ما تقدم من عالم وعالم ومساجد ، وأما العارضة)^(٦) فكسرة الإعراب كقولك : مِنْ مَالِكٍ ، وإلى بابك ، ومن مالٍ زيدٍ ، ومن ماله . أمالوا هذا كله تشبيهاً لحركة الإعراب بحركة البناء ، قال سيبويه : « ومما يُميلون ألفه قولهم : مررت ببابه ، وأخذتُ من ماله . هذا في موضع الجر » . ثم علل بما تقدم من أنهم شبهوا « مال » في الجر بفاعل نحو : كاتبٌ وساجد ، قال : « فأما في موضع النصب والرفع فلا تكون كما لا تكون في أَجْرٍ وتَابَلٍ »^(٧) يعني لزوال

(١) الإقناع ٢٧٧ - ٢٧٨ ، ٣٤٦ .

(٢) ليس المميل أبا عمرو وحده ، بل نسب أيضاً إمالة (الناس) في موضع الجر إلى الكسائي وعاصم . انظر الاستكمال في الإمالة لابن غلبون .

(٣) الكتاب ٤ / ١٣٢ .

(٤) التسهيل ٣٢٦ .

(٥) الأصل : للظاهر .

(٦) سقط من س .

(٧) الكتاب ٤ / ١٢٢ .

مُوجب الإمالة وهي حركة الإعراب . وفي إطلاقه على هذا نحو مما تقدّم ، فإن الإمالة مع حركة البناء أقوى منها مع حركة الإعراب / ، لأن حركة الإعراب عارضة ، ولأجل ذلك ضعفت أيضاً في رأيت زيدا ، لأن الألف عارضة كما تقدم . لكن حاصل الأمر الجواز في كلتا الحالتين ، وقد يمكن أن يكون أراد الكسر البنائي خاصّة على مقتضى العرف الصناعي فيخرج له كسر^(١) الإعراب .

ثم ذكر ما إذا كانت الكسرة هي المتقدمة على الألف فقال : « أو يليّ تالي كَسْرٍ أو سكون قد وليّ كسراً » ، يلي : معطوف على الصلّة المتقدّمة ، وهي قوله : يليه ، كأنه قال : كذلك ما يليه كسرٌ أو ما يلي تالي كَسْرٍ ، والضمير في « يلي » عائِدٌ على ما ، وما واقعةٌ على الألف ، وتالي الكسر هو الحرف الواقع بعد الحرف المكسور . وقوله : « أو سكون » معطوف على « كسر » ، كأنه قال : أو تالي سكون قد وليّ يعني ذلك السكونُ كسراً ، والمعنى أن الألف إذا وقعت ثالثة حرف مكسور أو رابعته لكن الثالث منها ساكن فإمالة سائغةٌ لأجل ذلك الكسر ، فهاتان صورتان ، وترك الصورة الثالثة وهي أن يلي الألف كسراً ، لعدم تأنيهِ ، إذ لا يكون ما قبل الألف مكسوراً أبداً ، لأنها^(٢) تُطلَبُ بفتح ما قبلها .

ثم هاتان صورتان قد تدخلُ الهاء^(٣) فيهما زيادة على ما حدّ ، فهذه أربع صورٍ جائزة كلها قد انتظمها كلام الناظم رحمه الله تعالى .

(١) الأصل : كسرة .

(٢) الأصل ، ت : لا تطلب .

(٣) الأصل : الياء .

فالصورة الأولى : أن يلي الألف تالي (١) كَسْرٍ ، وهو أن يقع ثالثاً (٢) من الحرف المكسور نحو قولك : عِمَادٌ وَعِبَادٌ وَكِلَابٌ ، وأريدُ أن تُحْكِمَا أمرَ كذا ، وأن (٣) تضربا زِيدًا ، وأن لا تَشْتِمَا عَمْرًا . وكذلك (قولك) (٤) : اسْوَدَادُ ، وادِهِمَا ، واستِمَاعُ . وما أشبه ذلك مما تقع فيه الألف الثالثة ، فالإمالة سائغةٌ للكسرة المتقدمة ، قال سيبويه : « إذ (٥) لا يتفاوت ما بينهما بحرفٍ ، ألا تراهم قالوا : صَبَقْتُ ، فجعلوها - يعني السين - صادًا لمكان القاف ، كما قالوا : صُقْتُ » (٦) .

والصورة الثانية : أن يلي الألف تالي سُكُونٌ ، وذلك السكونُ يلي الكسر ، وهو أن يقع الألف رابعاً من الحرف المكسور ، وثالثاً من السكون ، وذلك (قولك) (٧) : سِرِّيَالٌ ، وَشِمْلَالٌ ، وَجِلْبَابٌ ، وَمِنَّا ، وَعِلْمَاكَمَا ، (وسِرْنَا) (٧) ، وَبِنَّا ، ولم يَضْرِبْنَا ، ولم يُكْرِمْنَا . وما أشبه ذلك .

فالإمالة في هذا جائزة أيضاً للكسرة ، وذلك أن الكسر في الصورة الأولى كأنه والٍ للألف ، إذ الفتحة بينهما من ضرورة الألف ، وفي الصورة الثانية كأنما بينها وبين الألف حرفٌ واحدٌ . قال سيبويه : « لأن الساكن ليس بحاجز قوًى ، وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعةً واحدة كما رفعه في

(١) الأصل ، ت : التالي .

(٢) الأصل ، ت : ثالث .

(٣) الأصل ، ت : ولن .

(٤) ليس في س .

(٥) الكتاب : لأنه .

(٦) الكتاب ٤ / ١١٧ .

(٧) ليس في س .

الأول - يعني في نحو : عماد - قال : « فلم يتفاوت (لهذا كما يتفاوت)^(١) الحرفان حيث قلت : صَوِّق - يعني في إبدال السين صاداً لأجل القاف ، مع أن بينهما حرفين لأن أحدهما ساكن ، وهو ضعيف ، فكان كالعدم ، فكذاك ههنا . فلو كان الحرفان معاً محرّكين لم تصحّ الإمالة على مقتضى كلام الناظم ، حيث قيد الحرف الزائد على المفتوح بكونه ساكناً ، وذلك كقولك : لن^(٢) يضربنا ، ولن يُكْرِمَنَا وهذان عِنَبَا^(٣) زيد ، وما أشبه ذلك ، وهذا صحيح / ؛ لأن الكسرة قد حجز بينها وبين الألف حرفان فبُعِدَت عن الألف ، / ٦٥ / فلم تقو على إمالته ، إذ ليس أحدهما ساكناً فيضعف عن الحجز بينهما .

ثم قال : « وفصلُ الها كلاً فصلٍ يُعَدُّ » يعني أن الفصل بين الألف والكسرة المتقدمة إذا كان بالهاء سواءً أكانت أصلية أم هاء ضمير ، فهو معدود في حكم العدم . فكان الهاء ليست بموجودة . فعلى هذا إذا زادت الهاء على ما تقدّم من صورتَي الفصل فالحكم باقٍ على حاله لخفاء الهاء في نفسها ، وقد تقدّم بيان ذلك . وبهذا الكلام وقع التنبيه على ما بقى من الصُّوَرِ الأربع ، فبقيت صورتان :

الأولى : أن تقع الهاء في الصورة الأولى زائدة على الحرف الواحد ، فتصير الألف رابعةً من الحرف الساكن ، نحو : يريد أن يَضْرِبَهَا ، ويريد أن يَنْزِعَهَا وَيَغْلِبَهَا^(٤) ، وما أشبه ذلك . قال سيبويه : « لأن الهاء خفية ، والحرف

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) ت : لم يضربنا .

(٣) الأصل ، ت : عينا ، وهي غير واضحة في س ، ك .

(٤) الأصل ، ت : ويقلبها .

الذي قبل الحرف الذي يليه مكسورٌ ، فكأنه قال : يريد أن يَضْرِبَ ، كما أنهم (إذا) ^(١) قالوا : (رُدُّهَا ، كأنهم قالوا) ^(٢) : رُدُّا ^(٣) يعني في لغة الإِتباع ، وقد تقدّم هذا المعنى .

والثانية : أن تقع الهاء مع الحرفين بين الألف والكسرة ، وإليها أشار الناظم بقوله : « فَدِرْهَمًاكَ مِنْ يُمْلِهِ لَمْ يُصَدِّ » . يعني أن هذا المثال وما كان نحوه مما فَصَلَ فيه ثلاثة أحرفٍ أحدها الهاء ، من أمال الألف فيه لم يُصَدِّ عن سبيل الصواب في المسألة ، ولم يُمنع عن استعمال ذلك في اللغة العربية . وكذلك تميلُ : عِنْدَهَا ، وَدِرْعَهَا ، وَحِمْلُهَا ، وَعَيْنُهَا ^(٤) ، ونحو ذلك ، لأن درهماك بمنزلة : دِرْماكَ ، وكذلك عندها بمنزلة عِنْدَا ، وكذلك سائرُها . قال سيبويه : «وقال هؤلاء : عِنْدَهَا ، لأنه لو قال : عِنْدَا ، أمال ، فلما جاءت (الهاء) ^(٥) صارت بمنزلتها لو لم تَجِءَ بها ^(٦) .

واعلمُ أَنَّ الناظم أطلق حكم الإمالة في هذا الفصل ، فيقتضي جوازها ، كانت الألف لازمةً أولاً ، فاللازمة نحو ما تقدّم ، والعارضة نحو : رأيتُ علماً ، ورأيتُ تِرْجَاحاً ^(٧) فالألف هنا عارضةٌ في الوقف ، ولكنهم أمالوا تشبيهاً بألف مِنَّا ^(٨) ، وسرّنا ، وما أشبه ذلك ، فالإمالة جائزةٌ إلا أنها في مثل هذا قليلةٌ كما كانت قليلةً في « رأيتُ زيداً » على ما تقدّم ، وبذلك شبّه سيبويه هذه .

(١) عن الكتاب .

(٢) سقط من الأصل ، ت ، ك .

(٣) الكتاب ٤ / ١٢٣ - ١٢٤ .

(٤) الأصل ، ت : وعينها .

(٥) سقط من س .

(٦) الكتاب ٤ / ١٢٤ .

(٧) كذا في س ، ك ، وفي الأصل ، ت : فرحا . والقِرْحُ : التابل ، وبزر البصل . وانظر الكتاب ٤ / ١٣١ .

(٨) الأصل ، ت : قنا .

ثم في كلام الناظم نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أنه لم يُقَيَّد الفاصل بين الكسرة والالف بكونه متحركاً بغير الضمة ، بل أطلق القول فيه إطلاقاً ، وذلك يقتضى أن نحو : هو يضربُها وينزَعُها ، تجوز فيه الإمالة ، وهذا غير صحيح ؛ إذ الإمالة مع حجز الضمة لا تصحُّ كما تقدم لنا في نحو جيبُها ويدُها . وقد مرَّ نصُّ سيبويه على هذا ، وليس في كلام الناظم هنا ما يحترز به من ذلك .

والوجه الثاني : أن الإمالة في مثل هذا ليست عند العرب على إطلاقها كما اقتضى / كلامه ، بل من العرب من يُميل حالة الوقف خاصة فإذا وصل فتح ، فيقول : بِنَا ، وَمِنَّا ، وَمِنْهَا ، وَلن يضربَها ، بالإمالة ، فإذا قال : مِنَّا زَيْدٌ ، وَلن يضربَها زَيْدٌ ، لم يُمِلْ . وقد تقدم وجه ذلك وتعليل سيبويه فيه . فالموضع معترض من هذا الوجه .

ويقال : صَدَّه عن الأمر يَصُدُّه : إذا مَنَعَه منه وصَرَفَه عنه ، وأصَدَّه يُصَدِّه ، رباعي . ومنه قول ذي الرمة (١) :

أَنَاسُ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالضَّرْبِ عَنْهُمْ صُدُّوا السَّوَاقِي عَنْ رَعُوسِ الْمَخَارِمِ

* * *

وَحَرَفُ الاسْتِعْلَالِ يَكْفُ مَظْهَرًا	مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا
إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ	أَوْ بَعْدَ حَرَفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ
كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ	أَوْ يَسْكُنُ أَثَرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاغِ مِرْ

(١) ديوانه ٧٧١ ، واللسان : صدد .

السواقي : الأنهار ، والمخارم : جمع مخرم ، و هو منقطع أنف الجبل . يقول : هم صدوا الناس عنهم بالضرب ، كما صدَّت الأنهار عن المخارم فلم ترتفع إليها .

لما ذكر الناظم - رحمه الله تعالى - أسباب الإمالة واستوفى المشهور منها ، وذكر شروط ما يحتاج إلى الاشتراط منها ، أخذ (الآن)^(١) في ذكر الموانع من الإمالة وإن وجدت أسبابها ، لأنَّ علَّة الحكم لا تؤثر في معلولها إلا مع اجتماع الشروط وفقد الموانع ، والمانع هنا على ما ذكر^(٢) مانعان ، أحدهما : حروف الاستعلاء وما يجري مجراها ، وهو الراء . والثاني : انفصال سبب الإمالة عن الألف المال ، بمعنى أنه منه في كلمة أخرى .

فأما حروف الاستعلاء فإنَّ حرف الاستعلاء مضادٌ في الصوت للإمالة ، وذلك أنه كما يُطلب التناسب في الأصوات بالإمالة كذلك يُطلب التناسب بالتفخيم ، وحروف الاستعلاء إنما تخرج من مخارجها مستعليةً إلى الحنك الأعلى على الضدِّ من الياء والكسرة لطلبهما^(٣) أسفل الفم ، فلما تناقضا اطرَحَ موجبُ الإمالة^(٤) .

فإن قيل : هما سببان مُوجبان لحكمين متضادين ، فلمَ أهمل سببُ الإمالة ولم يهمل سببُ الاستعلاء ؟

فالجواب : أن الانفتاح الذي هو وصفُ الألف في الأصل أنسب إلى الاستعلاء منه إلى الانسفال ، لأنه أقرب إليه ، والأصل أولى أن يرجع إليه .
وقول الناظم : « وَحَرَفُ الاستِعْلَا » أتى به مفرداً في اللفظ ومراده عموم حروف الاستعلاء ، لأنه اسم جنس مضاف ، فهو من صيغ العموم . وحروف

(١) عن س ، ك .

(٢) الأصل ، ت : ذكر هنا .

(٣) في غير س : لطلبها .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والتكملة ٢٢٥ - ٢٢٦ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١٤ - ٢٠ .

الاستعلاء سبعة وهي : الصَّادُ ، والضَّادُ ، والطَّاءُ ، (والظَّاءُ)^(١) والغينُ ،
والقافُ ، والخاءُ . ويجمعها هجاء « ضَغِطْ خُصَّ قَطْ » .

ويكفُ ، معناه : يمنعُ ، كَفَفْتُ الرجلَ عن الشيءِ أَنْ يفعلَه ، أى : منعتُه
عنه . ومُظْهِراً : مفعول بيكفُ . و « من كسرِ أويا » بيان للمظهر ، فمن لبيان
الجنس كالتي في قوله تعالى (فاجتنبوا الرُّجسَ من الأوثانِ)^(٢) . والمُظْهِرُ
عبارة عن السببِ الموجبِ للإمالة . يعني أن حروف الاستعلاء تكف ما كان من
أسباب الإمالة ظاهراً ملفوظاً به ، عن أن يُؤثِّرَ في الألف إمالةً . وإنما قال
« مُظْهِراً » فقيد المُظْهِر من الأسباب ، لأن الإمالة المرادُ بها أمران ، أحدهما

أمر لفظيُّ ، وهو تناسب الصوت في / اللفظ ، وهذا لا يكون إلا مع الكسرة أو / ٦٧ /
الياء الموجودتين في اللفظ ، فالكسر^(٣) نحو عالم وعابد ، والياء نحو : السَّيَالُ
والبَّيَاعُ . فهذا هو المراد بقوله : « مُظْهِراً من كسر أويا » ، فإذا جاء حرفٌ من
حروف الاستعلاء وارداً على الألف من قبل أو من بعد ، كف ذلك الكسر أو تلك
الياء عن تأثيرها في الألف ، فتقول : صاعد^(٤) ، وقاعد ، وطامع ، (وظالم ،
وخامل)^(٥) ، وغالب ، وضامن ، فلا تُملِ أصلاً وإن وُجِدَت الكسرة بعد الألف .
وكذلك إذا قلت : نافخ ، ونابغ^(٦) ، ونافق ، وشاحط ، وناهض ، وواعظ . وما

(١) سقط من س .

(٢) الآية ٣٠ من سورة الحج .

(٣) الأصل : بالكسر .

(٤) الأصل : جاعد .

(٥) الأصل : وقاتل .

(٦) سقط من س .

أشبهه ذلك ، لا إِمالة في هذا كُلُّهُ . قال سيبويه : « ولا نَعْلَمُ أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يُؤْخَذُ بِلِغَتِهِ »^(١) . وَوَجْهُ ذلك قد تقدَّمَ .

والثاني أمرٌ تقديريٌّ ، وهو الإِمالة على شيءٍ مقدَّرٍ هو كالياء أو الكسرة ، أو شبه الياء ، وما أشبه ذلك مما ليس فيه تناسب لفظي ، فهذا هو الذي أخرج الناظمُ عن حكم الكفِّ بقوله : « مُظْهِراً من كسرٍ أويّا » ، وفُهِمَ منه أنه باقٍ على حكم الإِمالة ، فتقول في الدلالة على الكسرة^(٢) : صاد ، وضاع ، وطاب ، وخاف^(٣) ، وغاب ، وقال من القائلة ، وخاف ، فتميل . وكذلك تقول في الدلالة على الياء : عَصَى ، وَمَضَى ، وشَطَى^(٤) ، وَبَغَى ، وَسَقَى ، وما أشبه ذلك بالإِمالة ، وعلى هذا كلام العرب ، نقله سيبويه^(٥) ، وأنَّ^(٦) من يميل يَلْزَمُ هذه الإِمالة على كُلِّ حال ، يعني كان حرفُ الاستعلاء ، أو لم يكن ، قال : ألا ترى أنهم يقولون : طاب ، وخاف ، ومُعْطَى ، وسقى ، فلا تَمْنَعُهُم هذه الحروف من

(١) الكتاب ٤ / ١٢٩ .

(٢) أي : فنقول في الدلالة على الكسرة المنوية وهي كسرة تعرض في بعض الأحوال ، نحو : صِدَّتْ ، وَضِعَتْ ، أو كسرة الواو المنقلبة ألفا في نحو (خاف) وأصلها (خَوْفٌ) .

(٣) كذا في الأصل ، وسيأتي التمثيل للخاء بهذه المثل أيضاً . وكان مثله في ت ثم عدلت الخاء إلى الضاد ، وقد مضى التمثيل لها ، وفي س كلمة غير واضحة ، وفي ك : وضاف . وقد مضى التمثيل للضاد . وأحسب أن المؤلف قد حاول التمثيل للطاء من الأجوف المكسور العين ، فلم يجد .

(٤) في النسخ : وسطي . بالسین . وشطى السقاء شطى : إذا ملئ فارتفعت قوائمه . على أنه يجوز أن يُعْتَلَّ بنحو : سطا ، فإنه يجوز فيه الإِمالة ، لأن الياء تخلف الواو في بعض التصاريف ، على نحو ما بين الناظم في قوله : « كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد أو شذوذ » . ويقول سيبويه ٤ / ١٣٢ : « وكذلك [أى : الإِمالة على كل حال مع حروف الاستعلاء وغيرها] باب غزا ، لأن الألف ههنا كأنها مبدلة من ياء ، ألا ترى أنهم يقولون : صفا ، وضفا » يريد بالإِمالة .

(٥) الكتاب ٤ / ١٣١ - ١٣٢ .

(٦) تصرف الشارح في نص الكتاب .

الإمالة . وبَيَّن ذلك بأن الميل في هذا النوع إنما قصده أن ينحو نحو الياء في الأصل أو نحو الكسرة في قوak : خِفْتُ ، فالمستعلى لا يَمْنَعُ من ذلك ؛ إذ لو ظهرت الياء أو الكسرة لم يكن في ذلك محذور ، فكذلك إذا نُحِي نحوها ، فالفرق بين الموضعين ظاهر .

وقد ذهب ابن بابشاذ ^(١) إلى أن حرف الاستعلاء يكف الإمالة للياء المقدرة نحو : قلّى وطفى ونحو ذلك ، وما جاء من الإمالة في نحو : (ما ودّعك ربك وما قلّى) ^(٢) فلمناسبة رء وس الآى ^(٣) لا لأجل الياء . وهذا كلّ خلاف ما عليه (كلام) ^(٤) العرب ومذاهب النحويين فلا يُلْتَفَت إليه .

ثم أدخل الراء في حكم حروف الاستعلاء ، فقال : « وكذا تكفُّ را » ، (يعني) ^(٤) أن الراء تكفُّ سبب الإمالة عن مقتضاه فيفتح لأجلها ما شأنه الإمالة ، لكن على حكم المستعلى من كفُّ السبب الظاهر ، وهو المقتضى لإمالة المناسبة ، لأنه قال : « وكذا تكفُّ را » ، يعني أنها تجرى مجرى المستعلى فيما تقدّم ، والذي تقدّم هو تأثيره في السبب الظاهر ، فكذلك الراء فتقول : راشد ، وراجل ، (وراحل) ^(٥) ، فلا تميل . وكذلك تقول : حِمَارٌ ، بِدَارٌ ، وَجِهَارٌ ، وما أشبه ذلك ، فتفتح ولا تميل كما لا تميل : قاعد وظاعن ، ولا غِلَظٌ ، وسِبَاقٌ ^(٦) .

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، مصري ، أخذ عن والده وكان قارئاً شهيراً ، وأبي نصر الواسطي ، والحوفي ، والتبريزي . توفي - رحمه الله - سنة ٤٦٩ .

(٢) الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) الأصل : الياء .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سقط من س .

(٦) س : سياق .

وسببُ منعها للإمالة أنها حرفٌ مكرَّرٌ كأن حرفان للتكرير الذي فيه ، فإذا^(١) قلت : راشد ، أو^(٢) راجل ، فكأنك / تكلمت براءين مفتوحتين . وكذلك إذا / ٦٨ / قلت : حِمَارٌ أو بِدَارٌ ، فكأنك قد تكلمت براءين مضمومتين ، فلما كانت كذلك قويت على نَصْبِ الألفات ، ومنَعَتِ الإمالة ، وتنزلت منزلة الحرف المستعلي إذا كانت مفتوحة أو مضمومة ، كما أنها لتكريرها إذا كانت مكسورة كَقَتِ المستعلي عن منع الإمالة فأُمِلت الألف ، نحو : قارب ، وضاربٌ ، وغارِمٌ ، وطارِدٌ ، وصارف^(٣) . وما أشبه ذلك ، لأن المكسورة في تقدير كسرتين فَقَوِيَّ بها مُوجِبُ الإمالة ، فقلبت المستعلي . وسيأتي ذلك وتنبية الناظم عليه .

وأما إذا كان سببُ الإمالة غير ظاهر فمقتضى كلامه أن حكم الرأى حكم المستعلي أيضا فلا تمنع الإمالة ، فتقول راشٌ ، واربٌ ، وسارٌ ، وكذلك : سرى ، وجَرَى ، وذِكْرَى ، وحَسْرَى^(٤) وما أشبه ذلك ، فتجرى في الإمالة مجراها لو لم تكن راءٌ ، ولا حرفٌ استعلاء . وذلك صحيح أيضاً لما تقمُّ ذكره .

وحَذَفُ مفعول « تكفَّ » الثاني للعلم به ، وهو : المظهر من الكسر أو الياء ، وهذا الحكم المذكور جُمِلَى ، وأما التفصيل فهو قوله : « إن كان ما يكفُّ بعدُ مُتَّصِلٌ » يعني أن حكم الكف ثابت لهذه الحروف إذا تأخرت عن الألف أو^(٥) إذا تقدّمت ، فالحكم فيها واحدٌ لكن ليس كل مُستَعْلٍ متأخِّرٍ عن الألف يكف إِمَالَتَهَا ، ولا كلُّ متقدِّمٍ عليها ، بل لا بُدَّ من تحديد ذلك وتقييده . فأما المتأخِّرُ من حروف الاستعلاء فإنه يكفُّ إذا وقع في ثلاثة مواضع :

(١) الأصل : كما قلت .

(٢) س ، ك ، وراجل .

(٣) الأصل : وصارب . ت : وضارب .

(٤) الأصل : وحبرى .

(٥) الأصل : وإذا .

أحدها : أن يلي الألف متصلاً بها ، وذلك قوله : « إن كان ما يكف بعد متصل » أى : إن كان الكاف بعد الألف متصلاً بها ، فقوله : « بعد » ، يعم المتصل بها والمنفصل عنها .

وقوله: متصلاً^(١) ، بيان لتلك البعدية . ومثال المتصل : عاصم ، وعاضد ، وعاطس ، وعاظِل ، وداغل ، وناقِد ، وناخل . وما أشبه ذلك .
والثاني : أن (لا) يلي الألف^(٢) ، ولكن يفصل بينهما حرف واحد ، وذلك قوله : « أو بعد حَرْفٍ » والتقدير : أو كائناً بعد حرفٍ ، وهو عطف على « متصلاً » ، لأنه منصوب ، وإنما وَقَفَ عليه على لغة^(٣) :

جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ

ويعني أن الكف ثابت أيضاً إذا وقع الحرف الكاف بعد حرفٍ مُتَّصِلٍ بالألف ، ومثاله : ناكِصٌ ، وناهِضٌ ، وشاحِطٌ ، وواعِظٌ ، ونايِغٌ ، وناقِصٌ ، وناقِضٌ ، ونحو ذلك ، قال سيبويه : « لم يمنع الحرف الذي بينهما من هذا كما لم يمنع السين من الصاد في سَبَقَتْ^(٤) ونحوه »^(٥) .

والثالث : أن يفصل بينهما حرفان ، وذلك قوله : « أو بحرفين فُصِّلَ » وفُصِّلَ : جملة في تقدير المفرد معطوفة على « متصل » ، والتقدير : إن كان متصلاً ، أو كائناً بعد حرفٍ ، أو مفصلاً بحرفين . ومثال المفصول بحرفين

(١) كذا في النسخ ، ونص الألفية « مُتَّصِلٌ » وهو خبر كان ، ولكنه وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ، وسيذكر المؤلف ذلك ، فذكره هنا منصوباً باعتبار محله الإعرابي .

(٢) سقط من س .

(٣) تقدم البيت ، انظر : ص ٨ .

(٤) الكتاب : صَبَقْتُ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٢٩ .

نحو : دعاميص^(١) ، ومناهيض ، ومناشيط ، ومواعيظ^(٢) ، ومبالغ ، ومعاليق ،
ومنافيخ ، ونحو ذلك . وإنما لم يمنع الحرفان الكف كما لم يمنعا السين
(من)^(٣) أن تُقلب^(٤) صادًا في صويق ، لأجل القاف ، وبينهما حرفان / ، إلا / ٦٩ /
أنهم حكموا لهما بحكم الحرف الواحد في قولهم : صبقت (كما جعلوا ما
فُصل بحرف كما لم يُفصل بشيء في قولهم : صُقت)^(٥) ، والإمالة شبيهة
بهذا .

فهذه المواضع لا يُميل فيها إلا من لا يؤخذ بلغته ، إلا في الأخير ، فإنه
قد أُمال فيه قوم وإن كانوا قليلين ، فقد حكى سيبويه عن قوم أنهم قالوا :
المناشيط ، فأمالوا ، قال : « وهي قليلة »^(٦) وعُلِّل بتراخي حرف الاستعلاء عن
الآلف وبعدها عنها ، ولكن اللغة الشهيرة الفتح كما ذكر الناظم .

هذا غاية ما ذكر في الفصل ، وهو يقتضى نظرين :

أحدهما : أن الفصل إذا وقع بما هو أكثر من ذلك لم يكف . وليس كذلك ،
بل قد جاء الكف (شهيراً)^(٧) من كلام العرب مع الفصل بثلاثة أحرف ، وذلك
أنهم حكوا ذلك في حرف الاستعلاء المنفصل نحو : مررت بـمال مَلَقٍ^(٨) ، ومررت
بـمال يَبْقَلُ^(٩) ، وأراد أن يضربها سَمَلَقُ ، وأن يضربها بسوطٍ . فإذا كان كذلك

(١) الدعاميص : جمع دُعْموص ، وهو دُوَيْبَّةٌ صغيرة تكون في مستنقع الماء .

(٢) الأصل ، ت : ومواعيص .

(٣) ليس في س .

(٤) الأصل . ت : تتقلب .

(٥) سقط من ك .

(٦) الكتاب ٤ / ١٣٠ .

(٧) عن س ، ك .

(٨) هذه أمثلة الكتاب ٤ / ١٣٢ . يقال : مَلَقَ - بالكسر - يملق مَلَقاً ، ورجلٌ مَلَقٌ : يعطى بلسانه ما ليس

في قلبه .

(٩) كذا في النسخ ، وفي الكتاب : يَنْقَلُ .

فالفصلُ بثلاثة أحرفٍ لو وُجِدَ بكلمةٍ واحدةٍ أولى وأحرى . وعلى أن التسهيل لم يتعدَّ هذا المذهب ، فلم يَزِدْ فيه في الفصل على حرفين (١ - خاصةً ، وعلى هذا النظر يكون قوله بَعْدُ : « والكفُّ قد يُوجبُه مَا يَنْفَصِلُ » مقيدا بعدم الزيادة في الفصل على حرفين) (١) فلا يدخل له (٢) : مررت بمالٍ مَلِقٍ وبابه ، فيكون مقتضيا أنه لا يكف أصلاً ، وهو غير صحيح ، ولم يمنعه النحويون ، بل أجازوه ، لكن المستعلى إذا كان مع الألف في كلمة واحدة أقوى منه إذا كان في كلمة أخرى على (٣) الجملة ، سواء أكان (بينهما) (٤) فاصِلٌ أم لم يكن . فهذا مقدار ما بين المتّصل والمنفصل من التفاوت ، وهو لا يُوجبُ (منع) (١) الكَفُّ فهذا من الناظم فيه ما ترى ، اللهم إلا أن يكون الفصلُ بثلاثة أحرف نادراً عنده لم يبلغ في الكثرة مبلغ الاعتبار مطلقاً ، فالله أعلم .

النظر الثاني : اقتضاؤه أن الراء داخلة في هذا التقييد إذ قال : « وكذا تكفُّ را » ثم عطف على الجميع بقوله : « إن كان ما يكفُّ بعد مُتَّصِلٍ » - إلى آخره ، (فعم بصيغة « ما » جميع ما تقدّم أنه يكفُّ ، ومنها الراء) (١) ، فكما كانت حروف الاستعلاء تكفُّ في ثلاثة المواضع (٥) ، فكذلك يُعطى في الراء أنها تكفُّ كذلك ، وكذلك في تقدّم (٦) المستعلى على الألف أيضاً حيث قال : « كذا إذا قُدِّم » ، لا بدُّ أن تدخل الراء في الجملة . وهذا غير صحيح ولا مستقيم ؛

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : قد .

(٣) س : وعلى .

(٤) عن س ، ك .

(٥) الأصل : مواضع .

(٦) الأصل : في ما تقدّم .

لأن الاشتراط الذي في المستعلى ليس في الراء ، ولا الذي في الراء يكون في المستعلى ، فالحرف المستعلى يكف إذا تأخر مطلقاً ، انكسر انفتح أو انضم ، والراء لا تكف إلا مضمومة أو مفتوحة . وأيضاً المستعلى يكف متصلاً بالالف ومنفصلاً بحرفٍ أو حرفين على طريقة الناظم ، والراء لا تكف في اللغة الفصيحة إلا متصلةً ، فالكافر في موضع الرفع ، والكافرون ، وهذه المنابر^(١) ، ممالة عند الأفصح من أهل الإمالة ، قالوا : لبعء الراء من الألف ، وكذلك إذا تقدم المستعلى فإنه يكف متصلاً بالالف ومنفصلاً عنها كما سيذكر ، والراء لا تكف إلا متصلة بالالف ، فنحو : رواعِدُ / روافِدُ / لا تكف فيه الراء أصلاً ؛ إذ / ٧٠ / ليست قوة الراء قوة المستعلى ، لأنه غير مستعلٍ ، وأيضاً فإن قال : « وكذا تكف را » . فأطلق القول بأن كفها على نحو كف المستعلى ، فيقتضى أنهما في الكف سواء . وليس كذلك ، بل قد تتقدم^(٢) الراء على الألف فلا تؤثر عند طائفة من العرب ، ولو وُضع المستعلى (في)^(٣) موضعها لأثر ، وذلك أن من العرب من يُميل ، نحو قولك : رأيت عِفراً^(٤) ، وأراد أن يعقِرها ، وأن يعقِرا ، ورأيت عَسِراً ، وإن كانت الراء مفتوحة ، فلم يعتبروها للكسرة التي قبلها ، كما أنهم يميلون للياء أيضاً ، فيقولون : رأيت عِيراً وديراً ، وسرت سيرا^(٥) . وما أشبه

(١) الكتاب ٤ / ١٣٧ - ١٤١ .

(٢) س ، ك : تقدم .

(٣) عن س ، ك .

(٤) رجلٌ عِفْرٌ - بكسر فسكون - : خبيث منكر .

(٥) الأصل : يسرا

ذلك^(١) . وكذلك قالوا : النُّغْران^(٢) وعِمْران . وقالوا : هذا فراشٌ وجراب^(٣) ،
وخيلٌ عِرابٌ فأمالوا هذا النوع للكسرة ولم يعتبروا الراء ، مع أن المستعلي لو
وقع ذلك الموقع لم يُميلوا ، نحو : بَرَقَان^(٤) ، وَحِمَقَان^(٥) ، وَعَلَقَا ، وَضَيْقًا . فلا
يُميلون إلا ما ندر من نحو عَلَقَا تشبيها بحبلى . وأما مع الراء فَعَلَّلُوا الإِمالة
بضعف الراء وأنها ليست كحروف الاستعلاء ، فلم يكن لها قُوَّةٌ أَنْ تساويها في
حكم الكف . وهذا وإن كان الفتح في الجميع هو الأشهر ، فالقصد بيان أن
الراء ليست في رُتْبَةِ المستعلي كما يظهر من هذا النظم .

ثم إن الناظم أطلق القول في كف المستعلي للإمالة ، فلم يُقَيِّدهُ^(٦) بفتح ولا
ضم ، بل جعله كافاً على الإطلاق إذا كان بعد ياءٍ ، كان مضموماً أو مفتوحاً أو
مكسوراً أو ساكناً ، (ما عدا الراء فإنه قيدها بعد بأنها لا تمنع مكسورة ،
بخلاف القبلي فإنه قيده بأن لا يكون مكسوراً ولا ساكناً)^(٧) بعد مكسور .
والإطلاق صحيح ؛ فإن حرف الاستعلاء البعدي أقوى منه إذا كان قبلياً ، كما
أن الموجب للإمالة القبلي أقوى منه إذا كان بعدياً . وسبب ذلك أن التصعد بعد
التسفل أصعبُ عندهم من التسفل بعد التصعد ، كما أن التسفل بعد التصعد

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٤١ .

(٢) النُّغْران جمع النُّغْر ، وهو ضَرْبٌ من الحُمْرِ حُمْرُ المناقير وأصول الأحناك ، وهو البلبل عند أهل
المدينة .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٢ ، وانظر ٤ / ١٣٦ .

(٤) البرقان : جمع بَرَقَ - بفتحين - وهو الحَمَل . فارسيٌّ مُعَرَّبٌ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٤١ . وفي اللسان عن ابن سيده : « وحكى سيبويه حمقان [بالضم ، وصواب الضبط
الكسر] ، قال : فلا أدري أهي صيغةٌ بناها أم لفظة عربية » .

(٦) الأصل ، ت : يقيّد .

(٧) سقط من س .

أسهل من العكس ، فلو أمالوا مع حرف الاستعلاء البعدي لكانوا قد وضعوا
ألسنتهم موضع التسفل ثم أصدوها ، وذلك صعب ، بخلاف ما إذا أصدوها
ثم مالوا إلى الانسفال فإن هذا خفيف ؛ ألا تراهم قالوا : صَبَقْتُ ، وصُقْتُ ،
وصَوِّيقٌ ، لما كان يثقل عليهم أن يكونوا في حال تَسْفُلٍ عند النطق بالسين ثم
يُصَعَّدُونَ ألسنتهم ، أبدلو من ذلك السين الصاد ليكون اللسان يعمل عملاً
واحداً ، ويقع موقعاً واحداً . وقالوا : قسوت ، وقست ، وما أشبه ذلك ، فلم
يحولوا السين عن حالها ، لأنهم لما عُلَّتْ ألسنتهم بالقاف انحدروا ، فكان أخف ،
فتركوا السين على ما كانت عليه . ومسألتنا كذلك ، فحرف الاستعلاء إذا كان
بعد الألف فموجب الكف قوى ، فلم تكن الكسرة لتمنعه عن ذلك ، بخلاف ما
إذا كان قبل الألف فإنه هناك ضعيف فتمنعه الكسرة عن الكف . وأما المتقدم
من حروف الاستعلاء على الألف فقال الناظم في ذلك : « كذا إذا قُدِّم » .
والضمير في « قُدِّم » عائد على المستعلي / ، يعني أنه إذا قُدِّم على الألف / ٧١ /
فالحكم أنه يكف سبب الإمالة عن التأثير في الألف ، وذلك نحو قولك : صاعد ،
وضامن ، وطامع ، وظالم ، وغائب ، وقاعد ، وخامد . وما أشبه ذلك ، فلا تُمِيلُ
هذا كله لأجل الموانع المتقدمة على الألف ؛ لأنها حروف مستعلية إلى الحنك
الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت أيضاً فغلب عليها المستعلي ،
كما غلبت الكسرة على الألف فأخرجتها عن أصلها من الانفتاح إلى انسفال
الإمالة ؛ قال سيبويه : « ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ
بلفته »^(١) وظاهر هذا الكلام من الناظم أن كف حرف الاستعلاء المتقدم على

(١) الكتاب ٤ / ١٢٩ .

حد منعه متأخراً ، فَيَكْفُ^(١) إذا كان متصلاً بالالف لم يُفصل بينهما بحرف ، (ويكفُّ إذا فصل بينهما بحرف)^(٢) ، واحد أو بحرفين ، كما ذكر في المتأخر ، هذا الذي يعطي قوله : « كذا إذا قُدِّم » ، وهو مما يُنظر في صحته . فأما إذا اتصل المستعلى بالالف فكفُّه ظاهراً كما تقدّم تمثيله ، وأما إذا فصل بينهما حرفٌ فالكف أيضاً ، لكن قالوا : إنه ليس في قُوَّةِ الأوَّل ، كذا (قال)^(٣) بعض المتأخرين ولكنه صحيح ، نحو : صوامع ، وضوامن ، وطوالع ، وظوالم ، وغوال^(٤) ، وقوائم ، وخوالف . وما أشبه ذلك ، ومن باب أولى أن يمنع إذا كان الفاصل هاء ، نحو : يريد أن يضبطها ، وأن يُغلقها ، وأن يعرضها ، وأن يُغلظها ، وأن يُخلصها^(٥) . ونحو ذلك وأما إذا فصل بينهما حرفان فلا أثر للمستعلى على ظاهر كلامهم إذ لم يزيديا^(٦) على الفصل بحرف واحد ، مع أن الفصل به ليس بتلك القوة في الكف . فإذا قلت : قُتِلَا ، أُمِلَّتْ لبُعد المستعلى عن الألف ، ومن باب أولى أن لا يمنع في نحو : قُتِلْنَا ، وطَمَعْنَا . وما أشبه ذلك .

فالحاصل أن إطلاق الناظم في تشبيهه حرف الاستعلاء المتقدم بالتأخر في الحكم^(٧) مشكل ، إذ ليس مثله كما رأيت إلا في بعض الصور دون بعض . وسبب ذلك (ما)^(٨) تقدّم من أن مُوجب الكف إذا كان متأخراً أقوى منه إذا كان

(١) الأصل ، ت : فكيف .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) س : وغوالم .

(٥) س : يخلصها .

(٦) الأصل : يريدوا . ت : يريديا .

(٧) س : بالحكم .

(٨) سقط من س .

متقدِّماً . ولذلك يكفّ مع التأخير وإن كان مكسوراً بخلافه متقدِّماً فإنه لا يكفّ إلا مفتوحاً كما ذكر . فإذا كلام الناظم مُعْتَرَضٌ .

ثم أخذ في القيد المعتبر في كَفِّ المستعلى إذا كان متقدِّماً على الألف فقال : « ما لم يَنْكَسِرْ ، أو يَسْكُنْ ائْثَرَ الْكَسْرِ » . يعني أَنَّ حرف الاستعلاء إنما يكفّ متقدِّماً إذا لم يكن مكسوراً ولا كان أيضاً ساكناً بعد مكسور ، فإن كان مكسوراً أو ساكناً بعد مكسور فلا يَمْنَعُ الإمالة فأما المكسور فنحو : قِفَافٍ ، وَطْنَابٍ ، وَخِبَاثٍ ، وَغِلَابٍ ، وَصِعَابٍ ، وَضِعَافٍ ، وَظِلَالٍ . وما أشبه ذلك ، فمثل هذا لا يكفّ الإمالة ، بل يجوز أن تُمِيلَ الألف هنا عند جميع من يُمِيلُ ، خلافاً لما وقع للجُزْوَلَى هنا من أَنَّ حَكْمَهُ حَكْمُ السَّاكِنِ بعد الكسرة ، يكفّ الإمالة عند بعض العرب . قال الشلوين : لا أعلم / هذا عن أحدٍ من العرب ، ولا من / ٧٢ / النحويين ، فالصواب إسقاطه من ^(١) هذا الموضع . وأما الساكنُ بعد الكسر فنحو : مِصْبَاحٍ ، وَمِطْعَانٍ ، وَمِقْلَاتٍ ^(٢) ، وَمِطْعَانٍ ، وَمِخْلَافٍ ، وما أشبه ذلك فلا تمتنع الإمالة ، في هذا أيضاً . ولا يتصور هذان الوجهان إلا مع الفصل ، لأن المستعلى المتصل بالألف لازمٌ له الفتح ، وإنما لم تمتنع الإمالة هنا لأنَّ الحرف المستعلى إذا تقدّم على الألف ضعيف من حيث كانت الإمالة معه انحداراً بعد إصْعَادٍ ، وذلك سهلٌ ، وقد لازم ذلك أيضاً في الكسرة حين قلت : قِفَافٌ ، وَصِعَابٌ ، لأنها في التقدير بعد الحرف ، فمناسبة ^(٣) صوت الألف للكسرة أولى ، بخلاف ما إذا كان مفتوحاً فإن الفتح يقوِّى المستعلى من حيث كان

(١) الأصل ، ت : عن .

(٢) س : ومغلاب .

(٣) س : لمناسبة .

الفتح^(١) وحده يمنع الإمالة ، ألا ترى تركهم الإمالة نحو : هذا عذاب وتابل ، ونحو ذلك ، فإذا كانت الفتحة وحدها تمنع الإمالة فأولى إذا اجتمعا معاً أن يمنعاها . هذا في (الوجه)^(٢) الأول ، وأما الثاني فلأن الكسرة المتقدمة على حرف الاستعلاء لما كانت بعد الحرف المكسور في التقدير عُدَّتْ كأنها على حرف الاستعلاء ، فكأنه صباح ، وطعان ، وقِلات ، وظِعان ، وخِلاف ، فصار في حكم قفاف ، وضعِاف .

واعلم أن هذا الفصل كلُّه لاحظٌ فيه للراء وإن كان الناظم قد ضمَّها في كلامه مع الحروف المستعلية ، وإنما هو مختصُّ بحروف الاستعلاء وحدها . وقد تقدَّم الاعتراض عليه في مساقه للراء ، إلا أنه يبقى (هنا)^(٣) على الناظم سؤالان ، وهما^(٤) أن يقال : ما الذي أحرز بقوله : « أثر الكسر » ؟ ولو قال : ما لم ينكسر أو يسكن ، لكان يظهر أنه يكفيهِ . ولم^(٥) اقتصر في نحو مصباح على ذكر عدم الكفِّ والعرب فيه وجهان ، أحدهما ما قال ، والآخر كُفُّ الإمالة ، لأنَّ حرف الاستعلاء وإن كان ساكناً قد فتح ما بعده فصار بمنزلة ما لو كان متحركاً بعده^(٦) الألف الممالة ، ولو كان كذلك لكفُّ ، فكذاك هذا ، قال سيبويه : « وبعضُ ، من يقول : قفاف ويُميل ألف مِفْعَالٍ ، وليس فيها شيءٌ من هذه الحروف ، ينصبُ الألف في مصباحٍ ونحوه » ، قال : « لأن حرف الاستعلاء جاء ساكناً غير مكسور وبعده الفتح ، فلما جاء مُسَكَّناً تليه الفتحة صار

(١) الأصل : معه .

(٢) عن س ، ك .

(٣) عن س .

(٤) س : وهو .

(٥) س : ولو .

(٦) س : بعد .

بمنزلة ^(١) - لو كان متحركاً بعده الألف وصار بمنزلة القاف في قوائم » . قال :
« وكلاهما عربي له مذهب » ^(٢) يعني من أمال في مصباح ومن لم يمل ، فكان
حقه أن ينسب عدم الكف في الساكن بعد المكسور إلى بعض العرب ، ولا يطلق
العبارة إطلاقاً .

والجواب عن الأول : أنه قد تقدم وجه ذلك ، لأن الكسرة إذا تقدمت
المستعلى فكانها عليه ، لأن الحركة بعد الحرف ، فكانت قلت : صباح ، قفاف ،
وذلك لا يمنع الإمالة لضعف ^(٣) المستعلى بالكسر ، بخلاف ما إذا فرض ما قبله
مفتوحاً فإنه على ذلك التقدير في حكم أن لو قلت : صباح ، وقذال ، وذلك مانع
من الإمالة ، كما تقدم ذكره .

والجواب عن الثاني : أن الكف . فيه إنما هو عند الأقل من العرب / ، / ٧٣ /
والأكثر منهم على عدم الكف قال ابن الضائع : والإمالة أرجح لأن الحركة في
التقدير بعد الحرف ، ولذلك بدأ سيبويه ^(٤) بالإمالة ، بل يظهر أن ^(٥) السماع
في ذلك وافق القياس ، وهو الظاهر من كلامه .

وقوله : « كالمطواع مر » ، مثال من المستعلى الساكن بعد المكسور .
والمطواع : المطيع ، ومفعال مبالغة فيه ، وهو المنقاد ، ويقال : طاع لك فلان
يطوع : إذا انقاد . ومر : من قولهم : مَارَ أهله يَمِيرُهُمْ مِيرًا ، والميرة الطعام

(١) الكتاب : بمنزلة .

(٢) الكتاب ٤ / ١٣١ .

(٣) الأصل ، ت : لضعفها .

(٤) الكتاب ٤ / ١٣٠ - ١٣١ .

(٥) س : في .

يمتاره الإنسان . فالمعنى : امتَرِ المطَواعَ وَأَتِهِ بِمَثُونَةٍ^(١) . وقد يكون « مَرٌ » من قولك : مار غيره : إذا أعطاه مطلقاً ، كأنه يقول : أعطِ المطَواعَ . وهذا المعنى أظهرُ وأنسبُ .

* * *

وَكَفَّ مُسْتَعْلٍ وَرَأً يَنْكَفُ بِكَسْرِ رَأٍ كِفَارِماً لَا أَجْفُو

قوله : « وَرَأً » محله الجرُّ عطفاً^(٢) على « مستعلٍ » . وضمير « ينكفُ » عائِدٌ على كَفٍ . و « بكسر » متعلِّقٌ بينكفُ . وأراد : ورأً ممدوداً ، لكنه قصر ضرورة ، كما قال بعضهم : شربت مأ^(٤) ، يا هذا . وكل ما جاء من (هذا)^(٥) النحو في كلام النازم بغير إضافة ولا ألف ولا م ، فإنه منون لا بد من هذا ، كما قال العربي : شربت مأ . وكثير من الناس ينطق^(٦) به في الوصل بغير تنوين ، وهو خطأ .

وقد تقدّم أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الإمالة ، عن إعماله ، فيريد ههنا أن كَفَّ حَرْفُ الاستعلاء إمالة الممال ، وكفَّ الراء أيضاً ، ينكفُ عن منْعِ الإمالة ، بوقوع الكسر في الراء . وإذا انكف ذلك الكف لَزِمَ الرجوعُ إلى الأصل من إعمال سبب الإمالة ، فتقول : غارِم ، فتُميل ألفه ، وهو الذي

(١) الأصل ، ت : بمانة . ولعلها : بماننة ، والمثونة : القوت ، الماننة : اسم ما يمُونُ أى : يتكف - من المثونة .

(٢) الأصل ، ت : عطف .

(٣) الأصل ، ت ، س : « راء » . نون واو .

(٤) المنصف ١٥١/٢ ، وفي اللسان عن ابن سيده : « وحكى بعضهم : اسقني مأ ، مقصور ، على أن سيويوه قد نفى أن يكون اسم على حرفين أحدهما التنوين » .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الأصل ، ت : يظنونه .

مَثَلٌ بِهِ. وَإِنَّمَا أَمَلْتُ^(١) وَقَدْ اكْتَنَفَ الْأَلْفَ مَانِعَانِ مِنَ الْإِمَالَةِ ، وَهُمَا الْغَيْنُ وَالرَّاءُ ،
لَأَنَّ الرَّاءَ انْكَسَرَتْ فَصَارَتْ بِذَلِكَ عَلَى عَكْسِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مَضمومَةً أَوْ مَفْتُوحَةً ،
فَالْكَسْرَةُ (فِي الرَّاءِ)^(٢) هِيَ الْمَانِعُ مِنَ الْكَفِّ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّاءَ كَمَا
تَقْدُمُ مِنْ وَصْفِهَا^(٣) التَّكَرُّارُ فَكَأَنَّ الْحَرْفَ مِنْهَا فِي تَقْدِيرِ حَرْفَيْنِ ، وَكَأَنَّ
الْكَسْرَةَ فِي تَقْدِيرِ كَسْرَتَيْنِ ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَتَكُونُ إِحْدَى الْكَسْرَتَيْنِ فِي مَقَابَلَةِ
الْمُسْتَعْلَى ، وَالْأُخْرَى مُوجِبَةً لِلْإِمَالَةِ .

ثُمَّ قَوْلُهُ : « بِكُسْرٍ » يَعطَى بِمَفْهُومِهِ^(٤) أَنَّ الرَّاءَ غَيْرَ الْمَكْسُورَةِ^(٥) هِيَ الَّتِي
تَكْفُ الْإِمَالَةَ ، وَهِيَ الَّتِي تَقْدُمُ ذِكْرَهَا فِي قَوْلِهِ : « وَكَذَا تَكْفُرَا » ، وَهِيَ
الْمَفْتُوحَةُ أَوْ الْمَضمومَةُ نَحْوُ : بَدَارُ ، وَجَهَارُ ، وَحِمَارُ ، وَبِدَارُ ، وَجَهَارُ ،
وَحِمَارُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ : رَاجِلٌ وَرَاحِلٌ وَرَاشِدٌ ، لِأَنَّ الرَّاءَ هُنَا تَجْرِي مَجْرَى
الْمُسْتَعْلَى لِتَفْخِيمِهَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّاءَ الْمَذْكُورَةَ فِي قَوْلِهِ : « بِكُسْرٍ رَأً » ، أَتَى بِهَا مِنْكَرَةً ،
فِيحْتَمِلُ الْمَسَاقُ فِيهَا وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ هِيَ الْأُولَى ، كَمَا لَوْ قَالَ : رَأً يَنْكُفُّ بِكُسْرِهَا ، أَيْ :
بِكُسْرِ تِلْكَ الرَّاءِ . وَالْوَجْهَ عَلَى هَذَا أَنْ يَأْتِيَ بِهَا^(٦) مَعْرِفَةً لَا نَكْرَةً ؛ إِذِ التَّنْكِيرُ
يُوهِمُ الْمُبَايَنَةَ ، كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا)^(٧) ، بَعْدَ قَوْلِهِ :

(١) س : أَمِلْتُ .

(٢) عَنْ ك .

(٣) الْأَصْلُ ، ت : وَضَعَهَا .

(٤) س : مَفْهُومُهُ .

(٥) الْأَصْلُ ، ت : الْكَسْرَةُ .

(٦) الْأَصْلُ ، ت : بِهِ .

(٧) الْآيَةُ ٦ مِنْ سُورَةِ الشَّرْحِ .

(فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا)^(١) . وأما التعريفُ فهو المُفْهِمُ لِلاتِّحَادِ ، كقوله تعالى : (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)^(٢) . ولكن الناظم أتى به منكراً لضرورة الوزن ؛ إذ لو قال : بِكُسْرٍ^(٣) / الرأ ، لَمْ يَتَسَنَّ^(٤) الوزن . ولو عَوَّضَ منها الضمير فقال : بكسرهما - أي : بكسر الراء - لأوهم أن يعود الضمير على المستعلى والراء معاً ، وليس الحكم كذلك ، لأن المستعلى يَكْفُ وإن كان مكسوراً إذا تَأَخَّرَ عن الألف كما تقدَّم .

والوجه الثاني : أن يريد راءً ، أي راءٍ كانتْ ، على ظاهر لفظه ، ويشتمل كلامه إذ ذاك على ثلاث مسائل :

إحداها : ما كان من نحو : البِدَارُ والجِهَارُ والحِمَارُ ، ورَأَشِدَ ورَاحِلَ ورَأَفَدَ ، وما أشبه ذلك مما إذا انفتحت راءه أو^(٥) انضمتْ مَنَعَتِ الإِمَالَةَ وإن حضر سببُها وهو الكسر ، فكأنه يقول : هذه الراءُ الكافَةُ هنا إذا انكسرت انكفَتْ منها ذلك الكفُ فصارت الإِمَالَةُ إلى حالها ، فتُمِيلُ نحو : عَجِبْتُ من البِدَارِ والجِهَارِ والحِمَارِ ، وإن لم تُكسر بَقِيَتْ على حالها من الكف كراشد وراحل ونحوه .

والثانية : ما كان من نحو : غارم وقارب وضارب وصارف وخارج طارد . وهذا النوع الذي أشار إليه بالمثل ، مما كانت الراء فيه تكف غيرها من حروف

(١) الآية ٥ من سورة الشرح .

(٢) الآية ١٦ من سورة المزمل ، وهي بعد قوله تعالى : (إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهدا عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا) .

(٣) في النسخ : تكف الرا .

(٤) الأصل : يتفق . ت : يتسق .

(٥) الأصل ، ت : وانضمت .

الاستعلاء ، فهذا مستعمل كَفَّتْه كسرة الراء عن كَفْ^(١) الإمالة ، فأميل ما كان يُمال .

والثالثة : ما كان^(٢) من نَحَوَ : قَرَارِكَ ومُرَارِكَ^(٣) نحوهما ، مما^(٤) تكف الراء فيه مثلها ، فالإمالة^(٥) هنا جائزة ، وإن تقدّمت الراء مفتوحة ، لأن الراء المكسورة قويت عليها فمنعتها أن تكفّ الإمالة ، كما منعت المستعلى أيضا أن يَكُفَّ .

فهذه أوجه ثلاثة داخلة تحت عبارته على تقديره تنكير « راء » في القصد ، وهي كلّها صحيحة ، فالوجه الثاني في كلامه أولى من الوجه الأول .
ثم في تمثيله التنبيه على شرطين مُعْتَبَرَيْنِ في كَفْ الرَّاءِ للمستعلى :
أحدهما : أن لا يَقَعَ بعد الراء الحرفُ المستعلى ، أعنى بعد الراء المكسورة ، فإنه إن^(٦) وقع بعدها لم يكن للراء تأثيرٌ سواءً أكانت الراء متقدمة على الألف أم متأخرة عنه ، فإذا قلت : مِنْ رِقَابٍ ورغاب ونحو ذلك ، لم تُمَلِّ ، كما لا تميلُ حِمَقَان^(٧) ، لأن المستعلى هو الغالب على الألف . وكذلك إذا قلت : مفاريقُ رأسِهِ ، وفارق ، وفارغ ، وفارضٌ ومعارضٌ وفارط ، وما أشبه ذلك لم تُمل الألف وإن وُجِدَت الراء مكسورة ، بل حكم الراء هنا حكم غيرها من

(١) الأصل : كسرة .

(٢) الأصل : قال .

(٣) س : ومدارك . والمرار - بضم الميم - : شرمٌ ، الواحدة : مُرارة .

(٤) الأصل ، ت : لا تكف .

(٥) الأصل : بالإمالة .

(٦) الأصل : وَلَآنَ .

(٧) انظر ص :

الحروف الواقعة بين الألف والمستعلى ، نحو : ناعق ومناشيط . وعَلَّ ذلك السيرافيُّ بأن حرف الاستعلاء بعد الألف أشدَّ منعا منه قبلها ، فمن أجل ذلك أجازوا الإمالة فيما كان قبل الألف فيه حرف مستعلٍ وبعده راءٌ مكسورة نحو : قاربٍ وغارب ، ولم يجيزوا ذلك في فارقٍ وناقٍ ، لأن التصعُّد بعد التسفُّل أصعبُ على اللسان من العكس (١) .

والشرط الثاني : أن تكون الراءُ متصلةً بالألف كغارم وضارب ، فلو كانت منفصلةً عن الألف بحرفين لم تكفَّ أصلاً نحو : مطامير ومقادير ، لبعد الراء عن الألف ، وأولى ألا تكفَّ إذا فصلَ بينهما أكثرُ من حرفين ، وأما الفصل بالحرف الواحد فمفهوم المثال وما أعطاه من التقييد أنه لا يكفُّ نحو : مرت بمقابر / فلان ، فيفتح الألف في هذا النحو . وهذا المقتضى منقولٌ عن العرب ، / ٧٥ /

ومقولٌ به عند النحويين ، قال سيبويه : « اعلم أن الذين يقولون : هذا قارب - يعني فيميلون - يقولون - مرت بقادرٍ ، ينصبون الألف » (٢) وعَلَّ ذلك بالبُعد من الألف ، فكفَّ المستعلى الإمالة لأجل ذلك . لكنَّ هذا الوجهُ هو أحد الوجهين عند العرب ؛ إذ حكى سيبويه عن قومٍ تُرتضى عربيتهم : (مرت) (٣) بقادرٍ ، بالإمالة ، على اعتبار كسرة الراءِ وعدم اعتبار المستعلى ؛ إذ كفَّته الراءُ وإن كانت بعد الألف بحرفٍ . وجهٌ ذلك بأن هؤلاء يقولون : قاربٌ بالإمالة كما يميلون : جارم ، فيسوّون بين المستعلى وغيره في عدم الاعتبار ، فأرادوا أيضاً أن يسوّوا بين قادرٍ وكافر ، فيميلون فيهما معاً ولا يفصلون بين مستعلٍ وغيره

(١) انظر شرح السيرافي ٥ / ١٣٢ .

(٢) الكتاب ٤ / ١٣٨ .

(٣) سقط من الأصل .

كما لم يفصلوا بينهما في قارب وجارم . وذكر سيبويه أنه سَمِعَ من يَتَّقُ^(١)
بعربيته يُنْشِدُ بيتَ هُدْبَةَ بنِ خَشْرَمٍ بالإمالة^(٢) :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِيَ عنِ بِلَادِ ابنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرِّبَابِ سَكُوبٍ
وَإِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهَانِ فَاقتَصَارُ النَّاظِمِ على أَحَدِهِمَا معْتَرِضٌ .
والجواب : أن الأكثر في كلامهم عدمُ اعتبارِ الرِّاءِ لبعدها ، ونصُّ
(عليه)^(٣) في التسهيل فقال : « وَربَّما أُثِرَتْ - يعني الرِّاء - منفصلةٌ تأثيرها
مُتَّصِلَةٌ »^(٤) فَقَلَّلَهَا بَرِيْماً ، وهو الذي أشار إليه كلامه .

وقوله : « وَلَا أَجْفُوا » ، من تمام المثال ، أى : لَا أَجْفُوا غَارِماً ، بمعنى
لأطالِب^(٥) مطالبةَ الجفاءِ ، بل مطالبةَ الرِّفْقِ والتَّيسِيرِ .

* * *

وَلَا تُمَلِّ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ والكفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ
هذا الكلامُ ذكر فيه النَّاظِمُ المانعَ الثاني من موانع الإمالة ، وهو انفصال
السبب عن الألف ، بمعنى أَنَّهُ (منه)^(٦) في كلمة أخرى مستقلة بنفسها ، فيقول:
لا تجوزُ الإمالةُ وَإِنْ وُجِدَ سَبَبُهَا إِذَا كَانَ السَّبَبُ لَمْ يَتَّصِلْ بِالْألفِ . ولا يريدُ
الانْتِصَالَ في اللفظ بحيث يكون السببُ ملاصقاً للألف ، لأنَّ سببَ الإمالةِ
يوجبها وَإِنْ فَصَلَ بينهما حرفٌ وحرفان وأكثَرُ على ما تقدَّم إِذَا كَانَا في كلمةٍ

(١) س : يوتق .

(٢) الكتاب ٣ / ١٥٩ ، ١٣٩/٤ ، وهو من شواهد المقتضب ٢ / ٤٨ ، ٦٩ ، وابن يعيش على المفصل
١١٧/٧ ، ٦٢ / ٩ ، والأشموني ٤ / ٢٢٩ .

(٣) سقط من س .

(٤) التسهيل ٢٢٦ .

(٥) الأصل ، ت : أطلب .

(٦) سقط من س .

واحدة ، فإنما المانع كونهما ^(١) في كلمتين (مستقْلَتَيْن) ^(٢) ، فإذا قلت : لعمرِ باب (وللرجل ^(٣) حال) ، وما أشبه ذلك ، لم تُملِ هذه الألف وإن تقدّمتِ الكسرة لأنها من كلمة أخرى ، وإن جاء من هذا شيء فهو قليلٌ محفوظٌ ، ومن ذلك قولهم : لزيدٍ مال ، أمالوا هذا إجراءً للمنفصل مجرى المتصل ، فكان « دِمال » ، من لزيدٍ مال ، بمنزلة سِرِّيال . وقال : مِنْ عَبْدِ الله ، فأمالوا الألف من اسم الله تعالى ، صار « دِ الله » بمنزلة سِرِّيالٍ أيضاً ، فأمالوا ، لكن هذا قليلٌ فينبغي أَنْ يُوقَفَ على محلّه . على أَنْ بعض النحويّين يُطلق فيه عبارة الجواز ، والظاهرُ ما ذهب إليه الناظم .

هذا إذا كان السببُ مُتَقَدِّماً ، وقد يكونُ متأخراً منفصلاً ، كما قالوا : ثلثا درهم ، فأمالوا الألف ، ولكنه أيضاً قليلٌ كالأوّل .

فإن قيل : / إذا كان مراده بالاتصال ألا يكونا ^(٤) في كلمتين فقد خرج / ٧٣٧ له عن حكم الإمالة شيءٌ لا ينحصر ، وكان قد خالف النحويّين أجمعين ، وذلك أَنَّ الكلمتين تارة تكون كلُّ واحدةٍ (منهما) ^(٥) منفصلةً عن الأخرى ، غير محتاجة إليها من حيث الوضع ^(٦) كقولك : لزيد مالٌ . فهذا هو الذي تكون فيه الإمالة نادرة كما تقدّم ذكره ، وتارة تكون احداهما محتاجة إلى الأخرى من حيث الوضع كالضمائر المتصلة وحروف الجر ، كقولك : بها ، وبنا ، ومنا ، وهو يريد أَنْ يضربها ، ويدها ، ومنها ، وإليها . وغير ذلك مما لا ينحصر . وأكثر

(١) الأصل : كونها .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل ، ت : ولرجل . وما بين القوسين ساقط من س .

(٤) الأصل : من .

(٥) ليست في ت ، س ، ك .

(٦) س : الموقع .

مُثل النحويين في الإمالة من هذا القبيل ، ولم يقل أحدُ بآئه ممنوعٌ أو موقوفٌ على السماع ، بل هو عندهم مطَّردٌ مقيسٌ وكلامٌ والناظم على ما مضى من التفسير يجعله من السماع القليل الذي لا يُبْنَى عليه . وهذا فاسدٌ .

فالجواب : أنه إنما قال : « ولا تُملُ لسبب لم يتَّصل » ، ويريد : لم يتَّصل بالكلمة الاتصال المعروف ، والاتصال الذي يعرفه النحويون على وجهين : اتصال في كلمة واحدة كسِرِّبَالٍ وعماد ، واتصال في كلمتين إحداهما مفتقرة إلى الأخرى لعدم استقلالها بنفسها ، وهنا تدخل الضمائر المتَّصلة ، وحروف الجرِّ لأنها شديدة الاتصال بما اتَّصلت به حتى إنه لا يجوزُ أن يُوقَفَ على إحداهما دون الأخرى ، لا أن يبتدأ بها دونها .^(١) فالإتصالُ ولا بدُّ شاملٌ لهذا ، ومن أجل ذلك جرى^(٢) في التفسير الأول للانفصال أن يكونا في كلمتين مستقلَّتين ، فقيَّدتهما بالاستقلال لأحرزَ هذا المعنى . نَعَمْ ، الاعتراضُ لازمٌ لعبارته في التسهيل حيث قال : « ولا يؤثرُ سببُ الإمالة إلَّا وهو بعض ما الألفُ بعضه » فإن هذه العبارة لا تصدق على نحو : بها ، ومنها ، وعندها ، ويريد أن يضربها ، ومنا ، ونحوه : إذ ليس الضمير بعض تلك الكلم ، وإنما تصدق على نحو : عماد وسرِّبال . فعبارته هنا أحسنُ منها^(٣) هنالك .

ثم^(٤) قال : « والكفُّ قد يوجبُه ما ينفصلُ » . يعني أن كفَّ الإمالة قد يوجبُه من الحروف المستعلية ما يكون منفصلاً عن كلمة الألف ، وفي كلمة أخرى مستقلة^(٥) ، فيكون ذلك مانعاً من إعمال سبب الإمالة . وهذا المنفصل تارةً يكون متَّصلاً بالألف ، أعنى ملاصقاً لها لفظاً ، نحو : منا قاسمٌ ، وعندها

(١) الأصل : بالاتصال .

(٢) س : أجرى في التفصيل .

(٣) س : من عبارته .

(٤) الأصل : نعم .

(٥) الأصل : مستعلية .

ظالم ، وأراد أن يضربها خالدٌ ، ومنها طلحة ، وما أشبه ذلك فلا يميل لاتصال المستعلي في اللفظ إذا أدرجت ، فهذا مثل قواك : مررت بعاقده وبفاضل وبباطل، إجراءً للمنفصل مجرى المتصل . وتارةً يفصل بينهما حرفٌ واحدٌ نحو: منا فضل ، وأن يضربها بطل ، ومنا نقل ، وعندها بخس ، ونحو ذلك . وكذلك مررت بمال خالد ، وبمال قاسم ، وبمال طامع . فهذا (جارٍ)^(١) مجرى قواك : مررت بناعق ، ومررت بسابق ، ونحو ذلك وتارةً يفصل بينهما حرفان نحو : يُريدُ أن يضربها مَلَقٌ ، وييدها سوط ، ومنا يَنْقَلُ ، ونحو ذلك . فهذا جارٍ مجرى مناشيط ونحوه . وقد زادوا على ذلك حتى / فصلوا بثلاثة أحرف ، قالوا : / ٧٧ / يريد أن يضربها سَمَلَقٌ^(٢) ، ويريد أن يضربها بسوطٍ ، ومررت بمال مَلَقٍ ، وبمال يَنْقَلُ . ففتحوا هذا كله لكفُّ المُستعلي وإن كان منفصلاً ، قال سيبويه : « نَصَبُوا لهذه المُستعلية ، وَغَلَبَتْ كَمَا غَلَبَتْ فِي مناشيطٍ ونحوها ، وضارعتِ^(٣) الألف - في فاعل ومفاعيل ، وصارت الهاء والألف - يريد في يضربها - كالفاء والألف في فاعل ومفاعيل » ، قال : « ولم يمنع النصب ما بين الألف وهذه الحروف كما لم يمنع في السَّمالِيقِ قلبَ ا لسين صاداً »^(٤) . فإن قيل : لم قال : « والكفُّ قد يُوجِبُهُ ما يَنْفَصِلُ » ، فأتى بقدر ولم يجزم الحكم بذلك ، فيقتضى أنه قد لا يُوجِبُهُ أيضاً ، فكان الأمر فيه على التخيير ، أو فيه وجهان عند العرب ، فهل يوجد هذا أو لا ؟

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : علق .

(٣) عبارة الكتاب : « وصارت الهاء والألف كالفاء والألف في فاعل ومفاعيل ، وضارعت الألف في فاعل ومفاعيل » .

(٤) الكتاب ٤ / ١٣٣ .

فالجواب : أن الوجهين موجودان في لغة أهل الإمالة ، وذلك أن المنفصل لا يقوى قوة المتصل ، ولا^(١) يطرُدُ إجراؤه مجراه ، وإنما هو تشبيهه يقع في الدرَج كما قال سيبويه ، وأيضاً فإن من كلام العرب ألا يُميلوا في الدرَج ويميلوا إذا وقفوا ، فيقول^(٢) : أراد أن يضربها فَيَمِيل ، ثم يقول : أراد أن يضربها زيد ، فيفتح ، فلما كان هذا من كلامهم قابل اعتبار الاتصال ، فضعف أيضاً ضعفاً آخر ، فمن هنا حكى سيبويه أن بعض العرب يقول : بمال قاسم ، بالإمالة^(٣) . قال : « ففرق بين المنفصل والمتصل ، ولم^(٤) يَقْوِ على النصب إذ كان منفصلاً »^(٥) يعني حَرَفَ الاستعلاء . فحصلت^(٦) عبارة الناظم الوجهين بأحسن عبارة ، وهو هنا أكثر تحريراً من التسهيل ، وذلك أنه حين ذكر (أن)^(٧) سبب الإمالة لا يؤثر إلا وهو بعض ما الألف بعضه ، قال : « ويؤثر مانعها مطلقاً »^(٨) ، فيظهر من هذه العبارة أن « بمال قاسم »^(٩) ونحوه ، مساوٍ لناعقٍ وناشطٍ ونحوهما . وليس كذلك . وكم من مسألة تجدُها في هذا النظم أحسن وأشدَّ تحريراً منها في التسهيل .

* * *

وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ بِلَا دَاعٍ سِوَاهُ كَعَمَادًا وَتَلَا

(١) الأصل ت : ولم يطرُد .

(٢) س : فيقولوا .

(٣) س : فيفتح .

(٤) قبله في س : قال .

(٥) الكتاب ٤ / ١٣٢ .

(٦) الأصل : فحطت .

(٧) سقط من س .

(٨) التسهيل ٣٢٦ .

(٩) س : مال .

هذا هو السببُ السادس من أسباب الإمالة المتقدّمة الذكر ، وهو المناسبة للممال ، وإنما ذكره منفصلاً عن الأسباب الأخر ، و(قد)^(١) كان وجهُ الترتيب أن يُقدّم ذكر جميع الأسباب ثم يذكر بعد ذلك الموانع ، لأن الموانع لاحظٌ لها في كَفّ هذا السبب لأنه لازم للإمالة من حيث كان مجرد تناسبٍ للممال^(٢) ، فإذا لا يتصور لهذه الإمالة مانعٌ ، إذ لو كان ثمّ مانعٌ لكان^(٣) مانعاً للأصل ، فيرتفع التناسب ، كقولك : رأيت عمادا ، فإمالة ألف التنوين هي المتكلم فيها ، وسببها مناسبتها للألف المتقدمة ، لأنها ممالّة ، فلو كان ثمّ مانع من حرف استعلاء^(٤) نحو : رأيت سباقاً^(٥) ، مثلاً ، لكان مانعاً للألف الأولى من الإمالة ، فلا يبقى يوجهُ إمالة الألف الثانية ، لزوال سببها وهو إمالة الأولى . فلما كان الأمر على هذا أخر الناظم ذكر هذا السبب الذي لا ينكفُ أصلاً بعد ذكر الموانع تنبيهها على هذا المعنى ، وهو لطيفٌ / من التنبيه .

وفيه أيضاً وجه آخر ، وهو أن إمالة التناسب المذكور ليست في قوّة غيرها من سائر ما ذكر قبل ، وإن كانت عند سيبويه وغيره قياساً ، لأن التناسب لا يَقْوَى قوّة غيره من الأسباب ، فلاجل هذا أيضاً أخر ذكره . وليس في كلامه ما يُعيّن كونها^(٦) قياساً ، لقوله : « وقد أمالوا » . فأتى بضمير

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : الممال .

(٣) الأصل ، ت : كان .

(٤) الأصل ، ت : الاستعلاء .

(٥) س : سابقاً .

(٦) س : كونه .

يحتمل أن يعود على النحويين ، فيكون المعنى (أنَّ النحويين)^(١) قاسوا ، فجعلوا المناسبة سبباً من أسباب الإمالة ، فيكون على هذا قائلاً بالقياس . ويحتمل أن يكون الضمير عائداً إلى العرب ، ويعني أن العرب (قد)^(٢) أمالت الألف لمجرد طلب التناسب بين الألفات في الكلام لا لسبب غير ذلك ، وعلى هذا أيضاً لا يدل على وجه من قياس أو غيره ؛ إذ لم يقل : وتجاوزُ الإمالة للمناسبة ، ولا ما يُشعر بالقياس ولا عَدَمه وكأنه أراد ترك ذلك للناظر في المسألة لأنها في محل الاجتهاد ، إذ لم يكثر السماع فيها كثرة يقطع بالقياس فيها ، فنقل ما وجد وخرج عن عهده . وعلى أنه قد أشعر بالقياس في التسهيل - على ضعفه - فقال : « وقد يُمال عارٍ من سبب الإمالة »^(٣) .. إلى آخره . فلم يسند ذلك إلى السماع ، وقد قال سيبويه : « وقالوا : مِعْرَناً في قول من قال عمادا ، فأمالهما جميعاً » . قال : « وذا قياس »^(٤) .

وقوله : « بلا داعٍ سِواه » ، حَصُرَ لهذه^(٥) الإمالة في مجرد المناسبة ، كأنه يقول : لا سبب للإمالة إلا المناسبة خوفاً من توهم وجود داعٍ سِواها ، ثم مثَّل ذلك بقوله : « كعماداً وتلا » . وللناس في مراده بهذين المثالين تفسيران ، أحدهما : أن يُريد أن أَلَف « عماداً » الأخيرة في الوقف تُمال لتُناسب الألف قبلها ، وكذلك أَلَف « تلا » بعد « عمادا » تُمال مع اتِّصالها بعمادا ، على حدِّ اتِّصالها في كلامه للتناسب بالكلمة قبلها ، فيكون كلامه يُعطي أنَّ التناسب

(١) سقط من س .

(٢) ليست في الأصل ، ت .

(٣) التسهيل ٣٢٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ١٢٧ .

(٥) الأصل : هذه .

مرعى في الكلمة والكلمتين ، فإذا أُفردت الكلمة الأولى فقلت : أقام زيد عمادا ، أملت الألفين ، وإذا قلت : أقام زيد عمادا وتلا ، أملت الألفات الثلاث . وهذا التفسير نقلتُ معناه من طُرَّة كُتِبَ بإزاء هذا الموضع . وفيه نظر ؛ أما « عمادا » ونحوه إذا وَقِفَ عليه فإمالة الألفين فيه لا إشكال فيها ، فالأولى لموجبها والثانية للتناسب ، ومثله: مِعْرَنا ، ونَهَنا ، ونهاها ، وتلاها ، وشمالا ، وقتالا . وما أشبه ذلك ، ومن ذلك في الكتاب العزيز قراءة رُوِيَ عن أبي عمرو في رُعُوسِ الْآيِ الَّتِي فِيهَا هَاءٌ بَيْنَ أَلْفَيْنِ ، كآخر سورة « والنازعات » وسورة « والشمس » ، بإمالة الألف التي بعد الهاء بين الفتح والكسر ^(١) . وكذلك رُوِيَ عنه (أيضا) ^(٢) إمالة الألفين من قوله تعالى : (مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا) ^(٣) . هذا إذا كان التناسب للألف المتقدِّمة ، وكذلك إذا تأخرت نحو : كُسَالَى ، أمالوا الألف الأولى لتناسب الألف الثانية ، وكذلك تقول : جمادى ، وحمادى ، وذُنَابى ، ويتامى . ونحو ذلك ، فتميل الألفين معاً / ومن المسموع في ذلك ما رُوِيَ عن / ٧٩ / الكسائي من إمالة الصَّادِ والتَّاءِ والسين والكاف من النَّصَارَى واليتامى وأَسَارَى وكُسَالَى وسُكَّارَى في جميع القرآن في هذه الأحرف الخمسة إلا أن تلقى ساكنا ^(٤) . ورُوِيَ عنه أنه قال : أنا أقرأ لنفسى بإمالة ما قبل الألف ، فإذا أَخَذْتُ عَلَى النَّاسِ فَتَحْتُهَا ^(٥) . وقالوا : مهارى ، فأمالوا الألفين وما قبلهما من

(١) الإقناع ٣١٢ .

(٢) ليست في س .

(٣) الآية ٤١ من سورة هود .

(٤) الأصل ، ت : ساكتان . ومثال التقائها بساكن آية التوبة ٣٠ : (النصارى المسيح) ، وآية النساء

١٢٧ : (يتامى النساء) .

(٥) الإقناع ٣١١ .

الهاء والميم فهذا كله صحيح . وأما أن « تلا » أتى به الناظم تنبيهاً على أنه ثَمَال ألفه أيضاً إذا اتَّصَلَتْ بعمادا طلباً للتناسب بين الكلمتين ، فإنما حَمَلَهُ على هذا التفسير قوله في التسهيل : « وقد يُمَال عارٍ من سَبَبِ الإِمالة لمجاورة المُمَالِ ، أو ^(١) لكونه آخِرَ مجاورٍ ما أُمِيل آخِرُهُ ، طَلَباً للتناسب » ^(٢) فنزله على أنه أراد ذلك هنا ، كأنَّ ألف ^(٣) « تلا » منقلبة عن واو ، فلا موجب فيها للإمالة ، فتمال إتباعاً لألف « عماد » الأخيرة التي أُمِيلَتْ إتباعاً للألف الأولى . فإن عني هذا فهو غير صحيح من جهتين :

إحداهما : أن ألف « تلا » تُمِيلُهَا العرب بإطلاقٍ ، أعنى المميلين منهم ، لأنَّ ما لامه واوٌ عندهم يُساوِي ما لامه ياءٌ في اطراد الإِمالة . وقد تقدَّم كلامُ الناظم في الإشارة إلى هذا ، ونصُّ سيبويه وغيره على هذا المعنى . وإنما تُفَرِّق العرب بين بناتِ الواو وبناتِ الياء في الأسماء لا في الأفعال . وأما القُرَاء فهم الذين يُفَرِّقُونَ بين نوات الواو فلا ^(٤) يُمِيلُونَهَا وإن كانت في الفعل ، وبين نوات الياء فيُمِيلُهَا المُمِيلُ منهم . فإذا كان كذلك لم يكن إتيانه بتلا مطابقاً لما قصد ، كيف وألفه مَمالة لداعٍ فيه ، وهو ^(٥) انقلاب الألف ياءً في تَلَى ، وهو قد قال : « وقد أَمالوا للتناسبِ بلا داعٍ ، (فكان) ^(٦) يكون تمثيله على هذا التفسير مناقضاً لما ^(٧) أُصِّل .

(١) الأصل : ولكنه .

(٢) التسهيل ٣٢٦ .

(٣) الأصل : ألفه .

(٤) الأصل : « نوات الواو ياء أُمِيلُونَهَا » .

(٥) الأصل ، ت : « وهذا انقلاب الألف في تلا » .

(٦) سقط من الأصل ، ت .

(٧) الأصل : بلا .

والثانية - على تسليم ما قال - لا يستقيمُ له هذا التمثيل ، لأنك إذا قُلْتَ: عماداً وتلا، ووصلتَ إحداهما بالأخرى ، سقطت الألفُ الثانية في الدُّرَج ، لأنها أَلِفُ التَّنْوِين ، فلم يبق للألف الثالثة ما تُناسب بِإِمالتها ، لأن المؤلف إن كان جَعَلَ في التسهيل إمالة الألف الثالثة مناسبةً للثانية الممالة مُناسبةً للأولى ، لقوله : « أو ^(١) لكونه آخر مجاورٍ ما أُميل (آخره) ^(٢) طلباً للتناسبِ » ، فلا يَنْزِلُ هذا المثال على قوله ، وأما كلامه في التسهيل فالظاهر أنه قصد تناسبُ رء وس الآي بعضها لبعض ، نحو : (والضُّحَى . والليل إذا سَجَى . ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى) ^(٣) .. إلى آخره ، لا ما ذكر في هذا التفسير ، فإذا تفسيراً كلام الناظم بهذا فيه ما ترى .

والتفسيرُ الثاني كُتِبَ به إليَّ بعضُ الشيوخ ، ورأيتُه مذكوراً في بعض شُرُوح هذه الأرجوزة، وهو أن مراده بتلا قولُ الله تعالى: (والقمر إذا تلاها) ^(٤) قال : نبّه بذلك - رحمه الله - على أن إمالة المناسبة لها صورتان : الأولى : أن يكون الموجبُ قبلياً ، وهو المراد بقوله : كعمادا .

والثاني : أن يكون بعدياً ، وهو المراد بقوله : تلا . قال : والأوّلُ الموجبُ فيه متصل ، والثاني عكسه ، ويعني بالعكس الضدّ ، ومقصودُ هذا الشيخ - حفظه الله - أن قلَّ الله تعالى / : (والشمس وضحاها) ^(٥) ، ليس في ضحاها / ٨٠ / مُوجبٌ للإمالة من الموجبات المتقدّمة ، فإنما أُميل لما وقع في الفواصل مع قوله :

(١) الأصل ، ت : ولكونه .

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) الآيات ١ - ٣ من سورة الضحى .

(٤) الآية ٢ من سورة الشمس .

(٥) الآية ١ من سورة الشمس .

(وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا) وما بعدها ، وموجبُ الإمالة فيها قائمٌ ، فأرادوا أن يُميلوا (ضُحَاهَا) لتناسبُ رء وس الآي ، والموجبُ هنا بعدئٍ منفصلٌ ، وهو (تلا) المشار إليه ، وفي « عمادا » قبليٌ مُتصل ، فأشار إلى أن الممال للمناسبة قد تكون إمالتُهُ لمناسبة ما قبله ولمناسبة ما بعده . وأيضاً قد يكون متصلاً بالممال الأصلي ، وقد يكون منفصلاً عنه . وما قاله - أجله الله - ممكن ، إلا أن عليه سؤالين طالِبَيْنِ بالجواب عنهما :

أحدهما : أن إتيان الناظم بتلا مشيراً إلى الآية بعيدٌ جداً ، وقائم مقام اللغز الذي لا يُشعر به ، وليس وضعُ التعليم على هذا .

والثاني : أن وجه الإتيان بالمثل أن يكون مما فيه ذلك الحكم المقرّر ، وهو هنا إمالة المناسبة ، (وليس في تلا إمالة مناسبة ، فكان الأحقُّ أن يأتي بالضحى ، من قوله تعالى : (والشمس وضحاها) ، لأنه الممال للمناسبة)^(١) ، وإلا فيكون قد أتى بنوع من الإمالة وترك مثالها وأتى بمثال سببها . وهذا في غاية البعد . ويغلب (على)^(٢) الظن أن الناظم لم يقصده ، فالأظهر أن هذا التفسير غير مُخلّص .

والذي يصحّ - والله أعلم - في تفسير هذا الموضع وجهٌ آخر ، وهو أن يكون قوله : « وتلا » إشارةً إلى نوع آخر من التناسب ، وذلك أنه يُمال للتناسب الألف ، وهو المشار إليه بعمادا ، ويُمال للتناسب الفتحة التي^(٣) التي قبل الفتحة الممال ، وهي فتحة التاء من تلا ، فهو الذي أراد بالمثل ، وبيان ذلك أن

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : الذي .

الحركات تُمَال كما تُمَال الألف ، ومن الحركات ما يُمَال لسبب موجب كما سيأتي^(١) إثر هذا بحول الله تعالى ، ومنها ما يُمَال لغير سببٍ سوى المناسبة ، لكن مناسبتة^(٢) للممال تارة تكون واجبة لأنها من حقيقة إمالة ذلك الممال ، كما إذا وقعت الفتحة قبل الألف كفتحة اللام في تلا ؛ إذ لا تتصور إمالة الألف إلا بإمالة الفتحة قبلها ، بل هي جزء منها . ولم ينص الناظم على هذه المناسبة لأنها معلومة ضرورة ، وتارة تكون غير واجبة ولكن على الجواز كإمالة فتحة التاء في تلا ، وهو موجود في كلام العرب ، ومن ذلك في القرآن الكريم (رأى) حيث وقع ، نحو : (رأى أيديهم)^(٣) و (رأى كوكبا)^(٤) ، قرأها بإمالة فتحتي الراء والهمزة معاً حمزة والكسائي وأبو بكر وابن ذكوان^(٥) ، وكذلك ورش ، لكنها عنده بين بين^(٦) ، وكذلك : (نأى بجانبه)^(٧) ، قرأ بإمالة النون والهمزة معاً الكسائي وخلف^(٨) ، ولا شك أن إمالة هذه الفتحة الأولى لا موجب لها إلا المناسبة لإمالة الفتحة الثانية ، وبهذا المعنى وجهوا هذه القراءات ، وهي دليل على وجودها هكذا في كلام العرب ، وأما نحو : يريد أن يضربها وعينها من إمالة فتحة ما قبل الهاء فليس من إمالة المناسبة الجائزة في اعتبار قياسهم ،

(١) الأصل ، ت : يأتي .

(٢) الأصل ، ت : مناسبة .

(٣) الآية ٧٠ من سورة هود .

(٤) الآية ٧٦ من سورة الأنعام .

(٥) الإقناع ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(٦) في الإقناع ٣٠٨ : « وقرأ ورش الراء والهمزة بين بين في الجميع » يعني في المواضع التي لم تلق

فيها (رأى) ألف الوصل في القرآن الكريم ، وهي ستة عشر موضعاً .

(٧) الآية ٨٣ من سورة الإسراء .

(٨) الإقناع .

بل هي لاحقة بإمالة الفتحة قبل الألف لخفاء الهاء . ولذلك^(١) لم يَعُدُوا الهاء فاصلاً^(٢) كما تَقَدَّم . فعلى هذا التفسير يدخل له بالمثالين نوعا الإمالة التناسبية على الجملة ، وذلك من الفرائد الحسان التي قلَّ من ينبه عليها من النحويين / ، وهي ظاهرة الورد عليهم . ثم إن إمالة المناسبة لا يُقْتَصَرُ بها / ٨١ / على هذين الموضعين فقط ، وإنما أتى^(٣) بهما تمثيلاً مفيداً لما أراد في القاعدة المطلقة ، فحيث أُميل للمناسبة على الحدِّ الذي حدَّه فيها ، فكلامه يشمل ذلك ، والحدُّ الذي حدَّه هو ما أشار إليه التمثيل من أن الألف تُمال لمناسبة الألف ، فعَماداً من إمالة الألف للألف ، والفتحة تُمال لمناسبة الفتحة ، وتلا من إمالة الفتحة للفتحة .

وكان التقسيمُ العقليُّ يقتضى وجهين آخرين ، أحدهما : إمالة الفتحة للألف ، وذلك لا يكون إلا في الفتحة التي قبل الألف تليها أو بينهما الهاء . وقد نُبِّه على معنى ذلك . والثاني : عكس هذا ، وهي إمالة الألف للفتحة وهذان الوجهان لم يَذْكُرْهُمَا الناظم ، أما الأول فلما تَقَدَّم ، وأما الثاني فعلى جعل التمثيل يقوم في هذا النظم مقام التقييد يخرج من مفهومه عدمُ اعتباره ، وأنه لا يجوز ، وهذا هو المنصوص لسيبويه حيث ذكر أن قولك : مِنَ الْمُحَاذِرِ ، تمال فيه فتحة الذال لكسرة الراء . ثم قال : « ولا تقوى - يعني الكسرة - على إمالة الألف ، لأن بعد الألف فتحاً وقبلها ، فصارت الإمالة لا تَعْمَلُ بالألف شيئاً ، كما أنك تقول : حاضِرٌ ، فلا تَمِيلُ ، لأنها من الحروف المستعلية » ، قال :

(١) الأصل : وكذلك .

(٢) الأصل ، ت : أصلاً .

(٣) س : مثلاً .

« فكما لم تُمل الألف للكسرة كذلك لم تُملها لإمالة الذال »^(١) هذا نصٌ سيبويه وتعليقه ، وقد خالف ابن خروف في هذا فَرَزَعَمَ أَنَّ من أَمال ألف « عمادا » للمناسبة أَمال ألف « المحاذِر » لإمالة الذال ، قال : وهو قياسه . وهذا خلاف قول سيبويه ، وكان سيبويه جعل الفتحة في ذلك فاصلةً وإن كانت مماله ، كما كانت الضادُ في « حاضر » فاصلةً وإن كانت مكسورة وكأَنَّ الراء المكسورة ليست تقوى في جَلَبِ الإمالة إلا على ما يليها قال ابن الضائع : لا ينبغي أن يقاس إمالة الفتحة للألف بإمالة الألف للألف ، (لأن إمالة الألف أقوى من إمالة الفتحة ثم حكم أن إمالة الألف للألف)^(٢) إنما هي إمالةٌ لإمالاتي الألف والفتحة التي قبلها ، بخلاف إمالة الفتحة فإنها إمالة لفتحة وحدها ، وإمالةٌ لإمالاتين أقوى من إمالة إمالة واحدة . وبذلك ظهر ضعفُ قياسِ ابن خروف ، فالصحيح إذاً ما ذهب إليه سيبويه ، وهو الذي أشار إليه الناظم ، فإذا ثبت هذا كان كلام الناظم ، إنما قُصِدَ به تبين النوعين المذكورين ، وهما إمالة الألف للألف ، أو الفتحة للفتحة (فيخرج عنه إمالة الألف للفتحة كما ذُكِرَ)^(٣)

* * *

وَلَا تُمَلِّ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «ها» وَغَيْرِ «نَا»

هنا أخذ في بيان ما يُمال من الكلم مما لا يُمال ، ويعنى أن الإمالة إنما تكون في الكلم المتمكنة ، وأما غير المتمكنة فلا تدخلها الإمالة ، ولا يجوزُ لك أن تُميل شيئاً منها بالقياس دون أن تسمع ذلك فيها ، إلا في إسمين غير متمكنين

(١) الكتاب ٤ / ١٤٢ .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من س .

فإن الإمالة تدخلهما قياساً ، وهما : « ها » الذي هو ضمير الغائبة ، و « نا » الذي هو / ضمير المتكلم ومعه غيره . هذا ما قال على الجملة ، وأما على التفصيل فيشتمل على مسائل :

إحداها في مُرادِه بالتمكُّن ، وهو عند النحويين وَصْفُ من أوصاف الأسماء ، والمراد به الإعرابُ ، فإذا قالوا : الأسماء المتمكِّنة ، فإنما يُريدون المعربة التي لم تُشَبِّه الحرف كزيد وعمر ، وقد تقدّم ذلك . وإذا ثبت هذا فما في قوله : « ما لم يَنْلُ تَمَكُّنًا » واقعة على الاسم دون الفعل والحرف ، عَيَّن ذلك لفظ التمكن ، وإذا كان كذلك وَرَدَ على الناظم سؤالُ وهي المسألة الثانية :

وذلك أن يُقال : إذا كان قد اقتصَرَ على الاستثناء من الأسماء فقد نَقَصَه أن يُبيِّن حكم الحروف والأفعال في الإمالة ، فإن السامع إذا سَمِعَ استثناء ما لم يتمكَّن من الأسماء عن حكم الإمالة جرى الوهم إلى الحروف وإلى ما تصرف من الأفعال أو لم يتصرف ، فإن عدم التصرف (في الأفعال)^(١) نظير عدم التمكن في الأسماء ، والحروف أيضاً قد تتوهم فيها الإمالة وقد لا تتوهم ، وإذا كان كذلك صار كلامه غير موفٍ بالمقصود .

والجواب : أنه إنما تعرَّض^(٢) هنا للأسماء خاصة ، وللإستثناء منها ، وأما الأفعال والحروف فقد ظهر من أمثلته المتقدمة وكلامه في الباب مقصدهُ فيهما من إدخالِ أمثلة الأفعال في القواعد القياسية وعدمِ ذِكْرِ الحروف رأساً فلماً لم يستثن من الأفعال شيئاً على دخول الجميع في حكم الإمالة مطلقاً إذا وُجِدَتْ أسبابها كعسى ، فإنه فعلٌ ممالٌ وإن لم يتصرف ، فعَدَمَ الاستثناء منه

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : يعترض .

صحيح ، ولما لم يذكر من الحروف شيئاً دلّ على خروجها رأساً . وأيضاً فإنما امتنع الاسم غير المتمكن من الإمالة لشبهه بالحرف ، فأحرى أن لا يكون في الحرف إمالة ، ولأنّ الإمالة نوعٌ من أنواع التصرّف في الكلمة ، ألا ترى أن الألف تصيرُ كالمنقلوبة إلى الياء ، والقلبُ تصرّفٌ ، والتصرّفُ غير داخل في الحروف على ما سيذكره (بعد) ^(١) في قوله :

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى ^(٢)

فإذا ما أُميل من الحروف إنما أُميل شنوداً ، كامالتهم « يا » التي للنداء ، وبلى ، ولا في قولهم : إِمَّا لا فافْعَلْ كذا . وإنما احتاج إلى ذكر الأسماء فقط فبيّن أنها على قسمين ، وهي :

المسألة الثالثة ^(٣) :

مُتَمَكِّنٌ ، وَغَيْرُ مُتَمَكِّنٍ ، فالمتمكّن هو الذي تدخله الإمالة مطلقاً ، وغير المتمكّن أصله لا يُمال مطلقاً من حيث كانت الإمالة نوعاً من التصرّف ، والحروف وما أشبهها لا يدخلها تصرّف ، لكن وَقَعَتِ الإمالة فيها على وجهين ، مُطْرَدَةٌ وَغَيْرُ مُطْرَدَةٍ ، فأما المُطْرَدَةُ ففي الأسمين المذكورين ، وهما : ها ^(٤) ، ونا ، فاحتاج إلى ذكرهما وأنّ الإمالة فيهما مُطْرَدَةٌ ، وهذا مما تأكّد عليه ذكره ، من جهة أنها فيهما كثيرة ، وذكر مع ذلك بالقصد الثاني ما جاءت فيه الإمالة غير المطردة فقال : وَلَا تُمَلِّ كذا ... إلى آخره . ويعني أن غير المتمكن سوى الأسمين مُتَلَقَّى إِمَالَتِهِ مِنَ السَّمَاعِ ، وليس لأحدٍ أن يقيسها فيه . ومثال ما جاء

(١) ليس في س .

(٢) وهو أول بيت في باب « التصريف » الآتي قريباً .

(٣) الأصل : الثالثة .

(٤) الأصل : وما .

من ذلك : ذا ، التي للإشارة ، أمالوها لأنها أشبهت بتثنياتها وجمعها وتصغيرها المتمكن ، فكانَ أَلْفَها منقلبةً ، وأمالوا (١) أيضا (أنى) (٢) نحو قوله تعالى : (أنى لك هذا) (٣) ، وقوله : (أنى شئتُم) (٤) : قال سيبويه : « لأنَّ أنى تكون مثل أين ، وأين كخَلْفَكَ » . قال : وإنما هو اسم (٥) صار ظرفاً فـقرب من عطشى » (٦) ، وأمالوا أيضاً متى نحو قولك : متى قيامُ زيد ؟ وذلك لأنها ظرف ، فجرت مجرى الظروف المعربة ، فعُومِلت مُعاملةً فتى (٧) ، وأما : با ، تا ، ثا فهي وإن كانت تشبه الحروف فإنها إلى المتمكن أقرب ، لأنها إنما تكون كذلك على حرفين (في حالة الوقف) (٨) ، وحين جرت مجرى الأصوات لإفرادها واستعمالها كذلك دون تركيب ، فعُومِلت من هذه الجهة مُعاملةً الحروف ، فإذا وَقَعَتْ في الكلام مركبة جرت مجرى سائر الأسماء فقلت : ياءٌ ، وتاءٌ ، وتاءٌ ، وراءٌ . ونحو ذلك . فهي في حالة الوقف أقرب إلى نحو : واحدٌ ، اثنانٌ ، ثلاثةٌ ، وشبه ذلك ، مما هو مقوفٌ قابل للتصرف بوضعه (٩) حالة التركيب ؛ ألا ترى إلى قولهم في الثلاثي منها : دالٌ ، ذالٌ ، لامٌ ، كافٌ . ولا شك أن هذه مثل : واحد ، اثنان . فتكون في قبول الإمالة مثل المتمكنة (١٠) ، وقال ابن جني : « إنما

(١) الأصل : وأمالوها .

(٢) سقط من الأصل ، س .

(٣) الآية ٣٧ من سورة آل عمران .

(٤) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة .

هذا وانظر الإقناع في إمالة (أنى) ٢٩٧ ، ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٥) الأصل : أيم .

(٦) الكتاب ٤ / ١٣٥ .

(٧) الأصل : متى .

وانظر في إمالة متى الاستكمال لابن غلبون ص ٢٨٣ وما بعدها ، وشرح الشافعية للرضي ٢٧/٣ .

(٨) سقط من س .

(٩) الأصل : فموضعه .

(١٠) انظر التكملة ٢٢٨ .

دَخَلَتْ فِيهَا إِيمَالَةٌ مِنْ حَيْثُ دَخَلَتْ بَلَى ، وَذَلِكَ أَنَّهَا شَابِهَتْ بِتِمَامِ الْكَلَامِ وَاسْتِقْلَالِهَا بِهَا وَغَنَاهَا عَمَّا بَعْدَهَا الْأَسْمَاءَ الْمُسْتَقْلَّةَ بِنَفْسِهَا ، فَمِنْ (١) حَيْثُ جَازَتْ إِيمَالَةُ الْأَسْمَاءِ كَذَلِكَ أَيْضًا جَازَتْ إِيمَالَةُ بَلَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي [جَوَابٍ] (٢) مَنْ قَالَ لَكَ: أَلَمْ تَفْعَلْ كَذَا ؟ : بَلَى . فَلَا تَحْتَاجُ بَلَى لَكُونِهَا جَوَابًا مُسْتَقْلَلًا إِلَى شَيْءٍ بَعْدَهَا ، فَلَمَّا قَامَتْ بِنَفْسِهَا وَقَوِيَتْ لَحِقَتْ فِي الْقُوَّةِ بِالْأَسْمَاءِ فِي جَوَازِ إِيمَالَتِهَا ، كَمَا أَمِيلُ نَحْوَ: أَنَى وَمَتَى . وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قُلْتَ: أَلْفَ ، بَا ، تَا ، قَامَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بِأَنْفُسِهَا وَلَمْ تَحْتَاجْ إِلَى شَيْءٍ يُعَرِّبُهَا (٣) ، وَلَا إِلَى شَيْءٍ تَنْصِلُ (٤) فِي اللَّفْظِ بِهِ ، فَتَضَعُفُ وَتَلَطِّفُ لَذَلِكَ الْإِتِّصَالُ عَنِ الْإِيمَالَةِ الْمُؤَذِّنَةِ (٥) بِقُوَّةِ الْكَلِمَةِ وَتَصَرُّفِهَا . قَالَ: « وَمِمَّا (٦) يُقَوِّى ذَلِكَ مَا رَوَيْنَا عَنْ قَطْرِبَ أَنْ بَعْضُهُمْ (قَالَ) (٧): لَا أَفْعَلُ . فَأَمَالُ لَا ، وَإِنَّمَا أَمَالُهَا لَمَّا كَانَتْ جَوَابًا قَائِمَةً بِنَفْسِهَا ، فَقَوِيَتْ بِذَلِكَ ، فَلَحِقَتْ بِالْقُوَّةِ بِأَبِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، فَأَمِيلَتْ كَمَا أَمِيلَا (٨) ، هَذَا وَجْهُ إِيمَالَتِهَا وَهِيَ حُرُوفُ هَجَاءٍ » (٩) انْتَهَى مَا قَالَهُ ابْنُ جَنِي . فَإِنْ قُلْتَ : فَمِنْ أَىِّ قِسْمٍ تُعَدُّ إِيمَالَةُ هَذِهِ الْأَلْفَاتِ ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ : بَا ، تَا ، ثَا ، رَا ، طَا ، ظَا .. إِلَى آخِرِهَا ، أَمِنْ قِسْمِ الْمُتَمَكِّنِ الَّذِي إِيمَالَتُهُ قِيَاسٌ فَيَكُونُ (دَالِخًا) (١٠) فِي إِيمَالَةِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، أَمْ مِنْ قِسْمِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ فَتَكُونُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي اسْتِثْنَاهَا النَّازِمُ ؟

(١) س : مِنْ .

(٢) عَنْ سِرِّ الصَّنَاعَةِ .

(٣) الْأَصْلُ ، ت ، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ : بَعْدَهَا .

(٤) فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ : « وَلَا إِلَى شَيْءٍ مِنَ اللَّفْظِ تَنْصِلُ بِهِ » .

(٥) الْأَصْلُ : الْمُؤَذِّنَةُ لِقُوَّةِ .

(٦) الْأَصْلُ : وَإِنَّمَا . وَنَحْنُ سِرِّ الصَّنَاعَةِ : « وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ عِنْدَكَ مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ قَطْرِبَ مِنْ أَنَّ .. » .

(٧) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٨) الْأَصْلُ : أَمِيلُ .

(٩) سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٧٩٤ - ٧٩٥ .

(١٠) مَكَانُهَا فِي الْأَصْلِ : قِيَاسًا .

فالجواب : أنها تدخل له في قسم غير المتمكن ، لأنها عنده من حيث استعملت استعمال الأصوات وَوَضَعَتْ وَضَعَهَا لا يدخلها (اشتقاق)^(١) ولا تصريف ، ولا تُوزَن ، ولا يدخلها من هذه الأحكام ما يدخل المتمكن ، صارت كغير المتمكن من الأسماء . وَيُبَيِّنُ ذلك أَنَّ إِمَالَتهَا لِغَيْرِ مُوجِب ، إذ ليست الألفات (فيها)^(٢) على رأيه بمنقلبةٍ عن شيء فضلاً عن أن تكون منقلبة عن / . ياء فتعال لذلك ، بلى هي كلاً وما ونحوهما ؛ ولذلك جعل الفارسي^(٣) القياس فيها بعد التركيب أن تكون من باب : طويت وشويت ، لا من باب : حييت ، وإن سمعت فيها الإمالة لأنها لا تدلُّ على أَصْلِ الألف ؛ إذ ليس لها أَصْلٌ غير ما ظهر من لفظها . وسيأتي لهذا ذكرٌ في التصريف ، إن شاء الله .

ووجه ما اطرد في ها ، ونا من الإمالة أنهما ضميران متصلان ، فقاما بما اتصلا به مقام الجزء منه ؛ ألا ترى أَنَّ سبب إِمَالَتهما إنما يوجد أبداً بما اتصلا به فصار (قواك)^(٤) : مِنْهَا وَمِنَّا كَسْرُ بَال ، وَبِهَا وَبِنَا كَعَمَاد ، والإمالة فيما اتصلا به مطردة ، فكذلك ما كان كالجزء منه . وهذا ظاهر .

ولما أتمَّ الكلام على كَلِّيَّاتِ الإمالة في الألف ، أخذ يذكرُ الإمالة ، حيث وقعت منفردةً عن الألف ، وذلك الحركات ، فقال :

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفٍ أَمِلْ كَلِلاً يَسِرْ مِلْ تُكْفَ الكَفُ
كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي وَقِفْ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

(١) سقط من الأصل

(٢) سقط من س .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٣ / ٧٥ .

(٤) سقط من الأصل ، ت .

فاعلم أن الحركات ثلاثٌ ، وهي : الضمة والفتحة والكسرة ، أما الكسرة فخارجة عن قَصْدِ الإمالة ، لأنَّ الإمالة من حقيقتها ، وغيرها من الحركات إذا أميل فإنما يُنتَحَى به نحوها ، فلا يصحُّ دخولها هنا . وأما الضمة والفتحة فهما اللتان يُمكنُ ذلك فيهما ، بأن يُنحَى بهما نحو الكسرة ، كما نُحِي (١) بالآلف نحو الياء . وقد ذكر الإمالة فيهما النحويون ، لكنَّ الناظم هنا لم يَذكر للضمة إمالة ، بل أفرد الفتحة بالذِّكر ، فَيُسألُ : لِمَ تركها (هنا) (٢) ، وقد ذكرها هو وغيره ؟ ويُجابُ عن ذلك بأنَّ الإمالة فيها نادرة ومستنكرة في القياس ، قال ابن جني : (إنَّ) (٣) ذلك قليل مستنكر (٤) ، ألا ترى إلى كثرة قِيلَ وَغِيضُ ، وقله نحو : مَذْعُورٍ وابنِ بُورٍ (٥) . وقال الفارسي : إنها إمالةٌ ، ما كانت تَجِبُ في القياس كما تجب إمالة الفتحة نحو الكسرة في نحو : من الضَّرَرِ ، لأن الضمة لا تَقْرُبُ من الكسرة كما تُقَارِبُها الفتحة ، وتَقْرُبُ الفتحة من الكسرة كما تَقْرُبُ الياء من الآلف ، ولا تَقْرُبُ الضمة كما لا تقرب الواو ، لأن الذي فَعَلَ ذلك فَعَلَهُ كما قال مِغْيَرَةُ (٦) ، فاتَّبَعَ الكسرة الكسرة ، فكما أن الكسر هنا ليس بقياس كما كان نحو شَعِيرٍ ورَغِيفٍ قياساً (٧) ، وإنما هو على حَدِّ أَنْبُوكَ

(١) س : ينحى .

(٢) سقط من س .

(٣) عن ك .

(٤) في سر الصناعة : مستكره .

(٥) سر الصناعة ٥٤ . ويريد أن إمالة الكسرة في نحو قيل وغيض إلى الضمة كثير ، وأما إشمام الضمة الكسرة في مذعور وابن بور فهو قليل ، وفي اللسان (بور) عن ابن سيده : « وابن بور حكاه ابن جني في الإمالة ، والذي ثبت في كتاب سيبويه ابن نور ، بالنون ، وهو مذكور في موضعه » ، هذا والذي ثبت في طبعة الكتاب ١٤٣/٤ : « ابن نور » ، بالثاء ، وثبَّه في الحاشية إلى أن في بعض المخطوطات : نور .

(٦) يريد المغيرة . انظر الكتاب ٤ / ١٠٩ ، ٢٧٣ ، وشرح الشافعية للرضي . ٤١/١ ، ولسان العرب : غور .

(٧) شرح الشافعية للرضي ٤٠/١ .

وَأَجُوءُ ك^(١) ، كذلك إِمالة الضمة في المنقَر^(٢) نحو الكسرة على حدِّ قلب الضمة كسرة في مِغْيَرَة ومِثْنين^(٣) ، وكذلك لو كانت إِمالة واو . ثم نَظَرُ هذه المسألة بإِمالة الضمة نحو الكسرة في رُدُّ ، و(أَنْ)^(٤) ذلك للدلالة بالإشمام على بناء الفعل للمفعول لا للمشاكلة بين الصورتين كَشَعِير ومن الضرر ومن عمرو . هذا ما قاله الفارسي في التذكرة من عدم كون هذه الإِمالة على القياس ، فَبِحَقِّ أَنْ يترك الناظم ذِكْرَها .

ثم نَرْجِعُ إلى كلام الناظم ، فاعْلَمْ أَنَّهُ ذكر إِمالة الفتحة سببين ، أحدهما : وقوع راءٍ مكسورة بعدها . والثاني : وقوع هاء التانيث الموقوف عليها / بعدها . / ٨٥ / ولم يذكر سببا ثالثاً هنا ، لأنه قد ذكر قبلُ فيها إِمالة المناسبة . وقد تقدّم بيان ذلك . وابتدأ بِذِكْرِ وقوعِ الراءِ المكسورةِ بعدها فقوله^(٤) : « والفتح قبل كسر راءٍ في طَرَفٍ ، أَمِلْ »^(٥) ، الفتح^(٦) : منصوبٌ على المفعوليّةِ بِأَمِلْ ، وقَبْلُ : متعلّقٌ باسم فاعلٍ محذوفٍ هو حالٌ من الفتح . وفي طَرَفٍ : في موضع الصفة لراءٍ . والتقديرُ : أَمِلِ الفتحَ كائناً قبل كسر راءٍ متطرّفةٍ ، ويعني أن الفتحة تُمالُ إذا وقعت قبل راءٍ مكسورة واقعة في طرف كلمة ، أى : في آخرها . وقد أشعر هذا الكلامُ بأنَّ العلّةَ في إِمالة الفتحة الكسرة الواقعة على الراءِ مركبةٌ من

(١) يريد : أنْبِثَكَ وأَجِيتَكَ . انظر الكتاب ٤ / ١٠٩ ، ١٤٦ ، وشرح الشافعية للرضي ٤١/٨ ، ولسان العرب: نبأ .

(٢) المنقر : الركيّة الكثيرة الماء ، ويقال فيها بكسر الميم . انظر الكتاب ٤ / ١٤٣ ، واللسان : نقر .

(٣) يريد : مِثْنين ، بضم الميم . انظر الكتاب ٤ / ١٠٩ ، ٢٧٣ ، وشرح الشافعية للرضي ٤١/٨ .

(٤) سقط من س .

(٤) س : بقوله .

(٥) س : قبل .

(٦) الأصل : ذا الفتح .

شيئين ، أحدهما : الكسرة ، وقد تقدّم في أحكام الألف كونها علّة أيضاً ،
والثاني : كونها في راءٍ لا في غيرها ، ويتبيّن معناها في تفصيل الكلام على
القيود المتعلقة بهذا النظم ، وهو في هذه المسألة قد اشتمل على قيود . :

أحدها : كونُ الفتحة الممالة قبل كسرٍ وهذا ^(١) القيدُ يُعطي شيئين ،
أحدهما : أن الكسر إنما يكون علّةً في إمالة الفتحة إذا كان بعد الفتحة
والفتحة قبله ، فلو كان الكسر متقدّماً والفتحة بعده لم تجزُ إمالة الفتحة ، كما
لو قلّت : مررت بِبَقَرٍ جَعْفَرٍ ، فلا تميل فتحة الجيم . والثاني : كونها متّصلةً
بالكسر ليس بينهما فاصل ، لأن هذا هو السابق للفهم من قوله : « والفتح قبل
كسرٍ راءٍ » ، وأيضاً لو كان على إطلاق القبلية سواءً أكانت مع فصلٍ بينهما
أم لا لم يكن لذلك في كلامه حدٌ محدود ، فيختلُّ ^(٢) وضعُ المسألة ، فلا بدُّ من
فهم الاتصال من كلامه ، وعلى هذا فلو كانت الفتحة غير متّصلة بالكسر (لم
تُمل) ^(٣) على مُقتَضَى مفهوم كلامه ، كما إذا قلت : من عمرو ، ومن صدرٍ ،
ومن ظهري . وما أشبه ذلك ، كلُّ هذا لا يُمالُ عنده ، وكان ذلك لبُعدِ الفتحة من
الكسر ، فلا تقوى الكسرة على إمالتها .

والقيد الثاني : كون الكسر في راءٍ ، وذلك قوله : « قبل كسرٍ راءٍ »
فَنَسَبَ ^(٤) الكسر إلى الراءِ فدلَّ على أن غيرها من الحروف المكسورة بخلافها ،
كما إذا قلت : من السلفِ ، أو من السلمِ ، أو من العمضِ ، أو نحو ذلك ، فلا
تميل مثل ذلك . والراءُ هي التي اختصَّ بها هذا البابُ ، لما فيها من التكرير ،
فكأنَّ الكسرة ^(٥) فيها كسرتان ، فقويّت على إمالة الفتحة قبلها لأجل ذلك ،

(١) الأصل ت : « كسرٍ هذا » دون واو العطف .

(٢) الأصل : فيحتمل .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : فينسب .

(٥) الأصل : الكسر .

كما أمالوا لأجلها الألف ، لأن الفتحة من الألف . قال السيرافي : الرء في باب الإمالة حَرْفٌ لا نظير له للتكرير الذي فيه ولاختصاصه بأحكام يَنْفَرِدُ بها ، منها ما انفردَ به في هذا الباب من إمالة ما قبله إذا كان مكسوراً وقبله فتحة ، ومن جواز الإمالة من أجله فيما تمنع حروف الاستعلاء من إمالاته . انتهى معنى كلامه ، فالراء لها اختصاصٌ بهذا المعنى . وهو مما اختصَّت به في هذا الباب بخلاف غيرها من الحروف .

والقيدُ الثالثُ : كونُ الرءِ متطرفةً ، أى في آخر الكلمة ^(١) . وهذا القيدُ فيه شيئان ، أحدهما : أنها إذا كانت متوسطةً فلا تُمالُ لأجلها وإن كانت مكسورة . فلو قلت : هو مشتركٌ ، أو مكتربٌ ، أو محترفٌ ، أو نحو ذلك ، لم تُملِ الفتحة لأجل الرء . وكذلك إن كانت أولاً ، لأن المتطرف عندهم هو الذي في آخر الكلمة ؛ فإذا قلت : « عملت عملَ رباحٍ / » ، لم تُملِ فتحة اللام على / ٨٦ / مُقْتَضَى كلامه . والثاني : كونُ الرءِ متصلةً مع ما قبلها في كلمةٍ واحدةٍ ؛ إذ لا تكون الرءُ في آخر كلمةٍ إلا ما قبلها من نفسِ تلك الكلمة ، فلو كانت منفصلة نحو : عملَ رباحٍ ، أو خَبَطَ رِيَّاشٍ ، أو نحو ذلك فمقتضاه ألا تَميل . هذا ما يحتمله الشرح ، ومثال ذلك قولك : من ^(٢) البَقَرِ ، ومن الكَبَرِ ، ومن الصَغَرِ ، ومن العَبَرِ ، ومن المُحَاذِرِ ، ومن الأكَبَرِ ، والأصَغَرِ . مثَلُ الناظِمِ ، بقوله : « لِلأيسرِ » ، إلا أنه معترَضٌ من أربعة مواضع :

أحدها : أن شرط الاتصال ^(٣) خطأ ، أعني اتصال الفتحة بالراء المكسورة ، فإن النحويين قد أجازوا الفصل بينهما (بحرف) ^(٤) ساكنٍ أو

(١) الأصل ، ت : كلمة .

(٢) الأصل : في .

(٣) الأصل ، ت : الانفصال .

(٤) سقط من الأصل .

متحرك ، لكن بشرط أن يكون صحيحا ، فالساكن نحو : من عَمُرٍ ، ومن بَكْرٍ ، ومن بَدْرٍ . وما أشبه ذلك ؛ قال سيبويه : « وتقول من عَمُرٍ ، فتميل العين لأنَّ الميم ساكنةٌ » . ثم قال بعد هذا : « وقالوا ^(١) : خَبَطَ الرِّيفُ ، كما قالوا : من المطر » ^(٢) - يعني فلم يعتبروا الفاصل (الساكن) ^(٣) والمتحرك نحو : من حَذَرٍ ، ومن أَشِيرٍ ، ومن نَهَرٍ . وما أشبه ذلك . وحكى سيبويه عن العرب : رأيت خَبَطَ فِرْنَدٍ ، ممالاً ، كما قالوا : من الكافرين ^(٤) ، فأمالوا . فإذا كان جائزاً في المنفصل فهو في المتصل أجوز . وقد أجاز المؤلف في التسهيل ^(٥) الإمالة مع الفصل بالساكن الصحيح ، فأما لو كان الساكن ياءً فلا تجوز الإمالة ، فلو قلت : مررت بَعِيرٍ أو بِخَيْرٍ أو بِدَيْرٍ ، لم يَمِلْ ؛ لأنَّ تقريب الفتحة من الكسرة يخفيها مع الياء ، كما أن الكسر نفسه في الياء أخفى . هذا تعليل الكتاب ، وهو ظاهر . فما أشار إليه الناظم من اشتراط الاتصال لا يَنْهَضُ إذا .

والموضع الثاني : اشتراطه أن تكون الرَّأُ متطرِّفةً في آخر الكلمة ، فإنه غير مشترط عند النحويين ، وقد أجازوا أن تميل نحو : عملت عَمَلٍ رياح ، ورأيتهم أحسن رجال ، ورأيت خَبَطَ رياح . وكذا قولهم : رأيت خَبَطَ فِرْنَدٍ . نص سيبويه وغيره على صحة الإمالة في هذا . وأيضاً فما المانع من إمالة نحو : مشترك ومعتَرَف وقد وُجِدَ سببُ الإمالة فيه . ويدلُّ على صحة الإمالة فيه أن سيبويه جعل قولهم : من الشَّرِّقِ ^(٥) ، مما مَنَعَتِ القافُ فيه إمالة الشين ، وما

(١) في النسخ : وقال ، والمثبت عن الكتاب .

(٢) الكتاب ١٤٢/٤ - ١٤٣ .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) التسهيل ٣٢٦ .

(٥) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

ذاك إلا لمنعها ما كان جائزاً ، ولو لم تجز إمالة مثل هذا مع فَقْدِ المستعلى لم يكن لتمثيله بهذا المثال معنى ، بل كان يُمَثَّلُ : من سَفَرٍ قاسم ، ونحوه من المنفصل .

والموضع الثالث ^(١) : اشتراطُ ما ليس بمشترط في صحة الإمالة ، وهو وجودُ الراء . وقد وقع في التذكرة للفارسي ما نصّه : سألته ^(٢) فقلت : كيف ممّثل سيبويه في باب ما يُمال من الحروف لوقوع الراء بعدها مكسورة ، فاعتزَمَ على الراء في التمثيل دون غيرها ، وكرّر المسائل وأطالها على ذلك ؟ فقال : لأنّ في الراء من تكريرها الصوت ما ليس في غيرها ، فلذلك وضع يده عليها . قلت له : ولم احتج في باب الحروفِ الممالة الحركات إلى قوة ذلك المعنى حتّى جاء بالراء لقوتها بالتكرير ، وأنت وهو جميعاً تُنزِلان الفتحة هنا منزلة الألف ، وأنت قد تُميل الألف للكسرة من غير راءٍ نحو : سالم ونابل ، فإذا جاز أن تُميل الكسرة في / غير الراء الألف ، فهلاً جاز أيضاً أن تُميل الفتحة ؟ بل هلاً كان / ٨٧ / ذلك في الفتحة أحسنَ لقلتها عن الألف ، فإذا أثرت في الأقوى كان تأثيرها في الأضعف أحرى ؟ فهلاً قيل من سلّم ومن كعِب كعمرو ؟ فقال : القياسُ يجيزه ، ولكنه قدّم الراء لقوتها . قلت : فيؤكّد ما قلّته اعتذاره من ترك إمالة فتحة تاءٍ تحسب ونحوها ولا راء هناك . قال : نعم . انتهى ما ذكره ، وهو نصٌّ على صحة الإمالة فيما ليس فيه راءٌ ، وقد نسبّه لسيبويه . وله في موضع آخر من التذكرة ماله إشعارٌ بهذا ، فكيف يجعلُ الناظمُ الراء شرطاً في هذه الإمالة ؟

(١) سقط من س بعد كلمة « الثالث » هذا الموضع ، وذكر مكانه الموضع الرابع .

(٢) الأصل : ساكنة .

والموضع الرابع : أنه لم يذكر حُكْمُ حرفِ الاستعلاء هنا ، وقد كان من حقّه ذلك ، لأن للرأء (١) المكسورة في هذا الموضع مع حرف الاستعلاء حالين ، حالٌ يكفها فيه عن تسبيب (٢) الإمالة ، وذلك إذا وقع حرفُ الاستعلاء بعدها ، نحو : من الشَّرِقِ (٣) ، ومن الفَرِقِ ، إذا قيل ، فلا تُميل هنا فتحة الشين والفاء ، إذ يلزم فيه التصعّد بعد التسفّل ، وقد تقدم استكراهم لها . وحالٌ لا يكفها فيه عن التسبيب (٤) ، وذلك إذا وقع قبلها نحو : من البَقَرِ ، ومن النَظَرِ ، ومن البَطَرِ ، ومن البَخَرِ ، ومن الصَّغَرِ ، ومن البَصَرِ ، ومن الحَضَرِ . وما أشبه ذلك ، فالإمالة هنا جائزةٌ ، ولا أثر هنا لحرفِ الاستعلاء .

والجوابُ عن الاعتراضِ الأوّل أن يُقال : لعلّ مذهبه وقفُ المنفصل بحرفٍ على السماع ، لأنه سببٌ بعدى ، فهو أضعفُ كما كانت الكسرة البعدية لاتقتضى الإمالة ، (عنده إلا مع الاتصال ، هذا في الكلمة الواحدة ، وأما إذا كانت الرأء في كلمة أخرى فمذهبه فيه عدمُ الإمالة) (٥) ، وذلك حيث قال : « ولا تُملِّ لسبب لم يتّصل » ولا شك أن مثل هذه المسألة داخلٌ تحت ما ذكر ؛ إذ لم يُقَيّد ألفاً من فتحة ، فيُحمّل على كلّ ما ذُكِر في الباب من الأسباب والمسببات . وقد تقدّم بيانُ هذا المذهب في موضعه . ونحو هذا يجاب عن الرابع ، فإنه قد ذكر ما يكفّ من حروف الاستعلاء وما لا يكفّ ، وتقدّم أن المستعلى إذا تقدّم على الرأء المكسورة لا يمنع كقارب وخارج . وقد نزل سيبويه هذه الحروف هنا

(١) الأصل : الرأء .

(٢) الأصل ، ت : تسبيب .

(٣) الأصل : الشرف . انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٤) الأصل : التسبيب .

(٥) سقط من الأصل .

منزلتها ^(١) إذا كانت قبل الألف وبعد الألف راءً ، وأما إذا تأخر فإنه يكفُ السبب كما قال في: فارق ، وناق . فكذاك ههنا ، فلم يترك ذكر ذلك إهمالاً له ، وإنما تركه اختصاراً للتقدم ذكره . وعلى هذا لا إشعار للمثال بمخالفة مع النص على الحكم الصحيح ، ومن ههنا نقول أيضاً : إذا كانت الفتحة على راءٍ والكسرة على راءٍ ، فلا بد من الإمالة ، وإنما ذلك لأن الراء المكسورة تمنع الراء وإن انفتحت عن كف الإمالة ، فتميل نحو : بشرر ، ومن الضرر ، ومن السرر ^(٢) ، ونحو ذلك ، وهو منصوص عليه في صحة الإمالة عند النحويين .

وأما الثاني فإن غالب الإمالة هنا مع تطرف الراء ، فلعله رأى أن ما كانت الراء فيه متوسطة (مما) ^(٣) لا يبلغ مبلغ القياس عليه ، فأخرج عن المقيس باشتراط التطرف .

وأما الثالث فالذي ذكر السيرافي أن ذلك مختص (بما فيه الراء) ^(٤) ، ولذلك فسر هو وابن خروف مسألة « تحسب » على أنها ليست من الباب ، وإنما هي من باب كسر حرف المضارعة ، وإنما نُقل أنها / من باب الإمالة عن / ٨٨ / الفارسي ، فالناظم جرى على معهود كلام الناس وظاهر مساق ^(٥) سيبويه وتبويبه وكلامه .

(١) س ، ك : بمنزلتها .

(٢) السر - بالضم والكسر - والسرر - بكسر ففتح - والسرار - بالكسر : خط باطن الكف والوجه

والجبهة

(٣) ليست في س .

(٤) عن س ، ك .

(٥) الأصل : سياق .

وقوله : « مِلْ تُكْفَ الْكُفُّ » من تمام التمثيل ، فللايسر متعلق بِمِلْ فِعْلُ الأمر من مَالٍ يَمِيلُ ميلاً ، وهو على حَذْفِ الموصوف ، أى : مِلْ للأمر الأيسر ، وهو بمعنى الأخف . وتُكْفَ : جوابُ مِلْ ، وهو من كَفَيْتَهُ مَثُونَةٌ كَذَا ، أى : رفعتها عنه . والْكُفُّ : جمع كُفَّةٍ ، وهي المشقة في الشيء ، والتكليف منه ، فكانَ الناظم أتى في ضمن تمثيله بحكمة ، يريد : مِلْ للأمر الأيسر الذي لا تكبر مَثُونَتُهُ تَرْتَفِعُ عنكَ (١) المشقة والتَّعب (فيه) (٢) ، وهي حكمةٌ جارية في كل أمرٍ من أمور الدنيا والدين .

ثم قال : « كذا الذي يليه ها التائيث في وَقْفٍ » . هذا هو السبب الثاني من أسباب إمالة الفتحة ، وهو وقوع هاءِ التائيث بعدها . و « الذي » : يحتمل أن يكون صفةً حذف موصوفها لتقدّم (٣) ذكره ، وهو الْفَتْحُ ، ويعني أن الْفَتْحَ (٤) الذي يَقَعُ قبل هاءِ التائيث في الوقف يمالُ أيضاً كما يمال إذا وقع قبل راء مكسورة . ويحتمل أن يكون الموصوفُ هو الحرفُ على الجملة ، كأنه قال : كذا الذي يقع قبل هاءِ التائيث . ويدلُّ على هذا قوله بعد : « إذا ما كان غَيْرَ أَلِفٍ » ، فإنما الظاهر أن يكون الاستثناء من الحرف (٥) الموصوف بالذي ، وهذا المحمل (٦) هو الظاهر ، لأنَّ ضمير « كان » لا بدُّ أن يعود على مذكور ،

(١) ك : منك .

(٢) ليست في س .

(٣) س : لتقدير .

(٤) الأصل : للفتح .

(٥) الأصل : الحروف .

(٦) الأصل : المحل .

وهو ما وقع عليه الذي ووصف بها ، لكن يلقي ^(١) فيه أنه أطلق الإمالة على الحرف ، والمراد حركته ، لأن إمالة الحركة إمالة للحرف المحرك بها ؛ قال سيبويه : « وسمعتُ العرب يقولون : ضربت ضَرْبَهُ ، وأخذت أَخْذَهُ » ^(٢) . ثم علَّل ذلك بأنهم شبهوا الهاء بالْف ، فأمال ما قبلها كما يُمال ما قَبْلَ الألف ، ولم يُعَيِّنْ أَىَّ أَلِفٍ أشبهت ، لكن (الأقرب) ^(٣) أنها شُبِّهَتْ بِالْف التائِث ^(٤) ، وذلك للشبه اللفظي والمعنوي ، أما المعنوي فمعنى التائِث الذي دَلَّ عليه كلُّ واحدٍ منهما ، وأما اللفظي فلأن كلَّ واحدٍ منهما آخر ، ولأن ما قبلهما لا يكون (إلا) ^(٥) مفتوحاً ، لاجتماعها في المخرج وهو أقصى الحلق ، وفي الصفة وهي الخفاء ، ولأن كلَّ واحدٍ منهما في الوقف ساكن لا يقبل الحركة . فهذه خمسة أوجهٍ من الشُّبْهِ بين هاء التائِث وألف التائِث . ولِلثَلَاثَةِ الأخيرة منها وجب أن يكون ذلك في الوقف لأنها في الوصل تاءٌ ، ومخرجُ التاءِ ما بين طَرَفِ اللسان وأصول الثنايا ، فقد اختلف المخرجان واختلفت الصفة أيضاً ، والتاءُ متحركة بخلاف الألف ؛ فإذاً هي في الوصل بعيدة من الألف بخلاف الوقف .

والإمالة هنا لغةٌ ثابتةٌ للعرب كما ذكر سيبويه - وقال السيرافي : إمالةٌ ما قبل الهاء في ضَرْبِهِ ونحوه لغةٌ فاشيةٌ في البَصْرَةِ والكُوفَةِ والمُوصِلِ وما قَرُبَ منهنَّ ^(٦) .

(١) الأصل : يكفي .

(٢) الكتاب ٤ / ١٤٠ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) انظر الإقناع ٣١٤ - ٣١٥ .

(٥) سقط من الأصل ، ك .

(٦) الأصل : منها . وانظر شرح السيرافي على الكتاب ٥ / ١٣٤ .

وَقَيْدُ الهاءِ هُنَا فِي جَلْبِهَا الْإِمَالَةَ بِقَيْدَيْنِ :

أحدهما : كونها للتأنيث نحو : ضَرَبَهُ ، وَنَعِمَهُ ، وَرَحِمَهُ ، وَأَخَذَهُ ، لِيَلَهُ وميته ، وكذلك ما أشبهه ، فإذا كانت للتأنيث حصل لها تَمَكُّنٌ ^(١) الشَّبْهَ بِالْفِ التأنيث ، فرن لم تكن للتأنيث فيظهرُ أَنَّ الإِمَالَةَ لا تدخلها بمقتضى قيده ، وهذا

/ هو المنقول الشهير ^(٢) ، وقد حكى بعضُ أهلِ القراءةِ إدخالَ هاءِ السكْتِ / ٨٩ /

للكسائي في الإِمَالَةَ نحو : مَالِيَّةٌ ، وَمَاهِيَّةٌ ، وَحَسَابِيَّةٌ ، وَنَحْوَهُ . قالوا : وإليه ذهب ثعلبٌ وابنُ الأنباري ^(٣) . وَعَلَّلَ بِالشَّبْهِ اللَّفْظِيِّ الَّذِي بَيَّنَّ هَذِهِ الْهَاءُ وَهَاءُ التَّأْنِيثِ فِي الْوَقْفِ . قال بعضهم ^(٤) : وهذا عندي مثلُ إِمَالَةِ « طَلَبْنَا » ^(٥) فِي

الشذوذ . فالناظم لم يثبت الإِمَالَةَ لِهَاءِ السكْتِ لشذوذها

والثاني : كونها في الوقف . وقد تقدَّم آنفًا وجهُ اختصاصِ الإِمَالَةِ

بالوقف .

وقوله : « إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ » (قَيْدٌ) ^(٦) لِلْمُمَالِ ^(٧) قَبْلَ الْهَاءِ يَعْنِي أَنَّ مَا قَبْلَ الْهَاءِ إِنَّمَا يُمَالُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَلْفًا كَمَا تَقَدَّمَ تَمْثِيلُهُ ، فَإِنْ كَانَ أَلْفًا فَمَقْتَضَى مَفْهُومُ شَرْطِهِ أَنَّ الْهَاءَ لَا تَقْتَضِي إِمَالَةً فِي ذَلِكَ الْأَلْفِ وَهَذَا مَفْهُومٌ صَحِيحٌ ؛ فَإِنَّ الْهَاءَ لَمَّا عُوْمِلَتْ مَعَامَلَةُ أَلْفِ التَّأْنِيثِ لَمْ يُمَلَّ لَهَا إِلَّا مَا يُمَالُ لِلْأَلْفِ وَهُوَ الْفَتْحَةُ قَبْلَهَا خَاصَّةً ، فَأَمَّا الْأَلْفُ فَإِنْ كَانَ (مَعَهَا) ^(٨) مَا يَقْتَضِي إِمَالَتَهَا أُمِيلَتْ

(١) الأصل : تمكين .

(٢) الأصل : المشهور .

(٣) الإقناع ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٤) هو أبو جعفر بن الباذش . انظر التعليق المتقدم .

(٥) قال سيبويه ٤ / ١٢٧ : « وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ فَأَمَالُوا أَشْيَاءَ لَيْسَتْ فِيهَا عَلَّةٌ مِمَّا ذَكَرْنَا فِيمَا مَضَى ، وَذَلِكَ

قليل . سمعنا بعضهم يقول : طَلَبْنَا وَطَلَبْنَا زَيْدٌ ، كَأَنَّهُ شَبَّهَ هَذِهِ الْأَلْفَ بِالْفِ حُبْلَى حَيْثُ كَانَتْ آخِرَ الْكَلَامِ ، وَلَمْ تَكُنْ بَدَلًا مِنْ يَاءٍ » .

(٦) سقط من س .

(٧) الأصل : للمثال .

، نحو : (مَرْضَاة) ^(١) و (مُزْجَاة) ^(٢) ونحوهما ، وإِلَّا بَقِيت على فتحها نحو : مناة ، واللَّات إذا وقفت عليها اللاه - والزكاة ، والصلاة . وما أشبه ذلك ، وقد تقدم الكلام ^(٣) على ذلك .

وهذا التفسير على أنْ مَدْلُولَ « الَّذِي » هو الحرفُ ، وَضَمِيرَ « كان » عائدٌ عليه ^(٤) فَإِنْ كان الفتح كَأَنَّهُ قال : كذاكَ الفتح الذي يليه هاء لتأنيث - فضمير كان لا يعودُ على الفتح ؛ لفساد المعنى ، بل على الحرفِ المفهوم من سياقِ الكلام ، وهو بعيدٌ . والأوَّلُ أظهر .

ثم يبقى النظرُ في مقتَضَى إطلاقهِ في هذه الإمامة ، وذلك أنه أطلق فيها القول ولم يستثن شيئاً ، فيمكن فيه في بادئ الرأي محملان :

أحدهما : المحمل الثابت في (تفسير) ^(٥) كلامه والذي يقتضيه القياسُ في هذا الموضع ، وهو أن يُجرى حكم - الإمامة - فيما قبله حرفٌ من حروف الاستعلاء أو الراء أو غيرها من غير استثناء نحو : جَنَّةٌ ، وَيَدْرَهُ ، وَقَبْضَةٌ ، وَيَسْطَةُ ، وَعِظَةٌ ، وَنَشَأُهُ ، وَفَرْقُهُ ، وَمِنْحَةٌ ، وَحَفْصَةٌ ، وما أشبه ذلك . وإنما كان القياس مقتضياً ^(٦) لهذا لأنَّ الإمامة للهاء هنا محمولة على الإمامة لألف التأنيث . وقد تقدَّم أنْ أَلَفَ التأنيث كالألف المنقلبة لا يكفها المستعلى الذي قبلها ،

(١) وردت في خمسة مواضع من القرآن الكريم ، في البقرة ٢٠٧ ، ٢٦٥ ، والنساء ١١٤ ، والتحريم ١ ، والممتحنة ١ . وانظر الإقناع ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) من الآية ٨٨ من سورة يوسف . وانظر الإقناع ٢٨٢ ، ٢٨٤ .

(٣) انظر الإقناع ٣٢٠ .

(٤) الأصل ، ت : عليها .

(٥) عن ك .

(٦) الأصل : مقتضيه .

فكذلك يكون ما حُمِلَ عليها : ألا ترى أنهم حين حملوا ألف التنوين على ألف التانيث أمالوها وإن وقع قبلها المستعلى ، نحو : رأيت عِلْقًا حكاه سيوبه مع إمالة عِنْبًا ، وعِلْمًا ^(١) ، ونحو ذلك مما سمع ممالاً . وبهذا استدلُّوا على أن الإمالة فيها بالحمل على ألف التانيث ، فكذلك هاء التانيث . وكلام الناظم قابل لهذا الحمل وجار على مقصده .

فإن قيل : قد تقدَّم في إمالة الفتحة لكسرة الراء أن المستعلى فيها كافٌ إذا وقع بعد الراء وغير كافٍ إذا وقع قبلها ، على حدِّ ما رسمه قبلُ في إمالة الألف ، تقيّد كلامه بذلك ، فلا بُدَّ من حمل كلامه هنا على ذلك التقييد أيضاً ، وإلا كان كلامه على غير ترتيب صناعيٍّ / ولا مساقٍ مفهوم ، حيث يقصد في بعض المسائل التقييد ، وفي بعضها الإطلاق ، فإذا كان هذا غير مستقيم أمكن أن يحمل على استثناء حروف الاستعلاء ، وهو الحمل الثاني ، فيكون نحو : خاصّةً ، وفِضّةً ، وبِسْطَةً ، وغِلْظَةً ، وصِبْغَةً ، وصرخَةً ، وفرقَةً - غير ممالٍ لكفّ المستعلى ، وكذلك الراء نحو : بَرَّةً ، وكفَرَه ، وعَبْرَةً . وهي طريقة تنحو إلى طريقة القراء في مذهب الكسائي وإن لم تكن إياها من كلِّ وجه ، لكنّها أسعدُ بنَظْمٍ كلامه .

أجيب عن هذا بأن في كلامه ما يُعَيِّن الحمل الأول ، وهو قوله : « إذا ما كان غير ألفٍ » ، وبيان ذلك أنّه أتى أولاً بقوله : « كذا الَّذِي يليها التانيث » ، والذي صيغة عموم ، فكان يحتمل التخصيص بما تقدم ، كما قيل في السؤال ، لولا أنّه عمَّ ما عدا الألف بقوله : « إذا ما كان غير ألفٍ » ، أي : ليس في جميع الحروف الواقعة قبل هاء التانيث ما يخرج عن حكم الإمالة غير الألف . فخرج بالتنصيص على هذا المعنى عن حكم التقييد بما تقدم ، فبقى على أصله من

(١) الكتاب ٤ / ١٣٤ .

التعميم في المستعلى وغيره ما عدا الألف . وأيضاً فلو حملناه على (١) ما قيل في السؤال من استثناء حروف الاستعلاء والراء خاصةً لكان خارجاً عن مذهب النحويين وخارجاً أيضاً عن مذهب القراء ، فأماً خروجه عن مذهب النحويين فظاهر ، وأماً خروجه عن مذهب القراء فإن ما قبل هاء التانيث عند القراء في مذهب الكسائي في الإمالة وعدمها ، للقرأء فيه طريقتان ، فطريقة أبي (٢) مزاحم الخاقاني موافقة القياس ، وهو فيها أخذ برواية رُويت عن الكسائي تقضي بالتعميم في جميع الحروف (٣) ، إلا أنهم استثنوا الألف وطريقة ابن مجاهد - وهي الشهيرة عند الذين تأخروا عنهم - أنها على ثلاثة أقسام : قسم لا يُمال بإطلاق ، وذلك حروف الاستعلاء السبعة ، ويزاد عليها ثلاثة أحرف ، وهي : الألف ، والعين والحاء . قالوا : لأن الألف لا مدخل لها ههنا ، والعين والحاء عند الكوفيين من حروف الاستعلاء ، ويجمعها هجاء : (ضُفِطِ قص خط) (٤) وقسم ثانٍ يُمال بإطلاق ، وذلك خمسة عشر حرفاً يجمعها هجاء : (فجثت زينب لنؤدِ شمس) (٥) وقسم ثالث يمال في حال دون حال ، وهو أربعة أحرف يجمعها هجاء : (أكره) (٦) ، فتمال إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة ، أو ساكن قبله كسرة ، وتفتح فيما عدا ذلك . هذا مذهب القراء ، وليست واحدة من الطريقتين بموافقة لما ذكر في السؤال ، فلزم أن لا يُقال (به) (٧) .

(١) الأصل ، ت : « على غير ما قيل » .

(٢) الأصل : ابن . وأبو مزاحم هو موسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان ، الخاقاني البغدادي . إمام مقرئ مجود محدث . توفي سنة ٣٢٥ هـ . انظر غاية النهاية ٢/٣٢٠ - ٣٢١ .

(٣) الإقناع ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٤) في النسخ : « ضُفِطِ عص خطا » . انظر الإقناع ١٧٥ ، ٣١٧ ، والنشر ١/٢٠٢ .

(٥) كذا ضبطت في ك . وانظر الإقناع ٣١٧ .

(٦) كذا ضبطت في ك . وانظر الإقناع ٣١٧ .

(٧) الأصل : فلزم الإيغال . و (به) ساقطة .

التصريفُ

هذا البابُ هو الشطرُ الثاني من شطريَّ عِلْمِ النحو ، وهو أغمضُهما (١) وأشرفُهما عند أهل هذا الشأن ، لما فيه من الفائدةِ العائدةِ عليهم في تصرُّفاتِ كلام العرب ، ولأجل ذلك خَصَّهُ كثيرٌ من النحويين بالتأليفِ على الاستقلال ، كالمازني (٢) والمبردُ وابن جني وغيرهم ممن لَهَجَ به ، وأغرقَ (٣) / في النظر فيه ، وقد أَطْنَبُوا في مَدَحِهِ بما (٤) هو مذكورٌ في مواضعه .

ولم يَحُدِّ الناظمُ التصريفَ ، وكان من حَقِّه هذا ، وقد حَدَّه في التسهيل بأنه : «عِلْمٌ يَتَعَلَّقُ بِبُنْيَةِ الْكَلِمَةِ وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ ، وصحةٍ وإعلالٍ ، وشبه ذلك» (٥) .

فقلوبه : عِلْمٌ ، هو الجنسُ الأقربُ ، إذِ التصريفُ المرادُ حَدُّه من جنس العلوم . وقوله : يَتَعَلَّقُ بِبُنْيَةِ الْكَلِمَةِ ، هو معرفةُ أُنْيَةِ الْأَسْمَاءِ والأفعال . وأعداد (٦) حُرُوفِ تلك الأبنية من ثلاثي ورباعيٍّ وما فوق ذلك ، وما هو منها مجردٌ من الزيادة أو مزيد فيه ، وكيف يوزَنُ بالتفعيل؟ وكيف بناءً ما يُبْنَى منها إن أُطْلِقَ القياسُ فيها ، أو سُوِّغَ للتدرب (٧) والامتحان ، ونحو ذلك .

(١) الأصل : أعظمهما .

(٢) الأصل : والمازني .

(٣) ت ، ك ، وأغرق بالعين المهملة . يقال : أغرق النبل وغرقه : بلغ به غاية المد في القوس . وأغرق النازع في القوس : استوفى مدَّها . والاستغراق الاستيعاب . وأغرق في الشيء : جاوز الحد .

(٤) س : مما .

(٥) التسهيل ٢٩٠ .

(٦) الأصل ، ت : واعتداد .

(٧) الأصل ، ت : للمتدرب .

وقوله : وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ ، أي : وما لحروف تلك الأبنية من أصالة ، يعني حيث تكون أصولاً لا زوائد ، وزيادة ، يعني حيث تكون الزوائد في تلك الأبنية ، وأين تزداد ؟ وما الذي يُزداد ؟ وما الذي لا يُزداد ؟

وقوله : وصحة وإعلالٍ . يعني بالصحة إقرار الحرف على وضعه الأصلي كالياء في بياضٍ وأبيضٍ ، والواو في سوادٍ وأسودٍ وبالإعلال : تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كالواو في قام وأقام ، وعاذ عياداً ، والياء في أبان وموقنٍ وبائع ونحو ذلك .

وقوله : وشبه ذلك يعني كالقلب والحذف ، نحو : لاث في لائت ، أيتق في جمع ناقه . وحذف واو يُعَدُّ (١) ، وتَعَدُّ ، ونَعَدُّ ، وعدة وزنة . وما أشبه ذلك . فهذه هي أجزاء التصريف قد نبه عليها ، ومعرفة ذلك كله هو علم التصريف .

والكلام (٢) في هذا التعريف مجالٌ رحبٌ ، وليس هو المقصود ههنا ، لأنه لا يتعلق بلفظ الناظم ، وإنما تعلق بكلامه منه تفسير لفظ التصريف على الجملة ، فلأجل ذلك أتيت به .

ثم إن في لفظه لفظين ، وهما الصِّرفُ في قوله : « من الصِّرفِ برى » ، والتصريفُ في قوله : « بتصريفِ حري » ، والظاهر أنه أراد بهما واحداً ، بل لا شك في هذا . واللفظ المصطلح عليه إنما هو التصريفُ لا الصرفُ ، فاستعماله لفظَ الصرفِ تسامحٌ باعتباراً بأصل المعنى لأن « صَرَفَ » الذي مصدره التصريف مبالغة في « صَرَفَ » الذي مصدره الصرف . وإنما سُمِّيَ

(١) الأصل : يود .

(٢) الأصل : والكلام .

هذا العلم تصريفاً من التصريف الذي هو التقلب ، تقول : صرّفت الرجل في أمرى : إذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والمجيء . وصرّوف الدهر : تقلباته وتحولاته من حال إلى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهتين :

إحداهما : من جهة متعلّقه ؛ إذ هو متعلّق بالتصرفات الموجودة في الألفاظ العربية ، فقول العربي : ضَرَبَ ، وَيَضْرِبُ ، وضارب ، ومضروب ، واضطرب ، وما كان نحو ذلك تصريفاً للمصدر الذي هو الضرب ، وهو متعلّق نظر صاحب هذا العلم ، فينظر في هذه التصرفات ، في الزيادة والنقصان ، والصحة والإعلال ، وشبه ذلك ، فقليل للعلم المتعلّق بهذا التصريف / : تصريف ، / ٩٢ / تسمية له باسم متعلّقه .

والجهة الثانية جهة فائدته ، وهو : انتحاء سمت كلام العرب بالبناء مثل أبنيتهما والتصرف ^(١) في الكلام بنحو من تصرّف العرب . وإلى هذا المعنى ردّ ابن جنى وغيره حقيقة التصريف المبوّب عليه ؛ إذ قال : « إن التصريف هو أن تجيء (إلى) ^(٢) الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ ، فتبنى منه مثل جعفر ، فتقول : ضَرَبَبُ ، ومثل قِمَطَرُ : ضَرَبَّ ، ومثل درهم : ضَرَبَبُ ، ومثل عِلْمُ : ضَرَبَبَ ، ومثل ظَرْفُ : ضَرَبَبَ . قال : أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة » ^(٣) . فحده كما ترى بفائته ، وعلى ذلك نصّ في كتاب الخصائص ، فذكر أن الغرض من مسائل التصريف على ضربين ^(٤) :

(١) الأصل : والتصريف .

(٢) سقط من الأصل ، ت

(٣) المنصف ١ / ٣ - ٤ .

(٤) الخصائص ٢ / ٤٨٧ - ٤٨٨ .

أحدهما : الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به . ومثله بما ذكر في الحدّ .

والآخر : التماسك الرياضة به والتدرب بالصنعة فيه . ومثله بأن تبني من شويت مثل فيعلول^(١) ، فتقول : : شيووي ، ونحو ذلك .

فكلاهما راجع إلى معنى واحد ، إلا أن أحدهما في الصحيح والآخر في المعتل وإذا كان كذلك فالصرف الذي ذكره الناظم من معنى التصريف المصطلح عليه ، لكن على لحظ الأصل . ولذلك صح أن يطلق عليه صرفاً ، وإلا فكان يكون إطلاقه الصرف عليه اصطلاحاً ثانياً ، ولا يحمل على هذا ما أمكن . ثم نرجع إلى تفسير كلامه ، فأول ما قال :

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى وَمَاسِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى
فَبَيَّنَ^(٢) أولاً موضوع علم التصريف ، وموضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية ، كما تقول : موضوع علم العروض الشعر ، وموضوع علم اللغة مفردات كلام العرب : فكذلك تقول : موضوع علم التصريف الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة . وما ليس باسم متمكن ولا فعل متصرف فليس بموضوع له . فالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة يبحث في هذا العلم عن عوارضها التي تلحقها في التقلبات من الزيادة والنقصان ، والصحة والإعلال ، بالقلب والإبدال ، ومحالها ، وشروطها ، وموانعها ، وأسبابها ، وشبه ذلك . فيعني أن التصريف لا يدخل في الحروف البتة ، ولا يدخل أيضاً فيما أشبه الحروف ، وحصر هذا في قسمين أما الحروف فعدم دخول التصريف

(١) كذا في إحدى نسخ الخصائص ، وفي الأخريات : « مثل فيعلول من شويت : شيووي » .

(٢) كذا في ك . وفي غيرها : فسر .

فيها ظاهر لأنها مجهولة الأصول ، موضوعة وَضَعَ الأصوات ، لا تُمَثَّلُ بالفاء والعين واللام ؛ إذ لا يعرف لها اشتقاق ولا تصريف فلو قال (لك) ^(١) قائلٌ : ما مثَلُ هل ، أو قَدْ ، أو حَتَّى ، أو هَلَّا ، أو نحو ذلك من الفعل لكانت ^(٢) مسألتها محالاً ؛ إذ لا يُمَثَّلُ مثَلُ هذا إلا أن تنتقله بالتسمية إلى الاسمية ، فحينئذ يجري مجرى سائر الأسماء المتمكنة من التمثيل بالفعل ، فأما / وهي على / ٩٣ / أصلها من الحرفية فلا تُصَرَّف . ولهذا المعنى المقرر ^(٣) كانت الألفات في أواخر الحروف أصولاً غير زوائد ولا منقلبة من واوٍ ولا ياءٍ ، نحو : ما ، ولا ، وحتى ، ويا ونحوها ، (لا تقول : إن الألف فيها منقلبة كالألف في عصى ومضي ونحوهما) ^(٤) ، لأنها لو كان أصلها الواو أو ^(٥) الياء لظهرتا ^(٦) لسكونهما كماظهرتا في مثل : كَى ، وأَى ، وَلَوْ ، وأَوْ ، فلو كان أصلُ ألفِ ما الواو لقلت : مَوْ ، كما قلت : لَوْ . أو كان الياء لقلت : مَى ، كما قلت : كَى لأنها إنما تُقَلَّبُ إذا كانت متحركة وقبلها فتحة على ما يأتي في موضعه إن شاء الله ، وهي في الحروف ساكنة كلام هَلْ وَبَلْ ، ودال قَدْ . فقد بطل أن تكون منقلبة . وأيضاً لو قال قائلٌ : إنَّ الألفات في أواخرها زوائد ، لم يصح ؛ لأنَّ الزيادة والأصالة إنما تُعرَفُ بالتصريف والاشتقاق ، والحروف لا يكون ذلك فيها فقد ثبت في الحروف وصحَّ أنَّ التصريفَ وأحكامه لا تَدْخُلُها ^(٧) .

وأما ما أشبه الحروف فهو متضمَّنٌ نوعين من الكَلِم :

-
- (١) ليس في س .
(٢) الأصل : كانت مثليه .
(٣) الأصل ، ت : المقدر .
(٤) سقط من ك .
(٥) الأصل ، ت : والياء .
(٦) الأصل ، ت : ظهرت .
(٧) انظر المنصف لابن جني ١ / ٧ - ٨ .

أحدهما : الأسماء غير المتمكنة ^(١) ، وهي التي أشبهت الحرف من جهة من تلك الجهات التي تقدم ذكرها في باب المعرب والمبنى ، وهي أربع : شبه معنوي ، وهو ما تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، نحو : مَنْ ، ومتي ، وأين .

وشبه وضعي ، وهو ما وضع وضع الحرف في كونه على حرف واحد أو على حرفين ثانيهما حرف لين ، مثال ما هو على حرف واحد التاء في : جئتُ وجئتُ ، والكاف في : ضربكَ ومنكَ ولكَ . ومثال ما هو على حرفين ثانيهما حرف لين : نأ في ضربنا ، وضربنا ، وينا ، وها في ضربها . وكذلك ^(٢) ما الاسمية على أي وجه كانت .

وشبه افتقاري ، وهو ما كان مفتقراً لغيره في بيان معناه كأسماء الإشارة الموصولات والمضمرات أيضاً ، فإنها في أصل وضعها مفتقرة إلى ما يبين معناها .

وشبه من جهة عدم قبولها التأثير بالعوامل ، مثاله : مَهْ ، وصَهْ ، ونزالِ ، وإيه ، وهيهات ، وسائر أسماء الأفعال .

فجميع هذا مما أشبه الحرف ^(٣) لا يدخلها تصريف كما قال ، لأنها منزلة منزلة الحروف ، ألا ترى أن كَمْ ، ومنْ ، وإنْ ، ومُذْ سواكن الأواخر كَهْلْ وبِلْ ، وقَدْ ، وعنْ ، ومنْ . ومن هنالك لا تصح أن تكون الألف في متى ، وإذا ، وأتى ، وإيأ في إياك ، وألى ، وجميع ما آخره ألف منها إلا غير منقلبة من ياءٍ

(١) الأصل : متمكنة .

(٢) الأصل : وذلك .

(٣) الأصل : الحروف .

ولا واوٍ ، كما أن الألفَ في حتى وكلاً غيرُ منقلبةٍ أيضاً . فهذه الأسماءُ بمنزلة الحروف كما قال من كلِّ وجه .

والنوعُ الثاني الأفعالُ غيرُ المتصرفَةِ ، وهي التي لم تختلف أبنيتها لاختلافِ الأزمنة نحو : " ليس ، وعسى ، ونعم ، ويُس . فهذه الأربعةُ إنما ادعى كونها أفعالاً لجريان بعضِ أحكام الأفعال عليها ، وإلا فكان الظاهر عندهم أنها حروف ، فعسى ولعلُّ أخوان من جهة المعنى ، وكذلك « ليس ما » وقد ادعى في ليس أنها حرفٌ اعتماداً على / مرادفتها لما ، وكذلك سائرُها ، فهي في الحقيقة / ٩٤ / تدلُّ على معنى في غيرها ، فكانت مثلها في امتناع دخولِ التصريف فيها .

وقوله : « بَرِي » ، أصله : بَرِيءٌ ، فحذف الهمزة منه ، ومثلُ هذا في الكلام نادرٌ ، فَحُكِيَ جَاءَ يَجِي (١) ، ونحوُ من ذلك قليل ، وهي لغة . ويحتمل أن يكون « بَرِي » في كلامه فعلاً ماضياً سهلاً همزته (٢) ، ثم وقف عليها بالأبدال ، وهو من قولهم : بَرِئْتُكَ من كذا ، وبرِيتُ من الدين براءة .

ولما نفى التصريفَ عن هذين النوعين بقى ما عداهما يدخلُهُ التصريف فذكره ونصَّ على ذلك فيه بقوله : « وما سواهما بتصريفٍ حرى » . وحرى معناه : خالق (٣) ، يقال : هو حرٍ بكذا وحرى بكذا ، وحرى به : أى خالقٌ وحقيقٌ وجديرٌ به ، وقَمِنٌ وقَمِنٌ وقَمِينٌ ، هذه كلها بمعنى واحدٍ ويعنى أن ما عدا الحرفَ وشبهه من الكلم يدخلُهُ التصريفُ ، والذي هو سِوَى ما ذكر نوعان :

(١) شرح الشافية للرضى ٣ / ٣٦ .

(٢) ن . م . ٣ - ٤٥ - ٤٦ .

(٣) الأصل : خلق .

أحدهما : الأسماء المتمكنة وهي المعربة نحو : رجلٍ ، و فرسٍ ، وكساءٍ ،
وأحمر .

والثاني : الأفعال المتصرفة وهي المختلفة الأبنية لاختلاف الأزمنة نحو :
ضَرَبَ وخرجَ ، وماتَ ، ورمى ، لأنك تقول : ضَرَبَ ويضربُ واضربُ ، وخرجَ
ويخرجُ واخرجُ ، وماتَ ويموتُ ومُتٌ ، ورمى ويرمى وارم . وما أشبه ذلك (١) .

فهذان النوعان هما اللذان يدخلهما الحكم بالأصالة والزيادة ، والصحة
والإعلال ، وتوزن بالفاء واللام والعين ، فتقول : ضرب وزنه فَعَلَ ، وحروفه كَلْها
أصولٌ . ومات وزنه فَعَلَ ، وأصله مَوَتَ ، تحركت الواو فيه وانفتح ما قبلها
فانقلبت أَلْفاً . وقولك : يموتُ ، الياء فيه زائدة لتدلُّ على المذكر الغائب . وكذلك
سائرُ الأفعال . ومثل ذلك في الأسماء أيضاً ، فتقول : زيدٌ وزنه فَعْلٌ ، وهو
ثلاثي ، وكله (٢) أصولٌ . ودارٌ وزنه فَعْلٌ وأصله دَوَّرٌ ، فانقلبت الواو أَلْفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها . وسماء (وزنه) (٣) فعالٌ والألف زائدة ، والهمزة
أصلها الواو لأنها مشتقة من سما يسمو ، فانقلبت همزةً لوقوعها طرفاً بعد
ألفٍ زائدة . وكذلك سائرُ الأسماء المتمكنة . ولك أن تَبْنِي على أمثلتها وتَبْنِي
منها على ما سيذكرُ بعضُه بعد هذا إن شاء الله تعالى . فقد ظهر دخولُ
التصريف في هذين النوعين وامتناعهُ من النوعين الأولين ، إلا أن (على) (٤)
الناظم هنا دَرَكاً من أوجهٍ سِتَّةٍ :

أحدهما : أنه أغفل إخراجَ الأسماء الأعجمية عن حكم التصريف ،
والناسُ قد عدَّوها من الأمور التي لا يدخلها (التصريفُ كما لا يدخلُها) (٣)

(١) الأصل ، ت : وما أشبهه .

(٢) الأصل ، ت : كله . دون واو العطف .

(٣) سقط من ك .

(٤) سقط من الأصل .

اشتقاقاً ، قال ابن جني : « فأما الأسماء الأعجمية ففي (١) حكم الحروف لامتناعها من التصريف والاشتقاق ، ولأنها ليست من اللغة العربية » ، قال : « وإذا كان ضَرْبٌ من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق ولا يسوغُ فيه التصريفُ - يعني التصريف العربي - مع أنه عربي ، فالامتناع من هذا أولى وهو به أخرى ، لبعْدِ ما بين العجمية والعربية ، ألا ترى أنك لا تجدُ لإبراهيم ولا لإسماعيل ونحوهما اشتقاقاً ولا تصريفاً ، كما لا تجد لهل وقد ويل ، فالأمرُ فيهما / واحدٌ » . ثم ذكر أن قول من يقول : إن إبليس من قوله تعالى : (يُبلِسُ / ٩٥ / المجرمون) (٢) ، وإن إدريس من دَرَس القرآن أو درس المنزل ، وإن يعقوب من العُقْبَى أو العقاب ، خطأ ؛ إذ لو كان كذلك لكان عربياً مشتقاً ، ولوجب الصَرْفُ فيهما ، لكنها لا تصرف ، فليس ذلك إلا اتفاقي ، ألا ترى إلى قول النابغة (٣) :

نُبئت أن أبا قابوسَ أُوْعِدَنِي ولا قَرَارَ على زَأْرٍ من الأسدِ

فلو كان من « قبستُ النار » لانصرفَ ، لأنه بمنزلة جارودٍ من الجرد ، وعاقولٍ من العقل ؛ فإذا ليس لأحدٍ أن يقول : إن إبراهيم وإسماعيل لهما مثالان (٤) من الفعل ، كما لا يمكنه ذلك في إن وسوف وثم وما أشبه ذلك . قال : ولكن يقال : « لو كانت هذه الأسماء من كلام العرب لكان حكمها كيت وكيت ، كما أن سوف وحتى لو سُمِّيَ بهما لكان من أمرهما كيت وكيت » (٥) .

(١) الأصل : فهي .

(٢) الآية ١٢ من سورة الروم .

(٣) ديوانه ٢٦ ، والمنصف ١ / ١٢٨ .

(٤) الأصل ، ت : مثالان . ونص المنصف : « لهما مثال من الفعل » .

(٥) انظر المنصف لابن جني ١ / ١٢٧ - ١٢٨ .

وإذا ثبت هذا فادعاء الأصالة والزيادة في حروفها^(١) ، والصحة والإعلال ، والقلب والإبدال ، غير صحيح ، كما لا يسوغ ذلك في الحروف .

فهذا وجه من الدرك على الناظم ، لأنها لم تدخل له في الحروف ؛ إذ ليست بحروف ، ولا فيما أشبه الحروف ؛ إذ ليس فيها وجه من وجوه شبه الحروف . وإنما شبهها ابن جنى بها في امتناع التصريف لا في غير ذلك ، وإلا كانت مبنية كما بنى ما أشبه الحروف من الأسماء العربية .

والثاني : أن الأسماء الموقوفة التي لم تستعمل مركبة لا يدخلها تصريف ، ولا تمثل بالفاء والعين واللام ما دامت على ذلك ، ولا يحكم على شيء من حروفها بأصالة ولا زيادة ولا انقلاب عن شيء مع أنها في أنفسها مستقلة لم تشبه الحروف ، وإنما هي كالتكلم بالمفردات المعربة إذا وقف عليها نحو : واحد ، إثنان^(٢) ، ثلاثة ، أربعة ، خمسة ، وسائر أخواتها ، فهي كقولك : زيد ، عمرو ، بكر ، خالد ، فإين شبه الحرف من هذا ؟ وكذلك أسماء حروف المعجم الثلاثية ، نحو : ألف ، جيم ، دال ، زاي ، كاف ، لام ، ميم . وما أشبه ذلك . وكذلك الثنائية^(٣) أيضاً ، ولا يصح أن يقال فيها : إنها مبنية ، لأن البناء والإعراب حكمان من أحكام المركبات لا من أحكام المفردات من حيث أفرادها . فإذا ليست من الحروف ولا مما أشبه الحروف ، فيقتضى كلام الناظم دخول التصريف فيها لقوله : « وما سواهما بتصريف حري » وذلك غير صحيح ، بل

(١) الأصل ، ت : حروفهما .

(٢) تقطع همزة « اثنان » عند العد . انظر مقدمة لسان العرب ، باب . مير الحروف المقطعة .

(٣) انظر المنصف ٢ / ١٥٢ - ١٥٥ .

التصريف (منها) ^(١) ممتنع لأنها كالأصوات المتقطعة ، وشبهها بالحروف مفقود ، وما تقدم قبل هذا الباب من أنها تُشبهها ، فذلك تشبيه غير موجب للبناء كما لم يُوجب البناء في الأعجمية شبهها بالحروف ، كما تقدم آنفاً .

والثالث : أن الحروف قد دخلها أحكام التصريف من الزيادة والحذف والإبدال وغيرهما وإن لم يكن لها تمثيل بالفاء والعين واللام ، فمن ذلك إبدالهم العين من حاء حتّى نحو : (عَتَى حين) ^(٢) ، ومن ^(٣) همزة أن نحو قول ذي الرمة ^(٤) :

أَعَنَ تَرَسَّمَتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنَزَلَةً
البيت ، و (إبدال الهاء) ^(٣) من همزة إن نحو ^(٥) :

لَهْنِكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ

ومن همزة أيا نحو ^(٦) :

/ ٩٦ /

(١) سقط من س .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة يوسف ، وهي قراءة نسبت إلى ابن مسعود . انظر المحتسب ١ / ٣٤٣ ، والبحر المحيط ٥ / ٣٠٧ .

(٣) في النسخ : « وإبدال الهاء من همزة أن » ولا يستقيم النص ، وقد نقلنا « إبدال الهاء » إلى الفقرة التالية . وإذا كان ما صنعنا صحيحا ، فعله سهو من الناسخ الأول .

(٤) ديوانه ٣٧١ . وهو في الخصائص ١١/٢ ، وابن يعيش على المفصل ٧٩/٨ ، ١٤٩ ، ١٦/١٠ ، والرضى على الكافية ٣٤٨/٤ ، ٤٤١ ، والمغنى ١٤٩ ، والخزانة ٢٩٢/١٠ ، ٢٣٥/١١ . وعجزه :

ماء الصبابة من عينيك مسجوم

(٥) البيت لرجل من نمير وصدره :

ألا ياسنا بَرَقَ على قَلَلِ الحمى

وهو في الخصائص ١/٣١٥ ، ٢/١٩٥ ، وابن يعيش ٨/٦٣ ، ٩/٢٥ ، ١٠/٤٢ ، والرضى على الكافية ٤/٣٦٢ ، والمغنى ١٠/٣٥١ ، والخزانة ١٠/٣٥١ .

(٦) صدره :

فانصاخ يرجو أن يكون حياً

وهو في الخصائص ١/٢٩ ، والمغنى ٢٠ ، واللسان : هيا ، وقد تقدم الاستشهاد به في باب النداء .

ويقول من طَرَبَ هيا رَبَّ

وقد قالوا في لام لعل الأولى : إنها زائدة ، لقولهم فيها : علّ . وأما الحذف فكثير نحو حذف الألف من ها في هَلَمْ ، وحذف ألف ما في لِمَ ؟ وقالوا : أَمْ (١) والله ، وتخفيف ربّ نحو (٢) :

رَبُّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لَفَقْتُ بِهِيْضَلٍ

وكذلك : إِنْ ، وَأَنْ ، وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ . وكذلك قالوا : مُذٌّ في منذُ الحرفية ، وَسَوْ ، وَسَفْ ، وَسَى في سَوْفَ . وكثير من هذا ، وكلُّه من باب التصريف . هذا إلى ما دخله من الاشتقاق منه على مَذْهَبِ ابنِ جَنِّي ، إذ جعل مادة : نَ عَ مَ (٣) ، جاريةً كُلِّها في الاشتقاق على « نَعَمْ » حرف الإيجاب والتصديق ، وجعل النعمة والنعيم والإنعام وَغَيْرَ ذلك راجعاً (٤) إليه . وكذلك بَجَلٌ ، جعل التَّبْجِيلَ والبَجِيلَ (٥) وغير ذلك من المستعمل من مادة بَجَلٍ مشتقةً من بَجَلٌ بمعنى نَعَمْ . وكذلك حكى من قولهم : سألتك كذا فَلَوْ لَيْتَ لِي . أَيْ قُلْتُ لِي : لولا . وأشياء من هذا النَحْوِ (٦) ، والتصريفُ النَحْوِيُّ تابعٌ لهذا بلا بُدٍّ ، فكيف يجعل الناظم الحرفَ بريئاً من التصريف ، وقد ظهر عدمُ براءَةِ تِه منه ؟!

(١) قال ابن جني في المحتسب ١ / ١٨١ : « وما حذفت ألفه تخفيفاً أيضاً قولهم : أَمْ والله لأفعلن كذا ، يريد أَمْ » .

(٢) البيت لأبي كبير الهذلي ، في ديوان الهذليين ٨٩/٢ ، صدره :

أزهير إن يشب القذالُ فأُنْثِي

وهو في المحتسب ٣٤٣/٢ . والقذال : ما بين الأنثين والقفا . والهيضل والهيضلة : الجماعة من الناس يغزى .

(٣) في النسخ : زعم .

بهم ولفقت بهم في الحرب : كنت رئيساً لهم .

(٤) في النسخ : راجع .

(٥) التبجيل : التعظيم . ورجلٌ بَجَالٌ وبجيل : يبجله الناس . وقيل : هو الشيخ الكبير العظيم السيد مع جمال ونبل .

(٦) انظر : الخصائص ٢ / ٣٥ - ٣٧ .

والرابع : أن ما أشبه الحرف من الأسماء قد دخله التصريف وأحكامه ،
ألا ترى أن ذا ^(١) وتا ، والذي والتي ، قد دخلها التثنية والجمع والتصغير ،
وتبع ذلك من أحكام الزيادة والحذف ما هو معلوم في أبوابه . وقد قالوا في ذا :
إنه فعل ^(٢) من مضاعف الياء ، وإنه محذوف اللام وهو مع ذلك مبني لشبه
الحرف ، وإنه أميل إشعاراً بأن ألفه من الياء أبدلت لا من الواو . وكذلك قال
أبو إسحق في (إياك نعبد) ^(٣) : إن إياً مشتقة من الآية وهي العلامة ، والمعنى :
حقيقتك نعبد ^(٤) مع أنه مضمّر مبني . ويقولون في الذ والذ : إنه محذوف من
الذي . وفي اللاء : إنه محذوف من اللائي ، وإن اللاي ^(٥) مسهل من اللاء .
والتسهيل نوع من أنواع الإبدال . ومُذ محذوفة من مُنذ إذا كانت اسماً ، نص
عليه الإمام ^(٦) ، ولذلك تقول إذا صغرت مسمى بمذ : مُنِذ . وكذلك جعلوا قَطُ
مشتقاً من قططت ، أى : قطعت ، لأن قولك : ما فعلته قَطُ ، أى : فيما مضى
وانقطع من عمري ^(٧) . وقد أدخل ابن جني الاشتقاق في الأصوات ، فجعل
قولهم : حلّلت ^(٨) بالإبل ، أى قلت لها : حل ^(٩) . وكذلك : سأسأت وجأأت ^(٩) ،

(١) الأصل : يا .

(٢) انظر أقوال النحاة في أصل ذا في شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضي
٢ / ٤٧٣ - ٤٧٤ ، وشرح الشافية له ٨ / ٢٨٤ - ٢٨٦ .

(٣) الآية هـ من سورة الفاتحة .

(٤) انظر تاج العروس ، باب الألف اللينة .

(٥) انظر ص :

(٦) الكتاب ٤ / ١٩٤ .

(٧) المنصف ١ / ٩ .

(٨) الأصل ، ت : « هلهلت .. هل » . وفي س : « هاهات .. هل » . يقال للناقة إذا زجرتها : حلّ ،

بالسكون ، وحلّ ، بالكسر والتثوين . هذا وانظر الخصائص ٢ / ٤٠ ، والمنصف ٣ / ١٧٧ .

(٩) يقال : سأسأت بالحمار : إذا دعوته ليشرب ، وقلت له : سأسأ . وقد جأأ الإبل وجأأ بها : دعاها
إلى الشرب ، وقال : جىء جىء . وجأأ بالحمار كذلك حكاة ثعلب .

وكثير من ذلك . والاشتقاق والتصريف متواخيان ، فحيث دَخَلَ أحدهما دخل الآخر . وزيدت الألف في أنا وهو ضمير ، فإذا وَصَلْتَ قلت : أَنْ (١) زيد . فإن وقفت قلت : أنا وعلى أَنْ نافعاً (٢) يثبتها في القرآن إذا وقع بعدها همزة نحو : (أنا أحيي وأميت) (٣) . وإذا تَبَعْتَ أمثال هذا لم تكد تُحِيطُ به ، وهو يقول : « حرفٌ وشبهه من الصَّرْفِ بَرى » ، فأين البراءة هنا وفيه أشياء قياسية لا يُقْتَصَرُ بها على السماع في هذا وفي التصريف الداخل في الحروف ؟

والخامس : (أَنْ) (٤) الأفعال غير المتصرفة قد اقتضى كلامه خروجها من أحكام التصريف لأنها أشبهت الحروف كما ذكر ، وهذا لا يجتمع مع قولهم: إن « ليس » أصلها لَيْسَ الذي كَصِدَّ (٥) ، كما قالوا : عَلِمَ في عَلِمَ ، ثم ألزموها / الإسكان ، وأيضاً فحذفوا العين في لَسْتُ لكونها (٦) حرف علة كما / ٩٧ / حذفوها في بَعْتُ وَقَلْتُ (٧) . وقالوا : إِنَّ أَلْفَ عَسَى ياء ، وإن أصلها عَسَى ، بدليل عَسَيْتُ . (وقالوا) (٤) : فانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتجوز إمالتها كسائر ما لامه ياء من الأفعال . ثم يجوز أن يُحوَّلَ إلى فَعِلٍ نحو : عَسَيْتُمْ وَعَسَيْتُ . وقالوا في نَعَمْ وَبَيْسَ : أصلهما نَعِمَ وَبَيْسَ ، على وزن فَعِلَ ، مثل : شَهِدَ وَنَعِمَ يَنْعَمُ ، لكنهم فعلوا بهما ما يُفَعَّلُ بما كان نحوهما من المتصرفات التي على فَعِلَ وعينها حرفٌ من حروف الحلق ، كَشَهِدَ وَنَعِمَ

(١) الأصل ، ت : أنا .

(٢) الإقناع ٦١٠ .

(٣) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .

(٤) سقط من س .

(٥) الأصل : كضمير .

(٦) الأصل : من كونها .

(٧) انظر المنصف ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٤٢ .

ونحوهما من الأفعال والأسماء أيضاً ، كما قرروا ذلك في باب نِعَمَ وَيُسَّ . وكذلك فعلُ التعجب من الأفعال غير المتصرفة ، وهو مع ذلك يدخله القلبُ إذا كانت لامُهُ معتلةً نحو : ما أغزاه وما أبهاه وما أنحاه ، ويبنى من الأفعال ويوزن ويدخله أنواعٌ من أحكام التصريف ، مع أن الناظم قد أخرج هذه الأشياء عن أحكام التصريف (وهبها) ^(١) فقد فيها التصرف الذي للأفعال بحسب الأزمنة فذلك بعض التصريف لا جميعه ، وقد جرت فيها وجوه أخر من التصريف ، ولا يشترط في كون الكلمة متصرفةً ألا تخلو من وجه من وجوه التصريف ، وهذا يتعذر وجوده في كلمة واحدة بحيث لا يبقى وجهٌ إلا وقد دخلها ، فهذا كله فيه ما ترى .

والسادس أن شبه الحرف على وجهين :

أحدهما : أن يكون في أصل الوضع ، كما تقول : إن الضمائر والمبهمات وأدوات الشرط موضوعة في الأصل على الشبه بالحرف ، ويقال فيها : متوغلّة في شبه الحرف ، أى : لا تعرب أبداً إلا باستثناء التسمية بها .

والثاني : أن يشبه الحرف في حال من الأحوال دون سائر أحواله ، فيعرّب مرّة إذا كان باقياً على أصله من الإعراب ، ويبنى مرّة إذا تعلّق به شبه الحرف ، كالمنادى ، والمبنى مع لا ، والمبنى لقطعه عن الإضافة ، أو لإضافته إلى مبنئ . وما أشبه ذلك من الأسماء التي لها حالان ^(٢) .

فأما الأول من القسمين فهو الذي يمتنع من التصريف أن يدخله على ما قال . وأما الثاني فحكمه حكم المتمكن من كل وجه ، يدخله التصريف وأحكامه ،

(١) مكانه بياض في س .

(٢) ينظر التسهيل ١٥٧ ، ١٥٨ ، وابن الناظم ٢٩٣ .

ويوزن ، ويحكم على حروفه بالأصالة حيث تجب ، وبالإضافة كذلك ، وبالقلب والإبدال وسائر الوجوه ، لا فرق بينه وبين ما لم يبن قط ، وإن كان ذلك في حال بنائه ، وكلام الناظم يقتضى أنه حالة البناء^(١) لا يدخله تصريف^(٢) إذ قال : « حرف وشبهه من الصرف برى » . ولا شك أن : يا زيد ، ولا رجل ونحوهما مبنيات ، ولا بناء عنده إلا لشبه الحرف ، وقد تقدم وجه شبه هذه الأنواع بالحرف في مواضعها ، فاقضى أن التصريف ممتنع أن يدخلها ، وأنها بريئة منه . وهذا فاسد . ولا يقال : إنما أراد الشبه بأصل الوضع ، لانا نقول : ليس في لفظه ما يعين هذا البتة ، وعبارته في التسهيل أحسن إذ قال : « ومتعلقه من الكلم الأسماء المتمكنة »^(٣) . ولا شك أن المنادى المبنى واسم لا المبنى معها أسماء متمكنة ، ولا يقال : إنها غير متمكنة البتة . فالاعتراض عليه لازم .

والجواب عن الأول أن العجمي ينبغي تحقيق / النظر بالنسبة فيه إلى / ٩٨ /

هذا المعنى ، فإن القول بعدم دخول التصريف فيه « مشكل » ، وذلك أن العجمي دخيل^(٤) في كلام العرب ، والعرب إذا تكلمت فإنما تتكلم به على حروفها ، وكثيراً ما تخلط فيه تبدل حروف كثير من الأسماء الأعجمية إلى حروف كلامها^(٥) ، وما نقل إليها نكرة عاملته معاملة أسماء الأجناس العربية ، والنحويون واللغويون يسمون الدخيل في كلام العرب معرباً ، وقد نقلت كثيراً منها إلى أبنيته حتى صيرتها كالعربي الأصول ، ومنها ما لم تقدم على ذلك

(١) س : « أنه حالة البناء برىء من تصريف يدخله » .

(٢) الأصل : تصرف .

(٣) التسهيل ٢٩٠ .

(٤) س : داخل .

(٥) انظر الخصائص ١ / ٢٥٩ .

فيه فتركته . وجعل السيرافيُّ ما أُعْرِبَ من الأعجمية على ثلاثة أقسام ، أحدها : ما غُيِّرَتْ حروفه أو حركاته وألْحَقَ بأبنية العرب والثاني : ما غُيِّرَتْ حروفه ولم يُلْحَقَ بأبنية كلامهم . والثالث : ما تُرِكَ في العربية على حاله في العجمية فلم يُغَيَّرَ لفظه . فالأوَّلُ نحو : دِرْهَمَ وَبَهْرَجَ^(١) صاراً كِهْجَرَجَ^(٢) وَجَعَفَر . والثاني كَابْرِيسَمَ وإسماعيل وسراويل ، والأصل فيها السَّيْنُ ، وأصل إسماعيل إشماول ، وأصل سراويل شرَّوال ، وكذلك فيروز ، فاؤه بين الفاء والباء ، وليس فيه ياءٌ ، وأصل قهرمان^(٣) بالفارسية كهرمان . والثالث نحو خُرَّاسان وخُرَّم^(٤) - لموضع - وكُرْكُم - ومعناه الزعفران - والكرْكمان - معناه الرُّزْقُ - قال الراجز^(٥) :

كُلُّ امرئٍ مُسِرٌّ لِشَأْنِهِ لِرِزْقِهِ الغادي وكُرْكْمَانِهِ

وقد بيَّن هذا المعنى سيبويه غاية البيان بما كلام السيرافي^(٦) تلخيصاً له ، وقال : « إنما دعاهم إلى ذلك - يعني إلى هذا التغيير - أن الأعجمية يُغَيَّرُها دخولها في^(٧) العربية بإبدال حروفها ، فحملهم هذا التغيير على أن أبدلوا وغيرُوا الحركة كما يُغَيَّرُونَ في الإضافة إذا قالوا : هَنِيٌّ ، ونحو زباني وثَقْفِي » . قال : « وربما حَذَفُوا كما يحذفون في الإضافة ، ويزيدون كما يزيئون^(٨) فيما

(١) يقال : درهم بَهْرَجَ : رديء . في اللسان : « وهو إعراب نبره ، فارسي » .

(٢) الهَجْرَجُ : الطويل المشقوق .

(٣) القهرمان : من أمناء الملك خاصته ، فارسيّ معرَّب .

(٤) عيش خُرَّم : ناعم . في اللسان : « وقيل : هو فارسيّ معرَّب » .

(٥) البيتان في اللسان ، مادة : كركم . وفيه يروي الأول : « ... مشمَّرُ لشأنه » .

(٦) ك : الفارسي .

(٧) في الكتاب : « دخولها العربية » .

(٨) الأصل ، ت : « ويزيدون كما يزدون فيها » .

يبلغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم ، ثم مثل ^(١) ذلك ، ثم قال : « فقد فعلوا ذلك بما ألحق ببنائهم وما لم يلحق من التغيير والإبدال والزيادة والحذف ، لما يلزمه من التغيير » . قال : « وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم ، كان على بنائهم أو لم يكن » ^(٢) . قال : « وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيروه عن ^(٣) بنائهم » ^(٤) . ومثل جميع ذلك بما مضى بعضه ^(٥) . وإذا كان كذلك فقد دخل في كلامهم واستعمل في لسانهم وتصرفوا فيه ضرورة بما يحتاج إليه من جمع تكسير وتصغير ونسب (وغير ذلك) ^(٦) بل ربما اشتقوا منه كما يشتقون من أسماء الأجناس التي من أصل كلامهم ، (كقولهم) ^(٧) : دَرَهْمَتِ الْخُبَّازِي : إذا صارت كالدرهم ، ورجل مُدْرَهْمٌ ^(٨) . وقالوا : مُزْرَجٌ ^(٩) ، من الزَّرَجُون ، قال ابن جني : وقياسه أن يقول : المَزْرَجَن قال أبو علي : « ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت ^(١٠) فيه » ^(١١) . قال : « والصحيح من هذا الاشتقاق قولُ رؤية ^(١٢) :

في خدر قياس الدمي مُعْرَجَن

-
- (١) قال سيبويه : « وذلك نحو : أجُر ، وإبريسم ، وإسماعيل ، وسراويل ، فيروز ، القهرمان » .
(٢) منمئثسيبويه ذلك بقوله : « نحو : خراسان ، وخرم ، والكركم » .
(٣) نص الكتاب : « عن بنائه في الفارسية » . ومثل ذلك بقوله : « نحو : فرند ، ويقم ، واجر ، وجربز » .
(٤) الكتاب ٤ / ٣٠٤ .
(٥) الأصل : يعضد .
(٦) سقط من س . وفي الأصل : « ونحو ذلك » .
(٧) سقط من س .
(٨) أي : كثير الدراهم .
(٩) المزرج : الذي شرب الزرجون ، وهي الخمر ، قال الراجز :
هل تعرف الدار لأم الخزرج منها ، فظلت اليوم كالمزرج
(١٠) س : خالطوا .
(١١) المنصف ١ / ١٤٧ - ١٤٨ ، والخصائص ١ / ٣٥٩ ، والمحتسب ١ / ٨٠ .
(١٢) ديوانه ١٦١ . وهو في الخصائص ١ / ٣٥٩ ، والمحتسب ١ / ٨٠ ، واللسان ، مادة : عرجن
ومعرجن : مصور فيه صور النخل والدمى .

فقد أثبت لها التصرف فيه إجراءً له مجرى كلامهما وإن كان قليلاً ،
فكذلك عندهم أن الاشتقاق من أسماء الأجناس قليل ، وإذا كان كذلك فلا بد
من / القول بدخول التصريف فيه وإجراء أحكامه عليه ، كما عمل سيبويه ^(١) / ٩٩ /
في إبراهيم وإسماعيل ، حيث حكم على الهمزة بحكم الزائد ، وحكم المبرد
عليها بحكم الأصلي ، وقد تقدم ذلك وجهه ، وأنهم يجرون الأعجمي على حكم
كلامهم ، فإن ^(٢) كان موافقاً لأبنيتهم كان له حكمها ، وإن كان مخالفاً أجروا
عليه أحكام ما قارب بناءه من أبنيتهم . ولذلك ادَّعوا أن قول المبرد في إبراهيم
وإسماعيل في التصغير هو القياس ، لأن الهمزة في نحو هذا أصلية لا
زائدة ^(٣) كإصطبل ، ما لم يدل دليل على الزيادة ، وهو في الأعجمي مفقود ^(٤)
ولابن جني في كتابه « المبهج » على هذه المسألة كلام هو أسد ^(٥) نظراً من
كلامه المتقدم ، وذلك حين تكلم على مريم ومدّين من الأسماء الأعلام ، وأنه كان
قياسهما مَرَامَ ومدان ، فقال : « فإن قلت : إن هذين اسمان أعجميان وليسا
عربيين ، فمن أين أوجبت فيهما ما هو للعربي ؟ قيل : هذا موضع يتساوى فيه
القبيلان جميعاً ، ألا ترى أنهم حملوا موسى على أنه مفعّل حملاً على العربي ،
كما حملوا موسى من الحديد على ذلك ، فلم يخالفوا بينهما . وحكموا أيضاً
في نحو إبراهيم وإسماعيل بأن همزتهما أصلان حملاً على أحكام ^(٦) العربي ،
من حيث كان ^(٧) الزيادة لا تلحق أوائل بنات الأربعة إلا في الأسماء الجارية

(١) الكتاب ٣ / ٤٤٦ .

(٢) الأصل : ما كان مدافعاً .

(٣) أى : هي أصلية كهمزة إصطبل . انظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٤) الأصل ، ت : « وهي في الأعجمي مفقودة » . وفي س ، ك : « وهو في الأعجمي مفقودة » .

(٥) الأصل : أشد .

(٦) الأصل : كلام .

(٧) كذا في النسخ . وفي المبهج : كانت .

على أفعالها ، نحو : مُدَحَّرَجٌ ومُسَرَّهَفٌ^(١) ، ولم يَفْصِلُوا بين القبيلين ، بل تلاقيا فيه عندهم . وكذلك حكموا أيضا بزيادة الألف والياء في إبراهيم وإسماعيل حملاً على أحكام العربي من حيث كان هذا عملاً في الأصول (على العربي)^(٢) ، لكنهم إنما يفرِّقون بينهما في تجويز^(٣) الاشتقاق في العربي ومنعهم إياه في الأعجمي المعرفة ، ويفصلون^(٤) أيضاً بين العربي والأعجمي في الصُّرْف وتركه ، نعم ويعتدّون أيضاً بالعجمة مع العلمية خاصة ، فأما الأصول من الحروف ، والصحة والاعتلال ، ، فإنهم لا يفرِّقون بينهما ، ألا تراهم إذا خالف لفظ الحرف الأعجمي الحروف العربية جَذَّبُوهُ إلى أقرب الحروف من حروفهم التي تليه وتقرَّبُ من مخرجه^(٥) . ثم ذكر (مِنْ)^(٦) مثل ذلك ما ذكر سيبويه من الأمثلة ، وختم الكلام على المسألة .

والذي قال هُوَ الَّذِي ينبغي أن يُعْتَقَدَ في المسألة لاما قاله في كتابه « المنصف » بأنها قد دخلت في كلامهم وجرت أحكامها على أحكام الكَلِمِ الْعَرَبِيَّةِ^(٧) . فلا مخالفة بين الفريقين إلا فيما قال ، وفي شيء آخر - لَعَمْرِي - وهو عدم الاعتداد بالأبنية إلا ما جرى على أبنية كلام العرب وأما غيره فلا يعتدُّ به ، فنحو إبراهيم وسُقْرَقِع^(٨) وطبرزد^(٩) وأجر ، ونحو ذلك ، من الأبنية

(١) المسرَّهَف : الحسنُ الفداء .

(٢) ما بين القوسين ليس في المبهج .

(٣) في المبهج : تجويزهم .

(٤) ك ، س : ويفصلوا .

(٥) المبهج ١٠ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) المنصف ١ / ١٣٢ .

(٨) السُقْرَقِع : شراب لاهل الحجاز ، يُتَخَذُ من الشعير والحبوب . وهي حبشية .

(٩) الطبرزد : السكر : وسيشرحها المؤلف فيما بعد .

الخارجة عن أوزان العرب لا يُبنى عليها ولا يُعتَبَرُ في إثبات الأبنية أصلاً .
وعلى تسليم ذلك كله فالعجمي بالنسبة إلى العربي قليل ، ولا يُعتَبَرُ مثله أن
يكون نقضاً لقاعدة عامة ، وبالله التوفيق .

والجواب (عن)^(١) الثاني أن الأسماء الموقوفة عند ابن جني مبنية شبيهة

/ بالحروف ، ونسوق كلامه هنا مع حذف بعض ما لا يُحتاج إليه هنا ، فقال / ١٠٠ /
في « سرالصناعة » إذ تكلّم على تصريف أسماء حروف المعجم : « اعلم أن
هذه الحروف ما دامت حروف هجاء غير معطوفة ولا موقوفة موقع الأسماء فإنها
سواكن الأواخر في الإدراج والوقف ، وذلك قولك : ألف ، با ، نا ، جيم ، حا ،
خا ، دال ، ذال إلى آخرها ، وذلك أنها إنما هي أسماء الحروف الملفوظ بها في
صيغ الكلم بمنزلة أسماء الأعداد نحو : ثلاثة ، أربعة ، خمسة ، تسعة . ولا
تجد لها رافعاً ولا ناصباً ولا جاراً ، وإذا جرت كما ذكرنا مجرى الحروف لم
يجز تصريفها ولا اشتقاقها ولا تثنيته ولا جمعها ، كما أن الحروف كذلك .
ويدل على كونها بمنزلة هل وبَلْ وَقَدْ وحتى وسوف ، ونحو ذلك ، أنك تجد فيها
ما هو على حرفين الثاني منهما ألف ، وذلك نحو : يا ، تا ، ثا ، طا ، ظا ، حا ،
ولا تجد في الأسماء المعربة ما هو على حرفين الثاني منهما حرف لين ، إنما
ذلك في الحروف نحو : ما ، ولا ، ويا ، ولَوْ ، أوْ ، وأى ، وكى ، فلا تزال هذه
الحروف هكذا مبنية غير معربة لأنها أصوات بمنزلة صة ، ومة ، وإيه ، وغاق ،
وحاء وعاء^(٢) ، حتى توقعها مواقع الأسماء فترفعها حينئذ وتنصبها وتجرها ،

(١) سقط من س .

(٢) غاق : حكاية صوت الغراب . وحاء : زجر اللبل ، مبنى على الكسر ، وقد يقصر ، فإن أردت التنكير
نوّنت فقلت : حاء . وعاء مثله . انظر شرح الكافية للرضى ١٢٣/٣ ، وشرح المفصل لابن يمش
٨٤/٤ ، واللسان .

كما تفعل و (ذلك)^(١) بالأسماء، وذلك قولك : أول الجيم جيمٌ، وآخر الصادِ دالٌ ، وأوسطُ الكافِ ألفٌ ، وثاني الشَّينِ ياءٌ ، وكتبتُ ياءُ^(٢) حسنةٌ ، وكذلك العطفُ لأنه نظيرُ التثنية ، فتقول : ما هجاء بكر ؟ فيقول المجيب : بَاءٌ وكافٌ وراءُ ، فَيُعَرَّبُ لأنه قد عَطَفَ ، فإن لم يَعْطِفْ بَنَى ، وكذلك أسماءُ العددِ مبنيةٌ أيضاً ، تقول : واحدٌ ، إثنانٌ ، ثلاثةٌ ، أربعةٌ ، خمسةٌ . ويؤكد ذلك عِنْدِي ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : ثلاثةٌ أربعةٌ^(٣) ، فترك الهاء من ثلاثةَ قالها غير مَرْدُودَةٍ إلى التاء وإن كانت قد تحرَّكَتْ بفتحة همزة أربعةٌ ، دلالةٌ على أن وضعها وبنيتهَا أن تكون في العدد ساكنةً حتى إنه ألقى عليها حركة الهمزة التي بعدها أقرَّها في اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إلقاء الحركة عليها . ولو كانت كالأسماء المعربة لوجب^(٤) أن تردَّها متى تحركت تادُ فتقول : ثلاثة أربعةٌ ، كما تقول : رأيتُ طلحة يا فتى ، فإن أوقعتها موقع الأسماء أعربتُها ، وذلك قولك : ثمانيةٌ ضِعْفُ أربعةٍ وسبعةٌ أكثر من أربعةٍ بثلاثةٍ . فَأَعْرَبْتَ هذه الأسماءَ ولم تَصْرِفْها لاجتماع التعريف والتأنيث فيها . قال : « فإذا أثبت بما قَدَّمْنَا أن حروف المعجم أصواتٌ غيرُ معربةٍ وأنها نظيرةُ الحروف نحو : هَلْ وَلَوْ مِنْ وفي ، لم يَجْزُ أن يكون شيءٌ منها مشتقاً ولا متصرفاً^(٥) ، كما أن الحروف ليس في شيء منها اشتقاقٌ ولا تصريفٌ . فلو قال قائل : ما وزن جِيمٌ أو طا ، أو كافٌ ، أو واوٌ من الفعل ؟ لم يجز أن تُمثَّلَ ذلك له كما لا يجوز أن تُمثَّلَ قد

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) في سر الصناعة : « جيماً » .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٦٥

(٤) الأصل : أوجب .

(٥) في سر الصناعة : « ولا مصرفاً » .

وسوف ولولا وكيلا . فأمّا إذا انقلبت ^(١) هذه الحروفُ إلى حكم هذه الأسماء بإيقاعها مواقعها من عطف أو غيره فقد نُقِلَتْ إلى مذاهب الاسمية وجاز فيها ^(٢) تصريفُها وتمثيلُها ، وتثنيّتها (وجمعها) ^(٣) ، والقضاء على ألفاتها وبياءاتها إذ صارت إلى حُكْمٍ / ما ذلك جائز فيه غيرُ ممتنع منه ^(٤) . / ٨٠١ /

هذاما ذكره ابن جنى من أن هذه الأسماء الموقوفة مبنيةٌ لشبهها بالأصوات والحروف ، وعمدةٌ ما احتجَّ به في الشبه مجيء بعضها على حرفين ثانيهما لينٌ . ولعمري إنَّ هذا المنزع جارٍ على طريقة الناظم ، لأنه جعل هذا من وجوه شبه الحرف الموجبة للبناء ، وكأنَّ ما جاء من هذه الأسماء الموقوفة على أكثر من حرفين محمولٌ في البناء عليها ، كما تقولُ ذلك في بعض أنواع الأسماء المبنية ، وقد حكم عليها بالبناء السيرافي وابن خروف ، كما فعل ابن جنى . والمسألة تستحقُّ فضلَ نظرٍ ، ولكن ليس هذا موضع ذكره ؛ إذ لا تعلُّق بكلام الناظم ، لأنه قد عُرِفَ أنَّ مذهبهُ فيها مذهب ^(٥) غيره من النحويين ، وإنما تعلُّق النظر فيها بكلام سيبويه .

فإن قيل : فَشَبَّهَ هذه الموقوفاتِ للحروفِ مِنْ أيِّ نوعٍ هوَ من أنواع الشبه المذكورة في أول الكتاب ؟

فالجواب : أنه يمكن أن تكونَ من قبيلِ النوعِ الثالثِ ، وهو النيابة عن الفعل بلا تأثّر ، فأسماءُ الأفعال مبنيةٌ لكونها وُضعت وضعَ إنَّ وأخواتها ، كما

(١) في سر الصناعة : « نُقِلَتْ » .

(٢) في النسخ : فيه .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سر الصناعة ٧٨١ - ٧٨٥ ، وانظر النصف ١ / ٧ .

(٥) س : « غير مذهب غيره » .

تقررُ قبلُ ، وكذلك هذه الأسماءُ وُضِعَتْ وَضَعُ نَعَمَ ولا وَبَلَى وأخواتها ، في كونها قامت بأنفسها ، فلم تحتج إلى الاتصال بغيرها ، واستغنت عن لاحق ما يُوجب إعرابها ، فلم تتأثر لمعنى عامل ، لأن ذلك إنما يكونُ حالة التركيب وهي ^(١) بعدُ لم تخرج عن قصد الأفراد ، فلم تفتقر إلى رافع ولا ناصب ولا جارٍ ، كما كان ذلك في بلى ونعم ولا ونحوها .

والجوابُ عن الثالث أن ما دَخَلَ الحروفُ من التصريف غيرُ معتدٍّ به لقلته وندوره ، فلم يعتَبره . وأيضاً فكثير من ذلك معدودُ أنه من قبيل اللغات المختلفة لا أنه بتصريف ^(٢) ، فلا يَرِدُ على الناظم . وما زعم ابن جني من دخول الاشتقاق فيها فغير صحيح ، وقد بَيَّنْتُ ذلك في الكتاب المسمى بعنوان (الاتفاق في علم الاشتقاق) بما ^(٣) لا يحتاج معه إلى غيره بحول الله .

والجواب عن الرابع أن ما دخل ^(٤) الأسماءُ المبنية من التصريف قليلٌ ومحفوظٌ لا يُبنى عليه ، ولا يُستندُ في القياس إليه ، مع أنها يمكن أن تخرج عما ظهر فيها إلى (غير) ^(٥) ذلك . فأما أسماءُ الإشارة والموصول فإنها أشبهت المتمكن من الأسماء لأنها تُوصَفُ ويُوصَفُ بها ، ويدخلها كثيراً من أحكام الأسماء المتمكنة ، فلما كانت كذلك جاز في بعضها أن يُمثَّلَ بالفعل ، وأن يدخله الحذفُ والزيادةُ ، وغير ذلك . فقد أخرجتها الأحكامُ إلى ما ليس بمبنى ، مع أن ذلك فيها لا يُقاسُ عليه غيره . وأيضاً قد قالوا في الذَّ والذِّ : إنها لغاتُ

(١) الأصل : وهو .

(٢) س : تصرف .

(٣) الأصل : ما .

(٤) الأصل ، ت : يدخل . وفي س : « ما دخل من الأسماء » .

(٥) سقط من الأصل ، ت .

في الذي ، لا محذوفة منها . وما قاله أبو إسحق في إياك فبناءً^(١) على أنه عنده اسم ظاهر لا مضمر ، وقد مرَّ الكلامُ على ذلك في باب المضمر . وأما اللاء واللاي فهي لغات^(٢) (في اللائي)^(٣) ، قال الفارسي^(٤) : « لأنَّ هذه الأسماء في حكم الحروف غيرُ مشتقةٍ . فاللاء مثل الشاء ، واللائي بمنزلة الجائي ، وليس اللاء من اللائي كالقاض من القاضي ، ولذلك مثله بشاء وهو بمنزلة باب ، وعند سيبويه : لو سميت باللاء في قول من حَذَفَ الياء قلت : لاءٌ مثلُ بابٍ ، أو في قولٍ من أثبتها قلت : لاءٌ كقاضٍ^(٥) . فلو لا أنهما لغتان لما / ١٠٢ / كان الحكمُ كذلك ، وقد نصَّ على أنهما لغتان متبانيتان . وما زعمه ابن جني من الاشتقاق في الأصوات فغير صحيح أيضاً . وقد بيَّنت ذلك في الاشتقاق .

وأما الألفُ في أنا فليست مزيّدة في نفس الضمير ، وإنما لحقت في الوقف لبيان الحركة كما لحقت هاء^(٦) السكت لبيان الحركة ؛ ألا ترى أنها تسقط في الوصل^(٧) حين تقول : أنا أفعل ؟ وأما قراءة نافعٍ فَمِنْ بابٍ إجراء الوصل مُجرى الوقف . وقد مرَّ بيان ذلك في باب الوقف^(٨) وليس ما يَلْحَقُ في الوقف لبيان الحركة بمخصوصٍ بمتصرّفٍ دون غيره ، بل تَلَحُّقُهُ كُلُّ ما آخره حركةٌ بناءً غير شبيهة بحركة إعراب كما تقدم ذكره . وقد حكى سيبويه أن

(١) الأصل : فبنى .

(٢) س : لغة .

(٣) سقط من س .

(٤) انظر سر الصناعة ص ٨٠٦ .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٨٢ .

(٦) الأصل : بهاء .

(٧) الأصل : الوقف .

(٨) انظر ص ١١٨ .

من العرب من يقف : قالوا - بالالف - يُريد : قال ^(١) . فبين الحركة بالالف ، كما قالوا أيضا في أنا : أنه ، بالهاء . فلا حجة في هذا على دخول الزيادة في المبني ، فكل ما ورد في المبني من هذا القبيل فمقتصر به على ما ورد فيه ، وإن كان قياسُ ففي خصوصه ، كما في ذا وتا ، والذي والتي ، في حالة التصغير والجمع ونحو ذلك ، وقد مرَّ بيانه .

والجوابُ عن الخامس أنَّ الأفعالَ غيرَ المتصرفَةِ لما كانت قد فاتها التصرفُ الذي هو عمدةُ تصرُّيفِ الفعلِ ورأسه ، وهو له بالوضع (الأول) ^(٢) ، صار ما وُجد له من سائر الأحكام التصريفية ملغى ومُطرحاً في جنب ما فاتها من ذلك بمنزلة ما أُلغِيَ من ضروب التصريف المتقدمة التي لبعض الأسماء غير المتمكنة وبعض الحروف ، لقلة ذلك البعض ونزارة ما وُجد في جنب ما فُقد . فهذا يمكن أن يكون جواباً على طريقتيه في التسهيل من استثناء الأفعال غير المتصرفَةِ عن دخولِ التصريف فيها ، وفعلُ التعجب ليس منها بالنسبة إلى هذا الباب لدخولِ التصريف فيه من حيث هو مبنيٌّ من أفعالٍ متصرفَةٍ ، وموزونٌ ، ومعلٌ حيث يجب الإعلال ، ومصححٌ حيث يجب التصحيح ، ومزِيدٌ فيه ، وما أشبه ذلك . وأما إذا بُنيَ على طريقة النحويين في إطلاقهم القولَ في الأفعالِ من غير استثناءٍ منها فالاعتراضُ لازمٌ ، وبهذا النحو اعترضَ بعضُ شيوخ الأندلس على كلامه في التسهيل حيث أطلق الكثير من علماء التصريف القولَ في دخولِ التصريف في الأفعال ، ولم يقصروا ذلك على المتصرف منها ، حين جرت عادتهم بذكر أمثلتها من الفعل ، ورأوا الإعلال قد

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢١٦/٤ : « ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه : قال ، فيمدّ قال ، وتسمى هذه الألف ألف التذكر ، وانظر سرّ الصناعة ٧٢٠ .

(٢) سقط من الأصل .

دخل بعضها على ما مضى . وكذلك يردُّ الاعتراض عليه ههنا ، إلا أن يُجابَ عنه بأنَّ قوله : « حرف وشبهه » لا يدخل فيه الأفعال غير المتصرفة ، لأنَّ شبهه الحرف إنما يُطلق على غير المتمكِّن من الأسماء لا على ما لم يتصرف من الأفعال ، فقد يُعْتَدَرُ بهذا على ضَعْفِهِ .

والجوابُ عن السادس أنَّ^(١) شبه الحرف على قسمين أيضاً : حقيقيُّ ،

وهو الذي أراد ، وكلامه فيه صحيح . واعتباريُّ وهو غيرُ مرادٍ / له ؛ لأنه أمرٌ / ١٠٣ /
تقديري لا ظاهر له ، فالمنادى المضموم متمكِّن في نفسه ، لِحَقِّهِ من شبه الحرف اعتباراً ما ، فعرض^(٢) له البناء ، لأنَّ العرب تعتبر المقدَّرات كما تعتبر المحقَّقات^(٣) ، لكن لا يَقْوَى عندها الاعتبارُ التقديريُّ قُوَّةَ المحقِّقِ ، فلما كانت مشابهة الحرف للمنادى والمبنى مع لا ، وما أشبه ذلك تقديراً لا محصولَ له في ظاهر الحال ولا بقاءً له ؛ لعروضه على صِفَةِ التمكن في الاسم ، لم يَعْتَدُ به الناظم ولا اعتَبَرَهُ . وهذا قد يكون له عُذْرٌ .

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرَا

ابتدأ الكلام في أبنية الأسماء وأبنية الأفعال لما كانت مُحْتَاجاً إليها في علم التصريف من حيث كانت مرجوعاً إليها ، فلا يدخل في الأبنية ما ليس منها ، ولا يُزَادُ عليها ولا يُنْقَصُ منها ، فإنَّ زَادَتْ علمت أنَّ تلك البنية^(٤) ليست من كلام العرب ، وإنَّ نقصت علمت أنَّها محذوفة ، وإنَّ خرجت عن تلك الأشكال علمت أنَّ الإعلال أخرجها . وإذا أَرَدْتُ أَنْ تَبْنِيَ من كلمةٍ على وَزْنٍ أُخْرَى لم

(١) الأصل : أنه .

(٢) الأصل : يعرض .

(٣) الأصل : المحصنات .

(٤) الأصل : الأبنية .

يَجْزُ لك أن تبني إلّا مثلاً ما بنيت العربُ وعلى عددِ حروفِهِ من غير زيادةٍ ولانقص ، فلا تتعدّى تلك الأوزان ^(١) ، فلهذا تكلموا في الأبنية المجردة والمزيد فيها ، إلّا أنّ المجردة هي الأصول ، والمزيد فيها فروعٌ فلذلك اقتصر الناظم على المجردة ، وأيضاً فالأبنية المزيد فيها كثيرةٌ جداً بحيث لا يتعرّض لها إلّا أربابُ المطولات ولا يليقُ بالمختصرات الإتيان بها ، بخلاف الأبنية المجردة فإنها قليلةٌ فأخذ في حصرها ، وجُملةُ أبنية الأسماء المجردة على ما حصره أحدٌ وعشرون بناءً ، منها للثلاثي أحدٌ عَشْرَ ، وللرباعيّ ستةٌ ، وللخماسي أربعة . وجُملةُ أبنية الأفعال المجردة ستة أبنية ، للثلاثي منها أربعة ، وللرباعيّ بناءان ، وكلُّها مذكورٌ على إثر هذا ، ولكنه أتى هنا بمقدمة تحصر الأبنية حصراً جُملياً قبل أن يحصرها على التفصيل ، فذكر أن الكلمة القابلة (للتصريف سواءً أكانت اسماً أم فعلاً لا تُوجد على أقلّ من ثلاثة أحرف ، فإن وُجد كذلك في ظاهر الحال فليس) ^(٢) في الحقيقة كذلك ، وإنما هو مُغيّرٌ من الثلاثي أو ما فوقه .

وقوله : « قابلٌ تصريفٌ » مطلقٌ في الاسم والفعل كما تقدّم ، وهو مفعول ^(٣) لم يُسمّ فاعله ، رافعه يرى .

وقوله : « سوى ما غيّراً » ، استثناءٌ من قوله « قابلٌ تصريفٌ » ، يعني أنّ ما غيّر من الأسماء أو الأفعال ، والتغيير هنا لا يكون إلّا بالحذف ، فإنه هو الذي يُوجد على أقلّ من ثلاثة أحرف ، فيُوجدُ على حرفٍ واحدٍ ، وعلى حرفين ، وذلك أيضاً يكون

(١) انظر المنصف ٩٥/١ - ٩٦ ، والمتع ٣/١ ، ٥٢ - ٥٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سيأتي بعد قليل أن الشاطبي يردّد اسم ليس بين أن يكون « أدنى » أو ضمير الشأن ، فإذا كان اسمها ضمير الشأن ، فالإعراب الذي ذكره هنا مستقيم ، والتقدير : ليس الحال أو الشأن يرى قابلٌ تصريفٍ أدنى من ثلاثي . ويكون « أدنى » على هذا مفعولاً ثانياً لرأى العلمية . أما إذا كان اسم ليس « أدنى » فإن « قابلٌ تصريفٌ » يتعين أن يكون مفعولاً ثانياً ليرى .

وذلك أيضاً يكون في الاسم والفعل ، فأما بقاء الاسم على حرفٍ واحدٍ فنحو :
 أَيْشٍ ؟ أصله : أَيْ شَيْءٍ ؟ لكنه اختَصِرَ إلى أن لم يَبْقَ من « شَيْء » إلا الشين .
 ومنه قولهم : مُ (١) الله لأَفْعَلَنَّ ، أصله : أَيْمَنُ الله ، لكنه اختَصِرَ بالحذف (٢)
 وهو في الاسم الظاهر نادرٌ جداً ولكن قد يصيرُ على حرفٍ واحدٍ بتخفيف
 همزته كما تقول : مَنْ أَبُ لك ؟ إذا حذفَت الهمزة ونقلت حركتها إلى الساكن
 قبلها فَقُلْتَ : مَنْ بُ لك ؟ وقد نصَّ سيبويه على أنك إذا سمَّيت بِأَبٍ / أو إِدٍ / ١٠٤ /
 وإِج ، وهي الحروف المتقطعة من اضْرِبْ ، واقْعُدْ ، واخْرُجْ قلت : إِبُ وإِدُ وإِج (٣) ،
 فإذا وصلت ذهبَت أَلِفُ الوصل فقلت : ذهب بُ ، وجاء دُ ، ومرَّ جُ . وما أشبه
 ذلك هذا حكمه وهو مردود إلى الثلاثة في التقدير ، يُبين ذلك التصغير (٤)
 والتكسير . وأما بقاؤه على حرفين فهو أكثر نحو : يد ، ودم ، وسه ، وغد ، ودَدٍ ،
 وكذلك : أخ ، وأب ، وحم ، وهن ، وشيخ ، وعم ، وما أشبه ذلك . وأصلُ ذلك كُلُّهُ
 الثلاثة ، لقولهم : أيدٍ ودماء ، وأستاه ، وقالوا في غدٍ : غَدُو (٥) ، وفي دَدٍ :
 دَدَي ، مقصورا ، (ودَدَن) (٦) .

وأما بناء الفعلِ على حرفٍ واحدٍ فنحو : قَه ، وشِه ، وَلَه ، وَعِه ، وَفِه ،
 ونحو ذلك ، وهو من : وقى يقي ، ووشى يشي ، وولي يلي ، ووَعى يعي ، ووفى
 يفى . وأما بقاؤه على حرفين فنحو : عَد ، وَزَن ، وَلَن ، وَبَن ، وَقَل ، وَبِع ، وَخَذ ،
 وَكَل ، وَمَر . فَهِيَ كُلُّهَا مِنْ : وَعَد ، وَوَزَن ، وَلَانَ ، وَبَانَ ، وَقَالَ ، وَبَاعَ ، وَأَخَذَ ،

(١) الأصل : والله .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٩ .

(٣) م . ن . ٣ / ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٤) الأصل : « يبين ذلك إلى التصغير » .

(٥) انظر المختضب ٣ / ١٥٣ ، ونتائج الفكر للسهيلي ١١٥ .

(٦) سقط من الأصل . والدَدَن : اللهو واللعب . وانظر اللغات الثلاث فيه في الصحاح ، مادة : ددا .

وأكل ، وأمر . ومن ذلك كثير ، فأصلها كلها الثلاثة ، وليس فيها ما أصله أقل منها ، وذلك أنه لا يكون اسمٌ مظهرٌ على حرفٍ واحد ، لأن المظهر يُبتدأ به ويوقف عليه ، ولا يكون قبله ولا بعده شيءٌ لاستقلاله ، ولا يوصلُ إلى الابتداء والوقف في الكلمة الواحدة بحرفٍ واحدٍ ، لأن الابتداء يُطلب بالحركة ، والوقف يُطلب بالسكون ، والحرف الواحد لا يكون ساكنًا متحركًا في حالة واحدة ، فلا بدُّ إذاً من حرفٍ يُبتدأ به وآخر يوقف عليه . لكنهم كرهوا أن يقتصروا على الاثنين في الأسماء الظاهرة فيجعلوه بمنزلة الحروف وما أشبهها ، على حرفين لا غير نحو : مَنْ ، وَعَنْ ، ولا ، وَمَنْ ، وما ، والاسمُ أبدًا له من القوة ما ليس لغيره ، ولذلك لو سُمِّيَتْ بنحو لَوْ أو كي ، لم تتركه على حاله حتى تُضَعَّفَ الياءُ والواو فيه ، هذا بخلاف ما أشبه الحرف من الأسماء كالمضمرات ، فإن المضمرات وُضِعَتْ على أن تكون مُتَّصِلَةٌ بما قبلها وغير مُسْتَقِلَّةٍ بأنفسها ، فاغتفروا فيها الحرف والحرفين . وأما المظهر فهو المقدم على الفعل والحرف وهو الأصل فيهما فرفعوه إلى الثلاثة ، وهو أعدلُ الأبنية . وأما الفعل فلا يكون على حرفٍ واحدٍ في أصله ولا على اثنين ، لأنَّ منه ما يضارع الاسم وهو المضارعُ ، وأيضا الفعل يتصرف مثل الاسم ، ويبنى أبنية كما يبنى الاسم (وهو يلي الاسم)^(١) في الترتيب فالحقوه به ولم يُجَحِّفُوا به بالاختصار على ما دون الثلاثة ، إلا أن يحذفوا لعلَّه توجب ذلك . بهذا (المعنى) ^(٢) وجَّه سيبويه ^(٣) مسألة الناظم .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من الأصل ، ت .

(٣) الكتاب ٤ / ٢١٨ - ٢١٩ .

وقوله : « وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثٍ يُرَى » أدنى يحتمل أن يكون مرفوعاً اسم ليس وخبرها « يُرَى » ، ويحتمل أن يكون اسم لبس ضمير الشأن ، وأدنى مفعول يُرَى الثاني (١) لأنه بمعنى يعلم ، وتقدير الاستثناء : إلا ما غير فإنه يُرَى أدنى من ثلاثي . وفي هذا الاستثناء نظراً ، وهو أن « ما » صيغة من صيغ العموم ، وهو قد قال : سوى ما غيراً ، فيظهر أن المعنى : إلا المتصرفات المتغيرة (٢) . فإنها توجد أدنى من الثلاثة . وهذا التعميم غير صحيح ، فإنه ليس كل متغير يكون أدنى من ثلاثة أحرف ، بل المتغير يكون رباعياً فيصير إلى الثلاثة ، وقد يكون / على أكثر من ذلك فيصير على أقل ، كما تقول في : قاضٍ / ١٠٥ / وغازٍ ، ومُفْتَرٍ ، ومُسْتَدْعٍ ، ومتدانٍ ، وعُلْبَطٍ ، وذَلْذَلٍ ، وعُرْتَنٍ (٣) . وما أشبه ذلك والأحسن في التعبير عن ذلك أن لو قال : « وليس أدنى من ثلاثي يرى قابل تصريف ، فإن وُجِدَ فهو قد غُيِّرَ وحُذِفَ منه » .

والجواب عن هذا أن كلامه يُعْطَى هذا المعنى الصحيح إذا جعلت ما بمعنى شيءٍ نكرة موصوفة لا موصولة ، كأنه قال : لا يُرَى قابل تصريفٍ أدنى من الثلاثي إلا شيءٌ غير . والنكرة في سياق الإثبات لا تُفِيدُ العموم ، وإذا لم تُفَدَ فيصدق على مُتَغَيِّرٍ مَّا (أنه) (٤) يُرَى أدنى من ثلاثي . وهو صحيح .

(١) الأصل : الثلاثي . وانظر فيما تقدم ما علقنا به على إعراب هذا البيت .

(٢) الأصل ، ت : المتغيرات .

(٣) العُلْبَط : الغليظ من اللبن ونحوه . الذَّلْذَل من القميص : ما يلي الأرض من أسافله . وعُرْتَن - بثلاث فتحات ، ويفتح فسكون مع ضم التاء - نَبَتَ . وهذه الثلاثة ليست بأبنية للرباعي بل هي من المزيد فيه ، وقد خففت بالحذف ، فأصل عُلْبَط : عُلْبَط ، وأصل ذَلْذَل : ذَلْذَل ، وأصل عُرْتَن : عُرْتَن .

انظر الكتاب ٤ / ٤٢٧ ، والمنصف ٢٧/١ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٤٩ ، والصحاح في هذه المواد .

(٤) سقط من الأصل .

واعلم أنه قد تحصل من مفهوم (هذا)^(١) الكلام أن ما لا يقبل التصريف - وهو الحرف وما أشبهه من الأسماء وحدها ، أو من الأسماء والأفعال - قد يوجد على أقل من ثلاثة أحرف ، وذلك ظاهر ؛ فإن الحروف قد تأتي بأصل وضعها على حرف واحد و(على)^(١) حرفين ، وعلى أكثر ، وكذلك ما أشبه الحرف ، إلا أن ما تنتهي إليه لم يذكره لعدم احتياجه إلى ذلك ، بخلاف القابل للتصريف فإنه لا بد من ذكر ما تنتهي إليه حروفه ، وأقصى ما تنتهي إليه الحروف خمسة .

فأما كونه على حرف واحد فمثل الباء الجارة ، والتاء في القسم ، واللام الجارة والابتدائية ، وكاف التشبيه ، وكاف الخطاب المجردة عن الاسمية في نحو : رأيتك ، والواو القسمية والعاطفة ، والفاء العاطفة والجوابية ، وهمزة الاستفهام ، ونحو ذلك .

وأما كونه على حرفين فمثل : من ، وعن ، وأو ، ولو ، وكى ، وأى ، ويا^(٢) ، وها التي للتنبيه ، وقد ، ولم ، وإن الشرطية والنافية ، وأن الناصبة للفعل التفسيرية ، ولن ، وفي ، وأل ، وما ، ولا النافية والطلبية ، وهل ، وبلى .

وأما كونه على ثلاثة أحرف فمثل : إلى وعلى ، وخلا ، وعدا - إذا انجر ما بعدهما في الاستثناء - وألا الاستفتاحية والتحضيضية ، وبلى ، ونعم في الإيجاب والتصديق ، وإذا الفجائية ، ومئذ ، وإذا ، وإن ، وأن ، وليت ، وعل^(٣) ، ورب ، ولما^(٤) الجازمة ، وسوف .

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل ، ت : وما .

(٣) الأصل : على .

(٤) كذا في النسخ . ولما على أربعة أحرف .

وأما كونه على أربعة أحرف فمثل كَلَّا ، وَحَتَّى ، وَحَاشَا ، وَكَأَنَّ ، وَلَعَلَّ ،
وَأَمَّا ، وَإِمَّا ، وَهَلَّا ، وَلَوْلَا ، وَإِلَّا . وهو أقلُّ مما تَقَدَّمَ .

وأما كونه على خمسة فمثاله : لَكِنْ وهو أَقْلُهَا .

والأسماء المشبهة للحرف أيضاً تكون على حرفٍ واحدٍ نحو : التاء في
ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ (وضَرَبْتَ)^(١) ، والألف في ضَرَبَا ، والواو في ضَرَبُوا ،
والنون في ضَرَبْنَا ، والكاف في ضَرَبَكَ وَلَكَ وضَرَبِكَ ، والهاء في به وله على
رَأْيٍ من رأى ذلك من النحويين .

وتكون على حرفين نحو : هُوَ وهِيَ ، وَذَا التي للإشارة والموصولة ، وَالْ
الموصولة ، وَمَنْ وما الشرطيتين والاستفهاميتين ، وَنَا في ضَرَبْنَا وضَرَبْنَا وَلَنَا ،
وَمَا في ضَرَبَهَا ، وَتَا وتِي في الإشارة ، وَذُو الموصولة ، وَعَنْ الاسمِيَّة ، وَصَّةٌ
وَمَهْ وَقَطُّ ، وَقَدْ بمعنى حَسْبُ .

وتكون على ثلاثة أحرف نحو : هُمَا ، وَهُنَّ ، وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وَلَدُنْ ، وَقَطُّ ،
وَحَيْثُ ، وَإِذَا ، وَهَنَا ، وَمَتَى ، وَأَفَّ ، وَإِيهِ ، وَأَمْسٍ ، وَمُنْذُ وعلى الاسميتين .

وتكون / على أربعة أحرف نحو : أَلَاءِ ، اسم إشارة أو موصولاً ، وإيَّا - / ١٠٦ /
في إِيَّاكَ - ونَزَالٍ ودِرَاكِ وَمَنَاعٍ^(٢) وبَابِهِ ، وَأُفِّي^(٣) - في أَفٍّ - وَأَوْهٌ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل ، ت : متاع .

(٣) في أف لغات متعددة ، حكى الاخفش منها ستاً وهي : أَفٌّ ، أَفٌّ ، أَفٌّ ، أَفٌّ ، أَفٌّ ، أَفٌّ . ويقول ابن
يعيش ٣٨/٤ عن الأخيرة : « وتعال فيقال : أفي . والعامة تخلصها ياءً » . ثم يقول : « وتخفف فيقال
: أَفٌّ » . وانظر القاموس المحيط فقد ذكر فيها أربعين لغةً . وشرح الرضى على الكافية ١٠٥ / ٢ .

وتكون على خمسة أحرف نحو: أَيْآنَ، وَشُكَّانَ، وَسَرَعَانَ^(١)، وَعَرَعَارٍ^(٢)،
وَقَرَقَارٍ، وهيهات. وهذا أقصى ما تُوجد عليه الأسماء المبنية في الغالب
المستعمل، وأما بالتركيب فتنتهي إلى أكثر من ذلك نحو: خازِبَارٍ، وحاتِ باثٍ،
وخاقِ باقٍ^(٣). وما كان نحو لك.

ولما حدَّ للاسم والفعل أقلَّ ما يكون عليه من الحروف أخذ في ذِكْرِ أبنية
الأسماء وما تنتهي إليه مجردة وغير مجردة، وذِكْرِ أبنية الأفعال كذلك، لكنه
ابتدأ بالأسماء فقال:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يَزِدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا
معنى التجرُّدِ التَّعَرِّيُّ^(٤) من الزيادة، فما ليس بعضه زائداً يُسمَّى
مجرداً. ويريد أن الاسم على قسمين، مجرد من الزيادة ومزید فيه. فأما
المجرد من الزيادة فمنتهى ما يبلغه من الحروف خمسة أحرف. أَتَتْ الْخَمْسُ؛
لأنَّ الحروف تُذَكَّرُ، تَوْنَتْ. فيكون ثلاثياً نحو رَجُلٍ، وفرس^(٥)، وضِلَعٍ^(٦).

(١) وَشُكَّانَ وَسَرَعَانَ - مثلثي الفاء من أسماء الأفعال - بمعنى: سَرَعُ وَقَرَّبُ، مع تعجب، أى: ما أسرع
وما أقرب هما مبنيان على الفتح. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٨ / ٤، وشرح الكافية للرضي
٢٨ / ٤.

(٢) العرعة: لعبة الصبيان، وعَرَعَارٍ أيضاً، مبنى على الكسرة، وهو معدول من عرعة مثل قرقار من
قرقرة، قال النابغة:

متكنفى جَنْبِي عَكاظَ كليهما يدعو وليدهم بها عَرَعَارٍ
يقول الجوهرى: لأن الصبي إذا لم يجد أحداً رفع صوته فقال: عَرَعَارٍ، فإذا سمعوه خرجوا إليه
فلبوا تلك اللعبة. فأما القرقرة فهي الهدير، وقرقار معدول عنها، قال أبو النجم:
قالت له ريح الصَّبَا قرقار واختلط المعروف بالإنكار
يريد: قالت له: قَرقر بالرعد، كأنه يأمر السحاب بذلك.

وانظر كتاب سيبويه ٢ / ٢٧٦، ٢٨٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٥١ / ٤ - ٥٢.
(٣) الخازِ باز: حكاية لصوت الدَّبَابِ، ويقال: تركهم حوثاً بوثاً، وحوثٌ بوثٌ، وحيثٌ يثٌ، وحاتِ باثٍ:
إذا فرقههم ويبددهم. والخاقِ باقٍ: صوت الفرج عند النكاح، وقد سُمِّيَ الفَرْجُ به.

(٤) الأصل: التَّغْيِيرُ.

(٥) الأصل: ومدين.

(٦) الأصل وضبيع.

(وَنِمْرَ)^(١) ، وَصُرْدَ ، وَإِبِلَ ، وَقُفْلَ ، وَعِدْلَ ، وَقَلَسَ . وما أشبه ذلك . ويكون رباعياً نحو : جَعْفَرُ ، وَقِمَطَرُ ، وَدِرْهَمُ ، وَبُرْقُعُ ، وَجُخْدَبُ ، ونحو ذلك ويكون خماسياً نحو : سَفَرَجَلُ ، وَجَحْمَرِشُ ، جُرْدَحْلُ ، وَقُدْعَمِلُ . وما أشبه ذلك . وهذا هو الغاية كما قال .

وما ذكره هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كُلَّ اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة ، فإن جاءت على أربعة نحو أحرف جَعْفَرُ ففيه زيادة حرفٍ واحدٍ . واختلفوا (في الزائد)^(٢) فذهب الكسائي إلى أن الزائد هو الحرف الذي قبل الآخر . وذهب يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد هو الآخر . هذا إن كان رباعياً ، فإن كان خماسياً ففيه زيادة حرفين^(٣) .

ومذهب البصريين هو الصحيح ، لأن الزيادة لا يُقدم على القول بها إلا بدليل ، وإلا فالأصل أن يُقال في أحمر ونحوه : إن الهمزة أصلية ، لكن لما كان المعنى شيء له حمرة ، وعلمنا بالضرورة أن الأحمر لم يلتق مع الحمرة في حروفه اتفاقاً من غير قصد كاتفاق أحمر مع أحمد في ثلاثة الحروف الأول ، ثبت^(٤) لنا (ضرورة)^(٥) من استقراء كلام العرب أن^(٦) العرب لاحظت^(٧) في الأحمر لفظ الحمرة ولا بُدَّ ، فظهر لنا (بذلك)^(٨) أن الهمزة زائدة ، فحكمنا

(١) سقط من س .

(٢) عن س .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ١ / ٤٧ ، ٦٢ - ٦٣ .

(٤) ك : وثبت .

(٥) ليست في الأصل .

(٦) س : لأن .

(٧) الأصل : فحصت .

(٨) ليست في س .

بذلك . وكذلك ما أشبه هذا مما يدل على الزيادة ، فَبَيَّوْا وَجْهَ يُحَكِّمُ في راء جعفر أنها زائدة ولم نجد فيها دليلاً على أنها كالهزمة في أحمر . ومن ههنا أَلَزَمَ سيبويه من زعم أن الراء في جعفر زائدة أو الفاء أن يقول في وزنه : فَعَلَّرَ ، أو: (١) فَعْفَل . وأن يقول في غَلْفَقٍ (٢) : فَعْلَق . وإن جعل الأول زائداً أن يقول في جعفر : جَعْفَل ، وفي غَعْفَل (٣) : غَفْعَل ، لأنه يجعلها كسائر حروف الزوائد ، فلا بد من وزنها بلفظها كما تقول : أَفْعَلُ في أحمر ، وَفَعُولُ في جَهْوَر ، وَفَعْلُنُ في خَلْبَنٍ (٤) . وكذلك ينبغي له إن جعل (٥) الحرفين الأخيرين في فرزدق أن يقول : فَعْلَدَقُ . قال سيبويه : « فإذا / قال هذا النحو جعل الحروف / ١٠٧ / غير الزوائد زوائد ، وقال ما لا يقوله أحد » (٥) .

وقد التزم بعض الكوفيين هذا ، على ما سيأتي بعد إن شاء الله تعالى . ولكن الجمهور منهم لا يفعلون ذلك وإن اغتفروا الزيادة ، وحجَّتْهم في الزيادة أنهم قالوا : أجمعنا على أن وَزَنَ جَعْفَرٍ فَعْلَل ، ووزن سَفَرُجَل فَعْلَل ، وقد علمنا أن أصل هذين المثالين فاء وعين ولام واحدة ، فثبت أن الثانية والثالثة زائدة ، فدلَّ على أن في جعفر حرفاً زائداً (٦) ، وفي سفرجل حرفين .

(١) الأصل : وفعل .

(٢) في النسخ : علفق ، بالعين ، والمثبت عن الكتاب . الغلفق : الخضرة على رأس الماء . ويقال : نبت ينبت في الماء نوبر عراض . وعيش غلفق : رخی . وقوس غلفق : رخیة . يقول الجوهري في الصحاح ويقال : اللام في هذه الحروف زائدة .

(٣) الخَلْبَنُ : الحمقاء . والنون للإلحاق .

(٤) الأصل : يجعل .

(٥) الكتاب ٤ / ٣٢٨ .

(٦) الأصل : حرفان أبداً .

قال المجيبُ عن البصريين : إنَّ الوزنَ أولاً إنما هو وضعٌ من النحويين
واتفاقٌ اصطلاحِيٌّ بينهم^(١) ، حيث أرادوا أن يضعوا الأوزان أمثلةً ويتبينَ
فيها الحرف الأصلي من الزائد ، فكيف يجعلُ الوضعُ الاصطلاحِيُّ حجةً على
كلام العرب ؟! هذا (ما)^(٢) لا يسوغ لأحدٍ أصلاً . وأيضاً سَيَتَبَيَّنُ لِمَ اختاروا
الثلاثيَّ في التمثيل دون غيره حيث تَعَرَّضَ له الناظم إن شاء الله تعالى . فالحقُّ
الذي لا يَصِحُّ سواه ما ارتضاه الناظم من مذهبِ البصريين ، مع أنَّه أمرٌ راجعٌ
إلى معنىٍ اصطلاحِيٍّ لا يَتَّبَنَى عليه في أحكامِ العربية كغيرُ فائدة .

وأما المزيد فيه فغاياته سبعةٌ أحرفٍ لا يتعداها كما قال ، فيكون رباعياً
نحو : أَفْكَلٍ ، وَجَوْهَرٍ ، وَعِثِيرٍ ، وَقَذَالٍ ، وَعَنْسَلٍ ، وَتَنْضُبٍ^(٣) . ويكون خماسياً
عَقَنْقَلٍ ، وَخَفِيدَدٍ ، وَفَدُوكَسٍ ، وَدَلَامِصٍ ، وَعَذَافِرٍ^(٤) ويكون سداسياً نحو :
عَضْرَفُوطٍ^(٥) ، وَعَرْطَلِيلٍ^(٦) ، وَدُرْدَاقِسٍ^(٧) وسباعياً نحو : اشهياب ،
واحرَنجام ، ومشيوخاء ، عَقْرَبَانٍ ، وَقَرَعَبَلَانٍ^(٨) . وما أشبه ذلك .

(١) في غير س : منهم .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأفكل : الرعدة . وهو مصروف لأنه نكرة . والعثير - بتسكين الثاء - : التراب . والقذال : جماعٌ مؤخرُ
الرأس ، وهو معقد العذار من الفرس خلف الناصية . والعنسل : الناقة السريعة . والنون زائدة ،
وبعضهم يقول : اللام هي الزائدة . انظر الصحاح : عسل . وشرح الكافية للرضي ٢/٣٣٣ وتنضُب
شجر . والتاء زائدة .

(٤) العَقَنْقَلُ : الكتيبُ العظيمُ المتداخلُ الرمل . الخفيدد الخفيف من الظلمان ، جمع ظليم وهو الذكر من
النعام . والفدوكس : الأسد ، مثل الدوكس : والدلامص : البراق . وجملٌ عَذَافِرٌ : عظيم شديد .
وعَقَنْقَلٌ : مزيد بالنون ، وتكرار العين وهي القاف . وخفيدد ، بالياء وإحدى الدالين ، وفدوكس ، بالواو
ودلامص ، بالالف والميم ، وعذافر بالالف .

(٥) العضر فوط : دويبة بيضاء ناعمة .

(٦) في النسخ : عرطليل . ولم أجده في كتب اللغة . والذي في الكتاب ٤ / ٢٩٤ ، ٣٠٩ : عرطليل . ومثله
في شرح الشافية للرضي ٢ / ٣٥٤ ، واللسان ، مادة : عرطل . والعرطليل : الطويل . هذا وقد جاء
في الكتاب ٤ / ٣٠٣ : عرطبيس ولم أجده أيضاً .

(٧) الدرداقس : عظيم القفا .

(٨) العَقْرَبَان والعُقْرَبَان : ذكر العقارب . والقَرَعَبَلَان : دويبة عريضة عظيمة البطن .

قال سيبويه : « وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثرُ الكلام في كلُّ شيء من الأسماءِ والأفعالِ وغيرهما ، مزيداً فيه وغير مزيد فيه ، وذلك لأنه كأنَّهُ هو الأوَّلُ ، فمن ثَمَّ تمكَّن في الكلام . ثم ما كان على أربعة أحرف بعده ، ثم بناتُ الخمسة ، وهي أقل ، لا تكون في الفعل البتَّةُ ، ولا يكسُرُ بتمامه الجمعُ ، لأنها الغايةُ في الكثرة » . قال : « فالكلام على ثلاثة أحرف وأربعة^(١) أحرف ، وخمسة لا زيادة فيها ولا نقصان » . قال : (والخمسة)^(٢) أقلُّ الثلاثة في الكلام ، فالثلاثة أكثر ما تبلغُ بالزيادة سبعة أحرف ، وهي أقصى الغاية والمجهود ، وذلك نحو : اشهباب ، فهو يجري على ما بين الثلاثة والسبعة ، والأربعة تبلغ هذا نحو : احرنجام ، ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين . وأما^(٣) بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو عَضْرُفُوط ، ولا تبلغ سبعة كما بلغتْها الثلاثة والأربعة ، لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها [مصدر]^(٤) نحو هذا » . قال : « فعلى هذا عدَّة حُرُوفِ الكلم ، فما قَصُرَ عن الثلاثة فمحذوف ، وما جاوز الخمسة فمزيدٌ فيه »^(٥) .

هذا ما قال سيبويه ، وقد احتوي على أمرين ، أحدهما : تعليل الاقتصار في الأصول على الخمسة ، وفي الزيادة على السبعة . وهو ظاهر . والثاني : ما الَّذِي يُزَادُ فيه حتى يبلغ سبعة ، وما الَّذِي يُقَصَّرُ في الزيادة (فيه)^(٦) عنها ،

(١) الأصل : « وعلى أربعة » . ونص س ، ك يوافق الكتاب .

(٢) مكانه في الأصل : « والزيادة » .

(٣) الأصل ، س : فأما ، وما في ك يوافق الكتاب .

(٤) عن الكتاب .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٦) عن س ، ك .

وكلاهما مما يتعلق بكلام الناظم / . أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فإن الناظم / ١٠.٨ / يظهر من عبارته أن الثلاثي والرباعي والخماسي جميعاً يزداد فيها حتى تبلغ السبعة لأنه قال : « وإن يَزْد فيه » ، والضمير راجع إلى جنس الاسم الذي جعل منتهاه الخمس في قوله : « ومُنْتَهَى اسمِ خَمْسٍ أن تجرّداً » . فيظهر أن الخماسي أيضاً داخل في هذه الزيادة ويجب عن هذا بأن الضمير عائد على جنس الاسم من حيث الجملة ، والاسم على الجملة يحصل فيه الزيادة إلى سبعة ، ويبقى تعيين^(١) مقدار الزيادة لم يذكره ، فالأظهر أنه أجمل القول في الزيادة ولم يُعَيِّن مقدار ما يَزَاد في بنات الثلاثة وفي بنات الأربعة وفي بنات الخمسة ، وقد بيّن ذلك في التسهيل في الاسم والفعل فقال : « ومنتهى الزيادة في الثلاثي من الأفعال ثلاثة ، ومن الأسماء أربعة ، وفي الرباعي من الأفعال اثنان ، ومن الأسماء ثلاثة » . ثم قال : « ولم يَزْد في الخماسي غيرُ حرفِ مَدٍ قبل الآخر أو بعده مُجرّداً أو مشفوعاً بهاء التانيث . وندر : قَرَعْبَلَانَةُ وإِصْطَفَائِيَّةٌ وإِصْفَعِيدُ (٢) » (٣) .

فالذي حصل أن الثلاثي يَزَاد فيه إذا كان اسماً حتى يبلغ سبعة ، وذلك أربعة أحرف نحو : اشْهِيَاب ونحوه من المصادر ، ولم يذكر سيبويه غيرها من حيث كانت الزيادة في الاسم فرعاً عن الزيادة في الفعل ، لأن الأصالة في التصريف للفعل^(٤) ، والفعل يَزَاد فيه إلى ستّة ، كما سيذكر إن شاء الله تعالى .

(١) س : تغيير .

(٢) الإِصْطَفَائِيَّة : الجزرة . والإِصْفَعِيدُ : من أسماء الخمر .

(٣) التسهيل ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٤) راجع في ذلك الكتاب ٤ / ٣٥٨ ، والتكملة ٢٥٩ ، وشرح الشافعية للرضي ٢ / ٨٨ .

فالاسم لا بد أن يرتفع عنه درجة لكن فيما جرى على الفعل وكان أقرب إليه ، وهو المصدر ، إذ ليس في غير المصدر عنده زيادة تبلغ هذا المقدار . وذكر غيره: أربعاوي^(١) ، ومشيوخاء^(٢) ومعلوجاء^(٣) ونحوه من أسماء الجموع التي على هذا الوزن ، وذلك كله قليل .

والرباعيُّ يُزاد أيضا كذلك إلى السبعة ، وذلك ثلاثة أحرف ، لكن في المصادر نحو : إحرَنجام لأجل ما تقدّم في الثلاثي . وذكر غيره الزيادة في غير المصادر نحو : عريقُصان^(٤) وعبيثران وهو قليل كالحال في الثلاثي .

وأما الخماسي فلم يبلغ من قوته أن يزاد فيه إلى السبعة ، لأن ذلك إنما كان في الثلاثي والرباعي لقوته^(٥) بمقاربة الفعل ، بخلاف الخماسي فإنه غير جارٍ على فعلٍ ولا مقارب له ، فلم يبلغ ذلك . وإنما زيد فيه عند سيبويه زيادة واحدة نحو : عَصْرُقُوطٍ ، وعَرْطَلِيل^(٦) ، وَعَنْدَلِيبٍ ، وَقَبْعَثْرَى^(٧) وَضَبْفَطْرَى^(٨) ،

(١) في اللسان : « وحكى ثعلب : بني بيته على الأربعاء والأربعاوي [بضم الباء فيهما] - ولم يأت ، على هذا المثال غيره - : إذا بناء على أربعة أعمدة . والأربعاء والأربعاوي : عمود من أعمدة الخباء . وبيت أربعاوي : على طريقة واحدة ، وعلى طريقتين ، وثلاث ، وأربع » .

(٢) مشيوخاء : أحد جموع شيخ ، يجمع على : أشياخ ، وشيوخ ، وشيخة ، وشيخه ، ومشِيخة ومشِيخة ، ومشِيخة ، ومشيوخاء ، مشايخ ، وشيخان .

(٣) معلوجاء : جمع علج ، وهو الرجل الشديد الغليظ . يقال في جمعه أيضا : أعلاج ، وعلوج ، وعلجة . وقد ذكر سيبويه مشيوخاء ومعلوجاء فقال ٣٥/٢ : « واعلم أن العرب يقولون : قوم معلوجاء ، وقوم مشيخة ، وقوم مشيوخاء ، يجعلونه صفة بمنزلة شيوخ وعلوج » .

وذكر أيضا (مفعولاء) في الاسم والصفة ، ومثل لهما فقال ٤ / ٢٦٤ : « فالاسم نحو : مَعْيُوراء ، والصفة نحو : المعلوجاء والمشيوخاء » . وانظر أيضا ٣ / ٣٥٥ .

(٤) العريقُصان : نبت والعبيثران : نبات كالقيصوم في الغبرة إلا أنه طيبٌ للكل .

(٥) الأصل : لقوله لمقاربة .

(٦) في النسخ : عرطيليل . وانظر ما تقدم : ص ٢٥٤ .

(٧) القبعثرى : العظيم الشديد .

(٨) الضبفطرى : الشديد الأحمق .

وما أشبه ذلك^(١) . وقد حكى السيرافي : قَرَعْبَلَانَة ، وَهَزْبَرَان^(٢) . وزاد غيره : اصْطَفَلِيْنَة .

وقوله : « فما سبْعاً عدا » ، سبْعاً : مفعول بعد ، أيّ : فما عدا سبْعاً . ومعنى عدا : تجاوز ، يقال : عدا عليه عُدُوًّا وَعَدُوًّا ، أيّ : تجاوزَ الحدَّ في ظلمه ، فكأنه يقول : فما تجاوز بزيادته سبعة أحرف . فعلى هذا ما جاء من^(٣) زيادة هاء التانيث نحو : اشْهِيْبَابَة ، وَقَرَعْبَلَانَة (أو زيادتي تثنية أو جمع تصحيح نحو : اشْهِيْبَابَتَانِ وَقَرَعْبَلَانَتَانِ ، واشْهِيْبَابَاتٍ وَقَرَعْبَلَانَاتٍ)^(٤) ، أو زيادتي النسب نحو : اشْهِيْبَابِيَّ وَقَرَعْبَلَانِيَّ ، وما أشبه ذلك / فغير معدود في مجاوزة السبعة ، بل الاسم باقٍ على سبعة أحرف ، لأنّ هذه الزيادات ليست من نفس البناء ، وإنما تعدّ كالشيء المنفصل المقدّر الزوال . ولذلك إذا كان اسمٌ على خمسة أحرف خامسُهُ هاءُ التانيثُ ، أو على ستّة الخامس والسادس منها علامتا التثنية أو الجمع المصحّح ، لم يحدّف منه شيء في التصغير ، وليس كذلك غيرها كما تقدم ذكره . وأيضاً فكلّ ما هو على ستّة أحرف أو سبعة لا يُحدّفُ منه الأصلي ويبقى الزائد وهم قد قالوا في سفرجلة : سُفَيْرِجَة ، وفي قَرْزَقَان : قُرَيْزْدَان ، وفي سَفَرَجَلَات : سُفَيْرِجَات ، فيحذفون الأصلي ، وليس ذلك من أجل أنها علامات للمعاني ، فإنّ أَلَفَ التانيث علامة أيضاً وهم قد قالوا في قَرْقَرَى^(٥) : قُرَيْقِر ، فحذفوا^(٦) مع أنه كَرَزْلَة فلهذا وغيره زَعَمَ النحويون –

(١) الكتاب ٤ / ٣٠٣ .

(٢) الهَزْبَرَان : الحديد السّيءُ الخلق . وحكاه ابن جني : هَزْبَرَان ، بزايين ، انظر الخصائص ٢٠١/٣ ، والممتع ١٦١ .

(٣) الأصل : في .

(٤) سقط من س .

(٥) قَرْقَرَى : اسم موضع .

(٦) الكتاب ٣ / ٤١٩ .

ومنهم الناظم - أنه لا يكون على ثمانية أحرف ولا أكثر من ذلك ، ولم يعتدوا بهذه الأحرف لأنها عندهم كالمنفصلة .

ثم أخذ في بيان أبنية الأسماء ثلاثيها ورباعيها وخماسيها ، أعنى المجردة من الزوائد ، وابتدأ بالثلاثية فقال :

وغير آخر الثلاثي افتح وضُم واكسر ، وزِدْ تسكين ثانياً تَعَم

وفعل أهمل والعكس يقل لقصدِهم تخصيصَ فعلٍ بفعلٍ

غير : مفعول يطلبه ثلاثة الأفعال التي هي : افتح وضُم واكسر ، والعامل فيه اكسر وهو الأخير ، فهو على المختار عند أهل البصرة ، ولو أعمل غير الأخير لقال : افتح وضُمه واكسره . هذا إن قلنا : إنه من باب الإعمال ، وإلا فيمكن أن يكون مفعولاً لا فتَح ، وغيره حذف معموله اختصاراً ، والأصل وضُمه واكسره .

والذي ينطلق عليه غير هو أول الثلاثي وثانيه ، ويعني أنك إذا أردت حَصَرَ أبنية الثلاثي فاعمل هذا العمل ، وهو أن تُحرِّك الأول ، وهو فاء الكلمة ، بالحركات الثلاث : (الضمة والفتحة والكسرة ، وكذلك الثاني ، وهو عين الكلمة ، تحركه بالحركات الثلاث)^(١) وتزيد تسكين الثاني على التحريك بها ، فتكون للعين أربعة أوجه ، وكل واحد منها مع حركات الفاء الثلاث ، وثلاثة في أربعة باثني عشر ، وهي جميع ما يتصور من الأبنية في الثلاثي من مُستعملٍ ومُهمَلٍ ، وهو معنى قوله : « تَعَم » ، أى : تَعَم جميع الأبنية المُمكنة في الثلاثي ، لأنك إذا حرَّكت الأول فلا يُمكن فيه إلا إحدى ثلاث الحركات ، وينتفى السكون إذ لا

(١) سقط من س .

يبتدأ بساكن ، وكلُّ حركة منها يتأتى معها في العين الحركاتُ الثلاثُ والسكونُ ، وأما الحرفُ الثالثُ - وهو اللامُ - فلا كلام فيه ، لأن الإعراب استحَقَّه فلا ينضبط إلا للعامل لا للبنية ، ولذلك أخرجه بقوله : « وغيرَ آخر الثلاثي » .

فإذا حركت الفاء بالضمِّ فيتصوَّر معها في العين أربعةُ أحوالٍ قائمةٍ بأربعةِ أبنيةٍ :

أحدهما : فَتَحُهَا ، ومثاله : فَعَلٌ ، وهو يكون للاسم والصفة / معاً ، / ١١٠ / فالاسم نحو : صُرِدَ ، ونُغِرَ ، ورَبِعَ ، وخُزِرَ^(١) . والصفة نحو : لُبِدَ ، وخُتَعَ ، وسَكَعَ ، وحَطَمَ^(٢) .

والثاني : ضَمُّهَا ، ومثاله : فَعُلٌ ، وهو للاسم والصفة ، فالاسم نحو : طُنَّبَ ، وأُذِّنَ ، وعُنُقَ ، وجُمُدُ^(٣) . والصفة نحو : جُنَّبَ ، أُجِدَ ، ونُضِدَ ، ونُكِرَ^(٤) .

والثالث : كسرها ، ومثاله : فَعِلَ ، وسيأتي الكلام عليه إثر هذا بحول الله تعالى .

(١) الصُرْدُ : طائرٌ . والنُّغَرُ : طير كالعصافير حُمِرَ المناقير . والرُّبِعُ : الفصيل يُنتج في الربيع . والخُزْرُ : ذكر الأرناب .

(٢) مال لُبِدٌ : جَمٌّ ، وناس لُبِدٌ : مجتمعون . ودليلُ ختَعَ ما هر بالدلالة . ورجل سَكَعَ : متحيرٌ ، أو هو ضد الخُتَعَ ، كما قال السيرافي . ورجل حَطَمَ وحَطَمَ : قليل الرحمة للماشية يهشم بعضها ببعض .

(٣) الطُنَّبُ : حبل الخباء . الجُمُدُ - مثل عُسْرٍ وعُسْرٍ - مكانٌ صَلْبٌ مرتفع .

(٤) ناقةُ أُجِدَ : قويةٌ مؤنَّقةُ الحَلْقِ ، ولا يقال للبعير : أُجِدُ .

النُّضْدُ : ما نُضِدُ من متاع البيت . والنُّكْرُ : المنكر . والنُّكْرُ : الشديد ، وانظر الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

والرابع : إسكانها ، ومثاله : فَعَلَ ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : قَفَلَ ، وبُرِدَ ، وقُرِطَ ، وحُرْضَ^(١) و (الصفة)^(٢) نحو : مَرَّ ، وحَلَوُ ، وَجَدَّ ، وعَبَّرَ^(٣) .

وإذا حُرِّكَتْ^(٤) بالفتح فيتصوَّر معها في العين أربعة أحوال (أيضا)^(٥) :
أحدها : فتحها ، ومثاله فَعَلَ ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : جَبَلَ ، وَجَمَلَ ، وَحَمَلَ^(٦) وطلل والصفة نحو : بَطَلَ ، وَحَدَّثَ ، وَعَزَبَ ، وَحَسَنَ .
والثاني : ضَمُّها ، ومثاله فَعَلَ ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : عَضُدٌ ، وَرَجُلٌ ، وَسَبَّعَ وَضَبِعَ . والصفة نحو : حَذَرَ ، وَنَدَسَ ، وَحَدَّثَ وَخَلَطَ^(٦) .
والثالث : كسرها ومثاله فَعَلَ ، ويكون أيضا في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : كَتَفَ ، وَكَبِدَ ، وَفَخَذَ ، وَعَقِبَ . والصفة نحو : حَذَرَ ، وَوَجِعَ ، وَحَصِرَ ، وَأَشِيرَ^(٧) .

والرابع : إسكانها ، ومثاله فَعَلَ ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : صَفَّرَ ، وَفَهَدَ ، وَكَلَبَ ، وَمَهَدَ . والصفة (نحو)^(٨) : ضَخَمَ ، وَصَغِبَ ، وَسَهَلَ ، وَخَدَلَ^(٩) .

(١) الحُرْضُ - بضمين ، ويضم فسكون - الاثنان تُفَسِّلُ به الأيدي على إثر الطعام .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) رجلٌ جَدَّ : نَوَّجَدَ . وَجَمَلَ عَبْرَ أسفار ، وَجَمَالَ عَبْرَ أسفار ، وَنَاقَةَ عَبْرَ أسفار ، يستوي فيه الجمع والمؤنث ، مثل الفلك : التي لا يزال يسافر عليها ، وكذلك عَبْرَ أسفارٍ ، بالكسر .

(٤) الأصل : تحركت .

(٥) سقط من س .

(٦) رجلٌ حَذَرَ حَذَرَ : متيقظٌ متحرِّزٌ . وَرَجُلٌ نَدَسَ وَنَدَسَ : فَهِمٌ . وَرَجُلٌ حَدَّثَ . وَحَدَّثَ : حسن الحديث . وَرَجُلٌ خَلَطَ : مختلطٌ بالناسِ متحَبِّبٌ .

(٧) الْحَصِيرُ : الكتوم للسرِّ . وَرَجُلٌ أَشِيرَ : بَطِرٌ ، وَمَرِحٌ .

(٨) سقط من الأصل .

(٩) الْخَدَلُ : العظيم الممتلئ .

وإذا حُرِّكت (١) الفاء بالكسر فيتصوّر معها في العين أربعة أحوال أيضا :
أحدها : فَتْحُهَا ، ومثاله فَعَلٌ ، ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو :
ضَلَعٌ ، وقَمْعٌ ، ونَطَعٌ (٢) ، وَعَنْبٌ . والصفة نحو : عِدَى . قال سيبويه : « ولا
نعلمه جاء صفة إلا في حرفٍ من المعتل يوصف به الجَمَاع - يعني الجَمْع -
وذلك (قولهم) (٣) : قوم عِدَى . قال : ولم يكسر على عِدَى واحدٌ ، ولكنه بمنزلة
السُّفَر والركب » (٤) . يعني اسم جمع لا جمع تكسير . واسم الجمع بمنزلة
الواحد . واستدرك عليه قِيمٌ ، في قوله تعالى : (دِينًا قِيَمًا) (٥) على قراءة من
عدا الحرمين وأبي عمرو (٦) وَزَيْمٌ ، أَى : مُتَفَرِّقٌ ، ومنه قول زهير (٧) :

قد عُوليت فهي مرفوعٌ جواشِنُها على قوائمٍ عَوجٍ لحمُها زَيْمٌ

وقال النابغة الذبياني (٨) :

باتت ثلاثُ ليالٍ ثم واحدةٌ بذى المجاز تُراعى مَنزَلا زَيْمًا

وسوى في نحو قوله تعالى : (مكانا سوى) (٩) ، (في) (٣) ذلك أنشد
صاحب الحماسة (١٠) :

(١) الأصل : تحركت .

(٢) القمع - بكسر فسكون ، وبكسر ففتح - : ما يصب فيه الدهن وغيره . والنطع - بكسر فسكون ،
وبكسرتين ، وبكسر ففتح - بساطٌ من جلد كثيراً ما يقتل فوقه المحكوم عليه بالقتل .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

(٥) الآية ١٦١ من سورة الأنعام .

(٦) السبعة : لابن مجاهد ص ٢٧٤ . والحرميان : نافع قارئ المدينة وابن كثير قارئ مكة .

(٧) ديوانه ١٥٤ ، الجواش : الصدور . وعوج : ليست بمستقيمة ، وإذا كان في رجلى الفرس قَوْسٌ وفي
يديه قَنًا : كان أسرع ما يكون . يصف خيلاً ، يقول : إنها خلقت مرتفعة طوالاً ليست دانية من
الأرض .

(٨) ديوانه ٦٤ ، والمنصف ١ / ١٩ . والمتع ٦٣ .

(٩) الآية ٥٨ من سورة طه ، وبالكسر قراءة من عدا ابن عامر وعاصم وحمة . انظر الإقناع ٦٩٩ .

(١٠) الحماسة ١٩٤ ، أول ثلاثة أبيات ، منسوبة فيها إلى يحيى بن منصور الحنفي أو الذهلي ، وهو في
الصحاح ، مادة : سوا ، منسوبة إلى موسى بن جابر الحنفي .

والفَرَز : لقب لسعد بن زيد منا بن تميم . وسوى : عدل ووسط فيما بين الفريقين .

وجدنا أبانا كان حلًّا ببلدة سوى بين قيسٍ قيس عيلان والفزّ
وذكر الفارسيُّ ثنّى ، وأنشد لعدى بن زيد (١) :

أعاذِلَ ، إنَّ اللّومَ في غير وقته على ثنّى من غيِّكَ المتردِّدِ

وطوى في قراءة من قرأ : (بالواد المقدس طوى) (٢) . قال : فطوى من
طويت ، وثنى من ثنيت ؛ لأنَّ الطىَّ ثنىُّ شيءٍ على شيءٍ ، كأنَّ المعنى قدس (٣)
مرة بعد مرة . وزيد أيضاً : ماء روى ، وماء صرى (٤) . وطيبة في نحو قولهم :
سبى طيبة (٥) وفي الحديث : « وإنه طيبة لمن أخذه » فجميع ما استذكر عليه
ثمانية ألفاظٍ ، أكثرها لا يثبتُ ، ليس هذا موضع ذكر ذلك (٦) .

والثاني : ضم العين ، ومثاله فعل . وسيأتي الكلام عليه إثر هذا ، إن
شاء الله تعالى .

والثالث : كسرهما ، ومثاله في الأسماء / فعلٍ نحو : إبل ، ، ولم يحك / ١١١ /
سيبويه غيره ، قال : « ولا نعلم في الأسماء والصفات (٧) غيره » (٨) وزاد أبو
الحسن في الأسماء : حبرة ، وهي الصفرة على الأسنان . قالوا : والأشهر فيه :
حبرة . قال الفرزدق (٩) :

(١) ديوانه ١٠٢ ، وفيه : في غير كنهه . وهو من شواهد مجاز القرآن لأبي عبيدة ١٦/٢ ، واللسان ،
مادة : ثنى .

والثنى بالكسر والقصر : الأمر يعاد مرتين ، وأن يفعل الشيء مرتين .

(٢) الآية ١٢ من سورة طه - وبالكسر منونا قرأ الأعمش ، وأبو حيوة ، وابن أبي إسحق ، وأبو السمال ،
وابن محيص ، وروى أبو زيد عن أبي عمرو الكسر غير منون . انظر البحر المحيط ٦ / ٢٣١ .

(٣) الأصل : قوس .

(٤) ماء روى : فيه روى . وماء صرى ، وصرى : طال استنقاؤه .

(٥) سبى طيبة : صحيح السبأ ، لم يكن عن غدر ولا نقض عهد .

(٦) انظر الممتع لابن عصفور ٦٢ - ٦٥ .

(٧) س : والصفة .

(٨) الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

(٩) ديوانه ٢ / ٢٧٢ . بيروت ١٩٨٠ م . وروايته فيه : ولست بعيدة ولست بعدى .

ولست بسعدي عَلَى فيه حَبْرَةٌ ولستُ ببعدي حَقِيْبَةُ التَّمْرُ

وزاد السيرافي والمبرد : إِطْلُ ، لِلإِطْلِ . وَرَوَى قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ (١) :

لَهُ إِطْلًا ظَنِّي وَسَاقًا نَعَامَةً وَإِرْخَاءً سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَنْقُلٍ

وَزَيْدٌ أَيْضًا الْحَبِكُ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ مَرْوِيَّةٌ عَنِ الْحَسَنِ : (وَالسَّمَاءُ ذَاتُ

الْحَبِكِ) (٢) ، وَهِيَ الطَّرَائِقُ الْغَيْمِيَّةُ . فَجِئِمُعُ مَا اسْتَدْرَكَ عَلَى سَيْبِيهِ فِي الْاسْمِ

ثَلَاثَةُ أَلْفَاظٍ يُضَافُ إِلَيْهَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّيِّدِ مِنْ قَوْلِهِمْ : لَا أَحْسِنُ اللَّعِبَ إِلَّا

جَلِجَ جَلِبٌ (٣) . فَهِيَ خَمْسَةٌ ، مِنْهَا مَا يَثْبُتُ ، وَمِنْهَا مَا لَا يَثْبُتُ . وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ

فِي الصِّفَاتِ : امْرَأَةٌ بِلَزٍ (٤) . وَحَكَى ابْنُ خُرُوفٍ عَنْ ابْنِ قُتَيْبَةَ : أَتَانُ إِبْدٌ (٥) .

فَهَذَانِ لَفْظَانِ مُسْتَدْرَكَانِ فِي الصِّفَةِ (٦) .

وَالرَّابِعُ : إِسْكَانُهَا ، وَمِثَالُهُ فِعْلٌ ، وَيَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ . فَالْاسْمُ

نَحْوُ : جَذْعٌ ، (وَعِدْلٌ) (٧) ، وَجَمِلٌ ، وَرَجُلٌ . وَالصِّفَةُ نَحْوُ : نِقْضٌ ، وَنِضْوٌ ،

وَصِنْعٌ (٨) .

(١) دِيوَانُهُ ٢١ . وَابْنُ يَعِيشٍ عَلَى ١ الْمَفْصَلِ ١١٢/٦ . وَالْمَتَعُ لَابْنِ عَصْفُورٍ ٦٥ .

(٢) الْآيَةُ ٧ مِنْ سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ ، وَتُنْسَبُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ إِلَى أَبِي مَالِكٍ الْغَفَارِيِّ أَيْضًا ، أَنْظَرَ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ١٣٤/٨ .

(٣) الْاِقْتِضَابُ ، الْقِسْمُ الثَّانِي ٣٢٥ ، قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ : « وَهِيَ لَعِبَةٌ يَلْعَبُونَهَا » . وَأَنْظَرَ التَّكْمَلَةَ لِلصِّفَانِيِّ ١٣٨/٢ .

(٤) امْرَأَةٌ بِلَزٍ : ضَخْمَةٌ . وَفِي الْاِرْتِشَافِ : « وَحَكَاهُ سَيْبِيُوهُ بِالتَّشْدِيدِ فَاحْتَمَلَ مَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ إِنْ يَكُونُ مُخَفَّفًا مِنَ الْمَشْدَدِّ » وَأَنْظَرَ الْاِسْتِدْرَاكَ ٦ .

(٥) أَتَانُ إِبْدٌ : وَلَوْ . وَيُقَالُ فِي وَصْفِ الْأَمَةِ أَيْضًا ، وَيُقَالُ : أَتَانُ إِبْدٌ ، لِلْوَحْشِيَّةِ .

(٦) الْاِقْتِضَابُ ٣٢٤ ، وَالْمَتَعُ ٦٥ .

(٧) سَقَطَ مِنْ س .

(٨) النَّقْضُ : الْبَعِيرُ الَّذِي أَضْنَاهُ السَّفَرُ ، وَكَذَلِكَ النَّاقَةُ ، وَالْجَمْعُ أَنْقَاضٌ . وَالنُّضْوُ : الْبَعِيرُ الْمَهْزُولُ .

وَالنَّاقَةُ : نِضْوَةٌ . وَرَجُلٌ صِنْعٌ الْيَدَيْنِ : صَانِعٌ حَازِقٌ . وَمِثْلُهُ : صِنِّيْعٌ ، وَصَنَعٌ .

وقد انتهى تمثيلُ هذه الأمثلة التي أشار إليها الناظمُ ، وإنما ذكرها في هذين الشطرين غير ملتزمٍ لكونها مستعملةً أو غير مستعملة ، وإنما بيّن ذلك في قوله بعد: « وَفِعْلُ أَهْمِلْ والعكسُ يَقِلُّ » ، فاستثنى من الجملة بناءين هما عنده غيرُ ثابتين في محصول (١) الاستعمال فدلُّ على أن ما عداهما (عنده) (٢) مستعملةٌ ثابتةٌ من كلام العرب .

فأما أحدُ المُسْتَثْنَيْنِ - وهو فِعْلٌ ، بكسر الفاء وضمّ العين - فذكر أن العرب أهملته ، لأن فاعل « أَهْمِلْ » الذي لم يذكره هم العرب . قال سيبويه : « وليس في الكلام فِعْلٌ » (٣) . قالوا : وإنما لم يُسْتَعْمَلْ لكراهيتهم الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ في بناءٍ لازمٍ ، ولذلك قالوا : أَقْتُلْ ، فضموا الهمزة ولم يكسروها ، وأصلها الكسرُ ، كراهيةً للضمِّ بعد الكسر وإن (٤) وُجِدَ حاجزٌ بينهما ، فأولى أن يمتنعوا من ذلك مع عَدَمِ الحاجز . وكذلك امتنعوا من النقل في الوقف على قولك : هذا عِدْلٌ ، فقالوا : هذا عِدْلٌ ، ولم يقولوا : هذا عِدْلٌ ، غير أنهم قد قالوا ذلك مع الهمزة وارتكبوا فيه الثَّقَل ، لكن لِثِقَلِ (هو أشدُّ من) (٥) هذا ، فاستسهلوا هذا في جَنْبِهِ . وقد تقدم (بيانه) (٦) .

وقوله : « أَهْمِلْ » ، ولم يُعْرَج على شيء ، دليلٌ على أن ما حكى عنهم من فِعْلٍ ليس بأصل بناءٍ ، وذلك لفظان ، أحدهما الحَبْكُ ، رُوِيَ عن الحسن أنه قرأ : (والسماء ذات الحَبْكِ) (٧) ، على وزن فِعْلٍ . ورُوِيَ ذلك أيضاً عن أبي

(١) س : محصور .

(٢) ليست في الأصل .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٤٤ .

(٤) س : فإن .

(٥) مكانه في الأصل : وأنشد .

(٦) ليست في ص . وانظر فيما تقدم .

(٧) الآية ٧ من سورة الذاريات .

مالك الغفاري^(١) ، وذكره عنه ابن الفرَس^(٢) في استدراكه على الرُّبَيْدِي .
والذي حكى ابن جني عن أبي مالك إسكانُ الباء مع كسر الحاء . وهذا مثالٌ لم
يُثَبِّتْهُ النَحْوِيُّونَ ، قال ابن جني : « أحسبه سهواً ، وذلك أنه ليس في كلامهم
فِعْلٌ أصلاً - بكسر الفاء وضم العين . وهو المثال الثاني عشر من تركيب
الثلاثي ، فإنه ليس / في اسمٍ ولا فِعْلٍ أصلاً البتة » . قال : « ولعل الذي قرأ به / ١١٢ /
تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضم ، فكأنه كسر الحاء ، يريدُ الحَبْكُ ،
وأدرك ضم الباء على تَصَوُّرِهِ الحَبْكُ . قال : وقد يعرض (هذا)^(٣) التداخل في
اللفظة الواحدة ، قال بلال بن جرير^(٤) :

إِذَا جِئْتَهُمْ أَوْ سَايَلْتَهُمْ وَجَدَتْ بِهِمْ عِلَّةً حَاضِرَةً

أراد : سألتهُم ، أو ساء لتهُم ، ولغة^(٥) من قال : سايَلتَهُم ، فأبْدَل^(٦) ،
فتداخلت الثلاث عليه ، فَخَلَطَ فقال: سايَلتَهُم ، فَوَزَنَتْهُ^(٧) فَعَاغَلتَهُم ، لَأَنَّ الْيَاءَ^(٨)
في سايَلتَهُم بدل من الهمزة في ساء لتهُم ، فجمع بين اللغتين على تَلَفُّتِهِ إلى

(١) المحتسب ٢ / ٢٨٦ .

(٢) ابن الفرَس لعله أبو محمد عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي الفرناطي ، قال في البلغة
١٣١ - ١٣٢ : « إمام في العربية واللفظة والتفسير » توفي سنة ٥٩٧ ، وترجمته في بغية الوعاه
١١٦/٢ ، وسير أعلام النبلاء ٣٦٤/٢١ . وكان ابنه أبو يحيى عبد الرحمن بن عبد المنعم حافظاً
لغويًا ، أخذ عن أبيه فأكثر ، وصنف كتاباً في غريب القرآن عاش بين عامي ٥٧٤ - ٦٦٣ ، وترجمته
في البلغة ٢ / ٨٣ .

(٣) ليس في الأصل ،

(٤) البيت في الخصائص ١٤٦/٣ ، ٢٨٠ ، والمحتسب ٩٠/١ ، ١٧٥ ، ٢٨٧/٢ ، وسر صناعة الإعراب
٤٢٠ ، والبحر المحيط ١/ ٢٣٥ .

(٥) في المحتسب : أولغة .

(٦) في المحتسب : فأبْدَلت .

(٧) في المحتسب : فوزنَها إِذَا .

(٨) في النسخ : لأن الهمزة والمثبت عن المحتسب .

اللغتين^(١) كذلك أيضا نظر في الحَبْك والحُبْك ، فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة وبين آخرها على القراءة الأخرى^(٢) .

واللفظ الثاني : الرَّبُّو ، قرأ أبو السَّمَال^(٣) : (اتقوا الله وذروا ما بَقِيَ من الرَّبُّو)^(٤) ، مضمومة الباء ساكنة الواو . وهكذا ذكرها ابن مجاهد ، وإنما ذكرها الداني في كتابة في القراءات التي شذت عن السبع بفتح الراء وضمّ الباء . فإذا ثبت ما ذكره ابن مجاهد ، وهو الذي نقل ابن جني وتكلم عليه ، فقد قال : « إِنَّ فِيهِ ضَرْبَيْنِ مِنَ الشَّدُوذ ، أحدهما : الخروجُ من الكسر إلى الضمِّ بناءً لازماً ، والآخر : وقوعُ الواو بعد الضمة في الاسم . وهذا شيء لم يَأْتِ إِلَّا فِي الْفِعْلِ نَحْوُ : يَغْزُو ، وَيَدْعُو ، وَيَخْلُو » . ثم ذكر أن الذي ينبغي أن يُتَعَلَّلَ بِهِ فِي الرَّبُّو ، بِالْوَاوِ - هو أَنَّهُ فَخَمَ الْأَلْفَ فَانْتَحَى بِهَا نَحْوَ الْوَاوِ الَّتِي الْأَلْفُ بَدَلَ مِنْهَا^(٥) ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : الصَّلَاةُ ، وَالزَّكَاةُ ، وَ (كَمْشَكُوة)^(٦) ، وَكَانَتْهُ بَيْنَ التَّفْخِيمِ فَقَوَّى الصَّوْتُ ، فَتَوَهَّمُ^(٧) السَّامِعُ أَنَّهُ وَاوٌ ، فَنُقِلَ عَلَى ذَلِكَ . وَهُوَ بَعِيدٌ أَنْ يَتَطَرَّقَ ظَنُّ إِلَى الْارْوِي - وَهُوَ أَبُو زَيْد^(٨) ، مَعَ عِلْمِهِ وَفَهْمِهِ - أَنَّهُ جَرَى عَلَيْهِ الْوَهْمُ فِيمَا سَمِعَهُ . قَالَ : فَإِنْ قِيلَ : فَلَعَلَّهُ شَبَّهَ ذَوَاتَ الْعِلَّةِ بِذَوَاتِ الْهَمْزِ ، فَوَقَّفَ عَلَى الْوَاوِ ، كَمَا قَالُوا : هُوَ^(٩) الرَّدُّوُّ وَالْبُطُّوُّ . قِيلَ : هَذِهِ الْوَاوِ

(١) هذا توجيه ثعلب ، كما في سرّ صناعة الإعراب ٤٢٠ .

(٢) في المحتسب : « كذلك أيضاً نظر في الحَبْك إلى الحُبْك والحُبْك .

(٣) المحتسب ٢ / ٢٨٧ .

(٤) الآية ٢٧٨ من سورة البقرة .

(٥) الأصل ، ت : عنها .

(٦) من الآية ٣٦ من سورة النور .

(٧) في المحتسب : فكان واو أو كاد .

(٨) هو أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس . وقد روى هذه القراءة عن أبي السَّمَال .

(٩) في الأصل : في . والمثبت عن المحتسب .

إنما تكون مع الهمزة في نحو « الكَلَو » في موضع الرفع ، و « الرَبُو » في موضع الجر وأيضاً فإن « الكَلَو » مفتوح ما قبل الواو ، والباء من « الرَبُو » مضمومة . وعلى كل تقدير فهو شاذٌ (١) .

هذا ما ذكرَ ابن جني في توجيهه هذه القراءة ، وحاصله أن الرَبُو - على حقيقة نقله - غير ثابت وإنما هو تفخيم ، والتفخيم يُنحى به نحو الواو ، لا أنه ضمُّ حقيقةً ، فإذا صار هذان اللفظان كالرَبُو ، في الوقف ، لا معتبر بهما في إثبات بناءٍ لازم ، وقد أشار بعض الناس إلي إثبات البناء بهما ، وفيه من الضعف ما فيه (٢) .

وأما المستثنى الثاني وهو فُعِلَ - بضمّ الفاء وكسرِ العين - وهو عكس فِعْلٌ ، الذي قال فيه : « والعكس يَقْلُ » ، لأن قوله : وفِعْلٌ ، في تقدير أن لو قال : والمكسور الأول المضموم (٣) الثاني أَهْمِلْ ، فعكس هذا هو المضموم الأول المكسور الثاني ، وهو فُعِلَ - فذكر أن وقوعه في الأسماء قليل ، لم يكثر كثرة غيره من الأبنية المتقدّمة ، ولم يأت مهماً وإن كان فيه الخروج من ضمٍّ إلى كسر ، لأن هذا أخفُّ على الجملة من الأول ، وإن اجتمعا في الثقل ، ولك جاء في أبنية الأفعال كثيراً نحو : ضُرِبَ وعُلِمَ وقُتِلَ ، وعُقِرَ . وما أشبه ذلك . بل نقول : إنه ليس بثقيل ، وإلا كان يُعَدَم أو يَنْدَرُ / في الأفعال أيضاً ، وإنما / ١١٣ / عِلَّة (٤) قَلَّتْه ما ذكره الناظم ، على ما سيذكر بعد بحول الله . وقَلَّتْه أنه لم يأت

(١) المحتسب ١ / ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ١ / ٣٩ .

(٣) الأصل : والمضموم .

(٤) س : « علتة ما ذكره » .

منه في المشهور من النقل إلا لفظان في الأسماء لاقى الصفات ، أحدهما :
دُئِلَ ، لدُوَيْبَّةٍ صغيرة تشبه ابن عَرَسٍ ، قال الشاعر^(١) :

جا عوا بجيش لو قيس مُعَرَّسُهُ ما كان إلا كَمُعَرَّسِ الدُّبِلِ

ومنه نُقِلَ اسم الدُّبِلِ ، القبيلة التي يُنسَبُ إليها أبو الأسود الدؤلي .
والثاني : (رُئِمَ)^(٢) ، في اسم السَّهِّ . وزاد أبو حيان^(٣) - فيما نقل في ارتشاف
الضرب ، وذكره ابن الناجم^(٤) - لفظاً ثالثاً ، وهو : وَعِلٌ ، لغة في الوَعِلِ .
فبهذه الألفاظ أثبت الناظم فُعِلَ في الأسماء ، وهو مذهب الأخفش وابن جني
وجماعة ، وأما سيبويه فلم يثبت في الاسم ، وإنما هو عنده مختصٌ بالفعل ،
وذلك (إما)^(٥) لأن هذين اللفظين يمكن أن يكونا منقولين من الأفعال ، وإن كان
ذلك في الأجناس ، بناءً على جواز النقل فيه وثبوته ، وفي المسألة خلاف ، وبه
اعتذر السيرافي^(٦) عن سيبويه ، فذكر أنه قد يصح ويجيء في أسماء
الأجناس ما جاء في الأعلام ، قال : ومنه « تَنُوطٌ » - في اسم طائر - لأنه يُعَلَّقُ
عُشُّهُ ويلصقه ضرباً من الإلصاق بديعاً ، فسُمِّيَ بالفعل . وقالوا أيضاً : تَبَشَّرٌ ،
في اسم طائر ، قال ابن الضائع : قد قال سيبويه (في هذا الطائر : تَنُوطٌ ،
وأثبت به « تَفَعَّلٌ » في الأسماء وإن لم يأت في المصادر^(٧) ، ولما لأن هذين
اللفظين لم يحفظهما سيبويه) ، وهذا هو الجاري على كلام الناظم ، إذ لو

(١) هو كعب بن مالك . والبيت في ديوانه ٢٥١ . وهو من شواهد المنصف ١ / ٢٠ ، وابن يعيش على
المفصل ٣٠ / ١ ، وشواهد الشافية ١٢ ، واللسان : دال .

(٢) سقط من س .

(٣) الارتشاف ١ / ١١ . والسَّهِّ : معناه كما في القاموس مادة (السَّهِّ) : العَجْزُ أو حلقة الدُّبُرِ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٢ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الأصل : ابن السيرافي .

(٧) الكتاب ٤ / ٢٧٢ .

كانا^(١) عنده منقولين لم يصح له أن يُثَبَّتَ بهما بناءً ، كما لا يصح أن يُثَبَّتَ بالأعلام ، لما ثَبَّتَ فيهما من النقل ، فإنما هما عنده غير منقولين ، فهو استدراك على سيبويه منه ومن غيره ممن قال بهذا^(٢) . وهو الذي اختار ابن الضائع وكثير من الناس .

ولما كان هذان اللفطان بمحلٍّ من الدور في هذا البناءِ نبَّه الناظم على ذلك فقال : « والعكسُ يَقِلُّ » . ثم بيَّن وجه القِلَّة فقال : « لقصدَهم تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ » يعني أن ترك استعمال فِعْلٍ في الأسماء إنما هو لقصدَهم أن يكون بناءً مختصاً بالأفعال ، فلما قصدوا ذلك تحاموا من وَضْعِ الأسماء عليه ، وما نَدَرَ من ذلك فَغَيْرُ مُعَيَّدٍ به عندهم ، ولذلك لم يَنْقَلُوا في الوقْفِ في البُسْرِ حالة الجرِّ ، فلم يقولوا : من البُسْرُ ، وإن كان قد جاء الدُّنْلُ والرُّيْمُ ، لعدم الاعتداد بذلك .

وقد تحصَّل من هذا أن للثلاثي^(٣) المجرَّد من (الأسماء)^(٤) أحد عشر بناءً ، وأهمِّل واحد من الاثني عشر .

ثم على الناظم في هذا المساق^(٥) نظرٌ ، وهو أن يُقال : لا يخلو إتيانه بهذه الأبنية من أن يكون بياناً لها على الجملة من غير تعرُّضٍ إلى قِلَّةِ السماع في بعضها أو كثرتها ، أو يكون بياناً لها على التفصيل مع التَّنْبِيهِ على القِلَّةِ والكثرة ، وعلى كلِّ تقدير فكلامه مُعْتَرَضٌ ؛ فإن كان الأول فكان من حَقِّه أن لا

(١) الأصل : كان .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ١ / ٣٦ - ٣٨ .

(٣) الأصل ، ت : الثلاثي . س : من هذا الثلاثي .

(٤) مكانه في الأصل : البناء .

(٥) الأصل : اللماق .

يُنْبَه على قَلَّةِ فِعْلٍ كمالِ يُنْبَه على قَلَّةِ فِعْلٍ ؛ إذ لم يأت منه إلا القليل النادر كما مره ، حتى (١) إن سيبويه لم يحفظ منه إلا « إبل » . وإن كان الثاني فكان من حقه أن يُنْبَه (أيضا) (٢) على قَلَّةِ فِعْلٍ لأنه قليل ، ولم يثبت منه باتفاق إلا ما أثبت سيبويه ، وما عدا ذلك فمتنازع فيه بين النحويين ، فمنهم من يثبت ومنه من لا يثبت . والذي ذكر غيره من ذلك حِبرَةٌ وإِطْلُ ، والحِيك ، وجِلْجِ جِلْبُ . وفي الصفات : بِلَزْ ، وإِبْدُ . أما حِبرَةٌ فقالوا هو غير معروف . وأما إطل فإتباعٌ مختصٌ بالضرورة / والصواب فيه : إِطْلُ ، بالإسكان وأما (الحِيك) فإنما / ١١٤ / ثبت في قراءة غريبة عن الحسن وحده . وأما جِلْجِ جِلْبُ فهو اسمٌ لِلْعَبَةِ يَلْعَبُهَا الصبيان ، وكأنها جارية مجرى الأصوات ليست من أصل الكلام . وأما بِلَزْ فإنما ذكره سيبويه بالتشديد (٣) ، بِلَزْ هكذا (٤) . فأنت ترى أكثرها مقولاً (٥) فيه مغموزا . وإذا سلّم فالجميع نادر ولا يقوى على أن يكون فاشياً بمثل هذا السَّماع ، وكذلك فِعْلٍ . وإذا كان كذلك فتفرقت بينهما في أن نَبَه على قَلَّةِ فِعْلٍ ولم يُنْبَه على قَلَّةِ فِعْلٍ ، لا وَجَهَ لها (٦) .

فالجواب : أن العلة في (باب) (٧) فِعْلٍ معلومة ، كما هي أيضا معلومة في باب فِعْلٍ ، لكن الناظم أشار في أحدهما إلى القلة دون الآخر لمعنى حَسَنٍ ،

(١) س : كما .

(٢) ليس في س .

(٣) الأصل : بِلَزْ بالتشديد . وفي ت : بِلَزْ هذا ، والذي في الكتاب ٢٧٧/٤ بالفاء : فلز .

(٤) قال ابن عصفور في الممتع ٦٥ : « وكذلك بِلَزْ لا حجة فيه ، لأن الأشهر فيه : بِلَزْ بالتشديد ، فيمكن أن يكون بِلَزْ مخففاً منه » .

(٥) س : فيقول فيه مغموز . وفي سائر النسخ : مقول فيه مغموز .

(٦) في النسخ : له .

(٧) عن ك .

وبيان ذلك أن فعلاً وإن كان قليلاً ففيه أمران يلحقانه بالكثير حتى يُنظَمَ في سلكه ، أحدهما : اتِّفاقُ النحويين على إثباته ، إذ لم يخالف في ذلك أحد على سيبويه وإثباته له بإبيل ، وزاد الناسُ عليه أشياءً ربُّما كان فيها الثابتُ وغيره ، لكن الحاصل ثبوته على الجملة ، وكلُّ ما ثبت باتفاق فهو ثابتٌ في الكلام ، قلَّته لا توهنُ ذلك فيه . والثاني : أن ذلك القليل الذي ثبت به فعلٌ من قبيل القليل الذي لا مُعارضَ له في قياسٍ ولا سماع ، وكلُّ ما كان كذلك فمثاله الواحدُ يقومُ مقامَ السماعِ الفاشي ، كمسألة شَنَنْيَ في النسبِ إلى شَنُوَّةَ ، حيث أثبت سيبويه^(١) به القياسَ في فعُولَةٍ على الإطلاق مع أنه لم يأتِ منه إلا شَنَنْيَ خاصة ؛ قال أبو الحسن^(٢) : فإن قلت : إنما جاء هذا في حرف^(٣) واحد - يعني شَنُوَّةَ - قال : « فإنه جميع ما جاء » . قال ابن جني : « وما أَلُف هذا القول من أبي الحسن^(٤) ! » ثم فسَّره بأن الذي جاء هذا الحرفُ وحده ، والقياس قابِلُهُ ، ولم يأت فيه شيءٌ ينقضُهُ ، فإذا قاس الإنسانُ على هذا جميع ما جاء من فعولة . وكان صحيحاً في القياس فلا غَرَوَ ولا ملام ، بخلاف ما جاء مما يضعف فيه القياس وإن كثر كَفَعَلِيَّ في فَعِيلٍ ، وفَعَلِيَّ في فَعِيلٍ ، فإنه لا يقاس عليه للمعارض الذي عارض فيه . فإِبِلُ^(٥) في مسألتنا من قبيل شَنَنْيَ ، لم يأت ما يعارضُهُ مع كثرة استعماله في الألسنة وعدم تغييره عن هذا المثال الذي هو فَعِلٌ ، فنَبَّتَ فيه فَعِلٌ ، وقامت أيضاً كثرة استعماله مقام كثرة

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٩ ، ٣٤٥ .

(٢) « أبو الحسن » يعني : الأخفش .

(٣) الأصل : حزب .

(٤) الخصائص ١ / ١١٦ .

(٥) الأصل : بإبيل .

أمثاله ، فاستقام سكوتُ الناظم عن التنبيه على كثرته . وأما فعلٌ فليس فيه شيءٌ مما تقدم ، أما أولا فلأن النحويين قد فهموا من العرب تخصيصهم هذا البناء (بالفعل دون الاسم ، على ما أخبر به الناظم ، ونصّ عليه ابن جني ، وهذا ظاهر . فهذا معارض في السماع فيه إذا ثبت . وأما ثانيا فلأن ما ثبت به (١) فعلٌ عند القائل به لم يتفق النحويون عليه ، بل أنكرته منهم طائفة كثيرة على أحد الوجهين المذكورين قبلُ ، إما للنقل في أسماء الأجناس أو لغير ذلك ، فَضَعُفُ الإثبات به بسبب هذا الخلاف . وأيضا ليس من قبيل ما السماع القليل فيه (٢) غيرُ معارضٍ ، بل هو معارضٌ بما ثبت من قصد العرب في فعلٍ ، (وإذا كان كذلك كان فعلٌ أولى بأن يُنبّه من أثبتته على قلة السماع فيه كما فعل الناظم) (١) في (٣) فعلٍ ، فإنه لا حاجة إلى التنبيه / فيه على قلّة . / ١١٥ /

ثم أخذ يذكر أبنية الثلاثي من الأفعال أيضاً فقال :

وافتَحَ وَضُمَّ وَأكسِرَ الثَّانِي مِنْ فَعِلٍ ثَلَاثِيٍّ ، وَنَحْوُهُ ضُمِّنْ

اعلم أن الأفعال أقلّ تصرُّفاً من الأسماء في الكلام ، وهذا معنى قولهم :

الأسماءُ أمكن من الأفعال ، أي : أكثرُ في الكلام ، ولذلك كانت أبنية الأفعال أقلّ من أبنية الأسماء ، ألا ترى أن أبنية الثلاثي من الأسماء ، أحدَ عشرَ بناءً ، ولم يثبت من أبنية الثلاثي من الأفعال باتفاق إلا ثلاثة والرابعُ مختلفٌ فيه كما سيأتي إثر هذا بحول الله .

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : « ما السماع القليل فيه كما فعل غير معارض » .

(٣) ت ، وصلب ٣ : من فعل .

فقوله : « الثاني » معمولٌ يطلبه ثلاثة الأفعال المتقدمة من باب الإعمال ، والذي عمل فيه قوله : « اكسّر » فهو من إعمال الأخير . ووقع في بعض النسخ هكذا : « ونحوه ضُمِنُ » أى : ونحو ما ذكر من الأمثلة مثالُ ضُمِنُ . وفي بعضها عَوْضُه « وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنُ » . وهو أيضا بمعنى الأول يعني أنك إذا أردت أيضا أن تحصرُ أبنيةَ الفعلِ الثلاثيِّ المجرّدِ من الزوائد فحرّكِ الحرف الثاني منه ، وهو عينُ الكلمة ، بالحركاتِ الثلاثِ : الضمة والفتح والكسرة ، فتقولُ : فَعَلْ ، وفَعَلَ ، وفَعِلَ ، وزِدْ على ذلك بناءً رابعاً وهو موازنُ ضُمِنُ - بضمّ الأول وكسر الثاني - وذلك : فَعِلَ ، وهي صيغةُ المفعول . فهذه أربعةُ أبنيةٍ للفعل .

فأما فَعَلَ - بفتح العين - فنحو ضَرَبَ ، وأَكَلَ ، وشَتَمَ ، وَعَدَلَ ، وكَمَلَ .

وأما فَعَلَ بضمّ العين - فنحو : ظَرَفَ ، وشَرَفَ ، وحَسَنَ ، وقَبَحَ ، وشَجَعَ ، وجَبَنَ .

وأما فَعِلَ - بكسر العين - فنحو : مَهَلْ ، وَعَلِمَ ، وسَلِمَ ، وسَتِمَ ، وَلَيْسَ .

وهذه الثلاثة لا خلافَ فيها ، وهي المبنيةُ للفاعل . ولم يَزِدِ الناظم على هذه الثلاثة تسكين الثاني مع فتح الأول أو ضمّه ، لأنه لا يأتي فعلٌ على فَعَلَ ولا فَعِلَ إلا وأصله : فَعِلَ ، أو فَعَلَ ، أو فَعِلَ ، لأنَّ العَرَبَ تُسَكِّنُ العين في هذا النحو تخفيفاً ، فتقول في ظَرَفَ : ظَرَفَ ، وفي عَلِمَ : عَلِمَ ، كما تقول في عَضُدَ : عَضُدُ ، وفي كَيْفَ : كَتِفَ . فمما جاء مُسَكَّنًا من فَعِلَ ما أنشده ابن جنّي من قوله (١) :

(١) المنصف ١ / ٢١ ، والإنصاف ١٢٢ ، وابن يعيش على المفضل ٧ / ١٢٩ ، ١٥٢ ، واللسان ، مادة : ضجر . ويروى : وغاربه .

ضَجِرَ البعير : كثر رغاؤه . والبازل : البعير إذا استكمل الثامنة وطعن في التاسعة ، وفطر نابه . والدبّر : الجرح الذي يكون في ظهر البعير ، وخفه . وصفحتا العنق : جانباه . والعاتق : ما بين المنكب والعنق . والغارب : أعلى مقدّم السنام .

وَأِنْ أَهْجَهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ مِنْ الْأَدَمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَعَاتِقُهُ

أراد : ضَجَرَ ، ودَبَّرَتْ . ومثله في فَعِلِ قولُ العَجَّاجِ (١) :

لَوْ عُصِرَ مِنْهَا الْبَابُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ

أراد : لَوْ عُصِرَ . ومما جاء في فَعِلِ قولُهم : لَقَضُوا الرَّجُلُ . يريدون :

لَقَضُوا .

وقالوا في حَسَنَ : حَسَنَ ، وذلك في التعجب نحو : حَسَنَ الْوَجْهَ وَجْهٌ .

وحَسَنَ وَجْهًا وَجْهٌ ؛ قال سَهْمُ بْنُ حَنْظَلَةَ الْغَنَوِيُّ (٢) :

لَمْ يَمْنَعْ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَلَا أُعْطِيَهُمْ مَا أَرَادُوا ، حُسْنُ ذَا أَدْبَا

أراد : حَسْنُ ذَا أَدْبَا . ولم يتكلم الناظم على شيء مما يتعلق بهذه الأبنية

(من الأحكام غير ما ذكره في باب أبنية المصَادِرِ ، وأبنية أسماء الفاعلين ،

فتركتُ ذِكْرَ ما لم يذكُرْه على الشرطِ الملتزمِ في هذا الكتاب .

فإن قيل : إن الناظم إنما بيّن في مأخذ هذه الأبنية (٣) الثلاثة تحريك

الثاني - وهو العين - لا غير ، ولم يبيّن تحريكَ / الفاءِ ، فإذا أخذ المبتدئ في / ١١٤ /

تعريفِ (٤) هذه الأبنية لم يعرف كيف يأخذ الفاء ؟ ولا بأي حَرَكَةٍ يُحَرِّكُهَا ؟ ولا

شكَّ أَنَّ حَكْمَهَا التحريك بالفتح في الأحوال كلها ، فكان حقُّه أن يبيّن ذلك .

(١) كذا ، ولم أجده في ديوانه . والبيت لأبي النجم العجلي، ديوانه ١٠٣ . وانظر المنصف ٢٤/١ ،

١٢٤/٢ ، والاقتضاب ٤٦٢ ، والانصاف ١٢٤ .

(٢) الخصائص ٤٠/٣ ، والرضى في شرح الكافية ٢٥٧/٤ ، والخزانة ٤٣١/٩ ، والصماح واللسان :

حسن .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : تعريف .

فالجواب : أن حركة الأول لما لم يذكر فيها اختلافاً دلَّ عل أنَّها على حالة واحدة ثم (إن)^(١) فَتَحَ الأول ، قد تقرَّر في مواضع من هذا النظم أن الفاء مفتوحة في فَعَلَ وفَعُلَ وفَعِلَ ، في أبنية المصادر وفي غيرها ، مع أن الأمر في تحصيل ذلك قريبٌ فترك ذكره لذلك .

فإن قلت : فكذلك أيضاً ذكرَ هذه الأبنية الأربعة بالانجرار في مُتَقَدِّم كلامه ، فكان ينبغي ألا يذكرها ههنا رأساً على هذا التقدير .

فالجواب أن نقول : إن الناظم قد ذكر ذلك أيضاً ولكنه لم يذكر حصرها في أربعة أبنية ولا غيرها ، فبقيت جملة الأبنية مجهولة فذكرها هنا لحصر أبنيتهما ، وهذا مقصده في هذا الباب ، فكأنه قال " يَحْصُرُها أن تَفْتَحَ الأول على ما هو المعهود ، وتُحَرِّك الثاني بالحركات الثلاث ، وتزِيد على ذلك : فَعِلَ : فتتخصر أبنية الأفعال كلها . وهذا بيِّنٌ .

وأما البناء الرابع وهو المشار إليه بضمن ، وهو المبني للمفعول ، فظاهر الناظم إثباته بناءً أصيلاً رابعاً لتلك الثلاثة ؛ إذ لو كان عنده فرعاً غير أصيل لم يَعُدَّه كما لم يَعُدَّ فَعَلَ المخفف من فَعَلَ أو فَعِلَ لكونه فرعاً لا أصلاً . فكونه قد عُدَّه مع الأبنية الأصلية^(٢) باتفاق دلَّ على أنه عنده أصلي أيضاً . وهذا المذهب قد استقرأه بعض الشراح من كلام سيبويه في أول الكتاب إذ قال : « وأما بناء ما مضى فذهبَ وَسَمِعَ ، وَحُمِدَ ، وَمَكْتُ »^(٣) فذكر أربعة أمثلة لأربعة الأبنية ، فلو كان عنده فَعِلَ مُغَيَّراً لم يذكره كما لم يذكر سائر ما غَيَّرَ . وكلامُ سيبويه

(١) س ، ك : ثم إن فَتَحَ الأول .

(٢) ك : الأصلية .

(٣) الكتاب ١ / ١٢ . وفيه : « وَمَكْتُ وَحُمِدَ » .

حجةً يعتمد عليها ويُسْتَدَلُّ إليها . وَيُسْتَدَلُّ أيضاً على صحة هذه الدعوى بأنَّ
فَعَلَ لو كان مغيّراً من غيره لكان مستلزماً وجوده وجودَ ذلك الغير ، ضرورة
كون الفرع يستلزم وجوده وجودَ أصله ؛ إذ لا يكون الفرع دون أصلٍ ، لكنّا
وجدنا أفعالاً مبنيةً للمفعول غير مُغَيَّرَةٍ من شيءٍ كقولهم : وَكَسَ (١) ، وَوَضَعَ ،
وَعَنِي بكذا ، وَنَفِسْتُ ، وَنَتَجَتْ ، وَذُهِيتَ علينا ، وَغَمُّ الهلال ، وَأَغْمَى على
الرجل ، وَسَقَطَ في يده ، وَغَشِيَ عليه . ومن ذلك كثير (٢) ، وهي لم يوجد لها
في كلام العرب ما هي مغيّرةٌ منه ، فَدَلَّ (ذلك) (٣) على أنها أصول بأنفسها .

ومذهب الجمهور أنَّ بناءَ المفعول فرعٌ عن بناءِ الفاعل ، فَفَعَلَ مُغَيَّرٌ من
فَعَلَ (أو فَعِلَ) (٤) ، وجعلوه مذهب سيبويه ، لأنه لما تعرَّضَ لِحَصْرِ أبنية الأفعال
لم يذكر المبنى للمفعول ، وأما هذا الموضع فلم يتعرَّض فيه لِذِكْرِ أصلٍ ولا
فَرَعٍ ، (وإنما أتى بمجرد تمثيل فقط) (٤) . قال ابن خروف : وَنَصُّ في مواضع
– يعني سيبويه – أنه مُغَيَّرٌ منه . واستدلُّوا على أنه فرع بقول العرب : « سُوبِرَ
وَبُوبِعَ ، (وَدَرِيَ ، ولم تُدْغَمِ الواو من سُوبِرَ وَبُوبِعَ) (٥) ، ولا هُمَزَتِ الواو الأولى
من وَوَرِيَ مع أنَّ القاعدة (أنه) (٤) إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما
بالسكون قُبِلَتِ الواوُ ياءً ، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياء . وكذلك / متى اجتمع واوان / ١١٧ /
في أوَّل كلمةٍ هُمَزَتِ الأولى على اللُزوم ، فَدَلَّ ذلك على أنهما مُغَيَّرَانِ من فِعَلٍ
الفاعل ، وكانهما ساير ووارى ، فكما لا تُدْغَمُ الألفُ من ساير ، ولا تُهْمَزُ الواو
من وَارَى ، فكذلك ما غيَّرَ منه .

(١) وَكَسَ فلان في تجارته : خَسِرَ . وَوَضَعَ بمعناه .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٦٧ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٣٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من س .

(٥) سقط من الأصل .

قال ابن خروف : ولا دليل في هذا بدليل تصحيحهم اجتوروا حملاً على تجاوزوا ، وليس تجاوزوا أصلاً له ، وإلغالهم المضارع حملاً على الماضي ، ولا دليل على السابق منهما لصاحبه . وما قاله ابن خروف ظاهر الورد وقد رد أيضاً ما استدل به لمذهب الناظم من وجود بنية المفعول لم ينطق لها ببنية فاعل ، بأن ذلك قليل ثم قال : وكلا القولين ممكن .

فإن قيل : ما ذهب إليه هنا مناقض لما تقرّر له قبل ، وذلك أنه ذكر^(١) في باب النائب عن الفاعل أن فعل الفاعل يُغَيَّر بِضَمِّ أوله وكَسْرٍ ما قبل آخره في الماضي وفتح في المضارع ، وبَيَّن هذا المعنى هناك على عادة النحويين ، وذلك ظاهر في كونه مغيراً عنه من حيث يجعل المفعول أو غيره نائباً عن الفاعل ، فتَغَيَّرَ لذلك بنية الفاعل إلى بنية المفعول . وهو قد أشار هنا إلى أن بنية المفعول أصلية غير^(٢) مُغَيَّرَةٍ من غيرها ، ولا شك أن ظاهر هذا التناقض .

فالجواب أنه ليس بتناقض ، أما تقريره هو وغيره أن المفعول ينوب عن الفاعل في الإخبار بالفعل فلا دليل في هذا على الفرعية ، لأن لنا أن نقول : معناه أن المعنى الواقع^(٣) من الفاعل الأصل أن يُخْبَرَ به عن فاعله مذكوراً فاعله ، فيؤتى له ببنية الفاعل ، فإن أرادوا ألاّ ذكروا الفاعل أتوا ببنية المفعول . ومعنى قوله : « وَأَوَّلُ الْفِعْلِ اضمَمَّنْ »^(٤) وكذا إلى آخره ، معناه أنك إذا أردت أن تشتق له فعلاً من مصدره فاجعله على هذه الشاكلة ، لا أنه يريد أنك

(١) الأصل : ورد .

(٢) الأصل : عن .

(٣) الأصل ، ت : مع الفاعل .

(٤) هذا قول ابن مالك في باب نائب الفاعل ، ويتمته :

بالآخر اكسر في مضى كوصل

والمتصل

تَأْخُذُ بِنَيْةِ الْفَاعِلِ فَتَغْيِرُهَا هَذَا التَّغْيِيرُ ، لَيْسَ فِي كَلَامِهِ مَا يُعَيِّنُ هَذَا الْمَعْنَى ، وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّكَ تَأْتِي بِبِنْيَةٍ مَضمومةِ الْأَوَّلِ مَكسورةِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمَاضِي وَمَفْتُوحَةٍ (١) فِي الْمَضَارِعِ ، فَلَا تَنَاقُضُ فِي كَلَامِهِ .

ثُمَّ نَقُولُ : إِنَّ مَذْهَبَ النَّازِمِ فِي كَوْنِ بِنَاءِ فِعْلٍ (٢) أَصْلًا هُوَ الْأَحْسَنُ ؛ إِذْ هُوَ بِنَاءٌ مُسْتَقِلٌّ بِأَحْكَامِهِ جَارٍ فِي نَفْسِهِ مَجْرَى الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ ، وَالْحَمْلُ عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ وَاجِبٌ إِلَّا أَنْ يَعارِضَ فِيهِ مَعارِضٌ ، وَلَا مَعارِضَ هُنَا . وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ فَرَعٌ عَنِ (٣) فِعْلِ الْفَاعِلِ دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا (٤) . فَالْأَصَحُّ مَا قَالَ النَّازِمُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

* * *

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَتَأَعَدَا
وَمُنْتَهَاهُ ، يَعْنِي مُنْتَهَى الْفِعْلِ أَرْبَعٌ (يَرِيدُ أَرْبَعٌ) (٥) أَحْرَفٌ إِنْ جُرِّدَ ،
يَعْنِي مِنَ الزَّوَادِ ، أَيْ : إِنْ غَايَةَ الْفِعْلِ الْمَجْرَدِ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ،
وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ صِيغَةً ، وَلَا عَدَدًا أَبْنِيَةً ، فَهُوَ مُعْتَرِضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا هَذَا : إِذْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ : « وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ وَوَزْنُهُ كَذَا ، أَوْ (٦)
مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(١) الْأَصْلُ ، ت : وَمَفْتُوحَةٌ .

(٢) س : الْفِعْلُ .

(٣) الْأَصْلُ ، ت : مِنْ .

(٤) ذَكَرَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ أَبْنِيَةَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ ثَلَاثَةٌ أَبْنِيَةٌ فَحَسَبَ ، وَأَمَّا (فِعْلٌ) فَبِنَاءٌ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ ، وَلَيْسَ بِأَصْلٍ فِي الْأَبْنِيَةِ . يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ الْمَنْصَفُ ٢٣/١ ، وَإِبْنُ يَعِيشَ ١٥٢/٧ ، وَالْمَتَع ١٦٦ ، وَشَرَحَ الشَّافِيَّةُ ٦٧/١ .

(٥) سَقَطَ مِنْ س .

(٦) الْأَصْلُ ، ت : « وَمَا » .

والثاني : أنه ترك / التنبيه على فعلِ المفعول ، وكان حقّه أن ينبّه عليه / ١١٨ /
 كما فعل ذلك في الثلاثي ، وإلا فلا فرق بينهما في هذا المعنى ، فكما تقول :
 فَعَلَّ في فعلِ الفاعل ، كذلك تقول : فَعِل في فعلِ المفعول .

وقد يُجاب عن الأول بأنّ بناءَ فَعَلَّ قد ذكره قبل هذا في أبنية المصادر^(١) ،
 فلم يَحْتَجْ إلى ذكره هنا ؛ إذ ليس له أبنيةٌ متعدّدة . وإنما يختصّ ببناءٍ واحدٍ .
 والذي كان واجباً عليه أن يذكر^(٢) منتهى ما يَصِلُ إليه بحروفه الأصول . وهو
 الذي نبّه عليه ، وهذا مما يدلُّ على ما تقدّم لنا قبلُ من أنه إنما قصد ههنا
 حصرَ الأبنية لا ذكرها وتحديدها ، فلذلك لم يذكر في الثلاثي حركة أول الفعل .
 وعن الثاني أنّه لما نبّه على فعلِ المفعول (في الثلاثي كافة الرباعي أيضا
 داخلاً في ذلك الحكم ، فلا بدُّ له من بنية المفعول)^(٣) ، فترك ذكرها اختصاراً
 ولم يحتج إلى تعيينها ؛ إذ قد ذكرنا ذلك في باب النائب عن الفاعل ، وأن
 الرباعي يُبنى على فَعِل ، وهذا من اختصاراته .
 وقد حصّل أن الرباعي المجرد له بناءان :

أحدهما : فَعِل نحو : وُحِرَج ، وقرطس ، وسُرْهَف ، وهَمَلَجَ^(٤)
 والثاني : فَعِل نحو : دُحِرَج ، وسُرْهِف ، وقَلِقِل ، وزَلَزِل .

(١) الأصل : المضارع . يعني قول ابن مالك :

فَعِلْ أَوْ فَعَلْ لِفَعْلًا واجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا

(٢) الأصل ، ت ، س : يذكره .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) القرطاس : الورق ، وضربٌ من برود مصر ، وأديم يتخذ للنضال ، ويسمى الغرض قرطاساً ، وكل
 أديم نصب للنضال فاسمه قرطاس ، فإذا أصابه الرامي قيل : قرطس ، أى : أصاب القرطاس ،
 والرمية التي ينصب مقرطسة .

وسرهفت الصبي : أحسنت غذاؤه ، وكذلك : سرعفته . الهمجة : حُسْنُ سيرِ الدابة في سرعة .

وإنما كانت غاية الأفعال الأربعة : لأن الأسماء أقوى منها ، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال ، وحاجة الأفعال (إلى الإسناد^(١)) إليها ، وخطوا الأفعال درجة عنها . هذا تعليل المازني^(٢) ، وذكر ابن جني في ذلك وجها آخر وقال : إنه قول سيبويه^(٣) ، وهو أن « الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول لأن الزوائد تلزمها^(٤) للمعاني نحو حروف المضارعة ، وتاء المطاوعة في تدحرج ، وألف الوصل والنون في احرنجم ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها » . قال ابن جني : « فإن قلت : إنهم (قد)^(٥) قالوا : عندليب ، وعُضْرَفُوط ، وقبعرُوى ونحوها ، فألحقوها الزوائد وهي خماسية . فإن الأفعال أقعد في الزوائد من الأسماء ، لأنها تنقلها^(٥) من حال إلى حال » (٦) .

ثم قال : « وإن يرد فيه فماستاً عدا » يعني أن المزيد فيه من الأفعال غاية ما يبلغ بالزيادة ستة أحرف لا يتعداها إلى السبعة فأكثر ، وذلك لأن الأسماء لما كانت أقوى وأخف كما تقدم ساغ أن تلحق الزيادة ويبلغ بها السبعة ، وأما الأفعال فأضعف ، فلم يبلغ من قوتها أن تساويها في الزيادة . وأيضا فإن زيادة الأسماء قد تحذف كثيراً في التحقير والتكسير وغيرهما ، ولا سيما في تحقير الترخيم ، فصارت في الأسماء كالمنفصلة منها ، فاحتملوا كثرة الزيادة فيها ، بخلاف الأفعال فإنها ليست كذلك فكروها تطويلها بالزيادة اللازمة .

(١) ليس في س ، ك .

(٢) المنصف ١ / ٢٨ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٠١ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : تفضلها .

(٦) المنصف ١ / ٢٨ - ٢٩ .

وقوله : « وَإِنْ يُرَدِّدْ فِيهِ » إلى آخره ، يعني أن الزيادة فيه تَبْلُغُ إلى الستة .
 وذلك صحيح . كان ثلاثياً أو رباعياً ، (فأما الثلاثي)^(١) ، فيصير إلى أربعة^(٢) ،
 بزيادة واحدة^(٣) للإلحاق (أو لغير الإلحاق)^(٤) ، ويكون على أَفْعَلَ نحو : أَكْرَمَ ،
 وعلى فَيْعَلَ نحو : بَيَّطَرَ ، وعلى فَوَعَلَ نحو : حَوَقَلَ ، وعلى فَعُولَ نحو : جَهَّوَرَ .
 وبالتضعيف على فَعْلَلَ نحو : جَلَّبَبَ ، وعلى يَفْعَلَ نحو : يَرْنَأُ^(٥) لِحَيْتِهِ . وعلى
 فَعَلَى نحو : سَلَّقَى^(٦) ، وعلى فَعْنَلَ نحو : قَلَّنَسَ^(٧) ، وعلى / فاعَلَ نحو : / ١١٩ /
 ضارَبَ ، وعلى فَعَّلَ نحو : ضَرَّبَ وكذلك ما أشبهه . ويصيرُ إلى خمسة بزيادتين
 . ويكون (على)^(٨) تفاعل نحو : تضارَبَ ، وعلى تَفَعَّلَى نحو : تَقَلَّسَى^(٩) ، وعلى
 تَفِيعَلَ نحو : تشيطن^(٩) ، وعلى تَفْعُولَ نحو : تَرَهَّوَك^(١٠) ، وعلى تَقَوُّعَلَ نحو :
 تَجَوَّرَبَ ، وعلى افْتَعَلَ نحو : اقْتَدَرَ ، وعلى انْفَعَلَ نحو : انْطَلَقَ ، وعلى افْعَلَّ
 نحو : احْمَرَّ ، وعلى تَفَعَّلَ نحو : تَكْرَّمْ ، وعلى تَمَفَّعَلَ نحو : تَمَسَكَنَّ . وشبه ذلك .
 ويصير إلى سِتَّةِ بزوائد^(١١) ثلاثٍ ويكون على افْعَنْلَلَ نحو : افْعَنْسَسَ^(١٢) ، وعلى

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) الأصل ، ت : الأربعة .

(٣) الأصل ، ت : واحد .

(٤) سقط من س .

(٥) الأصل : يرنأ . وفي اللسان : « وَالْيَرْنَأُ وَالْيَرْنَأُ - بضم الياء وهمزة الالف - .

اسم للحناء . قال ابن جني : وقالوا : يَرْنَأُ لحيته : صبغها باليرنأ . وقال : هذا يَفْعَلُ في الماضي ،

ما أعزبه وأطرفه ! » .

(٦) يقال : طعنته فَسَلَّقَتْهُ : إذا ألقىته على ظهره . وربما قالوا : سَلَّقَيْتُهُ سَلْقَاءً ، يزيدون فيه الياء .

(٧) قلنس الشيء : غَطَّاه وستره .

(٨) قَلَّسَيْتُهُ فَنَقَلَّسِي ، وَنَقَلَّسَ ، وَنَقَلَّسَ : ألبسته القلنسوة فلبسها .

(٩) الأصل : تشييطر .

(١٠) يقال : مَرَّ الرجل يترهوك ، كأنه يموج في مشيته .

(١١) الأصل : زوائد .

(١٢) الْمُفْعَنْسَسُ : الشديدُ .

افْعَلْتَنِي نحو : اسَلَنْتَنِي^(١) ، وعلى اسْتَفْعَلَ نحو : استكبر ، وعلى افعالٌ نحو : اَحْمَارٌ ، وعلى افْعُولٌ نحو : اعلوْطُ^(٢) ، وعلى افْعَوْعَلٌ نحو : اغْدُوْدَنَ^(٣) ، ونحو ذلك .

وأما الرباعيُّ فيصيرُ خماسياً بزيادة واحدة ، ويكون على تَفَعَّلَ نحو : تدحرج وشبهه ، ويصيرُ سداسياً بزيادتين ويكون على افْعَتَّلَلْ نحو : احرنجم^(٤) . وما أشبه ذلك .

وقوله « فما ستأ عدا » كقوله : « فما سبَّعاً عدا » ، والكلامُ فيهما واحدٌ . ثم أخذ يذكر ما فوق الثلاثي من الاسم المجرد ، وماله من الأبنية ، وابتدأ بالرباعي ثم عطف بالخماسي فقال :

لَاسِمٍ مُجْرَدٍ رُبَاعٍ فَعَلَّلُ	وَفَعَّلِلُ ، وَفَعَّلِلُ ، وَفَعَّلِلُ
وَمَعَ فَعَلٌ فَعَّلِلُ ، وَإِنْ عَلَا	فَمَعَ فَعَّلِلُ حَوَى فَعَّلِلَا
كَذَا فَعَّلِلُ وَفَعَّلِلُ وَمَا	غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النُّقْصِ انْتَمَى

يعني أن الاسم^(٥) الرباعي المجرد له من الأبنية ستة على رآيه :

أحدها : فَعَّلِلُ – بفتح الأول والثالث وإسكان الثاني – ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : جَعْفَرٍ ، وَعَنْبَرٍ ، وَجَنْدَلٍ^(٦) ، وَسَخْبَرٍ^(٧) . والصفة نحو : سَلْهَبٍ ، وَخَلْجَمٍ ، وَصَقْعِبٍ ، وَشَجْعَمٍ^(٨) .

(١) اسَلَنْتَنِي الرجل : نام على ظهره .

(٢) اعلوْطُ بغيره اعلوْطاً : إذا تعلق بعنقه وعلاه .

(٣) اغْدُوْدَنَ الشعر : طال وتم .

(٤) احرنجم القوم : ازدحموا .

(٥) الأصل : اسم .

(٦) الأصل : جنعل .

(٧) السُّخْبَرُ : ضرب من الشجر .

(٨) هذه الصفات الأربع كلها بمعنى الطويل ،

والثاني : فِعْلٌ - بكسر الأول والثالث - ويكون في الاسم والصفة ،
 فالاسم نحو : زَبْرَج ، وَزْبِير ، وَقِرْطِم ، وَعِظْلِم^(١) - والصفة نحو : صِمْرِد^(٢) ،
 دِلْقِم^(٣) ، وَزِهْلِق^(٤) ، وَضِمْرِي^(٥) ، وَخِرْمِل^(٦) ، وَهْدَمِل^(٧) ، وَخِضْرِم^(٨) ،
 وَلِطْلِط^(٩) ، وَدِرْدِج^(١٠) . قال ابن جني : « وإنما أكَثَرْتُ من هذا لأن أبا
 العباس ذكر أن فِعْلًا في الصِّفَةِ قليل »^(١١) .

والثالث : فِعْلٌ - بكسر الأول وفتح الثالث - ويكون في الاسم والصفة ،
 فالاسم نحو : قَلْعَم^(١٢) ، وَدِرْهَم ، وَقِلْفَع^(١٣) ، وَقِرْطَم^(١٤) . والصفة
 (نحو)^(١٥) : هَجْرَع^(١٦) ، هَبْلَع^(١٧) . وقيل : إن الهاء في هذين المثالين زائدة
 لأنهما من الجَرْعِ والبَلْعِ ، فوزنهما على هذا هِفْعَلٌ ، وقد حكى عن الخليل أنه

-
- (١) الزَّبْرَج : الوشى ، والذهب . والزَّبِير : ما يعلو الثوب الجديد مثل ما يعلو الخَزَّ . والقِرْطِم : حبّ
 العصفور . وفيه لغات انظرها في اللسان . والعِظْلِم : عصارة بعض الشجر .
 (٢) الصِمْرِد : الناقة القليلة اللبن . قال الجوهري في صرد : « وأرى أضن الميم زائدة » .
 (٣) امرأة دِلْقِم : هرمة . ويقال : الميم زائدة . ويروى أيضاً بفتح القاف ، انظر اللسان : دلق .
 (٤) حمارٌ زِهْلَقٌ : أملس المتن ، وخفيف .
 (٥) ناقة ضِمْرِيٌّ : مُسِنَّة . الضُمْرُ من النساء : الغليظة .
 (٦) الخِرْمِل : المرأة الرعناء . وقيل : العجوز المتهدمة الحمقاء ، مثل : الخَزِيل .
 (٧) الهِدْمِل : الثوب الخَلَق . وفي المنصف ١ / ٢٥ : هرمل ، بالراء . ولعله تحريف .
 (٨) بئر خِضْرِم : كثيرة الماء .
 (٩) اللَّطْلِط : الناقة الهرمة ، واللَّطْلِط : العجوز الكبيرة .
 (١٠) الدَّرْدِجُ : المسُّ .
 (١١) المنصف ١ / ٢٥ .
 (١٢) القَلْعَم - ويتضعف الميم - : الطويل .
 (١٣) القَلْفَع - بكسر الفاء ، ويفتحها عن السيرافي - : الطين إذا نضب عنه الماء يبس وتشقق .
 (١٤) القِرْطَم : حَمْلُ الإبل ، وهن حُمَرُ .
 (١٥) عن س .
 (١٦) الهَجْرَع : الطويل المشقوق .
 (١٧) الهَبْلَع : الواسع الحُنْجور العظيم اللَّقْم الأَكُول .

كان يقول : الهاءُ في هَرْكُولَةٍ ^(١) زائدة ، لأنها من قولهم : تَرَكُلُ في مَشْيِيتها ، فوزنها إِذَا هَفْعُولَةٌ . وإنما قادهم إلى هذا الاشتقاقُ كما رأيت ^(٢) ، ومذهبُ سيبويه أن الهاءَ أصليةٌ في ذلك كَلَّةٌ ، وبِهَجْرَعٍ وَهَبْلَعٍ مَثَلُ الصِّفَةِ في هذا البناء ^(٣) ، ومنه : بَعِيرٌ عَلَكْدٌ ، أَى : غليظٌ شديدُ العُنُقِ والظْهرِ .

والرابع : فَعُلُّ بضم الأول والثالث - ويكون في الاسم والصفة أيضاً ، فالاسم نحو : ثُرْتُم ^(٤) ، وَبُرْتَن ، وَحُبْرُجٌ ^(٥) ، وَقُلْفُلٌ . والصفة : جُرْشُعٌ ، وَكُنْدُرٌ / وَصُنْتُعٌ ، وَكَلْكَلٌ ^(٦) .

/ ١٢٠ /

والخامس : فِعْلٌ - بكسر الأول وفتح الثاني - ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : قُمِطَرٌ - وهو ما تُصان به الكتبُ - وَفِطْحَلٌ ^(٧) ، وَصِقْعَلٌ ^(٨) ، وَهَدْمَلَةٌ ^(٩) . والصفة نحو : هَزِيرٌ ، وَسَبْطَرٌ ^(١٠) وَدِرْفَسٌ ^(١١) ، وَقِمِطَرٌ ، وهو الشديدُ من الجمال الصُّلْبُ .

(١) الهَرْكُولَةُ : الحسنَةُ الجسمِ الخَلْقِ والمشية .

(٢) المنصف ١ / ٢٥ - ٢٦ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٨٩ .

(٤) في النسخ ، وكتاب سيبويه ٤ / ٢٨٨ ، والمنصف ٨ / ٢٥ ، والاستدراك للزبيدي ٢٨ : تَرْتَم ، بالتاء .

والمثبت عن شرح السيرافي ٥ / ٢٤٠ ، والمعجم . والترتم : ما فضل من الطعام أو الإدام في الإثناء .
(٥) الحُبْرُجُ : ذكر الحُبَارَى .

(٦) الجُرْشُعُ من الإبل : العظيم . والكُنْدَرُ : القصير الغليظ مع شدة . والصُنْتُعُ : الشاب الشديد ، واكْكَلْكَلُ القصير الغليظ الشديد .

(٧) الفِطْحَلُ : السيلُ .

(٨) الأصل : صِقْعَلٌ ، ولم أجده ، الصِقْعَلُ : التمر اليابس يُنْقَعُ في المخض .

(٩) الهدملة : موضع ، والدهر الذي لا يوقف عليه لطول التقادم ، ويضرب مثلاً للذي فات ، يقول بعضهم : كان هذا أيام الهدملة ، قال كثير :

كَانَ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا أَنْيْسُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ أَيَّامِ الْهَدْمَلَةِ عَامِرٌ

(١٠) السَّبْطَرُ : من نَعَتِ الْأَسَدَ بِالْمُضَامَةِ وَالشَّدَةِ . والسَّبْطَرُ من الرجال : الماضي ، والطويل .

(١١) بَعِيرٌ دِرْفَسٌ : عظيمٌ .

والسادس : فَعَلَّ - بضم الأول وفتح الثالث - وهو ما استدركه الأخفش ،
ومثاله في الاسم : جُذِبَ (١) ، وضَفَدَ ، وجُنْدَبَ (٢) ، وطَحَلَبَ (٣) ، وبرُقِعَ ،
وجُوذِرَ (٤) ، إلا أن جُوذِرًا زعم الفارسي أنه أعجمي (٥) . ومثاله في الصفة :
جُرْشَع (٦) ، نقله أبو حيان في الارتشاف . فمثال هذا فَعَلَّ بلا شك ، إلا أن
النحويين (فيه) (٧) على فرقتين ، فمنهم من أخذ به وصَحَّ الاستدراك ،
والناظم منهم ، وهورأيه في الفوائد أيضًا . وزعم ابنُ جني أن جميع (٨)
البصريين مخالفون لأبي الحسن في هذا إلا من أخذ بقوله : وعزوا نقل الفتح
وإثباته للكوفيين ، وأن البصريين لا يثبتونه . وهو الذي رجح في التسهيل ،
فقال : « وتفریعُ فَعَلَّ على فَعَلَّ أظهرُ من أصالته (٩) » . والذين نَفَوْا وجودَ هذا
البناء قالوا : إنَّ الفتح تخفيفٌ من الضمِّ ، والدليل على ذلك أنه ليس منها مثالٌ
إلا والضمُّ قد جاء فيه ، فقد قالوا فيها : جُذِبَ ، وجُنْدَبُ وطَحَلَبُ (١٠) ، برُقِعَ ،
جُوذِرَ بل زعم الزبيدي أنَّ الضم هو الأفصح فيها ، (ومثله) (١١) ذكر ابن
جني أنه هو المعروف .

(١) الجذِب : دابة نحو الحرياء .

(٢) الجندب : ذكر الجراد . والنون عند سيبويه زائدة ، انظر الكتاب ٤ / ٣٢١ .

(٣) الأصل : طحلبة . والطَحَلَب : خضرة تعلو الماء المزمِن .

(٤) الجُوذِر : البقرة الوحشية . وقال ابن سيده : همزته زائدة ، لأنه يقال : ناقة مُجَذِر : ذات جُوذِر .

انظر اللسان ، مادة : جذر .

(٥) المنصف ١ / ٢٧ .

(٦) الجرْشَع : العظيم الصدر .

(٧) سقط من س .

(٨) س : جمهور البصريين .

(٩) التسهيل ٢٩١ .

(١٠) سقط من الأصل .

(١١) سق من الأصل .

وهذا كله لا يلزم ، والفتح منقولٌ فلا بُدَّ من قبوله ، ومن قال : إنه مفتوحٌ من المضموم فدعوى لا دليلَ عليها ، ولم يثبت من كلام العرب تخفيفُ الضمِّ بالفتح فيحمل هذا عليه ، مع أنه ليس فيه ذلك الثقلُ ، وأما قولهم في عُرفات : عُرفَاتٍ ، فليس تخفيفاً من المضموم ، بل هو تحريكُ ^(١) السَّاكِنِ بالفتح ، وحملُ لِفْعَلَةٍ على فَعْلَةٍ . وأيضاً فقد ألقوا بِفَعْلَلٍ فقالوا : سُودَدُ ، قالوا : عُوْطُ ^(٢) ، وعُنْدَدُ ^(٣) ، وحَوْلَلُ ^(٤) ، وقُعْدَدُ ^(٥) . والإلحاقُ لا يكون إلا بأصل بناءٍ ففَعْلَلُ - بلا إشكالٍ - أصلُ بناءٍ ، ولم يثبتْه سيبويه إذْ لعله لم يحفظه أو لم يتحقق نقله عنده . ولا يلزم من هذا عدمُ قوله ^(٦) به إن ثَبَّتْ ، على أن سيبويه تأوَّلَ قُعْدَدًا ونحوه على أنه لم يلحق بجُحْدَبٍ فقال : « وقالوا : قُعْدَدُ ، فالحقوه بجُنْدَبٍ وعُنْصَلٍ . بالتضعيف » ^(٧) . وهذا معترض ، فإنه إلحاقٌ مَزِيدٍ بِمَزِيدٍ ^(٨) . فأجاب السيرافي بأن هذه النون لما لم تَسْقُطْ شُبَّتْ بالأصل فالحقوا (بها) ^(٩) . قال : وقُعْدَدُ يدلُّ الاشتقاق على سقوط الدال منه ، يقال : هذا أقْعَدُ من هذا ،

(١) س : تخفيف .

(٢) يقال : عاطت الناقة تعيط عياطاً ، وتعيّطت ، واعتاطت : لم تحمل سنين من غير عُقَرٍ ، وهي عانط ، من إبل عَيْط ، وعَيْطٍ ، وعُوْطٍ . وقال سيبويه ٣٧٥/٤ - ٣٧٦ : « سمعنا من العرب من يقول : تَعَيْطَتِ الناقةُ . وقال :

مظاهرة نياً عتيقا وعُوْطُطاً فقد أحكما خلَقاً لها متبانيا

وفي اللسان : والعُوْطُط ، عند سيبويه : اسم في معنى المصدر . وانظر النصف ٤٢/٢ - ٤٣ .

(٣) يقال : مالي عنده عُنْدَدٌ ، أى : بُدٌّ .

(٤٢) ناقة حائل : حُمِلَ عليها فلم تَلْقَحْ ، والجمع حيال ، وحُولُغ ، وحُولُ ، وحَوْلَلُ ، والآخره اسم للجمع . انظر اللسان : حَوْلُ .

(٥) رَجُلٌ قُعْدَدُ : إذا كان قريب الأباء إلى الجدِّ الأكبر .

(٦) الأصل : نقله .

(٧) الكتاب ٤ / ٤٢٥ . والعُنْصَلُ : البِصَلُ البرِّيُّ .

(٨) س : « فإنه تضيعف مزيد لمزيد » .

(٩) عن س ، ك .

لأن القُعدَدَ أقعدُ القرابة في النسب . وهذا وإن كان تويلاً يمكن أن يقال مثله ، فإنه لا يَقْوَى قُوَّةُ ما احتج به الناظم ، فالظاهرُ إثباته كما ذهب إليه هنا .
هذه جملة ما ذكرَ الناظمُ من الأبنية للرباعي . وذكر غيره أربعة أبنية زائدة على ما ذكره .

أحدها : فَعَلُّ - بفتح الأول وكسر الثالث - ذكروه في الأسماء ، قالوا : ما عليه طَحْرِيَّة ، أى قطعة ثوب ، حكاه أبو عبيدة عن أبي الجراح ، لغة في طَحْرِيَّة . استدركه الزبيديُّ وابنُ خروفٍ ، وتبعهما ابنُ عَصْفُورٍ أيضاً^(١) .

والثاني : فَعَلُّ - بضم الأول وفتح الثاني - حكى أبو زيدٍ في الصفات :

/ امرأة هُرْكَلَةٌ ، في هُرْكُولَةٍ . وذكر الزبيديُّ في استدراك هذا المثال من / ١٣١ / الأسماء أنه يُقال : لقيت منه الْفُتْكَرِينَ^(٢) . لغة في الْفِتْكَرِينَ^(٣) ، فاثبت^(٤) به فَعَلًا^(٥) ، وغلطه الناسُ في هذا المثال ، لأنه إنما يصح على أنه يقال : الْفُتْكَرُونَ في الرفع ، الْفُتْكَرِينَ في النصب والجر ، فإذا ثبت هذا نقلاً فحينئذ يصح ما قال ، وإلا فَلَعَلَهُ فُتْكَرِينَ كَقَدْ عَمِلَ . فالذي يصح من تمثيل هذا قولهم : هُرْكَلَةٌ . وذكر أبو حيان في الارتشاف^(٥) هذا البناء وأثبت به قولهم : خُبَعْتُ^(٦) ودَلَمَزْتُ^(٧)

(١) الاستدراك للزبيدي ٢٨ ، والمتع لابن عصفور ٦٧ .

(٢) في النسخ : الْفُتْكَرَى ، بآلف مقصورة . والمثبت عن الاستدراك ٢٨ ، والمتع ٦٧ . والفتكرين : الدواهي والشدائد .

(٣) الأصل : فما أثبت .

(٤) ك : فعلا .

(٥) الارتشاف ٣٦ .

(٦) الهمع ٦ / ١٢ .

(٧) الدلامز : القوي الماضي . يقول الجوهري : « والدَلَمَزُ مقصور منه ، وقد خففه الراجز ، وذكر البيت الثاني .

، وقال : خلافاً لمن نفاه . وأنشد الجوهري شاهداً على الدَّلَامِزِ قول الراجز^(١) :
أبناء كل سَلَبٍ وَوَهْزٍ دُلَامِزٍ يُرْبِي على الدَّلَامِزِ
لكنه حمّله على أنه مخفّف من دُلَامِزٍ^(٢) .

والثالث : فَعَلَّلَ - بضم الأول وكسر الثالث - في الأسماء أيضاً ، حكى ابن خروف الضم في طَحْرِبَةٍ ، وأنه يقال : طَحْرِبُهُ ، واستدركهما معا .
والرابع : فَعَلَّلَ - بكسر الأول وضم الثالث - حكى ابنُ جَنِي في الأسماء عن بعضهم : زَبُّرٌ ، وَضُبُّبٌ^(٣) ، خِرْفُوعٌ .

وكان الناظم لم يثبت هذه الأبنية بمثل هذا السماع لشذوذه وقلة استعماله أو لغير^(٤) ذلك مما يشير إليه بعد . وقد حكى ابن سيده في العَرَتْنِ : العَرَتْنُ ، والعَرَتْنُ^(٥) ، وذلك يثبتُ مثال فَعَلَّلَ ، وهو بناءٌ خامس .
ثم قال : « وَأَنَّ عَلَا فَمَعَ فَعَلَّلَ حَوَى فَعَلَّلًا » ، إلى آخره . الضمير في « علا » راجعٌ إلى الاسم ، يعني أَنَّ الاسمَ إن علا على الأربعة فصار خماسياً فإنه يحوى هذه الأمثلة الأربعة :

أحدها : فَعَلَّلَ - بفتح الأول والثاني والرابع - ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو: سَفَرَجَلٍ ، وَفَرَزْدَقٍ ، وَزَبْرَجَدٍ ، وَخَدْرَنْقٍ^(٦) . والصفة نحو: شَمْرَدَلٍ ، وَهَمْرَجَلٍ ، وَجَنَعْدَلٍ^(٧) .

(١) الرجز لرؤبة، ديوانه ٦٤ ، ورواية البيت الأول فيه :

كل طَوَالٍ سَلَبٍ وَوَهْزٍ

والسَلَبُ : الطويل . والدَهْرُ : الغليظ الشديد المَلَزُ الخلق القصير .

(٢) في النسخ : دَلَمِزٍ .

(٣) الضبُّبُ : الذاهية . والخِرْفُوعُ : القطن .

(٤) الأصل : بغير .

(٥) ك : العَرَتْنُ ، والعَرَتْنُ . وانظر المحكم ٣٢٢/٢ .

(٦) الخَدْرَنْقُ : العنكبوت .

(٧) الشَمْرَدَلُ : السريع من الإبل . والهمرجل : الجواد السريع . والجنعدل : البعير القوي الضخم . وهذه

الأخيرة في اللسان : جعلد .

والثاني : فَعَلَّلُ - بفتح الأول ، والثالث ، وكسر الرابع - ويكون في الصفة نحو: قَهْلَسِ ، وَجَحْمَرَشِ ، وَصَهْصَلِقِ ، وَقَنْفَرَشِ^(١) . قال سيبويه : « ولا نعلمه جاء اسماً »^(٢) ويظهر من المازني أنه قد جاء اسماً ، لأنه لما مثل بنات الخمسة قال: « وتكون هذه الخمسة أسماء وصفات »^(٣) . ويدل على ما قال المازني أنهم قالوا : قَهْلَسِ ، للمرأة العظيمة ، لحَشَفَةِ الذكر أيضا . وقد قال الجوهري : إنه الذُكْر نفسه . وبهذا قد يثبت مجيئه اسماً .

والثالث : فَعَلَّلُ - بضم الأول ، وفتح الثاني ، وكسر الرابع - ويكون في الاسم والصفة ، فالاسم نحو: خَزَعِبَلَةٌ^(٤) ، ويقال: ما في السماء قُدْعَمَلَةٌ ، أى : شىء من السحاب . والصفة نحو : قُدْعَمِل ، للضخم من الإبل ، والخُبْعَتَيْنِ^(٥) . والرابع : فَعَلَّلُ - بكسر الأول^(٦) وفتح الثالث - ويكون اسماً وصفة ، فالاسم نحو: قِرْطَعِبِ^(٧) ، وَحَنْبَتَرِ^(٨) ، وَقِرْزَحَلَةٍ^(٩) والصفة نحو: جِرْدَحَلِ^(١٠) ، وَخِنْزَقَرِ^(١١) ، وَقِرْطَعِنِ^(١٢) .

-
- (١) القهلبس : الضخمة من النساء والجمعرش : الثقبيلة السمجة من النساء . وصوت صهصلق : شديد . والقنفرش : العجوز الكبيرة .
(٢) الكتاب ٤ / ٣٠٢ .
(٣) المنصف ١ / ٣٠ .
(٤) الخزعبلة : الفكاهة والمزاح .
(٥) تَيْسٌ خُبْعَتَيْنِ : غليظ شديد . والخُبْعَتَيْنِ من الرجال : القوى الشديد .
(٦) س : بفتح الأول وكسر الثالث .
(٧) ما عليه قرطعية : أى قطعة خرقة .
(٨) في النسخ : خَنْبَتَر . ومثله في بعض نسخ الكتاب لسيبويه ٤ / ٣٠٢ . وفي اللسان : « الحَنْبَتَر : الشدة ، مثل به سيبويه ، وفسره السيرافي » .
(٩) الأصل : وقِرْزَحَلَة . والقِرْزَحَلَة : من خرز الصبيان تلبسها المرأة فيرضى بها قيمها ولا يبتغي غيرها .
(١٠) الجِرْدَحَلُ من الإبل : الضخم .
(١١) في النسخ : الخِنْزَقَر ، بالخاء . والمثبت عن الكتاب ٤ / ٣٠٢ ، والمنصف ١ / ٣٠ ، وفي اللسان : الخِنْزَقَر الخِنْزَقَرَة : القصير الدميم من الناس .
(١٢) السِرْطَعِن : الأحمق .

هذا ما ذكره الناظم من الأمثلة للخماسي ، وقد زاد غيره على هذه الأبنية ستة أبنية .

أحدها : فَعَلَّلُ - بضم الأول ، وفتح الثالث ، وكسر الرابع - وهو المشهور في استدراك الزبيدي وابن السراج (وغيرهما)^(١) ، ومثاله : الهُنْدَلُ ، لبقلة .
والثاني : فَعَلَّلُ - بكسر الأول والثاني / والرابع - ومثاله : عِقْرَطِلُ ، / ١٢٢ /
اسم لأنثى الفيلة ، حكاه ابن سيده^(٢) .

وهذان المثالان ذكرهما الناس واشتهرا ، والأول أشهرهما .

والثالث : فَعَلَّلُ ، بكسر الأول وفتح الثاني والرابع .

والرابع : فَعَلَّلُ ، بضم الأول وفتح الثالث^(٣) .

والخامس : فَعَلَّلُ ، بفتح الأول والثالث .

والسادس : فَعَلَّلُ ، بضم الأول والثاني والرابع .

وهذه الأربعة الأخيرة ذكرها أبو حيان وأثبتها مع ما تقدم ، وأتى لها بمثل لم أقيدها كما أحب ، فتركها ، فانظرها في الارتشاف له^(٤) . ولم يعوّل الناظم على شيء من هذا ، وإنما أثبت ما أثبتته سيبويه والجمهور^(٥) ، وما عداها فمحمّل أو نادر .

(١) سقط من س .

(٢) المحكم ٢ / ٣٢٩ ، والارتشاف ٤١ ، والهمع ١٤ / ١٤ .

(٣) ومثّل له في الارتشاف ب قُسْبَنْد ، وفي تاج العروس : « قُسْبَنْد ، مثال فَعَلَّل - بضم فسكون ففتح - : أهمله الجماعة ، قال المصنف : هكذا ذكره في الأبنية ولم يفسره لكونه فارسية » ، ثم ذكر ما عرّب عنه ، وفسّره بما يشد في الوسط إذا كان معرب كسبند ، أو اسم الشاة إذا كان معرب كوسبند على أن الفيروزيادي ذكر بعد ذلك : قُسْبَنْد ، وقال إن أبا حيان ذكره في التسهيل ، وفسّره بالطويل العظيم العنق . لكن الذي وجدته في الارتشاف بالسين المهملة .

(٤) انظر الارتشاف ١ / ٦١ ، ٦٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٤ / ٣٠١ ، ٣٠٢ لمقتضب ١ / ١٠٦ ، والمنصف ١ / ٣٠ ، والتكملة ٤٠ ، تحقيق كاظم مرجان ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٥١ ، والممتع ٧٠ .

ثم أخذ الناظم ينفي غير ما ذكر بقوله : « وما غاير للزُيد أو النقص
انتمى » ما : واقعة على الأمثلة التي تُمثل بها الأبنية أو على الأبنية أنفسها .
وحذَفَ مفعول « غاير » للعلم به ، وهو ما تقدّم من الأبنية في الرباعي
والخماسي . والزيدُ : مصدر زاد يَزِيدُ زِيداً وزيادة ، فيعني أن ما غاير ستة
الأبنية المذكورة في الرباعي والأربعة المذكورة في الخماسي من الأمثلة التي
يَلْحِقُ بها المستدركون أبنية آخر ، ويظهر ببادئ الرأي الإلحاق بها ، فإنها
ليست بتلك المنزلة ولا ثابتة عنده فيها ، وإنما مخرجها عنده أحد أمرين :

أحدهما : أن يكون المثال منتميا - أى : متسبباً - للزيادة ومعنى كونه
منتسباً لها أن يكون ذا زيادة لا يكون مجردا ، فما كان من الأبنية مغيرا
ومخالفا لما مضى فيمكن أن يكون منها ما هو مزيد فيه . وذلك نحو : هُرْكَلَةٌ ،
فإن الهاء يمكن أن تكون زائدة كما قال الخليل في هُرْكُولَةٍ ، لأنها بمعناها ،
إذ^(١) هي بمعنى تَرَكَّل في مشيتها . فإذا أمكن في الهاء الزيادة لم يكن في
هُرْكَلَةٍ^(٢) دليل على فَعَلٌ . ومثل^(٣) الهُنْدَلَع لا يثبت به^(٤) فَعَلَلٌ ، لإمكان زيادة
النون ، قال ابن جني : « ومن ادّعى ذلك - يعني إثبات فَعَلَلٍ - بهُنْدَلَعٍ ، احتاج
إلى أن يدل على أن النون من الأصل » (٥) . قال ابن الضائع : وإنما ينبغي
أن يجعل هذا في مزيد الرباعي ، (والنون زائدة لأن مزيد الرباعي^(٦)) أوسعُ

(١) الأصل : أو .

(٢) الأصل : هركولة .

(٣) الأصل ، ت : ومثال .

(٤) الأصل : فيه .

(٥) المنصف ٣١/١ .

(٦) سقط من الأصل .

من أصول الخماسي ، ولذلك حمل سيبويه كَنَهْبُل (١) على زيادة النون (٢) ، وإن كان ليس موضع زيادتها ، لكن حمله على ذلك لسعة باب الزيادة ، وضيق باب الأصالة ، وكذلك مسألتنا . وقيل مثل ذلك في : زُبُرُ وضَبُل . قال ابن كيسان : هذا إذا جاء على هذا المثال يشهد للهمزة أنها زائدة . قال : وإذا وقعت حروف الزيادة في الكلمة جاز أن تخرج عن بناء الأصول ، فلهذا ما جاءت هكذا . وهذا الذي قال يُعْضِده (كلام) (٣) سيبويه في كَنَهْبُل ، وليس بخارج عن النظر ، وهو أولى . وإنما ادعى الزيادة لأن البناء إذا كان فيه حرف يمكن أن يكون زائداً ، إلا أنه لم يَقُمْ (٤) دليل على زيادته ، فنحن فيه بين أمرين ، إما أن ندعى أصالته فنُثَبِتَ فيه في المجردات بناءً غير موجود ، أو ندعى زيادته فنُثَبِتَ (به) (٥) أيضاً بناءً غير موجود فقد تعارض مكروهان فيحتمل أسهلهما ولا شك أن باب الزيادة أقرب لأنه أوسع البابين ، فلذلك / جعله الناظم من / ١٢٣ / باب المزيد ولم يجعله من باب المجرد .

والثاني : أن يكون المثال منتمياً للنقص ، أي يكون المثال قد حُذِفَ منه حتى خرج عن أصل بنائه إلى بناء غير موجود ، مثاله مما تقدّم : خُبَعْتُ ، يمكن - إن ثبت - أن يكون محذوفاً من خُبَعْتُ في ضرورة شعر ، تشبيها للنون الأصلية بالزائدة ، كما حذفوا نون « لم يك » في الجزم وهي أصلية تشبيها بما شأنه الحذف ، وهذا أولى من ادعاء ثبوت ما لم يثبت حتى يتضح دليل الثبوت .

(١) الكَنَهْبُل - بفتح الباء وضمها - ضرب من الشجر .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٢٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : « لم يقم فيه دليل » .

(٥) عن س ، ك .

وكذلك : الدَّلْمَزُ ، (إنما)^(١) أصله الدَّلْمَزِ الذي أصله الدَّلَامَزُ ، ثم سَكَّن الميم في الضرورة بعد حَذْف ألف الدَّلَامِزِ . وهو رأى صاحب الصحاح فيه ، وهو رأى صَحَّاح^(٢) .

ومثاله من غير ما تقدم ما جاء على مثال : فَعَلَلِ ، وفَعَلَلِ ، وفَعَلَلِ وفَعَلَلِ .
فالأوَّلُ نحو : عَرَّتْن وعَرَّقَص^(٣) وعَبَّقِر^(٤) ، أَمَّا عَرَّتْن فأصله عَرَّتْن^(٥) ، قال سيبويه : وإنما حَذَفُوا نونَ عَرَّتْنِ كما حَذَفُوا ألفَ عَلَابِطَ ، وعلتاها يتكلم بهما^(٥) . يعني أنه يجوز أن يقال : عَرَّتْن وعَرَّتْن ، فَعَرَّتْن قد حَذَفَتْ منه النون ، وأصله أنه مزيد (فيه)^(٦) رُبَاعِيَّ الأصول كَقَرَنَفَلٍ . فإذا فَعَلَلُ لا يثبت به أصلُ بناءٍ . وأما عَرَّقَصُ فمحذوفٌ أيضاً ، أصله عَرَيَّقَصُ ، قال ابن سيده : العَرَّقَصُ^(٧) ، والعُرْقَصُ ، والعُرْقُصَاءُ ، والعُرَيَّقُصَاءُ ، والعُرَيَّقُصَانُ^(٨) ، والعُرْقُصَانُ ، والعُرَيَّقُصُ^(٩) كله نبت^(١٠) . فإذا ليس بِفَعَلَلٍ على الحقيقة وإنما هو عَرَيَّقُصُ ، فَعَيَّلُ من الرباعي المزيد فيه . وأما عَبَّقِرُ فمُغَيَّرٌ أيضاً - وهو في المثل : أَبَرَدُ من عَبَّقِرُ^(١١) ، ويقال : حَبَّقِرُ بالحاء - ففعل : إنه محذوف من^(١٢)

(١) سقط من س .

(٢) الأصل ، ت : صحيح . والصحاح بمعنى الصحيح .

(٣) الأصل : عوقص .

(٤) العَرَّتْن : نبت ، وفيه لغات ستُ انظرها في شرح الشافية ١ / ٤٩ .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٦) ليست في ك .

(٧) في اللسان : العُرْقَصُ ، بضم فسكون .

(٨) في المحكم : والعُرَيَّقُصَانُ . وفي اللسان مثل ما هنا وبعده : والعُرَيَّقُصَانُ .

(٩) في اللسان ، والعُرَيَّقُصُ ، بالنون .

(١٠) انظر المحكم ٢ / ٢٨٥ .

(١١) الصحاح ، مادة : عبقر .

(١٢) المحكم ٢ / ٢٩٢ .

عَبَّقَرُ . وقيل : أصله عَبَّقُور^(١) ، فحذفت الواو . وهذا هو الجاري على طريقة الناظم . وقد ذكر الجوهري في توجيه عَبَّقَرُ أَنَّهما كائهما كلمتان جُعِلتا كلمة واحدة ، قال : لأنَّ أبا عمرو بن العلاء يرويه : أبردُ من عَبَّ قُرَّ . قال : والعبُّ : اسم البرد الذي ينزل من المزن ، وهو حبُّ الغمام ، فالعين^(٢) مُبدلة من الحاء . والقُرُّ : البردُ . وأنشد^(٣) :

كأنَّ فاهها عَبَّ قُرَّ باردُ أو ريحُ رَوْضٍ مَسَّهُ تَنْضَاحُ

وأما قول المزار بن مُنْقِذٍ^(٤) :

أَعَرَفْتَ الدارَ أَمْ أَنْكَرْتَهَا بَيْنَ تَبْرَاقٍ فَشَسَى عَبَّقَرُ

فذكر عن المازني أنه أراد عَبَّقَرُ ، فغير^(٥) الصيغة . وقال الجوهري : « لما احتاج إلى تحريك الباء لإقامة الوزن ، وتوهم تشديد الراء ضمَّ القاف لئلا يخرج إلى بناء لم يجيء مثله ، فالحقه ببناء^(٦) جاء في المثل ، وهو : أبردُ من عَبَّقَرُ »^(٧) .

والبناء الثاني نحو : ذَلْزَلٍ ، وَزَلْزَلٍ ، وَجَنْدَلٍ . لا يثبت به فَعَلِلٌ ، لأنها محذوف منها ، إلا أنهم اختلفوا في المحذوف هنا . فذهب سيبويه^(٨) والجمهور

(١) في النسخ : عبيقور . وانظر المحكم واللسان .

(٢) الأصل : بالعين .

(٣) الصحاح ، واللسان ، مادة عبقر . والركُّ : المطر الضعيف .

(٤) البيت في المفضليات ٨٨ ، والخصائص ٢٨١/١ ، ٣٣٩ ، والصحاح ، مادة : عبقر ، برك ، والمحكم

٢٩٢/٢ واللسان ، مادة : برك ، والضرائر لابن عصفور ٢٤١ .

تبرك وعبقر : موضعان . والشسُّ : الغليظ من كل شيء .

(٥) الأصل : بغير . وانظر المحكم ٢ / ٢٩٢ .

(٦) في الصحاح : « ببناء آخر جاء ... » .

(٧) الصحاح ، مادة : عبقر . وقد ضبط فيه بتشديد راء عبقر .

(٨) الكتاب ٣ / ٢٢٨ .

إلى أن المحذوف الألف ، وأصلها : ذلاذِلُ^(١) ، وزلازلُ ، وجنادلُ . والذي قادهم إلى أن المحذوف هو الألف أنهم نطقوا بها فقالوا : ذلاذِلُ ، قال الزُّفَيان ^(٢) :

مُشَمَّرًا قَدْ رَفَعَ الذُّلاذِلَا

أنشده الجوهري . وإنما دخله التنوين لنقص البناء . ونُقِلَ عن الفراء / / ١٢٤ /

ونَسَبه ابن مالك للفارسي أيضا أن المحذوف ياء ، وأن الأصل : ذَلْذِل ، وزَلْزِل ، وجَنْدِل ، وإياه ارتضى في التسهيل ^(٣) . والذي رأيتُ في التَّذَكُّرَةِ للفارسي لا يتعينُ منه أنه مذهبه ، قال فيها : قولهم : ذَلْزِلُ ، حملة سيبويه على أنه جمع حذفته منه الألف ، وغيره يحمله على أنه ذلذيل وينكر ما ذهب إليه سيبويه من حذف الألف . ومن حجته في ذلك إنه يقول : إن لمعنى ، وحرفُ المعنى لا يحذف هذا ما ذكَّره فيها فيما رأيتُ ، وقد رأيتُ له فيها المَشْنَى على طريقة سيبويه والجمهور في مواضع . فهذا « الغير » يحتمل أن يكون الفراء ، وهو الأظهر ، فلا يكون الفارسي مخالفاً للجمهور . وقد وجَّه هذا المذهب بعضهم بأن تلك الألفاظ تقع على مفردٍ لا على جمع ، وفَعْلِيلُ معروف في الأحاد بخلاف فَعَالِلٍ فإنه مقصور الاستعمال على الجمع . قال شيخنا القاضي - رحمه الله - ومذهبُ الفارسي ظاهر ، إلا أنه يلقاه فيه أنه (ليس) ^(٤) في أشبه الرباعيِّ فَعْلِيلٍ ، وإنما هو في الثلاثيِّ المزيد فيه كَصَمَكِيكٍ حَمَصِيصٍ ^(٥) . وما

(١) ذلاذِلُ القميص : ما يلي الأرض من أطرافه ، الواحد : ذَلْذِلُ ، مثل قُمُقم وقماقم .

(٢) البيت في اللسان ، مادة : ذال ، وفيه أنه ينعت ضرغامة ، وقبلة :

إِنْ لَنَا ضَرْغَامَةٌ جَنْدَلَا

وبعده :

وكان يوماً قمطيرياً باسلا

والجنادل : الشديد من كل شيء .

(٣) التسهيل ٢٩١ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الصَّمَكُوكُ والصَّمَكِيكُ من الرجال : الجاني الغليظ . والحَمَصِيصُ : بقلَّةٌ دون الحُمَاضِ في الحموضة طيبة الطعم .

أشبهه ذلك . إلا أنه - رحمه الله - قال لنا وقت قراءة هذا الموضع من التسهيل عليه : يغلب على ظني أن الفارسي ذكر من الرباعي مثلاً على فعّيل ، قال : ولا أحقق أذكر ذلك في التذكرة أم لا ؟ فإن ثبت ما قاله فيسهل الجواب عن هذا الاعتراض . ورجح بعضُ الشيوخ مذهب الجماعة أيضاً بوجهين :

أحدهما : أن سيبويه صرح بالترادف بينه وبين ذي ^(١) الألف ، قال : ويقول بعضهم : جندل وذندل ، يحذفون ألف جنادل وذندل ، وينونون ويجعلونه عوضاً من هذا المحذوف .

والثاني : أن التخفيف من لفظٍ مستعملٍ أولى من التخفيف من لفظٍ لم يستعمل قط . قال وما ذكر من حذف حُرُوفٍ المعاني إذا كان على الجواز ووجد المحرّض ^(٢) وفهم المعنى ف قريب .

هذا ما قال ، وهو بناء على تسليم ^(٣) أن الألف فيها حرفٌ معنى . وإنما يتصور ذلك على تسليم أنها جموع لا مفردات ، فإن ادّعى أنها مفردات - وهو ظاهر من تفسير معناها - فمثل تلك الألف في المفرد ليست لمعنى كألف علّاب ^(٤) وعكّامس . وإذا تقرّر هذا فالحذف متقرّر باتفاق الجميع ، وليس للناظم هنا في المحذوف مذهبٌ معيّنٌ من المذهبين .

والبناء الثالث نحو : عرّتن ، هذا أيضاً محذوف على مقتضى الناظم ، وأصله عرّتنن ، ذكره الزبيدي أنه يُقال : عرّتن ، وعرّتنن (وعرّتن) ^(٥)

(١) الأصل : وبين مجيء الألف .

(٢) الأصل : المجوز .

(٣) الأصل : « على أن التسليم فيها حرف معنى » .

(٤) العلبط والعلّابط : الضخم . والعكّمس والعكّامس : القطيع الضخم من الإبل .

(٥) سقط من الأصل .

(وَعَرَّتْنِ) ^(١) . وهو دليل على أنه محذوف منه ، فهو من قبيل الرباعي المزيدي فيه .

والبناء الرابع نحو : فَعَلِلَ ، نحو قولهم : عَكِمِسْ وَعُجَلِطُ ^(٢) ، ودُوْدِمُ ^(٣) ، ودَلِمَزُ ، وعَكِمِصُ ^(٤) ، وعَكَلِدُ ^(٥) (و) عَكَلِدُ ^(٦) ، وخَزَخَزُ ^(٧) . قال . أنشدَهُ ^(٨) ابن جني ^(٩) .

أَعَدَدْتُ لِلْوَرْدِ إِذَا الْوَرْدُ حَفَزَ غَرَبَا جَرُورًا وَجَلَالًا خَزَخَزُ
وكذلك : عَلِيطُ ، أنشدَهُ ^(٨) ابن جني ^(١٠) :

وَزَعَمُوا - وَكَذَبُوا - بِأَنَّهُمْ لَقِيَهُمْ عَلِيطُ فَشَرِبُوا

وهو كثير جداً ، لكنه محذوف ، والمحذوف منه الألف ، فالأصل : عَلَابِطُ ، بالألف .

قال ^(١١) :

لَوْ أَنَّهَا لَأَقَتْ غُلَامًا طَائِطًا ^(١٢) أَلْقَى عَلَيْهَا كَلْكَلا عَلَابِطًا /

(١) سقط من ت . وانظر الاستدراك للزبيدي ٢٩ .

(٢) العُجَلِطُ والعُجَالِطُ : اللبن الخائر الطيب .

(٣) الدُوْدِمُ النُّوَادِمُ : شيء شبه الدم يخرج من السَّمَرِ .

(٤) العَكِمِصُ : الشديد الغليظ .

(٥) لبن عَكَلِدُ ، وعَكَلِطُ : خائر . والعَكَلِدُ والعَكَلِدُ : الغليظ الشديد العنق والظهر .

(٦) عن س ، وهامش ك ، وقد تقدم تفسيره في التعليق السابق .

(٧) رَجُلٌ خَزَخَزٌ ، وَخَزَخَزٌ ، وَخَزَاخَزٌ : قوي غليظ كثير العضل ويعير خَزَخَزٌ : قويٌ شديدٌ .

(٨) الأصل ، ت : أنشد

(٩) تقدم الرّجَز وتخرجه أول هذا الجزء ، انظر ص : ٩ .

(١٠) المنصف ٢٧/١ ، ولم أعثر على قائله .

(١١) الاستدراك للزبيدي ٢٣ ، واللسان : طوط . وانظر نوادر أبي زيد ٥٧٤ ، والتهذيب لعط ، واللسان ، لعط .

(١٢) في التنسخ : ضابطا ، والمثبت عن الاستدراك واللسان يقال : طاط الفحل .

الناقة : إذا ضربها . والكلكل : الصدر العليط : العريض .

وأنشد الفراء (١) :

ما راعني إلا جناحٌ هابطٌ على البيوت قوطه العلابط

وكذلك : عَكَمَسٌ ، أَصْلُهُ : عَكَمَسٌ ، وَعُجِلَطٌ : عُجَالِطٌ . وكذلك سائرُها ،

قال سيبويه : « والدليل على ذلك أنه ليس شيءٌ من هذا المِثَالِ إلا ومِثَالُ فُعَالِلٍ جائزٌ فيه ، تقول : عُجَالِطٌ وَعُجِلِطٌ . وَعُكَالِطٌ وَعُكِلِطٌ ، وَنُودِمٌ وَدُودِمٌ » (٢) . وقد تقدم إنشادُ الجوهري (٣) :

دَلَامِزٍ يُرَبِّي عَلَى الدَّلْمِزِ

فهذا وأشباهه الذي أراد الناظم أن يَنْفِيهَ بقوله : « وما غَايِرَ للزَيْدِ أوِ النقصِ انْتَمَى » . وإذا تَقَرَّرَ هذا بَقِيَ الدليلُ على الحذفِ - وإلا فلقائِلُ أن يقول: إن تلك لغاتٌ أصليَّةٌ ولا حَذَفَ ، فالدليل على أنها محذوفةٌ أنها قد اجتمع فيها أربع متحرّكاتٍ في الكلمة الواحدة ، وأربع متحرّكاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ لا يُوجَدُ إلا أن يَعْرضَ عارضُ كزيادةٍ في تقدير الانفصال نحو : شَجَرَةٌ ، وَجَمَزَيَانُ (٤) في تثنية جَمَزَى ، أو تكون الكلمة من كلمتين نحو : شَغَرٌ بَغَرٌ (٥) ، وَخَمْسَةٌ عَشَرَ ، أو نحو ذلك . فأمّا أن يُوجَدَ أربعُ متحرّكاتٍ في أصلٍ بناءً فلا ، ولأجل ذلك ردُّ ابنِ الطَّرَاوَةِ على الفارسيّ في تثنيته جَمَزَى جَمَزَيَانُ (٦) ، قال : لأنّ فيه توالى أربع حركاتٍ (٧) ، ولذلك التزموا الحذف في النسب إلى جَمَزَى . قال (٨) : وهذا غلطٌ ،

(١) الرجز في المنصف ٢٧/١ ، واللسان : علبط ، وقوط .

القوط : المائة من الغنم إلى مازادت . وخصّ بعضهم به الضأن . وقيل : القوط هو القطيع اليسر منها . والعلابط : هي الخمسون والمائة إلى ما بلغت من العدد .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٨٩ .

(٣) انظر ص ٢٤٩ .

(٤) الأصل : حمزتيان .

(٥) يقال : تفرّقوا شَغَرٌ بَغَرٌ ، أى : في كل وجه ، وهما اسمان جُعلا اسماً واحداً ، وبنيا على الفتح .

(٦) التكملة ٣٩ .

(٧) س : متحرّكات .

(٨) كذا ، ولعلّ صوابه : قيل . فهذارد على ابن الطراوة ، ولا نَعْرِفُ الرادّ .

لأن العلة في (الحذف في) (١) جَمَزِيُّ ليس امتناع توالى (١) أربع حركات (٢) ، لأن ذلك يجوز كشجرة ، ونحوه ؛ إذ كان في تقدير ما لا يجتمع فيه تلك الحركات ، وكذلك التثنية (لأن الأصل) (٣) رَعَى الواحد ، بل العلة في امتناع جَمَزَوِيُّ استثقاله ، مع أن الباب والأكثر في حُبْلَى حذف الحرف ، فحيث لا يجوز الحذف أصلاً وإن زاد العدد لا يُراعى توالي الحركات . وإنما سُقَّتْ هذا بيانا لمحافظةهم على قاعدة امتناع أن يجتمع أربع حركات في كلمة ، فلما كان الأمر في الكَلِمِ العربيَّة على هذا ثم أتى في كلامهم مثلُ فَعَلَّلِ وفَعْلَلِ ، وفَعَّلِلِ ، وفَعْلَلِ – علموا بلا بدِّ أنها محذوف منها ، وإلا لألزم مخالفة القاعدة والخروج عن كلام العرب ، وعَيَّنْ لهم المحذوفَ نطقهم بالأصل ، ورَأَوْا (٤) أن فَعْلَلِ (٥) من فَعَالِلِ ، وأن فَعْلَلِ وفَعْلَلِ (٥) من فَعَنْلِلِ وفَعَنْلِلِ لا شك فيه . فهذا هو الدليل على صحَّة ما ادَّعاه الناظم وغيره .

فإن قيل : هذا لا دليل فيه ، فإن توالى أربع متحركات قد يأتي من غير عارضٍ يعرض ، وذلك في نحو : جَمَزَى ، وبَشَكَّى ، ومَرَطَى ، وغير ذلك مما جتمع فيه قبل ألف التانيث ثلاث حركات ، فإن ألف التانيث في تقدير التحرك ؛ ألا ترى أنها محلُّ الإعراب ، (والإعراب) (١) مقدرٌ في الألف ، وإذا كان مُقَدَّرًا فيها ، والمقدرُ بالمنطوق (٦) به ، فقد صار مما يجتمع فيه أربع حركات ، وليست الألف في تقدير الانفصال كالتاء . لأن الكلمة مبنية عليها ، فَمَرَطَى ونحوه مثلُ

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) س : متحركات .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : وعلموا .

(٥) كذا وردت هذه الأوزان ، والقياسُ صرفها ، لأن الأوزان إنما تمنع من الصرف إذا جامعَت مع العلمية سبباً آخر ، كتاء التانيث نحو : فاعلة ، أو وزن الفعل المعتبر كالفعل ، أو الألف والنون المزيديتين كفعلان . انظر شرح الكافية للرضي ٢٥٠/٣ ، وقد أضاف أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه « تاج علوم الأدب » أنه إنما تثبت علمية الوزن إذا كان في مقابلة موزونه ، نحو : فَعْلَلِ وزن طلحة .

(٦) الأصل : والمنطوق .

أَنْ لَوْ قُلْتَ فِي مَرَمَى : مَرَمَى ، وَفِي مَغْزَى : مَغْزَى ، بَلْ كَقَوْلِكَ فِي جَعْفَرٍ :
جَعْفَرٍ . وَهُوَ عَيْنٌ مَا نَفَيْتَ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ تَقْدِيرَ الْإِعْرَابِ فِي أَلْفِ التَّائِيثِ لَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ
الْمُتَحَرِّكِ ، وَإِنَّمَا الْأَلْفُ / بَاقِيَةٌ عَلَى سَكُونِهَا ، وَمَعْنَى تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ فِيهَا أَنَّهُ لَوْ / ١٢٦ /
كَانَ فِي مَوْضِعِهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ لَكَانَ ^(١) مُتَحَرِّكًا . هَذَا هُوَ الْمُرَادُ ، وَلَا يَلِزُ مِنْ
ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ مُتَحَرِّكَةً . وَهَذَا خُصُوصٌ فِي أَلْفِ التَّائِيثِ وَحْدَهَا لِأَنَّهَا (غَيْرُ) ^(٢)
مُنْقَلِبَةٌ عَنْ شَيْءٍ ، وَأَمَّا غَيْرُ أَلْفِ التَّائِيثِ كَأَلْفِ عَصَا وَرَحًا فَإِنَّهَا مَا كَانَتْ أَلْفًا
إِلَّا وَقَدْ كَانَتْ وَאוًا أَوْ يَاءً مُتَحَرِّكَةً مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا ، وَحِينَئِذٍ انْقَلَبَتْ ، وَإِذَا ذَاكَ
تَقُولُ : إِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ مُنْقَلِبَةً فَلَا يُوجَدُ قَبْلَهَا ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ أَصْلًا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ
لَمْ يَأْتِ نَحْوَ مَدْعَى وَمَغْزَى ^(٣) وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ : مَدْعَى وَمَغْزَى ،
فَيُلْقَى فِيهِ اجْتِمَاعُ أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ . وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي أَلْفِ الْإِلْحَاقِ إِنْ قُلْنَا : إِنْ
أَصْلُهَا الْيَاءُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَازِنِيُّ ^(٤) ، إِذْ هِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ مُتَحَرِّكِ ،
وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهَا غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ وَإِنَّمَا سَبِقَتْ عَلَى صَوَرَتِهَا كَأَلْفِ التَّائِيثِ ، فَإِنَّ
حُكْمَهَا حُكْمُ الْمُنْقَلِبَةِ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا أَتَتْ بِهَا فِي مُقَابَلَةِ الْمُتَحَرِّكِ ، فَكَانَتْهَا ^(٥) مُتَحَرِّكَةً
حَقِيقِيَّةً . فَمِثْلُ هَذِهِ ^(٦) الْأَلْفِ لَا يُوْجَدُ قَبْلَهَا ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ أَصْلًا ، كَمَا لَا يُوْجَدُ
أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ فِيهَا آخِرُهُ صَحِيحٌ كَسَلْهَبٍ وَجَعْفَرٍ . وَهَذَا بَيِّنٌ فِيمَا ارْتَكَبَهُ النَّازِمُ

(١) الْأَصْلُ : وَكَانَ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) الْأَصْلُ : تَ : وَمَغْزَوُ .

(٤) الْمُنْصَفُ ١ / ٤٠ وَانْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٥٧ / ١ .

(٥) الْأَصْلُ : فَإِنَّهَا .

(٦) الْأَصْلُ : تَ : هَذَا .

وغيره في هذه المسألة في قوله : « وما غير للزُّيد أو النقص انتمى » وبالله التوفيق ، إلا أنه يرد عليه فيه اعتراضٌ ، وهو أن ما اعتذر به عن استدراك مَنْ استدرك غير ما ذَكَرَ ، أو عن توهم الاستدراك ، قاصرٌ ؛ إذ لا يمشی له إلا في بعض ما تقدّم^(١) الاستدراك فيه ، فأما ادعاءُ الزيادة فإن تَأْتَى له في هُرْكَلةٍ وهُنْدَلَعٍ وما تقدّم ذكره ، لم يتأتَّ له في طَحْرِبَةٍ وَحَرْفَعٍ ، ولا في عِفْرِطِلٍ وغيره مما استدركه الناس ؛ إذ ليس فيها ما يُدعى زيادته . وأما ادعاءُ النقص فكذلك أيضاً يقال فيه حرفاً بِحَرْفٍ ، وأين هذان^(٢) الأمران في نفي الاستدراك من ستّة الأشياء^(٣) التي ذُكِرَ في التسهيل منها هذان ، وذلك حيث قال : « وما خرج عن هذه المثل فشاذ أو مزيدٌ فيه ، أو محذوف (منه)^(٤) ، أو شبه الحرف ، أو^(٥) مركب ، أو أعجمي »^(٦) . فأما الشنوذ فقد يُقال : إنّه كان يخرج به نحو : خِرْفَعٍ ، وطَحْرِبَةٍ (وطَحْرِبَةٍ)^(٧) وعِفْرِطِلٍ ، ونحو ذلك مما استدركه أبو حيان وغيره . وأما المزيد فيه والمحذوف منه فقد تقدّم ذكرهما . وأما التركيب فكان يخرج به نحو : أَحَدَ عَشَرَ ، وَحَضْرَمَوْت ، وكذلك عَبْقَرٍ (وَحَبْقَرٍ)^(٧) على ما تقدم ذكره عن أبي عمرو بن العلاء . وأما العجمة فكان يخرج بها ما كان نحو : السَّقْرُقَع ، لشرابٍ لأهل الحجاز ، لغةٌ حبشية ، ويقول الفُرسُ للسُّكَّر : طَبْرَزْد ، وطَبْرَزُل ، وطَبْرَزْنُ و^(٨) كالْفَرَنْد^(٩) وما أشبه ذلك . وما أحوج الناظم إلى إخراج

(١) الأصل ، ت : « إلا فيما تقدم » .

(٢) س : « وأين هذا من الأصول في نفي الاستدراك .

(٣) الأصل : أشياء .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : لوركه .

(٦) التسهيل ٢٩١ .

(٧) سقط من الأصل ، ت .

(٨) سقطت الواو من الأصل .

(٩) الفرند : وَشَى السيف ، وهو دخيل ، ويقال فيه : إفرند .

الأعجمي لكثرة ما فيه من الأوزان الخارجة عما قال ، وهو لم يُشعر بإخراجه في مُقدِّمة التَّصْرِيف . وأما شبه الحرف فهو الذي لا يَحْتَاجُ إليه هنا ، لأنه قد قَدَّمَ (١) إخراجَه أَوَّلًا بقوله : « حرفٌ وشبهه من الصُّرْفِ بَرَى » فلا اعتراض به ، وإنما يُعْتَرَضُ عليه بِتَرْكِ الثلاثة الباقية ، وهي : الشذوذ ، والتركيب ، والعجمة ؛ فإنَّ اقتصاره على / ما ذكر يقتضى أنَّ نحو : طَحْرِبَةٍ ، وعِفْرَطِلٍ ، خَزْفَعٍ ، / ١٢٧ / وحَضْرَمَوْتِ ، وسُقْرُقَعٍ ، وطَبْرَزْدٍ ، داخلٌ في الزيادة أو النقصان . وليس كذلك .

وقد يُجَابُ عن بعض هذا بأن الناظم إنما بنى في الاعتذار بالزيادة والنقص عما اشتهر الاعتذارُ عنه من المستدركاتِ ، وما يُوهِمُ الاستدراك ، ولم يقصد لبيان الشذوذات الشاردة والأمور النادرة جداً ، ولا شكَّ أنَّ خَرْفَعًا (٢) وطَحْرِبَةً ونحوهما مما تَقَدَّمَ ليس (له) (٣) تلك الشهرةُ في المنقولات النادرة ، ولا يليقُ الاحترازُ من (٤) مثلها في مثل هذا المختصر ، بخلاف نحو الهُنْدَلِمْ فَإِنَّهُ في الاستدراك مشهورٌ قد أثبت به البناءُ جماعةُ كابن السَّراجِ والزُّبَيْدِيِّ وغيرهما ، فمن مثل هذا ينبغي أن يَحْتَرِزَ المؤلفُ ، وعلى هذا نقول : ما كان من نحو تلك الأمثلة التي ذكرها أبو حَيَّان فلا يَنْبَغِي أَنْ يُلْتَفَتَ إليها ، وأكثرها غير مُحَقَّقٍ في النُّقْلِ ، وأكثرُ الكتب المشهورة في اللغة لا تجدها فيها ، ويكفي من وَهْنِهَا وَضَعْفُ الثَّقةِ بها هذا المقدارُ ، فكيف يَعْتَذَرُ (٥) في هذا الجزء (المختصر) (٦) اللطيف الحَجْمُ عن مثل ذلك ، ليس هذا من شأنه هنا ، بل لم يُلْتَفَتَ إلى تلك

(١) الأصل : تقدم .

(٢) في النسخ : خرفع .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : في .

(٥) الأصل ، ت : يحترز .

(٦) ليس في س ، ك .

الأشياء إلا في التسهيل على الإجمال لا على التفصيل ، فإذا (لا يحتاج) (١) في هذا النظم إلى الاعتذار بالشذوذ ، وهذا هو عُمْدَةُ الاعتراض ، وأما التركيب فلم يحتج إلى ذكره ، لأن الثاني من المركبين زائدٌ على الكلمة الأولى قائمٌ مقام الزائد وهو تاء التانيث ، فظاهرٌ إخراجُه من كلامه ، ولو لم يكن في كلامه ما يخرجُه لم يحتج إليه أيضا ، لأن المركب (٢) كلمتان ، فكلُّ كلمةٍ لها وزنها الذي تَخْتَصُّ به . وهذا ظاهر . وأما (٣) العجمة (فلعمرى) (٤) إن الاعتراضَ بها وارد ، إلا أن يُقال : إن الأعجمي داخلٌ فيما أشبه الحرف على الطريقة التي تقدّمت لابن جني فيه قبل هذا ، لكن يلزم (٥) على هذا أن يكون الأعجمي لا يدخله التصريف على مذهبه . وهذا قريب ، إذ قد استثناه جماعة عن دخول التصريف ، فيجري على رأي من رأى ذلك ، وإن كان الأرجح في النظر خلافه . والله أعلم .

وَالْحَرْفُ إِن يَلْزَمُ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ « تَا » احْتَدَى

لما تكلم الناظم - رحمه الله - على الأبنية المجردة من الزوائد ، وظهر بحصرها أن ما عداها مزيدٌ فيه أو منقوصٌ منه ، والمنقوص (٦) منه راجعٌ إلى أنه مزيدٌ ما عدا ما تقدّم في قوله :

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : المشتركة .

(٣) الأصل : وإنما .

(٤) ليس في الأصل ، ت ، ونصهما : « وأما العجمة فإن الاعتراض » .

(٥) الأصل ، : « لكن لا يلزم » .

(٦) يعني بالمنقوص هنا نحو : عَلِيٌّ ، وَعَرْتَق ، وعكس ، وما أشبه ذلك .

فإن ذلك خارج عما ذكر هنا ، عَرَضَ له هنا الاضطرارُ إلى بيان الحرف الزائد من الحرف الأصلي ، فذكر أنَّ الحرف الذي تَضَمَّنَتْه الكلمة على قسمين :

أحدهما : أن يلزم الكلمة بحيث لا ينفكُّ عنها في جميع تصاريدها ، بل يكون في الكلمة كيف وُجِدَتْ ، وعلى أيِّ وجهٍ تَصَرَّفَتْ لا يفارقه . فهذا الحرف هو الأصلُ ، أي الذي أَثْبَتَتْ الكلمة في الأصل منه ، وهو ظاهر من حيث / لم / ١٢٨ / يكن عارضاً في الكلمة .

والثاني : ألاَّ يلزم الكلمة ، بل يكون في بعض تصاريدها تارةً ويفارقه تارةً في بعض التصارييف ، فليست الكلمة مبنية عليه في الأصل ، فهذا هو الزائد ، أي : الذي أُتِيَ به زيادةً على الكلمة بعد أن استقلت بدلالته على معناها ؛ وذلك أن النحويين استقرَّوا كلام العرب فوجدوا ألفاظاً كثيرةً يجمعها معنى واحدٌ ولفظٌ واحدٌ ، لكن يختصُّ كلُّ لفظٍ من تلك الألفاظِ بأمورٍ لا تكونُ في غيره ، ويفرقون بين تلك الألفاظ لأجل تلك الاختصاصات تارةً بالحركاتِ فقط نحو فَرِحَ ، وفُرِحَ ، (وفَرِحَ)^(١) ؛ فالأول يدلُّ على معنى الفَرَحِ منسوباً إلى فاعل في الزمان الماضي . والثاني يدلُّ على ذلك المعنى منسوباً (إلى)^(٢) محلِّه الذي ظهر فيه ، ومثله هذه (النَّسَبُ)^(١) كثيرة جداً في اللغة . والثالث يدل على معنى الفَرَحِ مجرداً من تلك النَّسَبِ وتلك الاختصاصات . وتارةً يفرقون بين تلك الاختصاصات بزيادة حروف كقولك : ضَرَبُ ، وضارب ،

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

ومضروب ، مَضْرَبٌ ؛ فَضْرَبٌ يدلُّ على معنى الضَرْبِ مجرداً من النِّسَبِ ، وضاربٌ يدلُّ على الضربِ متَّصفاً به فاعله ، ومضروبٌ يدلُّ عليه واقعاً بالمفعول به ، ومَضْرَبٌ يدلُّ على الضربِ أيضاً منسوباً إلى محله من زمانٍ أو مكانٍ . ونحوُ هذا كثيرٌ ، فجعلوا الحروفَ الدالة على ذلك المعنى المشترك^(١) أصولاً من حيث كانت دائرة في تلك التصارييف لا تَنفَكُ عنها ، وجعلوا الحروفَ الدالة على تلك الاختصاصات - وهي الزائدة على حروفِ ذلك المعنى المشترك - زائدةً ، لأنها وإنَّ كانت تدلُّ على معنى ما لا يختلُّ أصلُ المعنى بزوالها ، فلو أزلت^(٢) أَلِف « ضاربٍ » لم يختلَّ معنى الضَرْبِ ، بخلاف ما إذا أزلت حرفاً من الحروفِ الدالة على المعنى الأصلي المشترك كالضاد أو^(٣) الراء أو^(٣) الباء ، فإنَّ الدلالة على معنى الضَرْبِ إذْ ذلك تختلُّ ، وعلى هذا يَتَنَزَّلُ^(٤) مثاله وهو : اِحْتَذَى ، فالتاء - كما قال - زائدة ، لأنها لا تلزمُ ، إذِ المعنى المشترك هو الحَذْوُ ، وحروفه الدالة عليه هي مادةٌ : ح ذ و ، فإذا قلت : حذا يحذو حذواً ، وهو بحذاء ذا ، وحاذاه يحاذيه حذاءً ، فمعنى الحَذْوُ موجودٌ ، والتاء غيرُ موجودة ، فهي - ولابد - زائدة كما قال . وكذلك الألفُ في « اِحْتَذَى » ، لأنك تقول : هو يَحْتَذَى ، ويَحْتَذَى ، فتزولُ الألف ، وأصل المعنى باقٍ .

واعلم أنَّ اللزومَ وعدمه على وجهين ، أحدهما : موجودٌ في الاستعمال كالأمثلة المذكورة آنفاً .

والثاني : موجودٌ قياساً وإن لم يَقَعْ في الاستعمال ، فَقَرْنَفُلٌ - مثلاً - النونُ فيه في الاستعمال لازمةٌ ؛ إذْ لم نجدْها ساقطة في موضعٍ ، مع أنَّنا ندعى

(١) الأصل : المشترك .

(٢) س : زالت .

(٣) الأصل : والراء والباء .

(٤) الأصل : ينزل .

زيادتها . وكذلك : كَنَهَبْلُ ، النون فيه عندنا زائدة غير لازمةٍ حكماً ، مع أنها لازمة في الاستعمال ، ولم نُسَوِّ بينها وبين همزةٍ إِنْصَطَبْلِ ، بل حكمنا على الهمزة هنا بالأصالة على مقتضى الاستعمال ، وخالفنا في النون ، لكن لم يكن ذلك إلا لدليل دلَّ على (الفرق)^(١) سوى الاستعمال ، (فهمزةٍ إِنْصَطَبْلِ محكومٌ لها بمقتضى قوله : « والحرف إن يَلْزَمُ فأصلٌ » ، ونون قَرْنُفْلٍ / ونحوه محكومٌ / ١٢٩ / لها بمقتضى قوله : « والذي لا يلزم الزائد » ، فيريد أن الحرف إن لزم قياساً أو استعمالاً)^(٢) أو لم يلزم قياساً أو استعمالاً . وبهذا التحرير يَتَبَيَّنُ كلامه حقُّ البيان ، على ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى .

ثم إن هذا القانون كما يجري له في الزوائد التي من « سألتمونيها » كذلك يجري (له)^(٣) في الزوائد التي بالتَّضْعِيفِ ، فإنك إذا قُلْتَ : سَلِّمْ ، وكَلِّمْ ، وضَرْبٌ ، فهذه أفعالٌ على أربعة أحرف والعينُ فيها مضاعفة ، وأحد المضاعفين يسْقُطُ في السلام والكلام والضَرْبِ مع بقاء المعنى المشترك ، فأحدى العينين - ولا بُدَّ - زائدة . وكذلك قولك : مَرْمَرِيسٌ^(٤) ، قد عرف^(٥) أنه من معنى المَرَّاسَةِ و (من)^(٥) لفظها ، وقد سقط في المَرَّاسَةِ إحدى الميمين وإحدى الراعين فلا بُدَّ - على قاعدته - من دعوى زيادتهما ، كما ندعى زيادة الياء أيضاً لسقوطها . وكذلك قولك : اعشَوْشَبَ المكان ، قد علِّمت الملاقاة بينه وبين قولك : أعشَبَ ،

(١) مكانه بياض في س .

(٢) ليس في س .

(٣) المرمريس : الداهية . يقول الجوهري : « وهي فَعْفَعِيلٌ ، بتكرير الفاء والعين ، يقال : داهية مَرْمَرِيسٌ ، أى : شديدة . قال محمد بن السرى : هو من المراساة » . وقد ذكر ذلك سيبويه في الكتاب ٤ / ٣٢٧ . وانظر شرح الشافية للرضى ٦٣ / ١ .

(٤) س : عِلْمٌ .

(٥) سقط من س .

وأنَّ إحدى الشَّيْنين ساقطةٌ ، فلا بُدَّ أن تكون زائدة ، كما ادَّعى في الواو الزيادة لسقوطها أيضاً وعدم لزومها ، وكذلك ، ما أشبه هذا . وقد تبين هذا المعنى الذي أراده الناظم ، إلا أنه بقى فيه شرحُ موضع اللزوم أو عدمه فإنه لم يبينه ، فإن قوله : « والحرفُ إنَّ يُلْزَمُ فأصلُّ » لا إشارة فيه إلى موضع لزوم ، ولا شك أن اللزوم وعدمه إنما يُبحثُ عنه في تصاريف المادة التي ثبتت للمعنى المشترك ، لكن البحث فيها على وجهين ، أحدهما : طريق الاشتقاق ، وهو الاستدلالُ على الفرع بأصله والثاني : طريق التصريف ، وهو الاستدلالُ على الأصلِ بفرعه . وكلاهما دليلٌ لا غُبار عليه ، وهما الأصل في الدلالة على الأصالة والزيادة ، وما عداهما راجع إليهما . وقد بينت هذا المعنى في كتاب « الاشتقاق » فدلالة الاشتقاقِ مثْلُ ما تقدَّم في تاء « احتذَى » ، إذ هو مشتقُّ من الحذو هذا إن لم تراع المراتب الصناعية ، وإن راعيتها قلَّت : من الاحتذاء الذي اشتق من الحذو ، ودلالة التصريفِ مثْلُ قولك : إن الواو في « قَعُودِ » زائدة ، لقولهم في فعله قَعَدَ ولقولهم في المرَّةِ منه : قَعَدَ ، وللهيئة : قِعْدَةٌ ، وللفاعل : قَاعِدٌ . وما أشبه ذلك مما يقومُ الدليلُ عليه بفرعه . فقولُه (١) : « إنَّ يُلْزَمُ » ، و« الذي لا يلزم » ، معناه : في تصاريف المادة بطريق الاشتقاق أو بطريق التصريف .

ثم إنَّه يَرِدُ عليه في هذه القاعدة أمران :

أحدهما : أن هذه القاعدة غير مطردة في كل شيءٍ ، فإن الحرف قد يكون غير لازم في جميع التصاريف مع أنَّه أصلٌ . وقد يكون لازماً أيضاً في

(١) في النسخ : بقوله .

التصارييف كلها ، وهو مع ذلك زائدُ يقوم الدليلُ على زيادته بوجه آخر . ولا أقولُ : إن هذين القسمين من القليل الذي لا يعتبر مثله ، بل هو كثيرٌ جداً .

أما كونه غير لازم مع أنه أصلٌ ففي مواضع منها : آخرُ المنقوص نحو : شَجٍ ، وعمٍ ، وقاضٍ ، وغازٍ ، وجوارٍ ، وغَواشٍ ، وأجرٍ ، وأظب^(١) ، وما أشبه ذلك مما^(٢) هو راجعٌ إلى أصل ، ذلك الحرفُ المحذوفُ فيه أصلٌ ، فإن الشجو والعمى ، والقضاء ، الغزو ، ونحو ذلك ، حروفُ العلة فيها أصلية بلا^(٣) بدّ مع

أنها غير / لازمة في التصارييف فينقضي كلامه أنها زوائد . ومنها الأسماءُ / ١٣٠ / الخماسيةُ الأصول المجردة أو المزيد فيها إذا صُغرت أو كُسرت حُذِف منها الحرفُ الآخرُ أو ما قبل الآخر ، على ما تقدّم في أبوابه ، والتصغير والتكسير من جملة التصارييف للكلمة باتفاق ، وبهما^(٤) يستدل على الأصالة^(٥) والزيادة في جملة ما يستدل به ، ألا ترى أنك تدلُّ على زيادة همزة « أحمر » بالاشتقاق من الحمرة ، وبجمعه على حُمُرٍ . فإطلاق القاعدة يُدْخِلُ مثل هذا في حكمها ، فيكون الحرفُ الأخيرُ من الخماسي زائداً وقد فُرِضَ أنه أصل . هذا خَلْفٌ ، وهو أيضا يُؤدِّي إلى أن لا يكون في الوجود خماسيُّ أصلاً ، وهو (نحو)^(٦) ما ذَهَبَ إليه الكوفيون على ما يأتي ، إن شاء الله ، في فصل التفعيل ، وقد تقدم أيضا ، وهذا كُلُّه فاسدٌ . ومنها : فَيَعِلُ ، إذا كانت عينُهُ حرفَ علة ، فإنه

(١) هما جمعا : جَرَرٍ وظَبِيرٍ .

(٢) الأصل : فما .

(٣) الأصل : فلا .

(٤) الأصل : ومنها . وفي ت ، س ، ك : وبها .

(٥) الأصل : الإمالة .

(٦) سقط من الأصل .

يُحَذَفُ قِيَّاسًا نَحْوُ : مَيِّتٍ ، وَهَيِّنٍ ، وَلَيِّنٍ ، وَكَذَلِكَ : فَيَعْلُولَةُ نَحْوُ : كَيِّنُونَةُ ، وَقَيِّدُونَ (١) . وَبِالْجُمْلَةِ فَكُلُّ مَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ لَعَلَّةَ تَصْرِيفِيَّةٍ فَإِنَّهُ عَلَى مَقْتَضَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ زَائِدٌ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ لَازِمٍ . وَهَذَا كُلُّهُ لَا يَصِحُّ ، فَالْإِطْلَاقُ فِي كَلَامِهِ لَا يَصِحُّ .

وَأَمَّا كَوْنُهُ لَازِمًا مَعَ أَنَّهُ زَائِدٌ فَفِي مَوَاضِعٍ أَيْضًا مِنْهَا : الزِّيَادَةُ لِلْإِلْحَاقِ نَحْوُ : بَيِّطَرُ ، وَحَوْقَلُ (٢) ، فَإِنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ فِيهِمَا مُلْحَقَتَانِ لِهَمَا بِنَاءُ جَعْفَرٍ فَهَمَا زَائِدَانِ بِلَا بَدْ ، ثُمَّ إِنَّهُمَا ثَابِتَانِ فِي تَصَارِيفِ الْبَطَرَةِ وَالْحَوْقَلَةِ كُلِّهَا ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : بَيِّطَرُ بَيِّطَرُ بَيِّطَرُ ، وَهُوَ مُبَيِّطَرٌ وَمُبَيِّطَرٌ - لَاسِمِ الْمَفْعُولِ ، وَاسْمِ الْمَصْدَرِ ، وَالزَّمَانِ ، وَالْمَكَانِ الَّتِي اشْتَقَّتْ كُلُّهُمَا مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْبَيِّطَرَةُ ، فَصَارَتْ الْيَاءُ فِي الْبِنَاءِ فِي مَقَابِلَةِ الْحَاءِ مِنْ دَحْرَجَ ، وَصَارَ التَّصْرِيفُ فِيهِ عَلَى مِثْلِ التَّصْرِيفِ فِي دَحْرَجَ ، مِنْ غَيْرِ زَوَالٍ لِلْحَرْفِ (٣) الزَّائِدِ . وَكَذَلِكَ الْحَوْقَلَةُ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُمَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمُلْحَقَةِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ، فَإِذَا قَدْ صَارَ الْحَرْفُ الْمُلْحَقُ لَازِمًا فِي التَّصَارِيفِ ، فَيَقْتَضِي أَنَّهُ أَصْلٌ ، لَكِنَّهُ زَائِدٌ اتِّفَاقًا ، هَذَا خَلْفُ . وَمِنْهَا السِّينُ وَالتَّاءُ فِي الْاسْتِفْعَالِ مِثْلًا لَازِمَةٌ فِي جَمِيعِ تَصْرِيفَاتِهِ ، فَكُلُّ مَا يُشْتَقُّ مِنْهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ فَالسِّينُ وَالتَّاءُ لَازِمَتَانِ لَهُ ، تَقُولُ : اسْتَكْبَرُ يَسْتَكْبِرُ اسْتِكْبَارًا ، وَهُوَ مَسْكُوبٌ ، وَمُسْتَكْبَرٌ عَلَيْهِ ، وَمَسْتَكْبَرٌ - اسْمُ مَصْدَرٍ ، أَوْ زَمَانٍ ، أَوْ مَكَانٍ كَذَلِكَ . فَيَدْعَى النَّازِرُ (٤) فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّهُمَا أَصْلِيَّتَانِ لِثَبُوتِهِمَا فِي

(١) انظر المنصف ٢ / ١٠ - ١٧ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ١٥٢ - ١٥٥ . هذا والحذف جائز في

ميت وسيد ، واجب في نحو كينونة قيودة .

والقيودة : مصدر قَدَّتِ الدَّابَّةُ أَقْرَدَهَا ، كَالْقِيَادَةِ .

(٢) حوقل الشيخ حوقلة وحيقالا : كبر وفتر عن الجماع .

(٣) الأصل : الحرف .

(٤) الأصل : الناظم .

التصرفات . وكذلك نونُ الانفعال ، وتاءُ الافتعال ، وما أشبه ذلك ، فإنها كلها راجعةُ إلى المصدر ، والمصدرُ مزيدٌ فيه ، فكَذلكُ فروعهُ مع أنَّ الزيادةَ لازمةٌ . ومن ذلك مثاله ، لأنَّ « احتَضَيْ » تثبتُ تاؤه^(١) في تصرفات الاحتذاء ، فأشكَلتِ القاعدةُ إذاً .

والأمر الثاني : أنَّها تقتضي أنَّ ما كان من الأصول الثلاثية المداخلة^(٢) للرباعية ، والرباعية المداخلة^(٣) للخماسية ، فالحرفُ الرابعُ فيه زائدٌ لفَقْدِهِ في الثلاثي ، وكذلك الخامسُ لفَقْدِهِ في الرباعي ، مثال ذلك قولهم : رخو ورخودٌ ، لأنَّ الرُخودَ هو اللين العظام الكثير اللحم^(٣) . فهو في معنى الرخو ، فيقتضي أنَّ الدال زائدة . وكذلك : ضَيَّاطٌ^(٤) وضَيَّطار ، يوهم كلامه أنَّ الراء زائدة ، وكذلك : طَيَّسُ طَيَّسَضِلٌ^(٥) / والفِيشُ والفِيشِلُ^(٦) ، ولَوْقَةٌ وألَوْقَةٌ^(٧) وكذلك : / ١٣١ / سَبِطٌ وسَبِضَطَرٌ^(٨) ، ودمِثٌ ودمِثَرٌ^(٩) ، وحِجِجٌ وحَبَجَرٌ^(١٠) . وكذلك : رَزَمَ وازرَامٌ^(١١) ، وضَفَدَ واضْفَادٌ^(١٢) ، وزَغَبَ الطائرُ اَزْلَغَبٌ^(١٣) وحَلَقَوْمٌ ، ودِلَاصٌ

(١) الأصل ، ت : تارة .

(٢) الأصل : الداخلة .

(٣) انظر الصحاح ، مادة : رخد . وفي اللسان ، مادة « رخد » عن أبي الهيثم : « الرخود : الرخو ، زيدت فيه دال وشددت ، ما يقال : فَعَمَ ، فَعَمَدَ ، والقعم : الممتلئ .

(٤) الضيَّادُ : المتمايل في مشيته مع كثرة لحم ورخاوة . والضيطر والضيطار : الضخم الجنبين العظيم الاست .

(٥) الطيس والطيسلُ : الكثير من كل شيء .

(٦) الفيشلة : الحشفة ، والجمع الفيشل والفياشل ، والفيش : الفيشلة الضعيفة . انظر اللسان : فيش ، فشل .

(٧) الألوقة : الرِّيد بالربط ، ويقال فيها : لوقة ، انظر اللسان : ألق ، لوق .

(٨) السبطر من الرجال : السبط الطويل .

(٩) رجل دمثر : دمث ، من الدمثة وهي سهولة الخلق .

(١٠) الحَبَج : السمين ، الحَبَجَر : الغليظ .

(١١) رزم الشتاء رزمة شديدة : برد . وازرَام : اقشعر من البرد . وقد شك أبو زيد في المقشعر المجتمع أنه مرزَم أو مرزَمٌ .

(١٢) ضَفَدَ الرجل اَضْفَاداً : إذا كان كثير اللحم ثقيلاً مع حَق .

(١٣) زَغَبَ الطائرُ اَزْلَغَبٌ : طلع ريشه .

وَدَلَامِصٌ^(١) ، وقارِصٌ وقمارِص^(٢) ، وقرقٌ وقرقُوسٌ وقرقرٌ^(٣) ، وسَلِيسٌ
وسَلْسَلٌ^(٤) . وكذلك ما كان من نحو : صَرٌّ وصَرَصَرٌ ، وَكَبٌّ وَكَبْكَبٌ ، وَزَلَزٌ
وَزَلْزَلٌ^(٥) . ومن ذلك ما لا يُحصى . وقد حَكَّمَ أحمد بن يحيى هذه القاعدة حتى
قال في قوله^(٦) :

يَرُدُّ فَلْخًا وَهَدِيرًا زَغْدَبًا

إِنَّا لَبَاءٌ فِي زَغْدَبٍ زَائِدَةٌ ، رَدًّا لَهُ إِلَى^(٧) : زغد البعيرُ يَزْغُدُ زغْدًا في
هديره^(٨) . وقد شُنِّعَ هذا من قوله عليه ، حتى حمّله ابن جني أَنَّهُ أراد أَنهما
أصلان متقاربان كسبطٍ وسِبْطٍ وكذلك قولهم : ضَبَّغَطِي مع ضَبَّغَطِي^(٩) .
ومن هذا كثيرٌ جدًّا ، هو مما تقاربت فيه الأبنية الثلاثية والرباعية ، لا أَنها
محذوفٌ بعضها من بعض ، وهو قد ضُمَّ بعبارته أمثال هذا ، فكانت القاعدةُ
مختلَّةً .

(١) الدلاص والدلامصُ : البرأق .

(٢) القارِصُ : الحامض من ألبان الإبل خاصة ، والقمارِص مثله .

(٣) يقال : واد قَرِقٌ وقرقُوس وقرقر : أَمَلَسَ .

(٤) السلسل والسلسال والسلاسل : الماء العذب السلس السهل في الحلق .

(٥) الزلز - بكسر اللام وفتحها - والزَّلْزِل : الأثاث والمتاع .

(٦) الخصائص ٤٩/٢ ، وسر الصناعة ١٢٢ ، واللسان : زغد ، ونسب في اللسان إلى العجاج .

قلخ البعيرُ هديره يقلخه قلخا : قطعه . وقيل : قلخه أول هديره . والزغذب : الهدير الشديد . والزغد
من الهدير : الذي لا يكاد ينقطع .

(٧) الأصل : على .

(٨) يقال : زغد البعيرُ يَزْغُدُ زغْدًا : هَدَرَ هديرًا كأنه يعصره . أو يقلعه .

(٩) الضَبَّغَطِي والضَبَّغَطِر : الأحرق ، وكلمة يُفْرَعُ بها الصبيان .

والجوابُ عن الأولِ أن نقول : أمّا ما حُذِفَ من الحروفِ الأصولِ فليس حذفه إلا لعلّةٍ أوجبت ذلك فيه ، كما يبدل لعله ، يقلب لعله خاصة ، فبابُ (١) الإعلالِ خارجٌ عن مسألتنا ، لأنه إذا كان الحذفُ فيه لعله فالأقربُ أن تنسبهُ إلى علته من أن تنسبه إلى كونه زائداً على الكلمة ، وإنما نعدُّ الحذفَ دليلاً على الزيادة إذا كان لغير علّة سوى مُجرّدِ ثقلِ المادةِ في التصرفات ، كما نقولُ في أحمرٍ وحُمُرٍ ، ونحوه ، وأمّا إذا كان الحذفُ لموجبٍ فلا نحتسبُ به في الزوائد فضلاً عن أن نحتسبُ به في الأصول ؛ ألا ترى أن الحذفَ في صحارٍ لا نعتدُّ به في كون الياءِ زائدة ، لأن مثل هذا الحذفِ لا يدلُّ على زيادة ، بل الحرف الأصلي فيه والزائد في رتبة واحدة ، فحيث وجدت العلّةُ وُجِدَ معلولها ، فإذا عُدِمَتْ عُدِمَ وروجع الأصل من الإثبات . ولم يبقَ من هذا النوع إلا حذفُ الخماسيِّ ، وقد علمت فيما تقدّم أن العرب لا يكسرون الخماسيَّ إلا على استكراه ، لمكان الحذف ، وهذا منهم دليلٌ على أن الحرف المحذوفَ غيرُ زائدٍ ، لأنّه لو كان زائداً لم يستكروهوا ما يُؤدّي إلى حذفه ، كما أنّهم لا يستكروهون ذُفّها من غير الخماسيِّ في تكسير ولا غيره ، والتصغيرُ في ذلك محمولٌ على التكسير كسائر الأحكام التي جرى فيها التصغيرُ على (حكم) (٢) التكسير .

وأما ما ثبت من الحروف الزوائد في التصارييف فإنما (ذلك) (٣) اعتبارُ بإجرائه مُجرى الحرف (٤) الأصلي ، أما حرف الإلحاق فظاهراً أنّه (٥) في مقابلة الأصلي فلا بدُّ أن يجري في التصرفات مجرى ما لحق به ، وإلا لم يكن مُحققاً

(١) الأصل : فيأت .

(٢) عن س .

(٣) عن س ، وهامش ك .

(٤) الأصل : مجرى الوقف .

(٥) الأصل ، ت : لأنه .

به ، ثم سقوطه بعد ذلك في موضع آخر دليلُ زيادته . وأما السين والتاء في الاستفعال، والتاء في الافتعال ، ونحو ذلك ، فإنهم لما جعلوها في المصدر ^(١)وبنوا صيغته عليها للدلالة على معنى الطلب للفعل في الاستفعال ، واكتسابه في الافتعال ، وما أشبه ذلك ، جعلوا هذا المعنى هو المشترك في سائر

التصرفات القياسية مضار خصوص / الفعل في استفعل دالا على الاستفعال / ١٣٢ /
منسوبا إلى الزمان الماضي ، وخصوص اسم الفاعل في مستفعل دالا على الاستفعال أيضاً منسوبا إلى المتصِف به ، وكذلك سائر المثل ، فطابق في ذلك المادة الأصلية ، فاعتبرت بلا بد ، إذ معناها مقصود في تلك الخصوصيات والتصرفات ، فهذا هو الداعي لبقاء لزوائد في هذه التصرفات ، وقد ثبت في الاشتقاق أن الحروف الثواني - وهي الزوائد - قد تُعتبر حتى تصير مادة مع الحروف الأول - وهي الأصول - لكن بالقصد الثاني . وإذا ^(٢)ثبت أنها قد تُعتبر كالحروف الأصلية فبعد ذلك دليلُ الزيادة فيها قائم ، والاشتقاق يُخلص ذلك أو ما يقوم مقامه ، فكوثر - مثلاً - وإن كان جارياً في أحكامه على جعفر قد دلَّ الاشتقاق من الكثرة أن الواو زائدة ، وكذلك : بيطر ، (قد) ^(٣)دلَّ الاشتقاق من البطر - وهو الشق - على أن الباء زائدة ، وكذلك سائرهما ، لأن المادة الأولى الدالة على المعنى المشترك أوسع من استعمال ^(٤)المزيد ، وكذلك الاستفعال ونحوه كالاستعلام ، إذا رجعت إليه متصرفاته بالاشتقاق فلا بد أن يرجع هو إلى الأصل الأول ، وهو العلم ، فقد ذهب الزوائد إذاً برجوع هذه الأشياء إلى المادة الأولى . وإنما كمان يلزم الإشكال على فرض أن تلك

(١) الواو ساقطة من س .

(٢) س : وأما إذا .

(٣) ليست في س ، ك .

(٤) الأصل : الاستعمال .

التصرفات لا اشتراك لها مع مادة مجردة ، وليس الأمر كذلك ، فسقط الاعتراض ، وارتفع الأشكال ، والحمد لله .

والجواب عن الثاني يبنى على قاعدة معلومة ، وهي أن الزوائد من الحروف إما أن تكون زوائد ^(١) (بالتضعيف ، وهذا يكون في الحروف كلها إلا الألف فإنها لا يصح تضعيفها ، وإما أن تكون زوائد لغير) ^(٢) التضعيف ، وقد استقرأ العلماء الزيادة على هذا النحو فوجدوها لا تخرج عن حروف « سألتمونيها » ، فإذا كان الحرف الموهم للزيادة منها فيمكن أن يكون زائداً في نفسه ، ويمكن أن يكون أصليا ، وإن لم يكن منها فلا سبيل إلى زيادته إلا أن يكون بالتضعيف ، فإذا فقد التضعيف ، أو لم يُفقد إلا أنه فقد شرط دعوى الزيادة فلا سبيل إلى القول بزيادته فهذه قاعدة تصريفية ، وعليها نعتمد في الجواب . فالذي اعترض به هنا من الحروف الساقطة على ثلاثة أقسام :

أحدها : ألا يكون من حروف « سألتمونيها » ولا من المضاعف ، نحو : سَبَطَ وَسَبَطَ ، وَدَمَثَ وَدِمَثَرٍ ، وَرَخَوِ وَرَخَوَدَ ، وما أشبه ذلك فهذا لا سبيل إلى (دعوى) ^(٣) الزيادة فيه ، وإنما يدعى فيه أنه لفظ مرادف من مادة أخرى ؛ إذ لا يمكن فيه غير ذلك .

و (الثاني) ^(٣) : أن يكون من المضاعف نحو : صَلَّ وَصَلَّصَ ، وَعَجَّ وَعَعَجَجَ ، وَزَلَزَ وَزَلَزَلِ ، فيمكن أن يقال فيه بمذهب من رأى (أن) ^(٤) الساقط من

(١) الأصل ، ت : الزوائد .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من س .

(٤) سقط من الأصل ، ت .

المضاعفين زائدٌ ، ويدل عليه قانون الناظم في الزيادة ، وهو سقوط الحرف^(١) في بعض تصارييف الكلمة ، ولا شك أن هذا كذلك ، ولم ينف الناظم هذا المذهب وإن كان مذهباً للكوفيين^(٢) / ، لكن أشار إليه فقط ويمكن أن يقال^(٣) / ١٣٣ / فيه بمذهب من رأى أن لا زيادة أصلاً ، وأن الكلمتين من مادتين مختلفتين كسبط وسبطر ، ويكون مذهبهُ مذهبَ البصريين ، وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان المذهبين .

والثالث: أن يكون من حروف « سألتمونيها » فنحن فيه على أحد أمرين : إما أن ندعى أنه زائدٌ ، لا نُكرِّ في ذلك ، لأن مثل هذا دليلٌ على الزيادة ، وقد جعل ابنُ جنى هذه الحروف زائدةً على قياسِ مذهب الخليل في دَلَامِصٍ أن الميم زائدةٌ وإن كانت مواضع الحروف الساقطة ليست بمواضع تلك الزيادة ، لكن يقول : إنَّ الحرفَ مما يَزَادُ ومرادفَ الكلمة قد سقط فيه ذلك الحرفُ ، فنَدْعَى زيادته بهذا الدليلِ التَّصْرِيفِيّ ، وهو من الأدلَّةِ وإن أدَّى ذلك إلى عدم النظير في أوزان الكَلَمِ ، فالقاعدة أن الدليل إذا قام فلا يلزم إيجاد النظير ، ويكونُ هذا جارياً على طريقة الناظم ، لكن (على)^(٤) أن تُعدَّ الزيادةُ في هذه الأشياء خارجةً عن القياس الذي يذكره في زيادة الحروف ، كأنه يقول : هذه القاعدة دالة على الزيادة والأصالة مطلقاً إلا أن المزيد منه قياسي^(٥) ، وهو ما أذكرهُ لك بعد ، ومنه غير قياسي وهو ما عداه مما تشمله هذه القاعدة .

وإما أن ندعى أنه أصلي ؛ إذ ليس موضعه من مواضع الزيادة الجارية

(١) الأصل ، ت : الحروف .

(٢) الأصل ، ت : مذهب الكوفيين .

(٣) س : يقول .

(٤) سقط من س .

(٥) س : « منه ما هو قياسي » .

في القياس ، ودلالة المرادف^(١) ضعيفة ، لإمكان أن تكون مادته مادة أخرى مخالفة ، كما في سَبَطَ وسَبَطَرٍ ، وَدَمَتِ وَدِمَتِرٍ ونحوه ، فلا قاطع بزيادة فيه من حيث لا قاطع باتحاد المادة فيهما ، وهذا قياس قول المازني عند ابن جني ؛ إذ جعل دُلامصاً من قبيل الرباعي الذي وافق أكثره^(٢) حروف الثلاثي^(٣) . ويمكن أيضاً إجراء هذا المذهب على طريقة الناظم ، لأن للقائل أن يقول : قد ذكر مواضع الزيادة القياسية وعينها ، فما عداها خارج عن القياس ، ولا يدعى إلا بدليل ، ودليل الترادف ضعيف لإمكان تباين المادتين ، فإذا كانتا متباينتين فلم يسقط (قط)^(٤) من دِلاص (شيء)^(٤) ، ولا من قارص ، ولا من ضفد ، ولا من حلق ، ولا زغب الطائر ، ولا ماكان^(٥) نحو ذلك ، بل حروفها كلها (ثابتة)^(٤) لازمة ، وحروف دُلامص ، وقمارص ، واضفأد ، وحلقوم - أعني الهمزة والميم وشبه ذلك^(٦) - أصول كلها ، لم يُحذف منها شيء بل هي لازمة لتصرفات الكلمة .

فالقاعدة إذاً مستتبّة على كلتا الطريقتين ، وجارية على كلام الناظم في كلا الوجهين ، و (قد)^(٧) ظهرت صحة كلامه وتمام عقده ، وبالله التوفيق .
وقوله : احتذّي ، معناه : اقتدي ، وأيضاً : انتعل . يُقال : احتذيت مثاله ، أى : اقتديت به ، وأصله من المحاذاة وهي بمعنى الموازنة ويُقال أيضاً : احتذيت بمعنى انتعلت ، قال الراجز^(٨) :

(١) الأصل : المراد فضيفة ، ت : الترادف .

(٢) الأصل ، ت : أكثر حروف .

(٣) انظر المنصف ١/١٥١ - ١٥٣ .

(٤) ليس في س .

(٥) س : كان هو نحو ذلك .

(٦) الأصل : ونحو ذلك .

(٧) عن س .

(٨) هو أبو المقدم جساس بن قطيب . والرجز في الحيوان ٦/٤٤٦ ، والأشعموني ٤/٢٥٠ ، واللسان ، مادة : وقع ، وقبله :

يأليت لي نعلين من جلد الضبّع
وشركاً من استها لا تنقطع

كُلُّ الْحِذَاءِ يَحْتَذِي الْحَافِيَ الْوَقْعَ

والحذاء هو : النعل ، وأصله من حذيت يده بالسكين ، أى : قطعها^(١)
حذت الشفرة النعل : قطعها /

* * *

بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلٍ الْأَصُولَ فِي وَزَنْ ، وَزَائِدٌ بِلَفْظٍ اكْتَفَى
وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كَرَاءَ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فَسْتُقِ
وَأَنَّ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفٌ أَصْلٍ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوِزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

لما ذكر القانون الذي يُعرفُ به الزائدُ من الأصلي ، وكانت فائدة ذلك الوصولَ إلى معرفة الأوزان ، أتى بهذا الفصل يذكر فيه كيفيةَ وَزْنِ ما يُوزَن من الأسماء والأفعال ، وكيف تُقابلُ حُرُوفُهَا بحروف المِثَال ، وذلك أنهم أرادوا أن يُفَرِّقوا بين الحروفِ الأصُولِ والزوائد في أبنية الكلام ، فوضعوا الأوزان على أَقَلِّ الأصُولِ وهي الثلاثة ، فعبروا عنها بلفظِ الفِعْلِ ، فجعلوا الفاء لأول حرفٍ ، والعين للثاني ، واللام للثالث ، وإذا زادت الأصُولُ كَرَّرُوا الحرف الثالث . فَإِنْ حُذِفَ من الكلمة فاءٌ أو عينٌ أو لامٌ ، وَزَنُوهَا على حالها بإسقاطِ ما يُقابله ، فيقولون في عِدَّةٍ : عِلَّةٌ ، وفي سَهٍ : قَلٌّ وفي يَدٍ : قَعٌ . إِنْ وَزَنُوهَا على الأصلِ قَابَلُوهَا على حال ما كانت عليه قبل الحَذْفِ^(٢) ، وكذلك إِنْ وَقَعَ إدْغَامٌ أو نحوه وَزَنُوهَا على حالها بتسكين ما هو ساكن في الحال وتحريك ما هو متحرك ، فيقولون في مِكرٍّ : مِفْعَلٌ ، وفي رَدٍّ : فَعْلٌ ، فَإِنْ وَزَنُوهَا على الأصل قالوا : مِفْعَلٌ ، وَقَعْلٌ ، وكذلك ما أشبه ذلك^(٣) . وها هو يذكر كيفيةَ هذا في الأصُولِ والزوائد ، مُكْمِلُ المعنى على الاختصار .

(١) في النسخ : قطعتة ، والمثبت عن الصحاح .

(٢) الأصل : الحرف .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ١ / ٣١ - ٣٢ .

فقوله : « بِضْمَنْ فِعْلٍ » ، الباءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَابِلٍ ، أى : قابلِ الأصولِ بكذا ، والمراد بِفِعْلٍ نفسُ لفظه ، وَضِمْنُهُ مُضْمَنُّهُ ، وهو ما تَضَمَّنَهُ من الحروف ، يقال : كان في ضمن كتابك كذا ، أى : في طَيِّهِ ^(١) . كذلك : أنفذته ضِمنَ كتابي . فَضِمنُ أصلُهُ الظرفُ ، لكن الناظم استعمله على الاتساع ، وكان الأصلُ أن لو قال : بما ^(٢) في ضمن فِعْلٍ قَابِلِ الأصول ، لكنه جَعَلَ ما في الضِمن هو نفسُ الضِمن مجازاً ، وهو نحوُ (من) ^(٣) قوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ^(٤) ، جَعَلَهُمَا مَآكِرَيْنِ وهما مَمَكُورٌ فيهما ، كما جعل المقابلة هنا بِضْمَنِ الفعل والمراد ما في ضِمنِهِ ، والذي في ضِمنٍ لفظُ « فِعْلٍ » هو : الفاء ، والعين ، واللام ، فيريدُ أن حروفَ البناء على قسمين ، أحدهما : أن تكون أصولاً ، والثاني : أن تكون زوائد .

فأما الأصولُ فَقَابِلُهَا ^(٥) بالفاء والعين واللام إذا أردت وَزَنَهَا ، الأولُ للأول ، والثاني للثاني ، والثالث للثالث ، فإذا أَرَدْتَ وزنَ رَجُلٍ ^(٦) قَابِلْتَ الرء بالفاء ، والجيم بالعين ، واللام باللام ، فقلت : فَعْلٌ ، فهذا وزنُ رَجُلٍ . وكذلك إذا وَزَنْتَ جَعَلَ قلت : فَعْلَ . وعلى هذا النحو وزنُ سائر الأسماء والأفعال ، فوزنَ قَتَلَ ^(٧) فَعْلٌ ، ووزنَ صَرَبَ فَعْلٌ ، (ووزنُ إِبِلٍ فِعْلٍ) ^(٨) ، وكذلك وزنُ حَسَنَ فَعْلٌ ، ووزنَ عِلِمَ فَعْلٌ ، وكذلك ما أشبه ذلك . والأصلُ في هذا العمل واختصاص هذه العبارة التي هي لفظُ فِعْلٍ بالوزن أن العرب تُعَبِّرُ به عن كلِّ / فِعْلٍ إذا أرادت / ١٣٥ / الكناية ^(٩) عنه ^(١٠) ، فتستعمل ، مكانَ ضَرَبَ أو قَتَلَ أو قام أو قعد ، فَعْلٌ

(١) الأصل : ظنه : وانظر الصحاح : ضِمنَ .

(٢) الأصل ، ت : ما .

(٣) ليست في س .

(٤) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

(٥) الأصل ، ت : فمقابلها . س : فتقابلها .

(٦) الأصل : الرجل .

(٧) الأصل ، ت : فعل .

(٨) سقط من س .

(٩) الأصل ، ت ، الكفاية .

(١٠) انظر شرح الشافية للرضي ١ / ١٣ .

وكذلك تُعَبَّرُ به أيضاً عن الرباعيِّ فما زاد ، فاستعمله النحويُّون كذلك لكن على الوجه الذي يحتاجون إليه ، ثم عتوا هذا الاستعمال للأسماء غير المصادر إذ كان ذلك موجوداً في المصادر من كلامهم ، ألا ترى إلى قولهم : فلان حَسَنُ الفعل وحَسَنَ الفَعَالِ ، وكانت في فلان فَعَلَةً قبيحة أو حَسَنَةً . وأيضاً قد قالوا : فلان يهتَزُّ للفَعَالِ ، أى : للكرم ؛ لأنه عَطَاءٌ وَسَمَاحٌ وَسَخَاءٌ ، فَكَتَبُوا عن هذه الأشياء بوزنها ، وكذلك قالوا : (افْتَعَلَ)^(١) فلانٌ عليّ كَذِباً فهو مُفْتَعِلٌ ، أى : اختلقه فهو مُخْتَلَقٌ ، وكلامٌ مُفْتَعِلٌ ، أى : مُخْتَلَقٌ ، فَعَبَرُوا بالوزن على كماله عند النحاة ، فَعَدُّوه^(٢) هم إلى سائر ما احتاجوا إلى وزنه من الموزونات . وهذا حكمُ وزن الثلاثي ، وهو المُتَّفَقُ على وزنه هكذا . وأما الرباعيُّ فما فوقه فسنذكره حيث ذكره الناظم بحول الله تعالى .

والثاني : الزوائد من الحروف ، فالزائد على قسمين ، أحدهما : أن يكون بعض حروف سألتمونيها والثاني : أن يكون زائداً بالتضعيف يُذَكَّرُ إثر هذا ، وأما الزائد من سألتمونيها . فهو الذي ذَكَرَ حكمه هنا فقال : « وزائدٌ بِلَفْظِهِ اكْتَفَى » يعني أنهم اكْتَفَوْا ببقائه على لفظه حين أَتَوْا بلفظِ الفِعْلِ لِيُقَابِلُوا به الكلمة . وإنما قلنا : إنه أراد هذا القسم وحده لقوله^(٣) بعد هذا : « وَإِنْ يَكُ الزائدُ ضِعْفٌ أَصْلٍ » إلى آخره ، فأخرج الزيادة بالتضعيف ، فلم يبق إلا القسم الآخر . ومثال ذلك : « اقْتَدَرَ » ، تقول في وزنه : افْتَعَلَ ، فَتُقَابِلُ التاء بلفظها لأنها زائدة بدليل الاشتقاق من القدرة ، وكذلك همزة الوصل تأتي

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : فَعَدُّوه .

(٣) الأصل ، ت : قوله .

بلفظها أيضا لزيادتها ، ومثل « مستكبر » تقول في وزنه مُسْتَفْعِلٌ ، لأنه مشتق من الكِبَرِ أو من الكِبَرِ ، فالميمُ والسينُ والتاءُ زوائد ، فترزنها بلفظها ، وكذلك ما أشبهه . وإنما وزن بلفظه فرقاً بينه وبين الحَرْفِ^(١) الأصلي ، لأن الأصل في وَضْعِهِم التمثيل والوزنَ التفرقة بين القبيلين ، وذلك إنما يتبين في الوزن ، فلو وزنوا بالفاء والعين اللام مطلقاً لم يخلص لهم هذا القصد^(٢) ، فتركوا الزائد على لفظه (لذلك)^(٣) ، وأيضاً قد تقدم فعلُ العرب لذلك في الفعل والافتعال ، وما أشبه ذلك . وهذا أيضاً حكمٌ متفقٌ عليه .

ثم قال : « وضاعف اللام إذا أصل بقي » يعني أنك إذا قابلت الكلمة في وزنها بحروف لفظ فعل فلا يخلو إما أن يتم لفظ الموزون (مع تمام لفظ الفعل أولاً ، فإن تم حصل المقصود بلا إشكال ، وإن لم يتم لفظ الموزون)^(٤) ولا يكون ذلك إلا إذا كان الموزون رباعي الأصل أو خماسيها فإنك تكرر لام الفعل ما^(٥) بقي من حروف الموزون شيء ، فتقول في جَعْفَرٍ : فَعْلَلٌ ، وفي فُسْتُقٍ : فَعْلَلٌ ، وهما مثالا^(٦) ، فتجعل الفاء في مقابلة الأول ، والعين في مقابلة الثاني ، واللام في مقابلة الثالث ، وبقي الحرف الرابع لا مقابل له ، وهو الراء في / جَعْفَرٍ ، والقاف في فُسْتُقٍ ، فيجعل له تكرر اللام . وكذلك تقول في / ١٣٦ / بُرْثَنٍ : فَعْلَلٌ ، وفي زَبْرِجٍ : فَعْلَلٌ ، وفي دِرْهَمٍ : فَعْلَلٌ . وما كان نحو ذلك .

(١) كذا في س ، وفي غيرها : اللفظ .

(٢) الأصل : الفصل .

(٣) سقط من س .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : بما .

(٦) الأصل : مثالا .

وكذلك الخماسي نحو سَفَرُجَلٍ وَقُدْعَمِلٍ إذا قَابَلْتَ حروفه بحروف الفعل بقى الحرف الرابع والخامس دون مقابل ، فَكَرَّرْتَ له اللام فَقُلْتَ في سَفَرُجَلٍ : فَعَلْلُ ، وفي قُدْعَمِلٍ : فَعَلْلُ ، وفي صَهْصَلِقٍ^(١) : فَعَلْلِلُ ، وفي جَرْدَحَلٍ : فَعَلْلُ . وما أشبه ذلك .

فإن قيل : إذا زعمتم أن وزن جَعْفَرٍ فَعَلْلُ فهذا البناء الذي وزنتم به إحدى اللامين فيه زائدٌ ، وكذلك قولكم في فرزدق : فَعَلْلُ ، يلزم أن تكون اللام الرابعة والخامسة فيه زائدتين بناءً على أصلكم في المضاعف الزائد على ثلاثة أحرف ، وأنتم إنما بَنَيْتُمْ على مقابلة الأصلي بالأصلي والزائد بالزائد ، كان الزائد من حروف « سألتمونيها » أو بالتضعيف ، فقد نقصتم ههنا تلك القضية حيث جعلتم الزائد من بناء الفعل في مقابلة الأصلي من بناء الموزون ، وذلك فساد في الاصطلاح .

فالجواب أنهم لما أرادوا وضع التمثيل بالفعل لما^(٢) تقدم كان هو الأولى وإن كان ثلاثياً ، من قِبَلِ أن أقلَّ الأسماء والأفعال حروفاً بنات الثلاثة ، فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي ، ولم يمكن وزنه إلا أن يحذف من الممثل به ، وذلك فسادٌ مع أننا وجدنا بنات الثلاثة قد تصل إلى بنات الأربعة والخمسة بالإلحاق ، ولم نعلم أنه بُنِيَ شيءٌ من بنات الأربعة والخمسة على بناء الثلاثي ، فاختاروا الثلاثي لذلك ، لكن لما ضَمَّتْهم الضرورة إلى وزن بنات الأربعة والخمسة لجأوا إلى تكرير ما هو أصلٌ ليكون علامة على الأصل ، إذ لم يُمكنهم أكثر من ذلك .

(١) في النسخ : صمصلق . ولم أجده ، والمثبت عن الكتاب ٤ / ٣٠٢ . وفي اللسان : صوت صهصلق : شديد .

(٢) الأصل : كما .

وقد تبينَ كلامُ الناظمِ ، إلا أن ما ذكره مُخْتَلَفٌ فيه ، فالبصريُّون أجمعون وجماعةٌ من الكوفيِّين على ما ذكره الناظم في التمثيل اللفظي ، إلا أنهم اختلفوا في الموزون ، فالبصريُّون على ما تقدّم من اعتقادٍ أصلية الحرف الرابع والخامس ، وغيرهم على زيادة ما زاد على الثلاثة ، وقد تقدّم بيانُ ذلك وبعضُ الكوفيين يلتزمون^(١) ما ألزمهم سيبويه من زنة الزائد على لفظه^(٢) ، فيقول في جَعْفَرٍ : فَعَلَر ، وفي سَفَرَجَلٍ : فَعَلَجَل . ومنهم من لا يزنُ مثل هذا ، فإذا سُئِلَ عن وزنِ فَرَزْدَقٍ أوجَعَفَرٍ قال : لا أدري . هكذا حكى هذا المذهب ابنُ عَصْفُورٍ ، وكلُّ ذلك لا يُعَوَّلُ عليه^(٣) ، ولا يُسْتَنَدُ في التمثيل إليه .

وقد أُورِدَ على مذهب الجمهور إشكالٌ ، وهو أنه إذا جُعِلَ « فَعَلَل » وزاناً لنحو جَعْفَرٍ ، وهو أيضاً عندهم وزانٌ قَرْدَدٍ^(٤) وَمَهْدَدٍ^(٥) ونحوهما من المضاعف اللام ، حصل اللبس في فَعَلَلٍ ؛ إذ كانت وزاناً لجعفر . وكذلك فَعَلَلٌ إذا كانت وزاناً لسَفَرَجَلٍ ولضربٍ من الضرب ونحوه .

والجواب : أن الفرق يَتَبَيَّنُ بالموزون ، فإن كلَّ حرفٍ مضاعفٍ زائدٍ على // ١٣٧ / الثلاثة زائدٌ إلا أن^(٦) يقوم دليلٌ على زيادة غيره ، فيصير التضعيف ثلاثياً كمرَدٍّ ومِكرٍ ، حيث تبين أنه من الرَدِّ والكَرِّ ، وقد ضُمَّتْهُمُ الضَّرورةُ إلى الوزنِ بالثلاثي كما تقدّم ، واللبسُ إنما وقع في نوعٍ واحدٍ وذلك في تكرير اللام ، فاستخفُّوا ذلك وارتكبوه .

(١) س : يلتزم .

(٢) سيبويه ٤ / ٣٢٨ .

(٣) الممتع ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٤) الأصل : فرزدق . وقَرْدَدٌ : اسم جبل ، وما ارتفع من الأرض ، ومن الظهر أعلاه .

(٥) مَهْدَدٌ : اسم امرأة .

(٦) الأصل : زائد والآن .

وَجَعَفَر - في الأصل - اسم للصغير من الأنهار ، وهو أيضاً اسم لأبي
قبيلة من عامر ، وهو : جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر ، وهم الجعافرة^(١)
وَفُسْتُق^(٢) :

ثم قال : « وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفُ أَصْلٍ » إلى آخره ، هذا هو القسم
الثاني من قسمي الزائد ، وهو الزائد بالتضعيف ، ويعني أن الزائد إن كان
بتضعيف الأصل ، أى : بتصيير الحرف الواحد الأصلي ضِعْفَيْن - أى : اثنين
مثلين - فإنك تَزِنُه بما وَزَنْتَ به ذلك الأصل ، فإن كان المضاعفُ الفاء ، وذلك لا
يكون إلا مع مساعدة العين كررتها فقلت في وزن مَرْمَرِيس : فَعْفَعِيل ، ودلّ على
زيادة الميم الثانية وهي تضعيفُ الأولى أنه مشتق من المَرَأَسَةِ . وإن كان
المضاعفُ العينَ كَسَلَّمْ كَرَّرْتُهَا فقلت فيه : فَعَّلْ . وإن كانت اللامَ فكذلك نحو :
قَرَدَدٍ ، تقول فيه : فَعَّلَلْ . وفي اسْحَنَكَ^(٣) : افْعَنْلَلْ . وكذلك إذا اجتمعت العين
واللام في التضعيف نحو : صَمَحَمَحٍ ، ودمَكَمَكِ^(٤) ، قلت فيه : فَعْلَعْلْ . وكذلك
ما أشبهه .

وإنما فعلت ذلك ولم تَزِنُه بلفظة ، لأن زيادة التضعيف لما كانت مخالفة
لزيادة « سَأَلْتُمُونِيهَا » أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فجعلوا حكم المضاعف حكم

(١) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٨٤ - ٢٨٧ .

(٢) بعده في س ، ك بياض بمقدار خمس كلمات . وفي هامش س عنده : « ثبت في الأصل هنا بياض
ويبدو أن الشارح لم يجد له تفسيراً في الصحاح ، فأجله ولم يعد إليه . والذي في اللسان : « الفستق
معروفة ، وذكر عن الأزهري قوله : الفستقة : فارسية معربة ، وهي ثمرة شجرة معروفة وأن أبا
حنيفة قال : لم يبلغني أنه ينبت بأرض العرب . وفي المعجم الوسيط : الفستق : « شجرة مثمرة من
الفصيلة البُطْمِيَّة ذات الفلقتين لثمرها لبٌّ مائلٌ إلى الخضرة لذيذ الطعم ، يتنقل به ، وتكثر زراعته في
حلب .

(٣) الأصل : الصحنك . واسحنك الليل : اشتدت ظلمته .

(٤) الصَمَحَمَح والدمَكَمَك : الشديد القوي .

ما ضُوعِفَ منه فَضْعُوه في الوزن مثله ، فلو جعلوا قَرَدَدًا - مثلاً - فَعَلَدًا ، لم يتبين من الوزن كيف زيادة الدال ، فلما كانت الدال لا تُزاد أبداً منفردة لم يجعلوها في الوزن منفردة . وهذا الذي فعلوه أولى من ذكرهم له بلفظه ، وأوفق لكلامهم ، وَلَمَّا قصدوه من التفرقة ، وأيضاً فَعَرَدَدُ يَحْتَمِلُ^(١) أن تكون داله الأولى هي الزائدة أو الثانية ، فلم يتعين إذاً للزيادة إحداهما دون الأخرى ، فإن الخليل إن زعم أن الأولى هي الزائدة في سَلَّمَ ونحوه ، فقد حكم سيبويه أو يونس - على اختلاف التفسيرين - بأن الثانية هي الزائدة ، ثم قال سيبويه : « وكلا الوجهين صوابٌ ومذهب »^(٢) فهذا^(٣) يدلُّ على احتمال الوجهين ، فلم يتعين ما الذي يذكر^(٤) بِلَفْظِهِ منهما^(٥) .

وهذه المسألة لم أرَ فيها خلافاً إلا ما أشار إليه في التسهيل بقوله : « خلافاً لمن يقابل بالمثل مطلقاً »^(٥) يعني أن من النحويين من يُقابل في الوزن زائد الموزون بلفظه مُطلقاً في زيادة التضعيف أو غيرها ، فيقول في مثل قَرَدَدٍ : فَعَلَدٍ ، إن^(٦) اعتقد زيادة المثل الثاني ، وفَعَدَلٍ إن اعتقد زيادة الأولى . ويقول مثلاً في عَقَنَقْلٍ : فَعَنَقَلٍ ، أو فَعَنَقَلٍ . وهذا المذهب مرجوح ، والأول أولى بالصناعة . وعلى كل تقدير فهو خلافٌ في أمر اصطلاحِي .

(١) ك : محتمل .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٢٩ .

(٣) الأصل : هذا .

(٤) الأصل : ذكر ... منها .

(٥) التسهيل ٢٩٣ .

(٦) الأصل : فمن ، ك : لمن .

ثم على الناظم في هذا الكلام شيء وهو أنه ذَكَرَ في كيفية الوزن مُقَابِلَةَ
الأصُول بِضِمْنِ فِعْلٍ ، والزائد بلفظه ، ولم يَبَيِّنْ / كيفية الحركة والسكون ،
ولا^(١) أنه باقٍ على ما كان عليه ، ولا ذكر ترتيب اللام على العين ، والعين على
الفاء في الأصول ، ولا إبقاء الزوائد في موضعها سابقة كانت أو لاحقة ، بل
أتى بالمقابلة على إجمال ، فكان كلامه غير بين في هذا المعنى ، وكلامه في
التسهيل أصرح وأبين من هذا إذ قال : « سُمِّيَ أَوَّلُ الْأَصُولِ فَاءً ، وثانيها
عيناً ، وثالثها ورابعها وخامسها لامات ، لمقابلتها في الوزن بهذه الأحرف ،
مُسَوًى بينهما^(٢) في الحالِ والمحلِّ ، ومصاحبة زائد سابق أو لاحق^(٣) » ، ويعني
بقوله في الحالِ ، يريد به الحركة والسكون ، أى : إنَّ الحروفَ المقابلَ بها من
لفظ الفِعْلِ لا بُدَّ أن يكون على حال الحروف المقابلة ، فإن كان الحرف ساكناً
كان ساكناً ، أو متحركاً كان متحركاً ، وأيضا فلا بُدَّ من اعتبار عين الحركة من
كونها ضُمَّةً أو فتحةً أو كسرة ، فيكون في المقابل به كذلك . هذا هو الذي أراد
بالحال . وقوله : « والمحلِّ » هو عبارة عن الموقع بحسب ما ذَكَرَ من الترتيب :
الفاء ، ثم العين ، ثم اللامات بِعَدَدِ الْأَصُولِ بعد العين . وقوله : « ومصاحبة
زائدٍ » يعني بلفظه ، و « سابق » يعني للأصول كلها كما في انطلق ، أو « لاحق
» يعني مثل سكران ، فإن وزنه انْفَعَلَ وفَعْلَان ، أو لشيء منها نحو : جَحَنَقَلٍ ،
وزنه : فَعَنَلَلُ ، النونُ سابقة لبعض الحروف لاحقة لبعضها . فهذا الكلام هو
الذي يَبَيِّنُ كيفيةَ الوزن على أتم وجوها ، وأما الناظم فترك ذلك على أتم ما
يكون من الإجمال ، وذلك غير لائق بمنصب التعليم .

(١) الأصل ، س : إلا .

(٢) ما عدا ك : بينهما .

(٣) التسهيل ٢٩٢ .

والجواب : أن هذا المعنى لما كان قريباً للفهم ، معلوماً لمن عنده أدنى فهم، لم يحتج إلى بيانه (لبيانه)^(١) ، وأيضاً فإنه كان يحتاج إلى بعض تطويل مع أن قصده الاختصار ، فلما اجتمع له الأمران : سهولة فهم مقصوده ، وقصد الاختصار ، ترك بيان ذلك ، اتكالا على فهم الطالب ، والله أعلم .

وأيضاً فالمقابلة تُعطي أولاً الترتيب ، لأنك إذا أردت مقابلة الكلمة بالكلمة فليست تفعل ذلك على أى وجه اتفق ، بل تُقابل الحروف بالحروف أولاً فأولاً حتي تنتهي إلى آخر الكلمة ، وهذا هو الترتيب المطلوب . ثم إذا وازنت بين الكلمتين فالموازنة تقتضى المساواة في تلك الأشياء كلها ؛ إذ لا تكون الموازنة بين متحرك وساكن ، ولا بين متحركين مختلفي الحركة ، فإذا قد دل لفظُ المقابلة ولفظ الموازنة في لاهمه على ما أريد من ذلك ، فاكتمفى به في شرح ما ذكره في التسهيل . إلا أنه يردُّ عليه من جهة أخرى أنه إذا كان الوزن يقتضى مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن ، فيخرج عن هذا الحكم ما كان من المتحركات في الموزون قد سَكُنَ إِمَّا بِإِدْغَامٍ لِتَخْفِيفٍ ، أَوْ لِإِعْلَالٍ ، فالذي لإدغام نحو : رَدَّ وَمَرَدُّ وَمُدَّقٌ ، وأصله : رَدَدَ ، وَمَرَدَدٌ ، وَمُدَّقُقٌ ، فتنزُّهه على أصله فتقول: وزنه فَعْلٌ وَمَفْعَلٌ وَمُفْعَلٌ ، ولا تقول : فَعْلٌ ، ولا مَفْعَلٌ ، ولا مُفْعَلٌ ؛ إذ ليس ذلك وزنه الصحيح ، والدليل على ذلك أنه لا يوجد في غير المضاعف مثل هذه الأوزان ، فلا بدُّ من رجوعه إلى الأصل . والذي للتخفيف كعَضُدٍ وَكَتَفٍ وَعَلَمٌ وَسَهْلٌ ، في عَضُدٍ ، وَكَتَفٍ ، وَعَلِمٌ ، وَسَهْلٌ ، فإنه إذا قيل : ما وزن عَضُدٍ ؟ قلت: فَعْلٌ ، فتأتى به على الأصل ، وكذلك في كَتَفٍ : فَعْلٌ وفي عَلِمٌ :

(١) عن س ، وهامش ك .

فَعِلَ ، وفي سَهْلَ : فَعَلَ . وكذلك وَزَنُ مُنْتَفَخُ (١) من قوله :

فَبَاتَ مُنْتَفَخًا (١) وما تَكَرَّدَسَا /

/ ١٣٩ /

مُفْتَعِلٌ ، فتأتى به على الأصل ، ويدل على أن ذلك وزنه أنه لا يوجد في أبنية الأفعال الثلاثية ما هو على فَعَلَ ، ولا في الأسماء المزيدة ما هو على بِنْيَةٍ مُفْتَعِلٍ ، فالضرورة تدعوك إلى أن تزنه على الأصل ، وكلامه على ما تقرّر يُعطي المقابلة اللفظية . والذي سَكُنَ للإعلال نحو : قام ، وقفا ، ومال ، ومقام ، واستقام ، (وما أشبهه ، فإن قام وزنه فَعَلَ ، ولفظه على غير ذلك وقفاً على وزن فَعَلَ ، ومال كذلك ، ومقام وزنه مَفْعَلٌ ، واستقام (٢) (وزنه (٣) استفعل ، وألفاظها على خلاف ذلك . وأيضاً قد صار الساكن في مقام واستقام متحركاً ، والمتحرك ساكناً ، فأين مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن ؟ وأيضاً فتعيّن نوع الحركة (في) (٤) الموازنة قد يتخلّف لإعلال أو غيره ، فإنك إذا قلت للمرأة : أُغْزِي يا هندُ ، فوزنه افعلى (٤) ، واللفظ على خلاف ذلك . وكذلك : قِيلَ ، وبيعَ ، واختيرَ ، وزنها : فُعِلَ ، وافتعلَ ، ونوع الحركة غير موجود . بل تقول في المنقوص كَيْدٍ ودمٍ : وزنه فَعْلٌ (٥) ، فلا تزنه إلا غير ظاهر لفظه . ومن ذلك ما لا يحصى ، فقد خالفنا مقتضى الموازنة المذكورة ، وإشارة الناظم تَقْتَضِي أَنْ لَا بُدَّ مِنْهَا (٦) ، وهذا فيه ما ترى !

(١) كذا في النسخ . والبيت للعجاج في ديوانه ١٣٠ ، وروايته : « فبات منتفخاً » . وفي الخصائص

٢٥٤/٢ ، ٣٣٨/٣ ، شرح شواهد الشافية ٢١ : « مُنْتَصِباً » . وأحسب أن ما وقع هنا وهم نشأ عن

عبارة الكتاب ١١٥/٤ ، ذكر سيبويه أنهم قالوا : « أراك مُنْتَفَخًا ، تُسَكِّنُ الغاء ، تريد : منتفخاً » .

وتكرّس : انقبض اجتمع بعضه إلى بعض . ومنتصاً : مرتفعاً . يصف ثوراً وحشياً .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) عن س .

(٤) سقط من س .

(٥) هذا الوزن بحسب الأصل ، وإلا فاللام محذوفة من الفعل ، والوزن لبيان الأصل جائز ، انظر شرح

الشافية للرضي ٣١/١ - ٣٢ .

هذا ويرى سيبويه أن أصلَ دَمٍ فَعْلٌ ، انظر الكتاب ٢ / ٥٩٧ .

(٦) الأصل : فيها .

والجواب : أن وزنَ المَعْلٍ عندهم يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون على أصله ، وهذا هو المقصودُ الأولُ في الأوزان ، ألا تراهم يقولون : وزنُ قام فَعَلَ ، وأصله قَوَمَ ، إلا أن الواو انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فَيَبِينُونَ^(١) في الوزن الأصل وما اتفق للموزون حتى خرج في الظاهر عن ذلك الوزن . وكذلك ما كان من نحو : عَلمَ ، وَكَتَفَ ، وَعَضَدَ ، بناءً على اعتبار الأصل ؛ إذ الأمثلة لا بُدَّ أن تُردَّ^(٢) إلى أصلها لِيَتَبَيَّنَ أن ظاهر لفظ الموزون ليس هو المعتبر في وزنه ، ولا هو الثابت في مثله . فهذا من جملة فوائد الأوزان ؛ إذ هي عندهم محصورة ، يُعَدُّ الخارج عنها خارجاً عن كلام العرب ، وقد ثبت في نحو : كَتَفَ وَعَضَدَ ، أن أصله التحريك ، فلا بُدَّ من رجوعه في (الوزن)^(٣) إلى أصله^(٤) ، وكذلك ثبت في قام أنه فَعَلَ ، وفي استقام استَقَعَلَ ، إذ لا يُوجَدُ في الأفعال ما هو على وزنِ (فَعَلَ)^(٥) مُسَكَّنَ العين ، ولا على وزن استَعَلَ - بفتح الفاء وإسكان العين - إلا مُغَيَّراً ، فردُّوا ذلك وما كان نحوه في الوزن إلى أصله ، وإذا رجع إلى أصله وتبيَّن أن تلك الأشياء في الحقيقة على غير ظاهر لفظها ، صَحَّ فيها مقابلةُ الساكنِ بالساكنِ والمتحركِ بالمتحرك ، وصَحَّ ما أطلقه الناظم في ذلك . وكذلك حكم المساواة في نوع الحركة ، لأنَّ اغزَى أصله : اغزَوَى ، وقِيلَ واختير (أصله)^(٥) قُولَ واختيرَ ، فقد استويا مع الموزون به في نوع الحركة . وهكذا شأن المحذوفِ منه كيدٍ ودمٍ وقاضٍ ونحوها ، لا بُدَّ من ردِّها إلى أصلها في الوزن .

(١) الأصل ، ت : فييقون .

(٢) الأصل ، س : رد .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : إلى الأصل .

(٥) سقط من س .

فالحاصل أنه إذا كان المعترُّ في هذه الأشياء الأصلَ صَحَّتِ المقابلةُ على كلِّ وجهٍ ، وصَحَّ التساوي في الحال والمحلَّ .

والثاني أن يَكُونُ وزنُ المَعْلِّ على لفظه / وهذا أيضا يُورِدُهُ أهلُ العربيةِ / ١٤٠ /

قصدًا للتمرين ولبيان حالة اللفظ الآن ، وما الذي حُذِفَ منه ؟ وما التغيير الحاصل فيه الآن ؟ فيقولون : وزن عَضُدِ الآن بعد التسكين فَعْلٌ ، ووزن عَلَمَ فَعْلٌ ، (وكذلك قام فَعْلٌ)^(١) واستقام استَفْعَلُ^(٢) . وقد قال هو (قبل هذا)^(٣) في باب التعدِّي :

كَذَا افْعَلُّ والمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا

ويريد نحو : اطمأنَّ ، فوزَّته على لفظه لا على أصله ، إذ أصله : افْعَلَّلْ اطمأنَّنْ لكن الإدغام رَدَّهُ إلى افْعَلَّلْ . وكذلك ما حُذِفَ منه إذا وُزِنَ على لفظه ، قيل : وزنُ يَدِ فَعِمَ ، وسِه فُلٌ ، وقاضٍ فاعٍ . وكذلك ما أشبهه ، وإذا كان الوزنُ على اللفظ صحيحاً ومستعملاً فهو أيضا على مقابلة الساكن بالساكن والمتحرِّك بالمتحرِّك ، مع مساواة نوع الحركة ، فلم يخرج عن لفظ الناظم شيء مما هو مُعْتَبَرٌ في الوزن على كلا التقديرين ، وصَحَّ ما اقتضاه نظمه .

وقوله : وإنْ يَكُ الزَّائِدُ « أراد : وإن يكن الزائدُ ، لكن حذف النون على حَدِّ ما حَذَفَهُ حَسِيلٌ - أو حُسَيْن - بن عَرْفُطَةَ^(٣) في قوله^(٤) :

(١) عن س .

(٢) الأصل : استفعال .

(٣) الأصل ، ت : عريفة . ك : عرفقة . وكان أبو حاتم يقول : حسين . وقد خطأه الأخفش الصغير - كما ورد في حواشيه على النوادر - قال هذا : « وأخطأ - يعني أبا حاتم - وروى أبو العباس حسيل - بفتح الحاء وكسر السين » .

(٤) البيت في النوادر ٢٩٦ ، والخصائص ٩٠/٨ ، والمنصف ٢٢٨/٢ ، والرضي على الكافية ٢١٠/٤ ، والخزانة ٣٠٥/٩ .

والسُرُر : وادر على أربعة أميال من مكة ، بضم السين وفتح الراء . كذا ضبطه المغاربة وحدوده كما قال ياقوت . وقد ضبطه أبو حاتم بفتح السين والراء المهملتين . وقد يكسر الأول . وكل منهما موضع .

لَمْ يَكُ الْحَقُّ ^(١) سِوَى أَنْ هَاحَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسُّرَرِ

وهو عند الناظم جائز في الكلام كقول يونس ، خلافاً لما ذهب إليه
سيبويه ^(٢) ، وقد تقدّم ذلك في بابه .

* * *

وَاحْكُمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ ، وَالْحَلْفِ فِي كَلِمٍ

اعلم أن باب التصريف يشتمل على حكم الزيادة والحذف ، والقلب
والإبدال والنقل . والناظم يتكلم على كل واحدٍ من هذه الأنواع الخمسة ، وابتدأ
بالزيادة وهي على وجهين : زيادة بالتضعيف ، وزيادة بغير التضعيف ، وهي
زيادة أحد الحروف العشرة (التي) ^(٣) يجمعها قولك : سألتمونيها . وابتدأ
الآن في ذكر حكم زيادة التضعيف .

فاعلم أن الكلمة المضاعفة لا تخلو من أن تحوي ثلاثة أحرف أصولٍ ما
عدا المضاعف أو لا تكون ثلاثيةً إلا بالمضاعف ، فإن لم تكن ثلاثيةً إلا
بالمضاعف فإما أن يكون المضاعف حرفاً واحداً أو حرفين ، فإن كان المضاعف
حرفاً واحداً فالحروف كلها أصولٌ ، لأنَّ القابل للتصريف لا يكون على أقلّ من
ثلاثة ، فلا يكون أحدُ المضاعفين زائداً البتّة ، فنحو حظّ ، ودَعْرٍ ، وَيَيْنٍ ، وبَبْرٍ ،
وَدَدَنٍ ، وطلَلٍ ، ومُرٍ ، وخَزَزٍ ، وقِدَدٍ ^(٤) ، وما أشبه ذلك أصولٌ كلّهُ ، ليس أحدُ

(١) الأصل : الجر .

(٢) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

(٣) سقط من س .

(٤) بين : اسم وادٍ البَبْر : ضرب من السباع . والدَدَن : اللّهُ واللّعب . الخَزَز : ذكر الأرنب . وقدد : جمع
قِدْدٍ ، مثل قِطَعٍ وقِطعة ، يقال : صار القوم قِدداً ، أى : تفرقت حالتهم وأهوازهم .

المضاعفين فيه زائدا ، لأنه يبقى على حرفين بحكم الأصل ، وذلك لا يكون . وقد نَبَّه على هذا القسم بقوله :

وليس أدنى من ثَلَاثِي يَرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرَا

فلم يَحْتَجْ إلى ذكر هذا الحكم هنا . وإن كان المضاعفُ حرفين فكانت الكلمة بذلك رباعيةً كسَلْسَلٍ ، وَسِمْسِمٍ ، وَسَبَسَبٍ ، وَقُلْقُلٍ ، وَسَأَسَأٌ ، وَجَأَجَأٌ ، وَهَلْهَلٌ^(١) ونحو ذلك فهو الذي تعرض له الناظم بالنص عليه فقال : « واحكم بتأصيل حروف سمسَم (نحوه)^(٢) / إلى آخره ، يعني أن ما كان من نحو / سِمْسِمٍ مما أصله حرفان مضاعفان فإنه على قسمين :

أحدهما : أن يكون مثل سِمْسِمٍ ، وهو ما لا يُفْهَمُ معناه مع سقوط حرفٍ منه ، فلو قلت في سِمْسِمٍ : سِمْسُ ، لم يُفْهَمَ معناه .

والثاني : أن يكون مثل لَمَلَمٍ ، وهو فعلٌ أمرٌ من لَمَلَمَ الكتيبة إذا جَمَعَ بعضها إلى بعض ، وكتيبةٌ مَلَمَلَةٌ ، وَحَجَرٌ مَلَمَلٌ ، وصخرة مَلَمَلَةٌ ، أى : مستديرةٌ صُلْبَةٌ ، وهومن الضم والجمع ، وهذا مما يُفْهَمُ فيه المعنى مع سقوط حرفٍ منه ، (فإنما)^(٣) تقول : كتيبة مَلَمُومة ، بمعنى مَلَمَلَةٌ ، وصخرة مَلَمُومة كذلك .

فأما القسم الأول - وهو ما لا يُفْهَمُ معناه مع سقوط حرف منه - فذكر الناظم فيه الحكم بتأصيل جميع حروفه ، أى^(٤) : بِجَعْلِهَا أَصُولاً^(٥) ليس فيها

(١) السببب : المفازة ، وسَأَسَأٌ بالهمزة : دعاها ليشرب ، وقال له : سَأَسَأٌ . وجَأَجَأٌ بالإبل : دعاها لتشرب ، فقال لها : جِئْ جِئْ . ويقال : هَلْهَلْتُ أدركه ، أى : كدت أدركه .

(٢) ليس في س .

(٣) ليس في س .

(٤) الأصل : أن .

(٥) س : حروفا .

زائدٌ واحدٌ ، ولم يَحْك في ذلك خلافاً . وإنما حكموا بذلك (لأنهم إذا قالوا بالزيادة فإما أن يحكموا بها على المضاعفين معاً ، أو على أحدهما ، فإن حكموا بذلك) ^(١) عليهما معاً فجعلوا في سمس - مثلاً - السين الثانية والميم الثانية زائدتين ، أبقوا الكلمة على حرفين بأصل الوضع ^(٢) ، وذلك لا يكون ، وقد تقدم نفي الناظم لمثل ^(٣) هذا وإن حكموا بزيادة أحدهما كان فاسداً من وجهين :

أحدهما : أن دعوى ذلك مُجرّد تحكّم ، لأنهم متى قالوا في السين : إنها الزائد ، قيل لهم : ولعل الميم هي الزائدة . أو ^(٤) قالوا ذلك في الميم ، قيل : ولعل السين هي الزائدة ، فلم يثبت لهم بذلك أمر يدعى مثله .

والثاني : أنه إن جعل إحدى السّينين هي الزائدة لم يخلُ أن تكون الأولى أو الثانية ، فإن كانت الأولى لم يَجْز ، لأن الكلمة إذ ذاك من باب سَلَسٍ وَقَلَقٍ ، وهو ما فاؤه ولاؤه من جنس واحدٍ ، وهو قليل . وأيضاً يلزم أن يكون وزنُ الكلمة ^(٥) عَفْعَلًا ، وهو بناءٌ معكومٌ وأيضاً يلزم الفصلُ المضاعفين بأصل ، وذلك لا يكون على حال ، لأن زيادة التضعيف مشروطة بشرطين ، أحدهما : توفّر أقلّ الأصول ، والثاني : عدم الفصل بين المضاعفين بأصل . فحيث فُقد الشرطان أو أحدهما لزم ادعاء الأصالة في المضاعف مطلقاً ، من أجل ذلك ادّعوا الأصالة في نحو : حَذَرَدٍ ، وَقِسْطَاسٍ ، وَشَعْلَعٍ ^(٦) ، لما يُلْقَى فيه من

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : الموضع .

(٣) الأصل : يمثل .

(٤) الأصل : وقالوا .

(٥) أى : سمس .

(٦) حَذَدَدٌ : اسم رجل . والشَعْلَعُ : الطويل .

الفصل بين المضاعفين ^(١) بأصل . وإن كانت الثانية فكذلك ، لأن الكلمة ^(٢) إذ ذاك على وزن فَعْعَل ، وذلك بناءً غير موجود . وإن جعل إحدى اليمين هي الزائدة لم يَخُلْ أن تكون الأولى أو الثانية ، فإن كانت الأولى كان وزن الكلمة فَعْلَلاً ، وهو معدوم ، وأيضا فإن الكلمة إذ ذاك من باب دَدَن ، وهو ما فاؤه وعينه من جنس واحد ، وذلك نادر ، (وأيضا فيه الفصل بين المضاعفين بأصل ، وهو ممنوع) ^(٣) ، وإن كانت الثانية هي الزائدة كان وزن الكلمة فَعْلَعَا ، وذلك بناءً معدوم ، وأيضا تكون الكلمة من باب قَلَق ، وهو قليل ، وأيضا فصل بينهما بأصل وهو ممنوع . فلما كانت دعوى الزيادة في نحو سَمْسِم يُؤدِّي إلى نحو هذه لمحظورات كلها أطرحوها / وثبتوا على الحكم بالأصالة ^(٤) .

/ ١٤٢ /

وإن حَوَتْ ثلاثة أصولٍ ما عدا المضاعف كَقَرْدَدٍ ، وَقَعْدَدٍ ، وَسُرْدَدٍ ^(٥) ، وَجَلْبَبٍ ، (وشَمَلَلٍ) ^(٦) وما أشبهها ، فإن الأصل أن يدعى فيه ^(٧) الزيادة كما إذا

(١) س : مضاعفين .

(٢) يريد بالكلمة : سمسما .

(٣) سقط من س .

(٤) وقع في الأصل ، ت ، ك بعد هذا شرح المؤلف الذي يبدأ من : « وقوله : ونحوه » [وانظر ص () وكان هذا بعد أن ينتهي الشارح من التقسيم الذي ذكره أول شرحه لبيت الألفية ، فقد ذكر هناك أن الكلمة المضاعفة إما أن تحوي ثلاثة أصول عدا المضاعف ، أو تكون ثلاثية بالمضاعف . وقد انتهى الآن من الصنف الثاني ، وهو الكلمة التي تكون ثلاثية بالمضاعف ، والترتيب يقضي بأن يفرغ من التقسيم بذكر الصنف الأول ، وهو الكلمة التي تحوي ثلاثة أصول عدا المضاعف ، وهو ما يذكره الآن ، فإذا انتهى منه فإن عليه أن ينتهي من شرح البيت . فيشرح قول الناظم : « ونحوه ، والخلف في كَلَمَلِم » وهذا الترتيب الذي أثبتناه للنص هو ما في س .

(٥) كذا سُرْدَدُ ، وقد ذكر المؤلف بعد أن سُرْدَدُ مما ظهر اشتقاقه ، ولا اشتقاق يدل عليه ، ولعل صوابه : وسودد . وقد ذكر سيبويه ٣٢٦/٤ سودداً مع رمْدَدٍ وَجَبْنٍ وسُرْدَدُ موضع . قال ابن سيده : « هكذا حكاه سيبويه متمثلاً به بضم الدال ، وعدله بشرِّيب قال : وأما ابن جنِّي فقال سُرْدَدُ ، بفتح الدال » . اللسان : سرد . وانظر الكتاب ٤ / ٢٧٧ .

(٦) سقط من س .

(٧) س : فيها .

كان مع الحروف الثلاثة حَرْفٌ من « سألتمونيها » كأفكَل^(١) ونحوه ، فالذي يَدُلُّ من كلامه على زيادةٍ مِثْلِ هذا حُكْمُه بتأصيل حروف سمسَم ونحوه ، لأنه إذا ذكر التأصيل في هذا النوع وما أشبهه فقط دلَّ على أنَّ ماعداه زائدٌ ، والقاعدة صحيحة^(٢) كما أشار إليه ، لأنَّ سيبويه ذكر أنَّ كل اسمٍ ضَوْعِفَ منه حرفٌ عينه أو لامه ، وكان فيه سوى ذلك ثلاثة حُرُوفٍ أصول ، فالحكم فيه القضاء بالزيادة إلا أن يَتَبَيَّنَ لك أنه أصليٌّ ، لأن الأكثر فيما عُرِفَ اشتقاقه من ذلك الزيادة كسُرْدُدٍ ، ورِمْدَدٍ ، وجُبُنَّ^(٣) من السُّرد والرماد^(٤) والجُبْنِ ، فيحمل عليه ما لا اشتقاق له كسَلَمٌ وحُمَرٌ . ونظير هذا قَلْبٌ وحُوْلٌ ، لأنه من القَلْبِ والحَوْلِ ، وكذلك أيضاً نَصٌّ على أن ما تكرر فيه حرفان ، إما فاؤه وعينه ، أو عينه ولامه ، فهما زائدان ، واستدلَّ على ذلك بدليلين :

أحدهما : الاشتقاق فيما له اشتقاقٌ كذُرْخَرَجٍ^(٥) ، لأنهم قالوا : ذَرَّاحٌ . ومَرْمَرِيْسٍ ، لأن معناه الدَاهِيَة ، فهو قد مارس الأمور وبارشها ، ثم حَمَلَ عليه ما ليس فيه اشتقاق .

والثاني : (أنه)^(٦) رأى صَمَحَمًا وبرَهْرَهَةً^(٧) جُمِعَا ، وليس من شأنِ العرب جمعُ الخماسيِّ الأصول بغير الألف والتاء ، ولا يكادون يقولون : سفارج ، فإن اضطروا حذفوا الحرف الأخير فقط ، ولم يفعلوا هنا كذلك^(٨) ، فدلَّ على

(١) الأفكَلُ : الرُّعْدَة .

(٢) س : صححته .

(٣) رماد رِمْدَدٍ - بكسر الدال وفتحها - : كثير دقيق جداً . والجُبْنُ ، والجُبْنُ ، والجُبْنُ : الذي يؤكل . وانظر الكتاب ٤ / ٢٧٧ ، ٣٢٦ .

(٤) س : الرمد .

(٥) هي نُويْبَةٌ حمراء منقطة بسواد ، تطير .

(٦) سقط من س .

(٧) في النسخ : وبرهرا والمثبت عن الكتاب ٤ / ٣٢٧ ، ولم أجدها في المعاجم إلا بالتاء . والبرهرة : التي لها بريق من صفائها .

(٨) الذي قيل في الجمع : صمامح . الكتاب ٤ / ٣٢٧ ، وانظر شرح الشافية للرضي ١ / ٦٣ - ٦٤ .

أن المحذوف زائد ، ومن مثل هذا القسم : خَدَبَ ، وَسَلَّم ، وَكَلَّمَ ، وكذلك ما كان من نحو : رَدَدَ ، وَشَدَّدَ ، وَعَدَّدَ ، مما فيه زائد على الثلاثة ، هذا فيما كان فيه تضعيف حرف مفرد ، وكذلك ما كان فيه تضعيفان كتضعيف العين واللام معاً ، نحو : صَمَحَمَحَ ، وَدَمَكَمَكَ ، وَذَرَحَرَحَ ، وَبَرَهَرَهَ ، أوتضعيف الفاء والعين نحو : مَرَمَرِيسَ ، وَمَرَمَرِيتَ ، فما زاد على الثلاثة منها زائدٌ ، وكما يشمل الحكم ما لم يكن فيه زائد من سألتمونيها كذلك أيضاً يشمل ما فيه زائدٌ منها ثبتت زيادته بأحد الوجوه التي يذكرها بعد ، وذلك كمرمريس ، وممريريت ، وكذلك نحو قيراط ودينار ، لأن أصله : قَرَأَطُ وَدِنَارُ ، وكذلك ديوانُ أصله دَوَانُ ، وَكَعَقَنْقَلُ^(١) وَعَنْوَيْلُ ، وَعَفَنْجَجَ ، وَخَفَيْدَدَ ، وَجَبَوْنَنَ^(٢) ، وَخَفَيْفَدَ^(٣) ، وَكَالْحَنَاءِ ، وَالْقَنَاءِ ، وَبَاب : سَقَاءٍ وَبَنَاءٍ وَقَرَاءٍ^(٤) وَوُضَاءٍ . ومثل : سِرْطَرَاطُ^(٥) ، وَجَلْبَلَابٍ^(٦) ، وَفَرَنْدَادُ^(٧) ، وَجِلْوَزٍ^(٨) ، وَسِنَوَزٍ ، وَشِمْلَالٍ^(٩) ، وَزَحْلِيلٍ^(١٠) ، وَبُهْلُولٍ ، وما أشبه ذلك .

وهذا الحكم المذكور من كون الزائد على الثلاثة من المضاعف زائداً هو الذي قاد النحاة إلى أن حَمَلُوا الْبَقَمَ ، وَشَلَّمْ ، وَخَضَمَ ، وَبَذَرَ ، وَعَثَرَ^(١١) ، على

(١) العنقنقل : الكتيب العظيم المتداخل الرمل . ورجلٌ عَنُولٌ وَعَنُولٌ وَعَنْوَيْلٌ : قدمٌ مسترخٍ .

العَفَنْجَجَ : الضخم الاحمق . والخفديد ، الخفيف : الخفيف من الظلمات .

(٢) الأصل : جنونن . س : حيوتن .

(٣) في النسخ : وخفيف . ولا يتمشى هذا مع القاعدة . وَخَفَيْفَدُ من أمثلة الكتاب ٢٢٦/٤ ، وقد تقدم شرحه .

(٤) القَرَاءُ : الرجل المتنسك . والوُضَاءُ : الوُضْيُ .

(٥) السُرْطَرَاطُ : الفالوذ .

(٦) الأصل ، ت : جلباب . ك : جلبلاب . الحِلْبَلَابُ : النبت الذي يُسمى اللبلاب . وانظر الكتاب ٤ / ٣٢٧ .

(٧) الفرنداد : موضع .

(٨) الأصل : جلدز . والجلزدر : شبيه بالفسق .

(٩) الشملال والشمال : سواء .

(١٠) زَحَلٌ عن مكانه زحولا ، وَتَزَحَلٌ : تتحى وتباعد ، فهو زَحَلٌ ، وَزَحْلِيلٌ .

(١١) البَقَمُ : صبيغ . وَخَضَمُ ابنُ عمرو بن تميم ، وَشَلَّمٌ : موضع بالشام ، وَبَذَرَ : اسم ماءٍ ، وَعَثَرَ : اسم موضع .

أنها موازنة فَعْلٌ وإن كان هذا البناء من خواصُّ أبنية الفعل ؛ إذ لم يُوجد في أبنية الأسماء - على ما قال الفارسي (١) - إلا في هذه الخمسة ، فقد كانوا خُلُقَاءُ أَنْ يَحْمِلُوا هذه الأسماء على أن وزنها فَعْلٌ كَجَعْفَرٍ لولا / هذا الحكم / ١٤٧ / المذكور ، فهو الذي دعاهم إلى أن جعلوها من هذا النوع ، على أن ما سوى البَقَم منها أعلام يمكن أن تكون منقولة من الأفعال . وقد قيل في البَقَم : إنه أعجمي ، فليس إذا « فَعْلٌ » من أوزان الأسماء .

ومن الفعل المزيد قولك : اقْعَنْسَسَ ، واسْحَنْكَكَ ، وتَجَلَّبَبَ ، وتكَلَّمَ ، ونحو : اطمأنَّ ، واقشعرَّ ، واحمرَّ ، واحمارَّ ، اغدودنَّ ، واقطوطى (٢) ، وما كان نحو ذلك .

وكما ثبت هذا الحكم فيما كان ثلاثي الأصول كذلك يثبت فيما كان رباعياً ، أو خماسياً (٣) وكانت فيه زيادة التضعيف ، نحو (٤) : عَلَكُدُ ، وهُمُقِعِ وشُمُخِرُ ، وهَمَرَشِ (٥) ، فهو عند سيبويه (٦) من المضاعف ، وكالعَدْبَسِ والزُمَرْدِ ، وسَبَهَلَلِ ، وقَرَشَبِ ، وطُرْطُبُ (٧) ، وما أشبه ذلك . وهذا كله مبني على القاعدة

-
- (١) ذكر ذلك الجوهري في الصحاح ، مادة : بَقَمٌ ، رواية عن أبي علي .
(٢) اقْعَنْسَسَ : تأخر ورجع إلى خلف . اسْحَنْكَكَ الليل : أظلم . واغدون الشعر : طال وتم . والْقَطُو : مقاربة الخطو مع النشاط ، يقال : قطا في مشيته يقطو ، واقطوطى فهو قطوان .
(٣) في النسخ : أو كانت . ويبدو أن الصواب ما أثبت ، فليس هناك خماسي يزداد بالتضعيف ، ويكون قوله : « أو خماسيا وكانت فيه زيادة التضعيف » تفسيراً لقوله : أو رباعيا ، يعني أن ما كان رباعيا مزيدا بالتضعيف يكون خماسيا بهذه الزيادة .
(٤) الأصل ، ت ، ك : « فالرباعي نحو » . وما أثبت نصُّ س . لأن الشارح لم يذكر بعدُ مثالا للخماسي المزيد بالتضعيف . انظر التعليق السابق .
(٥) العَلَكُدُ : الغليظ الشديد العنق والظهر من الإبل وغيرها . والهَمُقِعُ : ضربٌ من ثمر العضاء . والشُمُخِرُ - بكسر الشين وضمها - الجسيم . والهمرش : العجوز المضطربة الخلق .
(٦) الكتاب ٤ / ٢٩٨ ، وانظر الكتاب أيضا ٤ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، وشرح الشافعية للرضي ٦١ / ١ .
(٧) العَدْبَسُ من الإبل وغيرها : الشديِدُ الموثقُ الخَلْقُ . وجاء الرجل يمشي سَبَهَلًا : إذا جاء وذهب في غير شيء . القَرَشَبُ : المُسِنَّ . الطُرْطُبُ : الشدي الطويل .

المستمرة في أن أحد المضاعفين زائد إذا تضمنت الكلمة ثلاثة أصولٍ فأكثَرَ ،
وليست مختصةً بزائد التضعيف ، بل الحكمُ عامٌ في زائد التضعيف وزائد
« سألتمونيها » على ما سيأتي ذكره حيث تكلم^(١) عليه إن شاء الله .

فإن قيل : قد يتخلف^(٢) عنها في المضاعف تكريرُ الفاء وحدها : نحو
قَرَقَفَ ، وفَرَفَخَ ، وقَهْقَرَى ، وجَحَجَبَى ، وديْدَبُون ، وزِيْزَفُون^(٣) ، وما أشبه ذلك ،
واشتراطُ عدم الفصل بين المضاعفين (بأصل)^(٤) .

أما تكرير الفاء فلم يأت في كلامهم ، إذ ليس في الأبنية فَعْفَل ولا فَعْفَلَى ،
ولا ما أشبه ذلك ، ولا دليل على ذلك من اشتقاق ولا تصريح إلا في النادر إن
ثبت ، فلأجل ذلك ادَّعوا الأصالة في الحرفين معاً ، وإشارة كلام الناظم مطلقه
في زيادة ما عدا نحو سِمْسِم ، كما تقدم ، فاقتضى أن الفاء أيضاً كذلك .

وأما اشتراطُ عدم الفصل بين المضاعفين (بأصل) ، فهو شرطٌ لازمٌ
عندهم ، ولذلك كان نحو حَذَرَدٍ وقِسْطاسٍ ونحوهما قد حُكِمَ فيه بأصالة
المضاعفين^(٥) كما تقدم ، فيقال : إن الناظم إن كان أشار إلى قاعدة زيادة
التضعيف ، فقد فاتهُ عُمْدَتُها ، وهو ذكر الشرطين ، فإمّا أن يكون لم يتعرض
من زيادة التضعيف إلا لما نصَّ عليه ، فيكون قد ذكر بعض أطراف المسألة
وترك جُلّها وهذا قصور ، وإمّا أن يكون أراد ما تقدم تفسيره ، فيقتضى

(١) الأصل : نتكلم .

(٢) الأصل ، ت : تخلف .

(٣) القَرَقَفُ : الخمر . الفَرَفَخُ : البقلة الحمقاء . وجَحَجَبَى : قبيلة من الأنصار . والديْدَبُونُ : العادة ، يقال

: ما زال ذلك دينك ودأبك ، وديْدَنَكَ والديديبون أيضاً : اللهو . انظر اللسان ، مادة : دأب ، دين .

وقوس زيزفون : مُصَوِّتَةٌ عند التحريك . اللسان : زفن .

(٤) عن ك ، وهامش الأصل ، س .

(٥) سقط من الأصل .

الزيادة مطلقاً في الفاءِ إن ضُوِّعَتْ وحدها ، ومع الفصل بأصل ، وذلك غيرُ صحيح .

فالجواب : أن كلامه صحيحٌ في جميع أطراف المسألة ، وبيانُ ذلك أن قوله : « واحكم بتأصيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ، ونحوه » إنما يُريد ما كان نحو سِمْسِمِ مما اجتمع فيه من الأوصافِ ما اجتمع في سِمْسِمِ ، وهذا المثالُ لو ادُعيت فيه الزيادة فإما أن تُدعى في الحرفين معاً أو في أحدهما ، فإن ادُعيت فيهما معاً بقى الاسمُ على أقلَّ من ثلاثة أحرفٍ . فقد تخلف فيه أحدُ الشرطين ، وهو تَوَفُّرُ أقلِّ الأصول . وهذا الشرط لم يذكره هنا إذ قد تقدّم له في قوله : « وليس أدنى من ثلاثي يُرى » إلى آخره . وأن ادُعيت في أحدهما لزم الفصل بين المضاعفين بأصلٍ ، فالناظم إنما أشار كلامه إلى ما فُقد فيه شرطُ دعوى الزيادة ، فكأنه يقول : واحكم بتأصيل ما لزم بزيادته فقد الشرط ، ولا شك أن « سِمْسِمِ » مما لم يتوفّر فيه ذلك الشرطُ ، فقد حكم بتأصيله وبتأصيل ما كان نحوه ، فيدخل له على^(١) ذلك ما كان نحو : قَرَقَفٍ ، وفَرَفَخٍ / إذ يلزم من دعوى زيادة أحد القافين أو الفاءِ بين الفصل بينهما بأصل ، وكذلك ما كان / ١٤٨ / نحو^(٢) قِسْطاسٍ وحَدَرَدٍ ، ومن هنا نقول : إن نحو مَرْمَرِيسٍ ونحو صَمَحَمَحٍ المضاعفين مما فيه زائدان ، إذا جَعَلْتَ الزائدَ فيهما هو الثاني من الأول ، وذلك الميم الثانية منهما ، والأوّلُ من الثاني ، وذلك الراءُ الأولى والحاءُ الأولى . وقد فَرَّقَ في التسهيل^(٣) بين صَمَحَمَحٍ ومَرْمَرِيسٍ ، فجعل الزائدين^(٤) في الأول كما تقدم ، وفي الآخر^(٥) الثاني منهما ، وفيه فُقد الشرطُ ، لأن الميم الأولى

(١) س : في ذلك .

(٢) الأصل : « وكذلك نحو ما كان من قسطاس » . س : « ما كان كقسطاس » .

(٣) التسهيل ٢٩٧ .

(٤) س : الزائدة .

(٥) س : الأخير .

مع الثانية قد فصل بينهما بالراء الأولى وهي أصل ، ومن ههنا استشكل شيخنا القاضي أبو القاسم الشريف - رحمه الله - كلامه في التسهيل ، وقال : إنَّه على خلاف القاعدة ، واعتذر عنه بأنه ^(١) مقتضى كلام سيبويه في أبواب التحقير ^(٢) ، وبأنَّ الذي قام مقام هذا الشرط مساعدة العين للفاء ^(٣) في التضعيف ؛ إذ لم تضاعف الفاء وحدها ؛ قال شيخنا القاضي : فكأنَّ الفاء قد امتزجت واختلطت بها من حيث ضُوِّعَتْ بسببها ، وأصل الامتزاج يقتضي المناسبة بأن يجعل الأصلي ^(٤) مازجاً للأصلي ، والزائد مازجاً للزائد ، أما الميم الأولى فلا يحكم بزيادتها فلا يحكم بزيادة الراء الأولى أيضاً ، وأما الميم الثانية فيحكم بزيادتها فلا بدُّ من الحكم بزيادة الراء الثانية ، قال : فهنا انعكست ^(٥) تلك القاعدة .

وقد يُقال ^(٦) : إنَّ ما ذهب إليه الناظم من إجراءاته مجرى صَمَحَمَحٍ هو الأولى ، أمأولاً فَحَمَلُ باب التضعيف على طريقة واحدة أولى ، وأيضاً فإنَّ نقول : إن مساعدة العين إنما اشترطت في تضعيف الفاء لما يُلْقَى في ^(٧) عدم تضعيفها من الفصل بين المضاعفين بأصل كقرقف ونحوه ، فإذا ساعدتها العين في التضعيف صارت معها كالعين واللام في صَمَحَمَحٍ ، فلم يُلْقَ محنورٌ ، فإذا ادَّعينا أصالة الميم والراء الأولين لَزِمَ فيه خلافُ الشرطِ فيمتنع ، وهنا

(١) الأصل : بأن .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٣٢ .

(٣) الأصل ، ت ، س : الفاء .

(٤) س : « الأصل مازجاً للأصل » .

(٥) الأصل : انكفت .

(٦) الأصل : قال .

(٧) الأصل : من .

نقولُ : إنَّ المضاعَفَيْنِ كالشيءِ الواحدِ ، لأنَّ أحدهما كأنه هو نفسُ الآخرِ ، فلا ينبغي أن يُفصلَ بينهما لأنهما في الأصل شيءٌ واحدٌ ، فإن وقع الفاصل - ولا بُدُّ - فلا يكون إلا زائداً ، لأن الزائد في حكم المعلوم في الأصل ، فإذا ثبت هذا فقد انقلبت النكته التي ذكرها شيخنا القاضي على ابن مالك ، وصار كلامه في التسهيل (بسببها)^(١) مرجوحاً ، ومقتضى نظمه راجحاً ، وكلامُ سيبويه مؤوَّل .

وقوله : « وَنَحْوِهِ » ، يريد ما كان (نحو)^(٢) سِمْسِمٍ فيما حوى من الأوصاف ، ولا يقتصر بهذا المثال على كونه^(٣) اسماً لا فعلاً ، (ولا)^(٢) على كونه صحيحاً لا معتلاً ، بل الحكمُ منسحبٌ على كلِّ^(٤) ما كان من ذلك (لا)^(٥) : يفهم معناه بسقوط^(٦) حرف منه ، فيدخل فيه : دَوْدَاةٌ ، شَوْشَاةٌ ، وضَوْضَى ، قَوْقَى ، وحاحيت ، وعاعيتُ ، وهاهيتُ ، والهاهاةُ ، والحاحاةُ والحِحاءُ كالزَّلْزَلَةِ والزَّلْزَالِ . والْقَلْقَلَةُ والْقَلْقَالُ ، ونحو صَيْصِيَةٍ^(٧) وسواء أكان

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : كونها .

(٤) الأصل ، ت ، ك : « على كل حال ما كان .. » .

(٥) عن س .

(٦) ما عدا س : لسقوط .

(٧) الدودة : الأَرْجُوحَةُ ، وأثرها . وناقاة شَوْشَاةٌ : سريعةٌ ، والشوشاة : المرأة الكثيرة الحديث . والضَوْضَاءُ والضَوْضَاءُ : أصوات الناس وجلبتهم ، ويقال : ضوضيتُ ضوضاءً وضوضاء . والقرفاة : صوتُ الدجاج ، يقال : قوقت الدجاجة تُقَوِّقُ قيقاءً وقوقاةً : صوتت عند البيض . وحاحيت وعاعيت وهاهيت : تصويت بالغنم ، إذا قال : حاي ، وعاي ، وهاي ، أو قال : حاء ، وعاء ، وهاء . الهمزة مكسورة منونة وغير منونة ، انظر المنصف ٢ / ٧٧ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٣/٣ . والصَّيْصِيَّةُ : كل شيء احتميت به فهو صيصية .

هذا كله قد زيد فيه من « سألتمونيها » أم لا كالزوال والصلصال والقَمَقَام^(١) ، وعاعت مُعَاعاة ، وما أشبه ذلك ، الحكم بأصالة المضاعفين في الجميع واحدٌ .

وأما القسم الثاني وهو ما لا يسقطُ معناه بسقوط حرفٍ منه ، فذكر الناظم فيه خلافاً فقال : « والخَلْفُ في كَلَمٍ » . و « الخَلْفُ » : مخفوضٌ عطفاً على : « تأصيل » ، والتقدير : واحكم بالخلف في كَلَمٍ . والكافُ في كَلَمٍ اسميَّةٌ بمعنى مثل ، أى : في مثل هذا الفعل الذي هو لَمَمٌ ، وهو فعل أمر من لَمَمَ الكتيبة - أى : ضَمَّها وجمع بعضها الى بعض ، فالكاف هنا مثلها في قول ذي الرِّمَّة^(٢) :

أبيتُ على مَيِّ كَنِيْباً وبَعْلُها على كالنَّقَا من عالجٍ يَتَبَطَّحُ
وقول الآخر^(٣) :

وَزَعْتُ بكالهِراوةِ أُعْجِجِي إذا وَنَّتِ الرُّكَّابُ جَرى وثاباً
وأراد بالخَلْفِ الخِلافَ الواقعَ في تأصيل حروف ما هو كَلَمٌ ، وذلك أن محلَّ الخِلافِ قد : أشار إليه المثالُ ، وهو ما لا يسقط معناه لسقوط حرف منه ، لكن هذا النوع على قسمين :

(١) الصَّلْصَالُ : الطين الحُرْخُطُ بالرمْل فصار يتصلصل - أي : يصَوَّت - إذا جف . والقَمَقَام : البحر .

(٢) ديوانه ١٢١٠ ، والخصائص ٢ / ٣٦٩ .

(٣) هو ربيعة بن مقروم الضبي كما في اللسان ، مادة شعمل ، وقيل : ابن غادية السلمي ، والبيت في

معاني القرآن للفراء ٣ / ٨٥ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٧ ، والمقرب ١٩٦ ، والضرائر لابن

عصفور ٣٠٣ ، واللسان : ثوب ، ووثب ، وشعمل .

والأعوجي : منسوب إلى أعوج الأكبر ، فحل كان لغنى بن أعصر .

أحدهما : ما يكون الساقطُ منه الثالثُ ، وهو الذي وقع فيه الخلافُ منصوباً ، ومثاله ما ذُكرَ أولاً ، ومنه أيضاً : (كَبَّكَبَه)^(١) كَبَكَبَه ، وَكَبَهُ كَبًا ، وهما معا في القرآن ، فقال تعالى : (فَكَبِّكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ)^(٢) ، وقال تعالى : (فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ)^(٣) . وقالوا : صَرَّ وَصَرَّصَر ، صَرِيرًا وَصَرَّصَرَةً . وَصَلَّ وَصَلَّصَلَّ ، وَعَجَّ عَجَّجَ ، وَعَيْنُ ثَرَّةً ، وَثَرثَارَةٌ ، وهو باب واسع .

فأما تقريرُ الخلافِ فيه فإنه من وجهين :

أحدهما : زيادة بالتضعيف من غير دعوى إبدال ، فذهب الكوفيون الزَّجاج من البصريين إلى أَنَّ الحرف الثالث زائدٌ ، لسقوطه في بعض تصارييف الكلمة (وأن الكلمة ثلاثية ، وقد تقدم أن الذي يدل على الزيادة في الحرف سقوطه في بعض تصارييف الكلمة)^(٤) فكَذَلِكَ يقول هؤلاء ههنا . ومذهب سائر البصريين أن الحروف كُلَّهَا أصول كالقسم الأول ، وسقوط الثالث لا دليل فيه ، وذلك أَنَّ القائل بزيادته يلزمه أمران ، أحدهما : خروجه عن باب واسع كثير ، هو بابُ تقارب الألفاظ مع اختلاف موادِّها نحو : سَبَطَ وَسَبَطَرٍ ، وَدَمَثَ وَدِمَثَرٍ . وقد تقدَّم من ذلك أشياء كثيرة مع أن الحروفَ كُلَّهَا أصولٌ ، وسقوطُ الساقط ليس بسقوطٌ في الحقيقة ، وإنما تلك مادةٌ أخرى ، فالقولُ بزيادة السَّاقط يخرجُه عن باب / واسع . والثاني : دخوله^(٥) فيما لا نظير له ، وهو تكرير الفاء / ١٤٣

(١) سقط من س .

(٢) الآية ٩٤ من سورة الشعراء .

(٣) الآية ٩٠ من سورة النمل .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) س : يدخله .

وحدها ، وذلك يؤدّي إلى أن يكون وزن الكلمة « فَعْفَل وفَعْفلة » وفَعْفَالَةً « في نحو : صَلَّصَل وصلَّصَلَة وثَرَثارة . وهذا بناءٌ مرفوضٌ ، مفا يؤدّي إلى القول به مرفوضٌ ، وإنما تُضاعفُ الفاءُ مع مُضَاعَفَةِ العين لا وحدها ، وفي بابٍ قليلٍ لا كثيرٍ ، وذلك : « مَرْمَرِيسٌ ، ومَرْمَرِيَتٌ ، لا غيرُهُما . ويمكن أن تكون التاء^(١) في مَرْمَرِيَتٍ أصلها سين ، مرمريس ، (من)^(٢) فأبدلت منها ، كما أبدلت في قول الشاعر^(٣) :

يا قاتِلَ الله بَنِي السَّعْلَةِ عَمْرُو بن يَرْبُوعِ شِرَارِ النَّاتِ
غَيْرِ أَعْفَاءَ وَلَا أَكْيَاتِ^(٣)

يريد : شرارُ الناس ، وأكياس . فلا يكون في المحفوظ^(٤) من المضاعفِ الفاءُ إِلَّا حرفٌ واحدٌ ، وقد وافقونا في نحو : قَرَفَخَ ، وَقَرَقَلَ^(٥) ، وَزَهَزَقَ^(٦) ، وَجَرَجَمَ^(٧) ، ونحو ذلك مما يسقط معناه بسقوط ثالثه على أنه غير مضاعفٍ الفاء ، فلا دليل لهم في وجوده ، فإذا مذهبهم غير سديد .
فإن قالوا : إن الزيادة هنا ليست بالتضعيف ، صاروا إلى زيادة ما ليس من حروف سألتمونيها في مثل^(٨) كَبْكَبَ ، وذلك إنما ثَبَّت مع التضعيف .

(١) الأصل : الثاني مرمريت .

(٢) عن ك .

(٣) هو علباء بن أرقم اليشكري ، كما في النواذر ٣٤٥ ، ٤٢٣ . والرجز أيضا في الخصائص ٥٣/٢ ، والإنصاف ١١٩ ، وشرح شواهد الشافية ٤٦٩ ، واللسان : أنس .

السَّعْلَة : أنثى الغول . وقيل : هي ساحرة الجن . وشرار : جمع شرير ، ككرام جمع كريم . وأَعْفَاءُ : جمع عفيف ، وأكياس : جمع كَيْسٍ - بالتشديد - كأجباد جمع جَيْدٍ ، مأخوذ من الكَيْس وهو الظرف والفتنة .

(٤) في النسخ : المخفوض .

(٥) القرقل : ثوب بغير كمين .

(٦) الأصل : زحزق . ك : زجزق . والمثبت عن س . والزَهَزَقَة : شدة الضحك ، وترقيص الأم الصَّبِي .

(٧) جرجم الطعام : أكله .

(٨) س : في نحو .

وللكوفيّين والزّجاج أن يقولوا : إن الأصل اتحاد المواد في مثل هذا حتى يدلّ دليلٌ على خلاف ذلك ، وهو الباب الأوسع والمنقول الأكثر ، ولا يبلغُ بابُ سَبَطٍ وسَبَطَرٍ مبلغه ، إذ هو حروفٌ معدودة وإن كثرت يحصر أكثرها أهل اللغة والتصريف ، بخلاف الباب الآخر فإنه غير منحصر ، وإذا كان كذلك فقد شمله قانون الزيادة المتقدم الذكر ، فيكون القول بخلافه خرقاً لذلك القانون . وما رُدُّوا به من انعدام تكرير الفاء وحدها فليس كذلك ، فقد حكى أبو الحسن عن الخليل أن هِرْكُولَةَ هِفْعُولَةٌ ، لأنها التي تَرْكُلُ في مشيتها ، قال ابن جني : « وسمعتُ بعض عُقِيلٍ يقول في هِرْكُولَةٍ : هِرْكُلَةٌ ، فإن كان هذا ثَبَتاً ^(١) عندهم فقياسُ قول الخليل أن تكون هِرْكُلَةٌ هِفْعُولَةً فتكون الفاء هنا مضاعفة ، فيضاف هذا الحرفُ إلى مَرْمَرِيسٍ » . قال : « ويجب ^(٢) على قياس هذا القول أن يكون قولُ الراجز ^(٣) :

بَاتَتْ بَلِيلٍ سَاهِدٍ ، وَقَدْ سَهِدَ هَلْقَمٌ يَأْكُلُ أَطْرَافَ النُّجْدِ

وزنه : هُفْعَلٌ ، لأنه من اللَّقَمِ ^(٤) ثم ذكر أنه لا يرى بأساً بقول الخليل وأبي الحسن من زيادة (الهاء) ^(٥) فقد ثَبَتَ إِذَا تَضْعِيفُ الْفَاءِ وحدها من كلام العرب ، وإن سلّم أنها لم تُزِدْ وحدها فتكرير العين مع تكريرها مُؤَنَسٌ بوجوده ، وإن سلّمنا فلا يُنْكَرُ أن يأتي في المضاعف ما لا يأتي في غير المضاعف ، وذلك

(١) س : مثبتاً .

(٢) في سر الصناعة : « ويجيء على قياس » .

(٣) البيت في سر الصناعة ٥٦٩ - ٥٧٠ واللسان ، مادة : هلقم . وفيهما بتخفيف اللام ، وفي بعض النسخ بتضعيفها .

(٤) سر الصناعة ، الجزء ٢ / ٥٦٩ - ٥٧٠ .

(٥) سقط من س .

إذا كان المعتلُّ قد يأتي فيه من الأمثلة ما لا يأتي في الصحيح نحو سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ ، وقُضَاةٍ وَسُعَاةٍ ، وقِيدٌ وِدَةٌ وصيرورة ، وليس في الصحيح فيعلُّ ولا فَعْلَةٌ في جمع فاعل ، ولا فَيَعْلُولَةٌ مصدرًا ، فكذاك يجيء في المضاعف ما لا يأتي في غيره / من تكرير الفاء فقد كَرَّرُوهَا في مَرْمَرِيْسٍ ونحوه ، فأدَّى إلى فَعْفَعِيْلٍ ، / ١٤٤ / وإن كان غير موجود ، وكذلك قالوا : قَلْقَالٌ وَصَلْصَالٌ ، فجاء فيه فَعْلَالٌ ، وليس في غير المضاعف إلا نادرًا ، فتكريرهم الفاء وحدها وأداؤه إلى فَعْفَلٍ من هذا القبيل ، فكان ما ذهبوا إليه غير خارج عن قياس كلامهم ، وغير مفقود الحجة في باب النظر وينحو من هذا احتج ابن جني للزجاج في هذا المذهب ، وذكر أنه إن احتجَّ له بهذا فهو قولٌ .

ولما رأى الناظم القولين يتجاذبان الحجة على تقاربٍ ، ورأى أن مذهب الكوفيَّين يطرد عليه قانونُ الزيادة التي قدم ، ثبت له أن الدليل في الجنبَتين قوي ، فلم يرتهن في صحة أحدهما ولا ترجيحه ، بل أطلق ذكر الخلاف وترك الترجيح للناظر ، وإنه لحسن ، ولكن^(١) يؤخذ له مذهب فيهما من قوله : « واحكُم بتأصيل حُرُوفٍ سِمْسَمٍ ونحوه » ، وأنه الحكم بالأصالة لما يُلْقَى في الزيادة من الفصل بين المضاعفين بأصل ، على ما نُفسِّرُ بعدُ ، إن شاء الله تعالى .

والوجه الثاني من تقرير الخلاف في « لَمَلَمٌ » زيادة^(٢) بالتضعيف مع دعوى الإبدال ، وذلك على أن يكون لَمَلَمٌ أصله : لَمَمٌ ، وكبكب أصله : كَبَبٌ^(٣) ، وجَلَّجَلٌ أصله : جَلَلٌ . وهكذا باقي المواضع في هذا النحو ، لكن كرهوا التقاء الأمثال فابدلوا من المضاعف الثاني حرفًا مماثلًا للفاء فقالوا : لَمَلَمٌ ، وكَبَكَبٌ ،

(١) س ، ك : لكن ، دون واو .

(٢) ك : « في الزيادة بالتضعيف » .

(٣) س : « أن يكون للمم وكبكب أصله لم وكبب » .

وثرثارة في ثرة . وكذلك ما أشبهه ، ذهب إلى هذا البغداديون وتابعهم أبو بكر بن السراج ، وصححه الزبيدي ، وقال : قولهم عندي أولى بالصواب لأطراد مقالته ، وصحبه الاشتقاق لمذهبهم ، ألا ترى أن قولك : كَفَفْتُ في معنى كَفَفْتُ ، وَجَلَجَلْتُ في معنى جَضَلَلْتُ (١) .

وأما السيرافي فزعم أن هذا المضاعف يجيء على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ثلاثي ، قال : فبنى فَعَلَّلَ منه كَجَلَبَبَ فقيل : كَبَبٌ ، فاستثقلوا التضعيف والتباسه بِفَعَّلَ ، فقلبوا المتوسط للفظ الفاء ، كما أزالوا التضعيف من تَطَلَّنْتُ فقالوا : تَطَلَّنْتُ ، وفي دَسَسَ فقالوا : دَسَى . وهذا النوع كثير ، ونقل عن الفراء تجويز أن يكون كَبُكَبَ فَعَّلَ وفَعَّلَلَ ، قال : وكونه فَعَّلَ خطأ ، لا يجوز أن يجيء مصدر فَعَّلَ إلا تفعيلاً أو فَعَلَّأً ، ولا يقال في كَبُكَبَ تَكْبِيبٌ ، بل قالوا : كَبُكَبَةٌ ، وهو (٢) دليل على أنه فَعَّلَلَ كَجَلَبَبَ .

والثاني : أن يكون مبنياً من صَوْتٍ على حرفين ، فكَرَّرَ الحرفان علامة على تكرير الصوت ، نحو : قَرَّرَ الطائرُ ، وَقَعَّقَ الحليُّ .

فإن قيل : لم اقتصروا في ذلك على تكريره مرتين ؟

فأجاب : بأنه ثَقُلَ عليهم التكريرُ مرَّاتٍ فاجتزءوا باثنين ، كما اجتزءوا في قام القوم رجلاً رجلاً ، مع أنهم يريدون أكثر من ذلك .

والثالث : ألا يكون أصله ثلاثياً ولا صوتاً ، ومثاله : عَسَّسَ .

هذه طريقة السيرافي في هذا النحو ، فقد أثبت فيه قسماً على طريقة

البغداديين ، لكن بنوع آخر من الصناعة ، أصلها ما قالوه .

(١) انظر شرح الشافية للرضي ١ / ٦٢ - ٦٣ ، ٢ / ٣٦٦ - ٣٦٩ .

(٢) س : وهذا .

وقد قال البصريون / : إِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : إِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ رُبَاعِيٌّ ، لِأَنَّ / ١٤٥ /
هذا البدل لم يثبت في كلامهم ، بل الثابتُ أَنْ يُبَدَلَ من المضاعف حرفِ عِلَّةٍ ،
نحو : تَظَنُّيْتُ ، وَقَصَّيْتُ أَظْفَارِي ، ولم يثبت في مثل هذا : قَصَّصْتُ ، ولا
تَظَنَّنْتُ ، ولا قيل أيضا في كبكبتُ : كَبَّبْتُ ، وقد قيل في قَصَّيْتُ : قَصَّصْتُ .
فإن قال : لم يُقَلْ : كَبَّبْتُ ، لئلا يلتبس بفعَلْتُ .

قيل : وكذلك قَصَّيْتُ يلتبس بفعَلْتُ (١) . ثم إِنَّ المصدرَ يُبَيِّنُ ذلك .

وقال ابن جني - وأشار إلى هذا المذهب - سألت أبا علي عن فَسَادِهِ (٢)
فقال : العِلَّةُ أَنَّهُ أَصْلُ الْقَلْبِ فِي الْحُرُوفِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا تَقَارِبَ مِنْهَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ
الدال والطاء ، والذال والظاء والشاء ، والهاء ، والهمزة ، والميم والنون ، ونحو
ذلك مما تدانت مخارجُه ، فَأَمَّا الْحَاءُ - يَعْنِي مِنْ حُثُّ فَبَعِيدَةٍ مِنَ الشَّاءِ ،
وبينهما تفاوتٌ يمنع من قلب إحداهما إلى أختها .

قالوا : فالصحيح أن كَبَكَبَ رباعيٌّ ، وكَبَبَ ثلاثيٌّ ، كَسَبَطَ وَسَبَطَرُ ،
ولذلك كان مثله قليلا في كلامهم .

ومذهبُ الناظم هنا أيضا مذهبُ البصريين لأن الإبدال على هذا الوجه لم
يُثَبِّتْ ، فهو عنده موقوفٌ على السماع إذا تبيَّن وجهُ الإبدال ، لا (٣) إذا أُثْبِتَ (٤)
بالاحتمال . والله أعلم . ولم يُرَجَّحْ أحدُ المذهبين على الآخر إِمَّا لِنُكَافُؤِ الْأَدَلَّةِ ،
وقد تقدَّم ترجيحُ الزُّبَيْدِيِّ مذهب (٥) البغداديين ، وإما لأنه أتى بهذا الخلاف مع
الخلاف الآخر الذي لم ير فيه الترجيح .

(١) الأصل ، س : بفعليت .

(٢) الأصل : عن قتادة .

(٣) الأصل : إلا .

(٤) س : ثبت .

(٥) س : لمذهب .

والقسم الثاني مما لا يسقط معناه لسقوط حرفٍ ، منه ما يكون الساقط منه الحرفُ الرابع ، ومثال الناظم لم يُرشد إليه بخصوصه ، وإنما أشار إلى القسم الأول ، لكن إذا أخذ المثال على عموم سقوط حرفٍ ما شمل القسمين . وهذا القسم لم يذكر في التسهيل فيه خلافاً ، وكلامُ ابن جني في الخصائص يظهر منه أن أبا إسحاق مخالفٌ فيه أيضاً كالأول ، فإنه قال : « وَذَهَبَ أَبُو إِسْحَاقَ فِي نَحْوِ قَلْقَلٍ ، وَصَرَصَرَ ، وَجَرَجَرَ إِلَى أَنَّهُ فَعْفَلٌ ، وَأَنَّ الْكَلِمَةَ لِذَلِكَ ثَلَاثِيَّةٌ ، قَالَ : حَتَّى كَأَنَّ أبا إِسْحَاقَ لَمْ يَسْمَعْ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ الْفَاشِيَةَ الْمُنْتَشِرَةَ بِزَعْدٍ وَزَعْدَبٍ ، وَسِبْطٍ وَسِبْطَرٍ ، وَدَمَثٍ وَدَمَثَرٍ ، وَإِلَى قَوْلِ الْعَجَاجِ (١) :

رَكِبْتُ أَخْشَاهُ إِذَا مَا أَحْبَجَا

هذا مع قولهم : وَتَرَجَجِرُ ، للقويه الممتلىء (٢) نَعَمْ ، وَذَهَبَ إِلَى مَذْهَبٍ شَاذٍ غَرِيبٍ فِي أَصْلِ مُنْقَادٍ عَجِيبٍ ، أَلَا تَرَى إِلَى كَثْرَتِهِ فِي نَحْوِ : زَلَزٍ وَزَلَزِلٍ ، وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ : تَوْضُقِرِي يَا زَلِزَةً (٣) . فهذا من قولهم : قد تزلزلت أقدامهم : إِذَا قَلَقْتَ فَلَمْ تَتَّبِعْ . قَالَ : وَمِنْهُ : وَقَلِقُ ، وَهُوَّةٌ وَهُوَاءَةٌ (٤) وَغَوْغَاءٌ وَغَوْغَاءٌ ، لِأَنَّهُ مَصْرُوفٌ رِبَاعِيٌّ وَغَيْرُ مَصْرُوفٍ ثَلَاثِيٌّ . وَمِنْهُ رَجُلٌ أَدْرَدُ (٥) ، وَقَالُوا : عَضَّ عَلَى دُرْدُرِهِ وَدُرْدُورِهِ (٦) « هَذَا كُلُّهُ كَلَامُ ابْنِ جَنِي . ثُمَّ عَقَّبَ بِقَوْلِهِ : « وَمِنْهُ : صَلَّ وَصَلَّصَل » إِلَى مَا مَثَّلَ بِهِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فَيِمَاعِنْدَهُ فِيهِ خِلَافُ الزَّجَاجِ

(١) ديوانه ٣٦٨ ، وفي النسخ : وكنت . والمثبت عن الخصائص ٥٢/٢ ، ورواية الديوان : علوت ، ومثلها في اللسان ، مادة : حَبَجَ . وفي مادة خَشَى . قطعت . أَحْبَجَتْ لَنَا النَّارُ : بدت بفتة ، وكذلك الجبل . ويقال : هذا المكان أَخْشَى مِنْ ذَلِكَ ، أَيْ : أَشَدَّ خَوْفًا .

(٢) في النسخ : الممتلى . والمثبت عن الخصائص .

(٣) الأصل : يَا زَلِزَةَ . والزَّلْزَلَةُ : الطِّيشَةُ الْخَفِيفَةُ . والمثل في المستقصى ٣٣/٢ ، واللسان ، مادة : زَلَزَ .

(٤) هو الأحمق .

(٥) أَيْ : لَيْسَ فِي فَمِهِ سِنَّ .

(٦) الدَّرْدَرُ : مِنْبَتُ الْأَسْنَانِ ، وَيَقُولُ الشَّيْخُ النَّجَّارُ مَعْلَقًا عَلَى الدَّرْدَرِ : « تَرَاهُ يَعْنِي بِالدَّرْدَرِ الدَّرْدَرُ ، وَالَّذِي فِي اللِّسَانِ وَالْقَامُوسُ أَنَّ الدَّرْدَرُ مَوْضِعٌ فِي وَسْطِ الْبَحْرِ يَجِيشُ مَائِهِ ، لَا تَكَادُ تَسْلُمُ السَّفِينَةُ مِنْهُ » . الخصائص ٥٢/٢ .

على حدٍ واحدٍ ، ويلزم ذلك أيضاً الكوفيين إن لم يكونوا قالوا به ، وإذا كان الأمرُ على هذا كان ما احتجَّ / به للفريقين هنالك جارياً هنا على نصِّه ، إذ وزنُ / ١٤٦ / زَلَزَلَ على هذا الترتيب فَعْلَعٌ ، وَغَوَعَاءُ فَعْلَاعٌ . وعلى هذا النحو سائرُها ، والقول فيها كما تقدم .

* * *

فَأَلَفَ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ بَغِيرِ مَيِّنِ

من هنا أخذ في ذِكْرِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ومواضعها وشروطِ الحكم عليها بالزيادة ، وهي عشرةٌ أحرفٍ لم يأت بها الناظمُ مجموعةً أولاً اكتفاءً بذكرها على الأفرادِ واحداً واحداً ، على أنه قد ذكر حروفَ البدلِ مجموعةً في قوله : « هَدَّأتُ مُوطِياً » ، فكان من الكمال أن يفعل كذلك في حروفِ الزِّيَادَةِ ، والخطبُ في (١) هذا يسير ، وقد جمعها الناسُ في أنواعٍ من الكلام ، فحكى ابنُ خروف أن أبا اسحقَ الزجاجَ سَئِلَ عن جمعها فقليلُ له : (ما) (٢) الحروفُ الزوائدُ؟ فقال : سَأَلْتُمُونِيهَا فجمعها (٣) هذا الجمعُ مَلْعَزاً ، كأنه يريد : (تقدّم) (٢) سواكم لي (فلم يفهموا) (٢) حتى فهمهم وكذلك سأل المبرد عنها المازني ، فأنشد (٤) :

هُوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنِي / وَقَدْ كُنْتُ قَدِمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا / ١٤٧ /

ثم اقتضاه المبردُ الجواب ، فقال : قد أجبتك دفعتين . لأنَّه ذكر في البيت « هويت السمان » مرتين . وجمعها بعضُهم آتياً بها في بيت فقال (٥) :

(١) في غير س : فيها يسير .

(٢) سقط من مس .

(٣) في غير س : فجمع .

(٤) المنصف ١ / ٩٨ ، وشرح الشافعية للرضي ٢ / ٣٣١ .

(٥) شرح الشافعية للرضي ٢ / ٣٣١ .

سألت الحروف الزائدات عن اسمها فقالت - ولم تبخل - أمان وتسهيلاً
وحكى الزجاجي عن المازني : اليوم تنساه . وقد جمع ابن خروف من ذلك
نحواً من عشرين نوعاً سوى ما تقدم ، وزعم أن أكثرها له . وعلى الجملة فهي
عشرة أحرف ، وزاد ابن خروف فيها الشين اللاحقة في الوقف في قولهم :
أكرمْتُكش . فهي إذاً أحد عشر . وإنما سميت حروف الزيادة وإن كانت تقع
أصلاً ، لأن الزوائد منها^(١) تكون لا من غيرها .

واعلم أن الناظم هنا عدّ من هذه الحروف تسعة وترك ذكر العاشر إهمالاً
له ، فذكر الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والميم ، والنون ، والتاء ، واللام ،
والهاء ، وترك ذكر السين فلم يتعرض لها (بإثبات)^(٢) إلا قوله حين ذكر التاء :
والتاء في التأنيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة

لا يقال : إنه ذكرها حين ذكر الاستفعال ، لأننا نقول : لم يذكر الاستفعال
إلا بسبب التاء خاصة ، فأتى بالمثال الذي تقع فيه التاء ، لكن اتفق أن ذلك
المثال من مواقع السين ، لا أنه قصده بالذكر وهذا ظاهر ، فالدرك عليه (فيه)^(٣)
ظاهر ، ولا عذر له في تركه إلا أن يقال : إنه اكتفى بمجرد المثال ؛ إذ كانت
السين لا تزداد إلا فيه . وهذا من الضعف^(٤) بالمكان المكين ، فالحق أنه فاته
ذكره ، فلو قال مثلاً حين ذكر التاء :

والتاء في التأنيث المضارعة	ونحو الاستفعال والمطاوعة
كذاك في التفعيل والتفعال	كذا مع السين في الاستفعال
ومثله تفاعل تفعّل	اختص بالمطاوع التفعّل

(١) الأصل : « تكون منها لا في غيرها » .

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

(٤) الأصل : المضعف .

لزال^(١) هذا الشَّغْب ، وارتفع عنه في زيادة (التاء)^(٢) شَغْبٌ آخر
سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى .

وإنما لم يذكر الشين هنا لأن غير ابن خروف لم يَلْحَقْهَا بحروف الزيادة ،
وعدم الحاقها هو الوجه ، لأنه إنما ينبغي أن تثبت زيادة الحرف^(٣) فيما بنيت
عليه الكلمة ، حتى يكون لح حَظٌّ ، في الدلالة على تلك الكلمة ، بحيث لو حُذِفَ
منها - مع أنه زائد - لا ختلَ معنى الكلمة ، وليست السَّيْنُ كذلك ، وأيضا فهي
تابعة للضمير ، والضمائر كلها كالحروف ليس فيها زيادة ، لأن الزيادة
تصريفٌ ، والتصريف لا يكون إلا في الأسماء المتمكنة والأفعال . لكن يلزم
الناظم أن يعدها في الزوائد على طريقته في عَدِّ هاء السكت فيها ، فإن هاء
السكت ليست الكلمة مبنية عليها ، وأيضا فهي تتبع ما لا يدخله تصريفٌ ، فكان
الوجهُ أحد أمرين ، إما أن يَعُدَّ مع الهاء الشين ، وإما أن يتركهما معاً ،
فالتفريق بينهما وذكر أحدهما دون الآخر ترجيحٌ (من غير مُرَجِّح)^(٤) . ولا
يُجَابُ هنا بما أجاب به ابن جني من أن الهاء قد ثبتت زيادتها في غير الوقف ،
نحو قولهم : أمهات ، إذ وزنها / فُعْلَهَات^(٥) والهاء زائدة لأنها جمع أم ، وكذلك / ١٥٠ /
الهاء في قولهم : هِرْكُوْلَةٌ وهِبْلَعٌ ، وما أشبه ذلك ، لأن هذه الأشياء لم تثبت^(٦)
زيادتها بعدُ . وأيضا فلو ثبتت لكانت عند الناظم نادرة مسموعة إذ لم يذكر في

(١) الأصل : كذلك .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) ما عدا س : الحروف .

(٤) سقط من س .

(٥) الأصل ، ت : فعليات .

(٦) الأصل : « لأن هذه الأشياء ثبتت ... » .

زيادتها قياساً إلا هاء السكت . وقد اعترض المبرد على سيبويه هذه المسألة واعتراضه وارد ، وأجيب عن سيبويه بأنه أثبت الهاء زائدة لكثرة زيادتها في الوقف .

فإن قيل : فاجعل الياء^(١) في يزيد زائدة في الكلمة .

فالجواب : أن هذا حرف معنى كمن ، وإنما اتصل بالكلمة لضرورة أنه (على)^(٢) حرف واحد ، وأما الهاء فإنها^(٣) تزداد في الكلمة لبيان حركتها ، نعم ، هي من الزيادات التي تختص بالوقف ، وليس لها معنى .
فإن قيل : فاجعل الشين زائدة .

قيل : تلك لغة قليلة ، فلذلك لم يعول عليها ، والعرب متفقون على زيادة^(٤) الهاء ، وإنما ذكروا حروف الزيادة بالنظر إلى جميع اللغات ، هذا وجه زيادتها ، وهو الذي اعتمد^(٥) ابن الضائع في الجواب ، وهو إذا تأملت ليس بجواب ؛ إذ لم ينفصل فيه عن كون الهاء غير مبنية عليها الكلمة .

والجواب عن الناظم هو الجواب عن سيبويه ، لكن الناظم يمكن أن يجاب عنه بأنه أتبع في هذا سيبويه والجمهور ، ولم ير تخلفه عما جروا عليه في عدد الهاء ، ولم يعد الشين لما تقدم من كونها^(٦) مختصة ببعض اللغات ، أو لأنهم لم يعنوها فاتبعهم في ذلك .

(١) الأصل : الهاء .

(٢) عن س .

(٣) س : فإنما .

(٤) الأصل : زيادتها .

(٥) س : ذكر ابن الضائع .

(٦) الأصل : إنها .

وَلَنَرْجِعْ إِلَى كَلَامِهِ ، فَقَوْلُهُ : « فَالْفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٌ » ،
 أَلْفٌ : مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ زَائِدٌ ، وَابْتَدَأَ بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ بِقَوْلِهِ « صَاحِبٌ » ؛ إِذْ
 هُوَ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ . وَأَكْثَرُ : مَفْعُولٌ بِصَاحِبٍ . يَعْنِي أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا صَاحَبَتْ
 فِي الْكَلِمَةِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ أَصُولٌ فَأَكْثَرُ فَاحْكُمْ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ
 سِوَى تَوْفُرِ أَقْلِ الْأَصُولِ خَاصَّةً ، وَإِنَّمَا قَالَ^(١) : أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ وَلَمْ يَقُلْ : ثَلَاثَةَ
 أَصُولٍ ، لِيشْمَلَ^(٢) كَلَامُهُ الثَّلَاثَةَ فَمَا زَادَ عَلَيْهَا ، لِأَنَّهَا قَدْ تَزَادَ مَعَ الرَّبَاعِيِّ
 الْأَصُولِ الْخَمَاسِيَّةِ ، كَمَا تَزَادَ مَعَ الثَّلَاثِيِّ ، فَالرَّبَاعِيُّ نَحْوُ : عَرَيْقُصَانٍ^(٣) ،
 وَقِرْطَاسٍ ، وَصَلَّصَالٍ . وَالْخَمَاسِيُّ نَحْوُ : قَبْعُثْرَى ، وَضُبْغُطْرَى^(٤) ، فَلَوْ قَالَ :
 صَاحِبَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، لَأَوْهَمَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى الثَّلَاثِيِّ دُونَ الرَّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ .
 ثُمَّ فِي هَذَا الْعَقْدِ خَمْسُ مَسَائِلَ :

إِحْدَاهَا : أَنَّهُ أُطْلِقَ الْقَوْلُ فِي الْأَلْفِ إِذَا صَاحَبَتْ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ أَنَّهَا
 زَائِدَةٌ وَإِنَّمَا أَرَادَ هُنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - الْأَلْفَ الْبَاقِيَةَ عَلَى (أَصْلِهَا)^(٥) لَمْ تَنْقَلِبْ^(٦) ،
 بِدَلِيلِ ذِكْرِهِ لِلْهَمْزَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ أَلْفٍ بَعْدَ هَذَا ، وَحَقِيقَةِ أَمْرِهَا أَنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ
 حَرْفِ زَائِدٍ ؛ إِذْ لَا تَكُونُ فِي الْآخِرِ زَائِدَةً بِنَفْسِهَا ، وَإِنَّمَا هِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلْفٍ
 التَّائِيَةِ أَوْ أَلْفٍ الْإِلْحَاقِ ، أَوْ التَّكْثِيرِ ، كَحَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ ، وَعَلْبَاءَ وَقُوبَاءَ ،
 وَطَرْفَاءَ وَقَصْبَاءَ . وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْأَلْفَ مَعَ بَقَائِهَا
 عَلَى لَفْظِهَا نَحْوُ : حُبْلَى ، وَسَكْرَى ، وَقَائِمَ ، وَقَاعِدَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

(١) الْأَصْلُ : وَإِنَّمَا كَانَ .

(٢) الْأَصْلُ : يَشْمَلُ .

(٣) الْعَرَيْقُصَانُ : نَبْتٌ .

(٤) الْقَبْعُثْرَى : الْعَظِيمُ الشَّدِيدُ . وَالضُّبْغُطْرَى : كَلِمَةٌ يُفْرَعُ بِهَا الصَّبِيَّانُ .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٦) الْأَصْلُ : تَقَلَّبَ .

والثانية : أن قوله / « صَاحِبْ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ » قد دلَّ (١) بمفهومه / ١٥٠ /

دلالة واضحة على أنه إذا لم يصاحبْ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ فليس بزائد ، فقولك :
عَصاً وَرَحاً ، وَفَتًى (٢) ، وَغَزَا وَرَمَى ، وما أشبه ذلك ، أَلْفَاتُهَا أَصُولُ ، أى (٣) :
منقلبة عن حروف أَصُولِ ، لأن الألف لا تكون أصلاً بنفسها في الأسماء المعربة
ولا في الأفعال ؛ إذ لو كانت زوائد لبقى الاسم على حرفين ، وذلك لا يكون فيها
أصلاً . وقد قال هو :

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا فُيِّرَا

والثالثة : أن الناظم لم يُعَيِّنْ لزيادتها موضعاً في الكلمة ، كما عَيَّنَ
للهمزة (٤) والنون وغيرهما ، فدلَّ على أنها يُحَكَّمُ بزيادتها حيث وقعت من
الكلمة ، فَتُزَادُ ثَانِيَةً ، وَثَالِثَةً ، وَرَابِعَةً ، وَخَامِسَةً ، وهكذا إلى زيادتها
(سابعة) (٥) . وهو منتهى ما تبلغ إليه الأسماء .

فأما زيادتها ثانية فمثاله : ضَارَبُ وَقَاتِلُ ، وَخَاتَمُ ، وَطَابِقُ ، وَسَابَاطُ (٦) ،
وْخَاتَامُ (٧) ، وَعَاقُولُ (٨) ، وَحَاطُومُ (٩) وَقَاصِعَاءُ ، وَنَافِقَاءُ (١٠) . وفي الفعل :
خَاصَمَ ، وَشَاتَمَ ، وَحَافَظَ .

(١) الأصل : فدل . بدل : قد دل . وفي س : « قد دل دلالة بمفهومه واضحة » .

(٢) الأصل : وقتلى .

(٣) س : أو .

(٤) الأصل : الهمزة .

(٥) سقط من س .

(٦) الساباط : سقيفة بين حائطين تحتها طريق .

(٧) الخَتَمُ ، والخَاتِمُ ، والخَاتِمُ والخَاتَمُ ، والخَيْتَامُ : من الحَلْيِ ، كانه أَوَّلُ وَهْلَةٍ خَتَمَ بِهِ ، فدخل
بذلك في باب الطابع ، ثم كثر استعماله لذلك ، وإن أعدَّ الخاتم لغير الطبع .

(٨) عاقول البحر : معظمه ، وموجه .

(٩) س : حاطول . والأصل : خاطوم . والحاطوم : الهاضوم ، وهو كلُّ نِوَاءٍ هَضَمَ طَعَاماً .

(١٠) القاصعاء : جُحْرٌ مِنْ جِحْرَةِ الْبَرَابِيعِ ، الذي تقصع فيه ، أى : تدخل . والنافقاء بمعناه .

(وأما زيادتها الثالثة فمثاله حِسَابٌ ، وكتابٌ ، وغرابٌ ، وسرابٌ ،
وجِرَابٌ ، وسُخَاخِينٌ وعَنَافِرُ^(٢) . وفي الفعل : تَقَاتَلَ ، وَتَضَارَبَ^(١) .

وأما زيادتها رابعةً فمثاله : حِمْلَاقٌ^(٣) ، ودهقانٌ وزلزَالٌ ، وَيَلْبَالٌ
وقرطاس ، وقرناسُ^(٤) وأرطى ، ومعزى ، وذكرى وسكرى . وفي الفعل نحو :
سَلَقَى وَجَعَبَى ، على أنهم قالوا : إن الألف في الفعل هنا منقلبة عن الياء ،
لقولهم : سَلَقَيْتُ وَجَعَبَيْتُ ، فالإلحاق وقع بالياء لا بالآلف^(٥) ، فلا تُعَدُّ الأفعالُ
هنا .

وأما زيادتها خامسة فمثاله : حَبْرُكِيٌّ ، وَدَلَنْظِيٌّ ، وَفَرْقَرِيٌّ ، وَسُمْهِيٌّ ،
وَبُوكَاءٌ ، وَقَيْقَبَانٌ ، وَصَلِّيَانٌ ، وَمَكْرَمَانٌ^(٦) ، وَمِرْطَرَاطٌ^(٧) ، وَجِلْبَلَابٌ ، وَفِرْنَدَادٌ .
وأما زيادتها سادسة فنحو : قَبْعَثَرِيٌّ ، وَصَبْغَطَرِيٌّ ، وَعَبْوَثَرَانٌ ،
وَعَرَيْقُصَانٌ وَهَزَنْبَرَانٌ^(٨) ، وَيَهْيَرِيٌّ^(٩) . (وَمَرْحِيًّا)^(١٠) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) ماءٌ سُخَاخِينٌ : سُخْنٌ . وَجَمَلٌ عَذَافِرُ : عَظِيمٌ شَدِيدٌ .

(٣) حَمْلَاقُ الْعَيْنِ - بِكسر الحاء وضمها - : بَاطِنُ أَجْفَانِهَا .

(٤) الأصل : قَرْنَاصٌ . وَالْقَرْنَاسُ : شَبْهُ الْأَنْفِ يَتَقَدَّمُ مِنَ الْجَبَلِ .

(٥) انظر شرح الشافية للرضي ١ / ٥٧ .

(٦) الْحَبْرُكِيُّ : الْقُرَّادُ . وَالْدَلَنْظِيُّ : الشَّدِيدُ الصَّلْبُ . وَفَرْقَرِيٌّ : مَوْضِعٌ . وَالسُّمُهِيُّ : الْهَوَاءُ بَيْنَ السَّمَاءِ

وَالْأَرْضِ . ابْتَرَكَ الْقَوْمُ فِي الْقِتَالِ : جَثَوْا عَلَى الرِّكْبِ وَاقْتَتَلُوا ابْتِرَاكًا ، وَهِيَ الْبُرُوكَاءُ وَالْبَرَاكَاءُ .

الْقَيْقَبَانُ : خَشَبٌ تَعْمَلُ مِنْهُ السَّرُوجُ . الصَّلِّيَانُ : نَبْتٌ . وَمَكْرَمَانُ : نَقِيضُ مَلْأَمَانُ ، حَكِي الزَّجَاجِيِّ

أَنَّهُ مِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ النِّدَاءُ فَيُقَالُ : يَا مَكْرَمَانُ ، وَقَدْ حَكِيَ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ فَقِيلَ : رَجُلٌ مَكْرَمَانٌ .

(٧) س : سِرْطَرَاطٌ ، وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى ، وَهُوَ الْفَالُوذُ .

(٨) رَجُلٌ هَزَنْبَرٌ وَهَزَنْبَرَانٌ : حَدِيدٌ وَثَابٌ .

(٩) الْيَهْيَرِيُّ : الْمَاءُ الْكَثِيرُ ، وَالْبَاطِلُ ، يُقَالُ : ذَهَبَ صَاحِبُكَ فِي الْيَهْيَرِيِّ ، أَيْ : فِي الْبَاطِلِ .

(١٠) سقط من ك . وَمَرْحِيًّا - بِزَنْهٍ قَلِيلًا - : زَجَرٌ . انظر الكتاب ٤ / ٢٦٥ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ : مَرَّحٌ .

وأما زيادتها سابعة فنحو : بَرْدَرَايَا ، وأَرْبُعَاوَى^(١) وهو قليل ، وأكثر وجودها على قلته مقلوبة همزة نحو : مَعْيُورَاء ، وفيضوضاء ومطيبياء^(٢) .

وأما زيادتها أولا فممنوعة ، وإنما لم يستثن ذلك لأنه معلوم أنها لا تزداد هنالك ، لأنها ساكنة ، والساكن لا يبتدأ به .

فإن قلت : فهلا زيدت أولا وإن كانت ساكنة وجلبت لها همزة الوصل ، تَوَصَّلًا إلى النطق بها ، كما زيدت النون في انطلق ، والسين في استقبل ، ونحو ذلك سواكن ثم جلبت لها همزة الوصل ؟

فالجواب : أن الألف هوائية تابعة للفتحة أبدا ، فلو زيدت أولا لم يكن بدء من فتح همزة الوصل لها ، وألف الوصل لا يفتح أصلاً ، وإنما تأتي أبداً مكسورة - وهو الأصل فيها - أو مضمومة لعارض يعرض ، وهو انضمام ما بعد الساكن على ما سيأتي^(٣) ذكره ، إن شاء الله تعالى ، ولم تأت مفتوحة إلا مع لام التعريف على القول بزيادة الهمزة وفي أيمن ، في بعض اللغات^(٤) . وإذا ثبت هذا ووقعت الهمزة قبلها مكسورة لم تبق الألف على حالها ألفا ، بل يجب قلبها ياءً للكسرة قبلها ، أو وقعت الهمزة قبلها مضمومة فلا بد أيضا من قلبها

(١) بَرْدَرَايَا : موضع ، قال ياقوت : أظنه بالنهر وان من أعمال بغداد . ويقال : بني بيته على الأربعاء والأربعاوى - ولم يأت على هذا المثال غيره - : إذا بناه على أربعة أعمدة والأربعاء والأربعاوى : عمود من أعمدة الخباء .

(٢) المعبوراء : اسم لجماعة الحمير . ويقال : أمرهم فوضى بينهم ، أي : هم شركاء فيها ، وفيضوضى ، وفيضوضاء ، مثله . والمطيى والمطياء - يمدرووقصر - : مشية التبخر .

(٣) الأصل : يأتي .

(٤) الكتاب ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ ، ٥٠٣ ، ١٤٨/٤ ، والصحاح للجوهري : يمن ، وشرح الشافعية للرضي . ٢٥٤/٢ .

واوا ، فلا تبقى أبدا ألفا . وإنما تكون ياءً أو واوا ، فيقع في زيادته أولا من الإشكال والإلباس ما بعضه مستكره ، فَرُفِضَ هذا الحكم جملة . قال ابن جني : « وهذا كرفضهم / أن يبنوا في الأسماء اسما فيما عينيه واو على فعل ، / ١٥٢ / مثل عَضُدٌ وَسَبْعٌ ، وذلك أنهم لو بنوه لم يكونوا لِيَخْلُو من قلب الواو ألفا ، أو تركها غير مقلوبة ألفا ، فإن لم يقلبوا ثَقُلَ ^(١) عليهم ، وإن قلبوا صار لفظه كلفظ ما عينه مفتوحة ، فلم يُدَرَّ أمفتوحة كانت أو مضمومة ، فلما كانوا لا يَخْلُون في بناء ذلك من إشكال أو استثقال رفضوه البتة ^(٢) . هذا وجه تركهم زيادتها .

والمسألة الرابعة : أن قوله : « صَاحِبَ أَكْثَرِ مِنْ أَصْلِينَ » ، يريد أنه لا بد من مصاحبة ثلاثة أصول فأكثر قد تحقق كونها أصولاً ، كالأمثلة المتقدمة ، فإنها إما أن يتحقق أنها أصولٌ فهنا لا محذور في الحكم بزيادة الألف ، وإما أن يتحقق أن ليست بأصول كلها ولا ثلاثة منها ، فلا يجوزُ الحكم بزيادة الألف ، لأن الكلمة إذ ذاك تبقى على أقل من ثلاثة أصولٍ ، وذلك غير جائزٍ ، كقولك : اختار ، وانقاد ، فالهمزة والتاء والنون مقطوعٌ بزيادتها ، ولم يبقَ دون الألف إلا حرفان أصليان ، فلا يمكن مع ذلك دعوى زيادة الألف فيها ، لبقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أصول ، وذلك ممنوعٌ ، فتعين دعوى أصالتها وكونها منقلبة عن حرف أصلي ، وإما أن تكون محتملة للأصالة كلها ولزيادة بعضها ، فلا يقطع على الألف بالزيادة حتى يقطع ماعداها بالأصالة ، مثال ذلك : مكانٌ ،

(١) في سر الصناعة : « ثقل ذلك عليهم » .

(٢) سر الصناعة ٦٨٧ .

مثلا ، فإنه يحتمل أن يكون من مادة : م ، ك ، ن فتكون^(١) الميم أصلية ، فيتوفر بها ثلاثة أحرف أصولٍ ، فيصحُّ إذ ذاك دعوى زيادة الألف لصحة دعوى أصالة الميم إذا فرضنا صحة ذلك ، ويمكن أن تكون الميم زائدة فتكون من مادة : ك ، و ، ن ، فلا بدُّ من ادعاء أصالة الألف ، وأنها منقلبة ؛ إذ لم تتوفر ثلاثة أحرف أصولٍ دونها .

فالحاصلُ أن الكلمة إذا كانت في حيز الإمكان كهذه مثلا ، فإن الألف في حيز الإمكان أيضا ، أعني أنها إذا أمكن أن تتوفر فيها الأصول الثلاثة ، وأمکن أن لا ، فالألف باقية على إمكان الزيادة والأصالة ، فإذا تحقق فيها توفر الأصول تحقق زيادة الألف لأنهما متلازمان ، لا انفكاك لأحد الأمرين عن الآخر ، فلأجل هذا قيل : إنه إنما يُريدُ بقوله : « صاحب أكثر من أصلين » ، أى : على التحقيق ، فالمفهوم يعطي في كلامه أن ما لم يتحقق فيه أصالة^(٢) أكثر من حرفين فلا يحكم عليه بأنه زائد ، وذلك يعطي نوعين :

أحدهما : (ما)^(٣) تحقق فيه عدم استيفاء أكثر من أصلين ، نحو : مالٍ ، ونابٍ ، وعصاٌ ورحاً . وقد تقدم بيانه . وكذلك : استلقى ؛ إذ ثبتت زيادة الثلاثة الأول ، فلا يبقى دون الألف الأخيرة إلا أصلان (فقط)^(٤) وقد تقدم أيضا .

والثاني : ما لم يتحقق (فيه)^(٥) شيء^(٦) من ذلك فمفهومُ كلامه يعطي أيضا أنه لا يقدم^(٧) على الحكم بزيادة الألف فيه كمكان المتقدم . وقد ذكر الناس له

(١) الأصل : تكون .

(٢) الأصل : إمالة .

(٣) سقط من س .

(٤) عن س ، ك .

(٥) سقط من س .

(٦) الأصل : بشيء .

(٧) الأصل ، ت : يقوم .

مثلاً لا بد من ذكر أشياء منها يحصل (بها) ^(١) التَّمَرُّنُ في فهم مقصوده ؛ فمن ذلك قولهم : قَطَوْتُ ، وَذَلَوْتُ ، وَخَجَوْتُ ، وَشَجَوْتُ ، وَقَلَوْتُ ، وَقَنَوْتُ / ، / ١٥٣ / وَمَرَوَيْ ، وَظَرَوَيْ ، وَشَرَوَيْ ، وَشَطَوْتُ ^(٢) وما أشبهها ، الألف الأخيرة تحتل أن تكون زائدة على أن يكون المضاعفان معا أصليين ، ويكون وزن الكلمة فَعَوْلِي إذا ادعى في الواو الزيادة ، أو : فَعَلِّي ، إذا ادعى فيها الأصالة ^(٣) ، وأن تكون أصلية على أن تكون الواو والطاء الثانية زائدتين بالتضعيف ، ويكون وزنها فَعْلَعْلًا ^(٤) ، أو تكون الواو زائدة من « سألتمونيها » ورحدى الطاعين زائدة بالتضعيف ، ويكون (وزن) ^(٥) الكلمة فعوعلا ، أو أصلية ويكون وزنها فعوللا ، أو تكون أصولاً كلها كسفرجلٍ وَجَنَعْدَلٍ ^(٦) . لكن لا يجوز أن تكون أصولاً كلها ، فإن هذا لا يكون ؛ لأن الواو والياء لا تكونان أصلا في بنات الأربعة دون تضعيف على ما يذكره الناظم إثر هذا ، ولأن الألف لا يحكم عليها بالأصالة مع تحقق أصالة أكثر من حرفين ، وهو الذي نحن في مسألته بعد ، ولأن المضاعفين لا يحكم عليهما بالأصالة إذا توفر

(١) عن س .

(٢) القَطْوَانُ والقَطَوْتُ : الذي يقارب المشي من كل شيء . والخجوي : الطويل الرجلين يمد ويقصر والشجوي : الطويل الظهر القصير الرجلين . وقيل : هو الطويل الرجلين مثل الخجوي . القلوي : الطائر إذا ارتفع في طيرانه . وقنوني : موضع . والمرودة : الأرض التي لا شيء فيها والجمع المَرَوْدَى . الظَرَوَى : الكَيْسُ . وشروى : اسم جبل في البادية . وناق شطوط وشطوطي : عظيمة جنبي السنام .

(٣) الأصل : الإمالة .

(٤) في النسخ : فَعْلَل .

(٥) عن س ، وهامش كل .

(٦) في النسخ : فعول .

(٧) ك : وَجَحْنَل ، وس : وَجَنَدَل . والجمعدل : البعير القوي الضخم .

الشرطان وهما تَوْفُرُ أَقْلُ الأصول وعدم الفصل بين المضاعفين بأصل ، ولا^(١) أن يكون فعْلَى على زيادة الألف مثل : الحَبْرُكِي ، والقَبْعَتِيُّ ، والصَلْخُدِيُّ ، والجلْعَبِيُّ^(٢) ، لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة دون التضعيف ، وبذلك يمتنع أن تكون فَعَوَلًا^(٣) كَسَرُومَط^(٤) ، وفِدوكس^(٥) ، فلم يبق إلا أن تكون الكلمة فَعَوَلِي مثل : عَدَوَلِي^(٦) وقَهْوِيَاة^(٧) ، على تقدير زيادة الألف ، أو على فَعَوَعَل نحو : عَثَوُكَل ، أو على فَعَلْعَل نحو : دَمَكَمَك وذلك على تقدير أصالة الألف ، فكل واحد من هذه الأبنية يجتذب هذا النوع ، فيحتمل أن تكون زائدة^(٨) بالتضعيف فلا تكون الألف إلا أصلية ، لأنها منقلبة عن ضِعْفِ الواو^(٩) ، أو^(١٠) من « سألتمونيها » وأحد المضاعفين زائد^(١١) ، ولا تكون الألف زائدة إلا على احتمال ألا يكون ثم زائد غير الواو^(١٢) . فالناظم حكم بأن الألف هنا لا يحكم بزيادتها لهذا الاحتمال إلا أن يقوم دليل على أحد الاحتمالات ، فيثبت به للألف ما يثبت ، فإن لم يَقم دليل يُتَوَقَّفُ عن الحكم عليها ، وقد ذكر الناس الأدلة في هذه الأشياء ، وجعلوا منها ما هو على فَعَوَلِي ، (وما هو على فَعَوَعَل)^(١٣) ، وما هو على فَعَلْعَل ، ولم أذكر وجه ذلك هنا ، لأن له موضعاً غير

(١) ما عدا س : إلا .

(٢) الصبركي : الطويل الظهر القصير الرجلين . وجمل قبعثي : ضخم الفراسن قبيحها . والصلخدي : الجمل المسن الشديد الطويل . والجلعبي : الرجل الجافي الكثير الشر .

(٣) الأصل : فعولا .

(٤) في النسخ : سروسط . والسرومط والسرومط : الجمل الطويل . والفدوكس : الشديد .

(٥) عدولي : قرية بالبحرين .

(٦) القهوة : النُصْل العريض .

(٧) ما عدا س : « تكون الواو زائدة » .

(٨) وزنه في هذا الاحتمال : فَعَلْعَل .

(٩) عن ت ، ك ، وفي س مكانها : ان . ويريد بالتي من سألتمونيها : الواو .

(١٠) وزنه في هذا الاحتمال فَعَوَعَل .

(١١) وزنه حينئذ : فَعَوَل .

(١٢) سقط من س .

هذا سيأتي إن شاء الله تعالى^(١) .

ومن ذلك : دالان ، وهامان^(٢) ، وحادان ، وداران^(٣) ونحوه ، الألف الأولى تحتل أن تكون زائدة على أن (تكون)^(٤) النون أصلية فيكون وزن الكلمة فاعلاً^(٥) كساباط وخاتام ، ويحتل أن تكون أصلية منقلبة عن وافر أو ياء والنون إذ ذاك زائدة كدوران ، وهيمان ونقيان^(٦) ، وكلاهما محتمل إلا أن يدل دليل على أحد الأمرين فيرجع إليه ، فإذا ثبت الاحتمال سقط الحكم بالزيادة على الألف .

وهذه أمثلة يقاس عليها ما سواها ، وجميعها لا يحكم عليها عند الناظم بالزيادة ، إذ لم يتحقق فيها بعد أكثر من أصلين فتكون زائدة بغير مین .

والمسألة الخامسة : أنه (لما)^(٧) لم يُعَيَّن للألف موضعاً للزيادة ، ولم يَخْصُ ألفاً من ألف ، دل على أن الألفات كلها في هذا الحكم سواء ، والألفات الزائدة / في الكلمة على خمسة أقسام :

أحدها : أن تكون لمعنى ، وذلك ألف التانيث نحو : حُبْلَى وَحُبَارَى ، وسُكَارَى ، وَجُمَادَى . ويلحق بهذا ما يدل في نفس البنية على معنى نحو : قائم ، ومساجد و وضارب ، وتقاتل ؛ فإن الألف مشاركة في معاني هذه الصيغ ،

(١) انظر الكتاب ٢٧٥/٤ ، واللسان : مرا ، وخجا ، وشرا ، وشطط .

(٢) ما عدا س : ما مان .

(٣) انظر الكتاب ٣٦٣/٤ ، والمنصف ٨/٢ . ويقول ابن جني في المنصف ٦١/٣ : « داران : اسم رجل ، ماهان [كذا] مثله ، حادان مثله » .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) في النسخ : فاعال .

(٦) نقيان السيل : ما فاض من مجتمعه .

(٧) سقط من س .

حتى إنه ربما ينسب لها معنى الصيغة مجازاً . ومن هذا القسم ألف التثنية وجمع المونث السالم نحو : الزيدان ، والهندات .

والثاني : أن تكون لإلحاق بناءً ببناءً فتلحق الثلاثي بالرباعي نحو : أرطى ، ومِعَزَى ، هما ملحقان بجعفر ودرهم . وتلحق الرباعي بالخماسي نحو : صَلَخْدَى وضَبْغَطَى وسَرَنْدَى^(١) ، هي مَلْحَقَةٌ (لها)^(٢) بسفرجل ونحوه .

والثالث : أن تزداد للتكثير والتطويل لحروف الكلمة نحو : قَبَعُتْرَى ، وضَبْغَطْرَى . ومن ذلك قولهم : شُكَاعَةٌ ، وَسُمَانَةٌ ، وباقِلَةٌ^(٣) ، على لغة من ألحق الهاء ، إذ ليست الألف هنا للتانيث لمكان^(٤) الهاء ، ولا للإلحاق إذ ليس في وزنها ما تلحق به .

والرابع : أن تكون للمد ، وهي اللاحقة قبل الآخر نحو : سِرْبَالٍ ، وجِلْبَابٍ ، وَصَلْصَالٍ ، وكَسَاءٍ ، ورداء ، ونحو ذلك . ومثلها اللاحقة آخر المندوب نحو : وازِيدَاهُ .

والخامس : أن تقع في حشو الكلمة لغير مقصد زائد ، نحو : خَاتَمٍ وطَابَقٍ (وعاقول)^(٥) ، وما أشبه ذلك .

وإنما ادَّعي في الألف الزيادة مطلقاً فيما توفرت فيه ثلاثة أصول لأنها كثرت زيادتها جداً ، والكثرة دليل على ثبوت ذلك الكثير وكونه عمدة في بابها ،

(١) الضَبْغَطَى : الأحمق . والسَرَنْدَى : الشديد .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الشكاعى : نبت . وأثبت الأخفش : شكاعة ، بالتاء . والسمانى : طائر ، ووحداته سماناة . والباقله

والباقلَى : الفول ، واحده : باقلامة ، وباقِلَةٌ .

(٤) ما عدا س : لما كان .

(٥) سقط من س .

قال سيبويه : « وأما الألف فلا تلحق رابعة فصاعداً إلا مزيدة ، لأنها كثيرة مزيدة ، وهي أجدر^(١) أن تكون كذلك من^(٢) الهمزة لأنها تكثر ككثرتها أولاً ، وأنه ليس في الكلام حرفاً إلا وبعضها فيه ، أو بعض الياء والواو »^(٣) يريد بالبعض هنا الحركات لأنها أبعاضُ حروف العلة ، فالفتحة بعض الألف والضممة بعض الواو ، والكسرة بعض الياء ، فإذا لا يُدعى أصالتها إلا بدليل ، وإلا فهي زائدة .

فإن قيل : فإذا كانت الألف أصلها الزيادة^(٤) فكيف تكون محتملة للأصالة ، بل يُقال : إذا توفّر أقلُّ الأصول فالأصل زيادتها ، فإن دلّ على ذلك دليل فذاك ، وإلا فالأصل الحكمُ عليها بالزيادة حتى يقوم دليلٌ قاطع بأصالتها ، وإذا كان كذلك لم يصح تصوُّر قسم المحتمل ، وإنما الألف على قسمين : مقطوع بأصالتها ، ومقطوع بزيادتها ، فالأول ما يدلُّ على أصالتها الدليل . والثاني : ما دلّ على زيادتها ، أو لم يدلّ على زيادتها ولا أصالتها دليلٌ ، فهي محمولةٌ على الزيادة .

فالجواب أن هذا السؤال مُغَالَطَةٌ ، لأن قسم المحتمل لم يجعل محتملاً من جهة عدم الدليل عليه ، بل من جهة تعارض الأدلة فيه خاصة حتى يأتي مُرَجِّح ، ولا شك أن نحو داران يتجاذبه أصلان ، أحدهما باب الدوران والهيّمان^(٥) ، فهو يقتضى كونه منه ، وهو من الاستدلال بالنظير ، فالألف^(٦) على هذا أصلية

(١) س : أخرى .

(٢) ما عدا س : في .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٠٩ - ٣١٠ . وقد اختصر الشارح نص الكتاب .

(٤) الأصل : للزيادة .

(٥) الأصل : الهيّمان .

(٦) الأصل : بالألف .

والثاني : بابُ ساباط وخاتام ، فهو يقتضي أيضا كونه^(١) منه ، وهو من الاستدلال بالنظير ، والألف على هذا زائدة . فإذا ثبت لنا هذا التعارضُ حصل الاحتمال حتى / يرد الترجيحُ ، وقد رُجِّح فيه باب ساباط وإن كان قليلا ، / ١٥٥ / فحكم على باب الدوران بأنه لو كان كذلك لكان داراق دوران ، وهامان^(٢) وهيمان أو هومان ، ولم تَعْتَلْ ؛ لأن باب فعْلان مما عينه واو أو ياء أن يكون مصححا ، فلما لم يفعلوا ذلك دلّ على أنه ليس منه ، ليسلم بذلك من ترتيب إعلال على غير سبب . وهذا الترجيحُ هو مقتضى عبارة التسهيل في قوله : « ويتعينُ اغتفار^(٣) قلة النظير إن سلّمَ به من ترتيب حكم على غير سبب »^(٤) وقد رجح الجمهور فيه باب فعْلان وارتكبوا شذوذ الإعلال فيها لأجل الدخول في الباب الواسع ، لكثرة باب فعْلان وقلة باب فاعال ، والحملُ على الأكثر متعينٌ ، وعلى هذا الأخير حملة سيبويه ، والمازني وابن جني وغيرهما^(٥) . فأنت ترى تعارضُ الأصول في هذه المسألة ، فهو الداعي إلى التوقف والاحتمال . وأما ما لم يدل دليلٌ على زيادة ولا أصالة فلا مَرِيَّة في دعوى الزيادة فيه حملاً على الأكثر ، نحو الزَامَج واللَّهَابَة^(٦) ونحوهما ، إذ لم يتعارض فيه دليلان كما تقدّم من الأمثلة .

(١) الأصل : أنه .

(٢) ما عدا س : « وهامان هيمان أو هومان » .

(٣) ما عدا (س) اعتبار

(٤) التسهيل ٣٧٠ .

(٥) انظر المنصف ٢ / ٩ .

(٦) انظر الكتاب ٤ / ٣١٠ - ٣١١ .

وفي اللسان : « وأخذ الشيء بزأجه وزأجه وزأبره : إذا أخذه كله ولم يدع منه شيئا . وحكاه سيبويه غير مهموز .. » واللَّهَابَة : وادٍ .

وقول الناظم : « بغير مَيِّنٍ » مَعْنَى المَيِّنِ الكَذِبُ ، والجمع مُيُونٌ ، يقال : أكثر الظنون مُيُونٌ ^(١) . وقد مَانَ الرَّجُلُ يَمِينُ مِينَا فهو مَائِنٌ ومَيُونٌ ، ووُدُّ فلان متماين ، أى : متكاذب .

فإن قيل : هذه العبارة مُعْتَرِضَةٌ من وجهين ، أعني قوله : « بغير مين » : أحدهما : أنها حَشَوٌ لا فائدة فيها ، وقد عُرِفَتْ عَادَتُهُ في هذا النظم في شُحِّه بالألفاظ وأنه لا يَأْتِي بها في غالب الأمر إلا لفائدة زائدة ، وهذا مخالفٌ لذلك .

والثاني : على تسليم أنه أتى به حشوا ففي معناه من الضعف والوهن ما فيه ، فليت شعري هل كَذَّبَهُ أَحَدٌ فيما نقل ، أم هل تطرَّقَ إلي ذهن الناظر ^(٢) في هذه المسألة حصول الكذب في طريقها أو توهمه في رَأْيِ من رواها حتى يقول إن ذلك كذلك بغير كذب ؟ هذا معنى عن التحصيل بعيدٌ ، زيادةً إلى كونه غير مفيد ، ومن الحشَوِ ما يكون فيه ^(٣) فائدةٌ ما أو تحريضٌ ما ، كقوله : فاعلم ، أو : فافهم ، أو : فكن مُتَّبِعًا ، ونحو ذلك . ولا يقال : إن أرباب الأراجيز أبدا هذا شأنهم وخصوصا بهذه العبارة نفسها ، كقول القَلَلُوسِيِّ .

فَإِنَّ ههنا اتفاق المذهبَيْنِ على امْتِنَاعِ ذاك فيه غير مَيِّنٍ ^(٤) وقوله في موضع آخر :

وَههنا تَمَّ الجميعُ دُونَ مَيِّنٍ

وكذلك غيره ممن (٥) نظم الأراجيز ، لأننا نقول : غيرُ ابن مالك أَعْذَرُ في

(١) الصحاح ، مادة : مين .

(٢) ما عدا س : الناظم .

(٣) الأصل : قلة .

(٤) س ، ك : دون مين .

(٥) الأصل : من .

هذا النوع من ابن مالك ، لأن ابن مالك نصب نفسه في هذه الصناعة لتحرير العبارات واختصارها ، ووضعها على الأساليب الحسنة ، والمنازع المستقرة فيشاح في مثل هذا بخلاف غيره ممن لم يلزم إلا الإتيان بالمعنى كيف كان ، وعلى أي وجه أمكنت العبارة فيه ، وعلى غير تحرز^(١) من حشو ولا غيره ، فمثل هؤلاء لا كلام معهم في هذه الأشياء للمعرفة بمقاصدهم ، كما أنا إذا نظرنا في كتب المتقدمين لأنشأهم في عباراتهم ، ولا نتبع ألفاظهم هذا التبع / ، فإننا / ١٥٦ / إن فعلنا ذلك كنا مخطئين في أخذ كلامهم متعسفين في تقصيدهم ما قصدوا مالم يقصدوا ، وابن مالك ومن تبع مثل ما تبع معلوم منهم القصد إلى إغماض المعاني في العبارات ، وإدراج الكثير منها في اللفظ اليسير ، وترك اللفظ لإيهام يكون فيه ، واختيار ما يعطي أصل المعنى من غير تطويل ، وما أشبه هذا ، فنحن نعامل ابن مالك بما نصب له نفسه .

فالجواب : أنه لم يرد بقوله : « بغير^(٢) مين » ما تقدم ، وإنما أراد كذب القضية التي أتى بها ، وذلك أنه أتى بكليّة ، وهي أن الألف إذا كانت مع ثلاثة أصول فأكثر فهي زائدة بلا بد ، ولم يستثن من ذلك شيئا ، والكليّة من حيث هي كليّة في هذه الصناعة قد تكذب في بعض جزئياتها فلا تطرد ؛ إذ قد تكون الكلية ذات حكمين لاحكم واحد ، فتتقيّد بقيود يخرج بسببها بعض جزئياتها ، كما يذكر في سائر الحروف الزوائد . فليس قوله : « بغير مين^(٣) » راجع^(٣) إلى الراوي أو إلى القائل ، بل إلى نفس كلية الحكم ، كما يقال : هذه كليّة كاذبة :

(١) الأصل : تحذر .

(٢) في النسخ : « دون مين » .

(٣) الأصل : راجع .

إذا لم يجر (١) الحكم في جميع جزئياتها . ولا شك أن الألف كذلك ، لا تجدها أبدا مع توفر الأصول إلا زائدة ، بخلاف سائر الزوائد ، ومعنى هذا أن النون مثلا إذا وقعت في الكلمة مع توفر الأصول فلا يحكم عليها بالزيادة أصلا ، بل تكون في موضع زائدة كوقوعها ساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، وقد تكون أصلية فيما إذا لم تقع متوسطة ، أو كانت متحركة ، أو نحو ذلك على ما سيأتي إن شاء الله ، فهذا الحكم مقيد فيها ، وكذلك سائر الحروف التي تزداد على حسب ما ذكره بعد هذا ، فلما كان هذا الإطلاق الذي ذكره في الألف يوهم كذب الكلية ، إذ لم يقيد بها بقيد ، أزال ذلك الإيهام بقوله : « بغير مَين » ، أى (٢) بغير أن تكذب هذه القضية ، ولا أن يتخلف عنها قسم من أقسامها .

فإن قيل: فهذه الكلية قد يتخلف عنها أشياء ، وذلك بقيام الدليل على التخلف من اشتقاق أو غيره ، كما يكون ذلك في غير الألف ، وإن كانت الأصول متوفرة ،

فالجواب : أن مثل هذا لا يكون مع توفر الأصول تحقيقا ، وإنما يكون ذلك عند تنازع حرفين الأصالة (٣) ، فيكون أقل الأصول غير محقق كما تقدم في قَطَوَطَى وهامان وأبان وأبوابها ، وأما أن تجد ثلاثة أصول محققة لا إشكال فيها ثم يدعى بعد ذلك في الألف رابعة لتلك الثلاثة الأصالة ، فهذا لا يوجد فيما أظن . وأما باب حَاحِيْتُ فليس من هذا الباب ، وإنما هو من باب المضاعف

(١) الأصل : يجر .

(٢) الأصل : أو .

(٣) س : بأصالة .

الذي يذكره إثر هذا ، وهو الذي قال فيه قبلُ : « واحْكُم بتأصيل حروف
سِمْسَم ونحوه » فالكَلِّية صحيحة والحمد لله .

* * *

وَالْيَاكْذَا وَالْوَاوُ إِن لَّمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيِّرُ وَوَعَوَا

يعني أن الياء والواو حكمهما في الزيادة حكم الألف ، وقد^(١) تقدم أن
الألف إذا صاحبت أكثر / من أصلين فهي زائدة بلا بُدٍ ، فكَذَلِكَ أَخْتَاهَا إِذَا / ١٥٧ /
صاحبتا^(٢) أكثر من أصلين فهما زائدتان أيضا ، لكن بشرط زائد كما ذكر .
وقد تقدمت الإشارة إلى علة (هذه)^(٣) الدعوى في ثلاثة الأحرف ، وأن ذلك
لكثرة الزيادة فيها نون غيرها من حروف الزيادة ، وهو معنى ما أشار إليه
سيبويه^(٤) ، وقال الرماني في شرح « الأصول »^(٥) حين ذكر حروف الزيادة :
وإنما كانت هذه الحروف أحق بالزيادة لأنها حروف مد ولين ، وما يشبهها من
وجه يقتضي اللحاق بها على مراتبه في القوة والضعف فحروف المد واللين أحق
بالزيادة من جميع الحروف لتمكنها وحسنها في المسموع والتأليف وإمكان
الترنم بها ، فمن أجل اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كانت أحق بالزيادة ثم
الهمزة لأنها مواخية لها بالإعلال ، فحروف العلة الأربعة أحدها الهمزة لأنها
كثيرا ما تنقلب إلى حروف المد واللين نحو : راسٍ وبييرٍ^(٦) ويُسٍ . وكذلك كل
همزة ساكنة فهي في التخفيف على حركة ما قبلها وأما النون فللترنم^(٧) الذي

(١) س : كما تقدم .

(٢) الأصل : صاحبتا .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الكتاب لسيبويه ٣١٤/٤ .

(٥) انظر فهرسة ابن خير ٣١٦ ، والمراد بالأصول : أصول ابن السراج .

(٦) الأصل : بين .

(٧) ما عدا س : للترنم ، س : فالترنم .

فيها بالغنة كما هو في حروف المد واللين ، ولحسن النون في المسموع ، وأما الميم فتشبه النون ^(١) بغنة ضعيفة ، وهي من مخرج الواو أيضا ، ولقربها في المخرج واتساعه كاتساع مخرج الواو . قال : فهذه هي السبعة ^(٢) التي تكثر في الزيادة وتدخل في الأبنية على مراتبها في القوة ، وأما الثلاثة الباقية فضعيفة في الزيادة لأنها مشبهة بالشبيه ^(٣) فالسين لا تزد إلا في استفعل فقط ، لأنها تشبه التاء في قرب المخرج والهمس ، وأما اللام فتشبه النون لأنها وإن كانت من حافة اللسان فهي تستطيل الى طبقة النون ، فلم تُزَدْ إلا في عيبدل ، وذلك ، ولام المعرفة . وأما الهاء فمشبهة بالهمزة لأنها من مخرجها ، وهي ضعيفة لخفائها ، فلم تُزَدْ إلا في آخر الكلمة من نحو : يا زيدا ^(٤) في الندبة ، والسكت في ^(٥) : (مَالِيهِ) ^(٦) ، و (اقْتَدِهِ) ^(٧) . فحروف المد واللين جارية على نَسَقٍ واحد في الزيادة ، فإذا يُتَّصَرُّ في الواو والياء من المسائل ما يتصور في الألف من المسائل ، وهي خمس :

إحداها : أنه إنما أراد الياء والواو الباقيتين على لفظهما ، كما كان ذلك في الألف ، فإذا انقلبتا إلى غيرهما قضى على ذلك الغير بما كان يقضي به عليهما لو كانتا باقيتين على أصلهما ^(٨) ولا محذور في هذا ^(٩) .

(١) الأصل : فتشبه الميم .

(٢) كذا ، والمذكور ستة فقط ، وهي حروف العلة الثلاثة والهمزة ، والنون ، والميم ، وسيذكر بعد ذلك ثلاثة أخرى ، وهي السين ، واللام ، والهاء ، فيبقى من حروف سالتمونيتها التاء .

(٣) س : بالمشبه .

(٤) س : ها زائدة .

(٥) الأصل : فهي .

(٦) من الآية ٢٨ من سورة الحاقة .

(٧) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٨) الأصل : أصلها .

(٩) س : فيها .

والثانية : أنهما إذا لم تصاحبا أكثر من أصلين فليستا بزائدتين ، فالياء نحو : ظبي ويُسْرُ ودَيْن ، والواو نحو : موت ودلو وشبه ذلك ، (وذلك) (١) لئلا تبقى الكلمة على حرفين ، وذلك لا يكون .

والثالثة : أنه لما لم يُعَيَّن لزيادتهما موضعاً كما عَيَّن لغيرهما ، دل على أنهما زائدتان حيث وقعتا من الكلمة ، فأما الياء فتزاد أولاً ، وثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، فأما زيادتها أولاً فنحو : (يَزْمَع ، وَيَعْمَل ، وَيُسْرِع ، وَيَعْضِد (٣) . وفي الفعل : يقوم ، ويقعد ، وينطلق . وأما زيادتها ثانية فنحو (٢) : خَيْفَق ، وصَيْرَف (٤) ، وَغَيْدَاق (٥) ، وَخَيْتَام وَقَيْصُوم ، وَعَيْئُوم ، وَعَيْطُمُوس / ، وَعَيْضُمُوز (٦) ، وَقَيْتَال ، وَضَيْرَاب (٧) ، وَحَيْفَس (٨) . والفعل / ١٥٨ نحو : بَيَّطَر ، وَيَقْر .

(١) ليست في س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الِيزْمَعُ : حجارة بيض رقاق تلمع . واليعملة : الناقة النجبية المطبوعة على العمل .

واليسروع والأسروع : نودة حمراء تكون في البقل ، ثم تنسلخ فتكون فراشة . واليعضيد : بقلة .

(٤) فلاة خنفق : واسعة ، وفرس خَيْفَق : واسعة جداً . والصيرف : المحتال المتصرف في الأمور .

(٥) ماعدا س : غيدان ، بالنون . والغيداق : الكريم الجواد .

(٦) الخيتام : الخاتم ، والقيصوم : ما طال من العشب . العَيْئُوم : الفيل ، والضخم الشديد من كل شيء .

والعيطموس : الجميلة . والعيضموز : العجوز الكبيرة .

(٧) قيتال وضيراب مصدران قاتل وضارب بحسب الأصل والقياس ، قالوا : قاتل قتالا وقيتالا ، انظر

الكتاب ٨٠/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٤٠١/٣ ، وشرح الشافية له ١٦٣/١ .

(٨) رجل حَيْفَس ، مثال هَزَبَر ، وَحَيْفَس : قصير سمين .

وأما زيادتها الثالثة فنحو : عَثِير ، وَحْدِيم ، وَطَرِيم ، وَسَرِيَّاح ، وَجَرِيَّال ، وَكَدْيُون ، وَهَلْيُون ^(١) وسعيد ، وقضيب . وللتحقير نحو : كليب ، وَرُجَيْل ، وَدُرَيْهِم ، وكذلك : هَبِيخ ، وَعَلَيْب ^(٢) قال ابن جني « ولا نظير له » ^(٣) وفي الفعل نحو : طَشِيأ ، وَهَيأ وهما مما استدركه الزبيدي على سيبويه في الأبنية ^(٤) .

وأما زيادتها رابعة فنحو : دَهْلِيْز ، وَقَنْدِيل ، وَمَنْدِيل ، وَشَمْلِيل ، وَزَمْئِيل ، وَسُرَيْط ^(٥) . وفي الفعل نحو : (سَلَقَيْتُ وَجَعَيْتُ) .

وأما زيادتها خامسة فنحو : عَنَتْرِيْس ، ^(٦) وَشَفْلِيْق ، وَعَرْطَلِيل ^(٧) . وفي الفعل نحو : اِحْنَبَطَيْتُ ، وَاحْرَنْبَيْتُ ، وَاسْرَنْدَيْتُ .

وأما الواو فتزاد ثانية ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة .
فأما زيادتها ثانية فنحو : كَوْثَر ، وَجَوْهَر ، وَتَوْرَاب ، وَطُوْمَار ، وَدُوَاسِر ، وَحَوْقَل ، وَصَوْمَع ^(٨) .

وأما زيادتها الثالثة فنحو : (جَدُول ، وَقَسْنُور ^(٩)) ، وَجِرْوَع ، وَقِرْوَاش ، وَدِرْوَاس ، وَعَجُوز ، وعمود ، وَجَهْوَر ، وَرَهْوَك .

(١) العَثِير : الغبار . وسيف حَذِيم وَحْدِيم : قاطع . والطَّرِيم : العسل . وفرس سَرِيَّاح : سريع . وجَرِيَّال

الخير : لونها . والكديون : التراب الدقاق على وجه الأرض . والهليون : نبت .

(٢) الهبيخ : الرجل لا خير فيه ، وعليب : واد على طريق اليمن .

(٣) سر الصناعة ٧٦٨ ، وفي الممتع ٨٤ : « وعلى فُعَيْل لم يجر إلا اسماً نحو : عَلَيْب » .

(٤) الاستدراك ٤٠ ، والممتع ١٧٢ . وطَشِيأ رَأْيُهُ وَهَيأ : حَلَط .

(٥) ناقة شَمْلِيل : خفيفة سريعة . والزَمْئِيل : الجبان . والريط : الفالوج .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) العنتريس : الشجاع . الشَفْلِيْق : المسنة . وأما عَرْطَلِيل فقد ورد في النسخ بالياء مكان اللام

الأولى هكذا : عَرْطَلِيل ، وانظر ما قدمناه فيما سبق :

(٨) التَّوْرَاب : التراب . الطومار : الصحيفة والدواسر : الماضي الشديد وحوقل الرجل : عجز عن امرأته

عند العرس . وصومع بناءه : علاه .

(٩) القسور : الصياد ، والأسد ، والجمع : قَسْنُور . والخروع : كل نبات قصيف ريان من شجر أو عشب .

والقرواش : الطفيلي . والدرواس : الغليظ العنق من الناس والكلاب . وجهر بكلامه ، جهور : أعلن به

وأظهره . والرهوك : الضعف في المشي .

وأما زيادتها رابعة فنحو (١) : كَنَّهُوْر (٢) ، وَبَلَّهُوْر (٣) وَجُرْمُوْق (٤) ، وَزَرْنُوْق (٥) وَعَطُوْد ، وَخَرْوُط ، وَاعْلُوْط (٦) .

وزما زيادتها خامسة فنحو : قِنْدَاوِ ، وَسِنْدَاوِ ، وَعِنْزَهَوِ ، وَعَضْرَفُوْطِ ، وَمَنْجَنُوْنٍ وَحَيْرِيُوْنٍ (٧) وما أشبه ذلك .

ولم تزد أولا كما لم تزد الألف أولا بخلاف الياء ، وذلك أنها لو زيدت أولا لم تخل من أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، فلو زيدت مضمومة لا طرد فيها الهمز نحو : أَقْتَتُ ، وَأُعِدَ فِي : وَقَّتَتِ ، وَوُعِدَ ، أو مكسورة لكان القلب أيضا جائزا وإن كان قليلا كإشاح وإسادة في إشاح ووسادة ، أو مفتوحة فإما في اسم لكانت تنضم في التصغير فيطرُد الهمز كأَجِيَهْ فِي وَجِيَهْ ، وإما في فِعْلٍ (٨) لكانت (٩) تنضم في بناء المفعول فيطرُد الهمز أيضا نحو : أَعِدَ فِي وَعِدَ ، فلما كانت زيادتهم إياها أولا تدعو إلى همزها أو زوال (١٠) لفظها والإشكال : هل هي همزة أصلية أو همزة مبدلة من واو ، رفض ذلك فيها فلم تَزُدْ أولا .

فإن قيل : فكان يجري مجرى وَعِدَ وَوُزِنَ (١١) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) الكنهور من السحاب : قطع منه أمثال الجبال .

(٣) الأصل : بلنور . والبلهور : كل عظيم من ملوك الهند .

(٤) الجرموق : خُفٌ صغير .

(٥) الأصل ، ت ، س : زرقوق . ك : زرقون . ولعل الصواب ما أثبت . والزرنوق - بضم الزاي وفتحها - ويشى فيقال : زرنوقان ، وهما منارتان تبنيان على رأس البئر من جانبيها فتوضع عليهما النعامة ، وهي خشبة تُعْرَضُ عليها ثم تُعَلَّقُ فيها البكرة فيستقى بها . والزرنوق : النهر الصغير .

(٦) العَطُوْدُ : السير السريع . واخروط السفر : امتدَّ . واعلوْطَ الجمال الناقة : ركب عنقها وتقحم من فوقها ، والاعلوْط : التقحم على الأمور بغير روية .

(٧) رجل سند أو وسندأوة : خفيف . والقندأو : القصير من الرجال . وعِنْزَهَوِ وعِنْزَهَوِ : عازف عن اللهو والنساء ، والعضرفوط : بويبة بيضاء ناعمة . والمنجنون : الدولاب التي يستقى عليها ، وانظر تصريف هذه الكلمة في الكتاب ٣٠٩/٤ ، والمنصف ١٤٥/١ - ١٤٩ . والحيزيون : العجوز .

(٨) الأصل ، ت : الفعل .

(٩) الأصل : فكانت .

(١٠) الأصل ، س : وزوال .

(١١) في المنصف : فكان يجري مجرى وَعِدَ وَأُعِدَ .

قيل : واو وَعِدَ وُوزِنَ أصل ، فاحتمل ذلك فيها ، وليس الزائد كالأصل^(١)
هذا تعليل ابن جني^(٢) وأصله للفارسي^(٣) ولا شك أن هذه العلة^(٤) لا تجرى
في الياء فلذلك زيدت أولا ، وإطلاق الناظم الزيادة في الحرفين مما يقتضى ما
اقتضاه في الألف من عدم الاختصاص بموضع من الكلمة دون موضع ، وذلك
في الواو غير صحيح كما تقدم ، فكان من الأمر المتأكد عليه أن يستثنى الأول
للووا ، إذ كان إطلاقه موهما صحة الزيادة أولا إذا توفرت الأصول ، وليس
كذلك ، بخلاف الياء فإن زيادتها أولا جائزة .

فإن قيل : فكذلك في الألف أيضا ، وهو قد أطلق القول فيها فكان
معترضا .

فالجواب : أن زيادة الألف أولا ممتنع في نفسه فلم يحتج إلى التنبيه عليه
بخلاف الواو ، فالسؤال وارد .

والمسألة الرابعة : أن الياء والواو لا بد في دعوى زيادتهما من تحقق أكثر
من أصلين كالأمثلة المتقدمة فإن الكلمة على ثلاثة أقسام :

أحدهما : أن يتحقق فيها توفر الأصول دون الياء والواو ، فلا شك في
دعوى الزيادة كما قال .

والثاني : / أن يتحقق (عدم^(٥)) توفرها دون الياء والواو ، فلا شك أيضا / ١٥٩ /

(١) س : كالأصلي .

(٢) المنصف ١١٢/١ - ١١٣ .

(٣) الأصل : الفارسي .

(٤) الأصل : الصلة .

(٥) سقط من س .

في الأصالة ، فمثال هذا في الياء قولهم : سِيَالٌ ^(١) وَبَيَانٌ ، وَيَسَارٌ ، وما أشبه ذلك من بَيُوضٍ ^(٢) وَبَيُوتٌ ، ونحوه ، لا بد من أصالة الياء في هذه الأشياء لتحقق زيادة الألف والواو في هذا . ومثاله في الواو قولهم : وَاعِدٌ ، وَوَازِنٌ ، وَوَاعِدٌ ، وَوَازِنٌ ، فالألف مقطوعٌ بزيادتها ، فالواو لا بُدُّ من القطع بأصالتها . وكذلك اسْتَوْصَلَ ، واسْتَوْعَدَ واستَوْقَدَ ومن ذلك كثير .

والثالث : أن يحتمل الأمران ، فلا يُقْطَعُ بالزيادة حتى يقطع بأصالة ما هو أكثر من حرفين ، ومثال ذلك في الياء قولهم : مَرِيْمٌ ، وَمَدْيَنٌ ، فالياء هنا تتنازعها الأصالة والزيادة ، فالذي يدل فيها (على) ^(٣) الأصالة تقدّم الميم ، وكونها في موضع زيادتها ؛ إذ الميم كالهَمْزة كما سيأتي ، إن شاء الله . وأيضاً إذا ادّعى زيادتها كانت الميم أصلية ، فيكون وزن الكلمة فَعِيلٌ ، وذلك غير موجود إلا ضَهَيْدٌ ^(٤) ، وقد زعم السيرافي أنه موضوع . والذي يدلّ فيها على الزيادة أنها لو كانت أصلية لكانت الميم زائدة ، لكنها ليست كذلك ؛ إذ لو كانت زائدة لوجب اعتلالُ الياء بالقلب ألفاً كمنالٍ ومقام ، لكنها صحت ، فدل(٥) أن مريم نظير طَرِيمٍ ^(٦) وَعَثِيرٍ ، والياء فيه ^(٧) للإلحاق بجعفر ، وأيضاً فإن له نظيراً في الكلام وهو ضَهَيْدٌ ^(٤) فإن نفاه السيرافي فقد أثبتته غيره ، فله

(١) السِيَال : شجر سَبَطُ الأغصانِ عليه شوك أبيض .

(٢) البَيُوض : جمع بَيْضٍ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل : ضمير . وضَهَيْدٌ : موضع ، وانظر الخصائص ٢ / ٢١٦ ، والمتع ٨٤ .

(٥) الأصل : يدل .

(٦) الطَرِيم : السحاب الكثيف .

(٧) أى : في مريم .

نظير . ومثال ذلك في الواو قولهم : غوغاء ، وضوضاء ، هذه الواو تحتتمل أن تكون أصلية ، وتحتتمل أن تكون زائدة ، فالذي يدل على الأصالة^(١) أنا إذا ادعينا زيادتها فيكون وزنها : فَوْعَالاً^(٢) وهو قليل كَتَوْرَاب مع الخروج عن باب القَمَقَام والصلصال إذا ادعينا أصالة الواو ، على أن تكون مضاعفة ، وأيضا تكون الكلمة من باب دَدَن ، وهو نادر . والذي يدل على زيادتها أنها لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة إما فَعْلَاء ، وإما فَعْلَال ، فأما فَعْلَاء فلا يجوز لأن الهمزة كانت تكون للإلحاق ، وليس له ما يلحق به ، لأن المضاعف لا يَلْحَقُ به ، لاعتزامهم كون هذه البنية مختصة بالمضاعف ، وفعلال - غير مضاعف - لا يوجد منه إلا الخَزَعَال والقَسْطَال^(٣) ، وكلاهما فيه مقال ، وأما فَعْلَال فلا ينبغي أن يُحْمَلَ عليه لأنهم قالوا : غوغاء وضوضاء فمنعوا الصرف ، ولا يمكن أن تكون الهمزة إلا للتأنيث ، فهو إذا إذا لم يصرف ثلاثي والأصل اتّحاد المواد ما أمكن ، كما ثبت في الأصول ، فالأصل أن يدعى أنهما على سواء ، وأن الهمزة ليست بأصلية بل زائدة كما كانت زائدة في نظيره . فإذا ثبت هذا التعارض في أمثال هذه المسائل بقيت الواو والياء فيها على احتمال الأصالة والزيادة ، فلا يصح الحكم عليها بالزيادة البتة ما لم تتحقق أصالة ما سواهما . وقد تقدم هذا المعنى في الألف ولا فرق بينها وبين الواو والياء في هذا . ولا يقال : إن ما أوردته من المسائل ليس من باب المحتمل ، لأن سيبويه^(٤) وغيره

(١) الأصل : الإمالة .

(٢) في النسخ : فوعال .

(٣) ناقة بها خَزَعَال : أي ظَلَع . والقَسْطَال : الغبار الساطع .

(٤) الكتاب ٤٢١/٣ ، ٣١٣/٤ ، ٣٩٤ .

قد حكموا عليها ، (وردوها إلى أن الياء والواو / فيها أصول ، وأجابوا عن / ١٦٠ /
 احتمال غيرها)^(١) بما هو منصوصٌ في دواوين العربية المبسطة ، وبني على
 ذلك المختصرون قبولاً لما أصلوه ، وتعويلاً على ما ارتكبوه من ذلك ، فما كان
 عندهم مُخلّصاً إلى إحدى الجهتين على غير احتمال لا ينبغي أن يورد مورد
 الاحتمال ، بل هذه المسائل (من قبيل)^(٢) ما دل الدليل فيه على أن الأصول لم
 تتوفر تحقيقاً ، وإذا ذاك نقول : قد حكم مفهومُ كلام الناظم هنا على أصالة
 الياء والواو ، فمن أين تورد مورد الاحتمال لأننا نقول : إنما النظر في هذه
 المسائل)^(١) من جهة أنفسها لا من (جهة)^(٢) ترجيح مرجح وارتضاء مُرتضٍ ،
 والذي لها من النظر من جهة أنفسها وما يتعلق بها من أدلة الأصالة والزيادة ،
 أن لها أدلة دلت على أصالتهما ، وأدلة دلت على زيادتهما ، وإذا قام الدليل من
 الجهتين وكانا معاً ظنيين - كما في مسألتنا - فلا شك أن التعارض حاصل ،
 فيبقى الترجيح بين الأدلة ، فربما ذهب ذاهبٌ إلى ترجيح إحدى الجهتين لقوة
 الدليل عنده ، أو لغير ذلك من أوجه الترجيح كما ذهب الناس في مَرِيَمَ ومَدْيَنَ
 إلى أصالة الميم^(٣) ، وأجابوا عن معارضة التصحيح فيهما بأنه قد يأتي في
 الأعلام^(٤) كثيراً كغيره من مخالفة الأصول ، من تصحيح ما يُعَلُّ ، وإعلال
 ما يُصَحِّح ، وفك المدغم ، وغير ذلك (من الشذوذات)^(٥) فدعوى التصحيح
 في أمثال هذا ليس بمستنكر ، بخلاف دعوى زيادة الياء فإنه مخالفٌ

(١) سقط من س .

(٢) سقط من ك .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٢ / ١٠٥ .

(٤) الأصل ، ت : الإعلال .

(٥) سقط من س .

للقاعدة في^(١) زيادة الميم أولا ، وما استدل به من وجود فَعِيلٍ بضمَّهيدٍ^(٢) فغايتها أنه محتمل ، إذ الناس فيه على فرقتين ، منهم من يثبتته من كلام العرب ، ومنهم من يدعى فيه الوضع ، ولا دلالة في محتمل ، وهذا الترجيح الذي رجَّح الناسُ به في هذه المسألة وسواها لا يرفع أصل الاحتمال لقيام التعارض بعدُ ، وبقاء المسألة في معرض الاجتهاد ؛ ألا ترى أنه يجوز لمجتهد آخر أن يخالف الأول لترجيح^(٣) ظهر له في دليل الجهة الأخرى ، أو ضعف في دليل هذه الجهة لا يوازني ضعف دليل الأخرى ، أو غيره من الأمور التي يُرجَّح بها ، وقد وقع الخلاف في مسائل من هذا القبيل ، وأصل الخلاف الترجيح لأحد الدليلين على الآخر ، ولولا الخروج عن المقصود لأوردت في^(٤) هذا الموضع مسائل من هذا القبيل توضح لك ماذكرته ، وسيأتي منها أشياء في موضعها ، إن شاء الله . فأنما إذا كانت إحدى الجهتين عارية عن الدليل والأخرى ذات دليل صحيح ، أو كان دليلها مقطوعاً به ، أو في حكم المقطوع به ، والأخرى ذات دليل لا معتبر به لضعفه ، فهنا لا يقول أحدٌ بأن المسألة في حيز الاحتمال كما تقدم في مسألة سيالٍ وبيانٍ ، وأعدَّ وأزنَّ ، وما أشبه ذلك ، فإنه لا يشك أحدٌ في أصالة الواو والياء هناك ، وإن لم يقم عليه دليلاً فضلاً عن أن يستدل بالاشتقاق ، وهذا واضح ، وبالله التوفيق .

(١) الأصل : فهي .

(٢) الأصل ، س : بضمير .

(٣) الأصل : الترجيح .

(٤) الأصل : من .

والمسألة الخامسة أنه أطلق القول في الواو والياء إطلاقاً ولم يخص

للزيادة^(١) منها / ياء من ياء ولا واوا من واو ، فدل على أنهما يزدان في جميع / ١٦١ / أقسامهما إذا بُنيت الكلمة عليهما . فأما الياء فعلى خمسة أقسام :

أحدها : أن تزداد للدلالة على معنى كياء التانيث في تفعلين ، على القول

بأنها حرف^(٢) وكياء التصغير ، وياء الجمع السالم نحو : الزيدان والضاربين .

والثاني : أن تزداد للإلحاق نحو : يَبْطِرُ ، وَجَيْتَلُ ، وَصَيْرَفُ ، وَجَذِيمُ .

فهذا من إلحاق الثلاثي بالرباعي . ومثال إلحاق الرباعي بالخماسي قولهم : عَيْطُمُوسُ ، وَعَيْضُمُوزُ ، وَخَيْسَفُوجُ^(٣) فهذا ملحق بعَضْرَفُوط . وفي الفعل يَبْطِرُ ، وَيَبْقَرُ ، فهو ملحق بدَحْرَجَ وكذلك : طَشِيأُ وَرَهِيأُ^(٤) .

والثالث : أن يأتي لتكثير الكلمة نحو : عريقصان ، وعبيثران ؛ إذ ليس في

الكلام نحو : فَعَلَّلان ، ونحو : فَرْنَيْقُ^(٥) ؛ إذ ليس في الكلام مثل جُرْدَحْلُ^(٦) ، وكذلك ما أشبهه .

والرابع : أن تكون للمد نحو : قنديل ، ومنديل ، وسرير ، وبغير . ومنه

في الندبة : واغلامكيه ووا من ضَرَبْتِيهِ . وما أشبه ذلك .

(١) الأصل : الزيادة .

(٢) هذا قول الأخفش والمازني ، انظر المغني ٣٧٣ .

(٣) العيطموس من النساء : التامة الخلق وكذلك من الإبل . والعيضموز : العجوز الكبيرة . والخيسفوج : حب القطن .

(٤) تقدم من قريب شرح هذين الفعلين ، انظر ص ٣٧٩ .

(٥) الفَرْنَيْقُ : طائر طويل القوائم . وقد مثل به سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٩٣ ، والنون عنده أصلية ، وقد اعترض عليه الفارسي انظر اللسان : غرق .

(٦) يريد بهذا الضبط ، أي بضم الجيم ، والوارد بكسرها ، وهو من الإبل الضخم ، يقال : ناقة جُرْدَحْلُ : ضخمة غليظة .

والخامس ، أن تلحق عوضاً من محذوف زائد أو أصلى في التصغير أو التيسير ، نحو : سفاريج وسُفِيرِيَج ، ومُغْتَلَم ومُغِيلِم ، ومُحْمَر ومُحِيمِر . وكذلك : مغاليم ، ومحامير لو^(١) كسر للجمع ، وفي خَفِيدَد وَعَفَنَجَج^(٢) خفاديد وعفاجيج . وكذلك في نحو : جَحَاجِحَة^(٣) وججاجيج وما أشبه ذلك .

وأما الواو فزيادتها تنقسم هذه الأقسام إلا الخامس : فزيادتها لمعنى كواو الجمع المذكر نحو : ضاربون ، وزيتون ، وعَمْرُون ونحو ذلك .

وزيادتها للإلحاق نحو : جدول ، وجوهر ، وحوقل ، وسردل . وزيادتها للتكثير نحو : عَبَوْتُرَانَ وقَمَحْنُوَة^(٤) . إذ ليس في الأبنية فَعْلَلَن ، ولا فَعْلَلَة فتلحق هذان بهما وكذلك ما أشبههما . وزيادتها للمد نحو : بُهْلُول ، وقَبُول ، وكَلُوب ، وقَرَبُوس ، وزَرَجُون^(٥) وَمَنْجُون ونحو ذلك .

هذه جملة ما أحال عليه في هذين الحرفين ، ولما كانت الألف لا تكون أصلاً بنفسها في متصرفات الكلم لم يحتج إلى زيادة على ما ذكر فيها بخلاف هذين الحرفين فإنهما يكونان أصليين وزائدين ، ولهما في الكلمة الرباعية حكم لا يكون لهما مع غيرها ، فأخذ يستثنى ذلك فقال :

وَأَلْيَا كَذَا ، وَالْوَاوُ إِن لَمْ يَقْعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّوْ وَيُوعَوَا

(١) الأصل : أو كُسْرًا .

(٢) الخفيدد : السريع . والعَفَنَجَجُ : الضخم اللهازم والوجنات والالواح ، وهو مع ذلك عظيم الجثة ضعيف العقل .

(٣) الجَحَاجِح : السيد الكريم ، وجمعه جَحَاجِجُ ، وجَحَاجِحَة ، وججاجيجُ .

(٤) انظر الكتاب ٤ / ٢٩١ - ٢٩٣ .

(٥) البُهْلُول : العزيز الجامع لكل خير . والكَلُوب : حديدة معطلة كالخطاف . والقربوس : صنو السرج . والزرجون : الماء الصافي يستنقع في الجبل .

يعني أَنَّ الحكم المتقدم في الواو والياء إنما هو إذا لم يقعا مضاعفين في بنات الأربعة ، فإنهما إذا وقعا كذلك لا يكونان زائدين أصلا ، وإن توفرت الأصول ، بخلاف الثلاثي فإن الحكم فيه كذلك ، وكذلك الرباعي إذا لم يكن مضاعفا ، فالثلاثي نحو بَيَّطَرَ ، وَبَيَّقَرَ ، عَثِيرَ ، وَطَرِيمَ وَحَوَّقَلَ ، وَسَرَوَلَ ، وجدول ونحو ذلك . والرباعي غير المضاعف نحو : غُرْنَيْقَ وَعَرَيْقُصَانَ (والخماسي نحو : قُدْغَمِيلَ) ^(١) وَعَلْطَمَيْسَ ، وَدَرْدَبَيْسَ ، وَعَضْرَفُوطَ ، وَقَرْطَبُوسَ ^(٢) وأما الرباعي المضاعف فلا تزداد فيه واو ولا ياء وإنما تكون أبدا أصلا ، أو مثل ذلك بمثال من الاسم ومثال من الفعل دلالة على أن ذلك يكون في الجنسين لا يختص بواحد منهما ، فالذي للاسم يُؤَيُّوُ / - وهو طائر من / ١٦٢ / الجوارح يشبه الباشق - وجمعه يَأْيَاءُ ، وقد جاء فيه : اليأئي مقلوبا ، قال الشاعر ، أنشده الجوهري ^(٣) :

حَفَظَ الْمُهَيْمَنُ يُؤَيُّوُ وَرَعَاهُ ما في اليأئي يُؤَيُّوُ شَرَوَاهُ
والذي للفعل: وَغَوَّعَ ، وهو من قولهم : وَغَوَّعَ الذئبَ وَغَوَّعَةً ، أي : صَوَّتَ ، والوعوعة صوته . وأيضا فإنه أتى بالمثاليين الياء والواو . فحصل من المجموع أن الواو والياء تكونان في الاسم بالتضعيف ، وتكونان في الفعل كذلك ، فمن مُثِّلَ الاسم في الياء : يُؤَيُّوُ ، وَالْيَهْيَهَةُ ^(٤) ، ومن الأعلام

(١) سقط من س .

(٢) شيخ قُدْغَمِيلَ : كبير ، والعلْطَمَيْسُ : الناقة الضخمة ذات أقطار وسنام . والدردبَيْسُ : خرزة سوداء كأن سوادها لون الكبد، إذا رفعتها استشفقتها رأيتها تشف مثل العنبة الحمراء تتحبب بها المرأة إلى زوجها . والدردبَيْسُ أيضا : الشيخ الكبير لهم ، والعجوز أيضا يقال لها : درديس . والعضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة .

والقرطوبس : الداهية ، وبكسر القاف : الناقة العظيمة الشديدة .

(٣) الصحاح ، مادة يَأْيَاءُ ، والبيت على هذه الرواية من بحر الكامل . على أن لأبي نواس في ديوانه ٦٨٩ أبياتا من بحر الرجز ، وفيها يروى البيت :

بيؤيؤ يعجب من رآه ما في اليأئي يؤيؤ شَرَوَاهُ
وشروى الشيء : مثله .

وقد عقب ابن بري على نسبة هذا البيت لأبي نواس بقوله : « ويمكن أن يكون هذا البيت لبعض العرب فادعاه أبو نواس » انظر اللسان ، مادة : يَأْيَاءُ .

(٤) يَهْيَةٌ بِالْإِبِلِ يَهْيُهُ وَيَهْيَاهَا : دعاها وقال لها : يَاهِ يَاهِ .

يَلِيلٌ^(١) وهو نادر مع تقدّم الياء وأما مع تأخرها فنحو : الحِيَاءُ ، والعِيَاءُ ،
والحِيَاءُ ، والعِيَاءُ والهِهَاءُ^(٢) ، وهو قليل أيضا . وفي الواو قولهم :
الوَطْوَاطُ ، والوَسْوَاسُ ، والوَعْوَاعُ ، والوَقْوَاقُ ، والوَكْوَاكُ والوَصْوَصَةُ^(٣) ،
والوَسْوَصَةُ . وهو كثير . ومع تأخرها : ضوضاءٌ ، وغوغاءٌ ، والزُّوزَاةُ ، والقَوَقَاةُ
والضوضاءة^(٤) . وما أشبه ذلك . ومن مثل الفعل في الياء : يَهْيَهُتُ بالآبل ، إذا
قلت لها : ياه ياه^(٥) . وهو نادر مع تقدم الياء ومع تأخرها ، نحو : حاحيت ،
وعاعيت ، وهاهيت ، وزعم الأخفش أنه لم يأت من هذا النحو إلا هذه الأفعال
الثلاثة ، وفي الواو قولهم : ضَوْضِيْتُ ، وَقَوَّقِيْتُ ، وَزَوَّيْتُ ، وَوَسَّوَسْتُ ، وَوَعَّوَعْتُ ،
وَوَلَّوَلْتُ ، وَوَحَّوَحْتُ ، ونحو ذلك .

وقد ذكرنا في علة الحكم بأصالة الواو والياء في مثل هذا وجهين :
أحدهما : أن التضعيف في بنات الأربعة في الحرفين كالتضعيف في
بنات الثلاثة في أحدهما ؛ لأن الحرفين المتباينين - وهما الياء والهمزة - في
يؤيؤ مثلا إذا ضوعف أحدهما صار مع الآخر بمنزلة ردٍّ وشدٍّ ، فصار المجموع
مع المجموع بهذه المثابة ، فكما لا يقال في ردٍّ وشدٍّ : إن أحد المضاعفين فيه
زائد ، فكذلك هذا الرباعي لا يقال فيه إلا بأصالة الجميع ؛ إذ لا فرق بينهما ،
فإذا الياءان في يؤيؤ أصلان ، وكذلك (الواو)^(٦) في وَعَّوَعُ . ويجري الحكم في

(١) يَلِيلٌ : اسمُ جبل معروف بالبادية . ويليل أيضا : وادي ينبع ، يُصَبُّ في غيقة ، مذكور في غزوة بدر .

(٢) تقدم شرح ذلك انظر .

(٣) وَعَّوَعُ الكلبُ وَعَّوَعَةً وَوَعَّوَعًا : عَوَى وصَوَّت . والوَقْوَاقُ والوكواك : الجبان ، وَوَصَّوَصَتِ الجارية : إذا
لم يَزْ من قناعها إلا عيناها .

(٤) زَوَّيَ الرجلُ يَزَوِّي زَوْدَةً ، وهو : أن ينصب ظهره ويسرع ويقارب الخطر . والقوقاة : صوت
الدجاجة والضوضاء والضوضاء : أصوات الناس وجلبتهم .

(٥) يقال : يَاهُ يَاهُ ، بالكسر ، ومع التثوين : يَاهُ يَاهُ .

(٦) سقط من س .

الباب كله على هذا السبيل ، وإلى هذا النحو أشار سيبويه في التعليل ، إذ قال لما تكلم على ضَوْضَيْتُ وَصِيصِيَّة^(١) ونحوهما : « فإذا ضُوعِفَ الحرفان في الأربعة فهو كالحرّفين في الثلاثة »^(٢) .

فإن قلت : إن هذا الكلام إنما هو في زيادة التضعيف ، ومسألتنا خارجة عنه ، لأن دعوى الزيادة هنا عند ادّعاها إنما هي من « سألتمونيها » ، وبينهما فرق^(٣) كبير في الأحكام ، فكيف يستدل بعدم زيادة التضعيف على عدم زيادة سألتمونيها ؟ هذا مُشْكِلٌ .

فالجواب : أن الحكم هنا في نوعي الزيادة مُتَّفَقٌ ، لأن من شرط دعوى الزيادة توفر أقل الأصول ، وهذا لا يختص بزيادة « سألتمونيها » دون زيادة التضعيف ، ولا بالعكس ، بل الحكم فيهما واحدٌ لتعلقه بأمر واحد ، وإذا كان كذلك صح أن يستدل بهذه القاعدة الكلية على أمر كلي يدخل تحته هذا الجزئي الذي في أيدينا لأنه^(٤) إذا كانت دعوى (زيادة)^(٥) أحد المضاعفين لا يمكن هنا فكذاك زيادة ما كان من « سألتمونيها » ، وعلى هذا الترتيب يلزم ألا يزداد أحد المضاعفين / أيضا بالتضعيف ؛ إذ يؤيِّقُ وَوَعَوْعَ المضاعفان فيهما من حروف / ١٦٣ / « سألتمونيها » ، وهذا بالقصد الثاني ، وإلا فقد تكلم الناظم على منع زيادة أحد المضاعفين في مثل هذا .

(١) ما عدا س : وصيصيت .

(٢) الكتاب ٤ / ٣١٤ .

(٣) س : بون .

(٤) الأصل : لأنها .

(٥) سقط من س .

والوجه الثاني أن هنا ما كان نحو يَهْيَءُ وَوَحَّحَ ، وهذا إما أن يكون وزنهما وَقَعَلًا^(١) وَيَفْعَلُ ، والأوّل معدومٌ في الأبنية ، والثاني قليلٌ لا يُحْمَلُ مثل هذا عليه ، وأيضا تكون الكلمة من باب سَلَسٍ ، وهو قليلٌ أو يكون وزنهما فَعُولًا^(٢) وفَعِيلًا ، وكلاهما يلزم منه كونُ الكلمة من باب بَبَرٍ وَدَدَنٍ^(٣) ، وهو نادرٌ ، فلم يبق إلا أن يكون فَعَلَلًا^(٤) فتكون جميع الحروف أصولا ، وهو المطلوب .

وما كان نحو : ضَوْضِيْتُ وَحَاحِيْتُ إِمَّا أن يكون وزنهما فَعْلِيْتُ كَسَلْقِيْتُ ، وهذا يلزم منه كونُ الكلمة من باب سلس ، وهو قليل . وهذا كثير ، أعني (في)^(٥) الأسماء والأفعال على الجملة ، ولا يحمل الكثير على (الباب)^(٦) القليل إلا بدليل . وأيضا قد قالوا في بعض ذلك : ضَوْضَاءُ وَغَوْغَاءُ ، بمنزلة زَلْزَالٍ وَقَلْقَالٍ ، فينبغي حملُ باقي الباب عليه ، لأنّ فيه حمل المتماثلات على باب واحد ، وأيضا فيه الدخولُ في أوسع البابين . أو يكون وزنهما فوعلت كحوقلت ، وهذا أبعد في الجواز ؛ إذ يلزم جعل الفاء والعين من باب واحد كدَدَنٍ وَيَبَرٍ ، وهو نادرٌ ، وإذا امتنع باب سَلَسٍ أن يحمل هذا عليه فباب دَدَنٍ أولى بالامتناع^(٧) .

(٥) سقط من س .

(١) في النسخ : وَقَعَلُ . وليس ممنوعا من الصرف ، انظر :

(٢) قيما عدا س : فوعل : وفي س : فعول أو فعيل .

(٣) كذا في النسخ ، وياب بَبَرٍ وَدَدَنٍ يعني أن الفاء والعين من جنس ، وإذا كانت وَوَحَّحَ فعولاً تكون فاؤه

واواً ، وعينه حاءً ، وإذا كانت يهيه فعيلاً تكون فاؤه الياء وعينه الهاء . ويبدو أن الشاطبي قد التبس

عليه الأمر ، فإن هذا الاحتمال - أعني باب دَدَنٍ وَيَبَرٍ - إنما يكون إذا لم تنصدر الواو والياء ، نحو :

ضَوْضِيْتُ . انظر المنصف ١ / ١٧١ .

(٤) في النسخ : فَعْلَلُ .

(٥) عن س .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) انظر المنصف ١ / ١٦٩ - ١٧١ .

وفي قوله : « واليا كذا والواو » إلى آخره ، إخباراً بأن الياء والواو لا تكونان أصلاً في الأربعة كما تقدّم ، وهذا صحيح ، لكنه قد يأتي أصلاً فيها قليلاً وإن لم يكن الاسم مضاعفاً ، وذلك قولهم : ورَنْتَلْ^(١) (٢) فالنون زائدة ، لوجود شرط الزيادة ، وهو وقوعها ساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، والواو أصلية ، لأنها لو كانت زائدة لكانت زيادتها أول الكلمة ، وذلك غير موجود ، فلا يصح دعوى زيادتها أول الكلمة .

فإن قيل: وكذلك (أيضاً)^(٣) لا تكون أصلاً في بنات الأربعة بغير تضعيف، فقد تعارض فيها أصلان ، فلم حكمت بأصالة الواو دون زيادتها ؟
فالجواب : أن جعلها أصلاً أقوى ، لأنها (قد)^(٣) رأيناها أصلاً في بنات الأربعة على الجملة ، وذلك مع التضعيف ، فنحن نجعلها أيضاً كذلك مع فقد التضعيف للضرورة ، وهذا أسرع من أن نزيدها أولاً^(٤) ، ولم نرهم زادوها أولاً بوجه من الوجوه ، وقد جعلوها أصلاً في الأربعة في بعض المواضع ، وهو التضعيف ، فجعلها أصلاً أولى ، فتأمل .

* * *

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةٌ تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا

يعني أن الهمزة والميم يحكم بزيادتهما كما حكم بزيادة الألف والياء والواو ، لكن (لا)^(٥) مطلقاً ، بل بثلاثة شروط .

(١) الورَنْتَلُ : الشر العظيم .

(٢) الأصل : بالنون .

(٣) عن س .

(٤) الأصل : « نزيدها أبداً » .

(٥) سقط من س .

أحدها : كون الهمزة والميم سابقين للأحرف الثلاثة .

والثاني : أن يكون بعدهما ثلاثة أحرف أصول .

والثالث : أن يكون أصلاتها محققة لا بالاحتمال .

فالأول يدل عليه قوله : « سَبَقَا ثَلَاثَةً » والالف في « سَبَقَا » ضمير التثنية،

عائد على الهمزة والميم . والثاني بين من قوله : « سَبَقَا ثَلَاثَةً » تأصيلها

تحققا « / والثلاثة هي ثلاثة حروف أصول . والثالث مأخوذ من قوله : « تأصيلها / ١٦٤ /

تحققا » ، أى : لا بد من كون الأصالة في تلك الحروف الثلاثة قد تحققت

وصحت وثبتت . ولا بد من تفصيل أحكام هذه الشروط بالنسبة إلى كل واحد

من الحرفين ، نبدأ بما بدأ به فنقول :

أما الهمزة فلا (بَدْ)^(١) فيها من تلك الشروط ، وحينئذ يُحَكَّمُ بزيادتها ،

فالشرط الأول سَبَقِيَّتُهَا ، فإن لم تكن سابقة فلا يحكم لها بزيادة على مفهوم

كلامه ، فنحو : بَلَكُنْ ، وَبُرَائِلُ ، وَالشَّاسِمُ ، واطْمَأَنَّ ، وَازْبَارُ ، وَتَكَرَّفَا^(٢) ، وما

أشبه هذا مما الهمزة فيه غير سابقة لا يُحَكَّمُ عليها بالزيادة أصلاً إذ^(٣) لم

تكثر زيادتها هنالك كثرة توجب القضاء بزيادتها مع الجهل بدليل ذلك فيها أو

دليل خلافه ، وذلك أن الهمزة إذا وقعت أولاً قد كثرت زيادتها جدا فيما عُرِفَ

اشتقاقه وتصريفه في الأسماء والأفعال ، فأفعل في الأفعال والصفات كثير ،

(١) سقط من س .

(٢) البَلَانُ : الحمام ، في الحديث : ستفتحون بلاداً فيها بَلَكَنَاتٌ ، أى : حمامات . قال ابن الأثير :

الأصل : بلالات ، فأبدل اللام نوناً . والبُرَائِلُ : الذي ارتفع من ريش الطائر فيستدير في عنقه .

والشَّاسِمُ : شجرة يقال لها الشَّيز .

وازْبَارُ الرجل : اقشعر ، وتكرفا السحاب وتكرئاً : تراكم .

(٣) الأصل : إذا .

فذكر سيبويه^(١) وغيره أن الهمزة متى (ما)^(٢) وقعت أولا وأمكن جعلها زائدة ،
قُضِيَ بذلك ، حتى يدل دليل على الأصالة كأفكَل^(٣) مثلاً ، يقضى على همزته
بالزيادة وإن لم نعرف له اشتقاقا ولا تصريفا يدل على زيادتها ، قال : لأن
ما عُرِف اشتقاقه فقضى فيه بزيادة الهمزة لا يحصى كثرة فتحمل همزة أفكَل
على الأكثر . فإذا لم تكن سابقة فالأكثر أصالتها فيما عرف اشتقاقه
أوتصريفه . فليُقَضَ بالحمل على الأكثر فيما لم يعرف له اشتقاق ولا تصريف .
والشرط الثاني : أن يكون بعد الهمزة ثلاثة أحرف أصول ، فلا بد منه ،
فإنه إن كان بعدها ما هو أكثر من ثلاثة أصول فلا بد من القضاء بأصالة
الهمزة ، وذلك كإِصْطَبَلٍ فهو كجِرْدَحِلٍ^(٤) - لأن القاعدة أن بنات الأربعة لا
يُزَاد فيها من أولها إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها نحو : مُدَحْرَج -
وِكَارِدَحِلٍ ، وإِصْطَفَلِيَّةٍ ، وإِصْنَعِنْدَا ، وإِصْطُكْمَةٍ ، وأَطْرَبُون^(٥) الروم ، وكذلك
إِبْرِيْسَمٌ ، إبراهيم وإسماعيلُ همزاتها كلها أصولٌ لو كانت عرييات ، ولذلك^(٦)
ردُّ المبرد على سيبويه في تصغيرهما بإسقاط الهمزة : بُرْهِيْمٌ وسُمَيْعِيْلٌ ، وقال
القياس : أُبْرِيَّةٌ وأُسَيْمِيْعٌ . وما قاله من القياس صحيح ، غير أن قول سيبويه
أصح في التصغير ، وقد تقدّم (بيانٌ)^(٧) ذلك في بابه .

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٥ ، ٢٧٩ .

(٢) عن س .

(٣) الأفكَلُ : الرُعْدَةُ .

(٤) الأصل : كجِردَح .

(٥) الإِرْدَحَلُ : الضخم والإِصْطَفَلِيَّةُ : ، الجَزَّةُ ، والإِصْنَعِنْدُ من أسماء الخمر . والاصْطُكْمَةُ : خُبْزَةُ المَلَّةِ

والأَطْرَبُونَ من الروم : الرئيس منهم ، وقيل : المُقَدَّم في الحرب .

(٦) الأصل ، ت : وكذلك .

(٧) سقط من س .

والشرط الثالث : أن تكون أصالة الأحرف الثلاثة محققة ، فلو كانت غير محققة لم يُقَضَّ بزيادة الهمزة ، لأنها لو قُضِيَ بزيادتها لأمكن بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف ، وبيان ذلك أن ثلاثة الأحرف التي بعدها إما أن تكون مقطوعا بأصالتها ، وسواء أكان معها زوائد أم لا ، كأحمر ، وأصفر ، وأبيض ، وأحمد ، وإجفيل ، وإخريط ، وأترجة ، وأزمولة وإدرون ، وإصليت ، وإفجيري ، وإجريا ^(١) ، وأكرم ، وأعلم ، وأطاع ، وأسطاع وما أشبه ذلك ، فلا شك في دعوى زيادة الهمزة . وإما أن تكون مقطوعا بزيادة بعضها ، كإمان من الأمن ، وإسار من الأسر ، وإناء واحد الآنية ، فلا إشكال في أصالتها . وذلك مأخوذ من مفهوم كلامه ، لأن تأصيل ثلاثة الأحرف هنا ليس بمتحقق / ١٦٥ /

وإما أن تكون محتملة ، لا يقطع بأصالة جميعها ولا بخلاف ذلك ، فمفهوم كلام الناظم في هذا أيضا (أنه) ^(٢) لا يُحْكَم بزيادة الهمزة ما لم تبين فيها أمر ، فيحكم على الهمزة بمقتضاه ، ولهذا القسم أمثلة منها : أيدع ^(٣) ، يقال : هل هو أفعَلُ كأفكَل ، فتكون الهمزة زائدة لأصالة الياء ، أو فِعل كجِئِل ^(٤) ، فتكون الهمزة أصلية والياء زائدة كلا ^(٥) الوجهين محتمل ، لأن كل واحد منهما يجذبه إليه باب متسع . وكالأوتكى ^(٦) ، ألفه ^(٧) للتأنيث بلا بد ، فيبقى النظر

(١) الإِجْفِيلُ : الجبان . الإِخْرِيطُ : نبتٌ من أطيب الحمض . والأَزْمُولَةُ : المصوتُ من الوَعول وغيرها . الإِدْرُونُ : المَلَف . وسيف إِصْلِيَتٌ : صَقِيلٌ . وإِفْجِيرِي الرَّجُل : دَأْبُهُ وعادته . وإِلَا جَرِيًّا الإِجْرِيَاءُ : الوجه الذي تأخذ فيه وتجري عليه ، قالوا : الكرم من إِجْرِيَاء ، أى : من طبيعته .

(٢) سقط من س .

(٣) الأيدع : صبغ أحمر .

(٤) جِيَالٌ وجِيَالُهُ : الضَّبْع ، ممنوع من الصرف للتعريف والتأنيث .

(٥) س : وكلا .

(٦) الأوتكى : التمر السوادى .

(٧) انظر الممتع ١٢ .

بين الهمزة المصدرة والواو بعدها ، هل يحكم بزيادة الهمزة فتكون أَفْعَلَى من باب الأَجْفَلَى (١) ، وعلى هذا حملة القالي (٢) ، أو يحكم بزيادة الواو فيكون فَوَعْلَى من باب الْخَوَزَلَى (٣) ، وعلى هذا حملة غيره وكذلك أَفْعَى ، هل يكون وزنها أَفْعَل فتكون الهمزة زائدة والألف أصلية ، أو بالعكس فيكون وزنه فضعْلَى (٤) . وكذلك إِبَّانُ يحتمل أن يكون إِفْعَال فتكون الهمزة زائدة ، أو فِعَال فتكون أصلية وإحدى الباء ين زائدة . ومن هذا كثيرٌ جدا ، فمثل هذا عند الناظم لا يُحْكَم على الهمزة فيه بزيادة ما لم تتحقق بعدها أصول ثلاثة .

فإن قلت : كيف تتحقق في هذه الأشياء الزيادة من الأصالة ؟

فالجواب : أن تحققها يكن فيما (٥) لم تتعارض فيه الأدلة بالدليل الاشتقاقي أو التصريفي . وقد تقدم في القسم المتحقق كأمان وإسار وإزار ، وفيما تعارضت فيه الأدلة بالترجيح لأحد الوجهين على الآخر ، وكذلك في جميع ما تقدم من الاحتمالات في باب الألف والواو والياء . وهذا بالنسبة إلى المجتهد لا بالنسبة إلى المسألة في نفسها ، فإنها أبداً مع التعارض محتملة ، وسيأتي ذلك بعد ، بحول الله تعالى (٦) .

وأما الميم فكالهمزة في الحكم والشروط :

فأما الشرط الأول وهو السبقية فلازم ، فلو كانت الميم غير سابقة لم يحكم بزيادتها هكذا مطلقا ، على ما أفهم كلامه ، كالبسمة ، والثرملة ،

(١) يقال : دعاهم الجفلى والأجفلى ، أى : بجماعتهم .

(٢) انظر الممتع ١١٢ .

(٣) الْخَوَزَلَى : مشية فيها تَبَخَّرَ .

(٤) انظر شرح الشافية للرضي ٢ / ٢٤١ - ٢٤٣ .

(٥) الأصل : مما .

(٦) عن س .

والبَرَهْمَة، والحرْمَل، والبرطَام، والخرْمِل، والشْمَرْدَل، والهَمْزَجَل، والسْرْمَق،
والْحُمْلَاق^(١)، وما أشبه ذلك، فالميم في هذه الأشياء أصلية لا زائدة لكونها
غير أول. وإنما كان ذلك لما تقدم في الهمزة، لأن الميم كثرت زيادتها أولا فيما
عُرِفَ اشتقاقه كأسماء المصادر والأزمنة والأمكنة، وأسماء الآلات، وأسماء
المفعولين، وما أشبه ذلك، فكذاك يحكم عليها بالزيادة فيما لم يعرف له
اشتقاق ولا تصريف، حملا على الأكثر. وأما إذا كانت غير أول فتقل
زيادتها جدا فيما عُرِفَ له اشتقاق أو تصريف، فإذا لا يحكم بزيادتها إلا بَبَّتْ
إذا لم يدل عليها دليل.

وأما الشرط الثاني، وهو أن يقع بعد الميم ثلاثة حروف أصول، فملتزم
أيضا، فإن لم يكن بعدها إلا أكثر من ثلاثة فلا بد من الحكم بأصالتها، نحو:
مرْزَجُوش^(٢)، ومرْدَقُوش. والعلة في هذا هي العلة في الهمزة من كون الزيادة
لا تلحق أول الرباعي إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها، نحو: يدرج
ومدرج، وما أشبه ذلك.

وأما الشرط الثالث / وهو أن تكون تلك الأحرف الثلاثة قد تحققت / ١٦٦ /
أصالتها وصحت فإنها إن لم تتحقق، بل تحققت زيادة بعضها فلا بد من
الحكم بأصالة الميم للضرورة، لئلا تبقى الكلمة على حرفين، وذلك نحو: المُنُون،

(١) الثَّرْمَلَة : سوء الأكل . وألا يبالي الإنسان كيف كان أكله . وَيَرْمَمُ : أدام النظر ، وبرهمة الشجر :
برعمته وهو مجتمع ورقه وثمره ونوره . والحرْمَل : حب كالسمسم . والبرطام والبراطم : الرجل
الضخم والحرمل : المرأة الرعناء . والشمردل من الإبل وغيرها : القوي السريع الفتى الحسن الخلق ،
والأنثى بالهاء . والهمرجل : الجواد السريع ، والسرمق : ضرب من الثبت ، والحملاق - بكسر
الحاء وضمها - ما غطت الجفون من بياض المقلة .

(٢) المرزجوش : نبت . والمردقوش : الزعفران .

ومائس ، وما حل (١) ، ومَشَقَّاء (٢) ، ومُحَاقٍ (٣) ومَذِيقٍ (٤) ، وما أشبه هذا (٥) . وكذلك إن لم تتحقق زيادة ولا أصالة في ثلاثة الأحرف ، فإنه لا يحكم على الميم بزيادة مالم يتبين الأمر فيها ، ولذلك أمثلة ، منها : مَجَن ، يحتمل أن تكون النونان معاً أصليين ، فتكون الميم زائدة ، ووزن الكلمة مِفْعَل ، ويدل على ذلك الاشتقاق من الجَنَّة ، وجَنَّهُ الشيء وأَجَنَّهُ ، أى ستره ، لأن المَجَنَّ ساترٌ عن الأذاة (٦) في الحرب . وإلى هذا مال الزبيدي ويحتمل أن تكون إحدى النونين زائدة ، فتُوَصَّل الميم على هذا ، ويكون وزن الكلمة فعلا (٧) كخَدَبٌ ، ويدل على هذا الاشتقاق من مَجَن ، أى : صَلَبَ . وإلى أصالة الميم ذهب سيبويه (٨) . ومنها : مَأْجَجٌ ومَهْدَدٌ (٩) ، يحتمل أن يكون أحدُ المضاعفين زائداً ، فتكون الميم أصلية ، ووزن الكلمة فَعْلَلٌ ، وظهر التضعيفُ لأجل الإلحاق بجعفر ، وهذا قول سيبويه (١٠) . ويحتمل أن يكون المضاعفان معاً أصليين (١١) ، فتكون الميم

(١) المنون : الموت ، لأنه يَمُنُّ كل شيء ، يضعفه وينقصه ويقطعه . وماس يemis ميسا : تبخر واختال . والمحل : الشدة ، والجوع الشديد ، ونقيض الخِصْب ، ويقال : أمحل البلد فهو ما حل ، وأمحل الزمان ، وزمان ما حل .

(٢) س : ومشقار . يقال : مشق الرجلُ يمشق مشقا فهو مشق : إذا كانت إحدى ركبتيه تصيب الأخرى ، والمرأة مشقاء .

(٣) المحاق - بكسر الميم وضمها - : آخر الشهر ، إذا أمحق الهلال فلم يُرَ .

(٤) س : مدق . والمذيق : اللبن الممزوج بالماء .

(٥) س : ذلك .

(٦) ما عدا س : الأذاية . والأذى ، والأذية ، والأذية : كل ما تأذيت به .

(٧) في النسخ : فعلٌ .

(٨) الكتاب ٤ / ٢٧٧ .

(٩) مَأْجَج : موضع ، ومهددٌ : اسم امرأة .

(١٠) الكتاب ٤ / ٣٠٩ .

(١١) س : أصليين .

زائدة ، ويكون وزنُ الكلمة مفعلاً . و يترجَّح هذا بأن زيادة الميم أولاً أولى من زيادة ما بعدها من حرف لين أو تضعيف ، وظهورُ التضعيف من باب مَحَبَّبٍ^(١) ، أجاز هذا السيرافي^(٢) وإن كان قد قوى قول سيبويه .

هذا تفسيرُ كلامه إلا أن عليه اعتراضاً من خمسة أوجه :

أحدها : أنه ذكر شرط السبقية للهمزة والميم لا مطلقاً ، بل بقيد^(٣) أن تسبق ثلاثة أصول ، والتقيد بهذا لا يقتضى السبقية بإطلاق ، أعنى أن تكون الميم أو الهمزة سابقةً لجميع الحروف ، وإنما يقتضى سبقيتها للثلاثة^(٤) خاصة ، فأعطى هذا التقيد أن نحو : شَمَرْدَلٌ وَهَمْرَجَلٌ الميم فيه زائدة ، لوجود شرطه من سبقيتها للثلاثة أصول محققة ، وكذلك في الهمزة إن وجدت ثانية في اسم خماسي . وهذا غير صحيح ، بل المرادُ عند النحويين أن تكون الميم سابقة لجميع الحروف على الإطلاق بحيث لا يتقدمها حرفُ البتَّة ، فكان كلامه على الظاهر معترضاً .

والثاني : أنه يدخل عليه في هذا العَقْدِ ما كان بعد الهمزة أو الميم فيه أربعة أحرف أصول كإِصْطَبَلٍ ، أَصْطُكْمَةٍ ، وَمَرْزُجُوشٍ ، لأنه قال : « سَبَقَا ثلاثة » . وهذا قد يسبق أربعة ، وكل ما سبق أربعة فقد سبق ثلاثة من باب أولى . فاقترضى هذا الإطلاق زيادة الميم والهمزة في مثل هذه الأشياء . وهو على خلاف ما تقدّم من التفسير ، وعلى خلاف ما قاله النحويون .

(١) مَحَبَّبٌ : اسمٌ عَلَمٌ ، جاء على الأصل لمكان العلمية ، كما جاء مَكُونَةٌ وَمَزِيدٌ انظر المنصف ٢٧٥/١ ،

وشرح الشافية للرضى ٢ / ٣٩٤ ، واللسان : حبيب .

(٢) انظر الممتع ٢٥٢ ، ٩٤٦ ، ٧٣٣ .

(٣) س : بشرط .

(٤) ثلاثة .

والثالث : أن قوله : « وهكذا همزٌ وميمٌ سبقا » ، يعني : مثل ما تقدم في أنه زائدٌ بلا بُد ، إذ تقدم في الألف قوله :

فألفٌ أكثر من أصليْن صاحب ، زائدٌ بغير ميمٍ

فقطع بالزيادة ، ثم عطف على ذلك الياء والواو وأن حكمهما كذلك ، ثم أتى بهذا أيضاً محالاً به على ماتقدم ، فاقترض أن الزيادة في مثل هذا مقطوعٌ / بها . وغيره لا يجعل الزيادة مقطوعاً بها ، وإنما يجعلها من باب / ١٦٧ / الحمل على الأكثر مع إمكان أن تكون أصلية . وكلامٌ سيبيويه على هذا يدلُّ لا على القطع بالزيادة ، قال في أبواب ما ينصرف : « واعلم أن هذه الياء والألف - يعني في نحو : أعصرُ ويَعصرُ - لا تقع واحدة منهما في أول اسم على أربعة أحرف إلا وهما زائدتان ؛ ألا ترى أنه ليس من اسمٍ مثل أَفْكَرٍ يُصْرَفُ وإن لم يكن له فعل يتصرف » ، قال : « ومما يدلُّك على أنها زائدة كثرة دخولها في بنات الثلاثة » . فهذا استدلالٌ منه بما عُرف أنه أفعالٌ بالاشتقاق أو بمنع الصرف ، على ما لم يُعرف . ثم قال : « فهذه الياء والألف تكثر زيادتهما في بنات الثلاثة ، فهما زائدتان حتى يجيء أمرٌ بيِّنٌ نحو : أولق^(١) [فَإِنْ أَوْلَقَا]^(٢) إنما الزيادة فيه الواو ، ويدلُّك على ذلك قولهم : قد أُلِقَ الرجل فهو مألوق ، قال : « ولو لم يتبين أمر أولقٍ لكان عندنا أفعَل ، لأن أفعَل من هذا الضَرْبِ أكثر من فَوَعَل^(٣) » . فتأمل قوله : « فهما زائدتان حتى يجيء أمرٌ بيِّنٌ » ، وقوله : « ولو لم يتبين » .. إلى آخره ، فإنه في غاية الظهور في الحمل على الأكثر لا على

(١) الأولق : الجنون .

(٢) عن الكتاب .

(٣) الكتاب ٢ / ١٩٤ - ١٩٥ .

القطع ، بل على الإسناد إلى أوسع البابين ، وإن كان الاحتمال باقيا ، كما يَرَجَّحُ أحدَ المحتملين بوجه من وجوه الترجيح . قال ابن الضائع بعدما قرَّر شيئا من هذا المعنى : « ومما يدلُّ على أنَّ هذه الهمزة كذا أنَّ الميم مثلها في الزيادة أولاً من غير فرقٍ ، وقد قضى سيبويه بأصالة الميم في الرجل والمراجل ، بقولهم: مُمَرَّجِلٌ ، فقضى بأصالتها وبعدها ثلاثة أحرف أصول . واعترض على ابن عصفور في جعله هذا النحو مما يُقْطَعُ فيه بزيادة الهمزة لأنه قال في الممتع : « وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها قطع بأنها زائدة ، (قال) (١) : لأن كل ما عُرِفَ اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة . وما اعترض به ظاهر : إذ القطعُ في أمثال هذه الأشياء متعذر لاحتمال أن تكون الهمزة أصلا بدليل من اشتقاق أو تصريف لم نطلع عليه ، فكيف يُدَّعى القطع هنا (٢) ؟! هذا خطأ ممن ادَّعاه ، والناظم ممن يدَّعى ذلك ، فهو مُخْطِئٌ .

والرابع : أن قوله : « تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقا » يقتضى أن الحكم بالزيادة لا يكون إلا فيما تحقق فيه أصالة الحروف ، وأما ما لم تتحقق فيه فلا يحكم بزيادة الهمزة ولا الميم ، وهو ما يعطيه المفهوم . وهذا المعنى غير صحيح أيضا ، لأنهم (قد) (١) قالوا : إن الهمزة والميم إذا كان بعدها ثلاثة أحرف وبعضها محتمل للزيادة فهما محكوم عليهما بالزيادة وعلى ما عادهما بالأصالة ، كأفعى وِشْفَى (٤) ، وموسى ، وغيرها (٥) . قال ابن الضائع (٦) : لأنهم استقرءوا ما

(١) ليست في س .

(٢) س : ههنا .

(٣) ليست في س .

(٤) الإِشْفَى : المُتَقَبُّ .

(٥) س : ونحوها .

(٦) س : ابن عصفور .

كان من هذا النوع فوجدوا الهمزة ماعُرفَ اشتقاقه زائدة إلا في ألفاظ شذت، وكذلك في الميم ، فلذلك قيل بزيادتهما ، قال سيبويه في أفعى وموسى : « الألفُ فيهما بمنزلة مرمى » ^(١) ، قال : « فإذا لم يكن ثبَّتَ فهي زائدة وإن لم تشتق من الحرف شيئاً تذهب فيه ^(٢) الزيادة » ^(٣) وكذلك قال في التسهيل : « وتترجَّح زيادة ما صدرَّ من ياءٍ أو همزة أو ميم على زيادة ما بعده من حرفٍ لينٍ أو تضعيف ^(٤) » ، وكلامه هنا / يفهم خلاف هذا المنطوق ، فكان غير صحيح / ١٦٨ /

والخامس : أن الحكم إن كان يَطْرُدُ له في الأسماء فلا يطرد له في الأفعال ، فإن الأفعال لا تُزاد في أولها الميم قياساً ، ولم يكثر في الكلام كثرة توجب القول بالقياس ، بل لم يحكه الناس إلا نادراً ، قال ابن جني : « واعلم أن الميم من خواصِّ زيادة الأسماء ولا تُزاد في الأفعال إلا شاذاً ، نحو : تَمَسَّكَنَّ الرجل ، وتَمَدَّرع - من المِدرعة ، وتَمَنَّدَل - من المِنْدِيل ، وتمنطق - من المِنْطَقة ، وتمسلم الرجل : إذا كان يُدْعَى زيداً أو غيره ثم صار يُدْعَى مُسْلِماً ، وحكى ابن الأعرابي عن أبي زياد : فلانُ يَتَمَوَّلِي علينا . فهذا كُلُّهُ تَمَفْعَل » ^(٥) وهذا يُعَدُّ من زيادة الميم حشوا لا أولاً ، ومن ذلك عَدَّهُ بعضهم ، وهو صحيح ؛ إذ لم يسمع فيه مفعول مجرداً من التاء . قال ابن جني : « وقالوا : مَرَحَبُكَ اللهُ ومَسْهَلُكَ ، وقالوا مَخَزَقَ الرجل وضعفها ابن كيسان . وهذا كله مفعول » ^(٥) قال : « ولا يُقاس على هذا إلا أن يشذَّ الحرفُ فتضمه إليه » ^(٥) هذا ما حكى ، قالوا

(١) كذا في النسخ ، ونص الكتاب : « بمنزلتها في مرمى » .

(٢) كذا ، ونص الكتاب : « تذهب فيه الألف » .

(٣) الكتاب ٤ / ٣١٠ .

(٤) التسهيل ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٥) سر صناعة الإعراب ٤٣٢ - ٤٣٣ ، وانظر المتع ٢٤١ - ٢٤٢ .

« وكلام العرب : تسكن ، وتدرّع ، وتتدلّ كذلك وتنطق ، لم يحك الجوهري غيره ، وذكر أن المخرّقة مولّدة ، وهي التي قيل منها : مخرّق ، ولذلك ضعّفها ابن كيسان ، وإذا صحّت لم يبنّ عليها لشذوذها ، فكيف يُطلق القول في زيادة هذه الميم أولاً مع أنها لا تزداد في الأفعال إلا ببيان ؟ أما الهمزة فإطلاقه فيها صحيح^(١) لكثرة أفعال في الكلام ، فقد ظهر أن كلامه في هذه المسألة على غير تحصيل .

والجواب عن ذلك أن يُقال :

أما الأولُ فإنّ قوّة كلامه تُعطى السبقية على جميع أصول الكلمة لا على ثلاثة منها فقط ، وإذا كان ذلك مفهوماً من كلامه وجب الحملُ عليه ، ولم يصحّ (حملة)^(٢) على غيره .

وأما الثاني فإنما أراد نفس الثلاثة التي تخالف الأربعة ، ولم يُرد أن يقول : ثلاثة أكثر ، وإنما قصد تعيين الثلاثة بخصوصها حتى كأنه قال : سبق ثلاثة لا أقلّ ولا أكثر ، فيخرجُ عن هذا ما سبق أربعة فأكثر ، وهذا مفهوم اللفظ من حيث هو .

وأما الثالث فالقطع المذكورُ (هنا)^(٣) إذا سلّم إنما هو القطع بالحكم لا القطع بالزيادة ، فيهما فرق ، وبيانه : أن القطع بالزيادة كما إذا قال في أفكّل مثلاً : إنه أفعلّ ، على القطع مشكل ، لإمكان أن يكون له دليل على الأصالة ، وأن وزنه فعّلل ، لكنّا لم نطلّع^(٤) عليه فلا يتأتّى ههنا القطع كما تقدم في

(١) س : غير صحيح .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : نقطع .

السؤال . وأما القطع بالحكم بالزيادة فلا إشكال فيه ، لأننا إذا قلنا : همزة أفكَلٍ يمكن أن تكون في نفس الأمر زائدة (أو)^(١) أصلية ، لكن الأكثر في مثلها الزيادة ، فنحكم نحن عليها بالأكثر ، ونقطع بهذا الحكم على غير ترددٍ حتى يتبين خلافه . ولا شك أن الأمر عند النحويين كذلك ، إذ لم يحكموا في مثل هذا بالتردد ، وإنما حكموا بالزيادة ، ولا يلزم من القطع بالحكم بالزيادة ، القطع بالزيادة ونظيرُ هذا قولهم في الفقه حين حدّوه : هو العلم بالأحكام الشرعية إلى آخره ، مع أن الفقه من باب المظنون لا من باب المعلوم على ما قالوه ، ولكن أجابوا بهذا النحو ، وهو أن العلم راجع إلى نفس الحكم / والظن / ١٦٩ / راجع إلى نفس الاستنباط . فكون هذه الصورة مثلا مساوية لأخرى منصوص عليها مظنون بلا شك ، وكونك حكمت على هذه بحكم هذه مقطوع به ، لأنه حكم الله - تعالى - في حق المكلف على الجملة . وهكذا مسألتنا لما غلبَ على الظن أن همزة أفكَلٍ زائدة قطعنا^(٢) بالحكم بزيادتها ، فالحكم هو المقطوع به ، ومناط الحكم مظنون ، فلا تدافع ولا إشكال على قول الناظم بخلاف كلام ابن عصفور إن لم يتأول على أنه أَدَّ القطع بالحكم ، وهو الظاهر من قصده والله أعلم .

و(أما)^(٣) الرابع فقد يلتزمه الناظم ويقول بموجبه ، وذلك أن ما كان نحو أفعَى ومؤسَى ونحوهما يتجاذبه أصلان ، وهما دعوى زيادة الهمزة ، ودعوى زيادة الألف ، لأن^(٤) كل واحد منهما تكثر زيادته في موضعه ، فلما اجتمعا مع

(١) سقط من الأصل .

(٢) س : فقطعنا .

(٣) سقط من س .

(٤) ما عدا س : « لكن كل .. » .

حرفين طلب كل واحد منهما الآخر بالأصالة لتثبت زيادته في نفسه ، فقد تعارض الأمران فيهما^(١) ، وإذا كان كذلك صارت المسألة كما لو تعارض فيها دليلان . وقد تقدّم أنه من قسم المحتمل بلا شك ، فهذا القسم أيضا من أقسام المحتمل ، ويدلّ على ذلك من كلامه في التسهيل قوله : « وتترجّح »^(٢) ، لأنّ الترجيح لا يكون إلّا عند التعارض .

فإن قلت : فإذا كان كذلك فالناظم مطالب بتخليص المسألة الى طرف ، وذلك بترجيح أحد المحتملين على الآخر ، وإلّا كان مُهْمَل الحكم .

فالجواب : أنه قد التزم تخليصه في آخر هذا النمط بإشارة تعطى المقصود من ذلك ، وسيأتي إن شاء الله تعالى .

فإن قلت : إن قسم المُحْتَمَل إذا خرج عن الحكم بالزيادة ، فإلى أى حكم يَنْتَسِب ؟ وما المفهومُ منم كلامه فيه ؟

فالجواب : أن المفهوم فيه عدم الحكم بالزيادة ، لأنّه نقيضُ الحكم بها .

فإن قلت : هل عدمُ الحكم بالزيادة حكمٌ بعدمها - أعنى بعدم الزيادة - وأن الحرف ليس بزائد أو^(٣) لا ؟

فالجواب : أنه ليس بحكم بالزيادة ، وإلّا كان قد حكم بالزيادة على المحتمل للأصالة^(٤) ، فكما لا يُحكم بالأصالة عليه كذلك لا يجوزُ الحكمُ بالزيادة ، لأن الحكم بأحدهما لا يكون إلّا بعد تَعَيُّن إحدى الجهتين ورفع الاحتمال ، أعنى

(١) س : فيها .

(٢) التسهيل ٢٩٧ .

(٣) ما عدا س : أولى .

(٤) الأصل : بالأصالة .

الاحتمال المساوى ، وإنما هو عدمُ حكم ، وعدمُ الحكم ليس بحكم ، بل هو سكوتُ عنه ، فلا يفهم من كلامه إلا أن المحتمل لا يقضى عليه بزيادة ، وهكذا في جميع ما تقدم من المحتملات .

وأما الخامس فظاهرٌ وروده عليه ، وأنه يلزمه أن يدعى في نحو : مرطّله بالطّين ، أى : لطحه - زيادة الميم ، وكذلك في مرّجل الذي يجرى عليه المرّجل في قول العجاج ، أنشده سيبويه (١) :

بَشِيَّةٌ كَشِيَّةٌ الْمُرْجَلُ

وسيبويه وغيره قد جعلوا الميم أصليةً ، وكذلك في المرّجل الذي اشتق منه (٢) المرّجل ، وهو ثيابُ الوشي . وأن يقول : إن ميم امذَقَرُ (٣) زائدة ، وكذلك ما أشبه هذا .

والهمز أراد به الهمزة ، وكلاهما مستعملٌ على معنى واحدٍ في العرف (٤) / ، وإن كان الأصل أن يُقال : إن الهمز جنسُ الهمزة . / ١٧٠ /

والتأصيلُ : مصدرُ أصلته تأصيلًا ، وكان الأولى أن يقول : تأصلُّها ، إذ هو بمعنى الأصالة ، أى : تحققت أصالتها ، وليس المعنى على أن تأصيل الغير لها تحقّق ، بل المعنى تحققت هي في نفسها فقط .

(١) الكتاب ٣١١/٤ ، والبيت في ديوان العجاج ١٤٥ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٨٥ ، وكلام الأعلام المطبوع على كتاب سيبويه (بولاق) ٢/٢٤٥ ، والشَّيْء : الوشي . والمرجل : ثوب من الثياب التي يقال لها المراحل ، تكون باليمن .

(٢) ما عدا س : منها . وعاد اسم الإشارة والضمير على المراحل مذكرين ، لأن المراد به هذا اللفظ .

(٣) الأصل : امزقد . س : ادمقر . وامذَقَرُ اللبنُ وامذَقَرُ : تقطع وتغلّق .

(٤) الأصل : العرب .

فإن قلت : لعله يُريد معنى ظاهر اللفظ ، ويكون التأسيسُ عبارةً عن إقامة الدليل على أصالتها .

فالجواب : أن الناظم لا يريد هذا المعنى ههنا ، لأنَّ التأسيس إنما يكون بالدليل ، وذلك إنما يكون في قسم المحتمل للأصالة والزيادة ، وما احتتمل ذلك لم يتكلم فيه هنا ، والكلامُ فيه يأتي ، وإنما تكلم (هنا)^(١) على الحروف الغنيّة عن إقامة الدليل على الأصالة ، فالظاهر أن التأسيس هنا استعمله بمعنى التأسيس مجازاً .

فإن قلت : لا منجى لك مما فررتَ منه ، لأنَّ التأسيسُ مطاوع التأسيس ، فهو ملازم له ، تقول : كَلَّفْتَهُ فَتَكَلَّفَ ، وَعَلَّمْتَهُ فَتَعَلَّمَ ، وَحَمَلْتَهُ الْأَمْرَ فَتَحَمَّلَهُ ، فكذلك يكون التأسيسُ مطاوعاً^(٢) ، لقولك : أَصَلَّيْتُ فَتَأَصَّلَ .

فالجواب : أن تَفَعَّلَ كما يكون لمطاوعة فَعَّلَ ، كذلك يكون لغير ذلك ، فقد يوافق المجرد ، كأَصَّلَ وتأَصَّلَ ، وَعَجَبَ وتعَجَّبَ ، وَلَبِثَ وتَلَبَّثَ ، ونحوها وأيضاً فَعَّلَ بعينه قد يكون بمعنى تَفَعَّلَ ، كَوَلَّى وتَوَلَّى ، وَبَيَّنَّ الشَّيْءَ وتَبَيَّنَّ ، وفكَّرَ في الأمر وتَفَكَّرَ فيه ، وَيَمَّمْتُ^(٣) الموضع وتَيَّمَّمْتُهُ^(٣) وإذا ثبت هذان الاستعمالان أمكن (جعل)^(٤) التأسيس عليهما ، أما الأول فيكون التأسيس بمعنى التأسيس الموافق لأَصَّلَ ، وهو موجودٌ في الكلام . وأما الثاني فيكونان معاً بمعنى واحدٍ

(١) عن س .

(٢) في النسخ : مطاوع . ونص الأصل ، ت : « مطاوع فهو كقولك » .

(٣) ما عدا س : يَمَّمْتُ وتَيَّمَمْتُ ويَمَّمْتُهُ وتَيَّمَمْتُهُ : قصدته وتوخيته ، وأصل الياء الهمزة ، يقال : أمه وأممه وتأَمَّمه ويَمَّمه وتَيَمَّمه وتَيَمَّمْتُهُ ، بمعنى .

(٤) سقط من الأصل .

كأنه قاس على ما جاء منه إن لم يكن سَمِعَ أَصْلَ وتَأَصَّلَ بمعنى واحدٍ ، والأمرُ في إطلاق هذا اللفظ قريبٌ .

* * *

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ

وجدتُ في نسختي - وهي فيما أظنُّ من أَصَحِّ ما يُوجَدُ من هذا النظم -:

« كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ » بإضافة الهمز إلى آخِرٍ ، ولو قال : كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ فحمل الآخر صفةً عليه لصحَّ المعنى أيضا ، وكذا^(١) وجدته في بعض النسخ ، فإن كان على إجرائه صفةً فلا إشكال ، وإن كان على الإضافة فَهَمْزُ الآخر الذي ذكر يحتمل (وجهين)^(٢) :

أحدهما : أن يريد المصدر نفسه كأنه أطلق على الهمزة ، على معنى مفعول ، كما يُطْلَقُ الخَلْقُ ويُرادُ به المَخْلُوقُ ، نحو قول الله تعالى : (هذا خَلْقُ الله)^(٣) ، أى : مخلوقه ، فكذلك يكون التقدير هنا : كَذَاكَ مَهْمُوزٌ آخِرٌ ، ويريد الحرف المهموز .

والثاني - وهو الأظهر - أن يُريدَ نَفْسَ الهمزة ، كأنه قال : كَذَاكَ همزة الآخر ، أى : الهمزة المنسوبة إلى الآخر .
إلا أن الوجهين معاً فيهما نظر ، لأنَّ الآخر هو الهمزة بعينها على مقصده ، فيكون التقدير : كَذَاكَ حرف الآخر ، أو همزة الآخر ، وهو لا يصح ، لأن المعنى كَذَاكَ آخر الآخر ، أو هَمْزَةٌ^(٤) الهمزة .

(١) س : وكذلك .

(٢) سقط من الأصل ، وفي هامش ت مكانها : أمرين .

(٣) الآية ١١ من سورة لقمان .

(٤) ما عدا س : همز .

وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْآخِرَ أَعْمُ مِنَ الْهَمْزَةِ ، فَأَخِرَ الْكَلِمَةِ مِنْ حَيْثُ مَعْقُولِيَّتِهِ
يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ فِيهِ^(١) الْهَمْزَةُ وَغَيْرُهَا ، إِذْ لَمْ يُرَدْ كَلِمَةٌ مَخْصُوصَةٌ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ^(٢)
الْكَلِمَةَ الْكَلِيَّةَ الْوَاقِعَةَ عَلَى كَثِيرِينَ ، فَالْآخِرُ أَيْضًا كُلُّي كَذَلِكَ ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا
صَحَّ أَنْ تُضَافَ الْهَمْزَةُ إِلَيْهِ فَيَقَالُ : هَمْزَةُ الْآخِرِ ، وَيَكُونُ عَلَى هَذَا مِنْ إِضَافَةِ
الْمُوصُوفِ إِلَى الصِّفَةِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ)^(٣) .

وقوله : « بَعْدَ أَلِفٍ » فِي مَوْضِعٍ / الصِّفَةِ لِهِمَزٍ ، أَيْ : هَمْزٌ كَائِنٌ بَعْدَ / ١٧٨ /
أَلِفٍ .

وقوله : « أَكْثَرَ » مَفْعُولٌ بِرَدَفٍ ، وَهُوَ بِمَعْنَى تَبِعَ ، وَ « لَفْظُهَا » مُبْتَدَأُ
خَبَرِهِ رَدَفٌ ، وَمَعْمُولُ الْخَبَرِ هُنَا مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِي
جَوَازِهَا^(٤) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى مَا جَاءَ فِي هَذَا النِّظْمِ مِنْ هَذَا النُّوعِ كَقَوْلِهِ :
بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنُّدَا وَالْ مُسْتَنْدِرٍ ، لِلْأَسْمِ مِيزُهُ حَصَلَ^(٥) .

وغير هذا من المواضع . والجملة من المبتدأ والخبر في موضع الصفة
لألفٍ ، والتقدير : بعد ألف رادفٍ لفظها أكثر من حرفين . (معنى الكلام أن
الهمزة الواقعة آخر الكلمة بعد ألف ، وقبل تلك الألف أكثر من حرفين)^(٦) –
يعني ثلاثة أحرف فأكثر – محكومٌ عليها بالزيادة مطلقاً .

(١) الأصل : فيها .

(٢) ما عدا س : أريد .

(٣) الآية ١٠٩ من سورة يوسف ، و ٣٠ من سورة النحل .

(٤) انظر الإنصاف لأبي البركات الأنباري ٥٤ ، ٦٧ .

(٥) انظر ١ /

(٦) سقط من الأصل .

وقد ذكر للهمزة^(١) المحكوم عليها بهذا الحكم أوصافاً لا بد من وجودها ،
وحينئذ يُعمَل القياس ، وهي ثلاثة :

أحدها : أن تقع آخر الكلمة بحيث لا يكون بعدها حرف آخر ، وذلك قوله :
« كذاك هَمَزٌ آخِرٌ » ومثاله قولك : حمراء ، وصفراء ، وصحراء ، وبروكاء ،
وسيراء ، وقاصعاء ، وعلباء ، وحرباء ، وقوباء ، وقصباء ، وطرفاء^(٢) ، وما
أشبه ذلك . فلو لم تكن في آخر الكلمة لم يُقَضَّ عليها بالزيادة على مفهوم
كلامه ، وإنما أصل الدعوى فيها الأصالة ، كاطمأن ، وازبان^(٣) ، وما أشبه ذلك .

والوصف الثاني : أن تكون الهمزة بعد ألف كما تقدم من الأمثلة ، فلو لم
يكن قبلها ألف فمفهوم الكلام الحكم بالأصالة ، ومثاله قولهم : اطلنفاً^(٤) ،
واليرنأ^(٥) ، وما أشبه ذلك . ومن هنا يُحكَم على همزة غرقىء ، وكرفنة ،
وطهنة^(٦) ، بالأصالة . وقد ادعى بعضهم فيها الزيادة ، حكاه الجوهري^(٧) عن
الفراء . وقال ابن جني : وذهب أبو إسحاق إلى أن غرقىء (البيضة)^(٨)

(١) الأصل : الهمزة .

(٢) البروكاء ، والبرأكاء : أن يجثو القوم على الركب ويقتلوا .. والسيراء : الذهب ، ويؤرد فيه خطوطاً صفراً
القاصعاء ، والقصة والقصعاء : جحر يحفره اليربوع ، فإذا فرغ ودخل فيه سدّ فمه لئلا يدخل عليه
حية أودابة . وعلباء : اسم رجل . والحرباء : مسمار الدرع ، ودويبه . والقوباء : الذي يظهر في الجلد
ويخرج عليه وهو داء معروف . والقصب : كل نبات ذي أنابيب ، والقصباء : جماعة القصب ،
وأحدثها قصبه وقصباء . والطرفضة - بالتحريك - شجرة ، والطرفاء : اسم للجمع ، وأحدثها
طرفاءً .

(٣) الأصل ، ت ، س : ازبان . وازبان : اقشعر .

(٤) اطلنفاً : لزنق بالأرض .

(٥) الأصل : الزنا ، ت ، الرنأ . اليرنأ : مثل الحنأ .

(٦) الغرقىء : قشر البيض الذي تحت القشرة العليا اليابسة . والكرفنة : قشر البيضة العليا اليابسة ،
والسحاب . والطحنة : الماء الرنق الكدر في الحوض .

(٧) الصباح ، مادة : غرقأ .

(٨) سقط من س .

همزته زائدة ولم أره علَّل ذلك باشتقاق ولا غيره » قا : « ولست أرى للقضاء
 بزيادة هذه الهمزة وجهاً من طريق القياس ، وذلك أنها ليست بأول فيقضى
 بزيادتها ، ولا تجد فيها معنى غرق ، اللهم إلا (أن تقول : إن)^(١) الغرقىء
 يشتمل على جميع ما تحته من البيضة ويفترقه . وهذا فيه (عندي)^(٢) بُعد ، ولو
 جاز اعتقاد مثله على ضعف^(٣) لجاز لك أن تعتقد في همزة كِرْفَةٍ أنها زائدة ،
 وتذهب لى أنها في معنى كَرَفَ الحمار ، إذا رفع رأسه لشم البول ، لأن
 السحاب أبداً كما تراه مرتفع . وهذا مذهب ضعيف . على أن أبا زيد قد حكى:
 غَرَقَاتِ البيضة ، قال : وهذا قاطع »^(٤) . يعني أن غَرَقاً فَعَلَّ بلا بُد ، إذ ليس
 في الكلام فَعَلّاً . فأنت تراه قطع بأصالة الهمزة ، وضعف مذهب من ذهب إلي
 الزيادة ، ولا مَرِيَّة في أن ذلك الاشتقاق في غاية من الضعف ، وهو جدير
 بعدم القبول . وقد حكى الجوهري عن الفراء في اشتقاق الغرقىء من غَرِق غير
 ما قرره ابن جني^(٥) . والصحيح ما ذهب اليه من الأصالة .

والوصف الثالث : أن تكون الألف رَدِفَتْ أكثر من حرفين ، ويريد : أكثر
 من أصلين ، لا بُد من ذلك ، لأن الكلمة تبقى إذ ذاك على حرفين أو حرف
 واحد ، نحو قولك : قَضَاءٌ ، وبقَاءٌ ، وسِقَاءٌ ، ولِقَاءٌ وعَوَاءٌ ، ومَاءٌ ، وشَاءٌ ، وبَاءٌ ،
 وتَاءٌ ، وثَاءٌ ، وما أشبه ذلك . وذلك أن الألف لا بُد أن تكون زائدة كما سيذكر

(١) سقط من ك .

(٢) سقط من س .

(٣) في سر الصناعة : ضعفه .

(٤) سر الصناعة ١٠٩ وانظر اللسان ، مادة : غرق .

(٥) لم يزد الجوهري على أن قال :: « قال الفراء : همزته زائدة ، لأنه من الفرق » .

بحول الله ، وقد حكم على الهمزة بالزيادة ، فلو لم يشترط ثلاثة أحرف / فأكثر / ١٧٢ /
لكان قد ادعى في بعض الأسماء البقاء على حرفين فقط ، أو حرف واحد فقط ،
وذلك لا يكون .

فإن قلت : لم قال هنا : « أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ » ، ولم يقل : ثلاثة
أحرفٍ لفظها رَدِفٌ ، كما قال قبل هذا : « ثلاثة تأصيلها تحقُّقا » ؟

فالجواب : أنه حدّ هنا بأكثر^(١) من حرفين ليدخل له ما كان قبل الألف
فيه ثلاثة أحرفٍ أو أربعة ، فالثلاثة نحو ما مثَّل به قبلُ ، والأربعة نحو :
وَبِرْئِساءَ ، وعَقْرَباءَ ، وقَرْفُصَاءَ وهِنْدَبَاءَ ، وطَرْمِساءَ^(٢) ، وما أشبه ذلك . فلو
عيَّن من الحروف ثلاثة لخرج له هذا ، وأما تعيينه الثلاثة في الهمزة والميم ،
فلأنه قصد إخراج الأربعة عن حكم الزيادة كما نبّه (عليه)^(٣) ولذلك لما قصد
إدخال نوات الأربعة والخمسة في فصل الألف أتى بمثل ما أتى به هنا فقال : «
فألفُ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ » ، ولم يقل : ثلاثة أصول . وهذا ظاهر ويدخل له هنا ما
قبل الألف فيه ثلاثة أصول فأكثر كان معها زوائد أولًا ، كمَعْيُورَاءَ ، وقاصِصاءَ
وقَرِيْثَاءَ^(٤) ، وبِرْوَكَاءَ وبِرْأَكَاءَ ، وأربُعاءَ ، وفِعْلِيَاءَ^(٥) ، وما كان نحو ذلك . إلّا أن
عليه دَرُكًا في هذا الفصل من أوجه :

(١) الأصل : أكثر .

(٢) البرئِساء : الناسُ ، والهنْدَبَاء : بقلة . والطَرْمِساء : الظلمة .

(٣) سقط من س .

(٤) المعيرِواء : اسم لجماعة العير ، وهو الحمار . والقريثاء : ضرب من التمر ، وهو أسود سريع النفخ
لقشره عن لحائه إذا أرطب .

(٥) كذا في النسخ ، ولعله يعني ما كان على هذا الوزن نحو : كِبْرِيَاءَ ، وسيمياءَ ، وجِرِّيَاءَ ، وهو الرجل
الضعيف .

أحدها : أنه أطلق القول في الألف ولم يقيدها بالزيادة ، وكان من حقّه ذلك ، لأن الهمزة لا تُزاد في الآخر قياساً إلا إذا كانت الألف التي قبلها زائدة، فتركه التقييد بهذا قصور .

والثاني : أنه لم يُقيد ما يقع قبل الألف من الحروف بالأصالة ، بل قال : « أكثر من حرفين ^(١) لفظها رَدِف » وهكذا وجدت في النسخ ، فهذا الإطلاق كما يشمل الأصول كذلك يشمل الزوائد ، وعلى هذا يقتضي أن الهمزة في نحو: حَدَاءٍ ، وشَوَاءٍ ^(٢) ، وقرَاءٍ ووُضَاءٍ ، وأبناءٍ ، وأحياءٍ ، وميناءٍ ، ومعطاءٍ ، وما أشبه ذلك ، زائدة ، لأنه قد تقدّم الألف ثلاثة أحرف ، وهو لم يذكر فيها أصالة من زيادة ، فدل على إطلاقه القول في ذلك ، وهو غير مستقيم ، بل لا بدّ من كونها أصولاً ، وحينئذ يصح قانونه ، فلو قال : أكثر من أصلين لفظها ردف لم يكن فيه إشكالٌ ، كما قال : « فالف أكثر من أصلين صاحب (زائد) ^(٣) » إلى آخره، ولم يقل : أكثر من حرفين .

والثالث : أنه يخرج عنه كلُّ همزة وقعت بعد ألف التفسير وكانت منقلبة عن حرف زائد ، كرسائل في جمع رسالة ، وقبائل في جمع قبيلة ، فمثل هذه الهمزة لا يصح أن يقال : إن زيادتها بالسماع ، بل ذلك قياسٌ فيها ، كما كان الجمعُ على فعائل قياساً في فعالة وفَعِيْلَة ونحوهما ، وكلامه يعطي بمفهومه أن مثل هذا موقوف على السماع ، إذ لم يذكره في المقيس ، وإنما قال : إثر هذه المسائل كلها : « وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتُ » فظهر أن هذه الزيادة ممنوعةٌ إلا

(١) ما عدا س : أصلين .

(٢) الأصل : وتسواء . س ، ك : وشداء .

(٣) عن س .

بدليل ، وهذا لا يصح . ولا يقال : إنه ترك ذكر الهمزة هنا ، لأنه قد ذكر الزيادة^(١) في أصلها ، وهو الألف أو الياء أو الواو ؛ إذ هي مبدلة عن حرف زائد ، وقد تقدّم قانون ذلك في الأفراد ، ولا شك أن الجمع جارٍ^(٢) على المفرد ، فإذا كان ما انقلبت عنه الهمزة في المفرد زائداً فمحال^(٣) أن تكون هي أصلية ، فلما كان كذلك استغنى عن ذكر حكمها بذكر حكم أصلها - لأننا نقول: فكان إذا يلزمه ألا يذكر هذه المسألة من زيادة الهمزة رأساً ، إذ معلوم أنها (غير)^(٤) زائدة بنفسها ، وإنما هي منقلبة عن غيرها ، وذلك ألف التانيث ، أو ألف الإلحاق ، أو الف التكرير ، كما تقدم / ذكره ، فلم يبق على هذا الذكر زيادتها / ١٧٣ / وجه إذا كان الأمر على ما ذكر في الجواب ، ولما كان لم يفعل هذا ولا هذا ، لزمه أحد الأمرين ، إما أن يذكر الموضعين معاً ، وإما أن يتركهما معاً .

والرابع : إذا سلمنا أنه أراد بأكثر من حرفين الأصول فقط ، فإنه لم يُقيد ما يتقدم الألف من الحروف الأصول بكونها محققة الأصالة ، وكان من حقه ذلك ، كما فعل في سائر ماتقدم ، ليخرج له ما كان أصلاً مع الاحتمال ، إلا أنه لم يقيد ذلك ، فدخل له بمقتضى لفظه ادعاء زيادة الهمزة فيما كان قبل الألف فيه حرف محتمل الأصالة والزيادة ، إما من « سالتمونيها » وإما

(١) الأصل : ذكر الهمزة . وفي ت ، ك : « ولا يقال إنه ترك ذكر الهمزة هنا ، لأنه قد ذكر الهمزة هنا ، لأنه قد ذكر الزيادة في أصلها » .

(٢) الأصل : جاز .

(٣) الأصل ، ت ، ك : محال .

(٤) سقط من الأصل .

بالتضعيف ، فأما ما يقبل زيادة التضعيف فنحو : " المَزَاءُ ^(١) ، والدُّبَاءُ ^(٢) ،
والكَلَاءُ ^(٣) والسَّلَاءُ ^(٤) ، (والخُشَاءُ ^(٥)) والحَوَاءُ ^(٦) ، (والعَوَاءُ ^(٧))

(١) في الصحاح ، مادة مَزَزَ : « والمَزَاءُ بالضم : ضرب من الأشربة ، وهو فُعْلَاء - بفتح العين - فاذغم ،
لأن فُعْلَاء ليس من أبنيتهم . ويقال هو : فُعَال من المهموز ، وليس بالوجه ، لأن الاشتقاق ليس يدل
على الهمز ، كما دل في القُرَاء والسَّلَاء ، قال الأخطل يعيب قوما :
بش الصُّحَاة وبش الشُّرْب شُرْبُهُمْ إذا جرى فيهم المَزَاءُ والسُّكْرُ
وهو اسم للخمر ، ولو كان نعتا لها لكان : مَزَاءً بالفتح .

وقد تعقب ابن بري الجوهري في قوله : « وهو فُعْلَاء فاذغم » فقال : هذا سهو ، لأنه لو كانت الهمزة
للتأنيث لامتنع الاسم من الصرف عند الإدغام كما امتنع قبل الإدغام ، وإنما مَزَاء فُعْلَاء من المَزْ ،
وهو الفضل ، والهمز فيه للإلحاق ، فهو بمنزلة قوباء في كونه على وزن فُعْلَاء . قال : ويجوز أن يكون
مَزَاء فُعَالاً من المَزِيَّة ، والمعنى فيها واحد ، لأنه يقال : هو أمزى منه وأمز منه ، أى : أفضل .
هذا وقد رأيت الجوهري يقول : « ويقال : هو فُعَال من المهموز » . ولم يذكر في صحاحه مادة مَزَا ،
ولا صاحب اللسان .

(٢) الدُّبَاءُ : القرع . وفي اللسان ، مادة دبي عن الزمخشري : « ووزن الدُّبَاءُ فُعَال ، ولامه همزة لأنه لم
يعرف انقلاب لامه عن واو أو ياء ، وذكر ابن الأثير أن الهرى أخرجه في دبب على أن الهمزة زائدة ،
وأخرجه الجوهري في المعتل على أن همزته منقلبة ، قال : وكأنه أشبه .

(٣) الكَلَاءُ : مرغاً السفن . وهو عند سيبويه فُعَال مثل جِبَار ، لأنه يكلاً السفن من الريح ، وعند أحمد بن
يحيى : فُعْلَاء ، لأنَّ الريح تكلُّ فيه فلا ينخرق . وقول سيبويه مرجح لأن أبا حاتم ذكر أن الكَلَاء مذكر
لا يؤنثه أحد من العرب ، ولأن العرب تقول : كلاً القوم سفينتهم تكليئنا وتكلئنا : أدنوها من السطِّ
وحبسوها . انظر اللسان ، مادة : كلاً .

(٤) السَّلَاءُ : شوك النخل ، على وزن القُرَاء ، وأحدثه سُلَامَةٌ ، وسلا النخلة والعسيب سَلًا : نزع
سلاهما . وقد ذكرها الجوهري في مادة : سلا ولم يذكرها في سلا ، ولو : سلا ، وذكرها ابن
منظور في سلا ، وفي سلا بعد أن ذكر المسئلة وأنها الإبر العظام .

(٥) سقط من س .

والخُشَاءُ : العظم الدقيق العاري من الشعر خلف الأذن . والخُشَاءُ بالفتح : أرض فيها طين وحصى .

(٦) الحَوَاءُ : اسم فرس علقمة بن شهاب . وحواء : زوج آدم عليهما السلام .

(٧) عن س .

والعَوَاءُ : منزل من منازل القمر ، يقصر - ويكتب بالالف - ويمد . وقد ذكر ابن سيده أن الف في
آخره للتأنيث بمنزلة ألف بشرى وحبل ، وعينها ولامها واوا في اللفظ . ثم نقل عن أبي علي
الفارسي أنها فعلى من عويت ، وأن الياء قلبت واوا لأن فعلى إذا كانت اسماً لا صفة ، وكانت لامها
ياء ، قلبت ياؤها واوا ، وذلك نحو التقوى والبقوى .

وإذا كان الشاطبي قد ردَّ همزة عَوَاء بين الأصالة والزيادة ، وقد عرفنا زيادتها إذا كان وزنها فعلاء
بأنها همزة تأنيث ، فإنه يمكن أن تكون الهمزة أصلية ، ويكون الوزن فُعَالاً من عوى يَعْوِي ، وتكون
عَوَاء ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي .

وَالْقَضَاءُ^(١) (من الإبل)^(٢) : ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، والقَتَاءُ^(٣) ، والَطْلَاءُ^(٤) ، والتَّدَاءُ^(٥) . ومن هذا كثير ، وجميعها محتمل أن يكون أحد المضاعفين زائداً فتكون الهمزة أصلية أو منقلبة عن أصل ، ووزنها على فَعَّالٍ أو فُعَّالٍ ، وأن تكون الهمزة زائدة ، والمضاعفان أصليان ، ووزنهما فعلاء ، أو فَعَّلاء ، أو فُعَّلاء . وأما (ما)^(٦) يقبل زيادة « سالتُمونيها » فنحو : تَيْمَاء^(٦) ، وهَيْتَاء^(٧) ، وطور سَيْنَاء^(٨) ، وطور تَيْنَاء^(٩) ، وشيصاء^(١٠)

(١) في اللسان ، مادة قضض : والقضاء من الإبل : ما بين الثلاثين إلى الأربعين وينقل عن ابن بري قوله : « والقضاء من الإبل ليس من هذا الباب لأنها من قضى يقضي ، أي : يقضي بها الحقوق » .
(٢) سقط من س .

(٣) القَتَاءُ ، بضم الهمزة وكسرها ، مذكور في اللسان ، مادتي : قَتَأَ ، وقَتَا . وعليهما فالهمزة ليست زائدة ، بل هي أصلية أو منقلبة عن أصل .

(٤) الطَّلَاءُ : الدم المطلول ، أي : المهدر . ويرى الفارسي أن همزته منقلبة عن ياء ، مبدلة من لام ، كما قالوا : لا أملاه ، أي : لا أمله .

(٥) التَّدَاءُ : نبت مذكور في اللسان ، مادتي : تَدَأَ ، تَدَى .

(٥) التيماء : فلاة واسعة .

(٧) في اللسان ، مادة هوت : « ومضى هيتاءً من الليل ، أي : وقت منه ، قال أبو علي ، هو عندي فَعَّلاء ملحق بِسِرْدَاح ، وهو مأخوذ من الهوتة ، وهو الوهدة وما انخفض عن صفحة المستوى » . وفيه أيضاً مادة هتا : ومضى من الليل هَتَاءً و هِتَاءً ، وهيتاً ، وهيتاءً وهزيغاً ، أي : وقت .

(٨) طور سيناء : جبل بالشام ، وفي اللسان عن الزجاج « إن سيناء حجارة ، وهو - والله أعلم - اسم المكان ، فمن قرأ سَيْنَاء - على وزن صحراء - فإنها لا تنصرف ، ومن قرأ سيناء [أي : بالكسر] فهو على وزن عَلْبَاءٍ ، إلا أنه اسم للبقعة فلا ينصرف ، وليس في كلام العرب فعلاء بالكسر ممنود .

(٩) طور تَيْنَاءٍ وتَيْنَاءٍ كسيناء .

(١٠) س : تيطاء .

الشَّيْصُ والشَّيْصَاءُ : ردىء التمر . وقيل : هو فارسي معرب .

والخوصاء^(١) ، والعوصاء^(٢) ، والزوراء^(٣) ، والروحاء^(٤) ، وقوباء^(٥) ،
والشيساء^(٦) (القيقاء)^(٧) والصيصاء^(٨) ، والزيزاء^(٩) ، وما أشبه ذلك^(١٠) .
هذا مما يمكن فيه زيادة الهمزة وأصالتها ، فتختلف أوزانها بحسب ذلك ،
وكلّها في مقتضى كلامه زوائد ، وذلك خطأ ، بل الحكم فيها راجع إلى ما
اقتضاه الدليل لا لمجرد قانونه .

والخامس : أن كلامه يقتضى زيادة الهمزة في الغوغاء والضوضاء وبابه
على من صرفَ وعلى من لم يصرف ، أما على لغة من لم يصرف فلا شك في
هذا لأن الهمزة للتانيث ، وأما لغة من صرف فليس الأمر كذلك ، بل قد تقدّم ما
يقتضى أصالة هذه الهمزة ، أعنى كونها منقلبة عن حرف أصلي ، إذ قال :

واحكم بتأصيل حُرُوفٍ سِمِسمٍ ونَحْوِهِ

وهذا الاعتراض مُتَوَجِّهٌ عليه في زيادة الميم (أولاً)^(١١) بمهمه ومَرْمَرٍ
ونحوهما ؛ إذ الحروف التي بعد الميم السابقة مقطوع بأصالتها ، وكذلك لو جاء

(١) بئر خوصاء : بعيدة القعر .

(٢) العوصاء والعيصاء - على المعاقبة - : الشدة والحاجة

(٣) الزوراء : مشربة من فضة ، والقدح . والبئر البعيدة القعر .

(٤) روحاء : موضع قرب المدينة .

(٥) قوباء : بئر يظهر في الجلد . ويعدّه فيما عدا (س) : وبوداء . ولم أجده .

(٦) السيساء من الحمار والبغل : الظهر ، وهو موضع الركوب . وفي الصحاح : « وهو فعلاء ملحق
بسرّذاح » .

(٧) القيقاء والقيقامة - بالقصر والمد - : الأرض الغليظة ، والجمع قيقاء وقياق .

هذا ما في اللسان . وفي المنصف ٨٠/٣ : « القيقاء : المكان المرتفع المنقاد المحدوب ، والجمع

القياقى ، خفيف ، وقال التوزي : قياق ، بالتشديد ، وقيق أيضا » .

(٨) الصيص والصيصاء : لغة في الشيص والشيصاء . وقد تقدم .

(٩) الزيزاء : مصدر زَزَى الرجل يزوزى زوزاة وزيزاء ، وهو أن ينصب ظهره ويسرع ويقارب الخطو .
وانظر المنصف ١٨٠/٢ - ١٨١ ، ٨١/٣ .

(١٠) س ، ك : هذا .

(١١) سقط من س .

في الهمزة مثل أَجَاجٍ لاعتراض به أيضاً للقطع بأصالة ما بعد الهمزة بقوله المذكور ، فظهر التناقض في كلاميه .

والجواب عن الأول : أنه لا يحتاج إلى ذكر الزيادة في الألف هنا ؛ إذ لا فائدة له ، لأن الألف قبل الهمزة إما أن تكون أصلية أو زائدة ، أما الأصلية فلا يشملها (١) قانونه ؛ إذ لا يكون قبلها أكثر من أصلين ، وإنما يكون قبلها حرفٌ واحدٌ نحو : ماءٍ ، وشاءٍ ، وباءٍ ، وتاءٍ ، أو حرفان نحو : قضاءٍ ، وعطاءٍ وسقاءٍ ، ودعاء . وما عدا هذين النوعين فالألف فيه زائدة ، فإذا كان تركه لشرط الزيادة غير مخل ، فذكره زيادةً عارية عن الفائدة .

والجواب عن الثاني : أنه قد تقدم له اشتراط الأصالة فيما هو أكثر من الحرفين ، فينسحب له هذا الحكم على ما لم ينسخه بغيره ، فإذا نبّه على تقديم أكثر من حرفين فهم له بلا بد أنه يريد الأصول التي لا بد من توفرها ، وهي المشترطة في المسائل المتقدمة .

والجواب عن / الثالث أن يقال : إنما لم يذكر زيادة الهمزة في نحو / ١٧٤ / رسائل لكونه من الألف في الأصل ، وقد تقدم له ذكر (زيادة) (٢) الألف ، وهذه الهمزة ليست بالأصل إنما هي همزة بالإعلاء ، فترك التنبيه عليها اتكالا على ذكر ما هو أصل لها . وما أُورِد من الإشكال لا يرد ، لأن همزة رسائل قد ظهر أصلها في المفرد ، والحكم على المفرد حكم على الجمع ، كما يكون الحكم على الأصل حكماً على الفرع ، والجمع فرعٌ عن الواحد ، بخلاف همزة حمراء فإن أصلها لم يظهر بعد إلا في موضع آخر بائنٍ عن هذا ، فلم تكن الهمزة في حمراء ألفاً في حمري مثلاً ثم مدت في زمان آخر فصارت (٣) فرعاً وأصلاً يحكم

(١) س : يشملها .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : فصارت .

على أحدهما بالآخر ، كما كان (١) ذلك في رسائل ورسالة ، وإنما حُكم على الهمزة (هنا) (٢) بأن أصلها الألف بالقياس خاصةً ، ويمكن (٣) أن يخالف فيه مخالفٌ ، وقد وُجد ذلك ؛ فإنَّ من النحويين من يقول : إنَّ همزة التانيث علامةٌ أخرى غيرُ ألف التانيث ، وقد نُبِّه على ذلك في باب التانيث ، ولو كانت مستعملة ألفاً ثم انقلبت همزةً لم يُدَّع فيها ذلك كما لم يُدَّع التباين بين همزة رسائل وألف رسالة . وأيضاً فلو لم يذكر زيادتها لم يفهم له من إطلاق الألف أصلاً بخلاف همزة رسائل فإنها تفهم زيادتها بزيادة أصلها ، ولهذا لم يذكرها النحويون حين ذكروا مواضع زيادة الهمزة .

والجواب عن الرابع كالجواب عن الثاني ، وهو أنَّ تَقَدُّمَ ذِكْرِ التحقيق في المسائل قبلها يبين قصده لاشتراط ذلك هنا ، فلم يحتج إلى الإعادة .
وعن الخامس : أن كلامه يُخَصَّ بكلامه ، فإنما يريد هنا الحكم بالزيادة فيما (٤) سوى ما تَقَدَّمَ .

* * *

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي
ذكر الناظم - رحمه الله تعالى - لزيادة النون قياساً موضعين ، أحدهما : الزيادة في الآخر ، والآخر : الزيادة في الوسط ، فأما الزيادة في الآخر فذلك قوله : « والنون في الآخر كالهَمْز » يعني أن النون إذا وقعت في آخر الكلمة فإنَّ حكمها في الزيادة حكم الهمزة في الآخر أيضاً فحيث يُحْكَم على الهمزة بالزيادة هناك يُحْكَم على النون بها ، وقد تقدم أن الهمزة لا تزداد آخرها قياساً إلا بشروط ثلاثة :

(١) الأصل : أن .

(٢) عن س .

(٣) ما عدا س : ويمكن .

(٤) الأصل : فيها .

أحدهما : أن تقع آخرًا ، وقد عَيِّن ذلك ههنا

والثاني : أن يقع قبلها أَلِفٌ

والثالث : أن يقع قبل الألف أكثر من حرفين أصليين

فكذلك النون ، لا بُدُّ في زيادتها منها :

فأما الشرط الأول ، وهو وقوعُ النونِ آخرًا فصحيح الاشتراط ، ومثاله :
نَدْمَانُ ، وَخُمْصَانُ ^(١) وَقُرْآنُ ، وَرَحْمَانُ ، وَعَدْنَانُ ، وَنُعمَانُ ، وَقَيْقَبَانُ ^(٢) ،
وَسَيْسَبَانُ ^(٣) ، وَتُرْجَمَانُ ، وَسَلَامَانُ ^(٤) وَعَرِيقُصَانُ ، وَزَعْفَرَانُ ، وَعُقْرِيَانُ ^(٥)
وما أشبه ذلك . فلو لم تقع آخرًا لم يحكم بزيادتها إلا في الموضع الثاني ،
فنحو : جَنَعْدَل ^(٦) ، وَكَنْهَوْرُ ، النون فيه أصلية .

وأما الشرط الثاني - وهو وقوعُ الألف قبل النون - فكما تقدم ، فلو لم
تقع بعد ألف فلا يحكم بزيادتها إلا بدليل وإن وقعت آخر الكلمة ، وذلك
كالجَعِثْنِ ^(٧) ، وَالْحِرْنُونِ ^(٨) ، وَالْحَلَزُونِ ^(٩) ، وَالْخَبْعِثْنِ ^(١٠) ، وَالْعُرْجُونِ ،
وَالْعُجَاهِنِ ^(١١) ، وَالْعَشُونِ ^(١٢) ، والكِرْزَيْنِ ^(١٣) . وكذلك في الفعل نحو :

-
- (١) الأصل ، ت : خصمان . والخصمان - بفتح الخاء وضمها - : الجائع الضامر البطن .
(٢) القيقب والقيقبان : خشب تعمل منه السروج .
(٣) السيسبان ، والسلامان : شجر .
(٤) العُقْرِيَان - بياء خفيفة ومشددة - ذكر العقرب .
(٥) الجنعدل : البعير القوي الضخم . والكنهور من السحاب : المتراكب الثخين .
(٦) الجعثن : أرومة الشجر بما عليها من الأغصان إذا قطعت .
(٧) الحرنون : العظامة ، وهي نوبية . مثل به سيبويه ، وفسره السيرافي عن ثعلب ، والحرنون أيضا من
الإبل : الذي يركب حتى لا تبقى فيه بقية .
(٨) الحزنون : دابة تكون في الرمث . والرمت : مرعى من مراعي الإبل .
(٩) الخبعثن من الرجال : القوي الشديد . وتيس خُبْعِثْن : غليظ شديد .
(١٠) العجاهن : صديق الرجل المُعْرَس الذي يجري بينه وبين أهله في إعارسه بالرسائل ، فإذا بنى بها
فلا عجاهن . له . والعجاهن أيضا : القنفذ .
(١١) العشون : الشديد الخَلْق .
(١٢) س : الكِرْزَيْنِ . والكِرْزَيْنِ والكِرْزَيْنِ : الفأس .

أَرْجَحَتْهُ ، وَارْتَعَنُ^(١) / وَحَلَقْنَ^(٢) الْبُسْرُ ، وَبِرْهَنَ عَلَيْهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ . / ١٧٥ /

وأما الشرط الثالث ، وهو وقوع أكثر من أصلين قبل الألف فنحو ما تقدم من الأمثلة ، فلو لم يقع قبلها أكثر من أصلين لم يحكم بزيادتها سواء أكان الحرف الثالث مقطوعا بزيادته ، أم محتملا للأصالة والزيادة ، أم لم يقع قبلها ثالث ، فمثال المقطوع بزيادته : التَّيَّانُ ، والأَثْمَانُ ، والأَعْوَانُ ، والاجْتِنَانُ ، والاختتان وما أشبه ذلك. ومثال مالم يقع قبلها ثالث: بَيَانٌ ، وَجَبَانٌ ، وَجَبَانٌ ، وَحَرْبٌ عَوَانٌ ، وَجُمَانٌ ، وهَوَانٌ ، وما أشبهه . وأما ما وقع قبل الهمزة فيه ثالث محتمل أن يكون أصلاً أو زائداً بالتضعيف ، أو من « سألتمونيها » فله أمثلة ، أما احتمال زيادة التضعيف فنحو: حَسَّان^(٣) ، وَغَسَّان^(٤) ، وَرُمَّان^(٥) وَتَبَّان^(٦) ، وَنَيَّان^(٧) ،

(١) أَرْجَحَنُ الشَّيْءُ : اهْتَرُ ، وَمَالَ . ارْتَعَنُ الْمَطَرُ : كَثُرَ .

(٢) حَلَقْنَ الْبُسْرُ : إِذَا بَلَغَ الْإِرْطَابُ ثَلَاثِيهِ . وَفِي اللِّسَانِ : وَقِيلَ : نُونُهُ زَائِدَةٌ .

(٣) حَسَّانٌ : اسْمٌ مُشْتَقٌّ ، إِمَّا مِنَ الْحَسِّ وَهُوَ الْقَتْلُ السَّرِيعُ ، أَوْ مِنَ الْحَسِّ وَهُوَ الشُّعُورُ ، أَوْ مِنَ الْحُسْنِ .

(٤) غَسَّانٌ : قَبِيلَةٌ مِنَ الْيَمَنِ ، مُشْتَقٌّ مِنْ غَسَسْتُهُ فِي الْمَاءِ ، أَيْ غَطَّطُهُ وَغَمَسْتُهُ . وَيُقَالُ أَيْضًا : غَسَّ فُلَانٌ

خُطْبَةً الْخَطِيبِ أَيْ : عَابَهَا . أَوْ مِنَ الْغُسْنَةِ وَهِيَ الْخَصْلَةُ مِنَ الشَّعْرِ ، وَيُقَالُ : رَجُلٌ غَسَانِي : جَمِيلٌ

جِدًا ، وَالْغَيْسَانُ : حُدَّةُ الشَّبَابِ .

(٥) الرُّمَّانُ : لَمْ يَدِرْ الْخَلِيلُ مَا اسْتَقْبَقَهُ ، وَقَالَ : « لَا أَصْرِفُهُ ، وَأَحْمِلُهُ عَلَى الْكَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى

يُعْرَفُ » الْكِتَابُ ٢١٨/٣ . وَفِي الصَّحَاحِ : « وَقَالَ الْأَخْفَشُ : نُونُهُ أَصْلِيَّةٌ مِثْلُ قُرْأَسٍ وَحُمَاضٍ ،

وَفُعْلَانٌ أَكْثَرُ مِنْ فُعْلَانٍ » . وَيَقُولُ ابْنُ بَرِيٍّ : « لَمْ يَقُلْ أَبُو الْحَسَنِ إِنَّ فُعْلًا أَكْثَرُ مِنْ فُعْلَانٍ ، بَلِ الْأَمْرُ

بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قَالَ : إِنَّ فُعْلًا يَكْثُرُ فِي النَّبَاتِ نَحْوَ الْمُرَّانِ وَالْحُمَاضِ وَالْعُلَامِ ، فَلِذَلِكَ جَعَلَ رُمَّانًا

فُعْلًا » . وَانْظُرِ الْمُنْصَفَ ١٣٤/١ .

(٦) التَّبَّانُ : الَّذِي يَبِيعُ التَّبْنَ . فِي الصَّحَاحِ ، تَبْنٌ : « وَتَبَّانٌ إِنْ جَعَلْتَهُ فُعْلًا مِنَ التَّبْنِ صَرْفَتُهُ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ

فُعْلَانٌ مِنَ التَّبِّ لَمْ تَصْرِفْهُ » وَانْظُرِ الْكِتَابَ ٢١٧/٣ .

(٧) نَيَّانٌ : مَوْضِعٌ ، مَذْكُورٌ فِي اللِّسَانِ مَادَتِي : نَيْنٌ ، نَوَى . وَبَعْدَهُ فِي س : وَنَيَّانٌ . وَفِي سَائِرِ النُّسخِ

وَزَمَانٌ . وَسَيَّاتِي .

ومُرَّان^(١) ، وزِمَّان^(٢) ، وغَيَّان^(٣) . وأما احتمال زيادة « سألتمونيها » فنحو :
 حَوْرَان^(٤) وفَيَّان^(٥) وشَيْطَان^(٦) ، ومَيْسَان^(٧) وكيسان^(٨) (ورومَان^(٩))
 سَيْفَان^(١٠) ، ومِيدَان . فهذه كلها تحتمل أن تكون النون زائدة لأصالة الثالث
 فيما قبل الألف ، وتحتمل أن تكون أصلية لزيادته ، فعلى الأول يكون وزنُ
 المضاعف فَعْلَان ، وفُعْلَان ، وفِعْلَان . وعلى الثاني يكون وزنه : فَعَالٌ وفِعَالٌ ،
 وفِعَالٌ . وكذلك الآخر يحتمل على الأول أن يكون وزنه : فَعْلَان ، وفِعْلَان ، وفُعْلَان

(١) المرَّان : شجر الرِّمَّاح ، جعله الخليل فعلاً من المراتة الكتاب ٢١٨/٣ .

وقال ابن جني في المنصف ١٣٤/١ : « لو جاء شيءٌ نحو رُمَّان ومرَّان ، لم تقض بزيادة نونه إلا
 بثبت ، لأنه يجوز أن تكون النون أصلاً ، وإن قضيت بزيادة نونه بغير ثبوت فهو وجه » ثم ذكر أن من
 مذاهب العرب أن المضاعف إذا كان في آخره ألف ونون ، فالنون فيه زائدة .

(٢) زِمَّان : أبو حيٍّ من بكر ، ومنهم القندُ الزِّمَّاني ، قال ابن بري : « زِمَّانُ فِعْلَان ، من زَمَمْتُ ، قال :
 وحملها على الزيادة أولى ، فينبغي أن تذكر في فصل زمم » ، قال : « ويدل على زيادة النون امتناع
 صرفه في قولك : من بني زِمَّان » انظر اللسان : زمن .

(٣) غَيَّان : فَعْلَان ، من الغيِّ وهي الضلال ، وهو في مقابلة رَشْدَان وانظر المنصف ١٣٤/١ .

(٤) حَوْرَان : موضع بالشام .

(٥) في الصحاح : « ورجل فينانُ الشَّعْر ، أى : حَسَنَ الشعر طويلاً ، وهو فعْلان » . وقد ردّه الرضى في
 شرحه على الشافعية ٣٣٩/٢ ، ومال إلى أنه من الفن وهو الغصن ، قال : « والواجب الحكم بزيادة
 الياء بشهادة الاشتقاق ، لأنَّ الفَنَنَ الغصن ، والشعر كالغصن » . وعليه فهو فيعال ، ومصرف .
 وانظر الكتاب ٢ / ٢١٨ .

(٦) الشيطان : فيعال من شيطان إذا بَعُد ، فيمن جعل النون أصلاً ، وقولهم : الشياطين ، دليل على ذلك .
 وقيل : هو فعْلان من شاط يشيط إذا هلك ، مثل هيمان وغيمان . ويرى الأزهري أن الأول أكثر .
 وانظر الكتاب ٣ / ٢١٧ - ٢١٨ .

(٧) ميسان : اسم كوكب بين المعرة والمجرة . وفي اللسان عن التهذيب أن وزنه فعْلان من ماس يemis
 إذا تبخر .

(٨) في اللسان ، كيس : كيسان اسمٌ للغدر .

(٩) عن س . ورومان : أبو قبيلة .

(١٠) في اللسان ، سيف : « رجل سيفان : طويل مشوق كالسيف » .

(وَفِعْلَان)^(١)، ويحتمل على الثاني أن يكون وزنه : " فَوْعال ، وَفَيْعال ، وفاعال ، وفُوعال . وأما ما كان مضاعفاً نحو : الجنجان^(٢) ، وقنقنان ، وما أشبههما ، فقد خرجت النون هنا عن الزيادة وإن تقدمها ثلاثة أصول ، لكونها من باب سمسسم المحكوم بتأصيل حروفه .

وإنما حُكِمَ بزيادة النون والهمزة هنا لكثرة زيادتهما في هذا الموضع فيما عُرِفَ اشتقاقه ، فَحُمِلَ^(٣) ما لم يُعْرَفَ فيه اشتقاقٌ على الأكثر والباب الواسع وإنما قال : « والنون في الآخر » ، ولم يقل : والنون كالهَمْز ، لأن الهمزة لها موضعان أوَّلُ الكلمة وآخرها ، فلو لم يقيد بالآخر لدخل عليه أنها تزداد أولاً وآخرها ، وليس كذلك ، فعين موضع التشبيه بالهمزة ، وهو الآخر ، وعلى هذا فلا شك أن معنى الكلام : والنون في الآخر كالهَمْز في الآخر ، لكنه حذف قوله : وفي الآخر ، لدلالة الأول ومعنى الكلام عليه .

وأما زيادة النون في الوسط فذلك قوله : « وفي نحو غَضَنْفَرٍ أصالةٌ كُفِي » . ومعنى كُفِي : صُرِفَ ودُفِعَ - يُقَالُ : كفاك الله الشيء ، بمعنى : صرّفه عنك - فمعنى أصالة كُفِي : أى مُنِعَ الأصالة وصُرِفَتْ^(٤) عنه . وأصالة^(٥) : مفعول ثانٍ لَكُفِي^(٦) . ويعني أن النون إذا وَقَعَتْ في الكلمة وَقُوعَهَا في غضنفر

(١) عن س .

(٢) في النسخ : المجنحان . وهذان المثالان « الجنجان ، وقنقنان » من الأمثلة المفترضة التي صنعها النحاة لتطبيق الأحكام . انظر الكتاب ٢/٢١٨ ، والمنصف ١/١٣٢ - ١٣٤ .

(٣) س : « فحمل على ما لم يعرف له اشتقاق » .

(٤) الأصل : وصرف .

(٥) الأصل : وإمالة .

(٦) الأصل ، ت : بكفى .

ونحوه محكومٌ لها بالزيادة قياساً ، ولا يحكم عليها بالأصالة ^(١) ، ولا شك أن غضنفرًا قد اشتمل على أوصاف معتبرة في الحكم بالزيادة ، لقوله ^(٢) : في نحو كذا ، فلم يُردِ الكلمة بخصوصها ، فلننظر فيما شتمت عليه من الأوصاف فنجعلها شروطاً للحكم بالزيادة ، وذلك / أن غَضَنْفَرًا لحقته نُونٌ ساكنةٌ ، / ١٧٩ / مفكوكةٌ ، مُخَفَّاةٌ (لم تضاعف) ^(٣) مع عين الكلمة ، في كلمة خماسية ، بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، فهذه ستة أوصافٍ (للنون) ^(٤) اشتمل عليها مثال الناظم :

أحدها : أن تكون ساكنةٌ لا متحركةٌ ، فإنها إن كانت متحركةٌ لم يُحكم بزيادتها ، نحو : جَنْعَلٌ وَغُرْنِيقٌ ^(٥) ، وما أشبههما ، وذلك أن كثرة زيادة النون هي الداعية (للحكم) ^(٦) بالزيادة ، وهي لم تثبت زيادتها كثيراً إلا ساكنةٌ ، فلما تحركت خرجت عن باب الكثرة فلم يحكم بزيادتها إلا بدليل .

والثاني : أن تكون مفكوكةٌ لا مُدْغَمَةٌ ، فإن كانت مُدْغَمَةٌ كَعَجَنْسٍ ^(٧) وجهنم ، وَزَوْنُكٍ ^(٨) غَلَبَ الحكمُ بزيادةٍ ^(٩) التضعيف على زيادة سألتمونيها ، لكثرة زيادة التضعيف بالنسبة إلى زيادة « سألتمونيها » فصار عَجَنْسٌ وَجَهَنَّمُ

(١) الأصل : بالإمالة .

(٢) الأصل : ولقوله .

(٣) سقط من س .

(٤) عن س .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٢٩٣ ، ٣٢٣ - ٣٢٤ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) العجنس : الجمل الضخم الشديد .

(٨) زَاكَ يَزُوكُ زَوَكًا وَزَوَانًا . تبختر واختال ، وهو الزَوْنُكُ . والزَوْنُكُ : القصير ، لأنه يزوك في مشيته .

وقيل : إنه رباعي . قال ابن جني : زَاكَ يَزُوكُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَعَّلَ .

(٩) الأصل ، ت : بزيادتها .

كَعَدَبَسٍ^(١) ، وَقَلَمَسٍ^(٢) ، وَالْهَمْرَجِ^(٣) ، وَالشَّفْلَحِ^(٤) ونحو ذلك . والمسألة مختلفٌ فيها ، فمنهم من زعم أن النون هنا من هذا الباب فلم يشترط الفكُّ ، ومنهم - وهم الأكثر - من ذهب إلى أنها ليست منه ، وإنما هي من زيادة^(٥) التضعيف ، وعلى هذا كلام الناظم فيما أشار إليه بالمثال وارتضاه ، لأن باب التضعيف هو الأكثر ، والحملُ على الأكثر متعينٌ .

والثالث : أن تكون مخفأة لا مظهرة ، فإنها إن كانت مظهرة لم تجز زيادتها ، كما إذا وقع بعدها ما يلزم ظهورها معه ، كحروف الحلق ، فلو بنيت من رَفَعٍ مثل جَحَنَفَلٍ لم يجز ، لأنك كنت تقول : " رَفَنَعٌ " فتظهر النونُ ، والنونُ هنا لا تظهر البتة ، وكما لو بنيت من سَبَحٍ فقلت سَبَنَحَ ، أو سلخ فقلت : سَلَنَخَ ، فهذا كله لا يجوز . ولو جاء في الكلام مثل فَعَنَعَلٍ أو جَلَنَحِرٍ ، لم تكن النون في الدعوى إلا^(٦) أصلية ، ولهذا منع الخليل : ارفنَع من رفع ، فيما حكى ابن جني عن الخليل بن أسد^(٧) ، قال : قرأت على الأصمعي هذه الأرجوزة للعجاج^(٨) :

يا صاح هل تعرفُ رَسْمًا مَكْرَسًا

(فلما بَلَعْتُ)^(٩) :

(١) جمل عَدَبَسٌ وعديس : شديد وثيق الخلق عظيم . ورجل عَدَبَسٌ : طويل .

(٢) القلمس : البحر والسيد العظيم .

(٣) الهمرجة والهمرجة : الالتباس والاختلاط .

(٤) في النسخ : الشفلخ ، بالخاء المعجمة . والشفلح : الحرُّ الغليظ الحروفِ المسترخى . والشفلح أيضا : الغليظ الشفة المسترخيها .

(٥) الأصل : « من قلب زيادة » .

(٦) الأصل : الأصلية .

(٧) المراد « الخليل بن أسد النوشجاني ، نسبة إلى نوشجان بلد في فارس ، وليس المراد : الخليل بن أحمد . ينظر الخصائص ١/٣٦٠ - ٣٦١ .

(٨) ديوانه ١٢٣ ، ١٢٨ . والرجز في الخصائص ١/٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٢٩٨/٣ . والمحاسب ٢/١٣٤ .

والمكرس : الذي قد تلبَّدَ من آثار الأبدال والأبعاد حتى صار طرائق بعضه على بعض .

(٩) سقط من الأصل .

تَقَاعَسَ الْعِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَا

قال الأصمعي : قال لي الخليل - يعني ابن أحمد - : أنشدنا رجل :

تَرَأَفَ الْعِزُّ بِنَا فَارْفَنْعَا

فقلت : هذا لا يكون! فقال - يعني الرجل المنشد - : كيف جاز للعجاج

أن يقول :

تقاعس العزُّ بنا فاقعنسا^(١)

إلى هنا انتهت الحكاية ، وشاهدها نفي الخليل ارفنَّعَ أن يكون من كلام العرب ، لأن ارفنَّعَ رَفَنَعَ شَيْءٌ وَاحِدٌ ، والعلَّةُ واحدة .

وهذا الشرط لا أعلم أحداً اشتراطه قبل ابن جني إلا ما تشعر به هذه الحكاية ، لهذا لما ذكره وبين علة اشتراطه قال : « ولم أر أحداً من أصحابنا ذكر امتناع بناء فعنلى مما لأمه حرف حلقي لما يُعْقِبُ ذلك من ظهور النون ، وزوال شبهها بحروف اللين ، والقياس يوجبه ، فليكن عليه »^(٢) .

والرابع : أن تكون النون لم تضاعف مع العين ، فإن ضُوِّعَتْ خرجت عن انحتم الحكم بالزيادة الى باب الاحتمال كما إذا جاء مثل : عَزَّزْنَ وفَدَّنْنَ فإنه محتمل أن يكون من باب غضنفر على الإلحاق به بزيادة النون وتضعيف الزاي (والدال)^(٣) مثل عَقَنْقَلْ، ومحتمل أن/ يكون من باب صَمَحَمَحَ ودمكمك^(٤) / ١٧٧ /

(١) الخصائص ١ / ٣٦٠ - ٣٦١ ، وانظر ٣ / ٩٨ .

(٢) الخصائص ١ / ٣٦٦ .

(٣) سقط من س .

(٤) الصَّمَحَمَح من الرجال : الشديد القوى ، وكذلك الدُمُكَمَك .

وهذا^(١) الشرط لابن جني ، قال في المنصف : « ولو جاء مثل خَزَنَزَن وفَدَنَدَنٍ جاز فيه عندي أمران أحدهما أن تكون نونه الأولى^(٢) زائدة ، وتجعل الزايعين والدالين عيين مكررين [و]^(٣) تجعله مثل هَجَنَجَل ، وَعَقَنَقَل ، وَسَجَنَجَل^(٤) فيكون فَعْنَعَلًا . والآخر : أن يكون الحرفان الرابع والخامس مكررين بمنزلة تكرير صَمَحَمَحَ ودمَكَمَك ، فتكون النون أصلا - يعني^(٥) تضعيف أصل - لأنها بمنزلة حاء صَمَحَمَحَ ، وكاف دَمَكَمَك الأوليين ، فتكون بمنزلة^(٦) فعلعل . » قال : « والأمران فيه عندي معتدلان . » قال : « وإنما اعتدلا بإزاء كثرة باب صمحمح ودمكمك وزيادته على باب عقنقل وعصنصر^(٧) أن النون ثالثة ساكنة ، والكلمة على خمسة أحرف ، فقام أحد الشئئين^(٨) بإزاء الآخر » قال : « وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لتغليب أحدهما على الآخر موجب ، فإن جاء الاشتقاق بشيء عُمِلَ عليه وترك القياس^(٩) . هذا ما قال ، وهو حسن . ونظيره مسألة الاشتغال في العطف على الجملة ذات الوجهين ، نحو : زيدُ ضربته وعمرو كلمته ، فإن اعتبرت (صدر)^(١٠) الجملة الأولى كان الأولى في

(١) س : وهذان الشرطان .

(٢) في المنصف : نونه الثالثة . والمؤدَّى واحد .

(٣) عن المنصف .

(٤) الهَجَنَجَلُ : اسم . والعقنقل : ما ارتكم من الرمل وتعقل بفضه ببعض . والسجنجل : المرأة .

(٥) كذا فسر الشاطبي عبارة ابن جني ، والذي يبدو أن النون الأخيرة هي التي توصف بأنها تضعيف

الأصل لا الأولى . وانظر ما قيل في صمحمح في شرح الشافية للرضي ١ / ٦٣ - ٦٤ .

(٦) كذا في النسخ . وفي المنصف « فيكون فعلعلا » .

(٧) الأصل : وغضنفر . وعصنصر : موضع .

(٨) في المنصف : السَّيِّين .

(٩) المنصف ١ / ١٢٧ .

(١٠) عن س .

عمرو الرفع ، وإن اعتبرت عَجْزَهَا كان الأولى فيه النصب ، فلما اجتمعا ترافعا في الأولوية فاستوى الأمران . وقد رد ابن عصفور على ابن جني هذا المذهب ، وزعم أن الذي ينبغي أن يقضي على النون بالزيادة ، يعني زيادة « سألتمونيها ، » قال لأن زيادة النون الثالثة ساكنة لازمة فيما عُرِفَ له اشتقاق ، فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كون^(١) باب صَمَحَ أوسع من باب عَقَقَل ؛ لأن دليل اللزوم أولى من دليل الكثرة^(٢) . ورده ابن الضائع وقال : بل الأولى عندي القضاء بالتضعيف لأنه الأكثر هنا ، فلا ينبغي أن يجعل الاحتمال فيه بالسواء . فالحاصل أن هذا الشرط معتمد عند ابن جني وابن الضائع ، غير مشروط عند ابن عصفور .

والخامس : أن تكون النون في كلمة خماسية ، لا أنقص ولا أزيد ، فإن كانت في كلمة رباعية أو سداسية لم تزد قياساً ، نحو : عَنَبْر ، وَمَنْدَل^(٣) ، وعندليب ، وَجِحْنَبَار^(٤) ، وإنما تزداد مع الدليل ، إذ لم تكثر زيادتها إلا كذلك .

والسادس : أن تكون بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، فتتوسط الكلمة حقيقة ، فلو لم تكن كذلك لم يُقْضَ بزيادتها ، كقولك : هِنْدِبَاء^(٥) ، وَخَنْدَلَس^(٦) ، وَقَنْفَرَش^(٧) ، ومنه أيضاً : عندليب ، وَجِحْنَبَارُ ، إذ فيه مخالفة الشرطين ، كونها لم تقع في خماسي ، ولا هي متوسطة .

(١) الأصل ، ت : كنون .

(٢) الممتع ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٣) المَنْدَل : العود الرطب . وقال الأزهري : هو عندي رباعي لأن الميم أصلية . قال : لا أدري أعربي هو أو معرب . اللسان ندل .

(٤) الجِحْنَبَار : الرجل الضخم .

(٥) الهِنْدِبَاء : بقلة .

(٦) س : خندليس . وناق خَنْدَلَس : ثقبلة المشى . وَخَنْدَلَس - بالخاء المعجمة - : كثيرة اللحم .

(٧) س : قنفرش : والقَنْفَرَش : العجوز الكبيرة مثل الجَحْمَرَش .

فإذا اجتمعت هذه الشروط التي أشار إليها في مثاله فالنون زائدة بلا بدُّ، نحو: جَحَنَقْلٌ وَعَبَنَقْسٌ (١)، وَفَلَنَقْسٌ (٢)، وَعَرَنَدَسٌ، وَجَرَنَقَشٌ، وَعَرَنَتُنْ (٣)، وَقَرَنَقْلٌ، وَقَلَنَسُوءٌ، وَغَضَنَقَرٌ، وهو مثالُ الناظم، وهو الأسد. ويقال: رجلٌ غَضَنَقَرٌ إذا كان غليظ الجثة.

فإن قلت: إن هذا المثال يعطي أيضا أوصافا آخر، وذلك كونه اسما لا فعلا، وكونه رباعيَّ الأصول لم يُزد فيه غير النون، وكون آخره صحيحا، وما / (أشبهه) (٤) هذا من الأوصاف، وهي غير معتبرة، إذ كونه اسما لا فعلا غير معتبر باتفاق، لأن الشروط المذكورة المعتمدة عندهم موجودة في الفعل، فنحو: / ١٧٨ / اخرنطم (٥) واحرنجم، واقْعَنَسَسَ واسْحَنَكَك، النون فيه زائدة بلا بد، على ما يتبين في تحليل ذلك. وكونه رباعيَّ الأصول لا معتبر به أيضا فقد حكموا بذلك على ما كان ثلاثيَّ الأصول نحو: عَقَنَقَلٌ، وَعَفَنَجَجٌ (٦) وَعَصَنَصَرٌ وَهَجَنَجَلٌ (وَسَجَنَنَجَلٌ) (٧) وكذلك الفعل إذا كان ثلاثيها أيضا نحو: اسْحَنَكَك، واقْعَنَسَسَ. وكون آخره صحيحا غيره معدود أيضا، فقد حكموا بالقانون على ما كان نحو: عَلَنَدَيٌّ، وَقَرَنَبَيٌّ، وَحَبَنَطَيٌّ وسَرَنَدَيٌّ، وَبَلَنَدَيٌّ (٨)، وكذلك الفعل

(١) الجَحَنَقْلُ: الغليظ. والعَبَنَقْسُ: الذي جدَّاه من قبل أبيه وأمه أعجميتان.

(٢) س: بلنقس: والفلنقس: البخيل اللئيم. وفسر أيضا بما قُسر به العبنقس.

(٣) العَرَنَدَسُ: الأسد الشديد، وكذلك الجمل. والجَرَنَقَشُ: العظيم الجنبين من كل شيء. والعَرَنَتُنْ:

شجر يُدْبَغُ بعروقه.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) في النسخ: اخرنظم، بالطاء المعجمة. واخرنطم الرجل: عَوَجَ خُرْطُومُه وسكت على غضبه. وقيل:

رفع أنفه راستكبر.

(٦) العَفَنَجَجُ: الضخم اللهازم والوجنات والألواح.

(٧) سقط من الأصل.

(٨) العَلَنَدَيُّ: الغليظ من كل شيء. والقَرَنَبَيُّ: نُوبِيَّةٌ شبه الخنفساء، طويلة الرجل. والحَبَنَطَيُّ: الممتلئ

غضبا أو بطنه. والسَرَنَدَيُّ: الشديد. والبلندى العريض.

نحو: احْبَنْطَى ، وادْلَنْظَى ^(١) واسْرَنْدَى ، واحرنبي ، وما أشبه ذلك . وكذلك ^(٢) مماثلة الحركات والسكون غير معتبرة أيضا ، فكيف يؤخذ له ما تقدم من الشروط بخصوصها دون هذه الأشياء ؟! وإذا كان كذلك فمن حق الناظم أن لو عيّن مراده بالإتيان بما يفهم الشروط وحدها كعادته في الأمثلة ، وقد قال في التسهيل : « وثلاثة مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها » ^(٣) وهذا وإن لم يستوف فيه الشروط فما اعترض به لا يدخل عليه .

والجواب : أن هذه الأوصاف لا اعتراض بها عليه :

أما الأول فإن الأسماء لا مزية لها في هذا المعنى على الأفعال ، بل الأفعال أحق بالزيادة منها ، لأنه لها أصل التصريف ، فإن سلّمنا المزية فلا أقل من الاستواء . وقد وُجِدَت الشروط في الأفعال كما وُجِدَت في الأسماء ، فلا مانع من دعوى الزيادة . وأيضا العلة التي لأجلها حكم بالزيادة في الأسماء موجودة في الأفعال أيضا ، كما أذكره إثر هذا بحول الله تعالى . فلا أثر في المثال لوصف الاسمية .

وأما الوصف الآخر ، وهو كونه رباعياً فإن هذا أيضا غير معتبر من حيث إن الجميع ملحق بسفرجل ، أعني الرباعي وغيره ، لكن أحدهما ملحق بالنون فقط وهو الرباعي ^(٤) والآخر ملحق بالنون وزيادة أخرى إما من زيادة التضعيف وإما من زيادة « سألتمونيها » فالجميع داخل في حكم الخماسي الرباعي الأصول ، وعلى هذا لا يرد وصف صحة ^(٥) الآخر .

(١) ما عدا (س) : ادلنقى . وادْلَنْظَى الرجل : سَمَنَ وَغَلَّظَ .

(٢) ما عدا (س) : فكذلك .

(٣) التسهيل ٢٩٥ .

(٤) الأصل : الزجاجي .

(٥) س : حجة .

وأما مماثلة الحركات والسكون فعلة الاشتراط تبين (١) سقوطه، وذلك أن موضع النون إنم أصلهخ للحروف الثلاثة الزوائد ، وهي الألف والواو والياء ، نحو أَلَفْ عُدَا فِرٍ ، (وَجُرَافِسٍ) (٢) وَقَرَا قِرٍ (٣) وَسَلَا لِمٍ وَزَوَارِقٍ (٤) . واو فَدَوَكْسٍ وَسَرَوُمَطٍ ، وياء سَمَيَدَعٍ وَعَمَيَلٍ (٥) ، والنون حرفٌ من حروف الزيادة مضارع لحروف اللين لما فيه من الغنة ، وللقرب الذي بينه وبينها مما هو معلوم ، فالحقوا النون في ذلك بالحروف اللينية الزائدة (٦) ، وإذا كان كذلك فيجب أن تكون هذه النون إذا وقعت ثالثة في هذه المواضع قوية الشبه بحروف المد ، وإنما يقوى شبهها إذا كانت ساكنة / ذات غنة وعلى غيرهما من الأوصاف / ١٧٩ /

المذكورة ، فإذا كانت متحركة زال كونها غنة من الخيشوم ، فزال شبهها باللين وكذلك إذا أُدْغِمَتْ قَوِيَتْ ، وأخرجها الإدغام (٧) عن أن تكون مخرجة من الأنف (٨) لأنها تصير إلى لفظ المتحركة ، وهي من الفم وأيضاً لا تشبه اللين إلا إذا بقيت غنتها ، وإنما تبقى غنتها متى كانت من الأنف (٨) ، وذلك مع الحروف الفموية لا الحلقية ، كما في جحنفل وبابه. فإذا لو وقع بعدها حرفٌ حلقى لزالَت صفتها التي بها أشبهت حروف اللين فحملت عليها في الزيادة ، ولهذا (٩) أنكر

(١) الأصل ، ت : بين . ك : فيهن .

(٢) سقط من س .

(٣) جَمَلٌ عُدَا فِرٍ : صلب عظيم شديد . والجُرَافِسُ من الإبل : الفليظ العظيم . وحَادٍ قَرَا قِرٍ : جيد الصوت . وقَرَا قِرٌ أيضاً : موضع .

(٤) الأصل : وزوارف . ت ، س : وزدارق .

(٥) الْفَدَوَكْسُ : الشديد . والسَرَوُمَطُ : الجمل الطويل . والسَمَيَدَعُ : الكريم السيد الجميل الجسيم الموطن الأكتاف . العميثل من كل شيء : البطيء لعظمه أو ترهله .

(٦) انظر المنصف ١ / ١٣٧ .

(٧) س : عن الإدغام .

(٨) الأصل : الألف .

(٩) الأصل : ولذلك . س : ولهذا ذكر الخليل .

الخليل اَرْفَعَعَ في الحكاية المتقدمة حيث رأى نونه في موضع لا تستعملها العرب فيه إلا بغنةٍ لا غير فأنكره ، وليس كذلك في جَحَنَفَلْ واقْعَسَسَ ونحوهما ، لأنها ^(١) قبل السين والفاء ، وذلك موضع تكون فيه (غَنَاء) ^(٢) مشابهة لحروف اللين .

هذه هي العلة في اشتراط تلك الشروط .

وأما وجه الشرط الرابع فقد تقدم ، وما قيل من العلة في الأسماء جارٍ في الأفعال من حيث كان الموضع (أيضا) ^(٣) فيها لحروف اللين ، نحو : اشْهَابَيْتُ ، وَاذْهَامَمْتُ ، وَاغْدُوذَنْ ، وَاَعَشَوْشَبَ ، وَاَقْطُوطَى ^(٤) ، وَاَحْلُولَى ، فزادوا النون في موضعها للشبه المذكور ، فقالوا : اَحْرَنْجَمَ ، وَاَسْحَنْكَكَ ، وَاَحْرَنْبَى الديك ، وَاَسْلَنْقَيْتُ ، وما أشبه ذلك . فلم يأتوا بها على غير بقاء الغنة فيها ، ولهذا المعنى تبين أن جميع الأوصاف المفروضة في غَضَنْفَرٍ ما عدا ما تقدّم ساقط الاعتبار

ومن الدليل على زيادة النون في هذا الموضع أنها وَقَعَتْ موقع ما هو زائدٌ فينبغي أن يكون مثله ، وأيضاً فالخماسيُّ من الأسماء قليلٌ ، وما كان على خمسة أحرف وفيه النون الساكنةُ ثالثةً كثيرٌ ككثرة ما جاء منه وحرف اللين ^(٥) ثالثةً كما مُثِّلَ ، والأربعة التي مع النون أصولٌ كَشَرَنْبَثٍ ^(٥) وَجَرَنْفَشٍ ، وَفَلَنْقَسٍ ، فلو كان ما فيه النون ثالثةً من بنات الخمسة الأصول لم يكثر هذه الكثرة ، لما

(١) س : لأنه .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في النسخ : انطوطى . واقطوطى : قارب الخطو مع النشاط .

(٤) س : حرف النون .

(٥) الشرنبث : القبيح الشديد .

عُلِمَ من قِلَّةِ الخماسي ، لكنه كثر كثرة كاد يسبق بها ما فيه حرف اللين ، فدل علي أنها زائدة مثله . وهذا الاستدلال بالأحكام حسن في معناه استدلل به ابن جني على صحة المسألة (١)

وَأَعْلَمُ أَنَّ كَلَامَ النَّاظِمِ بَعْدَ هَذَا مُعْتَرِضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّ مِمَّا تَرَكَ ذَكَرَهُ مَا يُزَادُ قِيَاساً ، وَذَلِكَ مَوَاضِعُ أَرْبَعَةٌ :

أحدها : مَا كَانَ عَلَى انْفِعَالٍ مِنَ الْمَصَادِرِ ، وَانْفَعَلَ مِنَ الْأَفْعَالِ ، نَحْوُ : انْطَلَقَ انْطِلَاقاً ، وَانْصَرَفَ انْصِرَافاً ، وَانْبَرَى انْبِرَاءً ، وَانْسَكَبَ انْسِكَاباً ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَهُوَ كَثِيرٌ جِدّاً ، وَالْمِثَالُ يَحْصِرُهُ كَمَا يَحْصِرُ الْاسْتِفْعَالُ زِيَادَةَ (التَّاءِ) (٢) فِي الْاسْتِدْرَاكِ ، وَ (الاسْتِكْبَارِ) (٣) ، عَلَى مَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ عَلَى إِثْرِ هَذَا .
وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي : نَوْنُ الْمُضَارَعَةِ نَحْوُ : نَقُومُ وَنَقْعُدُ وَنَرْكَبُ ؛ إِذْ هِيَ تَزَادُ أَيْضاً قِيَاساً ، وَإِنَّمَا عَدَدْتُهَا اعْتِرَاضاً عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَدَّ تَاءَ الْمُضَارَعَةِ فِي مَوَاضِعَ زِيَادَةِ التَّاءِ فِي قَوْلِهِ :

وَالتَّاءُ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ

وَلَا يَعْتَرِضُ عَلَيْهِ - (عَلَى هَذَا) (٤) - بِتَرْكِهِ ذِكْرَ هَمْزَةِ الْمُضَارَعَةِ وَيَائِهَا

لأنهما داخلتان في قانون زيادة الهمزة والياء / بخلاف هذين فإنهما (٥) ليسا / ١٨٠ /
بداخلين - أعني النون والتاء - فذكر التاء وترك (ذِكْرُ) (٤) النون ، فكان كلامه ناقصاً .

(١) المنصف ١ / ١٣٧ .

(٢) سقط من س .

(٣) سقط من ك . وفي الأصل ، ت : الاستكهار .

(٤) سقط من س .

(٥) ما عدا (س) : وأنهما .

والموضع الثالث : قال المازني : « كلما وُجِدَت النون في مثالٍ لا يكون للأصول فاجعلها زائدة ، نحو : كَنَهَبُلْ ، لأنه ليس في الكلام مثل سَفَرَجُلْ » ، وكذلك قَرَنَفُلْ النون فيه زائدة » ، قال : « ومثل ذلك : جُنْدَبْ ، وَعُنْصَرْ وَقَنْبَرْ ، لأنه ليس في الكلام مثل جُعْفَرُ » ، قال : « فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما ^(١) تذهب منه النون فقد ^(٢) عقده المازني - كما ترى - عقداً قياسياً لا ينكسر له ، وإن انكسرت بعض أمثله ، فإن قَرَنَفُلْ قد يدخل له تحت قانون زيادة النون الثالثة في الخماسي ، وأما عُنْصَرُ وجُنْدَبُ ونحوهما ، فقد يلتزم الناظم أصالة النون فيها ما لم ^(٣) يدل دليل على الزيادة ، لأن فَعْلَلًا ^(٤) عنده ثابت ، وقد عَدَّهُ في أبنية الرباعي المجرد ، لكن أصل القانون صحيح ، إذ يدخل فيه نحو : كُنْتَلْ ، وهُنْدَلِجْ ، وإِصْفَعِنْدِ ، وعُرُنْدِ ^(٥) ، وما أشبه ذلك . وسلّمه ابن جني له ، ولا شك في صحته أيضاً عند الجميع ، وقد نبّه على هذا في التسهيل ^(٦) .

والرابع : أنهم يعدّون من مواضع زيادة النون المثني والمجموع على حدة ، فإن زيادتها فيهما لمعناها مطردٌ لا ينكسر ، نحو : الزيدان ، والزيدون . وقد عَدَّها أيضاً في التسهيل ^(٧) ، بل أدخل معها نون التوكيد على وجهها ، ونون الرفع فيما اتصل به من الأفعال ألف اثنتين ، أو واو جماعة ، أو ياء واحدة

(١) الأصل : فما . ت ، س ، ك : مما . والمثبت عن المنصف ، وقال ابن جني في شرح عبارة المازني ١٣٨/١ : « إن لم يوجد في الأصول بناء سَفَرَجُلْ وجُعْفَرُ [فهذا] بمنزلة وجدانك اشتقاق هذا بغير نون » .

(٢) المنصف ١٣٥/١ .

(٣) الأصل : لما يدل .

(٤) في النسخ : فعلل .

(٥) الكنتال : القصير . والعُرُنْدُ : الشديد من كل شيء ، ويقال فيه : العُرْدُ . وفي اللسان : « نونه بدل من

الدال » .

(٦) التسهيل ٢٩٦ .

(٧) م . ن . ٢٩٥ .

مخاطبة ، ولم يَعُدْ ذلك هنا مع أنه قد عُدَّ ما يُشبهها من تاء المضارعة وهاء السكت ، وما أشبه ذلك ، فكان من حقه حين ذكر بعضها أن يذكر الجميع أو يسكت عن الجميع .

فهذه مواضع (أربعة)^(١) فاته^(٢) ذكرها واقتضى مفهوم كلامه حين تركها الحكم على النون (فيها)^(٣) بالأصالة حتى يأتي دليل بخلاف ذلك ، وهو مفهوم غير مستقيم .

والاعتراض الثاني : أنه يدخل عليه ما كان نحو دِهْقَان مما تقدّم الألف فيه ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها ، والنون مع ذلك محتملة للأصالة والزيادة ، وذلك حيث تكون المادة دائرة بين الرباعية والثلاثية ، نحو دِهْقَان ، فإنه يحتمل أن يكون فَعْلَانًا من الدُهْق ، وهو المَلءُ ، من قوله تعالى : (وكأْسًا دِهَاقًا)^(٤) فلا يُصْرَفُ إذا سُمِّيَ به ، لأنه فَعْلَانٌ ، وأن يكون فَعْلَالًا من الدُهْقَنَةِ وهي الرياسة والإصلاح ، ومنه قالوا : تَدَهَّقُنْ ؛ إذ لا يجوز تَفْعَلُنْ ، لأنه وزن معدوم ، فعلى هذا يصرف إذا سُمِّيَ به^(٥) . ومنه العُرْبَانُ في البيع ، يحتمل أن يكون على وزن فَعْلَانٍ ، من قولك : أعرب عن حجته أى : أفصح عنها ، لأن العُرْبَانَ إفصاحٌ بصحة عقد البيع ، وأن يكون فَعْلَالًا لقولهم : عَرَبْنَتْهُ إذا أعطيتَه العُرْبَانَ وكذلك البرهان^(٦) ، وما أشبه هذا وكله محتمل مع وجود ما شرطه ، فكان نقضا عليه .

(١) عن الأصل ، ت .

(٢) الأصل : يأتي ذكرها .

(٣) عن س ، ك .

(٤) الآية ٣٤ من سورة النبأ .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢١٧ - ٢١٨ .

(٦) في اللسان ، مادة (بره) عن الأزهري : « النون في البرهان ليست بأصلية عند الليث ، وأما قولهم : برهن فلان ، إذا جاء بالبرهان ، فهو مولد ، والصواب أن يقال : أبره . وأبره الرجل : غلب الناس وأتى بالعجائب .

والذي يقال في الجواب عن الأول : أن ما اعتُرض به من الانفعالِ وارِدٌ عليه ؛ إذ ليس له من كلامه ما يشملُه ، بخلاف الأفعِلَالِ والأفْعَلَاءِ ، فإنه داخلٌ له تحت قاعدته في غَضَنْفَرٍ ، ولا يقال : إن النون فيه ليست بمتوسطة لأن قبلها ثلاثة أحرف وبعدها حرفان ، فالْف الوصل ثالثة ، فصارت النونُ فيه مثلها في جحَنبار ونحوه ، وقد أخرجتموه / عن الحكم بالزيادة لعدم حقيقة التوسط بين / ١٨١ / حرفين وحرفين ، فكذلك يقال في هذا - لأننا نقول : هذه المصادر جاريةٌ في الزيادة على أفعالها ، وقد علِّمْتُ أن النون فيها واقعةٌ بين حرفين قبلها وحرفين بعدها ، وإنما زِيدَتِ الألف قبل الآخر في المصدر - وهو في الزيادة ثان عن الفعل - ولم يبق إلا زيادة الهمزة الوصلية ، وهمزة الوصل ليست عندهم بمعدودة في نفس البنية ، لأنها إنما سبقت لأمر عارض في الكلمة ، وهو سكون أولها ، فإذا اتصل بها متحركٌ أو ساكنٌ آخرُ حُذِفَتْ نحو : ضرب ابنك ، وقالوا : افْعَلْ كذا ، فليست من البنية في شيءٍ إلا باعتبار ما ، ولذلك (لأ)^(١) عدُّ الناظم مواضع زيادة الهمزة لم يتعرَّض للإشارة إلى همزة الوصل ، وإنما أتى بها بعد تمام الكلام على حروف الزيادة فصلا على حدِّيه ليُعْرَفَ بذلك أنها ليست مما يعد في هذه الحروف الزوائد ؛ إذ لا يعتبر هنا إلا ما كان مبنيا عليه الكلمة حقيقة ، ولذلك كان أيضا عدُّهم هاء : اَرْمِهِ ، ولم تَرَهْ ، في حروف الزيادة مشكلاً مُعْتَرِضاً كما^(٢) تقدم فإذا تقرَّر هذا صارت نون الأفعِلَالِ ، وافْعَنْلِل^(٣) ، وافْعَنْلِي ، واقعةٌ بين حرفين وحرفين ، فدخلت تحت مضمون كلامه . أما الانْفِعَال (وانفعل)^(٤) فليست النونُ فيه بمتوسطة ، فكان ورودها عليه متوجهاً . وكذلك ما^(٥) اعتُرضَ به من نون المضارعة أيضا ، ونون التثنية

(١) سقط من س .

(٢) س : لا .

(٣) الأصل : انفعل .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) س : مما .

والجمع ، والتوكيد ، والإعراب ، واردٌ عليه ، لأنها مزيدةٌ في الكلمة وليس له من كلامه ما يَتَضَمَّنُهَا .

وأما ضابط المازني فصحيحٌ في نفسه ، إلا أنه لا يَرُدُّ على الناظم وذلك لأن النون في ذلك القسم من قبيل المحتمل ، ألا ترى أن تلك الأمثلة غير موجودة في أبنية الأصول ولا في أبنية الرّوائد ، فكَنَهَبُلُ - مثلاً - يحتمل أن يكون وزنه فَنَعْلُلَا ^(١) والنون زائدة ، لكنه بناء غير موجود ، ويحتمل أن يكون فَعْلُلَا ^(٢) ، والنون أصلية ، لكنه بناءٌ (غير) ^(٣) موجود ، إذ ليس في الكلام مثل سَفَرَجُلٍ . فعدم الأول يحكم بالأصالة ، وعدم الثاني يحكم بالزيادة ، فتعارض الدليلان ، فانتظمه قسم الاحتمالات . نعم ، ما ذكره هو المخرجُ ، لكن بعد ثبوت الاحتمال، وقد قال الناظمُ بعد هذا :

وامنعُ زيادةً بلا قيد ثَبَّتْ إن لم تَبَيِّنْ حُجَّةً كَخَطْتُ

فشمل كلامه هذا وأشباهه ، فلم يكن عليه اعتراض . ولم يزت بهذا المعنى في التسهيل مختصاً بالنون دون غيرها ، بل أتى بها قاعدة تشمل النون وما كان مثلاً ، فقال : « والزيادة أولى إن ^(٤) عُدِمَ النظر بتقديرها وتقدير الأصالة » ^(٥) ولما قال المازني في قاعدته المذكورة : « فاجعلها زائدة » ، فسرّه ابن جني بأنه يقول : « احكم بهذا من جهة القياس لا من قبل ^(٦) السماع » ^(٧) ، يعني حمّله عند التعارض على أوسع البابين ، وهو من باب الحمل على أحسن الأقبحين ، وقد بوب عليه ابن جني في الخصائص ^(٨) .

(١) في النسخ : فنعلل .

(٢) في النسخ : فعلل .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) س : من عدم .

(٥) التسهيل ٢٩٦ .

(٦) س : جهة .

(٧) المنصف ١ / ١٣٦ .

(٨) الخصائص ١ / ٢١٢ - ٢١٣ .

وأما الاعتراض بدهقانِ فَلَعَمْرِي إنه لظاهرٌ ، لكن لعل الناظم لم ير إلا الأصالة فيها وعدم الاحتمال لغير ذلك ، وما أورد الفارسي أو غيره فيها من الاحتمال فضعيفٌ ، والقاطعُ فيها ثبوتُ النونِ في الفعل ، فهو لدالٌ على أصالتها . وعلى أنْ مِثْلُ دِهْقَانِ في الكلام / مما تحتل نونه على هذا الحدِّ / ١٨٢ / قليل (فلم يعتبره)^(١) ، والله أعلم .

(واعلم)^(٢) أنْ قوله : « أَصَالَةٌ كُفَى » يُشْعِرُ بأنَّ الأصالة^(٣) في هذه النون لا تكون ولا توجَد في السماع ، لقوله : كُفَى ، أي : صُرِفَتْ عنه . ولا يُقال فيما سمعت فيه الأصالة في بعض المواضع ، ولو على قلة : إنه كُفِيَ الأصالة ، وكذلك هو عند النحويين ؛ إذ لم يأت ما ينقض قاعدتهم هنا . وكذلك جعل ابنُ عصفور زيادة « سألتمونيها » في نحو : فَدَنْدَنَ أَقْوَى ، ورد على ابن جني حيث جعلها مقاومة لزيادة التضعيف ، وحكم بذلك فيها لا على الاحتمال ، وما ذاك إلا لعدم السماع الدال على أصالتها^(٤) في بعض المواضع ، حيث يمنع لزوم الاطراد ، وإلّا فلو كان ثَمَّ سماعٌ ينقض القاعدة بولأن كان قليلا لكانت دلالتها من باب دلالة الكثرة ، والحمل على باب صَمَحَمَح من باب دلالة الكثرة أيضا فيتعدلان . وإلى هذا المعنى أشار ابن عصفور - والله أعلم - بقوله : « لأنَّ دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة » . فجعل النون هنا^(٥) لازمة الزيادة^(٦) . وقد يُعْتَرَض على هذا بقولهم : زَوْنَزَكُ ، للقصير ، فإن الفارسيُّ زعم أن الواو فيه زائدةٌ للإلحاق بكوأل^(٧) ، وأن النون لا تكون زائدةً ، قال : لأنه

(١) عن س .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل : الإمالة .

(٤) الأصل : إمالتها .

(٥) الأصل : فيها .

(٦) س : « لازمة لكثرة الزيادة » .

(٧) الكوألُ : القصير ، أيضا .

يلزم أن تكون الفاء والعين من موضع واحد ، وهذا لا يُحْكَمُ به ما وجد عنه مندوحة . قال : ويلزم منه أيضا توالي زائدتين مختلفتين ، وهذا لا يكاد يوجد مثل عَفَرْنَى ^(١) فهذا مما ينقض اللزوم هنا لكن قد أجاب الفارسي عن هذا في أثناء كلامه على المسألة فقال : وأما زَوْنُكَ ^(٢) فالواو إحدى النون زائدتان ، فهو من الثلاثة ككوال قال : فإن قلت : إن الواو من زَوْنُكَ ^(٣) والنون زائدة كما أنها من زَوْنُكَ كذلك ، والأولى من النونين من زَوْنُكَ ^(٤) هي الزائدة دون الثانية ، لأنها مثل الذي في جَحَنَفَلٍ ، وَعَفَنَجِحٍ ، فكما التقت الواو والنون من زَوْنُكَ زائدتين كذلك في ^(٥) زَوْنُكَ ^(٣) . قال : فهو وجه . قال : ويقوى ذلك أن النون كحروف اللين فيشبهه واو عطود ^(٦) وياء هَبَيْخٍ هذا ما أجاب به ، وهو استدلال بالنظير ، ذكر ذلك كله في التذكرة ^(٧) .

* * *

وَالْتَاءٌ فِي التَّائِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ الْاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

التاء هنا مرفوعٌ على الابتداء خبره محذوفٌ لدلالة الكلام المتقدم ، وتقديره : والتاء في كذا وكذا زائدة ، أو : وهكذا التاء في كذا ، وقوله : في التائيث وكذا ^(٨) ، على حذف مضاف تقديره . في ذي التائيث ، وهو الاسم

(١) الأصل : عقربا . والعفرنى : الأسد ، وهو : فعَلْنَى .

(٢) س : فأما زَوْنُكَ .

(٣) س : زَوْنُكَ .

(٤) س : زَوْنُكَ .

(٥) الأصل : فهي .

(٦) الْعَطُودُ : السير السريع . وَالْهَبَيْخُ : الرجل الذي لاخير فيه .

(٧) انظر اللسان : زوك ، زك .

(٨) الأصل : وكذلك .

المؤنث، وفي ذي المضارعة ، وهو الفعل المضارع . ويعني أن التاء تُزاد قياساً في أربعة مواضع :

أحدها : أن تلحق علامة للتأنيث أى : يُفصل بها بين المذكر والمؤنث ، فإذا ادخلت عِلْمَ^(١) أنْ مالحقته لأجله مؤنث ، ووقعها للتأنيث في موضعين :

* أحدهما : آخر الاسم ، كان جامداً نحو : شجرة ، وامرأة ، وغُرْفَة ، وروضة . أو مشتقا نحو : قائمة ، وقاعدة ، ومنطقة ، ومستكبرة . وكذلك^(٢) في جمع المؤنث نحو : هندات ، وزينبات ، وطلحات ، وثُمَرَات ، ومتدايعات ، وما أشبه ذلك .

* والثاني : آخر الفعل الماضي ، نحو : قامت ، وقعدت / وركبت ، / ١٨٣ / واستكبرت .

والموضع الثاني : أن تلحق في أول الفعل المضارع ، وذلك قوله : «المضارعه » ، أى : في صاحب المضارعة ، وهو الفعل المضارع ، نحو : أنت تقوم ، وهندُ تقوم ، وأنت تقومين ، والهندان تقومان ، وما أشبه ذلك .

والثالث : الاستفعال ونحوه ، وذلك كل ما كان من المصادر^(٣) على هذا الوزن ، نحو : الاستكبار ، والاستعظام ، والاستطعام ، والاستقصاء ، فالتاء في هذه الأشياء زائدة ، يدل على ذلك الاشتقاق ؛ إذ هي من الكِبَرِ ، والعظمة ، والطَّعمِ ، القَصَا^(٤) وكذلك أفعالها نحو : اسْتَكْبَرُ يَسْكُبِرُ واسْتَكْبِرُ ، واسْتَعْظَمَ يَسْتَعْظِمُ واسْتَعْظَمَ وما أشبهه . فهذا الذي يريد بما كان نحو الاستفعال .

(١) س : على .

(٢) س : كقولك .

(٣) ما عدا (س) : المضارع .

(٤) في النسخ : والأقصى . يقال : قسا المكان يقصو قُصُوءاً : بَعَدَ . وقصا عنه قُصُوءاً وقُصُوءاً ، وقَصَا ، وقَصَا ، وقَصِي : بَعَدَ .

والرابع : المطاوعة^(١) ، يعني أن التاء تلحق أيضا زائدة ذا المطاوعة ، وهو ما كان من الأفعال فيه تاء طُوعَ بها فعلٌ آخر ، نحو : كسرتَه فتكسَّر ، وقطعته فتقطع وأفعال المطاوعة التي فيها التاء خمسة :

* أحدها : تَفَعَّلَ ، وهو يُطَاوِعُ فَعَلَ ، نحو : علَّمته فتعلَّم ، وأدَّبته فتأدَّب ، وهذَّبته فتهدَّب ، وخلَّصته فتخلَّص ، وكسَّرته فتكسَّر ، وفرَّقته فتفرَّق . وهو كثير .

* والثاني : تفاعل ، وهو يطاوع فاعلٌ نحو : باعدته فتباعَد ، وضاعفتُ الحساب فتضاعف ، وناولته فتناول .

* والثالث : افْتَعَلَ ، وهو مطاوعٌ لأفْعَلَ ، نحو : أنصَفْتُهُ فانتَصَفَ ، وأشعلتُ النار فاشتعلت ، وأنجزتُهُ فانتجز ، وأضرمتُ النار فاضطربت ، وأوقدتُها فاتَّقَدَتْ .

* والرابع : اسْتَفْعَلَ ، وهو مطاوعٌ لأفْعَلَ أيضًا ، نحو : أَشْلَيْتُهُ^(٢) فاستشلى ، وأَحْكَمْتُهُ فاستحكَم ، وأَرَحْتُهُ فاستراح ، وأَكْنَه فاستكنَّ ، وأَبْهَمْتُهُ فاستبهم ، وأَبْنَيْتُهُ فاستبان ، وأَمَرَرْتُهُ^(٣) فاستمرَّ .

* والخامس : تَفَعَّلَ وما أَلْحَقَ به ، وهو مطاوعٌ لَفَعَلَ وما أَلْحَقَ به ، كل واحدٍ لنظيره ، فأمَّا تَفَعَّلَ الملحق به غيره فمطاوعٌ لَفَعَلَ الملحق به غيره أيضا ، نحو : دَخَرَجْتُهُ فتدحرج ، وسَرَهَفْتُهُ^(٤) فتسرَّهف ، وسَرَبَلْتُهُ فتسرَّبل . ومثال نظائرها قولك : سَلَقِيَّتُهُ فتسَلَقى (وقَلَنْسَتْهُ)^(٥) فتقلَّنس ، وَجَلَبَبْتُهُ فتَجَلَبَب ، وَجَوَرَبْتُهُ فتَجَوَرَب . وكذلك سائرُها .

(١) الأصل : المضارعة .

(٢) أشليت الكلب : دعوته ، وأشلى دابته : أراها المخلاة لتأنيه .

(٣) أَمَرَرْتُ الحبل : شَدَدْتُ فتله .

(٤) السَّرْهَفَةُ والسرعة : حسن الغذاء والنعمة .

(٥) سقط من س .

هذا جملة ما أَرادَه ، إلا أن عليه فيه دَرْكًا من ستة أوجه :

أحدها : أنه جعل من أقسام زيادة التاء زيادتها للتانيث ، وهو إما أن يريد التي تلحق للتانيث مطلقا في الاسم والفعل ، أو التي تلحق الاسم خاصة ، وعلى كل تقدير فعدها^(١) مشكلاً ، أما في الاسم فإنها زائدة على الكلمة^(٢) جارية مجرى الثاني من المركبين عند سيبويه وغيره ، والدليل على أنها كالمنفصلة أنهم لا يعدون ذا التاء من الأبنية مغايراً لما هو على وزنه مما لا تاء فيه ، نحو : فَعَلَ ، وفَعَلَةٌ مثلاً كطَلَلٍ وشجرة ، بل الجميع فَعَلَ ، وإنما يعدون البناء ذا التاء على شكله إذا لم يأت له مثالٌ دون تاء كالرُّحْرَجَةِ^(٣) والشملة^(٤) ، ونحو ذلك ، وذلك بحكم الاتفاق لا لأنه بالتاء بناءً على حدة . وهذا المعنى أظهر في الصفات نحو : قائم وقائمة ، وأما في الفعل فالتاء أبعدُ من / الاعتداد بها / ١٨٤ / (فيه)^(٥) فكان عدّه تاء التانيث في المزيد في الأبنية مشكلاً ، وإنما يعتد بتاء التانيث لو كان المؤلف قائلًا به في (تاء)^(٦) كلتا على مذهب الجرمي^(٧) ، حيث زَعَم أن التاء للتانيث ، وأن وزنه فَعَتَل ، فمثل هذه التاء هي^(٨) التي

(١) الأصل : بعدها .

(٢) س : على الاسم .

(٣) يقال : رَحَرَحْتُ عنه : إذا سَتَرْتُ بونه . وعَرَضَ لي فلان تعريضا : إذا رَحَرَحَ بالشيء ولم يبين .

ورَحَرَحَ الرجل : إذا لم يبالغ قَعَر ما يريد .

(٤) الشملة : السرعة .

(٥) عن س ، وهامش ك .

(٦) سقط من س .

(٧) المسائل البصريّات ٧٩٣ - ٧٩٥ ، والخصائص ١ / ٢٠٣ .

(٨) الأصل : « من التي بنى » .

تبنى عليها الكلمة ، لكن الناس رموه في هذا المذهب عن قوس واحد بالرد لمذهبه فيه ، فهذا فيه ما ترى .

والثاني : على تسليم ما قرر لم يعم بهذا الحكم أقسام التاء ، إذ لها أقسام نحو من أحد عشر قسما هذا أحدها ، كما قالوا : إنها تقع فارقه بين الواحد والجنس ، كثمرة وثمر . وتقع عوضا من محذوف كجحجة مع ججاجيح ، وكذلك التاء في عدة وزنة ، هي عندهم عوض من حرف الفاء . وتقع فارقه بين الجمع والواحد ، نحو : دُرَّةٌ ودُرٌّ ، وسفينة وسَفِينٍ . وتقع دالة على النسب نحو المهالبة والمناذرة . وتقع لغير ذلك حسب ما هو مبسوط في مواضعه ، ومن جملة أقسامها وقوعها فارقة بين المذكر والمؤنث .

والثالث : على تسليم أن التاء (إنما)^(١) تكون للتأنيث فقط ليست زيادتها لذلك بقياس إلا في الصفة خاصة على ما قرر هو في باب التأنيث ، وأما التفرقة بها في الأسماء الجوامد فموقوف على السماع ، وهو لم يخص تأنيثا من تأنيث ، فاقترض القياس في قسمي الجامد والصفة^(٢) ، وذلك غير صحيح ، وأيضا فوقوعها لغير التفرقة غير مقيس أيضا ، وقد تقدّم ذلك كله ، فكان إطلاق القول بزيادتها مشكلا .

والرابع : أن التاء اللاحقة للمضارع ليست مما يعدّه النحوي في هذا الفصل لكون زيادتها من قبيل المسموع ، وإنما يتكلم النحوي هنا فيما لم يكن فيه دليل من اشتقاق أو تصريح أو غيرهما ، والتاء هنا لازمة السقوط في الماضي ، فهو الدال على زيادتها ، وقد جعل ابن الضائع التاء مما لا يزداد إلا

(١) سقط من س .

(٢) س : والصفات .

بالسمع في جميع مواضعه ، ثم نكّت على ابن عصفور في هذا المعنى^(١) فقال :
 (ومن قسّم التاء فقال)^(٢) : إنّ لها قسماً يُقضى عليه بالزيادة أبداً ومثل
 بحرف المضارعة ، فليس ذلك كقولنا في الهمزة أولاً ، وفي النون ثالثة كجحنفل ،
 فإن حرف المضارعة أبداً ساقط في الماضي ، ونحن نريدُ بذلك إذا لم يكن دليلُ
 من اشتقاق أو تصريح . قال : فهذا تقسيم لا يحتاج . قال : وفيه إيهام أنم
 التقسيم في الموضعين واحدٌ ، وليس كذلك ، فليس للتاء^(٣) موضع يحكم عليه
 (فيه)^(٢) بالزيادة . وإن لم يَقم دليلٌ على ذلك من اشتقاق أو تصريح فالناظم قد
 أثبت عين^(٤) مانفاه ابن الضائع واعترض على من عده من المقيس ، وهو
 اعتراض عام على جميع ما أتى به هنا ، إذ القسّم الذي أثبته ابن عصفور ذكر
 فيه (تاء)^(٢) المطاوعة والمضارعة والاستفعال والتانيث ، حتى كأنّ الناظم إنما
 نظّم محصول كلامه في القسم الذي جعله مقيساً ، فالنقدُ بلا شك واردٌ عليه
 في جميع الأقسام على هذا .

والخامس : أن تمثيله بالاستفعال هنا لا يُعطي محصولاً ولا مقصوداً ،
 وبيانُ ذلك أنه مثالٌ من الأمثلة الموزون بها ، والموزون إذا أُريدَ وزنه لا بُدَّ في
 عمَلٍ ذلك من مقابلة الأصلي منه بالأصلي من الفعل ، أعني من الفاء والعين
 واللام ، وترك الزائد على لفظه ، وهذا لا يكون إلا / بعد معرفة الأصلي من / ١٨٥ /

(١) الأصل : « في هذا التاء » .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : التاء .

(٤) س : غير .

الزائد في الموزون ، فَتَعَلَّمَ^(١) أَنْ التاء في الاستكبار^(٢) زائدة ، وكذلك السين ،
 وحينئذٍ نضع له وزن الاستفعال ، (وقد فَرَضْنَا أن الناظم إنما جَعَلَ لمعرفة
 الزائد مثال الاستفعال)^(٣) ، فصار هذا دوراً لا يَتَحَصَّلُ ، وهذا كما لو قال في
 زيادة الهمزة أكل ما كان على وزن أَفْعَلْ فالهمزة فيه زائدة . فهو لا يُحَصَّلُ
 من معرفة زيادة الهمز شيئاً ، لأنه دورٌ تَقَدَّمَ . وأذكر أن شيخنا القاضي أبا
 القاسم الشريف - رحمه الله - أوردَ هذا المعنى عليه في التسهيل ، وهو واردٌ
 عليه صعبُ الجواب .

والسادسُ : على تسليم صحَّة القانون في الاستفعال هو داخلٌ تحت
 عموم المطاوعة ، إذ قد تَقَدَّمَ أن استَفْعَلَ يطاوع أَفْعَلْ نحو : أبهمته فاستبهم ،
 وأبنته فاستبان ، وما أشبه ذلك ، وإذا كان داخلًا في أحد الأقسام كان
 التقسيمُ غير صحيح لتداخل بعض الأقسام في بعض . لا يقال : إنَّ الاستفعال
 يأتي على أقسام من جهة المعنى ، منها المطاوعة كما تقدم ، ومنها الطلبُ
 كاستعان ، واستوهبَ ، واستغفر ، واستطعم ، واستسقى ، وللتحول كاستنسرَ
 البُغاثُ ، واستنوق الجملُ ، واستنَّيَسَتِ العنزُ ، واستحجر الطينُ ، وللاتخاذِ
 كاستعبد عبداً ، واستأجر أجيراً ، واستفحل فحلاً^(٤) ، واستعدَّ عُدَّةً ، وإلفاء
 الشيءِ بمعنى ما صيغ منه كاستعظمته : إذا وجدته عظيماً ، واستصغرتَه ،
 واستكثرتَه ، واستقللته واستحسنته ، واستقبحته ، ولعان آخر (غير)^(٥) هذه ،

(١) س : لتعلم .

(٢) الأصل : استكبار .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : واستفحل بخلاف استعد .

(٥) سقط من الأصل .

فلو اقتصر على ذكر المطاوعة فقط لم يدخل له الحكم بزيادة التاء في هذه الأقسام كلها ، فكان تجريد المثال وذكره بخصوصه ضرورياً - لأننا نقول : كذلك سائر أقسام المطاوعة ليست بمقتصر بها على هذا المعنى فقط ، بل تأتي لمعان أخر ؛ فأما تَفَعَّلْ فتأتي بمعنى التَكَلَّفِ كَتَحَلَّمَ ، وتشجع ، وتسخى ، وتصبر : إذا تكلف الحلم ، والشجاعة ، والسخاء ، والصبر . وللتجنب كتأثم ، وتحرّج ، وتهجد إذا تجنب ذلك . وللصيرورة كتأثمت المرأة : إذا صارت أئماً ، وتكبد^(١) اللب : (إذا)^(٢) صار كالكد ، وتجن^(٣) : صار جبناً ، وتحجر الطين . وللتلبس بمسمى^(٤) ما اشتق منه كتقمص^(٤) ، وتأزر ، وتدرع ، وتعمم^(٤) . وللعمل في مهلة كتبصر ، وتفهم ، وتعرف ، وتسمع ، وتجرع ، ولغير ذلك من المعاني . وأما تفاعل فتأتي بمعنى الاشتراك في الفاعلية لفظاً وفيها وفي المفعولية معنى كتضارب زيد وعمرو ، فإنهما شريكان في الفاعلية في اللفظ فلذلك رفعاً ، وهما في الحقيقة مشتركان معها في المفعولية ؛ إذ كل واحد منهما فعل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر . ولتخييل فاعل الفعل كونه فاعلاً ، نحو : تغافل ، وتجاهل ، وتمارض ، وتباله ، إذا ظهر بصورة ذلك وليس به . ولغير ذلك . وأما افتعل فتأتي للاتخاذ نحو : ادَّبَحَ ، وأطبخ ، واشتوى . وللتسبب في الشيء والحركة^(٥) فيه كاعتَمَلَ ، واكتسب . وللتخيير نحو : اقتنى ، وانتخب ، واصطفى . ولعمل العامل بنفسه نحو : اضطرب ، وارتعد ، وارتعش ، واختن ، واستاك ، وادهن / ، ويأتي لغير ذلك . وأما تَفَعَّلَ وما لحق به فهو الذي لا يأتي / ١٨٦ /

(١) الأصل : وتكبر البر .

(٢) عن س .

(٣) الأصل : وتحين صيار حيناً .

(٤) الأصل : سمى ... كتقمص ... وتعمم .

(٥) س : والتحرك .

على ما زَعَم في التسهيل - إلا لمطاوعة فَعُلَّ تحقيقاً أو تقديرًا ، فهو الذي لا يحتاج إلى تخصيصه بذكر ، بخلاف سائرهما ، فكما ذكر الاستفعال بخصوصه لأجل ما يلحقه من التاء الزائدة في الدلالة على تلك المعاني ، فكذلك كان يجب أن يذكر البواقي ، فلو قال مثلاً :

والتاء في (١) التأنيث والمضارعة ونحو الافتعال (٢) والمطاوعة
كذلك في التفعيل والتفعّال كذا مع السين في الاستفعال
ومثلها تفاعُلُ تفعُّلُ واختص بالمطاوع التفعُّلُ
لم يبق له شيء مما يحتاج إليه .

فإن قيل : لم يُرد أن يذكر هذه الأشياء كلها ، وإنما أراد ذكر المطاوعة فقط ، وقد دخلت له تحت لفظ المطاوعة .

فالجواب : أن الاستفعال أيضاً كذلك ، فلم جرده (٣) بالذكر ؟

فإن قيل : إنما خص الاستفعال بالذكر لما فيه من خصوصية زيادة السين ، وهذا هو الظاهر منه .

فالجواب : أنه لا يفهم له ذلك البتة من محصول (كلامه) (٤) ، لأنه إنما تعرض للتاء وأنها تزداد في هذا المثال ، وبقيت السين (فيه) (٤) مسكوتاً عنها ، فإذا جاء طالب يطلب زيادة السين في هذا الفصل لم يجدها أصلاً ، ولم يجد لزيادتها موضعاً معيناً ، وقد مرّ التنبيه على هذا أول الفصل ، فإنما الذي كان

(١) س : للتأنيث .

(٢) الأصل : الاستفعال .

(٣) س : جردها في الذكر .

(٤) سقط من س .

يَطْرُدُ على طريقته في عَقْدِ هذه المسألة ما كان نحو هذه الأبيات التي ذكرتها
 آنفاً ، مع أن ذكر المطاوعة فيها فَضْلٌ ، والاستغناء ^(١) بالأمثلة كان أولى ،
 لكنني اتبعت لفظه في نظمها ، فزِدْتُ آخرًا أن التَّفَعُّلُ هو المختصُّ بمعنى
 المطاوعة ، بخلاف غيره فإنه لا يختصُّ بها ، بل يأتي لها ولغيرها ، كما تقدّم ،
 وانظر في التسهيل ^(٢) وشرحه ، وقد اقتصر في التسهيل في هذه المسألة على
 مجرد الأمثلة ، ولم يذكر المطاوعة ، وهو أضبط لما قصد ضبطه . فالحاصل أن
 هذه المسألة لم يُورِدْها على ما ينبغي .

والجواب عن الأول من وجهين

أحدهما : أن الناس قد عَنُوا تاء التانيثِ اللاحقة للاسم والفعل في أنواع
 التاء المزيدة ، وأولهم في ذلك سيبويه ، إذ قال : « وأما التاء فتؤنثُ بها الجماعة
 نحو : منطلقات ، وتؤنثُ بها الواحدةُ نحو : هذه طَلْحَةٌ ، ورحمةٌ ، وبنْتُ ،
 وأُخْتُ » ^(٣) فعدها - كما ترى - في باب حروف الزوائد وتبعه على هذا الناس .

والثاني : أن تاء التانيث ، وإن عُدَّتْ كالمنفصلة من وَجْهٍ فقد عُدَّتْ من وجهٍ
 آخر كالمتصلة المبني عليها ؛ ألا تراهم جعلوها في آخر الاسم مَحَلًّا للإعراب ،
 ولا يقع الإعرابُ إلا على ما هو جزءٌ لا ما هو مُنْقَصِلٌ ، ولذلك لم يعدوها من
 حروف المعاني ، وأخرجها وما أشبهها في التسهيل عن كونها كلمةً بقوله : لفظ
 مستقل .. إلى آخره ، على ما هو مبسوطٌ في شرحه . فهذا الذي اعتبر الناظمُ
 في عدها هنا .

(١) الأصل : الاستغناء .

(٢) التسهيل ٢٩٥ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٦ - ٢٣٧ .

والجواب عن الثاني : أن جميع الأقسام داخل له تحت إطلاق لفظ التانيث

/ لأن التاء في جميع أقسامها دالة على التانيث وإن اختصت مع ذلك بالدلالة / ١٨٧ /
على شيء آخر ، قال الفارسي في التذكرة : هذه التاء وإن اختلفت معانيها ،
وكان منها ما يدل على الواحد من الجنس نحو : جراد وجرادة ، ومنها ما يدل
على العجمة نحو الموازنة والسبابجة^(١) ، ومنها ما يدل على النسبة نحو :
المهالبة ، ومنها ما يكون بدلا من حرف كان يلحق الكلمة نحو : زنادقة ، فكلها
تجتمع في أنها علامة تانيث ؛ ألا ترى أنك إذا سميت بشيء من هذه الضروب
التي تلحقها الهاء مع اختلافها اتفقت في أنها لا تُصَرَّفُ في المعرفة ، فهذا يدل
على أنه كالشيء الواحد والقبيل المفرد ، ومن ثم لم يَجْزُ أن تدخل في أوصاف
القديم سبحانه نحو علامة ، لأن لحاقها للتكثير لم يخرجها عن أن تكون
للتانيث « هذا ما قال ، وهو حسن ، فدخل إذا قسم التاء الفارقة بين الجنس
ومفرده وغيره من الأقسام في تاء التانيث .

والجواب عن الثالث : أن النظر في القياس أو عدمه ليس بالنسبة إلى
المزيد نفسه بل بالنسبة إلى تعرف قانون الزيادة ، فالتاء إذا أثبت بها في أي
موضع كانت مزيدة بلا بد ، ولا يوجد تاء التانيث غير مزيدة البتة ، كما تقول :
إذا وقعت الهمزة أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول فاقض عليها بالزيادة ، ولا يلزم
من هذا كون الهمزة تلحق الكلمة قياساً ، (بل)^(٢) لا نظر هنا في ذلك أصلاً ،

(١) في اللسان ، مزج : « المَوْزَج : الخف ، فارسي معرب ، والجمع مازجة ، ألحقوا الهاء للعجمة » . وذكر
أن أصل الموزج مُوزَه . وانظر الكتاب ٣ / ٦٢٠ ، ٤ / ٣٠٥ . وفي الصحاح ، مادة : سبيج :
السبابجة قوم من السند كانوا بالبصرة جلاوزة [جمع جِلَواز وهو الشرطي] وحرأس السجن ،
والهاء للعجمة والنسب » .

(٢) عن س ، وهامش ك .

فكذلك تقولُ هنا : كلُّ تاءٍ للتأنيث وقعت في كلام العرب فاقض عليها بالزيادة ،
كان وقوعها في الكلام قياساً أو سماعاً ، فالقضاء بالزيادة هو المستتبُّ ،
ولحاقها يختلفُ الحال فيه كسائر ما يُزادُ ، وقد نصُّوا على أن زيادة النون في
الخماسي (ثالثة)^(١) ليس بقياس ، وإنما يتلقى من أفواه العرب ، مع أن الحكم
بزيادتها قياسٌ مطردٌ . فالحاصلُ أن الاعتراض من قبيل المغالطة !

والجواب عن الرابع : أن الناس قد عدُّوا التاء في المضارع من (قبيل)^(٢)
أقسام زيادتها ، وكونُ هذا القسم مما لازمه السماع لا يخرجُه عن دعوى
الاطراد فيه ، ولا عن جعله من قبيل المقيس ، إذ قولُ القائل : إنَّ كلَّ تاءٍ في
المضارع زائدةٌ ، صحيحٌ ، وهو الذي أراد بيانه ، وكذلك سائرُ الأقسام ، وما
ذكر من الإبهام قريبٌ لا محذور فيه .

والجواب عن الخامس من وجهين :

أحدهما : أنه اتَّبَعَ سيبويه وغيره في ذلك ، إذ عادتهم التجوُّزُ في تعريف
القانون بالمثال ، قال سيبويه : « وأما السَّيْنُ فتزاد في استَفْعَلَ »^(٣) ولم يَزِدْ
على هذا ، لكن قد يُسَمَّح لسيبويه ولن كان مثله في مثل هذا : إذ مقصوده
حاصلُ على الجملة ، وأما الناظم فلم يَبَيِّنْ^(٤) في عبارته على سذاجة أولئك ،
وإنما بنى على التحذُّق في العبارات ، وضَمَّ أطراف الألفاظ ، وإيرادها من
تحت النظر والامتحان ، فهو جديرٌ بالأُيُسَامَحَ في هذا وأشباهه !

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) سقط من ك .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٧ .

(٤) س : يبين .

والثاني : ما اعتذر به شيخنا القاضي - رحمه الله - من أنه قصد

بالتمثيل عادته من إرادة الهيئة والوضع ، فكانه / يقول : التاء تزايد أيضاً إذا / ١٨٨ / وقعت ثلاثة لآلف الوصل وبينهما السين كما في هذا المثال ، فيدخل له كل ما كان نحوه مما فيه التاء ثلاثة لآلف الوصل ، كالاستكبار ، والاستعلام ، وكذلك الماضي منها ، وأما المضارع فيجري على حكم المصدر ، لأنه فرع عن المصدر (ثم) ^(١) قال رحمه الله : لكن هذا على مسامحة في العبارة . وقد كنت - فيما أحسب - قلت له وقت قراءة تنا عليه هذا الموضع من التسهيل ، وقد أورد عليه السؤال : لعله لم يريد نفس المثال المعين ، وإنما أراد معناه ، كأنه يريد بالاستفعال معناه بالوضع ، وهو طلب الفعل مثلاً ، فالاستعلام طلب العلم والاستخبار طلب الخبر ، وكذلك سائر معانيها ، وكأنه يقول : حيث وجد فيما كان على هذا المثال هذا المعنى فالتاء فيه زائدة . وهكذا سائر ما مثل به من الانفعال ، (والافتعال) ^(٢) ، والتفعيل ، وما ضار ذلك . فكان القاضي - رحمه الله - استحسّن هذا المنزع واستملحه في الوقت . ولكن لا أرتهن الآن في صحته بعد الامتحان ، والذي قيدت (عنه) ^(٣) ذلك الوقت ما اعتذر هو به ، فهذا جارٍ على كلامه في هذا النظم ، والمسألة واحدة .

وأما الاعتراض السادس فهو متمكن

* * *

وَالهَاءُ وَقَفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَ
وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

(١) عن س .

(٢) سقط من س . وفي الأصل ، ت : الافتعال .

(٣) سقط من س . وفي الأصل : عند .

يعني أن الهاء تُزاد قياساً في الوقف ، وأعطى ذلك أنها لا تُزاد في غير الوقف إلا بالسمع ، والأمر كذلك . ثم مثَّل (ذلك) ^(١) (يقوله) ^(٢) : كَلِمَةً ، ولم تَرَهُ . فَلِمَ من قولك : لِمَ تَفْعَلُ كَذَا ؟ ومثَّل ذلك : عَمَهُ ؟ وَفِيَمَهُ ؟ وَبِمَهُ ؟ وَمِمَهُ ؟ وعلامة ؟ وإلامه ؟ وحتّامه ؟ وما أشبه ذلك . ولم تَرَهُ هو وقفك على : لم تَرَزِيداً ، وكذلك : لم يَغْزُهُ ، ولم يَرْمِهِ ، ولم يَخْشَهُ . وذلك كلّ مذكور في بابه فلا يطوّل بذكره ، وقد تقدّم مذهب أبي العباس في هذا ، وأن الناظم اتبع في إثبات زيادة الهاء مذهب سيبويه والجمهور ، ومرّ الاحتجاج للفريقين ^(٣) ، وبالله التوفيق .

ثم قال : « واللام في الإشارة المُشْتَهَرَة » ، يعني أن اللام أيضاً تُزاد في أسماء الإشارة ، فهو على حذف المضاف ، فتقول في ذاك : ذاك ، وفي تالك : تالك ، وفي هناك : هنالك ، وفي أولاك : أولالك . قال الشاعر ، أنشده ابن السكيت ^(٤) :

* * *

أُولَاكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أُولَاكَ

وإنما جعلوا اللام هنا زائدة لسقوطها في بعض تصاريدها .

(١) عن ك .

(٢) سقط من س .

(٣) انظر ص :

(٤) البيت لأخي الكلّبة ، وهو في النوادر ٤٣٨ ، وصدره فيه :

ألم تك قد جرّيت ما الفقر والفنى

والمنصف ١٦٦/١ ، ٢٦/٣ ، وابن يعيش على المفضل ٦/١ ، والتصريح ١٢٩/١ ، والهمع ٢٦١/١ ،

والخزانة ١ / ٣٩٤ ، عرضاً .

والأشابه : الجمع المختلط .

فإن قيل : ولعلها لغات^(١) ثابتة ، ليست إحدى اللغتين من الأخرى ، ويدل على ذلك أنها مبنيات شبيهة بالحروف في أصل الوضع ، فالأصل أن لا تصرف لها إلا بالسمع ، فمتى احتمل أن تكون على غير جهة التصرف الثابت للأسماء الممكنة والأفعال المتصرفة فهو الأولى ، لأن الأصل فيها عدم التصرف وإلا فلتدعوا أن الهمزة في أولاء وأولئك زائدة لقولهم : أولى ، وأولاك .

والجواب : أن الأئمة عدوا اللام من الزوائد هنا ، ووجه ذلك أن أسماء الإشارة قد ثبت لها من التصرف ما لا ينكر معه دعوى الزيادة فيها^(٢) كالثنائية والتصغير / ووقعها صفات وموصوفات^(٣) ، وغير ذلك من الأحكام الخاصة / ١٨٩ / بالتصرف ، فلذلك صححت دعوى الزيادة فيها ، والله أعلم .

وقوله : المشتبهة ، يحتمل أن يكون مرفوعاً نعتاً للام ، كانه قال : واللام المشتبهة في الإشارة ، وأن يكون من نعت الإشارة فيكون مجروراً ، وهو أظهر . وهذا اللفظ إنما هو زيادة بيان ، لو أسقط لم يحتج إليه .

* * *

وَأَمْنَعُ زِيَادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتَ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحَظَلَتْ

هذان الشطران يذكر فيهما حكاً كلياً في جميع ما تقدم في فصل الزوائد؛ فقلوه: « وأمنع زيادة بلا قيد ثبت » ، يعني به أن الكلمة التي يدخلها^(٤) التصريف إما أن تتوفر فيها القيود المذكورة بالنسبة إلى الحرف

(١) س : لغة .

(٢) الأصل : منها .

(٣) الأصل : وموصولات .

(٤) الأصل : يدخل فيها .

الذي اشتملت عليه ، وإما ألا تتوفر ، بل تخلو عنها أو عن بعضها ، فإن خَلَتْ من جميع القيود المذكورة في الحرف أو من بعضها (فلا بُدُّ من منع الحكم بالزيادة)^(١) .

وقوله : « بلا قيد » متعلّق باسم فاعلٍ هو ^(٢) صفة لزيادة ، « وثبت » : في موضع الصفة لقيد ، أى : ا منع زيادةً كائنةً بغير قيدٍ ثابتٍ فيما تقدم .
وقوله : « إن لم تبيّن حُجّة » شرطٌ في منع الزيادة في الحرف الخالي من القيد ، يريد أن الحرف الخالي من القيد أو من القيود على قسمين :

أحدهما : ألا تقوم على زيادته حُجة من خارج ، فهذا ممنوعٌ من دعوى الزيادة فيه ، لأنّ قيود الزيادة وشروطها لم تتوفر فيه ، ولا جاءت حُجة من خارج أدخلته في باب الزيادة ، فلم يكن لدعوى الزيادة فيه وجهٌ ، فلا بُدُّ من رَدِّه إلى باب الأصالة .

والثاني : أن تبيّن حُجّة كون الحرف زائداً وإن خلا من القيود المذكورة أو من بعضها ، فمفهوم الشرط يقتضى أن يُعملَ على مقتضى تلك الحجة من ادّعاء الزيادة ؛ إذ لا بُدُّ من اتّباع الدليل ، ومثل ذلك بقوله : كَحَظَلْتُ ، وذلك أنّ هذا الفعل من قولهم : حَظَلْتُ الإبلُ : إذ أَكْثَرْتُ من أَكَلِ الحَنْظَلِ ، فهي حَظَلَةٌ وحظالي أيضاً ، فهو دليل على (زيادة)^(٣) نون الحنظل ، لأن هذه الكلمة قد وقعت فيها النون ، وأصل القاعدة في زيادة النون يمنع زيادتها هنا ، لأن لفظ الحنظل رباعيٌّ لآخماسيٌّ والنون غيرُ متوسطة بين حرفين قبلها وحرفين

(١) سقط من س .

(٢) الأصل : فهو .

(٣) زيادة يستقيم بها السياق .

بعدها ، فقد تَخَلَّفَ فيها^(١) بعضُ ما تقدم من الشروط ، فكان ذلك يقضي بمنع الزيادة، وأن تقول بأصالتها فتكون الكلمة رباعيةً الأصولِ على وزن فَعْلِلٍ كجَعْفَرٍ ، لا على وزن فَنَعَلٍ ، لكن جاء من كلام العرب ما يدلُّ على أن النون عندهم زائدةٌ ، وهو أنهم قالوا من الحنظل : حَضَلْتُ ، فأسقطوا النون من بعض مُتَصَرِّفَاتِ الكلمة ، فَدَلَّ على زيادتها ، وأنَّ وزن الكلمة فَنَعَل لا فَعْلَل ؛ إذ لو كانت أصليَّةً لقالوا : حَنَظَلْتُ الإبلُ ، فلم يسقطوها ، لأنهم يحافظون على الأصليِّ ألاَّ يسقط في التصريف^(٢) . وهذا دليلُ تصريفيٌّ لا اشتقاقي ؛ إذ هو استدلالٌ بالفرع على الأصلِ ، (لأن)^(٣) الحنظل / هو أصلُ حَضَلْتُ ، فالفعل / ١٩٠ / راجع إليه في الاشتقاق ، وهذا ظاهر .

وقد أشعر هذا الكلامُ بقاعدةٍ ، وهي أنَّ ما ادَّعي فيه الزيادةُ بِتِلْكَ^(٤) القيودُ المتقدمة ليس مما ثَبَتَ بالسماعِ أو دليلٍ من الأدلَّةِ ، بل هو مما لم يَثْبُتْ فيه دليلٌ ، فيحملُ بالاستقراء على ما دلَّ عليه الدليلُ ، من إشتقاق أو تصريف ، فقولهم مثلاً : إن النون إذا وقعت آخرًا بعد الألف ، وقبل الألف ثلاثة أصولٍ فأكثر ، حُكِمَ بزيادتها معناه : فيما لم يثبت فيه شيءٌ ، فنحن نحمله على ما صحَّ عندنا بالاستقراء ، وذلك أنَّ ما كان من النوناتِ على تلك الحال فإنما هي زائدةٌ فيما عُرِفَ له اشتقاق أو تصريف ، فنحكم على ما لم يكن له اشتقاق ولا تصريفٌ بذلك الحكم ، حملاً لما جُهِلَ على ما عُلِمَ ، ولا نَخْرُجُ به عن هذا الحكم ،

(١) ك : فيه .

(٢) انظر اللسان ، مادة حنظل ، وما نقله ابن منظور عن ابن سيده في مادة حنظل .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) الأصل ، ت : فتلك .

لأنه خروجٌ إلى غير أمرٍ معلوم ، وكذلك سائر ما ذُكر في حروف الزيادة من القوانين . والذي دلَّ على هذا المعنى من كلامه أنه قال : « وامنعُ زيادةً بلا قيْدٍ ثَبَّتْ إن لم تَبَيِّنْ حُجَّةً » ، فَشَرَطَ في الحكم بالزيادة عدمَ بيانِ الحجة ، ولو كانت القيودُ المذكورةَ فيما عُرِفَ اشتقاقه أوعُرِفَ له تصريحٌ يبيِّنُه لم يصح هذا الكلامُ ، إذ لا يتعارضُ هنا دليلان اشتقاقِيَّان أو تصريحِيَّان على الكلمة الواحدة ، وإن اتَّفَق أن يتعارضا فلا يُقال بالركون إلى أحدهما دون الآخر إذا ثَبَّتَا معاً ، وإنما يصحُّ هذا إذا كانت القوانينُ المتقدِّمةُ إنما تنتظم ما لم يَقم فيه دليلٌ سوى الحمل على ما عُرِفَ اشتقاقه أو تصريحه ، ومن هنا أيضا يكون ما سوى الاشتقاق والتصريف من الأدلة معتبراً هنا ، ولو كان ما تقدم ثابتاً بهما لم يراع غيرهما في حكم ولا ترجيح .

وإذا تقرَّرَ هذابقي مما يتعلَّقُ بكلامِ الناظم (النظر) ^(١) في طَرَفَيْن :

أحدهما : في أصنافِ الحُججِ المعتبرة المحتاج إليها في الخروج عن القاعدتين ، وهما : الحكمُ بالزيادة فيما وتوفَّرت فيه القيودُ المذكورة . ومنعُ الحكم بهما فيما لم تتوفَّر فيه .

والثاني : في جُمْلَةٍ مما خرج عنهما في الحروف المتقدمة . وبهما ^(٢) يتم تفسيرُ كلامه وبيانُ مراده ، بحولِ الله تعالى .

فأما النَّظَرُ الأولُ فاعلم أنَّ الأدلَّةَ التي يَسْتَدِلُّ بها التصريفِيَّون على الأصالة والزيادة تسعةً ، وإن شِئْتَ فقل عشرة :

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : بها .

أحدها : الاشتقاق ^(١) ، وهو على قسمين : أصغر وأكبر ، فالأصغر : ردُّ الكلمة في دلالتها على معناها إلى مادتها ليتحقَّق ^(٢) بها لفظاً ومعنى . وذلك أنَّ الكلمة لها دالتان ، دلالةٌ مادةٌ ودلالةٌ صيغةٌ إلا أنَّ دلالة الصيغة مبنيةٌ على دلالة المادة ، فهي الأصلُ لدلالة الصيغة ، فالاشتقاق يردُّ الكلمة إلى أصلها ، وهي المادَّةُ الدالة التي هي الفاء والعين واللام . وقوله « ليتحقَّق ^(٢) بها لفظاً ومعنى » ، بيان للعلة التَّمَامِيَّة في الاشتقاق ، وهي أن تصير الكلمة عن الناظر فيها محقَّقة اللفظ من جهة الأصالة والزيادة ، والصحة والإعلاء ، وشبهه ^(٣) ذلك ، ومحقَّقة (المعنى) ^(٤) من جهة معرفة دلالة المادة من دلالة الصيغة ، وكيف ارتبطت الدالتان حتى حصل تمامُ معنى الكلمة ، فيصير عالماً بها من كلِّ الجهات . هذا هو الحدُّ الذي ارتضيته في كتابي المُسمَّى بعنوان الاتفاق في علم الاشتقاق .

وأما الأكبر فهو / الحدُّ بنفسه ، إلا أنك تُعوِّض من قولك : « مادتها » / ١٩١ / قولك : « حروفها الأول » . وإنما كان ذلك لأن المادَّة أخصُّ من الحروف الأول ، فإذا قلت مثلاً : إنَّ الأوَّلَ مشتق من وَلَقَ : إذا أسرع ، والأوَّلُ : الجنون ، وهو موصوفٌ بالسرعة ، فقد رَدَدْتُ الأوَّلَ إلى مادته التي بُنِيَ ^(٥) منها ، وهي د ل ق . ويصح لك أن تقول : إنك رددته إلى حروفه الأول . وإذا قلت : إنَّ اقلولى مشتقٌّ من وَلَقَ لأنَّ الإقليلاء الخَفَّة والطيش من الكِبَر ، وهي سرعةٌ ظاهرة ، فقد

(١) الأصل : أنه الاشتقاق .

(٢) ك : لتتحقق .

(٣) الأصل : وما أشبه .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل ، ت : يبني .

رَدَدَتْهُ إِلَى حُرُوفِهِ الْأَوَّلِ ، وَهِيَ الْوَاوُ ، وَالْقَافُ ، وَاللَّامُ مُطْلَقًا ، مِنْ غَيْرِ مَرَاعَاةٍ تَرْتِيبِيهَا . وَهَذَا فِي الْإِطْلَاقِ صَحِيحٌ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْتَ : إِنَّكَ رَدَدْتَهَا إِلَى مَادَّتِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَادَّةَ إِنَّمَا تُطْلَقُ اصْطِلَاحًا عَلَى الْحُرُوفِ مَرْتَّبًا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، فَمَادَّةُ الْأَقْلِيَاءِ : ق ل و ، وَلَيْسَتْ فِي التَّرْتِيبِ كَمَادَّةُ وَلَقِ الَّتِي هِيَ : و ل ق ، فَلَيْسَتْ و ل ق لِلْأَقْلِيَاءِ ، وَإِنَّمَا هِيَ حُرُوفُهَا مُطْلَقًا . وَبِهَذَا الْمَعْنَى بَيَّنَّ ابْنُ جَنِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَشْتِقَاقِينَ ، فَقَالَ فِي حَدِّ الْأَصْفَرِ : هُوَ أَنْ تَأْخُذَ أَصْلًا مِنَ الْأَصُولِ فَتَتَقَرَّاهُ فَتَجْمَعَ بَيْنَ مَعَانِيهِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صَيغُهُ وَمَبَانِيهِ^(١) . وَقَالَ فِي الْأَكْبَرِ : هُوَ أَنْ تَأْخُذَ أَصْلًا مِنَ الْأَصُولِ الثَّلَاثِيَّةِ فَتَعْقِدَ عَلَيْهِ وَعَلَى تَقَالِيهِ السَّتَةَ مَعْنَى وَاحِدًا تَجْمَعُ فِيهِ التَّرَاكيبُ السَّتَةُ وَمَا يَتَصَرَّفُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ تَبَاعَدَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْهُ رُدُّهُ بِلُطْفِ الصَّنِيعَةِ وَالتَّوِيلِ إِلَيْهِ^(٢) . وَقَدْ حَدَّدَ بِحُدُودٍ أُخْرَى لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا . وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي التَّصْرِيفِ الْجَارِي عَلَى أَلْسِنَةِ أَهْلِهِ هُوَ الْأَصْفَرُ وَحْدَهُ ، وَهُوَ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقٍ مِنْهُمْ .

وَالثَّانِي مِنَ الْأَدَلَةِ التَّصْرِيفُ ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ ، تَصْرِيفٌ عَرَبِيٌّ ،

وَتَصْرِيفٌ صِنَاعِي :

فَالْتَصْرِيفُ الْعَرَبِيُّ هُوَ إِبْرَازُ الْمَادَّةِ فِي صُورٍ مُخْتَلِفَةٍ لِتَدُلَّ^(٣) دَلَالَةً إِضَافِيَّةً تَفْصِيلِيَّةً عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَادَّةُ دَلَالَةً مُطْلَقَةً إِجْمَالِيَّةً ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَادَّةَ الْأُولَى إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهَا الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ دَلَالَةٌ مُجْمَلَةٌ لَا مُفَصَّلَةٌ ، وَمُطْلَقَةٌ لَا مُقَيَّدَةٌ بِشَيْءٍ وَلَا مُضَافَةٌ إِلَى شَيْءٍ ، وَلَا إِلَى اعْتِبَارٍ مَا دُونَ اعْتِبَارٍ ، بَلْ هِيَ مُطْلَقَةٌ بِحَسَبِ الْأَزْمَانِ وَالْأَمَكْنَةِ وَالْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِ بِهِمْ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَنْوَاعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ ، فَالْتَصْرِيفُ يَبْرُزُ تِلْكَ الْمَادَّةَ فِي أُبْنِيَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ دَالَّةٍ عَلَى أُمُورِ

(١) الْخَصَائِصُ ١٣٤/٢ .

(٢) ن . م . وَالصَّفْحَةُ .

(٣) الْأَصْلُ : لِتَدُلَّ عَلَى دَلَالَةٍ .

تُضَافُ إِلَيْهَا دَلَالَةُ تِلْكَ الْمَادَّةِ ، وَتُقَيَّدُ بِهَا ، وَتَتَوَّعُ بِحَسَبِ وَضْعِ تِلْكَ الْبَنِيَّةِ
لِلْمَعْنَى الَّتِي دَلَّتْ عَلَيْهِ ، فَتَصِيرُ تِلْكَ الْأَبْنِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْمَادَّةِ عَلَى التَّفْصِيلِ
فَمَادَّةٌ ع ل م مَثَلًا دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الْعِلْمِ مُطْلَقًا ، فَإِذَا أُبْرِزَتْ فِي بَنِيَّةٍ «عَالِمٌ»
دَلَّتْ عَلَى عِلْمٍ اتَّصَفَ بِهِ ذَاتٌ مِنَ الدَّوَاتِ ، أَوْ فِي بَنِيَّةٍ «مَعْلُومٌ»^(١) دَلَّتْ عَلَى
عِلْمٍ مُتَعَضِّلٍ بِمَا هِيَ مِنَ الْمَاهِيَّاتِ ، أَوْ قُلْتُ : «عِلْمٌ» ، دَلَّتْ عَلَى عِلْمٍ مُقَيَّدٍ بِفَاعِلٍ
فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي . وَكَذَلِكَ إِلَى آخِرِ مَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ .

وَأَمَّا التَّصْرِيفُ الصَّنَاعِيُّ فَهُوَ^(٢) الَّذِي حَدَّهُ ابْنُ جَنِي وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ بِنَاؤُكَ مِنْ
حُرُوفِ الْكَلِمَةِ عَلَى وَزَانٍ مَا شِئْتَ مِنَ الْأَبْنِيَّةِ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ قِيَاسُ كَلَامِ
الْعَرَبِ ، كِبَنَائِكَ / مِنْ ضَرْبِ مِثْلِ جَعْفَرٍ ، أَوْ قَمَطَرٍ ، (أَوْ سَفَرَجَلٍ)^(٣) أَوْ / ١١٢ /
دَحْرَجَ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

وَهَذَا الثَّانِي لَيْسَ مِنَ الْأَدْلَةِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْتَبَرُ (فِي الْأَدْلَةِ) (٤) هُوَ الْأَوَّلُ ،
كَمَا تَقُولُ : إِنَّ «أَيَصِرَ» وَزَنُهُ فَيَعْلُ^(٥) لَا أَفْعَلُ ، بِدَلِيلِ جَمْعِهِ عَلَى إِصَارٍ^(٦) ،

(١) الْأَصْلُ : مَعْلُومَةٌ .

(٢) الْأَصْلُ : هُوَ .

(٣) عَنْ س ، وَهَامِشُ ك .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي النِّسْخِ : «أَفْعَلُ لَا فِعْلٌ» .

وَالْأَيَصِرُ هُوَ الْحَشِيشُ ، وَيَجْمَعُ عَلَى أَيَاصِرٍ وَإِصَارٍ ، وَعَلَى الْأَوَّلِ قَوْلُ مَقَّاسِ الْعَاذِي :

تَذَكَّرَاتِ الْخَيْلِ الشَّعِيرِ عَشِيَّةً وَكُنَّا أَنَا سَاءَ يَمْلِقُونَ الْإِيَاصِرَا

وَعَلَى الثَّانِي قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ :

دُفِعْنَ إِلَى اثْنَيْنِ عِنْدَ الْخُصُوصِ وَقَدْ خَيَّا عِنْدَهُنَّ الْإِيَاصِرَا

وَيُرْوَى :

فَهَذَا يُعَدُّ لَهُنَّ الْخَلَا وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِيَاصِرَا

انْظُرِ الْمَصْنَفَ لِابْنِ جَنِي ١ / ١١٣ - ١١٧ ، ٣ / ١٨ .

(٦) قَالَ ابْنُ جَنِي فِي الْمَنْصَفِ ١ / ١١٧ : «فَأَمَّا أَيَصِرُ فَقَوْلُهُمْ فِي جَمْعِهِ : إِصَارٌ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَمْزَتَهُ
فَاءٌ ، لِأَنَّهَا فَاءٌ فِي إِصَارٍ ، وَمِثَالُهُ : فَعَالٌ» .

وكذلك أُيْطِلُ^(١) بدليل إِطْلٍ . وكذلك أَحْمَرُ همزته زائدة بدليل جمعه على حُمَرٍ .
ومن هذا كثير ، وهو ^(٢) والاشتقاق منعكسان في الدلالة ، فالاشتقاق يُسْتَدَلُّ
به بالأصل على الفرع ، والتصريف يُسْتَدَلُّ به الفرع على الأصل .

والثالث : الكثرة ، وهو ^(٣) أن يكون الحرف في موضع ما قد كثرت
زيادته فيما عُرِفَ له اشتقاق ، أو تصريف ، ويقل وجوده أصلياً فيه ، فيجعل
ذلك الحرف في ذلك الموضع زائداً إذا لم يُعَرَفَ له اشتقاق ولا تصريف حملاً
على الأكثر ، وذلك كالهزمة الواقعة أولاً بعدها ثلاثة أحرف أصول ، فإنها كثرت
زيادتها فيما عُرِفَ له اشتقاق أو تصريف ، نحو أَحْمَرُ وَأَصْفَرُ ، إِلَّا أَلْفَاظاً
يسيرة فإن الهزمة فيها أصلية كأرطى^(٤) ، دلُّ على ذلك التصريف من قولهم :
أديم مأروط ، فإذا جاءت الهزمة فيما لا اشتقاق له ولا تصريف نحو :
أَفْكَلٍ^(٥) ، وجب حملها على الزيادة ، وأن لا يلتفت إلى أرطى وأخواته لقلتها وكثرة
باب أحمر .

والرابع : اللزوم ، ومعناه أن يكون الحرف في موضع ما قد لُزِمَ الزيادة
في جميع ما عُرِفَ له اشتقاق أو تصريف ، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك
الموضع فيما لا يُعَرَفُ له اشتقاق ولا تصريف حُكِمَ له بالزيادة حملاً على ما
ثبتت زيادته فيه بالتصريف أو الاشتقاق ، كالنون الواقعة ثالثة ساكنة بين

(١) الأيطل : الخاصرة ، ويقال فيه : إِطْلٍ ، بكسرتين ، وبكسر فسكون .

(٢) الواو ساقطة من الأصل .

(٣) ماعدا س : وهي . والأكثر في مثل هذا مراعاة الخبر ، والخبر مُنْكَرٌ .

(٤) الأرطى : شجر ينبت في الرمل ، ويقال : أديم مأروط : أي مدبوغ بالأرطى ، وانظر المنصف ١ / ٣٦

— ٣٧ —

(٥) الأفكل : الرعدة .

حرفين قبلها وحرفين بعدها ، لما تقدّم ذكره ، فإنها أبدأ زائدة فيما عُرِف اشتقاقه أو تصريفه كَجَحَنُفْل من الجَحْفَلَة ، وَحَبْنُطَى من حَبِط بطنه ، وكذلك سائرُها ، فإذا جاءت النونُ في مثل عَبْنَقْسٍ^(١) ، مما لا يُعرَفُ له اشتقاقٌ ولا تصريفٌ ، حُمِلَ على ما عُرِفَ ذلك فيه ، فجعلت نونُه زائدةً .

والفرق بين دليل الكثرة ودليل اللزوم (أن اللزوم)^(٢) من حقيقته أنه لم يأت له معارض في أطراد الزيادة ، بخلاف الكثرة فإنه قد أتى فيه المعارض كأرطى في باب الهمزة ، لكنه قليلٌ ، فلم يُحمل عليه غيره .

والخامس : لزوم حرف الزيادة البناء ، وذلك أن يأتى بناءً على هيئةٍ ما ، فيلزمه في كلِّ ما جاء ت من الكلم على وزنه حرفٌ من حروف الزيادة في موضعٍ ما بحيث لا تنفك كلمة^(٣) على ذلك الوزن من ذلك الحرف بعينه ، فإنه يُقضى عليه بالزيادة ؛ إذ لو كان أصلياً لوقع في موضعه حرفٌ من الحروف غير المحتملة للزيادة أو^(٤) المحتمل لها ، وذلك : حِنْطَاوُ^(٥) ، وَكَنْتَاوُ (وَكَنْتَاوُ)^(٦) وَسِنْدَاوُ^(٧) ، فلزومُ النونِ ثانيةً لما كان على هذا المثال دليلٌ على زيادتها ، ولما لم تلزم الهمزة رابعةً بل قالوا : عِنْزَهُو^(٨) ، فأوقعوا في

(١) العبنقس : السيئ الخلق .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل ، ت : الكلمة .

(٤) س : والمحمل .

(٥) س : حنبطى - الحنطأو : العظيم البطن ، وفي المنصف ٢ / ٢٦ أيضاً : الوافر اللحية . هذا ويقال :

حنطأو ، بالطاء المعجمة ، وهو القصير .

(٦) سقط من الأصل ، ت ، والكنتاو : الجمل الشديد . والكنتاو : الوافر اللحية .

(٧) رجل سِنْدَاوُ خفيف ، وجرىء ، وقصير .

(٨) العِنْزَهُو : العازف عن اللهو والنساء .

موضعها حرفاً آخر ، ادّعوا أصالتها . وإنما قالوا هذا لأنه مُستَقَرٌّ مما عُلِمَ اشتقاقه أو تصريفه ، نحو : استفعل في الأبنية إذا قلت : استقدر ، واستعلم ، واستخرج ، واستكبر ، واستدعى ، وما أشبه ذلك من الأمثلة التي على هذا الحكم ، حين رأوا تلك الحروف لازمة وإن اختلفت المواد مع القطع بزيادتها / / ١٩٣ / بالاشتقاق والتصریف ، حكموا بذلك فيما لم يَعْرِفُوا له اشتقاقاً ولا تصريفاً ، وأصلُّوها قاعدة فقالوا : لزومُ الحرفِ الصيغة مع اختلاف المواد^(١) يدلُّ على الزيادة ، كما أنَّ لزوم الحرف المادة^(٢) مع اختلاف الصيغة يدلُّ على الأصالة .

والسادسُ : كونُ الزَّيَادَةِ لمعنى يُفقدُ بِفقدِها ويوجد بوجودها ، وذلك كحروف المضارعة ، وواو مفعولٍ وميمه ، وألف التفسير على مَفَاعِلٍ ومفاعيلٍ ، وعلامات التثنية والجمع ، ونحو ذلك . فمثلُ هذا يدلُّ على معنى إذا وُجِدَ ، ولم يأت حرفٌ أصليٌّ قطُّ على هذه الصِّفَةِ^(٣) . قال ابن عصفور : « على أن هذا الدليل قد يمكن أن يُستَغْنَى عنه بالاشتقاق والتصریف ، إذ ما مِنْ كلمة فيها حرفٌ معنى إلا ولها اشتقاقٌ أو تصریفٌ يُعَلِّمُ به أصولُها من زوائدها^(٤) ، لكن مع ذلك قد يُعَلِّمُ كون الحرف^(٥) زائداً بكونه لمعنى من غير نظر إلى اشتقاقه أو تصريفه » . قال : « فلذلك أوردناه في الأدلة الموصلة إلى معرفة (الزيادة)^(٦) من غيرهما^(٧) .

(١) س : المادة .

(٢) س : على .

(٣) كأنها في س : الصيغة .

(٤) ما عدا (س) : فروعها . وفي الممتع : من غيرها .

(٥) كذا في الممتع و (س) . وفي غيرها : كونه زائداً .

(٦) عن س ، وهامش ك .

(٧) الممتع ٥٧ .

والسابع : النظير ، ومعناه أن يكون في (١) لفظٍ ما حرفٌ لا يُمكن حملُهُ إلا على الزيادة ، بدليل دلٌّ على ذلك ، ثم يسمع (في) (٢) ذلك اللفظ لغةً أخرى يحتمل ذلك الحرفُ فيها أن يُحمَلَ على الأصالة وعلى الزيادة ، فيقضى عليه بالزيادة لثبوت زيادته البتَّة في اللغة الأخرى النظيرة لهذه ، نحو : تَتَفَلُّ (٣) ، فإن فيه لُغَتَيْن : فَتَحُ التاء الأولى وَضَمُّها ، فمن فتح التاء لم يمكن أن تكون التاء عنده إلا زائدة ، لأنها لو كانت أصليَّةً لكان وزن الكلمة فَعْلَلًا ، وليس في الكلام مثل جَعْفَرٍ ، وفيه على الجملة تَفَعَّل . وأما من ضَمَّ التاء فيمكن في لغته أصالة التاء لأنَّ وزنه حينئذٍ فَعْلَلٌ ، وهو موجودٌ كقَلْفَلٍ وبُرُنَّ ، إلا أنه لا يَقْضَى عليها بذلك لثبوت زيادتها في لغة من فتحها وإن لم يوجد في الكلام (مثل) (٤) تَفَعَّل .

والثامنُ : الخروجُ عن النظير ، وهو أن يكون الحرفُ إنَّ قُدْرَ زائداً كان له نظيرٌ ، وإنَّ قُدْرَ أصلياً خرج عن النظير ، أو يكون الأمر فيه بالعكس : إنَّ قُدْرَ أصلياً (٥) كان له نظيرٌ ، وإنَّ قُدْرَ زائداً (٦) لم يكن له نظيرٌ . فالحكمُ له هنا بما (٧) لا يخرجُ به عن النظير ، فالأول كغزويت (٨) فإن حملنا التاء على

(١) الأصل ، ت : من .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) التتفل : الثعلب . وفيه لغات أخر غير ما ذكر هنا ، انظرها في اللسان : تفل .

(٤) سقط من س .

(٥) في النسخ : زائداً .

(٦) في النسخ : أصلياً .

(٧) الأصل : مما .

(٨) كذا في النسخ ، ومثله في رواية عن الجرمي ذكرها ابن جني في المنصف ٢٨/٣ ، والذي في الكتاب

٢٦٩/٤ ، والمنصف ١٦٩/١ بالعين المهملة ، والعزويت ، أو الغزويت ، كما فسره ابن جني - :

الداهية .

الأصالة كان وزن الكلمة فَعُولٍ ، وليس بموجودٍ في الكلام ، وإن جعلناها على الزيادة كان وزنها فعليت ، وله نظير وهو عَفِرَيْتٌ ، فحكمنا بزيادة التاء لأجل هذا .

والثاني كالنون في دَهَقَنَ ، إذا جعلناه مشتقاً من الدهقنة ، والنون أصلية ، ووزنه فَعَلَلٌ ، وهو بناء موجودٌ ، وإن جعلناه مشتقاً من الدَّهَقَ كانت النون زائدة ، ووزنه فَعَلَنٌ ، وهو بناء غير موجود^(١) ، فوجب العدول عن الخروج عن النظر إلى الدخول في بابه .

والفرق بين هذا و^(٢) الذي قبله - فإنهما قد اجتمعا في اعتبار النظر - أن الأول مختصٌ بما فيه لغتان يجب حملُ إحداها على الأخرى ، وإن أدّى إلى الخروج عن نظير آخر ، فلا يتعارض فيه عدمُ النظر حتى يُطَلَّبَ الترجيحُ بوجهٍ آخر ، بخلاف هذا فإنه غير مختصٍّ بما فيه لغتان ، ولا بدُّ من مراعاة عدمِ النظر حتى إذا / تعارضَ عدمُ النظر في الاحتمالين رُجِعَ إلى دليلٍ آخرَ . وإذا / ١٩٤ / تأملتَ التمثيل في الدليلين تبين لك صحة ما ذكرته .

والتاسع : الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر ، وذلك أن يكون في الكلمة حرفٌ يمكن أن تدعى فيه الزيادةُ ، إلا أنه يلزم من دعوى زيادته الخروج عن النظر ، ومن دعوى أصالته الخروج عن النظر أيضاً ، فينبغي أن يحمل الحرف على الزيادة لا على الأصالة ، لأن أبنية الزيادة كثيرةٌ جداً وبابُها واسع ، بخلاف الأبنية المجردة من الزوائد فإنها قليلةٌ ، فكان إدخال الكلمة فيما كثر أولى من جعلها من القليل ، مثل كَنَهَبُل^(٣) ، فإنك إن

(١) س : « غير موجود في الأفعال » .

(٢) الأصل : وبين الذي .

(٣) رجل كَنَهَبُل - بفتح الباء وضمها - قصير .

ادّعت أصالة النون كان وزنه فَعْلُلًا^(١) ، وليس في الكلام^(٢) ، وإن ادّعت زيادتها كان وزنه فَنَضْعُلًا^(٣) ، وليس في الكلام أيضًا ، فكان هذا الثاني أولى لكثرتِه واتساع بابِه .

والعاشِرُ : الهروب عن ترتيب الحكم على غير سببٍ . وذلك أن يتعلّق بالكلمة حكمٌ من الأحكام مفتقرٌ إلى سَبَبٍ وُجِدَ ذلك الحكم من أجله ، ويكون فيها حرفٌ إن جعل زائداً ترتب الحكم على سببه ، وإن جعل أصلياً ترتب الحكم على غير سبب ، فالأولى دعوى الزيادة ليرتّب الحكم على سببه ، وإن أدّى إلى الخروج من الكثرة إلى القلة ، ومثاله الكَلَاءُ^(٤) ، هو محتمل لأصالة الهمزة وزيادتها ، فعلى الأوّل يكون فَعْلُلًا من كَلَا ، وهو أقرب في صناعة الاشتقاق ، وعلى الثاني يكون فَعْلَالًا من كَلَّ يَكِلُ ، وهو أبعد ، لكن من منع صرفه يجب أن يُحمل عنده على الثاني وإن كان أبعد ؛ إذ في حمله على الأول ترتبُ منع الصِّرف على غير موجب ، لأنه فَعَالٌ بالفرض ، بخلاف ما إذا حُمِلَ على الثاني ، فإن مَنع الصرف يترتّبُ على موجبِه ، لأنه فعلاً ، فتكون الهمزة للتأنيث .

هذه جملة ما ذكروا^(٥) من الأدلة في باب التصريف ، وأكثرها بل جميعها مُسْتَنْبَطٌ من كلام سيبويه ، وإليها أشار الناظم بقوله : « إِنْ لَمْ تَبَيِّنْ حُجَّةً » .
وأما النظر الثاني في جملةٍ ممّا^(٦) خرج عن القاعدتين مما ذُكِرَ احتمالُه للأصالة والزيادة ، أو لم يُذكر ، فنأتى بها على توالي الحروف بحول الله :

(١) في النسخ : فَعْلَل .

(٢) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٤ .

(٣) في النسخ : فَنَمَل .

(٤) الكَلَاءُ : مرفأ السفن . وهو عند سيبويه فَعَال ، الكتاب ٤ / ٢٥٧ . وعند غيره فَعْلَاء ، انظر اللسان : كلا .

(٥) س : ذكر .

(٦) الأصل ، ت : ما .

فأما الألف ففيها من المحتمل : قَطَوَطَى وبأبه . والوجه فيه أن تكون الألف أصلية لا زائدة ، لأنها إن جعلتها زائدة كان وزن الكلمة إما فَعَوَلَى ، وإما فَعَلَى ، أما فَعَوَلَى فنادرٌ ، مع أنه في قَطَوَطَى يقضي بتركيب ق ط ط ، وليس قَطَوَطَى من ذلك ، بل هو من القَطَوَان ، كذا قال سيبويه (١) ، لأن القَطَوَطَى من قَطَا يقطو قَطَوًا : إذا قارب الخطو مع النشاط ، قال الجوهري : « فهو قَطَوَانٌ - بالتحريك - وقَطَوَطَى » . وكذلك يَقْضِي فِي ذَلُولَى وَقَلُولَى ، من ذ ل ل ، وق ل ل ، وليس كذلك ، بل هو من ذ ل و ، وق ل و ، وقالوا : قلا يقلو ، واذلولى ، وكذلك ماعداها مما له اشتقاق إلا شَطَوَطَى ، فإنهم قالوا : ناقَةٌ شَطَوُطٌ وشَطَوَطَى ، أى : عظيمة الشَّطِّ وهو السَّنامُ ، فهو - بلا شك - فَعَوَلَى ، وألفه زائدة ؛ إذ هو من تركيب : ش ط ط . وأما فَعَلَى فيلزم عليه أصالة الواو في بنات الأربعة دون تضعيف ، وذلك لا يكون إلا نادرًا كَوَرَنْتَل (٢) ، فثبت أن الألف ليست فيها بزائدة وإنما هي أصلية ، لكن يمكن أن يكون وزنها فَعَلَعَلًا (٣) كَدَمَكَمَكٍ ، ويمكن أن يكون فَعَوَعَلًا (٤) كَعَوَوَلٍ / ، والذي رجَّح الفاسيَّ فيها / ١٩٥ / الأول لأنه الأكثر (٥) . ووقع في كلام سيبويه (٦) اضطرابٌ في المسألة ، وللناس معه كلامٌ ، عليك (به) (٧) في مظانه إن تَشَوَّفْتَ إليه (٨) .

(١) الكتاب ٤ / ٢٥٩ ، ٣١١ .

(٢) انظر فيما تقدم ص :

(٣) في النسخ : فعلعل .

(٤) في النسخ : فعوعل .

(٥) الإيضاح ٢٣٤ .

(٦) أجاز سيبويه أن يكون على وزن فعلعل ، وعلى وزن فعوعل . انظر الكتاب ٤ / ٢٧٥ ، ٣١١ ، ٣٩٤ .

وانظر التعليق السابق على هذا .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) انظر شرح الشافية للرضي ١ / ٢٥٣ ، ٢ / ٣٨٦ .

ومنها : داران وهامان ونحوهما ، وقد تقدّم القول فيه على ظاهر التسهيل من أنه من باب سباب ، وأن الألف الأولى زائدة ، بدليل أنها لو كانت أصلية لترتب الحكم فيها - وهو الإعلال - على غير سبب ، إذ هو إذ ذاك من باب النّوّان والهيّمان ، والجمهور على أنه من ذلك ، لأنه دخول في باب الكثرة لاتّساع باب الفعلان وقلة باب فاعال .

وأما الياء ففيها من المحتمل : مَرِيئٌ ومَدِينٌ ، والراجح عندهم أصالة الياء فيهما . وزيادة الميم ، (لأن الميم)^(١) والهمزة إذا وقعتا أوّل الكلمة حكم بزيادتهما وأصالة ما بعدهما من ياءٍ أو واوٍ أو غيرهما ، وما قيل من لزوم شنؤذ التصحيح فهو يَرِد في الأعلام^(٢) كثيراً كمكوزة ، وحيوة وغير ذلك . وأيضا إن حكمنا على الياء بالأصالة أدخلناهما في الباب الأكثر وهو مَفْعَلٌ ، وإن حكمنا بزيادتهما أدخلناهما في الباب النادر أو المعدوم وهو فَعْعِل ؛ إذ لم يُنْقَل منه إلا ضَهيدٌ ، وقَدَح فيه السيرافي^(٣) .

ومن ذلك : يَأْجُجُ ، الياء فيه^(٤) أصلية لا زائدة عند سيبويه^(٥) ؛ إذ لو كانت زائدة لوجب الإدغام ، وكان إظهار التضعيف (فيه)^(٦) شُنُودًا كشُنُوده في مَحَبَبٍ^(٦) ، وكان إذ ذاك يُلْفَى فيه ترتيب حُكْم - وهو الْفَكُ - على غير سبب ، والفك لا يكون إلا لسبب ، فلو جعلتها أصلية لكان إظهار التضعيف لسبب ، وهو الإلحاق بجعفر كَقَرْدَدٍ ومَهْدَدَ . ويرويه أهل الحديث بكسر الجيم

(١) عن س .

(٢) الأصل : الإعلال .

(٣) انظر فيما تقدم ص :

(٤) الأصل : فيها .

(٥) الكتاب ٤ / ٣١٣ .

(٦) انظر فيما تقدم ص .

الأولى ، قال السيرافي : وهو شاذ^(١) ، لأنه ليس في الكلام فَعْلِيلُ أصلٌ ولا مزيدٌ ، ولو كان يَفْعَلُ لكان مُدْغِماً ، لكن الأولى أن يكون كسرُه مما شذَّ في الأعلام ، ويحكم على الكسر بالفتح^(٢) .

ومن ذلك : يَهْيِرُ^(٣) ، لا يجوز أن تكون الياءان معاً^(٤) أصليين ؛ إذ لا تكون الياءُ أصلاً في بنات الأربعة إلا مع التضعيف كيُؤَيِّرُ ، كما قال الناظم . وأيضاً ليس في الكلام فَعْلَلُ كَجَرَدَحَلٍ ، فلا بُدَّ من زيادة إحدى الياعين فَرَزَعَمَ سيبويه أن الزائدة هي الأولى^(٥) لأنه ليس في الكلام فَعْيُ . قالوا : وهذا مشكلٌ ، لأنه ليس في الكلام أيضاً يَفْعَلُ .

والجواب : أن سيبويه لم يستدلّ بهذا خاصةً ، بل مع ما بعده ، من أن ما أولُه زيادة قد ثَقُلَ ، يعني أن « يَفْعَلُ » وإن لم يكن في الكلام فقد ثَقُلَ ما أولُه زيادة مما ثبت في الكلام كَمَكُورَ^(٦) ، فَلَجَعَلِ^(٧) الأولى زائدة نظيرُ بوجهٍ مَّا ، وهو مُكُورَ ، ولم يُثَقَلْ آخرُ ثلاثيٍّ^(٨) أوسطُه زيادةٌ كفَوَعَلِ أو فيَعِلِ^(٩) ونحوهما . وأيضاً فالياء أولاً كالهزمة ، فإذا تعارض جعلها أولاً زائدةً ، وسطاً غلبت زيادة الأولى ، لأن زيادة الياء أولاً أكثر من زيادتها وسطاً ، ولا سيما ثالثةً ؛ ألا ترى أنها تُزاد أولاً في الأسماء والأفعال ، ولا تُزاد ثالثةً في الأفعال ؟

(١)

(٢) أى : يحكم على رواية كسر الجيم الأولى بما حكم به عن رواية فتحها من أصالة الياء .

(٣) اليهْيِرُ : الباطل .

(٤) س : أن يكونا معاً .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٦٥ ، ٣٠٩ .

(٦) المكُورَ والمكُورَى - بتثنية الميم فيهما - : العظيم الروثة .

(٧) الأصل ، ت : فلنجعل . س : فيجعل .

(٨) ما عدا (س) : الثلاثي .

(٩) الأصل : فيعال .

وأما الواو ففيها ^(١) من المحتمل قولهم : غَزَوْتُ ، واوه أصليّة ، والتاء زائدة ؛ إذ لو عكست الحكم لكان وزنها فِعْوِيلاً ، ولم يثبت من كلامهم ، وثبت فيه فعليتٌ كعِفْرِيتٍ . وهو ومن الاستدلال بعدم النظر .

ومنه أيضاً : ضَيَّوْنٌ ، وحكم الفارسيّ عليه في التذكرة أنه فَيَعْلُ لا / / ١٩٦ / فَعَوْلٌ ، فالواو عنده أصليّة ، لأن باب ضَيَّعَمَ أكثر من باب جَهَوِرٍ ، ولأمرٍ آخر ، وهو أن الألف إذا كانت ثانية في نحو بابٍ ودارٍ ، ولم يُعرف أصلها فاحكم ^(٢) بأنها من الواو . ففي هذه القاعدة أن كون الواو عينا أكثر من كون الياء عينا ، فكذلك ضَيَّوْنٌ ، تُجَعْلُ فيه الواو عينا دون الياء .

وأما الهمزة ففيها من المحتمل : أَيْدَعُ ، وَاشْفَى ، وَأَفْعَى ، وَالْأَوْتَكَى ^(٣) . والهمزة في الجميع زائدة حملاً على الأكثر ، لأن زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الياء والألف والواو غير أوّلٍ ، وأيضاً قد قالوا . الأفعوان في معنى الأفعى ، وهو إما أن يكون على وزن أَفْعُلَانٍ أو فَعْلُوان ، فأما فَعْلُوان فقليل ، ولا ينبغي الحمل عليه ، وأما الأفعلان ^(٤) فأكثر منه ، فوجب الحمل عليه . وأيضاً قالوا : أَرْضٌ مُفْعَاةٌ : أي كثيرة الأفاعي . وهذا قاطعٌ بزيادتها في أفعى . وأيضاً أفعُلُ أكثر من فيعل ، وأفعُل أكثر من فعُلَى ، والأفعُلَى أكثر من الفوعُلَى . فهذا من الحمل على الأكثر .

وأما إِبَّانٌ فهمزُه أصلٌ ، ووزنه فِعَالٌ ، إذ لو عدت همزته زائدة لأدّى إلى دخوله في باب دَدَنٌ ، وهو كون الفاء والعين من جنسٍ واحدٍ .

(١) س : ففيه .

(٢) الأصل : فالحكم .

(٣) الأيدع : الزعفران ، والإشفى : المُثَقَّبُ ، والأوتكى : ضرب من التمر .

(٤) الأصل : الأفعال .

ومن ذلك : أرطى ، همزته أصلية عند من قال : أديم مأروط ، ولم يحفظ سيبويه^(١) مرطى ، وهي زائدة على القياس عند من قال : أديم مرطى ، وحكاها الجرمي^(٢) .

ومن الهمز الأخير المحتمل قولهم : المِزَاء^(٣) ، هو فُعَال ، فالهمزة أصلية إمّا من المِزْيَةِ ، أو من المِزَّة^(٤) ، على أن يكون أصله « مُزَان » ، ثم أُبدل كَدَسَاهَا^(٥) . ولا يكون فُعَلَاءَ لِقَلْتَهُ في باب الإلحاق كَقُوبَاءَ^(٦) حتى قال المبرد : ليس لقُوبَاءَ نظيرٌ إِلَّا خُشَاءَ^(٧) . وإنما لم يكن فُعَلَاءَ لإهمال هذه المادة فيه حيث قالوا : خُشْشَاءَ كَقُوبَاءَ ، وهذا بلا شك فُعَلَاءَ ، لإهمال فُوعَال وفُعَعَال .
وحُوَاءَ^(٨) همزته أصلية ، وهو فُعَالٌ لكرثته لا فُعَلَاءَ لِقَلْتَهُ وقَلَّةَ باب قو .
والدُّبَاءَ ، السُّلَاءَ ، التَّدَاءَ^(٩) : فُعَالٌ ، والهمزة أصلية - أعني زائدة -
لكثرة فُعَال وقَلَّة فُعَلَاءَ :

وأما الكَلَاءَ^(١٠) فمن منع صَرَفَه قضى فيه بفُعَلَاءَ ، ومن صَرَفَه فالأولى فيه أصالة الهمزة ، من كَلَأَ : أى حفظ ، لظهور الاشتقاق ، ولكثرة فُعَال بخلاف فُعَلَاءَ .

والخُشَاءَ : همزته زائدة ، لقولهم : اُنْبِطَ^(١١) بِثَرِهِ فِي خُشَاءَ ، أى : في أرضٍ فيها طين وحصى ، فمنع صَرَفَه .

(١) الكتاب ٤ / ٣٠٨ .

(٢) رواه ابن جني عن الأخفش ، انظر المنصف ١ / ٣٧ .

(٣) المِزَاءَ : من أسماء الخمر .

(٤) المِزَّةَ : الخمر اللذيذ الطعم . وينسب هذا التخريج للفارسي ، انظر اللسان : مزز .

(٥) دَسَاهَا : من دَسَسْتُ ، قلبت إحدى السينات ياءً .

(٦) ك : كالقوباء .

(٧) روي هذا في الصحاح ، مادة : قوب ، عن ابن السكيت . والخُشَاءَ والخُشْشَاءَ : العظم الدقيق العاري من الشعر النَّاتِي خلف الأذن .

(٨) الحُوَاءَ : نبت يشبه لون الذئب .

(٩) انظر فيما تقدم ص :

(١٠) انظر ص :

(١١) أى : استنبط الماء وانتهى إليه .

وَقَضَاءُ^(١) الإِبِلِ : فَعَّالٌ ، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الاشتقاق ، لأنها إذا بلغت ذلك المبلغ قَضَتْ عن صاحبها .

والعَوَاءُ^(٢) - لغير الكلب - يُحْمَلُ عَلَى فَعَّالٍ ، ويدعى الأصالة في الهمزة إن لم يمنع صرفه ، إذ ليس في الكلام فَعْلَاءً ملحَقًا .

والقِئَاءُ : فِعَّالٌ لَا فِعْلَاءَ ، لكثرة فِعَّالٍ وقلة فِعْلَاءَ .

وأما تِيَمَاءُ ففعلاء ، والهمزة زائدة ، لفقد مادة : ت م ء ، أو : ت م ي ، أو : ت م و .

وكذا : شَيْصَاءُ ، وَسِينَاءُ ، وَتِينَاءُ ، همزاتها زائدة لندور فيعال ، وكثرة فِعْلَاءَ للإلحاق بِسِرْدَاحٍ ، وإن كان في نفسه قليلا فهو أكثر من فِيعَالٍ . وسيناء^(٣) كذلك أيضا .

والخَوْصَاءُ ، والعَوَصَاءُ ، والزُّورَاءُ ، والرُّوحَاءُ ، همزاتها زائدة ، وهي على فَعْلَاءَ لَا فَوْعَالَ (لِقَلَّتِهِ)^(٤) ، ولا يمنع ذلك عدم الصرف ، لأنها من أسماء البقاع . ومما لم تتوفَّر فيه الشروط ، وَبَيَّنَّتِ الحِجَّةُ زيادةَ الهمزة فيه نحو جَرَأْنِي^(٥) ، هو فَعَائِلٌ ، قال سيبيويه : « لأنك تقول : جِرَوَاضُ »^(٦) ، وهو - لا شك - فِعْوَالٌ ، فجرأض فعائل . وهو من الاستدلال بالنظير ، وكذلك : حُطَائِطٌ ،

(١) انظر ص .

(٢) العَوَاءُ : سافلة الإنسان .

(٣) كذا في س . وفي الأصل : وتيناء ، وفي ت ، ك : هيتاء .

(٤) عن س ، وهامش ك .

(٥) انظر ص :

(٦) الكتاب ٤ / ٣٢٥ ، والإيضاح ٢٢٣ .

لأنه القصير، فهو مشتقٌّ من الحَط ، قال سيبويه /: « لأنَّ الصَّغِيرَ^(١) محطوط »^(٢). والظاهر أن الهمزة هي الزائدة بنفسها ، إذ لم يثبت هنا كونها بدلاً من شي . وكذلك : النَّدْلان ، همزته زائدة اعتباراً بالنظير ، وهو النَّدْلان^(٣) .

وأما الميم ففيها من المُحْتَمَلِ قولهم : مَجَنٌّ ، والظاهر فيه أن الميم زائدة ، وأن وزنه مَفْعَلٌ لوجهين ، أحدهما : ظهورُ اشتقاقه من الجَنَّة^(٤) ، بخلاف ما لو اشتق من مَجَن - إذا صَلَبَ - فإنه اشتقاق ضعيف . والثاني : كثرةُ زيادة الميم أولاً إذا أمكن أن يكون بعدها ثلاثة أحرف أصول ، ولذلك جعل سيبويه موسى مَفْعَلًا^(٥) . وإلى هذا مال الزبيدي ، وهو كان أليق بمذهب سيبويه إلا أنه جعل الميم^(٦) أصلية ، ووزنه فَعَلٌ كَخَذَبَ^(٧) ، وخالفه فيه طائفة .

ومن ذلك : مَاجِجٌ ومَهْدَدٌ ، فرأى سيبويه^(٨) أصالة الميم استدلالاً^(٩) بظهور التضعيف ، لئلا يكون (ظهوره)^(١٠) من ترتيب حكم على غير سبب ؛ إذ الواجب مع فرض الزيادة الإدغام كَمَكَّرَ ، ومَفَرَّ ، ومَرَدَّ ، فإذا اعتقد الأصالة في الميم كان ظهور التضعيف للإلحاق بجَعْفَرٍ .

ومما تخلف فيه بعضُ الشروط ، إلا أنه قام الدليل على زيادته قولهم : الدَّلَامِص ، على قول الخليل^(١١) ، لأنه من الدَّلَاص وهو البرَّاق ، والدَّلَامِص : البراق . وقالوا : دُمَالِص ، ودُلِمِصٌ ، ودُمَلِصٌ .

(١) الأصل ، ت : القصير .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٢٥ .

(٣) انظر ص :

(٤) الجَنَّة : ما داراك من السلاح واستترت به منه .

(٥) س : مفعول .

(٦) أى : في مَجَن . انظر الكتاب ٤ / ٢٧٧ .

(٧) الذي في الكتاب في هذا الموضع كجذب ، بالجيم لا بالخاء .

(٨) الكتاب ٤ / ٣٠٩ .

(٩) س : استظهاراً .

(١٠) سقط من س .

(١١) انظر ص :

وكذلك : لَبَنٌ قُمَارِصٌ ، أَى : قَارِصٌ^(١) . فالنظير هنا دلّ على الزيادة .

وجعل ابن جُنَى من ذلك على قول الخليل : حَلَقُومٌ ، من الحَلِ ، وبلْعُومٌ ،
(لأنه)^(٢) من البلْعِ وسَرَطُمٌ^(٣) من الاستراط ، ورأس صِلَادِمٌ^(٤) من الصُّلْد ،
وأسد ضُبَّارمٌ^(٥) من الضَّبَر . قال ابن الضائع : وهذه الألفاظ كلّها ما الاشتقاق
فيها ظاهرٌ لدلّامص ، فيجوز أن يقال بزيادة الميم فيه ، وما هو فيها بعيدٌ فلا
ينبغي أن يقال بالزيادة ، لأن زيادة الميم حشوا^(٦) قليلٌ ، (قال)^(٧) : ومن ذلك
قولهم : زُرْقُمٌ للأزرق ، وسُتْهُمٌ للأسته ، ودرِدِمٌ^(٨) من الدَّرْدِ ، ودِقْعَمٌ للاصقة^(٩)
بالتراب ، والدَقْعَاء : التراب ، وخِدْلِمٌ^(١٠) للخدلة .

وأما النون ففيها من المحتمل نحو : حَسَّان ، وتَبَّان ، ورُمَّان^(١١) ، ونحو
ذلك من المضاعف ، وقاعدة (سيبويه)^(١٢) فيه أنه يُحْمَلُ على زيادة النون ، وأنه

(١) هو الذي يقرص اللسان من شدة حموضته .

(٢) ليس في س .

(٣) السَّرَطُم : الطويل ، وفي اللسان ، مادة سراط : وقال اللحياني : رجل سِرَطُمٌ وسَرَطُمٌ - بكسر السين
والطاء وفتحهما - : يتبلع كل شيء ، وهو من الاستراط .

(٤) رأس صِلْدِمٌ وصلّادِم : صَلْب .

(٥) الاصل : ضارم . والضبارم : الشديد الخلق من الأسد . وضبر الفرس يضبر ضَبْرًا وضَبْرَانًا : إذا
عدا ، أو جمع قوائمه ووثب ، ويقول الأصمعي : إذا وثب الفرس فوقع مجموعة يداه ، فذلك الضَبْرُ .

(٦) الاصل ، ت : حشو .

(٧) الدَّرْدِم : الناقة المسنة . والدَّرْدُ : ذهاب الأسنان ، يقال : دَرَدَ .. دَرْدًا .

(٨) س اللاصقة والدقعم كما في اللسان ، والصحاح : الدقعاء ، والدقعاء : التراب الدقيق على وجه
الأرض . على أنه يقال : دقع الرجل : لصق بالتراب ذلاً ، وانظر المنصف ١٥١/١ .

(٩) الخدلة من النساء : الغليظة الساق المستديرتها ، وامرأة خِدْلِمٌ كخدلة .

(١٠) انظر ص

(١١) عن س ، وهامش ك .

فُعْلان ، أو فعْلان ، أو فِعْلان ، ما لم يدلّ دليلٌ على سواه ، قال في رُمّان حكايةً عن الخليل: « وأحملة على الأكثر إذ لم يكن له معنى يُعرَف »^(١) قال الفارسيُّ : يقول : إذا لم أعرف له اشتقاقاً حملته على أنه فُعْلان ، لأن فُعْلان أكثر من فُعّالٍ . ثم حكى عن الأخفش العكس ، لكن في أسماء النبات خاصةً كرمّان ، شهادة^(٢) منه بأنه في النبات أكثر من فُعْلان كَتَفّاحٌ وحُمّاض ، وجُمّار^(٣) ، وخُبّاز ، وشبه ذلك ، فأمّا إذا عُرِفَ له اشتقاق أو تصريف ، أو دلّ دليلٌ على غير ذلك فالواجبُ اتباعه ، فَتَبّانٌ يحتمل الوجهين ، لكن لو^(٤) حمل على أصالة النون دخل في باب دَدَنٍ ، وإن حُمِلَ على زيادتها دخل في باب بَبّه وَوَاوٍ ، والأول أمثلُ من الثاني ، فكان الحملُ على أنه فَعّالٌ أولى . وكَنَيّان ، سام موضع ، يحمل على زيادة / النون على أن (يكون)^(٥) الأصل نَوَيّان^(٦) ، فيكون من باب / ١٩٨ / طَوَيْتُ ، وهو كثير ، ولا يحمل على أصالتها ، لأنه عند ذلك إما فَعّالٌ من مادة : ن ي ن ، وهي مهملة ، وإما فَيَعّالٌ من مادة : ن و ن ، وهي مادة داخلةٌ في باب قلق ، وهو قليل . وعلى هذا الترتيب حكم سائرهما .

وأما ما كان نحو : حَوْران^(٧) ، وفَيْنان ، ونحوهما ، فالقاعدة الأولى جاريةٌ من كثرة باب فعْلان ، إلا أن يدلّ دليلٌ على خلاف ذلك ، كما تقول في

(١) الكتاب ٣ / ٢١٨ .

(٢) س : شاذة .

(٣) ك : جماز ، بالزاي ، والجماز : شحم النخل .

(٤) ك : إن .

(٥) عن س ، ك .

(٦) ما عدا (س) : نيويان .

(٧) الأصل : حوارى .

رُومان : هو فُعْلان لا فوعال ، لقلته . فماوان : فاعال لا فَعْلان ، وهو من مان
يمون ، لعدم مادة : م و و (١) ، ومادة : م ي و . وكذلك قَيْنان ، نونه أصلية عند
الخليل ، لأنه من الفَنَن ، كما كان (٢) مُرَّان في المضاعف عند سيبويه فُعَّال ،
من المَرَّانة وهو اللين (٣) . وقد يكون اللفظ من هذا ومن المضاعف ذا اشتقاقين
يَحْتَمِلُهُما ، فلا (٤) يُرَجَّح أحدهما على الآخر . كما يقال في زيتون : إِنَّهُ إِنْ
اشْتُقَّ من الزيت فهو فَعْلُونُ ، وَإِنْ عُمِلَ على قولهم : أرضُ زَيْتَنَةٍ (٥) ، فهو فيعول
. وكلاهما دليل قوَى ، فالأول من الاشتقاق ، والثاني من التصريف . وكذلك
رُمَّان ، إِنْ أَخَذَ من : رَمَ ، كان فُعْلانَ ، وَإِنْ أَخَذَ من قولهم : أرضُ رَمْنَةٍ ، فهو
فُعَّال . وهذا أظهر في الاشتقاق من الأول . وعلى هذا السبيل يجري سائرُها ،
فقد عَرَفْتُ الطريق فيه .

ومما لم تتوفر فيه شروطُ الزيادة ، وقام الدليل على زيادته ، قولهم :
نَرْجِسُ ، قياسه زيادةُ النون ؛ إِذْ لَيْسَ في الكلام مثل جَعْفَرٍ . وأما من قال :
نِرْجِسُ ، بكسر النون ، فكذلك أيضاً وَإِنْ وُجِدَ فِعْلِلُ ، لأنَّ الفتح قد قضى
بالزيادة في إحدى اللغتين ، فَيُقْضَى أيضاً بذلك ، عملاً بالنظير . وحكى ابنُ
جنى عن ابن الأعرابي قال : « والنون في نفاطيرٍ (٦) ونباذيرٍ (٧) ، ونخاريبٍ (٨) »

(١) الأصل : م و ن .

(٢) الأصل : كما هو .

(٣) الكتاب ٣ / ٢١٨ .

(٤) الأصل : فليرجح .

(٥) أي : فيها زيتون . انظر الممتع ١٢٥ .

(٦) النفاطير : بُتْرٌ تخرج في وجه الغلام والجارية .

(٧) لعلها من تَبَرَّ المال أى بذَّره في غير حقه ، والتَّبَرَّة : التبذير ، مأخوذة من تَبَرَّ إذا فرَّقَهُ .

(٨) النخاريب : خروق كبيوت الزنابير ، واحدها نخروب . والنخاريب أيضاً : الثَّقَبُ المهيأة من الشمع ،
وهي التي تَمُجُّ النحلُ العسلُ فيها .

زائدة ، لأنها من فطره : قطعه ، وبذره : فُرِّقه ، ومن الخراب . وأجاز ابن جني في النَّبراس أن يكون من البرس ، وهو القطن^(١) ، لأن فتيله من قطن^(٢) . قال ابن الضائع : وهذا الاشتقاق بعيد ، مع قلة زيادة النون أولاً في غير الفعل ، مع أن هذا البناء غير موجود ومن ذلك قولهم : عَنَسَلُ^(٣) ، قال سيبويه : « لأنهم يريدون العَسُول ، وعنيس ، لأنهم يريدون العَبُوس »^(٤) ، وخَنَفَقِيق^(٥) ، لأنه من الخَفُوق ، وقَنَفَخَرُ ، لأنهم قالوا في معناه : قَفَاخِرِي ، وهو التَّارُ^(٦) الناعم . وَكُنْتَالُ للقصير ، وَكَنَهَبُل ، إذ ليس في الكلام مثل : جُرْدَحِلٍ ، ولا سَفَرَجُل^(٧) . وإنما أُدخل في المزيد – وإن كان مثل فَنَعَلٌ غير موجود ، لأن باب الزيادة أوسع . وَقُنْبَر : فَنَعَل ، بدليل قولهم : قُبْرَةُ^(٨) .

وأما التاء ، فمما^(٩) زِيدَتْ فيه التاء مما ليس من المواضع المذكورة قولهم : تَنْضُب ، إذ ليس في الكلام مثل جَعْفَر^(١٠) ، وكذلك تَنْفُل^(١١) ، (وكذلك^(١٢) تَنْفُل^(١٣)) إذ ليس في الكلام مثل جَعْفَر . وبهذين يتبين أن تَنْفُل –

(١) الأصل : وهو القطر ومن قطر .

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ٤٤٥ .

(٣) العنسل : الناقة السريعة . ويقال : عسل الرمح يَعْسِلُ عَسْلاً وَعُسُلاً وَعِسْلاً : اشتد اهتزازه واضطرب ورُمِحَ عَسَالٌ وَعُسُولٌ : عاسل مضطرب لدن .

(٤) الكتاب ٤ / ٣٢٠ .

(٥) انظر ص :

(٦) التار : الطويل .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٣٢٥ .

(٨) القنبر والقبرة : ضرب من الطير .

(٩) الأصل : فما .

(١٠) الكتاب ٤ / ٣٦٥ .

(١١) التثفل : الثعلب .

(١٢) سقط من الأصل .

(١٣) انظر الكتاب ٤ / ٣٦٥ ، ٣٥٢ .

بضمها - تُفْعَل ، وإن وُجِدَ مثل تُرْتُم (١) وبرُئْنَ ، عملاً بالنظير . ومن ذلك
تَجْفَاف (٢) ، لأنه الذي يجعل (٣) على الفرس في الحرب ، فهو من جَفَ .
وكذلك التمثال من المثال ، والتَّلْقَاء (٤) من لَقِيَ ، والتَّبَيَان من البيان ،
والتَّعْضُوض (٥) من العَضَّ ، وأيضا ليس في الكلام فَعْلُول ، وصَعْفُوق (٦) نادر .
ومن ذلك الرَغْبُوت / ، والرَّهْبُوت ، والرَّحْمُوت ، ورَهْبُوتِي ، ورَحْمُوتِي ، ورَغْبُوتِي ، / ١٩٩ /
من الرغبة والرهبة والرحمة (٧) . وعَنْكَبُوت ، التاء فيه زائدة لقولهم : عَنَّاكَب .
بهذا استدل سيبويه (٨) ، واعتُرِضَ بأنه لو كان الجمع دليلاً على زيادة الساقط ،
لكان في عَضْرَفُوط (٩) حين قلت : عَضَارِفُ ، دليلاً على زيادة الطاء ، وفي
فرزدق (حين قلت : فرازد) (١٠) ، دليلاً على زيادة القاف . وأجاب ابن الضائع
بأن استدلاله ليس بمجرد الجمع ، بل بكثرته على ألسنتهم من غير استكراه ،
لأنه زعم أنه لا يكسّر ما يؤدي تكسيره إلى حذف حرف أصلي إلا قليلاً
وباستكراه لهم على ذلك ، مثل أن يقال له : كيف تجمع سَفَرَجَلاً على حدِّ
قولك (١١) : مساجد وجعافر ونحو ذلك ؟ فحينئذ ينطقون به محذوفاً كارهين ،

(١) انظر ص

(٢) الأصل : تخفاف والتجفاف بكسر التاء وفتحها . والذي يوضع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب .

(٣) الأصل : يخيّل .

(٤) الأصل : البلقاء

(٥) التعضوض : ضرب من التمر شديد الحلاوة

(٦) الصَعْفُوق : اللّيم من الرجال .

(٧) انظر الممتع ١٣٢ ، ٢٧٦ .

(٨) الكتاب ٣ / ٤٤٤ ، ٤ / ٣١٦ .

(٩) العَضْرَفُوط : نَوْبِيَّةٌ بيضاء ناعمة .

(١٠) سقط من س .

(١١) الأصل : قوله .

وهم يجمعون عنكبوتاً كذلك على غير كراهية ، فدلّ ذلك على أنه رباعيّ مزيد ،
وأيضاً فقد قالوا : عَنكَبَاءُ^(١) .

وأما السين فمن زيادتها في غير الموضع المعين عند بعضهم قولهم
للمؤنث : أكرمتكس . ويلزمه على هذا عد^(٢) السين أيضاً من حروف الزوائد
كما قال ابن خروف ، وقد تقدّم الكلام عليه . وعدّ المؤلف في التسهيل^(٣) من
هذا قولهم : قُدُموس ، وهو القديم ، وحكم في ذلك بالنظير ، وليس هذا مُتَّفَقاً
عليه ، فقد جعله بعض النحويين من باب^(٤) : سَبَطَ وَسَبَطَر . وأما أسطاع^(٥)
فالسینُ عند سيبويه عَوْضُ^(٦) ، ولذلك لم يذكر في أمثلة (الفعل)^(٧) هذا البناء
بالسين كما لم يذكر أهرق وأهرح .

وأما الهاء فمن زيادتها في غير الموضع المذكور قولهم : أمّهات ، وزنه
فَعْلَهَات ، والهاء زائدة ، لأنها جمع أم . وقد ثبت بقولهم : أمٌ بَيْنَةُ الأمومة أن
أصله : ء م م . وقد أجاز ابنُ السّراج فيها الأصلَ كَثْرَةً^(٨) . وذهب أبو
الحسن إلى أن الهاء في هَجَرَع وهَبَلَع ، زائدتان ، لأنهما عنده من الجَرع

(١) في الكتاب ٤ / ٣١٦ : « وقالوا : العنكباء ، فاشتقوا منه ما ذهب فيه التاء » . وفي اللسان : «
وحكى سيبويه : عنكباء ، مستشهداً على زيادة التاء في عنكبوت فلا أدري أهو اسم للواحد أم
للمجمع ؟ » .

(٢) الأصل : حد .

(٣) التسهيل : ٢٩٦ .

(٤) يريد بالباب ما تقارب لفظه واتفق معناه ، وانظر في ذلك المنصف ١ / ٢٦ ، وشرح الشافية للرضي
٢ / ٣٥٠ .

(٥) عدّ ابن مالك السين في أسطاع أيضاً من حروف الزيادة ، انظر التسهيل ٢٩٦ .

(٦) الكتاب ٤ / ٢٨٥ .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) نكر ذلك ابن سيده ، انظر اللسان ، مادة : أمه . والترمة : الباطل .

والبَّلْعُ^(١) ، وذلك لأن الهجرع هو الطويل ، والجرع : هو المكان السَّهْل المنقاد ،
والهَبْلَعُ الأَكُولُ ، هو من البَّلْع ، فمثالهما : هَفْعُلُ . وذهب الخليل - فيما حكى
عنه أبو الحسن - إلى أن هِرْكَوْلَةُ هِفْعَوْلَةٌ ، (أن)^(٢) الهاء زائدة ، قال : لأنها
التي تَرُكُلُ في مشيتها « . قال ابن جنى : « وقياسُ قولِ الخليل أن يكون
هِرْهَكْلَةُ هِفْعَلَةٌ ، فتكون الفاء مضاعفةً ، قال : ويجب على قياس هذا أن يكون
قول الراجز^(٣) :

هَلَقَمُ يَأْكُلُ أَطْرَافَ النُّجْدِ

وزنه : هُفْعُلُ ، لأنه من اللقم . قال : ومنه قولُ العجاج^(٤) :

بِسَلْهَبَيْنِ فَوْقَ أَنْفٍ أَدْخَلَا

يجوز لقائل أن يقول : إن سَلْهَبًا فَعْعَلُ^(٥) ، لأنه من معنى السلب ، وهو
الطويل^(٦) «^(٣) والذي عليه الأكثر أصالة الهاء^(٦) في هِبْلَع ، وهَجْرَع ، وهِرْكَوْلَةُ .
قال ابن جنى : « ولست أرى بما^(٧) ذهب إليه الخليل وأبو الحسن بأساً^(٨) » .

(١) انظر المنصف ١ / ٢٥ - ٢٧ .

(٢) عن س ، وهامش ك .

(٣) سر صناعة الإعراب ٥٧ ، وقيله :

باتت بليل ساهر وقد سَهْدُ

وانظر البيت في الممتع ٢٢٠ .

(٤) ديوانه ٤٩٨ ، وسر الصناعة ، وفي النسخ : « أنف أخلفا » والسلب : الطويل « والدَّخْلُ في الأنف :
ارتفاع طرفه مع صِفَرِ أرنبته .

(٥) ما عدا (س) : فعفل . وهو خطأ ، انظر سر الصناعة .

(٦) ما عدا (س) : الهمزة .

(٧) الأصل : ما .

(٨) سر صناعة الإعراب ٥٦٩ - ٥٧٠ ، ونصه : « بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه
الاسماء الثلاثة بأساً » .

وأما اللام فمن زيادتها في غير موضعها المذكور قولهم في عبد : عبدٌ ، وفي زيدٍ / : زيدٌ^(١) ، وفي الأفحج^(٢) : فَمَحَلٌ . وأجاز ابن جني في هَيِّقٍ^(٣) وهَيَّقَلٍ أن تكون اللام زائدة لسقوطها في النظير . وقالوا : فَيْشَلَةٌ وفَيْشَةُ^(٤) ، فاللام زائدة . والأولى في هَيَّقَلٍ الأصالة لقولهم فيه : هَقَلٌ ، فيكون هَيِّقٌ ، وهَيَّقَلٌ كضَيَّاطٍ^(٥) وضَيَّاطٍ .

وهنا انقضى تمثيل ما خرج عن تلك الضوابط المذكورة ، وحصل تفسير قوله : « وامنع زيادةً بلا قيدٍ ثَبَّتْ » إلى آخره ، على التمام والحمد لله ، ولا تُظَنُّ أن هذا تطويلٌ بغير فائدة ، بل فيه من حيث الشرحُ أعظمُ الفائدة^(٦) ، ولو سكتُ عن هذا التفصيل كُلُّهُ أو عن بعضه ، لنقص من شرح كلام الناظم ذلك المقدار ، فلا يَطْلُ عليك ، فإنه بتوفيق الله فائدة كُلُّهُ ، وبالله التوفيق .

* * *

(١) في المنصف ١/١٦٦ : « قالوا : عبدٌ ، في معنى : عبد الله ، فاللام زائدة ، وقالوا : زيدٌ ، في معنى زيد » .

(٢) الأفحج : الذي في رجليه اعوجاج .

(٣) الهيق : الطويل .

(٤) الفَيْشَةُ : أعلى الهامة ، انظر اللسان : فيش ، والمنصف ١/١٦٦ .

(٥) الضيَّاط : من معانيه الضخم الجنبين ، ومثله الضيَّاطار . يريد المؤلف أن هيقاً وهيقلاً مما تقارب لفظه واتفق معناه كالضيَّاط والضيَّاطار .

(٦) الأصل ، ت : فائدة .

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

هذا الفصلُ أَلْحَقَهُ بِفَصْلِ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ، لَأَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ مَزِيدَةٌ عَلَى حُرُوفِ الْكَلِمَةِ ، (إِلَّا أَنَّهَا)^(١) عِنْدَهُمْ لَيْسَتْ بِزِيَادَةٍ مَبْنِيَةٍ عَلَيْهَا الْكَلِمَةُ كَهَمْزَةِ أَخْرَجَ وَأَكْرَمَ ، بَلْ هِيَ مَأْتِيٌّ بِهَا لِعَارِضٍ يَعْرِضُ لِلْكَلِمَةِ مِنْ سَكُونِ أَوَّلِهَا لِيَبْتَدَأَ بِهَا مَتَحَرِّكَةً ، لَأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَبْتَدِئُ بِسَاكِنٍ ، فَإِذَا اسْتَغْنَى عَنْ تِلْكَ الْهَمْزَةِ بِوَصْلِ^(٢) مُتَحَرِّكٍ بِذَلِكَ السَّاكِنِ سَقَطَتْ ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا ، وَلِذَلِكَ بَوَّبَ عَلَيْهَا سَيَبُويهِ فِي غَيْرِ أَبْوَابِ التَّصْرِيفِ^(٣) . وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ تُشْعِرُ بَعْدَهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَزِيدَةِ ؛ أَلَا تَرَاهُ قَالَ : « فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ » ، فَجَعَلَهَا مِمَّا يُزَادُ فِي الْكَلِمَةِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يُطْلَقُ فِي الْعُرْفِ عَلَى مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ هَمْزَةِ أَفْعَلَ وَحَمَرَاءَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَوَجْهُ مَا فَعَلَ مِنْ هَذَا الْإِلْحَاقِ بِالْمَزِيدِ أَنَّهُ (قَدْ)^(٤) عُدَّ فِي حُرُوفِ الزِّيَادَةِ مَا لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَيْهَا الْكَلِمَةُ كَهَاءِ السَّكْتِ وَتَاءِ التَّائِيثِ وَنَحْوَهُمَا ، فَكَانَ هَذَا مِنْ جَمَلَةِ مَا زِيدَ ذَلِكَ النَّوعُ مِنَ الزِّيَادَةِ . وَأَيْضًا لَمَّا كَانَتِ الْكَلِمَةُ لَا يُمْكِنُ النُّطْقُ بِهَا إِلَّا مَعَ تَقَدُّمِ هَذِهِ الْهَمْزَةِ أَوْ مَا يَنْوِبُ عَنْهَا مِنَ الْكَلَامِ قَبْلُهَا عُدَّتْ كَأَنَّهَا مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ . وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَازِنِيَّ^(٥) أَدْخَلَهَا فِي بَابِ الزَّوَائِدِ فِي تَصْرِيفِهِ ، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا هُنَاكَ ، فَكَانَ النَّازِمُ مُتَبِعًا لَهُ فِي ذَلِكَ . وَقَدْ عُدُّوا هَذِهِ الْهَمْزَةَ فِي جَمَلَةِ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ ، وَلِذَلِكَ أَتَوْا بِهَا فِي الْأَوْزَانِ كَانْفَعَلَ وَافْتَعَلَ وَنَحْوَهُمَا .

(١) الْأَصْلُ ، ت : لِأَنَّهَا .

(٢) الْأَصْلُ ، ت : فَوْصِل .

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٤ / ١٤٤ .

(٤) عَنْ س ، ك .

(٥) الْمَنْصَفُ ١ / ٥٣ .

فإن قيل : فإذا كان قد اعتبر هذا الاعتبار ، فهلا تكلم عليها حيث تكلم على زيادة الهمزة .

قيل: إن زيادة همزة الوصل لها حكمٌ خاص بها ، ومواضعٌ محفوظةٌ ، وكلام يليق أن تُفردَ به دون غيرها ، ولذلك بَوَّبَ عليها الناسُ باباً على حدته ، فهذا وجهٌ ما فعله ، ولا شك أن هذا الموضع لائقٌ به . وهمزةُ الوصل هي الهمزة الثابتة في أول الكلمة إذا ابتدئَ بها ، فإذا وصلت الكلمة بما قبلها سقطت تلك (١) الهمزة حتماً على كلِّ حال وفي (٢) كلِّ لغةٍ ، وهي نظيرة ألف القطع ، لأن الهمزات الواقعة في أوائل الكلم وإن تشعبت أقسامُها عند المتكلمين عليها يحصرها قسمان : أَلَفَاتُ قطعٍ ، وأَلَفَاتُ وصلٍ . فألفُ الوصل ما تقدَّم ، وألفُ القطع هي الهمزة الثابتة في أول الكلمة سواءً ابتدئَ بها أم وصلت بما قبلها ، ولا تسقط إلا أن يكون آخرُ الكلمة / التي قبلها ساكنٌ ، فتنتقل حركتها إلى ذلك / ٢٠١ / الساكن ، نحو : قَدْ أَفْلَحَ ، وَمَنْ أَعْلَمَ ؟ وذلك مختصٌ بلغة من يُسهِّل الهمزة (من العرب) (٣) ، وقد ضَمَّنَ الناظمُ هذا التعريف المذكور في قوله :

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدِئَ بِهِ كَاسْتَبْتُوا

يريدُ أن الوصلَ له همزٌ سابقٌ على الكلمة ، لا يقع إلا أولها وقبل الإتيان بها ، لا يثبت ذلك الهمزُ إلا إذا كان هو المبتدأ (به) (٤) في أولِ النطق ، فإنه إذا كان كذلك ثبت نطقه ، كقولك : استبثتوا ، إذا ابتدأت بالهمز من هذا اللفظ قلت : اسْتَبْتَبْتُوا ، هكذا بهمزة مكسورة . فأما إذا لم تبتدئ به ، وإنما تبتدئ بما قبله (من الكلام) (٥) فإنه يسقط من النطق ولا يثبت ، كقولك : يا رجال ،

(١) ما عدا (س) : ذلك .

(٢) ما عدا (س) : في . دون واو العطف .

(٣) سقط من س .

(٤) عن س .

(٥) عن س ، وهامش ك .

اسْتَنْبِتُوا . وهو أمرٌ للجماعة من الناس بالاستثبات ، وهو طلب تحقيق الأمر والثبات فيه . ومثله : يازيدُ ، اضربْ واخرجْ ثم ارجعْ ، ونحو ذلك .

وقوله : « سابقُ » سابقُ » تبينُ لموضعه ليس بتحريكٍ من شيءٍ ؛ إذ ليس له ما يدخل عليه مما يخرج بقوله : « سابقُ » ، لو قلت : للوصل همزٌ لا يثبتُ إلا إذا ابتدئَ به . إلا أن بيان موضعه هو الوجه الأحق^(١) .

وقوله : « ابتدئْ به » ، أصله : ابتدئْ به ، بالهمزِ ثم سهلَ الهمزة بالإبدال ، فصار ابتدئْ ، ثم سكَّن الياء ضرورةً ، إما لأنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، وإما لأنه استثقل الفتحة على الياء كالضمة والكسرة ، وإن كانت لا تُسْتَقْلُ في الحقيقة ، ومثله في حركة الإعراب في النظم قولُ الشاعرِ ، أنشده ابن جني وغيره^(٢) :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِيقِ أَيْدَى جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِيقِ

ثم يبقى النظرُ في قوله : « للوصلِ همزٌ » ، ما المراد بالوصلِ هنا ؟ والذي يظهرُ أنه مراده من جهة (معنى)^(٣) كلامه وَقُوَّتِهِ : أنه التوصلُ إلى النطق بالساكن . وهذه هي فائدةُ الإتيان بهذه الهمزة ، فكأنه يقول : للتوصل إلى

(١) كذا في س ، ك . وفي الأصل ، ت : اللائق .

(٢) الرجز لرؤبة ، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩ ، وقال البغدادى في الخزانة ٣٤٧/٨ : « ولم أرهما في ديوانه » . وهما في الخصائص ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، والمحتسب ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ، وأمالى الشجري ١٠٥/١ ، والضرائر لابن عصفور ٩٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢٥/٤ ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٥ ، واللسان ، مادة قرق . والشاهد فيه : تسكين (الياء) في « أَيْدِيَهُنَّ » مع أنها منصوبة لأنها اسم (كأن) وتسكين الياء مع الناصب شاذٌ . ولكن قال المبرد : إنه من أحسن الضرورات .

وضمير (أَيْدِيَهُنَّ) للابل ، والقاع ، المكان المستوى . والقرق الأملس ، وقيل الخشن ، والورق الدراهم .

(٣) سقط من س .

النطق بالساکن همزاً من صفته كذا . وهذا هو الذي ذكره المؤلف في شرح التسهيل ، وذكره ابن جني^(١) ، و (إن)^(٢) هذا هو العلّة في إثباتها حيث تنبّت ، فكأنها على هذا إنما سُمّيت همزة وصلٍ لأنها يُوصل بها إلى هذا المعنى . وقد يظهر هذا من سيبويه إذ قال : « وهي زائدة ، قُدّمت لإسكان أول الحرف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن ، فقُدّمت الزيادة متحرّكة لتصل إلى التكلّم » ثم قال : « والزيادة ههنا الألف الموصولة »^(٣) . فاعترض الشلوّيين هذا الذي قالوا من أنها سُمّيت بهمزة الوصلٍ لأنها يُوصل بها إلى النطق بالساکن ، وزعم أن هذا خطأ ، لأن مصدر : وَصَلْتُ بكذا إلى كذا ، وَصُولٌ لا وَصَلٌ ، وَوَصَلٌ مصدرٌ : وَصَلْتُ الشيءَ بالشيء وصلّا .

قال : وَإِنَّمَا سُمّيت بذلك لأنها وَصِلَتْ بأول الكلمة ، قال : وقول^(٤)

سيبويه : « يتصل / إلى التكلّم » ، ثم قال : وهي الألف الموصولة ، ليس فيه / ٢٠٢ / « الموصولة » من قوله : يتصل إلى التكلّم ، كما قلنا . قال ابن الضائع : فإن قيل : فألف القطع أيضاً موصولة بأول الكلمة ، فما قال الأستاذ ليس بخاصٍ بألف الوصل . قلت : لما كانت الكلمة مستغنية^(٥) عنها بالنظر إلى دلالتها على المعنى ، إذ تسقط ولا يختل معنى الكلمة ، بخلاف همزة القطع ، صارت همزة الوصل موصولةً بالحقيقة بأول الكلمة لضرورة الابتداء ، وهمزة القطع ليست

(١) المنصف ١ / ٥٣ .

(٢) ليس في الأصل .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٤) س : وقال .

(٥) الأصل : ممتنعة .

كذلك ، بل هي أول الكلمة . فعلى ما قال الشلوين يكون الوصلُ في كلام الناظم من قولك : وصلت كذا بكذا ، أى : إن في الكلام همزة من صفتها كذا ، توصل بالكلمة . وقال ابن الضائع : وقد يقال : سميت همزة الوصل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها . قال : والإضافة قد تكون بأدنى ملابس ، وتكون سُميت بما تختص به عن (١) ألف القطع ، وعلى هذا يكون (قوله) (٢) : « للوصل همزٌ » أي : لهذا المعنى همزٌ أضيف إليه ونُسب له على الجملة ، ففيل : همزُ الوصل .

والأمر في هذا قريبٌ ، لأنه اصطلاحٌ (٣) لفظي ، ولا شك أن ما قال الشلوين صحيحٌ من جهة حقيقة اللفظ ، إلا أن المعنى الجاري على الأذهان في الاستعمال هو المعنى الأول .

وقوله : « سابق » وقوله : « لا يثبتُ إلا إذا ابتدئ به » ، فجعل له مرتبة السبقية والابتداء به ، مشعرٌ بأنه (في الأصل صالحٌ لذلك ، ولا يصلح لذلك إلا المتحرك في الأصل ؛ إذ لا يبتدأ بساكن ، ولا يجتلب (٤) للابتداء به ، فإن هذا خلافُ الحكمة ، وإن كان من المعلوم أنه إذا التقى ساكنان فلا بُدَّ من تحريك أحدهما ، لكن في هذه الدعوى استجلابُ عملٍ من غير فائدة ، وإنما هي متحركةٌ أصلاً واستعمالاً ، وهو مذهبُ سيبويه ، لأنه قال : « فَقُدِّمَت الزيادةُ متحركة لتصل إلى التكلم » (٥) . قال ابن خروف : لا يجتلبُ ساكنٌ (لساكن) (٦) .

وقد ذهب ابن جني ، وتبعه من المتأخرين الشلوين وبعض طلبته - فيما أظن - إلى (أنها) (٧) إنما أتي بها ساكنةً ، فحرَّكت لسكونها وسكون ما بعدها ، قال

(١) الأصل : على .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) س : اصطلاحى .

(٤) ما بين القوسين سقط من الأصل ، ت .

(٥) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٦) عن س وهامش ك .

(٧) سقط من الأصل ، ت .

ابن جني : « فإن قلت : أنت هربت من سكون الأول في الفعل (١) ، فكيف زدت عليه ساكناً آخر ، وهو الهمزة ؟ قيل : هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جيء بها قبل السكون ، لأنه قد علم أنها إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركته ، والحركة والحذف لم يصلح (٢) واحد منهما في الحرف الساكن من الفعل ، لئلا تنزل بنية التي قد أريدت له من سكون أوله ، فلم يبق إلا (حذف الهمز أو حركتها ، فلم يجز حذفها ، لأن ذلك يؤدي إلى ما منه هرب ، وهو الابتداء بالساكن ، فلم يبق إلا (٣) حركة الهمزة ، فحركت ، فانكسرت على ما يجب في الساكنين إذا التقيا (٤) .

واستدل على كونها ساكنة في الأصل أنهم أتوا بها مكسورة عندما أرادوا التحريك ، ولو كانت متحركة في الأصل لكانت مفتوحة أبداً ، بمنزلة الحروف التي (تكون) (٥) على حرف واحد ، كهمزة الاستفهام ، وواو العطف . وكلام العرب على كسرها ، والضم فيها لعل وكذلك الفتح .

قال ابن الضائع : وهذا لا يحتاج . وحق ما قال / . وقد يعلل كسرهما / ٢٠٣

وخروجها عن الأصل من الفتح بقصد التفرقة بين همزة القطع وهمزة الوصل ، إذ لو فتحت لكان اللفظ بهما واحداً ، فاضرب وانطح (٦) كقوك : أعلم وأكرم ، ففرقوا بينهما بأن كسروا همزة الوصل . وكانت هي أولى بالكسر لأنها ليست من أصل البنية حقيقة ؛ إذ لو كانت كذلك لوجب الفتح كما وجب في همزة

(١) في المنصف : « من سكون النون في انفعال ، فكيف زدت عليها .. » .

(٢) الأصل : يحصل .

(٣) ما بين القوسين سقط من س .

(٤) المنصف ١ / ٥٣ - ٥٤ .

(٥) عن س ، ك .

(٦) الأصل : فاضرب وانكح وانصح ، ت : فاضرب وانكح وانطح . وقد ضرب في ك على « وانكح » .

القطع ، لأن العرب اعتزمت في الأفعال أن تأتي بأوائها مفتوحة ، أعني صيغ الماضي كأكَل ، وَخَرَجَ ، وَدَحْرَجَ ، وَأَعْلَمَ ، وَتَفَعَّلَ ، وَتَفَعَّلَلْ ، ونحو ذلك . ولا يذهبون إلي غير الفتح إلا لعل ، فلما كانت همزة (الوصل)^(١) إذا فُتحت تلتبس بهمزة القطع كسروها ، وخالفوا بها حكم الأخرى ، ولا يلزم إذا كان أصل الحرف الفتح (أن)^(٢) لا يُنْتَقَلْ عنه أصلاً ، بل إذا جاءت علّة موجبة اتّبعَتْ ، كما قيل في باء الجرّ : إن أصلها الفتح ، وإنما كُسِرَتْ ليناسب لفظها عملها اللزيم لها .

فالحاصلُ أنَّ الذي يُشير إليه النظم مطلق التحريك ، وأما تعيينُ الحركة من كَسْرٍ أو غيره فليس له إليه إشارة ، وهو بلا شكُّ نقصٌ ، والحكم في ذلك (في)^(٣) مشهور (الكلام)^(٤) أنها تُضَمُّ إذا كان ما بعد الساكن مضموماً تحقيقاً أو تقديراً ضَمّةً لازمةً لا عارضةً ، وتكسر فيما عدا ذلك ، فلو قال بعد الشطرين الأولين :

يُكْسَرُ لَا إِنْ ضُمَّ تِلْوَ تِلْوِهِ ضَمًّا مُدَامًا كَاغْزُ ، وَاخْشَ ، وَأَنْوِهِ
لِكَمَلِ مَرَادِهِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ .

وقوله : « لَا يَنْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ » هذا هو الأمر العام ، وقد شَذَّ من هذا قولهم : أَلرَّجُلُ خَيْرٌ أَمْ الْمَرْأَةُ ؟ وَآيَمَنُ اللَّهُ مَا تَحْلَفُ بِهِ^(٥) ؟ فَإِنَّ الهمزة (فيه)^(٥) قد ثبتت^(٦) وإن لم يبتدأ به ، ما سيأتي .

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من الأصل ، ت .

(٤) انظر شرح الشافية للرضي ٢٢٤/٢ ، ٢٦٧ ، والمساعد ٦١٥ - ٦١٦ ،

(٥) عن س ، ك .

(٦) ك : تثبت .

ثم في كلامه نَظَرٌ ، وهو أنه اقتضى أن همزة الوصل تثبت إذا ابتدئ بها^(١) مطلقاً من غير ذلك ، وذلك في المواضع التي يذكرها ، وهذه المواضع تارة تبقى على أصلها من سكون ما يلي همزة الوصل (- وتارة ينزاح عنه ذلك السكون فتتحرك ، وإذا تحركت فلا بد من سقوط همزة الوصل^(٢)) ، وإن كانت مما يُبتدأ بها ، وذلك كإفعل من سأل ورأى ، لأنك تقول : سل ، ورة . وكذلك كل ما حذف منه الفاء في الأمر نحو : خذ^(٣) ، ورد ، وقه ، وشبه ، وعه . وكذلك : خذ ، وكل يومر . ومنه أيضاً ما نُقل إلى ساكنه حركة نحو : قم ، وهب ، وبع ، وسر^(٤) ، أو التقى معه ساكن مدغم فحرك نحو : قتل^(٥) في اقتتل ، وجب في احتجب ، وما أشبه ذلك من الأمور العارضة حتى يصير ما يلي الهمزة مُحركاً ، فلا تثبت البتة . وما جاء من قولهم : اسل ، واجب ، وإخطف - فهو نادر واعتداد بالعارض^(٦) . وكذلك ما تحرك فيه الساكن الأول من جميع ما يذكره ، فإذا ليس ثبوتها حيث يُبتدأ بها بإطلاق ، كما أنه ليس سقوطها حيث لا يُبتدأ بها بإطلاق ، بل إذا كانت في محلّ الابتداء بها فهي على وجهين ، ثابتة وغير ثابتة . والضابط^(٧) لثبوتها في الابتداء هو أنها تثبت حيث يكون ما

(١) الأصل . س : به .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل : خذ ، ورد ، س : رد وحد ، ك : رد وخز ، ت : رد وخذ .

فأما خذ فالأمر من وَخَدَ البعير يَخْدُ وَخْداً وَوَحْدَاناً : أسرع ووسع الخطو . وإذا كان ما في ك صحيحاً فهو أمر من وَخَزَه بالرمح يَخْرُزُهُ وَخْزاً : طعنه طعناً غير نافذ .

(٤) الأصل : وسو .

(٥) انظر الكتاب ٤ / ٤٤٣ ، والمنصف ٢ / ٣٣٦ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٢٨٤ ، والمساعد ٤ / ٢٥٦ .

(٦) انظر هذا في المقتضب للمبرد ١ / ٣٨٩ ، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ٨٠ ، والمنصف ١ / ٧٠ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٤٢ - ٤٣ ، والتسهيل ٢٠٣ .

(٧) س : وأيضاً والضابط .

بعدها ساكناً ، لأنها^(١) إنما أتى بها هروباً من وقوع الساكن في الابتداء ، فإذا وُصِلَت الكلمة بما قبلها ناب ذلك مناب / همزة الوصل ، فلم يقع الساكن في / ٢٠٤ / ابتداء الكلام ، وإذا^(٢) لم تُوصَلْ بما قبلها أُتِيَ بهمزة الوصل متحركة للابتداء بها ، فإذا تحرك^(٣) ما بعدها لم يُحتَج إليها .

فالحاصل أن همزة الوصل لا تثبت إلا إذا ابتدئ بها وكان ما بعدها باقياً على سكونه ، وإن شئت أن تحترز من نحو : اسْلُ ، وَالْحَمْرُ ، وإِخْطَفُ فقل : لا تثبت إلا إذا ابتدئ بها وكان ما بعدها باقياً على سكونه تحقيقاً أوتقديراً ، ولا يبقى عليك إشكالُ فقوله : « وكان ما بعدها باقياً على سكونه » هو الذي نقص الناظم ، فلحقه بسبب ذلك الاعتراض .

والجواب عن هذا أن يقال : (إن)^(٤) هذا الكلام لم يأت به لتعريف مواضع الثبوت من مواضع السقوط ، وإنما أتى به على جهة التعريف بهمزة الوصل وتمييزها عن همزة القطع ، فكأنه يقول : إذا أردت أن تعرف همزة الوصل من غيرها فخاصتها التي تختص بها أنها لا تثبت في الوصل أصلاً ، وإنما تثبت حالة الابتداء بها ، فإذا وجدت همزة تثبت إذا ابتدأت بها ، وتسقط إذا وصلت ما قبلها (بكلمتها)^(٥) فتلك همزة الوصل ، فإنما ساق^(٦) هذا الكلام مساق التعريف الرسمي ، ولا خفاء بأنه إذا تعرفت وتبينت عن غيرها يتعلق بها من الأحكام ما ذكر في السؤال ، فلو كان الناظم لم يأت بهذا الكلام إلا لبيان هذا الحكم منها دون التعريف لكان^(٧) (هذا)^(٨) الاعتراض متوجهاً ، لكنه قصد

(١) س : لأنه .

(٢) الأصل : وإنها .

(٣) الأصل : تحركت .

(٤) عن الأصل .

(٥) سقط من الأصل ، ت .

(٦) الأصل ، ت : سياق .

(٧) الأصل : فكان .

(٨) عن الأصل .

مقصدًا آخر فيُسلَّم له من حيث مقصده إلا أنه يبقى عليه أنه لم يبيِّن موضع سقوطها (١) بيانًا شافيًا .

* * *

وَهُوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوِ اِنْجَلَى
وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثَّلَاثِي كَا خَشَّ وَامْضَ وَانْفَذَا

لما تمَّ الكلام على التعريف بهمزة الوصل أخذ يذكر مواضعها ، وذلك أنَّها تدخل في الأسماء والأفعال والحروف ، وابتدأ بذكر دخولها على الأفعال لأنَّه الأصل ، وما عداه ليس بأصل ، وأيضاً فلحاقها الأفعال كالمطرِد ، ولذلك قال سيبويه : « وأكثر ما تكون في الأفعال » (٢) وهو في غيرها بالسماع ، وإنما كان كذلك لأنَّ الأفعال موضوعة للتصرف فيها ، والإعلال تابع للتصرف (٣) ، فكما (٤) كثر تصرفها كثر إعلالها وعدم بقائها (٥) على حالة واحدة ، فلما كانت كذلك شجَّعهم ذلك على أن سكَّنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل . قال ابن جني : « وهذا من أغلظ ما جرى على الأفعال » (٦) . وهذا التعليل جارٍ في الأفعال الماضية ، وأما الأمر فإنما دخلته وجميع ما كانت حروف المضارعة منه مفتوحة وبعدها ساكن ، لأنه لما حُذِف حرف المضارعة حين أريد الأمر لئلاً يلتبس الأمر بالخبر ، بقى أول الفعل ساكناً ، فسيق له همزة الوصل ف قيل : اَقْتُلْ ، واستخرج ، ونحو ذلك (٧) .

(١) س : سقوطه .

(٢) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٣) الأصل : التصرف .

(٤) س : فلما .

(٥) الأصل : بنائها .

(٦) المنصف ١ / ٥٦ .

(٧) انظر المرجع السابق والصفحة .

فقله (١) : « وَهُوَ لِفَعْلٍ مَاضٍ » الضمير عائدٌ على الهمز ، أى : والهمزُ كائنٌ لِفَعْلٍ مَاضٍ ، واللام للاستحقاق كقولك : السرج للدابة ، كأنه يقول : وهو يستحقه الفعلُ الذي من صفته كذا . وذلك أَنَّ الأفعال على ثلاثة أقسام : قسمٌ وضع للماضي من الأزمنة ، وهو فَعَلَ (٢) وماضاهاه . (وقسمٌ وُضِعَ للزمان المستقبل ، وهو / أَفْعَلُ وما شابهه مما هو أمرٌ للمخاطب) (٣) . وقسمٌ وُضِعَ / ٢٠٥ / دالاً بالاشتراكِ على الحال والاستقبال ، وهو يفعل وما كان مثله ، مما في أوله إحدى الزوائد الأربع .

فأما المضارعُ فليس في أولِ شيءٍ منه همزةٌ وَصَلْ (٤) ، لأنَّ حروفَ المضارعة متحركةٌ ، وهي الواقعةُ في أوله ، والهمزةُ الداخلة عليه همزة قطع دالة على المتكلم وحده ، وهي إحدى تلك الزوائد .

وأما الأفعالُ الماضيةُ فعلى ثلاثة أقسام : ثلاثيةٌ ، ورباعيةٌ ، وما فوق ذلك ، وهي الخماسية والسداسية ، وهي أقصى ما تبلغه الأفعالُ .

فأما الثلاثية والرباعية فليس في شيءٍ منها همزةُ الوصلِ ، فمفهوم (٥) كلامه (أنها) (٦) إنما تكون فيما كان على أكثر من أربعة ، فما عدا ذلك فمفهومه أنها لا تكون فيما دون ذلك ، وذلك صحيح ، فمتى وجدتُ فعلاً ثلاثياً أو رباعياً في أوله الهمزة فاحكم بأنها همزة قطع البتة ، نحو : أخذ وأكل ، وكذلك : أعلم وأكرم .

(١) الأصل : وقوله .

(٢) س : كفعل .

(٣) سقط من س .

(٤) س : الوصل .

(٥) ما عدا (س) : بمفهوم .

(٦) عن س ، وهامش ك .

وأما الخماسية فما فوق ذلك فهي^(١) التي تدخلها همزة الوصل ، لقوله^(٢) :
 « وهو لفعل ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة » ، أي : هو مختصٌ بكلِّ فعلٍ
 ماضٍ اشتمل على خمسة أحرف أو ستة ، فكل همزةٍ وُجدت في أوله مما عدَّةُ
 حروفه هذه العدَّةُ فهي همزة وصل . والأمثلة التي اختصت بها سبعة عشر ،
 منها خماسية وسداسية :

فالخماسية ثلاثة : انْفَعَلَ ، نحو : انطلق ، وأمَحَى ، وانجلى وهو مثاله ،
 من جلوت الشيء : إذا أظهرته (فانجلى أي)^(٣) : ظهر وتبين . وافتَعَلَ نحو :
 اقتدر ، واصطفى ، واحتمل وافعلَّ نحو : احمرَّ ، واصفرَّ ، وابيضَّ .
 والسداسية ستة : افْعَالَ نحو : احمارَّ ، واصفارَّ . وافْعَنْلَ نحو :
 افْعَنْسَسَ ، واسْحَنَكَ . واستَفْعَلَ نحو : استخرج ، واستمكن . وافْعُولَ نحو :
 اعلوط ، واخروط . وافْعَنْلَى نحو : اسلنقى ، واحرنَّبى . وافْعَوْعَلَ نحو : اغدودن ،
 واعشوشب .

فهذه ستةٌ أبنية مشهورة ، وقد عدُّ منها : افْعُولَ نحو اعْثُوجَ^(٤) ،
 وافْعِيلَ نحو : اهبيخَ ، وكذلك افْوَنْعَلَ^(٥) نحو : احوَنْصَلَ^(٦) الطائر ، وافْعَنْلَى
 كاحْبَنْطَى . ولم يذكر سيبويه هذه الأبنية الأربعة^(٧) ، فالجميعُ عشرة أبنية كُلُّها

(١) الأصل : وهي .

(٢) س : بقوله .

(٣) سقط من س .

(٤) الأصل : احتوجج . س : اعتوجج ، والعثوجج والعثوجج : البعير الضخم السريع المجتمع الخلق ،
 وقد اعتوجج واعتوجج .

(٥) س : افغنعل .

(٦) احوَنْصَلَ الطائر : ثنى عنقه وأخرج حوصلته . والحوصلة من الطائر بمنزلة المعدة من الانسان .

(٧) قال ابن عصفور في المتع ١٧٨ ، وقد ذكر الأبنية الثلاثة الأولى : « لم يذكرها أحدٌ إلا صاحب العين ،
 فلا يلتفت إليها » .

يختص بالثلاثي الأصول إلا افْعَنْلَ فإنه يشترك معه فيه الرباعي الأصول نحو: احرنجم ، فافعلنل على هذا بناءان في التقدير ، وثُمَّ بناء آخر مختص بالرباعي الأصول ، وهو : افْعَلْ ، نحو : اطمأنّ واقشعرّ ، وما أشبه ذلك ، يضاف إليها تَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ ، لكن في حال ، وذلك إذا اتفق أن يكون بعد التاء حرفٌ تدغم فيه فإنه يجوز إدغامها فَتَسْكُنَ وتجلب لها همزة الوصل ، ويصير الفعل بهمزة الوصل سُدَاسِيًا ، فمن ذلك قولك : أدرك ، وازاور ، وادين ، وازين . وفي القرآن الكريم : (ادَارَأْتُمْ فِيهَا)^(١) ، (بَلْ ادَّارِكْ عِلْمَهُم فِي الْآخِرَةِ)^(٢) ، حتى إذا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ^(٣) . (فجميع أبنية الماضي المختصة بهمزة الوصل سبعة عشر بناءً ما بين شهير ونادر ، (وأصل)^(٥) (ومنقول)^(٤) ، إلا أن هذين الأخيرين يمكن ألا يكون قصدهما بالذكر ، لأنه قال : « وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ » ، والمصدر من هذين لا يلحقه ألف الوصل ، لأنه لا تُدْغَمُ تَأْوُهُ ، فلا يقال في التَزَيْنِ والتَّدَارُؤِ : اَزَيْنُ ولا اِدَارُؤُ ، بل: تَزَيْنُ وتَدَارُؤُ على الأصل ، وكذلك التضارُبُ والتطَيُّرُ ، والمسألة / مذكورة في باب الإدغام . وإذا كان كذلك وكان / ٢٠٦ / سببُ إلحاق الهمزة هنا إنما هو الإدغام ، ولم يتعرَّض هنا لذلك ، ولا يعد له

(١) الآية ٧٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٦٦ من سورة النمل .

(٣) الآية ٢٤ من سورة يونس .

(٤) ما بين القوسين هنا عن س : وذكر فيما عداها بعد قول المصنف الآتي : « فالحاصل من هذا أن جميعاً ما اختص بهمزة الوصل من أبنية خمسة عشر بناءً » ونبه في ك إلى أن يُقَدَّم إلى هذا الموضع كما في س .

(٥) سقط من س . ومكانه في الأصل ، ت : وأفعل .

نقصا ، لأنه إنما تكلم هو وغيره في هذا (الباب)^(١) فيما كان فيه ألف الوصل بحق الأصل ، فالحاصل من هذا أن جميع ما اختص بهمزة الوصل من أبنية الماضي خمسة عشر بناءً ، وهي المشار إليها بقوله : « وَهُوَ لِفَعْلٍ ماضٍ احتوى على أكثر من أربعة » ، ويريد : من أربعة أحرف ، ولا يُريد بها الأصول فقط ، بل الحروف على أى حالة كانت من أصالة وزيادة ، بل لا يتأتى فيها إلا أن تكون مزيدا فيها ، لكن منها ما هو ثلاثي الأصول ورباعيتها ، كما ذكر . إلا أن في كلامه نظرا ، وذلك يقتضي أن هذه الأفعال التي تدخلها الهمزة إنما تكون على أكثر من أربعة أحرف دون الهمزة لقوله : « وَهُوَ لِفَعْلٍ ماضٍ » إلى آخره ، أى : إنما تدخل على الفعل الذي هذه صفته ، فإن كان يمشي له في السداسي نحو : اسْتَفْعَلَ وافْعَنْلَل ، من حيث هي خماسية دون الهمزة ، فلا يمشي له في انْفَعَلَ وافْتَعَلَ وافْعَلْ ، لأنها رباعية الحروف دون الهمزة ، فكان غير شامل لها ، وكان تمثيله بانجلى مع مقتضى كلامه كالمتناقض .

والجواب : أنه لا يعني بقوله : « وَهُوَ لِفَعْلٍ ماضٍ » إلى آخره أن الهمز يدخل عليه وإنما يعطي كلامه مجرد الانتساب إلى أكثر من الأربعة وذلك أن كلام النحويين في المسألة إنما هو على ما أذكره لك ، وذلك أنهم يعقدون القانون في ألف الوصل على أن كل فعل ماضٍ كان في أوله همزة ، وكان على أكثر من أربعة أحرف فالهمزة همزة وصل ، وإلا فهي همزة قطع ، فهم إنما يتكلمون بعد استقرار الهمزة في أوله ، لا أنهم يريرون أن ما كان على كذا دونها فإنك تدخلها عليه لأنها معبودة في حروف الكلمة عندهم ، وهو الذي قصد الناظم بقوله^(٢) : « وَهُوَ لِفَعْلٍ » ، يعني أن ما أوله همزة من الأفعال

(١) سقط من الأصل .

(٢) الأصل : بقوله .

الماضية التي على أكثر من أربعة يحكم عليها بأن تلك الهمزة همزة وصل لا همزة قطع. وعلى هذا لا بُدَّ من عدَّ الهمزة في جملة الحروف ، ويشمل كلامه أنجلى واقتدر ونحوهما ، لأنها خماسية الحروف مع عدَّ الهمزة حرفاً من حروف الفعل .

ثم قال : « والأمر والمصدر منه » ، ينبغي أن يكون قوله : « والأمر » مخفوضاً عطفاً على « فعل » من قوله : « وهو لفعل » ، كانه قال : وهو لفعل ماضٍ ، وللأمر منه ، وللمصدر منه . وقد رأيت مرفوعاً في بعض النسخ ، ووجه الرفع فيه متكلف .

وقوله : « منه » ، أى : من ذلك الفعل الماضي ، وهو كل فعل أمر في أوله الهمزة إذا كان محتوياً على أكثر من أربعة ، وكل مصدر لتلك الأفعال المذكورة ، فالهمزة في ذلك كله همزة وصل ، فأما الأمر فنحو : انطلق ، واقتدر ، واحمر . واحمر ، اقعنسس ، واستخرج ، واعلوط ، واسلنق ، واغديدن ، واحرنجم / ٢٠٧ / واطمنن واعئوجج ، واهبيخ ، واحونصل ، واحبطني^(١) ، وما كان نحو ذلك . وأما المصدر فنحو : انطلق ، واقتدار ، واحمرار ، (واحميرار)^(٢) ، واقعنساس ، واستخراج ، واعلواط ، واسلنقاء ، واغديدان ، واحرنجام واطمننان ، واعئيجاج ، واهبياخ ، واحونصال ، واحبنتاء ، ونحو ذلك . وإنما لحقت المصادر^(٣) لأنها من شأنها أن تتبع أفعالها^(٤) في الصحة والإعلال ،

(١) يقال : احبطنات واحبطنيت ، مهموزاً وغير مهموز ، المحبطنى : الممتلىء غضباً وهو من الحبط الذي

هو اليرم .

(٢) سقط من س .

(٣) الأصل : المصدر .

(٤) الأصل : أحوالها .

والزيادة والحذف ، فكما زيدت ألف الوصل في الفعل لما لحقه من الإعلال كذلك فعلوا في مصادرها .

ثم قال : « وكذا أمر الثلاثي » . يعني أن فعل الأمر من الفعل الثلاثي الحروف حكمه أيضا أن الهمزة التي في أوله همزة وصل لا همزة قطع ، نحو : اخشَ يا زيد ، وامضِ لحاجتك ، وانفذْ لما قصدته . وهذه ثلاثة أمثلة لثلاثة الأفعال التي هي من يَفْعَل ، وَيَفْعِلْ ، (وَيَفْعُلْ)^(١) قصد بها التنويع ، وأمر^(٢) وآخر وهو كون الفاء ساكنة فيها ، فهو السبب في لحاق الهمزة تحرزا من كونها متحركة نحو : خَفْ ، وَدِنْ ، وَدِمْ ، فَإِنَّ الفاءَ هنا قد تحرَّكت بحركة العين المنقولة إليها فلم يُحْتَجْ إلى همزة الوصل . وكذلك ما كان من الأفعال محذوف الفاء في الأمر ، نحو : دَعْ وَقَعْ ، وَصِلْ وَعِدْ ، وَقِهْ وَشِهْ ، وما أشبه ذلك . ومثل ذلك : انْهَضْ واصْدَعْ ، واضْرِبْ وانْطِخْ ، واقْرُبْ وابْعُدْ . وهذه الأفعال رباعية الحروف للحاق الهمزة لها ، ولكن ضبطها بالفعل الماضي ، فيريد أن الأمر من الماضي الثلاثي حكمه كذا .

وفي عبارته شيء ، وذلك أن قوله : « والأمر والمصدر منه » ، يريد به الأمر من الفعل الزائد على أربعة الأحرف والمصدر من ذلك الفعل أيضا ، فيظهر أن الأمر والمصدر مأخوذان من الفعل الماضي . وهذه الجملة لا يقول بها أحدٌ ، أما المصدر وحده فقد زعم الكوفيون أنه مأخوذٌ من الفعل^(٣) ، ولم يُعَيَّن أحد منهم - فيما أعلم - ما المأخوذُ منه المصدر ، أَلماضي أم المضارع أم الأمر؟ فالتعيين^(٤) للماضي دون غيره لم يَقُلْ به أحدٌ . وأما فعل الأمر فليس

(١) سقط من الأصل ، ت .

(٢) س : وأمرأ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري . المسألة الأولى ص ٦ وما بعدها .

(٤) س : فالتغيير .

بمأخوذ من الماضي اتفاقاً مناً ومن الكوفيين . وكذلك قوله: «وكذا أمر الثلاثي»
يريد الماضي الثلاثي ، فنسبه إليه ، وهو^(١) موافق لما تقدم . والجميع غير
صحيح ، فظاهر كلامه غير مستقيم .

والجواب : أن عبارته هنا قد علم مراده بها ، وأن معناها أن الأمر
والمصدر اللذين^(٢) هما مع الماضي جاريان^(٣) على مجرى واحد ، ملتقيان من
كل وجه في الأصول والزوائد وغير ذلك ، وأنه لم يُرد بقوله : «منه» الاشتقاق ،
لكنه ترك الاحتراز في العبارة اتكالا على فهم المعنى ، ويسمح له في مثل هذا ؛
إذ ليس محل ربط قانون ولا تقييد حكم ، وقد قَدِّمَ حكم الاشتقاق في بابه ،
فالأمر فيه قريب .

وقوله : « وانفذا » ، أراد : انفذَنَ ، فوقف على النون بالالف ، على ما
يجبُ فيها .

ثم أخذ الناظم في ذكر ما يختص بها من الأسماء ، فقال :

وفي اسمِ استِ ابنِ ابنِ سَمِعَ وأثنينِ وامرئٍ وتأنيتِ تَبِعَ /
وايمنُ همزُ أل كذا ويبدلُ مدّاً في الاستفهام أو يسهّلُ /

ودخولها في الأسماء : إنما (هو)^(٤) لشبهه^(٥) ما بالأفعال ، وذلك أن
الأسماء يلحقها التصرف بالتحقير والتكسير والحذف وغيرها من وجوه

(١) س : فهو .

(٢) في النسخ : اللذان .

(٣) س : « جاريان معا على .. » .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : يشبه . ك : يشبه .

التصرفات ، لما بينها وبين الأفعال من التقارب ، فلمّا كان ذلك ، وكانوا قد ألقوا ألف الوصلِ الأفعالَ ، اجترءوا على أنْ ألقوها أيضاً بعض الأسماء ، لمّا أدخلوا لها من الإعلال وإسكان الأوّل ، وكان ذلك في بعض المحذوفات لتقع فيها كالعوَضِ منه ، ولم يكن ذلك في جميع المحذوفات كيدٍ ودم ، وهنٍ ، وغدٍ ، لأنهم لما قصدوا التعويض لم يسع أن يجري ذلك في جميع الأسماء ، لأنّ العوض يقوم مقام المعوَضِ منه ، كأنه هو وإن لم يكن إياه في جميع الأشياء ، فكان المحذوف لم يحذف ، وذلك نقض لما قصدوا^(١) من غرض الحذف . هذا تعليل ابن جني^(٢) .

وجملة الأسماء التي لحقتها هذه الهمزة سبعة أسماء على ما ذكره :
أحدها : اسم ، وهو واحد الأسماء ، وإذا كان بالهمزة ففيه لغتان : اسمٌ ،
أُسْمٌ ، وكلاهما هَمْزٌ وصل يذهب في الوصل . وقد تقطع همزته في الشعر
ضرورة ، كقول الشاعر ، (أنشده)^(٣) الجوهري^(٤) .

وما أنا بالمخسوس في جذم مالك ولا من تَسْمَى ثم يلتزمُ الإِسْمَا
والثاني : اسْتُ ، وهو العَجْزُ^(٥) ، وقد يراد به حَلَقَةُ الدبر من الناس ، وقد
يستعار لغير ذلك من الحيوان ، قال الأخطل^(٦) :

(١) الأصل : قصد .

(٢) انظر المنصف ١ / ٥٧ - ٦٣ .

(٣) سقط من س .

(٤) الصحاح ، مادة : سما . والبيت للأحوص الأنصاري ، انظر شعره : ١٩٣ . المخسوس : التافة
المرنول .

(٥) الأصل : العمري .

(٦) الكتاب ٤١٧/١ ، ونسبه الأعلام إلى الأخطل ، ومثله في الخزائن ٤٦٠/١ ، ونسب فيها ٥٠/٣ إلى عتبة
ابن الوغل التغلبي . ولم أجده في ديوان الأخطل .

وَأَنْتَ مَكَانَكَ مِنْ وَأَنْتَ لِرِ مَكَانَ الْقَرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ

وقولهم : باسْتِ فلان : شَتْمٌ للعرب ، قال الحطيئة^(١) :

فباسْتِ بني قيس وأسْتَاه طَيِّرٌ وبِاسْتِ بني دُوْدَانَ حاشا بني نَصْرِ
ويقال : مازال (فلان)^(٢) على اسْتِ الدهر مجنوناً ، أي : لم يزل يُعْرِفُ
بالجنون ، قال أبو نُخَيْلَةَ^(٣) :

مَازَالَ مُذْكَانَ عَلَى اسْتِ الدَّهْرِ ذَا حُمُقٍ يَنْمِي وَعَقْلٍ يَحْرِى
وكلها همزاتها همزات وصل .

والثالث : ابن ، وهو واحدُ الأبناء ، وألفه أَلْفٌ وصل . وقولهم^(٤) :

مَنْ يَكُ لَا سَاءَ فَقَدْ سَاءَ نِي تَرَكَ أُبَيْنِيكَ إِلَى غَيْرِ رَاعٍ
كَانَ وَاحِدَهُ ابْنُ مَقْطُوعِ الْأَلْفِ فَصَغَّرَهُ عَلَى أُبَيْنِ كَأَعْنَمٍ ، ثم جمعه على
أُبَيْنُونٍ ، ومثل هذا لَا يُتَعَدَّى بِهِ مَحَلُّهُ .

(ثم أتبع فيه ما قبل الآخر فقليل : ابْنُ ، وابْنَمٌ ، وابْنِرٌ ، لأن الميم بصدد
الزوال)^(٥) .

والرابع : ابْنُ ، وهو بمعنى الابن ، زيدت فيه الميم ، فاعتبر الأصل فجاء
بحركة النون على مقتضى العامل ، قال الشاعر^(٦) :

(١) ديوانه ٣٢٩ ، وفيه وأفناء طيئ . والبيت في الصحاح : ستة .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الصحاح ، مادة : سته ، واللسان ، مادة سته ، وبدن . وفي اللسان عن أبي عبيدة : « يقال : كان ذلك
على است الدهر وعلى أس الدهر ، أي : على قَدَمِ الدهر .. » وذكر البيت ، ثم قال : « أي لم يزل
مجنوناً دهره كله » . وحرى يحري حريا : نقص .

(٤) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي ، كذا قال ابن بري ، وهو في الصحاح واللسان ، مادة : بنى .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) الشطر الثاني في الصحاح واللسان ، مادة : بنى .

يقال : عَرَّ الظليم يَعْرُ عِرَارًا ، وعَارٌ يُعَارُ مَعَارَةً وعِرَارًا : صاح . واستحقب : احتمل .

عِرَارَ الظُّلُمِ اسْتَحَقَّ الرِّكْبُ بِيضَهُ وَلَمْ يَحْمِ أَنْفًا عِنْدَ عَرْسٍ وَلَا ابْنِمِ
وقال حسان (١) :

وَلَدْنَا بَنِي الْعَنْقَاءِ وَابْنَى مُحَرِّقٍ فَأَكْرَمُ بَنًا خَالًا وَأَكْرَمُ بَنًا ابْنَمًا
وَأُنْشِدُ ابْنَ جَنِّي (٢) :

وَهَلْ لِي أُمٌّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْتُهَا أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمًا
والخامس : اثنان ، من أسماء العدد للمذكر ، أُلْفَهُ أَلْفٌ وَصَل ، لَأَنَّكَ تَقُول :
هُمَا خَيْرُ اثْنَيْنِ فِي النَّاسِ ، وَقَدْ قَطَعْتَ هِمَزَتَهُ فِي الضَّرُورَةِ ، قَالَ قَيْسُ بْنُ
الْخَطِيمِ (٣) :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ بِنْتُ وَتَكْثِيرُ الْحَدِيثِ قَمِينُ
وقال جميل (٤) :

أَلَا لَا تَرَى إِثْنَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلٍ
وقال الآخر (٥) :

يَا نَفْسُ ، صَبِرًا ، كُلُّ حَيٍّ لَاقٍ وَكُلُّ إِثْنَيْنٍ إِلَى افْتِرَاقٍ

وقعت هذه الأبيات في كتاب سيبويه في باب الضرائر في النسخة الشرقية .
والسادس : امْرُؤٌ ، وَهُوَ الرَّجُلُ ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الذَّنْبُ ، كَذَا نَقَلَ الْجَوْهَرِيُّ عَنْ
يُونُسَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٦) :

(١) ديوانه ١٢٠ ، والصاحح ، مادة : بنا .

(٢) المنصف ١ / ٥٨ ، والبيت للمتلمس في ديوانه ٢٠ .

(٣) ديوانه ١٠٥ ، والنوادر ٥٢٥ ، والضرائر لابن عصفور ٥٤ . وَالتَّتْ : مصدر نَتَّ الحديث يَنْتُهُ نَتًّا : إِذَا أَفْشَاهُ .

(٤) ديوانه ١٨١ ، وهو في نوادر أبي زيد ٥٢٥ ، والمحاسب ٢٤٨/١ ، والضرائر لابن عصفور ٥٥ .

(٥) مجهول . والبيت في الخصائص ٤٧٥/٢ ، والمحاسب ٢٤٨/١ ، والضرائر لابن عصفور ٥٥ ، والهمع ٣٤٣/٥ .

(٦) البيت في الصحاح واللسان ، مادة : مرأ .

وأنت امرؤُ تعدو على كلِّ غِرَّةٍ فتُخطِيُ فيها مرةً وتصيبُ

وفيه^(١) ثلاث لغات إذا كان بهمزة الوصل : امرؤُ ، وامرأُ ، وامرِئُ ،
بإتباع ما قبل الآخر الآخر ، وهي اللغة الفُصحى ، وفتح الراء في الأحوال
كلها ، (حكاها الفراء ^(٢)) ، وضم الراء كذلك في الأحوال كلها ^(٣)) .

والسابع : ايمن ، وهو بمعنى يمين^(٤) فألفه ألف وصل ، وفيه لغتان :
ايمن الله ، وايمنُ (الله)^(٥) بفتح الهمزة وكسرها - وكذلك : أيَمُ الله ، وإيَمُ الله -
إذا حذفت النون - وكذلك : إِم الله بكسرها مع إبقاء الميم وحدها . ويقولون :
لَيَمُنُ^(٦) الله ، باللام ، قال نصيب^(٧) :

فقال فريقُ القوم لما نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ ، وفريقُ : لَيَمُنُ الله ما نَدْرِي

هذا مذهبُ جمهور البصريين ، وهو الذي ارتضاه الناظم ، ومذهب الفراء
- وهو منقول عن الكوفيين أيضا في الجملة - أن الهمزة همزة قطع ، وهو
جمع يمين ، كما قال زهير^(٨) :

فَتُجْمَعُ أَيَمُنُ منا ، وَمِنْكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تَمُورُ بها الدِّمَاءُ

ثم حلفوا به فقالوا : أَيَمُنُ الله ثم كثر على ألسنتهم حتى أدرجوا الهمزة
وحذفوها في الوصل . وإلى هذا المذهب ذهب ابن كيسان وابن درستويه .
ورأيهم في ذلك ضعيفٌ يَدُلُّ على ضعفه بأمر منها :

(١) ما عدا (س) : ففيه .

(٢) سقط من س .

(٣) الصحاح ، مادة : مرأ .

(٤) الأصل : « يمين بالله ، فألفه » .

(٥) سقط من الأصل ..

(٦) الأصل : ليم .

(٧) البيت في الكتاب ٣ / ٥٠٣ ، ١٤٨ / ٤ ، والمقتضب ١ / ٣٦٣ ، ٨٨ / ٢ ، ٢٢٩ ، والمنصف ١ / ٥٨ ، وسر

الصناعة ١٠٦ ، ١١٥ ، ٢٨٣ ، والضرائر لابن عصفور ٢٢٥ ، والمقني ١٠١ ، والصحاح : يمين .

(٨) ديوانه ٧٨ ، والصحاح ، مادة : يمين . والمقسمة : موضع الحلف عند الأصنام .

أن همزة (١) الجمع همزة قطع وهمزة هذا الاسم همزة (وصل) (٢)
 لسقوطها مع اللام في « ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت » (٣) وفي قول الشاعر :
 وفريقٌ ليمنُ الله ما ندرِي .

قال : وليس هذا بضرورة لتمكن الشاعر من إقامة الوزن بتحريك التنوين
 والاستغناء عن اللام . بهذا ردّه المؤلف . وقد أجابو عنه بأن أصلها أنها همزة
 قطع ثم كثر استعمالها حتى عوملت معاملة ألف الوصل لكثرة الاستعمال ، مع
 ما في كلامه في البيت ، من الرأي الضعيف . وإنما يُردُّ عليهم أن مثل هذا لا
 يُوجد في كلام العرب إلا نادراً شاذاً ، نحو : (وَيْلُمَّه) (٤) ، ومثل هذا لا يقاس
 (عليه) (٥) ولا يدعى مثله إلا إذا تعين ، ولم يتعين ذلك هنا ، فوجب البقاء فيه
 على الظاهر .

والثاني : أن من العرب من يفتح الميم ، ومنهم من يضمها ، فيقولون :
 أَيْمَنُ الله ، وأَيْمَنُ الله . وأفعلُ لا يوجد في الجموع .

والثالث : أن من العرب من يكسر الهمزة ، ومنهم من يفتحها ، وألف
 أفعل المختص بالجمع لا تكسر أبداً .

فالصحيح ما ذهب إليه الناظم والبصريون

وإذا تقرّر هذا فقله : « وفي اسم ابن ابنم / سُمِعَ » ، حُذِفَ
 العاطف في هذه الأشياء . وأصله : وفي اسم واست ، وكذا وكذا سُمِعَ وحرفُ

(١) الأصل : « أن همزة القطع وهمزة هذا الاسم » .

(٢) سقط من الأصل .

(٣)

(٤) سقط من س .

(٥) عن س .

الجر متعلق بسمع ، وضمير « سَمِعَ » عائدٌ على الهمز ، يريد أن همز الوصل في هذه الأشياء ثابتٌ وجوده لكن مسموعا ليس بمقيس كما كان ذلك في الفعل، وقد تقدم وجه ذلك .

وقوله : « واثنين وامرئ » معطوف على المجرورات المتقدمة .

ثم قال : « وتأنيت تَبِعْ » يعني أن المؤنث من هذه الأشياء المعدودات^(١) قد تبع المذكر منها في لحاق همزة الوصل لها ، فكل هذه المتقدمة مذكرات ، فإذا أنثت^(٢) فالحكم فيها كذلك ، وإنما يؤنث منها ما يصح تأنيثه ، إذ ليست كلها^(٣) مما يصح أن يؤنث ، فاسم لا يصح فيه التأنيت ، كما أن استا كذلك، إذ هي^(٤) مؤنثة فتقول هي الاست ، وتصغيرها : ستيه ، وقال الشاعر^(٥) :

شَأْنُكَ قَعِينٌ غَنُّهَا وَسَمِينُهَا فَأَنْتِ السُّهُ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَصْرُ

والسُّهُ والاستُ واحد ، فوصفها بصفة المؤنث وهي السفلى .

والمراد بالتأنيت هنا التأنيت بالتاء خاصة لا مجرد التأنيت بعلامة أو بغير علامة ، فأما اسم واست فلا مؤنث لهما ، وأما ابن فمؤنثه^(٦) ابنة ، فالهمزة فيه همزة وصل ، وأما ابنٌم فلا يقال فيه : ابنمة ، وإنما اختص بذلك (في)^(٧)

(١) الأصل : المفردات . س : المعبودة .

(٢) س : ثبت .

(٣) س : كذلك .

(٤) ما عدا (س) : هو .

(٥) أوس بن حجر ، والبيت في ديوانه ٣٨ ، وهو من شواهد ابن يعيش على الفصل ٨٣/٥ ، ١٣٤/٩ .

والصاح واللسان : سته . وشأه يشأه شأواً : سبقه .

(٦) ما عدا (س) : فمؤنثها .

(٧) عن س ، ك .

المذكر . وأما اثنان فمؤنثه اثنتان ، وحكهما في الهمزة واحد ، وأما امرؤ فمؤنثها امرأة . وليس في كلام الناظم تعيين لما يؤنث مما لا يؤنث ، بل قال : «وتأنيث تَبِعُ» يعني تأنيث ^(١) ما يؤنث منها ، وذلك على حسب السماع ، إذ ليس تأنيث ما يؤنث منها بقياس ، لأنها ^(٢) ليست بأسماء فاعلين ، ولا ما أشبهها ، وإنما هي أسماء جوامد ، والجوامد لا تؤنث ولا تلحقها (التاء) ^(٣) قياسا البتة ، فلأجل ذلك لم يقل: ومؤنثاتها، ولا: تأنيثها، ولا ما كان نحو ذلك .

ثم قال : « وايمُنْ » معطوفٌ على قوله : « وفي اسم استِ » إلى آخره فهو في موضع خفض ، وأتى به على حكاية رفعه اللازم له ؛ إذ هو مما لزم الابتداء فلا يدخله جر ولا نصب .

ثم قال : « هَمْزُ أَلْ كَذَا » أى : وهمز أَل ، فحذف العاطف . وهذا هو قسم الحروف ، وكان الأصل ألا تدخل همزة الوصل الحرف لعدم تصرفها وندور إعلالها ، لكنها دخلت في حرف واحد وهو لام التعريف ، تركوه على أصله من السكون ثم أتوا له بهمزة الوصل وفتحوها ^(٤) ، فرقا بينها وبين الداخلة على الأفعال والأسماء . ويعني أن الهمزة الثابتة في أَل التي هي أداة التعريف همزة وصل أيضا . وهذا نصٌّ في اتِّباعه ^(٥) أحد المذهبين المنسوبين إلى الخليل وسيبويه ^(٦) فعندهم أن سيبويه ذهب إلى أن الهمزة زائدة ، وأن

(١) الأصل ، ت : « يعني تاء التأنيث » .

(٢) ماعدا (س) : إذ ليست .

(٣) سقط من س .

(٤) س : ونحوها .

(٥) س : إثباته .

(٦) ينظر الكتاب ٣/ ٣٢٤ ، ٣٢٥ (هارون) .

الخليل ذهب إلى أنها همزة قطع ، لكن لما كثر استعمالها أسقطوها في الدرج فقالوا : جاء الرجل ، وذهب الغلام . والأول هو الذي اتبع الناظم هنا خلاف ما ذهب إليه في التسهيل ، إذ قال : « وليست / الهمزة زائدة ، خلافاً لسيوبه »^(١) واستدل على صحة ^(٢) ما ذهب إليه في التسهيل بأمور :

أحدها: أن هذا تصدير^(٣) زيادة فيما لأهلية فيه للزيادة، وهو الحرف .
والثاني : أنه وضع للكلمة^(٤) مستحقة للتصدير^(٥) على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك .

والثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولا نظير لذلك .

والرابع : لزوم فتح همزة الوصل بلا ^(٦) سبب ، ولا نظير لذلك أيضا .
قال : « احترزت بالزوم و (نفى) ^(٧) السبب من ^(٨) فتح همزة أيمن في القسم، فإنها تكسر وتفتح ، وكسرها هو الأصل ، ففتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين » . قال : « ولم تضم لئلا تتوالى الأمثال المستثقلة فإن جعل فتح همزة التعريف تخفيفا لأجل الاستعمال لزم محذور آخر ، وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مفسدة

(١) التسهيل ٤٢ .

(٢) س : حجة .

(٣) الأصل ، ت : تصوير .

(٤) الأصل ، ت : للكلمة . س : كلمة .

(٥) الأصل ، ت : للتصوير .

(٦) س : بالسبب .

(٧) عن شرح التسهيل .

(٨) س : وفتح .

تتعلق بالمعنى كخوف اللبس ، وهو هنا لازم ، لأن همزة الوصل إذا فُتِحَتْ التبتست بهمزة الاستفهام ، فيحتاج الناطق بها إلى معاملتها بما^(١) لا يليق بها من إبدال أو^(٢) تسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر ، وذلك يسلتزم وقوع البديل حيث لا يقع المبدل منه ، لأن همزة الوصل لا تثبت إذا^(٣) ابتدئ بغيرها ، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع [هي]^(٤) ، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول بأن همزة أل همزة وصل [زائدة]^(٥) فوجب أطراحه .

والخامس : أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن ، نحو : رَ زيداً . والأصل : ارءَ ، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء ، واستغنى عن همزة الوصل ، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول اليه حركة إلا على شنوذ ، بل يبتدأ بالهمزة على المشهور كقراءة ورش في مثل (الآخرة)^(٥) ، وذلك في مثل : رَ زيداً ، لايجوز أصلاً ، فلو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل زائدة لم يبتدأ بها مع النقل كما لا يبتدأ بها [مع]^(٦) الفعل المذكور .

السادس : أنه لو كانت همزة وصل لم تُقَطَّع في ياللّه ، ولا في قولهم : أفعاللّه لأفعلنّ ، فالقطع^(٧) عوض من حرف الجرّ ، لأن همزة الوصل لا تقطع إلا اضطراراً . وهذا قطع اختيار روجع به أصل متروك ، ولو لم تكن مراجعة أصل

(١) س : « إلى ما لا » .

(٢) في النسخ : « وتسهيل » . والمثبت عن شرح التسهيل .

(٣) س : « إلا إذا » .

(٤) عن شرح التسهيل .

(٥) الإقناع ٣٨٨ .

(٦) عن شرح التسهيل .

(٧) في شرح التسهيل : « بالقطع تعويضاً » .

لكن قولهم : أَفَالَّهْ لِأَفْعَلَنْ ، أقرب إلى الاجحاف منه إلى التعويض إذ في (١) ذلك جمع بين حذف ما أصله (أن يثبت وإثبات ما أصله) (٢) أن يحذف « قال : » فَصَحَّ أن الهمزة المذكورة كهزمة أم ، وأن ، وأو (٣) ، لكن (٤) التزم حذفها تخفيفا إذا لم يُبدَأ بها ، ولم تَلِ همزة الاستفهام ، كما التزم أكثرهم حذف عين المضارع والأمر من رأى ، وحذف فاء الأمر من أخذ ، وأكل ، وهمزة أم (٥) في : وَيَلْمُهُ .

واحتج بعض النحويين لسيبويه بأن قال : قد قيل :مررت بالرجل ، فتخطى العامل حرف التعريف ، فلو كان الأصلُ أَل ، لكان في تقدير الانفصال، وكان يجب أن يقع قبل الجار كما أن الحروف / التي لا تمتزج / ٢١٢ / بالكلمة كذلك ؛ ألا ترى أنك تقول : هل بزیدٍ مررت ؟ ولا تقول (٦) : بهل زیدٍ مررت ؟ فلو لا أن حرف التعريف بمنزلة الزاي من زيد ما تخطاه العاملُ .

والجواب : أن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف ، بل على إفادة معنى زائد على معنى المصحوب (٧) ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهزمة الاستفهام ، فإنها وإن كانت حرفا واحدا في تقدير الانفصال ، لأن ما تفيدته من المعنى زائدٌ على مصحوبها غير ممازج له ، وعدم تقدير الانفصال

(١) الأصل : ليس ذلك .

(٢) سقط من س .

(٣) س : وأى .

(٤) س : ولكن .

(٥) س : أَل .

(٦) س : تَقُل .

(٧) بعده في س : « واو الحال » . وفي هامش (ك) عنده : « واو الحال » وعلق عليه فوقه : « كذا ثبت بخطه » . ويبدو أن هذه الزيادة ، وهي « واو الحال » زيادة تفسيرية قصد بها إعراب الواو في قوله بعد : « ولو كان المشعر به ... » .

(يترتب)^(١) على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب^(٢) كسوف ، فإنها وإن كانت على ثلاثة أحرف غير مقدرة الانفصال ، لكن ما تفيدته^(٣) ممازجا لمعنى الفعل الذي تدخل عليه ، فإنها تخلصه للاستقبال ، وذلك^(٤) تكميل لدلالته . وهكذا^(٥) حرف التعريف غير مقدر الانفصال وإن كان^(٥) على حرفين ، لأنَّ ما أفاده^(٦) تكميل لتعيين الاسم مسماه ، فتنزل منزلة الجزء من مصحوبها [لفظا]^(٧) كما تنزل منزلة الجزء معنى ، إلا أن امتزاج حرف التعريف بالاسم أشدَّ من امتزاج سوف بالفعل لوجهين : أحدهما : أن معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم بخلاف معنى سوف فإنه مختص بأحد جزأى مدلول الفعل . والثاني : أنَّ حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به شبيها بمفرد يحصل به التعيين^(٨) وضعا كالمضمر ، واسم الإشارة ، والعلم المرتجل . فلا يقدح في الامتزاج المعنوي كون أحد المتمازجين بحرفين أو أكثر ، وسوف إن مازج معناها معنى مصحوبها ، لكن تجعله شبيها بمفرد قصد به وضعا ما قصد بها وبمصحوبها ، لأن ذلك غير موجود . وقد يترتب على هذا امتناع^(٩) الفصل بين حرف التعريف والمعرِّف به ووقوعه بين سوف والفعل المصاحب لها ، نحو قول الشاعر^(١٠) :

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

-
- (١) عن س .
(٢) ما عدا (س) : « لمعنى الانفصال المصحوب » .
(٣) ما عدا (س) : « بعده » . وفي س : « يفيد » ، بالياء .
(٤) س : وهذا .
(٥) الأصل : كانت .
(٦) الأصل : مما أفاد .
(٧) عن شرح التسهيل ، ومكانها في (س) وحدها : أيضا .
(٨) الأصل : التغيير .
(٩) سقط من الأصل .
(١٠) زهير ، ديوانه ٧٣ . والبيت في أمالي ابن الشجري ٢٦٦/١ ، ٣٣٤/٢ ، والمفني ٤١ ، ١٣٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٩٤/١ .

وفعل أيضاً ذلك بقد ، كقول الشاعر^(١) :

لقد أرسلوني في الكواكب راعيا فقد - وأبى - راعى الكواكب أفرسُ

أراد : فقد أفرسُ راعي الكواكب وحقُّ أبي ، فسكنُ الياء وفصل « (٢) » .

هذا ما قاله المؤلف واحتج به على ما ذهبَ إليه من كون الهمزة همزة قطع من أصل الأداة لا همزة وصل زائدة عليها ، أردتُ الإتيان بما احتج به على كماله ليقع الكلامُ معه ، حتَّى يتبين ، بحول الله تعالى .

وينظر أولاً في هذا الخلاف المحكى عن الخليل وسيبويه فإنه غير مُسلم الوجود، وإنما استقرَّ وه من حكاية سيبويه عنه أن أُلْ كقد ، قال ابن الضائع : ولا يخرج من^(٣) هذا أنها همزة قطع . قال : فإن قيل : جعلها كقافٍ قد دليلُ أن الحرفين موضوعان لمعنى التعريف . قلت : همزة الوصل مع ما بعدها لها حالان ، حالٌ هي فيه كبعض حروف الكلمة ، وهي من جهة الوزن وأن الكلمة مبنية عليها ، ألا ترى / أنها مأخوذة مع ما بعدها في أوزان الأفعال ، فتقول / ٢١٣ / في انطلق : (وزنه)^(٤) انْفَعَلَ كَمَا تَقُولُ فِي أَكْرَمَ : وَزْنُهُ أَفْعَلَ ؟ [و]^(٥) على هذا

(١) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى ٨٧/٤ ، واللسان مادة فرس ، وفيها : أفرس هكذا بضم السين ، وفي اللسان بيت بعده ، وهو :

أنته ذئابٌ لايبالين راعيا وكن ذئاباً تشتتني أن تفرسا

فإذا كان هذ البيت من القصيدة ، فلعل رواية قافية البيت المستشهد به بالنصب ، ويكون هكذا :

فقد وأبى راعي الكواكب أفرسا

ويكون « أفرس » فعلاً ماضياً ، يقال : أفرس الراعي : إذا فرس الذئب شاةً من غنمه . على أنه قد وُجِّه الفعل في اللسان بأنه فعل مضارع ، ولا أرى المعنى عليه .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ، ورقة ٥٠ .

(٣) الأصل ، ت : عن .

(٤) سقط من س .

(٥) عن س .

النحو يصح أن تقول : أل كقد . والحال الأخرى دلالة ما بعدها على مسماه
ثبتت أو سقطت ، فصارت من هذا الوجه كأن الكلمة ليست مبنية عليها ، وبهذا
الوجه نقول : لام التعريف ، وننسب المعنى للام فقط . قال : فإن قيل : فينبغي
على هذا الوجه أن يكون لها حظ في أوزان الأسماء فتقول في ابن : إنه أفْعُ ،
وفي ابنمُ : إنه افْعُمُ ، وفي امرئ : إنه افْعِلُ ، وسيبويه لم يثبت هذا الوزن في
الأسماء . قلت : لما كانت هذه الألف لا تثبت في الأسماء إلا فيما حذف ، لم
يكن له وزن يخصه ؛ ألا ترى أن الوزن إنما يتبين بالحرفين الأولين ، وأحدهما
متحرك بحركة الإعراب ، ولذلك لم يُذكر يدُ وحرُ في أوزان الأسماء ، فأما امرؤ
فلكون الراء فيه تابعة صار حكمه حكم ابن ، وكذلك : ابنمُ قال : وكذلك عندي
ايمنُ ، فإن حركة الميم اتباع لحركة النون كما هي في قولهم : امرؤ ، في حال
الرفع ، غير أن هذه الكلمة لما كانت لازمة إعراب الرفع لزمت ضمة الميم ، فكما
لا تثبت بقولهم : امرؤ وابنمُ في حال الرفع حركة في الأوزان فكذلك لا تثبت
بقولهم : ايمنُ الله ، أفْعُلاً في الأوزان ، وهذا ظاهر جداً . انتهى ما قاله ابن
الضائع ، إلا أني جمعته من موضعين متفرقين من كلامه . ثم قال : ومن تتبع
كلام سيبويه وفهمه تبين - ولا بد - أنه لا خلاف بينه وبين الخليل بوجه ، وتبين
أن قوله أل كقد لا يناقض أن ألفها ألف وصل كما تقدم . قال سيبويه في باب
ألف الوصل : « وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء ثم قال : »
« وإنما هما حرف بمنزلة قد وسوف . » يعني أن اللام مع الألف حرف منفصل
كانفصال قدماً بعدها ، وانفصال سوف مما بعدها ، ولم تكن اللام لاحقة
للإسم ثم أتى بعد ذلك بالألف . وهذا كله معنى قوله : « ألا ترى أن الرجل إذا
نسي فتذكر ولم يُرد أن يقطع كلامه : ألي ، كما تقول : قدي ، ثم تقول : كان

وكان . ولا يكون ذلك في ابن وامرئ ، لأن الميم ليست منفصلةً ولا الباء ، قال
نو الرمة ، واسمه غيلان^(١) :

دَعْ ذَا ، وَعَجَلْ ذَا ، وَأَلْحِقْنَا بِذَلِّ الشَّحْمِ ، إنا قد مَلَّنَاهُ بَجَلْ

كما تقول : إنه قَدِي ، ثم تقول : قد كان كذا وكذا ، فتنثني قد ، ولكنه لم
يكسر اللام في قوله : بِذَلِّ ، ويجئ بالياء ، لأن البناء قد تم . وزعم الخليل -
رحمه الله تعالى - أنها مفصلة^(٢) كَقَدْ وسوف ، ولكنها جاءت لمعنى كما
يجيئان للمعاني^(٣) . هذا كلام سيبويه مُردِّفاً بكلام الخليل دليلاً على ما قرر ،
وحجة لما فسر من أنَّ أَلْ موصولة بما بعدها ليست اللام بجزء مما بعدها ،
وذلك بعد ما بين وصل الهمزة ولم يحك فيها عن الخليل خلافاً . فالصحيح أن لا
خلاف بينهما ، وهو الذي فسر عليه السيرافي وابن خروف وغيرهما الكتاب .

ثم إنا نقول : لا فرق بين همزة الوصل وهمزة القطع إلا أن / همزة / ٢١٤ /
الوصل لا تثبت مع وصل الكلمة بكلام قبلها ، فكل همزة تثبت في الوصل حتى
يكون إثباتها لحناً فهي همزة وصل بلا شك ، وقد وجدنا همزة اللام كذلك في
شائع الكلام ، فلنقل : إنها همزة وصل بهذه القاعدة المجمع عليها .
ثم نقول : من قال : إنها همزة قطع ، وزعم مع ذلك أنها تسقط في الدرج
- ولا بُدْ - فلا خلافَ بينه وبين من يقول : إنها همزة وصل ، إلا (في)^(٤) مجرد
العبارة خاصة .

ثم نقول : أما قول المؤلف أولاً : إن هذا تصديرٌ للزيادة فيما لا أهلية فيه
للزيادة .

(١) لم أجده في ديوانه . والبيت من شواهد الكتاب ٣/ ٣٢٥ ، ٤/ ١٤٧ ، والمقتضب ١/ ٢٢٢ ، ٢/ ٩٢
والخصائص ١/ ٢٩١ ، والمنصف ١/ ٦٦ .

(٢) في النسخ : موصولة .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٧ - ١٤٨ .

(٤) ليست في س .

فتقول : إذا قام الدليلُ على الزيادة في الحرف أو غيره فلا بُدَّ من القول به ، كما دخل التصريفُ بعض الحروف من الزيادة والنقص والقلب والإبدال ، وقد قالوا : إنَّ اللام في لعل زائدة ، لقولهم : علّ ، فليكن ذلك هنا .
وأما قوله : إنه وَضِعُ كلمةٍ مستحقّةٍ للتصدير على حَرَفٍ واحدٍ ساكنٍ ، ولا نظير لذلك .

فنقول : إذا دلَّ الدليلُ فلا يجبُ الإتيانُ بالنظير ، وهي قاعدةٌ في الأصول ثابتةٌ . وأيضاً فكان يجب على هذا ألا يسكن أولُ كلمةٍ لأنها معرضة للتصدير وللابتداء بها ومستحقة لذلك ، ولا فرق بين الوضع ^(١) أولاً والإعلال ثانياً في حكم الابتداء ، فإذا كانوا هناك قد أتوا بهمزة الوصل فليأتوا بها في الموضع الآخر . على أن ابن جني قد علّل إسكانهم للام وضعاً فتأمله في حرف اللام من سر الصناعة ^(٢) .

وأما افتتاحُ حَرَفٍ بهمزة وصل ، فلا يلزم من وجوده وجودُ النظير كما تقدّم ، كما أنه يعارضُ بأننا لم نجد نحنُ همزة قطع تحذفُ في الدَّرَج لزوماً ، وقولهم : ويَلْمُه ، شاذٌّ يحفظ .

وأما فتح الهمزة فليس لغير سبب ، بل لسبب عندهم قوي ، وقد ذكروا في ذلك أوجهها ، منها ما ذكر سيبويه من التفرقة بينها وبين ما في الأسماء والأفعال ^(٣) ، وعلل السيرافي ^(٤) بما أشار إليه المؤلف من التخفيف لكثرة الاستعمال ، لأن كل اسم منكور يتعرف باللام ، وهو أكثر من أن يحصى ،

(١) ما عدا (س) : الموضع .

(٢) قال ابن جني في سر الصناعة ٣٤٦ : « وأما لم سكنوه ؟ فالجواب عنه أن تسكينه أشد وأبلغ في إضعافهم إياه وإعلامهم حاجته إلى ما اتصل به ، لأن الساكن أضعف من المتحرك وأشد حاجة وافتقاراً إلى ما يتصل به » .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٨ .

(٤) شرح السيرافي ٥ / ١٤٠ .

فلزم اللام كثرة الاستعمال ، ففتحت لذلك ، ومعارض به الناظمُ هذا التعليل قد يُجابُ عنه بأن^(١) الهمزة المسهلة في حُكْمِ المحققة^(٢) وليست غيرها ، فهي هي ، فلا يُقال : إنها وقعت في غير موضع المبدل منه ، وإنما يقال ذلك في المبدلة ، وهي في الحقيقة واقعة موقع الهمزة ، ألا ترى أنها تثبت إذا سقطت الهمزة ، فالبديل على الجملة في موضع المبدل منه . ويعارض ببديل الهمزة الثانية من أئمة على عامة اللغة ، فإن المحققة^(٣) لا تقع هناك . فإن قال ذلك للاستثقال (وليس هنا استثقال)^(٤) . قيل : خلف الاستثقال هنا قُبْحُ^(٥) بقاء همزة الوصل على صورتها من التحقيق ، فسهلت اصلاحا للفظ .

وأما عدم سقوطها مع تحريك اللام فإنها تسقط في لغة قوم فيقولون لَرَضُ ، وَلَحْمَرُ^(٦) . وأيضا قد حُكِيَ : اسِلٌ ، وإن كان شاذا . فإن قيل : فلم تثبت في الأفصح وتسقط من سل ونحوه في المشهور ؟ فالجواب : أن لام التعريف مبنية على السكون لا أصل لها في الحركة بوجه ، بخلاف سين اسل ، فإن لهذه الكلمة تصرفات كثيرة تكون السين فيها متحركة كسؤال ، وسأل ، وسائل ، وغير ذلك / فلما تحركت السين في سل صارت الحركة كأنها ليست / ٢١٥ / بعارضة لها ، فسقطت همزة الوصل ، ولما تحركت اللام في الأرض كانت الحركة عارضة البتة ، ومن كلامهم ترك الاعتداد بالعارض^(٧) ، فمن لم يعتد^(٨) به ترك الهمزة ولم يحذفها ، ومن اعتد^(٨) به أسقطها . وهذا توجيه في غاية

(١) ما عدا (س) : فإن .

(٢) الأصل : المخففة .

(٣) في النسخ : المخففة .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) الأصل : فتح .

(٦) المنصف ١ / ٧٠ .

(٧) انظر شرح الشافية للرضي ٣ / ٤٣ .

(٨) سقط من الأصل ، ونصه : « فمن لم يعتد بترك » .

الحسن ، وفرق واضح بين الموضعين .

وأما قطعها في يآله ، وأفآله ، فإن هذه الكلمة اختصت بأشياء لم يختص بها^(١) غيرها ، وظهر فيها من الأحكام التي لا يُقاس عليها ما سواها نحو من خمسة عشر حكما ، فيكون هذا الفرد من تلك الجملة ، فإن التغيير يأنس بالتغيير . وإذا كان كذلك فلا نُكر في أن يُجعل ذلك القطع عوضاً من حرف القسم ، كما جعلوا في غير هذا الموضع الواو نائبة عن رُب ، فقالوا^(٢) :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ

وَبَلَدٍ مِلءٍ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ^(٣)

فلو كان ما قاله من الإجحاف لازماً للزم أيضاً في هذا الآخر ، لكنه موافق على صحته ، فذلك يلزمه أن يوافق على أفآله ، ويكفى من المناقشة هذا .

واعلم أن الناظم أشار في باب المعرف بالأداة إلى خلاف سوى ما ذكر هنا ، وقد تقدم بيانه على الجملة هناك ، وإن الذي يتخلص من كلامه في الموضعين أنه ذهب في هذا الكتاب إلى ما نقل عن سيبويه من زيادة الهمزة مع أن أل بجملتها هي الدالة على التعريف ، وتعلق في ذلك بظاهر كلام سيبويه في باب « عِدَّة ما يكون عليه الكلم »^(٤) حين ذكر من الحروف ما هو على حرفين ،

(١) الأصل ، س : به .

(٢) الرجز لرؤية ، ديوانه ٢ ، وأمالى الشجرى ١/٣٦٦ ، ٢/٣٩ ، والإنصاف ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٥٢٩ ، وابن يعيش على المفصل ٢ / ١١٨ .

(٣) رؤية ، ديوانه ١٥٠ ، وأمالى الشجرى ١/١٤٤ ، والإنصاف ٥٢٩ ، وابن يعيش ٨/١٠٥ ، والمغني ١١٢ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣/٢ .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٢٦ .

وأدرج في أثناؤه^(١) أُلْ ، فأخذ المؤلف من ذلك أن الجملة هي الدالة^(٢) ، ثم نقل عنه في باب ألفِ الوصل أنْ الهمزة زائدة^(٣) ، فجعل هذا خلافاً لمن لم ينص على هذا المقدار من النحويين ، بل نسب التعريف إلى اللام فقط . وكل ذلك لا يتحصل منه خلافاً محقق في المسألة ، أما كون الهمزة أصلية أو زائدة فقد ذكر أنه لا خلاف بين الخليل وسيبويه وكذلك لا خلاف أيضاً بين سيبويه وغيره في الدلالة على التعريف ، لأن همزة الوصل كما تقدم لها حالان ، حال تُعدُّ فيه كالجاء من الكلمة ، فمن هنا أطلق سيبويه الدلالة على الجملة ، وحال تعد فيه كالمنفصلة ، ومن هنا أطلق غير سيبويه الدلالة على اللام وحدها . ويدل^(٤) على أن الخلاف في المسألة مندفع فيما بين الخليل وسيبويه ومن وراءهما أن الشراح للكتاب لم يتعرضوا له ، ولا نصوا على استنباطه من لفظ الكتاب ، إلا ما حكاه السيرافي عن غيره من استنباطه من تشبيه سيبويه أُلْ بقَد وسوف أنها أُلْ قطع ، ولم يحك ذلك عن الخليل ، والذي حكاه عن الخليل ابنُ جني في سرِّ الصناعة^(٥) .

فالحاصل أن ما نقله المؤلف لم يذهب إليه - فيما أعلم - أحدٌ من

/ ٢١٦ /

النحويين ، ولا تحقق له فيه نقلٌ محررٌ والله أعلم / .

وقد يمكن أن يكون قوله في باب المعرف بالأداة : « أُلْ حرفٌ تعريف أو اللام فقط » ، ليس بإشارة إلى خلافٍ كما مرَّ الشرح فيه ، ولكن يكون معناه

(١) ما عدا (س) : إتيانه .

(٢) الأصل ، ت : « الدالة على » .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٤ .

(٤) ك : ويدل .

(٥) سر الصناعة ٣٣٣ .

التخيير في الإطلاق ، أى : قُلْ أَيْ ذَلِكَ شِئْتُ ، فَإِنْ شِئْتُ أَنْ تَقُولَ : إِنْ حَرَفَ التعريف أَلْ بِجَمَلَتِهَا أَوْ اللَّامُ وَحْدَهَا ، فَذَلِكَ إِلَيْكَ ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ وَبِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي مَحْصُولِ الْأَمْرِ ، وَأَنَّ الْخِلَافَ خِلَافٌ فِي عِبَارَةٍ ^(١) لَا فِي حَقِيقَةٍ مَعْنَى وَيَكُونُ وَجْهُ التَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا أَمْرَانِ ، أَحَدُهُمَا : رَفَعُ مَا يَتَوَهَّمُ مِنَ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ . وَالثَّانِي : الْجَمْعُ بَيْنَ عِبَارَاتِ ^(٢) النُّحَوِيِّينَ ، وَأَنَّ مِنْ أَطْلُقَ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِأَلْ أَعْتَبَرَ حَالًا وَقَوَعَهَا كَالْمَنْفَصِلِ ، وَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ إِشْكَالٌ يَتَعَلَّقُ بِهَذَا النِّظْمِ ، وَكَثِيرًا مَا تَجَدُّهُ فِيهِ يَنْزَعُ ^(٣) إِلَى مَنَازَعِ التَّحْقِيقِ وَالتَّحْصِيلِ ، وَقَدْ مَرَّ ^(٤) مِنْ ذَلِكَ مَوَاضِعٌ مُتَعَدِّدَةٌ يَكُونُ فِيهَا إِذَا قَرَّرَهَا فِي هَذَا النِّظْمِ أَسَدُّ مِنْهُ فِي تَقْرِيرِهَا فِي التَّسْهِيلِ ، (وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ) ^(٥) .

ثُمَّ قَالَ : « وَيُبَدِّلُ مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ » ، ضَمِيرُ « يَبْدُلُ » عَائِدٌ عَلَى هَمْزِ الْوَصْلِ الْمَتَأَخِّرِ الذِّكْرُ فِي قَوْلِهِ : « هَمْزُ أَلْ كَذَا » فَيَعْنِي أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ الْمَذْكُورَةَ أَنْفًا إِذَا وَقَعَتْ فِي الِاسْتِفْهَامِ ، وَوَقُوعُهَا فِيهِ أَنْ تَتَقَدَّمَ أَدَاتُهُ ، فَإِنَّهَا لَا تَحْذَفُ كَمَا يُحْذَفُ مَا تَقَدَّمُ فِي الدَّرَجِ ، بَلْ تَبْقَى ، إِلَّا أَنْ لَكَ فِي بَقَائِهَا وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تُبَدِّلَهَا مَدَّةً ، وَالْمَدَّةُ ^(٦) هُنَا مِنْ جَنْسِ حَرَكَةِ أَدَاةِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ الْفَتْحُ ، فَالْمَدَّةُ الْمُبْدَلَةُ مِنَ الْهَمْزَةِ أَلْفٌ ، فَتَقُولُ : أَلْ رَجُلٌ

(١) الْأَصْلُ : عِبَارَتُهُ .

(٢) س : عِبَارَةٌ .

(٣) الْأَصْلُ : يَدْعُ .

(٤) س : « وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعٍ » .

(٥) لَيْسَ فِي س .

(٦) س : « مَدَّةٌ وَاحِدَةٌ هُنَا » .

خير أم المرأة ؟ وَالْحَسَنُ أَوْ (١) الْحَسِينُ أَفْضَلُ أم ابن الحنفية؟ وقرأ القراء (٢) :
(الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْاُنْثَيْنِ) (٣) ؟ (اَللّٰهُ اُذِنَ لَكُمْ) (٤) ؟ (اَللّٰهُ خَيْرٌ أَم مَّا
يُشْرِكُونَ) (٥) ؟ وهذا أشهر ما نُقِلَ عنهم . وهذا منه دليلٌ على أن تلك المدة
عنده هي الهمزة في الأصل ، وهو مذهب الجمهور . وذهب بعضهم إلى أنها
ألفٌ أجنبيةٌ سِيَقَتْ للفرق ، لا أنها الهمزة أبدلت ، لما يُلْفَى من المحذور ،
واستجاده بعضٌ من تأخر من النحويين ، لولا حكاية التسهيل فيها ، فهو الذي
يقطع (٦) على الألف أنها مبدلةٌ كما قال الناظم : إذ لو تحاموا الإتيان بالهمزة
لم يثبتوها مُسهلةً ، لكنهم فعلوا ذلك ، فدلُّ على أنها هي أيضاً الألف الظاهرة .
والثاني : التسهيل بينَ بَيْنَ ، فتقول : أألرجلُ أفضلُ أم المرأة ؟
وألشجاعة أفضلُ أم البذلُ ؟ وقد قرئ (٧) به للقراء في المواضع المعلومة ، وزعم
ابن البادش أن هذا الوجه هو الذي يوجبهُ قولُ سيبويه في باب الهمز أنها
تخففُ بينَ بَيْنَ كما يخفف غيرها من الهمزات المتحركة إلا ما استثنى من
المفتوحة التي قبلها ضمةٌ أو كسرةٌ ، وإنما يُخَفَّفُ بالبدل الهمزة الساكنة ، وهذا
العمومُ يتناول الوصل والقطع « (٨) .

(١) س : والحسين . وانظر في هذا مغنى اللبيب ، أم .

(٢) الأصل : « ومن قرأ » .

(٣) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٤) الآية ٥٩ من سورة يونس .

(٥) الآية ٥٩ من سورة النمل .

(٦) س : يقضي .

(٧) الأصل ، ت : قرأ به القراء .

(٨) الإقناع ٣٥٩ .

والفرق بين هذا والذي قبله أن الهمزة في هذا الوجه بزنة المتحركة ، ولذلك جاء في الشعر^(١) / :

/ ٢١٧ /

(وما أدري إذا يَمُمْتُ أمراً أريدُ الخير أيُّهما يليني)^(٢)
 أَلخير الذي أنا أبتغيه أم الشرُّ الذي لا^(٣) يَأْتِلِينِي

أنشد بيت الشاهد السيرافي ، وقول عمر بن أبي ربيعة ، أنشده سيبويه^(٤) :

أَلْحَقْ أَنْ دَارَ الرِّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

بخلاف الوجه الأول فإن الهمزة فيه بزنة (الساكن لا بزنة)^(٥) المتحرك ، ولذلك قال الناظم : « وَيُبْدَلُ مَدًّا » .

وأراد الاستفهام الهمزة خاصة ، وقد ظهر من هنا ومما تقدّم أن سائر الهمزات في الأفعال والأسماء والمتقدمة لا تثبت مع استفهام ولا غيره ، بل تقول : أَسْتَعْلَمُ زيدَ عمرًا ؟ وأبْنُكَ أَكْرَمُ أم ابنُ زَيْدٍ ؟ وفي التنزيل الكريم : (أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ)^(٦) ؟ وذلك على الأصل ، إذ لا حاجة إلى إثباتها لحصول الفرق بين الاستفهام والخبر ، لأن الهمزة في الخبر مكسورة ، فتقول :

(١) للمثقب العبدى ، ديوانه ٢١٣ . وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ٢٣١/١ ، ٧/٢ ، ٣٧٢ . وابن يعيش ١٣٨/٩ ، والمغني ٦٩ ، وشرح شواهد الشافعية ١٨٨ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى ١٣/٢ .

(٢) هذا البيت عن س ، وهامش ك .

(٣) في النسخ : « هو يَأْتِلِينِي » . ولا يَأْتِلِينِي : لا يقصر في طلبى واللاحق بي . وهناك رواية أخرى : « هو يَيْتَغِينِي » .

(٤) الكتاب ١٢٦/٣ ، والديوان ١٠١ .

(٥) سقط من الأصل ، ت .

(٦) الآية ١٥٢ من سورة الصافات .

ابْنُكَ أَفْضَلُ مِنْ فُلَانٍ ، وَاسْتَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا . وَفِي الاسْتِفْهَامِ مَفْتُوحَةٌ كَمَا تَقْدُمُ ، فَلَا لِبْسَ ، بِخِلَافِ هَمْزَةِ أَلْ فَإِنَّهَا لَمَّا فُتِحَتْ لَمْ يَظْهَرْ فَرْقٌ بَيْنَ الاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ ، فَإِذَا قُلْتَ : الرَّجُلُ عِنْدَ فُلَانٍ ، وَالْغُلَامُ فِي الدَّارِ ، لَمْ يَتَبَيَّنْ لِلْمُخَاطَبِ مَعْنَى كَلَامِكَ ، فَتَرَكُوا الْهَمْزَةَ وَأَثْبَتُوهَا لِيَحْصَلَ الْفَرْقُ وَيَزُولَ اللَّبْسُ ، لَكِنْ عَلَى غَيْرِ صَوَرَتِهَا الْأُولَى ، لِيَزُولَ قُبْحُ ^(١) الْفَلِظِ ، إِذْ لَوْ بَقِيَتْ عَلَى حَالِهَا لَكَانَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ مَعَ وَصْلِ اللَّامِ بِمَا قَبْلَهَا عَلَى حَالِهَا دُونَ وَصْلِهَا بِمَا قَبْلَهَا ، وَذَلِكَ قَبِيحٌ ، فَغَيَّرُوهَا عَنْ لَفْظِهَا الْأَوَّلِ لِيَخْفَى مَوْضِعُهَا ، وَكَانَ ذَلِكَ بِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، إِلَّا أَنَّ تَقْدِيمَ النَّازِمِ لِلْإِبْدَالِ مَشْعَرٌ بِأَوَّلِيَّتِهِ عِنْدَهُ ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ فِي النِّقْلِ وَالْقِيَاسِ ، أَمَّا فِي النِّقْلِ فَلَأَنَّ الْأَشْهَرَّ عِنْدَ الْقُرَاءِ الْإِبْدَالُ ، وَبِهِ يَقْرَأُ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرُونَ ، وَبِهِ أَخَذَ عَلَيْنَا شَيْوْخُنَا لِلْقُرَاءِ ^(٢) السَّبْعَةَ . وَأَمَّا فِي الْقِيَاسِ فَإِنَّ الْأُولَى حِينَ أَرَادُوا أَنْ يَهْرَبُوا مِنْ قُبْحِ ^(٣) الْفَلِظِ بِالْهَمْزَةِ أَنْ يَبْلُغُوا بِهَا أَقْصَى مَا يُمْكِنُ مِنَ التَّغْيِيرِ حَتَّى تَصِيرَ كَأَنَّهَا غَيْرُهَا ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ الْإِبْدَالِ ، وَلِذَلِكَ انْقَلَبَتْ إِلَى السَّكُونِ بَعْدَ التَّحْرِيكِ ، بِخِلَافِ التَّسْهِيلِ بَيْنَ بَيْنٍ ، فَإِنَّ الْهَمْزَةَ مَعَهُ بَاقِيَةٌ عَلَى قُوَّتِهَا وَعَلَى زِنَةِ أَصْلِهَا ، وَمَعَامَلَةٌ مَعَامَلَةُ الْمُحَقَّقَةِ ^(٤) ، فَلَمْ يَزُلْ قُبْحُ الْفَلِظِ بِذَلِكَ كُلِّ الزَّوَالِ ، مَعَ أَنَّ التَّسْهِيلَ أَيْضًا (وَجْهًا) ^(٥) ظَاهِرٌ ، كَمَا تَقْدُمُ .

وَهُنَا مَسْأَلَةٌ تَتَعَلَّقُ بِمَحَلِّ الْإِبْدَالِ وَالتَّسْهِيلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ : « هَمْزُ أَلْ كَذَا » يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا مِمَّا تَقْدُمُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَهَمْزُ أَلْ حَكَمَهُ ذَلِكَ

(١) الْأَصْلُ : فَتَحَ .

(٢) الْأَصْلُ : الْقُرَاءُ .

(٣) الْأَصْلُ : الْمُخَفَّفَةُ .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، ت .

الحكم . ثم ذكر فيه الإبدال والتسهيل مع همزة الاستفهام ، (فيكون الإبدال والتسهيل)^(١) لم يحكم به إلا على همزة أل وحدها ، وعلى هذا التقرير جرى تفسير كلامه فيما تقدم ، وهو الذي ذكره كثير من النحويين ؛ إذ لم يتعرضوا لهمزة أيمن في هذا الحكم ، بل ظاهر قولهم فيها أن حكمها حكم همزة ابن واسم وغيرهما ، من سقوطها مع همزة الاستفهام ، فتقول : أيمن الله ما يحلف به ؟ كما تقول : أبئك قائم أم ابن فلان ؟ ولا شك / أن هذا الوجه يلقى / ٢١٨ / فيه على لغة من فتح الهمزة اللبس الذي يلقى في همزة أل ، ولكن يكون الناطم تابعا لغيره في هذا المعنى ويحتمل أن يكون قوله : « هَمْزُ أَلْ كَذَا » غير مُسْتَأْنَفٍ وَحْدَهُ بل مع أيمن ، كانه قال : وَهَمْزُ أَيْمُنُ وَهَمْزُ أَلْ كذلك في الحكم أيضا من كونه هَمْزُ وصل ، ولذلك قال قبله : « وَتَأْنِيثُ تَبَعٌ » ولم يذكره مع ما تقدم كما ذكر ابناً واستا وإن كان لا يتبعهما تأنيث فيكون قوله (بعد ذلك)^(٢) : « ويبدل مدأ » إلى آخره ، راجعاً إلى هَمْزَهما معاً ، أى : وَيُبْدِلُ هَمْزُ أَيْمُنُ وَهَمْزُ أَلْ مدأ في الاستفهام أو يُسَهِّلُ ، وذلك أَنَّ « أَيْمُنُ »^(٣) الأَفْصَحُ^(٤) فيه فتح الهمزة وقد تكسر ، فإذا كُسِرَتْ جرى الاسم مجرى ابن واسم وأخواتهما ، وإذا فتحت جرت مجرى أل في إثبات الهمزة للفرق المذكور ، فتقول على^(٥) الإبدال: أيمن الله ما يحلف به ؟ وعلى التسهيل : أأيمن الله ما يحلف به ؟ وجعل الفارسي هذا في الإيضاح قياساً على أل ، فقال : « حكم التي في أيمن في

(١) سقط من س .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) الأصل : أيمن .

(٤) س : الأصح .

(٥) س : في .

القسم حكمها في القياس» ^(١) يعني في إثبات الهمزة مع الاستفهام فجعل ذلك قياساً ولم يلتزم فيه ^(٢) السماع ، فيظهر أنه لم يأخذ كلام سيبويه على أنه نصٌ على هذه المسألة ، وذلك أن سيبويه تكلم على فتح همزة أل ، وأن ذلك للفرق بينها وبين التي في الأفعال والأسماء ، ثم قال : « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف» ^(٣) ، ومضى في تمام التعليل ، ثم قال : «ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيم وأيمن» ^(٤) ثم تكلم على فتحها وعلى كونها ألف وصل ، ولم يتعرض لحكم الإثبات والحذف (فيها) ^(٥) ونحو هذه العبارة ذكر في آخر أبواب ما لا ينصرف، في (باب) ^(٦) إرادة اللفظ بالحرف الواحد ^(٧) ، فظاهر هذا أنه لم يتكلم على حكمها مع الاستفهام ، وعلى هذا الظاهر جرى لسيرافي وابن خروف ، من أنهما إنما فسّر كلامه بأنها مثل همزة أل في كونها موصولة وكونها مفتوحة ، ولم يتكلم على إثباتها مع الاستفهام فظهر أن هذا قياسٌ من الفارسي لا نص من سيبويه فيه ، ودل على ذلك قوله «في القياس» ، إذ ليس في كلام سيبويه ما يشعر بأنه لا سماع فيه . وقياسُ الفارسي صحيح كما قاسوا فتح همزته على همزة أل ، لكونه لم يتمكن في بابه تمكّن الأسماء ، ولم يستعمل إلا في موضع واحد وهو القسم ، فكذلك قاس الفارسي فيه الحكم الآخر . وقد حمل ابن الضائع قول سيبويه : « ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيم» ^(٨) على أنه يريد ما ذكره الفارسي من قياس الإثبات . وعلى كلِّ

(١) الكلمة ١٨ .

(٢) س : وجود السماع .

(٣) الكتاب ٤ / ١٤٨ .

(٤) عن س .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٢٤ .

(٦) ينظر كتاب سيبويه ٤ / ١٤٨ .

تقدير فيكون الناظم على هذا قد نبّه على ما نبّهوا عليه من ثبوت الهمزة في أيمن مع ألف الاستفهام ، وعبارته في التسهيل مشعرة بهذا المقصد إذ قال : « لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلا في ضرورة ، ما لم تكن مفتوحة تلي همزة استفهام فتبدل أَلْفاً أو تسهل »^(١) فهذه العبارة تشمل (بعمومها)^(٢) همزة أيمن ، لكنه لم ينبه في الشرح إلا على همزة ال خاصة .

وفي اطلاق الناظم لفظ الاستفهام إيهاماً ما ، إذ كان للاستفهام أدوات كثيرة من جملتها الهمزة ، وهي المرادة بلا شك ، إلا أنه لم يبين ذلك ، فيوهم أنه يريد الهمزة وسائر / الأنوات ، وذلك فاسدٌ ؛ إذ لا موجب لإثبات همزة / ٢١٩ / الوصل مع هَلْ أو غيرها ، فكان من حقّه أن يحرّر العبارة فيقول مثلاً :

أَيْمَنْ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيَبْدَلُ مَعَ هَمْزِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهِّلُ

أو نحو هذا ، فلا يبقى عليه اعتراض .

ولما أتم الكلام على فصل الزيادة أخذ في الكلام على الإبدال فقال :

(١) التسهيل ٢٠٣ .

(٢) سقط من س .

فهرس موضوعات الجزء الثامن

الصفحة	الموضوع
٥	الوقف
١٢٩	الإمالة
٢١٨	التصنيف
٤٧٤	فصل في زيادة همزة الوصل